

[illegible]

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٨٢	باب البول فاعلموا قاعدا	٢٥٥	باب غسل الرجلين الى الكعبين
٢٨٢	باب البول عند صاحبه والتستر	٢٥٦	باب استعمال فضل وضوء الناس
	بالخائط	٢٥٧	باب
٢٨٤	باب البول عند سباطة قوم	٢٥٧	باب من مضض واستشق من غرفة واحدة
٢٨٥	باب غسل الدم	٢٥٨	باب مسح الرأس مرة
٢٨٦	باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة	٢٥٨	باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة
٢٨٨	باب اذا غسل الجنابة أو غيره فاقم بذهب أثره	٢٦١	باب ب التى صلى الله عليه وسلم وضوءه على المعنى عليه
٢٨٨	باب أبوال الابل والدواب والعنم ومرايضها	٢٦١	باب الغسل والوضوء في الخضب والقدر ران شب والجرة
٢٩٥	باب ما يقع من التجمعات في السمن والماء	٢٦٢	باب الوضوء من التور
٢٩٨	باب البول في الماء الدائم	٢٦٣	باب اوضوء
٣٠٠	باب اذا أتى على طهر المصلى فذكر أو جيفة الخ	٢٦٤	باب مسح على الخفين
٣٠٤	باب البصاق والمخاط ونحوه في الثوب (صوابه ٣٠٤)	٢٦٧	باب اذا دخل رجل بيته فطهر ثاب
٣٠٥	باب لا يجوز ارضوء بالنيذ ولا المسكر	٢٦٨	باب من يتوضأ من لحم الشاة ولسويق
٣٠٦	باب غسل المرأة بأها الدم عن وجهه	٢٦٩	باب من مضض من السويق ولم يتوضأ
٣٠٦	باب السوال	٢٧٠	باب غسل يمين من ابين
٣٠٧	باب دفع السوال الى الاكبر	٢٧٠	باب اوضوء من النوم ومن لم يرمي انعسة وانعسير أو الخفقة وضوء
٣٠٨	باب فضل من بات على الوضوء	٢٧٢	باب الوضوء من غير حدث
٣٠٩	(كذب الفصل)	٢٧٣	باب من الكثر ان لا يستمر من بوله
٣٠٩	باب الوضوء قبل الغسل	٢٧٧	باب ما في غسل البول
٣١٣	باب غسل الرجل مع امرأته	٢٧٨	باب
٣١٤	باب الغسل بالصباح والمساء	٢٧٨	باب ترك التى صلى الله عليه وسلم
٣١٥	باب من أقاض على رأسه ثلاثا		باب لا عراى حتى فرغ من بوله في
٣١٧	باب الغسل مرة واحدة		
٣١٧	باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عن	٢٧٩	باب صب نماء على يورق اشجد
	الغسل	٢٨٠	باب من أتى على البول
٣١٧	باب اضمصة والاستنشاق في الجنابة	٢٨١	باب من أتى على البول

صفحة	صفحة
باب مسح البدن بالتراب لتكون ألقى	٢٢٠
باب هل يدخل الجنين يده في الاناء قبل ان يغسلها الخ	٢٢٠
باب تفریق القبل والوضوء	٢٢٢
باب من أفرغ يمينه على شماله في القبل	٢٢٢
باب اذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد	٢٢٣
باب غسل المذي والوضوء منه	٢٢٥
باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب	٢٢٧
باب تحليل اشعر الخ	٢٢٧
باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده الخ	٢٢٨
باب اذا ذكر في المسجدة جنب الخ	٢٢٨
باب تنفض اليدين من الغسل عن الجنابة	٢٢٩
باب من بدأ بشق رأسه الايمن في الغسل	٢٢٩
باب من اغتسل عرياناً وحده في خلوة الخ	٢٣٠
باب التستر في الغسل عند الناس	٢٣١
باب اذا احتلمت المرأة	٢٣١
باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينص	٢٣٣
باب الجنب يخرج ويثني في السوق وغيره	٢٣٤
باب كمنونة الجنب في البيت اذا توضأ	٢٣٥
باب الجنب يتوضأ ثم يتم	٢٣٥
باب اذا اتقى الحتانان	٢٣٧
باب غسل ما يصيب من رطوبة تخرج المرأة	٢٣٨
(كتاب الحيض)	٢٤١
باب كيف كان به الحيض وقول النبي الطهر	٢٤١
صلى الله عليه وسلم هذا شيء كتبه الله على نيات آدم	
باب الامر بالنساء اذا نسن	٢٤٢
باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله	٢٤٢
باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض	٢٤٢
باب من سعى التنفس حيضاً	٢٤٣
باب مباشرة الحائض	٢٤٤
باب ترك الحائض الصوم	٢٤٥
باب تقضى الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت	٢٤٧
باب الاستحاضة	٢٤٨
باب غسل دم الحيض	٢٤٩
باب اعتكاف المستحاضة	٢٤٩
باب هل تلصق المرأة في قوب حاضت فيه	٢٥١
باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض	٢٥١
باب ذلك المرأة تنفسها اذا قطهت من الحيض الخ	٢٥٢
باب غسل الحيض	٢٥٤
باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض	٢٥٤
باب نقص المرأة ثم رعا عند غسل	٢٥٥
باب حائض وغير مختلفة	٢٥٥
باب كيف تل الحائض بالحج والعمرة	٢٥٦
باب اقبال الحيض وادباره	٢٥٦
باب لا تقضى الحائض الصلاة	٢٥٧
باب النوم مع الحائض وهي في مياها	٢٥٨
باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر	٢٥٨

صحيفة	اصحقة
باب شهود الحائض العبد الخ ٢٥٨	باب كراهة التعمير في الصلاة ٤٠٠
باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض ٢٥٩	باب الصلاة في القميص والسر او بل الخ ٤٠١
باب ما يصدق انما في الحيض الخ ٢٦١	باب المستورة والكبدرة في غير ايام الحيض ٤٠٢
باب عرق الاستحاضة ٢٦١	باب الصلاة غير ردا ٤٠٣
باب المرأة بعد الافاضة ٢٦٢	باب ما يكره في التخذ ٤٠٣
باب اذا رأت المستحاضة الطهر ٢٦٣	باب في كم تصلي المرأة من الثياب ٤٠٦
باب صلاة على النفساء وسنتها ٢٦٣	باب اصل في ثوب له اعلام وقطر الى عليها ٤٠٦
باب ٢٦٤	باب ان صلى في ثوب مصطب أو تصاوير هل تصد صلواته وما ينهي من ذلك ٤٠٧
باب ٢٦٥	باب من صلى في فروج حرير ثم نزعها ٤٠٨
باب ٢٧٢	باب الصلاة في الثوب الاخر ٤٠٨
باب ٢٧٣	باب الصلاة في السطوح والمنابر ٤٠٩
باب ٢٧٤	باب ٤١٠
باب ٢٧٥	باب اذا أصاب ثوب المصلي امرأته اذا حاض ٤١٠
باب ٢٧٦	باب ٤١١
باب ٢٧٧	باب ٤١٢
باب ٢٧٨	باب ٤١٣
باب ٢٧٩	باب ٤١٤
باب ٢٨٠	باب ٤١٥
باب ٢٨١	باب ٤١٦
باب ٢٨٢	باب ٤١٧
باب ٢٨٣	باب ٤١٨
باب ٢٨٤	باب ٤١٩
باب ٢٨٥	باب ٤٢٠
باب ٢٨٦	باب ٤٢١
باب ٢٨٧	باب ٤٢٢
باب ٢٨٨	باب ٤٢٣
باب ٢٨٩	باب ٤٢٤
باب ٢٩٠	باب ٤٢٥
باب ٢٩١	باب ٤٢٦
باب ٢٩٢	باب ٤٢٧
باب ٢٩٣	باب ٤٢٨
باب ٢٩٤	باب ٤٢٩
باب ٢٩٥	باب ٤٣٠
باب ٢٩٦	باب ٤٣١
باب ٢٩٧	باب ٤٣٢
باب ٢٩٨	باب ٤٣٣
باب ٢٩٩	باب ٤٣٤
باب ٣٠٠	باب ٤٣٥

صفحة	صفيقة
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً	باب التوجه نحو القبلة حيث كان
باب يوم المراتق في المسجد	باب ما جاء في القبلة الخ
باب يوم الرجال في المسجد	باب حكم الزناق باليد من المسجد
باب الصلاة إذا قدم من سفر	باب حكم الخياط بالخصي من المسجد
باب إذا دخل المسجد فلم يركع ركعتين	باب لا يصح عن يمينه في الصلاة
باب الحديث في المسجد	باب ليصق عن يساره أو تحت قدمه
باب بيان المسجد	السري
باب التعاون في بناء المسجد	باب كثرة الزناق في المسجد
باب الاستعانة بالتجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد	باب دفن الضامة في المسجد
باب من بنى مسجداً	باب إذا بدره الزناق فليأخذ بطرف ثوبه
باب يأخذ بنصر التيسل إذا مر في المسجد	باب عظة الامام الناس في انعام الصلاة الخ
باب المروفي في المسجد	باب هل يقال مسجد بن فلان
باب الشعر في المسجد	باب القصة وتعلق القنوف في المسجد
باب أصحاب الحراب في المسجد	باب من دعى لطعام في المسجد ومن أجاب منه
باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد	باب القضاء واللعان في المسجد
باب القاضى والملازمة في المسجد	باب إذا دخل يتأصلي حيث شاء أو حيث أمر ولا يجلس
باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعدان	باب المساجد في البيوت
باب تحريم تجارة الخمر في المسجد	باب التيمن في دخول المسجد وغيره
باب الخدم للمسجد	باب هل تيسر قبور مشركي الجاهلي الخ
باب الاسير والاربع برابط في المسجد	باب الصلاة في مرايض العثم
باب الاعتقال إذا سلم وربط الاسير أيضاً في المسجد	باب الصلاة في مواضع الايل
باب الخيمة في المسجد	باب من صلى وتداه توراً وناراً وثني
باب ادخال البعير في المسجد له باب	باب ما يبدفأراد وجه الله تعالى
باب الخوخة والممر في المسجد	باب كراهية الصلاة في المقابر
باب الابواب والفاق للكعبة والمساجد	باب الصلاة في مواضع انفسف والعذاب
	باب الصلاة في البيعة
	باب

6700
517

سيفهاته وتعالى فلا تزكوا انفسهم هو اعلم من اتقى وقال بعض العارفين ان علم الولايه على راسه
وقال بعضهم من توسل به الى الله تعالى في حوائجهم قضيت وامتنحه حقول الشعراء ونقل عنه
الاكابر في تصانيفهم ومحاسنهم بجه وماعسى ان اقول في هذا الخلل لكن قد افردت له ترجمة سافله
في مجلد خضرم مع ذلك لا تاتي ببعض احواله وماله على من الحقوق كتبها على الاكابر وتهادوها
بينهم وكذا تتبع ما وقفت عليه من مهم فتاويه ولعمري ان ذلك مما لا يتهيأ حصره وقد رأيت
بخطه مجلدات مما احبب الدهر من فتاوى شهر هدامع كونه لم يكتب فيها غير المهم من الفقه
وشيوخه وأما الحديث فما كتب منه فيها شيئا البتة وذكره الفاسي في ذيل التقدير البشكي في
طبقات الشعراء المقرري في العقود القريبة بل وفي تاريخ مصر والعلامة ابن خطيب الناصرية
في ذيل تاريخ خطيب والتقي ابن قاضي شهاب في تاريخه والتقي بن فهد في ذيل طبقات الحنفية
والقطب النخضري في طبقات الشافعية وجماعته من اصحابنا وغيرهم في معاجهم والبرهان
الحلي وأدخل نفسه في جميع القضاة وكان رحمه الله تعالى يودني كثيرا وينوب كرى في غيبي
حتى قال كما بلغني ليس الآن في جماعتي مثله وكتب لي على بعض مجموعاتي وقفت على هذا
التعريض الفائق وعرفت من الله تعالى على عباده بأن الحق الاخير لا يمانع ولولا ما افترط من
الاطراف لما عافاني عن النساء عليه عاتي والله سبحانه المسئول أن يعينه على الوصول الى
الحصول حتى يتجيب السابق من اللاحق وكذا كتب لي على تصنيفي آخر من ذيل حرجت
له بإشارته حديثا مما أبلغني وغير ذلك مما يطول ذكره وسعت عليه في الصغر مع الزوال والدرجما
الله تعالى أشياء وأول ما وقفت عليه من ذلك في نسخة ثمان وثلاثين ثم لازمت من بمثل ذلك أمر
ملازمة حتى حلت عنه والله الحمد علما جبارا واختصت بكثرة المتول بين يديه بحيث كتب من
أكثر الاخذين عنه وأعان على ذلك قرب المنزل فلهذا كان لا يقو على حمايته ترأبب الا
النادر مما يكون في غنية عنه وانفردت عن سائر الجماعة أشياء وعلم شدة حرصي على ذات فكان
يرسل خلقي أحيانا ببعض خدامه يأمرون في بالحي للقراءة وقرأت عليه الاصلاح بقاء وكذا
سمعت عليه جل كتب هذا الفن كاللقية وشرحها من اراء علوم الحديث لابن الصلاح الا لا يسير
من أوائله ومعت عليه أكثر تصانيفه من الرجال وغيرها كالقريب وثلاثة أرباع أصله ومعظم
تجميل المنفعة والسان بقاء وكذا شبه النسبة وتخصيص الرافعي وتخصيصه من اراء
والقائمة وبذل الماعون ومناب الامام الشافعي واللبث وأماله الحلبية والمه شقية رباب
فتح الباري وتخصيص المصاييح وابن الحاجب الاصل وبعض الخفاف المهرة وآمل ان
ومقدمة الاصابه وشيا كثيرا وفي بعض ذلك ما سمعته أكثر من مره وتقرأت في سمي القصة
وشرحها وانحصال المكفرة والقول المسدود وبلوغ المرام وملخص ما يقال في اسباح المساء
ودنوان خطبه ودنوان شعره والكثير من فهرسته وأشياء يطول ايرادها وصفت بسؤاله من
لفظه أشياء كسأله الابراهيمي خارعا عما كتبت عن الاملا مع الجماعة من سنة ست
وأربعين الى أن مات وأذن لي في الاقراء والاقدام والتصنيف وصلت به اماما في التراويح في
بعض لياني رده فان تيسر في طريق التوم ومعرفة العالي والتازل والكشف عن التراجم
والماتون وغير ذلك وأعاني بنفسه وكتبه ويصفت من تصانيفه عالم أسبق اليه ومما كتبه منها

عنه عليه السلام في الحديث الشريف على الاطراف وأطراف مسند العلم أحد وأحد
القرن في التاريخ الكائن في سنة ثمان مائة الثامنة وربع الأسر عن محمد
مصر ومجمع شيوخه وغيرها مما يلقى في الحديث من على جلالة العلم وعظمته في النفوس
ومداومته على أنواع الخيرات إلى أن توفي بجزلة بالقرين المندسة المتكوفة في داخل باب
القطرة أحد أبواب القاهرة متفصلا عن القضاء بعد العشاء من ليلة السبت ثامن عشر
ذي الحجة سنة ٨٥٢ وصلى عليه من العديسيل الموصى في مشهد عظيم لم يرم من حضر مثله
حتى قيل إن الخضر عليه الصلاة والسلام من شهدته ثم دفن بسفوة الزكي الخيروبي شرق
مخاريم وهذه التربة تجده السروتين عند جامع الشيخ محمد الدبلي بالقرافة الصغرى قال الحافظ
السخاوي وأشدنا شيئا لنفسه من طعمه مما سمعته من قرأته عليه في العشرة المبشرين بالجنة
رضوان الله تعالى عليهم ولم يسبق بكونهم في بيت واحد

لقدير الهادي من العبد مرمرة بجنات عدن كلهم فضله اشتر

سعد زبير سعد طه طاهر • أبو بكر عثمان ابن عوف على عمر

وقوله ثلاث من الدنيا اذا هي حصلت الشخص ظن يفتنى من الضر والضر

غنى عن نيا والسلامة منهم • وصحة جسم ثم خاتمة العبد

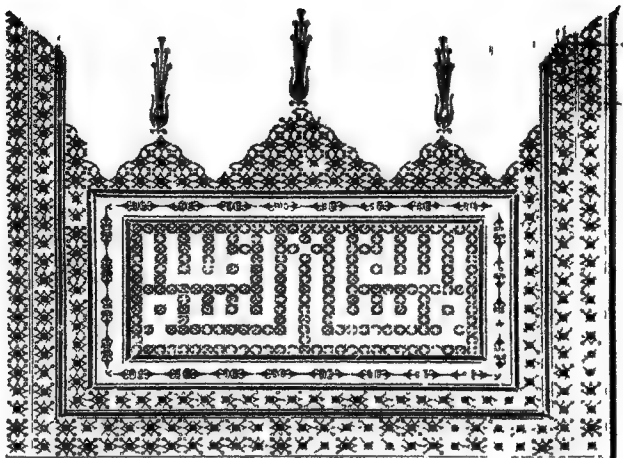
اه وفي كشف الظنون ما نصه • ومن أعظم شروح البخاري شرح الحافظ العلامة شيخ الاسلام
أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنين وخمسين وغمامة وهو في عشرة
أجزاء مائة ستين في رحا • فتح الباري أوله الحمد لله الذي شرح صدور أهل الاسلام الهادي
ومقدمته على عشرة فصول سماها هدي الساري وشهرته وانفرادها بما اشترى عليه من الفوائد
المدينية والسكان لادية والفوائد الفقهية فهي عن وصفه سيما وقد امتاز بجميع طرق
الحديث في رعايتين من بعضها ترجع أحد الاحتمالات شرحا واعرابا وطريقة في الاحاديث
المكررة أنه بشر في كل موضع ما علق بمقصد البخاري ذكره فيه ويحيل ساق شرحه على
مكان المشرح فيه وكذا مما يقع له ترجيح أحد الاوجه في الاعراب أو غيره من الاحتمالات
والا تولى في وضع شرح في موضع آخر غيره إلى غير ذلك مما لا طعن عليه بسببه بل هذا أمر
لا يفتك عنه كغير من فائدة نقدية وكان أشد تألقه في أوائل سنة سبع عشرة وغمامة
على طريق الاله لا بعد • كانت مقلة ته في مجلد خفيف في سنة ثلاث عشرة وغمامة وسبق منه
الوعيد بالشرح ثم ركب بقطه شأنا فكتب الكرامة ثم يكتبها جاعقة من الأئمة المعتمدين
وبعارض بالاصل مع المنة في يوم من الأسبوع وذلك بقراءة العلامة ابن خضر فصار السفر
لا يكمل منه شي إلا وقد قبل وحزوا إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة اثنين وأربعين
وغمامة سوى ما خففه فيه بعد ذلك فربنته الا قيل وقائه ولما تم عمل مصنفه ولوعة عظيمة لم
يخاف عيابه من وجوه المستلزمين الا نادى بالمكان المسمى بالناج والسبع وجوه في يوم السبت ثاني
شعبان سنة اثنين وأربعين وغمامة وقرى المجلس الاخير منه هناك بحضور الأئمة كالتقاني
والوفاي والسعد لدرى وكان المصروف في الويلة المذكورة نحو خمسمائة دينار فطلبه مملوك
لاطراف بالاستكتاب واشترى بنحو ثلثمائة دينار وانتشر في الاتحاق وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

(الجزء الاول)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري لشيخ الاسلام
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني
الشافعي نزيل القاهرة المحروسة
تفعلنا الله
بعاونه
آمين

(وبها منه متن الجامع الصحيح للامام البخاري)

هـ (الطبعة الاولى)
بالمطبعة الكبرى الميرية بولاق مصر المحمية
(سنة ١٣٠٠ هجرية)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

[illegible]

قال علي بن إسماعيل وأما أبو الهيثم البصري فمبطل ذلك أبو علي الحياتي في تقييد الماهل
ولم ينسب طريق جلد بن شاذان التوسري وأخته ماتت في حدوده فالتسعين وله منه فوت أيضا ومن
رواية أبي طهية منصور بن محمد بن علي بن قمرية بقا في تونون وسيرة البردوي فيقع الموعدة
وسكون الزاوي وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وهو آخر من حدث عن البصري بهيمه
كبحرهم به ابن ما كولا وغيره وقعا من بعده عن جمع من البصري القاضي الحسين بن اسمعيل
الحاملي فيغداد ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح وإنما سمع منه مجالس أملاها فيغداد في آخر
قصة قدمها البصري وقد غلط من روى الصحيح من طريق الحاملي الذي كورغلطا فاحشافا
رواية القديري فاقصت ليناعتهم من طريق الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن
والحافظ أبي اسحق إبراهيم بن أحمد المستقلى وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني
والنقيب أبي يزيد محمد بن أحمد المروزي وأبي علي محمد بن عمر بن شبيب وأبي أحمد محمد بن محمد
الجرجاني وأبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي وأبي الهيثم محمد بن مكي الكشمي وأبي علي
اسمعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني وهو آخر من حدث بالصحيح عن القديري فاما رواية
ابن السكن فرواه عنه عبد الله بن محمد بن اسد الجهني وأما رواية المستقلى فرواه عنه الحافظ
أبو زر عبد الله بن أحمد الهروي وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني وأما رواية الأصبهاني
فرواه عنه اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل الصفار الزاهد وأما رواية أبي يزيد فرواه عنه الحافظ
أبو نعيم الأصبهاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصمبلي والامام أبو الحسن علي بن محمد
القاسبي وأما رواية أبي علي الشيبوي فرواه عنه سعيد بن أحمد بن محمد السيفي العبار
وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضا وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواه عنه أبو نعيم
والقاسبي أيضا وأما رواية السرخسي فرواه عنه أبو زر أيضا وأبو الحسن عبد الرحمن
ابن محمد بن المظفر الدودي وأما رواية الكشمي فرواه عنه أبو زر أيضا وأبو سهل محمد بن أحمد
الحقفي وكرمة بنت أحمد المروزي وأما رواية الكشاني فرواه عنه أبو العباس جعفر بن محمد
المستغفري (فصل) فاما رواية الجهني عن ابن السكن فآخبرنا بها أبو علي محمد بن أحمد بن علي بن
عبد العزيز مشافهة عن يحيى بن محمد بن معدو آخر بن عن جعفر بن علي الهمداني عن عبد الله
ابن عبد الرحمن الديلمي عن عبد الله بن محمد بن محمد بن علي الباهلي قال حدثنا الحافظ أبو علي
الحسين بن محمد الحياتي في كتاب تقييد الماهل قال أخبرني بصحيح البصري القاضي أبو عمر
أحمد بن محمد بن يحيى بن الخذاق بقرائتي عليه وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الحافظ
أجازة قال حدثنا أبو محمد الجهني وكان ثقة ضابطا سنده وأما رواية أبي زر عن شيوخه الثلاثة
فقرئ علي أبي محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان المكي بها وأنا أسمع وأجازني ما فاتني قال
أبنا ناامام المقام أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري أبنا ناأبو القاسم عبد الرحمن بن أبي
حري المكي سمعا عليه يصحبه سوى من قوله باب والى معدن أخاهم شعيبا إلى قوله باب بيعت
النبي صلى الله عليه وسلم فآجازة أبنا ناأبو الحسن علي بن محمد بن عماد الطرابلسي أبنا ناأبو مكتوم
عيسى بن الحافظ أبي زر عبد الله بن أحمد المروزي أبنا ناأبي وأما رواية عبد الرحمن الهمداني
عن شخصه فآخبرنا بها أبو حنبل بن محمد بن حبان بن العلامة أبي حنبل أن شاء مشافهة عن جده

أبي حيان عن أبي علي بن أبي الأحرص عن أبي القاسم بن أبي عن شريح بن علي بن أحمد بن سعيد
عن عبد الرحمن وأما رواية أحمد بن محمد السدوسي عن أبي حيان أبا نأب أو جعفر أحمد بن يوسف
الطحاوي ويوسف بن إبراهيم بن أبي ربيعة المالقي أجازتهما كلاهما عن القاضي أبي عبد الله
محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري بن المهتم أبا نأب القاضي أبو سليمان داود بن الحسن الخافقي عنه
وأما رواية أبي نعيم عن شخص فخرنا بها علي بن محمد بن محمد المصنف مشافهة عن سلطان بن حمزة
بن أبي عمر عن محمد بن عبد الهادي المقدسي عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر التلي أبو علي
الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أبا نأب أو نعيم وأما رواية الأسدي والقاضي فبالإسناد
المضني إلى أبي علي الجبائي أبا نأب أو شاكر عبد الواحد بن محمد وهب وعبيد عن الأصمعي
وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القاضي وبالإسناد المضني إلى جعفر بن علي كتب إلى الحافظ أبي
القاسم خلف بن بشكوال أبا نأب عبد الرحمن بن محمد بن غياث عن حاتم وأما رواية سعيد العامر
فاخبرنا محمد بن علي بن محمد المصنف مشافهة عن محمد بن يوسف بن الهتان عن العلامة تقي
الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أبا نأب منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل
الرازي أبا نأب أحمد بن أحمد الفارسي حماد وجد أبي محمد بن الفضل مشافهة أبا نأب سعيد وأما
رواية الداودي فهي أعلى الروايات ثمان حيث العدد أخبرنا بها المشايخ أبو محمد عبد الرحيم
ابن عبد الكريم بن عبد نازب الحوي وأبو علي محمد بن محمد بن علي الجبزي وأبو إسحق إبراهيم
ابن أحمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التلي وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجوزي
قال الأثران أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعمان نعمة بن الحسن بن علي بن بيان
الصلحي وست الوزراء ووزير بنت محمد بن عمر بن أسعد بن القضاة التنوخية وقال أبو إسحق أبا نأب
أحمد بن أبي طالب بن نعمة وقال علي قرئ على ست الوزراء وأما سمع وكتب إلى حلمان بن حمزة
ابن أبي عمرو عيسى بن عبد الرحمن بن علي وأبو بكر بن أحمد بن عبد الحام قال النجاشي أبا نأب
أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سمعنا وقالوا سوى المرأة كتب لنا
أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيبي وأبو الحسن علي بن أبي بكر بن روزبه القلانسي زاد سلیمان
ومحمد بن زهير شعرافة وثابت بن محمد الخنذي ومحمد بن عبد الواحد المدني قالوا أبا نأب أو الوقت
عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروي عنه وأما رواية الحفص بن أبي القاسم فبالإسناد المضني إلى منصور
أبا نأب أو بكر وجه بن طاهر وعبد الوهاب بن شاه السافخي حماد وجد أبي محمد بن الفضل
الصاعدي أجازة قالوا أبا نأب الحفص وأما رواية كرمه فخرنا بها الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم
بن الحسين العراقي سمعنا عليه بعضه وأجازة تلتاه أبا نأب أو علي عبد الرحمن بن عبد الله
لأنصاري أبا نأب المعين أحمد بن علي بن يوسف المصنف وإسماعيل بن عبد القوي بن عز وبن عثمان
بن عبد الرحمن بن رشيق حماد عليهم سوى من باب المسافر إذا جده السيرة في آخر كتاب الحج
إلى آخر كتاب الحج وبن أبي ماجو زمن الشروط في المسكاتب إلى باب الشروط في الكتابة
ومن باب غير المرقى البحر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة منه
فأجزة منهم وبن الحنفية رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي الططار لجمعه قالوا أخبرنا
بوالشمس هبة بن علي بن سعد البوصري أبا نأب أو عبد الله محمد بن ركان التوي السعدي

عن أبيه وأبيه الحسن بن علي بن موسى أبيه أبي الحسن بن أحمد
 عنه (فصل) واما رواية ابراهيم بن جعفر فبالاستاذ الى أبي علي الحياتي أبيه بالحكم بن محمد
 أبيه والفضل عيسى بن أبي عمران الهروي جماعا لعضه وأجازة لقيه أبيه أبو صالح خلف بن
 محمد بن اسمعيل البخاري عنه واما رواية جادين شاكرا فخيرنا بها أحمد بن أبي بكر بن عبد الحميد
 في كتابه عن أبي الربيع بن أبي طاهر بن قدامة عن الحسن بن السيد العلوي عن أبي الفضل بن
 ناصر الحافظ عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف عن الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ
 عن أحمد بن محمد بن ربيع التسوي عنه واما رواية أبي طلحة البرزدي فبالسند الى المستغفر
 أبيه أحمد بن عبد العزيز عنه وقد انتهى الفرض الذي أردته من التوصل الذي أردته فليقع
 الشروع في الشرح والاقصار على أتمن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة
 لضبطها وتمييزه باختلاف سياقاتها مع التنبية الى ما يحتاج اليه مما يحتاجها ويا لله تعالى التوفيق
 وهو المسؤل ان يعينني على السعي في أقوم طريق * قال البخاري رحمه الله تعالى ورضي الله عنه
 (بسم الله الرحمن الرحيم كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا في رواية
 أبي ذر والاصيلي بغريب وثبت في رواية غيرها لحكي عياض ومن تبعه فيه التووين وتركه
 وقال الكرماني يجوز فيه الاسكان على سبيل التعليل لا يوافق فلا يكون له اعراب وقد اعترض
 على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبه تنبئ عن مقصوده مفتحة الجهد والشهادة اسئالا لقوله
 صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذي بال لا يدانيه بمحمد الله فهو أقطع وقوله كل خطبة ليس فيها
 شهادة فهي كالسدا للجدماء أخرجهما أودا ودوغير من حديث أبي هريرة والجواب عن
 الاول ان الخطبة لا يفتح فيها سياق واحد ينفع العدول عنه بل الفرض منها الافتتاح بما يدل على
 المقصود وقد صدر الكتاب بترجمة الوحي والحديث الدال على مقصوده المشتمل على ان العمل
 دائر مع النية فكأنه يقول فصلت جمع وحى السنة المتلقى عن خير البرية على وجه سيظهر حسن
 عملي فيه من قصدي واعمال الكل امرئ ما نوي فاكنني بالتلوين عن التصريح وقد سلك هذه
 الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء والجواب عن الثاني ان
 الحديث ليس ليعاين شرطه بل في كل منهما مقال سلما صلاحتهما للجمعة لكن ليس فيهما ذلك
 يتعين بالنطق والكتابة معا فلهذا جدوتشده فقطعا عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقصارا على
 التسهله لان القصد الذي يجمع الامور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها ويؤيده ان أول شيء نزل
 من القرآن اقر اسم ربك فطريق التأني به الافتتاح بالسلمه والاقصار عليها الاسما وحكاية ذلك
 من جملة ما تضمنه هذا الباب الاول بل هو المقصود بالذات من أحاديثه ويؤيده ايضا وقوع كتب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الملوكة وكتبه في القضا مفتحة التسمية دون جدلة وغيرها كما
 سأتى في حديث أبي سفيان في قصة هرقل في هذا الباب وكما سأتى في حديث البراء في قصة سهيل
 ابن عمرو في صلح الحديبية وغيرها من الاحاديث وهذا يشعر بان لفظ الحمد والشهادة انما يحتاج
 اليه في الخطب دون الرسائل والوثائق فكان المصنف لما يفتح كتابه بخطبة أخرجه مجرى
 الرسائل الى أهل العلم ليتفقهوا بما فيه تعلما وتعلما وقد أجاب من شرح هذا الكتاب بما جوبه
 أخرها نظر منها له تعارض عنده الاستدعاء بالتسمية والحمدة فالوابدأ بالحمدة لخالف العادة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الامام الحافظ

أبو عبد الله محمد بن اسمعيل

ابن ابراهيم بن المغيرة البخاري

رحمه الله تعالى آمين *

كيف كان

أو التسمية لم يثبت عندنا بالجملة فاكثرت بالتسمية وتعقب بانه لو جمع بينهما لكان مبتدأ بالجملة
بالقسيبة إلى ما بعد التسمية وهذه هي التسمية في حذف العاطف فيكون أول ما وافقته الكتاب
العزيز فإن العجابه افتحوا كتابه الإمام الكبير بالتسمية والجملة وتأوهوا معهم جميع من كتب
المعصية بعدهم في جميع الامصار من يقول بان التسمية آية من أول الفاضلة ومن لا يقول ذلك
ومنها أنه رامي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله قل قد علم على كلام الله
ورسوله شيا وأكتفى بما عن كلام نفسه وتعقب بانه كان يمكنه ان يأتي بلفظ الحمد من كلام الله
تعالى وأيضا قد قدم الترجمة من كلامه على الآية وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث
والجواب عن ذلك بان الترجمة والسند وان كانا مقدمين لفظا لكنهما متأخران تقديره فانه قل
وأعلمين ذلك كله قول من ادعى انها تبدأ بالخطبة فيها جسد وشهادة فخذوها بعض من حل عنه
الكتاب وكان قائل هذا ما رأى تصنيف الائمة من شيخ البخاري وشيوخه وأهل عصره
كجاء في الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند وأبو داود في السنن التي ما لي بصح من لم
يقدم في اثناء نفسه ولم يزد على التسمية وهم الاكثرون والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة
أما قيل في كل من هؤلاء ان الروا عنه حذفت ذلك لابل يحصل ذلك من منيهم على انهم جردوا
لفظا ويريد ما رواه الخطيب في الجامع عن أجدانه كان يلفظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم اذا كتب الحديث ولا يكتبها والحامل على ذلك اسراع أو غيره أو يحصل على انهم رأوا ذلك
مختصا بالخطب دون الكتب كما تقدم ولهذا من افتتح كتابه بخطبة جلدت شهدا كما صنع مسلم
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وقد استمر على الامة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالجملة
وكذا معظم كتب الرسائل واختلاف القديما عنها اذا كان الكتاب كله شعرا لخاصة من الشعبي منع
ذلك وعي الزهري قال مضت السنة ان لا يكتب في الشعر رسم الله الرحمن الرحيم وعن معبد
ابن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجهور وقال الخطيب هو المختار (قوله به الواسي) قال
عياض روى بالهمز مع ~~سكون~~ الدال من الابتداء ويغير همزه ضم الدال وتشديد الواو من
الطهور قلت ولم أره مضبوطا في شيء من الروايات التي اتصلت لنا الا انه وقع في بعضها كيف كان
ابتداء الواسي فهذا يرجح الاول وهو الذي جمعنا من أقوال المشايخ وقد استعمل المصنف هذه
العبارة كثيرا كبداية الحضر وبداية الاذان وبداية التلويح والواسي لغة الاعلام في خفاء والواسي أيضا
الكتابة والمكوب والبعث والالهام والامر والايام والاشارة والتصويت شيئا بعد شيئا وقبل
أصله التقييم وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو اشارة فهي وحسب وشرعا الاعلام
بالشرع وقد يطلق الواسي ويراد به اسم المنعول منه أي الموحى وهو كلام الله المنزل على النبي صلى
الله عليه وسلم وقد اعترض محمد بن اسمعيل التيمي على هذه الترجمة فقال لو قال كيف كان الواسي
لكان أحسن لانه تعرض فيه لسان كيفية الواسي لالسان كيفية الواسي فقط وتعقب بان المراد
به الواسي له من كل ما يتعلق به أي تعلق كان والله أعلم (قوله ووقول الله) هو بالرفع على
حذف باب عطفه على بجملة لانها في محل رفع وكذا على تنوين باب وبالجر عطفه على كيف
وكتاب به بغير تنوين والتقدير باب معنى قول الله كذا والاختصاص بقول الله كذا ولا يصح
مذكرك كيفية قول الله لان كلام الله لا يكتب قاله عياض ويجوز رفع وقول الله على القطع وغيره

الواسي المدلول الله صلى
الله عليه وسلم وقول الله
بجل ذكره

(قوله) ما وجدنا اليك الاية قبل فلهذا كرف حقا لانه اول نبي ارسل اول نبي عرف قوموه
 فلا يريد كون آدم اول الانبياء مطلقا كما ساق بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة
 ومناسبة الاية للترجمة واضح من جهة ان معناه الوحي الى النبي صلى الله عليه وسلم ووافي معناه
 الوحي الذي تقدم من النبي ومن جهة ان اول احوال النبي في الوحي بالزوارا كما رواه ابو نعيم
 في الدلائل باسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال ان اول ما نزل به الانبياء
 في المنام حتى تهدأ قلوبهم ثم ينزل الوحي بعد في البقعة (قوله) حدثنا الجدي (هو ابو بكر عبد الله
 ابن الزبير بن عيسى منسوب الى جدي بن اسلمة بطن من بني اسد بن عبد العزى بن قصي ربط
 خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع معها في اسد ويجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في
 قصي وهو امام كبير مصنف وافي الشافعي في الطلب عن ابن عينة قوطبته واخذ عنه الققه
 ورجل معالي مصر ورجع بعد وفاته الى مكة الى ان مات بها سنة تسع عشرة ومائتين فكان
 البخاري امتثل قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قريشا ففتح كتابا رواه عن الجدي لمكونه آفته
 قرني اخذ عنه وله مناسبة اخرى لانه مكى كشحه فناسب ان يذكر في اول ترجمة عبد الوحي لان
 ابتداءه كان حكمة ومن ثم نال رواه عن مالك لا شيع أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي
 وفي جميع الفضل ومالك وابن عينة قريشان قال الشافعي لولا هذا ذهب العلم من الحجاز (قوله)
 حدثنا صفوان (هو ابن عينة بن أبي عمرو الهلالي أو محمد المكي أصله ومولده الكوفة وقد شارك
 مالك في كثير من شيوخه وعاش به مئة وعشرين سنة وكان يذكر أنه سمع من سبعين من التابعين
 (قوله عن يحيى بن سعيد) في رواية غير أبي ذر حدثنا يحيى بن سعيد الأضاري اسم جده قيس بن
 عمرو وهو صحابي ويحيى من صفراء التابعين وشيخه محمد بن ابراهيم بن الحرث بن خالد السبيعي من
 أوساط التابعين وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم في الاسناد ثلثه من التابعين في
 نسق وفي المعرفة لابن منده ما طهره ان علقمة صحابي فلو ثبت لمكان فيه تابعيان وصحابيان وعلى
 رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الاسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون وهي التصديت
 والاخبار والسماع والعنعنة والله أعلم وقد اعترض على المصنف في ادخاله حديث الاعمال هذا
 في ترجمة عبد الوحي والله لا تعلق له به أصلا بحيث ان الخطابي في شرحه والاسعيلي في مستخرجه
 أخرجه قبل الترجمة لا اعتقادهما انه انما ورد ملتزم به فقط واستصوب أبو القاسم بن منبه
 صنيح الاسعيلي في ذلك وقال ابن رشد لم يقصد البخاري بباراده سوى بيان حسن نيته فيه في
 هذا التأليف وقد تكلفت مناسبة للترجمة فقال كل بحسب ما طهره انتهى وقد قل انه اراد ان
 يقيم مقام الخطبة للكتاب لان في ساقه ان عمر قاله على المنبر يحضر الصلاة فاذا صلح ان يكون في
 خطبة المنبر صلح ان يكون في خطبة الكتاب وحكي الملهبان الذي صلى الله عليه وسلم خطبه
 حين قدم المدينة مهاجرا فناسب بباراده في عبد الوحي لان الاحوال التي كانت قبل الهجرة كانت
 كل قصدها مهاجرا الى المدينة ففتح الاذن في قتال المشركين وبعقبه النصر والظفر والفتح انتهى
 وهذا وجه حسن الا انني لم ارمأ ذكره من كونه صلى الله عليه وسلم خطبه أول ما هاجر منقولا
 وقد وقع في باب ترك الجليل بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس انما
 الاعمال بالنية الحديث ففي هذا ايماء الى انه كان في حال الخطبة أما كونه كان في ابتداء مقدمه

انا وأخي اليك كأخي
 الى نوح والنبيين من بعده
 حدثنا الجدي قال حدثنا
 صفوان عن يحيى بن سعيد
 الاضاري قال أخبرني محمد
 ابن ابراهيم التيمي انه سمع
 علقمة بن وقاص الليثي
 يقول سمعت عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه

الى المدينة فلم ارمأيدل عليه ولعل قائله استند الى ما روى في قصة مهاجر أم قيس قال ابن دقيق
 العيد نقلوا ان رجلا هاجر من مكة الى المدينة لا يريد ذلك فقص له الهجرة وانما هاجر لتزوج
 امرأته تسمى أم قيس فلهذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به انتهى وهذا الوصف
 لم يستأنم البداهة كرماء اول الهجرة النبوية وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور قال
 أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله هو ابن مسعود قال من هاجر بيتي شيئا
 فأنما له ذلك هاجر رجل لتزوج امرأته يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس ورواه
 الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ كان فينا رجل خطب امرأته يقال لها أم قيس فابت
 أن تزوجه حتى يهاجر فهاجر فزوجها فكانت مهاجر أم قيس وهذا السناد صحيح على شرط
 الشيخين لكن ليس فيه ان حديث الأعمش سبق بسبب ذلك ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي
 التصريح بذلك وأيضا فلما أراد البخاري تأمته مقام الخطبة فقط اذا ابتدأ به تيمنا وترغيبا في
 الاخلاص لكان سياقه قبل الترجمة كما قال الاسماعيلي وغيره ونقل ابن بطال عن أبي عبد الله بن
 البخاري قال التبريزي يعلق بالآية والحديث معان الله تعالى أوصى الى الانبياء ثم الى محمد صلى
 الله عليه وسلم ان الأعمال بالنيات لقوله تعالى وما أمر والاي عبدوا الله مخلصين له الدين وقال
 أبو الغالب في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به فواحوا قال وصاها بالاخلاص في عبادته
 وعن أبي عبد الملك بن الولي قال مسأبة الحديث للترجمة ان بدء الوحي كان بالنية لان الله تعالى فطر
 محمد على اتوحيد وفضل اليه الاوثان ووجه له أول أسباب النبوة وهي الرضا بالصالحه فلما
 رأى ذلك أخلص الى الله في ذلك فكان يتعبد بغار حرا فقبل الله عليه وأتمه الله النعمة وقال المهلب
 ما يحصله قصد البخاري الاخبار عن حال النبي صلى الله عليه وسلم في حال منشته وان الله بغض اليه
 الاوثان وجب اليه خلال الخلد ولزم الودعة فرائس قرناه السوء فلما لم ذلك أعطاه الله على
 قدر نيته ووجه له النبوة كما يقال الفواعل عنوان اتلوا تم ونصه بنحو من هذا القاضي أبو بكر
 ابن العربي وقال ابن المنير في أول التراجم كان مقدمة النبوة في حق النبي صلى الله عليه وسلم
 الهجرة الى الله تعالى بالخلوة في غار حرا فغلب الاقتراح بحديث الهجرة ومن المناسبات
 البديعية الوجوه ما تقدمت الاشارة اليه ان الكتاب لا كان موضوعا لجمع وصي السنة صدره يبد
 الوحي ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال ومع هذه المناسبات لا يليق
 الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلا والله مهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقد وثر النقل عن
 الأئمة في تغليظ قدر هذا الحديث قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء
 أجمع وأغنى وأكثرا فائدة من هذا الحديث وانفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله
 الويلطي عنه وأحد بن حنبل وعلى بن المدني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحزق الكافي
 على نهج لاسلام ومهم من قال بعبه واختلفوا في تعيين الباقي وقال ابن مهدي أيضا دخل
 في حديثين من الهمم وقال الشافعي يدخل في سبعين بابا ويحتمل ان يريد بهذا العدد المبالغة
 في كثرة الحديث وان يجعل هذا الحديث رأس كل باب ووجه البهني كونه
 رأس كل باب في عبادته مستقلة وغيره يحتاج اليها ومن ثم وردت في المؤرخين من عمله فاذا نظرت

انهمما والشيء كبير الثمن ويشهد الصائبة على الشهود وفي بعض المقاتل فيها قال
 الكرماني قوله انما الاعمال بالنيات وهذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين واختلاف
 وجه افادته فقبل لان الاعمال جمع على بالالف واللام فيسند الاستفراق وهو مستلزم للقصر
 لان معناه كل على نية فلا عمل الاية وقيل لان اعمال الحصر وهل افادته بالمنطوق أو بالمفهوم
 أو بتدوير الحصر بالوضع أو العرف أو ضيق الحقيقة أو الجحاز ومقتضى كلام الامام واتباعه
 انما يقتضيه بالمنطوق وضيقا بل قوله شينا شيخ الاسلام عن جميع أهل الأصول
 من المذاهب الاربعة الا ليس كذلك وعلى العكس من ذلك أهل العربية واحتج بعضهم
 بانها لو كانت الحصر لما حسن انما قام زيد في جواب هل قام عرو أجيب بأنه يصح انه يقع في
 مثل هذا الجواب ما قام الا زيد وهي الصرا تفاقا وقيل لو كانت الحصر لاستوى انما قام زيد مع
 ما قام الا زيد لارتد في ان الثاني أقوى من الاول وأجيب بأنه لا يلزم من هذه القوة في الحصر
 فقد يكون احدا للفظ أقوى من الآخر مع اشتراكهما في أصل الوضع كسوف والسين وقد
 وقع استعمال انما وضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى انما تجزون ما كنتم تعملون
 وكقوله وما تجزون الا ما كنتم تعملون وقوله انما على رسولنا البلاغ المبين وقوله ما على
 رسول لا البلاغ ومن شواهد قول الاعشى

ولست بالاكثر منهم حصي * وانما العزة للكاثر

يعني شئت العزة الا ان كنت أكثر حصي واختلقوا هل هي بسيطة أو مركبة فمحو الاول وقد
 يرجح الثاني ويحجب عما ارد عليه من قولهم ان ان للانيات وما للنفي فيستلزم احقاق المتضادين
 على صدد واحد بان يقال مثلا أصلهما كان للانيات والنفي لكنهما بعد التركيب لم يقصا على
 أصلهما بل فاد شأ آخر أشار الى ذلك الكرماني قال وأما قول من قال افادة هذا السياق للحصر
 من جهة ان فيه تأكيذا بعد تأكيده فهو المستفاد من انما من الجمع فتعقب بأنه من باب ايها
 العكس لان قاله لما جرى ان الحصرية تأكيدي على ما كيد فلان ان كل ما وقع كذلك يفيد الحصر
 وقال ابن دقيق العيد استدلل على افادة انما الحصر بان ابن عباس استدلل على ان الربا لا يكون الا
 في السنة بتحديث انما الربا في السنة وعارضه بجلصة من العصاية في الحكم ولم يتصالحوه في
 فهمه فكان كالاتفاق منهم على انها تفيد الحصر وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة
 بذلك تولا وأما من قال يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله لا ربا الا في السنة لورود ذلك في بعض
 طرق الحديث المذكور فلا يشهد ذلك في رواية الحصر بل يقويه ويثبر بان مقاد الصفتين
 عندهم واحد والامام استعملوا هذه موضع هذه وأوضح من هذا حديث انما الماه من الماه فان
 اصحابه الذين ذهبوا اليه لم يعارضهم الجمهور في فهم الحصر منه وانما عارضهم في الحكم من أدلة
 أخرى كحديث اذ التي الختانان وقال ابن عطية انما لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيدي حيث
 وقع وصحح ذلك للحصر ان دخل في قصة ساعدت عليه فجعل ورود الحصر مجازا يحتاج الى
 قرينة غير على العكس من ذلك وان أصل ورودها الحصر لكن قد يكون في نفي مخصوص
 كقوله تعالى وما يدركه الا بالبرهان سيق باعتبار منكرى الواحد انما الاقله سبحانه صفات
 حريته وسعته وقوله تعالى اعداء أنت منذر فانه سيق باعتبار منكرى الرسالة والاقله صلى

الله عليه وسلم صفات أخرى كالإشارة إلى غير ذلك من الأمثلة وهي فيما يقال السبب في قول من
منع إقادتها للصبر مطلقا * (تكميل) * الاحتمال تقتضي عاملين والتقدير الاحتمال الصادرة من
المكلفين وعلى هذا هل يخرج أعمال الكفار الظاهر الانحراج لان المراد بالاعمال أعمال العبادة
وهي لا تصح من الكافرون كان مخاطبها معاقبا على تركها ولا يراد بالعق والصبة لانهما
بدليل آخر (قوله بالنيات) الباء للمصاحبة ويحتمل أن تكون السببية بمعنى انها مقومة للعمل
فكانها سبب في إيجاده وعلى الأول فهي من نفس العمل فيشترط أن لا تختلف عن أوله قال
النووي النية القصد وهو عزيمة القلب وتعبه الكرماني بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل
القصد واختلاف الفقهاء هل هي ركن أو شرط والمرجح ان إيجادهذا كرا في أول العمل ركن
واستصحابها حكم بمعنى ان لا يأتي بمناف شرع شرط ولا يقدّم محذوف يتعلق به الجار والمجرور
ف قيل تعتبر وقيل تكمل وقيل تصح وقيل تحصل وقيل تستقر قال الطيبي كلام الشارع
محول على بيان الشرع لان المخاطبين بذلك هم أهل اللسان فكانتم خطوطا بما ليس لهم به علم
الامن قبل الشارع فبعين العمل على ما يفيد الحكم الشرعي وقال البضاوي النية عبارة عن
اتباع القلب نحو ما يرام موافقا لمرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو ما لا والشرع خصه
بالارادة الموجهة فهو العمل لا يتغير رضا الله وامتنال حكمه والنية في الحديث محمولة على المعنى
النفوي ليسن تطبيقه على ما بعد موثقه أحوال المهاجرة فانه تفصيل لما أجل والحديث
متروك الظاهر لان الثوات غير متفقة اذ التقدير لا عمل الا بالنية فليس المراد في ذات العمل
لان مقتضى جلد بغير نية بل المراد في أحكامها كالصحة والكمال لكن العمل على نفي الصحة أولى لانه
أشبه بنفي الشيء نفسه ولان اللفظ دل على نفي الذات بالمرجع وعلى نفي الصفات بالتبع فلما
منع الدليل نفي الذات بقيت دلالة على نفي الصفات مستقرة وقال شيخنا شيخ الاسلام الاحسن
تقدير ما يقتضي ان الاعمال تتبع النية لقوله في الحديث نفي كانت حجرة إلى آخره وعلى هذا
يقدر المحذوف مذكورا مطلقا من اسم فاعل أو فعل ثم لفظ العمل فنأول فعل الجوارح حتى
اللسان فتدخل الاقوال قال ابن دقي العيد وأخرج بعضهم الاقوال وهو بعيد لا ترد
عندي في ان الحديث يتناولها وأما التروية فهي وان كانت فعل كف لكي لا يطلق عليها لفظ
العمل وقد تعقب على من يسمي القول عملا لكونه على اللسان بأن من حلف لا يعمل عملا فقال
قولا لا يبحث وأجيب بان مرجع اليمين الى العرف والقول لا يسمى عملا في العرف ولهذا
يعطف عليه والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازا وكذا الفعل لقوله
تعالى ولو شاء ربك لأمعنا بعد قوله زخرف القول وأما عمل القلب كالنية ولا يتناولها الحديث
لئلا يلزم التسلسل والمعرفة وفي تناولها نظر قال بعضهم هو محال لان البية قصد المنوى وانما
يقصد المراد ما يعرف فليزم أن يكون عارفا قبل المعرفة وتعبه شيخنا شيخ الاسلام سراج الدين
البلقيني بما حاصله ان كان المراد بالمعرفة مطلقا اشعر وسلم وان كان المراد النظر في الدليل فلا
لان كل ذي عقل يشعر مثلا بان لمن يدره فاذا أخذ في النظر في الدليل عليه لتحقيقه لم تكن النية
حينئذ محالا وقال ابن دقي العيد الذين اشترطوا النية قدروا صحة الاعمال والذين لم يشترطوها
قدروا كمال الاعمال ورجح الاول بان الصحة أكثر لزوما للصحة من الكمال فالعمل عليها أولى وفي

هذا الكلام إجماعاً من بعض العلماء لا يرى اشتراط النية وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل
وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ومن ثم خالف الحنفية في اشتراطها للوضوء
وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً فجمع بين العلماء باختلاف في إقتراح النية في تناول العمل كما
هو معروف في مبسوطات النجاة (تكميل) ما اظهر ان الالف واللام في النيات متعاقبة للضمير
والقدير الاعمال بينهما على هذا فيدل على اعتبارية العمل من كونها متعاقبة أو غيرهما ومن
كونها فرضاً أو نفلًا ظهر أمثلاً أو عَصراً مقصوداً أو غير مقصود وهما يحتاج في مثل هذا إلى
تعيين لعدد فيه بحث والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تتحقق عن العدد للعين كلسافر
مثلاً ليس له أن يقصر الآية القصير لكن لا يحتاج إلى نية تركه لأن ذلك هو مقتضى القصر
والله أعلم (قولهم وانما لكل امرئ ما نوى) قال القرطبي فمحقق لا اشتراط النية في الإخلاص
في الأعمال الخلق إلى الله ما وكدة وقال غيره بل تعد غير ما أفاده الأولى لأن الأولى نيت على
أن العمل يتبع النية يصاحبها فيترتب الحكم على ذلك والثانية أفادت أن العامل لا يحصل
له إلا ما نواه وقال ابن دقيق العيد الجمله الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له يعني إذا عمله
بشرائطه أو حال دون عمله ما يمنع شرعاً بعدم عمله وكل ما لم ينو له لم يحصل له ومراعاة قوله ما لم
ينوه أي لا خصوصاً ولا عموماً أما إذا لم ينو شيئاً خصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشمل هذا
فما اختص به اقتدار العلماء هو تفرج عليهم من المسائل ما لا يحصى وقد يحصل غير المنوي
لمدونة آخر كدخول المصطفلي القرض أو الرأسة قبل أن يفعله فانه يحصل له نصبة
المسجد وماها وألم نواها لأن النصبة نصبة شغل البعق وقد حصل وهذا بخلاف من اغتسل يوم
الجمعة من الجنابة فإنه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح لأن غسل الجمعة يتفرقه إلى التعبد
لإحدى النجس التخليط فلا بد فيه من قصد إليه بخلاف نصبة المسجد والله أعلم وقال النووي
أفادت الجمله الثانية اشتراط تعيين المنوي كمن عليه صلاة فائت لا يكفه أن ينوي الفائتة فقط
حتى يعين المظهر أمثلاً أو عصراً ولا يحتاج أن يحمله ما إذا لم تنصص الفائتة وقال ابن السمعاني
في أماليه أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تقصد الثواب إذا نوى بها فاعلمها القرية
كلاهما إذا نوى بها القوة على الطاعة وقال غيره أفادت أن النيابة لا تدخل في النية فان ذلك هو
الأصل فلا يرد من نية الولى عن الصبي وقلنا رفقنا على خلاف الأصل وقال ابن عبد السلام
الجمله الأولى لبيان ما يعتزم من الأعمال والثانية لبيان ما يرتب عليها وأفادت النية أنما تشترط
في العبادة التي لا تتميز بنفسها أو أماً ما يتميز بنفسه فانه تصرف بصورة إلى ما وضعه كالأذكار
والادعية والصلوات لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة ولا يحتاج أن ذلك انما هو بالنظر إلى أصل
الوضع أما ما أحدث فيه عرف كالتسليم للتعجب فلا ومع ذلك فلو قصد بالذكر القرية إلى الله تعالى
لكن كثرت نوايا ومن ثم قال الغزالي حركة اللسان جالدة كرم الغفلة عنه تحصل الثواب لا من غير
سحر كمن لمس بالعبادة بل هو خير من السكوت مطلقاً أي المجرى عن التفكير والاعمال وانما هو ناقص
بالعبادة فجمع قلباً انتهى ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم في يضع أحدكم صدقة ثم قال في
من يربى ربه يأبى أحدنا شهوته ويؤثر رأيت لو وضعها في حرام وأورد على إطلاق
عرفه بربهم من المريب على فعل مباح لا من غير من فعل الحرام وليس ذلك مرادهم وخص

وانما لكل امرئ ما نوى

من علوم الحديث ما قصد حصوله في الجلة فانه لا يحتاج الى تقيصه كحكمة المسجد كما تقدم
وكمن مات زوجها فلم يلقها الخبر الا بعد مدة العدة فان عدتها تنقضي لان القصد حصول برائة
الرحم وقد وجد من ثم لم يحتج المتروك الى نية ونزع الكرماني في اطلاق الشيخ على الدين
كون المتروك لا يحتاج الى نية بان الترك فعل وهو كف النفس وبان التروك اذا اراد بها يحصل
الثواب بمثابة امر الشارع فلا يفيها من قصد الترك ولعقب بان قوله الترك فعل يختلف فيه
ومن حق المستقل على المانع ان يأتي بأمر متحقق عليه وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد
لان المصون فيه هل يلزم النية في التروك بحيث يقع العقاب بتركها والذي اورد هل يحصل
الثواب بدونها والتفاوت بين المقامين ظاهر والتحقيق ان الترك المجزئ لا ثواب فيه وانما يحصل
الثواب بالكف الذي هو فصل النفس عن لم تخطر المعصية بالهأصلا ليس كمن خطرت فكف
نفسه عنها فقام الله تعالى فرجع الحال الى ان الذي يحتاج الى النية هو العمل بجميع وجوهه
لا الترك المجزئ والله اعلم (فيته) قال الكرماني اذا قلنا ان تقديم الخبر على المبدأ يقصد
القصر في قوله وانما الكل امرى ما نوى نوعان من الحصر قصر المسند على المستدله اذا مراد
انما لكل امرى ما نواه او التقدم المذكور (قوله) فمن كانت هجرة الى ذنبا كذا وقع في
جميع الاموال التي اتصلت للناس البخاري يحذف أحد وجوهي التقسيم وهو قوله فمن كانت
هجرة الى الله ورسوله الى آخره قال الخطاي وقع هذا الحديث في رواةنا وجميع نسخ أصحابنا
شعر وما قد ذهب شرطه ولست أدري كيف وقع هذا الاغفال ومن جهة من عرض من رواه
فقد ذكره البخاري من غير طريق الجيدى مستوفى وقد رواه لنا الاثبات من طريق الجيدى تأمنا
ونقل ابن التين كلام الخطاي مختصرا وفيهم من قوله شعر وما انه قد يردان في السناد انقطاعا قال
من قبل نفسه لان البخاري لم يلق الجيدى وهو ما يتوجب من اطلاقه مع قول البخاري حدثنا
الجيدى وتكرار ذلك منه في هذا الكتاب ويحرم كل من ترجمه بأن الجيدى من شيوخه في الفقه
والحديث وقال ابن العربي في منجسته لا عند البخاري في اسقاطه لان الجيدى شيخه فقد
رواه في مسنده على التمام قال وذكر قوم انه لعله اسقطه من حفظ الجيدى فحذفه هكذا الخ
عنه كما سمع أو حدث به تأمنا فسقط من حفظ البخاري قال وهو أمر مستبعد جدا عن من اطلع
على أسواق القوم وقال الداودي الشارح الاسقاط فيمن البخاري فوجوده في رواية شيخه
وشيخ شيخه يدل على ذلك انتهى وقدروا منه من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذي
وغير واحد عن الجيدى تأمنا وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرج أبي نعيم على الصحيحين
وصحیح أبي عوانة من طريق الجيدى فان كان الاسقاط من غير البخاري فقد يقال لم اختار
الا بناء على هذا السياق الناقص والجواب قد تقدمت الاشارة اليه وانه اختار الجيدى لكونه
أجل مشايخه المبكين الى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة وان كان الاسقاط منه فالجواب
ما قاله أبو محمد على بن أحمد بن سعيد الخافض في أجوبة له على البخاري ان أحسن ما يجب به هذان
يقال لعل البخاري قصد ان يجعل الكتاب صدرا يستفتح به على ما ذهب اليه كثير من الناس من
استفتاح كتبهم بالخطب المنفصلة لعل ما ذهبوا اليه من التأليف فكله ابتداء كتابية في رتبة علم
الى الله فان علم منه انه أراد الغنى وأعرض الى شيء من معانيها فيسجز به بنيت ونكب عن أح

فمن كانت هجرة

وجهي التفسير هي نسبة التزكية التي لا تناسيد كرها في ذلك المقام انتهى ملخصا وحاصله
 ان الجمله المحدثه تشعر بالقرية المحضة والجمله البقية فتشتمل التزدين ان يكون ما قبله يحصل
 القرية أو لا فلما كان المصنف كالخبر عن حال نفسه في تصنفه هذا تعبارة هذا الحديث حذف
 الجمله المشعر بالقرية المحضة فمراد من التزكية وفي الجمله المترتبة المحتملة تقوى ايضا الامر الى
 ربه المطلع على سريره الجازي به يقتضى نية ولما كانت عبارة المصنفين ان يصفوا الخطب
 اصطلاحهم في مذاهيبهم واختياراتهم وكان من رأى المصنف جواز اختصار الحديث والرواية
 بالمعنى والتسديق في الاستنباط وإشراك الغرض على الاجل وترجيح الاسناد الوارد بالصريح
 المصرح بالسماح على غيره استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث مناسا واستنادا
 وقد وقع في رواية ابن عبد بن زي في باب الهجرة تأخر قوله فمن كانت هجرته الى الله ورسوله من قوله
 هي كنه هجرته الى دنيا يصيبها فيصير ان تكون رواية الحسبي وقت عند البخاري كذلك
 فتكون اجلة مدونة هي الاخرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث وعلى تقدير
 ان لا يكون ذلك فهو من البخاري الى جواز الاختصار في الحديث ولوم اثباته وهذا هو
 الراجح والله اعلم وقد لا التزم في غير هذا الموضع ان كان الحديث عند البخاري ناقلا من غيره
 في صدر الكتاب مع ان التزم مختلف في جوازه (قلت) لا يجرى التزم لان المقامات مختلفة فلهذا
 في مقام بيان ان الايمان يستوعق اعتقاد القلب مع الحديث تاما وفي مقام ان الشروع في الاعمال
 اعم اصحابا مع ذلك فقد التزم في ثم التزم يحتمل ان يكون من بعض شيوخ البخاري
 لانه ثم ان من منعه فخره ثم لان المقصود يتم تلك المقدار (فان قلت) فكان المناسب ان يذكر
 عند التزم لشيء اسى يتعلق بمقصود هو ان النية غني ان تكون لله ورسوله (قلت) لعله نظر
 الى ما هو اغلب الكثرين الناس انتهى وهو كلام من لم يطلع على شيء من أقوال من قدمت
 ذكره من المتأخرين على هذا الحديث ولا سيما كلام ابن العربي وقال في موضع آخر ان اراد الحديث
 تاما تارة وغيره ثم تارة اعماه من اختلاف الرواة فكل منهم قد روى ما معه فلا يخرم من أحد
 ولكن البخاري يكره في المواضع التي يناسب كلامها بحسب الباب الذي يضعه ترجمة له
 انتهى وكاتبه لم يطلع على حديث أخرجه البخاري بسند واحد من ابتدائه الى انتهائه فساقه
 في موضع تاما وفي موضع مقتصر على بعضه وهو كثير جدا في الجامع الصحيح فلا يزال ناب عن يكون
 الحديث صناعته ان ذلك من تصرفه لانه عرق بالاسقرار من صبيته انه لا يدرك الحديث الواحد
 في موضعين على وجهين بل ان كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضوع الثاني بالسند الثاني
 وهكذا ما بعده وما لم يكن على شرطه يتعلق في الموضوع الآخر تارة بلزم ان كان يهيأ وتارة بغيره
 ان كان فيه شيء وما ليس له الاسناد واحد يتصرف في شبهه بالاقصاء على بعضه بحسب ما يتفق ولا
 يرد عليه حديث واحد كور بقلبه سند ومتن في موضعين أو أكثر لا نادرا فقد عني بعض
 من شيوخنا حصل منه نحو عشرين موضعا (قوله هجرته) الهجرة الترك والهجرة الى
 شيئا بعد غير وفي الشرع ترك ما نهى الله عنه وقد وقعت في الاسلام على وجهين
 ترك ما نهى الله عنه من رالحق الى دار الامن كما في هجرة الحبشة وابتداء الهجرة من مكة
 جبر من راحق الى دار الايمان وذلك بعد ان استقر النبي صلى الله

عليه وسلم بالدين هو هاجر التسمي من أمكنه ذلك من المسلمين وصككت الهبر فاذا ذلت تختص
 بالانتقال الى المدنى قال أن قصص مكة فاطقطع الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر
 لمن قدر عليه باقيا فان قيل الاصل تغير الشرط والجزء يقال بمثل من أطاع أطاع وانما
 يقال مثلا من أطاع فمما وقد وقع في هذا الحديث متصددين فاليجاب ان التغير يقع ثانيا للفظ
 وهو الاكسروا تارة بالمعنى ويضم ذلك من السياق ومن أمثلة قوله تعالى ومن تاب وعمل
 صالحا فإنه يتوب الى اقتنابا وهو مؤول على ارادة المعهود المستغرق في النفس كقولهم أنت
 أنت أي الصديق الخالص وقولهم هم هم أي الذين لا يقدر قدرهم وقول الشاعر
 * أنا أبو الغيم وشعري شعري * أو هو مؤول على اقامة السبب بمقام السبب لانتهاز
 السبب وقال ابن مالك قد قصد خبر القريدين التهمة وعدم التغير فيخضع المبتدأ للفظا
 كقول الشاعر

خليلي خليلي دون ربيورما * ألان امرؤ لا تظن خللا

وقد يفعل مثل هذا الجواب الشرط كقولك من قصدي فقد قصدي أي فقد قصدي من عرف
 بالفتح فاصدده وقال غيره اذا تعد لفظ المتد وانجزوا الشرطوا جزاء علم منهما بالمبالغة ما في
 التعظيم وما في التصغير (نحوه الى الدنيا) يضم الدال وحكى ابن قتيبة كسر ها وهي فعل من الدنو
 أي القرب سميت بذلك لسبقها للآخرى وقيل سميت بذلك لأنها الى الزوال واحتج في
 حقيقة اقتضيل ما على الارض من الهوام والجر وقيل كل المحلقات من الجواهر والاعراض
 والاولى أولى لكن يراد نفسه محاقبيل قيام الساعة يطلق على كل حر منها مجازا ثم ان لفظها
 مقصور غير منون وحكى توينها وعزا ما ابن دحية الى رواية أبي الهيثم الكندي في وضعها
 وحكى عن بن مقفورا أن أباذر الهروي في آخر امره كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث
 ينفر دلالة لم يكن من أهل العلم (قلت) وهذا ليس على اطلاقه فان في رواية أبي الهيثم مواضع
 كثيرة أصوب من رواية غيره كاسياف مينا في مواضعه وقال التميمي في شرحه قوله دينا هو
 ثأبث الأذى ليس بمصر وف لا جتماع الوصفية ولزوم حرف التثنية ونقص بان لزوم التأني
 للالاف المقصورة كاف في عدم الصرف وأما الوصفية فقال ابن مالك استعمال دينا مكررة
 اشكال لها أفضل التفضل فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى قال
 الانها خاضت عنها الوصفية وأجريت بحري ما لم يكن وصفا قط ومثله قول الشاعر

وان دعوت الى جلي ومكرمة . فومسرة كرام الناس فادعينا

وقال الكرماني قوله الى يتعلق بالهبره ان كان لفظا كانت تامة أو هو خبر لكانت ان كانت ناقصة
 ثم أورد ما جعله ان لفظ كان ان كان لا امر الماضي فلا يعلم ما الحكم بعد مسدوره ذا القول في
 ذلك وأجاب بأنه يجوز أن يراد بلمط كان الوجود من غير تقييد زمان أو يقاس المستقبل على
 الماضي أو من جهة أن الحكم المكلف سواء (عليه يصيب) أي يحصله الان تحصلها كاصابة
 العرض بالسهم بجمع حصول المقصود (قوله وأمرأة) قبل التنصيص عليها من الخواص بعد
 العام للاهتمام به ونقصه اسوي بان لفظ دينا مكررة وهي لا تتم في الأثبات فلا يلزم دخول المرأة
 فيها وتغيب بكونها في سياق الشرط فتم ونكتة الاهتمام الزائدة في التصدير لان الاقتناء بها

الى دنيا يصيبها والى امرأة
 ينكحها فمصرته الى
 ما هاجر اليه

أشبه قد غلبهم القتل عن حكي إن سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم كليس ولم تقف على تسببه
 ونقل ابن دحية أن اسمها طلة عاتقة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة وحكي ابن بطال عن ابن عمر أن
 السبب في فتحه حص المرأة أن كان العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفالة
 في النسب فلما جاء الإسلام سوى بين المسلمين في منازحتهم قهاجر كثيرين الناس إلى المدينة
 ليتزوج منهم من كان لا يصلح اليها قبل ذلك انتهى ويحتاج إلى نقل ثابت أن هذا المهاجر كان
 مولى وكانت المرأة عربية وليس ما تقدمه عن العرب على إطلاقه بل قد زوج خلق كثير منهم
 جماعة من موالهم وحلقائهم قبل الإسلام وإطلاقه أن الإسلام أبطل الكفالة في مقام المنع
 (قوله فمهرته إلى ما جاز به) يحتمل أن يكون ذكرها الضمير ليتناول ما ذكر من المرأة وغيرها
 وإنما أبرز الضمير في الجملة التي قبلها وهي المضمومة لقصد الالتئاذب كراثة ورسوله وعظم
 شأنه بخلاف الدنيا والمرأة فإن السياق يشعر بالحتم على الاعراض عنهما وقال الكرماني
 يحتمل أن يكون قوله إلى ما جاز به متعلقا بالهجرة فيكون الخبر محذوفا والتقدير رقيقة أو غير
 محصية مثلا ويحتمل أن يكون خبر فمهرته والجملة خبر المبتدأ الذي هو من كانت انتهى وهذا
 الثاني هو الأرجح لأن الأول يقتضي أن تلك الهجرة مذمومة مطلقا وليس كذلك إلا أن حمل على
 تقدير شيء يقتضي التردد أو التصور عن الهجرة الخالصة كن نوى هجرته مفارقة دار الكفر
 وتزوج المرأة معا فلا تكون قيصة ولا غير محصية بل هي ناقصة بالنسبة إلى من كانت هجرته خالصة
 ونما أشعر بساقبهم من فعل ذلك بالنسبة إلى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة فأما من
 طلبها مضمومة إلى الهجرة فانه يسأل على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص وكذا من
 طلب التزويج فقط لا على صورة الهجرة إلى الله لأنه من الأمر المباح الذي قد يسأل فاعمله إذا
 قصده القربة كالإعفاف ومن أمثله ذلك ما وقع في قصة إسلام أبي طلحة فصارواه التساقى عن
 أنس قال تزوج أبو طلحة أم سلمة فكان صداق ما بينهما الإسلام أسلت أم سلمة قبل أبي طلحة
 فخطبها فقالت إني قد أسلت فان أسأت تزوجتك فأسلم فتزوجته وهو محمول على أنه رغب في
 الإسلام ودخله من وجهه وضم إلى ذلك إرادته التزويج المباح فصار كن نوى بوضعه العبادة والحمية
 أو بطوافه العبادة وملازمة الغريم واختار الغزالي فيما يتعلق بالثواب أنه إن كان القصد الديني
 هو الأغلب لم يكن فيه أجر أو الدين أجر بقدره وإن تساوى اقتزدا القصد دين الشين فلا أجر وأما
 إذا قوى العبادة وخالطها شئ مما يغير الإخلاص فقد تقل أبو جعفر بن جرير الطبري عن
 جمهور السلف أن الاعتبار بالاشتداه فإن كان في ابتدائه لله خالصا لم ينش ماعرض له بعد ذلك
 من إعجاب وغيره والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل
 معرفة الحكم لأن فيه أن العمل يكون منتقيا إذا خلا عن النية ولا يصح فعل الشئ إلا بعد
 معرفة حكمه وعلى أن الغافل لا تكلف عليه لأن القصد يستلزم العلم بالمقصود والغافل غير
 قاصد وعلى من صام تطوعا نية قبل الزوال أن لا يحسب له الأمن وقت النية وهو مقتضى
 الحديث يمكن تبس من قاله باعتدافه دليل آخر وقطعه حديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد
 تركها أي تركه فضحه جماعة والرفق وذلك بالاعتطاف الذي اقتضاه فضل الله تعالى وعلى
 ثن و... ثمة ذلك في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن غفلتهم عنه ولم

يذكره غيره ان ذلك لا يقدح في صدقه خلافاً لما اُعلِيَ بذلك لان عظمته ذكر ان عمر خطبه على
 النبي لم يصح من جهة أحد منه غير عظمته واستدل بجهومه على أن ما ليس بعمل لا يشترط
 التيقنه * ومن أمثله ذلك جمع التقديم فان الرابع من حيث النظر أنه لا يشترط له نسبة بخلاف
 ما رويته كثير من الشافعية ومثلهم شيخنا شيخ الاسلام وقال الجميع ليس بعمل وانما العمل
 الصلوة بقوى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع في غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين
 معه ولو كان شرطاً لأعلمهم واستدل به على أن العمل اذا كان مضافاً الى سبب يجمع
 متعدده جنس الآية الجنس تكني كن أعتق عن كفارة قول يعن كونها عن ظهاراً وغيره لان معنى
 الحديث ان الاعمال بما تهاو العمل هنا القيام بالنبي يحض عن الكفارة اللازمة وهو غرض يحوي
 الى تعيين سبب وعلى هذا لو كانت عليه كفارة وضل في سببها جزء آخر اجها بغير تعيين وفيه زيادة
 النص على السبب لان الحديث سبق في قصة المهاجر لترويج المرأة فذكر الدنيا مع القصص يادقق
 التصدير والتقدير وقال شيخنا شيخ الاسلام فيه اطلاق العام وان كان سببه خاصاً فيستقيم منه
 الاشارة الى أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وسأق ذكر كثير من فوائد هذا الحديث
 في كتاب الايمان حيث قال المصنف في الترجمة قد دخل فيه العبادات والاحكام ان شاء الله تعالى
 وبالله التوفيق (الحديث الثاني) * من احاديث بدء الوحي (قوله) حدثنا عبد الله بن يوسف
 هو التميمي كان نزل تنبس من عمل مصر وأصله دمشق وهو من أئمة الناس في الموطأ كذا
 وصفه يحيى بن معين (قوله) أم المؤمنين) هو ما خزن من قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أي في
 الاحترام وتحريم نكاحهن لافي غير ذلك مما اختلف فيه على الرابع وانما قيل للواحدة تنهن أم
 المؤمنين للتغليب والافلامع من أن يقال لهما أم المؤمنين على الرابع (نزل) ان الحرب بن
 هشام) هو الخزرجي أحوالي جهل شقيقه أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء الصحابة واستشهد في
 فتوح الشام (قوله) سأل) هكذا وما أكرار وأنع هشام بن عروة فيحصل أن تكون عائشة
 حضرت ذلك وعلى هذا اعتقد أصحاب الاطراف فأخر جوده في مسند عائشة ويحتمل أن يكون
 الحرب أخيراً بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة وهو محكوم بوجهه عند الجمهور وقد جاء
 ما يؤيد الثاني ففي مسند أحمد ومجمع البغوي وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن
 هشام عن أبيه عن عائشة عن الحرب بن هشام قال سألت وعامر فيه ضعف لكن وجدته
 متابعاً عند ابن مندم والمشهور الاول (قوله) كيف يأتيك الوحي) يحتمل أن يكون المسؤول عنه
 صفة الوحي نفسه ويحتمل أن يكون صفة حاملاً أو ما هو أهم من ذلك وعلى كل تقدير فاستناد
 الاثبات الى الوحي مجاز لان الاثبات حقيقة من وصف حامله وعترض الاسماعلي فقال هذا
 الحديث لا يصلح لهذه الترجمة وانما المناسب لكيفية بدء الوحي الحديث الذي بعده وأما هذا فهو
 لكيفية آتيا الوحي لا لبدء الوحي اه وقال الكرماني لعل المرافعة السؤال عن كيفية
 ابتداء الوحي أو عن كيفية ظهور الوحي فوافق ترجمة الباب (قلت) سيقا به شعر بخلاف
 ذلك لاتباه بصيغة المستقبل دون الماضي لكن يمكن أن يقال ان المناسبة تظهر من الجواب لان
 فيه اشارة الى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الامر بن فيشمل حالة الابتداء وأيضاً فلا أثر
 للتقديم والتأخير هنا ولو لم تظهر المناسبة فضلاً عن انافذنا أنه أراد البدأة بالصديت عن امامي

حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن هشام
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة
 أم المؤمنين رضي الله عنها
 أن الحرب بن هشام رضي الله
 عنه سأل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله كيف يأتيك الوحي فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحاجز فسد أبجدة ثم في المدينة وأيضاً فلا يلزم أن تتعلق جميع أحداث الباب بسيد الوحي بل
يكتفي أن يتعلق بذلك ويجاء على ما يتعلق بالآية أيضاً وذلك أن أحداث الباب تتعلق بلفظ
الترجمة وما اشغلت عليه ولما كان في الآية أن الوحي إليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله مناسب تقدم
ما يتعلق به وهو صفة الوحي وصفة حامله إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء ليس فيه تحسين إيراد
هذا الحديث عقب حديث الأعمال التي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى يتعلق
والله أعلم **(قوله إسحاق)** جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليلاً والمراد به هنا مجرد الوقت
فكأنه قال أوقاتاً يأتي وتصب على الطرفة وعامل يأتي مؤخر عنه والمصنف من وجه آخر
عن هشام في التعلق قال كل ذلك يأتي المثل أي كل ذلك حالتان قد كرهما وروى ابن سعد
من طريق أبي سلمة أن جاشون أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول كان الوحي يأتي
عني نحوين يأتي به جبريل فيلقيه علي كما يأتي الرجل على الرجل فذلك ينقل مني ويأتي
في بيتي مثل صوت الجرس حتى يخالف قلبي فذلك الذي لا ينقل مني وهذا مرسل مع ثقة رجلاه
فإن صح فهو محمول على ما كان قيل نزول قوله تعالى لا تحرك به لسانك كما سألني فان الملك قد
تمثل رجلاً في صورة بشرة لم يأت منه ما أتاه به كما في قصة جبرئيل في صورة دحية وفي صورة
أعراب وغير ذلك كما هي في الصحيح وورد على ما اقتضاه هذا الحديث وهو أن الوحي مختصر في
أختين ثلاث خرى إحداهن صفة الوحي كجيشه كدوى النحل والنفس في الروح والالهام والرؤيا
الصالحة وتكليمه لآدم لا سمع ولا سواداً من صفة حمل الوحي كجيشه في صورته التي خلق
عليه سبقت تبيين حروقه على كرسى بين السما والارض وقد سد الأفق والجواب منع
الخصر في الحديث المتقدم ذكرهما ووجهه على الغالب أو جل ما يغارهما على أنه وقع بعد
السؤال أو تعرض نصفي المثل المذكورين لتدويرهما فقد تب عن عائشة أنه لم يره كذلك
الأمرين ولم يفته في تلك الخاصة بوحى أو أتاه به فكان على مثل صلصلة الجرس فإنه ينه ما صفة
الوحي لا صفة حامله وأما فنون الوحي فدوى النحل لا يعارض صلصلة الجرس لأن سمع الدوى
بالنسبة إلى الحاضرين كما في حديث عمر بن الخطاب مع عنده كدوى النحل والصللة بالنسبة إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فشبهه عمر بسوى النحل بالنسبة إلى السامعين وشبهه هو صلى الله عليه وسلم
بصللة الجرس بالنسبة إلى مقامه وأما النفس في الروح فيصطلح أن يرجع إلى إحدى الحالتين
فإذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس نفث حيث نفث روعه وأما الإلهام فلم يقع السؤال عنه لأن
السؤال وقع عن صفة الوحي التي يأتي بحامل وكذا التكليم ليله الأسرار وأما الرؤيا الصالحة
فقال ابن بطال لا ترد لأن السؤال وقع عما يقرب به عن الناس لأن الرؤيا قد يشرك فيها غيره اه
ولروا الصادقة وإن كانت جزءاً من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير والالساغ لصاحب لأن
يحيى بن يسار ليس كذلك ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما في القطة ولوكون حال المنام لا يفتي
في فتصير عن ما يفتي عليه أو كان ظهور ذلك صلى الله عليه وسلم في المنام أيضاً على
وجهين كروين لا يبر قاله الكرماني وفيه نظر وقد ذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه على
سنة أربعين سنة كرويه من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكره وحديث أن
روح من تشرب به حربه ابن أبي الدنيا في الصناعة ومجموعها الحالك من طريق ابن

أحياناً يأتي

مسعود (قوله مثل صلصلة الجرس) في رواية مسلم في مثل صلصلة الجرس والصلصلة بهما متين
مفتوحين بينهما لام ساكنة في الأصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ثم أطلق على كل
صوت له طنين وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة والجرس الجليل الذي يعلق في
رؤس الدواب واستتاف من الجرس باسكان الراء هو الخس وقال الكرماني الجرس ناقوس
منغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منكوسا على البصير فإذا تحرك تحركت النخاسة
فأصابت السطل فحصلت الصلصلة ١٥ وهو تطويل للتعريف بما طائل تحته وقوله قطعة
نحاس معترض لا يختص بهوكذا العبر وكذا قوله منكوسا لأن تعلقه على تلك الصورة هو وضعه
المستقيم فإن قيل الجود لا يشبه بالمغموم إذ حقيقة التشبيه الحائق ناقص يكامل والمثبه الواسي
وهو محمود والمثبه بصوت الجرس وهو مغموم لعمدة التي عنه والتفريق من مرافقة ما هو معلق
فيه أو الإعلام بأنه لا تعصم الملائكة كما أخرج مسلم وأبو داود وغيرهما كيف يشبه ما قبله الملك
بأمر يقرضه الملائكة والجواب أنه لا يزعم التشبيه ساوي المشبه بالمشبه في الصفات
كما قبل ولا في أخص وصفه بل يكفي اشتراكهما في صفة ما فالقصور هنا بيان الخس فذكر
ما ألفت السامعون سماعه تقريرا لأفهامهم والحاصل أن الصوت له جهتان جهة قوة وجهة
طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه ومن حيث الطرب وقع التفسير عنه وعلى بكونه من مزار
الشیطان ويحتمل أن يكون انتهى عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر قبل والصلصلة
المذكورة صوت الملك بالوحي قال الخطابي يريد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يبينه أول
ما يسمعه حتى يفهمه بعد وقيل بل هو صوت خفيف أخصه الملك والحكمة في تقدمه أن
يقرب سمعه الواسي فلا يلقى فيه مكان لغضبه ولما كان الجرس لا يحصل صلصلة الامتداحة
وقع التشبيه به دون غيره من الآلات وسيأتي كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على
حديث ابن عباس إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأخصتها الحديد عند تفسير
قوله سمع إذا فزع عن قلوبهم في تفسيره وسبأ أن شاء الله تعالى (قوله وهو أشدهم) يفهم
منه أن الواسي كاه شديد ولكن هذه الصفة أشدها وهو واضح لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة
أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتعاطب والمعهود والحكمة فيه أن العادة جرت بالمناصفة بين
القائل والسامع وهي هنا أمانة في السامع وصف القائل بغلبة الراحنة وهو النوع الأول
وأمانة في القائل وصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني والأول أشد بلا شك وقال
شيخنا شيخ الإسلام البليغ سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه لا لا حقلم
به كما سيأتي في حديث ابن عباس كان يعالج من التزبل شدة قال وقال بعضهم وإنما كان
شديدا عليه ليستجمع قلبه فيكون أعرجي لسمع ١٥ وقبل أنه إنما كان ينزل هكذا إذا نزل آية
وعيدا أو تهديدا وهذا فيه نظر والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سيأتي بيانه في حديث يعلى بن
أمية قصة لأبي الحبة المتضيق بالطبيب في الحج فأنفه أنه رأى صلى الله عليه وسلم حال نزول
الوحي عليه وأنه ليعطو فأنفه السعة ما يرتب على المشقة من زيادة الرطوب والدرجات (قوله)
فيفصم يفتح أوله وسكون الفاء وكسر المهملة أي يقطع ويحلى ما يغشاه ويروي بعضهم أوله من
الرباعي وفي رواية لا يذربهم أوله وفتح الصاد على البناء للجهول وأصل الفصم القطع ومنه

مثل صلصلة الجرس وهو
أشدهم على فيفصم عن

الاستناد عند البني في الدلائل وإن كان لم يوصى إليه وهو على ناقته فيضرب حرثاً من هاهنا ثم قال العسكري أن ثبت فهو من قولهم قصد الشيء إذا تكسر وقطع ولا يعني بعده انتهى وقد وقع في هذا التصنف أبو الفضل بن طاهر فردعه عليه المؤمن الساسي بالفاء قال فأسر على القاف وذكر الذهبي في ترجمة بن طاهر عن ابن ناصر أنه قد تولى ابن طاهر لمقر أها بالناق قال فكبارني (قلت) ولعل بن طاهر وجهها بما أشار إليه العسكري وأما أعلم وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم أن السؤال عن الكيفية للطلب العلم فإنه لا يقدح في القبر وجواز السؤال عن أحوال الأبياس من الوصي وغيره وإن المسؤول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر الجيب في أول جوابه ما يقتضي التفصيل وأما أعلم (الحديث الثالث) (قوله حديث يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة إلى جد له ثم إنه بذلك وهو من كبار حفاظ المصريين وأثبت الناس في الثبوت بعد الفهمي فقيه المصريين وعقل بالضم على التصغير وهو من أثبت الروايات عن ابن شهاب وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحرث بن زهرة الفقيه نسب إلى جد له ثم إنه الرهري نسب إلى جد له الأعلى زهرة بن كلاب وهو من رده آمن أم التي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على إتمامه وإمامته (قوله من الوصي) يحتمل أن تكون تبعضية أي من أقسام الوصي ويحتمل أن تكون بياناً لوجه القراز والروا بالصلحة وقع في رواية معمر بن وهب عن عبد المستنير في التفسير الصادقة وهي التي ليس فيها خفت وبني بذلك ليكون عهداً ورواية للقطعة ثم مهله في القطعة أيضاً روى الضومر مع الصورتين سلام الحجر (قوله في التوم) زيادة الأيضاح أو ليخرج روى العين في القطعة لحوازا إطلاقاً عما إذا (قوله مثل فلق الصبح) ينصب على الحال أي شبهة فلق الصبح أو على أنه صفة مخدوف أي جامعاً بينا مثل فلق الصبح والمراد بقلق الصبح ضياءه وخص بالشمس ظهوره الواضح الذي لا شبهة فيه (قوله جيب) لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل من عند الله وألنبه على أنه لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وصي الإلهام والخلافة بالذات الخلافة والسرفيه أن الخلافة فراغ القلب لما يتوجه وحراً بالذكور كسر أوله كذا في الرواية وهو صحيح وفي رواية الأصلية بالفتح والقصر وقد حكى أيضاً وحكى فسه غير ذلك جواز الرواية هو جيل معروفي بمكة والغار ثقب في الجبل ويجمع غيران (قوله فيجنت) هي بمعنى تصنف أي تبع الخليفة وهي دين إبراهيم والفاء تبدل ثامني كسرين كلامهم وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة ينصفها الله أو النصف الفاء الحنت وهو الائم كما قبل تأم ويخرج ونحوهما (قوله وهو التبع) هذا لمدح في الخبر وهو من تفسير الرهري كما جزم به الطبري ولم يذكر له ثم في رواية الخراف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج (قوله الليالي ذوات العدد) تعلق بقوله ينصتوا بهام العدد لاختلافه كذا قبل وهو بالنسبة إلى المدد التي تعلقها بحجة إلى أهلها والأناصل الخلافة قد عرفت مدتها وهي شهر وذلك النهر كان من مصان رواه ابن اسحق والليالي منصوبة على الطرف وذوات منصوبة أيضاً وعلامه النصيب فيه كسر التاء وينزع بكسر الزاي أي يرجع وزناً ومعنى ورواه المؤلف بالفتح في التفسير (قوله مثلها) أي الليالي والترزود استعجاب الزاد

• حديث يحيى بن بكير قال
حدثنا الليث عن عقيل عن
ابن شهاب عن عروة بن الزبير
عن عائشة أم المؤمنين أنها
قالت أول ما بسى به رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
الوصي الروا بالصلحة في
السوم فكان لا يرى روي
الاجات مثل فلق الصبح ثم
حب إليه الخلافة وكان يتناول
بغارسه فاختص فيه وهو
التعبد الليالي ذوات العدد
قبل أن ينزع إلى أهلها ويتزود
لذلك ثم يرجع إلى خديجة
فيتزود مثلها

بالضم والرفع أي بلغ معنى الجهد لمبلغه وقوله ارسلى أي أطلتني ولم يذكر القط هنا في المرة
الثالثة وهو ثابت عند الموت في التفسير **(قوله فرجع بها)** أي بالانبات أو بالقصة **(قوله فرجواته)**
أي لغزوه والروع بالفتح الفرع **(قوله لقد خشيت على نفسي)** دل هذا مع قوله برجع فؤاده على
انفعال حصل لمن يحيى الملك ومن ثم قال ذلتوني والخشية للذكورة اختف العلم في المراد
بها على اثني عشر قولا أولها الجنون وان يكون ما رآه من جنس الكهانة جاسم صباه في عدة
طرق وأبطاله أو يكرن العربي وحق له ان يطال لكن حله الاسعيل على ان ذلك حصل له قبل
حصول العلم الضروري له ان الذي جاء ملك واته من عنده الله تعالى ثانيا الهاجس وهو باطل
أيضاً لأنه لا يستقر وهذا يستقر وحصل بينهما المواجهة ثالثها الموت من شدة الرعب
رابعها المرض وقدر جبره ابن أبي جرة خامسها دوام المرض سادسها العجز عن حمل أعباء
النموه سابعها العجز عن النظر إلى الملائكة من الرعب ثامنها عدم الصبر على أذى قومه تاسعها
ان يقتلوه عاشرها فارقة الوطن حادي عشرها تكذيبهم إياه ثاني عشرها تعييرهم إياه
وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الازتياب الثالث والآخر ان يعلموا عداها فهو
معترض والله الموفق **(قوله فقال له خديجة كلا)** هناها التي والاعداء يحزنونك فخرج
أوله والحالة المهله والراي المضمومة والنون الحزن ولغيري في ذريعتهم أوله وإنه المجهمة
والراي المكسورة ثم إلى الساكنة من انزلي ثم استدل على ما أقسم عليهم مني ذلك
أبداً بأمر استقراي وصفته بأصول مكارم الاخلاق لان الاحسان اما إلى الاقارب أو
إلى الاجانب واما بالبلد أو بالمال واما على من يستقل بأمره أو من لا يستقل وذلك كله مجموع
فيما وصفته به والكل ينتج الكاف هو من لا يستقل بأمره كما قال الله تعالى وهو كل على مولاه
وقولها وتكسب المعلوم في رواية الكشيميني وتكسب بضم أوله وعليها قال الخطابي الصواب
المعتمد بلا واو أي الفقير لان المعلوم لا يكسب (قلت) ولا يتبع ان يماق على الهدم المعدم
لكونه كالعدم الميت الذي لا تصرف له والكسب هو الاستئناء فكانها قالت اذا رغب غيرك
ان يستفيد ما لموجودا رغب أنت ان تستفيد جلا عاجزاً فتعاقبه وقال قاسم بن ثابت في
الدلائل قوله يكسب معناه ما بعده مغتره ويحزن عنه يصيبه هو ويكسبه قال اعرابي يمدح انساها
كان أكسبهم للمعلوم وأعطاهم لمحرور وأنشدني وصف ذئب

كسب كذا المعلوم من كسب واحد أي بما يكسبه وحده انتهى وغير الكشيميني
وتكسب بفتح أوله قال عياض وهذه الرواية أصح (قلت) قد وجهنا الأولى وهذه الراجحة
ومعناها تعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك خذف إحدى المفعولين يقال كسبت
الرجل ما لا أكسبه بمعنى وقيل معناه تكسب المال المعلوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك
وكانت العرب تتباح بكسب المال لا سيقا قرئ وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة
محظوظاً في التجارة وانما يصير هذا المعنى اذا ضم اليه ما يليق به من أنه كان مع أخاه للعمال
يجوده في الوجوه التي ذكرت في المكرمات وقولها وتعين على نوائب الحق هي كلمة جامعة
لأفراد ما تقدم ولم يتقدم وفي رواية المصنف في التفسير من طريق بونس عن الزهري من
الزيادة وتصدق الحديث وهي من أشرف الخصال وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه

فرجع بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم برجع فؤاده
فدخل على خديجة بنت
خويلد فقال زماوني زماوني
فرجوا مستي ذهب عنه الروع
فقال لخديجة وأخبره الخبر
لقد خشيت على نفسي فقالت
لخديجة كلا والله
ما يحزنك الله أبداً لك
تصل الرحم وتحمل الكل
وتكسب المعلوم وتقرى
الضيف وتعين على نوائب
الحق

القصة وتوتى الامانة وفي هذه القصة من التواتر استحباب فانيس من نزل به امر يزكر تسيره
 عليه وهو من نزل به امر استحب ان يطلع عليه من يتقن صفة وصحة رايه **(قوله)**
 فانطلقت به أي مضته فالباء للمصاحبة وورقة بفتح الراء وقوله ابن عم خديجة هو نصب
 ابن وليكتب بالتحريك وهو لمس ورقة واصفة أو بيان ولا يجوز زجره فانه يصير صفة لعبد العزي
 ولي كذلك ولا كونه بغيره لانه لم يقع بين علي بن **(قوله)** نصر أي صار نصراينا وكان قد خرج
 هو وزيد بن عمرو بن قحطيل لما كرها عابدة الاوثان الى الشام وغيرهما يأسون عن الدين فاما ورقة
 فاعلمه دين المصراية فغمر وكان ابن من بني الرهبن على دين عيسى ولم يبدل ولهذا اخبر
 بشأن النبي صلى الله عليه وسلم بالنبوة الى غير ذلك مما أقدمه أهل التبديل وأما زيد بن عمرو
 ثم بيان في خبره في انه قبيل شاذل فاعلى **(قوله)** فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من
 الانجيل بعربية رقى رواية يونس ومعه ويكتب من الانجيل بالعربية ولم يكن يكتب
 يكتب الكتاب لعرو واجمع صحيح لان رقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان
 يكتب الذب بعسري كما كان يكتب الكتاب العربي لم تكنه من الكلايين واللسانين ووقع
 بعض اشعاره خط فزيعر عليه وانما وصفه بكتابة الانجيل دون حفظه لان حفظ
 النون قول الانجيل لا يمكن منسرا كتبر حفظ الترات التي خست به هذه الامة فلهاذا جافى
 صفتها **(قوله)** اما لما صورها قولها ابن عم هذا ليداعلى حقيقة ووقع في سلم عام وهو وهم
 لا يكون من خصيصه زارادناث وقبر لكن القصة لم تتعدد فخرها متصفا لا يحمل على انها
 قانت لثمة من زين تصحيح العمل على اخضاعه فاعلموا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لانه
 من كلام اراوى في وصفه وورقة واختلفت المخرج فامكن التعدد وهذا الحكم بطرد في جميع
 ما تشبهه وقلت في حق النبي صلى الله عليه وسلم اسمع من ابن اخيك لان والده عبد الله بن عبد
 المطلب وورقة في عهد السب الى قصي بن كلاب الذي يتحمان فيه سواء فكان من هذه الجنية
 في درجة اخوته رفته على نبيل التوقيل ونه ارشاد الى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه
 من يعرف بقدره ثم يكون أقرب منه الى المسؤول وذلك مستقادم قول خديجة لورقة اسمع من
 ابن اخيك وأردت بذلك ان يتأهل سماع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وذلك يبلغ في العلم
(قوله) ماذا ترى فيه محض دليل عليه سياق الكلام وقد صرح به في دلائل النبوة لا في نعم بسند
 حسن الى عبد الله بن شداد في هذه القصة قال فانت بعورقة ابن عمها فاجابة بالذي راى **(قوله)**
 هذا اللاموس الذي نزل الله على موسى وللكشمي أنزل الله وفي التفسير أنزل على البناء
 المفعول وأشار بقوله هذا الى الملك الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في خبره ونزل من منزلة
 اقرب من اقرب ذكره والسموس صاحب السر كما جزم به المؤلف في أحاديث الانبياء وزعم ابن
 طاهر اللاموس صاحب السر انهم والسموس صاحب السر والاول الصحيح الذي عليه
 الجمع وقد سوى بين اربعة من الهجاج أحد فصحاء العرب والمحدث اللاموس هنا جردل عليه
 له روى عن موسى وم يقل على عيسى مع كونه نصراينا لان كتاب موسى عليه السلام
 مشتمل على الحكم من ذوقه صلى ركنك النبي صلى الله عليه وسلم ولأن موسى بعث
 في موسى وكذا رقت السمعة على يد النبي صلى الله عليه

فلتعلق به خديجة
 حتى أتت بعورقة بن قحطيل
 أسرى بن عبد العزي بن عم
 خديجة وكان امرأته نصر
 في الداخلية وكان يكتب
 الكتاب العبراني فيكتب من
 الانجيل بعربية ما شاء الله
 أن يكتب وكان شجاعا كبيرا
 قد عي نقالت خديجة
 بالابن عم اسمع من ابن
 فضل وورقة ابن شحي
 ماذا ترى فأخبره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خبر ما راى
 فقال له ورقة هذا اللاموس
 الذي نزل الله على موسى

وحاشا لغيره ان يفتخر هذه الامة وهما اوسع من هاشم ومن معه يدرا وانه تحفة الرسالة لان نزول
 جبريل على موسى متفق عليه بين اهل الكتاب بخلاف عيسى فان كثيرا من اليهود ينكرون
 نبوته واما ما قيل في السهلي من ان ورقة حكيما كان على اعتقاد النصارى في عيسى عليه السلام
 ودعواهم انه احد الانبياء فهو محال لا يصح عليه في حق ورقة وانشيائه عن ابي جابر في
 التبديل ولم يأخذ عن بدل على انه قد ورد عند الزبير بن كابر بن طريق عبد الله بن معاذ عن الزهري
 في هذه القصة ان ورقة قال ناموس عيسى والاصح ما تقدم وعبد الله بن معاذ ضعيف ثم في
 دلائل النبوة لا يفي نعم باسناد حسن الى هشام بن عروة عن ابيه في هذه القصة ان خديجة بنت
 ابي لهب بن عمها ورقة فاخبرته الخبر فقال لئن كنت صدقتي اخليا تيه ناموس عيسى الذي لا يعلمه
 بنو اسرائيل انهم فعلوا هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس عيسى وتارة ناموس موسى فعند
 اخبار خديجة به بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصارى وعند اخبار
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ناموس موسى المناسبة التي قدمناها وكل صحيح والله
 سبحانه وتعالى اعلم **(قوله النبي فيما جازع)** كذا في رواية الاصل وفي هذا ما بين النبي فيما
 جازع بالنصب على انه خبر كان المقدرة قاله الخطابي وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى انتهوا
 خيرا لكم وقال ابن بري التقدير بالنبي جعات فيما جازع وقيل النصب على الحال اذا جازعت
 فيما جازعت والعالم في الحال ما يتعلق بها الخبر من معنى الاستقرار قاله السهلي ونسب فيها
 يعود على ايام الدعوة والجدع يقع الخبر وما زال المجتهد هو الصغيرين البهائم كما هي في ان يكون
 عند ظهور الله تعالى الاسلام شاة لا يكون امكن لنصره وهذا عين سر وصفه بكونه كان كبيرا
 اعني **(قوله ان يخرجك)** قال ابن مالك فيه استعمال ان في المستقبل كذا وهو صحيح وغفل عنه
 اكثر النقاد وهو كقوله تعالى واتذرعهم يوم الحسرة انقضى الامر هكذا ذكره ابن مالك واقره
 عليه غيره واحسنه تعبه شيئا شيخ الاسلام بان الضامة يغفلوه بل منعوا ورودها ولو اطلوا ما طهره
 ذلك وقالوا في مثل هذا استعمال الصيغة الدالة على الماضي لتحقق وقوعه فانه لو لم يزل يوقى
 ذلك هذا ان في رواية النصارى في التعبير حين يخرجك قومك وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك
 فيه ان تركاب مجاز وما ذكره غيره فيه ان تركاب مجاز في ازمه اولى لما ينبغي عليه من ان يقاتل
 المستقبل في صورة الماضي تحقفا او استحضارا للصورة الالية في هل تدرون ذلك مع وجوده في
 اقبح الكلام وكما هو ارفع الورود ودانحو لا على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال
 وفيه دليل على جواز تقيي المستقبل اذا كان في فعل خير لان ورقة تقيي ان يعود شاة وهو متصلي
 عاذقه يظهر ان النبي ليس مقصودا على يابه بل المراد من هذا التنبيه على محبة ما اخبر به
 والتوبة بصفه تصديقه فيما بين به **(قوله ما يخرجهم)** يخرج الواو وتشديد الياء وقتها جمع
 يخرج فمهم مبتدأ مؤخر ومخرج خبر مقدم قاله ابن مالك واستبعد الناصبي صلى الله عليه وسلم ان
 يخرج حوله لانهم يكن فيه سبب يقتضي الاخراج لما استعمل عليه من مكارم الاخلاق التي تقدم
 من خديجة وصفها وقد استدل ان الضمة تغل تلك الاوصاف على ان اياها لا يخرج **(قوله)**
 (الاعوى) وفي رواية يونس في التفسير الا وني فذكر ورقة ان الله في ذلك يحبه لهم بالاختال
 عن ما اوفهم ولا يعلم من الكتب انهم لا يحسبون الى ذلك وانه يلزمه ذلك منابتهم معاذتهم

بالتي في جازع لنتي اكون
 حيا ان يخرجك قومك فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم او يخرجهم قال نعم لم
 يات رجل قط بعث ما جئت
 به الاعوى

فتننا العدو ومن ثم وقسه دليل على اننا الجيبا فيم الدليل على ما يجب به اذا اقتضا المقام
 (قوله ان يدرك يومك) ان شرطية والتي بعدها مجزوم زاد فيه وايتوفس في التفسير جيا
 ولان ما سبق ان ذكرنا ذلك اليوم يعني يوم الانحراج (قوله مؤذرا) به وراى في ما ما خو من
 الاذرو هو القوتوا انكر التزلز ان يكون في التفتؤ ورس الاند وقال ابو شامة يعقل ان يكون
 من الاذرا ان شاربك الى شعيرة في نصرة قال الاخل

هـ قوم اذا حاربوا شدوا ما زرعهم البيت (قوله ثم لم ينسب) بشع النبي المجبة أي لم يلبسوا أصل
 الشوب المتعلقة أي لم تعلق بشي من الامور حتى مات وهذا بخلاف حلف السيرة لان ما سبق ان
 ورقة كان يمر ليل وهو يصعد ذلك يقتضي انه تاخر الى زمس الشعرة والى ان دخل بعض
 الناس في الاسلام فان عكس ما تخرج في الصحيح أصح وان لحقت الجمع أمكن أن يقال الواو في
 قوله وقت الروي استلزاما لقرية فلول الراوي لم يفتأ ورقة ذكرنا هذا في أمر من الامور فجعل
 هذه القصة انما أمر بها النسبة الى علمه لا ما هو الواقع وقت الروي عبارة عن تأخره من
 ارماءه وان ذلك لذهب ما كثر على الله عليه وسلم وجده من الروع ويحصل له التشوف الى
 الله وقد قدرى المرات في التفسير من طريق معمر ما يدل على ذلك (فائدة) وقع في تاريخ
 أحمد بن حنبل عن الشعبي ان مدة فترة الوسي كانت ثلاث سنين وربعه من احمق وحكى البيهقي
 ان مدة الروي كانت ستة أشهر وعلى هذا فافتاد السواد بالرويا وقع من شهر وولده وهو ربيع
 الاول هذا كله ربيع سنة وانما موسى اليه وقع في ربه شان وليس المراد بشرق الوسي المقدرة
 ثلاث سنين وهي مبرر نزول اقرارها بالمدتر عدم مجي مجبر بل انه بل تاخر نزول القرآن
 فقط ثم راجعت المقول عن الشعبي من تاريخ الامام أحمد ولفظ من طريق داود بن أبي هند
 عن الشعبي انزل عليه النبوة وهو ان اربعين سنة ففرق نبوته اسرافيل ثلاث سنين فكان
 عليه الكلمة والنبي ولم ينزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة وأمرجه ان أي خليفته من
 وجه آخر تصارع داود بن طبع لا ربيعين وكلية اسرافيل ثلاث سنين ثم وكل به جبريل
 فالي هذا في حسن هذا المرسل ان ثبت الجمع بين القولين في قدراته بمكة بعد البيعة فتدقيل
 ثلاث عشرة وقيل عشرة ولا يتعلق ذلك بقدومه الفترة والله أعلم وقد حكى ابن التين هذه القصة
 لكن وقع عند مسيكيا بل من اسرافيل واكر الواقدي هذه الرواية المرسله وقال لم يترن به
 من الملائكة الا جبريل انتهى ولا يخفى ما فيه فان المثبت مقدم على النافي الا ان صاحب النافي
 دليل نفسه فقدمه والله أعلم وأخذ السهلي هذه الرواية فجمعها في مختلف مكنه على الله عليه
 وسلم بمكة فانه قال جعفر بعض الروايات المستندة ان مدة الفترة سنتين ونصفا وفي رواية أخرى
 ان مدة الروي اربعة أشهر فن قال مكث عشرين سنين حذف مدة الروي او الفترة ومن قال ثلاث
 عشرة أضاف ما هو هذا الذي اعتمد السهلي من الاحتجاج بمسلسل الشعبي لانت وقدر عارضه
 ما جاء من ابن عباس ان مدة الفترة المذكورة كانت أياما موسى في مريدته في كتاب التعبير ان
 شاء الله تعالى (قوله قال ابن شهاب واخبرني أبو سلمة) انما أتى بحرف العطف ليعلم انه معطوف
 على ما سبق قال اخبرني عروة بكنا واخبرني أبو سلمة بكنا واوسلمة هو ابن عبد الرحمن
 بن عوف وخطه سر رعم نهذا معلق وان كانت صورة صورة التعليق ولولم يكن في ذلك

وان يدرك يومك أقصر له
 نصرا مؤذرا ثم لم ينسب
 ورقة أن توفي وقت الروي
 قال ابن شهاب واخبرني أبو
 سلمة بن عبد الرحمن أن جابر
 ابن عبد الله الانصاري قال
 وهو يحدث عن فترة الوسي
 فة لفي حديثه بنا ما مضى
 اذ سمعت صوتا من السماء
 فرقت بصري فاذا الملك
 الذي جات في بصري جالس على
 كرسي بين السماء والارض

الحديث الأول والعاطفة قائمها الذي تقدم على عطفته وقد تقدم قوله عن ابن شهاب عن عروة
 عن أبي الحديث إلى آخره ثم قال قال ابن شهاب أبي السند المذكور وأخبرني أبو سلمة بن جرير
 وهو صككنا أول قوله عن فترة الوحي وقوله اللذان الذي يعني بهما علي بن أبي طالب وأبو بكر
 من أقرأ ولم يخطبوا به يعني بن أبي كسيرة في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن حذافين
 الجعفي أن شكل الأمر بغير من جزمنا بأنهم المذنب أول طائر ورواية الزهري هذه العجيبة
 ترجع هذا الاشكال وسياق بسط القول في ذلك في تفسير سورة اقرأ (قوله فرعيت منه) بضم
 الراء وكسر العين ولا أصلي بفتح الراء وضم العين أي زعمت دل على قبة بقيت مع من الفزع
 الأول ثم زالت بالدرج (قوله فلهذا نزل الوحي) وفي رواية الأصلي وكرامة نزل الوحي مرة
 واحدة وفي رواية يونس في التفسير فقلت دثر وفي قوله آياتها المذنب ثم قال دثر أي حذر من
 العذاب من لم يؤمن بذلك فكبر أي عظم وشاءك فظهر رأي من الخاصة وفي ل الشهاب النفس
 وتطهيرها اجتناب النقص والرجوع إلى الأوثان كإسباقي من تفسير الراوي عند المؤلف في
 التفسير والرحم في اللغة العذاب وبمعنى الاوثان هنا حرمانها باسمه (قوله فلهذا نزل الوحي) أي به
 كثير وأوصيه طابقة لتعبير عن تأخر ما أتوا به إلى الله إلى انقطع كلي في وصفه بالفساد وهو
 البرد (قوله وتابع) تأ كلف معنى ويحتمل أن يراد بجمي قوى وتابع تكاثر وقد وقع في
 رواية الكشي (٢) وأنى الوقت وتواتر حتى الشئ تلو بعضه بعضا من غير تحلل
 (تيسره) خرج المصنف بالاسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ثم عن جابر بالاسناد
 المذكور هنا زاد في عقبه تابع قال عروة بن زبير بالسند المذكور إليه وماتت خديجة قبل
 أن تفرض الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت خديجة تأس فصب لاهض فيه
 ولا نصب قال الجعفي يعني صب الملوأ (قلت) وسياقي عز يدل في مناقب خديجة أن
 شاء الله تعالى (تجوز له تابعه) الضمير يعود على يحيى بن بكير ومتابعة عبد الله بن يونس عن الأبي
 هذه عند المؤلف في قصة موفى وقسم الطائفة قوله عن الزهري سمعت عروة (قوله وأبو
 صالح) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد أكثر الجعفي عنه من الملعونات وعن علي بن الليث
 جلة كثيرة من أفراد أبي صالح عنه ورواية عبد الله بن صالح عن الليث هذا الحديث أخرجهما
 يعقوب بن سفيان من تاريخه عنه ورواه يحيى بن بكير ورواه من زعم كلابيا أنه أبو صالح
 عبد الغفار بن داود الحارثي فإنه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب
 الليث (قوله وتابعه هلال بن زياد) بداهة مسلمين الأولى مثله وحديثه في الزهريات
 للذهلي (قوله وقال يونس) يعني ابن زيد الأيلي ومعه هو ابن راشد (بوادره) يعني ابن يونس
 ومعه راووا هذا الحديث عن الزهري فوافقا عقلا عليه إلا أنها قالوا لا بد له من تولد ترجع فواده
 ترجع بوادره والوارد جعادرة وهي الحمة التي بين المكب والعنق تضطرب عند فزع
 الإنسان طاروا بآيات مستتران في أصل المذنب لأن كذا مسأله على التزوع وقد استقام فداوة
 يونس ومعه من الحالة قروا بعقل غير هذا في أثناء السباق والله الموفق وسياقي قبيح شرح
 هذا الحديث في تفسير سورة اقرأ بهم ربك أن شاء الله تعالى (قوله حدثنا موسى بن أبي عمير)
 هو أبو سلمة النبوكي وكان من حفاظ المصريين (حدثنا أبو عوانة) هو الواضح بن عبد الله

فرعيت منه فرجعت فقلت
 زه لوني زملوني فأزل الله
 عز وجل يا أيها المذنب ثم فاند
 إلى قوله ورجع فاجبرني
 الوحي وتواترابعه عبد الله
 ابن يوسف وأوصال وتابعه
 هذا ابن زيد عن الزهري
 وقال يونس ومعه بوادره
 حدثنا موسى بن أبي عمير
 قال حدثنا أبو عوانة قال
 حدثنا موسى بن أبي عائشة
 قال حدثنا عبد بن جبر
 ابن عباس في قوله تعالى
 لا تحزب لعلسانك لتجمل به

(٣) قوله وقد وقع في رواية
 الكشي عن أبي حمزة ورواه أبو
 ندرته كما يعلم ذلك من شرح
 القسطلاني اه معجمه

قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعالج من
التزليل شدة وصكان
عما يجره شفته فقال ابن
عباس فانا أحرهما فكما
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يجرهما وقال
سعيد أنا أحرهما كما رأيت
ابن عباس يجرهما فخره
شفته فأنزل الله عز وجل
لا تهرله لسانك لتعجل به
علينا جعه وقرآه قال جعه
لست صدرك وقرآه فاذا قرأه
فأسمع قرآه قال فاسمع
وأنت ثم إن علينا بيانه ثم
إن علينا أن نقرأ فكان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد ذلك إذا أتاه
جبريل استمع فإذا انفلق
عليه وسلم كما كان قرأ

النسكوي مولاهم الجعري كان كلبه في غاية الاتقان وموسى بن أبي عائشة لا يعرف اسم أبيه
وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير (قوله كان عاصيا) المبالغة نحو ما في الشيء
بجسقة أي كان العلاج ناشئا من تحريك الشفتين أي مبدأ العلاج منه أو ما موصولة وأطلقت
على من يفعل بمجاز هكذا ذكره الكرماني وفيه نظر لأن الشدة مبالغة قبل التحريك والصواب
ما قاله ثابت السرقطي أن المراد كان كلبا ماضيا فذلك وروى عنه في هذا كثير ومنه حديث
الرويا كان عاصيا يقول لأصحابه من رأى منكم رؤيا ومنه قول الشاعر

وانا لما ضرب الكلب ضربة • على وجهه يلقى اللسان من القم

(قلت) ويؤيدان رواية المصنف في التفسيرين طريق جبر عن موسى بن أبي عائشة ولفظها
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يجره لسانه وشفته فاف
بهذا اللفظ مجردا عن تقديم العلاج الذي قد رما في فظهم ما قال ثابت وجهها قال غيره إن
من إذا وقع بعدها ما كانت بمعنى دجها على القليل والكثير وفي كلامه يجره مواضع
من هذا منها قوله أعلم أنهم مما يخفون كذا واقعا علم ومنه حديث البراء إذا أصلينا خلف
النبي صلى الله عليه وسلم مما يخفون نكون عن عينه الحديث ومن حديث حمزة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا أصلي الصبح مما يقول لأصحابه من رأى منكم رؤيا (قوله فقال ابن عباس
فانا أحرهما) بجهة معتدلة بالقراءة فائدة هذا زيادة اللسان في الوصف على القول وعبري الأول
بقوله كان يجرهما وفي الثاني برأيت لأن ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة
لأن سورة لسانه مكتوبة اتفاقا بل الظاهر أن نزول هذه الآيات كان في أول الأمر وإلى هذا جزم
الصارفي في إيراد هذا الحديث في الوحي ولم يكن ابن عباس إذا نزل ولا نزل ولا قبل الهجرة
ثلاث سنين ولكن يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخيره ذلك بعد أو بعض الأصابع أخيره
أنه شاهد النبي صلى الله عليه وسلم الأول هو الصواب فقد ثبت ذلك صريحا في مسند أبي داود
الطحاوي قال حدثنا أبو عوانة بسنده وأما سعيد بن جبير فرائحه ذلك من ابن عباس بل نزاع
(قوله فخره شفته) وقوله فأنزل الله لا تهرله لسانك لا تنافي بينهما لأن تحريك الشفتين
بالكلام المستعمل في الحروف التي لا ينطق بها إلا اللسان يلزم منه تحريك اللسان أو اكتفى
بالشفتين وحذف اللسان لوضوحه لهما الأصل في الطق إذا أصل حركة القم وكل من الحركتين
فان من ذلك وقع معنى أن في رواية جبر في التفسير يجره لسانه وشفته فجمع بينهما وكان
النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الأمر إذا نزل القرآن نازع جبريل القرآن ولم يصبر حتى يتمها
مسارعة إلى الحفظ لئلا ينقل منه شيء قاله الحسن وغيره ووقع في رواية القريظي يجره لسانه
يريد أن يحفظه وللنساء في جهل قراءه ليحفظه ولأن أبي خاتم يلقى أوله ويحركه شفته خفية أن
يسئ أوله قبل أن يفرغ من آخره وفي رواية الطبري عن الشعبي جهل بكلمة من جبه يامه وكلا
الأمير من أدول تنافي بين محبة المماثلة التي لطفه في ذلك فأمر بأن ينسحب حتى يقضي إليه
وحبه وعبادته آمن من نفعه منه بالنسيان أو غيره ونحوه وقوله تعالى ولا تعجل بالقرآن من قبل
أن يفيض اليك وحْيُه بالترجمة (قوله جعه لست صدرك) كذا في أكثر الروايات وفيه استناد الجميع
إلى الصدر بانحاز كونه ثبت الربيع البقل أي أمت اقم في الربيع البقل واللام في لك التبيين

[illegible]

- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا
 عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ
 بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ وَحَدَّثَنَا بِشْرُ
 بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ
 قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَهُوَ
 خُوْصَمُوهُنَ الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ
 عَبَّاسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ
 النَّاسِ وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ
 فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرَيْلُ
 وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ
 رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ
 فَرَسُولُ اللَّهِ أَجْوَدُ خَيْرِ مَنْ
 الرِّجْلِ الْمَرْسُوقِ

صلى الله عليه وسلم) الفاء للسببية واللام للابتداء وزيت على المبتدأ تأكيداً كبدأ أو هي جواب قسم مقدر والمرسل أي المطلقة تعني أنف الاسراع بالجد أسرع من الرياح وعبر المرسل إشارة الدوام هو بها بالرحمة وإلى عموم النفع يجوده كآتم الرياح المرسله جميع ما تطلب عليه ووقع عندا حديث آخر هذا الحديث لا يستل شي الا أعطوا ثبتت ههنا زيادة في الصحيح من حديث

جابر ما قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغنائم لا تقال النوى في الخيل فلو اشد منها الحث
 على الجود في كل وقت ومنها الزيادة في رمضان وعند الاحتياض باهل السلاح وفي رواية في الغنائم
 وأهل الخيل وعكر ان ذلك اذا كان للمعز ولا يكرهه أصحاب الاكتساب من الغنائم في رمضان كقولها
 أفضل من ما رآه كلوا ولو كان ذلك أفضل وأرسلوا في الغنائم فان قيل المقصود بتجديد الغنائم
 قلنا الخطأ كل ما حصله والزيادة فيه يحصل لبعض الجاهل وأنه يجوز أن يقال رمضان من غير
 إضافة وغيره قلنا مما يظهر التامس (قلت) وفيه إشارة الى ان زيادة النوى في القرآن كانت في شهر
 رمضان لان نزول الآية في السنة الواحدة واحدة كل في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس
 فكان جبريل يتعاهد في كل سنة عارضة على من علم من رمضان الى رمضان فلما كان العام
 الذي توفي فيه عارضة به مرتين كانت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها من هذا باب من حال
 عن مناساة ان هذا الحديث في الباب والله أعلم بالصواب (قوله قال حدثنا أبو اليمان) في
 رواية الأصلية وكرهية حديثنا الحكم بن نافع وهو هو أو أن شبيب هو ابن جزيدي بنار الحصى
 وهو من اثبات أصحاب الزهري (قوله ان اباسفان) هو جزيدي بن حرب بن أمية بن عبد شمس
 ابن عبد مناف (قوله هرقل) هو ملك الروم وهو قتل أخاه وهو بكر الهامو فوقع الراوي سكوت لقاف
 واء قصر كما يشبه ملك القرس كسرى وشعوبه (قوله في ذك) جمع راكب كعصب وصاحب
 ولم أولو الابل العشرة فاقوا المعنى أرسل الى أبي سفان حال كونه في جملته الركب وذلك لانه
 سن كبير لم يملكه وكان عدد الركب ثلاثين رجلا ورواه الحاكم في الاكبر والابن السكيت
 نحو من شرب وسعى منهم المغيرة بن شعبه في مصفان أبي شيبه بسند مرسل وفيه نظر لانه كان
 اذ لم يملكه يحمل أن يكون رجع حينئذ الى قصر ثم قدم المذار فتمسكوا وقد وقع ذكر ما يضاف
 أثر في كتاب السير لابي اسحق المزاري وكتاب الاموال لابي عبيد بن رافع سعد بن المسيب
 قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى وفيه حديث وفيه فليقرأ بقصر الكتاب
 قال هذا كتاب لم أسمع مثله ودعا باسفان بن حرب والمغيرة بن شعبه وكانا تابعيه لافصال عن
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وركبوا) أي اذم التام وتشدب الجمل أو كسرهما
 والتصنيف جمع تاجر (قوله في المدة) يعني مدة العمل بالخدمة وسياق شرحه في المعاني وكانت
 في سنتين وكانت مدة ثمانين في السنة وأخرجه أبو داود ومن حديث ابن عمر ولاي نعيم
 في مسند عبد الله بن مسعود أن أخرج من سنو وكذا أخرجه الحاكم في السير عن مسندك والاول
 أشهر لكنهم يقضوا فخرهم سنة ثمان وفتح مكة وكذا قرئ بالصب مفعول معه (قوله فاقوه)
 تقديره أرسل اليهم في طلب اثبات الركب فجاء الرسول بطلب اثباتهم فاقوه كقوله تعالى قلنا
 انضرب بعضنا بعضا اطرفا فغيرت أي فغيرت فغيرت ووقع عند المؤلف في الجهاد ان الرسول وجدهم
 معهم انهم وفي رواية لا يقيم في الدلائل تعين الموضع وهو غزوة قال وكانت وجهه متجههم
 وركبوا رواد من احب في المعاني عن الزهري وزاد في قوله عن أبي سفان قال كان قرا مأجورا
 وكانت طريقته صبيحا فلما كانت الهدنة خرجت تاجر الى الشام مع رطه من قريش فواقه
 رعبه فركبهم وركبوا لاوتة جاني بصاعة فذكروا في هرقل لصاحب شرطه طلب
 من اسحق حتى ياتي برجل من قوم هذا أسأله عن شأنه فواقه في أصحاب بغزة اذ هم

حدثنا أبو اليمان حدثنا الحكم
 بن نافع قال أخبرنا شبيب بن
 زهري قال أخبرني عبد الله
 ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود
 أن عبد الله بن عباس أخبره
 أن أباه ابن بن حرب أخبره
 أن قريش لم يزل اليه فركب
 مس قريش وكذا تواتر
 بالشام في السنة التي كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ماذن بها أسفان بن زكافار
 قريش فاقوه وهو

طيلة تلك المدة (قوله تعالى) بهن تسكورة بطلها أخرتها كونهن لا مذكورة ثم
 أعيدت ثم التمسهن مرة أخرى البكرى غير التفتن ويقال لها أيضا الباطنة في الماء الأولى
 ونكون في الألام سكا البكرى وسكى النوى منهل لكن يقدم الباطنى الأول والأخر فبقيل معناه
 بيت الله وفى الجهاد عند الموت أن هرقل لما كشف الله عنه بنود فارس شتى من حصن إلى
 أبيه شيكرا فزاد ابن اسحق عن الزهرى أنه كان يخط له البسط ووضع عليه الرايين فبني
 عليها ونحوه واحد من حديث ابن أخى الزهرى عن عمه وكان يبين ذلك ما رواه الطبرى وابن عبد
 الحكم من طرق متعددة لنفسه الزهرى أنزى جيشه بلاد هرقل فخر وأكبر من بلاده
 ثم استبطأ كسرى أمره فأراد قتل ولده نسيبه فأطلع أميرة على ذلك فباسط هرقل وأصلح معه
 على كسرى وانهم عنده بنود فارس فبنى هرقل البيت المقدس شكر الله تعالى على ذلك ولم
 الأمير الكور شهزراز واسم الغير الذى أراد كسرى تأمير فرغان (قوله فدعاهم فى مجلسه)
 أى فى حال كونه فى مجلسه وللمصنف فى الجهاد فادخلنا عليه فادعاهم إلى مجلس ملكه
 وعليه التاج (قوله وحوه) بالنصب لأنه طرف مكان (قوله عظما) جمع عظيم لأن السكن
 فادخلنا عليه وعنده بطارقه واقسيوت ولربان والرومن ولده عيسى بن اسحق بن ابراهيم
 عليهما السلام على الصبح ودخل فيهم طواغيت العرب من تونجورج وأوشليخ وشبرهم ر
 غسان كانوا ساكنين بالشام لما الجاهلهم بالسلبون عهدا دخا بلاد الروم فاستوطه فاختطت
 أنسابهم (قوله فدعاهم ودعاهم) وللمصنف فى الترجان مقتضاه أنه أمر بأخبارهم فلما
 حضروا استندناهم لانه ذكره دعاهم فدعاهم فيقول على هذا ولم يقع تحكرا ذلك الا فى
 هذه الرواية والترجان بفتح اتماء المنافقة والجيم وربحه الروى فى شرح سلم ويجوز ضم التاء
 اساعا ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله سكاك البكرى ولم يصرحوا بالبعث وهى ضم أوله وفتح الجيم
 وفي رواية الأصلية وغیره ترجان يعنى أوصل الميرسوا أضمره بحسبه والترجان الميرى
 لغة بلغة وهو عرب وقيل عربى (قوله فقال أيكم أقرب سبا) أى قال الترجان على لسان هرقل
 (قوله فى هذا الرجل) زاد ابن السكن الذى ترى يارض العرب يزعم أنه بنى (قوله قلت أنا
 أنزجهم نسما) فى رواية ابن السكن فقالوا هذا اقربنا منسبا هو ابن عمه أى إليه وانما كان
 أبو سفیان أقرب لأنهم بنى عبده نافع وقد أوضع ذلك المصنف فى الجهاد بقوله قال ما قرأنا
 قلت هو ابن عمى قال أبو سفیان ولم يكن فى الركبن بنى عبده نافع غيرى اه وعبد نافع الاب
 الرابع الذى صلى الله عليه وسلم وكذلك الاى سفیان وأطلق عليه ابن عم لانه لم يزل كلامهم مائة
 جده فعبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وعلى هذا ففما
 أطلق فى رواية ابن السكن تجوز وانما خص هرقل الأقرب لأنه أسرى بالاطلاع على أموره ظاهرا
 وباطنا أكثر من غيره ولان الأبدال لا يؤمن ان يتدخلى فى نسبه بخلاف الأقرب ونظره فى ذلك فحاله
 بعد ذلك كيف نسبته فيكم وقوله بهذا الرجل ضمن أقرب معنى أوصل فعدا بالمو وقع فى رواية
 مسلم من هذا الرجل وهو على الأصل وقوله الذى يزعم فى رواية ابن اسحق عن الزهرى يدعى وزعم
 قال الجوهري بمعنى قال وسكاك أيضا نال وجماحة كعاسا فى قصة ضمام فى كتاب العلم (قلت)
 وهو كثره أى موضع الشك غالبا (قوله فاجعلهم عند ظهركم) أى تخلصوا ان يواجهوه

بألباءة وعاهم في مجلسه
ورسوه عنده العروم ثم دعاهم
ودعاهم فقال ليكم أقرب
نسبكم هذا الرجل الذي يزعم
أنه نبي فقال أبو سفيان
قلت أنا أنزبهم نسبا قال
أدومهم نسبي وقروبهم
فاجعلوهم عند ظهره ثم قال
لترجما قل لهم اني سائل
ها عن هذا الرجل فان
كذب فيكذوبه

[illegible]

قال فواقه **ولا الحية من**
أن يأتروا على حكنبا
 لكذبت عليه ثم كان
 أول ما سأني عنه أن قال
 كيف نسيه فيكم قلت هو
 فينا ونسي قال فقل قال
 هذا القول منكم أحفظ
 قبله قلت لا قال فهل كان
 من آباء من ملأ قلت لا قال
 فأشرف الناس تبعونه أم
 ضغاثهم قلت بل ضغاثهم
 قال أريدون أم نقصون
 قلت بل يريدون قال فهل
 يريدون أحدهم مضطرب به
 بعد أن يدخل فيه قلت لا قال
 فهل كنتم تهموه بالكذب
 قبل أن يقول ما قال قلت
 لا قال فهل يقدرون لا
 ونحن منه في مدة لا ندري
 ما هو فاعل فيها قال ولم يكن
 كلمة أدخل فيها شأ غير هذه
 كلمة قال فهل قاتلوه
 قلت نعم قال فكيف كان
 قاتلكم إياه قلت أخرب
 فينا وبه

أوسفيان هو ساحر كذاب فقال هرقل الى أن لا يريد شقه ولكن كيف نفسه الى أن قال فهل يقدر
 انذا عاقله قال لا الآن يقدر في حديثه هذه فقال وما يخاف من حديثه فقال ان قومي أمتوا واحدا منهم
 على حلقه قال ان كنته بئرا فانتهم أندر **(قوله مصال)** بكسر آؤه أي فوبوا الجبل العلو
 والحرب اسم جنس ولهذا جعل خبره اسم جمع و يقال أي يصيب حكما يشبه المحاربين بالمستقيين
 يستقي حديثه انلوا وهذا رواه وأشار أوسفيان بذلك الى ما وقع بينهم في غزوة بسروية ثم أحد وقد
 صرح بذلك أوسفيان يوم أحد في قوله يوم يوم يمد والحرب اسم الى ولم ير عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم ذلك بل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديثه أو من حديثه انلوا في
 يحدث وقد تنبأ أخرجه ابن ماجه وغيره ووقع في مرسل عروة قال أوسفيان غلب امره يوم
 بدروا غائب ثم غزوتهم في يومهم يقر البطون وجده الا ذان وأد وبذلك اليوم أحد **(قوله عا)**
 ذا يا امركم يدل على ان الرسول من شأنه أن يضرهم **(قوله يقول)** عابدوا الله وحده) فيه ان
 للامر صفة معروفة لانه أتى بقوله عابدوا الله في جواب ما امركم به ومن أحسن الاندفاع
 هذه المسئلة لأن باسفيان من أهل اللسان وكذلك الراوي عنه ابن عباس بل هو من أتبعهم وقد
 رواه عنه مقترله **(قوله ولا تشركوا به شيئا)** ويقطع من رواية المسئلة الخواو فيكون تأكيد القول
 وحده **(قوله واتركوا ما يقول آباءكم)** هي كلمة جامعة لتلما كذا على في الجاهلية وانما ذكر
 الآباء تيسيرا على عذرهم في مخالفتهم لانه لا يمدونة عند القرية أي عبدة الاوثان
 والنصارى **(قوله)** يا امرنا صلاتوا الصدق) والله صنف في رواية الصدقة بدل الصدوق رجحا
 شيخنا شيخ الاسلام ويوقو بها رواية المؤلف في التفسير الزكا واقران لصلاته باز كنه متادق
 الشرع ويرجحا ايضا متقدم منهم كواستفحون الكذب فندكر ما لم بالقول أولى (قلت)
 وفي الجله اسم الامر بذلك تمتعنا في أمرهم بوقا اهدوا اداء الامانة وقد كاس ما في عقلهم
 وقد نتاعنا المؤلف في الجله من رواية أي ذرع في شبهه الكشبي والسرخصي قال بصلاته
 والصدق والصدقة وفي قوله يا امرنا بقوله يقول عابدوا الله اشارة الى ان المغايرة بين الامرين
 لما يترتب على مخالفتهم اذ مخالف الاول كفر والنار عن قبل اذ دل على **(قوله)** وكذا
 الرسل بحث في نسب قومه) اظنه ان اخبار هرقل بذلك بالجزم كان على العلم المقرر عند في
 الكذب السابقة **(قوله لقلت رجل نأسي يقول)** كذا الكشبي ولغيره يتأسي بتقدير رايه
 المثناة من تحت راعا لم يقل هرقل قلت الا في هذا وفي قوله هل كان من آمن من ملك لان دذين
 المقامين مقام فكر ونظر بخلاف غيرهما من الامثلة فنهما قد تمس **(قوله)** فذكرت ان
 ضعفاءهم اتبعوه) هو يعني قول في سبيل ضعفاءهم ومسل ذلك في عدم الاعتماد المعنى وقول
 هرقل وهم اتبعوا الرسل معناه ان اتبعوا الرسل في المالب اهل لاسكاه لا اهل الاستكرا للذين
 أصروا على الشقاق بما رخصا كذا في جهل وشاعة الى أن هلكتم به تعالى وأخذ بعد حين
 من رادعاه منكم **(قوله)** وكذلك الامانة) أي امر لا يمت لانه يصهر واما ليزا في زيادة
 حتى يتم بالامور المخبر فبعض صلاته وكذا صوم وغيرها ولهذا نزلت في آخر السبي النبي صلى
 الله عليه وسلم اليوم كذبكم بكم وانتم عليكم فمعنى ومنه وبأى الله الا ان يتم توره
 وكذا جرى لاتباع النبي صلى الله عليه وسلم لم يزلوا في زيادة حتى كل بهم ما اراد الله من اظهار

سجال نال مناوتات منه
 قال ماذا يا امركم قلت يقول
 عابدوا الله وحده ولا
 تشركوا به شيئا وتركوا
 ما يتسول آباءكم ويا امرنا
 بالصلوة والصدقة والعفاف
 والصلوة فقال للرجل ان قل
 سألتك عن نسب فذكرت
 انه فيكم ذرئ فذكرت
 الرسل بحث في نسب قومه
 وسألتك هل قال أحد
 منكم هذا القول فذكرت
 لا فان قلت لو كان أحد قال
 هذا القول قبل لقلت رجل
 يتأسي بقول قيل قبله
 وسألتك هل كان من آتاه
 من ملك فذكرت ان لا قالت
 فلو كان من آتاه من ملك
 قلت رجل يطلب ملكا به
 وسألتك هل كتمتهم قومه
 بالكذب قبل أن يقول
 ما قال فذكرت أن لا نقصد
 أعرف انه تم حكى ليدرك
 الكذب على الناس ويكتب
 على نه وسألتك أشراف
 الناس اتبعوه أم ضغفواهم
 فذكرت أن ضغفاهم
 اتبعوه وهم أتباع الرسل
 وسألتك أيزيدون أم تنقصون
 فذكرت انهم يزيدون وكذلك
 أمر الأيمان حتى يتم وسألتك
 أترد أحد سخطه لانه بعد
 أن تدخل فيه فذكرت أن
 لا وكذلك الأيمان

دينه وقبله فاستغفر الله (قوله من يخالف بشاشة القلوب) كذا روي بالنصب على
 القلوب لقول القلوب مضاف أي يخالف الإيمان انشرح الصدور وروي بشاشته القلوب الضم
 والقلوب مفعول أي يخالف بشاشة الإيمان وهو شرحه القلوب التي يدخل فيها زاد المصنف
 الإيمان لا يخطئه أحد كما تقدم وزاد ابن السكن في روايته في مجمل العصابة بزياده عجا وقرعا
 وفي رواية ابن اسحق وكذلك خلاوة الإيمان لا تدخل قلبا اقتصر منه (قوله وكذلك الرسل
 لا تغدر) لأنها لا تطلب حذ القيا لاي إلى طلبه بالقدر بخلاف من طلب الاسترة ولم يعرج
 هرقل على القضية التي دسها أوسيان كما تقدم وسقط من هذه الرواية أراد تقرير السؤال
 اهاشر والتي بعده وجوابه وثبت الجميع في رواية المواقب التي في الجهاد وسائر الكلام عليه
 ثم ان شاشته تعزوه (فائدة) قال المازني هذه الاشبه التي سأل عنها هرقل ليست فاطمة على
 استودائه بل هي على كنفه عند علامات على هذا لبي بعينه لأنه قال بعد ذلك قد كنت أعلم
 أنه خارج لم يكن أحسن انتمكم وما ورد احتسابا لجنهم ابن بطال وهو ظاهر (قوله فذكرت
 أنه بأمركم) ذكره لأنه لا يفتنه لأنه ليس في كلام أي سفيان ذكر الأمر بل سفته وقوله وبها كم
 عن عبادة الاوثان يستفاد من قوله ولا تشر كوا به شيئا وان كوا ما يقول أتأولكم لان معقولهم
 الأمر بعبادة الاوثان (قوله أخلص) بضم اللام أي أصل يقال خلس إلى كذا أي وصل (قوله
 تبصمت) بالجير واثني المججمة أي تكلمت الوصول اليه وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يسلم
 من لقتل ناهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم واسفاد ذلك التجربة كافي قصة ضا طر إلى
 أمرهم لهم سلامة مقتله والطبراني طريق ضعيف عن عبد الله بن شداد عن حريق هذه
 القصة بغير نسخة ان قصير أعرف أنه كذلك ولكن لا أستطيع ان أفعل ان فعلت ذهب ملكي
 وقتل الروم وفي مرسل ابن اسحق عن بعض أهل العلم ان هرقل قال ويحك والله اني لا أعلم اني
 مرسل ولكني أخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لاستعنت لكتي لو تفضل هرقل لقوله صلى الله عليه
 وسلم في الذب الذي أرسل اليه أسلم قدا وحل الجزاء في غوه في الدنيا والاسترة تسلم لو أسلم
 من كل ما يخافه ولكن التوفيق بيد الله تعالى وقوله لفتل عن قدمه ما لفته في العبودية له
 وان خدمه زاد عبد الله بن شداد عن أي سفيان لو علمت أنه هو لفتل اليه حتى أقبل رأسه وأغسل
 قدميه وهي تدل على أنه كان يفي عنه بعض شأن وزاد فيها ولقد رأيت جبهة تعاد عرفان
 كرب الصيغة يعني لغيري عليه كلب النبي صلى الله عليه وسلم وفي اقتضاره على ذكر غسل
 القدمين إشارة منه إلى أنه لا يطلب منه إذا وصل اليه ما لا ولاية ولا مناصا وانما يطلب ما يحصل
 له البركة وقوله وليسلم ملكه ما تحت قدمي أي بيت المقدس وكثير بذلك لاه موضع استقراره
 أو أراد السلام كما لا نادر ملكه كانت حص وعما يقوى ان هرقل آرم ملكه على الإيمان واستقر
 على ذلك لأنه سار المسار في غزوة فؤة سنة ثمان بعد هذه القصة بدون السنين في مغازي
 بن حصن وبلغ المدبر السار لوامع من أرض الشام ان هرقل زل في مائه ألف من المشركين
 فخر كنية رقة ركراري ارحان في صحبهم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب
 بسم الله الرحمن الرحيم في عهده فارق الاسامة ولم يجب مدلل طاهر ذلك على استقراره على الكفر
 لكي يحسن به ذلك بغير اتيان وينجل حبه للعامة من اعانته له وخوفهم ان يقتله

عن يخالف بشاشة القلوب
 وسألتك هل يغدر فذكرت
 أن لا وكذلك الرسل لا تغدر
 وسألتك يا هرمر فذكرت
 أنه بأمركم فذكرت بعدوا الله
 ولا تشر كوا به شيئا وبها كم
 عن عبادة الاوثان وبأمركم
 بالصلاة واصدقوا مضاف
 فان كان ما تقول حق فسمي
 موضع قدمي هاتين وقد
 كنت أعلم أنه خارج لم يكن
 أنتم منكم فلو أني أعلم
 أني أخاف اليه لتبصمت
 انقامه ولو كنت عده لفتل
 عن قبيصة

قوله الا في مسند احمد انه كتب من يولد الى النبي صلى الله عليه وسلم ان مسلم فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم كذب بل هو على نصرانيته وفي كتاب الاموال لابي عبيد بن ربيعة
 من رسل بكر بن عبد الله المزني فهو ولفظه فقال كذب عدو الله ليس بمسلم فعلى هذا اطلاق
 صاحب الاستيعاب انه من أي أظهر التصديق لكنه لم يستقر عليه ويعمل بمقتضاه بل شاع عليه
 وأثر الغاية على الباقية والله الموفق **(قوله ثانياً)** أي من وكل ذلك اليهودي ناعدي الى الكتاب
 بالباطل الله أعلم **(قوله دحية)** بكسر الهمزة والواو كقوله الغنم وقال انه ليس بطفة أهل
 النعم وهو ابن خليفة الكلبى صحابي بجليل كان أحسن الناس وجهاً وأسلم قديماً وبهنية النبي
 صلى الله عليه وسلم في آخر سنته بعد ان رجح من الحديبية بكتابه الى هرقل وكان وصوله الى
 هرقل في الحرم سنة سبع فانه الواقدي ووقع في تاريخه خليفة ان ارسال الكتاب الى هرقل كان
 سنة خمس والاول أثبت بل هذا غلط لتصريح أبي سفيان بان ذلك كان في سنة الهذنة
 والهذنة كانت في آخر سنته استيفاً واماً دحية في خلافه مع ما هو وبصرى يضم اوله
 والقصر مدينة بين المدينة ومثق وقيل هي حوران وعظيماً هو الحرث بن أبي ثمر العسائي
 وفي العصابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل مع عدى بن حاتم
 وكان عدى أذن النصراني فصول وهو ودحية معا وكانت وفاة الحرث المذكور عام الفتح **(قوله)**
 من محمد) فيه أن السنة ان يبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور بل حكى فيه التماس اجماع
 الصحابة والحق اثبات الخلاف وفيه ان من الى ابتداء الغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا
 قاله أبو جحان والطاهر انها أيضاً لم تخرج عن ذلك لكن يارتكاب مجاز زائد في حديث دحية
 وعنده ابن اخيه أجاز أن يرقب الرأى وفيه ما قرأ الكتاب خرف فقال لا تقره ان بدأ بنفسه فقال
 قصير لقرأه فقرأه وقد كثر الزيادة في مسنده عن دحية الكلبى انه هو ناول الكتاب لقصير ونشطه
 يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم بآيه الى قصر فأعطيه الكتاب **(ثانياً)** عظيم الروم) فيه
 عدول عن ذكر المثلث أو الأربعة لانه عزول بحكم الاسلام لكنه لم يخلص اكرام لصلته التألف
 وفي حديث دحية ان ابن أخي قصير أكرأه أيضاً كونه لم يقل ملك الروم **(قوله)** سلام على من
 اتبع الهدى في رواية المصنف في الاستئذان السلام بالتحريف وقد كثر في قصص موسى
 وهرون مع فرعون وظاهر السياق يدل على انهم جله ما أمر به ان يقولوا فان قيل كيف يدأ
 الكفار بالسلام فالجواب ان المصنفين قالوا ليس المراد من هذا النص انه عليه السلام من عذاب
 الله من أسلم ولهذا اجاب عنه ان العذاب على من كذب ونولى وكذا جاء في بقية هذا الكتاب بدلالة
 قصد او ان كان التقدير عليه لكنه لم يدخل في المراد لانه ليس عن اتبع الهدى فلم يسلم عليه **(قوله)**
 أما بعد) في قوله أما معني الشرط وتستعمل لتفصيل ما يدكر بعده انما يورده سائفة
 لا تفصيل كالتي هو للتفصيل والتقرير وقال الكرماني هي اما الابتداء فهو اسم اقواما
 المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ كذا قال ولتمة بعده يبيد على الضم وكان الاصل ان يقع
 استقر على الاضافة لكتبه اقتضت عن اضافة قبديت على الضم وسيأتي في يد الكلام عليها في
 كتاب الجمعة **(قوله)** بدعاية الاسلام) بكسر الهمزة واللام من قول دعاء دعوتهم فوذكر يشكوشكة
 وسلم بدعاية الاسلام اي بالكلمة الداعية الى الاسلام وهي شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً

ثم دعا بكتاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 الذي بعث بدحية الى عظيم
 بصرى فذقه الى هرقل
 فقرأه فاذن فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم من محمد عبد
 الله ورسوله الى هرقل عظيم
 الروم سلام على من اتبع
 الهدى أما بعد فاني أدعوك
 بدعاية الاسلام أسلم تسلم

قوله وقال الكرماني هي هنا
 اما الابتداء الخ كذا في النسخ
 التي بأيدينا وفيها سقط ظاهر
 ولعل الاصل والله أعلم هي
 هنا للتفصيل والتقدير أما
 الابتداء الخ ونحو ذلك تأمل
 وسور اه معصمه

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله أسلمت عليه في البلاغ وقوله من البديع وهو الخناس
 الاستخفاف (قوله يوتنك) جواب لن لا مروي في الجاهل لم يولد أسلم يوتنك بغير أن أسلم فحصل
 التأكيدي بمحمل أن يكون الأمر الأول للدخول في الإسلام والثاني للدوام عليه كافي بقوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله الآية وهو واقف بقوله تعالى أولئك يوتنك أي هم من بين
 الآية واعطاء الأجر مرتين لكونه كانه وثباته ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ويحتمل
 أن يكون تضعيف الأجر لمن جهة إسلامه ومن جهة أن إسلامه يكون حبيبا لدخول أتباعه
 أو سابق النصر يحسب في وضعهم حديث الشهي من كتاب العلم أن شاء الله تعالى واستنبط
 منه شيئا شامخ الإسلام أن كل من دان دين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والناحية
 لأن عزل هو وقومه ليسوا من إسرائيل وهم من دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال
 له ولقومه يا أهل الذبيح دخل على أن لهم حكم أهل الكتاب خلافا لما خص ذلك بالأسريين
 أو بمن علم أن ملته من دخل في اليهودية والنصرانية قبل التبديل والله أعلم (قوله فان توليت)
 أي أعرضت عن الإجابة إلى الدخول في الإسلام حقيقة التولي اتصافه بالوجه ثم استعمل مجازا
 في الأعراف عن الشيء وهي استعاره متبعة (قوله الأريسين) هو جمع أريسي وهو منسوب
 إلى أريس وزن نعل وقد تطلب همزة ياء كما جاءت به رواية أريسي الأصيل وغيرهما هنا قال
 ابن سيده الأريسي الأكرأي نخل عند حلب وعند كراع الأريسي هو الأمير وقال الجوهري
 هي لغة شامية وتكر بن فارس أن تكون عربية وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا الصريح
 هنا قسدا مصر فيه في رواية ابن إسحق عن الزمري بلفظ فان عليك أتم الأكارين زاد
 لرفاعة في رواية بعض الخرائين ويؤيده أيضا ما في رواية المداين من طريق مرسله فان
 عليك أتم الفلاحين وكذا عند أبي عبيد في كتاب الاموال من مرسل عبد الله بن شداد أن لم
 تدخل في الإسلام فلا تقل بين الفلاحين وبين الإسلام قال أبو عبيد المراد بالفلحين أهل
 الملكة لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يملك نفسه أو غيره وقال
 الطناب أن أمدان عليك أتم الضعفاء والاتباع إذا لم يسلوا تقليد الله لأن الأصغر أتباع الأكبر
 قلت وفي الكلام حذف دل المعنى عليه وهو فان عليك أتم أتم الأريسين لأنه إذا كان
 عليه أتم الاتباع يجب انهم به عود على استقرار الكثرة فلا يكون عليه أتم نفسه أولى وهذا
 بعين مفهوم المراد فلهذا لا يعارض بقوله تعالى ولا تزرعوا زرعاً آخرى لأن وزرا لا يتم لا يتمله
 غيره ولكن أفاضل المسبب والمتلذذ بالسياسة يتجمل من جهة فعله ووجه تسميته وقد
 وردت سيرة الأريسين في آخر فقال الأبي بن سعيد بن بوش في رواة اللبراني في الكبير من
 طريقه الأريسين العشرون يعني أهل المكس والأول أظهر وهذا أن صمد المراد فلهذا
 ما انتهى ذاته في الصحيح في المرأة التي اعتزفت بالمال لتد ثابته وتولتها صاحب مكس
 (قوله وأهل الكتاب الخ) كذلك وقع ثبات الواو في أوله وذكر القاضي عياض أن الواو
 في غير هذه السورة في موضعين فمضى داخله على مقدور عطوف على قوله أدعوك
 فادعوك في سورة مائدة ولا تتركوا ولا تتركوا أمثال القول الله تعالى يا أهل الكتاب
 ريحاً من كثر من كثر سائر لاد لم يحط بجمع أنما الذب فاستحضر بها أول

يوتنك الله أجز لك مرتين فان
 يوتنك فان عليك أتم الأريسين

الكتاب المذكور فيكون كذا الآية والله قال فيه كان فيه كذا وكان فيما أهل الكتاب قالوا من كلامه
 لامن نفس الكتاب وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية توافق لقطعه
 لقطعه المارثون والسبب في هذا ان هذه الآية نزلت في قصة وفد بني النضير وكانت قسمة منهم سنة الوفود
 ستة تسع وقصة ابي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست وسبأ في ذلك واصحاب المعازي وقيل بل نزلت
 سابقا في اوائل الهجرة واليه يوصى كلام ابن اسحق وقيل نزلت في اليهود ويحوز بعضهم نزولها
 مرتين وهو تعبد (قاعدة) يدل في هذا دليل على جواز قراءة الجنب لآية أو آيتين وبارسال
 بعض القرآن الى الأرض العتق وكذا بالسفر به وأغرب ابن بطال فادعى ان ذلك نسخ بنهي
 عن السفر بالقرآن الى الأرض العتق ويحتاج الى اثبات التاريخ بذلك ويحتمل أن يقال أن المراد
 بالقرآن في حديث النبي عن السفر به أي المحفوظ وسبأ في الكلام على ذلك في موضعه وأما
 الجنب فيصير ان يقال اذ لم يتعد التلاوة مجاز على ان الاحتلال ينفذ من هذه القصة فلهذا
 فأنما الواقعة عين لا عموم فيها فيقتد الحوازي على ما اذا وقع احتياج الى ذلك كالأبلاغ والانتذار
 كما في هذه القصة وأما الحوازي مطلقا حيث لا ضرورة فلا يتبعه وسبأ في حيز بذلك في كذب
 الطهارة ان شاء الله الى وقد اشككت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الامر بقوله
 أسلم واترغب بقوله لم يورثك والجزر بقوله فان توليت والترتيب قوله من عديت والدلالة
 بقوله أهل الكتاب وفي ذلك من السلافة ما لا يخفى وكيف لا هو كلام من أوفى جوامع الحكم
 صلى الله عليه وسلم (قوله فلما قل ما قال) يحتمل أن يشير بذلك الى الاسئلة والاجوبة ويحتمل
 أن يشير بذلك الى القصة التي ذكرها ابن الناطور بعد ان ضمها تركها تعود على حزل والذب
 الملقط وهو اختلاط الاصوات في انشاء صيغة زاذ في الجهد فلا أدري ما قالوا (قوله فقات له صواب)
 زاذ في الجهد احدث خلوت بهم (قوله أمر) هو فتح الهمزة وكسر الميم أي عظم وسبأ في تفسير
 سبحان وابن أبي كبة أراد النبي صلى الله عليه وسلم لأن أبا كبة أحد أجداده وولد العرب
 اذا اتصفت نسبت الى جدها من قال أبو الحسن انسابه الجرجاني هو جد وهب جد النبي صلى
 الله عليه وسلم لانه وهذا فمذ لا ندر حجاب جد أبي صلى الله عليه وسلم اسم امة مكة بنف
 الاوتص بن حمزة بن هلال ولم يزل أحد من أهل النسب ان الاوتص يكنى أبا كبة وقيل هو جد
 عبد المطلب لانه وفيه نظر أيضا لأن أم عبد المطلب سلى بنت عمرو بن زيد الخزرجي وليد أحد
 من أهل النسب ابن عمرو بن زيد يكنى أبا كبة والكنى ذكر ابن حبيب في الفتح جده من جد
 النبي صلى الله عليه وسلم من قبل أبيهم من قبل أمهم كل واحد منهم يكنى أبا كبة وتل هو بزه
 من الرضعة واسمه المارث بن عبد العزيز قاله أبو النعمان الأزدي وابن ماجة ولا رذكروا من
 يكبر من ابن اسحق عن أبيه عن رجل من قومه أنه أسلم وكانت بنت تسمى كبة كني حنوفان
 ابن قتيبة والخطابي والدارقطني هو رجل من خزاعة طالق قرش في زيادة الاوثان فيصير
 الشعرى نسبه وواليه للاشتر الملقب بقاتي الخائنة وكذا قاله ابن بطال واسمه وجر بن عامر بن
 غالب (قوله ان يحيا) هو يكسر الهمزة استشهد تعديلا لابقه بالثبوت الامم وطلقه في رواية
 أخرى (قوله ملك في الاضمر) هم لروم ويقال ان جدتهم روم بن عيص تزوج بنت له الحنفة
 اخاهن وولده من البيضاء والسواد فقيل له الاضمر مكانه ابن التباري وقال ابن هشام في التبيان

وأهل الكتاب تعالى الى
 كلمه سواه فمنا وينكم أن
 لانعد الا الله ولا نذكر به
 شيا ولا يتخذ بعضنا بعضا
 أربابا من دون الله فان زلوا
 فقولوا اشهدوا بانا مسلمون
 قال أبو سفيان فلما قال
 ما قال وفرغ من قراءة
 الكتاب سوعه اعجب
 وارفعت الاصوات
 وأخرجنا فقلت لاصحابي
 حين أخرجنا لقد أضر
 أمر ابن أبي كبة انه يخافه
 ملك في الاضمر

هرقل فغير متمنع ومصرح في رواية ابن اسحق يقول له لقد أصبحت مبهوما وبالطارقة جمع
بطريق يكسر أوله وهم خواص الدولة **(قوله حراء)** بالمهله وتشديد الـ اي آخره هـ زتمونه
أي كاهنا يقال حراء بالتخفيف يجوز والـ أي تكهن وقوله سطر في الصوم ان جعلنا خبرنا باليا صبح
لانه كان سطر في الامرين وان جعلنا تفسيره الاول قال الكهنة تارة تستند الى القاء الشياطين
وتارة تستفاد من أحكام الصوم وكان كل من الامرين في الجاهلية شاعرا ان فعله ان أطهر الله
الاسلام فانكسرت شوكتهم وأنكرنا شرع الاعتقاد عليهم وكان ما اطلع عليه هرقل من ذلك
مقتضى حساب المتبحرين منهم زعموا ان المولد النبوي كان يقران العلوين بريح العقرب وهما
يقترنان في كل عشرين سنة مرة الى ان تستوفي الثلثة بوجه في ستين سنة فكان ابتداء
العشرين الاولى المولد النبوي في القران المذكور وعند علم العشرين النائية محي بمعدل
بالوحي وعند تعلم الثالثة تقع خبر وعمره النسيبة التي جرت فخرج وظهور الاسلام وفي ذلك
الايام رأى هرقل ما رأى ومن جملة ما ذكره أيضا ان ربح العقرب مائي وهو دليل ملك القوم
الذين يحسنون فكان ذلك دليلا على انتقال الملك الى العرب وأما اليهود فليسوا هم اداها لان
هذا لن ينقل اليه الملك لاني انقضى له حكمه فانه حل كفساح لا يرى ابراهيم الخواشع
بتقوة أمر الحكم والاعمال على ما دل عليه أحكامهم فالجواب انه لم يقصد ذلك بل قصد ان
يسأل ان اشارات النبي صلى الله عليه وسلم جئت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من
كاهن أو منجم محقق أو مطلق انبيى أو حتى وهذا من أبع ما بشر اليه عالم أو يخبر اليه منجم وقد
قبل ان الحراء هو الذي ينظر في الاعضاء وفي خيلان الوجه فيصمكم عن صاحبها بطريق التراسه
وهذا ان ثبت فلا يلزم منه حصره في ذلك بل الاثبات بالسان في حق هرقل ان تقدم **(قوله ملك)**
الختان) بضم الميم واسكان الهمزة والشمعني تمنع الميم وكسر اللام **(قوله قد ظهر)** أي غيب
يعني دله نظره في حكم الصوم على ان ملك الختان قد غلب وهو كما قال لان في ذلك الايام كان
ظهور النبي صلى الله عليه وسلم اذ صالح كفار مكة بالهدية وأمر الله تعالى عليه ان يفضلك
فكفاه يينا اذ فتح مكة كان سببه نقص قرش العهد الذي كان بينهم بالهدية يوم قسمة المهور
ظهور **(قوله من هذه الامة)** أي من أهل هذا العصر واطلاق الامة على أهل العصر كقوله في
تجوزوه هذا بخلاف قوله بعد هذا ملك هذه الامة قد ظهر فان مراده العرب خاصة والخصر
في قولهم الا اليهود هو مقتضى علمهم لان اليهود كانوا يابوا وهي بيت المقدس كثر بيت الله
مع الروم بخلاف العرب فلمهم وان كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كالنعمانكم
كأواملا كانوا منهم **(يأباه فلا يسمونه)** أي من أهم أنار الله ووله شأهم أي من هم
ومدائن جمع مدينة قال أبو علي الساري من جعله فعليه من قوله دليلا كما كان في اقامه حمزة
كفأل من وجهه منعتهم من قول الدين أي سلب لهم من كماله اذ بهي وما ذكره في معاني هو
المشهور وقد روى حارثة عن ابي علقمة عن ابي ايوب وقال القرأ من هم راوهمها
من فعلة تشبهها في الامة انتهى **(قوله فسميهم على أمرهم)** أي في هذه المشورة **(قوله ما في)**
هرقل برجل) فب كرم من حصرة ومن غسان هو صاحب بصري الذي قد نما ذكره وأشربا
الى أن اس السكر روى انه أرسل من عنده عدي بن حاتم فيصم ان يكون هو المذكور والله

حراء ينظر في الصوم فقال
لهم حين سألوه اني رأيت
الله حين انطرت في العوم
هات الختان قد ظهر في
يحدث من هذه الامة قالوا
ليس يحسن الا اليه ودلا
يهمف شأنهم واكتب
احمد ان ملكك فيقتلوا
من يهيم من اليهود فبهم
على مرهم في هرون برجل
رسل به ملك غسان يصير

على يد أبي عبيدة بن الجراح سمعت عشرة بعد هذه القصة عشرين **(قوله وأه ني)** يدل
على أن هرقل وصاحبه اترابوه نيتا على الله عليه وسلم لكن هرقل كما ذكرنا لم يسقر على ذلك
بخلاف صاحبه **(قوله فأذن)** هو بالقصر من الأذن وفي رواية المستقلى وغيره بالقومعناه
أعلم والدسكرة تسمى السيرة المهمة القصر الذي حوله بيوت وصكا أنه دخل القصر ثم
أطلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن الروم في دخولها ثم أغلقها ثم أطلع عليهم فخطبهم
وأنما فصل ذلك خشية أن يشوا به كأشوا بضغاطر **(قوله والرشد)** بخصتين (وان ثبت
ملككم) لانهم انقادوا على الكفر كان سببا لذهاب ملكهم كما عرف هرقل من الاخبار
السابقة **(قوله فتابعوا)** بثناء فهو وحده ولكنهم في بستانين وموحدين لا أصلي فتابع
بنون وموحدة (لهذا النبي) كذا في الأذنين والباقيين بهنق اللام **(قوله خاصوا)** بهمجتين
أي نفروا وشبههم بالوحوش لان نفرتهم أنشمن نفرة الهائم الانساق وشبههم بالجرذون غيرها
من الوحوش مناسبة الجمل وعدم القطعة بل هم أضل **(عولادوايس)** في رواية الكشميني
والأصلي ورش ساين تحتانين وهما جميع في الأول مغلوب من الثاني **(قوله من الايمان)**
أي من ايمانهم لما أظهرهم ومن ايماله لانه شخ ملكه كما قدمنا وكان يجب أن يطعوه فيسروا ملكه
ويسلموا ويسلموا باسلامهم فأيس من الايمان بالشرط الذي أراه والا فسد كل قادر على
أن يفرضهم ويتلهم كدرة فبما عاهد الله والله الموفق **(قوله أنفا)** أي قراوا هو منصوب
على الحال **(قوله فتدرايت)** زاد في التفسير فتدرايت منكم الذي أحيت **(قوله فكان ذلك)**
آثرشان هرقل أي فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بعائه الى الايمان خاصة لانه اتقى أمره
حينئذ وأنه أطلق الأثرية بالقصة الى ما في علمه وهذا أوجه لان هرقل قد وقع له قصص
أخرى بعد ذلك منها ما أثرنا اليه من تجهيز الجيوش الى حونة ومن تجهيز الجيوش أيضا
الى سوكا ومكاسة التي صلى الله عليه وسلم فأتيا وارسله الى النبي صلى الله عليه وسلم. هـ
فقسمه بين أصحابه كافي رواية ابن جبان التي أشرنا اليها قبل وأبي عبيد وفي المسند من طريق
سعيد بن أبي راشد التيمي رسول هرقل قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بولس فبعث
دحية الى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قيسى الروم وطارقها فذكر الحديث قال فقصر واحتج
ان بعضهم خرج من رنسه فقال اسكتوا فاعما أرفعت ان أعلم بكم بديكم وروى ابن اسحق

وأه ني فاذن هرقل لخطاه
الروم في دسكرة له بمصم ثم
أمر بأبوابها فغلقت ثم أطلع
فقال يا معشر الروم هل لكم
في الفلاح والرشد وأن ثبت
ملككم فتابعوا هذا النبي
خاصوا حصص جرح الوحش
الى الابواب فوجدوها قد
غلقت فلما رأى هرقل
تقرتهم وأيس من الايمان
قال ردوهم على وقال اني
قلت قتالي أنفا أخبرتكم
شدتكم على دينكم فقد
رأيت فاجدوا له ورضوا
عنه فكان ذلك آثرشان
هرقل

عن خالد بن يسار عن رجل من قدماء أهل الشام ان هرقل لما أراد ان يروجى الشام الى
القسطنطينية عرض على الروم أموراما الاسلام واما الجزية واما ان يصلح اليه صلى الله
عليه وسلم ويقيم لهم مآدون الدرب فأبوا وأنه انطلق حتى اذا أشرف على الدرب استقبل أرض
الشام ثم قال السلام عليكم أرض صورية يعني الشام تسلم المودع ثم ركض حتى دخل
القسطنطينية واختلط الاخبار بين هل هو الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعمر وأه
والاطهر أنهم هو الله أعلم (تبيينه) لما كان أمر هرقل في الايمان عند كثير من الناس مستهبا
لانه يحتمل أن يكون عدم نصر جميع الايمان الخوف على نفسه من القتل ويحتمل أن يكون استمر
على الشك حتى مات كافر وقد روى في آخر القصص كان ذلك آثرشان هرقل ختم به البضاري
هذا الباب الذي استقصه حديث الاعمال بالنيات كما قال ان صدقت فيه اتقعه في الجمل

والاقتداء بغير خبر فظهر مناسبة ايراد القصصين التائرين في بدء الوحي لمناستهم احديث الاعمال
 المصدر الباب به ويؤخذ على مصنفين آخر لفظ في القصص راعة الاختتام وهو واضح مما قرناه
 فان قبل ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل سده الوحي فالحجاب أنها تضمنت كسفة
 حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الابتداع ولان الآية المكتوبة التي هرقل للدعاء في
 الاسلام ملقحة مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى: **وَأَنَا وَحِشْنُ لَكَ كَأَوْحِينَا إِلَى نوح** الآية
 وقال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوح الآية **فبأن آتاه أوحى إليهم كلهم أن أقبوا الدين**
 وهو معنى قوله تعالى سواء بيننا وبينكم الآية (تكميل) هذا السهل آتاه ليعلم أن هرقل وضع
 الكتاب في قصبتين ذهب تغليظها وانهم لم يروا الوارثون حتى كان عندهم ملك الفرج الذي قلب
 على طليعة ثم كان عليه خطه فحدثني بعض أصحابنا ان عبد الملك بن سعداً حدثنا عن ابي عبد الله
 اجتمع بذلك الملك فخرج له الكتاب فلما رواه استعير وقال ان يمكنه من تسليطه فاستمع (قلت)
 وانا باني غير واحد عن القاضى نور الدين بن الصائغ العمشقي قال حدثني سيف الدين بن فليح
 لمصوري قال رضى الملك المصور قلاوون الى الملك الغرب بهد فآرسلنى ملك الغرب الى الملك
 الفرجي في شناعة تسليها وعرض على الإقامة عنده فامتنعت فقال لي لا تحفظك بضعة سنة
 فخرجت فوجدته قد مضى فخرج منه معقله ذهب فأنشج منها كتابا فاذنالت أكثر
 حروفه وقد تضمنت عليه شرفه فمر فقال هذا كتاب نبكم الى جدي فصر ما زلتنا توارثه
 الى الآن ووصف آتاه أنه مدام هذا نكتب عندنا لال الملك فينا فنحن نحفظه غاية
 الحفظ ونحفظه ونكتبه عن اوصارى يدوم الملك فينا انتهى ويؤيد هذا ما وقع في حديث
 سعيد بن أبي رشد الذي شرت اليه آتانا التي صلى الله عليه وسلم عرض على النسخي
 رسول هرقل لاسلام فامتنع فدل به بالآخروخ الى كبت الى ملككم بعصفه فأمسكها
 فلن يران اسع بجسونه أماماد افي العيش خير وكذلك أخرج أبو عبيد قك
 الاموا من مرسل عمر بن اسحق قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كسرى وقصر
 ما كسرى فلبق الكتاب مرقة وأما بقصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما هو لا منزقون وما هو لا مستكون لهم بقية ويؤيده ما روى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم مناسبه جواب كسرى قال مرقة الله ملكه ولما جاءه جواب هرقل قال ثبت الله ملكه
 وأنه علم (قوله) رواه صالح بن كيسان ووفنس ومعمر عن الزهري قال الكرمانى يحتمل ذلك
 وجهين يروى البخاري عن ثلاثة بالاسناد المذكور كانه قال أنا أبو اليان أنا هؤلاء
 الثلاثة عن الزهري وأنا يروى عنهم بطريق آخر كأن الزهري يحتمل أيضا رواية الثلاثة أن
 يروى لهم عن عبد الله عن ابن عباس وأن يروى لهم عن غيره هذا ما يحتمل اللفظ وان كان
 الظاهر الاتحاد قلت هذا الظاهر كفى لمن شمه أدنى الحاجة من علم الاسناد والاحتمالات العقلية
 الجردية من خاتمة هذا الفن وما لا احتمال الاول فاشد بعد الان أنا اليان لم يلق صالح بن
 كيسان رجع من بوش وهذا هو تعليق بالقل انخص فلا يلتفت الى ما عده ولو كان من
 ثم مع ما عني كيسان روى لانه لهذا الحديث بخصوصه فاستخرج من هذا التردد و
 رجعت من ذلك كسرى عيسى بن علي بن شيبهنا اليه اشارة فهمه فرواه صالح وهو ابن كيسان
 عرجي فوثق في كتاب الجهاد بملهمان طريق ابراهيم بن سعد بن صالح بن كيسان عن

رواه صالح بن كيسان
 ووفنس وهو معمر عن الزهري

الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن ابن عباس وفيها من القوائد الزوائد ما أشرف إليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان حتى أدخل الله على الإسلام زادها وأما كارهو لم يذكر قصة ابن الناطور وكذلك أخرجه مسلم بنونهم من حديث إبراهيم المذکور ورواه تونس أيضاً عن الزهري بهذا الاستناد أخرجه المؤلف في الجهاد مختصراً عن طريق الليث وفي الاستدانة مختصراً أيضاً عن طريق ابن المبارك كلاهما عن تونس عن الزهري بسنده يعينه ولم يبقه بقله وقد ساقه بقله الطبراني عن طريق عبد الله بن صالح عن الليث وذكره قصة ابن الناطور ورواه معمر عن الزهري كذلك ساقها المؤلف بتمامها في التفسير وقد أشرفنا على بعض فوائدها في المضي أيضاً وذكره من قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهري حرجة فقد ظهر لك أن أبا الهيثم ما روى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة وأن الزهري أخباره وإلهامه يسندوا حل من شيخ واحد هو عبد الله بن عبد الله عن عبد الله المصنف عن غير أبي الهيثم ولو أحفل أن يرويه لهم أو لبعضهم عن شيخ آخر لكان ذلك اختلافاً قد يقضي إلى الاضطراب الموجب للضعف فلاح فساد ذلك الاحتمال والله سبحانه وتعالى الموفق والهادي إلى الصواب لا اله الا هو

(كتاب الايمان)

*(بسم الله الرحمن الرحيم
* كتاب الايمان *)
(باب قول النبي صلى الله عليه
وسلم في الاسلام على خمس)

وهو قول وفعل ويزيد
ويقتصر قال الله تعالى
ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم
وزادهم هدى ويزيد الله
الذين اهتدوا هدى وقال
والذين اهتدوا زادهم
هدى واتاهم تقواهم
وزاد الذين آمنوا ايماناً
وقوله أيكم زاده هذا ايماناً
فأما الذين آمنوا فزادهم
ايماناً وقوله جعل ذكره
فاخشؤهم فزادهم ايماناً
وقوله تعالى وما زادهم الا
ايماناً وتسلماً

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان) هو خير مبتداء محذوف تقديره هذا كتاب الايمان وكتاب مصدر يقال كتب يكتب كتابه وكتاباً ومادة كتب الله على الجمع والضم ومنها الكتيبة والكتابة استعمال ذلك فيما يجمع أشياء من الابواب والفصول الجامعة للمسائل والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المراد منها مجاز والباب موضوعه المدخل فاستعمله في المعاني مجاز والايمان لغة التصديق وشرعاً تصديق الرسول فيما جاءه عن ربه وهذا التصديق عليه ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك من بدأ من جهة ابداء هذا التصديق باللسان المعروف على القلب اذ التصديق من أفعال القلوب أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل الأمور وتترك المنهيات كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى والايمان فيما قبل مشتق من الأيمن وفيه نظر لبيان ملوحي الامن والتصديق الان لو حظ فيه معنى مجازي فيقال أنه اذا صدقه أي آمنه التكذيب ولم يستفتح الحصف به الوحي بكتاب لان المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها لأنها تتلوى على ما يتعلق بما بعدها واختفت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها لكل وجه والاول ظاهر ووجه الثاني وعليه أكثر الروايات ان جعل الترجمة فاتحة مقام تسمية السورة والاحاديث المذكورة بعد البسملة كالآيات مستتفة بالبسملة (قوله) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس (سقط لفظ باب من رواية الأصيلي وقد وصل الحديث بعد تاماً واقتصره على طرفه فيه تسمية الشيء باسمه وعضه والمراد باب هذا الحديث (قوله وهو) أي الايمان (قول وفعل ويزيد) عن رواية التميمي في قول وعمل وهو اللفظ الواردة عن السلف الذين أطلقوا ذلك وهو ابن البر فظن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع على آراء معطوف وليس ذلك من المستصفى وان كان ذلك ورد باسناد ضعيف والكلام هنا في مقامين أحدهما كونه قولاً وعمل والثاني كونه يزيدون مختصراً فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين

الايمان بزبدون نقص لان الحب والبغض يتناولان **(قوله)** وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن
 عدى **(على)** أى ابن عمه الكندي وهو تابعي من أولاد الصحابة وكان عامل عمر بن عبد العزيز على
 الجوز فقل ذلك كتب اليه والتعلق المذكور وصله أحد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب
 الايمان لهما من طريق عيسى بن عاصم قال حدثني عدي بن علي قال كتب الي عمر بن عبد العزيز
 أما بعد فإن للايمان فرائض وشرائع الى آخره **(قوله)** ان للايمان فرائض كذا ثبت في معظم
 الروايات بالامرواض والنصب على أنها اسم ان وفي رواية ابن عساکر فان الايمان فرائض
 على ان الايمان اسم ان وفرائض خبرها وبالأول به الموصول الذي أشرنا اليه **(قوله)** فرائض
 أى أعمال المفروضة **(وشرائع)** أى عقائد في حدودها أي منبهات متنوعة وسنأى مدفوعات
(قوله) فان أعش فسأيتها أى أين تقاربعها لأصولها لأن أصولها كانت معلومة لهم بمجمل
 على تجويز تأخير البيان عن وقت الحاجة فلما تحقق والعرض من هذا الاثر ان
 عمر بن عبد العزيز كان عن يقول بان الايمان بزبدون نقص حيث قال استكمل ولم يستكمل
 قال الكرماني وهذا على إحدى الروايتين وأما على الرواية الأخرى فقد يتبع ذلك لأنه جمل
 الايمان غير الفرائض **(قلت)** لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله فن استكملها أى
 الفرائض وماعها فقد استكمل الايمان وهذا اتفاق الروايات فالمراد انهم ان المكملات
 لان الشارح أطلق على مكملات الايمان ايماناً **(قوله)** وقال ابراهيم عليه السلام ولكن
 ليطمئن قلبي أشار الى تفسير سعيد بن جبيرة ومجاهد وغيرهما لهذه الآية قروى ابن جرير
 بسنده الصحيح الى سعيد قال قوله ليطمئن قلبي أى يزاد يقينى وعن مجاهد قال لا زداد
 ايماناً الى ايماني واذا ثبت ذلك عن ابراهيم عليه السلام مع ان نينا صلى الله عليه وسلم قد أمر
 باتباع ملته كان كما ثبت عن نينا صلى الله عليه وسلم ذلك وبما فصل المصنف بين هذه الآية
 وبين الآيات التي قبلها لان الدليل يؤخذ من تلك النص ومن ههنا لاشارة والله أعلم **(قوله)**
 وقال معاذ هو ابن جبل وصرح بذلك الأصمى والتعلق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضاً
 بسنده صحيح الى الأسود بن هلال قال قال لمعاذ بن جبل اجلس بنا تؤمن ساعة فيجلسان فيذكر الله
 لهما كان معاذ بن جبل يقول للرجل من اخوانه اجلس بنا تؤمن ساعة فيجلسان فيذكر الله
 تعالى ويحمدانه وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أتهم نفسه ويحفل ان يكون معاذة ل
 ذلك وله نظيره ووجه الدلالة منه ظاهر لأنه لا يحمل على اصل الايمان لكونه كالمؤمنين أو
 مؤمن وانما يحمل على ارادة أنه زداد ايماناً كرافته الى وقال القاضي أبو بكر بن العربي
 لا تعلق له للزيادة لان معاذاً انما أراد تجديد الايمان لان العدوى في أول مرة فرائض يكون
 أبداً مجدداً كلباطر أوفكر وماقضاء ولا انتة آخر الان تجديد الايمان ايماناً **(قوله)** وقال ابن
 مسعود اليقين الايمان كله هذا التعلق طرف من أثر وصله الطبراني بسنده صحيح وفيه والصد
 نصف الايمان وأخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من حديثه مر فوعا ولا يشترقه
 وجرى المصنف على عادته في الإقتصار على ما يدل بالاشارة وحذف ما يدل بالصراحة ان لفظ
 النصف صريح في التبرئة وفي الايمان لاحد من طريق عبد الله بن حكيم عن ابن مسعود أنه كان
 يقول اللهم زدنا ايماناً وقيناً وفقها واستاده صحيح وهذا أصح في المقصود ولم يذكر المصنف
 لما أشرنا اليه **(تبيينه)** تعلق بهذا الاثر من يقول ان الايمان هو مجرد التصديق وأوجب

وكتب عمر بن عبد العزيز الى
 عدي بن عدي ان للايمان
 فرائض وشرائع وحدوداً
 وسننا فن استكملها
 استكمل الايمان ومن لم
 يستكملها لم يستكمل
 الايمان فان أعش فسأيتها
 لكم حتى تعلموا لها وان
 أمثفاً فأعلى مصيبتكم
 مجريص وقال ابراهيم
 ولكن ليطمئن قلبي وقال
 معاذ اجلس بنا تؤمن ساعة
 وقال ابن مسعود اليقين
 الايمان كله

الرسول غير من آمن ويكفر من كفر فقد كذبتم انتم فسوف يكون العذاب لازما لكم وقيل
 معنى الدعاء هنا الطاعة ويؤيده حديث النعمان بن بشير ان الله هو العبادۃ أخرجه أصحاب
 السنن بسند جيد **(قوله حنظلة)** بن أبي سفيان هو قريشي من ذرية صفوان بن أمية الحمصي
 وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي وهو ثقة شفيق عليه وفي
 طبقته عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي وهو ضعيف لم يصححه البخاري نهت
 عليه لشدة التباسه ويعترفان بنسبهما ولم يروا الضعيف عن ابن عمر زاذل في رواية عن
 حنظلة قال مات عكرمة بن خالد يحدث طائوسا بن رجلا قال لعبد الله بن عمر الا تتركوا فقال
 اني سمعت فذكر الحديث **(قائدة)** اسم الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي **(قوله على**
خس) اي دعاءهم وصرح به عبد الرزاق في روايته وفي رواية سلم على خمسة اى اركان قال قيل
 الاربعة المذكورة مبدية على الشهادة الا يصح شي منها الا بعد وجودها فكيف يضم معنى
 الى معنى عليه في معنى واحد احبب بجوارقائه امر على امر يفتي على الامر بن امر آخر
 فان قيل المبني لابد ان يكون غير المبني عليه احبب بان المجموع غير من حيث الافتراء دعيم من
 حيث الجمع ومثاله البيت من الشعر يحفل على خمسة اعمدة احدثا وسط والبقية اركان فإدام
 الاوسط قائمة على البيت موجود ولو سقط مهما سقط من الاركان فاذا سقط الاوسط سقط
 معنى البيت فالبنت بالطرائي مجموع معنى واحدا بالنظر الى افراد اشياء او ايضا بالنظر الى ائمه
 واركانه الا من اصل والاركان تبع وتكمله **(ثانيات)** **(واحد)** لم يذ كر الجهاد لا يفرض
 كفاية ولا يجنب الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد
 الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل الحسن واغرب ابن بطلان فزع ان هذا الحديث كان اول
 الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظير لم هو خطأ لان فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر وكانت
 في رمضان في السنة الثانية وفيها فرض الصلوات كذا بعد ذلك والجمع بعد ذلك على الصحيح
(ثانيات) قوله شهادة ان لا اله الا الله وما بعده ما يختص على البطل من خمس ويجوز الرفع على
 حذف الخبر والتقدير منها شهادة ان لا اله الا الله او على حذف المبتدأ والتقدير حدها شهادة
 ان لا اله الا الله فان قيل لم يذ كر الايمان بالانبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال الجبريل
 عليه السلام احبب بان المراد بالاشهاد تصديق الرسول فيما جاء به فيسند جميع ما ذكر من
 المقتدات وقال الاعرجي ما يحمله هو من باب تسمية الشيء بغيره كما تقول قرأت الحدوتيد
 جميع القامحة وكذا تقول مثل شهدت برسالته فمجتزئ بجميع ما ذكره الله اعلم **(ثالثات)**
 المراد بتمام الصلاة مداومة عليها او مطلق الانبئان بها والمراد بتمامها لركعاتها ارجح
 المال على وجه مخصوص **(رابعات)** شرط السالم في صحة الاسلام نعم الاقرار بالتوحيد
 على الرسالة ولم يتابع مع أنه اذق في باب وجهه زيرداد انما اذا وقعها فليتماصل
(خامسات) يستتسه تصحيح عموم مفهوم الستة بخصوص منطوق القرآن لان عموم
 الحديث يقتضي صحة سلامي باشر ما ذكر ومفهومه ان من لم يشره لا يصح معه وهذا العموم
 مخصوص بقوله تعالى والذين موأوبعاهم فذرياتهم على ما تقرر في موضعه **(سادسات)**
 وقع هنا تقديم الجمع على الصوم وعليه بن البخاري ترتيبه لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن

حنظلة بن أبي سفيان عن
 عكرمة بن خالد عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بنى الاسلام على
 خمس شهادة أن لا اله الا الله
 وأن محمدا رسول الله وآقام
 الصلاة وآتوا الزكاة والجمع
 وصوم رمضان

الفرائد ما اتفق عليها المتسرون في قوله تعالى فليس في السمين وضع من ومارواه الترمذي بسند
 صحيح ان قريشاً قالوا ذلك لابي بكر وكذا رواه الطبري من فروعنا وتقتل الصغاني في العباب انما خاص
 بمثلون العشرة ومثلون العشرين فاذا جاوز العشرين امتنع قالوا جازماً بوزيد فقال يقال
 بضعة وعشرين رجلاً وبضع وعشرون امرأة وقال القراهمي خاص بالعشرات الى التسعين
 ولا يقال بضع ومائة ولا بضع والقب ووقع في بعض الروايات بضعة ثمانية عشر يحتاج الى تأويل
 (قوله وستون) لم يختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ الموقوف في ذلك وتابعه يحيى الحماني
 بكسر المهملة وتشديد الميم عن سليمان بن بلال وأخرجه أبو عوفهم بن طريق بشر بن عمرو عن
 سليمان بن بلال فقال بضع وستون وأبضع وسبعون وكذا وقع الترد في رواية مسلم بن طريق
 سهل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا بضع
 وسبعون من غير شك ولا في عوائده في جميع من طريق ست وسبعون وأبضع وسبعون وروى
 البيهقي رواية البصري لأن سليمان لم يشك وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتريد
 أيضاً لكن يرجح بأنه المتين وما عدا ما مشكوك فيه وأما رواية الترمذي بلفظ أربع وستون
 فمخالفة وعلى سمعتها الاختلاف رواية البخاري وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة
 كما ذكره الحلبي ثم عياض لا يستقيم الا ان زادها لم يستمر على الجزم بها الاسماع اعتقاد المخرج
 وبهذا شبه شوق نظر البصري وقد خرج ابن الصلاح الاقل لكونه المتين (قوله شعبية)
 بالضم أي قطعة والمراد انضلة أو الجزء (قوله والحياء) هو بالمدح وهو في اللغة تغير وانكار
 يعتري الانسان من خوف ما يعار به وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب والتردد انما
 هو من لوازمه وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح وينع من التصرف في حق ذي
 الحق ولهذا جاء في الحديث الا تخر الحياء فخره فان قيل الحياء من الفرائد فكيف جعل
 شعبية من الايمان أجيب بأنه قد يكون غير موقوف يكون مختلفاً ولكن استعماله على وفق
 الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونسبه فهو من الايمان لهذا ولكونه ما عا على فعل الطاعة
 واجتناب فعل المعصية ولا يقال بحياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير لان ذلك ليس شرعياً
 فان قيل لم أقدم بما ذكرنا أجيب بأنه كالداعي الى باقي الشعب اذا لم يخاف فضيحة الدنيا
 والاخرة فيأتمر وينجز واثقه للوفق وسياق مراد في الكلام على اخاف في باب الحياء من
 الايمان بعد أحد عشر باباً (قائدة) قال القاضي عياض تكلف جماعة حصر هذه الشعب
 بطريق الاجتهاد في الحكم بكون ذلك هو المراد معوية ولا يضح علم معرفة حصر ذلك على
 التفصيل في الايمان انه ولم يتفق من عدا الشعب على غط واحد وأقرها الى الصواب طريقة
 ابن حبان لكن لم تنفع على بيانها كلامه وقد نلت مما وروى ما ذكره موهوان
 هذه الشعب نزع عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال البدن فأعمال القلب فيه
 المعقولات والنيات وتشغل على أربع وعشرين رخصة الايمان بالله ويدخل فيه الايمان بآياته
 وصفاته ووجوبه بانه ليس كتهلشي أو عقائد حشر مادونه والايمان بآياته لا يدخل فيه المشقة في القبر والبعث والنشور
 والتقدير خبره وشهره والايمان باليوم الآخر ويدخل فيه المشقة في القبر والبعث والنشور
 والحساب والميزان والاضراط والجنة والنار ومحبة الله والمحبة والبغض فيه ومحبة

وستون شعبية والحياء شعبية
 من الايمان

التي صلى الله عليه وسلم واعتقاد تعظيمه ويدخل فيه الصلاة عليه وإسباغ منتهى والاخلاص
 ويدخل فيه ترك الرياء والتفاق والتوبة والخوف والرجاء والشكر والوفاء والصبر والرضا
 بالقضاء والتوكل والرحمة والتواضع ويدخل فيه توقير الكبير ورحمة الصغير وترك الكبر
 والحب وترك الحدود ترك المقدور ترك الغضب وأعمال اللسان وتشغل على سبع خصال
 اتلفظ بالتوحيد وتلاوة القرآن وقطع العلم وتعليمه والبقاء والذكر ويدخل فيه الاستغفار
 واجتناب القفو وأعمال البدن وتشغل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالأعيان
 وهي خمس عشرة خصلة التطهير حسابكمما ويدخل فيه اجتناب التماسات وست
 المعونة والصلاة فمفروضات فلا والزكاة كذلك وفك الرقاب والجلود ويدخل فيه اطعام
 الطعام وأكرام الضيف والسيف وفروضات كالأحج والعمرة كذلك والطواف والاعتكاف
 وأشتمل عليه تقدير القدر بالدين ويدخل فيه الصبر من دار الشكر والوفاء بالند
 والعز في الأيمان وأداء الصكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال العف
 بانكاح والتمسك بحقوق العيال وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق وتربية الاولاد
 وصلة رعيه وطاعة السادة وأزرق بالعبيد ومنها ما يتعلق بالعامه وهي سبع عشرة خصلة
 القيام بالامره مع العدل ومتابعة الجماعة وطاعة أولى الامر والاصلاح بين الناس
 ويدخل فيه تقدير الخوارج والبقاة والمعادنة على البر ويدخل فيه الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر واقامة الحدود والجهاد ومنه المراقبة واداء الامانة ومنه اداء النسي والقرض
 دفع رفته وأكرام الجار وحسن المعاملة وفيه جمع المال من حله وافتاق المال في حقه ومنه
 ترك لسبيل والاسراف وردا سلام وتثبيت العاطس وكف الاذى عن الناس واجتناب
 التهور مدة ندى عن الذريق فهذا تسعون خصلة ويمكن عدها تسعا وسبعين خصلة
 باعتبار قولنا من بعض عماله كروا لله أعلم (قائده) في رواية مسلم من الزيادة
 أعلاه لانه لانه رذائلها طاعة الأذى عن الطريق وفي هذا اشارت الى أن من اتهم استفاضة
 (تيسره) في لاساد المذكور رواية الاقران وهي عبد الله بن دينار عن أبي صالح لانها
 تباينان وجدت رواية في جامع عنه صار من المديح ورجاله من صلحان الى منتهاه من أهل
 المدينة وتمدخلها بالقول (قوله يدب) حقه من رواية الاصلي وكذا كذا الابواب وهو
 منون ويجوز فيه إضافة الى جملة الحديث لكن تم تأنيده بالرواية (قوله المسلم) استعمال لفظ
 الحديث ترجيح غير تصرف فيه (قوله أي اباس) اسمه ناهية بالنون وبين الهامين اء اخيرة
 وقيل -هه عبد ربحن (قوله في اسفر) اسمه عبد بن محمد كاتقدم واسم عبد بن محمد ربحن
 عطف عليه والدة ترك كذا مع الشعي وعبد الله بن عرو هو ابن العاص معاني من معاني
 (تراو المسلم) قيل لاقوا الامم فيه لئلا يكون زيد الرجل أي الكمال في الرجولية وتعبقباته
 يستمر ثمن قصم نذا خاصة كان كالا ويحجب بان المراد بذلك مع مراعاة باقي الارقان
 قول لحداب المراد نفس المسلمين من جمع الى اء محقوق الله تعالى اء محقوق المسلمين انتهى
 واثباته الذي على معنى اثبات الكمال له استفيض في كلامهم ويحتمل ان يكون المراد بذلك
 ن يبين علامة المسلم التي يستدل بها على اسلامه وهي سلامة المسلمين من لسانه ويده كذا كره

• (باب) • المسلم من مسلم
 المسلمون من لسانه ويده
 (حدثنا) آدم بن أبي اياس
 قال حدثنا شاذبية عن
 عبد الله بن أبي اسفر
 واسم عبد عن شعي عن عبد
 الله بن عمرو عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال المؤمن لم
 المسلمون من لسانه

في الخلاصة المتأني ويحتمل ان يكون المراد بذلك الإشارة الى الحسنة على حسن معاملة العبد مع ربه
 لانه اذا احسن معاملة اخوانه قالوا ان يحسن معاملة ربه من باب التيسر بالادب على الاعلى
 (تيسره) وذكر السبلين هنا من خرج الغالب لان محفاظته المسلم على كف الأذى عن أخيه المسلم
 أشدنا كيدا ولان الكفار صعدان بقاؤا وان كان فيهم من يجب الكف عنه والايان يجمع
 التذكير للتلخيب فان المسلمين يدخلون في ذلك وخص اللسان بالذكر لانه المعبر على النفس
 وكذا البدلان أكثر الأفعال بها والحديث عام بالنسبة الى اللسان دون البدلان اللسان
 يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادثين بهد مختلف البدن فتم يمكن ان تشارك اللسان
 في ذلك بالكتابة وان أثره في ذلك لعظمه ويستثنى من ذلك شرعا تعاطي الضرب بالسيف اقامة
 الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك وفي التعبير باللسان دون القول نكتة قد دخل
 فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستمراء وفي ذكر البدل دون غيره من الجوارح نكتة قد دخل
 فيها البدل المعنوية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق (قاعدة) فيه من أنواع البديع تجنيس
 الاشتقاق وهو كثير (قوله والمهاجر) هو بمعنى المهاجر وان كان لفظ المفاضل يقتضي وقوع
 فعل من اثنين لكنه هنا الواحد كالسافر ويحتمل ان يكون على يابه لان من لازم كونه هاجرا
 وطنه مثله مهجور من وطنه وهذه الهجرة ضرر بان ظاهره وباطنه فالباطنة تركته تدعو اليه
 النفس الامارة بالسوء والشيطان والتظاهرة القرايب الذين من الفتى وكان المهاجر من خطبوا
 بذلك لئلا يتكلموا على مجرد التحول من دارهم حتى يتنقلوا أو امر الشرع وفواجه ويحتمل ان
 يكون ذلك قبل بعد انقطاع الهجرة لم تقتض مكة لتعليقها لقلوب من لم يدرك ذلك بل حقيقة الهجرة
 تحصل لمن هجر ما نهى الله عنه فاشقت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والاحكام
 (تيسره) هذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم بخلاف جميع ما تقدم من الأحاديث
 المرفوعة على ان مسلما أخرج معناه من وجه آخر وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من
 حديث أنس صحابا والمؤمن من آمنه الناس وكله اختصر هنا لتضمنه لعنه والله أعلم (قوله)
 وقال أبو معاوية حدثنا داود هو ابن أبي هند كذا في رواية ابن عساکر عن عامر وهو الشعبي
 المذكور في الأسناد الموصول وأراد بهذا التعليق ليل سماعه لمن الصحابي والنكتة فيه
 رواية وهيب بن خالد عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو عن حكاه ابن منده فعلى
 هذا لعل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ثم تلقى فسمع منه ومنه بالتعليق الآخر على ان عبد الله
 الذي أهمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية رفيقه والتعليق عن أبي معاوية
 وصلة أصح بن رواه في مسنده عنه وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه ولفظه سمعت
 عبد الله بن عمرو يقول ورب هذه البنية لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المهاجر من
 هجر الناس والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده فعلم انهما أراد الأصل الحديث والمراد
 بالناس هنا المسلمون كما في الحديث الموصول فهم الناس حقيقة عند الإطلاق لان الإطلاق
 يحتمل على الكلام ولا كمال في غير المسلمين ويمكن جمعه على عمومته على ايراد شرط وهو الاصح مع
 ان ارادة هذا الشرط متعينة على كل حال لا تقدمت من استثناء اقامة الحدود على المسلم والله
 سبحانه وتعالى أعلم (قوله باب) هو منون وفيه ما في الذي قبله (قوله حدثنا أبو بردة) هو ريد

والمهاجر من هجر ما نهى الله
 عنه (قال أبو عبد الله) وقال
 أبو معاوية حدثنا داود عن
 عامر قال سمعت عبد الله بن
 عمرو عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال عبد الأعلى
 عن داود عن عامر عن عبد
 الله عن النبي صلى الله عليه
 وسلم (باب) هاءى الاسلام
 أفضل (حدثنا) سعيد بن
 يحيى بن سعيد القرشي قال
 حدثنا أي قال حدثنا أبو
 بردة بن عبد الله بن أبي بردة
 عن أبي بردة عن أبي موسى
 رضي الله عنه

قوله النسائي في نسخة
القباني اه معصيه

قال قالوا يا رسول الله أي
الاسلام أفضل قال من سلم
المسلون من لسانه ويده
(باب) اطعام الطعام من
الاسلام حدثنا عمرو بن خالد
قال حدثنا الليث عن يزيد
عن أبي الخير عن عبد الله بن
عمرو بن زكريا عن عبد الله بن
رجبل قال سألت النبي صلى الله
عليه وسلم أي الاسلام خير

بالوحدة والراحم صغرا وشيخه جندوا فقه في كنيته لاني اسمه أبو موسى هو الاشعري (قوله)
قالوا) رواه مسلم والبخاري بن حبان وأبو يعلى في مسندهما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ
البحاري باسناد هذا باللفظ قلنا ورواه ابن منده من طريق حسين بن محمد النخعي أحد الحفاظ
عن سعيد بن يحيى هذا باللفظ قلت فحين ان السائل أبو موسى ولا يخالف بين الروايات لانه في هذه
أصح وروى في نفسه من معه من الصحابة أثار أخصي بالسؤال في حكم السائل وفي
رواية البخاري أجبه وأجابها وأدق فسال هذا السؤال أيضا أبو ذر ورواه ابن حبان وعمر بن قتادة
رواه الطبراني (قوله أي الاسلام) ان قبل الاسلام مفروض طرأ أن تدخل على متعدد أصيب
بان فمحدثا تقدريه أي دوى الاسلام أفضل وروى يمدروا بمسلم أي المسلمين أفضل والجمع بين
اللفظين ان فضيلة المسلم خاصة بهذه المصلحة وهذا التقدير أولى من تقدير بعض الشراح
ه أي خصال الاسلام وانما قلت انما أولى لانه يلزم عليه سؤال آخر بان يقال سئل عن الخصال
فاجب بما صاحب المصلحة مما الحكمة في ذلك وقد يجاب بان يتأني نحو قوله تعالى يسألونك
مادام يتفقون قل ما أنفقتم من خير فلو الدين والآخرين الا في التقدير بأي دوى الاسلام يقع
الجواب مطبقة به غير تأويل واذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالاسلام أفضل من
بعض حصل مراد المصنف شمول الزيادة والقصان قطعه من مناسبة هذا الحديث والذي قبلها
قبلها من تعدادها وراعاة الأعيان والاعيان والاسلام عند معتزاد فلو الله أعلم فان قيل لم يرد
فعل هنا عن العمل أجيب بان الحذف عند العرب جائز والتقدير أفضل من غيره (تنبيه) ه
هذا الاسناد كله كوفون ويحيى بن سعيد المذكور اسم جده انا بن سعيد بن العاص بن
سعيد بن العاص بن زائدة الاموي ونسبه المصنف قرشيا بالنسبة الانجية يكنى أبا أيوب وفي طبقة
يحيى بن سعيد اقطان وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الاموي وليس له ان يروي عنه
يسمى سعيد فافترقا وفي الكتب عن يحيى بن سعيد اثنان أيضا لكن من طبقة فوق طبقة
هذين وهما يحيى بن سعيد الانصاري السابق في حديث الاعمال أول الكتاب ويحيى بن سعيد
التي أبو حبان ويمنع عن الانصاري الكنية والله الموفق (قوله باب) هو من وقفه ما في الذي
قبله (قوله من الاسلام) للاصلي من الإيمان أي من خصال الإيمان ولما اسند المصنف
على زيادة الاعيان وقصاته بحديث الشعب تتبع ما ورد في القرآن والسنة الصحيحة من
بساتنها وورده في هذه الاوابا بخصر يحا وتلو يحاور جم هنا بقوله اطعام الطعام ولم يقل
أي الاسلام خير كما في الذي قبله اشعارا باختلاف المقامين وتعد السؤالين كما سنقره
(قوله حديثنا عمرو بن خالد) هو الخرافي وهو يفتح العين ويحذف من ضمها (قوله الليث) هو ابن
سعد فقه أهل مصر عن يزيد هو ابن أبي حبيب الفقيه أيضا (قوله ابن رجبل) لم أعرف اسمه
وقيل انه أبو ثور وفي ابن حبان انه هاني بن مرثد والشرع صال عن معنى ذلك فأجيب بنحو
ذلك (قوله أي الاسلام خير) فمما في الذي قبله من السؤال والتقدير أي خصال الاسلام وانما
لم أختر فقد رخص في الاول فرار من كثرة الحذف وأيضا فنوع التقدير بضم جواب
من مال فقال السؤال الان يعني واحدا والجواب مختلف فيقاله اذا اخلفت هذين التقديرين بان
الفرق ويمكن التوفيق بأنهما عامتان اذا اطعام مستلزم لسلامة البدن والسلام سلامة

الامان فانه الكرمانى وكما أراد فى الغالب ويحتمل أن يكون الجواب اختلف باختلاف
 السؤال عن الافضلية ان لوحظ من لفظ أفعل ولفظ خير فرق وقال الكرمانى الفضل بمعنى كثرة
 الثواب في مقابلة القلة والخير بمعنى النفع في مقابلة الشرف فالاول من الكميات والثانى من
 الكيفية فاخترتها واعترض بان الفرق لا يمت الا اذا اختلف كل منهما سلك القول اما ان كان كل
 منهما يعقل فأتى به فى الاخرى فلا و كانه على ان لفظ خيرا سم لا أفعل فتضليل وعلى تقدير
 اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الجدل على اختلاف سال السائلين أو السامعين فيمكن أن
 يرد فى الجواب الاول تحذير من خفى منه الايداء بدأ لسان فأرشد الى الكف وفى الثاني
 ترغيب من ربح فيه النفع العام بالفعل والقول فأرشد الى ذلك ونخص هاتين الخاصتين بالذكر
 لميسر الحاجة اليها فى ذلك الوقت لما كونا فيه من الجهد والمصلحة التاليف ويدل على ذلك أنه
 عليه الصلاة والسلام حيث عليهما أول ما دخل المدينة كآراء البرمى وغيره معهما من حديث
 عبد الله بن سلام **(قوله تعظم)** هو فى تقدير المصدر أى ان تعظم ومثله تسع بلع لى وذ كر
 الاطعام ليدخل فيه الضافة وغيرها **(قوله وتقرأ)** بلفظ مضارع القرأ بمعنى تقول قال أبو
 حاتم البستي فى قول أقرأ عليه السلام ولا تقول أقرنه السلام فإذا كان مكسوبا قلت أقرنه
 السلام أى اجعله يقرأ **(قوله ومن لم تعرف)** أى لا تنقص به أحدنا كبر أو متعابيل تصحيا
 لشعار الاسلام ومراعاة لا خوة المسلم فان قبل اللفظ عام فيدخل الكافر والمأق والملاحق والعاقد
 أوجب بأنه خص بأدله أخرى أو ان التهمى متأخر وكان هذا عاما لمصلحة التاليف وأما من شد
 فيه فالأصل البقاء على العموم حتى ثبت الخصوص **(تبيين)** الاول أن خرج مسلم من
 طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبى حبيب هذا الاستناد نظير هذا السؤال لكن جعل الجواب
 كلنى فى حديث أبى موسى فادعى بن منته فيه الاضطراب وأوجب بأهم ساحدين اتقد
 اسنادهما وافتى أحدهما حديث أبى موسى ولثانيهما شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما
 تقدم **(الثانى)** هذا الاستناد كله بصريون والذي قبله كاذبنا كوفيون والذي بعده من
 طريقه بصريون فوقع له التسلسل فى الابواب الثلاثة على الولا وهو من المطائف **(قوله باب)**
 من الايمان قال الكرمانى قدم لفظ الايمان بخلاف اخواته حيث قال اطعم الطعام من
 الايمان اما الله فمقدم بذكره والعصر كانه قال الحجة المذكورة ليست الا من الايمان **(قلت)**
 وهو قديم حسن الأثر مدعاه ان الذى بعده لى بالاهتمام والحصر معا وهو قوله باب حب
 الرسول من الايمان فالتأخر اراه أراد التنويع فى العبارة ويكن انه اهمته كرحب الرسول
 فقدمه والله أعلم **(قوله يعنى)** هو ابن سعيد القطان **(قوله وعن حسين المعلم)** هو ابن
 ذكوان وهو معطوف على شعبة قال التقدير عن شعبة وحسين كلاهما عن قتادة وغيرهما
 لان شعبة أقردهما فأورداه المصنف معطوفا اختصارا ولائ شعبة قال عن قتادة وقال حسين
 حدثنا قتادة وأغرب بعض المتأخرين بزعمه أن طريق حسين معطوفة وهو قاطع فقد وادأ بوقوع
 فى المستخرج من طريق ابراهيم الحارثى عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم
 وادى الكرمانى كعادته بحسب التجوير العقلى ان يكون تعليقا أو معطوفا على قتادة فيكون
 شعبة رواه عن حسين عن قتادة الى غير ذلك مما يترجم عن من عارض شيئا من علم الاسناد والله

فقال تطعم الطعام وتقرأ
 السلام على من عرفت
 ومن لم تعرف **(باب)** من
 الايمان أن يجب لأخيه
 ما يجب لنفسه حدثنا
 مسدد قال حدثنا يحيى عن
 شعبة عن قتادة عن أنس
 رضى الله عنه عن النبی صلى
 الله عليه وسلم وهو حسين
 المعلم قال حدثنا قتادة عن
 أنس عن أبي عبد الله عليه
 وسلم قال

المستعان (تبيين) ما لزم المساق هنا لفظ شعبية وأما نقل حسين من رواية مسندنا التي ذكرناها
فهو لا يؤمن بحديثي يجب لأخيه وطاهر ولا يصحلي من طريق روح عن حسين حتى يجب
لأخيه المسلم ما يجب لنفسه من التحريمين المبادئ الأخوة وعن جملة الحب وزاد مسلم في قوله عن
أبي خنيفة عن يحيى القطان والتي نفسى يسند وأما طريق شعبه فصرح أحد السنان في
روايته ما سمعنا قاعة فمس أنس فأنقتهمة تدل به (قوله لا يؤمن) أي من يدعي الإيمان
والمسقى أحدكم ولا يصحلي أحد ولا ينحصر كعبد كذا المسلم عن أبي خنيفة والمراد أنني كمال
الإيمان وثق اسم الشيء على معنى نفي الكمال عنه مستفيض في كلامهم كقولهم فلان ليس
بإنسان فان قيل فإزمن أن يكون من حلت له هذه الخصلة مؤمناً كاملاً وان لم يأت بيقية
الاركان أجبنا بهذا وروى المبالغة أو يستقامن قوله لأخيه المسلم ملاحظة بيقية صفات
المسلم وتفسر ابن جبان من رواية ابن أبي عدي عن حسين أنهم بالرد لفظه لا يبلغ عبد
حقيقة الإيمان ومعنى الحقيقة هنا الكمال ضرورة أن من لم تصف بهذه الصفة لا يكون كافراً
وبهذا يتم استدلال المصنف على أنه يتفاوت وإن هذه الخصلة من شعب الإيمان وهي داخله في
التواضع على ما سطره (قوله حتى يجب) بالنصب لأن حتى جازت وأن بعده ما ضمير ولا يجوز
الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى أذعزم الإيمان ليس سبباً للمحبة (قوله ما يجب
نفسه) أي من الذي كما تقدم عن الأصحلي وكذا هو عند النسائي وكذا عند ابن مذهب من رواية
هشام بن قدة أيضاً وأخبرنا جماعة ثم الطاعات والمباحات الدنيوية والأخوية وتخرج
التهنيت لأن اسم الخير لا ينالها والمحبة أرادة ما يعقد خيراً قال النووي المحبة الميل إلى
ما يوفق أغرب وقد تكون بجواسه كمن الصورة أو بفعله أماناً فانه كفضل والكمال
وأما إلحاحه كجب نفع أو دفع ضرر فتنى ملخصاً والمراد بالميل هنا الاختيارى دون الطبيعي
واقترى والمراد أيضاً أن يجب أن يحصل لأخيه نظير ما يحصل له عنه سواء كان في الأمور
المحسوسة والمعنوية وليس المراد أن يحصل لأخيه ما حصل له لأمع سلبه عنه ولا مع ذاته
يعني له أذم الجوهر أو العرض يحمل محال وقال أبو الزناد من راج ظاهر هذا الحديث
طلب المساواة وحقيقته تستلزم التفضل لأن كل أحد يجب أن يكون أفضل من غيره فإذا أحب
لأخيه مثله فقد دخل في جملة المفضولين (قلت) أقر القاضي عياض هذا وفيه نظر إذا المراد الزجر
عن هذه الإرادة لأن المقصود الحث على التواضع فلا يجب أن يكون أفضل من غيره فهو مستلزم
للمساواة ويستفاد ذلك من قوله تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض
ولا فساداً ولا يمشون تلك الدار الآخرة الغل والحقد والغش وكلها خصال ممنومة (قائمة) *
قال الكرماني ومن الإيمان أيضاً أن يغض لأخيه ما يغض لنفسه من الشر ولم يذكره لأن حب
الشيء مستلزم بغض قبيضه فترك التنصيص عليه أكتفاء والله أعلم (قوله باب حب الرسول)
اللام فيه العهد والمراد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرينة قوله حتى أن يكون أحب
كانت محبة جميع الرسل من الإيمان لكن الأحبة مختصة بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قوله شعب) هو ابن أبي حمزة الجصبي واسم أبي حمزة قند بنار وقد أكثر المصنف من تخرجه حديثه
عن الزهري وأبي الزناد ووقع غرائب ما لك قد رقتني ادخال رجل وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن

لا يؤمن أحدكم حتى يجب
لأخيه ما يجب لنفسه
(باب) * حب الرسول
صلى الله عليه وسلم من
الإيمان حديثاً أو البيان
قال أخيراً ناشعب قال
حديثاً أبو الزناد عن الأخرج
عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال

بين الاعرج وأبي هريرة في هذا الحديث وهي زيادة شاذة فقد رواه الاسمعيلى بنون من حديث
 مالك من حديث ابراهيم بن طرمان ولوى بن سند من طريق أبي ساتم الرازى عن أبي اليمان
 شيخ البخارى هذا الحديث مصرحاً فيه بالتصديق في جميع الاسناد وكذا التمسك من طريق على
 ابن عيسى عن شعيب **(قوله)** والذي نفسى بيده فيه جواز الخلف على الامر والمهم وكذا وان
 لم يكن هناك مستحق **(قوله لا يؤمن)** أى أيماناً كاملاً **(قوله أحب)** هو أشعل بمعنى المفعول
 وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه وبين جموعه بقوله الله لأن المنع الفصل
 باجتناب **(قوله من والده)** قدم الوالد لا كونه لأن كل أحده واليمن غير عكس وفي
 رواية التمسك في حديث أنس تقديم الولد على الوالد لأن زيد الشافعى لم يختلف الروايات في
 ذلك في حديث أبي هريرة وهو من أفراد البخارى عن مسلم **(قوله)** أخبرنا يعقوب بن ابراهيم
 هو الدورى والتفريق بين حديثنا وأخبرنا لا يقول به المصنف كما يأتى فى العلم وقد وقع في غير رواية
 أى ذكر حديثنا يعقوب **(قوله)** وحديثنا آدم عطف الاسناد الثانى على الأول قبل أن يسوق المتن
 فأوهم استواءهما فإن لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبي هريرة لكن زاد فيه والناس أجمعين ولفظ
 عبد العزيز مثله إلا أنه قال كرواه ابن خزيمة في صحيحه عن يعقوب شيخ البخارى بهذا الاسناد من
 أهل موته بدل من والده وولد وكذا المسلم من طريق ابن عليه وكذلك الاسمعيلى من طريق
 عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه لا يؤمن الرجل وهو أشعل من جهة أحدكم أشعل من
 جهة وأشعل منهم رواية الاصل لا يؤمن أحد فإن قيل فساق عبد العزيز مغايراً لساق قتادة
 وصنيع البخارى يؤهم اتحادهما فى المعنى وليس كذلك فالجواب ان البخارى يصنع مثل هذا
 نظراً إلى أصل الحديث لا إلى خصوص ألفاظه وانقص على ساق قتادة لموافقة لساق حديث
 أى هريرة ورواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة لأنه كان لا يسمع منه إلا ما سمعه
 وقد وقع التصريح فى هذا الحديث فى رواية التمسك وذكر الولد والولد أدخل فى المعنى لانهما
 أعز على العاقل من الأهل والمال بل ربما يكونان أعز من نفسه ولهذا لم يذكر النفس أية فى
 حديث أى هريرة وهل تدخل الأم فى لفظ الوالدان أريد بهن له الولد غيب أو يقال كنى بذكر
 أحدهما كما كنى عن أحد الضدين بالآخر ويكون ما ذكر على سبيل التثليل والمراد الاغرة كانه
 قال أحب اليه من أعز بنو ذكر الناس بعد الوالد والولد عطف العام على الخاص وهو كثير وقد
 مر الوالد ٣ على الولد فى رواية تقدم بها زمان والاجلال رقيم الولد فى أخرى لمزيد الشفقة وهن تدخل
 النفس فى عموم قوله والناس أجمعين لظاهر دخوله وقيل إضافة اخية اليه تقتضى خروجهم منه
 وهو بعيد وقد وقع التصريح بذكر النفس فى حديث عبد الله بن هشام كما ساق والمراد بالحببة
 صاحب الاختيار لأحب الطبع قاله الخطاب وقال النووي فيه تلجج إلى قضية النفس الامارة
 والمطمئنة فإن من ربح جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وسلم اربحاً ومن ربح جانب
 الامارة كان حكمه بالعكس وفى كلام القاضى عياض ان ذلك شرط فى صحة الايمان لا فى جعل
 المحبة على معنى التعظيم والاجلال وتعبه صاحب المفهم بأن ذلك ليس مرادها لان اعتقاد
 الاعظمية ليس مستلزماً للمحبة إذ قد يجد الانسان أعظم من غيره مع خلوهم من محبته قال فى هذا
 من لم يحب من نفسه ذلك الميل لم يكمل ايمانه والى هذا يؤيد قول عمال الذى رواه المصنف فى الايمان

والذى نفسى بيده لا يؤمن
 أحكم حتى أكون أحب
 اليه من والده وولده حدثنا
 يعقوب بن ابراهيم قال
 حدثنا ابن عليه عن
 عبد العزيز بن مسيب عن
 أنس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ح وحدثنا
 آدم قال حدثنا شعبة عن
 قتادة عن أنس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يؤمن أحدكم حتى أكون
 أحب اليه من والده
 والناس أجمعين

٣ قوله وقدم الولد الخ
 تقدم قرينى قوله من ولده
 وولده ٥ من هاشم
 نسخة ٥

والنور ومن حديث عبد الله بن هشام ان عمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تمت
 بأمر من الله أحب الي من كل شيء الا من نفسي فقال لا والله نفسي سيده حتى أكون أحب
 الي من نفسي فقال له عمر فإني الآن والله أحب الي من نفسي فقال لا تأمرنا انتهى فهذه
 الحجة ليست باعتقاد الاعطية فقط فانها كانت حاصلة لعدم قبل ذلك قطعا ومن علامة الحب
 المذكور ان يعرض على المرء لو خير بين فقد غرض من أغراضها وقدوة النبي صلى الله
 عليه وسلم ان لو كانت ممكنة فان كان فقد هان لو كانت ممكنة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه
 فقد اتصف بالاحبة المذكورة ومن لا قلا وليس ذلك محصورا في الوجود والتقدير بل في
 نصرته سنده والحب عن شريعته وقع محالها ويدخل في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي
 هذا الحديث ايماء الى فضيلة التفكير فان الاحبة المذكورة تعرف به وذلك ان محبوب الانسان
 اما نفسه واما غيره اما نفسه فهو ان يريد ما يقتضيه سألته من الآفات هذا هو حقيقة المطلوب
 واما غيره فاذا حقق الامر فيه فأتاه به بسبب فصل تقع ما عي وجوهه المختلفة حالها أو لا اذا
 تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أنزله من طلمات الكفر الى نور
 الايمان اما بالباشرة واما بالسبب علم انه سبب بقاء نفسه البقاء الابدي في النعيم السرمدي وعلم ان
 نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الاستغاثات فاستحق لذلك أن يكون خذله من محبته وأوفر من غيره
 لان النفع الذي يشترطه حصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب
 انصاف ذلك والعقل عنه ولا شأن ان حظ الصحابة رضي الله عنهم من هذا المعنى أتم لان هذا مرة
 المعرفة وعلمها علم واقع الموفق وقال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ايماءا صحيحا
 لا يتلو عن وجدته شيء من تلك المحبة الراجعة غير انهم متفاوتون فبهم من أخذ من تلك المرتبة
 باخطأ لا وفي ومنهم من ختمها بالخطأ الذي كن كان مستغاثا في النهوات محمولا في الغفلات
 في أكثر الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اشتاق الى رؤيته بحيث
 يؤثرها على أهله ولحمه وماله والدم ويذل نفسه في الامور الخطيرة ويجد تحب ذلك من نفسه
 وجد ان لا ترد فيه وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر في زيارة قبره ورؤيته مواضع آثاره على جميع
 ما ذكر لمؤثر في قلوبهم من محبته غير ان ذلك سريع الزوال بنوال الغفلات والله المستعان
 انتهى ملخصا (قوله باب حلاوة الايمان) مقصود المصنف ان الحلاوة من ثمرات الايمان ولما
 قدم ان محبة الرسول من الايمان أرفعها وعبا ووجد حلاوة ذلك (قوله حديثنا محمد بن المثنى) هو
 أبو موسى العنزي يخبر التوفيق بعد هذا قال حديثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد حديثنا
 أبو هروان أي تيمم السجدة في بقع السنين المهمل على الصحيح وسكن ضمها وكسر هاء أي
 قلابه يكسر الفاق وياء واحدة (قوله ثلاث) هو مبتدأ والجملة خبر وجاز الابداع المذكرة لان
 التوفيق عوض المضاف اليه فالتقدير ثلاث خصال ويجعل في اعرابه غير ذلك (قوله كن) أي
 حصل فهي تامة وفي قوله حلاوة الايمان استعارة تخيلية تشير رغبة المؤمن في الايمان بشي حلوا
 رأيت له لازم ذلك الشيء وأضاف اليه وفيه تلج الى قصة المريض والصحيح لان المريض
 يصغى ويحيط به العسل مره والصحيح ذوق حلاوته على ما هو عليه وكلما قصت الصحة شأ
 ما نقص ذوقه بقدر ذلك فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يقوى استدلال المصنف على الزيادة

(باب) حلاوة الايمان
 حديثنا محمد بن المثنى قال
 حديثنا عبد الوهاب الثقفي
 قال حديثنا أبو عيسى
 قلابه عن أنس رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ثلاث من كن فيه وجد
 حلاوة الايمان أن يكون
 الله ورسوله

والنقص قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة أتم لعبه الخلاوة لان الله شبه الايمان بالشجرة في قوله تعالى مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة فالكلمة هي كلمة الاخلاص والشجرة اصل الايمان وأتمسانها اتباع الامر واجتناب النهي وورقها ما لهم به المؤمن من الخير وغيره فاعمل الطاعات وحلاوة الفرج حتى الفرة غاية كلمة تنلني نفع الفرة ويقطهر حلالوتها (قوله أحب اليه) منصوب لانه خبر يكون قال البصارى المراد بالحب هنا الحب العقلي الذي هو اياتا يقتضيه العقل السليم ورجاه وان كان على خلاف هوى النفس كالمريض يعافى الدواء بطبعه فيقرضه ويعمل اليه بمقتضى عقله فهو يتناوله فاذا تأمل المرء ان الشارع لا يأمر ولا ينهى الا بما فيه صلاح عاجل او خلاص آجل والعقل يقتضي رجحان جانب خلقه ثم نرى على الاتجار بأمر به بحيث يصبر هو الله تعالى ويتذنب ذلك التذاز عقلا اذ الاتساذ العقل ادر اك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك وغير الشارع عن هذه الحالة الخلاوة لانها أظهر للذات المحسوسة قال وأتم جعل هذه الامور الثلاثة عنوانا لكامل الايمان لان المرء اذا تأمل ان المم بالذات هو الله تعالى وان لا مانع ولا مانع في الحقيقة سواد وان ماعده وسائط وان الرسول هو الذي عينه امر اذ اتم اقتضى ذلك ان يتوجه بكليته نحوه فلا يحب الا ما يحب ولا يجب من يحب الا من أحب وأما بقين ان جعله ما وعدوا وعد حق يقينوا ويحبل اليه الموعود كالأوقع فيحسب ان مجالس الذي كريات الجنة وان العود الى الكفر القاطن النار انتهى ملخصا وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى قل ان كان آباؤكم وابناؤكم اى ان قال أحب اليكم من الله ورسوله ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله فتر بصوا (قائدة) فيه اشارة الى الصلابة بالفضائل والقنل عن الرذائل فالاول من الاول والاخير من الثاني وقال غيره محبة الله على فيمن فرض وديب فالقرض المحبة التي تبعت على امتثال وأمره والانهاء عن معاصيه والرضا بما يقدره من وقع في معصيته من فعل محرم أو ترك واجب فلتقديمه في محبة الله حيث قدم هوى نفسه والتقصير بانه يكون مع الاسترسال في المياسات والاستكثار منها فيورث النفسلة المقتضية للتوسع في الرجا فيقدم على المعصية وتسفر الغفلة فيقع وهذا الثاني يسرع الى الاقلاع مع الندم والى الثاني يشير حديث لا يرضى الا انى وهو مؤمن والذليلات يواطى على التوافل ويحبب الوقوع في الشبهات والمصنف عوم ما بذلك فاذلة وكذلك محبة الرسول على قسمين كما تقدم ويراد ان لا يلقى شأ من المأمورات والمهملات الا من مكاتبه ولا يسلك الا طريقته ويرضى بما شرع سخط لا يحد في نفسه سر جامعاه ويتطابق باخلاقه في الجود والايمان والحلم والتواضع وغيرها من جاهد نفسه على ذلك وحلاوة الايمان وتتوافق مراتب المؤمنين بحسب ذلك وقال الشيخ يحيى الدين هذا حديث عظيم أصل من أصول الدين ومعنى حلاوة الايمان استلذا الطاعات بتجمل المتائق في الدين وابتاد ذلك على عرض الدنيا ومحبة العبد لله تحصل بفعل طاعته وترك مخالفته وكذلك الرسول واتحاد ناسواهم ولم يقل عن ليم من يعقل ومن لا يعقل قال وفيه دليل على انه لا يرضى بهذه التنية واماقوله للذي خطب فقال ومن بعضهم ايش الخطيب استغفلس من همدان لان المراد في الخطيب الايضاح واما هنا فالمراد الالباز في اللفظ ليعطف وبذلك عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث طاله في موضع آخر قال ومن بعضهم فلا يرضى لانهم واعترض بان هذا الحديث انما ورد ايضا في حديث خطبة السكاح

أحب اليه مما سواهما

وأجيب بأن المقصود في خطبة السكاح أيضا الإيجاز فلا تقض وثم أجوبة أخرى منها دعوى الترجيح فيكون جزاء الملح أولى لأنه عام والآخر يحتمل النصوص في قوله ناقل والآخر مبنى على الأصل ولا يقول والآخر فعل وردتان احتمال التضمين في القول أيضا حاصل بكل قول ليس فيه صبغة عموم أصلا. ونها دعوى أمن الخصائص فيمنع من غير التي صلى الله عليه وسلم ولا يمنع منه لأن غيره إذا جاع أو هم ابتلاقه التسوية بخلافه هو فان منسبه لا ينطرق إليه إيهام ذلك وإلى هذا مال ابن عبد السلام. ونها دعوى التفرقة بوجه آخر وهو أن كلامه صلى الله عليه وسلم هنا جملة واحدة فلا يحسن إقامة الظاهر فيها مقام المضمير وكلام الذي خطب جلتان لا يكره إقامة الظاهر فيها مقام المضمير وقعب هذا بأنه لا يلزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر فيها مقام المضمير أن يكره إقامة المضمير فيها مقام المضمير فلو جاز على الخطيب مع أنه هو صلى الله عليه وسلم جمع مقدمة وبجوابها نامة الخطيب كما قلنا ليس فيها صبغة عموم بل هي واقعة عين فيقتل أن يكون في ذلك انجس من يفتي عليه توهم التسوية كما تقدم ومن محاسن الأجوبة في الجمع بر حديث الباب وصحة تضمين أنثية أنثوية هذا لا يراه إلى أن الاعتبار بمجموع المركب من تخفيف لكل واحد منهما فافتها وحده لا غاية إذ لم ترتبط بالآخرى فغن يدعي بحسب انهم مثلا ولا يصح دعوته لا تنفع ذلك. ويشير إليه قوله تعالى قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله فوقع منه بمعية مكسفة بين تطريحية العباد وشجعة الله تعالى للعباد وأما أمر الخطيب بالافراد فلأن كل واحد من الخصمين مستقل باستلزام الغواية ذال العطف في تقدير التكرير والأصل استقلال كل من المعذوقين في أحكامهم ويشير إليه قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وإلى لأمر مسك فاء ذئعوني لرسول ولدي بعد في أولى الأمر لأنهم لا استقلال لهم في الشاعة كما استقلال الرسول أنسى ملخصا من كلام البضاوي والطبري ومنها أجوبة أخرى فيها تكلم بها أن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ومنها أنه لا يجمع بخلاف غيره (قوله) وأن يجب خرا فله يجهل بمنه ذئقة الحبيب أنه لا يزيد بالبر ولا نقض بالحلف (قوله) وأن يكره أن يعود في الكفر راد بوجه في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن المنصور شيخ المصنف بوجه ذئقة أنه منه وكذا هو في طريق أخرى للمصنف لا نقاد أعمن أن يكون يا مصنف منه. بناءً بان يولي على الإسلام ويستتر أو بالأخارج من ظلة الكفر إلى نور الإيمان كما زعم لكن يرمي انجسبة وعلى الأول فيصير قوله يعود على معنى الصبر ورة بخلاف الثاني فان يعود فيه شذوذه من قوله عدي لعودتي ولويه مبالى فالجواب أنه شئنه معنى الاستقرار وكأه قال يستقر فيه ومثله قوله تعالى وما كان نانا نعود فيها (تبيينه) هذا الاستناد كله بصريون وأخرجه المصنف بعد ثلاثة أبواب من طريق شعبة عن قتادة عن أنس واستدل به على نص من كره على كثر فرفز البينة إلى أن قتل وأخرجه من هذا الوجه في الأدب في لفظ الحب في الله ولتصفي فيه بزيه وسحق في يذوق في النار أحب إلي من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنتم له مسلمين ثم في حديث الباب لأنه سوى فيه بين الأمرين وهنا جعل الوقوع في دارين زوس كرسى فقد تباخروا جئتم من نار الأخرى وكذا راءه مسلم من هذا وجه وصرح في رواية والاصح على سماع قتادة لمن أنس والله الموفق وأخرجه

وان يجب المراد لا يجب الاته
ون يكره أن يعود في الكفر
كما يكره أن يذهب في النار

التناقض من طريقين طلق من جميع عن أنس وزاد في النسخة الثانية ذكر الغرض في الله ونفعه وان
 يجب في الله ويغض في الله وقد تقدم للمصنف في ترجمته والحب في الله والغرض في الله من
 الايمان وكأنه أشار بذلك الى هذه الرواية والله أعلم **(قوله باب)** هو منون ولذا ذكر في الحديث
 السابق أنه لا يحب الله محبة بما يشي إليه من ان حب الانصار كذلك لان محبة من محبة من
 حيث هذا الوصف وهو النصره انما هو لله تعالى فهم وان دخلوا في عموم قوله لا يحب الله لكن
 التخصيص بالتخصيص دليل العناية **(قوله)** حدثنا أبو الوليد **(قوله)** جبر **(قوله)** جبر **(قوله)** جبر
 وسكون الموحدة وهو ابن عتيك الانصاري وهذا الراوي عن وافق اسمه اسم آية **(قوله)** آية
 (الايمان) هو جبر معدودة بامتياز مقتضى حقها ما ثبت والايمان مجرور بالاضافة هذا هو
 المعتقد ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الخصيص والسنن والمسنجات والمسانيد
 والآية العلامة كما ترجم به المصنف ووقع في اعراب الحديث لابي البقاء العكبري انه الايمان
 جبرزة مكسورة وتونن مستندة وهما واو الايمان من فروع وأعره فقال ان لا تكذبوا الهاء ضمير
 الشأن والايمان مستند وما بعده خبره ويكون التقدير ان الشأن الايمان حب الانصار وهذا
 تخصيص منه ثم فيه نظرون جهة المعنى لانه يقتضي حصر الايمان في حب الانصار وليس كذلك
 فان قيل واللفظ المشهور أيضا يقتضي الحصر وكذا ما أورده المصنف في فضائل الانصار من
 حديث البراءين عازب الانصار لا يحجم الامور فلجواب عن الاول ان العلامة كان خاصة تطرد
 ولا تنعكس فان أخذ من طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرته سلنا الحصر لكه ليس
 حقيقيا بل ادعاء للمبالغة أو هو حقيقي لكنه خاص بمن أفضهم من حيث النصره والجواب
 عن الثاني ان غاية ان لا يقع حب الانصار الا المؤمن وليس فيه نفي الايمان عن ان يقع مع ذلك
 بل فيه ان غير المؤمن لا يحجم فان قيل على الشق الثاني هل يكون من أفضهم منا فافان
 صدق وأقر فلجواب ان ظاهر اللفظ يقتضيه لكنه غير مادي فصل على تقدير البعض بالجهة فتن
 أفضهم من جهة هذه الصفة وهي كونهم نصر وارسول الله صلى الله عليه وسلم أثر ذلك في تقديره
 فيصح انه منافق ويقر بهذا الجمل زيادة في تعميم في المسخر في حديث البراءين عازب من أحب
 الانصار فيحبهم ومن أفض الانصار فيبغضهم أفضهم ويأتي مثل هذا في الحب كما سبق وقد
 أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رفعه لا بغض الانصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ولا جد
 من حديثه حب الانصار ايمان وبغضهم تفاق ويحتمل ان يقال ان اللفظ خرج على معنى التحذير
 فلا يراد ظاهره ومن ثم لم يقابل الايمان بالكفر الذي هو ضد دينه بل بالهناك اشارة الى ان
 الترهيب والترهيب انما هو طبعه من يظهر الايمان امان يظهر الكفر فلا دمر تكب ما هو
 اشد من ذلك **(قوله)** الانصار **(قوله)** ناسر كاصحاب صاحب أوجع نصرا كشراف وشريف
 واللام فيه للعهد أي انصار رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد الاوس والخزرج وكانوا قبل
 ذلك يعرفون بانجيله بقاء مقتوحه وبامتياز ما كنت توهي الامم التي تجمع القبيلتين
 فسماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار فصار ذلك علما عليهم وأطلق أيضا على أولادهم
 وحلفائهم ومواليهم وخصوا بهذه المقتبة العظمى لما كانوا به دون غيرهم من القبائل من ايواء
 النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه والقيام بامرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وبنارهم

(باب) علامة الايمان
 حب الانصار حدثنا أبو
 الوليد قال حدثنا شعبة قال
 أخبرني عبد الله بن عبد الله
 ابن جبر قال سمعت أبا
 رضى الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال آية
 الايمان حب الانصار وآية
 التناقض بغض الانصار

أياهم في حصة كثير من الأمور على أنفسهم فكان صنعهم لذلك موجباً لمعادتهم جميع الفرق
 المؤمنين من عرب وجمهم والعداوة بصر البغض ثم كلنا ما اختصوا به مما ذكره وحسب الصدق
 والحديد غير البغض فلهم إجابة الصديقين بغضهم والترغيب في جهنم حتى جعل ذلك آية الإيمان
 والتفريق بينهم بغير فضلهم وتنبه على كرم فعلهم وإن كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركا
 إلهي الفضل المذكور لكل وقسطه وقد ثبت في صحيح مسلم عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال له لا يحبك إلا من ولا يقضك إلا نفاق وهذا ما باطنه أديان أعيان العصابة تصدق بشتى
 الأكرام فالله من حسن العاصي الدين قال صاحب المقهم وأما الحروب الواقعة بينهم فإن وقع
 من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجبهة بل للأمر الطارئ الذي اقتضى المخافة ولذلك
 لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق وإنما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الأحكام المصيبة
 بجرن والمضنى بجر واحد وإنه أعلم **(قوله باب)** كذا هو في رواية بلا تزجته ومقط من رواية
 الأصل أصلاً لا يشهد من جهة الترجمة التي قبله على روايتنا فهو متعلق بها أيضاً لأن
 الباب إذاً لم تذكره ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفضل عما قبله مع تعلقه به كصنيع مصنف الفقهاء
 ووجه التعلق إنما ذكر الانصاف في الحديث الأول أشار في هذا إلى ابتداء السبب في تلقيهم
 بالانصار لأن أول ذلك كانت لسلبة العقبة لما وافقوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عند عقبة منى في
 الموسم كما سيأتي شرح ذلك إن شاء الله تعالى في السيرة النبوية فمن هذا الكتاب وقد أخرج
 المصنف حديث هذا الباب في مواضع أخرى في باب من شهد بدراً لقوله فيه كان شهد بدراً في باب
 وفود الانصار لقوله فيه وهو أحد انقباضاً ورد هنا تعلقه بمجاورة كإيانه ثم إن في منه ما يتعلق
 بمباحث الإيمان من وجهين آخرين أحدهما اجتنب المناهي من الإيمان كما امتثال الأوامر
 وثانيه إيمانه تضمن الرقة من يقول إن هر تكب الكبيرة كافراً ويختلف النار كما سيأتي ذكره
 إن شاء الله تعالى **(قوله عائشة الله)** هو اسم علم أي ذو عبادة بالله وأبو عبد الله بن عمر والولائي
 صحابي وهو من حيث الرواية تابعي كبير وقد ذكر في العصابة لأن له رؤية وكان مولده عام حنين
 والاسناد كما مشاهرون **(أي لا وكان شهد بدراً)** يعني حضر الواقعة المشهورة الكعبة المكة
 المعروف يدور في أول واقعة قاتل النبي صلى الله عليه وسلم فيها المشركين وسياق ذكره في
 المغازي ويحتمل أن يكون قاتل ذلك أو أديس فيكون متصلاً إذا جعل على أنه سمع ذلك من
 عبادة والزهرى فيكون منقطعاً كذا قوله وهو أحد انقباضاً **(قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم)**
 سقط قبله من أصل الرواية لفظ قال وهو خبر إن لأن قوله وكان وما بعده ما معترض وقد
 جرت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال خطأ لكن حيث يتكرر في مثل قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها وقد ثبت في رواية المصنف لهذا
 الحديث بإسناد هذا في باب من شهد بدراً فلهذا سلت هنا بمن يعددوا لاجد عن أبي اليمان
 بهذا الاسناد إن عبادة حذبه **(قوله وحوله)** بفتح اللام على القرينة والعصابة بكسر العين
 بضاعة من العترة إلى الأرباب ولا واحد لها من لفظها وقد جمعت على عصائب وعصب
(قوله ياعوني) زائد في باب وفود الانصار تعالى ياعوني والمبايعة عبارة عن المهادنة سميت بذلك
 تشبيهاً بالمعاوضة المالية كما في قوله تعالى إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم

(باب) حديث أبو اليمان
 قال أنشبرنا شعيب عن
 الزهرى قال أنشبرني أبو
 ادريس عائشة بنت عبد الله
 أن عبد الله بن الصامت رضى
 الله عنه وكان شهيداً
 وهو أحد العقبة لسلبة
 العقبة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال وحوله
 عصابة من أصحابه ياعوني
 على أن لا تشركوا الله شيئا
 ولا تسرقوا ولا تزنا

الجنة **(قوله ولا تقتلوا أولادكم)** قال محمد بن اسمعيل النبي وعشره خص القتل بالاولاد لا يقتل
 وقطعة رحم للعالم بالنهاي عنده كدولاه كان شافعيهم وهو وأد البنات وقتل البن خذنة
 الاملاق أو خضهم بالذكر لانهم يصدون لا يدفعون أنفسهم **(قوله ولا تاتوا بيهتان)** البهتان
 المكذب الذي يبيت سامعه وخص الايدي والارجل بالافتراء لان معظم الافعال تقع بها ما
 كانت هي العوامل والحوامل المباشرة والسعي وكذلك يسمون الصائغ الايدي وقد يعاقب
 الرجل بجناية قولية فيقال هذا بما كسبت يداك ويحتمل ان يكون المراد اتيهتوا الناس كقفا
 وبعضكم يشاهد بعضا كما يقال قلت كذا بين يدي فلان قاله الخطابي وفيه فطرلة ذكر الارجل
 وأجاب الكرماني بان المراد الايدي وذكر الارجل تأكيذا وحاصله ان ذكر الارجل ان لم يكن
 مقتضيا فليس يفتح ويحتمل ان يكون المراد بايدي الايدي والارجل القلب لانه هو الذي يترجم
 الانسان عنه فلذلك نسب اليه الافتراء كان المعنى لا ترموا أحدا بكنية تزوره في أنفسكم ثم
 تهتدون صاحب بالستكم وقال أبو محمد بن أبي جرة يحتمل ان يكون قوله بين أيديكم أي في
 الحال وقوله وأرجلكم أي في المستقبل لان السعي من أفعال الارجل وقال غيره أصل هذا كان
 في سعة التماس كني بذلك كما قال الهروي في القريين عن نسبة المرأة الولد الذي تفي به أو تلتقطه
 المزوجها ثم لما استعمل هذا اللفظ في سعة الرجال احتج الى جملته على غير ما ورد فيه أولا والله
 أعلم **(قوله ولا تعصوا)** لا اسمعيلي في باب وفود الانصار ولا تعصوني وهو مطابق للآية والمعروف
 ما عرف من الشارع حسنه نهيا وأمر **(قوله افي معروف)** قال النووي يحتمل ان يكون
 المعنى ولا تعصوني ولا أحد أولي الامر عليكم في المعروف فيكون التقييد بالعروف متعلقا بشئ
 يصده وقال غيره فيه بذلك على ان طاعة الخلق انما تجب فيما كان غير معصية لله فهي جديرة
 بالتوق في معصية الله **(قوله افي وفي منكم)** أي تمت على العهد وفي بالتخفيف وفي رواية
 بالتشديد وهما بمعنى **(قوله فاجر على الله)** أطلق هذا على سبيل التقييم لانه ان ذكر المراجعة
 المقتضية لوجود العوض ثابت ذكر الارجر في موضع أحدهما أو أقص في رواية الصائغ عن
 عبادتي هذا الحديث في الصحيحين تعيين العوض فقال بالجنة وعبرها بقطر على المبالغة في
 التحق وقوعه كالواجبات وتعين جملته على غير طاهر ولا لذة القائمة على انه لا يجب على الله شئ
 وسيأتي في حديث معاذ في تفسير حق الله على العباد تقرير هذا فان قيل لم اقتصر عن النهي
 ولم يذكر الأمور فليجواب انه لم يملها بل ذكرها على طريق الاجال في قوله ولا تعصوا اذ
 العصيان مخالفة الامر والحكمة في التخصيص على كبر من انهيته دون الأمور ان النك
 أيسر من انشاء الفعل لان اجتناب المعاصي مقدم على اجتناب المصالح والتضي عن الرذائل
 قبل الصل بالنضال **(قوله ومن أصاب من ذلك شأ فاعقوب)** زاد احمد في روايته **(قوله)**
(فهو) أي العقاب كفاية زاد أجله وكذا هو لا يصنع من وجه آخر في باب المشتبه من كذب
 التوحيد زاد وظهر قال النووي عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى ان الله لا يفرق
 بينك به فالمراد اذا قتل على ارتداده لا يكون الفعل له كفارة **(قلت)** وهذا بناء على ان قوله من
 ذلك شئ يتناول جميع ما ذكر وهو ظاهر وفضل يحتمل ان يكون المراد ما ذكر بعد الشرع بقريته
 ان المخاطب بذلك المسلمون فلا يدخل حتى يحتاج الى اخراجه ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي

ولا تقتلوا أولادكم ولا
 تاتوا بيهتان تفسر وفيه بين
 أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا
 في مصروفين وفي منكم
 فاجر على الله ومن أصاب
 من ذلك شئ فاعقوب في
 الدنيا فهو كفارة

الاثنت عن عبادة في هذا الحديث ومن أتى منكم حدا اذا قتل على الشرك لا يسمى حدا
 لكن يعكر على هذا القائل ان الفاء في قوله نحن لترتيب ما بعد ما على ما قبلها وخطاب المسلمين بذلك
 لا يمنع التحذير من الاشرار وما ذكر في الحد يعرف حادث قاله صواب ما قال النووي وقال الطبري
 الحق ان المراد بالشرك الاصر وهو الرأى ويدل عليه تنكير شيئا أي شركا أي اثمًا كان
 وتعقيب ما عرف الشارع اذا أطلق الشرك انما يريد به ما يقابل التوحيد وقد تكرر هذا اللفظ
 في الكتاب وانه حديث حديث لا يراد به الا ذلك ويجاب بان طلب الجمع يقتضي ارتكاب انجازها
 قاله محتمل وان كان ضاع بقاؤه لكن يعكر عليه أيضا انه عقب الاصابة بالعقوبة في الدنيا والرياء
 لا عقوبة فيه فوضوح ان المراد بالشرك وانه مخصوص وقال القاضي عياض ذهب أكثر العلماء ان
 الحدود كفارات واستدلوا بهذا الحديث ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يزل يدرى الحدود وكثارة اهلها ثم لا لکن حديث عبادة أصح اسنادا ويمكن يعني على
 ضربين يجمع بينهما أن يكون حديث أبي هريرة ورثا ولا قبل ان يعلم الله ثم أعلمه بذلك (قلت)
 حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في المستدرک والزائر من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد
 المقبري عن أبي هريرة وهو صحيح على شرط الشيخين وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر
 وذكره الأرقطبي أن عبد رزاق تفرد بوضعه وان هشام بن يوسف رواه عن معمر فإرساله (قلت)
 وقد وصله تدوين أبي ايسر عن ابن أبي ذئب وأخرجه البخاري أيضا فقويت رواية معمر واذا كان
 صحيحا فاجمع الذي جمع به لقاضي حسن لكن القاضي ومن تبعه يازنون بان حديث عبادة هذا
 كان بمكة اية عقبة تباع الانصار رسول الله صلى الله عليه وسلم البعثة الاولى بمعنى وأبو هريرة
 انما اسر بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر فكيف يكون حديثه متقدما وقالوا في الجواب عنه يمكن
 ان يكون أبو هريرة ما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وانما سمع من صحابي آخر كان معه من
 النبي صلى الله عليه وسلم قدما وذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ان الحدود كفارة
 كما سمع عبادة وفي هذا تعسف ويضله ان أباه رقص بسماعه وان الحدود لم تكن نزلت اذ
 ذكره حق عيسى ان حديث أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة والمباينة
 المذكورة في حديث عبادة على الصفة المذكورة لم تقع ليلة العقبة وانما قص ليلة العقبة ما ذكر
 ابن اسحق وغيره من أهل المعاني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن حضر من الانصار يا يعكم
 على ان تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وبناتكم فبايعوه على ذلك وعلى ان رحل اليهم وهو أصحابه
 وساق في هذا الكتاب في كتاب التمتع وغيره من حديث عبادة أيضا قال بايعنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره الحديث وأصرح من ذلك
 في هذا المراد ما أخرجه احمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة انه بئر له قصة مع أبي هريرة عند
 معاوية بالشام فقال يا أباه هريرة انك لم تكن معنا يا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع
 والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره والنهي عن المنكر وعلى ان تقول بالحق
 ونحوه في انه رمة لائم وعلى ان تنصر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم علينا يثرب فننعه
 مما تمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأبناءنا ولنا الجنة فهذه بعة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي
 بايعنا عليها فذكر بقية الحديث وعند الطبراني له طريق أخرى والقاط قريسة من هذه وقد وضع

ان هذا هو الذي وقع في البيعة الاولى فقد صدرت مبايعات أخرى حتى كثر في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى منها هذه البيعة التي في حديث الباب في الزجر عن القواحش المذكورة والذي يقوى انها وقعت بعد فتح مكة بعد ان نزلت الآية التي في المخصصة وهي قوله تعالى يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يابعنك وزول هذه الآية متأخرة بعد قصة الحديبية بلا خلاف والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما يابعهم قرأ الآية كلها وعلم في تفسير المخصصة من هذا الوجه قال قرأ النساء وسلم من طريق معمر عن الزهري قال خلتا علينا آية النساء قال ان لا تشركن بالله شيئا وللنساء من طريق الحارث بن فضيل عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يابعونني على ما يابع عليه النساء ان لا تشركوا بالله شيئا الحديث وللطبراني من وجه آخر عن الزهري بهذا السند يابعنار رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يابع عليه النساء يوم فتح مكة وسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء فهذه أدلة ظاهرة في ان هذه البيعة انما صدرت بعد نزول الآية بل بعد صدور البيعة بل بعد فتح مكة وذلك بعد اسلام أبي هريرة بعد ما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطحاوي عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يابعكم على أن لا تشركوا بالله شيئا فذكروا حديث عبادة ورجاله ثقاة وقد قال اسحق بن راويه اذا صح الاسناد الى عمرو بن شعيب فهو كالوب عن نافع عن ابن عمر اه واذا كان عبد الله بن عمرو أحد من حضر البيعة وليس هو من الانصار ولا من حضر بيعتهم وانما كان اسلامهم قرب اسلام أبي هريرة فوضع تقارير البيعتين بيعة الانصار ليلية العقبة وهي قبل الهجرة الى المدينة وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهد بها عبد الله بن عمرو وكان اسلامه بعد الهجرة بمدة طويلة ومثل ذلك ما رواه الطبراني من حديث جرير قال يابعنار رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل ما يابع عليه النساء في الحديث وكان اسلام جرير متأخرا عن اسلام أبي هريرة على الصواب وانما حصل الالتباس من جهة ان عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا وكانت بيعة العقبة من أجل ما عُدَّح به فكان يذكرونها اذا حدث تنويعا بسابقتها فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت عن مثل بيعة النساء عقب ذلك توهم من لم يقف على حقيقة الحال ان البيعة الاولى وقعت على ذلك ونسب ما أخرجه أحمد من طريق محمد بن اسحق عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده عن أحد النقباء قال يابعنار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الحرب وكان عبادة من الذين يابعون في الحقة الاولى على بيعة النساء وعلى السبع والذاعة في عشرين أو ثلثين من الذين يابعون في اتحاد البيعتين ولكن الحديث في الصحيحين كما سيأتي في الاحكام ليس فيه عذره الزيادة وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عبادة بن الوليد الصواب ان بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لان الحرب انما شرع بعد الهجرة ويمكن تأويل رواية ابن اسحق ورواها الى ما تقدم وقد اشبهت روايته عن ثلاث بيعات بيعة العقبة وقد صرح انها كانت قبل أن يفرض الحرب في رواية الصانجي عن عبادة عند أحمد والثانية بيعة الحرب وسيأتي في

الجهادانها كانت على عدم القرار والثالثة بعة النساء أى التى وقعت على قطري بعة النساء
والراجح ان التصريح بذلك وهمم بعض الرواة والله أعلم وبمعنى كسر على ذلك التصريح فى
رواية ابن اسحق من طريق الصنابحي عن عباد بن بعة ليلته العقبة كانت على مثل بعة
النساء واقترع وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية وانما اضيفت الى النساء لضبطها بالقرآن
ونظير ما وقع فى العديدين أيضا من طريق الصنابحي عن عباد قال انى من النقباء الذين يابغوا
ارسل الله صلى الله عليه وسلم وقال يابغناه على ان لا تشرك بالله شأ الحديث فظاهر هذا الاتحاد
البعثين ولكن المراد ما قرره ان قوله انى من النقباء الذين يابغوا أى ليلته العقبة على الاواء
والنصر وما يتعلق بذلك ثم قال يابغناه الى آخره أى فى وقت آخر ويشير الى هذا الاتيان بالواو
الصالطة فى قوله وقال يابغناه وعليك برد ما فى من الروايات وهو ما لان هذه البيعة كانت ليلة
العقبة المحدث التأويل الذى نعت اليه فترفع بذلك الاشكال ولا يقي بين حديثي أى هريرة
وعباد تعارض ولا وجه بعد ذلك للتوقف فى كون الحدود كفارة وما علم ان عباد بن الصامت لم
يتدرج رواية هذا المعنى بل روى ذلك على بن أبى طالب وهو فى الترمذى وصححه الحاكم وفيه
من أصاب ذنباً يعوق به فى الدنيا فله أن يكرم من أن ينفى العقوبة على عبده فى الآخرة وهو عند
الطبرانى بإسناد حسن من حديث أبى نعيم الجهيمى ولا جد من حديث خزيمة بن ثابت بإسناد
حسن رلقه من أصاب ذنباً أعظم على ذلك الذنب فهو كفارة وللطبرانى عن ابن عمر ومرفوعا
ما عوقب رجل على ذنب الا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب وانما أطلت فى هذا الموضع
لا تلى لم أرى أنزال اللبس فيه على الوجه المرضي والله الهادى (قوله فعوقب به) قال ابن التين
يريد القطع فى السرقة والجلد والرجم فى الزنا قال وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة الا ان
يريد قتل النفس فكفى عنه قلت وفى رواية الصنابحي عن عباد بن بعة فى هذا الحديث ولا تقتلوا
النفس التى حرم الله الا بالحق ولكن قوله فى حديث الباب فعوقب به أعم من أن تقتل
العقوبة حد أو تعزير قال ابن التين وحكى عن القاضي اجماع وغيره ان قتل القاتل انما
هو رادع لغیره وما فى الآخرة فان طلب للمقتول قاتله لم يصل اليه حق (قلت) بل وصل اليه
حق وأى حق ان المقتول طلبا تكفر عنه ذنوبه بالقتل كما ورد فى الخبر الذى صححه ابن حبان
وغیره ان السيف محامى للطبايا وعن ابن مسعود قال اذا جاء القتل محال كل شئ رواه الطبرانى
وله عن الحسن بن على نحوه ولابزار عن عائشة مرفوعا لا يمر القتل بذنوب الا محامى فلو لا القتل
ما كفرت ذنوبه وأى حق يصل اليه أعظم من هذا ولو كان حد القتل انما شرع للردع فقط لم يشرع
العقوبن القتال وهل تدخل فى العقوبة المذكورة المصائب الدنيوية من الاكلام والاسقام
وغیرها فظهر ويند للمنع قوله ومن أصاب من ذلك شأاً ستره الله فان هذه المصائب لا تنافى
الستر لكن يات الاحاديث الكثيرة ان المصائب تكفر الذنوب فيحصل ان يراد انما تكفر
ما لا يحسد به والله أعلم وبسته فاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يبق الحدود
وغيره من الحدود لكان ليدن التوبة بذلك جرم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة ووافقهم
ابن حبان ومن أسس من البعوى وطائفة يسيرة واستدلوا باستقامت من تاب فى قوله تعالى الا
الذين تابوا من قبل أن تصدروا عليهم والجواب عن ذلك أنه فى عقوبة الدنيا ولذلك قيلت العدة

عليه (عليه السلام) ثم ستره الله (زيد في رواية) كرم عليه (قوله فهو الى الله) قال ٢ المازني غيره روى
 الخواص الذين يكفرون بالذنوب وروى على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب القليل اذا مات بلا
 قوة لان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بأنه تحت المشقة لم يقتل لابتداء جهنمه وقال الطيبي
 فيه اشارة الى الكف عن الشهادة بالنار على أحد وبالجنة لا أحد الا من ورد النص فيه بعينه
 (قلت) أما الشئ الاول فواضح وأما الثاني فالاشارة اليه انما تستقام من الجمل على غير ظاهر
 الحديث وهو متعين (قوله ان شاء الله وان شاء الله) يشتمل من تاب من ذلك ومن لم يقب
 وقال بذلك طائفة ذهب الجمهور الى أن من تاب لا يق عليه ما اخذت مع ذلك فلا يأمن مكر الله
 لانه لا اطلاع له هل قبلت أو لا وقبل فارق بين ما يجب فيه الحق وما لا يجب واختلف في
 أن ما وجب الحد فليس يجوز أن يتوب سرا ويكفه ذلك وقبل بل الأفضل ان يأتى العلم
 ويعترف به ويسأله أن يقسم عليه الحد كقولهم اعزوا القامدة وفصل بعض العلماء أن
 يكون معطيا بالجمهور فيستحب ان يعلن بتوبته والا فلا (تنبيه) زائد في رواية الصانجي عن
 عاتق في هذا الحديث ولا تنهيه وهو عما يتكلم به في البيعة متأخرة لان الجهاد عندبيعة
 العقبه لم يكن فرض والمراد بالانتباه ما يقع بعد القتال في الغنائم وزائد في روايته ايضا ولا يصح
 بالجنة ان فعلنا ذلك فان خشينا من ذلك شيئا ما كان فضاخلك الى الله أخرجه المصنف في باب
 وفود الانصار عن قتيبة عن الليث ووقع عنده ولا يقضى بقاف وضاد مجمعة وهو تصحيح فوجد
 تكلف بعض الناس في تحريجه وقال انه نعم كم عن ولاية القضاء وطله ان عبادته رضى الله عنه
 ولي فضا فليسطين في زمن عمر رضى الله عنهم ما قيل ان قوله بالجنة متعلق يقضى اى لا يقضى
 بالجنة لا خدمين (قلت) لكن يبقى قوله ان فضا لذلك بلا جواب ويكنى في ثبوت دعوى التحصيف
 فيه رواية مسلم عن قتيبة وابن الصاد المحدثين وكذا الاصحلي عن الحسن بن فضال ولا ي
 نعبر من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتيبة وكذا هو عبد الصارى ايضا في هذا الحديث
 في الباب عن عبد الله بن يوسف عن الليث في معظم الروايات لكن عند الكشي في الباب
 والضاد ايضا وهو تصحيح كما يشهد وقوله بالجنة انما هو متعلق بقوله في أوله بانه شاء والله أعلم
 (قوله باب من الدين القرائن الفتن) عدل المصنف عن الترجمة بالايان مع كونه ترجم لا بواب
 الايمان مر اعاد لفظ الحديث ولما كان الايمان والاسلام مترادفين في عرف الشرع وقال
 الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام صرح اطلاق الدين في موضع الايمان (قوله حديثنا عبد الله
 ابن مسلم) هو القتيبي أحد رواة الموطأ نسب الى جده فغيب وهو مصري اقام بالمدينة
 (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحر بن أبي صعصعة قسطة الحرث من ارواية
 واسم أبي صعصعة عمرو بن زيد بن عوف الاضارى ثم لما ذكر في الجاهلية وشهادته بالحرث
 أحدا واستشهد بالامة (قوله عن أبي سعيد) اسم سعد بن الجهم وقيل ستان بن ماث بن سنان
 استشهد أبوه بأحد وكان هوس المكبر بن وهذا الاسماء كلها بنون وهون من افراد الضار
 عن مسلم ثم أخرج حديث في بغداد وهو عند المصنف ايضا من وجه آخر عن أبي سعيد حديث
 الاعرابى الذى سأل اى الناس خيرة لم يؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وما قال ثم من قال
 مؤمن في شعب من اشعاب يبقى الله ويدع الناس من شرو ليس فيه من ذكر الفتن وهي زيادة

ومن أصاب من ذلك شيئا
 ثم ستره الله فهو الى الله ان
 شاء الله وان شاء عاقبه
 فبايعناه على ذلك

باب من الدين القرائن
 من الفتن

(حدثنا) عبد الله بن مسلمة
 عن مالك عن عبد الرحمن بن
 عبد الله بن عبد الرحمن بن
 أبي صعصعة عن أبيه عن
 أبي سعد الخدرى أنه قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

من حافظ فيجب المطلق وله شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم ومن حديث أم مالك
 البزري عند الترمذي ويؤيد ما ورد من النهي عن سكنى البواقي والسباحة والعزفة وصياقي
 حزين في القتل في كتاب الفتن **(قوله يوشك)** بكسر الشين المجهمة أي يقرب **(قوله خير)** بالنصب على
 الخبر ونعم الاسم واللاصبي رفع خبر ونصب عن على التلبية ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر
 ويقدر في يكون ضمير الشأن فإله إن مالم تكن لفي مع الرواية **(قوله يسمع)** بتشديد التاء ويجوز
 اسكانها وسمع يفتح المجهمة والعين المهملة جمع شعبة كما كوا كتوهي رؤس الجبال **(قوله)**
 ومواقع القطر بالنصب عطفا على شعراي بطون الآية ونصهما بالذكرة لأنهما مطلقان المرعي
(قوله يقر به) أي بسبب يدعيه من ابتدائه قال الشيخ النووي في الاستدلال بهذا الحديث
 للرجوع لروايته لا لزعمه ونقطة الحديث عند الفرار وشاوتها وصيانة الدين قال فطعليل لاراه
 صدقة الدين أطلق عليه اسم الدين وقال غيره أن أريدين كونه اجنسية وتبعضية فالنظر فيه
 وإن ريد كونه ابتدائية أي القرار من الفتنة منشؤه الدين فلا ريبه النظر وهذا الحديث قد
 ساقه المصنف أيضا في كتاب الفتنة وهو أليق الموضع والكلام عليه يستوفى هناك إن شاء الله
 تعالى **(قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم)** هو مضاف بلا تردد **(قوله أنا أعلمكم)** كذا
 في رواية أخرى ذكره هو فلفظ أخذ في الثاني أو ردف في جميع طرقه وفي رواية الأصيلي أعرفكم وكان
 أمذ كوربا يعني حرا على ترادفهما أو هرطا هرطا وعليه عمل المصنف **(قوله وإن العرفه)** يفتح
 أن والتقدير باب بيان المعرفة وورد بكسرها وتوجيهها ظاهره وقال الكرماني هو خلاف
 رواية إمامنا **(قوله قوله تعالى)** مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول
 وحده لا يثبت إلا بضمها الاعتقاد أو الاعتقاد فعل القلب وقوله بما كتبت قولكم أي بما
 استقر فيها رتبة الإيمان ورويت في الإيمان بالفتح فلا استدلال بها في الإيمان بالكسر واضح
 فلا شبهة في المعنى أنه واقعة فيهما على عمل القلب وكان المصنف يفسر يزيد أسلم
 فنه في قوله تعالى لا يؤخذ كذا لعل القوفى يمانكم قال هو كقول الرجل ان فعلت كذا
 فإنا كافر له لا يؤخذ ما منه ذلك حتى يعتد بقلبه فظهرت المناسبة بين الآية والحديث ونظير
 وجهه خبره في ما حدث الإيمان فأنه دليل على بطلان قول الكرامية أن الإيمان قول
 فقط ودليل على زندقا الإيمان وتقصه لأن قوله صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بآله ظاهر في أن
 العلم بآله درجات ودرجات بعض الناس فيه أفضل من بعض وأن النبي صلى الله عليه وسلم منه في أعلى
 الدرجات وأعلم به من سواه ما يفهمه وما بأحكامه وما يتعلق بذلك فهذا هو الإيمان حقا
(قائمة) قد أسلم الحرم جمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى واختلقوا في أول
 واجب قبيل المعرفة وقيل التسود قال لفتوح لا اختلاف فإن أول واجب خلقا ومقصودا
 المعرفة وأول واجب اشتعالا وأدناه انقضاء النظر في نقل الإجماع فظهر كبير ومنزعة طويته
 حتى تفر جماعة الإجماع في قبضه واستدلوا بإطراق أهل العصر الأول على قبول الإسلام عن
 دخل فيسمعون غير شيب والاشارة في ذلك كثيرة جدا وأجاب الأولون عن ذلك بأن الكفار
 كانوا يرون عن دينهم ما كانوا عليه فخرجهم عنه دليل على ظهور الحق لهم ومقتضى هذا
 أن المعرفة كورة يكتفى فيها بدليل على ظهور الحق لهم ومقتضى هذا

يوشك أن يكون خير
 من المالم يسمعها
 شعف الجبال ومواقع القطر
 يتر به من الفتن
 (باب قول النبي صلى الله
 عليه وسلم أنا أعلمكم بآله
 وإن المعرفة فعل القلب لقول
 الله تعالى ولكن يؤخذ
 بما كتبت قالوا بكم)

للذين حثوا فطرت الله التي فطر الناس عليها وحديث كل مولود يولد على الفطرة فطهران في دفع
 هذه المسئلة من أصلها وسياق مزيد بيان لهذا في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى وقد نقل
 القدوة أبو محمد بن أبي حزة عن أبي الوليد البجلي عن أبي جعفر السمانى وهو من كبار الاشاعرة
 أنه سمعه يقول ان هذه المسئلة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب واثقه المستعان وقال النورى
 في الآية دليل على المذهب الصحيح ان افعال القلوب يؤخذ بها ان استقرت وأما قولهم صلى الله
 عليه وسلم ان الله تعالى لا يمتحن عباده حتى يمتحنهم انفسهم ما لم تكلمهم به أو تعمل فعملهم على ما اذا لم يستقر
 (قلت) ويمكن ان يستدل بذلك من عموم قوله أو تعمل لان الاعتقاد هو عمل القلب ولهذه المسئلة
 تكلمه تذكري في كتاب الرافق (قوله) حدثنا محمد بن ملام هو يضيف الام على الصحيح وقال
 صاحب المطالع هو بتشديد هاء هذا لاكثر وقع النورى بان أكثر العلماء على أنه بالتصنيف
 وقد روى ذلك عنه نفسه وهو آخر ما ينفعله أراد الا لا كرمشا فينبطه وقد صنف المنزى جزأ
 في جميع التشديد ولكن العقيد خلافه (قوله) أخبرنا عبد الله بن سليمان الكوفي في رواية
 الاصيلي حدثنا (قوله) عن هشام هو ابن عروة بن الزبير بن العوام (قوله) اذا أمرهم أمرهم
 كذا في معظم الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة على مشرح القاضي أو يكررن
 العربي وهو الذى وقع في طرق هذا الحديث الذى وقفت عليها من طرق عبدة وكذا من طريقين
 غير وغيره عن هشام عند أحد كذا ذكره الاصيلي من رواية أبي أسامة عن هشام ولقظه كان
 اذا أمر الناس بالشي قالوا والمعنى كان اذا أمرهم بما سهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا
 عن الدوام عليه وعمل هو بظن ما يأمرونهم به من التضيف طلبوا منه التكليف بما يشق
 لا اعتقادهم احتياجهم الى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دون ما يقولون لسانا كهيئتك
 فيغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل بل يوجب الازدياد شكرا
 للمعنى الوهاب كما قال في الحديث الا تراءى فلا يكون عبد اشكورا وانما أمرهم بما سهل عليهم
 لداوموا عليه كما قال في الحديث الا تراءى أحب العمل الى الله أدومهم على مقتضى ما وقع في هذه
 الرواية من تكرير أمرهم يكون المعنى كان اذا أمرهم بما يعمل من الاعمال أمرهم بما يطيقون
 الدوام عليه فأمرهم الثانية جواب الشرط وقالوا جواب ثان (قوله) كهيئتك أى ليس حالنا
 كحالكم وعبر الهية تأكيذا وفي هذا الحديث فوائد الاولى أن الاعمال الصالحة ترقى صاحبها
 الى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات لانه صلى الله عليه وسلم لم ينسكركم عليهم
 استدلالهم ولا تطلبهم من هذه الجهة بل من الجهة الأخرى اثنا عشر ان ائتموا بالعبادة في
 العبادت وقرأتها كان ذلك أدعى الى المواظبة عليها استبقاه للنعمة واسترا دقلها بالنسكركم عليها
 الثالثة الوقوف عند ما حذا الشارع من عزيمتور خسة واعتقاد أن الاختيار لا يرفع الموانع
 للشرع أولى من الاشق الخ القله الرابعة ان لا يؤس العبادات اقصدوا للملازمة بالمعالمعة
 المقضية الى الترتك كما جاني الحديث الا تراءى أى الجحد في انسير لا يرضاقطع ولا يظهر أى
 الخامسة التنبيه على شدة رغبة العباد في طلبهم الازدياد من الخير السادسة شروع
 الغضب عند مخالفة الامر الشرعى والترك على المالحظ المتاهل لفهم المعنى اذا قصر في
 الفهم فخرضا له على التيقظ السابعة جواز تحدث المومنين من فضل بحسب الحاجة لذلك

(حدثنا) محمد بن سلام
 اليكندى قال أخبرنا
 عبد عن هشام عن أبيه
 عن عائشة قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا أمرهم أمرهم من
 الاعمال بما يطيقون قالوا
 انالسا كهيئتك يا رسول
 الله ان الله قد غفر لك ما تقدم
 من ذنبك وما تأخر فيغضب
 حتى يعرف الغضب في وجهه
 ثم يقول ان اتقاكم واعلمكم
 باقته أنا

باب من ذكره أن يعود في
الكفر كما يصحرو أن
يأتي في التامس الإيمان

(حدثنا سليمان بن حرب
قال حدثنا شعبة عن قتادة
عن أنس رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال ثلاث من كن فيه وجد
حلاوة الإيمان من كان لله
ورسوله أحب إليه مما
سواهما ومن أحب عبدا
لا يحبه الله ومن يكره أن
يعود في الكفر بعد أن تنزه
الله كما يكره أن يلقى في النار

باب تفاضل أهل
الإيمان في الأعمال

(حدثنا إسماعيل قال حدثني
مالك عن عمرو بن يحيى المازني
عن أبيه عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال يدخل أهل الجنة الجنة
وأهل النار النار ثم يقول
الله تعالى أخرجوا من كان
في قلبه مثقال حبة من خردل
من إيمان فيخرجون منها قد
أسودوا فلقون في نهر الحياة
أولها حياطة ثم مالك فقيمتون
كما كانت الحبة في جانب
إسفل ثم نزلها نخرج
صفراء متبرقة قال وهيب
حدثني عمرو الحياة

عند الأمن من الجاهة والعالم التابعة بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رتبة الكمال
الإنساني لأنه منحصر في الحكمة العقلية والعلمية وقد أشار إلى الأولى بقوله أعلمكم وإلى
الثانية بقوله أتقاكم ووقع عند أبي نعيم وأعلمكم بالله لأنه ما زينة لا ما تكبد وفي رواية أبي
أسامة عند إسماعيل وأما أن يركبوا تقاكم أو ما يستفاد منه أهامة الضمير المتصل مقام المتصل
وهو ممنوع عند كرامة النصرة اللازمة ورواها في السامع وإنما لم يرد عن أحسابهم فأما
مثلي فإن الاستئذان فيه مقدرا أي وما يذاع عن أحسابهم إلا أن أهل بعض التراح والذى وقع
في هذا الحديث يشهد للضرورة وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم وهو من
غراب الضمير لا يعرفه إلا من هذا الوجه فهو مشهور عن هشام فردد مطلق من حديثه عن أبيه
عن عائشة وأما أعلم وقد شئت إلى ما ورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لمواجه
من كمال الأتبع وذكر فيه ما يؤخذ من تعيين المأمور به وقوله الحمد (قوله باب من ذكره) يجوز فيه
التنوين والإضافة وعلى الأول من مبتدأ ومن الإيمان خبره وقد تقدم الكلام على حديث
الباب وما حجة البرهنة طاهرة عما تقدم واستاده كله بصرون وجرى المصنف على عادة في
التبويب على ما يستلزم من المتعمق أنغبار الاستدلال إلى أنس ومن في المواضع الثلاثة
موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فأنها شرطية (قوله باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال) في
ظرفية ويحتمل أن تكون سببية أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال (قوله حدثنا إسماعيل) هو
أبي أي أوس عبد الله بن عبد الله الأسدي المدني ابن أخت مالك وقدوافقه على روايته هذا
الحديث عبد الله بن وهب زمن بن عيسى عن مالك وليس هو في الموطأ قال الدارقطني وهو غريب
صحيح (قوله يدخل) الدارقطني من طريق إسماعيل وغيره يدخل أنموذج من طريقين يدخل
من يشاء برحمة وكذلك هو ولا يعجلي من طريقين بن وهب (قوله من قال حبة) فتح الحما هو
إشارة إلى ما لا يقل منه قال الخطابي هو مثل ليكون عيارا في المعرفة لأن الوزن لا يمشكل
في المقول برآي المحسوس لفهمه وقال إمام الحرمين الوزن للعصف المشقة على الأعمال ويقع
وزنها على قدر أجور الأعمال وقال غيره يجوز أن تصعد الأعراض فتوزن وما ثبت من
أموال آخره فالشرع لا يدخل للعقل فيه والمراد بحبة الخردل هنا ما زينة الأعمال على أصل
التوحيد لقوله في الرواية الأخرى أخرجوا من قال لا اله إلا الله وعمل من الخير ما زينة خردل ومحل
بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب الرقاق (قوله في
نهر الحياة) كذا في هذه الرواية بالمد ولكن غير هذا بالقصر وبه جزم الخطابي وعليه المعنى
لأن المراد كل ما يتصل بالحياة والحياة بالقصر هو المطر وبه تحصل حياة النبات فهو البقي بمعنى
الحياة من الحياة الممدود الذي هو معنى الخبل (قوله الحبة) بكسر أوله قال أبو حنيفة
أنه ينوي الحبة جمع زوائد النبات وأحدثها حدثا والتغنى وأما الحب فهو الخطوط والشعر وأحدثها
حبة فتفتح أيضا وإنما اقترافا في الجمع وقال أبو المعالي في المنتهى الحبة بالكسر بزور القصص مما
ليس بقوت (قوله قال وهيب) أي ابن خالد (حدثنا عمرو) أي ابن يحيى المازني المذکور
تبريد الحبة) بالخفض على الحكاية ومراده أن وهيبا وافق مالك كافي روايته لهذا الحديث
عن عمرو بن يحيى بسند موثق من نهر الحياة ولم يترك كماله مالك (فائدة) أخرج

مسلم هذا الحديث من رواية مالك فأنهم الشاذ وقد يفسر هنا **(قوله)** وقال خردل بن خنبر هو على الحكاية أيضا أي قال وهيب بن أبي عمير روايته متقابلة حجة من خردل بن خنبر تخالفه مالك أيضا في هذه الكلمة وقد ساق الموقوف حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق عن موسى بن جعفر عن وهيب وساقه أنهم من سياق مالك لكنه قال من خردل بن أيمن كروا بمالك فاعترض على المصنف بهذا ولا اعتراض عليه فإن أبي بكر بن أبي شيبة أخرجه هذا الحديث في مسنده عن صفان بن مسلم عن وهيب فقال من خردل بن خنبر كملعه المصنف قسنا أنه مراده لفظ موسى وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر هذا لكن لم يسبق لفظه ووجه مطابقة هذا الحديث للترجيح ظاهر وأراد بإبراده الرذلي المرتضى قلبه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان وعلى المعتزلة في أن المعاصي موجبة للقلاو **(قوله)** حدثنا محمد بن عبيد الله هو أبو ثابت المدني وأبو مالك الصغير **(قوله)** عن صالح هو ابن كيسان تابعي جليل **(قوله)** عن أبي أمية بن سهل هو ابن حنيفة كاتبت في رواية الأصل وأبو أمامة يختلف في صحبت مولد يصح معاه وانه ذكر في الصحابة لشرف الرؤية ومن حيث الرواية يكون في الاستدلال ثلاثة من التابعين وأتبعين وعلماء بيان ورجاله كلهم مدينون كلتي قبله والكلام على المتن يأتي في كتاب التعبير ومطابقه للترجيح ظاهر من جهة تأويل القصص بالدين ولقد ذكر أنهم متفاضلون في لسان أهل على أنهم متفاضلون في الإيمان **(قوله)** يئنا أنا نأمر أئب الناس أصل يتأين ثم أشعب التفتحه فونه استعمال يتبادلون إذا مديون أذوه فوضع عندنا الصمعي ومن نعموا أن لا أكثر على خلافه فإن في هذا الحديث حجة وقوله الذي يضم الثلاثة وكسر الدال الهملة وتشديد الباء الصائبة جمع ثدي ففتح وأهوا سكن ثابته والتخفيف وهو مذكرة عند معظم أهل اللغة وحي أنه مؤنث والمشهور أنه يطلق في الرجل والمرأة وقيل يخص بالمرأة وهذا الحديث يثبته ولعل قائل هذا يدعي أنه أطلق في الحديث مجازا والله أعلم **(قوله)** باب هو مؤنن ووجه كون الحيا من الإيمان مقدم مع بقية مباحثه في باب أمور الإيمان وفائدة أعادته هنا أنه ذكر هناك التبعة وهنا بالتصديق فائدة مغايرة الطريق **(قوله)** حدثنا عبد الله بن يوسف هو النسفي زيل دمشق ورجل الاستدلال سواه من أهل المدينة **(قوله)** أخبرنا ولا يصلي حدثنا مالك ولكن عتبة بن أنس والحديث في الموطأ **(قوله)** عن أبيه هو عبد الله بن عمر بن الخطاب **(قوله)** مزي عن رجل سلم من طريق معمر وقوله يعط أي يهضم أو يحرق أو يذ كر كذا شرحوه والاولى أن يشرحها به عند المصنف في الادب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ولفظه يعاتب أشاء في الحياء يقول المنك لتخص حتى كاته يقول قد أنشرك انتهى ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوظيفة ذكر بعض الروايات لم يذكرها الآخر لكن المخرج حقه فظاهر أنه من تصرف الراي بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر وفي سببه فكان الرجل كل كثيرا الحياء فكان ذلك عنده من استيفاء حقوقه فعاتبه أخوه على ذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دع أي اتركه على هذا التعلق السني ثم زاده في ذلك ترغيبا لحكمه بأنه من الإيمان وإذا كان الحيا يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه من ذلك تحصل لأجر ذلك الحق لاسما إذا كان المتروكة مستحقا وقال

وقال خويلد بن خديجة حدثنا
محمد بن عبيد الله قال حدثنا
أبراهيم بن سعيد عن صالح
عن ابن أبي عمير عن أبي أمامة بن
أسيد أنه سمع أبا سعيد الخدري
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين أُنِىء
رأيت الناس يعرضون علي
وعليهم قصص منها ما بلغ
الشدى ومنها ما دون ذلك
وعرض علي "عمر بن الخطاب
وعليه قصص يحجزه قالوا فما
أولت ذلك يا رسول الله
قال الدين

١ (باب الحياض من الأيمان) و
حدثنا عبد الله بن
يوسف قال أخبرنا عن
أن شهاب بن ساهر عن عبد الله
عن أبيه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم مر على رجل
من الأنصار وهو يعط أهله
في الحاء فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم دعه فإن
الحياض الأيمان

ابن قتيبة معناه ان الجبايع مع صاحب من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان فسمى ايمانا كما يسمى
 التي تجسم ما هم مقامه وحاصله ان الملاقح تكون من الايمان مجاز والظاهر ان الناهي
 ما كان يعرف ان الجبايع من مكملات الايمان فلهذا وقع التأكيده فليكون التأكيده من جهة
 ان القضية في نفسها تعليمية وان لم يكن هنالك منكر قال الراغب الجبايع انتقاض النفس عن
 الصبر وهو من خصائص الانسان لا يرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهي فلا يكون كالحيمة وهو
 حركي من جن وصفة فذلك لا يكون المستحي فاشغولنا يكون الشجاع مستحي وقد يكون
 المطلق الانتقاض كما في بعض الصيغ انتهى ملخصا وقال غيره هو انتقاض النفس خشية
 ارتكاب ما يكره اعم من أن يكون شرعا أو عقليا أو عرفيا ومقابل الاول فاسق والثاني
 مجنون والثالث أبل قال وقوله صلى الله عليه وسلم الجبايع من الايمان أي أثر من آثار
 الايمان وقد الحلي حقيقة الجبايع خوف الذم بنسبة الشرابه وقال غيره ان كان في محرم
 فهو واجب وان كان في مكروه فهو مندوب وان كان في مباح فهو العرفي وهو المراد بقوله الجبايع
 لا ياتي الا بحجور ويجمع كل ذلك أن المباح اعتما هو ما يقع على وفق الشرع اياتا ونفيا وحكي عن
 بعض السقرايت المعاصي مثلا فتركتم امرؤا فصارت حياة وقد سئلوا الجبايع من الله تعالى من
 التقليب في نفسه فاستحي العاقل ان يستعين بها على معصيته وقد قال بعض السلف خفا الله
 على قدر قدرته علينا واستحي منه على قدر قهره منك واقفا علم (قوله الجبايع) هو منون في الرواية
 والتقدير هذا باب في تفسير قوله تعالى فان ناو او تجوز الاضافة أي باب تفسير قوله وانما جعل
 الحديث تفسيراً للآية لأن المراد بالآية لا اله الا الله الرجوع عن الكفر الى التوحيد ففسره قوله
 صلى الله عليه وسلم حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وبين الآية والحديث مناسبة
 أخرى لأن التضييق في الآية والعصمة في الحديث بمعنى واحد ومناسبة الحديث لاوَاب
 الايمان من جهة أخرى وهي الرد على المراجعة حيث زعموا أن الايمان لا يستلزم الى الاعمال
 (قوله حديثنا عبد الله بن محمد) زاد ابن عساكر المسند وهو يفتح النون كما مضى قال حديثنا
 أبو روح هو يفتح الراء (قوله الحرى) هو يفتح المهملة وللأصلي حرى وهو اسم لفظ النسب
 تفتح الالف واللام ويخفف مثل مكى بن ابراهيم الا في بعد وقال الكرماني أبو روح كنيته
 واسمه ثابت والحرى كنيته كذلك وهو خطا من وجهين أحدهما في جعله اسم كنيته والثاني
 في جعله اسم جده واسمه وذلك انه حرى بن عمارة بن أبي حفصة واسم أبي حفصة ثابت وكانه
 وأى في كلام بعضهم واسمه ثابت قلن ان الضمير يعود على حرى لانه المحدث عنه وليس كذلك
 بل الضمير يعود على أبي حفصة لانه الاقرب وكذلك عنده ورد في هذا السند الحرى بالالف
 واللام وليس هو منسوب الى الحرم بحال لانه بصرى الاصل والمولد والنشأ والمسكن والوفاء ولم
 يثبت ثابتاً كعادته وكانه ظنه بالثلاثة كالجندوة الصحيح أن أوله نون (قوله عن واقد بن محمد)
 زاد الأصملي يعني ابن زيد بن عبد الله بن عمر فهو من رواية الانباء وهو كثير لكن
 رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل وواقد بن داود عن أبيه عن جد أبيه وهذا الحديث
 غريب الاسناد تقرير روايته شعبة عن واقد بن جابر وهو عن شعبة عن زكريا بن زكريا
 عن عمر بن محمد وعبد الملك بن الصباح وهو عن زكريا بن زكريا عن عمر بن محمد وعبد الملك بن الصباح

(باب فان ناووا وأما هو
 الصلاة وأما الزكاة
 فقلوا سيلهم)

حديثنا عبد الله بن محمد قال
 حديثنا أبو روح الحرى ابن
 عمارة قال حديثنا شعبة عن
 واقد بن محمد قال سمعت أبي
 يحدث عن ابن عمر أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال

ابن عمره ومن جهة ابراهيم ان خرجا بوعوانة وابن جبان والاسمعيلى وغيرهم وهو غريب عن
عبد الملك فترد عليه ابو عسانة قال بن عبد الواحد شيخ مسلم فاتفق الشيطان على الحكم
بعضه مع غرابه وليس هو في مسند احد على سعة وقد استعمل قوم مصنفه بأن الحديث لو كان
عند ابن عمر لترك ابا بكر في قتال ماني الزكوة ولو كانوا يعرفونه لما كان ابو بكر يقر
عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
ويقتل من الاستدلال بهذا النص الى القياس اذ قال لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة
لانها قربة في كلب الله والجواب انه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر ان يكون
استحضره في تلك الحالة ولو كان مستحضرا لكان لا يكون حضر المناظرة المذكورة
ولا يمتنع ان يكون ذكره لهما بعد ولم يستدل ابو بكر في قتال ماني الزكاة بالقياس فقط
بل اخذه ايضا من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه الاجمعي الاسلام قال
ابو بكر والزكاة حق الاسلام ولم يقر بان عمر بالحديث المذكور بل رواه ابو هريرة ايضا بزيادة
الصلاة والزكاة فيه كما سبق في الكلام عليه ان شاء الله تعالى في كتاب الزكاة وفي الفصل دليل
على ان السنة قد تفتحت على بعض اكابر الصحابة ويطع عليها آحادهم ولهذا الالتفت الى
الارامول قويت مغ وجود سنة متخالفها ولا يقال كيف تفتحت على فلان وانه الموفق **(قوله)**
امر أي امرني الله لانه لا امر لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا الله وقياسه في العاصي
اذا قال امرت فالحق امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحتمل ان يريد امرني
مصاصي آخر لانهم من حيث انهم يجهلون لا يجتمعون بامر مجتهد آخر واذ قاله التابعي احتل
والحاصل ان من اشهر بطاعة رئيس اذا قال ذلك فهم منه ان الامر له هو ذلك الرئيس **(قوله)**
ان اقاتل أي بان اقاتل وحذف الجار من أن كثير **(قوله)** حتى يشهدوا جعلت غاية
المقاتلة وجوهما ذكر فتضاها ان من شهدوا طاموا في عصم دمه ولو جحدوا في الاحكام والجواب
ان الشهادة بالرسل تتضمن التصديق بما جاء به مع أن نص الحديث وهو قوله الاجمعي الاسلام
يدخل فيه جميع ذلك فان قيل فلم يكن يفرض على الصلاة والزكاة والجواب ان ذلك
لنظمهما والاهتمام بأمرهما لانهما أمانا العبادات البدنية والمالية **(قوله)** ويقوم الصلاة
أي يد او مواء على الاتيان بها بشروطها من قامت السوق اذا تفتت وقامت الحرب اذا اشتد
القتال أو المراد بالقيام الاداء تعبيراً عن الكل بالحزب اذا القيام بعض أركانها والمراد بالصلاة
المقروض منها لا جنسها فلا تدخل حصة التلاوة ومثلاً وان صدق اسم الصلاة عليها وقال الشيخ
محي الدين النووي في هذا الحديث ان من ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر اختلاف المذهب في
ذلك وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة جواب بان حكمهما واحد لا شرا كهما في الغاية
وكأنه أراد في المقاتلة أماناً في القتل فلا والفرق ان الممنوع من ايتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه
قهر بخلاف الصلاة فان انتهى الى نصب القتال ليعم الزكاة وتولى وبهذه الصورة قاتل الصديق
ماني الزكاة ولم يقتل أحد منهم صبراً وعلى هذا ففي الاستدلال بهذا الحديث على قتل
تارك الصلاة نظير للفرق بين صيغة قاتل وأقتل والله أعلم وقد اطلب ابن دقيق العيد في شرح
العدة في الانكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال لا يلزم من اباحة المقاتلة اباحة

امرت أن أقاتل الناس
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله
وأن محمد رسول الله يقبوا
الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا
فعلوا ذلك

المقتل لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل وحكي السبيل عن
 الشافعي أنه قال ليس القتال من القتل بميل فليجعل قتال الرجل ولا يجعل قتله **(قوله)** فإذا انفصلا
 (ذلك) فحده التمييز والتعلل بما تضمنه قول أتعلى سبيل التغليب واتعلى أراد أن تعلى الأعم إذ
 القول بفعل السان **(قوله)** عصموا أي منعوا وأصل العصمة من العصام وهو الخط الذي يشبه
 فم القرية لينح سبلان المله **(قوله)** وحاسبهم على الله أي في أمر سر أروهم ونقطة على مشرة
 بالايهاب وظاهرها غير مراد فاعلم أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه أي هو كالواجب على
 الله في تحقق الوقوع وفيه دليل على قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر
 والاكتفاء في قبول الأيمان بالاعتقاد الجازم خلافا لمن أوجب تعلم الأدلة وقد تقدم ما فيه
 ويؤخذ منه ترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع وقبول توبة الكافر
 من كفره من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن فإن قيل مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من
 التوحيد فكيف ترك قتال مؤذي الجزية والمعاهد فالجواب عن أموجه أحداهدعوى التسخ
 بأن يكون الأذن بسخ الجزية هو المعاهد متأخر عن هذه الأحاديث بدليل أنه متأخر عن قوله
 تعالى قتلوا المشركين ثانياً أن يكون من العام الذي خص منه البعض لأن المقصود من
 الأمر حصول المطالب فإذا اقتصف البعض لدليل لم يشدح في العموم ثالثاً أن يكون من العام
 الذي أرببه الخاص فيكون المراد بالناس في قوله أقاتل الناس أي المشركين من غير أهل
 الكذب ويدل عليه رواية أنسائي بلفظ أمرت أن أقاتل المشركين فإن قيل إذا تم هذا في أهل
 الجزية لم يمت في المعاهدتين ولا في منع الجزية أحجب بأن المنع في ترك المقاتلة رفعها
 لا تأخيرها مله كما في النهضة ومقاتلة من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية وبها يمكن أن يكون
 المراد بذكر من اشتبهه وغيرها التعير عن إعلاء كلمة الله وإذعان المخالفين فخص في بعض
 بالقتل وفي بعض بالجزية وفي بعض بالمعاهدة خامساً أن يكون المراد بالقتال هو ما يقوم
 مقام من جزية أو غيرها سادساً أن يقال الغرض من ضرب الجزية اضطرادهم إلى الإسلام
 وسبب السبب حبس فكأنه قال حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤتاهم إلى الإسلام وهذا أحسن
 ويأتي فيه ما في الثالث وهو آخر الأجوبة والله أعلم **(قوله)** باب من قال هو ضاف حتماً
(قوله) أن الأيمان هو العمل مطابقة الآيات والحديث لشرح جملة بالاستدلال
 بالمجموع على انجوع لأن كل واحد منها يدل بمفرده على بعض الدعوى فقوله عما كنتم
 تعملون عام في الأعمال وقد نقل جملة من المفسرين أن قوله هذا يعملون معناه تؤمنون
 فيكون خاصاً وقوله عما كانوا يعملون خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف وقوله فليعمل
 العاملون عام أيضاً وقوله في الحديث إيمان بالله في جواب أي العمل أفضل دال على أن
 الاعتقاد والخلق من جملة الأعمال فإن قيل الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الأيمان
 لما تضمنه ثم من تغاير والترتيب فالجواب أن المراد بالإيمان هنا التصديق هذه حقيقة
 والآيات كما أنه يطلق على الأعمال الدينية لأنها من كملاته **(قوله)** وأورثوها أي صيرت
 لكم رثاء ملقؤرت مجزأ عن الأعضاء لتحقق الاستحقاق وما في قوله بما أسلمت إليه أي
 بعملكم وما موصوفة أي بالنسبة كنتم تعملون والياء للملابسة والمقابلة فإن قيل كيف الجمع بين

عصموا مني دماءهم وأموالهم
 الأيمان إلى الإسلام وحاسبهم
 على الله
 (باب من قال أن الأيمان
 هو العمل)

أقول الله تعالى وثبت الجنة
 التي أوتوها بما كنتم
 تعملون

هذه الآية وحديثان يدخل أحدهما الختصاص فالجواب أن المتن في الحديث دخولها بالعمل
المجرد عن القبول والتمسك في الآية دخولها بالعمل المتقبل والقبول اعتباراً بمحصل راحة القلب
يحصل الدخول الأبرجئة الله وقيل في الجواب غير ذلك كإسقاط عندنا الحديث بل مذكور
(تنبيه) اختص الجواب عن هذا السؤال وأجاب بأن لفظ من مراد في كل منهما وقيل
وقع باختلاف الأحوال والاختصاص فأجاب كل ماثل بالمثل اللائق به وهذا اختيار الحلبي
وقوله عن الفقهاء (قوله وقال عدة) أي جملة من أهل العلم منهم أنس بن مالك ورونا حديثه
مر فوعا في الترمذي وغيره وفي استاده ضعف ومنهم ابن عمر ورونا حديثه في التفسير للطبري
والنعمان الطبراني ومنهم مجاهد ورونا حديثه في تفسير عبد الرزاق وغيره (قوله لتساكنهم الخ)
قال النووي معناه عن أعمالهم كلها التي إلى خلقها التكليف وتخصيص ذلك بالتوحيد
دعوى بلا دليل (قلت) لتخصيصهم وجمعهم جهة التعميم في قوله أجمعين بعد أن تقدم ذكر
الكفار إلى قوله ولا تهنز عليهم واخفض جناحك للمؤمنين فدخل فيه المسلم والكافر فإن
الكافر مخاطب بالتوحيد بلا خلاف بخلاف باقي الأعمال ففيها الخلاف فمن قال أنهم
مخاطبون يقول أنهم مسؤولون عن الأعمال كلها ومن قال أنهم غير مخاطبين يقول أنهم ليسوا
عن التوحيد فقط فالسؤال عن التوحيد متفق عليه فهذا هو دليل التخصيص فحمل الآية عليه
أولى بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف والله أعلم (قوله وقال) أي الله
عز وجل (المثل هذا) أي الفوز العظيم (فليعمل العاملون) أي في الدنيا والظاهر أن المصنف تأولها
بما تأول به الآيين المتقدمين أي فليؤمن المؤمنون أو يحمل العمل على عمومهم لأن من آمن
لابد أن يقبل ومن قبل قبل حقاً أن يعمل ومن عمل لابد أن يبال في ما إذا وصل قال نزل هذا فليعمل
العاملون (تنبيه) يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذي رأى قرينه ويحتمل أن يكون
كلامه اقتضى عند قوله الفوز العظيم والذي بعده ابتدأ من قول الله عز وجل وبعض
الملائكة لاحكامية عن قول المؤمن والاختلاف الثلاث مذكور في التفسير ولعل هذا هو
السرفي إجماع المصنف القائل والله أعلم (قوله حدثنا أحمد بن يوسف) هو أحمد بن عبد الله بن
يونس البرقي الكوفي نسب إلى جده (قوله سئل) إسم السائل وهو أبو ذر الغفاري
وحديثه في العتق (قوله قيل ثم ماذا قال الجهاد) وقع في مسند الحرث بن أبي أسامة عن
ابراهيم بن سعد ثم جهاد فواخي بين الثلاثة في التفسير بخلاف ما عند المصنف وقال الكرماني
الایمان لا يتكرر كالحج والجهاد قد يتكرر فانتوين للأفراد النصي والتعريف لكل
إذا الجهاد لائق به مرتفع الاحتياج إلى التكرار لما كان أفضل ونعقب عليه بأن التكرار
حله وجوهه التظيم وهو يعطى الكمال وبأن التعريف من جهة وجوه العهد وهو يعطى
الأفراد النصي ولا يسلم الفرق (قلت) وقد تهر من رواية الحرث التي ذكرتها أن التكرار
والتعريف من تصرف الرواة لا يخرج واحد فالأصل في طلب الفرق مثل هذا غير
طائفة والله الموفق (تنبيه) ورد أي مقبول ومنه رجح وقيل المبرور الذي لا عاقله
ثم وقيل الذي لا راي فيه (قائمة) قال النووي ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان
وفي حديث أبي ذر يذكرا الحج وذكر العتق وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد

وقال حدثنا أهل العلم
قوله تعالى فوريك لتساكنهم
أجمعين عما كانوا يعملون
عن لاله الا الله وقال لئلا
هذا فليعمل العاملون
(حدثنا) أحمد بن يوسف
وموسى بن اسمعيل فلاح حدثنا
ابراهيم بن سعد حدثنا
ابن شهاب عن سعد بن
المسيب عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم سئل أي العمل أفضل
قال إيمان بالله ورسوله قبل
ثم ماذا قال الجهاد في سبيل
الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور

وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من البدو واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة في ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لم يعلمه السائل والسامعون وتزلفوا على ما يمكن أن يقال ان لفظ من مرادة كايقال فلان أعقل الناس والمراد من أعقلهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهل ومن المعاصم أنه لا يصير بذلك خير الناس فان قيل لم تقدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن فاجوب ان نفع الحج فاصراً غالباً ونفع الجهاد متصفاً غالباً وكان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين ووقوعه فرض عين انذاك متكرراً فكان أهم منه مقدم والله اعلم (قوله) باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة حذف جواب قوله اذا لم يعلم به كانه يقول اذا كان الاسلام كذلك لم يتبع به في الاخر وهو محصل ما ذكره واستدل به أن الاسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يراى اذ اليمان يرتفع عند الله وعليه قوة تعالى ان الدين عند الله الاسلام وقوة تعالى فلو وجدنا فيها غيريت من المسلمين ويطلق ويراد به الحقيقة الغوية وهو مجرد التصادق والاستسلام فالحقيقة في كلام المصنف اعمى الشرعية ومناسبة الحديث للترجمة فظاهر من حيث ان المسلم يطلق على من أظهر الاسلام وان لم يعلم باطنه فلا يكون مؤمناً لانه من لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية وما القوة غاصلة (قوله عن سعد) هو ابن ابي وقاص كما مر به لا يصح في روايته وهو والد العاصم الراوى عنه كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فيها عن عامر بن سعد عن أبيه واسم أبي وقاص مالت وسأق تمام نسبة في مناقب سعد بن شاه الله تعالى (قوله اعطى رهطاً) الرهط عدد من الرجال من ثلاثة الى عشرة قال الفرز وربعاً جاوزوا ذلك قليلاً ولاواحدة من لفظه ورهط الرجل من ابيه الاذى وقبل قبيلته ولا يصح من طريق ابن أبي ذئب انه بجاه رهط فساووه فاعطاهم فترك رجلاً منهم (قوله وسعد جالس) فيه تغير بدو قوله أجمعهم الى قسبه التفات ولفظه في الزكاة اعطى رهطاً وأنا جالس فساقه بلا تقييد ولا التفات وزاد فيه فقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسارته وغفل بعضهم فمزا هذه الزيادة الى مسلم فقط والرجل المتروكة اسم جعل من سارقة الضمى سماء الواقعة في المغازي (قوله مالت عن فلان) يعني اى سب لعدو لك عنه الى غيره ولفظه فلان كناية عن اسم اجمع بعد ان ذكر (قوله فوالله) فيه القسم في الاخبار على سبيل التاكيد (قوله) لاراه) وقع في رواة ثلثين طريق اى ذكره وغيره بضم الهمزة هنا في الزكاة وكذا هو في رواية الاصمعي وغيره وقال الشيخ يحيى الدين زوجه الله بل هو بضمها اى اعطاه ولا يجوز ضمها فاصير بمعنى اظنه لانه قال بعد ذلك غلبني ما علم منه اه ولادلالة تميزا كر على تعيين النفع لجواز اطلاق العلم على الظن الغالب ومنه قوة تعالى فان علمته هو من مؤمنات سلمنا لكن لا يلزم من اطلاق العلم ان لا تكون مقدماة ظنية فيكون نظرياً لا يقينياً وهو الممكن هنا وبهذا جزم صاحب المتهم في شرح مسلم فقال الرواية بضم الهمزة واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن لان النبي صلى الله عليه وسلم ما نهى عن الحلف كذا قال وفيه نظر لا يخفى لانه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على الامر المتظنون كأنه (قوله فقال أو مسلماً) هو باسكان الواو لا بفتحها فقيل هي التنوين وقال بعضهم هي للتشريك والله امره ان يقولهما معاً لانه أحسب ويرد هذا رواية ابن الاعراب في محبة في هذا الحديث فقال لا تتحل مؤمن بل مسلم

باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل لقوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا فإذا كان على الحقيقة فهو على قوله جل ذكره ان الذين عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام فلا يقبل منه (حدثنا) أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن سعد بن رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى رهطاً وسعد جالس فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً هو أجمعهم الى فقلت يا رسول الله مالت عن فلان فوالله انى لا اراه مؤمناً فقال أو مسلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي فقلت مالت عن فلان فوالله انى لا اراه مؤمناً فقال أو مسلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي وعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا سعد

فوضع أنها الاشراب وليس معناه الاتكال بل المعنى أن اطلاق المسلم على من لم يحتج به الطيرة
 الباطنة أولى من اطلاق المؤمن لان الاسلام معلوم بحكم الظاهر فانه الشيخ محي الدين ملخصا
 وتعبه الكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالا على ما حقه الباب ولا يكون لدار الرسول
 صلى الله عليه وسلم على سعد فائدة هو تعقب مردود وقد ينأوجه للمطابقة بين الحديث والقرعة
 قبل وحصل القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوسع العطاء لمن أظهر الاسلام تألفا فلما
 أعطى الرطل وهم من المولقة وترك جعيلاهو من المهاجرين مع أن الجميع ماؤه خاطبه سعد
 في أمره لانه كان يرى ان جعيلاهو من المهاجرين منسبهم لاختبره منه دونهم ولهذا راجع فيه أكثر من مرة
 فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمرين أحدهما اعلامه بالحكمة في إعطائه ولثا وحرمان
 بجعل مع كونه أحب إليه من أعطى لانه لو ترك إعطائه المولقة لم يؤمن ان دأده فيكون من أهل
 النار فأنه ما أرشده إلى التوقف عن التناهي الأمر الباطن دون التناهي الأمر الظاهر فوضع بهذا
 فائدة رد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد بأنه لا يستلزم محض الانكار عليه بل كان أحد
 الجوابين على طريق المشور فالأولى والآخر على طريق الاعتذار فان قيل كيف لم تقبل شهادة
 سعد بجعل بالايان ولو شهد به لعد الله لقبيل منه وهي تستلزم الايمان فالجواب ان كلام سعد لم
 يخرج مخرج الشهادة فوافقنا مخرج المخرج والتوسل في الطلب لاجله ولهذا أوفش في لفظه
 حتى ولو كان بلفظ الشهادة كما استلزم المشورة عليه بالأمر الأولى وشهادته بل السياق يرشد إلى
 أنه قبل قوله فيه دليل أنه اعتذر بالعمور وناقى مسند محمد بن هرون الروابي وغيرهما صاندا صحيح
 إلى أبي سالم الجبشاني عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كيف تري جعيلاه قال
 قلت كنت كلهم الناس يعني المهاجرين قال فكيف تري فلانا قال قلت حين سادات الناس
 قال فجعل خمر من مل الأرض من فلان قال قلبك فلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع قال له
 رأس قوم فانا أنا نفهم به فيهم منزلة جعيل المذكور عبد النبي صلى الله عليه وسلم كما ترى فظهرت
 بهذا الحكمة في حرمانه وأعطاه غيره وان ذلك لمصلحة التألف كما تقررناه وفي حديث الباب من
 القوائد التفرقة بين حقيقتي الايمان والاسلام وترك القطع بالايان الكامل لم ينص عليه
 وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحا وان تعرض له بعض الشارحين نعم هو كذلك
 فمن لم يثبت فيه النص وفيه الرد على غلاة المرجئة في كثافتهم في الايمان بنطق اللسان وفيه جواز
 تصرف الأما في مال المصالح وتقدير الأهم فالأهم وان خفي وجه ذلك على بعض الرعية وفيه
 جواز الشفاعة عند الامام فيما يعتقد الشافع جوازه وتبني الصغير للكبير على ما بين أنه دخل
 عن عمر ارجعة المشفوع اليه في الأمر اذا لم يؤد إلى مفسدة وان الاسرار بالنصيحة أولى من
 الاعلان كما سألني الإشارة اليه في كتاب الزكاة فقلت المفسار ربه وقد بين اذ اجز الاعلان
 إلى مفسدة وفيه ان من أشعر عليه بما يعتقد المشفوع مصلحة لا ينكر عليه بل يبين له وجه الصواب
 وفيه الاعتذار إلى الشافع اذا كانت المصلحة في ترك اجابته وان لا عيب على الشافع اذا ردت
 شفاعة ذلك وفيه استحباب ترك الاحتجاج في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة وسألني
 تقريره هناك ان شاء الله تعالى (قوله اني لا أعطى الرجل) حذف القول الثاني لعدم أي
 أي عطاء كان (قوله أعجب إلى) في رواية الكشمي أحب وكذا لا كثر الروايات وقع عند

اني لا أعطى الرجل وغيبه
 أحب إلى منه خفية

الاسمي يدعوه أحب إلى منه وما أعطيه الا مخالفة أن يكبه الله إلى أسرته ولا يداوم من
 طريق معمر أتى أعطى رجلاً وأدع من هو أحب إلى منهم لا أعطيه شيئاً عفاً أن يكبروا في النار
 على وجوههم (قوله أن يكبه) هو فتح أوله وضم الكاف يقال أكب الرجل إذا أطرق كبه
 غيره إذا قلبه وهذا على خلاف القياس لأن الفعل اللازم يحدى الهمزة وهذا زيدت عليه
 الهمزة تفصيلاً وقد ذكر المؤلف هذا في كلب الزكيات يقال أكب الرجل إذا كان فطه غيروا وقع
 على أحد فإذا وقع الفعل قلت كبه وكبته وجامع هذا في أحرف يسيرة منها السيل ريش
 الطائر ونسبته وأزفت البئر وزفتها وحكى ابن الأعرابي في المتعدي كبهواً كبه معاً (تنبه) *
 ليس فيه عادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه وقد روى عن ابن وهب ورشد بن سعد جميعاً
 عن يونس عن الزهري بسند آخر قال عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أن خرجاً عن
 أبيه ثم ونقل عن أبيه أنه سخط من رآه وهو الوليد بن مسلم عنهما (قوله ورواه يونس) يعني ابن
 أبي زيد الأديب وحديثه موصول في كلب الأيمان لعبد الرحمن بن عمر الزهري المقبر بسنة
 بضم الراء أو اسكان السين المهملة وقبل الهاء ثمانية من فوق مفتوحة ولفظه قريب من سياق
 الكشيم في ليس فيه إعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه (قوله وصالح) يعني ابن كيسان
 وحديثه موصول عند المؤلف في كلب الزكيات وفيه من اللطائف رواية ثالثة من التابعين بعضهم
 عن بعض وهم صالح والزهري وعاصم (قوله ومعمر) يعني ابن راشد وحديثه عند أحمد بن
 حنبل والحدادي وغيرهما عن عبد الزاق عنه وقال فيه أنه أعاد السؤال ثلاثاً ورواه مسلم عن
 محمد بن يحيى بن أبي عمر عن صفوان بن عيينة عن الزهري ووقع في أسنادهم وهم منه أو من شيعته لأن
 معظم الروايات في الجوامع والمسائد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري زيادة معمر فيهما
 وكذا حدثت عن أبي عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة وكذا أخرجه أبو يوسف في مسنده
 من طريقه وزعم أبو مسعود في الأطراف أن الوهم من ابن أبي عمر وهو محتمل لأن يكون الوهم
 صدرته لم يحدث به مسلم لكن لم تعد الوهم في جهته وحده الشيخ يحيى الدين على أن ابن عيينة
 حدث به عن قيس بن مسعود وعمر بن قيس وفيه بعد لأن الروايات قد تضافرت عن ابن عيينة
 بأصل معمر ولم يوجد إسقاطه الا عند مسلم والموجود في مسنده شيعه بلا إسقاط كما تقدمناه وقد
 أوضحنا ذلك بدلالة في كتابي تعليق التعليق وفي رواية عبد الزاق عن معمر من الزيادة قال
 الزهري فترى أن الاسلام الكلمة والإيمان العمل وقد استشكل هذا بالنظر إلى حديث سؤال
 جبريل فإن ظاهره يخالفه ويمكن أن يكون مراد الزهري أن المرء يحكم بالسلامة ويسمى مسلماً
 إذا تلفظ بالكلمة أي كلمة الشهادة وأنه لا يسمى مؤمناً إلا بالعمل والعمل يعمل عمل القلب
 والجوارح وعمل الجوارح يدل على صدقه وأما الاسلام المذكور في حديث جبريل فهو
 الشرعي الكامل المراد بقوة تعالى ومن يتبع غير الاسلام يناقل يقبل منه (قوله) وابن أبي
 الزهري عن الزهري يعني أن الأربعة المذكورين رووا هذا الحديث عن الزهري بأسناده كما
 رواه شعبه وحديث ابن أبي الزهري موصول عند مسلم وساق فيه السؤال والجواب
 ثلاث مرات وقال في حقه خشية أن يكب على البناء للمفعول وفي رواية ابن أبي الزهري
 أيسة وهي رواية أربعة من بزهره على الولاء وهو وعمر وأبوه (قوله باب) هو منون

أن يكبه الله في النار ورواه
 يونس وصالح ومعمر وابن
 أبي الزهري عن الزهري
 (باب) السلام من الاسلام

وقوله السلام من الاسلام زاد في رواية كريمة افشاء السلام والمراد افشاءه فشره سرا وأوجها
وهو مطابق للمرفوع في قوله على من عرفت ومن لم تعرف وبيان كونه من الاسلام تقدم في باب
اطعام الطعام مع بقية فوائده وغير المصنف بين شيعته الذين حدثوا عن النبي صلى الله عليه وآله
بالقائمة الاسنادية وهي تكثير الطرق حيث يحتاج الى اعادة الخلفاته لا بعد الحديث الواحد
في موضعين على صورة واحدة فان قيل كان يمكنه ان يجمع الحكمين في ترجمته واحد حتى يخرج
الحديث عن شيعته مما أجاب الكرمانى باحتمال أن يكون كل من شيعته أو ردفه معرضا عن
المعرض الآخر وهذا ليس بباطل لانه متوقف على ثبوت وجوده نصف محبوب لكل من شيعته
والاصل علمه ولان من اعتنى بترجمة كل من قية وعمر بن خالد يذكر أن الواحد منهما
تصنف على الابواب ولا يلزم منه ان الجارى يطل في التراجم والمعرف الشائع عنه انه هو الذى
يستنبط الاحكام في الاحاديث ويترجم لها ويتفنن في ذلك بما لا يدركه فيه غيره ولانه يتيق
السؤال بحاله اذ لا يتبع معه ان يجمعهما المصنف ولو كان جمعهما مفترقا والظاهر من صنيع
الجارى انه يقصد تعدد شعب الاعميان كما قلنا من نقص كل شعبة ياب توجهه كرها وقد صدق
التنوير يحتاج الى التأكيد فذلك لا غير من الترجمة (قوله وقال عمار) هو ابن ياسر أحد
السابقين الاولين واثرة هذا أخرجه احمد بن حنبل في كتاب الاعميان من طريق سفيان
الثوري ورواه يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم
عن أبي اسحق السبيعي عن صله بن زفر عن عمار ونظا شعبة ثلاث من كن في فقد استكمل
الاعميان وهو بالمعنى وهكذا ويناظر جامع معمر عن أبي اسحق وكذا حدث بعد الرزاق في
مصنفه عن معمر وحدث بعد الرزاق باخرة فرقمه الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا أخرجه
اليزاري مسنده وابن أبي حاتم في العلل كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي وكذا رواه
البغوي في شرح السنن من طريق احمد بن كعب الواسطي وكذا أخرجه ابن الاعراب في معجمه
عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثهم عن عبد الرزاق مرفوعا واستغفره الزوار وقال أبو زرعة
هو خطأ (قلت) وهو معلول من حيث صناعة الاسناد لان عبد الرزاق تغير باخرة وسامع هؤلاء
منه في حال تغيره الا أن مثله لا يقال بالراى فهو في حكم المرفوع وقد رواه مرفوعا من وجه آخر
عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي اساده ضعف وله شواهد أخرى ينهاني عن تطبيق
(قوله ثلاث) أى ثلاث خصال واعرابه نظيره ما مر في قوله ثلاث من كن فيه والعالم يفتح اللام
والمراد به هنا جميع الناس والاقطار القلة وقيل الاقتدار وعلى الثاني نحن في قوله من الاقتار
يعنى مع أو بمعنى عند قال أبو الزناد من سراج وغيره انما كل من جمع الثلاث مستكمل
للايمان لان مداره عليها لان العبد اذا اتصف بالاقتاد لم يتكمله لا محضوا لاجتماعه الا انه
ولم يتكمله شيئا علمتها عنه الاجتناب وهذا يجمع أركان الاعميان وبطل السلام ينشأ من مكارم
الاخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ويحصل به اتناغ والتجرب والافتقار من الاقتار ينشأ
غاية الكرم لانه اذا اتفق من الاحتياج كل من التوسع أكثر انفاقا والنسبة أهم من أن تكون
على العيال واجبة ومندرجة أو على الضيف وازاثر وكوفهم الاقتار يستلزم الوثوق بالله
والزهد في الدنيا وقصر الامل وغير ذلك من مهمات الآخرة وهذا التقرير يرقى الى أن يكون

وقال عمار ثلاث من جمعهن
فقد جمع الاعميان الانصاف
من نفسه وبذل السلام للعالم
والانفاق من الاقتار
(حدثنا) قتيبة قال حدثنا
الثوري عن يزيد بن أبي حبيب
عن أبي الخير عن عبد الله بن
عمر أن رجلا سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الاسلام خير قال نعم اطعم
وتقرأ السلام على من
عرفت ومن لم تعرف

الحديث من قول الله سبحانه ان يكون كلام من اوتي جوامع الكلم والله اعلم (قوله) باب كفران
 العشر وكفرون كفر) قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه مراد المصنف ان بين ان
 الطاعات كما تسمى اعيانها كذلك المعاصي تسمى كفر الكفر حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به
 الكفر الخرج من الملة قال ونص كفران العشر من بين انواع التوبة للبيعة بدعة وهي قوله
 صلى الله عليه وسلم لو امرت أحد أن يسجد لأحد لأمرته المرأمان تسجد لزوجها فخرن حق
 الزوج على الزوجة حتى الله فإذا كفر المرأة حق زوجها وقد بلغ من حقه عليها هذه الغاية
 كل ذلك دليل على انها من اجب الله فلذلك يطلق عليها الكفر لكنه كفر لا يخرج عن الملة
 ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لامور الایمان وذلك من جهة كون الكفر ضد
 الایمان وأما قول المصنف وكفرون كفر فأشار الى أثر رواه أحمد في كتاب الایمان من طريق
 عطاء بن أبي رباح وغيره وقوله فيه أبو سعيد أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد وفي رواية
 كريمة فيه عن أبي سعيد أي من روى عن أبي سعيد وفائدة هذا الاشارة الى ان الحديث طرعا غير
 الطريق المسافة وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيف وغيره من طريق عباس بن
 عبد الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لتساو قدن فأنرى أن يكون أكثر أهل النار قتل ولم
 يارسول الله قال يتكون اللعن وتكفرن العشر الحديث ويحتمل ان يريد بذلك حديث أبي سعيد
 أيضا لا يشكر الله من لا يشكر الناس قاله القاضي أبو بكر المذكور والاول أظهر وأجوز على
 ما لو لم يصفه بعباده اياه حديث ابن عباس يلفظ وتكفرن العشر والعشر الزوج قبله
 عشر يعني معاشر مثل اكل يعني مؤاكل وحديث ابن عباس المذكور طرف من حديث
 طويل أو رده المصنف في باب صلاة الكسوف في هذا الاستاد تاما وسأني الكلام عليه ثم وثبه
 هنا على قائدتين واحداهما ان البخاري يذهب الى جواز قطع الحديث اذا كان مافصله منه
 لا يتعلق بحال ولا بما بعده تعلقا بقضى الفساد المعنى فصبغه كذلك وهم من لا يحفظ الحديث
 ان المختصر غير التام لاسيما اذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فان أوله
 هنا قوله صلى الله عليه وسلم أربب النار الى آخر ما ذكر منه وأول التام عن ابن عباس قال خسفت
 الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر صلاة الكسوف ثم خطبة النبي صلى
 الله عليه وسلم فيها القدر المذكور هنا فن أراده اعدا الاحاديث التي اشتمل عليها الكتاب بظن ان
 هذا الحديث حديثان أو أكثر لاختلاف الابتداء وقد وقع في ذلك من حكي ان عده بغير تكرار
 أربعة آلاف أو نحوها كالمصالح والشيخ يحيى الدين ومن بعدهما وليس الامر كذلك بل
 عده على التكرير أيضا حديث وخمسائة حديث وثلاثة عشر حديثا كما بينت ذلك مفصلا في
 المقدمة الفائدة الثانية تقرر ان البخاري لا يعيد الحديث القائمة لكن تارة تكون في المتن
 وتارة في الاستاد وتارة في ما وحت تكون في المتن خاصة لا يعده بصورة بل يصرف فيه فان
 كثرت طرقه أو رد لكل باب طريقا وان قلت اختصر المتن أو الاستاد وقد صنع ذلك في هذا
 الحديث فإنه أو رده هنا عن عبد الله بن مسلة وهو القعني مختصرا مقتصرا على مقصود
 الترجمة كما تقدمت الاشارة اليه من ان الكفر يطلق على بعض المعاصي ثم أو رده في الصلاة في
 باب من صلى وقدمه نار بهذا الاستاد بعينه لكن لم يغير اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط

(باب) ~~كفران العشر~~
 وكفرون كفر فيه أبو سعيد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 (حدث) عبد الله بن مسلة
 - مالك عن زيد بن أسلم
 - عن عطاء بن يسار عن ابن
 عباس قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم ورأيت النار
 فإذا أكثر أهلها النساء
 يكفرن قبل أن يكفرن بالله
 قال يكفرن العشر ويكفرن
 الاحسان لو أحسنت الى
 اسداهن الدهر ثم رأت منك
 شيئا قالت ما رأيت منك
 خيرا قط

ثم أورد في صلاة الكسوف بهذا الاسناد فساقه تاما ثم أورد في بدء الخلق في ذكر الشمس
والقمر عن شيخ غير الغني مقتصر على موضع الحاجة ثم أورد في عشرة التساه عن شيخ
غيرهما عن مالك أيضا وعلى هذا الطريق جعل جميع تصرفه فلا يوجد في كلبه حديث على
صورتوا حديثا موضعين فصاعدا والله الموفق وسأقي الكلام على ما اتفقت عليه حديث الباب
من القوا حديث ذكره تاما ان شاء الله تعالى (قوله باب) هو منقول وقوله المعاصي مستأمن
أمر الجاهلية خبرها الجاهلية ماقبل الاسلام وقبل يخلق في شخص معين أي في حال جاهلية وقوله
ولا يكفر تنسب إلى القاء المفتوحة وفي رواية أي الوقت بفتح أوله واسكان الكاف وقوله الا
بالشرك أي ان كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية والشرك
أكبر المعاصي ولهذا استأمنوا بمحصل الترجمة أنه لما قدم ان المعاصي يطلق عليها التكفير مجازا
على ارادة كفر النعمة لا كفر الجحاد وان بيننا أكثر لا يخرج عن الملة خلا للتواريخ الذين
يكفرون بالذنوب ونفس القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء عفو رحيم
الشرك تحت امكان المغفرة والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر لان من يحدس بوجهه صلى الله
عليه وسلم مثالا كان كافرا ولم يجعل مع الله الها آخر والمغفرة منسقة عنه لا خلاف وقد ورد
الشرك واربعا ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب
والمشركين قال ابن بطال غرض البخاري رد على من يكفر بالذنوب كالتواريخ ويقول ان من
مات على ذلك يختلف في النار والآية ترد عليهم لان المراد بقوله ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من مات
على كل ذنب سوى الشرك وقال الكرماني في استدلاله بقول أبي ذر عنه بانه نظر لان التعبير
ليس كبير وهم لا يكفرون بالصغار (قلت) استدلاله عليهم من الآية ظاهر وان ذلك اقتصر عليه
ابن بطال وآما قصة أبي ذر فاعلمد كرت يستدل بها على أن من بقيت فيه خصلة من خصال
الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الايمان به سواء كانت من الصغائر أو أم الكبر وهو واضح
واستدل المؤلف بأضاعلي أن المؤمن اذا ارتكب معصية لا يكفر بان الله تعالى أنفي عليه اسم
المؤمن فقال وان طاعتنا من المؤمنين اقتتلوا ثم قال انما المؤمنون اخوة فاصلموا بين اخوتكم
واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقي المسلمان يسفيهما فمعاهما مسلمين مع التواعد
بالتاريخ والمراد هنا اذا كانت المقاتلة بغير تناوب لما تفرق واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم
لا يذوق ذنبا جاهلة أي خصلة جاهلية مع ان منزلة أي ذنبا من الايمان في الذنوة العالمة وغما
وبخصبناك على عظيم منزلته عنده تحذيره عن معاودة مثل ذلك لانه وان كان معدودا بوجه
من وجوه العذر لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر من هودوه وقد وضع هذا وجه
دخول الحديث تحت الترجمة وهذا على مقتضى هذه الرواية أي ذر عن شيخه نكن
سقط حديث أبي بكر من رواية النسائي وأما رواية الاصملي وغيره فإفرادها حديثا بكرة
بترجيح طائفتان من المؤمنين وكل من الرويتين جمعا وتفرقا حسن والطائفة القطعة
من الشيء ويطلق على الواحد خلافه عند الجمهور وأما اشتراط حضور أربعة في جرح الزاني مع
قوله تعالى وليشهد عداهما طائفتان من المؤمنين فالآية واردة في الجلد ولا اشتراط فيمو والاشتراط
في الرحم سليل آخر وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوة تعالى فلتقم طائفتان منهم فمفعول

باب المعاصي من أمر
الجاهلية ولا يكفر صاحبها
بارتكابها الا بالشرك قول
النبي صلى الله عليه وسلم انك
امرؤ نذير جاهلية وقال
الله عز وجل ان الله لا يغفر
أن يشرك به ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء

قوله حدثنا أيوب الخ هذا
مؤخر عن حديث سليمان
ابن ربيب نسخة المتن التي
بأيدينا كاترى تأمل اه
معهم

• (حدثنا) • سليمان بن
حرب قال حدثنا شعبة
عن واصل عن المعمر قال
لقيننا بأذرباينة وعليه
حله وعلى غلامه حله
فسألته عن ذلك فقال اني
سايت رجلا

فبذل القوة فقال وليست غفوا أسلمهم فذكره بلفظ الجمع وأعله ثلاثه على الصحيح (قوله حدثنا
أيوب) هو المشيقي ووفى هو ابن عبيد عن الحسن هو ابن أبي الحسن البصري والأخف
ابن ربيب مضمرة وقد رأى التي على أفعه عليه وسلم لكن قبل إسلامه وكان زنديق فتميم في
الإسلام به يضرب المثل في الخلق وقوله هبت لا نصر هذا الرجل يعني عليا كذا هو في مسلم من
هذا الوجه وقد أشار إليه المؤلف في التنبيه لفظه أريد نصرة ابن عمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم زاد الاسمي في روايته يعني عليا وأبو بكر تأسكان الكاف هو العاصي المشهور وكان
الأخف أراد أن يصحح بقومه الى علي بن أبي طالب ليقابل معه يوم الجمل فنهاه أبو بكر فخرج
وجعل أبو بكر الحديث على عمومته في كل مسلمين التقابلسفح حاسما للمادة والأخف أنه
محمول على ما إذا كان القتال منه سافيرا أو بل مائع كما قلنا من يخص ذلك من عموم الحديث
المتقدم بلبسه الخاص في قتال أهل البيت وقد رجح الأخف عن رأي أبي بكر في ذلك وشهد مع
علي باقي حروبه وصانق الكلام على حديث أبي بكر في كتاب الفتن شاء الله تعالى ويرجال
استاده كلهم بصرون وفه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن
والأخف (قوله عن واصل) هو ابن جابر ولا سمي هو الأحب والمصنف في العتق ثنا
واصل الأحب (قوله عن المعمر) في العتق سمعت المعمر بن سويد هو يعملات ساكن
العين (قوله بارية) هو فتح الرامو المحدثو موضع بالبادية منه وبين المدينة ثلاث
مراحل (قوله وعليه حله وعلى غلامه حله) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة عنه لكن في رواية
الاسمي من طريق معاذ عن شعبة أن أبا ذر فاذ حله عليه من أيوب وعلى عبده من أيوب
وهنا توافق ما في اللغة أن الحلة ثوبان من جنس واحد ويؤيد ما في رواية الأعمش عن المعمر
عند المؤلف في الأدب بلفظ رأيت عليه بردا وعلى غلامه بردا فقلت لو أخذت هذا فلبسته
كانت حله وفي رواية مسلم فقلنا يا أبا ذر لو جعت بينهما كانت حله ولاي داود فقال القوم يا أبا ذر
لو أخذت الذي على غلامك فجعلته مع الذي على لك أنت حله فهذا موافق لقول أهل اللغة
لا تذكرا أن الثوبين يصيران بالجمع بينهما حله ولو كان كافي الأصل على كل واحد منهما حله
لكان إذا جمعهما يصير عليه حلتان ويمكن الجمع بين الروايتين أنه كان عليه برد جديدته
ثوب خلق من جنسه وعلى غلامه كذلك كما قيل له لو أخذت البرد الجديد فاضفته الى البرد
الجديد الذي على وأعطيت الغلام البرد المخلق بلبه لك أنت حله جديدة قلت بذلك الروايتان
ويحصل قوله في حديث الأعمش لك أنت حله أي كاملة الجوده فالتشكيك فيه للتعظيم والله
أعلم وقد نقل بعض أهل اللغة أن الحلة لا تكون الا ثوبين جديدين يحملهما من طبعهما
فأذا أصل تسمية الحلة وغلام أي ذرا المذكر ولم يسم ويحتمل أن يكون أمارة أو حمولى
أي ذر وحديثه عنه في الصحيحين وذكر مسلم في الكنى أن اسمه سعد (قوله فسألته) أي عن
السيف في الياسه غلامه فظهر لبسه لانه على خلاف المألوف فأجاب به بكاء القصة التي
كانت سبب ذلك (قوله سابت) في رواية الاسمي شاعت وفي الأدب المؤلف كان يني
وبين رجل كلام وزاد اسم من اخواني وقيل ان الرجل المذكو هو بلال المؤذن مؤلف
في بكرور وذلك الوليد بن مسلم منقطع ما معنى سابت وقع بيني وبينه سباب بالتعريف

وهو من السبب التشديد أولاً القطع وقبل ما خوذ من السبق وهي حقة العبري التي التاحش
من القول بالتحاش من الجسد فعلى الأول المراد قطع المسبوب وعلى الثاني المراد كشف عوره
لان من شأن السبب ابداء عورة المسبوب (قوله نصير بهامه) أي خشيته الى العار زاد في
الادب وكات أمه أعممة فلت منها وفي رواية قلته ابن السوداء والجمعي من لا يصح
باللسان العربي سواء كان عربياً أو عجمياً والقاضي نصيره قبل هي نصيره كما بين أن التعبير هو
السبب الظاهر له وقع بينهما سبب وزاد عليه التعبير فتكون عاطفة وتدل عليه رواية مسلم قال
أعبر بهامه فقلت من سبب الرجال بسبب أبيه وأمه قال ابن امرؤ فبك باهلية أي خصلته من
خصال الجاهلية ويظهر في أن ذلك كان من أي ذوق بل أن يعرف غيره فكانت تلك الخصلة من
خصال الجاهلية باقية عنده فلها هذا قال كاعند المؤلف في الأدب قلت على ساعتي هذين كبر
السن قال نعم كما تنجب من خفا ذلك عليه مع كبر سنه فينبه كونه هذه الخصلة مدفوعة شرعا
وكان بعد ذلك بساوي غلامه في اللبس وغيره أخذ بالاحوط وان كان لفظ الحديث يقتضي
اشتراط المواصلة لا المساواة وسند كرمات يعلق بيقينه ذلك في كلب العتق حيث ذكره المصنف
إن شاء الله تعالى وفي السياق دلالة على جواز تعدية عبرته بأبيه وقد أنكره ابن قتيبة وتبعه
بعضهم وأثبت آخرون أنها لغة وقديما في سبب اللباس أي ذوق غلامه مثل لبسه أثر مرفوع
أصرح من هذا وأخص أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب عن أبي أمامة أن النبي صلى الله
عليه وسلم أعطى أبان عبد فقال أطعمه مما تأكل وألبسه مما تلبس وكان لا يذوق بفسقه
نصفين فأعطى الغلام نصفه فراه النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال قلت يا رسول الله
أطعمهم مما تأكل ولبسهم مما تلبس قال نعم (قوله باب ظلم دون ظلم) دون يحتل أن
تكون بمعنى غير أي أنواع الظلم متفارة أو بمعنى الأدنى أي بعضها أخف من بعض وهو أظهر
في مقصود المصنف وهذه الجملة لفظ حديث رواه جلف كتاب الإيمان من حديث عطاء
ورواه أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس يعناه هو وفي معنى قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل
الله الآية فاستعمله المؤلف ترجعوا استدله بالحديث المرفوع ووجه الدلالة منه أن العجوبة
فهموا من قوله بظلم عموم أنواع المعاصي ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وإنما بين
لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سنوه فدل على أن الظلم مراد به متفارة
ومناسبة أراد هذا عقب ما تناقش من أن المعاصي غير الشرك لا ينسب صاحبها إلى الكفر المخرج
عن الملة على هذا التقرر ظاهرة (قوله حديث أبان الوليد) هو أنطالي (قوله وحديث بشر)
هو في الروايات المعجمة وأوال العطف وفي بعض النسخ قبله بصرة ح فان كنت من قبل
التصنيف فهي مهمله مأخوذة من "تحويل على عثمان" وان كنت حريتم من بعض الرواة
فيستدل أن تكون مهمله كذلك ومعه مأخوذة من الدار السمرية أي من البضارى
وحديث بشر وهو ابن عبد العسكري وشيخه محمد بن جعفر يعرف بغيره وهو مات الناس
في شعبة ولهذا أخرج المؤلف حديثه مع كونه أخرجه الحديث عالين أي الوليد واللفظ المساق
هنا لفظ بشر وكذلك أخرجه عنه وبعده بن أبي عمير عن شعبة وهو عند المؤلف في تفسير
الانعام وأما قوله أبي الوليد ساق المؤلف في قصة لقمان بلفظاً قال لم يلبس إيمانه بظلم وزاد فيه

فصيرة بامه فقال في النبي
صلى الله عليه وسلم بأما
ذرا عبرته بأتمه أمرو
فبك باهلية أخواتكم
خولكم جعلهم الله تحت
أيديكم فمن كن أخوه تحت
يده فليطعمه مما يأكل
وليلبس مما يلبس ولا
تكفوههم ما يلبسهم فان
كفوههم فأعينوهم (باب)
وان طاعتان من المؤمنين
اقتتلا فأسلخوا بينهما
فسلمهم المؤمنين (حدثنا)
عبد الرحمن بن المبارك قال
حدثنا جاد بن زيد قال حدثنا
أيوب بن موسى عن الحسن عن
الأحنف بن قيس قال ذهبت
لأصغر هذا الرجل فلفني
أوبكر فقال أين تريد قلت
أهـ رهد الرجل قال أرجع
فأني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول إذا
انقضى السبلان بسقيهما
فالتاقل ويقتول في النار
فقلت يا رسول الله هذا يقتل
فبئس التاقل قال أنه كن
حريصا على قتل صاحبه
(باب) بظلم دون ظلم (حدثنا)
أبو الوليد حدثنا شعبة ح
قال وحديث بشر قال حدثنا
محمد بن شعبة عن سليمان
عن إبراهيم عن علقمة عن
عبد الله بن زائد الذين آمنوا

ولهذا أحقبة المصنف بعلامات المناقق وهذا من يدعي ترتيبه ثم في هذا الاسناد رواية ثلاثة
من التابعين بعضهم عن بعض وهم الاعشى عن شيعة ابراهيم بن يزيد النخعي عن خلفه علقمة بن
قيس النخعي والثلاثة كوفيون فقههم عبد الله الصافي هو ابن مسعود وهذه الترجمة أحدها قبل
فحسبه انه أصح الاما سيد الاعشى موصوف بالحنبلين ولكن في رواية مختص بن غياث التي
تقدمت الإشارة اليها عند المؤلف عنه حدثنا ابراهيم ولم أرتصر عن ذلك في جميع طرقه عند
الشيخين وغيرهما إلا في هذا الطريق وفي المتن القوائم الحل على العموم حتى يراد دليل
الخصوص وان التكرار في سياق المتن وان التلخيص يقتضي على العام والمبين على الجمل وان
اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وان حديث التلم تفاوت كما ترجمه وان
المعاصي لا تسمى شركا وان من لم يشر لنا بقضية الامن وهو مهتد فان قيل فالمعاصي قد يعذب
بها هو الامن والاعتداء الذي حصل له فالجواب انه آمن من التخديف في النار مهتدا الى طريق
الحسنة والله أعلم **(قوله باب علامات المناقق)** لما تقدم ان مراتب الكفر متفاوتة وكذلك
الظلم تبعه بان التناقق كذلك وقال الشيخ يحيى الدين مراد البضاري بهذه الترجمة ان المعاصي
تنقص الايمان كان الطاعة تزيدده وقال الكرماني مناسبة هذا الباب لكتاب الايمان ان
التناقق علامة عدم الايمان وأليه لمنه ان بعض التناقق كفر دون بعض والتناقق لغة تعانفة
الباطن للظاهر فان كان في اعتقاد الايمان فهو تناقق الكفر والافهو تناقق العمل ويدخل فيه
التسلسل والتزلزل وتفاوت مراتبه **(قوله)** حدثنا سليمان أبو الربيع هو الزمري البصري يزل
بعد ادوم بن شيعة فمصادمه يمتدون ونافع بن مالك هو عم مالك بن أنس الامام **(قوله)** آية المناقق
ثلاث الآية العلامة وافراد الآية اما على ارادة الجنس أو ان العلامة انما تحصل باجتماع
الثلاث والاولى التي يصنع المؤلف ولهذا ترجمها بالجمع ووجه بيان من الشاهد قبل وقد رواه أبو
عوانة في مصنفه بلفظ علامات المناقق فان قيل ظاهره الحصر في الثلاث فكيف جاء في الحديث
الاسترخاء بثلاثة أربع من كثر فيه الحديث أجاب القرطبي باحتمال انما يتجمل صلى الله عليه وسلم
من العلم بمقتضاهم ما لم يكن عنده وأقول ليس بين الحديثين تعارض لانه لا يلزم من عدم الحصة
المضمومة الدالة على كمال التناقق كونها علامة على التناقق لاحتمال ان تكون العلامات دالات
على أصل التناقق والصله الزائدة اذا أضيفت الى ذلك كل ما يخلو من التناقق على ان في رواية
مسلم من طريق العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما يدل على ارادة عدم الحصر فان
لفظ من علامة المناقق ثلاث وكذا أخرجه الضعيف في الاوسط من حديث أبي عبد الله الحذري
واذا جمل اللفظ الاول على هذا لم ير السؤال فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت وبعضها
في وقت آخر وقال القرطبي أيضا والنووي حصل من مجموع الروايتين جنس خصا لا نهما
نواردها على الكذب في الحديث والخيانة في الامانة وزاد الاول اخفاء في الوعد والثاني الغدر
في المعاهدة والتجور في المحصومة **(قلت)** وفي رواية مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اتفق في المعاهدة التلطف
في الوعد كما في الاول فكانت بعض الروايات تصرف في لفظه لان معناها قد يتعد على هذا فالمراد
خصلة واحدة وهي التجور في المحصومة والتجور الميل عن الحق والاحتيال في وده وهذا قد
يندرج في الخصلة الاولى وهي الكذب في الحديث ووجه الاقتصار على هذه العلامات

• (باب علامات المناقق) •

(حدثنا سليمان أبو الربيع

قال حدثنا اسمعيل بن جعفر

قال حدثنا نافع بن مالك بن

أبي عامر أبو مهبل عن أبيه

عن أبي هريرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال آية

المناقق ثلاث اذا حدث كذب

الثلاث أنهم لم يثبتوا على ما عداها إذا أصل النجاسة منحصر في ثلاث القول والفعل والنية فثبت على
 نه باد القول بالكذب وعلى فساد الفعل بالنجاسة وعلى فساد النية بالخلف لأن خلف الوعد
 لا يصدق إلا إذا كان العزم عليه فإما لو كان عزمهم على ما عدا ذلك لم يصدق الوعد وبذلك لا يثبت
 لم توجد منه صورة التفات قاله أنفاز إلى في الاحكام وفي الطبراني في حديث طويل ما يثبت له فيه
 من حديث سلمان إذا وعدوه وهو يحدث نفسه أنه يخلف وكذا قال في باقي النسخ وإسناده لا بأس
 به ليس فيه من أجمع على تركه وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ
 إذا وعد الرجل أخاه من يمينه أن يني له فخر فلا يتم عليه (قوله إذا وعد) قال صاحب المحكم
 يقال وعدته خبراً أو وعدته شراً فإذا أسقطوا الفعل قالوا في الخبر وعده وفي الشر وأوعده
 وحكي ابن الأعرابي في إسناده وأوعده خبراً بالهمزة قال المراد بالوعد في الحديث الوعد بالخبر وأما الشر
 فيستحب اختلافه وقد يجب ما لم يترتب على تركه انتفاؤه فسدته وأما الكذب في الحديث
 فحكي ابن التين عن مالك أنه سئل عن جرب عليه كذب فقال أي نوع من الكذب له حدث عن
 عيش له سلف فبالغ في وصفه فهذا البصر وانما يضر من حدث عن الأشخاص بخلاف ما عليه
 فأصداً الكذب انتهى وقال النووي هذا الحديث عده جامعاً من العلم مشكلاً من حيث
 أن هذه النسخ لا تدنو جدي في المسلم المجمع على عدم الحكم بكفره قال وليس فيه إشكال بل معناه
 صحيح والذي قاله المحققون أن معناه أن هذه النسخ لا تدنو جدي في المسلم المجمع على عدم الحكم بكفره
 انحصاراً ومختاراً بخلافهم (قلت) ومحصل هذا الجواب الجمل في التسمية على الجزأى
 صاحب هذه النسخ كلفنا في هوينا على أن المراد بالتفريق تفريق الكفر وقيد في الجواب
 عنه أن المراد بالتفريق تفريق العمل لا قديمنا وهذا الرضا القريظي واستدل به بقوله عز وجل
 هل تدري في شأن من التفريق فإنه لم يرد بك تفريق الكفر وانما أراد تفريق العمل ويؤيده وصفه
 بالخالص في الحديث الثاني بقوله كان سافراً خالصاً وقيل المراد بإطلاق التفريق الاندثار والتعذيب
 أعز ارتكاب هذه النسخ وان الظاهر غير مرادوهذا ارتضاء الخطأ وذكر أيضاً أنه يحتمل أن
 المتصنف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار به ديدناً قال ويدل عليه التعبير إذا فأنها تدل على تكرار
 الفعل كذلك قاله الأولي ما قال الكرمانى أن حذف المفعول من حدث يدل على الصوم أى أن
 حدث في كل شيء كذب فيه أو يصير قاصر رأى إذا وجد جملة التحدث كذب وقيل هو محمول
 على من غلبت عليه هذه النسخ وتهاون بها واستخف بامرأها فان من كان كذلك كان فاسداً
 الاعتقاد غالباً وهذه الأجوبة كلها مبينة على أن اللام في المتفق الجنس ومنهم من ادعى أنها
 للعهد فقال أنه ورد في حق شخص معين أو في حق المنافقين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 وعسكراً هو لا ما يحدث ضعفة بآمن في ذلك لو ثبت شيء منها العين المصدر إليه وأحسن الأجوبة
 ما ارتضاه القريظي والله أعلم (قوله تابعه شعبة) وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المطالم
 ورواية قبيصة عن سفيان وهو الثوري ضعفاً يعجز عن معين وقال الشيخ يحيى الدين انما
 أوردها البخاري على طريق المتابعة لا الإصالة وتعبه الكرمانى بأنها مخالفة للنظر والمعنى من
 عدم جحمت فكيف تكون متابعة وجوابه أن المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخرجاً من
 صحيح مسلم وغيره من طريق أخرى عن الثوري وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش منها

وإذا وعد أخلف وإذا اتفق
 خان (حدثنا) قبيصة بن عقبة
 قال حدثنا سفيان عن
 الأعمش عن عبد الله بن مرة
 عن مسروق عن عبد الله بن
 عمرو أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال أربع من كن فيه
 كان منافقاً فساداً من كانت
 فيه خصله منهن كانت فيه
 خصله من التفريق حتى يدعيها
 إذا اتفق خان وإذا حدث
 كذب وإذا عاهد غدر وإذا
 خاصم فجر تابعه شعبة عن
 الأعمش

رواه شعبة المشاور وهو هذا هو السرف في كراهنا وكما نفهم ان المراد بالاتباع حديث أبي هريرة
 المذكور في الباب وليس كذلك اذ لو اراد له شاهدنا وأما دعواه ان جهتها ثقافة في المعنى
 فليس بمسلم لمقرناه أن نأخو غابته أن يكون في أحد جهتها زيادة وهي مقبولة لانها من ثقة متين
 والله أعلم (قائمة) رجال الاستاذ الثاني كلهم كوفيون الا الصاهبي وقد دخل الكوفة أيضا
 والله أعلم (قوله) باب قيام ليلة القدر من الايمان لما بين علامت النفاق وقصها رجوع لي
 ذكر علامات الايمان وحسنه لان الكلام على متعلقات الايمان هو المقصود بالاصالة واعتل ذلك
 متعلقات غير مستطردا ثم رجوع فذكر ان قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من
 الايمان ما ورد الثلاثة من حديث أبي هريرة عن الصادق البايع والجزء وعبر في ليلة القدر
 بالضرع في الشرط بالمضي في جوابه بخلاف الاسر بن فالح المضي فيها وأبى الكرماني
 لذلك نكتة لطيفة قال لان قيام رمضان بحقوق الوقوع وكذا أصابه بخلاف قيام ليلة القدر فانه
 غير متيقن فلماذا ذكره فقط المستقبل اتفق كلامه وقيمى مستأى الاشارة اليه وقال غيره
 استعمل لفظ الماضي في الجزء اشارة الى تحقق وقوعه فهو تظير في أمر الله وفي استعمال
 الشرط مضارعا والجواب ماضيا نزاع بين النصارى فنه الاكثر وأجاز آخر ورن لكن بطل
 اعتدوا بقوله تعالى ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت لان قوله فظلت بلفظ الماضي
 وهو تابع للوواب وتابع الجواب جوابوا واعتدوا أيضا بهذا الحديث وعندى في الاستدلال
 به نظر لاخي أعلم من تصرف الرواة لان الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في
 الشرط والجزء وقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن محبوب عن أبي اليمان شيخ النصارى في
 فلم يغير بين الشرط والجزء بل قال من يقوم ليلة القدر يغفر له ورواها وتعيم في المخرج
 عن عليين وهو الطبراني عن أحمد بن محمد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان ولفظه زائد على
 الروايتين فقال لا يقوم أحدكم ليلة القدر فوافقه ايماننا واحتسابا لا غفر الله ما تقدم من ذنبه
 وقوله في هذه الرواية فوافقه زيادة بيان والا فجزء امر تب على قيام ليلة القدر ولا يصدق
 قيام ليلة القدر الا على من وافقهوا والمصير المستقام من النبي والاثبات مستقام من الشرط
 والجزء فوضوح ذلك من تصرف الرواة بالمعنى لان مخرج الحديث واحد وسأى الكلام على
 ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيام (قوله) باب الجهاد من
 الايمان) أورده هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه فاما مناسبة ابراه
 معها في الجملة فتواضع لا شرا كهافي كونها من خصال الايمان وأما ابراه بين حديثين البين مع أن
 تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فليكن لم أر من تعرض لها بل قال الكرماني صنيعة هذا دل على أن
 النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة في اشتراكها في كونها من خصال الايمان (وأقول) بل قيام
 ليلة القدر وان كان ظاهرا المناسبة لقيام رمضان لكن الحديث الذي أورده في باب الجهاد
 مناسبة لتناسل ليلة القدر وحسنه لان التناسل ليلة القدر تستدعي محافظتها ومجاهدة
 تامة ومع ذلك فقد وافقهنا أولئك الجاهدين تناسل الشهادة بقصد اعلام الله وقدي يحصل
 له ذلك ولا تناسل في أن كل منهما مجاهدت في ان كلامهما قد يحصل المقصود الاصل لصاحبه
 أولا فالتقائم لتناسل ليلة القدر وما جوفان وافقهنا كان أعظم أجر والمجاهدة لتناسل الشهادة

(باب) قيام ليلة القدر
 من الايمان (حديثنا) أبو
 اليمان قال أخبرنا شعيب
 قال حدثنا أبو الزناد عن
 الأعرج عن أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من يقوم ليلة القدر يأتينا
 واحتسابا يغفر له ما تقدم
 من ذنبه
 (باب) الجهاد من الايمان

حدثنا سري بن حصن
حدثنا عبد الواحد حدثنا
عمارة حدثنا أبو زرعة بن
عمرو قال حدثنا بأهيرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال استبأ الله من خرج في
سبيله لا يخرجه إلا إيماناً
وتصديقاً برسلي أن أرجعه
بعد نال من أجرة أو ضجة أو
أخذ له الخفة ولولا أن أشتق
على أمتي ما قد عشت خلف
سريته ولوددت أني أقتل في
سبيل الله ثم أحياء ثم أقتل ثم
أحياء ثم أقتل (باب تطوع
قيام رمضان من الأيمان) هـ
حدثنا اسمعيل قال حدثني
مالك عن ابن شهاب عن جند
ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من قام رمضان
إيماناً واحتساباً غفر له
ما تقدم من ذنبه (باب
صوم رمضان احتساباً من
الايان) هـ (حدثنا) ابن سلام
قال أخبرنا محمد بن فضيل قال
حدثنا يحيى بن محمد عن أبي
سليمان عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من صام رمضان إيماناً
واحتساباً غفر له ما تقدم
من ذنبه (باب الدين يسر
وقول النبي صلى الله عليه
وسلم أحب الدين إلى الله
الطيبية صحه)

في يجوز فكلوا وافهموا كان أعتدوا برأوي وشهدوا إلى ذلك تنبيه على الله عليه وسلم الشهادة بقوله
ولوددت أني أقتل في سبيل الله فذكر المرفوع فضل الجهاد في الاستطاعة عاداً في كرمه بمرضان
وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بصد خاص ثم ذكر بعد ما يب الصيام لأن الصيام من التروك
أفخره عن القيام لأنه من الأفعال ولأن الليل قبل النهار ولعله أشار إلى أن القيام مشروعي في أول
ليلة من الشهر خلافاً لبعضهم (قوله حدثنا سري) هو اسم بلفظ التسمية وهو نصري يكنى بأبي
قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصري العبدى ويقال له التقى وهو ثقة متقن قال ابن
القطان لم يعثر عليه بقادر وفي طبقه عبد الواحد بن زيد بصري أيضاً لكنه ضعيف ولم يصرح
عنه في الحديث شيء (قوله حدثنا عمارة) هو ابن القعقاع بن شجرة الضبي (قوله استبأ الله)
هو بالنون أي سارع في جوابه وحسن عزاءه وقيل بمعنى أجاب إلى المراد ففي الصحاح نبت خلافاً
لكذا فاستبأ أي أجاب إليه وقيل معناه تكفل بالمطالبة ويدل عليه رواية المؤلف في أوامر
الجهاد لهذا الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ تكفل الله وفيه أوائل الجهاد من
طريق محمد بن المسيب عنه بلفظ وكل الله وسياق الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك أن
شاه الله تعالى ووقع في رواية الأصل هنا استبأ بياختصايتهم موزن بدل النون من المأذبة
وهو تعصيت وقد وجوهه مكافئ لكن إطلاق الراء على خلافه مع اتحاد الخرج كاف في
تحقيقه (قوله لا يخرجه إلا إيماناً) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاستثناء مفرغ
وفي رواية مسلم والايان على الإيما ما نصب قال النووي هو مفعول له وتقديره لا يخرجه
أخرج إلا إيماناً والتصديق (قوله وتصديق برسلي) ذكره الكرماني بلفظاً وتصديق ثم
استكه وتكلف الجواب عنه والصواب أسهل من ذلك لأنه لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ
أو وقوله جافه عدل من ضمير التسمية إلى ضمير المتكلم فهو الالتفات وقال ابن مالك كان
الالتفات في الظاهر إيماناً به ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال أي
استدأ القلم خرج في سبيله فانه لا يخرجه إلا إيماناً ولا يخرجه مفعول القول لأن صاحب
سأل على هذا التقدير هو الله وأحقبه شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز وأن
التعجب بالالتفات هنا غير له تقول الأولى أنه من باب الالتفات وهو متجه وسأني في أننا فرض الخمس
من طريق الأعرج بلفظ لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصديق بكلمته (تنبيه) هـ جاء هذا
الحديث من طريق آخر زعمه هذه مثلاً على أمور ثلاثة وقد اختصر المؤلف من سياقه أكثر
الأمر الثاني وساقه اسمعيل وأويع في مفسرهما من طريق عبد الواحد بن زياد
المدكور بقرنه وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع ووجه
الحديث قرأه من رواية الأعرج وغيره عن أبي هريرة كما سألني عند المؤلف في كتاب الجهاد
وهناك يأتي الكلام عليه أن شاه الله تعالى وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكلام على قيام رمضان
وبصياهم رمضان يأتي في كتاب الصيام (قوله باب الدين يسر) أي دين الإسلام ذو يسر وأسمى
لدين يسر ما عدا بالنسبة إلى الأديان قبله لأن أقدمه عن هذه الآية الأسماء التي كان على من
قبلهم ومن بعدهم الأشد له أن قويتهم كانت يقتل أنفسهم وقوة هذه الآية الإقلاع والعزم
ولقد (قوله أحب الدين) أي حاصل الدين لأن خصال الدين كلها محبوبة ولكن ما كان منها

صحاح أي سبلانهم وأحب إلى الله ويحل عليه ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث إعراب لم
 يسمه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خير دينكم أيسر وأدنى وألين جنس أي أحب
 الأديان إلى الله الخفيفة والمراد بالأديان الشرائع المأخوذة من الله تعالى أن تدل وتبين وتبين الخفيفة
 إبراهيم والخفيف في اللغة من كان على ملة إبراهيم ومعنى إبراهيم خفيفا لأنه عن الباطل إلى الحق
 لأن أصل الخلف الميل والسحبة السهلة أي أنها سهلة على السهولة لقوله تعالى وما جعل عليكم
 في الدين من حرج ملة أيكم إبراهيم وهذا الحديث الملقب بسند المؤلف في هذا الكتاب لأنه
 ليس على شرطه نعم وصله في كلب الأدب المفرد وكذا أوصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق
 محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وأما حسن استعمله المؤلف
 في الترجمة لكونه مقاصرا عن شرطه وقواه بما دلل عن معناه تناسب السهولة والبسر **(قوله)**
 حديثنا عبد السلام بن مطهر أي ابن حسان البصري وكتبه أبو ظفر باب في نسخة والله
 المفتوحين **(قوله)** حديثنا عن علي هو المحدثي يضم الميم وفتح القاف والهمزة المشددة وهو
 بصري ثقة لكنه مدلس شديد التلويص وصفه بذلك ابن معد وغيى وهذا الحديث عن أفراد
 البخاري عن مسلم ومحمد بن علي بن ربيعة مدلس بالغتة تصريحه في السماع من طريق
 أخرى فقد رواه ابن حبان في صحيحه عن طريق أحمد بن محمد بن أحمد بن حنبل عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن المذکور قال سمعت معن بن محمد يذكر وهو من أفراد معن بن محمد وهو مدلس ثقة تليد
 الحديث لكن تابعه على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كلب الرافق بعينه
 ولفظه سدو واو واو زاذي آخره والقصد القصد لعلوا لم يذكر شقه الأول وقد أشرفنا إلى بعض
 شواهده ومنها حديث عروة النخعي يضم الفاء وفتح القاف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إن دين الله يسر ومنها حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم هذا وأصد
 فاه من يشاهد الدين بقلبه رواهما أحمد وسند كل منهما حسن **(قوله)** ولز بشاذل
 غلبه هكذا في رواية ثانيا ضمار الفاعل وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض الروايات عن الأصلي
 بلفظ ولز بشاذل الدين أحد الأغلب وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الأجمعين وفي نعيم
 وابن حبان وغيرهم والدين منصوب على المسعول وكذا في رواية ثانيا أيضا وأصحنا على نعيمه
 وحكي صاحب المطالع أن تكرار الروايات رفع الدين على أن يشاذل معنى لما ليس فاعله وعارضه
 الووي بأن أكثر الروايات بالنصب ويجمع بين كلامهما بأنه والنسبة إلى رتبة لفظة
 والمشاركة في اللفظ والنصب فقط حديث بريدة أحمد فمن شاذل هذا الدين يغيبه ذكره في حديث
 آخر يصح أن يكون هو سبب حديث الباب والمشاركة في التشديد المعاليه قال في نسخة مشددة
 إذا قاوه والمعنى لا يتعمق أحدا في الأعمال الدنيوية يترك الرقي الأعز واتسع غلب قال
 ابن المنير في هذا الحديث علم من أعلام السوء فقديا وأورثي السوء قبل أن كل متضع في
 الدين قطع وأبى المرامن طلب لا كل في السبل فانه من أمور المحمودة بل في الأخراط
 المؤقت إلى اللال أو المبالغة في الطلوع المنضى في ترك الأفضل وأخراج العرض عن وقته
 كمن يات بصلي الليل كما هو غائب نائم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في
 الجماعة وإلى أن أخرج الوقت اختاروا إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت القرصة وفي حديث

(حدثنا) عبد السلام بن
 مطهر قال حدثنا عن علي
 عن معن بن محمد البخاري
 عن معن بن أبي سعيد المقبري
 عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إن الدين يسر ولن يشاد
 الدين الأغلبي

يحسن من الإبرع عند أحدكم لن تنالوا هذا الأمر بالمغالبة وخير دينكم اليسيرة وقديستقاد
 من هذا الأسرار إلى الاختيار خمسة الشرعة فإن الاختيار خمسة في موضع الرخصة تطوع كن
 يتراكم التيم عند العجز عن استعمال الله فيفضي به استعماله إلى حصول الضرر **(قوله)**
 فسعدوا أي الزموا السداد وهو الصواب من غير إقراط ولا تضريب قال أهل اللغة السداد
 التوسط في العمل **(قوله وقاربوا)** أي أن لم تستطيعوا الاختيار بالكل فاعلموا بما يقرب منه
(قوله وأبشروا) أي بالنواب على العمل الدائم وإن قل والمراد تبشير من عجز عن العمل بالكل
 بأن العجز إذا لم يكن من صنعه لا يستلزم نقص أجره وأجهم المفسرين تعظيم الله ونقصها **(قوله)**
 واستعينوا بالغدوة أي استعينوا على مداومة العبادة بما يقاها في الأوقات المنقطة والغدوة
 بالفتح سر أول النهار وقال الجوهري ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس والروحة بالفتح السر
 بعد الزوال والبدلة تضم أوله وقصه واسكان اللام سر آخر الليل وقل سر الليل كله وهذا عبر
 فيه بالتحريض ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار وهذه الأوقات أطيب أوقات المسافرين وكانه
 صلى الله عليه وسلم خطب سافر إلى مقصد فنه على أوقات نشاطه لأن المسافر إذا سافر الليل
 والنهار جميعا عجز واقطع وإذا تفرغ السبيل في هذه الأوقات المنقطة أمكنه المداومة من غير
 مشقة وحس هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة وإن هذه الأوقات
 بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة وقوله في رواية ابن أبي ذئب القصد القصد
 بالنصب فيها على الأعراف والقصد الاختيار بالمر الأوسط ومناسبة إيراد المصنف لهذا الحديث
 عقب لأحداث التي قبله ظاهرة من حيث أنها تضمنت الترغيب في القيام والصيام والجهاد
 فأراد أن يبين أن الأولى للعامل ببقائه لا يجهد نفسه بحيث يعجز عن قطع بل يعمل بتلطف
 وتدرج ليؤدي عمله ولا يتقطع ثم عاد إلى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة معدودة
 من الإيمان ففتل باب الصلاة الإيمان **(قوله باب)** هو مرفوع يتنزل ويغير تنوين الصلاة
 مرفوع وعلى التنوين فقوله وقول الله مرفوع عطف على الصلاة وعلى عدمه مجرور مضاف
(قوله يعني صلاتكم) وقع النصيب على هذا التفسير من الوجه الذي أخرج منه المصنف
 الحديث الباب مرفوع فليس وانتم من طريق شريك وغيره عن أبي إسحق عن البراء في
 الحديث المذكور فأرنا أنه ما كان الله يضيع إيمانكم صلاتكم إلى بيت المقدس وعلى
 هذا فنقول المصنف عند البيت شكل مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ولا اختصاص لذلك
 بكونه عند البيت وقد قيل إن فيه تعميما والصواب يعني صلاتكم لغير البيت وعندى أنه
 لا يخصص فيه بل هو صواب ومقامه انصاري في هذه الأمور دقيقة ويان ذلك أن العلماء اختلفوا
 في الجهة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم توجه إليها للصلاة وهو مكة فقال ابن عباس وغيره كان
 يصلي إلى بيت المقدس لكنه لا يسدرك الكعبة بل يجعلها منه وبين بيت المقدس وأطلق
 آخرون أنه كان يصلي إلى بيت المقدس وقال آخرون كان يصلي إلى الكعبة فلما تحول إلى المدينة
 استقبل بيت المقدس وهذا ضعيف لأنه من دعوى النسخ مرتين والأول أصح لأنه يجمع بين
 القرآن وقد صححه لما كثر غير من حديث ابن عباس وكان البخاري أراد الإشارة إلى الجزم
 بما صح من أنه لم يترك عند البيت كانت إلى بيت المقدس واقصر على ذلك أكثره

فسعدوا وقاربوا وأبشروا
 واستعينوا بالغدوة والروحة
 وشئ من البدلة
 باب الصلاة من الإيمان
 وقول الله تعالى وما كان
 الله ليضيع إيمانكم يعني
 صلاتكم عند البيت

بالاولى لان صلاتهم الى غير جهة البيت وهم عند البيت لذا كانت لاتضع فاحرى ان لاتضع
اذا بعدوا عنه فقد بر الكلام بمعنى صلاتكم التي سلقوها عند البيت الى بيت المقدس (قوله)
حدثنا عمرو بن خالد) هو يفتح العين وسكون الميم وهو ابو الحسن الخزازي نزيل مصر أحد الثقات
الاشباه وقع في رواية القاسبي عن عبدوس كلاهما عن أبي زيد المرزوي وقرواية
أبي ذر عن الكنجي عن عمر بن خالد بنهم العين وفتح الميم وهو تصحيف بنهم عليه من القدماء وعلى
نفساني بولس في شيوخ البخاري عن اسمه عمر بن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال
الكتب الستة (قوله حدثنا زهير) هو ابن معاوية أبو خزيمة الجعفي الكوفي نزيل البصرة زوجها
سمع منه عمرو بن خالد (قوله حدثنا أبو اسحق) هو السبيعي وسمع زهير عنه فيما قال أحد بعد
ان بدلتهم ولكن تابعه عليه عند المصنف اسرائيل بن يونس خفيد موسى بن (قوله عن البراء)
هو ابن عازب الانصاري صحابي ابن معاذي وللمصنف في التفسيرين طريق الثوري عن أبي اسحق
صحت البراء فان ما يخفى من تدليس أبي اسحق (قوله أول) بالنصب أي في أول من قدمه
وما صدق به (قوله أو قال أخواله) الشك من أبي اسحق وفي اطلاق أجداده أو أخواله مجاز لان
الانصار آثارهم من جهة الاموة لان أم جده عبد المطلب بن هاشم منهم وهي سلى بنت عمرو
أحد بني عدى بن الغابر وانزل التي صلى الله عليه وسلم بالمدينة على اخوتهم في مال بن
الخصار فقيه على هذا مجاز ثان (قوله قبل بيت المقدس) بكسر القاف وفتح الموحدة أي الى جهة
بيت المقدس (قوله ستة عشر شهرا أو سبعة عشر) كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا وفي
الصلاة أيضا عن أبي نعيم عنه وكذا في رواية الثوري عنه وفي رواية اسرائيل عند المصنف
وعند الترمذي أيضا ورواه أبو عوانة في صحيحه عن عمار بن زبارة وغيره عن أبي نعيم فقال
ستة عشر من غير شك وكذا المسلم من رواية أبي الاحوص والقاسبي من رواه اذكريان
أبي زائدة وشريك ولا في رواية أبي اسحق من رواية عمار بن زبارة بنقد راءه صغرا كاهم عن
أبي اسحق وكذا الاجد بسند صحيح عن ابن عباس والزهرا والطبراني من حديث عمرو بن عوف
سبعة عشر وكذا الطبراني عن ابن عباس والجمع بين الراءتين سهل بان يكون من حرم بيتة
عشر لقم من شهر القدوم وشهر التحويل شهر أو الثاني الزائد من حرم بيتة عشر عداهما معا
ومن شك ترد في ذلك وذلك أن القدوم كان في شهر ربيع الاول بلا خلاف وكان التحول في
نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح وهو حرم الجمهور ورواه الحارثي بسند صحيح
عن ابن عباس وقال ابن حبان سبعة عشر شهرا وثلاثة أيام وهو مبني على أن القدوم كان
في ثاني عشر شهر ربيع الاول وشذت اقوال أخرى في ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عمار
عن أبي اسحق في هذا الحديث ثمانية عشر شهرا أو ثمانية عشر شهرا أو ثمانية عشر شهرا أو ثمانية عشر شهرا
ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ثمانية عشر ووجهه بضمهم على قول محمد
ابن حبيب ان تحويل كان في نصف شعب وهو الذي ذكره مووي في الرضا وقومه كونه
ربيع في شهر من مسلم ربيع ستة عشر شهرا وكوم خارج زواياها عندهم ولا يستقيم أن يكون
ذلك في شعبان لأن أقل شهر القدوم والتحويل وقد جزم موسى بن عتبة بان التحويل
كان في جلدي الآخر من الشذوذ أيضا ورواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة عشر شهرا وعشرة

• حدثنا عمر بن خالد قال
حدثنا زهير قال حدثنا أبي
أصحق عن البراء بن النسي
صلى الله عليه وسلم كان أول
ما قدم المدينة نزول على
أجداده أو قال أخواله من
الأنصار وأنه صلى قبل بيت
المقدس ستة عشر شهراً أو
سبعة عشر شهراً أو كان فيجبه
أن تكون قوته قبل البيت

أنهر وروايتهم يروا يفتنوه وهذه الأخيرة يمكن جعلها على الصواب وأساسها الجميع
ضعفتوا الاعتماد على القول الأول بحلة ماحكاة تسع روايات (قوله وأما صلى الله عليه وسلم) بالنصب
لأفعال صلى الله عليه وسلم والصبر كذلك على البدلية وأمره أن ماله بالرفع وفي الكلام مقدر لم يذكر
لوضوحه أي أول صلاة صلاها متوجها إلى الكعبة صلاة العصر وعند ابن سعد حول القبة
في صلاة الظهر أو العصر على التردد وصاق ذلك من حديث عمارة بن أوس قال حينما أحدى
صلاتي العشاء والتحقق أن أول صلاة صلاها في حلة ملامات بشر بن البراء بن معمر ورواها
وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر وأما الصحيح فهو من حديث ابن عمر بن الخطاب قال كان
ذلك في جمادى الآخرة وأرجب وأثعبان أقوال (قوله فخرج رجل) هو عبد بن بشر بن قنطري
كأرواه ابن منده من حديث طوله بنت أسلم وقيل هو عبد بن نهبك بفتح النون وكسر الهاء
وأهل المسجد الذين مر بهم قبل حسم من بني سلمة وقيل هو عبد بن بشر الذي أخبر أهل قبا في صلاة
الصبح كما سبقت بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة وتؤيد كنه ذلك
تقرر بالجمع بين هذين الحديثين وغيرهما مع التمسك على ما فيه من الفوائد إن شاء الله تعالى
(قوله أشهد بآله) أي أحلف قال الجوهري يقال أشهد بكذا أي أحلفه (قوله قبل مكة)
أي قبل البيت النبوي مكة ولهذا قال فداروا بكاهم قبل البيت وما موصولة والكافي
لمبادرة وقال الكرماني المقارنة وهم متداخرون وخبره عذوف (قوله قد أعجبهم) أي النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله وأهل الكتاب) هو بالرفع عطف على اليهود من عطف العام على الخاص
وقيل المراد نصارى لأنهم من أهل الكتاب وفيه نظر لأن النصاري لا يصلون لبيت المقدس
فكيف يعجبهم وقال الكرماني كان أعجبهم بطريق التبعية لليهود (قلت) ونفسه بعد لأنهم
أشد الناس عداوة لليهود ويحتمل أن يكون بالنصب والواو بمعنى مع أي يصلي مع أهل الكتاب
إلى بيت المقدس واختلاف في حالته إلى بيت المقدس وهو عكة فروي ابن ماجه من طريق أبي
بكر بن عياش أن كورثا صلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوت المقدس ثمانية عشر
شهرًا وصرفت لتبته إلى الكعبة بعد دخول المدينة بشهرين وظاهره أنه كان يصلي عكة إلى
بيت المقدس محضًا وحكي الزهري خلافاً في أنه هل كان يصلي الكعبة خفف ظهراً أو يجعلها
منه وبين بيت المقدس (قلت) وعلى الأول فكان يجعل المزاب خلفه وعلى الثاني
كان يصلي بين الركنين الجباين وروى ناس أنه لم يزل يستقبل الكعبة عكة فلما قدم المدينة
استقبل بيت المقدس ثم نسخ وجعل ابن عبد البر هذا على القول الثاني ويؤيد جملة على ظاهره
أما جبريل بن في بعض طرقه أن ذلك كان عند باب البيت (قوله أنكروا ذلك) يعني اليهود
فتركت يستقبل السفها من الناس الآية وقد سرح المصنف ذلك في رواية طريق إسرائيل
(قوله قال زهير) يعني ابن معاوية بالاسناد المذكور ويحذف أداة العطف كما دونه ورواه من
قال به معلق وقد ساقه المصنف في التفسير مع جملة الحديث عن أبي نعيم عن زهير سابقاً واحداً
(قوله أنه مات على القبة) أي قبله تيب المقدس قبل أن يتحول رجل (وقالوا) ذكر القتل لم أره إلا
فدروا به روي باقي الروايات أنما فيها ذكر الموت فقط وكذلك روى أبو داود والترمذي وابن
حداد جميعاً عن ابن عباس وابن عباس ما رواه عن أبيه عن فرض الصلاة وقبل تحول القبة من

وأنه صلى أول صلاة صلاها
صلاة العصر وصلى معه قوم
خرج رجل عن صلى معه
فرى أهل مسجد وهم
را كعون فقال أشهد بآله
لقد صليت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل مكة
فداروا بكاهم قبل البيت
وكانت اليهود قد أعجبهم
إذا كان يصلي قبل بيت
المقدس وهل أعجب فلما
ولى وجهه قبل البيت
أنكروا ذلك قال زهير
حدثنا أبو إسحق عن البراء
في حديثه هذا أنه مات على
القبة قبل أن يتحول رجل
وقالوا فلم يسم ما تقول فهم
قارنوا الله تعالى وما كان الله
ليضيع إيمانكم
(باب حسن إسلام المرء)

المسلمين عشرة أنفس فبكت من قريش عبد الله بن شهاب والمطلب بن أزهر الزهراني والكران
 ابن عمرو العامري وبارض الحبشة منهم خطاب الجهملة بن الحارث الجهمي وعمرو بن أمية الأسدي
 وعبد الله بن الحارث السهمي وعمرو بن عبد العزيز وعلي بن فضال العدوي ومن الأنصار بالمدينة
 البراء بن معمر ورجمات وأسعد بن زرارته هؤلاء العشرة سقوا عليهم ومات في المدينة أيضا من
 ابن معاذ الأسدي لكنه اختفى في أسلام ولم أحدق شيئا من الأخبار وإن أحد من المسلمين قُتل
 قبل وصول القسيلة لكن لا يابن من علم ذلك عدم الوقوع فإن كانت هذه القسيلة محفوظة
 فقص على أن بعض المسلمين من لم يشتر قسلا في تلك المدينة غير الجهاد لم يضبط اسمه لقوله
 الاعتناء بالتاريخ أن ذلك لم يوجب في المعازي ذكر رجل اختفى في أسلام وهو سويد
 ابن الصامت فقلد ابن إسحق أنه لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن تقام الأنصار في العقبة
 ففرض عليه الأسلام فقال إن هذا القول حسن وانصرف إلى المدينة فقتل بها في رقة بعث
 يضم الموعدة وإهمال العين وآخره مثله وكانت قبل الهجرة قال فكان قومه يقولون لقد
 قتل وهو مسلم فيجتمعون أن يكون هو المراد وذكر بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بكتك
 من المستضعفين كالوحي عمار (قلت) يحتاج إلى شون أن قتلهم بعد الأسراء (تيسره) في
 في هذا الحديث عن القوائد الدعي المريح في إنكارهم تسمية أعمال الدين إيمانا وفيه
 أن تبقى تغيير بعض الأحكام جائزا لمظهر المصلحة في ذلك وفيه بيان شرف المصطفى صلى الله
 عليه وسلم وكرامة على ربه لا عطائه لها أحسن غير تصريح بالسؤال وفيه بيان ما كان في
 العصابة من الحرص على دينهم والشفقة على إخوانهم وقد وقع لهم نظيره في المثلثة لما نزل
 تحريم الخمر كما صرح من حديث البراء أيضا قتل ليس على التي أمتوا وعلموا الصالحات جناح
 فيما طعموا إلى قوله والله يحب المحسنين وقوله تعالى أنه لا تنفع أجور من عملوا للاختلة
 هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله رابح حسن أسلام المرفد كالدليل على أن المسلم إذا
 قتل الحسنة أثيب عليه (قوله قال مالك) هكذا ذكر مطلقا ولم يوصله في موضع آخر من هذا
 الكتاب وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته الصحيح فله عقبه أخبرناه النضر بن العباس بن
 الفضل قال حدثنا الحسن بن إدريس قال حدثنا هشام بن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك بن
 وكذا وصله التميمي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك فذكر أم هانئ كما ساق وكذا وصله
 الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبراز من طريق إسحق الفزري والاعمش بن
 طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعبين من طريق اسمعيل بن أبي إدريس كاهم عن مالك
 وأخرجه الدارقطني من طرق أخرى عن مالك وذكر أن معن بن عيسى رواه عن مالك فقال عن
 أبي هريرة بن عبد الله بن سعيد روايته شاذة ورواها سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عاصم بن
 زور بن وهب في الخلفاء وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو أنقح لحديث أهل المدينة عن غيره وقال
 الخطيب هو حديث ثابت وذكر البراز مالك كالتفرد بوجهه (قوله إذا سلم العبد) هذا الحكم
 يشترط فيه الرجال والنساء وذكره بلنظ المذكر تعظيلا (قوله أحسن أسلامه) أي صار أسلامه
 حسنا باعتقاده وأخلاصه ودخوله فيه بالباطن والظاهر وإن يستحضر عند قربه ربه منه
 وإطلاعه عليه كإدله عليه تفسير الاحسان في حديث سؤال جبريل كما ساق (قوله يكفر الله)

قال مالك أخبرني زيد بن
 أسلم أن عطاء بن يسار أخبره
 أن أبا سعيد الخدري أخبره
 أنه سمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول إذا أسلم
 العبد حسن أسلامه يكفر
 الله عنه كل سيئة

هو بضم الراء لان اذا وان كانت من أدوات الشرط لكنها لا تحزم واستعمل الجواب مضارعا وان
 كان الشرط بلفظ المخفى لكنه بمعنى المستقبل وفي رواية العزاز كفر الله فواخي بينهما **(قوله)**
 كان أزلفها كذا في خبره وزلفها وهي بتخفيف اللام كالتسبيط صاحب المشارق وقال
 النووي بالتشديد ورواه الدارقطني من طريق طلبة بن يحيى عن مالك بلفظ ما من عبد يسلم
 فيحسن اسلامه الا كتب الله له كل حسنة زلفها ومجانته كل خطيئة زلفها بالتخفيف فيها
 وللسائق نحو ما لكن قال أزلفها وزلفها بالتشديد وأزلف بمعنى واحد أي أسلف وقدم قاله
 الخطابي وقال في المحكم أزلف الشيء قرب به وزلفه تخفيفا ومتقلا قدمه وفي الجامع الزلفه تكون
 في الخير والشر وقال في المشارق زلف بالتخفيف أي جمع وكسب وهذا يشمل الامرين وأما القربة
 فلا تكون الا في الخير يعني هذا ما ترجع رواية غيري في ذلك منقول الخطابي يساعدها وقد
 ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الاسلام
 وقوله كتب الله أي أمر أن يكتب والدارقطني من طريق يزيد بن شبيب عن مالك بلفظ يقول الله
 للملائكة اكتبوا افضل ان المصنف أسقط ما رواه غيره عمدا لانه مشكل على القواعد وقال
 المازري الكافر لا يصح منه التقرب فلا ياب على العمل الصالح الصادر منه في شركه لان من شرط
 التقرب ان يكون عارفاً بالتقرب اليه والكافر ليس كذلك وتابعه القاضي عياض على تقرير
 هذا الاشكال واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل قتل بعضهم فيه
 الاجماع ان الكافر اذا فعل افعالاً كالصدقة وصله الرحم ثم أسلم ومات على الاسلام أن ثواب
 ذلك يكتب له وما دعوى انه يخالف للقواعد غير مسلم لانه قد يعتد ببعض افعال الكافر في الدنيا
 ككفارة الظهار فانه لا يلزمه اعادتها اذا أسلم وتجزئه انتهى والحق انه لا يلزمه كتابة الثواب
 للمسلم قبل اسلامه فتضامن الله واحسانا ان يكون ذلك لكون عمله الصالح منتهى في الكفر
 مقبولا والحديث انه تضمن كتابة الثواب ولم تعرض للقبول ويحتمل أن يكون القبول يصير
 معلقا على اسلامه فيقبل ويثاب ان أسلم والا فلا وهذا قوي وقد جزم بما جزمه النووي ابراهيم
 الحربي وابن بطل وغيرهما من القدماء وفرطني وابن المنير من المتأخرين قال ابن المنير
 المخالف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره وأما ان الله يضيف الى حسنة في الاسلام
 ثوابا كان صدرت عما كان فظنه خيرا فلا مانع منه كماله تفضل عليه ابتداء من غير عمل وكما
 يتفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر فاذا با أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز
 ان يكتب له ثواب ما عمله غير موافق للشروط وقال ابن بطل الله ان يتفضل على عباده بما شاء ولا
 اعتراض لا حمله عليه واستدل غيرهم بان آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما حمل عليه
 القرآن والحديث الصحيح وهو لو مات على ايمانه الا قبل لم يتفعه شيء من عمله الصالح بل يكون هباء
 منثورا دل على أن ثواب عمله الاول يكتب له مضافا الى عمله الثاني بقوله صلى الله عليه وسلم لما
 سأله عائشة عن ابن جعدان وما كان يصنع من الخير هل يتفعه فقال انه لم يقل وما رب اغفر لي
 خبيتي يوم الدين فدل على انه لو فعلها بعد ان أسلم تفعه ما عمله في الكفر **(قوله)** وكان بعد ذلك
 التماس أي كتابة الجواز في الدنيا وهو مرفوع بانه اسم كان ويجوز ان تكون كان تامة وعبر
 بالماضي لتحقيق الوقوع فكانه وقع كقوله تعالى ونادي أصحاب الجنة وقوله الحسنه متبداً

كان زلفها وكان بعد ذلك
 انقصاص الحسنه بعشر
 أمثالها الى سبعمائة ضعف
 والسيئة بعثلها

وبعشر الخمر والجله استنفافه وقوله الى سبعة تمتعلق بمقدراى متبعية وحكى الموردي ان
 بعض العلماء أخذوا ظاهر هذه الفاقة فزعموا ان التسع ضعف لا يتجاوز سبعة على وجهه وبقوله تعالى
 والله يضاعف على ثمان والاية محتملة للامر من فيحصل أن يكون المراد أنه يضاعف ثمان المضافه
 بأن يجعلها سبعة ويحصل أنه يضاعف السبعة ثمانين بدلها والمصرح بالرفع عليه حديث
 ابن عباس المخرج عند المصنف في الرافق ولقظه كتب الله عشر حسنات الى سبعة ضعف
 الى اضاعف كثيرة **(قوله)** الا ان يتجاوز الله عنها زاد سمويه في فوائده الا ان يفقر الله وهو الغفور
 وفيه دليل على الخوارج وغيرهم من المكفرين بالذنوب والمرجيين بخلود المؤمنين في النار قال
 الحديث بردي من انكر الزيادة والتقص في الايمان لان الحسن يتفاوت درجاته وآخره ردة
 على الخوارج والمعتزلة **(قوله)** عن همام هو ابن منبه وهذا الحديث من نسخة المشهورة
 المروية باسناد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه وقد اختلف العلماء في افراد حديث من
 نسخة هل يساق باسنادها ولولم يكن مبتدأ به ولا فاعله وروى على الخوارج منهم الضري وقيل يسمع
 وقيل يبدأ بـ يا اول حديث ويذكر بعد ما أراد توسط مسلم فاقى بلقظه يشعر بان المفرد من جملة
 النسخة فيقول في مثل هذا اذا انتهى الاساذف ذكر أحاديثها كذا ثم يذكر رأى حديث
 أروا منها **(قوله)** اذا أحسن أحدكم اسلامه كذاه وسلم وغيرهما ولا يحق بن راهم وفي مسنده
 عن عبد الرزاق اذا حسن اسلام أحدكم وكأه ورواه المعلى لانه من لازمه ورواه الاجمعي من
 طريق ابن المبارك عن معمر كالاول والخطاب باحدكم بحسب اللفظ العاشر من لكن الحكم
 عام لهم ولغيرهم باتفاق وان حصل التنازع في كيفية تناولها هي بالحقيقة الثوبة أو الشرعية
 أو بالجماز **(قوله)** فكل حسنة بنى أن اللام في قوله في الحديث الذي قبله الحسنة بعشر امثالها
 للاستغراق **(قوله)** بمثلها زاد مسلم واسحق والاعملي في روايتهم حتى يلقى الله عز وجل
(قوله) يا حب الدين الى الله ادومه مراد المصنف الاستدلال على ان الايمان يخلق على
 الاعمال لان المراد بالدين هنا العمل والدين الحقيقي هو الاسلام والاسلام الحقيقي مراد
 للايمان فيصير هذا المقصود ومناسبة لما قبله من قوله عليكم بما تطيقون لا تعلق قدم ان الاسلام
 يحسن بالاعمال الصالحة أراد ان فيه على ان جهاد الله في ذلك الى الحد الغالبة غير مألوف
 وقد تقدم بعض هذا المعنى في باب الدين يسر وفي هذا ما ليس في ذلك على ما ستوضحه ان شاء الله
 تعالى **(قوله)** ثمانية هو ابن سعد الطعان عن هشام هو ابن عروة بن زبير **(قوله)** قد قيل
 هذه للاصلي قال من هذه بفريقه فوجه على انه جواب سؤال مقدور كن قال لا قال مذ قال
 حين دخل قالت قال من هذه **(قوله)** قلت فلانة هذه النسخة كناية عن كل علم منتهى ولا يصرف
 زاد عبد الرزاق عن معمر عن هشام في هذا الحديث حسنة الهيئة **(قوله)** تذكر اني اتبع التام
 القوافية والفاعل عائشة وروى بضم الياء الصغانية على البناء للملحسم فاعله اي يذكر ان
 صلاتها كثيرة ولا جدد عن يحيى الطعان لا تمام قبله والمصنف في كتاب صلاة الليل معلقا عن
 القعني عن مالك عن هشام وهو موصول في الموطاة للمسي وحدث في آخره لا تمام باليسل وهذه
 المرأة وقع في رواية مالك المذكورة انها من بني أسد ولمسلم من رواية الزهري عن عروة في هذا
 الحديث انها الخول بالهملة والمثوه هو اسمها بنت قوت بنتانين مصغرا ابن حبيب بفتح الهملة

الا ان يتجاوز الله عنها
 (حدثنا) اسحق بن
 منصور قال أخبرنا عبد
 الرزاق قال أخبرنا معمر
 عن هشام عن أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا أحسن أحدكم
 اسلامه فكل حسنة يعملها
 تكتب له بعشر امثالها الى
 سبعة ضعف وكل حسنة
 يعملها تكتب له بمثلها
 (باب) أحب الدين الى
 الله ثمانية (حدثنا)
 ابن المنذر قال حدثنا يحيى
 عن هشام قال أخبرني
 أبي عن عائشة قالت نبي صلى
 الله عليه وسلم دخل علي
 وعندها مرأة فقال من
 هذه قالت فلانة تكرم
 صلاتها

ابن أسد بن عبد العزيز عن ربه خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها في روايته أيضاً وزعموا أنها
لا تستلم البسل وهذا يؤيد الرواية الثانية في أنها نقلت عن غيرها فلان قيل وقع في حديث الباب
حديث هشام دخل عليها وهي عندها وفي رواية الزهري أن الحولاء صرحت بها فظاهره والتغابر
فيه تخيل أن تكون المرأة امرأتين غيرهما من بني أسد أيضاً وأن قصتها تعدت والجواب أن القصة
واحدة وبين ذلك رواية محمد بن اسحق عن هشام في هذا الحديث ولقظه مرث رسول الله صلى
الله عليه وسلم الحولاء بنت قوت أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل في فصل على أنها كانت
أولاً عند عائشة فلما دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة قامت المرأة كافي رواية حماد بن سلمة
الائمية فلما قامت لتخرج مرث به في خيال ذهابها فسال عنها وهذا مجتمع الروايات (تنبيه) هـ
قال ابن التين عليها أمنت على الفتنة فلذلك مدحت في وجهها (قلت) لكن رواية حماد بن سلمة
عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد أن خرجت المرأة أخرجه الحسن
ابن ميثاق في مستنم من طريقه ولقظه كانت عندي امرأة فلما قامت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من هنا عائشة قلت حار رسول الله هذه فلانة رهي أعبد أهل المدينة فذكر الحديث
(قوله) قال الجوهرى هي كلمة تنبيه على السكون وهي اسم سحر به الفعل والمعنى اكف
يقال لمهمته إذا زجرته فان وصلت فوفت فقلت له وقال الداودي أصل هذه الكلمة هذا
كالانكار فطرحوا بعض اللفظة فقالوا هم فصيروا الكلمتين كلمة وهذا الزجر يحتمل أن يكون
لأشياء والمراد به إعراف مدح المرأة عذركت ويحتمل أن يكون المراد النهي عن ذلك الفعل
وقد أخذت بكلمة جماعة من الأئمة فقالوا بذكر صلاة جميع الليل كإساق في مكانه (قوله عليكم
بما تطيقون) أي اشتغالوا من الأعمال بما تستطيعون المداومة عليه فخطوبه يقتضى الأمر
بالإقتصار على ما يطابق من العبادة ومفهومه يقتضى النهي عن تكلف ما لا يطابق وقال القاضي
عباس يحتمل أن يكون هذا خاصاً بصلاة الليل ويحتمل أن يكون عاماً في الأعمال الشرعية
(قلت) سبب وروده خاص بالصلاة ولكن اللفظ عام وهو المعنى وقد عبر بقوله عليكم مع
الخطاب لنفسه طلباً لتعميم الحكم فغلب ذلك على الإناث (قوله والله) فيه جواز الخلف
من غير اختلاف وقد استحب إذا كان في تقييد أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تنزيه من
محمّد (قوله لا يعل الله حتى تملوا) هو يرفع الميم في الموضع والملا استفعال الشيء وتوقور
النفس عنه بعد محبة وهو محال على الله تعالى باتفاق قال الأعمش وجماع من المحققين
أنهم أطلقوا هذا على جهة المقابلة للقلبية مجازاً كما قال تعالى وجرأ منيته سبته مثلها وانظاره
قال القرطبي وجه مجاز ما أنه تعالى لما كان يقطع نوابه عن يقطع العمل ملاعبه عن ذلك بالملال
من باب تسمية الشيء باسم سببه وقال الهروي معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا وسأله
فزهو في الرغبة إليه وقال غيره معناه لا ينأى حقه عليكم في الطاعة حتى يتأهى جهكم
وهذا كما ينأى على أن حتى على بابها في انتهاء الغاية وما ترتب عليها من المفهوم وجميع بعضهم إلى
تأويلها فقل معناه لا يعل الله إذا ملتم وهو يستعمل في كلام العرب يقولون لا فقل كذا حتى
يبيض القنار أو حتى يشيب الغراب ومنه قولهم في البلغ لا يقطع حتى تقطع خصومه لانه
لو اتصع حين تقطعون لم يكن له عليهم عز وهذا المثال أشبهه من الذي قبله لأن شيب الغراب

فإنه لا يعمل الله حتى تملوا
فإنه لا يعمل الله حتى تملوا

ليس مكافأة بخلاف المال من العابد . وقال المتري قبل ان حتى هنا حتى الواو يكون التقدير
لا يمل وتكون فتي عنه المال وابته لهم قال وقيل حتى معنى حين والاول القبول اخرى على
القواعد وانه من باب المقابلة القنطريون يرد ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلغها كلفوا
من العمل ما يطيقون فان الله لا يمل من الثواب حتى تغلوا من العمل لكن في حسنة موسى بن
عبيدة وهو ضعيف وقال ابن حبان في صحيحه هذا من ألقاظ التعارض التي لا يتبها للخصاطب
ان يعرف القصد عما يطالب به الامم او هذا راى في جمع المتشابه (قوله أحب) قال القنطري او
بكر بن العربي معنى المحبة من الله تعالى الارادة بالثواب اي أكثر الاعمال ثوابا اودهما (قوله
اليه) في رواية المستحلى وحده الى الله وكذا في رواية عتبة عن هشام عن اسحق بن زاهر في
مسنده وكذا المصنف ومسلم من طريق أبي حنيفة وسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة وهذا
موافق لترجمة الباب . وقال باقي الرواة عن هشام وكان أحب الدين اليه أي الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وصريح المصنف في الرافق في رواية مالك عن هشام وليس بين الراويين تخالف
لان ما كان أحب الى الله كان أحب الى رسوله قال النووي بدوام القليل تسمر الطاعة بما ذكر
والمرابقة والاخلاص والاقبال على الله بخلاف الكثير الشلق حتى يتم القليل الفاعل بحيث
يزيد على الكثير المتقطع اضعا فكثر وقال ابن الجوزي انما أحب الدين لعنيد أحد هاتين
التارة للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل فهو معرض للذنوب لهذا ورد الوعيد
في حق من حفظ آياته ثم نسبها وان كان قبل حفظه لا يتب عليه ثابتهما ان مداوم الخير
ملازم للصدقة وليس من لازم الباب في كل يوم وقتا ما كن لازم يوما كسلامة قطع وزاد
المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة وان أحب الاعمال الى الله مداوم عليه وان قل
(قوله باب زيادة الايمان ونقصه) تقدمه قبل بسنة عشر بابا باب تناضل أهل الايمان
في الاعمال وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري يعني حديث أنس الذي أوردناه هنا عقب
عليه باله تكرر واجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الاعمال
او باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين وخص حديث أبي سعيد الاعمال لأن سباقه
ليس فيه تفاوت بين الموزونات بخلاف حديث أنس فيه التفاوت في الايمان التام بالقلب
من وزن الشهادة والبر والفرقة قال ابن بطال التفاوت في التصديق على قدره والجهل بخبر قل
عليه كان تصديقه متلا بمقدار ذرة والذى فوقه في العلم تصديقه بمقدار ذرة وشعرة الا ان أصر
التصديق الحاصل في قلب كل أحسنهم لا يجوز عليه النقصان ويجوز عليه الزيادة من اذنه العلم
والمعانة انتهى وقد تقدم كلام النووي في أول الكتب بما يشير الى هذا الذي وقع
الاستدلال في هذه الآية بنظروا ما أشار به البخاري لسببان من عنده أخرجهما ونعم في ترجمته
من الحديث من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال قيل لابن عينة ان قوما يقولون الايمان كدم فقال
كان هذا قبل ان تنزل الاحكام فامر الناس ان يروا الى الله الا انه فاذ قالوا يصعدوا امامهم
واموالهم فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة ففعلوا ولم يفعلوا ما تفهموا الا ان رافد ذكر الاركان
الى ان قال فلما علم الله ما تابعت عليهم من الترائض وقبولهم قال اليوم اكملت لكم دينكم
الآية فمن ترك شيئا من ذلك كسلا وجحونا ذنبه عليه وكان ناقص الايمان ومن تركها

وكان أحب الدين
اليه مداوم عليه صاحبه
(باب) زيادة الايمان
ونقصه وقول الله تعالى
وزادهم هدى وزاد
الذين آمنوا ايمانا وقال
اليوم اكملت لكم دينكم
فاذا ترك شيئا من المكالم
فهو ناقص حديثا مسلم

الشمس مثل رؤس الأبروقيل هي النملة الصغيرة ويروي عن ابن عباس أنه قال إذا وضعت كفك
 في التراب ثم نفضتها قال سقط هو الحذر ويحال أن أربع ذرات وزن خردلة وللمصنف في أو آخر
 التوحيد من طريق جديد عن أنس مرفوعاً أدخل الجفنتين كان في قلبه خردلة ثم من كان في قلبه
 أدنى شيء وهذا معنى الفرة (قوله قال ابن عباس) هو ابن زيد العطار وهذا التعليق وصله الحافظ في كلب
 الأربعين له من طريق أبي سلمة قال - حدثنا ابن بن يزيد ذكر الحديث وقال إذا أراد المصنف لمن
 سجنه من أحد أعما تصريحاً قاتله فيه بالتصديق عن أنس ثابته ما تعبير في المرفوعه من إيمان
 بدل قوله من خيرين إن المراد بالخبر هنا الإيمان فان قيل على الأولى لم يكن في طريق إيمان السائلة
 من التسليس ويسوقه وصلة فالجواب أن إيمان أن كان مقبولاً لكن هشام فتن منه
 وأضبط لجمع المصنف بن المصنف والله الموفق وسأني الكدم على بنه هذه التفتي كلك
 التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة العاويل من هذا الوجه ورجل هذا الحديث
 موصولاً ومعلقاً كهم بصريون (قوله حدثنا الحسن بن الصباح مع جعفر بن عون) مراده
 أنه سمع ورجل عاذتهم بخلافه في مثل هذا - ما لا نطقاً كقال لقراء من رجاله اليهود هذا
 الرجل هو كعب الأحبار ومن ذلك مسند في مسنده والبرقي في تفسيره والبخاري في الأوسط
 كهم من طريق رجله بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي بنم الزن ونفع المصنف عن المصنف بن
 خزيمة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب والمصنف في المغازي من طريق الثوري عن قيس بن سلم
 أن ناساً من اليهود وفي التسديد من هذا الوجه فقط قالت اليهود يصل على أنهم كانوا حيا
 سؤال كعب عن ذلك جماعة وتكلم كعب على لسانهم (قوله لا تأخذنا الخ) أي لعلمنا وجهه
 عبد الثاني كل سنة لعظم ما حصل فيه من أكال البرز والعبد فعل من اليهود وأما سمي بدلالة
 يعود في كل عام (تأمل) نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم زاد مسلم على غيره بن جبر
 جعفر بن عون في هذا الحديث ولقطه إلى لا علم اليوم أني أنزلت فيه وأما الذي رت فيه
 وزاد عن جعفر بن عون والساعة التي نزلت فيها على النبي صلى الله عليه وسلم فان قيل كنت
 طابق الجواب السؤال لا قال لا تأخذنا عبداً وأجاب عن عرضي أنه عنه معرفة الوقت والمكان
 ولم يقل جعلناه عبداً والجواب عن هذا أنها نزلت في آخر بات نهار عرفة ويوم لعيداء فحقق
 بأوله وقد قال الفقهاء أن رؤية الهلال هذا واللقابة قاله هكذا بعض من تقدم وعدي أن
 هذه الرواية اكتفي فيها بالإشارة والأفرواية المصنف عن قبيصة التي قد ما أخذت على لمر
 ولقطه نزلت يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما بعد ما قد لست بعد منه لسرى وعرفوه - -
 عبيدان وكذا عبد الرحمن من حيث أن - ناس أن يهوديا سمي عن ذلك قال زندي
 أعين يوم الجمعة يوم عرفة فظهر أن الجواب نصيهم بخبر إذا - - - - -
 وأخذوا يوم عرفة عبد الله ليلة العيد وهكذا كالحق جاء الحديث - - - - -
 لا يتقصان رمضان وذو الحجة سمي رمضان عبداً لا عبداً فبطلت كعبه
 القصص على ترجمة الباب (أجيب) مر حقه أن - - - - -
 الوداع التي هي آخر عيد البعثة تحريمه شرعاً وأمره وأمره أعلم وقد جزم السدي أنه لم
 ينزل بعد هذه الآية من الحلال الحرام قوله الباب ركن من الإسلام وما أمروا) كذا في

قال إيان حدثنا قتادة
 حدثنا أنس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم من إيمان
 بكن خير حدثنا الحسن
 ابن الصباح مع جعفر بن
 عون حدثنا أبو العيس
 قال أخبرنا قيس بن مسلم
 عن طريق بن شهاب عن
 عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه أن رجلاً من اليهود
 قال له يا أسير المؤمنين أتني
 كباكهم تقرؤنها نزل علينا
 عشر يهود نزلت لا تأخذنا
 ذن اليوم عداً أي
 يقول يوم كملت لكم
 دينكم رأست عليكم
 نعمي ورضيت لكم
 لا سلام ديناً قال عمره
 عرفادف ليوم ولما كان
 الذي نزلت فيه على نبي
 صلى الله عليه وسلم وهو قائم
 بعرفة يوم الجمعة (باب)
 زكاة من لا يدرى قوله
 وما أمروا لا يعبدون
 محله - - - - -
 ويتجو صلاة ربوق
 بركة زكاة من قبيصة
 حدثنا معمر قال
 حدثنا مالك بن أنس عن
 عمه أبي سهيل بن مالك عن
 أبيه أنه سمع طلحة بن
 عبيد الله يقول

فروا عنه ويقول اقموا امرؤا باني فيه ما مضى في باب الصلاة من الايمان والا بدالة على ما ترجمه لان المراد بقوله من التمتعدين الاسلام والقيمة المستقيمة وقد جاء جميع استقام في قوة تعالي آية فاقمة أي مستقيمة وانما الشخص الزكيا الترجمة لان باني ما ذكر في الآية والحديث قد افرغتم باجم أخرى ورجال اسند هذا الحديث كلهم حديثون ومالك والذائي سهل هو ابن أبي عامر الاسمين حيا فطلعت بن عبيد الله واسم جليل هو ابن أبي أويس ابن أخت الامام مالك فهو من رواه اسمعيل عن خاله عن عمه أي عن حليته فهو مسلسل بالآثار بكم هو مسلسل بالبدل **(قوله)** جاء رجل زادنا فذكر من أهل نجد كذا هو في الموطأ ومسلم **(قوله)** نازر الرأس هو مرفوع على الصفتي يجوز نصبه على الحال والمراد ان شعره متفرق من ترك الزاوية فانه اشارة الى ترك عهده لو طافوا وقع اسم الرأس على الشعر اما ما قلناه لان الشعر منه ينبت **(قوله)** يسمع يسمع يسمع الياء على البناء أو بالنون المقصورة للجمع وكذا في ينفقه **(قوله)** دوى ينفق الدال وكسر الواو ونشد الياء كذا في رواية تناو قال القاضي عياض جاء عندنا في الضاري يسمع الدال قال والصواب الفتح وقال الخطابي الدوى صوت مرقع متكرر لاجنهم وانما كان كذلك لانه ندى من بعد وهذا الرجل حرم ابن بطال وآخر وبناته شمل بن طلبة واخيه بن سعد بن بكر والحاصل اهم على ذلك ان اسم الفصحى حديث خاتمة لان في كل منها التبدى وان كلا منهما قال في آخر حديثه لا يزيد على هذا ولا نقص لكن تعقبه القرطبي بان سببا فيهما مختلف واستانما جاء بانه قال ودعوى انهما قصة واحدة دعوى غرطو تكلف شطط من غير ضرورة والله أعلم وقواه بعضهم بان ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا الضلع الاول وهذا غير لازم **(قوله)** فاذا هو يسأل عن الاسلام أي عن شرائع الاسلام ومجمل ان سال عن حقيقة الاسلام وانما لم يذكروا الشهادة لانه علم انه يعلمها أو علم انها يسأل عن الشرائع القليلة أو ذكرها ولم يقلها الراوي لشهرتها وانما لم يذكروا الحجة اما لانه لم يكن فرض بعد الراوي اختصره ويؤيد هذا الثاني ما أخرجه المصنف في الصيام من طريق اسمعيل بن جعفر عن ابى سهل في هذا الحديث قال فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم شرائع الاسلام فدخل فيهما في المقروضات بل والمبوبات **(قوله)** حسن صلوات في رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة انه قال في سؤاله اخبرني ما افرص الله علي من الصلاة فقال الصلوات الخمس فتبين بهذا مطابقة الجواب للسؤال ويستفاد من سابق ما لا يجب شي من الصلوات في كل يوم وليلة غير انما خلافا من أوجب الترتيب وكفى القبر أو صلاة الغني أو صلاة العبد والركعتين بعد المغرب **(قوله)** هل على غير هذا قال لا الا ان تطوع) تطوع بمشيد الطاه والواو واصله تطوع بام من فادعجت اسداهما ويجوز تخفيف الساء على حذف احدهما واستدل به داعي ان النمرود في التطوع بوجوب انما مكيلان الاستثناء فيه متصل قال القرطبي لا يعني وجوب شي آخر الا ما تطوع به والاستثناء من التثنية لا فاعل بوجوب التطوع فيتعين ان يكون المراد الا ان تشرع في تطوع غيره انما هو تعقبه الطهي بان ما تمسك به مع اللفظ لان الاستثناء ما من غير انفس لان التطوع لا يات فيه علة فكذلك قال لا يجب علة شي الا ان اردت ان تطوع قال مالك وقد علم ان التطوع ليس واجب فلا يجب شي آخر أصلا كذا قال وحرف المسئلة

جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نازر الرأس يسمع دوى صوته ولا ينفقه ما يقول حتى اذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرها قال لا الا ان تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام رمضان قال هل على غيره قال لا الا ان تطوع قال

هذا هو على الامتنان فمن قال انه متصل بحسب الاصل ومن قال انه منقطع احتاج الى دليل والدليل
 عليه ما روى الساقى وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أحياناً ينوي صوم التمتع ثم يضطر
 وفي البضارى أنه أمر بجوزية يقتل الحرت ان تظفر يوم الجمعة بعد ان شرعت نفسه قتل على ان
 الشروع في العبادة لا يستأنم الاثم اذا كانت نافله بهذا النص في الصوم وبالقياص في الباقي
 فان قيل يرد الجميع قلنا لا لانه امتناع عن غيره يلزم المضي في فاسده فكيف في صحهه وكذلك امتناع
 بل يوم المكافاة في نفعه كفرضه والله أعلم على أن في استدلال الحنفية بظهور انهم لا يقولون
 بخرصة الاثم بل بوجوبه واستثناء الواجب عن القرض منقطع لتباينهما وأيضاً فان الاستثناء
 من النبي عندهم ليس للائبات بل مسكوت عنه وقوله الا ان تطوع استثناء من قوله لا أى
 لا قرض عليك غيرها (قوله) وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في رواية اسمعيل بن
 جعفر قال اخبرني بمقتضى القرض الله على من الزكاة قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بشرائع الاسلام فضمنت هذه الرواية ان في القصة أشياء أبطلت بها بيان نسب الزكاة فانها لم
 تقصر في الروايتين وكذا أسماء الصلوات وكان السبب في سهر ذلك عندهم أو القصص من
 القصة بيان ان التمسك بالقرائن ناج وان لم يفعل التوافل (تريد والله) في رواية اسمعيل بن
 جعفر فقال والنبي أكرم وفيه جواز الحلق في الامر المهم وقد تقدم (تريد) انه اذ ان صدق
 وقع عندهم سلم من رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة اطلق وأيه ان صدق أو دخل الخنوع وأيه
 ان صدق ولا في داود مثله لكن يخفى أو فان قيل ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلق
 بالانه أوجب بان ذلك كان قبل النهي أو بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصدها الحلق كما
 جرى على لسانهم فعزى حلق وما أشبه ذلك أوفيه اضمار اسم الرب كانه قال ووبأيه وقيل هو
 خاص ويحتاج الى دليل وحكي السهيلي عن بعض شيوخه انه قال هو تصيف وانما كان
 والله فقصرت الامان واستنكر القرطبي هذا وقال انه يحرم التثمال وابات الصحة وعنفل
 القرافي قاضي ان الرواية بلفظ وأيه لم تصح لانها ليست في الموطأ وكلامه يرتض اجواب فعدل
 الى ردنا فيه وهو صحيح لا مريه فيه وأقوى الاجوبة الاولان وقال ابن بطلال دل قوله افع ان
 صدق على انه ان لم يصدق فيما التزم لا يفلح وهذا بخلاف قول المرتبة فان قيل كيف أثبت له
 الفلاح بمجرد ما ذكر المنيات آجال ابن بطلال باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود
 فرائض النهي وهو عيب منه لانه حرم بان السائل ضمام وأقدم ما قبل فيه انه و قد يستحسن
 وقيل بعد ذلك وقد كان أكثر المنيات واقفاً قبل ذلك والصواب أن ذلك داخل في عزمه له
 فاجبه بشرائع الاسلام كما أشرنا اليه فان قيل أما فلاحه باليه لا تصفوا نصحاً أمين لا يريه
 فكيف يصح آجال النورى بانه أثبت له الفلاح لانه في معاليه وأيه انه اذا أتى زائد
 على ذلك لا يكون مفلاً لانه اذا أُلغى بالواجب فسلحاحه بالسلب ومع الواجب أولى فان قيل
 فكيف أتوه على حافه وقد ورد السكر على رخص ان لا يضل خيراً أوجب بان ذلك يختلف
 باختلاف الاحوال والامتنان وعذابه رعى الاصل باليه لا اثم على غير تارك القرائض فهو
 مفلح وان كان غيره كثر فلا حاشه وقال الطبري يحتمل ان يكون هذا الكلام صدره عنه على طريق
 المبالغة في التصديق والقبول أى قبلت كلامك قبولاً لا مريه عليه من جهة السؤال ولا نقصان

وذكره رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الزكاة قال هل
 على غيره قال لا الا ان
 تطوع قال فادبر الرجل
 وهو يقول والله لا تزد على
 هـ - ولا نقص قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أفعل
 ان صدق

فيه من طريق القبول وقال ابن المنير يحتمل ان تكون الزيادة نقص يتعلق بالإبلاغ لانه
 كان وانفذ قوم لم يستعملوا يعلمهم (قلت) والاحتمال ان مردودان برواية اسمعيل بن جعفر قان
 نصها لا أنقطع شأنا لأنقص بمحضر الله على شيا وقيل مراده بقوله لا أنريدوا أنقص أي
 لا أنقصه القرض كمن ينقص الظاهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب (قلت) ويعكر عليه أيضاً لفظ
 التلوع في رواية اسمعيل بن جعفر والله أعلم (قوله باب اتباع الجنائز من الإيمان) ختم المصنف
 معظم التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجمة لأن ذلك آخر أحوال الدنيا وأما آخر
 ترجمة أداء المنس من الإيمان لم يبق سدى كرهناك ووجه الدلالة من الحديث الترجمة قد نبهنا
 على في كتابنا قبل (قوله المنجوف) هو بفتح الميم وسكون الون وضم الجيم وبعد الواو الساكنة
 فاقسبة إلى جذبه منجوف السدوسي وهو نصري وكذا باقي رجال الاسناد غير الصايي
 وروح بن عوف الرازي هو ابن أبي جهملة بفتح الجيم الإعرابي بفتح الهمزة
 وانقلب لذلك لصاحبه وكنيته أبوسهل واسم أبيه بنو بعلبعل فتنوحة ثم
 نور ساكنة ثم دال مهملة بوزن راهويه والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ومجده هو ابن سيرين
 وهو ضرور أعطف على الحسن فالحسن وابن سيرين حديثهم عوف فاعن أي حريرة أجمعين وأما
 مقرفين فاما ابن سيرين فسماع من أي حريرة صحيح وأما الحسن فتنطق في جماعته منه والأكثر
 على فقهه ونوحيه من أئمة هو مع ذلك كثيراً لا يزال يحمل عن نفسه على السماع وإنما أورده
 المصنف كما سمع وقد وقع له فتوى هذا في قصة موسى فانه أخرج فيها حديثاً من طريق روح بن
 عبد قيس هذا الاسناد أخرج أيضاً في بدء الخلق من طريق عوف عنهم ما عن أي حريرة حديثنا آخر
 واعتقد في كل ذلك على محمد بن سيرين والله أعلم (قوله من أسبع) هو بالتشديد وللأصلي تسع
 بحذف الالف وكسر الموحق قد علم بهذا اللفظ من زعم ان الشئ خلقها أفضل ولا يحمته
 لانه يقال تسعه إذا شئ خلقه وإذا بره غشي معه وكذلك تسعه بالتشديد وهو أقتل منه فإذا
 هو قول بالاشتراك في التوقيد المراد الحديث الآخر المعجم عند ابن جبان وغيره من حديث ابن عمر
 في المنى أمامها وأما تسعه بالاسكان فهو بمعنى لجمه إذا كان سبقه ولم تأت به الرواية هنا (قوله
 وكان معه) أي مع الملم ولكنك تسمى معها أي مع الجنائز (قوله حتى يصلي) بكسر اللام
 وروى بضمها في الأول لا يحصل الموعود بها لأن توجدهم الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل
 لذلك ولو لم يصل أما إذا قصد الصلاة حال دينه ما منع فالظاهر حصول الثواب لمطلقاً والله أعلم
 (قوله ويقرغ) بضم أوله وفتح الراء وروى بالعكس وقد أثبتت هذه الرواية أن القراطين إنما
 يحصلان بجموع الصلاة والدفن وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قراطين واحد وهذا هو المعتقد
 خلافاً لمن سلك ظاهر بعض الروايات فزعم أنه يحصل بالجموع ثلاثة قراطين وسند كبريئة بساكنه
 وفوائده في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى (قوله تابعه) أي روح بن عباد فوعى عنه هو ابن الهيثم
 روه من شيوخ الصاري فان كان سمع هذا الحديث منه فهو له على يد ربه لكنه ذكره الموصول
 عن روح فكأنه أشد اتفاقاً منه ونسبه برواية عثمان على ان الاعتقاد في هذا السند على محمد بن
 سيرين نقض له لم يذكر الحسن فكان عوفاً أكبر رجلاً كرهه ومما حدثه وقد حدث به المنجوف
 شيخ الحارث مرادة الحسن آخر حاد أو يعبري المسخر من طريقه ومما به عثمان هذه

(باب) اتباع الجنائز من
 الإيمان حديثاً أحمد بن
 عبد الله بن علي المنجوف
 قال حدثنا روح قال حدثنا
 عوف عن الحسن ومحمد
 عن أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من
 أتبع جنازة مسلم إيماناً
 واحساناً وكان معه حتى
 يصلى عليها ويقرغ من
 دفنها فإنه يرجع من الأجر
 بقراطين كل قراطين مثل
 أحلوم من صلي عليها ثم
 رجع قبل أن تدفن فإنه
 يرجع بقراطين تابعه عثمان
 المؤذن قال حدثنا عوف
 عن محمد عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 نحوه

وصلها أبو نعيم في السخرج قال ثنا أبو اسحق بن حزمة ثنا أبو طالب بن أبي عوانة ثنا سليمان بن سيف ٣ ثنا عثمان بن الهيثم فذكر الحديث ولفظه موافق لرواج روح الأفيقوله وكان معها فاته قال بدلهما فزماه في قوله ويفرغ من دفنها فاته قال بدلهما وتدفن وقال في آخره فله قبراط بدله قوله فاته يرجع بقبراط والباقي سواء ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف نحوه وهو يفتح الواو أي بجماد (قوله باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر) هذا الباب هو عقود الدلالة على المرحنة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب وتضمن الرتبة عليهم لكن قد يشرككم غيرهم من أهل السبعة في شيء منها بخلاف هذا والمرحنة بينهم الميم وكسر الجيم بعدها ما مهموزة ويجوز تشديدها بلا همزة نسيبوا إلى الأراجيم وهو التأخير لأنهم آخروا الأعمال عن الأيمان فقالوا الأيمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جهورهم والطق وجعلوا للعصاة اسم الأيمان على الكمال وقالوا الأيمان مع الإيمان ذنب أصلا ومقالتهم مشهورة في كتب الأصول ومناسبة إيراد هذه الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتباع الجنائز مظنة لأن يتصلبوا بها عادات أهلها وأجموع الأمرين وسياق الحديث يقتضي أن الاجر الموعود به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتسابا أي خالصا فقبضه عما يشترى أنه قد يعرض للمرء ما يعكر على قصده الخالص فيجرمه به التوب الموعود وهو لا يشعر بقوله أن يحبط عمله أي يجرمه به أب عمله لأنه لا ياب إلى الأعلى ما يخص فيه وهذا الذرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه يقول مذهب الاحباطية الذين يقولون أن الساتر يظن الحسنات وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرتبة عليهم القول الفصل في هذا أن الاحباط احباطان أحدهما الباطل الذي لا شيء وأذهاب جملة كاحباط الأيمان للتكفر والكفر للآيمان وقلنا في الجنتين أذهاب حقيقتي ثابتهما احباط الموازنة إذا جعلت الحسنات في كفوف الساتر في كفة فنزح حسانه فجاء من ربح سبانه وقدر في المشداهما أن يغفر له وأما أن يعذب فالتوقيف ابطال ما لا نوقف المصنف في وقت الحاجة إليها بطلانها والتعذيب ابطال أشد منه المحن الخروج من النار في كل منهما ابطال نسبي أطلق عليه اسم الاحباط مجازا وليس هو احباط حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وادخل الجنة عاد إليه ثواب عمله وهذا بخلاف قول الاحباطية الذين سوا بين الاحباطين وحكموا على العاصي بحكم الكافر وهم معظم القدرية وآله الموفق (قوله وقال ابراهيم التيمي) هو من فتواه التابعين وعبادهم وقوله مكذبا يرى يفتح الذال يعني خبث أن يكذبني من رأى على مخالفة القول فيقول لو كنت صادقا ما فعلت خلاف ما تقول وإنما قال ذلك لأنه كان بعد الناس ويرى بكسر الذال وهي رواية الأكرثر ومعناه أنه سمع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل وقد تم أمره بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال كبره فتعبد الله أن تقولوا ما لا تعملون فغضب أن يكون مكذبا أي شلها للمكذبين وهذا التعليق وصله المصنف في تاريخه عن أبي نعيم وأحد ابن حنبل في الزهد عن ابن عدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أي حبان التيمي عن ابراهيم المذكور (قوله وقال ابن أبي مليكة الخ) هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه لكن أبهم العدد وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولا في كتاب الإيمان له وعينه أوزرعة الدمشقي في تاريخه من وجه آخر مختصرا أكملها والعصاة الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أهلهم عائشة وأختها

هـ (باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر) وقال ابراهيم التيمي ما عرضت قولي على علي الأخشب أن أكون مكذبا وقال ابن أبي مليكة أدركت ثلثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخافون العقاب على نفسه

أحسانهم لملة والمباينة الأربعة وأبو هريرة وحقيق بن الحرث والمصور بن مخزومة فهو لا يمن مع
منهم وقد أدركه الحسن جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وقد جزم
بأنهم كانوا يخافون النفاق في الأعمال ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكأنه أجمع وذلك لأن
المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه بما يخالف الأخلاص ولا يلبس من خوفهم من ذلك
وقوعه منهم بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضي الله عنهم وقال ابن بطال إنما
خافوا لأنهم طالت أعزتهم حتى رأوا من انقيادهم ما لم يعمدوا ولم يقدروا على انكاره فخافوا أن
يكونوا إذا نهوا بالسكوت (قوله ما منهم) أحد يقول أنه على إيمان جبريل وميكائيل أي لا يجوز
أحد منهم بعدم عرض النفاق كما يجوز بذلك في إيمان جبريل وفي هذا الإشارة إلى أن المذكورين
كأنهم تلبسوا بغيره من المؤمن في الإيمان خلافا للبرجئة القائلين بأن إيمان الصديقين
وغيرهم غير تلوأ واحدة وقد روي في معنى أثر ابن أبي مليكة حديث عن عائشة مرفوع رواه
الطبراني في الأوسط لكن إسناده ضعيف (قوله وبذكر عن الحسن) هذا التحليق وصله جعفر
الخرابري في كذب صفة المنافق لمن طرق متعددة بالنقاط مختلفة وقد يستشكل ترك البخاري
الجزئية مع صحه عنه وذلك محمول على قاعدة ذكرها في شئنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه
الله وهي أن البخاري لا يخص صفة الترييض بضعف الإسناد بل إذا ذكر المترابطين أو اختصره
أقربا أيضا لما علم من الخلاف في ذلك فهنا كذلك وقد وقع اختصاره لبعضهم الأضراب
في فهمه فتأمل التورى ما ذكروا من الأوهام ولا آمنه إلا منافق يعني الله تعالى قال الله تعالى ولن
خوف مقام رجسنا وقال فلا يمس مكرهه إلا القوم الخاسرون وكذا شرحه ابن التراب
وجاء من المتأخرين وقرره الكرماني هكذا فقال ما خافه أي ما ذكروا من الله فذهب إلى الجواب
وأوصل الفعل إليه قاتل وهذا الكلام وإن كان صحيحا لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل
عنوا الذي أوقفه في هذا هو الاختصار والافساق كلام الحسن البصري بين أنه إنما أراد
النفاق فليست ذكره حال جعفر الترابي ثناء قديمة ثناء جعفر بن سليمان عن العجلي بن زياد سمعت
الحسن يخلف في هذا المسجدة بالله الذي لا اله الا هو ما مضى مؤمن فطوبى لابي الاوهوم من النفاق
مسئوق ولا مضى منافق فطوبى لابي الاوهوم من النفاق آمس وكان يقول من لي بضع النفاق فهو
منافق وقال أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان ثناء روح ابن عبادة ثناء هشام سمعت الحسن يقول
والله ما مضى مؤمن ولا نبي الا وهو يخاف النفاق وما آمنه الا منافق انتهى وهذا وافق لأثر ابن
أبي مليكة الذي قبله وهو قوله كلهم يخاف النفاق على نفسه والخوف من الله وإن كان مطاوعا
محمودا لكن سياق السابقي أمر آخر والله أعلم (قوله وما يحد) هو بضم أوله وتشديد الهمزة
ويروى بضمها وما مصدرية والجهة في محل جوازها معطوفة على خوف أي باب ما يحد وفصل
بين التبرجسين الأسرار التي ذكرها علاقتها بالاولى فقط واما الحديثان فالاول منهما ملحق بالثانية
والثاني ملحق بالاولى على ما سبق وصححه فقيه لف ونشر غير من نسب على خلقه يوم تبص وجوه
الأنبياء إلهه إله الرزق على أرحمة حيث قالوا لآخر من المعاصي مع حصول الاعيان ومعلوم
الآية التي ذكرها ربه أيهم لا ربه إلى مدح من استغفر لذنبه ولم يصبر عليه ففهمه دم لم يفعل
الآية بل جعل في معنى الترجمة قول الله تعالى فلما زاحموا زاحا الله قلبهم وقلوبهم فقلب أقدارهم

ما منهم أحد يقول أنه على
إيمان جبريل وميكائيل
وبذكر عن الحسن ما خافه
الاوهوم ولا آمنه الا منافق
وما يحد من الأصرار

وأبصارهم كالم يوم نوايه أول من وثقوه تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له
 بالقول كجهر بعضهم لبعض أن تحبط أعمالكم وهذه الآية آمل على المراد عما قبلها من أنصر على
 خالق العصية خشي عليه أن يقضي به إلى تفاقم الكفر وكان المصنف لم يحدث عبد الله بن
 عمر والنخري عن جدهم فروعا قال ولد للمصريين الذين يصرّون على ما فعلوا وهم يقولون أي
 يعملون إن من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون قاله مجاهد وغيره والقرطبي عن أبي بكر السدوسي
 مرفوعا عما أمر من استغفروا عن عاقب اليوم سبعين مرة أسند كل منهما حسن (قوله على التثاقل)
 كذا في أكثر الروايات وهو المناسب لحديث الباب وفي بعضها على التثاقل ومعناه صحيح وإن لم
 تتبعه الرواية (قوله زيد) تقدم أنه بالزاي والموحدة منغرا وهو أن الحرف الباء في الياح محتاجة
 وميم خفيفة تكتب أبا عبد الرحمن وقد روي هذا الحديث شعبة أيضا عن منصور بن المعتمر وهو عند
 المصنف في الأدب وعن الأعمش وهو عند مسلم وروى عن ابن جابر عن طريق سليمان بن حرب عن
 شعبة عن الثلاثة جميعا عن أبي وائل وقال ابن منده لم يختلف في رفعه عن زيد وائل تاف على
 الآخرين ورواه عن زيد غير شعبة أيضا عند مسلم وغيره (قوله سألت أبا وائل عن الرحلة) أي
 عن مقالة الرحلة ولا بد أن الطالبي عن شعبة عن زيد قال لما ظهرت الرحلة أنبت أبا وائل
 فذكرت ذلك له فظهر من هذا أن سؤاله كان عن معتقدهم وإذ ذلك كل حين يظهرهم وقت
 وفاته أي وائل تسع وتسعين وقيل سنة اثنتين وثمانين ففي ذلك دليل على أن بعة الأرياء متدنية
 وقد تابع أبا وائل في رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أخرجه
 الترمذي وصححه واظنه قتال المسلم أخاه كثر وسماه فسوق ورواه جماعة عن عبد الله بن مسعود
 موقوفا ومر فورا ورواه السائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضا مرفوعا فاشتبهت بالآ
 دعوى من زعم أن أبا وائل تفرد به (قوله سباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة وهو مرفوع
 يقال سب سببا وسابا وقال إبراهيم الحربي السباب أشد من السب وهو أن يقول لرجل
 ما قبيح وما قبيح فيه يريد بك عبته وقال غيره السباب مماثل للتأليل فيقتضي التبع ولا يرد
 تقديم ما وضع من هذا في باب المعاصي من أمر الجاهلية (نحو المسلم) كذا في معظم الروايات
 ولا جدع عن عند عن شعبة المؤمن فكانت رواه بالمعنى (قوله فسوق) فسوق في اللغة الخروج
 وفي الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو في عرف السراقة أشد من العصيان فلا بد
 تعالى وحكمته الحكيم الكفور والفسق والعصيان ففي الحديث تسليم من أنكر أحدكم
 من سببه فغير حق بالفسق ومقتضاه الرد إلى الرحمة وعرف من هذا طاعة تجوز في كل
 للسؤال عنهم كأنه قال كيف تكون حالهم فقالوا لم يبقوا على أفعاليه وما يكون هذا ربه
 وقوله كفر) أن قيل هذا وإن نفي الرجل الرحمة أي حاربه يرى مدب سوارح إن
 بكفروا بالمعاصي فالجواب أن الباعث في الرد إلى المبتدع أن يترك ما كان عليه من المعاصي
 لأن طاهره غير ما ذكر لما كان القتل أشد من السباب لأنه صرح بترك الروح حربه
 فقط أشد من لفظ الحسق وهو الكفر ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الله بل أطلق
 عليه الكفر بالمعنى في العذر معتددا على ما تقرر من القراءات مثل ذلك لا يخرج عن الله مثل
 حديث السفاعة ومثل قوله تعالى إن الله لا يفر أن يشركه ويفر ما دون ذلك لن يشاء وقد

على التثاقل والعصيان
 ثم قوله لقول الله عز وجل
 ولتصروا على ما فعلوا وهم
 يعملون حدثنا محمد بن
 عروة قال حدثنا شعبة
 عن زيد قال سألت أبا وائل
 عن الرحلة فقال حدثني
 عبد الله بن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال سبب المسلم
 فسوق وقوله كسر
 أخبرنا قتيبة بن سعيد
 حدثني اسمعيل بن جعفر

أشترأ إلى كذا في طلب العاصي من أمر الحاكم أو أطلق عليه الكفر لشبهه لأن قتال المؤمن من شأن الكفر وقيل المراد هذا الكفر القوي وهو التغطية لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه ويرحمه ويكف عنه إذا هلك فإنه كان كنهه قضي على هذا الحق والاولان ألقى بمراد المصنف وأولى بالمقصود من التفسير من فعل ذلك والرجوع بخلاف الثالث وقيل أراد بقوله كفر أي قديزول هذا الفعل يشوبه إلى الكفر وهذا يعني أبعد منه جله على المسخلة لذلك لأنه لا يتطابق الترجمة ولو كان مراد المفعول الذي بين السباب انقتال فإن مسخلة لمن المسلم به تأويل بكفر أيضا ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل وقد يوجب عليه المصنف في كتاب المحاربين كالمسألة أن شاء الله تعالى. وفي هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فبعض هذه الآية وسأبقى في كتاب الفتن ونظيره قوله تعالى أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض يعدونه ثم أنهم هؤلاء يقتلون أنفسهم وتخترحون فرقا منهم من ديارهم الآية فدل على أن بعض الأعمال يطلق عليه الكفر تعليفا وأما قوله صلى الله عليه وسلم فصاروا مسلم لمن المسلم كفته فلا يخالف هذا الحديث لأن المشبه فوق المشبه والقدر الذي أشترأ كلفه بلوغ الغاية في التأخر وهذا في العرض وهذا في النفس والله أعلم وقد ورد لهذا الذنب ذكرا في أول كتاب الفتن في أوامر الصبيح (قوله عن جند) هو الطويل عن أنس وللأصمبلي ثمانية من مالك فاستأدب ليس جندوه من رواية جنداه عن جنداه عن أنس عن عباد بن الصامت (قوله خرج بجند بلية القدر) أي سبعين ليه القدر (قوله قتلاشي) فخرج الماء الملهمة مشتق من التلاشي بكسر هاء وهو التارخ والناسخ والرجلان أفرادان دحمة أنهم ماعد الله بن أبي حنيفة بمقام مفتوحة ودال ساكنة يملئين ثم راسم مفتوحة ودال مهمله أيضا وكعب بن مالك وقوله رفعت أي فرغ فبعينها عن ذكرى هذا هو المعتقد هنا والسبب في ما أوصفه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال لما خرج رجلان بحثان بتشديد القاف أي يدعي كل منهما أنه الحق معهما الشيطان فتسبها قال القاضي عياض فيه دليل على أن الخاصية مذمومة وإنها سبب في العقوبة المعنوية أي الحرمان وفيه أن المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير فإن قيل كيف تكون الخاصية في طلب الحق مذمومة قلت إنما كانت كذلك لو وقعها في المسبوه وهو محل الذكرا لا لغو ثم في الوقت المخصوص أيضا بالذكرا لا لغو وهو شهر رمضان فالتمل لعارض فيها لادتماعها ثم أنها مستأخر في الوقت ورفع محضرة الرسول صلى الله عليه وسلم منسب عنه لقوله تعالى لا ترجعوا أصواتكم فوق صوت النبي إلى قوله تعالى أن تحبط أعمالكم أو أنهم لا تشعرون ومن هنا يضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها له وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب فإن قيل قوله وأنت لا تشعرون يقتضي الموازنة بالعمل الذي لا قصد فيه فإجاب أن المراد أنهم لا تشعرون بالاجابات لا اشتقادهم صغر الذنب فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم أنه كبير كإفيل في قوله أنهم العبدان وما يعينان في كبير أي عندهما ثم قال والله لكبير أي في نفس الامر وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأن الموازنة تحصل بالعمل يقصد في الثاني إذا قصد في الأول لأن مراعاة القصد إنما هو في الأول ثم يستعمل حكم النية الأولى على مؤتلف العمل وإن عجز القصد خيرا كان وشرا والله أعلم (قوله هو عسى أن يكون خيرا) أي وإن كان عدم الرضا أي خيرا

عن جنداه عن أنس قال أخبرني عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بجند بلية القدر قتلاشي رجلان من المسلمين فقال اني خرجت لأخبركم بلية القدر والله قتلاشي فلان وفلان فرفضت وعسى أن يكون خيرا لكم التسوها

وأولى عنه لأنه متحقق فيه لكن في الرفع خبر مروي لا يستلزمه مزيد التواب لكونه سبيل زيادة
 الاجتهاد في التماسها وانما حصل ذلك بتركه الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله في السبع
 والتسع) كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي أولها البين على التسع فعبارة إشارة إلى أن
 رجاها في السبع أقوى للاهتمام بتقديمه ووقع عندنا في تعميم في المستخرج بتقديم التسع على
 ترتيب التثنية واختلاف في المراد بالتسع وغيره فاقبل التسع عشرين من العشر وقيل للتسع عشرين
 من الشهر وسند كرسط هذا في محله حديث ذكره المصنف في كتاب الاعتكاف إن شاء الله تعالى
 (قوله باب سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام الخ) تقدم أن المصنف يرى أن الإيمان والاسلام
 عبارة عن معنى واحد فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام وجوباً يقتضي
 تغيرهما لو أن الإيمان تصديق بأمر مخصوص والاسلام اظهار أعمال مخصوصة أراد أن يرده
 ذلك بالتأويل إلى طريقته (قوله وبان) أي مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين وقوله وبما بين
 أي مع ما بين للوقوف أن الإيمان هو الاسلام حيث فسره في تفسيره بما فسره الاسلام هنا وقوله
 وقول القائل أي مع ما دل عليه الآية أن الاسلام هو الدين ودل عليه خبرنا بمقتضى أن الإيمان
 هو الدين فاقضى ذلك أن الاسلام والإيمان أمر واحد حاصل كلامه وقد نقل أبو عروانة
 الاسفرائيني في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الخزم بأنه عبارة عن معنى واحد وأنه جمع ذلك
 منه وعن الإمام أحمد الخزم بتغيرهما ولكل من القولين أدلة متعارضة وقال الخطابي صنف
 في المسئلة امامان كبيران وأكثرا من الأدلة للقولين وتباين في ذلك والحق أن بينهما عموماً
 وخصوصاً فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً انتهى كلامه ملخصاً ومقتضاه أن الاسلام
 لا يطلق على الاعتقاد والعمل معاً لاختلاف الإيمان فانه يطلق عليهما معاً ويرد عليه قوله تعالى
 ورضيت لكم الاسلام ديناً فان الاسلام هنا تناول العمل والاعتقاد معاً لأن العمل غير المعتقد
 ليس بدين مرضى وبهذا استدلل المزني وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل
 هذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام هنا اسم للبطاهر من الأعمال والإيمان اسم للباطن
 من الاعتقاد وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان ولأن التصديق ليس من الاسلام
 بل ذلك تفصيل لجملة كلها شيء واحد وجبها الله تعالى ولهذا قال صلى الله عليه وسلم أنا كم
 يعلمكم دينكم وقال سبحانه وتعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً وقال ومن يشق غير الاسلام
 ديناً فليجعل دينه ولا يكون الدين في محل الرضا فنقول لا انضمام لتصديق تهى كلامه
 والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية كأن لكل منهما حقيقة لغوية
 لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له فكأن العمل لا يكون سلباً كسائر الأفعال
 اعتقد ذلك المعنى ولا يكون مضافاً كما لا إذا عمل وحيث يطلق الإيمان في موضع
 الاسلام أو المكس ويطلق أحدهما على الآخر فلهذا ما دفعه على سائر ضمائر الذين لم يرب بسباق
 فان ورد مع في مقابلة سؤال جبريل عن الحقيقة فإن ورد معاً وبغيره في شام سؤال أو يمكن
 الجمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما ينقش خرافات وتذكر ذلك الأسعدي عن أهل السنة
 والجماعة قالوا إنهما مختلفان لهما لا فرق بينهما فذكر أحد هما داخل الآخر فلهذا
 يحمل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبيد ابن عمر عن الأكرامهم فهو أيتهما على ما في حديث

في السبع والتسع والخمس
 (باب) سؤال جبريل
 النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الإيمان والاسلام والاحسان

أصحابه فيبي الغريب فلا يدري أنهم هو فطلبنا اليه ان يحصل له مجلسا يعرفه الغريب اذا جاء
قال فبينما له ذلك كان من طين كان يجلس عليه انتهى واستبسط منه القرطبي استحباب جالوس العالم
بحكم لا يختص به يكون مرتفعاً اذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه **قوله** فانما رجل أي
ملك في صورة رجل وفي التفسير للمصنف اذا ما رجل عشي ولا يفرقة قائل الجالوس بنفسه اذا
أقبل رجل احسن الناس وجهاً وأطيب الناس ريحاً كان شابه لم يسهل اندس ولمسلم من طريق
كهمس في حديث عمر بن الخطاب عن ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طاع عبيد بن جراح
شديد ياض الثياب شديد السواد الشعر وفي رواية ابن حبان سواد السمة لا يرى عليه أثر السقر ولا
يعرفه منا أحد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبته الى ركبته ووضع كعبه على
نخذه وفي رواية سليمان التيمي ليس عليه سواه السقر وليس من البلد قضني حتى يركب بين يدي
النبي صلى الله عليه وسلم كما يجلس أحدنا في الصلاة ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم
وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم
فاخذت هذه الرواية ان الضمير في قوله على نخذه يعود على النبي صلى الله عليه وسلم وبه حرم
البغوي واسمعي التيمي لهذا الرواية ورجحه الطبري بحال انه نزل الكلام خلافا لما جرم به
النورى ووافقه التوربشتي لانه جله على انه جلس كهينة لتعلم بين يدي من تعلم منه وهذا وان
كان ظاهراً من السياق لكن وضع يده على نخذه النبي صلى الله عليه وسلم صنيع منه للاسقاء
اليه وفيه اشار لما ينبغي للمسؤول من التواضع والصفح عما يسد من جهة السائل واظهاراته
أراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوى الظن بأن من جهة الاعراب ولهذا تخطى الناس حتى
انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ولهذا اشرب الصحابة صبيحة ولا يلبس من أهل
البلد وما ماشيا لاس عليه أثر سفر فان قيل كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم أجيب انه
يحتمل ان يكون استنفذ ذلك الى ظنه أو الى صريح قول المخاضرين قلت وهذا الثاني وفيه قد
جاء كذلك في رواية عثمان بن غياث فانها تخطر القوم بعضهم البعض فقالوا ما نعرف هذا
وأفاده مسلم في رواية عبارة بن القعقاع سبب ورود هذا الحديث فحدثني في أوله قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم سألتني فيها أو أن يسأله قال جاء رجل ووقع في رواية ابن منده من طريق يزيد
ابن زريع عن كهمس بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم يحط باذنائه رجل فكان أمره به
يسأل الوقع في خطبته وطاهره ان يحج الرجل كان في حال الخطبة فانه ان يكون وفق انقضاءها
أو كان كذلك القدر جالساً وعمره الزاوي بالخطبة **قوله** قل زاد المصنف في نفسه
يا رسول الله ما الايمان قال قيل فكيف بدأ أسوال قبل السلام أجيب بأنه يحتمل ان يكون ذلك
مبالغة في التعمية لأمره أو ليس ان ذلك غير واجب أو سأل قبل قوله راوي قلته انما
هو المعتقد فقد ثبت في رواية أي فروة ففهمنا به قوله كما شبهه به قدس حتى سلم من طرف
البساط فقال سلام عليه محمد فزاد عليه سلام قال ذرنا محمد قال ذرنا زال يقول
أدنوهم اراو يقول ادن ونحوه في رواية عطية عن ابن عمر قال السلام عليك يا رسول الله
وفي رواية مصر اراو فقال يا رسول الله أدنوهم قال ادن ولم يذكر السلام فاختلقت الروايات
هل قال له محمد أو يا رسول الله وهل سلم أو لا فاما السلام في ذكره مقدم على من سكت عنه

فانما رجل فقال

محسن بالخلاصه الى نفسه واحسان العبادۃ الاخلاص فيها والتشعور وفراغ البال حال
 التلبس بها و امر اقية المعبود وأشار في الجواب الى حالتين أرقيهما أن يغلب عليه مشاهدة
 الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله كأنك تراه أي وهو يرأه والثانية أن يستضر ان
 الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل وهو قوله فانه يرأه وان الحالتان يثمرهما رقة اقبح خبثه
 وقدره في روية عمار بن القعقاع بقوله أن تغشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس وقال
 النووي معناه أنك انما ترى الآداب المذكورة اذا كنت ترمو بالكونه يرأه لا لا يكون
 تراه فهو دأخيار المذ فاحسن عبادته وان لم تر مقتدير الحديث فان لم تكن تراه فاستمر على احسان
 العبادۃ فانه يرأه قال وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين وقاعدتهم من
 قواعد المسلمين وهو عمدة الصديقين وبيعة السالكين وكثر العارفين وذآب الصالحين وهو من
 جوامع الكلم التي أوتيا صلى الله عليه وسلم وقد نسب أهل التحقيق الى محاسبة الصالحين ليكون
 ذلك مانعا من التلبس بشئ من النقائص استقاماتهم واستحياء منهم فكيف يجب لزوال الله مطلقا
 عليه في سره وعلايته انتهى وقد سبق الى أصل هذا القاضى بعض وغيره وسأيت من يربط هذا
 في تفسير لقمان ان شاء الله تعالى (تنبه) دلل سياق الحديث على ان رؤية الله في الدنيا
 لا بالبصار غير واقعة وأما رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في الغلبليل آخر وقد صرح مسلم في روايته
 من حديث أنس في أمامة بقوله صلى الله عليه وسلم وأعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى توفوا أو أقبح بعض
 غلاة الصوفية على ما أويل الحديث بغيره فقال فيه إشارة الى مقام المحو النائم فقد ربه فان لم
 تكن أي فان لم تصر شيئا فنت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فانك حينئذ تراه وعقله قد مل
 هذا الصهل بالبرية عن أنه لو كان المراد ما زعمه لكان قوله تراه محذوف الالف لانه بصيرت زوما
 لكونه على رزعه جواب الشرط ولم يرد في شئ من طرق هذا الحديث بحذف الالف ومن ادعى أن
 الشاهد في الفعل الجزوم على خلاف القياس فلا يصار اليه اذ لا ضرورة هنا وإضافه لكونه دعاه
 صعبا لكان قوله تراه بالاضافة لانه لا ارتباطا له بما قبله وما يفسد تأويله رواية كهس فان
 انقطعها فان ان لا تراه فانه يرأه وكذلك في رواية سليمان التيمي فسلط انتهى على الرؤية لا على
 الكون الذي حل على ارتكاب التأويل المذكور وفي رواية أخرى فرفة فان لم تراه فانه يرأه ونحوه
 في حديث أنس وابن عباس وكل هذا يسل التأويل المتقدم والله أعلم (فتن) زاهد في
 رواية عمار بن القعقاع قول السائل صدقت عقب كل جواب من الاجوبة الثلاثة وزاد أبو فرقة
 في روايته فلما سمعنا قول الرجل صدقت أنكرناه وفي رواية كهس نهيها ليس الله وبعبته
 وفي رواية طرأوا الله كيف يسألوا وانصروا اليه كيف يصدق وفي حديث أنس انصرو
 وهو يسأل وهو يصدق كأنه أعلم منه وفي رواية سليمان بن بريدة قال اتوم مرتبة رجل سئل
 هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له صدقت صدقت قال فترجي تمنعوا من
 ذلك لان ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف لامن جهته وأنس هذا السائل ممن عرف ببقاء
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا بد له من منة فهو يسأل من يعرف عباد الله عنه لا يصحبه بأنه
 صادق فيه فتجبوا من ذلك تعجب المستبعد فلنأه والله أعلم (قوله متى الساعة) أي متى تقوم
 الساعة وصرح به في رواية عمار بن القعقاع واللام للعهد والمراد يوم القيمة (قوله ما المسؤول)

قال متى الساعة قال ما
 المسؤول

مثل قلت في حديث عمر في رواية كهمس ذكر الولادة والتطاول فقط وواقعه عثمان بن غياث
 وفي رواية سلمان التميمي ذكر الثلاثة وواقعه عطاء النمراساني وكذا ذكر في حديث ابن
 عباس وأبي عامر (قوله إذا ولدت الأمة رجلاً) وفي التفسير رتبة ابتداء التأسيس وكذا في حديث عمر
 ونجد بن بشر مثله وزاد يعني السراي. وفي رواية حمزة بن القعقاع إذا رأيت المرأة تلد رجلاً
 ونحوه لا يفر وتوفي رواية عثمان بن غياث إلا ما أربابهم يلفظ الجمع والمراد أرباب المال أو
 السيد وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في معنى ذلك قال ابن التين اختلف عليه على سبعة
 أوجه فذكرها لكنهم امتدأه وقد نكصت بابتداءه فذا هي أربعة أقوال الأول قال الخطابي
 معناه اتساع الاسلام واستيلاء أهلها على بلاد الشرك وسي ذار بهم فإذا ملك الرجل الجارية
 واستولدها كان الولد لها بمنزلة زوجها لا مولد سيدها قال الووري وغيره أنه قول الأكثرين
 قلت لكن في كونه المراد تفسر لأن استيلاء الأماة كان موجوداً حين المقاتلة والاستيلاء على
 بلاد الشرك وسي ذار بهم واتخاذهم سراري وقع أكثر في صدر الاسلام وساق الكلام
 يقتضي الإشارة إلى وقوع ما لم يقع مما سبق قريباً من الساعة وقد فسره وكيع في رواية ابن
 ماجه باخص من الأول قال إن تلد الهجيم العرب ووجه بعضهم بأن الأماة يلدن مملوكاً قصير
 الام من جهة الرعية والمالك سيدها وهذا الإبراهيم الجوني وقريبان الرؤساء في صدر الاولين
 كانوا يستكنون غالباً من هذه الأماة ويتنافسون في الخرائط انعكس الامر ولاسيما في
 دولة بني العباس ولكن رواية رتبة ابتداء التأسيس قد لا تبعد على ذلك ووجه بعضهم بأن إطلاق
 رتبة على ولده مجاز لأنه لما كان سيافاً عتقها عمن أبيه طلق عليه ذلك ونكصه بعضهم بأن
 السبي إذا كفر فقد سبى الولد وأولاه هو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيساً لمملكتهم تسمى
 فيما بعد في شترها عارفاً ووعولاً لشعرها أمه يستخدمها أو يتخذ موطوءاً أو يعتقها
 ويتزوجها وقدج في بعض الروايات أن تلد الأمة بعلها وهي عنده مسلم فحمل على هذا صورة
 وقيل المراد بالبل المالك وهو أولى لتفق الروايات سافان يبيع لادة أمهات ولادهم
 ويكثر ذلك في سداول المملكات المستولمة حتى يشتريها ولدها ولا يشترى لثا وعلى هذا فالثاني يكون
 من الاشراف غلبة الجهل تصير بيع أمهات الاولاد والاستهانة بالاحكام الشرعية فنقل
 هذه المسئلة مختلف فيها فلا يصلح الحمل عليها لأنه لا جهل ولا استهانة بعد قتال الجواز كما يصح
 أن يحمل على صورة اتقديس كيدتها في حال جاهلها فانه حرام بالاجماع الثالث هو من بعد
 الذي قبله قال الووري لا يختص شراء أولاد أمهات الاولاد بل تصور في غيرهم بأن دار الأمة
 حرام غير سيدها ووجه شبهة ورفيقاً بسلح وبنائهم في الامم في الصور بربيه صهيها وتور
 في الايسر حتى يشتريها ابنها أو ابنته ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن شربان ثم اداسراوى لاه
 تخصص بعير ذيل اربع ثمن بكثر العتوق في الاولاد فيقال لولده السيد ثم من
 الاهلية بالنسب ولصرب استخدام فطلق عليه ربهما بغير الرتبة فيكون
 حقيقة وهذا الوجه لا يرد على ما مره ولأن التمسك على من راسه تكون مع كونها
 بل على فساد ان حوز مستحبة ومحصله لاشارة إلى أن الساعة تقرب قيامها عند انعكاس
 الامور بحيث يصير المرئى مرياً وسادساً عليه وهو مناسب لقوله في العلامة الاخرى أن

فيكم على اقله عليه وسلم كل شيء سوى هذه النسخة وعن ابن عمر فروعا نحو ما خرجهما أحد
 وأخر جريد بن زهير عن العصابة أنه ذكر العلو وقت الكسوف قبل ظهوره فأنكر عليه
 فقال إنما أنقبت من وتلاه هذه الآية وما عند ذلك غيب عليه قوم ويجهل قوم (تسببه)
 تضمن الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك إرشاد الأئمة لما قرب على معرفة ذلك من
 المصلحة فإن قيل ليس في الآية أدلة حصر كافي للحديث أجاب الطبري بأن الفعل إذا كان عظيم
 الخطر وما يبنى عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على محل الكثرة ولا سيما إذا لوحظ ما
 ذكر في أسباب التورول من أن العرب كانوا يفتخرون علم نزول الفتح فيشعرون المراد من الآية
 نفي عليهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى (فائدة) النسخة في العلو عن الأئمة إلى
 التي في قوله تعالى وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وكذا التعبير بالقدرة على العلم بالمصلحة
 والتعظيم إذا دللوا على اكتساب علم الشيء بجملة فإذا نفي ذلك عن كل نفس مع كونه من اختصاصها
 ولم يقع منه على علم كان عدم اطلاعه على علم غير ذلك من باب أولى (ممنع من كلام الطبري
 قوله الآية) أي تلا الآية إلى آخر السورة وصرح بذلك الأصبلي وكذا في رواية عمارة ولم
 في قوله لخير وكذا في رواية أبي فروة وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير قوله إلى آخره فهو
 تفسير من بعض الرواة والسياق يرشد إلى أنه لا الآية كلها (قوله ثم أدبر فقال ردوه) أي
 التفسير فاختدوا إليه ردوه فلم يروا شيئا فيه أن المتيب يوزان بمثل لغيره صلى الله عليه وسلم فيه
 وبذلك يحضره وهو يسمع وقد ثبت عن عمران بن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة وتواتره
 أعلم (قوله جاء يعلم الناس) في التفسير يعلم ولا يصحلي أراد أن تعلموا ذلك ثم التوا وشمه لعمارة وفي
 رواية أبي فروة والذي يثبت محمد بالحق ما كتب جاعليه من رجل منكم راغب جبريل وفي حديث
 أبي عامر ثم في طائفة طريقه قال النبي صلى الله عليه وسلم سمعت الله ذو جبريل جاء يعلم الناس
 دينهم والذي نفس محمد بيده ما جئني قط إلا وأنا أعرفه الآن تكون هذه المرة وفي رواية سليمان
 التيمي ثم عرض في قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على دل رجل فعليته كل ما علم
 فقدر عليه فقال هل تدرون من هذا جبريل أتاكم ليحكم بينكم خنوا عنه فوالذي
 نفسي بيده ما شبه على منذ أتى قبل مر في هذه وما عرفت حتى ولي فلان ابن حبان ثم رد سليمان
 التيمي بقوله خنوا عنه (قلت) وهو من الثقات الأئمة وفي قوله جاء يعلم الناس دينهم إشارة إلى
 هذه الزيادة فقد ترددت الألفاظ في جبريل مجازي لأنه كان لسبب في جواب
 فذلك أمر بالاختصاص وانفتحت فيه الروايات على أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرا بحديث
 بث أنه بعد أن اتفقوا فلم يجدوه وسموا ما وقع عنده وسلم وغيره من حديث ٤ وفي رواية كهمس
 ثم أطلق فلان عمر فثبت مليا ثم قال يعمر أدرى من السائل قلت لا يسو له علم فأنفاه
 جبريل فقد جمع بين الرويتين بعصر (مخرج) بأن قوله لم يسمع مني ما بعد نفي فأنفاه كان
 النبي صلى الله عليه وسلم علمه بذلك جسد على رتبته في نفسه نفس لكن يعكر على هذا
 الجمع قوله في رواية مسند وقرئ في باب الملائكة أي بعضهم منهم التصفية وإن علمها
 صحت يوجب فاشتبها فلا مانعها كتب زائد هذه الدعوى مردودتان في رواية أبي عوانة
 فليس يبالى فلتين رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث ولا ابن حبان بعد ثالثة ولا ابن منته بعد

الساعة ثم أدبر فقال ردوه
 فلم يروا شيئا فقال هذا جبريل
 جاء يعلم الناس دينهم

أورد حديث الباب في أبواب الإيمان **(قوله حدثنا زكريا)** هو ابن أبي زائدة أو اسم أي زائدة
 خالد بن ميمون الوادعي **(قوله عن عامر)** هو الشعبي النخعي المشهور بربال الاستاذ كوفون
 وقد دخل النعمان الكوفي في عوامة في حصص من طريق أبي سريز وهو
 بفتح الحاء المهملة وآثره زاي عن الشعبي أن النعمان بن بشير خطب به الكوفة وفي رواية
 لمسلم أنه خطب به بمصر ويجمع بينهما ما سمع منه من تين فله في أمره البلدين واحدة
 بعد أخرى وزاد مسلم والاحملي من طريق زكريا أنه وأخوه النعمان بأصبعه إلى أذنيه
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه أن
 النعمان لا يصح مع ما علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على صحة تعميل النبي المميز
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات والنعمان ثمان سنين و زكريا موصوف. لئلا ينسب إليه
 في العميين وغيرهما من روايته عن الشعبي الامتناع ثم وجدته في فوائد ابن أبي الهيثم من
 طريق يزيد بن هرون عن زكريا حدثنا الشعبي فعمل الأمر من تدليس (فائدة) هادي أبو عمرو
 الداني أن هذا الحديث لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير النعمان بن بشير فان أراد من
 وجه صحيح فسلم ولا تفقد روايته من حديث ابن عمرو عماري لا وسطا يظهر في من حديث ابن
 عباس في الكوفة ومن حديث واثقه في الترجيع للإمام أبي في سائدها قال واذني أيضا أنه
 لم يرو عن النعمان غير الشعبي وليس كما قال تفقد روايته عن النعمان بإسحاق بن عمار عن
 عند أحمد وغيره وعبد الملك بن عيسى عند أبي عوامة وغيره وسلك من حرب عند الطبراني
 لكنهم مذهبهم وروى عن الشعبي رواه عنه جمع من الكوفيين ورواه عنه من البصريين عبد الله
 ابن عوف وقد ان الضاري أسنده في السيوخ ولم يسبق لنظيره أنه قد أورد في سنن أبي
 مافيه من فائدة أن شاء الله تعالى **(قوله الحلال بن والحرام بن)** في زعمهم ما وصفهما
 بالتمها الطاهرة **(قوله وبينهما مشبهات)** بوزن مشعلات يشبه العن أتمو حقة وهي رواية
 مسلم أي شبت بشيرها بمائل يقين به حكمها على اثنين وفي رواية الأصلية شبت بن برون
 مقطعات بنما مفتوحة وعن خفيفة مكسورة وهي رواية ابن ماجه وهو قوله ابن عوف والمعنى
 انها موحدة اكتسبت التسمية من وجهين معارضين ورواه الله ارضي عن أبي نعيم بن البخاري
 فيه بلفظ وبينهما مشبهات **(قوله لا يعلمان كثير من الناس)** أي لا يعلم حكم ما هو من الله
 في رواية الترمذي بلفظ لا يدرى كثير من الناس من الحلال هي ممن أسرار ومفهوم قراء
 كثيران معرفة حكمها يمكن لكن القليل من الناس وهم المجهلون فاشبهت على هذا حق
 غيرهم وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد له بلين **(قوله في شبت بن برون)** أي حذر منه
 والاختلاف في لفظة هاتين الروايتين التي قلها لكن عند مسلم وهي شبت بن برون
 جمع شبهة **(قوله استبرأ)** بالهمز بوزن ما فعل مرة في بركة من شعر عرض من
 الطعن فيه لأن من يعرف يستبرأ شبهة ليسا تروى من بعده ويؤيد على أن من لم
 يتوق شبهة في كسب زعمه قد عرض نفسه مع فيه في هذا إشارة إلى المحافظة على
 أمور الدين ومراعاة لمروءة **(قوله ومن وقع في شبهة)** فيها أيضا ما تقدم من اختلاف الروايات
 واختلاف حكمه لشبهات تقبل خبر هو مودود وقيل الكراهة وقيل التوقيف هو

قال حدثنا زكريا عن عامر
 قال سمعت النعمان بن بشير
 يقول سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 احلنايب واخرام دين
 وبينهما مشبهات لا يعلمها
 كثير من الناس في نقى
 المشبهات استبرأ نفسه
 وعرضه ومن وقع في شبهات

وغير الخائف المراقب قريب منه ويرحم من جوابه فلا يأمن أن تنفرد القاذقة قطع فيه بعير
اختياراً أو يجعل المكان الذي هو فيه ويقع الحصب في الحصى فلا يملك نفسه أن يقع فيه فأنه سبحانه
وقعالى هو الملك حقاً وجامعاً له (تبيينه) اذى بعضهم ان القتل من كلام الشعي وانه
مدرج في الحديث حتى ذلك أبو عمرو والداني ولم أتبع في خلبه الا ما وقع عند ابن الجارود
والاصح على من رواية ابن عوف عن الشعي قال ابن عوف في آخر الحديث لا ادري المثل من قول
النبى صلى الله عليه وسلم أو من قول الشعي قلت وتزدد ابن عوف في رفعه لا يستلزم كونه مدرجاً
لان الاثبات قد خرجوا بالصحة ورفعه فلا ينحسب له بعضهم فيه وكذلك سقوط المثل من رواية
بعض الرواة كما يفرو عن الشعي لا يقدح فيه ان يثبت لانهم حفظوا لعل هذا هو السرفي حذف
الضاري قوله وقع في الحرام ليس هو اقبل المثل من طباطبة فيسلم من دعوى الادراج وما يتوى
عدم الادراج رواية ابن جبان الماضية وكذا ثبت المثل من مرفوعه في رواية ابن عباس وعبار بن
ياسر أيضاً (قوله اذان حي الله في أرضه محارمه) سقط في أرويه من رواية السحقى رشت
الموافق قوله الا ان حي الله في رواية غير اذ قد ورد المرافعة ارم فعل المهي ارم اوزك المأمور
الواجب ولهذا وقع في رواية أبي فروة التعبير بالمعاصي بل المحرم وقوله لا ينبغي عصية
مابعد ما وقع اعطاءه وتكريرها دليل على عتبه شأن من قولها (قوله معصية) أي قد مر ما صغ وعبر
بها ما عصى من ادراك القلب للرؤية ومعنى القلب قلباً لتقلبه في الامور وأولاه خاص من الدلت
وخاص كشيء قلته وأولاه وصف في الجسد فاجاب وقوله اذا صلت واذا قسدت هرفق عني ما
ونظم في المضارع وحكى الفراء الضم في ماضى صلي وهو يصم وقاها اذا صار له السلاح حشنة
لازمة لتسرف ونحوه والتعبير اذا تحقق الوقوع على ما قد أتى معنى ان يكلفه يخص القلب
بذلك لانه أمير البدن وبصلاح الا يرتفع لعدة وبضاعت تسد وفيه تبيد على تعليمه
القلب والحش على صلاحه والاشارة الى ان نصب الكعب أثر فيه ولم يرد في حق من
الذي ركب الله فيه ويستلذه على ان العقل في القلب ومع قوله على فتكون اية تعينه
بعقلونها وقوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب قال النسرين في عقل رعبه عنه
ما القلب لانه محل استقراره (قائمه) لم تقع هذا لانه الذي وهما لان في الجسد مصفة
الافى رواية الشعي ولا هي في اكثر الروايات عن الشعي مما تحسبها في الصبيح رك
المذكور عنه وتبعه بجاءه عند زجده وميرة وغيره عند الطبري يعبر في بعض رواياته عن
الصالح والصادق المحقق السقيم وهما المتماثل بالسر لان لاص في حاشية رفع
هو ما كان القلب له عند دابة وتدعيه العلم ثمرة الحديث وهو ما رابع رتبة
عليها الاحكام كقول عن ابي داود وفيه مبتلا جهون هـ

ألا وإن لكل ملئحى ألان
حى الله محارمه ألا وإنى
الجسد مضغة ذاهلة
صل الجسد كلما وازفدت
فد الجسد كله لا وهى القلب

[illegible]

قوله ويزيد في نسخة بريه
اد معص

قوله عقبه بن جروة في
نسخة عطية بن جروة فليجروا
ام مغيرة

فاز أربعة فائزين

[illegible]

قاسم محمد یار

الخطيب اليهم قال ابن التين لا يتبع الزيادة اذا حصل الوفاة بعد الاربع (قلت) ويدل على
 ذلك لفظ رواية مسلم من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة آخركم بأربع اصبوا الله ولا
 تشر كوا به شيئا وقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم وقال
 القاضي أو مكر من الغنى يحتمل أن يدل أنه عدد الصلوات والزكاة واحدة لانهم اقرروا في كتاب الله
 وتكون اربعة اذا الخمس وأنه لم يعد اداء الخمس لانه داخل في عموم آيات الزكاة والجامع بينهما
 هما اربع موعدين معينين في حال دون حال وقال البيضاوي القاهر أن الامور الخمسة المذكورة
 هنا تفسير للامان وهو أحد لاربعة الموعود ذكرها والاثلاثة الاخر حفظها الراوي اختصارا
 ونسبنا كذا في مذكراته لصاهر له بحسب مظهره والا فالظاهر من السياق ان الشهادة
 أحد لاربعة موعود واحدة وكان القاضي أراد أن يرفع الاشكال من كون الايمان واحدا
 ونوعه مذكور أربعة وقد حجب عن ذلك بانه باعتبار أجزاءه المصنعة اربعة وهو في حد ذاته
 واحد المعنى ثم سمع مع لفظ لاربعة التي ذكر أنه يأمرهم بها ثم فسرها فهو واحد
 بالوجه من عدد بحسب وصفه كأن لمنه عنده وهو لا يتبادر فيها يسرع اليه الاسكار واحد
 بالوجه متعدد بحسب نوعه والحكمة في الاجمال بالعدد قبل التفسير أن تشوف النفس الى
 التفصيل ثم ذكر به وان يحصل حفظها السامع فاذا نسي شيئا من تفاصيلها طلب نفسه
 بالعدد فانه لم يتسوف احد حتى يحفظه علم أنه قد فات به بعض ما سمع وما ذكره القاضي عياض
 من أن سبب في كونه أربعة كالحج في الحديث لانه لم يكن فرض هو المعقول وقد قلنا الدليل على
 قيام سلامهم بجرم فحاشي بأن قدومهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تبع فيه الواقدي
 وبن سعيد لان فرض الحج كان سنة ست على الاسم كما سئل في موضع ان شاء الله تعالى
 وكان فحاشي بمتاراة فرض الحج كل سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور اه وقد
 احتج الشافعي بكونه على التراخي بأن فرض الحج كان بعد الهجرة وان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان قد رعى في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يجز الا في سنة عشر وأما قول من قال أنه ترك
 ذكر الحج لكونه على تراخي فليس بجيد لان كونه على التراخي لا يمنع من الاصر به وكذا قول من
 قال أنه تركه شهره عندهم يسبقوى لانه عند غيرهم ممن ذكره لهم أشهر منه عندهم وكذا
 قول من قال ان تركه تركه لهم لم يكن لهم اليسيل من أجل كفار مضرب ليس بمستقيم لانه لا يلزم
 من عدم الاستطاعة في الحال ترك الاخبار به ليعمل به عند الامكان كما في الآية بل دعوى انهم
 كانوا لا يسيلهم في الحج ممنوعة لان الحج يقع في الاشهر الحرم وقد كروا انهم كانوا يأمنون
 فيها لكن يتكر أن قال انه أتى أخبرهم بعض الاواخر لكونهم سألوه أن يخبرهم بما دخلون
 بفعله لجنة فاقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ولم يقصد اعلامهم بجميع الاحكام التي تجب
 عليهم فعلا وتركوا يدل على ذلك اقتصاره في المناهي على الاتيافق الاوعية مع أن في المناهي ما هو
 من غير ما لا يتبادر من لا يتبادر لكن اقتصر عليها الكثرة تعاطيها لها وأما ما وقع في كتاب الصيام من
 تركه من طريق أبي قلابه الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن قرعة هذا الحديث
 من تركه من غير ما لا يتبادر من لا يتبادر لكن اقتصر عليها الكثرة تعاطيها لها وأما ما وقع في كتاب الصيام من
 تركه من طريق أبي قلابه الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن قرعة هذا الحديث

الحج وأوقلاه تعبر حفظه في آخر أمره فلعل هذا مما حدثت به في التغيير وهذا بالنسبة لرواية أبي
جبر وقيل ورد ذكر الحج أيضا في مسند الامام احمد بن حنبل ورواية أبيات الطائر عن قتادة عن سعيد بن
السبيد روى عن عكرمة عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه
مخضوطا فيصير في الجواب عنه من الجوابين المتقدمين فقال المراد بالاربع ما عدا الشهادتين
واداء النحر والله أعلم **(قوله ونهاهم عن أربع عن الحنفي)** الى آخره في جواب قوله وسألوهم عن
الاشربة هو من اطلاق محل وارادة الحال أي ما في الحنفي وقوله وصرح بالمراد في رواية انه سأل
من طريق آخر فقال وأنها كم عن أربع ما يتبدل في الحنفي الحديث والحنفي يفتح المهمة وسكون
الثون وفتح المثناة من فوق هي المرة كذا فسر هان بن عمرو صحيح مسلم وله عن أبي هريرة والحنفي
المراد بالحنفي روى الحنفية في الغريب عن عطية أنها برأ كانت تعمل من طين وشعر ودم واليه
بعض المهمة وتسمى بديد الموحدة والمدة والقرع قال النووي والمراد باليابس منه وسكن القزاز
فيه القصر والتعبير بفتح الثون وكسر التاء في أصل الخلقة يتفرقت عنه ووعه وأمرقت بالراء
والفاء ما طلى بالرفق والتعبير بالقاء والياء الأخيرة ما طلى بالمار ويتبدل التفسير وهو نوت
يعرق اذا عيين نطلى بالسفس وغيرها كما نطلى بالرفق قاله صاحب المحكم وفي مسند
أبي داود الطيالسي عن أبي بكر قال أما البياض فان أهل الطائف كانوا يخبون افرع
فيضطرون فيه العنب ثم يذوقونه حتى يهدثم موت ومما التفسير فان أهل الجمجمة كانوا
يتقرون أصل العلة ثم يذوقون الرطب والبسر ثم يذوقونه حتى يهدثم موت وأما الحنفي فزار
كانت تحمل النافذة الخمر وأما المرفق فهذه الاوعية التي فيها الزفت انتهى واسمها
حسن وتفسير الصابي أولى ان يعتقد عليه من غيره لانه اعلم بالمراد به عن النبي عن الانبافي
هذه الاوعية بمحصولها لانه يصرع فيها الاسكار فيعملن برهنها من لبشعربك ثم نكت
الرخصة في الانبافي كل وعاء مع النبي عن شرب كل مسكر كالبأني في كذب الاشربة نشأ منه
تعالى **(قوله وأخبروا بئس وراءكم)** بفتح من وهي وصولة ووراءكم تشعل من حوائس
عندهم وهذا ما عدا المكان ويشعل من يحدث لهم من الاولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان
فيصير اعماله في المعنيين معا حقيقة ومحازا واستبطن منه المصنف الاعتماد على أحبار لا حد
على ما ساق في باب ان شاء الله تعالى **(قوله باب ما جاء)** أي باب ما ورد داعي ان لا عمل
الشريعة معتبرة بالنية والحسنة والمراد بالحسنة طلب التواب ولم ينسب بحديث تمتد لا عمل
بالنية والحسنة فو اما استدلال بحديث عمر على ان لا عمل بالنية وحديث محمد بن سعد على ان
الاعمال بالحسنة وقوله ولكل امرئ ما عصى هو بعض حديث الاعمال بالسيرات ثم ذكر قوة
والحسنة بن الجليلي للاشارة الى ان التامة تنفذ ما لا تنفذ لارلى **(قوله فاحسن به)** هو من
مقول المصنف وليس بشيء محمود وقد قصص ابن عسكرك في ربه يستحقه لادن
أبو عبد الله يعني المصنف والضمير فيه يعود على بكلامه لتتم وتحيه دخول نية في ايمان
على طريقة المصنفان لا يميز على كفاية شرحه ومما لا ينبغي في التصديق فلا يحتاج الى
نية كسائر أعمالها من خشية الله رغبته ومحبة والتقرب اليه لانها مقربة لله تعالى فلا
تحتاج لنية تمهيد لان النية انما تعتبر العمل لله العمل لغيره وما يتغير مراتب الاعمال كالقصر

ونهاهم عن أربع أمرهم
بالايمان بالله وسجدته قال
أسرونا ما الايمان بالله
وحده قالوا الله ورسوله أعلم
فان شهادتنا لا اله الا الله
وان محمد رسول الله واتهم
اصلاذنية الزكاة وصيام
هم زوات معصومين لحنف
الحسن وسجدته عن أربع
عن الحنفي روى بالتعبير
واندرف وروى قال المصنف
وقال حفظوه وخبروا
عن من وراءكم باب ما جاء
عن الامام بن ابي شيبة واحسنة
واسكن امرئ ما عصى
فدخل فيه لايمان

والقرينة الصارفة عن الحقيقة الاجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت
 عليها الصدقة (قوله انك) الخطاب لسعد المراد هو من يصح منه الاتفاق (قوله وسه
 الله) أي ما عند ائمة من التواب (قوله الأجر) يحتاج الى تقدير لان الفصل لا يقع استثناء
 (قوله حتى) هي عاطفة وما بعدها منصوب المحل وماء وصولة والعائد محذوف (قوله فم
 امرأتك) بولك شميم في امرأتك وهي رواية الأكثر قال القاضي عياض هي امرأتك لان
 الاصل حذف الميرد ليل جمعه على أقواله وتصغيره على قوله قال وانما يحسن اثبات الميرد عند
 الافراد وما عند الاضافه فلا الا في لغة قليلة اه وهذا طرف من حديث سعد بن أبي وقاص
 في مرضه بمكة وعادة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله أوصى بشر ما لي الحديث وسأني
 الكلام عليه في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والمراد هنا قوله حتى أي تطليبه اوجهاه
 واستنبط منه النووي ان الحظ اذا وافق الحق لا يقدح في اوجاه لان وضع القصة في الزوجة
 يقع غالباً في حالة المداعبة ونسوة النفس في ذلك مداخل ظاهر ومع ذلك اذا وجد القس في ذلك
 الخلة الى ابتغاء التواب حصل بفضل الله (قلت) وجماهاه وأصرح في هذا المراد من وضع
 القصة وهو ما أخرجه مسلم عن أبي ذر في حديثه وفيه بضع أحدكم دفعة فاباير رسول الله
 أبياتي أحدنا شهوته ويؤجر قال ثم رأيت لو وضعها في حرام اخذت ذلك وذكها بهذا
 المحل مع ما فيه من حفظ النفس خال الظن بغيره مما لاحظ للنفس فيه قال وتنبه لها بتمتع بها غفرت
 تخفى هذه القاعدة لانه اذا ثبت الابح في قصة واحدة وجع غير مضر فالتنبيه من طمعهما
 يحتاج أو يعمل من الطاعات ما تفته فوق مشقة ثمن القصة التي هو من اخفها في الفصل الأدنى
 اه وتعلم هذا ان يقال واذا كان هذا حق الزوجة مع مشركه الزوج لها في التفرع
 يدعمها لان ذلك يؤثر في حسن سننها وهو يتفهم منها بآية وآية فلا عيب لا تقدر على
 الزوجة يقع بدعية النفس بخلاف غيرها فانه يحتاج الى بجهتها وانها غير قوله ببقون
 النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة) هذا الحديث أورده انصفه في ترجمته وبغيره
 مستند في هذا الكتاب لكونه على غير شرطه وبما يراه على صلاحته في جملة ما ورد من
 الآية وحديث جابر بن عبد الله على ما تقدم وقد أخرجه مسلم حدث محمد بن عمار حدثنا صفيت
 قال قلت لسبل بن أبي صالح ان عرا حدثنا عن اتصاف عن أبيك بحديث ورجوت ان تسقط
 عني رجلا أي فتدني عن أبيك قال فقال سمعت من الذي سمعته في كبره من رواية
 وهو عثمان بن زيد عن عيم العارضي النبي صلى الله عليه وسلم قال دين السمعة دين السمعة
 وجل الحديث ورواه مسلم أيضاً من طريقين قال به قال حدثني عن أبيه عن جده عن جده
 أنه سمعه وهو يحدث به صالح ذكره ورواه ابن خزيمة حديث جابر عن أبيه عن جده
 عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده
 يقول قد كرهت سمعة وقروى حديث سمعة سمعت عن جده عن جده عن جده عن جده
 وهم من سهل وعن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده عن جده
 الاختلاف في سهل وبغيره في سمعة لا يفتح فيه سهل أصلاً وللمدني طرق دون ههنا
 القوة منها ما أخرجه جابر بن عبد الله عن أبيه عن جده عن جده عن جده عن جده

قال الخليل: فحق فقهه حتى
 بها وجه الله الأجرت عليها
 حتى ما يحصل فيهم امرأت
 باب قول لنبي صلى
 الله عليه وسلم

يزيد حتى أعطاه ثمانية قال القرطبي حكايت ما بعته النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه
 بحسب ما يحتاج اليه من تعبد بعد أو توعد كيدا أمر فلذلك اختلقت ألقابهم وقوله فيما
 استطعت رؤسهم يفتح التاء ونهها وتوسيعها واضع والمقصود بهذا التنبيه على أن اللازم من
 الأمور ما يباع عليها ما يطاق كما هو المشتراط في أصل التكليف وشعر الأمر بغير ذلك القطر
 حال المبايعات العفو عن الهفوة وما يقع عن خطأ وسهو والله أعلم (قوله حنبل بن عبد الله)
 المسعودي عن جرجان الله والثناء عليه قال تعبد سمع جرجان الله والثناء عليه والثناء عليه
 (قوله يوم من الغيرة بن شعبة) كان الغيرة واليا على الكوفة في خلافة معاوية وكانت وفاته سنة
 خسين من الهجرة واستتاب علمه أنه عروبة وقيل استتاب جرجان الذي كورولها خطب
 انخطبه المذكورة حتى ذلك الصلابة في أخبار زياد الوفا بالفتح الزانة والسكنة السكون
 وانما أمرهم بذلك قدمه القوي الله لأن الغالب أن وفاة الأمر اختوذى إلى الاضطراب والفتنة
 ولا سيما كان عليه أهل الكوفة إذ ذاك من مخالفة ولاة الأمور (قوله حتى يأتيكم أمير) أي
 بدل الأمير الذي مات ومفهوم الغاية هنا هو أن المأمور به ينتهي إلى الأمير ليس مراد بابل
 يلزم ذلك بعد معنى الأمير بطريق الأولى بشرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يعارضه مفهوم
 الموافقة (قوله الآن) أراد به تقرب المدعى إليه وكان كذلك لأنه وبما بلغه من
 الغيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أمير عليها (قوله استغفوا
 لا ميركم) أي اطلبوا العفو من الله كذا في معظم الروايات والعين المهمة وفي رواية ابن عسار
 استغفروا بغير منجبة وزيادة ما هو رواية الأصيل في المستخرج (قوله فانه كان يجب العفو)
 فيه إشارة إلى أن الجزاء يقع من جنس العمل (قوله قلت يا أيها) زيادة العطف لأنه لا بد
 من آية أو استئناف (قوله والتعجب) بالتفويض عطف على الإسلام يجوز فيه عطف معنى وقد
 أي شرط على الإسلام والتعجب وفيه دليل على كمال شدة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله على
 هذا) أي على ما ذكر (قوله ورب هذا المسجد) مشعر بأن خطبة كانت في المسجد يجوز
 أن يكون إشارة إلى جهة المسجد الحرم ويدل عليه رواية الطبراني بلغة ورب الكعبة وذكر
 ذلك للتنبيه على شرف المقسم به ليكون أدعى لقبول (قوله لاصح) إشارة إلى أنه وفي علمنا بعب
 عليه الرسول وإن كلامنا الصريح من الغرض (قوله ونزل) مشعر بأنه خطب على المبرور المراد
 قعد لأنه في مقابلة قوله قام فحمد الله تعالى (قائمة) التعبد المسلم لأغلب رواة نصحه
 للكافر معتبر بأن يدعى إلى الإسلام ويشار عليه بأسوأ ذات استنار وخلف أهل
 في البيع على بيعه ونحو ذلك فجزم أحد ذلك يخص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث (قائمة)
 أخرى) ختم البخاري كتاب الإيمان باب العجبة مشير إلى أنه عمل بمقتضاه في الأرض داني
 العمل بالحديث صحيح دون أسبق ثم ختم بخمس عشرة شحمة شرح له في تصحيحه قواما
 بقوله فاعلموا أنكم لأن الوجوب انفسد بانه يقع حتى في من يبيعها فلا تزال طائفة
 منصوره وهو دفعه فصح الحديث وقوله حدثوا الأمير إلى قلب الدعاة لعله القاضل
 ثم ختم بقوله ستغفر وزن فاشد بجمته باب ثم عقبه بكتاب العلم لما دل عليه حديث التعجبة
 انعمه ما يقع بالتعليم وتعليم (ختمه) اشتمل كتاب الإيمان ومقدمته من بدو الوحي من

حنبل بن عبد الله يقول
 يوم مات المغيرة بن شعبة قام
 فحمد الله وأثنى عليه وقال
 عليكم بآتقاه الله وحده
 لا شريك له والوفاء بالسكنة
 حتى يأتيكم أمير فاعلموا يا أيكم
 الآن ثم قال استغفوا
 لا ميركم فانه كان يجب العفو
 ثم قال أما بعد فاني آيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قلت يا رسول الله يا أيها
 الإسلام فشرط على هذا
 كل مسلم فبعته على هذا
 ورب هذا المسجد ولنا نصحه
 لكم ثم استغفر ونزل

الصحيح في كل من الأنواع الثلاثة بنصيب فرضي الله عن مصنفه وأعاتاه على ما قصد بناه من توضيحه بمنه وكرمه فان قيل لم يورد المصنف في هذا الباب شأمن الحديث فالحجواب انه اما ان يكون اكتفى بالاتباع الكثر عيين واما يرضى له ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتيسر واما أورد فيه حديث ابن عمر الا بقصد باب رفع العلم ويكون موضعه هناك من تصرف بعض الرواؤ فيه نظر على ما سئلته هناك ان شاء الله تعالى ونفصل الكرماني عن بعض أهل الشام ان الحارثي يوجب الابواب وترجم التراجم وكتب الاحاديث ووجها يرضى بعضها بالحقه وعن بعض أهل العراق انه يعتمد بعد الترجمة عدم ايراد الحديث اشارة الى انه لم يثبت فيه شيء معتد به على شرطه (قلت) واما يظهر لي ان هذا محله حيث لا يورد فيه آية ولا أثر اما اذا أورد آية أو أثر فهاهنا اشارة الى ما ورد في تفسيره ماله الاية وانه لم يثبت فيه شيء على شرطه وما دلت عليه الاية فكافي في الباب والى ان الاثر الوارد في ذلك يتقوى بطريق المرفوع وان لم يصل في القوة الى شرطه والاحاديث في فضل العلم كثيرة صحيح مسلم بها حديث أبي هريرة رفعه من القس طر يقاطع في علمه سهل الله له طريقا الى الجنة ولم يخرج به الجارى لانه اختلف فيه على الاعمش والراجح انه يعمد الى صالح فيه واسطة والله اعلم (قوله) باب من سئل علما وهو مشغول بمحصلته تنبئ على أدب العلم والمعلم اما العالم فلما تضمن من ترك زجر السائل بل أدبه بالاعراض عنه أولا حتى استوفى ما كان فيه ثم رجع الى جوابه فرقى به لانه من الاعراب وهم جفاة وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولو لم يكن السؤال متعينا ولا الجواب واما المنة فلما تضمن من أدب السائل ان لا يسأل العلم وهو مشغول بغيره لاحق من الاول مقدم ويؤخذ منه أخذ الروم على السبق وكذلك الفتاوى والحكومات ونحوها وفيه من اجعة العالم اذ انهم ما يوجب به حتى تضع قوله كيف اصاحتها وبوب عليه ابن حبان اباحة اعطاء المسؤول عن الاجابة على الفور لكن سياق التسمية على ان ذلك ليس على الاخلاق وفيه اشارة الى أن العلم سؤال وجواب ومنه حسن السؤال نصف العلم وقد أخذ بناظر هذا القصة مالك وأجدو غيرهما في الخطبة فقالوا لا تقطع الخصة سروس سائل بل اذا فرغ يجيبه وفصل الجمهور بين ان يقع ذلك في أثناء اجابته فمؤخر الجواب او في غير الواجبات فيجيب والاولى حيثما انفصل فان كل عمل به في أمر الدين ولا سيما ان اخضع بالسائل فيستجب اجابته ثم يتم الخطبة وكذلك في الجمعة والصلوة وإن كان بخلاف ذلك فيؤخر وكذلك يقع في أثناء الواجب ما يقتضي تقديم اجوابه لكن اذا عجل استثنى لانه يؤخذ ذلك كمن اختلف الاحاديث الواردة في ذلك فان كان لسؤال من لا سؤالي يست معرفته في الفور مهمة فيؤخر كافي هذا الحديث وشبهه ان كان تركه سؤالا على ذلك ولي وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعات وثبتت الصلاة فلما فرغ من الصلاة قال بين ايدي فاجابه أخرجه وكن سائل يشروعة أخره فقدمه جابته كما حدثت في رده عن عدم مسلم انه قال للثني صلى الله عليه وسلم وهو يحطير من غريب لا يرى منه شيء لعل دينه قتل خطبته وأتى بكرسي فتعد عليه جعس به ثم خبطه فآخرا وكافي حديث آخر عند أحمد ان أبا هريرة رآه النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب وكافي الصحيح في قصة قتال المخاض السجدة والنبي صلى الله عليه وسلم يخضب ثيابه أصليت وكعتين الحديث وسياق في الجمعة

باب من سئل علما وهو
مشغول في حديثه فأن
الحديث ثم أجاب السائل
بمحدثنا محمد بن سنان قال
حدثنا

أو أن يرسله بالسوق لسمعه واحتل بما يضاعى مشروعة إعادة الحديث ليعلم وصافى الكلام
 على مباحث المتن في كتاب الوضوء أن شاء الله تعالى قال ابن رشد في هذا التوبيخ ودر من
 المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ القافية في تدوين هذا الكتاب بأن يستقر غرضه في حسن ترتيبه
 وكذلك فعل رحمه الله تعالى **(قوله)** بل يقول المحدث حدثنا وأخبرنا وأبنا قال ابن رشد أشار
 بهذه الترجمة إلى أنه يحب كلبه على المستندات الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم **(قلت)**
 ومراعاة هذه الالتفات يعني واحدًا ثم لا يزال ابن عسكرون غيره يدل على أنه متخاره
(قوله) وقال الحمدي في رواية كرمه: **(قوله)** الأصلي **(قوله)** لنا الحمدي وكذلك كرمه في تصحيحه
 فهو متصل وسقط من روايته كرمه **(قوله)** وأبنا ومن رواية الأصلي **(قوله)** وأخبرنا وقت الجمع
 في رواية أبي ذر **(قوله)** وقال ابن مسعود هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق
 الحنين وقد وصله المصنف في كتاب القدر وبأنى الكلام عليه هناك أن شاء الله تعالى **(قوله)** وقال
 شقيق هو أبوائل **(عن عبد الله)** هو ابن مسعود بسا في موصولا أيضا حيث ذكره المصنف
 في كتاب الجنائز وبأنى أيضا حديث حذيفة في كتاب الرقاق ومراعاة من هذه التعني أن
 الصافي قال تاريخ حدثنا وأخبرنا حدثنا عن أبيهم لم يفتروا بين الصبيغ وما حديث ابن عباس
 وأنس وأبي هريرة في رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد ورد
 به كرها في التبيين على المنعوت وأن حكمها الوصول عند شيوخنا **(قوله)** وأشار على ذكره ابن رشد
 إلى أن رواية النبي صلى الله عليه وسلم إنما هي عن ربه سواء أصر الصافي بذلك أم لا وبذلك
 حديث ابن عباس المذكور فإنه لم يقل فيه في بعض المواضع عن ربه ولكنه اختصر فيصير
 إلى التقدير **(قلت)** ويستفاد من الحكم بصفة ما كان ذلك سببه صحة الاحتجاج بمرسلي
 الصافي لأن الواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ربه فيما يكلمه به من لآله **(قوله)**
 جبريل وهو مقبول قطعاً والواسطة بين الصافي وبين النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة اتفاقاً
 وهو صافي آخر وهذا في الأدب الأحكام دون غيرها فإن بعض الصافي ربما جعلها عن بعض
 أتباعه من كعب الأحبار **(قوله)** أبو العباس المذكور هنا هو الرازي بأبنا الأخيرة
 وأصح رفع بعض الرازي ومن زعم أنه الرازي النقيب فقد وهم فإن الحديث المذكور معروف
 برواية الرازي عنه فإن قيل غيبي يظهر من نسبة حديثه عن عمر لدرجة ومحصل الترجمة
 التسوية بين صبيغ الأداء الصريحة وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور فاجتراب ذلك
 يستفاد من اختلاف ألقاظ الحديث المذكور ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرق فقد أتته
 رواية عبد الله بن دينار المذكورة في الباب هذوني ما هي في رواية ناقصة مؤسفة في تفسير
 أخبرني في رواية عبد الله بن علي أنوني وفي رواية ما عند مصنف في باب حديثه
 حدثوني ما هي وقال في نهايته أخبرناهم فدل ذلك على أنه حديثه وأخبرناهم به
 سواء وهذا لا يدرى فيسعد هل لهم بالنسبة إلى أنه حديثه أو حديثه **(قوله)** حديثه
 يومئذ تحدث خبرها رفته على ذلك من خبره بمسببة في اصطلاح حقه
 الخلاف بينهم من استقر على حسن إسناده هذا رأي رافعي ومالك وأبي عبيدة وبهجي التمام
 وأكثر أجازين والكويتيين وعنه استقر على معناه ورجمه ابن الجاحق في مختصره موقوف على

(باب) **(قوله)** المحدث حدثنا
 وأخبرنا وأبنا وقال الحمدي
 كان عند ابن عسكرون حدثنا
 وأخبرنا وأبنا ما وصحت
 واحد أو قال ابن مسعود
 حدثنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو الصديق
 المصدق وقال شقيق عن
 عبد الله سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول حذيفة
 حدثنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حديثين وقال أبو
 العباس عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فيما
 يرويه عن ربه عز وجل وقال
 أنس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم يرويه عن ربه عز وجل
 وقال أبو هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم يرويه
 عن ربه عز وجل حدثنا
 قتيبة عن حدثنا حماد بن
 جعفر عن عيسى بن دينار

المحدث في الطب من ابراهيم بن سعيد قال لا تدعون بطلكم يا اهل العراق المحدث من
الجماع والجمع بعض الذين غيرهم في مخالفتهم فقالوا ان القراءة على الشيخ ارفع من الجماع
من لفظه ونقله الله ارفع في غرائب مالك عنه ونقله الخطيب باسانيد صحيحة عن شعبة وابن ابي
ذئب ويحيى القطان واعتلوا بان الشيخ لو سلم هذا الطالب ارفع عليه وعن ابي عبيد قال القراءة
على ابيات وانهم سلم من ان اول القراءة انا والمحدث عن مالك كلفه المصنف عنه يحيى
سفيان وهو الثوري انهما سواه والمحدث الذي عليه الجمهور ان السماع من لفظ الشيخ ارفع
وتسقى القراءة علمه ما لم يعرض عارض يصدر القراءة عليه اولى ومن ثم كان الجماع من لفظه في
الاملاء ارفع المحدث لما يذم منه من تحرز الشيخ والطالب والله اعلم **(قوله عن الحسن قال)**
لا بأس بالقراءة على العالم هذا الاثر رواه الخطيب اتم سياقا لم يمتد خارج من طريق اجد
ابن حنبل عن محمد بن الحسن الراسبي عن عوف الاعرابي ان رجلا سأل الحسن فقال يا ابا
سعيد منزلة بعد والاختلاف يشق على قائل ان تكن ترى بالقراءة باسأرت عليك قال ما بالي
قرأت عند ابي اقرأت على قال فاقول حديثي الحسن قال نعم قل حديثي الحسن ورواه ابو
الفضل السلمي في كتاب الحديث على طلب الحديث من طريق سهل بن المولى قال حدثنا محمد
ابن سلام بلفظ قلنا الحسن هذه الكتب التي تقرأ عليك ايش تقول فيها قال قولوا حدثنا الحسن
(قوله ثبت عن سعيد) في رواية الاحمدي عن علي بن طريق ونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد
وكذا لابن مسعود عن طريق ابن وهب عن الليث وفي هذا دليل على ان رواية النسائي من طريق
يعقوب بن ابراهيم بن سعيد عن الليث قال حدثني محمد بن هلال وغيره عن سعيد هو مودة
من ابراهيم بن مسعود عن الليث لا سيما في ما يحمل على ان الليث سمع عن سعيد بواسطة ثم لم يقدح به
وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي والبخاري من طريق الحرث بن عمار عن عبيد الله بن عمر
وذكره ابن مسعود عن طريق الفضال بن عثمان كلاهما عن سعيد عن ابي هريرة ولم يقدح هذا
الاختلاف فيه عند البخاري لان النسائي ثبتهم في سعيد المحدث عن ابي هريرة ولم يكونا لسعيد
شيئا نكروا في رواية الليث ان المحدث عن ابي هريرة جادة مأوفة فلا يعدل عنها الى غيرها
الا من كان غلبا متعينا ومن ثم قال ابن ابي حاتم عن ابي هريرة رواية الفضال وهم قال الدارقطني في
العلل رواه عبيد الله بن عمرو واخوه عبيد الله والفضال بن عثمان عن المقري عن ابي هريرة
وهو ما فيه وبقوله في قول الليث اما مسلم فلم يخرج من هذا الوجه بل أخرجه من طريق
سفيان بن المغيرة عن ثابت عن ابي هريرة وقد أشار اليه المصنف عقب هذه الطريق وما مر منه
مسلم وقع في نسخة فان جازين حلة ثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت قارسله
ورجح الدارقطني رواه جاز **(قوله ابن ابي غر)** هو يفتح النون وكسر الميم لا يعرف اسمه ذكره
ابن سعيد في الصحاح وأخرج له ابن السكن حديثا وعقله ابن الاثير في الاصول **(قوله في)**
المحدث أي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم)** في
فيه جواز تكلمه لا مانع بين اتباعه وفيه ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من ترك التكبر
تفوه بين ظهرانيهم وهي فتح النون أي ينهم وزيد لفظ الظاهر ليدل على ان ظهورهم مقدمه
ونظير رواه فيوه مخفوف بهم من جانيه والالف والنون فيه التأكيد فاه صاحب التائق

عن الحسن قال لا بأس
بالقراءة على العالم
حدثنا عبيد الله أخبرنا
محمد بن يوسف الثوري
وحدثنا محمد بن جميل
البخاري قال حدثنا عبيد
الله بن موسى بن ادم عن
سفيان قال اذا قرأ على
اخذت فلا بأس أن يقول
حديثي قال وحدثنا ابا عامر
يقول عن مالك وسفيان
القراءة على العالم وقراءته
سواه حدثنا عبيد الله بن
يوسف قال حدثنا الليث
عن سعيد المقبري عن
شريك بن عبد الله بن ابي
نخعة سمع ابا هريرة بن مالك
يقول بيننا نحن جعفر بن
التي صلى الله عليه وسلم في
المحدث

ووقع في رواية موسى بن أبي مسلم الا في ذكرها آخر هذا الحديث في أوله عن أبي قال ثنا
 في القرآن أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكان يجيبنا أن يجي الرجل من أهل البادية العاقل
 فبناهم نحن نسبحهم فاحمل وكان أنسأنا إلى آية المائة وسأفقد القول في القصة
 أن شاء الله تعالى (قوله يدخل) وإذا الأصل في قلها (قوله حطيم) قصصا القاف أي
 شديدا على الجمل بعد أن تتركته حبل (قوله في المسجد) استعملت من باب يطال وغيره طهارة
 أي إلى الليل وأرواها فلا يؤمن ذلك منه مرة كونه في المسجد لم يشكره النبي صلى الله عليه
 وسلم وذلك لأنه غير واجبة وإنما فيه تحميد واجتلال ويدفعه رواية أبي سعيد على بعده حتى أتى
 المسجد فأما حقه ثم عقله فدخل المسجد بهذا السياق يدل على أنه ما دخل به المسجد وأمر حقه
 رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم ولفظها فأنا أخبره على باب المسجد فعقله ثم دخل فعلى هذا في
 رواية أنس مجازا الخلف والتقدير فأما حقه في ساحة المسجد وأخو ذلك (قوله الأيض) أي
 المشرب بجمرة كما في رواية الخثر بن عبد الله المغمري بالفتح قال حزن من الحزن هو الأيض
 المشرب بجمرة ويؤيد ما في صفته صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أبيض ولا آدم أي لم يكن
 أبيض صرنا (قوله أجبتك) أي معتك والردانشا الآية أو نزل تقريره للصحاب في الأعلام
 عنه منزلة النطق وهذا لا يتجرأ المصنف وقد قيل أنما لم يقل له ثم لأنه لم يحاط به بما يليق بمنزلة
 من التعظيم لا سيما مع قوة تعالى لا يتجاولدعا الرسول ينسبكم كذا بعضكم بعضا والصدر عنه
 أن قلنا أن يقدم مسلما أنه لم يبلغه النبي وكانت فيه بضمين جفاء الأعراب وقد ظهر بعد ذلك في
 قوله تشدد عليك في المسئلة وفي قوله في رواية ثابت وزعم رسولك أنك تزعم ولهذا وقع في أول
 رواية ثابت عن أنس كأنه يسأل القرآن أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فكان
 يجيبنا أن يجي الرجل من أهل البادية العاقل فبناهم نحن نسبحهم زاد أبو عوانة في صحيحه وكافوا
 أبا علي ذلك منا يعني أن الصحابة واقفون عند النبي وأولئك يعذرون بالجهل وغنوه عاقلا
 ليكون عارفا بما سأل عنه وظهر عقل ضمام في تقديمه الاعتذار بين يدي مسئلة قلته أنه
 لا يصل إلى مقصوده إلا بتلك المخاطبة وفي رواية ثابت من الزيادة أنه سألهم رفع السماء وبسط
 الأرض وغير ذلك من المصنوعات ثم أقسم عليه أن يصدقه عما يسأل عنه وكرر القسم في كل
 مسئلة تأكيداً وتقريراً للأمر ثم صرح بالتصديق فكل ذلك دليل على حسن تصرفه وتمكن
 عقوله ولهذا قال عمر في رواية أبي هريرة ما رأيت أحدا أحسن مسئلة ولا أجز من ضمام (قوله
 ابن عبد المطلب) بفتح النون على النداء وفي رواية الكشيبي بابنا ثبات حرف النداء (قوله
 فلا تجحد) أي لا تقضب ومادة واحدة متعددة الماضي والمضارع مختلفة المصادر وبسبب اختلاف
 المعاني يقال في الغضب موحدة وفي المطالب وجودا وفي الضالة وجدانا وفي الحسد وجدانا بالفتح
 وفي المال وجدانا بالضم وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتحقيق الدال المفتوحة على الأشهر في جميع
 ذلك وقالوا أيضا في المكروب وجدته وهي مؤنثة (قوله أنشدني) بفتح الهمزة وضم الجيم وأصله من
 التشديد وهو رفع الصوت والمعنى سألتك وأفاضت شدي قاله البغوي في شرح السنن وقال
 الجوهرى نشدنا بالله أي سألتنا بالله كما نذكر نغشداً أي نذكر (قوله الله) بالفتح الواضع
 كلها (قوله اللهم نعم) الجواب حصل نعم وانعذر كذا اللهم تبركاً له استشهد بالله في ثلاث

٨٠
 دخل رجل على رسول
 فأناخه في المسجد ثم عقله
 ثم قال لهم أيكم محمد والنبي
 صلى الله عليه وسلم منكرو
 بين ظهرانيهم قلنا هذا
 الرجل الأيض المشكئ
 قال له الرجل ابن عبد
 المطلب فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم قد أجبتك
 فقال الرجل للنبي صلى الله
 عليه وسلم إلى ما أتيت فشد
 عليك في المسئلة فلا تجحد
 علي في نفسك فقال سل عما
 بدا لك فقال أسألك بربك
 ورب من قبلك آله وأهله
 إلى الناس قال اللهم
 نعم قال أنشدك بالله الله
 أمره

البخاري وعليها خطه (قلت) وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقعت عليها والله تعالى أعلم
 بالصواب (قوله) باب ما يذكر في المناولة (لمناقرة) من تقرر السماع والعرض أرفقه بقية وجوه
 التحصيل المتبرعة عند الجمهور فيها المناولة وصورتها ان يعطى الشيخ الطالب الكتاب فيقول
 له هذا اسمي من فلان وهذا تمنني فارو عنى وقد قدمنا صورة عرض المناولة وهي احضار
 الطالب الكتاب وقد سوغ الجمهور الرواية بينهما وذهابا من ردة عرض القرائة من باب الاول (قوله)
 الى البلدان) أي الى أهل البلدان وكاتب مصدر وهو متعلق الى وذكر البلدان على سبيل
 المثال والا فالحكم عام في القرى وغيرها والمكاتب من اقسام التضمحل وهي ان يكتب الشيخ
 حديثه بخطه أو يذلل من يتبعه يكتبه ويرسله بعد تحريره الى الطالب ويأذنه في روايته عنه
 وقسوى المصنفينها وبين المناولة ورجح قوم المناولة على الحصول المشافهة فيها بالاذن دون
 المكتوبة وقد جوز جماعة من اقسامه اطلاق الاخبار فيهما والاولى ما عليه المحققون من
 اشتراط ان ذنب (قوله) نسخ عثمان المصاحف هو طرف من حديث طويل باقي الكلام
 عليه نضال الثمران شانه تعالى ودلالته على توسيع الرواية بالمكتوبة واضمح فان
 عثمان أمرهم بالاعتدال على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها والمستفاد من بعض
 المصاحف انما هو ثبوت اسناد صورة المکتوب فيها الى عثمان لا أصل ثبوت القرآن فانه سواتر
 عنده (قوله) ويرى عبد الله بن عمر) كذا في جميع نسخ الجامع عريض العين وكنت
 أخته المعبري الخ روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليق التعليق وكذا جزمه الكرماني ثم ظهر
 من قريب تنبيهنا الى الذكر على يحيى بن سعيد انه غير انعمري لان يحيى أكبر منه سنا وقد را
 فتبع فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب صريحا لكن وجدت في كتاب الوصية
 لا في التسمية من مذهب طريق البخاري بسند صحيح الى أبي عبد الرحمن الجبلي يضم المهمل
 والموحدة انه اتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقال انظر في هذا الكتاب فاعرفت منه اتركه
 وما لم تعرفه اشبهه عندك بالخبر هو أصل في عرض المناولة وعبد الله يحتمل ان يكون هو ابن عمر
 ابن الخطاب فان الجبلي سمع منه ويحتمل ان يكون ابن عمرو بن العاصي فان الجبلي مشهور
 بالرواية عنه وأما الانزاع للشيخ يحيى بن سعيد ومالك فاخرجه الحاكم في علوم الحديث من
 طريق اسمعيل بن أبي أويس قال سمعت خالي مالك بن أنس يقول قال لي يحيى بن سعيد
 الانصاري سأرا اذا نظروا الى العراق التقط لي ما حديث من حديث ابن شهاب حتى أرويه
 عنك قال مالك فكتبتها ثم بعثتها اليه وروى الرازي عن يحيى بن عمر بن أبي أويس أن أبا
 مالك في وجوه الفصل قال قراءتك على العالم ثم قرأته وأنت تسمع ثم اندفع اليك كتابه فيقول
 أو هذا عنى (قوله) واحتج بعض أهل الحجاز) هذا المخرج هو الجديد ذكر ذلك في كتاب النوادر
 (قوله) في المناولة) أي في صحة المناولة والحديث الذي أشار اليه لم يورده موصولا في هذا الكتاب
 وهو صحيح وقد وجدته من طريقين أحدهما من مذهبنا ابن اسحق في المغازي عن يزيد
 بن رومان وأبو أيمن بن نسيئة عن شعيب بن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير والآخر
 موصولة شرح الطبراني من حديث جندب الجبلي باسناد حسن ثم وجدت له شاهدا من
 حديث ابن عباس عند الطبري في التسمية في مجموع هذه الطرق يكون صحيحا وأما السرقة فاسمه

باب ما يذكر في المناولة وكاتب
 أهل المدينة في البلدان
 وقال أنس نسخ عثمان
 المصاحف في بيت بها الى
 الاذنة وروى عبد الله
 ابن عمرو يحيى بن سعيد
 وصنف ذلك جزارا في
 بعض أهل حجاز في المناولة
 حديث النبي صلى الله
 عليه وسلم في حديث
 ليس سرقة كتابا وان
 لا يقر

بلغ ذلك المكان قسراً على
السلس وأخبرهم بأمر النبي
صلى الله عليه وسلم وحدثنا
إسماعيل بن عبد الله قال
حدثني إبراهيم بن سعد عن
صالح عن ابن شهاب عن
عبد الله بن عبد الله بن
عقبة بن مسعود أن عبد الله
ابن عباس أخبره أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعث
بكتابيه رجلاً وأمره أن يدفنه
إلى عظيم البعير من دفعه
عظيم البعير إلى كسرى
فلما قرأه من قه غسبت أن
ابن المسيب قال فدخل عليهم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يقولوا كل فزق
حدثنا محمد بن مقاتل قال
أخبرنا عبد الله قال أخبرنا
شعبة عن قتادة عن أنس بن
مالك قال كتب النبي صلى الله
عليه وسلم كتاباً وأراد أن
يكتب فقبل له أنهم لا يقرؤون
كتاباً إلا محتوماً فاحتدوا خاعاً
من فضة تشبه محمد رسول
الله كأنى أنما إلى ياضه
في يده فقلت اقتادهم قال
نقشه محمد رسول الله قال
أنس بن مالك بن قعد حدث
يخفي به الله ومن رأى
فرجة في الحلقة فليس
فيها وحدثنا إسماعيل قال
حدثني مالك عن أسحق بن
عبد الله بن أبي طلحة أن أبا
هريرة مولى عتيق بن أبي

طالب أخبره

عبد الله بن جحش الأسدي أخو زبأم المؤمنين وكان تميمي في السنة الثانية قبل وقعة بدر
والسيرة بنح المصلحة وكسر الرأى تشديد الباء الصائفة القطع من الجيش وكلفوا اثني عشر
رجلاً من المهاجرين **(قوله حتى تبلغ مكان كذا وكذا)** هكذا في حديث جندب على الإبهام وفي
رواية زائدة قاله إذا سرت يومين فافتح الكتاب قال فقصة هذا الفأذ فيه أن امض حتى تزل
تخذه فتأتمنا من أخبار قريش ولا تستكرهن أهلها قال في حديث جندب فرجع رجلاً من مدني
الباقر بن فلقو عمرو بن الحضري ومعه عيرأى تجلوه قريش فقتلوه فكان أول مقتول من
الكفار في الإسلام وذلك في أول يوم من رجب وغفوا ما كان معهم فكانت أول غزوة في
الإسلام فعاب عليهم المأزكون ذلك فأنزل الله تعالى يستلوفك عن الشهر الحرام قال فيه الآية
ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهراً أنه ناول الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعلموا بما
فيه ففسيه المناولة ومعنى المكتوبة وقصته بعضهم بأن أخطأوا لوجب به لعدم فهم التبدل
والتيقير فسيه لعدالة العصاة بخلاف من بعدهم حكاه البيهقي وأقول شرط قيام الخطأ بالمكتوبة
أن يكون الكتاب محتوماً وحالهم مؤثماً والمكتوب إليه يعرف خط الشيخ إلى غير ذلك من
الشروط والدافعة لتوهم التغيير والله أعلم **(قوله حدثنا إسماعيل بن عبد الله)** هو ابن أبي أوس
وصالح هو ابن كيسان **(قوله بعث بكتابيه رجلاً)** هو عبد الله بن حذافة السهمي كما شهد المؤلف في
هذا الحديث في المغازي وكسرى هو أرويز بن مزين أو شروان وهم من قال هو أو شروان
وعظيم البعير هو المنزلة ساوي بالهمله وفتح الواو والماله وسبق في الكلام على هذا الحديث
في المغازي **(قوله غسبت ائفال)** هو ابن شهاب راوى الحديث قصة الكتاب عند موصولة
وقصة الدعاء مسلة ووجه دلالة على المكتوبة ظاهر ويمكن أن يتبدل على المناولة من
حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم ناول الكتاب لرسوله وأمره بشيخه عظيم البعير بأن هذا كتاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن مع ما فيه ولا قرأه **(قوله عبد الله)** هو ابن البارز **(قوله)**
كتب أو أراد أن يكتب شئ من الراوى ونسبة الذب إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجازية أى
كتب الكتاب بأمره **(قوله لا تقرأون كتاباً إلا محتوماً)** يعرف من هذا الفائدة أنه هذا الحديث
في هذا الباب أن يبع على أن شرط العمل بالمكتوبة أن يكون الكتاب محتوماً يحصل الأمان من توهم
تغييره لكن قد يستغنى عن خفه إذا كان الحامل عدلاً مؤثماً **(قوله فقلت)** الفأل هو شعبة
وسبق في باقي الكلام على هذا الحديث في الجهاد وفي اللباس أن شاء الله تعالى ، **(فائدة)** لم يذكر
المصنف من أقسام التعميل الإجازة المجردة عن المناولة أو المكتوبة ولا وجد أدول أو صفا ولا
الإعلام بالبردان عن الإجازة وكأنه لا يرى بدنى نهال وقد ادعى ابن منبه أن كسرى ول الجندب
فيه قال في فهو أحاطة وهي دعوى مردودة بدليل أن مقترب كثير من المصنفين يقولون فيها
في الجامع قال في فوجدته في غير الجامع يقولون فيها مختاراً لا يستبرئ في الآية فافلاق
التصديق قد دل على أنها عند من المجموع ولكن سبب استعجاله في نسخة لرسول بين ما يبلغ
شرطه وما لا يبلغ والله أعلم **(قوله باب من قد حث بشيخه بالخيار بمناساة هذا الكتاب العلم من)**
جهة أن المراد بالجنس وبالملة حثفة العلم وبجلس العلم فبدخل في أدب الطالب من عدة أوجه
كاستينموه التراجم المصاحبة كلها تتعلق بصفاة العالم **(قوله مولى عتيق)** بفتح العين وقيل لأبي

من ثلث الزوم اباه وانما هو مولى أخته أمهاني بنت أبي طالب **(قوله عن أبي واقد)** صرح
 بالحدِيث في رواية التّسائي من طريق يحيى بن أبي كسبر عن اسحق فقال عن أبي هريرة أن أبا واقد
 حدثه وقد تمنا أن اسم أبي واقد الحرث بن مالك وقيل ابن عوف وقيل عوف بن الحرث وليس له
 في البخاري غير هذا الحديث ورجال استندهم مذكورون وهو في الموطأ لم يرو عنه أبي واقد إلا
 أبو هريرة ولا عنه إلا اسحق وأبو هريرة الراوي عنه تابعيان وله شاهد من حديث أنس أخرجه
 البزار والحاكم **(قوله ثلاثة نفر)** الثريا بالعرض للرجال من ثلاثة إلى عشرة والمعنى ثلاثة هم نفر
 والفراسم جمع ولهذا وقع غير الجمع كقوله تعالى تسعة رهط **(قوله فاقبل اثنان)** بعد قوله أقبل
 ثلاثة هما اقبالان كأنهم أقبلوا أولاً ومن الطريق قد دخلوا المسجد مع ابن كافي حديث أنس فإذا
 ثلاثة نفر يرون غلاماً وجلس النبي صلى الله عليه وسلم أقبل اليه اثنان منهم واستقرت ألسنتها ذاهبا
(قوله فوقنا) زيدا كقصة الموطأ لموقنا صالوا كذا عند الترمذي والنسائي ولم يذكر المصنف
 هنا ذلك نصلاً لسلام وكذا لم يقع في رواية مسلم ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام
 وإن أتاها لم يعلم على القاعدو عماليد كروا السلام عليهما كقصة مشهورة أو يستفاد منه أن
 المستغرق في العبادة يسقط عنه الردوس أي البحث فيه في كتاب الاستئذان ولم يذكر أنهما صليا
 تحية المسجد بل لكون ذلك كان قبل أن تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام
 بعرض ذلك من الأمانة وكذا في غروقت تنقل فله القاضى عياض بناء على مذهبه في أنها لا تقبل في
 الأمانة مكرمة **(قوله فوقنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم)** أي على مجلس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وعلى معنى عند **(قوله فبرية)** بالضم والفتح معاهي الخليل بن الشيخين
 وخصة بـيكن تلام كل شيء مستدير خالي الوسط والجمع خلق فخصي وحكي فتح اللام في الواحد
 وهو زديروية سجنين اتصل في مجالس الذكاء والعلم وفيه أن من سبق إلى موضع منها كان
 أحق به **(قوله وأما الآخر)** فحينئذ المنيعة وفيه رد على من زعم أنه يخص بالآخر لإطلاقه هنا
 على ما في **(قوله)** وفي حديثه قال الله قال القرطبي الآية الصيغة بضم الألف ومدة الثاني
 وهو المشهور في اللغة وفي القرنين إذ وفي النسبة إلى الكعبان فصر وأنها صلا إلى رتبة الملة
 وحكي في اللغة فصر وأما ما في أي إلى الله إلى الله وأعلى الحذف أي انضم إلى
 مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى فآواها الله أي جازاه بنظر فعلها فيه إلى رتبته
 أو وضوئه وفيه استعجاب الدين في مجالس العلم وفضل سدخل الحلقة كما ورد أن غريب سدخل
 الصوفى في الصلاة وجازا تصلى لا تدخل مالم يؤذ فان خشى استحب الخلو حيث ينتهي
 كإفعل الثاني وفيه استعجاب على من زاحم في طلب الخير **(قوله فاسجد)** أي ترك المزاحجة كإفعل
 رفيقه حياء من النبي صلى الله عليه وسلم ومن حضر قاله القاضى عياض وقد بين أنس في روايته
 سبب استحباب هذا الثاني فلفظه عند الخ كروى الثاني فليست له حاجة فإفعل الله استعجاباً
 من الذهاب عن المجلس كإفعل رفيقه الثالث **(قوله فاستحيا الله منه)** أي رحمه ولم يعاقبه **(قوله)**
 فاعرض الله عنه أي مضطربه وهو محمول على من ذهب عرضاً لا عذر هذا إن كان مسلماً
 بحيث أن يكون مساقطاً طابع النبي صلى الله عليه وسلم على أمره كما يحتمل أن يكون قوله صلى الله
 عليه وسلم تأمرص مع عنه أخباراً أو دعاء ووقع في حديث أنس فاستغنى فاستغنى الله عنه وهذا

عن أبي واقد الليثي أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بينما
 هو جالس في المسجد والباس
 معه إذا أقبل ثلاثة نفر فاقبل
 إذا أت إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رده وسواء
 هو فوقف على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاما
 أحدهما فقرأ في فريقتي
 أخلفه فجلس فيها وأما الآخر
 جلس خلفهم وأما الثالث
 فادركها فجلس فخرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 إذا خبركم عن خبر ثلاثة
 أما أحدهم فذكرى إلى الله
 تعالى فآواها الله استعجاباً
 الآخر فاستحيا فاستحيا الله
 منه وأما الآخر فاعرض
 فاعرض الله عنه

برئح كونه خبر أو إطلاق الأهر اضرو غيره في حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمنشا كلمة فيصلى
 كل لفظ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى وقائده إطلاق ذلك شأن النبي بطريق واضح وفيه
 جواز الأخبار عن أهل المعاصي وأحوالهم لأن رعاها وذلك لا يضمن القبيح وفي الحديث
 فضل ملازمة مطحن العلم والذكر وجلوس العالم والمذكر في المسجد وفيه التماس على المستحي
 والجاسوس حيث ينهى به المجلس ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من
 الثلاثة لذلك كورين والله تعالى أعلم **(قوله)** يا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ربيع بلغ أو
 من سامع) هذا الحديث المعلق أو رد المصنف في الباب معناه أو ما لفظه فهو موصول عنده
 في باب الخطبة يعني من كتاب الحج أو وفيه هذا الحديث من طريق قرينة قد عرفت عن محمد بن سيرين
 قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة وزيد أفضل في نفسه من عبد الرحمن بن جندب بن عبد الرحمن
 كلاهما عن أبي بكرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر قال أتدرون أي يوم هذا
 وفي آخره هذا اللفظ وعقل القطب الحلبي يوم تسع من الشراخ في عزهم له إلى تخرج الترمذي
 من حديث ابن مسعود قال بعدوا النجعة وأوهوا عدم تخرج المصنف له والله المستعان ورب
 للتقليل وقد ردت الكثير وبلغ فسخ اللام وأرى نعت له والذي يتعلق به ربيع محذوف وتقدره
 يوجد أو يكون ويجوز على مذهب الكوفيين في أن يرب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوى الخبر
 فلا حذف ولا تقدير والمراد بربيع بلغ عن أي أي أفضلهما أقول من سامع أي وصريح ذلك أو
 القاسم بن منصف روايته من طريق هون عن ابن عون ولفظه فانه عسى أن يكون بعض من لم
 يشهد أو على أقول من بعض من شهد **(قوله)** بشر هو ابن الفضل ورجال الاسناد كلهم
 بصريون **(قوله)** ذكر النبي صلى الله عليه وسلم نصب النبي على المعولية وفي ذكره ربيع يعود
 على الراوي يعني أن أبي بكرة كان يحدثهم فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد عدلى بعده وفي
 رواية النساء ما يشعر بذلك ولفظه عن أبي بكرة قال وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قالوا وأما
 حاله وأما عطفه والمعطوف عليه محذوف وقد وقع في رواية ابن عسار عن أبي بكرة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قد ولا أشكال فيه **(قوله)** وأمسك انسان بخطامه أو بزمامه) الشك من
 الراوي والزمام والخطام يعني وهو الخطب الذي تشد فيه الحلقة التي تسمى بالبرية بضم الموحلة
 وتحذف الراء المفتوحة في أنف البعير وهذا المسك سماه بعض الشراح بلالا واستند إلى
 ما رواه التستاق من طريق أم الحصين قالت سمعت قرأت بلالا يقول بخطامه راحله النبي صلى
 الله عليه وسلم انتهى وقد وقع في السنن من حديث طريق عمرو بن خارجة قال كنت أخذنا
 بزمام ناقته النبي صلى الله عليه وسلم انتهى فذكر بعض الخطبة فهو أولى أن يفسره بالمهم من بلال
 لكن الصواب انه هنا أبو بكرة فقد ثبت ذلك في رواية الأصيلي من طريق ابن المبارك عن
 ابن عون ونظنه خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحته يوم النحر وأمسك أقال
 بخطامها وأما قال بزمامها واستفدنا من هذا أن الشك من دون أبي بكرة لانه وقائده امسك
 الخطام من البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راحته **(قوله)** أي يوم هذا) سقط من
 رواية أفتي والجوى السؤال عن الشهر وال جواب الذي قبله فصار هكذا أي يوم هذا فمسكنا
 حتى ظننا أنه سيمسح سوي اسمه قال أليس بنى الحجة وكذا في رواية الأصيلي وتوجيهه

(باب) قول النبي صلى
الله عليه وسلم ربيع بلغ
أوى عن سامع وحديثنا
 مسددا قال حدثنا بشر قال
 حدثنا ابن عون عن ابن
 سيرين عن عبد الرحمن بن
 أبي بكرة عن أبيه ذكر النبي
 صلى الله عليه وسلم قد عدلى
 بعده وأمسك انسان
 بخطامه أو بزمامه ثم قال
 أي يوم هذا فمسكنا حتى
 ظننا أنه سيمسح سوي اسمه
 قال أليس يوم النحر قال بل
 قال فأى شهر هذا فمسكنا
 حتى ظننا أنه سيمسح بغير
 اسمه فقال أليس بنى الحجة

قلنا بل قال

ظاهر وهو من المطلق الكل على البعض ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت
عند الكشي في وكرة وكذا وقع في مسلم وغيره السؤال عن البلد وهذا كله في رواية ابن
عزوت ثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف في الآض من رواية أيوب وفي الحج من رواية قزعة
كلهما من ابن سيرين قال القرطبي سألته صلى الله عليه وسلم عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال
منها كان لاستحضارهم ومنه وليقبوا عليه بكتبتهم وليس بشعر وأعظم ما يجزئهم عنه وذلك قال
بعد هذه فان دماءكم إلى آخره مبالغة في بيان تحريم هذه الاشياء انتهى ومناط التسمية في قوله
حكمة يومكم وما بعده مظهره عند السامعين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في
نفسهم مقرر واعندهم بخلاف الانفس والادوال والاعراض فكانوا في الجاهلية يستبصونها
فقط الشريعة عليهم بيان تحريم المساكن والاعراض اعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا يرد
كون التسمية بأخفض رتبة من التسمية لان الخطاب انما يقع بالنسبة الى اعتناهم بالخطابيون
قبل تقرير الشريعة ووقع في الروايات التي أشرنا اليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل
سؤال بقوله الله ورسوله علم وذلك من حسن أجبتهم لانهم علوا انه لا يخفى عليه ما يعرفونه
من الجواب وان ليس مراد مطلق الاخبار بما يعرفونه ولهذا قال في رواية الباب حتى ظننا
انه سبحانه سوى اسمه نفسه اشارة الى تفويض الامور الكلية الى الشارع ويستفاد منه اعجبة
لمنتهي الحقن الشريعة (قوله فان دماءكم الى آخره) هو على حذف مضاف أي سفك دماءكم
واخذوا مالكم وطلب اعراضكم والعرض بكسر العين موضع الدخ والنهمن الانسان سواء كان
في نفسه وسلمته (قوله ليسفك الشاهد) أي الحاضر في المجلس (الغائب) أي الغائب عنه والمراد
اما بتبليغ القول المذكور أو بتبليغ جميع الاحكام وقوله منه صلة لافعل الفصل وجاز الفصل
بينهما لان في انظر سبعة وليس الفاصل أيضا اجنبيا (قائمة) ووقع في حديث الباب فسكننا
بعد لسؤل وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب
الناس يوم النحر فقال أي يوم هذا قالوا يوم حرام وظاهرهما التعارض والجمع بينهما ان الطائفة
الذين كانوا فيهم ابن عباس أجابوا الطائفة الذين كانوا فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا الله ورسوله
اعلم كما أشرنا اليه وتكون رواية ابن عباس بالمعنى لان في حديث أبي بكر عند المصنف في
الحج وفي القرن ثمة قال ليس يوم النحر قالوا بل يقولهم بل يعني قوله يوم حرام بالاستزمام
وعنايه ان أبا بكر نقل السابق بتمامه واختصره ابن عباس وكان ذلك كان سبب قرب أبي بكر
منه لكونه كان أخذنا بتمام الثقة وقال بعضهم يحتمل تعدد الخطبة فان أراد انكرها
في يوم النحر فيجب حملها على حديث ابن عباس عند المصنف في الحج ان ذلك كان يوم النحرين
الجزات في حجة وفي هذا الحديث من التوائها غير ما تقدم الحديث على تبليغ العلم وهو ان التوصل
قبل كمال الاهلية ونههم ليس شرط في الاداء وانه قد ياتي في الاخر من المتقدمين يكون
أفهم من تقدمه لكي يفهم ويستطيع ابن المنبر من تعطيل كون المتأخر أرجح نظرا من المتقدم ان
تفسيره لا يرى أرى من تفسير غيره وفيه جواز القعود على ظهر اللوالب وهي واقعة اذا احتج الى
ذلك وحمل التنبه الوارد في ذلك على ما اذا كان لغرض ضرورة وفيه الخطبة على موضع عال ليكون
أبلغ في اعلامه لتسليم رؤيتهم اياه (قوله باب العلم قبل القول والعمل) قال ابن المنبر اراد به ان

فان دماءكم واما العلمكم
وأعراضكم بينكم حرام
حكمة يومكم هذا في شهركم
هذا في بلدكم هذا ليبلغ
الشاهد القريب فان
الشاهد عسى أن يبلغ من
هو أوعى له منه (باب)
العلم قبل القول والعمل
اقول الله تعالى فاعلم انه لا اله
الا الله

العلم شرط في صحة القول والعقل فلا يعتبران الا بهما ومن تقدم عليهما لانهما صهي لنية المعصية
 للعقل فبقيا المصنف على ذلك حتى يسبق الى الذهن من قولهم ان العلم لا يتبع الا بالعلم تهوين
 امر العلم والتساهل في طلبه (قوله فبقيا العلم) أي حيث قال فاعلم انه لا اله الا الله ثم قال
 واستغفر لذنبي والخطايا وان كان للشيء على الله علمه وسلم فهو متناول لآفته واستدل بعبارة
 ابن عبيد بن عمير الالية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع
 ابن نافع عنه انه تلاها فقال ألم تسمع انه بدأ به فقال اعلم ثم أمر بالعلم واستزاع منه دلائل ما يقوله
 المتكلمون من وجوب المعرفة لكن التزاع كما قدمناه انما هو في ايجاب تعلم الأدلة على القوانين
 المنكورة في كتب الكلام وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الايعان (قوله وان العلم)
 يقع أن ويجوز كسرهما من هنا الخوله واخر طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن
 حبان والحاكم معهما من حديث أبي الدرداء وحسنه حجة الكافي وضعفه غيرهم بالاضطراب
 في سندهم لكن له شاهد يتقوى به ولم يضع المصنف يكون حديثا فلهذا لا يعنى في تعالقه
 لكن ابراده في الترجمة يشعر بان له أصلا وشاهدا في القرآن قوة تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين
 اصطفينا من عبادنا واصنافنا للترجمة من جهة ان الوارث قائم مقام المورث فله حكمه فيما قام
 مقامه فيه (قوله وروى) بتسديد الراء المتقوحة أي الايمان يروى بتخصيها مع الكسرى
 العلماء ويؤيد الاول ما عند الترمذي وغيره فيه وان الايمان لم يوروا دناروا ولا درهما وانما
 وروى العلم (قوله بخذ) أي تصيب واقرأى كمل (قوله ومن سلك طريقا) هو من جملة
 الحديث المذكور وقد أخرج هذا بالجملة أيضا مسلم من حديث الاعمش عن أبي صالح عن أبي
 هريرة في حديث غيره وهذا أخرجه الترمذي وقال حسن قال ولم يقل به صحيح لانه يقال ان الاعمش
 دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح (قلت) لكن في رواية مسلم عن أبي أسامة عن الاعمش
 حدثنا أبو صالح فانفتحة تدل عليه (قوله طريقا) نكروها ونكر علم التناول أنواع الطرق
 الموصلة الى تحصيل العلوم الدينية وليست من قبلة القليل والكثير (قوله سهل الله طريقا) أي
 في الآخرة وفي الدنيا بان يوفقه للاعمال الصالحة الموصلة الى الجنة وفيه بشارة بتسهيل العلم على
 طالبه لان طلبه من الطرق الموصلة الى الجنة (قوله وقال) أي الله عز وجل وهو معطوف على
 قوله لقول الله انما يخشى الله أي يخاف من الله من علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله ابن عباس
 (قوله وما يعقلها) أي الامثال المضروبة (قوله لو كنا نسمع) أي سمع من يبي ويفهم (أو نعمل)
 عقل من يميز وهذا أوصاف أهل العلم فالمتقون لو كانوا أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فعملنا
 به فنحنوا (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه) كذا في رواية
 الاكثر وفي رواية المستعمل يفهمه بالله المشددة المكسورة بعد هاءيم وقد وصله المؤلف باللفظ
 الاول بعد هذا ايامين كما سيأتي وأما اللفظ الثاني فخرجه ابن عاصم في كتاب العلم من طريق
 ابن عمر عن عمر مرفوعا واستاده حسن والفقهاء هم الفقهاء قال الله تعالى لا يكونون يفقهون حديثنا
 أي لا يفهمون والمراد الفهم في الاحكام الشرعية (قوله وانما العلم بالعلم) هو حديث مرفوع
 أيضا وأورد ابن أبي عاصم والطبراني من حديث معاوية أيضا باللفظ أيها الناس تعلموا انما العلم
 بالتعلم والفقهاء بالفقهاء ومن يرد الله به خيرا يفقهه في الدين استاده حسن لان في معجمها اعتضد

فبقيا العلم وان العلم
 هم ورثة الانبياء وروى العلم
 من أخذها أخذ بحدوثها
 ومن سلك طريقا يطلب
 به علم سهل الله طريقا
 الى الجنة وقال جل ذكره
 انما يخشى الله من عباده
 العلماء وقال وما يعقلها الا
 العالمون وقالوا لو كنا نسمع
 أو نعقل ما كنا في أصحاب
 السعير وقال هل يستوى
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون
 وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم من يرد الله به خيرا
 يفقهه في الدين وانما العلم
 بالتعلم

بجسته من وجه آخر وروى الزبيري عن حديث ابن مسعود مرفوعاً ورواه أبو نعيم الإصهاني
مرفوعاً على الباب حتى أتى المرداء وغيره فلا يفتقر قول من جعله من كلام البخاري والمعنى
ليس العلم المختار إلا ما أخذ من الأنبياء وروثهم على سبيل التعلم **(قوله)** وقال أبو ذر الخ
هذا التعليق رواه ما موصوفاً في مسند الهارمي وغيره من طريق الأوزاعي حدثني أبو كثير يعني
مالك بن مريث عن أبيه قال أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجرة الوسطى وقد اجتمع عليه الناس
يستفتونه فنادى رجل فوقف عليه ثم قال ألم تنته عن الفتيا فرفع رأسه إليه فقال أرقب أنت على
لو وضعته فذكر مثله وروى في الخلف من هذا الوجه من أن الذي خاطبه رجل من قريش
وان الذي نهى عن الفتيا عثمان رضي الله عنه وكان سبب ذلك أنه كان بالشام فاختلف مع معاوية
في تأويل قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والنضة فقال معاوية تركت في أهل الكتاب خاصة
وقد أوردت فيهم وفيها كتب معاوية إلى عثمان فأرسل إلى أبي ذر فحصلت منازعة أدت إلى
اتقان أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرد على الرافض الموحدة والذال المجبة إلى أن مات رواء
انسان في فيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى بطاعة الامام إذا نهى عن الفتيا لأنه كان يرى أن ذلك
واجب عليه لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه كما تقدم ولعلنا أيضاً سمع الوعيد في حق
من كتم على أهله وسبائهم على مع عثمان فهو والصمصامة يمسكتين الأولى مقنوعة وهو
السيف الصادم الذي لا يئتي وقيل الذي له حد واحد **(قوله)** هذه إشارة إلى الفتاوى وهذا ذكر
ووثق وأثبت بعضهم الهرم وقوس القامو والذال المجبة أي أمضى وتجبوا وبضم المثناة وكسر
الجيم وبعد الباء زاي تكملوا قتل ونكر كلمة لبشمل القاسل والكثير والمراد أنه يبلغ ما تحصله في
كل حال ولا ينهي عن ذلك ولو أشرف على القتل ولو في كلامه مجرد الشرط من غير أن يلاحظ
الامتناع والمراد أن الامتناع حاصل على تقدير وضع الصمصامة وعلى تقدير علمه بمصولة أولى
فهو مثل قوله لو لم يعف الله لم يصعوفه الحق على تعلم العلم واستحالة المشقة فيه والصبر على
الذي طلب الشواب **(قوله)** وقال ابن عباس (هذا التعليق وصله ابن أبي عاصم أيضاً بأسناد حسن
واخطب بأسناد آخر حسن وقد فسر ابن عباس الرافعي بأنه الحكيم الفقيه ووافقه ابن مسعود
فجاءوا إبراهيم الخزاز في غرضه عنه بأسناد صحيح وقال الأصمعي والاصمعي الرافعي نسبة إلى
الرب أي الذي يقصده أمره الرب بقصده من العلم والعمل وقال نعلب قيس للعالم رافعيون
لانهم ربون العلم أي يقومون به ووبت الألقاب والنون للمبالغة والخاصل أنه اختلف في
هذه النسبة هل هي نسبة إلى الرب أو إلى التريفة والترقية على هذا العلم وعلى محاكاة البخاري لتعلمه
والمراد بصغار العلم ما وضع من مسأله وبكاه ما خلق منها وقيل يعلمهم جزئياً به قيس كلياً أهـ
فروعه قبل أصوله أو مقدماته قبل مقاصده وقال ابن الأعرابي لا يقال للعالم رافعي حتى يكون
عالمًا بعمله لا كلامه **(فائدة)** اقتصر المصنف في هذا الباب على ما أورد من غير أن يورد حديثاً
موصلاً على شرطه فاما أن يكون يصح لم يورد فيه ما ثبت على شرطه أو يكون تعمد ذلك
اكتفاءً بما ذكره الله أعلم **(قوله)** باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم هو بالخاء المعجمة
أي يتعهدهم والموعظة النصيح والتذكير وعطف العلم عليهما باب عطف العلم على الخاص
لان العلم شمل الموعظة وغيرها وانما عطفه لانها منصوطة في الحديث وذكر العلم استبطا

وقال أبو ذر لو وضعته
الصمصامة على هذا وأشار إلى
فتاه ثم طفت أي تنفذ كلمة
معها من النبي صلى الله عليه
وسلم قبل أن تجيز واعلى
لاضمتها وقال ابن عباس
كونوا رافعين حلهاء فقهاء
عليه ويقال الرافعي الذي
يرى الناس بصغار العلم قبل
كباره **(باب)** ما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يتخولهم
بالموعظة

(قوله ثلاثا بقروا) استعمل في الترجمة معنى الحديثين الذين ساقهما وتضمن ذلك تفسير
 السامعة بالثلاثة ورواهما متقاربان ومناسبتين لما قبله ظاهر من جهة ما حكاه أخيراً من تفسير
 الرباني كمناسبة التي قبله من تشديد أي ذرف أي أمر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ وغالب
 أبواب هذا الكتاب لمن أمعن النظر فيها والتأمل لا يخفى عن ذلك (قوله سفيان) هو الثوري
 وقد رواه أجدق مسند عن ابن عينة لكن محمد بن يوسف الثريائي وإن كان يروي عن
 السفيانين فإنه حين يطلق يريده الثوري كما أن البصري حين يطلق محمد بن يوسف لا يريده إلا
 الثريائي وإن كان يروي عن محمد بن يوسف السكندري أيضاً وقد هوهم من زعم أنه هنا السكندري
 (قوله عن أبي وائل) في رواية أجد المذكور من حديثه شقيقاً وهو أبو وائل وأما هذا
 التصريح برفع ما يرويه في رواية مسلم التي أخرجها من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن
 شقيق عن عبد الله فقد ذكر الحديث قال علي بن مسهر قال الأعمش وحديث عمرو بن مرة عن
 شقيق عن عبد الله مثله فقد هوهم هذا أن الأعمش دلل على أن شقيق لم يسمع الواسطة بينهما
 وليس كذلك بل سمعه من أبي وائل بلا واسطة وسامعه عنه بواسطه وأراد ذكر الرواية الثانية وإن
 كانت نازلة تأكيده أو لينبه على غيابه بالرواية من حيث أنه سمعه مازلاً لم يفتح بذلك حتى سمعه
 غالباً وكذا صرح الأعمش بالتحدث عند المصنف في الدعوات من رواية شخص بن غياث عنه
 قال حديث شقيق وزاد في أوله أنهم كانوا ينظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم
 وإنما خرج قال أمانى أخبر بكما تكلم ولكنه بمعنى من الغروج اليك فقد ذكر الحديث (قوله
 كان يقولنا) بالخاء المعجمة وتشديد الواو قال الخطابي الخاطل بالمعجمة هو القائم المتعهد للمال
 يقال خال المال يخوله فتحولاً إذا تعهد وأصله والمعنى كان يراعى الأوقات في ذكره ولا يفضل
 ذلك كل يوم لتلاخل والتفتون بالون أيضاً قال تفتون الشيء إذا تعهدوا وحفظه أي اجتنب
 الخيانة فيه كما قبل في تحت وتأثم ونظائرهما وقد قيل إن أبا عمرو بن العلاء سمع الأعمش يحدث
 هذا الحديث فقال يقولنا باللام مفردة عليه بالنون فليرجع لأجل الرواية وكلا اللفظين جائز
 ونحو أبو عبيد الهروي في الفرسين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول الصواب يقولنا بالخاء
 المعجمة أي يطلب أحوالنا التي نشط فيها للموعظة وقلت والصواب من حيث الرواية الأولى
 فقد رواه منصور عن أبي وائل كرواية الأعمش وهو في الباب الآخر وإذا ثبتت الرواية وصح
 المعنى بطل الاعتراض (قوله علينا) أي السامعة الطائفة علينا وأضحت السامعة بمعنى المشقة
 فعداها على والصلة محذوفة التقدير من الموعظة ويستفاد من الحديث استحباب ترك
 المداومة في الحديث والعمل الصالح خشية الملل وإن كانت المواظبة مطلوبة لكنها على قسمين إما
 كل يوم مع عدم التكلف وإما يوم بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقبل على الثاني
 في نشاط وإما يومياً في الجمعة ويختلف باختلاف الأحوال والاختصاص والضابط الحاجز
 مراعاة وجود النشاط واحتل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبي صلى
 الله عليه وسلم حتى في اليوم الذي عنه واحتل أن يكون اقتدى بحديث التخليل بين العمل والترك
 الذي عبر عنه بالتقول والثاني أظهر وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه
 غير الروايتين بالرواية الأولى بل الواظبة طاعة في وقت معين دائماً كما هو مآل ما يشبه ذلك (قوله)

والعلم كـ لا يقولوا
 محدثنا محمد بن يوسف قال
 أخبرنا سفيان عن الأعمش
 عن أبي وائل عن ابن مسعود
 قال كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول لنا للموعظة في الأيام
 كراهة السامعة علينا

أبو التياح) فتمت أتممت المتن الفوقانية وتشدّد التحانية وأتممهمه (قوله ولا تعسروا)
 القائدة فيه التصريح باللائم تأكيدا وقال النووي لو اقتصر على يسروا لصدق على من
 يسره مذهبهم كثر إقباله ولا تعسروا النبي التصريح في جميع الأحوال وكذا القول في عطفه
 عليه ولا تستروا وأيضا فأن المقام مقام الإنباز (قوله ويشروا) بعد قوله يسروا
 فيه الحنفاس الخطي ووقع عند المصنف في الابدع من آدم عن شعبة دلهوا وسكنوا وهي التي
 تقابل ولا تستروا لأن السكون هذا النور كما أن ضد البشارة النذارة لكن لما كانت النذارة
 وهي الإخبار بالشرف في استبداء التعليم فوجب النفرة فقلت البشارة بالتشهير والمراد تأليف من
 قرب إسلامه وترك التشديد عليه في الاستدعاء وكذلك الزجر عن المعاصي ينبغي أن يكون متلف
 ليقبل وكذا قوله العلم ينبغي أن يكون بالتدريج لأن الشيء إذا كان في استبداءه سهلا حجب إلى
 من يدخل فيعوثا فاه أبسط وكانت عاقبة غالبا الإزداء بخلاف ضد الله تعالى أعلم (قوله)
 باب من جعل لاهل العلم موعظا في رواية كريمة أيا معاوية والكشفي في معومات وكأته
 خذ هذا من صنع ابن سعود في تذكره كل جنس أو من استنبأ عبد الله ذلك
 الحديث النبوي ورد (قوله جري) هو ابن عبد الحميد منصور هو ابن المعمر (قوله كان عبد الله)
 هو ابن سعود وكتبه أبو عبد الرحمن (قوله فقال له رجل) هذا البهم يشبه أن يكون هو يزيد
 ابن معاوية الذي رقى ساقا صنف في أواخر الدعوات ما يرشد إليه (قوله لو دعت) اللام
 جواب قسم محذوف أي والله لو دعت فطاعل يعني أني أكره فضع همزة أني وأملككم بضم الهمزة
 أي أفصحركم ولي لينة بكسر الهمزة وقد تقدم شرح المترسبوا الاستدراك كقولهم
 وحديث أس الذي قبله بصرون (يا) باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ليس في أكثر
 الروايات في الترجمة قوله في الدين وثبت في كشمي (قوله حدثنا سعد بن عفير) هو سعيد
 ابن كثير بن عفير نسب إلى جده وهو بالمهله مصغر (قوله عن ابن شهاب) قال حديث الاعتصام
 للمؤلف من هذا الوجه أخرني جيد وسلم حديثي جيد بن عبد الرحمن بن عوف زاد تسمية جده
 (قوله سمعت معاوية) هو ابن أبي سفيان (قوله خطيبا) هو حال من المفعول وفي رواية تسلم
 والاعتصام سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو خطيب وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام
 أحدها نضل التفقه في الدين وثانيها أن المعطى في الحقيقة هو الله وثالثها أن بعض هذه
 الأمة يبق على الحق أبدا فالاول لأن يا أبواب العلم والثاني لأن في قسم الصدقات ولهذا أورده
 مسلم في الزكاة والمؤلف في الجنس والثالث لأن في ذكره كاشرا لسلطة وقد أورده المؤلف في
 الاعتصام لالتفاته إلى مسألة عدم خلو الزمان عن مجتهدين سيأتى بسط القول فيه هناك وإن
 المراد بأمر الله هذا المرح الذي يقبض روح كل من في قلبه شيء من الإيمان وتسقى شرار الناس
 قطعهم تقوم الساعة وقد تعلق الأحاديث الثلاثة بأبواب العلم بل يترجم هذا الباب خاصة من
 بهمة شات الحرجل تنقه في دين الله وإن ذلك لا يكون إلا بكتساب فقط بل لمن فسخ الله عليه به
 وإن من يفتح الله عليه بذلك لا يزال جنسه موجودا حتى يأتي أمر الله وقد جزم الحصري بأن
 المراد بهم أهل العلم بالآثار وقال أحمد بن حنبل إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم
 وقال القاضي عيسى إذا أراد أحد أهل السنة وسبقه مذهب أهل الحديث وقال النووي

حدثنا محمد بن بشر قال
 حدثنا يحيى قال حدثنا
 شعبة قال حدثني أبو التياح
 عن أس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه يسروا ولا
 تعسروا ويشروا ولا تستروا
 (باب) من جعل لاهل
 العلم أيا معاوية حدثنا
 عثمان بن أبي شيبة قال
 حدثنا جري عن منصور
 عن أبي واثن قال كان عبد
 الله يذكر الناس في كل جنس
 وقال له رجل يا أبا عبد الرحمن
 لو دعت ألكد كرتا كل يوم
 قال أما الله يعني من ذنب
 أني أكره أن أملككم وأني
 أتصوكم بالموعظة كما كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لنا بمخافة الساعة
 علينا (باب) من يرد الله به
 خيرا يفقهه حدثنا سعد بن
 عفير قال حدثنا ابن وهب
 عن يونس عن ابن شهاب قال
 قال حميد بن عبد الرحمن
 سمع معاوية خطيبا يقول
 سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول من يرد الله به
 خير

بمقتضى أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين من يقبها الله تعالى من مجاهد وفقهه
 ومحدث وزاهد أو بالعرف وغير ذلك من أنواع الخيرة لا يلزم اجتماعهم في مكان واحد بل
 يجوز أن يكونوا متفرقين قلت وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى (قوله
 يفقهه) أي يفهمه كما تقدم وهي مأكلة الهال لأنها جواب الشرط يقال يفقهه بالضم إذا صار
 الفقهه حقيقة وفقهه الفتح إذا سبق غيره إلى الفهم وفقه بالكسر إذا فهمه وذكر خبر الشبل
 القليل والكثير والتكبر للتعظيم لأن المقام يقتضيه ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين
 أي يعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من القروع فقد حرم التلخيص وقد أخرج أبو يعلى حديث
 معاوية بن وهب أنه سئل عن رجل من بني أمية لم يتفقه في الدين لم يأل الله عليه والمضى صحيح لأن
 من لم يعرف أمور دينه لا يجوز أن يكون فقيها ولا طالب فقه فيصحب أن يوصف بأنه ما ربه الخبير
 وفي ذلك بيان ظاهر فضل العلماء على سائر الناس ولفضل المتفقه في الدين على سائر العلوم وسيأتي
 بقية الكلام على الحديثين الآخرين في موضعهما من الخس والاعتصام إن شاء الله تعالى
 وقوله لن تزال هذه الأمة يعني بعض الأمة كما بين مصرحاه في الموضع الذي أشرت إليه إن شاء
 الله تعالى (قوله باب الفهم) أي فضل الفهم في العلم أي في العلوم (قوله حدثنا علي) في رواية
 أبي ذر بن عبد الله وهو المعروف بابن المديني (قوله حدثنا سفيان قال قال ابن أبي شيبة) في
 سند الحديث عن سفيان حدثني ابن أبي شيبة (قوله) صحبت ابن عمر إلى المدينة فيه ما كان
 بعض الصحابة عليهم نوفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عند الحاجة خشيعة الزيادة
 والنقصان وهذه كانت طريقة ابن عمر وهو المعروف وجعلوا قواما كثرت أحداث ابن عمر مع ذلك
 لكثرة من كان يسأله ويستفتيه وقد تقدم الكلام على من حديث الباب في أوائل كتاب العلم
 ومناصبته للترجة أن ابن عمر لما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم المسئلة عند أحضار الجبل إليه ففهم
 أن المسؤل عنه النحلة قال فهم نطفة يفهم بها أصحابها من الكلام ما يقتضيه من قول أو فعل وقد
 أخرج أحمد في حديث أبي سعيد الأدي في الوفاة النبوية حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم إن
 عبد أخيره الله فبكر أو بكر وقال فدينا لنا ما سألنا من الناس وكان أبو بكر فهم من المقام أن
 النبي صلى الله عليه وسلم هو الخبير في ثم قال أبو سعيد فكان أبو بكر أعلمنا به والله الهادي إلى
 الصواب

بسم الله الرحمن الرحيم (قوله باب الاعتباط في العلم) هو بالعين المعجمة (قوله في العلم والحكمة)
 فيه ظهري ما ذكرنا في قوله بالوعطة والعلم لكن هذا عكس ذلك وهو من العطف التفسيرية إن قلنا
 أنهم مترادفان (قوله) وقال عرفت فقهوا بل ابن عمر (قوله) هو بضم الميم ورفع الميم وتشديد
 الواو أي فجعلوا سادة زائد الكشميين في روايته قال أبو عبد الله أي البخاري وبعد أن تسودوا
 إلى قوله سهم أه أخرجهم فخرجوا من أبي شيبة وغيرهم من طريق محمد بن سيرين عن الأحف بن
 قيس قال قال عرفت ذكره وأساسه صحيح وإنما عقبه البخاري بقوله وبعد أن تسودوا ليعين أن
 لا مفهوم له خشيعة أن فهم أهل من ذلك أن السادة ما تعظم لنفسه وافتقار أراهم أنهم قد
 تكون سببا للمع لأن الرئيس قد تبعته الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس التملين ولهذا قال
 مالك من عيب القضاء أن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذي كان يعلم فيه وقال الشافعي

يفقهه في الدين وإنما قالهم
 والله يعلى ولن تزال هذه
 الأمة قائمة على أمر الله
 لا يضرهم من خالفهم حتى
 يأتي أمر الله (باب الفهم
 في العلم) حدثنا علي قال
 حدثنا سفيان قال قال
 ابن أبي شيبة عن مجاهد قال
 صحبت ابن عمر إلى المدينة
 فزار سمعته حدث عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 الأحاديث وأحدنا قال كان عند
 النبي صلى الله عليه وسلم فاق
 بيمينار فقال إن من الشجر
 شجرة مثلها كمثل المسلم
 فأردت أن أقول هي النحلة
 فأدأ ما أغفرا قوم فمكت
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 هي النحلة باب الاعتباط
 في العلم والحكمة وقال عمر
 رضي الله عنه تفقهوا قبل
 أن تسودوا وتعلم أعجاب
 النبي صلى الله عليه وسلم في
 كبرهم حدثنا الجدي
 قال حدثنا سفيان قال

والمراد بالقيام به العمل بمطلقاً أعم من تلاوته داخل الصلاة وأخرجها من تعليمه والحكم
والفتوى بتقصاها فلا تخالف بين المنطقي الحديثين ولا جحد من حديث يزيد بن الأختس السلي
رجل آناه الله القرآن فهو يتوهم به آناه الليل وآناه النهار ويتوهم ما فيه ويجوز رجل الحسد في
الحديث على حقيقته على أن الاستثناء منقطع والتقدير في الحسد مطلقاً لكن هاتان الحصلتان
محمودتان لأحد فيهما فلا حسد أصلاً (قوله / الا في اثنين) كذا في معظم الروايات اثنين
بآء التانيث أي لأحد محمود أو في اثنين إلا في خصلتين وعلى هذا أقوله رجل بالرفع والتقدير خصلة
رجل حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وللمصنف في الاعتصام إلا في اثنين وعن هذا
فقوله رجل بالخلف على البدلية أي خصلة رجلين ويجوز النصب ما مر أعني رواية ابن
ماجه (قوله لا) أنكره ليشمل القليل والكثير (قوله / فسلط) كذا في ذروا بلقيس فسلطه
وعبر بالتسليط لئلا يمتنع على قهر النفس المجهولة على الشئ (قوله / هلكته) بفتح اللام والكاف أي
أهلكه وعبر بذلك للدلالة على أنه لا يتق منه شيئاً وكذلك بقوله في الحق أي في آيات الله ليرى عنه
إيهام الأسراف المنعوم (قوله الحكمة) اللام للحد لان المراد بها القرآن على ما شرنا العقل
وقيل المراد بالحكمة كل ما منع من الجهل ورجوعه عن التبع (قوله / زائد) زائد عن هذا
الحديث ما يدل على أن المراد بالحسد الماذكور وهذا السمة كذا ذكرناه ولفظه فقال رجل لثني
أوتيت مثل ما أوتي فلان فعمد مثله ما جعل أورده المصنف في فضائل القرآن وعند الترمذي
من حديث أبي كبشة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول فذكر حديثاً طويلاً يوافيه أسواءه العامل في المال سابقاً واتفق في الإجراء طوله وعرضه
أنه علموا لم يرقه ما لا فهو صلات السيرة يقول لو أن لي ما لا له استعمل ما جعل فلان فاجرها
سواء مؤذ كرفي ضدهما أنهما في الوزر سواء وقال فيه حديث حسن صحيح وأطلق كونهم أسراء
يريد على الخطأ في جزءه بأن الحديث يدل على أن العتق إذا قام شروره المال كان أفضل من
الفقر نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أضره ولم يمتن لكن الأفضلية ليست بآلة منه هي بالنسبة
إلى ختمه الخصلة فقط لا مطلقاً وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسئلة في حديث الأعم
الشاذر كما صام الصابر حيث ذكره ما زلف في كتاب الألوحة أن شاء الله تعالى (*) باب ما ذكر
في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر هذا الباب مع قوله لا رغب في حمل المسئلة في طلب العلم
لأن ما يقتضيه به يحمل المشقة وقد وصى عليه الصلاة والسلام لم يذهبوا عن السيادة
المحل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لأجله من ربه ما يستعد الباب للبحر وطاه
التبويب إن موسى ركب البحر لما رجع طاب الخضر وفيه من العبد الذي عند المصنف
وغيره أنه خرج في البروسيا إلى طاب فخرجاً عيسى وفيه من العبد الذي عند المصنف
في السفينة موسى الخضر بعد أن لا يحمل ثراً إلى مصر من ربه من ربه إلى مصر
الخضر لان موسى أركب البحر لأجله من ربه ما يستعد الباب للبحر وطاه
ذهاب موسى في ساحل البحر فيكون في حذو بكر أن يقال قصود الذهاب إنما حصل بقلم
القصة ومن علمها أن ركب هذه الترفاة التي عي بها ما ذهاباً إلى الله من الطلاق الكل على
البعض أو من نسبة السبب إلى سبب غيره وجرداً من التبرع على أن التبرع مع وقال ابن

الاف اثنين رجل آناه الله
مالا فسلط على هلكته في
الحق ورجل آناه الله
الحكمة فهو قضى بها
والعلماء (باب) ما ذكر
في ذهاب موسى في البحر
إلى الخضر عليهما السلام
وقوله تعالى هل أتيتكم
على أن تعلمي

الزهرى قال حدثنا يعقوب
ابن ابراهيم قال حدثني ابي
عن صالح عن ابن شهاب
حدثه ان عبيد الله بن
عبد الله اخبره عن ابن عباس
انه سمى هو والحري بن قيس
ابن حصن القزاري في
صاحب موسى فقال ابن
عباس هو خضر غريرهما
ابي بن كعب فدعاه ابن
عباس فقال ابي تبارك
اأنا وصاحبي هذا في صاحب
موسى الذي سأل موسى
السبل الى لقبي هل سمعت
الذي صلى الله عليه وسلم
يذكر شأنه قال نعم سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول يا عيسى بن مريم
ملا من بني اسرائيل جام
رجل فقال هل تعلم أحدا
أهمل منك قال موسى
لا فأوحى الله الى موسى بلى
عبدنا خضر فسأل موسى
السبل اليه فجعل الله له
الحوت آية وقيل هذا
فقدت الحوت فأرجع فانك
ستلقاه وكان يتبع أثر
الحوت في البحر فقال لموسى
فتاه أريته اذنا وبنا الى
العصرة فاني نسيت الحوت
وما أنسانيه الا الشيطان
فأذكره قال ذلك ما كنا
نبغى فاننا دعاه اأنا هما
قصصا فوجدنا خضر امسكان
من شأنهم الذي نص الله
عز وجل في كتابه

رشيد بمثل ان يكون ثبت هذا الصلوي ان موسى توجع في البحر لمطلب الخضر (قلت) لعله
قوي عنده أحد الاخذين في قوله فكان يتبع أثر الحوت في البحر فالتفرغ بمحتمل ان يكون
لموسى ومجمل أن يكون الموت ويؤيد الاول ما جاء عن أبي العالمة وغيره فروى هبة بن جند
عن أبي العالمة ان موسى التقي بالخضر في جزيرتين من جزائر البحر انتهى والتوصل الى جزيرة في
البحر لا يقع الا بسلاط البحر غالبا وعنده ايضا من طريق الربيع بن أنس قال ان شهاب الما عن
مسك الحوت فصار طاقعة متروحة قد خلعها موسى على أثر الحوت حتى انتهى الى الخضر فهذا
يوضع انه ركب الجارية وهذا الاثران الموقوفان رجالهما ثقات (قوله الآية) هو بالنصب
بشكره فذكر لا على التسعوية وقد ذكر الاصل في روايته باقي الآية وهي قوله سمعت رشنا
(قوله حدثنا) ولا يصلي حديثه بالافراد (قوله غرير) تقدم في المقدمة انه بالغير المحبة مصغرا
ومحرم وشبهه وأبو ابراهيم بن سعد هريون وكذا ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كيسان (قوله
حدثه) للكشيم بن حدث بغيره وهو محمول على السماع لان صاحبنا غير مدلس (قوله غاري) أي
تجدال (قوله والحر) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملة وهو صحابي مشهور ذكره ابن السكن
وغيره وذكره عند المصنف ايضا في قصة له مع عمر قال فيها وكان الحرمن النخري الذين بينهم حر
مشهور ويصنع لفضلهم (قوله قال ابن عباس هو خضر) لم يذكر ما قال الحر بن قيس ولا وقت على
ذلك في شيء من طرق هذا الحديث وخضر فتح أوله وكسر ثانيه وبكسر أوله واسكان ثانيه ثبتت
أيهما الرواية وبأبنا الاقوال واللام فيه وبخذهما وهذا التقاري الذي وقع بين ابن عباس والحر
اغتر التقاري الذي وقع بين سعيد بن جبير ووفى البكالي فان هذا في صاحب موسى هل هو الخضر
أو غيره وذكره في موسى هل هو موسى بن عمران الذي أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميشا بكسر
الميم وسكون التصادية بعد هجته وساق سعيد بن جبير الحديث عن ابن عباس أنهم من سباق
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا بشي كثير وسأني ذكر ذلك مفصلا في كتاب التفسير ان شاء الله
تعالى ويقال ان اسم الخضر بلياع واحدة ولا ما كنة ثم تحتانية وسأني في أحاديث الانبياء العقل
عن سبب تلقيبه بالخضر وسأني قل الخلاف في نسبته وهل هو رسول أو نبى فقط أو ملك بشي
اللام أو ولى فقط وهل هو باق أو مات (قوله فدعاه) أي ناداه وذكر ابن التين ان فيه حذف
والتقدير فقام اليه فسأله لان المعروف عن ابن عباس التأديب مع من يأخذ عنه وأخباره في
ذلك مشهورة (قوله اذ جاء رجل) لم أقبل تسميته (قوله بلى عدنا) أي هو أعلم والكشيم بن
بل باسكان اللام والتقدير فأوحى الله اليه لاطلاق النبي بل قل خضر وانما قال عبدنا وان كان
السياق يقتضيان يقول عبد الله لكونه أورد على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى
والإضافة فيه للتعظيم (قوله يتبع أثر الحوت في البحر) في هذا السياق اختصار بأني سأنه
عند شرحه ان شاء الله تعالى (قوله ما كاتني) أي طلب لان فقد الحوت جعل آية أي
علامة على الموضع الذي فيه الخضر وفي الحديث جواز الجادل في العلم اذا كان بغير تفتت
والرجوع الى أهل العلم عند التازع والعمل بخبر الواحد الصدوق وركوب البحر في طلب
العلم بل في طلب الاستكثار منه ومشروعية عمل الزاد في السفر ولزوم التواضع في كل حال
ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليه السلام وطلب العلم منه تعليمه التوهم ان

يتادوا بآباده وتبينان ذكر نفسه ان يسلم مسلک التواضع **(قوله)** باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب استعمل لفظ الحديث ترجمة عسكبان ذلك لا يختص جواز بيان عباس والضمير على هذا لغو مذكور ويحتمل ان يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره في الحديث الذي قبله اشارة الى ان الذي وقع لابن عباس من غلبته للعرب نفس انما كان بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** حدثنا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المعروف بالمقعد البصري **(قوله)** حدثنا خالد هو ابن مهران الخزاز **(قوله)** ضمني رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث الى صدره وكان ابن عباس انذاك غلاما ميمنا يستفاد منه جواز احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة **(قوله)** علمه الكتاب بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء لفظه دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلا فوضعت له وضوا را دم سلم فلخرج قال من وضع هذا فأخبره وسلم قالوا ابن عباس ولا جسد وابن حبان من طريق سعيد بن جبير عنه ان عوفه هي التي أخبرته بذلك وان ذلك كان في بيت اليل ولعل ذلك كان في الليلة التي بات ابن عباس فيها عند هاليبري صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كاسيا في بؤ وضعه ان شاء الله تعالى وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في نفسه خلف النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وفيه فقال يا مالك أجلسه حتى تحفظني فقلت أو ينسني لأحدث أن يصلي حدا طأ وأنت رسول الله فدعاني أن يريدي الله فهموا علما والمراد بالكتاب القرآن لان العرف الشرعي علمه والمراد بالتعليم ما هو أهم من حفظه والفهم فيه ووقع في روايته مسدد الحكمة بدل الكتاب وذكر الامميلي ان ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الخزاز كذا قال وفيه نظر لان المصنف أخرجه ايضا من حديث وهيب عن خالد بلفظ الكتاب أيضا فيصل على ان المراد بالحكمة أيضا القرآن فيكون بعضهم رواه بالمعنى والساني والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أوفي الحكمة مريدين فيصل تعدد الواقعة فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة ويؤيده ان في رواية عبيد الله بن أبي يزيد التي قدمناها عند الشيخين اللهم فقهه في الدين لكن لم يقع عند مسلم في الدين وذكر الحميدي في الجمع ان ابا سعيد عوذ كوفي أطراف الصحيبين بلفظ اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل قال الحميدي وهذه الزيادة ليست في الصحيبين (قلت) وهو كما قال نعم هي في رواية سعيد ابن جبير التي قدمناها عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواه ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة مرسلا وأخرج البغوي في معجم الصحابة من طريق زيد بن اسلم عن ابن عكرم عن عريذ عن ابن عباس ويقره ويقول اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاءه وما فسح رأسه وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الخزاز في حديث الباب بلفظ اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وهذه الزيادة مستقره من هذا الوجه فقد روى الترمذي والامميلي وغيرهما من طريق عبد الوهاب بنوهنا وقد وجدته عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبح على ناصيتي وقال اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وقد رواه أحمد عن

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب
حدثنا أبو معمر قال حدثنا
عبد الوارث قال حدثنا خالد
عن عكرمة عن ابن عباس
قال ضمني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب

هشيم بن خالد في حديث الباب بلفظ مسح على رأسه وهذه الدعوة مما تحقق اجابة النبي صلى الله
 عليه وسلم فيها الماعلم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه في الدين رضي الله تعالى عنه
 واختلف الشراح في المراد بالحكمة هنا فقبل القرآن كما تقدم وقيل العمل به وقيل السنة وقيل
 الاصابة في القول وقيل الغلبة وقيل التهم عن الله وقيل العقل وقيل ما يشهد العقل بعخته
 وقيل توريثه به بين الالهام والوسواس وقيل سرعة الجواب مع الاصابة ببعض هذه الاقوال
 ذكرنا بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى ولقد آتينا لقمان الحكمة والاقرب ان المراد بها
 في حديث ابن عباس انه سمى القرآن وسبأني : بل ذلك في المناقب ان شاء الله تعالى (قوله باب
 متى يصح سماع الصغير) زاد الكشي معنى الهي الصغير : قصد الباب الاستدلال على ان البلوغ
 ليس شرطاً في التمسك وقال الكرماني ان معنى الصحة هنا جواز قبول مسهووه (قلت) وهذا
 تفسير لثمة لعدة لانفس الصغار شارحاً من هذا الى اختلاف وقيل بين أحد بن خنبل ويحيى
 ابن معين زواه خطيب في الكفاية في رد شبهة بلوغ غيره وان ينبغي قول اهل سن التمسك خمس
 عشرة سنة تكون ابن عمر يوم أحد اذ لم يبلغه فابطل ذلك أحد فقال بل اذا عقل ما يسبح وانما
 قصة ابن عمر في القتال ثم ورد خطيب أشياء مما حفظها مع من العصابة ومن بعدهم في الصغير
 وحديث ثوبان بعد ذلك وقبلت عنهم وهذا هو الحق فاما ابن معين ان راديه تحديد استداء
 الثلب بنفسه فتوجه وان راديه حديث من سمع اتفاقاً واعني به فسمع وهو صغير فلا وقد
 نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا وفيه دليل على ان مراد ابن معين الاول واما اختصاصه
 بان النبي صلى الله عليه وسلم رذا البرام وغيره يوم بدر ثم كان يبلغ خمس عشرة فمردود بان القتال
 انما يصنف فيه من يد القوة والتصرف في الحرب فكانت مظنة سن البلوغ والسماع بقصديقه الفهم
 فكانت مظنة التمييز وقد اخرج الاوزاعي ذلك بحديث من وهم الصلاة لسبع (قوله حديثنا
 اسمعيل) هو ابن أبي أويس وقد ثبت ذلك في رواية كريمة (قوله على حمار) هو اسم جنس يشمل
 الذكرو الانثى كقولك بعير وقد شد حماره في الاتي حكاه في الصحاح وانا ان بغض الهمة وشذ
 كسرهما كما حكاه الصنف هي الاتي من الجعور وما قالوا الاتي انافة حكاه نويس وأكبره غيره
 لحق في الرواية على اللغة القهقي وحمارا تان بالتسوين فيهما على النعت والبدل وروى بالاضافة
 وذكر ابن الاثير ان فائدة التنصيص على كونها آتية للاستدلال بطريق الاولى على ان الاتي من بني
 آدم لا تقطع الصلاة لانهم أنشرف وهو قياس صحيح من حيث النظر الا ان خبر الصحيح لا يدفع
 بمثله كما ساق في البحث في فقه الله (ان شاء الله تعالى) (انه ناهزت) أي قاربت والمراد بالاحتمال
 البلوغ الشرعي (قوله الى غير حمار) أي الى غير سترة قاله الشافعي وساق الكلام يدل على ذلك
 لان ابن عباس أورد في معرض الاستدلال على ان المرويين يدي المصل لا يقطع صلاته وبؤيده
 رواية الزهري بلفظ والتي صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة ليس بشيء يستتر (قوله بن يدي بعض
 الصنف) هو بن جازع الامام فخرج الهمة لان الصنف ليس له يدي بعض الصنف بمثل ان راديه صنف
 من الصنف أو بعض من أحد الصنف فانه الكرماني (قوله ترتع) بمثابة منفرحتين وض
 العين أي تأكل ماساً وقيل تسرع في المنسوي أيضاً بكسر العين وزن يقتنع من الرعي وأصله
 رعى لكن حذف الياء فتمينا والاول أحسن ويدل عليه رواية المصنف في المسج زلت عنها

(باب) . متى يصح سماع
 الصغير . حديثنا اسمعيل
 قال حديثنا ما لا عن بن
 شهاب عن عبيد الله بن
 عبيد الله بن عتبة عن
 عبيد الله بن عباس قال
 أقبلت راكعاً على حماراً
 وأنا يومئذ قد ناهزت
 الاحتلام ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي يعني الى
 غير حمار أو غيرت بين يدي
 بعض الصنف وأرسلت
 الاثان ترتع

فرقت (قوله) ودخلت) وللكشميرى فدخلت بالقاء (قوله) فلم شكر ذلك على (احد) قبل فيه جواز
تقديم المصلحة الرامحة على المفسدة الخفيفة لأن المورد مفسدة متخفة والادخول في الصلاة
مصلحة راجحة واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الانتكارات لتمام الموانع انذاك ولا يقال منع
من الانتكارات اشتغالها بالصلاة لانه في الانتكارات مطلقا فتناول ما بعد الصلاة واما فساد الانتكارات
يمكن بالاشارة وفيما ترجمه ان العمل لا يشترط فيه كمال الاهلية وانما يشترط عند الاداء ويعلق
بالصبي في ذلك العبدو الفاسق والكافر وقامت حكاية ابن عباس لقول النبي صلى الله عليه وسلم
وتقرر به مقام حكاية قوله اذلا فرق بين الامور الثلاثة في شرائط الاداء فان قبل التقييد بالصبي
والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس اجاب الكرماني بان المراد بالصغير غير البالغ وذكر
الصبي معه من باب التوضيح بمقتضى ان يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ولفظ الصبي يتعلق
بهما معا والله اعلم وسأنا في ما في مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله) حدثنا
محمد بن يوسف هو اليكندي كما ترجمه البيهقي وغيره واما الفرابي فابسته رواية عن أبي مسهر
وكان أبو مسهر شيخ الشافعيين في زمانه وقد لقيه البخاري وسع منه شيئا يسيرا وحدث عنه هذا
بواسطة وذكر ابن المرباط فيما نقله ابن رشد عنه ان أبا مسهر تفرّد برواية هذا الحديث عن محمد بن
حرب وليس كما قال ابن المرباط فان الساقى رواية في السنن الكبرى عن محمد بن المصنف عن محمد بن
حرب وأخرجنا البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاه وهو فتح الجليل والله ادا المصلحة عن
سلمة بن الخليل وأبي التقي وهو فتح المناء وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب فهو ولا ثلاثة
غير أبي مسهر روي عن محمد بن حرب فكانت المنفردة عن ابن يدي وهذا الاستناد الى الزهري
شامير وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن سرافة بن عمرو الانصاري الخزرجي وحديثه
هذا طرف من حديثه عن عبد الله بن مالك الا في الصلاة من رواية صالح بن كيسان وغيره عن
الزهري وفي الرافق من طريق معمر بن الزهري أخبرني محمود (قوله) عقلت) هو فتح القاف
أى حفظت (قوله) حجة) بفتح الميم وتشديد الجيم والميم هو ارسال الماس من القم وقيل لا يسي بها
الا ان كان على بسند وفعلة النبي صلى الله عليه وسلم مع محمود امامه اعبه معه أوليبارك عليه
كما كان ذلك من شأنهم مع اولاد العصابة (قوله) وأما ابن خمس سنين) لم أر التقييد بالسن عند تحمله
في من طرقه لافي الصحيحين ولا في غيره مما من الخوامع والمسألة الا في طريق ابن يدي هذه
والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضل
على جميع من مع من الزهري وقال أبو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن عمر
عن الزهري ومن نقله عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن عمرو
بفتح الهمزة وكسر الميم عن الزهري وغيره قال حدثني محمود بن الربيع وثقني النبي صلى الله عليه
وسلم وهو ابن خمس سنين فافادت هذه الرواية ان الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من
حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر ابن حبان وغيره انه مات سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع
وتسعين سنة فهو مطابق لهذه الرواية بقوّة القاضى عياض في الاماع وغيره وان في بعض
الروايات انه كان ابن أربع ولم أقف على هذا صريحا في من الروايات بعد التسع التام الا ان
كان ذلك مأخوذا من قول صاحب الاستيعاب انه عقل الحجة وهو ابن أربع سنين أو خمس وكان

ودخلت المصنف فلم شكر
ذلك على أحد حدثني محمد
ابن يدي قال حدثنا أبو
مسهر قال حدثني محمد بن
حرب قال حدثني الزبيدي
عن الزهري عن محمود بن
الربيع قال عتقت من النبي
صلى الله عليه وسلم حجة
محمد بن يوسف وأما ابن خمس
سنين

الحامل لعل هذا التردد قول الواقدي انه كان ابن ثلاث وتسعين لميلت والاول اولى بالاعتماد
لخصه اسناده على ان قول الواقدي يمكن جلدان صحيح على انه اتى الكسور وجوه غيره واقام اعلم
واذا تقرر هذا فقد عارض المهلب على البخاري ليكون له بذلك حديث ابن الزبير في رؤيته
والنوم في قبره فظنوا من اجتهاد في ذلك فخصه السماع من كان سنة اذ كان ثلاث سنين أو أربعاً
فهو أصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبط لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى
لهذين المعنيين وأجيب ابن المنبر بان البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية لا الاحوال الوجودية
ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي صلى الله عليه وسلم معجزة في وجهه بل في مجرد رؤيته اياه
فائدة شرعية يست كونه محمياً أو ما قصة ابن الزبير فلم ينقل سنة من السنن النبوية حتى
تدخل في هذا الباب ثم أنشد صاحب البيت أدري بالذي فيه انتهي وهو جواب مسدد
وتكلمه ما قد نادى قيل ان المقصود بلفظ السماع في الترجمة هو ما ينزل منزلة من نقل الفعل
والقبر وعقل السند الزركشي فقال يحتاج المهلب الى ثبوت ان قصة ابن الزبير صحيحة على
شرط البخاري انتهى والبخاري قد اخرج قصة ابن الزبير للذكورة في مناقب ابن الزبير في الصحيح
قالايراد مجموع قد حصل جوابه والعجب من متكلم على كتاب يغفل عما وقع فيه في المواضع
الواضحة ويعرضها بما يؤيد في ذلك من رواه في ردها فيه **قوله** من دلو زاد القسافي معلق ولان حبان
معلقة والقول يذكريون في المصنف في الرافق من رواية معمر بن دلو كانت في دارهم وله في
الطبراة والصلوات فيهما من يربى دلو ويجمع بينهما بان الماء اخذ باللو من البر وتناول النبي
صلى الله عليه وسلم من الدلو وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز احضار الصبيان
بالحال الحديث وزيارة الامام اصحابه في دورهم وما اعلمه صبيانهم واستدل به بعضهم على
تجميع من يكون ابن خمس ومن كان دونها يكسبه حضور وليس في الحديث ولا في تبويب
البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم فمن فهم الخطاب جمع وان كان دون ابن
خمس والافلا وقال ابن زبير الطاهر انهم ارادوا بقصدي الجنس انها مظنة لذلك لان ما يوضعها
شرط لا بد من تحققه والله اعلم وقرئ منه ضبط الفقهاء من التميز يست اوسع والمرجح انها
مظنة لا تحيد ومن أقوى ما يتصل به في ان المراد في ذلك الى الفهم فيقتضي باختلاف الانحصار
ما ورد من الخطاب من طريق أبي عاصم قال ذهبت يا بني وهو ابن ثلاث سنين الى ابن جريج فحدثه
قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن يعني اذا كان فهما
وقصة أبي بكر بن المقرئ الحافظ في تسمعه لابن اربع بعد ان امتحن بحفظ سورة من القرآن
مشهورة **قوله** باب الخروج أي السفر (في طلب العلم) لم يذكر فيه شأنه فوعاير بما وقد
اخرج مسلم حديث أبي هريرة رفته من ثلاث طرق قال بنس فيه علم سهل الله به طريقا الى الجنة
ولم يخرجه المصنف لاختلاف فيه **قوله** ورجل جابر بن عبد الله هو الانصاري الصبي المشهور
وعبد الله بن ابي بنضم الهمز مصغر هو الجعفي حليف الانصار **قوله** في حديث واحد هو
حديث آخره المصنف في الادب المقرد واحد وأبو دؤب في مسندهم ما من طريق عبد الله بن محمد
ابن عقيل انه مع جابر بن عبد الله يقول بلغني عن رجل حديث معهما من رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاشترت به عيراً ثم شددت رجل فبصرت اليه شهراً حتى قدمت الشام فاذا عبد الله بن ابي بن

من دلو (رب) نزل
في طلب هم رجل جابر
بن عبد الله مشهورة
عبد الله بن ابي بن
واحد

فقلت للواب قل لجابر على الباب فقال ابن عبد الله قلت نعم فخرج فاعتقني فقلت حدث بلغني
 عنك أنك سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم تخشيت أن أموت قبل أن أسمع فقال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله الناس يوم القيامة عرافة فذكر الحديث وله طريق
 أخرى أخرجه الطبراني في مسنده كذا من وعلم في خواصهم من طريق الجاهل بن دينار عن
 محمد بن المنكدر عن جابر قال كان يسلطني عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصص وكان
 صاحب الحديث بصير فاشترى بعير ففسرت حتى وردت مصر فقصصت إلى باب الرجل فذكر
 نحوه واستاده صالح وله طريق ثالث أخرجه الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود
 العنسي وهو بالنون الساكنة عن جابر قال بلغني حديث في القصص فذكر الحديث نحوه وفي
 استاده ضعف وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البصري حديث يعلق
 بصيغة الجزم يكون صحيحاً وحيث يعلق بصيغة التريض يكون فيه علة لا يعلقه بالجزم هنا ثم
 أخرج طرفاً من منه في كتاب التوحيد بصيغة التريض فقال ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس
 قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت الحديث وهذه
 الدعوى مردودة والقاعدة بحمد الله غير متينة فتنظر البصري أقدم من أن يعترض عليه مثل
 هذا فانه حديث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الاستاد حسن وقداً عذره وبحث ذكر طرفاً من
 المتن يجوز به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاقه نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا
 يمكن فيه مجيء الحديث من طريق يختلف فيها ولو اعترضت ومنها بطريق شقوف علمه ودقة
 نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى ووهبهم ابن بطلان فزعم أن الحديث الذي روى فيه جابر إلى
 عبد الله بن أنيس هو حديث السترة على المسلم وهو قال من حديث أبي جابر قال قال الراجل في
 حديث السترة أو أوب الانصاري روى فيه إلى عقبة بن عامر الجهني أخرجه أحمد بسند
 منقطع وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال أتاني جابر فقال لي حديث بلغني أنك
 ترويه في السترة فذكره وقد وقع ذلك لغير من ذكره فروى أبو داود ومن طريق عبد الله بن بريدة أن
 رجلاً من الصحابة روى إلى فضالة بن يحيى وهو بمصر في حديث يروى الخطيب عن عبد الله بن
 عدى قال بلغني حديث عند علي بن خنيفة أن مات أن لأجله عند غيره فدخلت حتى قدمت عليه
 العراق وتبع ذلك يكثر وسيأتي قول الشعبي في مسئلة أن كان الرجل يروح في بلدونها إلى
 المدينة ويروى المال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال إن كنت لأرجل الأياهم والبالى
 في طلب الحديث الواحد وسيأتي نحوه ذلك عن غيره وفي حديث جابر دليل على طلب علو الاستاد
 لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يشعه حتى روى فاختلعه بلا واسطة وسيأتي عن ابن
 مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله لو أعلم أحد أعلم بكاتب الله مني لرحلت إليه وأخرج الخطيب
 عن أبي العباس قال كان يسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يرسلني حتى يخرجنا
 إليهم فسمعنا منهم وقيل لا جدرجل يطلب العلم يلزم رجلاً عده علم كثيراً ورجل قال يروح
 يكتب عن علمه الامصار فينام الناس ويطلع منهم وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على
 يحصل السنن النبوية وفيه جواز اعتناق القادحة لا تفصل الرية (قوله حدثنا خالدين
 خلى) هو بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء تحتانية مشددة كما تقدم في المقدمة

وحدثنا أبو القاسم خالدين
 خلى قال حدثنا محمد بن
 حروب

حسن الفزاري في صاحب
موسى فريهما الى بن كعب
فدعه ابن عباس فقال اني
تباريت انا وصلي هذا
في صاحب موسى الذي
سال السيل الى الله هل
معهت رسول الله في الله
عابه ولم يذكره فقل
في نعم مع النبي صلى الله
عليه وسلم يذكره في قول
يحيى بن عيسى في سلا من
اسم سبل في رجب
فقال في حد علم من
قل موسى لان ارضي به
تعالى الذي وصي بني عبدنا
خبر فسال السيل الى الله
يخبر الله ان اخوت آية
رقل اذا فقت الحوت
فرجع فآله تله فكان
موسى يسبح في الحوت في
الحرف فزار في موسى لموسى
أرأيت اذا روي الى الحفرة
فأله ت الحوت وما تسايه
الا لسان أن أذكره قل
موسى ذلك ما كافي فارتدا
على آثارهما قصاصا فوجدا
خضر افكان من شأنهما
ما تص الله في كاهه (باب)
فضل من علم وعلم حدثنا
محمد بن العلاء قال حدثنا
جلال بن أسامة عن يزيد بن
عبد الله عن ع في ردة عن
أنس بن مري عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال شرا مني
من يري والله يكتل

وانما اعذه لانه وقع عندنا في كشي مضبوطا بلام مشددة وهو سبق قل وأخطاس النامخ
(قوله قال الاوزاعي) في رواية الاصيل حدثنا الاوزاعي (قوله انه تبارى هو والجز) سقطت
هو من رواية ابن عباس كرتعطف على المرفوع المتصل بغيرنا كيدوا لفضل وهو جازع عند البعض
وقد تعلقت بمباحث هذا الحديث قبل بيان وليس بين الروايتين اختلاف الا في اللفظ لا في المعنى
وهو تليل وفيه فضل الا زيا من العلم ولوم المشقة والنصب بالفروخوع الكبيرين تعلم
منه ووجه الدلالة منه قوله تعالى عليه الصلاة والسلام أولئك الذين هدى الله فبهم
أقنمه وموسى عليه السلام بهم قد دخل أمة النبي صلى الله عليه وسلم تحت هذا الامر الانبيا
ثبت نهضة (قوله باب فضل من علم وعلم) الاولى بكسر اللام ان لفظه أي صار عالما والثانية
فتحها وتشديد (قوله) حدثنا محمد بن العلاء هو أبو بكر مشهور بكنيته أكثر من اسمه
وكناشبهه أبو اسامة مؤيد بغيره الموحدة أو بردة حمه هو أنس بن موسى الاشعري وقال
في سياق عن موسى ولم يقل عن أبيه فتقنا والاسناد كله كوفيون (قوله مثل) بفتح المثناة
وإنزاده لصفة الحمية لا تقول لاسر (قوله الهدي) أي الدلالة الموصلة الى المطلوب
والله المراد معرفة الدلالة الشرعية (قوله تقي) كذا عند البخاري في جميع الروايات التي
رأيناها لا نون في التقاء وهي صفة لمحمد لكن وقع عند الخطابي والحديث وفي حاشية أصل
في ذريعة مجله فتوحه وغين بجه مكسورة بعدها موحدة خفيفة مقصورة قال الخطابي
في متنق الماء في الجبل والخنزور قل القاضي عياض هذا غلط في الرواية واطاعة للمعنى
لان هذا وصف الناقة التي ولي التي ثبت وما ذكره بصلح وصف الثانية التي عسك الماء قال
وما ضبطناه في البخاري من جميع الطرق الا تقي بفتح المون وكسر القاف وتشديد الباء
التصانية وهو مثل قوله في مسلم طائفة طيبة قلت وهو في جميع ما وقعت عليه من المسانيد
والمستخرجان كما عند مسلم وفي كتاب الزركشي وروي بفتح قلت وهو بمعنى طائفة لكن ليس
ذلك في شيء من روايات الصحاح ثم قرأت في شرح ابن رجب ان في رواية بالموحدة بدل النون
قال المراد بها الطائفة الطيبة كما يقال فلان بقية الناس ومنه فلان كان من القرون من قبلكم
أولوية (قوله) قلت بفتح القاف وكسر الموحدة من القبول كذا في معظم الروايات
ووقع عند الاصيل قلت بالتصانية المشددة وهو تصيف كما سنده بعد (قوله الكلاء)
بالهمزة بلائ (قوله والغيب) هو من ذكرنا خاص بعد العلم لان الكلاء يطلق على النبت
الطيب والباسر معا والغيب الطرب نقط (قوله اخاذات) كذا في رواية أي ذكر بكسر الهمزة
والظا والذال المجهتين وآخر منناتن فوق قلبه ألف جمع اخاذت وهي الارض التي عسك الماء
وفي رواية غير أي ذكر وكذا في مسلم وغيره أجاب بالهمزة والال المهمة بعدها موحدة جمع جيب
يفتح الدال الموحدة على غير قياس وهي الارض الصلبة التي لا ينضب منها الماء وموضه البازري
بالذال المجهدة ووجهه القاضي ورواه الاسعدي عن أبي يعلى عن أبي كريب أحارب بجاء
وراهم هل قال الاسعدي لم يضبطه أبو يعلى وقال الخطابي ليست هذه الرواية بشي قال وقال
بعضهم أجاب بجه وراء قد مالهمه جمع جرد وهي البازرة التي لا نبت قال الخطابي هو صحيح
المعنى ان ماء دابة الرواية وأغرب صاحب المطالع في جعل الجميع روايات وليس في الصحاح

سوى روايتين فقط وكذا جزم القاضي **(قوله فنفع الله بها)** أي بالأخذات والاصلي بأي
 بالماء **(قوله وزرعوا)** كذا لفظ ياذق زاي من الزرع وواقعه أبو يعلى ويعقوب بن الأخرم
 وغيرهما عن أبي بكر بن مسلم والنسائي وغيرهما عن أبي كريب وروى أبو يعلى عن
 الرقي قال النوري كلاهما صحيح ورجح القاضي روايته مسلم بلا مرجح لأن رواه يعقوب عن أبي
 مباشرة الزرع تطابق في التنبيل مباشرة طلب العلم وإن كانت روايته عن معاوية فلهذا ثبتت
 لكن المراد أنها قابلة للأنبات وقيل أنه روى وروى أبو يونس ولا أصل لذلك وقال القاضي قوله
 وروى أرواحه الأولى لأن الثانية لم يحصل منها نبات انتهى ويمكن أن يرجع إلى الثانية أيضا
 بمعنى أن الماء الذي استقرت به سقت منه أرض أخرى فاشتت **(قوله فأصاب)** أي الماء
 والاصلي وكرة أصابت أي طائفة أخرى ووقع كذلك صرحا عند النسائي والمراد بالطائفة
 القطعة **(قوله فبعان)** بكسر القاف جمع قاع وهو الأرض المسوية للمساء التي لا تبت **(قوله)**
(فقه) يضم القاف أي صار قيعها وقال ابن التبريزي بناه بكسر هاء الضم أشبه قال القرطبي وغيره
 ضرب النبي صلى الله عليه وسلم الحجاج بمن الدين مثلا بالغت العام الذي يأتي الناس في حال
 حاجتهم إليه وكذا كل حال الناس قبل بعثه فكأن الفتي يحيى البلد الميت فكذا أعلم الدين
 يحيى القلب الميت ثم شبه السامعين في الأرض المحتلة التي ينزل بها القيث فقسم العالم العام
 المعلم فهو غيرة الأرض العاسية شربت فاستفتت في نفسها وأبنت فذهت غيرها ومنهم الجامع
 للعلم المستقر لزمانه فيه غيره لم يعمل بنوافله أولم يتفقه فيما جمع لكه أداء لمع به فهو غيرة
 الأرض التي يستقر فيها الماء فنفع الناس به وهو المشار إليه بقوله فنشراؤه امر أسمع مقاتلي
 فأذاها كما جمعها ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله لغيره فهو غيرة الأرض
 السجدة أو المساء التي لا تقبل الماء وتفسده على غيرها وأما جامع في المثالين الطائفتين الأولى
 المحمودة لا شرا كهما في الاتباع مما أو أفرد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها والله أعلم
 ثم ظهر أن في كل مثل طائفتين فالأول قد أو فخصاه والثاني الأولى منه من دخل في الدين ولم
 يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ومثاله من الأرض السباخ وأشير إليها بقوله صلى الله
 عليه وسلم من لم يرفع بذلك رأسا أي أعرض عنه فلم يتفقه به ولا نفع والثانية منه من لم يدخل في
 الدين أصلا بل بلغه فكرهه ومثاله من الأرض الصماء المساء المستوية التي يرتعها الماشعلا
 يتفقه به وأشير إليها بقوله صلى الله عليه وسلم ولم يقبل هدى الله الذي جنت به وقال الطبري
 بقي من أقسام الناس قسمان أحدهما الذي اتبع العلم في نفسه ولم يعلمه غيره والثاني من لم يتفقه
 به في نفسه وعلمه غيره **(قلت)** والأول داخل في الأول لأن النفع حصل في الجملة وإن تفاوتت
 مراتبه وكذلك ما تبت إليه الأرض فنه ما يتفقه الناس به ومنه ما يصير شيئا وأما الثاني فأن كان
 عمل الفرائض وأهل النواقل فقد دخل في الثاني كقترناه وإن ترك الفرائض أيضا فهو فاسق
 لا يجوز الأخذ عنه ولعل يدخل في عموم من لم يرفع بذلك رأسا والله أعلم **(قوله وقال)** اسحق وكان
 منها طائفة لم يأت تشديد الباء التحانية أي أن اسحق وهو ابن راهو به حيث روى هذا
 الحديث عن أبي أسامة خالف في هذا الحرف قال الاصلي هو تصحيف من اسحق وقال غيره بل
 هو صواب ومعناه شربت والقليل شرب نصف النهار يقال قلت الأبل أي شربت في القليلة

فنفق الله بها الناس فشرروا
 وسقوا وزرعوا وأصابها
 طائفة أخرى فاعلم فبعان
 لا تحسك ماء ولا تبت كلاً
 فذلك مثل من فقه في دين
 الله ونفعه ما بعنى الله به
 فعمل وعلم ومثل من لم يرفع
 بذلك رأسا لم يقبل هدى
 الله فنى أرسلت به قال
 أبو عبد الله قال اسحق
 وكان منها طائفة قلت الماء

وتعبه القربى بان المقصود لا يخص بشرب القنطرة واجيب بان يكون هذا أصلاً لا يمنع استعماله على الإطلاق تجوزاً وقال ابن دريد قبل الماء في المكان المختص اذا اجتمع فيه وتعبه القربى أيضاً به فسد القنطرة لان اجتماع الماء انما هو مثال الطائفة الثانية الكلام هنا انما هو في الاولى التي شرب وانت قلت والاولاظهر انه تعصف (قوله) قاع يعلو الماء والصصف المستوي من الارض) هذا ثابت عند المستقلي وأراد به ان قنطرة المذكورة في الحديث جمع قاع وانما الارض التي يعلوها الماء لا يستقر فيها وانما ذكر الصصف معبر ياعلى عاذته في الاعناء بتفسير ما يقع في الحديث من الالفاظ الواقعة في القرآن وقد يستطرد ووقع في بعض النسخ اصصف بل الصصف وهو تعصف هـ (تنبيه) - وقع في رواية كريمة وقال ابن اسحق وكان شيخنا العراقي يرجح اوله اسع ذلك منه وقد وقع في نسخة الصغاني وقال اسحق عن أبي اسامة وهذا مرجح الاخر (قوله) باب رفع العلم مقصود الباب الحديث على تعلم العلم فانه لا يرفع الا قبض العلم كاسياً في سر محتمل وما دام من تعلم العلم وجوده لا يحصل الرفع وقد تبين في حديث الباب ان رفعهم علامات اساعة (قوله) وقد لريعه) هو ابن أبي عبد الرحمن الفقيه المدني المعروف بريعة الرمي اسكان الهمزة قبل ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد ومراد بريعة انه كان فيه فهم وقاية للعلم لا ينبغي له ان يترك نفسه فتركه الاشتغال للتلاويذ ذلك الرفع العلم او مراده الحديث على نشر العلم في أهله للتلاويذ العلم قبل ذلك فيؤتى الرفع العلم او مراده ان يشهر العلم نفسه وينصلي للاخذ عنه لتلاويذ علمه وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره فلا يهين نفسه بان يجعله عرضاً للدنيا وهذا معنى حسن لكن الاثرين يتوجب المصنف ما تقدم وقد وصل اثر بريعة المذكور ان خطيب الجامع والبيروني في المدخل من طريق عبد العزيز بن ابي موسى عن مالك بن بريعة (قوله) حدثنا عن ابن ميسرة في بعضها عمران غير مذكور الاب وقد عرف من الرواية الاخرى انه ابن ميسرة وقد ذكره النسائي عن عمران بن موسى القزاز وليس هو شيخ البخاري فيه (قوله) عبد الوارث) هو ابن سعيد (عن أبي التياح) بمثناة مشوكة فوقانية بعدها تخانية نقلة واخره مسموله كما تقدم (قوله) عن انس) زاد الاصيل وأبو ذر بن مالك والنسائي حدثنا انس ورجال هذا الاسناد كهم بصرى ونوكذا الذي بعده (قوله) اشراط الساعة) أي علاماتها كما تقدم في الايمان وتقدم ان منها ما يكون من قبيل العناد ومنها ما يكون خارجاً للعادة (قوله) ان رفع العلم) هو في محل نصب لانه اسم ان وسقطت ان من رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران بن ميسرة في رواية يكون مرفوع الجمل والمراد برفعهم موت حلتهم كما تقدم (قوله) وبنت) هو شيخ أوله وسكون المثلثة ونظم الموحدة ففتح المثناة وفي رواية مسلم وبنت بضم أوله وفتح الموحدة بعد هاملثة أي يتشرب وغفل الكرماني فعزاه للجاري وانما حكاها النووي في الشرح لمسلم قال الكرماني وفي رواية وبنت بالمون بدل المثلثة من التباين وحكى ابن دريد عن بعضهم وبنت شون ومثلثة من النث وهو الاشاعة قلت وليست هذه في شيء من الصححين (قوله) وتشرب الخمر) هو بضم المثناة أوله وفتح الموحدة على العطف والمراد كثرته ذلك واشتهار به عند المصنف في السكاح من طريق هشام عن قتادة ويكثر تشرب الخمر فالعلامة مجموع ما ذكر (قوله) وبطهر الزنا) أي يشقو كما في رواية مسلم (قوله) حدثنا يحيى

قاع يعلو الماء والصصف
انستوى من الارض
باب هـ رفع العلم ويظهر
الجهل وقلة بريعة لا ينبغي
لاحد عند شئ من العلم ان
يضيع نفسه حدثنا عمران
ابن ميسرة قال حدثنا
عبد الوارث عن أبي التياح
عن انس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ان من اشراط الساعة ان
يرفع العلم ويثبت الجهل
ويشرب الخمر ويظهر الزنا
حدثنا مسلمة قال حدثنا
يحيى عن شعبة عن قتادة

هو ابن سعيد القطان (قوله عن أنس) زاد الاصيل ابن مالك (قوله لا أحدثكم) ينفع الام
وهو جواب قسم محذوف أى والله لا أحدثكم وصرح به أبو عوف من طريق هشام عن قتادة
ومسلم من رواية غندر عن شعبة إلا أحدثكم فيحصل أن يكون قال لهم أولا الأحدثكم فقالوا
نعم فقال لا أحدثكم (قوله لا يحدثكم أحببلى) كذا هو لمسلم يحذف المفعول ولا ينسج
من رواية غندر عن شعبة لا يحدثكم به أحد بعدى وللمصنف من طريق هشام لا يحدثكم به
غيرى ولاى عوف من هذا الوجه لا يحدثكم أحد مع من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدى
وعرف أنس أنه لم يبق أحد من جمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره لأنه كان آخر من مات
بالبصرة فمن العصابة ففعل الخطاب بذلك كان لاهل البصرة أو كان عاماً وكان يحدثه بذلك في
آخر عمره لأنه لم يبق بعده من العصابة من ثبت سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا النادر من لم
يكن هذا القرن صرويه وقال ابن بطال يحتمل أنه قال ذلك لما رأى من التضرع وقصص العريض
فأقصى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثهم أحد بالحق (قلت) والاول أولى (قوله سمعت)
هو بيان أو بدل لقوله لا أحدثكم (قوله أن يقل العلم) هو يكسر القاف من القلة وفرد رواية
مسلم عن غندر وغيره عن شعبة أن رفع العلم وكذا في رواية سعيد عن ابن أبي شيبة وهشام عند
المصنف في الحدود وهشام عنده في النكاح كلهم عن قتادة وهو واقف رواية أبي التياح
وللمصنف أضافى الاثر من طريق هشام أن يقل فيحصل أن يكون المراد بقلة أول العلامة
ورفعه آخرها أو أطلقت القلة وأريد بها العدم كما يطلق العدم وراية القلة وهذا ألق لاختاد
الخرج (قوله وتكثر النساء) قيل ميبه ان الفتن تكثر فيكثر القتل في الرجال لانهم أهل
الحديد والنساء قال أبو عبد الملك هو إشارة الى كثرة الفتوح فتكثر السبا فيقتل الرجل
الواحد عدة موطوات (قلت) وفيه نظر لأنه صرح بالعله في حديث أبي موسى إلا في الزكاة
عند المصنف فقال من قلة الرجال وكثرة النساء والظاهر انهما علامة محضة للسبب آخر بل يقدر
الله في آخر الزمان أن يقل من يولى الذكور ويكثر من يولى الاماث وكون كثرة النساء من
العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم وقوله تنسب يحتمل ان يراد به حقيقة هذا العدد
أو يكون مجازاً عن الكثرة ويؤيدان في حديث أبي موسى وتزى الرجل الواحد تبعه أربعون
امرأة (قوله القيم) أى من يقوم بأمرهم والقلام للعهد شعار اجماعهم وهو من كون الرجال
قوامين على النساء وكان هذه الامور الخمسة تحت بالذكريا كونهما شعرة باختلال الامور انى
يحصل بخطها صلاح المحاسن والمعاد وهي الدين لان رفع العلم يحل به والعدل لان شرب الخمر
يحل به والسبب لان الزنا يحل به والنفس والمال لان كثرة الفتن تقل بهما قال الكرماني وانما
كان اختلال هذه الامور مؤذناً لجراب العالم لان الخلق لا يتركون ههنا ولا يبعديننا
صاوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين فيتم ذلك وقال القرطبي في المقهم في هذا الحديث
علم من أعلام النبوة اذا خبر عن أمور سقع فوقت خصوصاً في هذه الازمان وقال القرطبي في
التذكرة يحتمل ان يراد بالقيم من يقوم عليهم سوا كنه وطوات أم لا ويحتمل أن يكون ذلك يقع
في الزمان الذى لا يلقى فيه من يقول الله قتل روح الواحد بغير عديله بالحكم الشرعى
(قلت) وقيل حدث ذلك من بعض أمراء التركان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام

عن أنس قال لا أحدثكم
حديثاً لا يحدثكم أحد
بعدى سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
من أشرط الساعة أن يقل
العلم ويظهر الجهل ويظهر
الزنا وتكثر النساء ويقل
الرجال حتى يكون للنسبين
امرأة القيم الواحد

«(باب فضل العلم) حدثنا
سعيد بن عفير قال حدثني
اليث قال حدثني عجيل
عن ابن شهاب عن جزي بن
عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن عمر
قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال: «يَا مَعْشَرَ
النَّاسِ قَدْ خَلَقْتُ الْإِنْسَانَ مِنْ
أُتْرَاقٍ مِنْ عِظْمٍ مِنْ عِظْمِ
أُمِّكَ وَنَاحِيَةٍ مِنْ عِظْمِ
أَبِيكَ ثُمَّ أَطَعْتُ فَضَلِي
عَسْرِينَ نَسْطَبًا قَالُوا نَا
أَوْلَى يَارَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْعِلْمُ
«(باب)» التَّوْبَةُ وَوَعْدُهَا
عَلَى الذَّائِبَةِ وَغَيْرِهَا حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ
عَنْ ابْنِ شُهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ
طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِيِّ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ
فِي حُجَّةِ الْوُودَاعِ عَلَى النَّاسِ
يَسْأَلُونَ مِنْهُ وَرَجُلٌ فَقَالَ لَمْ
أَشْعُرْ خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْبَحَ
فَقَالَ ادْبَحْ وَلَا حَرْجَ لِحَبْلِهِ
آخِرُ فَقَالَ لَمْ أَشْعُرْ فَخُزْتُ
قَبْلَ أَنْ أَرَى قَالَ ارْمِ وَلَا
حَرْجَ فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ فَقَامَ وَلَا
أَخْرَجَ إِلَّا مَا أَعْلَى وَلَا حَرْجَ
«(باب)» مَنْ أَجَابَ النَّبِيَّ
بِأُشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ «حَدَّثَنَا
مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا
رَجَبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ
بِكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

وَأَبِيهِ الْمُسْتَعَانَ (قوله باب فضل العلم) الفضل هنا بمعنى الإضافة أي ما فضل عنه والفضل الذي
تقدم في أول كتاب العلم يعني الفضيلة فلا يظن أنه كرهه (قوله حدثنا سعيد بن عفير) هو سعيد
ابن كثير بن عفير المصري نسب إلى حنيفة كما تقدم وعفير بضم الميم بعدها فاء كما تقدم أيضا
(قوله حدثنا الليث) هو ابن سعد بن عجيل ولا يصلي وكريمة حدثني الليث حدثني عجيل (قوله
عن جزي) والمصنف في التعبير أخبرني جزي (قوله يينا) أصله يينا فاشبعت القصة (قوله آتيت)
بضم الهمزة (قوله فسررت) أي من ذلك الدين (قوله لا أرى) بفتح الهمزة من الرؤية أو من
العلم واللام للتأكيد أو جواب قسم محذوف والرى بكسر الراء في الرواية وحكى الجوهرى الفتح
وقال غيره بالكسر الفعل وبالفتح المصدر (قوله يخرج) أي الرى وأطلق رؤيته إياه على سبيل
الاستعارة (قوله في طغاري) في رواية ابن عساكر من أظفاري وهو أبلغ وفي التعبير من أطرافى
وهو بمعناه (قوله قال نعلم) هو بالنصب وبالرفع معا في الرواية وتوجيهه ما ظاهره وتفسيره للين
بالعلم لا شرا كهماء في كثرة النفع بهما وسأيت بقية الكلام عليه في مناقب عمر في كتاب التعبير
شاه لله تعالى قال ابن المنبر وجه الفضيلة للعلم في الحديث من جهة أنه عبر عن العلم بأنه فضله النبي
صلى الله عليه وسلم ونصب عما آتاه الله وما هلك بذلك انتهى وهذا له بناء على أن المراد بالفضل
الفضيلة وغفل عن النكتة المتقدمة (قوله باب الفضا) هو بضم الفاء من قلت القصور فقصمها
والمصدر ألا يتموزن قساقله مثل قصاور جى (قوله وهو) أي المقتى ومراحه ان العالم
يجيب سؤال الطالب ولو كان رأيا (قوله على الدابة) المراد بها في اللغة كل ما سعى على الأرض
وفي العرف ما يركب وهو المراد بالترجوة وبعض أهل العرف خصها بالجار فان قلل على سباق
الحديث ذكر الركب فالحجوب أنه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردناها في الحج فقال كان
على ناقته ترجم له باب الفضا على الدابة عند الجوزة فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب
فذكره كالذي هاتم من طريق ابن جريج نحوه ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب بالنقل
وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته قال فذكر الحديث ولم يسبق نقله وقال بعده تابعه
معمر بن الزهرى انتهى وروايته هم وصلها أحد ومسلم والنسائي وفيها آيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ناقته (قوله حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس (قوله حجة الوداع) هو
بفتح الحاء ميموزن كسرهما (قوله للناس يسأونه) هو ما حال من فاعل وقفا ومن الناس
أو استضاف يسأله بالسبب الوقوف (قوله فاجعل) لم أعرف اسم هذا السائل ولا الذي بعنه
في قوله فجاء آخر والظاهر أن النصيب لم يسم أحدا لكثرة من سأل إذ ذاك وسأيت بسط ذلك
في الحج (قوله ولا حرج) أي لا شيء عليك مطلقا من الائتم لا في الترتيب ولا في تركه الندية هذا
طاهره وقال بعض الفقهاء المراد في الائتم فقط وفيه نظر لأن في بعض الروايات الصحيحة ولم يامر
بكنارة وسأيت مباحث ذلك في كتاب الحج أن شاء الله تعالى ورجال هذا الاسناد كلهم
مدنيون (قوله باب من أجاب النبي بأشارة اليد أو الرأس) الإشارة باليد مستفادة من الحديثين
الذكرين في الباب أولا وهما مرفوعان وبالرأس مستفادة من حديث أسامة خضف وهو من
فعل عائشة فيكون موقوفا لكن لحكم المرفوع لأنها كانت تعلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم
وكان في الصلاة يرى من خلفه ويدخل في الثوب (قوله وهيب) بالتصغير هو ابن خالد من حفاظ

البصر ثمان سنين وخمس وستين وقيل تسع وستين وأرخه العمالي في حواشي نسخة سنه ست
 وخمسين وهو وهم وأيوب هو السجستاني وعكر منه هو مولى ابن عباس والاسناد كله بصريون
 (قوله سئل) هو بضم أوله (فقال) أى السائل (نصبت قبل أن أرى) أى خجل على تنى (قوله
 فأوماً سيده فقال لارج) أى عليك وقوله فقال يحتمل أن يكون ياء القوله أوماً يكون من
 إطلاق القول على الفعل كما في الحديث الذى بعده فقال ~~كنا~~ ~~سنة~~ ويحتمل أن يكون محالا
 والتقدير فأوماً سيده فأولاً لارج فجمع بين الإشارة والنطق والأول ألقى بترجمة المصنف (قوله
 وقال حلفت) يحتمل أن السائل هو الأول ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل
 كذا وقال آخر كذا وهو الأنظر ليوافق الرواية التى قبله حيث قال فجاء آخر (قوله فأوماً سيده
 ولا حرج) كذا ثبت الرواوى قوله ولا حرج وليس عند أبى ذؤيب الجواب الأول قال الكرماني
 لأن الأول كان في ابتداء الحكم والثاني عطف على المذكور وألا انتهى وقد ثبت الرواوى الأول
 أيضاً في رواية الأصملى وغيره (قوله حدثنا المكي) هو اسم وليس نسب وهو من كبار مشيخ
 الصائري كما سجد في باب أنهم كذب (قوله أخبرنا حنظلة) هو ابن أبى سفيان بن عبد الرحمن
 الجعفى المدني (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب وفي رواية الأصملى من
 طريق إسحق بن سليمان الراوى عن حنظلة قال سمعت سالموا زاذبه لأدري كمرأت بأهريرة
 فأثني السوق يقول يقبض العلم فذ كرمه موقفاً لكن ظهر في آخره أنه مرفوع (قوله يقبض
 العلم) يفسر المراد بقوله قبل هذا يرفع العلم والقبض يفسر حديث عبد الله بن عمرو الأقرع بعد
 أنه يقع بموت العلماء (قوله ويظهر الجهل) هو من لازم ذلك (قوله والفتن) في رواية الأصملى
 وغيره وتظهر الفتن (قوله الهرج) هو بفتح الهاء وسكون الراء بعده جهم (قوله فقال كذا سيده)
 هو من إطلاق القول على الفعل (قوله خرفنها) الفاعله تفسره كان الراوى بين أن الأيماء
 كان محرفاً (قوله كما يريد القتل) كان ذلك فهمهم من فقر يف البلور كتباً كالضارب لكن
 هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكانها من تفسير الراوى عن حنظلة فإن أبا عاتقه رواه
 عن عباس الدوري عن أبى عامر عن حنظلة وقال في آخره وأراً أبوعاصم ~~كنا~~ بضرب
 عنق الإنسان وقال الكرماني الهرج هو الفتنه فأرادة القتل من لفظه على طريق التبرؤ زاده
 لازم معنى الهرج قال الآن ثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة قلت وهي غفلة عما في الصائري
 في كتاب الفتن والهرج القتل بلسان الحبشة وسيأتى فيقريباً هذا الحديث هناك إن شاء الله
 تعالى (قوله هشام) هو ابن عروة بن الزبير (عن فاطمة) هي بنت المنذوب الزبير وهي زوجة
 هشام وبنت عمه (قوله عن أسماء) هي بنت أبى بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة
 هشام وفاطمة جميعاً (قوله فقلت ما شأن الناس) أى لم أرايت من اضطرابهم (قوله فأشارت)
 أى عائشة إلى أسماء أى انكسفت الشمس (قوله فاذا الناس قيام) كأنها التفت من حجرة
 عائشة إلى من في المسجد فوجدتهم قياماً في صلاة الكسوف فحبه إطلاق الناس على البعض
 (قوله فقلت سبحان الله) أى أشارت قائلة سبحان الله (قوله قلت آية) هو بالرفع خبر مبتدأ
 محذوف أى هذه آية علامة ويجوز حذف هذه للاستقهاهم وأثبتها (قوله ففتمت) أى
 في الصلاة (قوله حتى علاني) كذا لا كثر بالعين المهملة وتخصيف اللام وفي رواية كريمة

مسئل في حجة فقال ذهبت
 قبل أن أرى فأوماً سيده قال
 لارج وقال حلفت قبل
 أن أذبح فأوماً سيده ولا
 حرج • حدثنا المكي بن
 ابراهيم قال أخبرنا حنظلة
 عن سالم قال سمعت بأهريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال قبض العلم ويظهر
 الجهل والفتن ويكثر الهرج
 قيل يا رسول الله وما الهرج
 فقال هكذا سيده خرفنها
 كأنه يريد القتل • حدثنا
 موسى بن اسمعيل قال حدثنا
 وهيب قال حدثنا هشام
 عن فاطمة عن أسماء قالت
 أمت عائشة وهي تسلي
 فقلت ما شأن الناس فأشارت
 إلى السماء فاذا الناس قيام
 فقلت سبحان الله قلت
 آية فأشارت برأسها أي نعم
 ففتمت حتى علاني الغشي
 جعلت أصب على رأسي
 المصطفى الله النبي صلى
 الله عليه وسلم وأثنى عليه

(باب) الرجل في المسئلة النازلة * حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا محمد بن سعد بن أبي حسين قال حدثني عبد الله بن أبي مليكة عن عقبه بن الحرث أنه تزوج ابنة لابي ١٦٧ اخب بن عزيز فأتته امرأة فقالت اني قد

أرسلت عقبه والتي تزوج بها فقال لها عقبه ما أعلم انك أرضعتني ولا أخبرني فركب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فساله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفت وقد قبل فصارها عقيقة وشددة وكنت اتي بحبي كيا في الشهادات وجميع الكرماني فقال لا يعرف اسمها وأبوها بكسر الهزة لا يعرف اسمه وهو مدكور في العصاة وعز بن يقظ العين المسجلة وكسر الزاي وآخر زاي أيضا كما تقدم في المقدمة ومن قاله يضم أوله فقد حرف (قوله فأتته امرأة) لم أقف على أيها (قوله ولا أخبرني) بكسر الهمزة أي قبل ذلك كأنه اتهمها (قوله فركب) أي من مكة لأنها كانت دار قامة والفرق بين هذه الترجمة وترجم باب الخروج في طلب السلام ان هذا أخض وذلك أعم وسأقي مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى (قوله ونكحت زوجها غيره) اسم هذا الزوج طرب يضم المجمة المشافة وفتح الراء آخر مرودة مصغرا (قوله باب التساوب) هو بالتون وتضم الواو من التوبة ففتح النون (قوله وقال ابن وهب) هذا الالحق وصله ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حماد بن عيسى بسند ولس في روايته قول عمر كنت أنا وأجاري من الانصار تتساوب التزول وهو من صود هذا الباب وانما وقع ذلك في رواية شبيب وحده عن الزهري نص على ذلك النخعي والدارقطني واخا ك وغيرهم وقد ساق المصنف الحديث في كتاب النكاح عن أبي العباس وحده ثم مملعا بكثير وانما ذكره هنا رواية نوس بن يزيد ليوضح أن الحديث كله ليس من افراد شبيب (قوله عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور) هو مكي زهلي وقد اشترك معه في اسمه واسم أبيه في الرواية عن ابن عباس وفي رواية الزهري عنهما عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المدني الهذلي لكن روايته عن ابن عباس كثيرة في الصحيحين وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد (قوله وجرى) هذا الجار هو عتيبان بن مالك أفاده ابن القسطلاني لكن لم يذكره (قوله في أبي) أي ناحية بني أمية سميت القعدة باسم من زلها (قوله أتم) هو بفتح التاء دخلت على حفصة) ظاهر رساقه يوم أنهن كلام الانصارى وانما الدخول على حفصة عمر ولكن شيبني فدخلت على حفصة أي قال عرف دخلت على حفصة وانما جاء هذا من الاختصار والافق أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسك ذات مدكس فان ان هذا كثر حتى اذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم زلت فدخلت على حفصة يعني أم المؤمنين ربه وفي هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد والحمد لله على ما رسل العصاة وقبها الطالب لا يعقل عن الطرف في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره مع أخذ ما لحظ في السؤال عما يقوله يوم غيبته أطلقك رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لأدري ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت وأنا فأم أطلقك نسك

قال لأفضل الله أكبر

١٦٨ (باب) القضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن ابن أبي خالد عن

المعلم من حال عمر أنه كان يتعالي بالصلاة إذا ذكركا سبياً في البيوع وفيه ان شرط التواتر أن يكون مستند ثقلة الأمر المحسوس لا الإشاعة التي لا يندى من بدائها وسيأتي بقية الكلام عليه في السكاح إن شاء الله تعالى (قوله باب القضب في الموعظة حدثنا محمد بن كثير) هو العبد ولم يصرح بالصفا في شيء (قوله أخبرني عفيان) هو النوري (عن ابن أبي خالد) هو اسمعيل (قوله قال الرجل) قيل هو حزم بن أبي كعب (قوله لا كأدرك الصلاة عما بطل) قال القاضي عياض ظاهره مشكل لأن التطويل يقتضي الإدراك لا عدمه قال فكان أن القضاة زيدت بعد لا وكان أدرك كانت ترك قلت هو توجيه حسن لوساعده الراية وقال أبو الزناد بن سراج عنه أنه كان به ضعف فكان إذا طول به الإمام في القيام لا يبلغ الركوع الا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه الصلاة قلت وهو معنى حسن لكن رواه المصنف عن القرياني عن سفيان بهذا الاسناد بلقطاً في لسانه عن الصلاة فعلى هذا قرأه بقوله اني لا كأدرك الصلاة أي لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أناخر عنها أحساناً من أجل التطويل وسيأتي تحرير هذا في موضع في الصلاة وبأن الخلاف في اسم الشاكر والمشكوك (قوله أشد غضباً) قيل انما غضب لتقدمهم في ذلك (قوله وهذا الحاجة) كذلك وفي رواية القاضي وهذا الحاجة وتوجيهه انه عطف على موضع اسم ان قبل دخولها وهو استئناف (قوله سأله رجل) هو عمرو بن مالك وقيل غيره كما ساق في اللقطة (قوله وكأها) هو بكسر الواو ما يربطه والغناص بكسر العين المهملة هو الواعى بكسر الواو (قوله فغضب) امالاه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها وامالان السائل قصر في فهمه فغضب ما تبين التقاطه على ما تبين (قوله سقاها) هو بكسر أوله والمراد بذلك أجوافها لانها تشرب فتكتن به أياماً (قوله وحذاؤها) بكسر المهملة ثم ذال مهملة والمراد حذاؤها وسيأتي ما بحث هذا الحديث في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا محمد بن العلام) تقدم هذا الاسناد في باب فضل من علم وعلم (قوله مثل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل كما ساق في حديث ابن عباس في تفسير المائدة (قوله قال رجل) هو عبد الله بن حذافة بن ضمران (قوله بالمجتهمة والقاهم القرشي السهمي) كما ساق في حديث أنس الا في (قوله فقام آخر) هو سعد بن سالم مولى شيعة بن زيد بن عتبة ابن عبد البر في التهذيب ترجمة سهيل بن أبي صالح عنه وأغضبه في الاستعباد ولم ينظر به أحسن الناصرين ولا من مشفى المبهات ولا في أسماء الصحابة وهو صحابي بلا مزية لقوله فقال من أي يارسل الله ووقع في تفسيره مقاتل في نحو هذه القصة ان رجلاً من بني عبد الدار قال من أي قال سعد بن عتبة الى غير ما يخلاف ابن حذافة وسيأتي حرز بلهذه في تفسير سورة المائدة (قوله فلما رأى عمر) هو ابن الخطاب (ما في وجهه) أي من القضب (قال يارسل الله انسوب الى الله) أي بما يوجب غضبك وفي حديث أنس الا في بعد أن عمر برز على ركبته فقال رضي الله عنه يا رسول الله ما بال محمد نيا والجمع بينهم ما ظاهره أنه قال جميع ذلك فقل كل من الضامين ما حفظ ودل على اتحاد المجلس استقرأ كما في نقل قصة عبد الله بن حذافة (تنبيه) قصر المصنف القضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لأن الحكم ما مور أن

عنه ومن عن شيء كرهه فلما أكره عليه غضب ثم قال للناس ما نزلني عن عائشة قال رجل من أي قال أول حذافة لا يقض
 ة ما أخره فقال من أي يارسل الله فقال أوله لمولى شيعة فلما رأى عمر ما في وجهه قال يارسل الله انما سألني الله عن رجل

لا يقضى وهو غضبان والفرقان الواعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان لأن مقبله
 يقتضى تكلف الزجاج لأنه في صورة المندوكذا المصلح إذا أنكز على من يعلم منه سوءهم
 ونحوه لأنه قد يكون ادعى للقبول منه وليس ذلك لازما في حق كل أحد بل يختلف باختلاف
 أحوال المتعلين وأما الحكماء فهو بخلاف ذلك كما يأتي في بابيه فإن قيل فقد غنى عليه
 الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال أولئك فلان فلو أبان يقال أولئك هذا من
 باب الحكم وعلى تقديره فبقا هذا من خصوصياته لمحل العصمة فاستوى غضبه ورضاه
 وبجرحه غضبه من الشيء دال على غرضه أو كراهته بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم **(قوله باب من**
برك) هو يفتح الموحدة والراء المحققة يقال برك العبد إذا استناخ واستعمل في الأذى مجازا
(قوله خرج فقام عبد الله بن حذافة) فيه حذف يظهر من الرواية الأخرى والتقدير خرج
 فسئل فأكدوا عليه فغضب فقال سلوني فقام عبد الله **(قوله فقال رضينا بالله ربا)** قال ابن بطال
 فهم عمر من أن تلك الأسئلة قد تكون على جليل التفتة والشك فغنى أن تقول العقوبة
 بسبب ذلك فقال رضينا بالله ربا إلى آخره فرضى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فسكت **(قوله**
باب من أعاد الحديث ثلاثا لفهمهم) هو يعض المايه وفتح الهاء وفي رواية أيضا بكسر الهاء لكن
 في رواية الأصلية وكريمة عليهم عنه وهو يفتح الهاء لا غير **(قوله فقال ألا تقول الزور)** كذا في
 رواية أبي نذرة وفي رواية غيره فقال صلى الله عليه وسلم وهو طرف معلق من حديث أبي بكر
 المذكور في المنهايات وفي البيان الذي أورده ألا أبشركم بأكبر الكبار ثلاثا فاذكر الحديث
 ففهم معنى الترجمة لكونه قال لهم ذلك ثلاثا **(قوله فإلّا لا يكررها)** أي في مجلس ذلك الصغير
 يعود على الكلمة الأخيرة وهي قول الزور وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في مكانه
(قوله وقال ابن عمر) هو طرف أيضا من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود وأوله
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أي شهر هذا فذكر الحديث وفيه هذا القدر
 المعلق وقوله ثلاثا معلق يقال لا يقوله بلفظ **(قوله حدثنا عبد الله بن المنثي)** هو ابن
 يخرجه البزار عن عبد بن عبد الرحيم المروزي وهو من طبقة عبد الصغار وفي رواية الأصلية
 حدثنا عبد الصغار **(قوله ثنا عبد الصمد)** هو ابن عبد الوارث بن سعيد يكنى أبا سهل والمنثي
 والد عبد الله هو فرض الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن أنس بن
 مالك وثمالة عمه ورجل هذا الأسناد كما هم بصرون **(قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان)**
أي من عادة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد أن أسأله عن عمار ففهم شأن النبي صلى الله عليه
وسلم وشاهده لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بذلك ويؤيد ذلك أن المصنف أخرجه في كتاب
الاستئذان عن أبيه وهو ابن منصور عن عبد الصمد بهذا الأسناد إلى أنس فقال أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان **(قوله إذا تكلم)** قال الكرماني غسل هذا التركيب يشعر بالاستعارة عند
 الأصوليين **(قوله بكامة)** أي بجملته فبقية **(قوله أعادها ثلاثا)** قد بين المراد به ثلث في تفسير
 الحديث بقوله حتى تفهم عنه ولترمذي والحاكم في المستدرک حتى تعقل عنه وهو الحاكم
 في استدركا في دعواه أن البخاري لم يخرجه وقال الترمذي حسن صحيح غريب إنما تعرفه
 من حديث عبد الله بن المنثي انتهى وعبد الله بن المنثي من قرد البصري بإخراج حديثه دون

(باب) من برك صلى
 ركبته عند الإمام أو الحديث
 حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا
 شعيب عن الزهري قال
 أخبرني أنس بن مالك أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خرج فقام عبد الله بن
 حذافة فقال من أنى فقال
 أولئك حذافة ثم أكرأن
 يقول سلوني فبرك عمر على
 ركبته فقال رضينا بالله ربا
 وبالإسلام ديننا وبمحمد
 صلى الله عليه وسلم نبيا
 فسكت **(باب)** من أعاد
 الحديث ثلاثا لفهم عنه
 فقال ألا تقول الزور فقال
 يكررها وقال ابن عمر قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 هل بلغت ثلاثا **حدثنا**
عبد الله قال حدثنا عبد الصمد
قال حدثنا عبد الله بن المنثي
قال حدثنا عمار عن أنس
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان إذا سلم ثلاثا وإذا
تكلم بكلمة أعادها ثلاثا
حدثنا عبد بن عبد الله قال
حدثنا عبد الصمد قال
حدثنا عبد الله بن المنثي
قال حدثنا عمار بن عبد الله
عن أنس عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه كان إذا تكلم
بكلمة أعادها ثلاثا حتى
تفهم

مسلم وقد وثقه البخاري والترمذي وقال أبو زرعة وأبو حاتم صالح وقال ابن أبي شيبة عن ابن معين
 ليس بشيء وقال النسائي ليس بالقوي قلت لعله أراد في بعض حديثه وقد تقرر أن البخاري
 حيث يخرج بعض من فيه مقال لا يخرج شيئاً مما أنكر عليه وقول ابن معين ليس بشيء أراد به
 في حديثه بعينه مثل غيره وقد قواه في رواية أسحق بن منصور عنه وفي الجلة فالرجل إذا ثبتت
 عدالتهم لا يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسراً بأمر قاض وذلك غير موجود في عبد الله بن النخعي
 وهذا وقد قال ابن حبان لذلك في التفات رجاء خطأ والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن
 غيره غير غلبة والبخاري إنما أخرجه عن عمه هذا الحديث وغيره ولا شأن بالرجل أضبط
 الحديث أكل منه من غيره وقال ابن المنزب البخاري جهته الترجمة على الرد على من كره إعادة
 الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة وعدم من البلادة قال والحق أن هذا يختلف باختلاف
 القرائن فاعب على المستفد الذي لا يخطئ من مرة إذا استعاد ولا عذر للمفد إذا لم يعدل
 الاستعادة عليه أكمن الاندلاء أن الشروع عازم وقال ابن التين فيه أن الثلاث غايه ما يقع به
 الاعتذار والبيان (قوله) وإذا أتى على قوم أي وكان إذا أتى (قوله) فسلم عليهم هو من جهة الشرط
 وقوله سلم عليهم هو الجواب قال الأصمعي يشبه أن يكون ذلك كأن إذا سلم سلام الاستئذان
 على ما رواه أبو موسى وغيره وأما أن يمر المارسل فالمرور في عدم التكرار قلت وقد فهم
 المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقررناً بحديث أبي موسى في قصته مع عمر كاسياً في
 في الاستئذان لكن يحفل أن يكون ذلك كان يقع أيضاً منه إذا خشي أنه لا يسمع سلامه وما ادعاء
 الكرماء من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار بما نازع فيه وإله أعلم (قوله) في حديث
 عبد الله بن عمرو فادركنا هو خضع الكفاف وقوله أرهقنا بسكون القاف ولا أصلي أرهقنا
 وقوله صلاة العصر هو يدل من الصلاة أن رفعاً فرقع أن نصافض (قوله) مرتين أو ثلاثاً هو
 شأن الراوي وهو يدل على أن الثلاث ليست شرطاً بل المراد التفهيم فإذا حصل بدونها أجزأ
 وسأني الكلام على المتن في الطهارة إن شاء الله تعالى (قوله) باب تعليم الرجل أمته وأهله مطابقة
 الحديث للترجمة في الأمة بالنص وفي الأهل بالقياس إذا اعتما بالاهل الحرأثر في تعليم فراغ
 الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) حدثنا محمد بن سلام كذا في روايتنا من طريق
 أبي خزيمة في رواية كريمة حدثنا محمد بن سلام ولا أصلي حدثنا محمد بن سلام وعندهما الزبيدي
 الأطراف فقال دواء البخاري عن محمد بن سلام (قوله) أخبرنا في رواية كريمة حدثنا
 البخاري وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد وأبى له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر
 في الهدى بن ذكر أبو علي الجبائي أن بعض أهل بلدهم خفف البخاري فاختلط خطأ
 فأحسنا (قوله) حدثنا صالح بن حبان هو صالح بن صالح بن مسلم بن حبان نسب إلى جد أبيه وهو
 بفتح المعجمة وتشديد الباء التثنية ولقبه يحيى وهو أشهر به من اسمه وكذا من نسب إليه يقال
 القوا حديثهم غالباً فلان بن يحيى كصالح بن يحيى وهذا وهو ثقة مشهور في طبقة راو آخر كوفي أيضاً
 له صالح بن حبان القرشي لكنه ضعيف وقد وهم من زعم أن البخاري أخرجه عنه فإنه إنما
 يخرج ما يروى عن غيره وهذا الحديث معروف بروايته عن الشعبي دون القرشي وقد أخرجه
 البخاري من حديثه من طرق منها في الجهاد من طريق ابن عينة قال حدثنا صالح بن يحيى أبو

وإذا أتى على قوم سلم عليهم
 سلم عليهم ثلاثاً • حدثنا
 مسدد قال حدثنا أبو عوانة
 عن أبي بشر عن يوسف بن
 ماهك عن عبد الله بن عمرو
 قال تخلف رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في سفر سافراً
 فأدركوا وقد أوقفنا الصلاة
 صلاة العصر ونحن نوضأ
 فجعلنا نضح على أرجلنا
 فنخاض بأعلى صوته ويل
 للأعقاب من النار مرتين
 أو ثلاثاً • (باب) • تعليم
 الرجل أمته وأهله • حدثنا
 محمد بن سلام قال حدثنا
 البخاري قال حدثنا صالح بن
 حبان قال

حين قال سمعت الشعبي وأمر من ذلك أنه أخرج الحديث المذكور في كتاب الادب المرد
بالاستناد الذي أخرجه هنا قال صالح بن حي (قوله قال حاصر) أي قال صالح قال عامر وعادتهم
حذف قال اذا تكررت خطا لانطقا (قوله عن أبيه) هو أبو موسى الأشعري كما صرح به في العتق
وغيره (قوله ثلاثة لهم أجران) ثلاثة مبتدأ والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة ولهم أجران
خبره (قوله رجل) هو بديل تفصيل أو بديل كل النظر الى المجموع (قوله من أهل الكتاب)
لفظ الكتاب عام ومعناه خاص أي المترجل من عنده الله والمراد به التوراة والانجيل كما ظهرت به
نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب وقيل المراد به هنا الانجيل خاصة ان قلنا ان
النصرانية فاضحة لليهودية كذا قرره جماعة ولا يحتاج الى اشتراط النسخ لان عيسى عليه الصلاة
والسلام كان قد أرسل الى بني اسرائيل بالاختلاف بين آجابه منهم فنبأ اليه ومن كذب منهم
واستمر على يهوديته لم يكن مؤمنا فلا يتناوله الخبر لانه شرطه ان يكون مؤمنا بنبيه نعم من دخل
في اليهودية من غير بني اسرائيل أو لم يكن بحضرة عيسى عليه السلام فلم يبلغه دعوة يصدق عليه
أنه يهودي مؤمن اذ هو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب نبيا آخر بعد من أدرك بعثة
محمد صلى الله عليه وسلم عن كل بهذه المنابة وأمن به لا يشكل أنه يدخل في الخبر المذكور ومن هذا
القبيل العرب الذين كانوا باليمن وغيرهم ممن دخل منهم في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه
السلام لكونه أرسل الى بني اسرائيل خاصة ثم الاشكال في اليهود الذين كانوا بحضرة النبي
صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ان الآية الموافقة لهذا الحديث هي قوله تعالى أولئك يؤفون
أجرهم مرتين نزلت في طائفة آمنوا منهم كمبدأ الله بن سلام وغيره في الطبرستان من حديث رفاة
القرنلى قال نزلت هذه الآيات في وفين آمن معي وروى الطبري باسناد صحيح عن علي بن رفاة
القرنلى قال خرج عشرة من أهل الكتاب منهم أبو رفاة الى النبي صلى الله عليه وسلم فآمنوا به
فاؤذوا وقتلوا الذين آمنواهم الكتابين قبله هيه يؤمنون الآيات فهو لا من بني اسرائيل ولم
يؤمنوا بعيسى بل استمروا على اليهودية الى ان آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أنهم
يؤفون أجرهم مرتين قال الطبري فيجتمعا اجراء الحديث على عمومهم اذ لا يعد أن يكون طرانا
الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم سببا لقبول تلك الاديان وان كانت منسوخة انتهى وسأذكر
ما يؤيد به صدق يمكن ان يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدية أنه لم تبلغهم دعوة عيسى عليه
السلام لانهم لم تنتشر في أكثر البلاد فاستمر على يهوديته مؤمنين بنبيه موسى عليه السلام
الى أن جاءه الاسلام فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم فهذا يرتفع الاشكال ان شاء الله تعالى
(فوتنه) الاولى وقع في شرح ابن التين وغيره ان الآية المذكورة نزلت في كعب الاحبار
وعبد الله بن سلام وهو صواب في عبد الله خطا في كعب لان كعب ليست له حجة ولم يسم الا في عهد
عمر بن الخطاب والذي في تفسير الطبري وغيره من قتادة انها نزلت في عبد الله بن سلام وسلمان
الفارسي وهذا مستقيم لان عبد الله كان يهوديا فاسلم كالمسيحي في الهجرة وسلم ان كنتم انما
فاسلم كالمسيحي في اليوم وهما صحبيان مشهوران الثانية قال القرطبي ان كعب بن لبيد
أجره مرتين هو الذي كان على الحق في شرعه عقدا وفعلا الى أن آمن بنبيه صلى الله عليه وسلم
فيخرج على اتباع الحق الاول والثاني انتهى ويشكل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال عامر الشعبي حديث
أبو ردة عن أبيه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثلاثة لهم أجران رجل
من أهل الكتاب آمن بنبيه
وأمن بمحمد صلى الله عليه
وسلم والعبد المملوك اذا
أدى حق الله تعالى وحق
مواله ورجل كانت عنده
أمة فأذهبها فاحسن تأديبها
وعلمها فاحسن تعليمها ثم
أعتقها فترجها

فرحل أسلم بوثك الله أجرة من تين وهرقل كان من دخل في النصرانية بعد التبدل وقد قتلت
بعض شيخ الإسلام في هذا في حديث أبي حنيفة في عبد الوسي الثالث قال أبو عبد الملك البوني
وغیره ان الحديث لا تناول اليهود البنية وليس عسقم كما تراه وقال الداودي ومن تبعه انه
يحفل ان تناول جميع الامم فيما فصلوا من خير كافي حديث حكيم بن حزام الا اني اختلف على
ما أسلفت من خبره وهو متعب لان الحديث مقيد باهل الكتاب فلا تناول غيرهم الا بقياس الخبر
على الايمان وايضا فانسكتة في قوله آمن بنبيه الاشعار بطيعة الاجر اي ان سب الاجر من الايمان
بالنبيين والكفار ليسوا كذلك ويمكن ان يقال الفرق بين اهل الكتاب وغيرهم من الكفار ان
اهل الكتاب يعرفون محمد صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى يمجّدونه مكتوباً عندهم في التوراة
والانجيل فمن آمن به واتبعه من كنانة فضل على غيره وكذا من كذبهم كان وزيره آثم
وزغيره وقد ورد مثل ذلك في حق نبيه النبي صلى الله عليه وسلم لكون الوسي كان ينزل في بيوتهم
فان قيل فلماذا لم يكرن في هذا الحديث فيكون العدد أربعة اجاب شيخنا شيخ الإسلام بانه
تصديق خاص بين مصورة عليين والثلاثة المذكورة في الحديث مستقرة الى يوم القيامة وهذا
مصبر من شيعتنا الى ان فاضل مؤمن اهل الكتاب مستمرة وقد اذى الكرواني اختصاص ذلك بين
آمن في عهد البعثة وعمل ذلك ان شيعته بعد البعثة انما هو محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار عموم
بعثته انتهى وبقية ان ذلك ايضا لا يتحمل ان كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فان خصه بمن لم
تبلغه الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهد محمد صلى الله عليه وسلم وشيعتنا اظهر والمراد بشيعتهم الى غير شيعتنا
على الله عليه وسلم انما هو باعتبار ما كان واعلمه قبل ذلك واما ما قوي به الكرواني فدعواه يكون
السياق مختلفا حيث قيل في مؤمن اهل الكتاب رجل بالتسكير وفي العبد التعريف وحيث
زيدت فيه اذ الله تعالى معنى الاستقبال فاشعر ذلك بان الاجر لمن مؤمن اهل الكتاب لا يقع في
الاستقبال بخلاف العبد انتهى وهو غير مستقيم لان شيعته فيهم مع ظاهرا للفظ وليس متفقا عليه
بين الرواة بل هو عند المصنف وغيره مختلف فقد عرفت ترجمه عيسى باذني الثلاثة وعبر في
التسكير بقوله ايعلم رجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التميم واما الاختلاف بالتعريف
والتسكير فلا أثر له هنا لان المعترف بلام الجنس مؤداه مؤتى التسكير والله أعلم الرابعة حكم
المرأة النكاحية حكم الرجل كاهو مظهر في جل الاحكام حيث دخل مع الرجل بالنكاح الا
ما خصه الدليل وسأقي مباحث العبد في الحق ومباحث الامنة في التسكير (قوله فله اجران) هو
تكريم بر طول الكلام للاختصاص به (قوله ثم قال عامر) أي الشعبي اعطينا كما ظاهرها انه خاطب
بذلك صالحا الراوي عنه ولهذا اجزم الكرواني بقوله ان الخطاب لصالح وليس كذلك بل انما خاطب
بذلك رجلا من اهل خراسان سأل عن معتق أمته ثم يترجها كما سند كذلك في ترجمة عيسى عليه
السلام من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله بغير شيء) أي من الامور والنيوابة والا فالاجر
الاخرى حاصله (قوله يركب فمادونها) أي رجل لا لجل ما هو أهون منها كما عرفت في الجهاد
والضعيف عائد على المسئلة (قوله الى المدينة) أي النبوة وكان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه
وسلم والخلفاء الراشدين ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتوح الاسلام وسكنوها فاف كني اهل
كل بلد بعلماء الامن طلب التوسع في العلم فرحل وقد تقدم حديث جابر في ذلك ولهذا عبر

فله اجران ثم قال عامر
اعطينا كما بغير شيء قد كان
يركب فمادونها الى المدينة

(باب) عظة الامام النعمان
 وتعليقهم بحديث سليمان
 ابن حرب قال حدثنا شعبة
 عن أيوب قال سمعت عطاء
 قال سمعت ابن عباس قال
 أشهد على النبي صلى الله عليه
 وسلم وأقال عطاء أشهد على
 ابن عباس أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خرج
 ومعه بلال فظن أنه لم يسمع
 النسا عن عظمته وأمرهم
 بالصدقة فخطب المرأة تلقى
 القرط وانخام وبلال يأخذ
 في صرف ثوبه وقال اسمعيل
 عن أيوب عن عطاء وقال
 عن ابن عباس أشهد على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 (باب) الحرص على الحديث
 حدثنا عبد العزيز بن عبد
 الله قال حدثني سليمان
 عن عمرو بن أبي عمرو عن
 معبد بن أبي سعيد المقبري
 عن أبي هريرة أنه قال قيل
 يا رسول الله من سجد
 لنس بسبعة عشر يوم
 التوبة قال من آمن بالله
 الله عليه وسلم لقد غفرت
 يا أهريرة أن لا يأتني عن
 هذا الحديث أحمد أول
 من ذكره ريث من حرصك
 على الحديث أشهد الناس
 بشفا حتى يوم تبيعة

الشعبي مع كونه من كبار التابعين بقوله وكان واستدل ابن بطال وغيره من المالكية على
 تخصص العلم بالمدينة فيه نظرا لمقر زانه وانما قال الشعبي ذلك تحريضا للسامع ليكون ذلك
 أدعى لحفظه وما جلب لحرصه والله المستعان وقد روي النادري بسند صحيح عن بسر بن عبد الله
 وهو بضم الموحدة وسكون الميسلة قال ان كنت لاركب الى مصر من الامصار في الحديث
 الواحد عن أبي العالية قال كنا سمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب اليهم فسمعنا
 منهم (قوله) باب عظة الامام النعمان بيمينه الترجمة على ان ما سبق من التذنب الى تعليم الاهل
 ليس مختصا باهلهم بل ذلك مندوب للامام الاعظم ومن يتوب عنه واستفد الوعد بالتصريح
 من قوله في الحديث فوعظهم وكانت الموعظة بقوله اني رأيت سكران لا تار لائكن تاترن
 اللعن وتكرن العشر واستفد التعليم من قوله وأمرهم بالصدقة كما أعلمهم ان في الصدقة
 تكفيرا لخطاياهم (قوله) عن أيوب هو السجاني وعطاء هو ابن رباح (قوله) أو قال عطاء
 (شهد) معناه ان الراوي ترده لفظ شهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء وقد وما بالثنا
 أيضا جلد بن زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج وأخرجه أحمد بن حنبل عن غندر عن
 شعبة ياز ما يلفظ شهد عن كل منهما وانما عبر بلفظ الشهادة تأكيد الحقيقة وثوقا بوقوعه
 (قوله) ومعه بلال كذلك لكن شفي وسقط الواو السابقين (قوله) القرط هو بضم التاني
 واسكان الراء بعد طاء مهملة أي الحلقة التي تكون في فصمة الاذن وسأني مردي في هذا المتن
 في العبد ان شاء الله تعالى (قوله) وقال اسمعيل هو المعروف بابن عليّة وأراه هذا التعليق
 انه جزم عن أيوب بان لفظ شهد من كلام ابن عباس فقط وكنّا جزمه أبو داود الطيالسي
 في مسنده عن شعبة وكذا قال وجب عن أيوب ذكره الاسعيلي وأغرب الكرماني فقال
 يحتمل ان يكون قوله وقال اسمعيل عطا على حدثنا شعبة فيكون المراد به حديث سليمان بن حرب
 عن اسمعيل فلا يكون تعليقا انتهى وهو مرود بان سليمان بن حرب لا رواية له عن اسمعيل
 أصلا لهذا الحديث ولا تفسيره وقد أخرجه المصنف في كتاب الزكاة موصولا عن مؤيد بن
 هشام عن اسمعيل كما ساق وقد قلنا غير مران الاحتمالات العقلية لا مدخل نهائي الامور
 النقلية ولو استرسل فيها مسترسل لتال يحتمل أن يكون اسمعيل هنا آخر غير ابن عليّة وان أيوب
 آخر غير السجاني وكذا في تكرار واقيم خبر بذلك الى ما ليس يرضى وفي هذا الحديث جواز
 المعاطاة في الصدقة وصدقة الرائ من المأيا غير اذن زوجها وان الصدقة تنجو كثيرا من التوب
 التي تدخل النار (قوله) باب الحرص على الحديث المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف الى
 النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أراد بمعاقبه القرآن لانه قديم (قوله) حدثنا عبد العزيز هو
 أبو القاسم الاويس وسليمان هو ابن بلال وعمرو بن أبي عمرو هو مولى المطلب بن عبد الله بن
 حنطب راسم أبي عمرو ميسرة والاستناد كله مدينون (قوله) انه قال قيل يا رسول الله كذا
 لا يذركم وسقط قيل الباقي وهو الجواب ولعلها كانت قلت فجعلت فعدا عوج
 المصنف في الرقاق كذلك ولا لا جمعي انه سأله ولاي نعم ان أأهريرة قال رسول الله (قوله)
 أول منك) وقع في روايتنا برفع اللام ونصبها قال رفع على انه لا حدا وأنبه منه والنصب على
 انه مفعول فان لطفنا قاله القاضي عياض وقال أبو البقاء على الحال ولا يضر كونه نكرة لانها

في ساق التي كقولهم ما كان أحد مثلك وما في قوله لموصولة ومن يائسة أو تحضنة وفيه فضل أي حررة وفضل الحرص على تحصيل العلم **(قوله من قال لا اله الا الله)** احتراز من الشرك والرماد مع قوله محمد رسول الله لكن قد ينكتي بالجزء الاول من كلتي الشهادة لانه صار شعارا لمجوعهما كما تقدم في الايمان **(قوله خلاصا)** احتراز من المناق ومعنى أفعل في قوله أسعد الفعل لانها أفعل التفضيل أي سجد الناس **كقوله تعالى** وأحسن مقلدا ويحتمل أن يكون أفعل التفضيل على بابها وأن كل أحد يحصل بسعد بشفاعته لكن المؤمن المخلص أكثر سعادتها فانه صلى الله عليه وسلم يشفع في الخلق لراحتهم من هول الموقف ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب كما صرح في حق أبي طالب يسد شفع في بعض المؤمنين بالخر ورج من النار بعد أن دخلوها وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبا دخولها وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب وفي بعضهم برفع الدرجات فمرا فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم هم المؤمن المخلص والله أعلم **(قوله من قلبه أو نفسه)** شك من الراوي وللصنف في الزقاق خلاص من قبل نفسه وذكرك على سبيل التاكيد كما في قوله تعالى فانه آتم قلبه وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلتي الشهادة لتعريف القول في قوله من قال **(قوله باب كيف يقبض العلم)** أي كيفية قبض العلم **(قوله إلى أبي بكر بن حزم)** هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري نسب إلى جد أبيه وبلده عمرو وجده تولى به محمديّة وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على امره المدينة وقضاها ولها كتب باليه ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته **(قوله انظر ما كان)** أي اجمع الذي يجده ووقع هنالك كشمهني عندك أي في بلدك **(قوله فأكسبه)** يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي وكأنا قبل ذلك يعقدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز و كان على رأس المائة الاولى من ذهاب العلم عوت العلماء أي ان في تدوينه ضياله وابقاه وقد روي أبو نعيم في تاريخ أصبهان هذه القصة بالنظ كب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق انظر واحد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجعوه **(قوله)** ولا يقبل هو بضم الياء التصانيع وسكون اللام وبسكونها وكسر هاء ما في وليقتضوا وليجلسوا **(قوله حتى يعلم)** هو بضم أوله وتشديد اللام وللكشمهني يعلم بفتح أوله وتثنية اللام **(قوله)** بهلك بفتح أوله وكسر اللام **(قوله حدثنا العلاء)** لم يقع وصل هذا التعليق عند الكشمهني ولا كريمة ولا ابن عساكر إلى قوله ذهاب العلم هو محتمل لأن يكون ما بعد ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية والاول أظهر وبه صرح أبو نعيم في المستخرج جزم أنه في مواضع كثيرة الا كذلك وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أو رده ناول كلام عمر ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى إليه كلام عمر بن عبد العزيز برده الله تعالى **(قوله حدثني مالك)** قال الدارقطني لم يروه في الموطأ الا معن بن عيسى ورواه أصحاب مالك كابن وهب وغيره عن مالك خارج الموطأ فاذا بن عبد البر ان سليمان بن يزيد رواه أيضا في الموطأ والله أعلم وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين ففسادها من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها وواقعه على روايته عن أبيه عروة وأبو الاسود الدمشقي وحديثه في الصحيحين والزهري وحديثه في التماسي ويحيى بن أبي كثير وحديثه في صحيح

من قال لا اله الا الله الصالحين
 قلبه أو نفسه (باب) كيف
 يقبض العلم هو كتب عمر بن
 عبد العزيز إلى أبي بكر بن
 حزم انظر ما كان من
 حديث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأكسبه فاني
 خفت دروس العلم وذهاب
 العلماء ولا يقبل الاحديث
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وليقتضوا العلم وليجلسوا
 حتى يعلم من لا يعلم فان العلم
 لا يهلك حتى يكون سرا
 حدثنا اسمعيل بن أبي
 أويس قال حدثني مالك
 عن هشام بن عروة عن أبيه
 عن عبد الله بن عمرو بن
 العاصي قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ان الله

لا يقبض العلم انتزاعاً
 يتزعه من العباد ولكن
 يقبض العلم قبض العلماء
 حتى اذا لم يبق عالم اتخذ
 الناس رؤسها فلما انتزاعوا
 فاقبوا بغير علم فضلوا
 واضلوا قال القريري
 حدثنا عباس قال حدثنا
 قتيبة قال حدثنا جريح
 هشام نحوه (باب) هل
 يجعل النساء وما على حدة
 في العلم حدثنا آدم قال
 حدثنا شعبة قال حدثني
 ابن الاصماني قال سمعت
 ابا صالح ذكر ان يحدث عن
 ابي سعيد الخدري قال
 قال النساء لثني صلى الله
 عليه وسلم غلبنا عليك
 الرجال فاجل لنا يوماً من
 نفسك فوعدهن يوماً
 لقين فيه فوعظهن
 وأمرهن فكان فيما قال
 لهن ما منكن امرأة تقدم
 ثلاثين ولدها الا كان لها
 حجاب من النار قالت امرأة
 واثنين فقال اثنين وحدثنا
 محمد بن بشار قال حدثنا
 غندر قال حدثنا شعبة عن
 عبد الرحمن بن الاصماني
 عن ذكوان عن ابي سعيد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بهذا وعن عبد الرحمن بن
 الاصماني قال سمعت ابا
 حازم عن ابي هريرة قال
 ثلاثة لم يلحقوا الحديث

أبي عوانة ووافي أبيه على روايته عن عبد القين عمرو بن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم
 (قوله لا يقبض العلم انتزاعاً) أي حومان الصدور وكان يحدث النبي صلى الله عليه وسلم
 بذلك في حجة الوداع كما رواه أحمد والطبراني عن حديث أبي أمامة قال لما كان في حجة الوداع
 قال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع فقال أعرابي كثير رفع فقال
 ألا إن ذهاب العلم كذهاب أهله ثلاث مرات قال ابن المنبر يحو العلم من الصدور كما ترى القدر
 الآن هذا الحديث يدل على عدم وقوعه (قوله حتى اذا لم يبق عالم) هو فتح الباب والقاف
 وللأصلي يضم أوله وكسر القاف وعالمه منصوب أي لم يبق الله عالماً في رواية مسلم حتى اذا لم
 يترك عالماً (قوله رؤساً) قال النووي ضبطنا بضم الهيمزة والتنوين جمع رؤس قلت وفي رواية
 أي ذراً أيضاً بفتح الهيمزة وفي آخره هيمزة أخرى مفتوحة جمع رئيس (قوله بغير علم) وفي رواية أبي
 الاسود في الاعتصام عند المصنف فقتون برأيهم ورواهما مسلم كالاولى (قوله وقال القريري)
 هذا من زيادات الراوي عن البخاري في بعض الاسانيد وهي قليلة (قوله نحوه) أي بمعنى حديث
 مالك ولفظه رواية قتيبة هذا أخرجهما مسلم عنه وفي هذا الحديث الحديث على حفظ العلم والتدبير
 من ترس الجبهة وفيه ان الفتوى هي الرأية الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم واستدلاله
 الجهور على القول بخلو الزمان عن مجتهديه الامور يفعل ما يشاء وسيكون لنا في المسئلة عود
 في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى (قوله باب هل يجعل) أي الامام وللأصلي وركب يجعل
 يضم أوله وعندهما يوم بالرفع لاجل ذلك (قوله على حدة) بكسر المهملة وفتح الدال المهملة
 المنخفضة أي ناحية وحدهن والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما قالوا في عدة من الوعد (قوله
 حدثنا آدم) هو ابن أبي الماس (قوله قال النساء) كذا في خبره وللأصلي قالت النساء وكلها جاز
 وغلبنا بفتح الموحدة والواو جال بالضم لانه فاعله (قوله فاجعل لنا) أي عرنا وعبر عنه بالجعل لانه
 لازمه ومن ابتدائية متعلقة بجعل والمراد بذلك الى اختياره (قوله فوعظهن) التفسير
 فوفي بوعده لقيتين فوعظهن ووقع في رواية يسهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بغير هذه
 القصة فقال موعدين بيت ملانه فاعلنا فحدثهن (قوله وأمرهن) أي بالصلفة أو حذف
 المأمور به لارادة التعميم (قوله ما منكن امرأة) وللأصلي ما من امرأة من زائدة لفظاً وقوله
 تقدم صفة لارأة (قوله الا كان لها) أي التقديم (حجاب) وللأصلي حجاب بالرفع ونعرب كان
 تامة أي حصل لها حجاب وللمصنف في الجنائز الا كن لها أي النقص التي تقدم وله في الاعتصام
 الا كانوا أي الاولاد (قوله فقال امرأة) هي أم سليم وقيل غيرها كما سنوضح في الجنائز
 (قوله واثنين) ولصريحه واثنين في زيادة تاء التانيث وهو مصوب بلطف على ثلاثة ويصح
 العطف التلقيني وكنها فهمت الحصر وطعت في الفضل فسألت عن حكم الاثنين هل يلحق
 بالثلاثة ولا وسألت في الجنائز الكلاحي في تقديم الواحد (قوله حدثني محمد بن بشار) فأد هذا
 الاسناد فأتين احداهما تسمية ابن الاصماني للمهم في الرواية الاولى والثانية زيادة طريقاً
 هريرة التي زاد فيها التقيد بعدم بلوغ الحنث أي الاثم والمعنى انهم ما واثل في حله والان لاثم
 انما يكتب بعد البلوغ وكان السرفقة لا ينسب اليه اذ لا يحق فيكون اخزن عليهم اشد
 وفي الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرس على تعليم امور الدين وفيه جواز الوعدون

أطفال المسلمين في الجنة وإن من ملته وإدان جنتهم النار ولا اختصاص من ذلك بالنساء كما
 ساقى النصف من علي في الجنائز (تقريبه) حديث أبي هريرة مرفوع والواو في قوله وقال
 للعطف على مخذوف تقديره من له أي مثل حديث أبي سعيد والواو في قوله وعن عبد الرحمن
 للطرف على قوله وأولاً عن عبد الرحمن والحاصل أن شعبة يرويه عن عبد الرحمن بأسانيد
 فهو موصول ووجه من زعم أنه مطلق (قوله باب من سمع شيئاً) زاد أبو ذر فقهه (قوله
 فراجع) أي راجع الذي سمع منه والاصل فراجع فيه (قوله إن عائشة) ظاهر آوله الأرسال
 لأن ابن أبي مليكة تابعي لم يذكر مراجعة عائشة التي صلى الله عليه وسلم لكن تبين وصلة بعد في
 قوة فالت عائشة فقلت (قوله كانت لا تسمع) أي بالمضارع استحضار الصورة الماضية لقوة
 تفتتها (قوله إنما ذلك) بكسر الكاف (العرض) أي عرض الناس على الميزان (قوله ونوش)
 بالقاف والمجعة من المناشة وأصلها الاستخراج ومنه نقش الشوك إذا استخرجها والمراد هنا
 ألباغفة في الاستيقاظ والمعنى أن تقرر الحساب يقضي إلى استحقاق العذاب لأن حسنات العبد
 وقوفه على القبول وإن لم تقع الرحمة المقتضية للقبول لا يحصل العجا (قوله في آخرهم) أي بكسر
 اللام واسكان الكاف وفي الحديث ما كان عند عائشة شقن الحرس على تفهم معاني الحديث
 وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يتغير من المراجعة في العلم وفيه جواز المناظرة ومقابلة السنة
 بالكتاب وتفاوت الناس في الحساب وفيه أن السؤال عن مثل هذا يدخل فيما نهى العصابة
 عنه في قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء في حديث أنس كنهين أن تسأل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن شيء وقد وقع فحذرك لعائشة في حديث حفصة أم المصطفى لا يدخل النار أحد من
 شهبذها والحديث قالت ليس الله يقول وإن منكم الأوردها فاجبت بقوله ثم نفي الذين
 اتقوا الآية وسأل العصابة لما رت الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم ظلماً أي لم يظلم نفسه فاجبوا
 بأن المراد بالظلم الشرك وإجماع بين هذه المسائل الثلاث ظهور العموم في الحساب والورود
 والظلم فوضع لهم أن المراد في كل منها أمر خاص ولم يقع مثل هذا من العصابة الا قليلا مع توجيه
 السؤال وظهوره ذلك لكامل فهمهم ومعرفتهم باللسان العربي فيصل ما ورد من ذم من سأل
 عن المشكلات على من سأل تعسنا كما قال تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشاء منه
 ابتغاء الفتنة وفي حديث عائشة فإذا رأيتم الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سمى الله فأحذروهم
 ومن ثم أنكروا على شبيب لما رواه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه وساقى إيضاح هذا
 كلف كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى وساقى بأقبح في كتاب الفائق وكذا الكلام على إسقاط
 الدارقطني لاستدانة شاء الله تعالى (قوله باب يبلغ العلم) بالنصب والشاهد بالرفع والغائب
 منصوب أيضاً والمراد بالشاهد هنا الحاضر أي يبلغ من حضر من غاب لأنه المنعول الأول والعلم
 المنعول الثاني وإن قدم في الذكر (قوله قاله ابن عباس) أي رواه وليس هو في شيء من طرق
 حديث ابن عباس بهذه الصورة وإنما هو في روايته ورواية غيره بخلاف العلم كانه أراد بالعلم
 لأن المأمور بتلغيمه هو العلم (قوله عن أبي شريح) هو الخراعي صاحب المشهور وعمرون
 سعيد هو ابن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي يعرف بالاشدق وليس له
 صحبة ولا كان من التابعين بإحسان (قوله وهو يبعث البعوث) أي يرسل الجيوش إلى مكة

(باب من سمع شيئاً فراجع)
 حتى يعرفه حديثاً سعيد
 ابن أبي هريرة قال أخبرنا
 نافع بن عمر قال حدثني
 ابن أبي مليكة أن
 عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم كانت لا تسمع
 شيئاً لا تعرفه إلا راجعت
 فيه حتى تعرفه وإن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من
 حوسب عجب قال عائشة
 فقلت أو ليس يقول الله
 تعالى فسوف يحاسب حساباً
 يسيراً قالت فقل إنما ذلك
 العرض ولكن من نوح
 الحساب (باب يبلغ العلم)
 العلم الشاهد الغائب قاله
 ابن عباس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم حديثاً سعيد
 الله بن يوسف قال حدثني
 الثالث قال حدثني سعيد بن
 أبي شريح أنه قال لعمر بن
 سعيد وهو يبعث البعوث
 إلى مكة

أثنت على أياها الأمير أحتثك
 قولاً قام به النبي صلى
 الله عليه وسلم العدم
 يوم الفتح سمعته أذني
 ووعده قلبي وأبصرته عيني
 حين تكلم به جد الله وأثنى
 عليه ثم قال إن مكة حرمة
 الله ولم يحرمها الناس لا
 يحل لأمرئ يؤمن بالله
 واليوم الآخر أن يسفك
 بها دماً ولا يعصد بها شجرة
 فإن أحد رخص لقتال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيها فقولوا إن الله قد
 أذن لرسوله ولم يذن لكم
 وإنما أذن لي فيها ساعة من
 نهار ثم عانت حرمتها اليوم
 كسرمتها بالأمن وليسلم
 الشاهد العاتب فقبل لاي
 شرح ما قال عمرو قال أما
 أعلم منك يا أبا بشر إن مكة
 لا تسعد أصا ولا تافرا دم
 ولا تافرا شجرة حدثني عبد
 الله بن عبد الوهاب حدثنا
 جلد عن أبيه عن محمد بن
 ابن أبي بكر عن أبي بكر

ذكر النبي صلى

لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم وكان عمرو والي
 يزيد على المدينة والقصة شهيرة من مخلصها أن معاوية بعث خلافة بعده ليعيد بن معاوية قبايمه
 الناس إلا الحسين بن علي وابن الزبير فأما ابن أبي بكر فقبل موت معاوية وأما ابن عمر فبايع
 ليزيد عقيب موت أبيه وأما الحسين بن علي فسار إلى الكوفة لاستعظام أبيه لايعرف فكان ذلك
 سبب قتله وأما ابن الزبير فاعتصم ويسعى عائذ الليث وعلم على أمر مكة فكان يزيد بن
 معاوية يأمر أمراءه على المدينة أن يجوزوا إليه الجيوش فكان آخر ذلك أن أهل المدينة
 اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة **(قوله أئذنتني)** فيه حسن التلطف في الإنكار على أمراء
 الجيوش ليكون أدعى لقبولهم **(قوله أئذنتني)** بالجزم لأه جواب الأمر **(قوله قام)** حصة
 للقول والمقول هو جد الله إلى آخره **(قوله الغد)** بالنصب أي أخطب في اليوم الثاني من فتح
 مكة **(قوله سمعته أذاني إلى آخره)** أراد أنه بالغ في حفظه والتثبت فيه وأنه يأخذه بواسطة
 وأثنى بالتثنية تأكيذا والضمير في قوله تكلم به عائذ على قوله قولاً **(قوله ولم يحرمها الناس)**
 بالضم أي أن يحرمها كان يوحى من الله لاس اصطلاح الناس **(قوله يسفك)** بكسر التاء وسكن
 ضمه هو صب الدم والمراد به القتل **(قوله بها)** وللمسئلي فيها **(قوله ولا يعصد)** بكسر
 الضاد المعجمة وفتح الدال أي يقطع بالمعصد وهو آلة كالفأس **(قوله وإنما أئذنتني)** أي الله وروى
 يضم الهمزة في قوله إلى التفات لأن نسق الكلام وإنما أئذنتني أي لرسوله **(قوله ساعة)** أي
 مقدارا من الزمان والمراد به يوم الفتح وفي مستند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر والمأذونة فيه القتال لا قطع الشجر **(قوله)**
ما قال عمرو) أي في جوابك **(قوله لا تعصد)** يضم المشناة أوله وآخره ذال جهة أي مكة لا تعصم
 العاصي عن إقامة الحد عليه **(قوله ولا تافرا)** بالنساء والمراد المشددة أي هاربا عليه دم بعتصمة
 كيلا يقتصر منه **(قوله بجرحه)** بفتح المعجمة واسكان الراء ثم موحدة يعنى السرقه كذا ثبت
 تفسيرها في رواية المسئلي قال ابن بطال الخربة بالضم الفساد والقبح السرقه وقد تصرف عمرو
 في الجواب برأي بكلام ظاهره حق لكن أراد به الباطل فنال الضمير أي أكره عليه نصب الحرب على
 مكة فأجابها بما لا تمنع من إقامة القصاص وهو صحيح لأن ابن الزبير لم يكتب أمرها يجب عليه
 فيه شيء من ذلك وسند كرمياحت هذا الحديث في كتاب الحج والمعلل أنتمس الاختلاف
 في القتال في الحرم إن شاء الله تعالى وفي الحديث شرف مكة وتقدير الجدر الشامع القول
 المقصود إثبات خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم واستواء الملبس معه في الحكم الإمات
 تخصيصه ووقوع النسخ وفضل أبي شرحبيل أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم بالبيع
 عنه وغير ذلك **(قوله حدثنا جلد)** هو ابن عمر **(قوله عن محمد)** هو ابن سيرين **(عن)**
 ابن أبي بكر **(قوله كذا)** المسئلي والكنهية وسقته عن ابن أبي بكر **(قوله فصار متقنا)**
 لأن محمد لم يسمع من أبي بكر وفي رواية عن محمد بن أبي بكر وهو جلد عن عن سقطت شهاودة
 تقدم هذا الحديث في أوائل كتاب العلم من طريق حري عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن
 أبيه وهو الصواب وسيأتي هذا السند في تفسير سورة براءة بما قطعه عن مصهوه أنه عليه
 هاتك إن شاء الله تعالى وفيه عن ابن أبي بكر عن جلد الجميع ويأتي في به نطق **(قوله ذكرنا)** أي صلى

الزبير الى الحبشة وكذا لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حال هجرته الى المدينة وانما اورد هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال لان لازم الملازمة السماع ولازمة اعادة التصديق لئلا ينكح من ذلك ما يشبه من معنى الحديث الذي ذكره ولهذا أتى بقوله لكن وقد أخرجه الزبير ابن بكار في كتابه التسعين وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال عن أبي ذلك يعني قلت رواية الزبير فسأته أي عن ذلك فقال يا بني كان يفي ويمنه من القرابة والرحم ما علمت وعجته أي وزوجته خديجة عتي وأمه آمنة بنت وهب وجدي حالة بنت وهب يا بني عبد مناف بن زهرة وعندى أمك واختها عائشة عنده ولكن سمعته يقول (قوله من كذب على) كذا رواه البخاري ليس فيه متعمدا وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه متعمدا وكذا للاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة والاختلاف فيه على شعبة وقد أخرجه الدارمي من طريق آخر عن عبد الله بن الزبير بلفظ من حدثتني كذبا ولم يذكر العمدة في عسك الزبير بهذا الحديث على مذهب السلف من اختياره قوله التصديق دليل للاصح في أن الكذب هو الاخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عمدا أم خطأ والخطي وإن كان غير مأثور بالاجماع لكن الزبير خشي من الاكثار ان يقع في الخطأ وهو لا يشعر لانه وان لم يأت بما خطا لكن قد يأتى بالاكثار اذا كثرت مظنة الخطأ والثقة اذا حدثت بالخطأ فعمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل على الدوام للوثوق بفعله فيكون سببا للعمل بما لم يقبله الشارع عن خشي من الاكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الاثم اذا تعدد الاكثار في ثم توقف الزبير وغيره من العصابة عن الاكثار من التصديق وأما من أكثر منهم فعمول على أنهم كانوا رافقين من أنفسهم بالتثبت أو طالت أعمارهم فأخبرهم فاحتجوا الى ما عندهم فسئلوا فلم يكنهم الكتمان رضى الله عنهم (قوله فليتبوا) أي فليخذلوا أنفسهم منزلة يقال تبوا الرجل المكان اذا اتخذ سكنا وهو أمر بمعنى انظر أيضا وبمعنى التهديد وبمعنى التكم أو دعاء على فاعل ذلك أي بواه الله ذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته والمعنى من كذب فليأمر نفسه بالتبوء بلزم عليه كذا حال وأولها أولاد ففسدوا وأجدبا سناد صحيح عن ابن عمر بلفظ بي له بيت في النار قال الطبري فيه إشارة الى معنى القصد في الذنب وجرأته أي كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقصده بجزائه التبوء (قوله حدثنا أبو معمر) هو البصري المقعد وعبد الوارث هو ابن عبد الوارث العريز هو ابن صهيب والاسناد كله بصريون (قوله حديثنا) المراد به جنس الحديث ولهذا وصفه بالكثرة (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم) هو ما عرفت محل الرفع لانه فاعل بمعنى وانما خشي أنس مما خشي منه الزبير ولهذا صرح بلفظ الاكثار لانه يطنه ومن حاش حول المحي لا يأسن وقوعه فيه فكان التقليل منهم للاحتراز ومع ذلك فأنس من المكثرين لانه تأخرت وقافته فاحتج اليه كافتدائه ولم يمكنه الكتمان ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعافا ما حدث به ووقع في رواية عتاب بجملة ومثناة فوقا فيتمولى هرمر سمعت أنس يقول لو لا أي أخشى ان اخطئ لحدثك باسماء قالها رسول صلى الله عليه وسلم الحديث أخرجه أجدبا سناد فأنشأ الى أنه لا يحدث الا ما تحققه ويترك ما يشك فيه وموجه بعضهم على انه كان يحافظ على الرواية

ولكن سمعته يقول من كذب على فليتبوا مقعده من النار حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال قال أنس انه لم ينعني أن أحدثكم حديثا كثيرا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال

باللفظ كذا إلى ذلك بقوله لو أن أخطئ وفيه نظر والمعروف عن أنس جواز الرواية بالعنى كما
 أخرجه الخطيب عنه صرحا وقد وجد في روايته ذلك كالحديث في البسلة وفي قصة تكثير المله
 عند الوضوء في قصة تكثير الطعام (قوله كذا) هو مذكور في سياق الشرط في جميع
 أنواع الكذب (قوله حدثنا المكي) هو اسم وليس نسب كما تقدم وهو من كبار شيوخ البخاري
 سمع من سبعة عشر نصا من التابعين منهم يزيد بن أبي عبد الله المذكي ورواه وهو مولى سلمة بن
 الأكوع صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث أول ثلاث في وقوع في البخاري وليس فيه
 أعلى من الثلاث وقد أقرت فيلفت أكثر من عشر من حديثنا (قوله من يقل) أصله يقول
 وإنما جزم بالشرط (قوله ما لم أقل) أي شيا لم أقله حذف العاشوراء هو جازئ ذكر القول لأنه الأكثر
 وحكم القعل كذلك لا اشتراكهما في علم الاستماع وقد دخل القعل في عموم حديث الزبير وأنس
 السابقين لتصريحهما بلفظ الكذب عليه ومثلهما حديث أي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلمة
 فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا إذا لم يكن قاله أو
 فعله وقد تنسك بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية بالعنى وأجاب المجيزون عنه بأن المراد النهي عن
 الاتيان بلفظ يوجب تغيير الحكم مع (٣) الاتيان باللفظ لا شفا في أوليته والله أعلم (قوله حدثنا
 موسى) هو ابن جعيل التبوذكي (قوله عن أبي حصين) هو عجمي مفسر مفتوح الأول وأبو صالح
 هو ذكران السلمي وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بقائه في كتاب الأدب من هذا الوجه وبأني
 الكلام عليه فيه أن شاء الله تعالى وقد اقتصر مسلم في روايته على الجملة الأخيرة وهي مقصود
 الباب واتساقه المؤلف بقائه ولم يتحصره كعادته لنبهه على أن الكذب على النبي صلى الله عليه
 وسلم يستوي فيه البقطة والتمام والله سبحانه وتعالى أعلم فإن قيل الكذب بمعنية الاماستقى
 في الإصلاح وغيره والمعاصي قدوة عليها بالنار في امتنا به الكاذب على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من الوعد على من كذب على غيره فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن الكذب
 عليه يكفر متعمدا عند بعض أهل العلم وهو الشيخ أبو محمد الجويني لكن ضعفه ابنه امام الحرمين
 ومن بعده وما لب ابن المنبر أن اختاره وهو وجهه أن الكاذب عليه في تحفل حرام مثلاً لا يتكلم عن
 استحلال ذلك الحرام أو الجمل على استحلاله واستحلال الحرام كفر والجمل على الكفر كفر وفيما
 قاله نظر لا يخفى والجهو على أنه لا يكفر الا إذا اعتقد حل ذلك الجواب الثاني أن الكذب عليه
 كبيرة والكذب على غيره صغيرة فاقترعوا ولا يلزم من استواء الوعد في حق من كذب عليه أو
 كذب على غيره أن يكون مقرهما واحداً أو طولاً أو قامة كما ساءوا فقد دل قوله صلى الله عليه
 وسلم فليتبوا على طول الأقامة فيما بل ظاهراً أنه لا يخفى حتمها لأنه لا يجعل له منزلة غيره الا أن
 الأدلة القطعية قامت على أن خلافة التآ مدحخص بالكافرين وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم
 بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما ساق في الجنازة في حديث المعرفة حيث يقول أن كذا
 على ليس ككذب على أحد وسند كرميا حنه هناك أن شاء الله تعالى وذكر فيه الاختلاف
 في توبه من تعمد الكذب عليه هل قبل أو لا (تنبيه) رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً
 حسناً لأنه بدأ بمحدث على وفيه مقصود الباب في حديث الزبير الدال على توقي الصحابة
 وتحرزهم من الكذب عليه وثلاث بمحدث أنس الدال على أن استماعهم إنما كان من الأكار

من تعمد على كذا فليتبوا
 مقدم من النار حدثنا
 المكي بن ابراهيم قال حدثنا
 يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن
 الأكوع قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول
 من يتل على ما لم أقل فليتبوا
 مقدم من النار حدثنا
 موسى قال حدثنا أبو عوانة
 عن أبي حصين عن أبي صالح
 عن أي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 تسوا باسي ولا تكتنوا
 بكتني ومن رآني في المنام
 فقد رأى فان الشيطان
 لا يتمثل في صورتي ومن
 كذب على متعمدا فليتبوا
 مقدم من النار

(٣) قوله تغيير الحكم مع
 الاتيان الخ كذا في النسخ
 التي يابى لعل فيه سقطاً
 بين قوله تغيير الحكم وقوله
 مع الاتيان فتأمله وحرر
 اه مصححه

المفضي الى الخطا لان اصل الحديث لانهم مأمورون بالتبليغ وختم بحديث أبي هريرة
التي فيه الإشارة الى استواء قبح الكذب عليه سواء كانت دعوى السماع منه في القفلة أو
في المنام وقد أخرج البخاري حديث من كذب على أبيان من حديث الغيرة وهو في الجنازة ومن
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل ومن حديث واثله بن الاسقع
وهو في مناقب قريش لكن ليس هو بلفظ الوعيد بل انصرحوا بانفق مسلم معه على تخريج
حديث علي وأبي هريرة والخيرة وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضا وصح أيضا في غير
الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمرو وأبي قتادة وجابر بن زيد بن أرقم وورد
بأسانيد حسنة من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي
وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن
أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الانصبي والسائب بن زيد والدين بن عرفة وأبي امامة وأبي
قرصة وأبي موسى القافقي وعائشة فهؤلاء ثلاثون نقسا من الصحابة وورد أيضا عن نحو من
خمس غيرهم بأسانيد ضعيفة وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقة وقد اعتنى جماعة من
الحفاظ بجمع طرقه فأول من وقف على كلامه في ذلك علي بن المديني وتبعه يعقوب بن شيبة
فقال روى هذا الحديث من عشرين وجهًا عن الصحابة من الجلازين وغيرهم ثم ابراهيم الحارثي
وأبو بكر البزار فقال كل منهما انه وروى من حديث أبي يعين من الصحابة وجمع طرقه في ذلك العصر
أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد فزاد قليلا وقال أبو بكر الصري في شارب رسالة الشافعي ورواه مستون
فقال من الصحابة وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلا وقال أبو القسم بن منند ورواه كثر من ثمانين
نقسا وقد ذكر جهابذة النسابورين فزاد قليلا وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب
الموضوعات فجاءوا التسعين بذلك جزم ابن حبان وقال أبو موسى المديني يرويه نحو مائة من
الصحابة وقد جمعها بعده الحفاظان يوسف بن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع
لكل منهما ما ليس عند الآخر وتحصل من مجموع ذلك كل رواية مائة من الصحابة على ما فصلته
من صحيح وحسن وضعف وما قطع مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا
الوعيد الخاص ونقل النووي انه جاء عن مائتين من الصحابة ولاجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة
انه متواتر ونزع بعض مشايخنا في ذلك قال لان شرط التواتر استواء طريقه وما يسهل ما في
الكثرة وليست موجود في كل طريق منها بخبرها وأجيب بأن المراد بانطلاق كونه متواترا
رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه في كل عصر وهذا كلف في اقادة العلم وأيضا
فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير ورواها عنهم فلم وحديث علي رواه عنه ستة
من مشاهير التابعين وثقاتهم وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وفلقيل في كل
منهما انه متواتر عن صحابته لكان صحيحا فان العبد الملعن لا بشرط في التواتر بل ما أقاد العلم
كثي والصفات العلية في الرواية يقوم مقام العدل وتزيد عليه كما قرره في نكت علوم الحديث
وفي شرح فحبه الفكرة بنت هناك الرد على من ادعى أن مثال التواتر لا يوجد الا في هذا
الحديث وينت أن أمثله كثيرة منها حديث من بنى لله مسجدا والسمع على الخنيزر ورفع
اليدين والسفاعة والحوض وروية الله في الآخر فوالله لا تمنع قريش وغير ذلك واقعة المستعان

وأما ما نقله السيوطي عن الحاكم ووافقه التميمي من رواية العشرة المشهورة قال وليس في الحديث
حديث اجتمع العشرة على روايته غير فقد تعقبه غير واحد لكن الطرق عنهم موجودة فيها
جميعه ابن الجوزي ومن بعدهم الثابت منها ما قدمت ذكره من الصحاح على والزبير ومن الحسان
طلحة وسعيد وسعيد وأبو عبيدة ومن الضعيف المتأسل طريق عثمان وبه تهاضعف وساقط
(قوله باب كتابة العلم) طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يثبت فيها شيء
بل يورد ما على الاحتمال وهذه الترجمة من ذلك لأن السلف اختلفوا في ذلك عملا وتركوا
كان الامر استقروا لاجماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يحدوجوبه على
من خشي التسيان بمن يتعين عليه تبليغ العلم (قوله حديثنا ابن سلام) كذا للاصلي واسمه
محمود قدس روحه أبو دارود وغيره (قوله عن سفیان) هو الثوري لأن وكعا مشهور بالرواية عنه
وقال أبو سعود المثنى في الأطراف يقال إنه ابن عيينة (قلت) لو كان ابن عيينة لتسببه لأن
القاعدة في كل من روى عن متفق الاسم أن يحمل من أهمل تسببه على من يكون له بخصوصية
من أكثر ونحوه كما قلناه قبل هذا وهكذا نقول هنا لأن وكعا قليل الرواية عن ابن عيينة
اختلف الثوري (قوله عن مطرف) هو شيخ الطائفة الممثلة وكسر الراء ابن طريق بظامة
أيضا (قوله عن الشعبي) وللمصنف في الباب سمعت الشعبي (قوله عن أبي جحيفة) هو وهب
السوائي وقد سرح بذلك الإجماعي في روايته والمصنف في الباب سمعت أبا جحيفة والاسناد
كاه كوفون الأشج البخاري وقد دخل الكوفة وهو من رواية تهاضي عن حماني (قوله قلت
لعلي) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه (قوله هل عندكم) الخطاب لعلي والجمع امالارادته مع
بقية أهل البيت أو للتظيم (قوله كلب) أي مكروب أخذ قوله عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم مما أوصى اليه ويدل على ذلك رواية المصنف في الجهاد هل عندكم شيء من الوحي الاماني
كتاب اقله في الباب هل عندكم شيء مما ليس في القرآن وفي مسند امحق بن زرا هو يعن حویر
عن مطرف هل علت شيئا من الوحي وانما سأل أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا
يرحمون ان عند أهل البيت لا شيء علما أشيا من الوحي خصم النبي صلى الله عليه وسلم به لم
يطلع غيرهم عليها وقد سأل عليا عن هذه المسئلة أيضا قيس بن عباد وهو يضم الممثلة وتخفيف
الموحدة والاشترافي وحديثهما في مسند التميمي (قوله قال لا) زاد المصنف في الجهاد
الاولى فلق الحب وبرا التسمية (قوله الا كلب الله) هو بالرفع وقال ابن المنبر في دليل على
انه كان عددا أشيا مكتوبة من الفقه المستفيض من كتاب الله وهي المراد بقوله أفهمهم أعطيه
رجل لانه ذكر بالرفع فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوبا كذا قال والطاهر أن
الاستثناء فيه منقطع والمراد به كالفهم اثبات امكان الزيادة على ما في الكتاب وقد رواه
المصنف في الباب بلفظ ما عنده الاماني القرآن الا فها يعطي رجل في الكتاب قاله سنه
الاول مفرغ والثاني مقنع معناه لكن ان أعطى الله رجلا فها في كذا فهو يقدر على
الامتنباط فحصل عنه الزيادة بذلك الاعتبار وقد روى أحمد بن اسناد حسن من طريق طارق
بن شهاب قال شهدت عليا على المنبر وهو يقول والله ما عندنا كتاب نقره عليكم الا كتاب الله
وهذه الصحيفة وهو يؤيدها قلناه انه لم يرد بالالفهم شيئا مكتوبا (قوله الصحيفة) أي الورقة المكتوبة

باب كتابة العلم وحديثنا
ابن سلام قال أخبرنا وكيع
عن سفیان عن مطرف عن
شعبي عن أبي جحيفة قال
ثابت لعلي هل عندكم كتاب
لا الا كتاب الله وفهم
عطيه رجل مسلم أو ماني
هذه الصحيفة قال قلت
وما في هذه الصحيفة

وللتساقى من طريق الاشتراك خرج كلبا من قراب حقيقه **(قوله العقل)** أى العيق وانما جمعت به
لانهم كانوا يعطون فيها الابل ويربطونها بفنادار المقتول بالعقال وهو الحسل ووقع في رواية
ابن ماجه بدل العقل الديان والمراد احكامها ومقاديرها واصنافها **(قوله وفككها)** بكسر
الفاء وقتعها وقال القراء الفتح اقصح والمعنى ان فيها حكم تحلص الاسر من يد العدو
والترغيب في ذلك **(قوله ولا يقتل)** بضم اللام والكشمي عن واذ لا يقتل بفتح اللام وعطفت
الجملة على المفرد لان التقدير فيها أى الصحيفة حكم العقل وحكم محرم قتل المسلم بالكافر
وسبأنى الكلام على مسئلة قتل المسلم بالكافر في كل القصاص والديات ان شاء الله تعالى ووقع
للمصنف وسلم من طريق يزيد التميمي عن علي قال ما عندنا شئ مرقور الا كلب الله وهذه الصحيفة
فاذا فيها المديته حرم الحديث وسلم عن ابي القليل عن علي ما نصه رسول الله صلى الله عليه
وسلم بشئ لم يجر به الناس كافة الا ما في قراب سبني هذا واخرج صحيفة مكتوبة فيها لعن الله من ذبح
غير الله الحديث وللتساقى من طريق الاشتراك غيره عن علي فاذا فيها المؤمنون تكافؤوا مؤمنهم
يسى بدمتهم فاذا هم الحديث ولا جرم من طريق طارق بن شهاب فيها قراض الصدقة والجمع بين
هذه الاحاديث ان الصحيفة كانت واحدة وكل جيع ذلك بكونها ما قبل كل واحد من
الرواة عنه ما حفظه والله أعلم وتدين ذلك اداة في روايته لهذا الحديث عن ابي حنن عن
علي وبن ايضا السبب في سؤالهم له لى رضى الله عنه عن ذلك اخرج احمد والبيهقي في الدلائل
من طريق ابي حسان ان عليا كان يأمر بالامر فيقال قد فعلنا فقول صدق الله رسول الله فقال
له الاشتراك هذا الذى تقول أهو شئ بعهد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صدقون الناس
فذكر بطوله **(قوله حدثنا شيبان)** هو ابن عبد الرحمن يكنى ابا معاوية وهو يفتح الشين المجهمة
بعدها تحتانية ثم موحدة وليس في الخازري هذه الصورة بغيره **(قوله عن يحيى)** هو ابن ابي
كثير **(قوله عن ابي سلمة)** في رواية المصنف في الديان حدثنا ابو سلمة حدثنا ابو هريرة **(يزيد)**
ان خراعة أى القبلة المشهورة والمراد احدثهم فاطلق عليه اسم القبلة مجازا واسم هذا
القال خراش بن أمية انما زاعى والمقتول في الجاهل قتلهم اسماء أجرة والمقتول في الاسلام من
ابى ليث ليس **(قوله حبس)** أى منع عن مكة **(القتل)** أى بالقول وللمتأمن فوق **(أو القتل)**
أى بالغائه المكسورة بعدها تحتانية **(قوله كذا قال أبو نعيم)** أراد الجارى ان الله فيه
من شيعه **(قوله وغيره بقول القبيل)** أى بالقول ولا يشك والمراد ابايع من روى عن شيبان
رفقا لابي نعيم وهو عبد الله بن موسى ومن روى عن يحيى رضى الشيبان وهو حرج بن شداد
كأسيان في بيانه عند المصنف في الديان والمراد بحبس القبيل أهل القبيل وشاؤنا انى القصه
المشهوره للبسة في غزوهم كدوهم هم القبيل معهما الله منهم وسلط عليه الخير لا يابى مع
كون أهل كذا اذ ذلك كانوا اكلها اخرمة أهلها بعد الاسلام اكذلك عن غزوالي صلى الله
عليه وسلم اياها مخصوص بعلى صاهره الحديث وغيره وسبأنى الكلام على المسئلة في كتب
الحج مفصلا ان شاء الله تعالى **(قوله وسلط عليهم)** هو بضم او وور وول صرفوع وارسون
يعطوف عليه **(قوله ولا تقتل)** للكشمي ولم يقتل وللمصنف في النقط من طريق ابو نعيم
عن يحيى ولى رضى الله تعالى عنك بالقبيل **(قوله لا يقتل)** بالهاء المجهمة أى لا يصح دى قال اختليه

قال العقل وفككت الاسير
ولاقتل سلم بكافروا حدنا
أو نصيب الفضل بن دكين
قال حدثنا شيان عن
يحيى عن أبي سلمة عن أبي
هريرة أن أضرعة قتلوا
رجلا من بني ثعلبة فأنق
مكة فقبل منهم قتلا فأنق
بذلك التي صلى الله عليه
وسلم فرك راحته فخطب
فقال إن الله حبس عن مكة
القتل والنيل فلأؤعب
الله كذا قال أبو نعيم
وسلط عليهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم راؤمونون
ألا وإن لم تكن لأحد قبلي
ولا تحل لأحد بعدى إلا
وأما أحاديث سعة من
نهار الأول ما سمعت هذه
حرام لا يحتمل شكها ولا
يعضد شجرها ولا تانق

ما قَطُّ

إذا قطعتة وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى وسيأتي ذكر الخلاف فيه في الحليم
 إن شاء الله تعالى **(قوله)** (الانشد) أي معرف وسيأتي الكلام على هذه المسئلة في كتاب القطعة
 إن شاء الله تعالى **(قوله)** (يغني قبل فهو يغني النظرين) كذا وقع هنا وفيه حذف وقيل
 في رواية المصنف في النيات عن أبي نعيم بهذا الاسناد فن قتل له قيل **(قوله)** (واما أن يقاد) هو
 بالقاف أي يقتص ويقع في رواية مسلم اما أن يقاد بالقاف زاد في رواية بعد الدال والصواب أن
 الرواية على وجهين من قالها بالقاف قال فيم قبلها اما أن يعقل من العقل وهو الدية ومن قالها
 بالقاف قال فيم قبلها اما أن يقتل بالقاف والمثناة والحاصل تفسير النظرين بالقصاص أو الدية
 وفي المسئلة بحث يأتي في النيات إن شاء الله تعالى **(قوله)** (فامر رجل من أهل اليمن) هو أبو شاميه
 مشهور وسيأتي في القطعة مسعى والاشارة إلى معرفه وهما من الزائدة عن الوليد بن مسلم
 قلت للأوزاعي ما قوله اكسبوا قال هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم **(قلت)** وبهذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة **(قوله)** (فقال رجل من قرش) هو العباس
 ابن عبد المطلب كما يأتي في القطع ووقع في رواية لابن أبي شيبة فقال رجل من قرش يقال له شاه
 وعوط **(قوله)** (الا الاذنر) كذا هو في رواية ابن أبي النسيب ويجوز رفعه على البدل بمقابلته **(قوله)**
 (الا الاذنر الا الاذنر) كذا هو في رواية ابن أبي النسيب على سبيل التأكيد **(قوله)** (حدثنا عمرو) هو
 ابن دينار المكي **(قوله)** (عن أخيه) هو همام بن منبه بتسديد الموحدة المكسورة وكان أكبره
 من لكن تأخرت وفاته عن وهب وفي الاسناد ثلاثة من التابعين من طبقة متقاربة أولهم عمرو
(قوله) (فانه كان يكسب ولا أكسب) هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند
 عبد الله بن عمرو وأبي ابن العاص على ما عده ويستفاد من ذلك أن أباه مرة كان جازما بأنه ليس
 في الأصابع أكثر من دينار عن النبي صلى الله عليه وسلم منه إلا عبد الله مع أن الموجود المروى عن
 عبد الله بن عمرو قتل من الموجود المروى عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة فان قلنا الاستثناء
 منقطع فلا إشكال في التقدير لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتاب لم يكن سوى أن من
 كونه أكثر من ثلثه تقضي العادة أم لا وان قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات
 أحدها أن عبد الله كان مشغولا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه ثانياً
 كان أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة إليها على طلب العلم
 كالرحلة إلى المدينة وكان أبو هريرة متصديقا في القنوى والتحديث إلى أن مات وبظهر هذا من
 كثرة من حمل عن أبي هريرة فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ولم
 يقع هذا الغرر ثالثاً ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم له بأن لا ينسى
 ما يحدثه به كما سئل كرمه وأبوهما أن عبد الله كان قد نظر في الشام يحمل رجل من كتب أهل
 الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتبين إلا أنه لم يكتسب من كثرة التلاميذ والله أعلم
 • **(تيسره)** قوله ولا أكسب قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن
 أسية قال تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأخذ يدي إلى يمينه فأرانا كتاباً من حديث النبي صلى
 الله عليه وسلم وقال هذا هو مكتوب عندي قال ابن عبد البر حديث همام أصح ويمكن الجمع
 بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده **(قلت)** وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود

الانشد يغني قتل فهو يغني
 النظرين اما أن يعقل واما أن
 يقاد أهل القتل فامر رجل
 من أهل اليمن فقال اكسبوا
 يا رسول الله فقال اكسبوا
 لا أي فلان فقال رجل من
 قرش الا الاذنر الا الاذنر
 يا رسول الله فانا نخصه في
 سبوتنا وبقبورنا فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم الا الاذنر
 حدثنا علي بن عبد الله قال
 حدثنا عثمان قال حدثنا
 عمرو قال أخبرني وهب بن
 منبه عن أخيه قال سمعت
 أباه مرة يقول ما من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أحداً أكثر حديثاً عنه مني
 إلا ما كان من عبد الله بن
 عمرو فانه كان يكتب
 ولا أكسب

الحديث مكتوب بأخذه ان يكون بخطه وقد ثبت انه لم يكن يكتب فثبت ان المكتوب عنده غير خطه (قوله) تابعه معمر أي ابن راشد يعني تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن همام والمتابع المذكور أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم عن حجاج بن الشاعر عنه وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد بن المغيرة بن حكيم قال سمعنا أبا هريرة يقول ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب يده ويبيع بقلبه وكنت أرى ولا أكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب عنه فأذن له اسناد حسن وله طريق أخرى أخرجهما العقيلي في ترجمة عبد الرحمن بن مسلمان عن عقيل عن المغيرة بن حكيم سمع أبا هريرة قال ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب يده ما سمع منه فأذن له الحديث وعند أحمد وأبي داود بن طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهنئ قرئش الحديث وفيه أكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يتولى بعضها بعضا ولا يلزم منه أن يكون أبا الوحي سواء لما تقدم منه من اختصاص أبي هريرة بالسمع بعلم النسيان ويحتمل أن يقال يحمل أكره عبد الله بن عمرو على ما قرأه عبد الله بن مسعود قبل الدعاء لأبي هريرة فإنه قال في حديثه فحاشيت شيئا بعد فإذن أدخل عليه النسيان فيما سمع قبل الدعاء بصلاف عبد الله فان الذي سمعته مضبوطا بالكتابة والتي اتشع عن أبي هريرة مع ذلك أضعاف ما أشرع عن عبد الله بن عمرو تصدى أبي هريرة بذلك ومقامه بالمدسة النبوية بخلاف عبد الله بن عمرو في الأمرين ويستفاد من من حديث علي المتقدم ومن قصة أبي شاه أن النبي صلى الله عليه وسلم اذ في كاهل أسديث عنه وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عن شيئا غير القرآن ورام مسلم والجمع بينهما أن النبي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والاذن في غير ذلك أو أن النبي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والاذن في تفريقها أو النبي متقدم والاذن نابع له عند الأمن من الالتباس وهو أقر بهما مع أنه لا يتأقها وقيل النبي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والاذن لمن آمن منه ذلك ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال الصواب وقعه على أبي سعيد قاله البخاري وغيره قال أهل مكة جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحسنوا ان يؤخذ عنهم خطا كما أخذوا بخط الكسبي لما قصرت الهمم وخشي الأتعة صياح العلم وتوفوا أول من درج الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثرا الذين ثم الصنف وحصل بذلك خبر كثير فنهى الحد (إليه أخبرني يونس) هو ابن يزيد (قوله) عن عبد الله بن عبد الله (أي ابن عتبة ابن مسعود) (إليه) (أي تولى) (قوله) رجعه (أي في مرض موته) كما سبق ولما صنف في المغازي وللأسماعيل لما حضرت النبي صلى الله عليه وسلم الوفاة ولما صنف من حديث سعد بن جبيرة أن ذلك كن يوم اجلس وهو قبل موته على الله عليه وسلم باربعين يوما (قوله) بكتاب) أي بأدوات الكتاب وفيه مجاز الخلف فمصرح بذلك رواية لم قال اتوفى بها الكعب راسدا

تابعه معمر عن همام عن أبي هريرة محدثنا يجمع بن سليمان بن يحيى قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال لما اشتد بالي صلى الله عليه وسلم وجعه قال اتوفى بكتاب

والمراد بالكشف عظم الكشف لانهم كانوا يكتبون فيها **(قوله اكتب)** هو باسكان الباء جواب الامر ويجوز الزعم على الاستئناف وفيه مجاز أيضا أي أمر بالكتابة ويحتمل ان يكون على ظاهره كإساقى الصديق المسئلة في كتاب النسخ ان شاء الله تعالى وفي مسندنا جدم من حديث علي أنه الماء ووربنا ولفظه أمرني النبي صلى الله عليه وسلم ان آتيه يطبق أي كشف يكتبه الا فضل امتهم بعده **(قوله كتابا)** بعد قوله بكتاب فيه الحناص التام بين الكلمتين وان كانت احدهما بالحسنة والاخرى بالجاز **(قوله لاتصاوا)** هو حق وحذفت التون في الروايات التي اتصلت لئلا يلبس من جواب الامر وتعد جواب الامر من غير حرف العطف بانز **(قوله)** عليه الوجع أي فينشق عليه املاء الذنب أو مباشرة الكتابة وكان عمر رضي الله عنه فهم من ذلك أنه يقضي التطويل قال القرطبي وغيره اتوني أمر وكان حق الأمور ان يادر الامتنال لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع ضامة ليس على الوجوب وأنه من باب الارشاد الى الاصح فذكر هو ان يكتب ومن ذلك ما شق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقوله تعالى فيما نالك من شيء ولهذا قال عمر حسنا كتاب الله ونهملوا فخرى ان الاولى ان يكتب لمخبره من امثال امره ومانعهم من زيادة الابيضاح وول أمر لهم بالقيام على ان أمره الاول كان على الاختيار ولهذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أياما ولم يعاود أمره بهنك ولو كان واجبا لم يتركه لاختلافهم لانه لم يترك التبليغ لخالفهم خائف وقد كان العصاة يراجعونه في بعض الامور مما يجزم بالامر فاذا عزم امتنا ووساقي بسط ذلك في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وقد عدها من موافقة عمر رضي الله عنه واختلف في المراد بالكتاب فبطل كان أراد ان يكتب كتابا يخص فيه على الاحكام ليرتفع الاختلاف وقيل بل أراد ان ينص على أسس الخلق بعد حتى لا يقع بينهم الاختلاف فله سفيان بن عيينة ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم قال في من مرضه وهو عنده عشرة ادعى اناك وأهلك حتى اكتب كتابا فاني أخاف من غي من يستون قال رويابي لله والمؤمنون الا يا بكر أخرجه مسلم وللصنف منه وقع ذلك في كتب وانه أول ما ظهر قول عمر كتاب الله حسنا أي كافيا مع انه يشمل الوجه الثاني لانه بعض افراد موته علم **(قائده)** قال الخطابي اعتد به عمر الى انه لو نص على ان لا يمرض لبطت قضية العلماء وعدهما اجتهدوا تعقبه ابن الجوزي بانه لو نص على شيء أو أسس لم يطل الاجتهاد لان الحوادث لا يمكن حصرها قال وانما خاف عمر ان يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض فيصدم تلك المناقون سبيلا الى الطعن في ذلك المكتوب وسأقي ما يورده في أواخر المغازي **(قوله)** ولا ينبغي عندي السازع فيه اشعار بان الاولى كان المباداة الى امثال الامر وان كان ما اختاره عمر صوابا اذ لم يتدارك ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعد كقدمناه قال القرطبي واختلافهم في ذلك كاختلافهم في قوله لهم لا يصلح أحد العصر الا في قرينة فتخوف فامس فوف الوقت فصولا وتسل آخر ونظاير الامر فلم يصلوا فاعفوا أحد منهم من أجل الاجتهاد للسوغ والمقصد الصالح والله أعلم **(قوله)** فخرج ابن عباس يقول ظاهره ان ابن عباس كان معهم وأنه في تلك الحالة خرج فأتاه هذه المقالة وليس الامر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر بل قول ابن عباس المذكور انما كان بقوله عند ما يحدث بهذا الحديث

أكتب لكم كتابا لاتصاوا
بعده قال عمر ان النبي صلى
الله عليه وسلم عليه الوجع
وعصدا كتاب الله حسنا
فاختلفوا وكثرا للغلط قال
قوموا هي ولا ينبغي عندي
التنازع فخرج ابن عباس
يقول ان ارضية كل

ففي رواية معمر عند المصنف في الاعتصام وغيره قال عبد الله فكان ابن عباس يقول وكذا
لا حمل من طريق جرير بن حازم عن ونس بن زيد بن عيسى بن عتبة في الرذيلة الرافضي بحالته
وكل من الأحاديث ياتي بسط القول فيه في كتابه الثلاثي بها الحديث عبد الله بن عمر وهو علة
البليوي وجه رواية حديث الباب ان ابن عباس لما حدث عبيد الله بهذا الحديث خرج من
المكان الذي كان به وهو يقول ذلك ويدل عليه رواية أبي نعم في المصنف ح قال عبيد الله
فسمعت ابن عباس يقول الى آخره وانما تعين جده على غير ظاهره لان عبيد الله تابعي من الطبقة
الثانية لم يدرك القصة في وقتها الا بعد ان انتهى الى الله عليه وسلم علة طويلة ثم سمعها من ابن
عباس بعد ذلك علة أخرى والله أعلم **(قوله الرزية)** هي فسخ الرامو كسر الراء بعد ااء ثم همزة
وقد تسهل الهمزة وتشد الباء معناها المصيبة واذ في رواية معمر لا اختلافهم ولفظهم أي ان
الاختلاف كان ميثاقا لكتابة الكتاب وفي الحديث دليل على جواز كذا العلم وعلى ان
الاختلاف قد يكون سببا في حرمان الخير كما وقع في قصة الرجلين الذين نفا صا فرغ نعين
ليلة القدر بسبب ذلك وفيه وقوع الاحتجاج بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فيما لم ينزل عليه
فيه وسند كبريئة ما يتعلق به في أواخر السيرة النبوية من كتاب المعازي ان شاء الله تعالى
(نبيه) قدم حديثي انه كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرقه احتمال ان يكون
انما كتب ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلفه النبي وثي بحديث أبي هريرة وفيه الامر
بالكتابة وهو بعد النبي فيكون ناسخا لثي بحديث عبد الله بن عمرو وقد ثبت ان في بعض
طرقه اذن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فهو أقوى في الاستدلال بالحوار من الامر ان
يكتبوا الا في شاء لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أميا أو أعمى وختم بحديث ابن عباس الدال
على أنه صلى الله عليه وسلم هم ان يكتب لأمته كتاب يحصل معه الامن من الاختلاف وهو لا يهمل
الا يتيقن **(قوله باب العلم)** أي تعليم العلم بالليل والعظة تقدم انها الوعظ وأراد المصنف التنبيه على
ان النبي عن الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخبير **(قوله صدقة)** هو ابن
الفضل المروزي **(قوله عن هند)** هي بنت الحارث القرظية بكسر القاف والسين المهملة وفي
رواية الكشي ميني بدلها عن امرأت **(قوله وعرو)** كذا في رواية بالرفع ويجوز الكسر والمعنى
ان ابن عيينة حدثهم عن معمر ثم قال وعرو هو ابن زيد بن فعلى رواية الكسر يكون معطوفا
على معمر وعلى رواية الرفع يكون استثناء كل ابن عيينة حدث بحذف صيغة الاداء وقد جرت
عاده بذلك وقد روي الحديث في مسنده عن ابن عيينة قال حدثنا معمر عن
الزهرى قال وحدتنا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهرى فصرح بالتصديق عن الثلاثة **(قوله)**
ويحيى بن سعيد هو الانصاري وأخطأ من قال انه هو القطن لانه لم يسمع من الزهرى ولا لقبه
ووقع في غيره رواية أبي ذر عن امرأته بدل قوله عن هند في الاسناد الثاني والحاصل ان الزهرى
كان زعماء بهم ما ورجع ما هو قادر واما مالك في الموطن عن يحيى بن عبيد الانصاري عن
الزهرى ولم يذكر هند ولا أم سلمة **(قوله سبحانه الله ماذا)** ما استهوا سامة متضمنة لعنى التعجب
والتعظيم وعبر عن الرحمة بالخزانة قوله تعالى خزانة رحمة مكنوع العذاب بالفتن لانها أسبابه
قاله الكرماني ويحتمل ان تكون ما ذكره موصوفة **(قوله أنزل)** يضم الهمزة وتكون موصوفة في أنزل

الزينة فما حال بين رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبين
كلمه
• (باب العلم والعظة بالليل)
• حدثنا صدقة قال أخبرنا
ابن عيينة عن معمر عن
الزهرى عن هند عن أم سلمة
وعرو ويحيى بن سعيد عن
الزهرى عن هند عن أم سلمة
قالت استنقط النبي صلى
الله عليه وسلم ذات ليلة
فقال سبحانه الله ماذا أنزل
الله من الفتن

الله جل جلاله القاهر والمراد بالانزال اعلام الملائكة بالامر المقدور وان النبي صلى الله عليه وسلم
أوحى اليه في يومه ذلك بما سبق بعضهم الذين خبر عنه بالانزال (قوله وماذا افزع من الخزان)
قال الداودي الثاني هو الاول والنبي قد يعطف على نفسه تأكيداً لان ما فزع من الخزان يكون
سبباً للفتنة وكما فهم ان المراد بالخزان خزائن فارس والروم وغيرهما مما فزع على الصحابة لكن
المخافة بين الخزان والفتن اوضح لانهم ما غير متلازمين وكمن فاقل من تلك الخزان سالم من الفتن
(قوله صواب الخبر) يضم الحامو فتح الجيم جمع حمرة وهي منازل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
وانما خصهم بالابقاط لانهم الماخبرات حينئذ ومن باب ابدأ بنفسك ثم بمن تقول (قوله فرب
كاسية) استدله ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير لان هذا الوصف للنساء وهن أكثر
أهل النار انتهى وهذا يدل لوروده في التكثير لا لا كثرته فيه (قوله عارية) بتخفيف الياء
وهي مجرورة على أكثر الروايات على التعت قال السهلي انه الاحسن عندني وبه لان رب عنده
أعرف جزئهم صدر الكلام قال ويجوز الرفع على انهم لم يبدوا بالجله في موضع التعت أي
هي عارية والتعل الذي يتعلق به رب مخوف انتهى وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك الى موجب
استنقاذ أزواجه أي بنفسه لمن أن لا يتعاطف عن العبادتو يعقدن على كونهن أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم وفي الحديث جواز قول سبحان الله عند التهجيد بـ «ذ ك الله بعد
الاستيقاظ» لبقاء الرجل أهله بالليل للعبادة لا سيما هذه الآية تحدث وسبق بقية الكلام على
هذا الحديث في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وفي هذا الاسناد رواية الاقران في موضعين أحدهما
ابن عيينة عن معمر والثاني عرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثه من التابعين بعضهم عن
بعض في نسق وحسن تدقيق انها صحابة فان صحف فهمون رواية تابعي عن مثله عن صحابته
مثلها وام سلمة هي ام المؤمنين وكانت تلك الليلة تليها وفي الحديث استحباب الاسراع الى
الصلاة عند خشية الشر كما قال تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وكان صلى الله عليه وسلم اذا حزته
أمر فزع الى الصلاة أمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي وسبق في ذلك في مواضع وفيه التسليم
عند رؤية الاشياء الموهلة وفيه تحذير العالمين باخذ بعضهم من كل شيء يتوقع حصوله والارشاد
الى ما يقع ذلك المحدثور والله أعلم (قوله باب السمر) هو فتح المهملة والميم وقيل الصواب
اسكان الميم لانه اسم للفعل ومعناه الحديث بالليل قبل النوم وهذا يظهر للقرنين هذه الترجمة
والتي قبلها (قوله في العلم) كذا في رواية أخرى ذر باضافة الياء الى السمر وفي رواية غيره باب
السمر في العلم بتوين باب (قوله حديثي الليث قال حديثي عبد الرحمن) أي انه حذره
عبد الرحمن وفي رواية غير أي ذكر حديثي عبد الرحمن والليث وعبد الرحمن ثمران (قوله
عن سالم) أي ابن عبد الله بن عمر (قوله أي حمة) بفتح المهملة وسكون المثناة واسم أي حمة
عبد الله بن حذيفة العدوي واما أبو بكر الرازي فتابعي مشهور لم يسم وقد قيل ان اسمه
ككنيته (قوله صلى لنا) أي اماما وفي رواية بناجوحفة (قوله العشاء) أي صلاة العشاء
(قوله في آخر حياته) جامع قيد في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم
بشهر (قوله أرايتكم) هو فتح المثناة لانها ضمير المخاطب والكافي ضمير ثان لا يحل لها
من الاعراب والهمزة الاولى للاستفهام والروية بمعنى العلم والبصر والمعنى اعلم أو ابصرتم

وماذا افزع من الخزان؟ يقتلوا
صواب الخبر قرب كاسية
في الدنيا عارية في الأسرة
(باب السمر في العلم)
حدثنا سعيد بن عيسى
قال حدثني الليث قال
حدثني عبد الرحمن بن خالد
عن ابن شهاب عن سالم بن
أبي بكر بن سليمان بن أبي حمة
أن عبد الله بن عمر قال صلى
بنا النبي صلى الله عليه وسلم
العشاء في آخر حياته فلما سلم
قام فقال أرايتكم ليلتكم
هذه

للسكوت وهي منصوبة على المتعولبة والجواب محذوف تقديره قالوا نعم قال فاضبطوها وترد
 أرايتكم للاستخبار كافي قوله تعالى قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله ألا تتهجنون قال الرازي
 المعنى أخبروني ومعلق الاستخبار محذوف تقديره من تدعون ثم تكتم فقال أخبر الله تدعون
 انتهى وإنما أوردت هذا لأن بعض الناس قل كلام الرازي في الآية هذا الحديث وفيه
 نظر لا يجعل التقدير أخبروني بل لتكم هذه فاحفظوها وليس ذلك مطابقا للسياق الآية
 (قوله فان رأس) والاصل في فان على رأس أي عند انتهائهما تسعة (قوله منها) فيه دليل على
 أن من تكون لابد له الغاية في الزمان كقول الكوفيين وقد رد ذلك شاة البصرة وأولوا ما ورد
 من شواهد كقوله تعالى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول أنس ما زلت أحب العباسين
 يومئذ وقوله مطران يوم الجمعة إلى الجمعة (قوله لا يبق عن هوى ظهر الأرض) أي الآن
 موجود أحد إذا ذلك وقد ثبت هذا التقدير عند المصنفين رواية شعيب عن الزهري كسائي
 في الصلاة مع بقية الكلام عليه قال ابن بطال آثار أرايد رسول الله صلى الله عليه وسلم إن هذه
 المدة تقترن الجليل الذي هم فيه فوعظهم بقصر أعمارهم وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من
 تقسم من الأمم ليصحبوا في العبادات وقال النووي المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض
 لا يعيش بعدها الليلة أكثر من مائة سنة سوا قل عمره قبل ذلك أم لا وليس فيه نفي حيلة أحد
 بل بعد تلك الليلة مائة سنة والله أعلم (قوله حدثنا الحكم) يقتضيان أن عتبة المنة تقتصر
 عتبة هو تابعي صغير وكان أحد الفقهاء (قوله ثمانية) أي من المسجد (قوله نام الغليم) بضم
 المعجمة وهو من تصغير الشفقة والمراد به ابن عباس ويحتمل أن يكون ذلك أخبارا عنه صلى الله
 عليه وسلم نحوه أو استقها ما يحذف الهمزة وهو الواقع ووقع في بعض النسخ نائم الغلام النداء
 وهو تصغير لم تنبم رواه (قوله أو كلمة) الشك من الراوي والمراد بالكلية الجلة أو المفردة في
 رواية أخرى نام الغلام (قوله غططه) بفتح الغين المعجمة وهو صوت نفس النائم أو التبرأوى
 منه (قوله أو غططه) بالناء المعجمة والشك فيه من الراوي وهو معنى الأول قاله الله أودى وقال
 ابن بطال لم أجدهم نائم المعجمة عند أهل اللغة وتبعه القاضي عياض فقال هو هنا وهم انتهى وقد
 نقل ابن الأثير عن أهل القريب أنه دون الغطط (قوله ثم صلى ركعتين) أي ركعتي الفجر
 وأغرب الكرماني فقال اتما فصل بينهما وبين النجس ولم يقل سبع ركعات لأن النجس اقتضى ابن
 عباس به فيها بخلاف الركعتين لأن النجس بسلام والركعتين بسلام آخر انتهى وكأنه ظن أن
 الركعتين من جهة صلاة الليل وهو محتمل لكن جعلهما على سنة الفجر أولى ليحصل النجس بالوتر
 وسبأ في تفصيل هذه المسئلة في كتاب الصلاة في باب الوتر إن شاء الله تعالى ومناسبة حديث ابن عمر
 للبرجة ظاهر فلقوله فيه قام فقال بعد قوله صلى العشاء وأما حديث ابن عباس فقال إن النبي
 ومن تبعه يحتمل أن يريد أن أصل السر ثبت بهذه الكلمة وهي قوة نام الغليم ويحتمل أن يريد
 ارتقاب ابن عباس لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من
 الفعل فقد سهر ابن عباس ليلته في طلب العذر إذا الكرماني أو ما يفهم من جعله ناما على عينه كأنه
 قال له تعجن عيني فقال وقف اه وكل ما ذكره معروض لأن من سلك بكلمة واحدة لا يسمي
 ساهرا أو ناضحا ابن عباس يسمي سهر الأصغر إذا السهر لا يكون إلا عن تحديق قاله الأصمعي

فان رأس مائة سنة منها
 لا يبق عن هوى ظهر الأرض
 أحد • حدثنا آدم قال
 حدثنا شعبة قال حدثنا
 الحكم قال سمعت سعد بن
 جبير عن ابن عباس قال ثبت
 في بيت خالتي ميمونة بنت
 الحارث زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم وكان النبي صلى
 الله عليه وسلم عندها في ليلتها
 فصلى النبي صلى الله عليه
 وسلم العشاء ثم جاء إلى منزله
 فصلى أربع ركعات ثم نام ثم
 قام ثم قال نام الغليم أو كلمة
 نشبهها ثم قام ففقت عن
 يساره فجعلني عن يمينه فصلى
 خمس ركعات ثم صلى ركعتين
 ثم نام حتى سمعت غططه أو
 خططه ثم خرج إلى الصلاة

وبعد هذا الاخير لان ما يقع بعد الانتهاء من النوم لا يسمى سراً وقال الكرماني تعالى في رواية أيضاً
 يحتمل أن يكون مراد البصري أن الأواب إذا اجتمعوا لابد أن يجري بينهم حديث للموافقة
 وحديثه صلى الله عليه وسلم كالمعروفات (قلت) والاولى من هذا كله ان مناسبة الترجمة
 مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق آخر وهذا يصنع المصنف كثيراً يريد
 به تنبيه الناظر في كلبه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث والتفريق في موافق أفتاء الرواة لان
 تفسير الحديث بالحديث الاول من الخوض فيه باطن وانما أراد البصري هنا ما وقع في بعض طرق
 هذا الحديث مما يدل صريحاً على حقيقة السمر بعد العشاء وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من
 طريق كرب عن ابن عباس قال ثبت في بيت ميمونة فقصدت رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله
 ساعة ثم قدما الحديث فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة الى تعسف ولا رجوع الى الظن فان
 قيل هذا التعليل على السمر مع الأهل لا في العلم بالخواب أنه يلحق به والجامع تحصيل الفائدة أو
 هو دليل التعوي لأنه اذا شرع في المباح في المسح من طريق الاول وسد كرباني بمباحث هذا
 الحديث حيث ذكره المصنف علواً في كتاب الترمذي من كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ويدخل في
 هذا الباب حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم بعد العشاء وقد ذكره المصنف في كتاب
 الصلاة ولأن حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب وحديث عمر كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يسهر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين أخرجه الترمذي والنسائي
 ورواه ثقات وهو مروي في المقصود الآن في استنباط اختلافه على علقمة فلذلك لم يصح على
 شرطه وحديث عبد الله بن عمرو كان يلقى صلى الله عليه وسلم يحدثان عن أسرار أهل حتى
 يصبح لا يقوم الا في عظيم صلاة ورواه أودادوه ومعه ابن خزيمة وهو من رواية أبي حسان عن
 عبد الله بن عمرو وليس على شرط البصري وأما حديث لاسمر الاصل أو مسافر فهو عندنا أحسن
 فيسره ومجهول وعلى تقدير ثبوته فالسهر في العلم يلحق بالسهر في الصلاة فافهم عزم أبي
 موسى في مذكرة الفقه فقال أبو موسى الصلاة فقال عمر أن في صلاة والله أعلم
 (قوله باب حفظ العلم) لم يذكر في الباب شيئا عن غير أبي هريرة وذلك لأنه كان أحفظ العصابة
 الحديث قال الشافعي رضي الله عنه أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره وقد كان ابن عمر
 يترحم عليه في جنازته ويقول كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم ورواه ابن
 سعد وقد دل الحديث الثالث من الباب على أنه لم يحدث بجميع محفوظه ومع ذلك فالوجود
 من حديثه أكثر من الموجود من حديث غيره من المكثرين ولا يعارض هذا ما تقدم من تقديمه
 عبد الله بن عمرو وعلى نفسه في كثرة الحديث لا تقدمنا الجواب عن ذلك ولأن الحديث الثاني من
 الباب دل على أنه لم يشأ معه ولم يثبت مثل ذلك لغيره (قوله حديثنا عبد العزيز) هو الاول يسمى
 المذني والاستاذ كله مدينون (قوله) أكثر أبو هريرة أي من الحديث عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كما صرح به المصنف في السور من طريق شعيب عن الزهري وله فيه وفي المزار عمن
 طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي ويقولون ما المهاجرين والانصار لا يحتنون
 مثل أحاديثهم ما بين الحكمة في ذكر المهاجرين والانصار ووضع المظهر موضع المضر على

(باب حفظ العلم) حديثنا
 عبد العزيز بن عبد الله قال
 - تخي مالك عن ابن شهاب
 عن الأعمش عن أبي هريرة
 قال ان الناس يقولون أكثر
 أبو هريرة

طريق الحكاية حيث قال أكثر أو هريرة لم يقل أكثر (قوله ولا آتيان) مقول قال لا مقول
يقولون وقوله ثم يتلو مقول الآخر يؤذره بلفظ المضارع استحضار الصورة التلاوة ومعناه
لولا أن الله تبارك وتعالى لم يحدث أصلاً لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الإظهار فلهذا
حصلت الكثرة لكثرة ما فعله ثم كسب الكثرة بقوله إن أخواتنا وأرأيت صفة الجمع نفسه
وأما له والمراد بالآخوة أخوة الإسلام (قوله يشغلهم) بفتح أو لم من الثلاث وحكى ضمه وهو شاذ
(قوله الصفق) بإسكان الفاء هو ضرب اليد على اليد جرت به عاداتهم عند عقد البيع (قوله في
أموالهم) أي القيام على مصالحهم ولم يكن يشغلهم عمل أرضهم ولا بن سعد كان يشغلهم
القيام على أرضهم (قوله وإن أباهم) فيه التثنية إذ كان نسق الكلام أن يقول وأبي (قوله
لشيع) بلام التعليل لا أكثر وهو الثابت في غير البخاري أيضاً ولا يصلي بشيع بموحدة ولا هو زاد
المصنف في السور وكنت امرأ مسكنين من مساكين الصفة (قوله ويحضر) أي من الأحوال
(ويحفظ) أي من الأقوال وهما معطوفان على قوله يلزم وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في
المستدركين حديث طلحة بن عبد الله شاهد الحديث أي هريرة هذا ولفظه لا أشك أنه مع من
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا نسمع وذلك أنه كان مسكيناً لا شئ له ضيقاً رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمار بن حزم ته
عقد في مجلس فيه مئضفة من العصاة بضعة عشر رجلاً جعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرفه بعضهم فإرجعون فيه حتى يعرفوه ثم يحدثهم بالحديث
كذلك حتى فعل امرأه فترت ومشدات أباهم ريثاً أحفظ الناس وأخرج أحمد والترمذي عن
ابن عمر أنه قال لا يهريرة كنت أكره أن أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا بحديثه قال
الترمذي حسن واختلف في إسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا وأوقفه
أبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن
عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة وتابعه نونس بن زيدوا إسنادان جميعاً محفوظان صحيحهما
الشخص وزادوا في روايته عن الزهري شيئاً سنده كره في هذا الحديث الثاني (قوله ثنا أحمد بن
أبي بكر) هو الزهري الملقب صاحب مالك وسقط قوله أبو مصعب من رواية الأصيلي وأبى ذر وهو
تكنيته انتهى والإسناد كله مدنيون أيضاً وكذا الذي بعده (قوله كثيراً) هو صفة تقوله حديثاً
لأنه اسم جنس (قوله فرفرف) لم يذكروا فرفرف منه وكانها كانت شارة محضة (قوله ضم)
والضم ضميتي والباقيين ضمه وهو فتح الميم ويجوز ضمها وقبل تعيين لأجل ذمة الهام ويجوز
كسرهما لكن مع إسكان الهام وكسرها (قوله أختسيت شيئاً بعد) هو مقطوع الإضافة متعلق
على الضم وتنكير شيئاً بعد النبي ظاهر العموم في عدم التبيين منه لكن شئ من الحديث غيره
ووقع في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي قوله الذي به جابح مائيت شيئاً
سبعة منه وفي رواية نونس عند مسلم فمأسبت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثني به وهذا يقتضي
تخصيص عدم التبيين بالحديث ووقع في رواية تعيب فمأسبت من مائة التمهيد من شئ وهذا
يقتضي عدم التبيين بذلك المعلقة فقط لكن سياتي الكلام يقتضي ترجيح رواية نونس ومن
واقفه لأن أباهم يرتبه على أكثر محفوظ من الحديث فلا يصح جعله على تمام القصة وحدها

ولولا آتيان في كتابه
ما حدثت حديثاً تلو
أن الذين يكفون ما أنزلنا
من السنن والهدى
التي قوله أرحم إن أخواتنا
من المهاجرين كان
يشغلهم الصفق بالأسواق
وإن أخواتنا من الأنصار
كان يشغلهم العمل في
أموالهم وإن أباهم ريثاً
يلزم رسول الله صلى الله
عليه وسلم لشيع بطنه
ويحضر ما لا يحضرون
ويحفظ ما لا يحفظون
حدثنا أحمد بن أبي بكر أبو
مصعب قال حدثنا محمد بن
أبراهيم بن دينار عن أبي
ذئب عن سعد بن المقبري عن
أبي هريرة قال قلت يا رسول
الله ألي أجمع منك حديثنا
كبراً أنساه قال أبسط
ريداً فسطنته فافرفرف
يديه ثم قال ضم فضمتها
فليت شاهد حديثنا
أبراهيم بن المنذر قال أخبرنا

ويحتمل ان تكون وقعت له قضيتان فأتى رواها الزهري بحصة تلك المقالة والقصة التي رواها
 سعيد المقبري عامة وأما أخرجه ابن وهب عن طريق الحسن بن عمرو بن امة قال تحدثت عند أبي
 هريرة فحدثني فأنكره فقلت اني سمعته منك فقال ان كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي فقد
 يتسكع في تخصص عدم التسان بتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف وعلى تقريره فهو نادر
 ويلحق به حديث أبي سلمة عنه لا عدوى فاته قال فيه ان أبا هريرة أنكره قال فخاراً فأنسى شيئاً
 غيره (قائمة) المقالة المشار اليها في حديث الزهري أي من في جميع طرقه وقد وجدتها مصرحاً
 بها في جامع الترمذي وفي الحلة لا ينعين من طريق أخرى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لمن رجع رجع كلمة أو كلمين أو ثلاثاً وأربعاً وخمساً ما قرض الله فيتعلمن ويعلمن
 الا دخل الجسد فقد كرا الحديث وفي هذين الحديثين فضيلة طاهره لا يهرق من معجزة واحدة من
 علامات النبوة لأن التسان من لوازم الانسان وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكتب منه ثم تحلف
 عنه ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وفي المستدرج للهاكم من حديث زيد بن ثابت قال كنت أداو أبو
 هريرة وأمر عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فدعوت أباوصاحي وأمن النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال اللهم اني أسألك مثل ما سألك صلحاي وأسألك عللاني فأتى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن كذلك يا رسول الله فقال سبقكم بالعلام الغوسى وفيه
 الحسنى حفظ العلم وفيه ان التقليل من الدنيا أمكن لحفظه وفيه فضيلة التسكيب له عيال
 وفيه جواز اخبار المربى بما فيه من فضله اذا اضطر الى ذلك وأمن من الاغجاب (قوله ابن أبي فديك
 بهذا) أشكل قوله بهذا على بعض الشارحين لأن ابن أبي فديك لم يتقدم له ذكر وقد ظن بعضهم
 انه محمد بن ابراهيم بن دينار المذكور قيل فيكون مراده ان السابقين مقدمان الا في اللفظة المينة
 فيه وليس كذلك لأن ابن أبي فديك اسمه محمد بن اسمعيل بن مسلم وهو ليس يكنى أبا اسمعيل وابن
 دينار جهني يكنى أبا عبد الله لكن اشتركا في الرواية عن ابن أبي فديك لهذا الحديث ولغيره وفي
 كونهما دينيين وحوز بعضهم ان يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبي فديك وكل
 ذلك غفلة عما عند المصنف في علامات النبوة فقد ساقها بالاسناد المذكور والمتن من غير تغيير الا في
 قوله يديه فانه ذكرها بالافراد وقال فيها أيضاً فعرف وهي رواية الاكثرين في حديث الباب بوضع
 في رواية السجتي وحده بخلاف بدل فعرف وهو تصحيح واضح من ساقه في علامات النبوة وقد
 رواه ابن سعد في الطبقات عن ابن أبي فديك فقال فعرف (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس
 (حدثني أخى) هو أبو بكر عبد الحميد (قوله حفظت عن) وفي رواية الكشميين من بدل عن وهي
 أصح في نقله من النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة (قوله وعامين) أي طرفين أطلق المثل
 وأراد به الحال أي نوعين من العلم وبهذا التقرير يتدفق اراد من زعم ان هذا بعارض قوله في
 الحديث الماضي كنت لا أكتب واعامر اده ان محفوظه من الحديث لو كتب للاوعامين ويحتمل
 ان يكون أبو هريرة أملى حديثه على من يثق به فكتبه له وتركه عندهم الاول أو وقع في المسند
 عنه حفظت ثلاثة أجرة بثنت منها جراين وليس هذا مخالفاً للحديث الباب لانه يحتمل على ان
 أحد الوعامين كان أكبر من الآخر بحيث يجي مافي الكبير في جراين ومافي الصغير في وا حد ووقع في
 الحديث الناضل لاهر من من طريق منقطعة عن أبي هريرة خمسة أجرة وهو ان ثبت محمول

ابن أبي فديك بهذا أو قال
 عرف يديه فيه وحديثنا
 اسمعيل قال حدثني أخى عن
 ابن أبي فديك عن سعيد
 المقبري عن أبي هريرة قال
 حفظت عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وعامين فأما
 أحدهما فينته وأما الآخر

على شعورنا قسمته وعرف من هذا ان ما نشره من الحديث اكثر مما نشره **(قوله)** فتنه يفتح
 الوحيدة والمثناة وبعد ما مثلتها كسنة تدغم في المثناة التي بعدها أي أفنعت وتشره زاد
 الاصعبل في الناس **(قوله)** قطع هذا البلعوم زاد في رواية المتسلي قال أبو عبد الله يعني المصنف
 البلعوم مجرى الطعام وهو بضم الموحدة وكنى بذلك عن القتل وفي رواية الاسمعي لقطع هذا
 يصني رأسه وحمل العلماء الوعاء الذي لم يشه على الاحاديث التي فيها ميتين صامى امر السوء
 وأحوالهم وزينهم وقد كان أبو هريرة يكتئب عن بعضه ولا يصريح به خوفا على نفسه منهم
كقوله أعوذ بالله من رأس السنين وامانة الصبيان يشير الى خلافة يزيد بن معاوية لانها
 كانت سنة ستين من الهجرة واستجاب الله دعائهم في هريرة فقاتلها باسنة ومات في الاشارة
 الى شيء من ذلك أيضا في كتاب القتن ان شاء الله تعالى قال ابن المنير جعل الباطنة هذا الحديث
 ذريعة الى تصحيح ما طلعه من حديث اعتقدوا ان الله ربيعة ظاهر او باطنا وذلك الباطل اغنا صله
 الانحلال من الذين قالوا وانما أراد أبو هريرة بقوله قطع أي قطع أهل الجور رأسه اذا سمعوا
 عيبه لصلطهم وتضليله لهم ويؤيد ذلك ان الاحاديث المكنونة لو كانت من الاحكام
 الشرعية ما وسعها كتابها المذكور في الحديث الاولس الآية الدالة على ذمتهم كتم العلم وقال
 غيره يحتفل ان يكون أراد مع المصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الاحوال
 والملاحق في آخر الزمان فنكر ذلك من يأتلفه ويعترض عليه من لا شعور له به **(قوله)** باب
 الانصات للعلماء أي السكوت والاستماع لما يقولونه **(قوله)** حدثنا حجاج هو ابن من قال **(قوله)**
 عن جرير هو ابن عبد الله الجلي وهو جد أبي زرعة الراوي عنه هنا **(قوله)** قال له في حجة
 الوداع اذني بعضهم ان لفظه لزيادة لان جريرا انما أسلم بعد حجة الوداع بخمسة عشر شهرا من فقد
 جرير ابن عبد البر بانه أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم باربعةين يوما ما جزم به بعارضه
 قول البغوي وابن حبان انه أسلم في رمضان سنة عشر ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث
 في باب حجة الوداع ان النبي صلى الله عليه وسلم له لجرير وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى
 ما قال البغوي والله أعلم **(قوله)** يضرب هو بضم الباء في الروايات والمعنى لا تتعافوا فعل
 الكفار فتشبهوه في حالة قتل بعضهم بعضا وساقى بقية الكلام عليه في كتاب القتن ان شاء الله
 تعالى قال ابن بطال فيه ان الانصات للعلماء لازم للمتعلمين لان العلم موزع الانبياء كما أنه وأدبها
 مناسبة الترجمة للحديث وذلك ان العقبة المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جدا وكان
 اجتماعهم لرى الجمار وغير ذلك من أمور الحج وقد قال لهم خذوا عني مناسككم كانت في جميع
 مسلم فلما خطبهم ليعلمهم ناسب ان يأمرهم بالانصات وقد وقع الفرق بين الانصات والاستماع في
 قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ومعناها مختلفة فالانصات هو السكوت وهو
 يحصل ممن يستمع ومن لا يستمع كان يكون مفكرا في أمر آخر وكذلك الاستماع قد يكون مع
 السكوت وقد يكون النطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه وقد
 قال سفيان الثوري وغيره أول العلم الاستماع ثم الانصات ثم الحفظ ثم العمل ثم الشروع
 الاصعبي تقديم الانصات على الاستماع وقد ذكر علي بن المديني أنه قال لابن عينة أخبرني معتمر بن
 سليمان عن كهمس عن مطرف قال الانصات من العيينة فقال له ابن عينة وما تدري كيف ذلك

فأوفيته قطع هذا البلعوم
 (باب) الانصات للعلماء
 حدثنا حجاج قال حدثنا
 شعبة قال أخبرني علي بن
 مدرك عن أبي زرعة عن
 جرير أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال له في حجة
 الوداع استصت الناس
 فقال لا ترجعوا بعدي كفارا
 يضرب بعضهم رقاب بعض

قوله قال اذا حدثت رجلا فمظن اليك لم يكن منصبا انتهى وهذا محمول على الغالب والله أعلم
كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل
فهي سقطوا الاصل لان أو
تكون لازما نعم ثم بالنسخ
اه معصية

باب ما يستحب للعالم اذا
مثل أي الناس أعلم فيكل
العلم اليقيني حدثنا عبد
الله بن محمد قال حدثنا
سفيان قال حدثنا عرو قال
أخبرني سعيد بن جبير قال
قلت لابن عباس ان نوحا
البكال يرعب ان موسى ليس
بعيسى في اسرائيل انما هو
موسى آخر فقال كذب
عبد الله حدثنا أبي بن
كعب عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال قام موسى
النبي صلى الله عليه وسلم
خطيبا في اسرائيل فقتل
أي الناس أعلم فقال أنا أعلم
فقتل الله عليه اذ لم يرتد العلم
اليه فأوحى الله اليه ان عبدا
من عبادي يجتمع الصرن
هو أعلم منك قال رب وكيف
لي به فقبل له اجل حوتا

قال لا اذا حدثت رجلا فمظن اليك لم يكن منصبا انتهى وهذا محمول على الغالب والله أعلم
(قوله) باب ما يستحب للعالم اذا مثل أي الناس أعلم أي من غيره والله في قوله فيشكل تفسيره بنسبه
على ان فعل المضارع تقدير المصدر أي ما يستحب عند السؤال هو الوكيل في رواية ان يكل
وهو أوضح (قوله) حدثنا عبد الله بن محمد هو الجعفي السندي وسفيان هو ابن عيينة وعرو هو
ابن دينار ونوف بن فتح النون وبالقوا البكال بفتح الموحدة وكسرها وتختف الكاف ووههم من
شد هلمنسوب الي بكال بطن من جد ووههم من قال انه منسوب الي بكيل بكسر الكاف بطن من
همذان لانهم ما متعارفان ونوف المذكور تابعي من أهل دمشق فاضل عالم لاسما بالاسرائيليات
وكان ابن ابراهيم كعب الاحبار وقيل غيره ذلك (قوله) ان موسى أي صاحب الخطر وصريحه
المصنف في التفسير (قوله) انه موسى آخر كذا في روايةنا بغير تنوين فيما هو علم على شخص
معين قالوا انه موسى بن ميثا بكسر الميم والشين المعجمة وجرم بعضهم انه منون مصر وف لاه
نكره فقتل عن ابن مالك انه بطلان العلم اذا نكر تخفقا قال وفيه بحث (قوله) كذب عدو الله
قال ابن التين لم يرد ابن عباس اخراجه عن ولاية الله ولكن قلوب العلماء تتفر اذا سمعت غير
الحق فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة (قلت)
ويجوز ان يكون ابن عباس اتهم نوحا في قصة اسلامه فلهذا لم يقل في حق الحرين نفس هذه المقالة
مع تواردها عليها وامان كذبه فيستفاد منه ان العالم اذا كان عنده علم بشي فضع غيره مذ كربه
شأ به يعلم ان يكذبه وتطيره قوله صلى الله عليه وسلم كذب أبو السائل أي أخبر بما هو باطل في
نفس الامر (قوله) حدثني أبي بن كعب في استدلاله بذلك دليل على قوته خبر الواحد المتقن عنده
حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق من خالفه وفي الاستدراية تابعي عن تابعي وهما عرو
وسعيد وهما بن عباس واما ابن عباس وأبي (قوله) فقال أنا أعلم في جواب أي الناس أعلم
قليل انه مخالف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال هل تعلم أحدا أعلم منك
وعندي لا تخالفه بينهما لان قوله أنا أعلم أي فيما أعلم فيطابق قوله لا في جواب من قال هل
تعلم أحدا أعلم منك في استدلاله الى علمه لا الى ما في نفس الامر وعند الناس في طريق عبد الله
بن عبيد عن سعيد بن جبير هذا السند قام موسى خطيبا فعرض في نفسه ان أحد العلم موت من العلم
ما أوتي وعلم الله بما حدث به نفسه فقال يا موسى ان من عبادي من آتيتهم العلم ما أوتوا وعند
عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحق عن سعيد بن جبير فقال ما أحد أعلم بالله وأمره مني وهو
عند علم من وجه آخر عن أبي اسحق بلفظ ما أعلم في الأرض رجلا أخبر وأعلم مني قال ابن المنبر
ظن ابن بطال ان ترسموسى الجواب عن هذه المسئلة كان أولى قال وعندى انه ليس كذلك بل ردة
العلم الى الله تعالى متعين بأجاب أولي يجب فلو قال موسى عليه السلام أنا والله أعلم لم تحصل
المعانيه وانما عوتب على اقتصاره على ذلك أي لان الجزم بوههم أنه كذلك في نفس الامر وانما
مراده الاخبار بجاني علمه كما قبله منه والعيب من الله تعالى محمول على ما يليق به لا على هذا
العرف في الاتمين كتظاره (قوله) هو أعلم منك) ظاهري ان الخضر يري بل يري مرسل اذ لم يكن
كذلك لزم تفضيل العالي على الاعلى وهو باطل من القول ولهذا أورد الزمخشري سؤالا وهو
دلت حاجة موسى الى التعليم من غيره انه موسى بن ميثا كما قيل اذ النبي يجب ان يكون أعلم

وضعا نونهم ما وانا فالتسل
الحوت من المكنل فالتخذ
سبيله في البحر سري وكان
لوموس وقتها عجا فالتلقا
بقصة ليلتها ويومها فلما
أصبح قال موسى لقتاده آتنا
خذ انا لقتد لقيتنا من سفرنا
هذا نصبا ولم يحسد موسى
مسام من النصب حتى جاوز
المكان الذي أمر به فقال له
قتاه أرايت اذأرنا الى
العصرة فاني نسبت الحوت
قال موسى ذلكما كنا نفي
فارتداعلى آثارها قصما
فلما أتيا الى العصرة اذ ابرجل
مسيحي شوب أو قال تسجي
ثوي يغسل موسى فقال
انظروا نى بأرضك السلام
فقال أاموسى فقال موسى
فاسراييل قال نعم قال
هل أجعلك أن تعلمي عما
علمت رشدا قال انك ان
تستطيع معي صبرا ماموسى
الى على علم من علم الله عليه
لاتعلم أنت وأنت على علم
عليك الله لآعلمه قال سجدني
ان شاء الله صابرا ولا أعصى
لك أمرا فالتلقا عيسى
على ساحل البحر ليس لهما
مسفة فخرت بها مسقية
فكلوهما أن يحموهما
فعرى الخضر فكلوهما
بغير قول فاحصه فوقع
على حرف السفينة فقرر
قرة وقرتين في انهر فقتل

أهل زمانه وأجاب عنه بأنه لا تقص بالتي في أخذ العلم من غير مثله (قلت) وفي الجواب فطر لانه
يستلزم حتى ما أوجب والحق أن المراد بهذا الإطلاق تقيد بالا على ما مر بخصوص لقوله بعد
ذلك انى على علم من علم الله عليه لآعلمه أنت وأنت على علم عليك الله لآعلمه والمراد يكون التى
أعلم أهل زمانه أى من أرسل اليه ولم يكن موسى مرسلالى الخضر وإذا فلا تقص به اذا كان
انظروا أعلم منه ان قلنا انه نبي مرسل وأعلم منه في أمر مخصوص ان قلنا انه نبي أو وى ونصل
بهذا التقرير اشكالات كثيرة فمن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله وما فعلته عن امرى
وبني اعتقاد كونه نيا ثلاث تدفع بذلك أهل الباطل في دعواهم ان الولي أفضل من النبي حاشا
وكلاوتعقب ابن المنير على ابن بطال ايراد في هذا الموضع كثيرا من أقوال السلف في التصدي من
الدعوى في العلم والحق على قول العالم الأدرى بأن ساق مثل ذلك في هذا الموضع غير لائق وهو
كما قال رحمه الله فالوليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد الناس مثل ذلك ولا يتبيح
قوله كنتيجة قولهم فان نتيجته قولهم العجب والكبر وتبيح قوله المزيد من العلم والحق على التواضع
والحرص على طلب العلم واستدلاله به أيضا على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على الشرع
خطأ لا يوجب فسه ولو كان مستقيما بطن الاسم (قوله في مكنل) يكسر الميم وفتح المشا من
فوق (قوله فالتلقا بقصة ليلتها) بالجر على الاضافة ويومها بالنصب على ارادة تدرج جعه
وبنه بعض الخذاق على أنه مقلوب وان الصواب بقية يومها وليتها لقوله بعده فلما أصبح
لانه لا يصح الا من لسل انتهى ويحصل أن يكون المراد بقوله فلما أصبح أى من الليلة التى تلى
اليوم الذى سار ابعده والله أعلم (قوله انى) أى كف بأرضك السلام ويؤيده ما في التفسير
هل بارضى من سلام أوس أين كافي قوله تعالى انى لك هذا والمعنى من أين السلام في هذه
الارض التى لا يعرف فيها وكأنا كانت بلاد كفرة أو كانت تصبهم بغيا السلام وفيه دليل على
أن الانبياء ومن ذريتهم لا يعلمون من الغيب الا ما علمهم الله اذ لو كان الخضر يعلم كل غيب
لعرى موسى قبل ان يسأله (قوله فالتلقا عيسى) أى موسى والخضر ولم يذكر موسى وهو
يوشع لانه تابع غير مقصود بالاصالة (قوله وكلوهما) ضم وشع معهما في الكلام لاهل الشبهة
لان المقام يقتضى كلام التابع (قوله فكلوهما) يقال فيه ما قيل في عيسى ويحصل ان يكون
يوشع لم يركب معهما لانه لم يقع لذكر بعد ذلك (قوله فاحصه فقرر) بضم أو فقبل هو الصرد
بضم المهملة وفتح الراء في الرحلة التطيب أنه الخلف (قوله ما تقص على وعلمك من علم الله)
لفظ القص ليس على ظاهره لان علم الله لا يدخله النقص فقل معناه لم يأخذ هذا توجيه حسن
ويكون التشبيه واقعا على الاستدلال على المأخوذ من احسن منه ان المراد بعلم المعلم دليل
دخول حرف التبعية لان العلم القائم بذاته تعالى مسفة قديمة لا تبعض والمعلوم هو الذى
يتبع وقال الاسعدي المراد ان نقص العصور لا تنص الجبر هذا المعنى وهو كاقيل

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم • بهن فالول من قراع الكتاب

أى ليس فيهم عيب وحاصله ان نفي القص أطلق على سبيل المبالغة وقيل لا معنى ولا أى ولا
كثرة هذا العصور وقال القرطبي من اطاع اللفظ هنا تجاوزا صده التمسك والتعظيم اذ

انظروا موسى ما قص على وعلمك من علم الله الا كثرة هذا العصور في البحر

لا تنقص في علم الله ولا نهاية لمعالماته وقد وقع في رواية ابن جرير بلفظ أحسن سياقا من هذا وأبعد اشكالا فقال ما علمي وعلقت في جنب علم الله الا كما أخذ هذا الصفو وعقار من البحر وهو تفسير اللفظ الذي وقع هنا قال وفي قصة موسى والخضر من القوائد أن الله يفعل في ملككم ما يريد ويحكم في خلقه بما يشاء بما ينفع أو يضر فلا مدخل للعقل في أفعاله ولا معارضة لأحكامه بل يجب على الخلق الرضا والتسليم فان ادرك العقل القول لاسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه ثم ولا كيف كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وكيف وأن العقل لا يحسن ولا يقيح وأن ذلك راجع الى الشرع فاحسنه بالثناء عليه فهو حسن وما قبحه بالذم فهو قبيح وأن الله تعالى فيما يقضيه حكما وأسرار في مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بمشيئته وارادته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل يتوجه اليه بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه فما أطلع الخلق عليه من تلك الاسرار عرف والا لعقل عند ما وقف فاليه هذا المرء من الاعتراض فان ما ل ذلك الى النبية قال ولنبينه هنا على مغلفتين الاولى وقع لبعض الجهلة ان الخضر أفضل من موسى تسكاه هذه القصة وما اشتملت عليه وهذا انما يصدر عن قصر نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما يخص الله به موسى عليه السلام من الرسالة وسماح كلام الله واعطائه التوراة فمع اعلم كل شيء وأن أنبياء بني اسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكم نبوته حتى عيسى وأوله ذلك في القرآن كثيرة ويكنى من ذلك قوله تعالى يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي وسأني في احاديث الانبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية قال والخضر وان كان نبيا فليس برسول باتفاق والرسول أفضل من نبي ليس برسول ولتؤثر لنا على انه رسول فرسالة موسى أعظم وأتمه أكثر فهو أفضل وغاية الخضر أن يكون كواحد من أنبياء بني اسرائيل وموسى أفضلهم وإن قلنا ان الخضر ليس بنبي بل ولي فالي أفضل من الولي وهو أمر مقطوع به عقلا ونقلا والصار الى خلافه كاذر لانه أمر معلوم من الشرع بالضرورة قال وانما كانت قصة الخضر مع موسى امتحانا لموسى ليعتبر الثانية ذهب قوم من الزنادقة الى سلوة طريقة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا انه يستفاد من قصة موسى والخضر أن الاحكام الشرعية العامة تختص بالعامية والالغية وأما الاولياء والخواص فلا حاجة بهم الى تلك النصوص بل انما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ويحكم عليهم بما يغلب على خراطهم لصفاء قلوبهم عن الكدار وخواها عن الاغيار فتجلى لهم العلوم الالهية والحقائق الربانية فيفقون على اسرار الكائنات ويعلمون الاحكام الجزئية فيستفنون بها عن أحكام الشرائع الكليات كما اتفق للضرر فانه استغنى عما ينصلي له من تلك العلوم عما كان عنده موسى ويؤيده الحديث المشهور استفت قلبك وإن اتفول قال القرطبي وهذا القول زندقه وكفر لانه انكار لما علم من الشرائع فان الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بان أحكامه لا تعلم الا بواسطة رسوله السفراء بينه وبين خلقه المبتئين لشرائعه وأحكامه كما قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا من الناس وقال الله أعلم حيث يجعل رسالته وأمر بطاعتهم في كل ما جاؤا به وحش على طاعتهم والتسليم بما أمر واياه فان فيه الهدى وقد حصل العلم اليقين واجماع السلف على ذلك فمن ادعى ان هناك طريقا أخرى يعرف بها أمره ومنهم من غير الطرق اتى بها تبها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب قال وهي دعوى

فبعد ان حضر الى موسى اوارح السيف فقتلهم فقال موسى قوموا فلو انتم في قول ١٩٧ عمدت الى سفنهم فخرمها فخرمها اهلها

قال انا اكل انا انك لن تستطيع
معي صبرا قال لا توثر اخذني بما
نسيت فكانت الاولى من
موسى نسيانا فاطلقا فاذا
غلام يلعب مع الغلمان
فاخذوا الخضر راسه من
اهله فاقبلعوا راسه بيده
فقال موسى اقبلت نفسا
زكية تغرق نفس قال انا اكل
لثا انك لن تستطيع معي
صبرا قال ابن عينة وهذا
او كذا فاطلقا حتى انا اهل
قرية استطعنا اهلها فابوا
ان يصفروهما فوجدناها
جدار يريد ان يقتل قال
الخضر يسعدنا فامه قال
موسى لو شئت لا تقتل عليه
اجرا قال هذا افرأيتي
ويحك قال النبي صلى الله
عليه وسلم رحم الله موسى
لودنا لو صبر حتى يقتل
علينا من امرهما (باب ١٠)
من سأل وهو قائم عانا
جالسا حدثنا عثمان قال
أخبرني جري عن منصور
عن أبي وائل عن أبي موسى
قال جاء رجل الى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله اقم القتال في سبيل الله
فان احدا منا قتال غضبا
ويقاتل حمية فرفع اليه
رأسه قال وما رفع اليه
رأسه الا انه كان قائما فقال
من قاتل لتكون كلمة الله

تسليم اثبات نبوة بينا لان من قال انه يأخذ من قلبه لان النبي يقع فيه هو حكم الله وانه يعمل
بمقتضاه من غير حاجته الى كتاب ولا سنة فقد ثبت لنفسه خاصة النبوة كما قال تعالى ينصلي الله
عليه وسلم ان روح القدس نفثت فريحي قال وقد بلغنا عن بعضهم قال انا اخذت من الموق
وانما اخذت من الحلي الذي لا يموت وكذا قال آخر انا اخذت من قلبي من يدي بول ذلك كثر اتفاق
أهل الشرائع ونسأل الله الهداية والتوفيق وقال غيرهم من استدلل بقصة الخضر على ان الولي
يجوز ان يطلع من مخايا الامور على ما يختص بالشريعة ويجوز له فعله فقد ضل وليس ما تنسك به
محميا فان النبي فعله الخضر ليس في شيء منه ما يناقض الشرع فان قرض لى من اوارح السيف
لقد وقع الطامع عن غضبها ثم اذتركها بعد الوحي بترتيبها وعقلا ولكن مبادرة موسى
بالانكار بحسب الظاهر وقد وقع ذلك في انقطاع روي ما في الحق التي اخرجها سلم ولقظه فاذا
جاء النبي يصفها فوجدنا مخرقة فقبولها فاصلها فيستفاد منه وجوب الثاني عن الانكار في
الخصمات واماطة الغلام فلهذا كل في تلك الشرع بما اقامه الحداد في باب مقابلة الاسماء
بالاحسان وانه اعلم (قوله بعد) يقع الملهمة والميم وكذا قوله عمدت ونول يقع النون أي اجرة
(قوله فاطلقا) أي فخرنا من السيف فاطلقا كما صرح به ايضا في التفسير (قوله قال الخضر
بيده) هو من اطلاق القول على الفعل وسند كرايا في مباحث هذا الحديث في كتاب التفسير ان
شاه الله تعالى (قوله باب من سأل وهو قائم) حلة حاله عن الفاعل وقوله علم المفعول وجالسا
صفته والمراد ان العالم الجالس اذا سأل شخص قائما لا يعلم من باب من أحب ان يتمتله الرجال
قيامه بل هذا جائز بشرط الامن من الاعجاب قاله ابن المنير (قوله حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة
وجريه هو ابن عبد الحميد منصور وهو ابن المعمر وأبو وائل هو شقيق وأبو موسى هو الأشعري
وكاهم كوفون (قوله قال وما رفع اليه رأسه) ظاهره ان القتال هو أبو موسى ويحتمل ان يكون
من دونه فيكون مدرج في أثناء الخبر (قوله من قاتل الخ) هو من جوامع كله صلى الله عليه
وسلم لانه أجاب بلنظ جامع لمعنى السؤال مع الزيادة عليه وفي الحديث شاهد حديث الاعمال
بالنيات وأدله لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبر وأن الفضل الذي ورد في الجاهدين
مختص بمن قاتل لاعلاء دين الله وفيه استصحاب اقبال المسؤول على السائل وسأى بقصة الكلام
عليه في كتاب الجهاد ان شاه الله تعالى (قوله باب السؤال والفتيا عند ربي الجار) امره ان
اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغفرا فيها وأن الكلام في الرى
وغيره من المناكح جائز وقد تقدم هذا الحديث في باب الفتيا على الله وانه آخر الكلام على المتأني
الحج وعبد العزيز بن أبي سلمة هو ابن عبد الله نسب الى حقه أي سلمة الماحشون بكسر الميم
وبشين مبهمة وقد اعترض بعضهم على الترجمة بأنه ليس في الخبر ان المسئلة وقعت في حال الرى بل
فيه أنه كان واقفا عندنا فقط وأجيب بأن المصنف كثيرا ما ينسك بالمعصوم فوقع السؤال
عند الجرة معهم أن يكون في حال اشتغاله بالرى وبعد الفراغ منه واستدلل الاجمعي
بالنسب على أن الترتيب قائم على ما فهمه اللفظ أي بأى صيغة ورد ما يقم دليل على عدم اودائه والله أعلم
وحاصله انه لم يفهموا أن ذلك هو الاصل لما احتجوا الى السؤال عن حكم تقديم الاول على
الثاني اذا ورد الامر اشئين معطوفين فابالوا وقال الاصل ان عمل بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر حتى

هي العاطفة في سبيل الله عز وجل (باب ١١) السؤال والفتيا عند ربي الجار حدثنا أبو قعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن

الزهرى عن يحيى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الجرح وهو يستل فقال رجل يا رسول الله فحرت قبل أن أرى قال ارم ولا سرح ١٩٨ قال أنظر يا رسول الله هلقت قبل أن أنظر قال أنظر ولا سرح فاستل عن

شيء عظم ولا أثر الا حال
افعل ولا سرح (باب)
قول الله تعالى وما أوتيت من
العلم الا قليلا حدثنا قيس
ابن حفص قال حدثنا عبد
الواحد قال حدثنا الاعمش
سليمان عن ابراهيم عن
علقمة عن عبد الله قال سئنا
أنا أنسني مع النبي صلى الله
عليه وسلم في خرب المدينة
وهو يتوكأ على عسيب
معمتر يقرن اليهود فقال
بعضهم لبعض سألوه عن
الروح وقال بعضهم لا سألوه
لا يجي فيه بشي تكرهونه
فقال بعضهم تسألونه فقام
رجل منهم فقال يا أبا القاسم
ما الروح فسكت فقلت
أهوى اليه ففقت فلما
انجلي عنه فقال يسألونك
عن الروح قل الروح من
أمر ربي وما أوتوا من العلم
الا قليلا قال الاعمش
هو كذا في قراءته (باب)
من ترك بعض الاختيار
مخافة أن يقصر فهم بعض
الناس عنه فيقعوا في أشد
منه حدثنا عبد الله بن
موسى عن اسرائيل عن
أبي إسحق عن الأسود قال
قال لي ابن الزبير كانت
عائشة تسر البك كثر اغنا
حديثك في الكعبة فقلت

يقوم الليل على التسوية ولن يقول بعدم الترتيب أصلا أن يتسك بهذا الخبر يقول حتى يقوم
دليل على وجوب الترتيب واعتراض الأصمعي أيضا على الترجمة فقال لا فائدة في ذكر المكان
الذي وقع السؤال فيه حتى يقرى باب على تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم باب السؤال والمسؤول
على الراحة وباب السؤال يوم الضر قلت اغتني الفائدة لتقديم الجواب عن راد أن سؤال
من لا يعرف الحكم عنه في موضع فعله حسن بل واجب عليه لأن صحة العمل متوقفة على العلم
بصحته وان سؤال العالم على فاعلة الطريق على لصحاح اليه السائل لا نقص فسم على
العالم إذا جاب ولالوم على السائل ويستفاد منه أيضا دفع توهم من يظن أن في الاشتغال
بالسؤال والجواب عند البحر تضيق على الرامين وهذا وإن كان كذلك لكن يستغنى من
المنع ما إذا كان فيما يتعلق بحكم تلك البصيلة وأما الزام الأصمعي هو أنه ترجم للأول فيما
مضى باب القياس وهو واقف على الدابة وأما الثاني فكأنه أراد أن يقابل المكان بزمان وهو
متجه وإن كان معلوما أن السؤال عن العلم لا يتقيد بيوم ودون يوم لكن قد يفضل مفضل من كون
يوم العيد يوم لهوا واستناع السؤال عن العلم في يوم الله أعلم (قوله باب قول الله عز وجل وما أوتيت من
من العلم الا قليلا عبد الواحد) هو ابن زياد البصري واستاد الاعمش التي منهاه على قيل
أنا أصح الأسانيد (قوله تريب) بكسر الهمزة والمهجمة وفتح الراء مع نون ويقال بالعكس والغريب
ضد العامر ووقع في موضع آخر بفتح الهمزة واسكان الراء بعدها مثله (قوله عسيب) أي
عصى من جريد النخل (قوله بنقر من اليهود) لم أقف على أصلهم (قوله لا سألوه لايحيى) أي
رواية بنا بالجزم على جواب انتهى ويجوز التصويب والمعنى لا سألوه وخشية أن يجي فيه بشي
ويجوز الزعم على الاستئناف (قوله لنسئله) جواب القسم المحذوف (قوله ففقت) أي حتى
لا أكون مشوشا عليه أو ففقت فأنما حاتلا ينعو بينهم (قوله فلما انجلي) أي الكرب الذي كان
يفشاه حال الوصي (قوله الروح) الاكثر على أنهم سألوه عن حقيقة الروح الذي في الحيوان
وقيل عن جبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرآن وقيل عن خلق عظيم وروى وقيل غير ذلك
وسأني بسط ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى ونشير هناك الى ما قيل في الروح الحيوانى
وان الأصح ان حقيقة عما استأثر الله بعلمه (قوله هي كذا) ولكنى سميت هكذا في قراءتنا
أي قراءة الاعمش وليست هذه القراءة في السبعة بل ولا في المشهور من غيرها وقد أغفلها أبو
عبد في كتاب القراءات لمن قراءة الاعمش والله أعلم (قوله باب من ترك بعض الاختيار) أي فعل
الشيء المختار والاعلامه (قوله عن اسرائيل) هو ابن يونس عن أبي إسحق هو السبيعي بفتح
الهمزة وهو جد اسرائيل الراوى عنه الأسود هو ابن يزيد النخعي والأسناد اليه كلهم كوفون
(قوله قال لي ابن الزبير) يعنى عبد الله الصعالي المشهور (قوله كانت عائشة) أي أم المؤمنين
(قوله في الكعبة) يعنى في شأن الكعبة (قوله قلت قالت لي) زاد فيه أني شيق في مسنده عن
عبد الله بن موسى هذا الاسناد قلت لقد حدثني حديثا كثيرا نسيت بعضه وأنا إذ كر
بعضه قال أي ابن الزبير ما نسيت أذكرتك قلت قالت (قوله حديث عهدهم) بتويز حديث
ورفع عهدهم على أعمال الصفة المشبهة (قوله قال) والاصل في قول ابن الزبير يكفر أى أذكره
حديثك في الكعبة فقلت

قال لي قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة قلوا قومك حديث عهدهم
(٣) قوله يقول حتى يقوم كذا بالنسخ التي بايد لتولم لفتة يقول زائد من قام التاسع ٨١ معصية
ابن

ابن الزبير يقولها بكفر كان الاسود نسبا وأما ما بهداهو قوله لنقضت الحج فبطل أن يكون
عائسي أيضا وأما ذكر وقدره أنه التمس في طريق شعبة عن أبي إسحق عن الاسود
بقوله الأول بكفر فقال بدلها بما يحل عليه وكذا المصنف في الحج من طريق أخرى عن الاسود
ورواه الاسمعي من طريقين زهير بن معاوية عن أبي إسحق ولقطة قلت حدثني حديثا خلت
أوله ونسبت آخر موربعها للاسمعي على رواية أسرا بل وفيما قال فطرقنا لقطة ما على قوله
يكون في رواية شعبة ادراج والله أعلم **(قوله باب)** بالنصب على البدل كذا لا في ذوق الموضعين
ولغيره بالرفع على الاستئناف **(قوله ففعله)** يعني في الكعبة على ما أراد النبي صلى الله عليه وسلم
كأسياني ذلك مسبوفا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وفي الحديث معنى ما ترجمه لأن قريشا
كانت تقطع أمر الكعبة جدا فغشي صلى الله عليه وسلم أن يظنوا الأجل قرب عهدهم بالإسلام
أنه غير صالحا للنفرد بالفتح عليهم في ذلك ويستقدمونه ترك الحيلة لأن الوقوع في المستدومنه
انكلا ترك المنكر خشية الوقوع في أنكر من مؤان الإمام يسوس رعيته بحقه إصلاحهم ولو
كل مفضولاً ما لم يكن محرماً **(قوله باب)** من خص بالعلم قومادون قوم أي سوى قوم لا يعني
الادون وكراهية بالإضافة بغير تنوين وهذه الترجمة قريظة من الترجمة التي قبلها ولكن ههنا في
الاقوال وتلك في الأفعال وفيها **(قوله حدثنا عبيد الله)** هو ابن موسى كاتب للباقيين **(قوله)**
عن معروف هو ابن خزيمة كافي رواية كريمة وهو تابعي صغير وكلي وليس له في البخاري غير هذا
الموضع وأوله بخير المجهدة وتشديد الراء المفتوحة وضع للموحدة وأخبره مجة وهذا الاسناد من
عوالي البخاري لأنه يلقن بالثلاثيات من حيث ان الراوي التائب منه صحابي وهو أبو الطفيل
عاصم بن وائله الذي أخر الصحابة عنه وليس له في البخاري غير هذا الموضع **(قوله)** حدثنا الناس
بما يعرفون كذا وقع في رواية أي ذرو وسط كما من رواية عن الكشيحي ولغيره بتقديم المتن
استدأ بمعلقا فقال وقال على الختم عقبه بالاسناد والراي بقوله بما يعرفون أي يفهمون وزاد
أحمد بن أبي إياس في كتاب العلم عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره ودعوا ما يشكرون أي
ما يشتهيه عليهم فهمه وكذا رواه أبو بصير في السخري وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر
عند العامة ومثله قول ابن مسعود ما أت محمد ناقوما حديثا لا لعله عقولهم لا كان لبعضهم
قننروا مسلم وعن كرم الحديث ببعض دون بعض أجند في الأحاديث التي ظاهرها الخروج
على السلطان ومالك في أحاديث الصفات وأبو يوسف في الغرائب ومن قبلها أبو هريرة كما تقدم
عنه في الجرايين وإن المراد ما يقع من الفتن وشعوذة عن الحسن أنه أنكر تحديث أنفس
للحجاج بقصة العريين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد من المبالغة في صفك الدعاء بناويله
الواهي وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة وظاهره في الأصل غير مراد
فلا مسالك عنه عند من يخشى عليه الاحتياط ظاهر مطلوب والله أعلم **(قوله)** حدثني أبي هو
هشام بن أبي عبد الله السعدي **(قوله)** رديته أي ركب ختم رسول الله صلى الله عليه وسلم
والجمله خالصة والرحل ما كان أخاه الممثلة وأكرم ما به تعمل للبعير من معاذ كان في تلك الخلقة
رديته صلى الله عليه وسلم على جارك بما في الجهاد **(قوله)** قال يا معاذ بن جبل هو خبرنا
القدمه وابن جبل يفتح التورن وأما معاذ فباضم لا هنادي مفرد علم وهذا اختيار ابن مالك لعدم

قال ابن الزبير بكفر لنقضت
الكعبة فطقت لها بابين
بابا يدخل الناس وبابا
يخرجون ففعله ابن الزبير
باب من خص بالعلم
قومادون قوم كراهية أن
لا يفهموا وقال على حدثنا
الناس بما يعرفون أي يفهمون
أن يكذب الله ورسوله
حدثنا عبيد الله بن موسى
عن معروف بن خزيمة
أبي الطفيل عن علي بن ذلك
حدثنا إسحق بن إبراهيم
قال حدثنا معاذ بن هشام
قال حدثني أبي عن قتادة
قال حدثنا أنس بن مالك
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومعاذ رديته على
الرحل قال يا معاذ بن جبل

احتياجه الى تقدير واختار ابن الحاجب التصب على أن يسمع ما بعده كاسم واحد مركب كأنه
 أضيف والمبادئ المتضاف منصوب وقال ابن الترمييزي والتصب على أن قوله معاذ قاله بالتقدير
 يا ابن جبل وهو يرجع الى كلام ابن الحاجب بتأويل **(قوله)** قال ليسك يا رسول الله وسعدك
 الب يفتح اللام معناه هنا الاجابة والسعد المساعدة كنه قال لنا وأعدادك ولكنهما تبا
 على معنى التأكد والتكثير أى اجابة بعد اجابة واسعاد بعد اسعاد وقيل فى أصل ليسك
 واشتقاقها غير ذلك ومنوعه فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى **(قوله)** ثلاثاً أى النداء والاجابة
 قبل ثلاثاً وصرح بذلك فى واجه وسلم ويؤيد الحديث المتقدم فى باب من أعاد الحديث ثلاثاً
 لفهم عنه **(قوله)** صدقاً فيه احتراز عن شهادة المنافق وقوله من قلبه يمكن أن يتعلق بصدق أى
 يشهد بلفظه ويصدق قلبه ويمكن أن يتعلق بشهادة أى يشهد بلفظه والأول أولى وقال الطي
 قوله صدقاً أى هم مقام الاستقامة لأن الصدق يعبره قولاً عن مطابقة القول لغيره
 وبعبارة فعله عن تحرى الاخلاق المرضية كقوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به أى حقق
 ما أورده قولاً بغير ارفاعه فلا انتهى وأراد بهذا التقرير رفع الاشكال عن ظاهر الخبر لانه يقتضى
 عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لمخبره من التبعيم والتأكد لكن ذلك الادلة
 القطعية عند أهل السنة على ان طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون ثم يخرجون من النار بالشهادة
 فلم أن ظاهره غير مراد فكأنه قال أن ذلك مقيد بغير عمل الاعمال الصالحة قالوا لا رجل خفاء
 ذلك لم يؤذن له فى التبشير وقد أجاب العلماء عن الاشكال أيضاً بأجوبة أخرى منها ان عطفه
 مقيد بغير قالها تأنيهاً على ذلك ومنها أن ذلك كان قبل نزول القرآن وفيه نظر لان مثل
 هذا الحديث وقع لادى هريرة بكروا مسلم وصحبت متأخرة عن نزول القرآن فافض وكذا
 وبشعره من حديث أبى موسى رواه أحمد بإسناد حسن وكان قدومه فى السنة التى قدم
 فيها أبو هريرة ومنها أنه خرج مخرج الغالب إذا الغالب أن الموحدين يعمل الطاعات ويحب
 المعصية ومنها أن المراد ينصر على النار يخرج من خلوته فيها لأصل دخولها ومنها أن المراد
 النار التى أعدت للكافرين لا الطبة التى أقرت لعصاة الموحدين ومنها أن المراد ينصر على
 النار حرمته جلته لان النار لا تأكل مواضع الجسد من المسلم كانت فى حديث الشفاعة
 أن ذلك محرم عليهم وكذا لسانه الناطق بالتوحيد والعلم عند الله تعالى **(قوله)** فيبشرون
 كذا لا يدرى فهم يبشرون والباقي يحذف التوهم وهو وجه وقوع الغائب الذى أو
 الاستهزاء أو الغرض وهو تصبى كل ذلك **(قوله)** إذا شكوا بتشديد المنة التى تفتح حركه
 الكفى وهو جواب ويراد أى ان أخبرتهم شكوا ولا يصلى والكشعوى شكوا باسكان
 النون وضم الكاف أى يخشعون من العمل اعتماداً على ما تبذل من ظاهره وروى الزوارق اسناد
 حسن من حديث أبى سعد الخدرى رضى الله عنه فى هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أذن
 لمعاذ فى التبشير فلقه عمر فقال لا تجل ثم دخل فقال يا نبي الله أنت أفضل رأيا الناس اذا سمعوا
 ذلك اتكوا اعلموا قال فردوه هذا معد ومن موافقات عمر وفيه جواز الاجتهاد بحضرته صلى الله
 عليه وسلم واستدل بعض متكلمي الاشعرية من قوله شكوا على ان للبعد اختياراً كما سبق فى علم
 الله **(قوله)** عندمونه أى موت معاذ وأغرب الكرماتى فقال يحتمل أن يرجع الضمير الى رسول

قال ليسك يا رسول الله
 وسعدك قال يا معاذ قال
 ليسك يا رسول الله وسعدك
 ثلاثاً قال ما من أحد يشهد
 أن لا اله الا الله وأن محمداً
 رسول الله صدقاً من قلبه
 الا حرمه الله على النار قال
 يا رسول الله أفلا أخبره الناس
 فيبشرون قال اذا شكوا
 وأخبرهم معاذ عنمونه

الله صلى الله عليه وسلم (قلت) ويرثه مارواه أحد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الانصاري قال
 أخبرني من شهد هذا حين حضرته الوفاة يقول سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً
 لم ينعني أن أحد سلكه الا تخافة ان سلكوا فذكره (قوله تأمناً) هو فتح الهمة وتسهيل
 المثلة المضمومة أي خشية الوقوع في الاثم وقد تقدم وجهه في حديث بدء الوحي في قوله
 يفتح والمراد بالاثم الحاصل من كتمان العلم ودل صنيع معاذ على انه عرف ان النبي عن التبشير
 كان على التنزيه لا على الصريح والاثم كان يخبر به أصلاً وعرف ان النبي مقبداً لالتكال
 فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك وإذا زال القيد زال المقيد الاول وأوجه لكونه آخر ذلك الى
 وقفه ونه قال القاضي عياض لعل معاذ لم ينهم النبي لكن كثر عزمه على عرض لمن
 تبشيره (قلت) والرواية الاثنية صريحة في النبي فالاولى ما تقدم وفي الحديث جواز
 الرداف وبيان واضع النبي صلى الله عليه وسلم ومنه معاذ بن جبل من العلم لانه خصه بمآذ
 وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردده واستدانة في اشاعة ما يعلم به وحده (ترجم حدثنا
 مسند حديثه) كذا الجميع رذ كر الحيا في ان عبدوسا وناقابي روي عنه أبي زيد المروزي
 باسقاط مسند من السند قال وهو وهم ولا يتصل السند الا بذكره انتهى وهو عمر هو ابن سليمان
 التيمي والاسناد كله مبنيون الامعاذ وكذا الذي قبله الاصح فهو مروزي وهو الامام
 المعروف بابن راهويه (قوله ذكرى) هو بالغيم على البناء للمبسم فاعلم ولم يسم أن من ذكر
 له ذلك في جميع ما وقعت عليه من الطرق وكذلك جابر بن عبد الله كما قدمنا من عند أحد لادن
 معاذ التمام حدثني عن معاذ بن السام وجابر وأنس اذ قال بالبدعة فليشهدوا وقد حضر ذلك من
 معاذ عمرو بن ميمون الاودي أحد الحضرمين كما سيأتي عند المصنف في اجتهاد وياقي الكلام
 على ما في سباقهم من الزيادة ثم رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن سبرة انحماني المشهور عنه
 سمع ذلك من معاذ أيضاً فيصير ان يفسر المبهمة بأحدهما والله أعلم (نسيه) أورد المزي
 في الاطراف هذا الحديث في مسند أنس وهو من مر اسل أنس وكان حقه أن يذكره في انهم مات
 والله الموافق (قوله من لقي الله) أي من لقي الاجل الذي قدره الله يعني الموت كذا قاله جماعة
 ويحتمل أن يكون المراد البعث أو رؤية الله تعالى في الآخرة (قوله لا نشر له) اقتصر على نفي
 الاشارة لانه يستدعي التوحيد بالاقضاء واستدعي اثبات الرسالة بالضرورة اذ من كذب رسول
 الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك أو هو مثل قول القائل من ذة ضاعت صلاته أي
 مع سائر الشرائع فالمراد من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الايمان به ونيس في قوله دخل
 الجنة من الاشكال ما تقدم في السباق المنسب لانه اعلم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده
 (قوله) فأنخبرهم معاذ عن معاذ تأمناً معنى التأم الصريح الوقوع في الاثم وفوقه كعب وتأماً
 خشي معاذ من الاثم المرتب على كتمان العلم وكأنه بهم من منع النبي صلى الله عليه وسلم ان يخبر
 بها اخبارا عامّة وله فلا أبشر الناس فأخذ هو ولا يصوم المنع فلم يخبر بها أحداثاً ظهر له
 ان المنع انما هو من الاخبار عموماً بغير قبل مونه فأخبر بها اصل الناس فجعل بين احكامين
 ويقوى ذلك ان المنع لو كان على عمومته في الاختصاص لما أخبره وبيأه وأخذ عنه من كان
 في منزل مقامه في الله هم انه لم يمنع من اخباره وقد تعقب هذا الجواب بما أخرج من وجه

تأمناً • حدثنا مسند قال
 حدثنا معمر قال سمع أبي
 قال سمعت أنس قال ذكر لي أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لمعاذ من لقي الله لا يبشر له
 شيئاً دخل الجنة فقال • بشر
 أنس

ثربت عينك فيهم وشبهوا له حاشا حدثنا الشعل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من الشجر شجرة تلابق قطور فيها وهي مثل المسلم حدثوني ما هي فوقع ٢٠٣ الناس في شجر البادية ووقع في نفسي

أنها النخلة قال عبد الله

فأخبرت فقالوا يا رسول

الله أخبرنا بما قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هي

النخلة قال عبد الله فحدثت

أني بموقع في نفسي فقال

لأن تكون قلتما أحب إلي

من أن يكون لي كذا وكذا

(باب) من أصاب فأمر

غيره بالسؤال حدثنا سعد

قال حدثنا عبد الله بن داود

عن الأعشى عن مسدد

الثوري عن محمد بن الحنفية

عن علي قال كنت رجلا مذم

فأمرت المقداد أن يسأل

النبي صلى الله عليه وسلم

فسأله فقال فيه الوضوء

(باب) ذكر العلم والفتيا

في المسجد حدثنا قتيبة

قال حدثنا الليث بن سعد

قال حدثنا نافع مولى

عبد الله بن عمر بن الخطاب

عن عبد الله بن عمر أن رجلا

قام في المسجد فقال يا رسول

الله من أين تأمرنا أن نهل

فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم هل أهل المدينة نذرى

المطرفة وهل أهل الشام

من الحنفية وهل أهل نجد من

قرن وقال ابن عمر ويرعون

أنت رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال وهل أهل اليمن من

المطرفة وهل أهل الشام

من الحنفية وهل أهل نجد من

قرن وقال ابن عمر ويرعون

أنت رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال وهل أهل اليمن من

المطرفة وهل أهل الشام

من الحنفية وهل أهل نجد من

قرن وقال ابن عمر ويرعون

أنت رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال وهل أهل اليمن من

ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك لكن الجواب يدل على أنها أنكرت وجود الحق من أصله ولهذا أنكرك عليها (قوله تربت عينك) أي أقفرت وصارت على التراب وهي من الالفاظ التي تطلق عند الزجر ولا يراد بها إظهارها (قوله فم) بموحدة مكسورة وساق الكلام على مباحثه في كلب الطهارة أن شاء الله تعالى (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا في أوائل كلب العلم وأوردنا القول ابن عمر فاصصت ولأصف عمر على كونه لم يقل ذلك لتظهر فضيلة فاستازم حيا ابن عمر فتويت ذلك وكان يمكنه إذا استصاحب أبا لسان هو أكبر منه أن يذكرك ذلك لغره سرا لغيره عنه فجمع بين المصطفى ولهذا عقبه المصنف بإب من استصافا من غير السؤال وأورد في حديث علي بن أبي طالب قال كنت رجلا مذموا وهو ثقيل فقال المجترة والمذمى كثير المذمى وهو باسكن المجترة المله الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة وساقى الكلام عليه في الطهارة أيضا واستدل به بعضهم على جواز الاعتقاد على الغير المقتنون مع القدوة على القطوع وهو خطأ في الساق أن السؤال وقع وعلى حاضر (قوله باب ذكر العلم) أي إلقاء العلم والفتيا في المسجد وشاربه الترجمة إلى الرد على من تفتيه لما يقع في المباحث من رفع الأصوات فتبه على الجواز (قوله أن رجلا قام في المسجد) لم أتف على اسم هذا الرجل والمراد بالمسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويستفاد من السؤال عن موافقت الحج قبل السفر من المدينة وقرن باسكن الرأى غلط من فقها وقول ابن عمر ويرعون إلى آخره يفسر عن روى الحديث تاما كإب عباس وغيره وفيه دليل على إطلاق الزعم على القول الحق لأن ابن عمر مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يفهمه لقوله لم أتفه هذا أي الجملة الأخيرة فصار يرويه عن غيره وهو دال على شدته في رويته وساقى الكلام على فوائد في الحج أن شاء الله تعالى (قوله باب من أجاب السائل بالكرها سأله) قال ابن المنبر موقع هذه الترجمة التنبية على أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازم بل إذا كان السبب خاصا والجواب عاما جاز وحل الحكم على عموم اللفظ لأعلى خصوص السبب لأنه جواب وزائدة قائدة ويؤخذ منه أيضا أن المفتي إذا سئل عن واقعة واحتل عنه أن يكون السائل يتدرع بمجوابه إلى أن يعيده إلى غير محل السؤال تعين عليه أن يفصل الجواب ولهذا قال فان لم يجد نعلمين فكانه سأل عن حالة الاختيار فاجابه عنها وزاد حالة الاضطراب وليست بأجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك وأما موقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقة للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد أن الجواب يكون مقبدا للحكم المسؤول عنه قاله ابن زريق العبد في الحديث أيضا العبدول عمال انحصار إلى ما ينحصر طلبا لا يباحز لأن السائل سأل عما ليس فاجيب بما ليس إذا الأصل الإباحة ولو عذر له ما ليس لطلب بل كان لا يؤمن أن يتسكك بعض السامعين بفهمه فيقتل اختصاصه بالمحرم وأيضا فالقصد وما يحرم ليسه لا يباح له ليسه لأنه لا يجب للمسلم خصوص بل عليه أن يحتجب شأخصوصا (قوله وابن أبي ذئب) هو الناضم عطا على قول آدم حدثنا ابن أبي ذئب والمراد أن آدم سمع من ابن أبي ذئب بإسنادين وفي رواية غير أبي ذئب عن الزهري بالعطف على نافع ولم يعد

يلزم وكان ابن عمر يقول لم أتفه هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب) من أجاب السائل بالكرها ما له حدثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن

ذكر ابن أبي ذئب (قوله ان رجلا) لم يفتح على اسم موسى في قصة الكلام على فوائد في كتاب الحج
 أيضا ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على ما نه حديث
 وحديثين منها في المتابعات بصيغة التعليق وغيرهما ثمانية عشر والتعليق التي لم يوصلها في مكان
 آخر أربع وهي كتب لأمير السرية وورجل جابر إلى عبد الله بن أنس وقصة ضمام في وجوهه إلى
 قومه وحديث انما العلم بالتعلم وباقي ذلك هو ثمانون حديثا كلها موصولة بالمرور من هامة
 عشر حديثا وبغير تكرير أربع وستون حديثا وقدوافقه مسلم على تخريجها الاستئثار
 حديثا وهي الأربعة المعلقة المذكورة وحديث أبي هريرة اذا وسد الامر إلى غير أهل وحديث
 ابن عباس اللهم علم الكتاب وحديثه في الذبح قبل الرمي وحديث عقبة بن الحارث في شهادة
 الرخصة وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثا وحديث أبي هريرة أسعد الناس بالشفاعة
 وحديث الزبير بن كذب على وحديث سلمة بن قهول على وحديث علي في الصيغة وحديث أبي
 هريرة في كونه كراهية حديثنا وحديث أم حلتة ماذا أزل الله من الفتن وحديث أبي هريرة
 حنظلة وعائين والمراد بوجاهة مسلم وافقته على تخريج أصل الحديث عن حماسة وان وقعت
 بعض المخالفة في بعض السانط وفيه من الاستمرار الموقوفة على الصابة ومن بعدهم اثنا
 وعشرون أثر أربعين موصولة والبقية معلقة قال ابن رشد ختم البخاري كتاب العلم بسبب من
 أجاب السائل بالكثر مما سأل عنه أشارت منه إلى انه بلغ الغاية في الجواب علما بالصيغة واعتماد على
 النية الصيغة وأشار قبل ذلك بقليل بترجمته من لبعض الاختيار بحفاة أن يقصر فهم بعض
 الناس عنه إلى انه مما صنع ذلك فأنفع الطبيب بالطبيب يارع سياق وأبعد اتساق روجه الله تعالى

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء)

باب ما جاء في قول الله عز وجل اذا قمتم إلى الصلاة الآية وفي رواية الأصلية ما جاء في قول الله عز وجل
 ما أتواكم منكم من غير أن يمسوا رؤسكم الآية في الوضوء من قول الله عز وجل إلى آخره والمراد بالوضوء كراهية وضوءه
 وضوءه ومقدمته والوضوء بالتم هو الفعل والفتح المله الذي يترسأ به على المشهور وفيه ما وحكي
 في كل منهما الأمران وهو مشتق من الوضوء بمعنى بذلك لان المعنى ينظف به فوضوءا
 وأشار بقوله ما جاء إلى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الأكثرون التقدير اذا قمتم إلى الصلاة
 محدثين وقال الآخرون بل الأمر على عموم من غير تقدير حذف الآية في حق المحدث على
 الإيجاب وفي حق غيره على التنب وقال بعضهم كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوبا وبذلك لهذا
 ما رواه أحمد وأبو داود ومن طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أبا عبد الله بن زيد بن
 الخطاب حدثت أم عبد الله بن عمر بن عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الا من حدث
 ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم يترسأ عند كل صلاة فلما كان يوم اتفق
 سلى الصلوات وضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيئا لم تكن تفعله فقال عبد الله ما فعلته أي بل ان
 الجواز وسأني حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث واختلف العلماء أيضا في موجب
 الوضوء فتبين يجب بالحدث وجوباً موصوفاً قبل به وبالقيام إلى الصلاة معار وجه جماعة من
 الشافعية وقيل بالقيام إلى الصلاة حسب ويدل لما رواه أصحاب السنن من حديث ابن

النبي صلى الله عليه وسلم
 ان رجلا سأل ما يليس المحرم
 فقال لا يليس التيميم ولا
 العمامة ولا السرابيل ولا
 البرنس ولا ثوب باسمه الويس
 أو زعفران فان لم يجد
 التمدن فليلبس الخشن
 وليقطعهم حتى يكونا تحت
 الكعنين

(بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب الوضوء)

(باب) ما جاء في قول الله
 تعالى اذا قمتم إلى الصلاة
 فاغسلوا وجوهكم وأيديكم
 إلى المرافق وامسحوا
 برؤوسكم وأرجلكم إلى
 الكعنين

عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغتسلت بالوضوء اذا قلت الى الصلاة واستنبت بعقبك
 العلم من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغيبوا الوجوه لان التقدير اذا اردتم القيام الى
 الصلاة فتوضؤوا لاجلها ومثله قولهم اذا رايت الامير فقم أى لاجلهم وتسلطهم هذه الآية من قال
 ان الوضوء أول ما فرض بالمدينة فاما ما قبل ذلك فقول ابن عبد البر اتفاق أهل السيرة على ان غسل
 الخنابة انما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة كما فرضت الصلاة وانه لم يصل قط الا بالوضوء
 قال وهذا مما لا يجهله عالم وقال الحاكم في المستدرک ان أهل السنة هم حاجة الى دليل الرد على من
 زعم ان الوضوء يمكن قبل نزول آية المائدة ثم ساق حديث ابن عباس دخلت فاطمة على النبي صلى
 الله عليه وسلم وهي تنكب فضائت هولاء الملائكة ثم ساق حديث ابن عباس دخلت فاطمة على النبي صلى
 قنوصاً الحديث (قلت) وهذا يصلح وداعلي من أنكر وجود الوضوء قبل الهجرة لأعلى من أنكر
 وجوه حديثه وقد جزم ابن الجهم المالكي بأنه كان قبل الهجرة فتدبروا وجزم ابن حزم بأنه لم يشرع
 الا بالمدينة ورد عليهم بما أخرجه ابن لهيعة في المغازي التي رويها عن أبي الاسود ديم عمرو وعنه ان
 جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحى وهو مسلم ووصله أحمد بن
 طريق ابن لهيعة أيضاً لكن قال عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه وأخرجه ابن ماجه
 من رواية رشدين بن سعد عن عقيل بن الزهري نحوه لكن لم يذكره بن حازم في مسنده
 وأخرجه الطبراني في الاوسط من طريق اللبث عن عقيل موصولاً ولو ثبت لكان على شرط الصحيح
 لكن المعروف رواية ابن لهيعة (قوله) وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة
 كذا في رواية ابن لهيعة في المغازي ويجوز النصب على أنه مفعول، طلق أى فرض الوضوء غسل
 الاعضاء غسل مرة مرة وأعلى الحال السادسة الخبر أى يفعل مرة مرة وأعلى لفظة من نصب
 الخبر إن بان وأعاد لفظ مرة مرة لزيادة التفصيل أى الوجه مرة والسدرة الخ والبيان المذكور
 يحتمل أن يشير به الى ما رواه بعد من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ناضراً مرة
 وهو بيان بالفعل مجمل الآية اذا الامر في طلب إيجاد الحقيقة ولا يتعين بعد ذلك الشارع ان المنة
 الواحدة للاستصحاب وما راد عليها للاستصحاب وساقى الاحاديث على ذلك فيما بعد وأما حديث أبي
 ابن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بما عتقوا مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة
 الا به فقيه بيان بالفعل والقول معال كنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه وله طرق أخرى كلها
 ضعيفة (قوله) وتوضأ أيضاً مرتين مرتين كذا في رواية أبي ذر ولغيره مرتين بغير تكرار وساقى هذا
 التعليق موصولاً في باب مفرد مع الكلام عليه (قوله) وثلاثاً أى وتوضأ أيضاً ثلاثاً زاد الاصطلاح
 ثلاثاً على نسق ما قبله وساقى موصولاً أيضاً في باب مفرد (قوله) ولم يدعى ثلاثاً أى لم يأت في شيء
 من الاحاديث المرفوعة في صحة وضوئه صلى الله عليه وسلم الا ثلاث بل ورد عنه صلى الله
 عليه وسلم ثم من زاد عليها وذلك فيما رواه أبو ذر وغيره من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال من زاد على هذا نقص فقد أساء وطام
 استاده جيلكس عدمه مسلم في جله ما أسكر على عمرو بن شعيب لأن ظاهره تم النص من الثلاث
 وأجيب بأنه أمر سيئ والامامة تتعلق بالنقص والطالب بالزيادة وقد فيه حذف تقديره من نقص
 من واحدة وتؤيد ما رواه نعيم بن حاتم من طريق المطلب بن حنبل بن عوف الوضوء مرتين مرتين

قوله ابن الجهم في نسخة ابن
 الحكم

قال أبو عبد الله وبين النبي
 صلى الله عليه وسلم أن فرض
 الوضوء مرة مرة وتوضأ
 أيضاً مرتين مرتين وثلاثاً
 ولم يدعى ثلاث

وثلاثا فان نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ وهو من رجا له ثقات وأجيب عن الحديث أيضا بان الرواية تقوى على ذكر النقص فيه بل أكثرهم، يقتصر على قوله في زيادة فقط كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الاسفراييني عن بعض العلماء انه لا يجوز النقص من الثلاث كما يقتضيه ظاهر الحديث المذكور وهو مجموع بالإجماع وأما قول مالك في المدونة لا أحب الواحدة الا من العالم فليس فيه ايحباب زيادة عليها والله أعلم (قوله ذكره أهل العلم الاسراف فيه) يشهد بذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق هلال بن يساق أحد التابعين قال كان يقال من الوضوء اسراف ولو كنت على شاطئ نهر وأخبرني نحوه عن أبي الفرداء بن مسعود روى في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه باسنادين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (قوله وان يجاوزوا الخ) يشير الى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن مسعود قال ليس بعد الثلاث شيء وقال أحمد وأبو حنيفة وغيرهما لا تجوز الزيادة على الثلاث وقال ابن المبارك لا آمن أن يأثم وقال الشافعي لأحب أن يزيد المتوضئ على ثلاث فان زاد لم أكرهه أي لم أكرهه لأن قوله لا أحب يقتضي الكراهة وهذا الاصح عند النافعة أنه مكروه كراهة تنزيه وسكن الهادي منهم عن قوم ان الزيادة على الثلاث تطل الوضوء كالزيادة في الصلوة وهو قياس فاسد ويلزم من القول بغيره الزيادة على الثلاث أو كراهتها لا ينسب تحديد الوضوء على الإطلاق واختلف عند الشافعي في القيد الذي يمنع منه حكم الزيادة على الثلاث فالاصح ان صلى به فرضا أو نفلا وقيل الفرض فقط وقيل مثله حتى سجدة التلاوة والشكروس المصحف وقيل ما يقصده الوضوء وهو أعم وقيل اذا وقع الفصل زمن يحفل في مثله تقضى الوضوء عادة وعند بعض الحنفية انه راجع الى الاعتقاد فان اعتقد ان الزيادة على الثلاث سنة اخطأ ودخل في الوعيد الا فلا يشترط التصديق بل لو زاد الى اربعة أو غيرها لا ولم ولا سيما اذا قصده القرية الحديث الواردة الوضوء على الوضوء (قلت) وهو حديث ضعيف ولعل المصحف اشار الى هذه الرواية ومسما في بسط ذلك في أول تفسير المائدة ان شاء الله تعالى ويستثنى من ذلك ما لو علم انه بقي من العضو شيء لم يصبه المائتي المرات أو بعضها فانه يغسل موضعه فقط وأما مع الشك الطارئ بعد الفراغ فلا ثلاثا بل هو الحال الى الوسواس المنعوم (قوله باب لا تقبل صلاة بغير طهور) هو بضم الطاء المهملة والمراية ما هو اعلم من الوضوء والفصل وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر وأبو داود وغيره من طريق أبي الميجين اسامة عن أبيه وهو طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط الصاري فلذلك اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقرم مقامه (قوله لا تقبل) كذا في روايةنا انضم على البناء لما لم يسم فاعلموا أخرجه المصنف في تركه الحيل عن اسحق بن نصر وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلقا لا يقبل الله والمراد بالقبول هنا ما رادى الصحة وهو الاجراء حقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما في التعميم كان الاتيان بشرطها مغلظة الاجراء الذي القبول ثمرة عبر عنه بالقبول مجازا وأما القبول المتق في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من أتى عرفا لم يقبل صلاة فهو الخفي لا مقديص العمل بخلاف القبول للمانع ولهذا كان بعض السلف يقول لأن تقبل لي صلاة واحدة أحب الي من جميع الدنيا فانه ابن عمر قال لأن الله تعالى قال انما يقبل الله من التقيين

وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم (باب) لا تقبل صلاة بغير طهور حدثنا اسحق بن ابراهيم الحنظلي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن حسان بن منبه انه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاتكم

(قوله أحدث) أي وجعل منه الحديث والمراد به الخارج من أحد السبلين وانما قصره أبو هريرة بأحسن من ذلك تقيها بالاختلاف على الاعتقاد ولأنها قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما وأما باقي الأحاديث المختلفة فيها بين العلماء كمن الذي كروى المراءاة التي حمل ألقم والحكمة نقل أباهريرة كان لا يرى النقص بشئ منها وعليه معنى المصنف كما سيأتي في باب من لم ير الضوء الأيمن المخرجين وقيل إن أباهريرة إنما اقتصر في الجواب على ما ذكره لأنه إن السائل كان يعلم ما عدا ذلك وفيه بعدوا استدلال الحديث على بطلان الصلاة فالحديث سواء كان خروجه اختياريا أم اضطراريا وعلى أن الضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول لا يأتى إلى غاية الضوء وما بعد هذا محققا قبل نقلها فاقضى ذلك بقول الصلاة بعد الضوء مطلقا (قوله يتوضأ) أي بالماء أو ما يقوم مقامه وقد روى النسائي بإسناد قوى عن أبي ذر مرفوعا الصبيدا الطيب وضوء المسلم فاطلق الشارع على التيمم أنه وضوء لكونه قائم مقامه ولا يفتى أن المراد بقبول صلاته من كان محدثا يتوضأ أي مع باقي شروط الصلاة والله أعلم (قوله باب فضل الضوء والغفر المحجلين) كذا في أكثر الروايات بالرفع وهو على سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث أنهم القتر المحجلون وهو عند مسلم أو الواو واستثناة القتر المحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم فضل أو انظر قوله ما ناز الوضوء في رواية السقلى والغفر المحجلين بالعطف على الضوء أي وفضل القتر المحجلين كما مر في الأصل في روايته (قوله عن خالد هو ابن زيد الاسكندراني) أحد الفقهاء الثقات وروايته عن سعيد بن أبي هلال من باب رواية الاقران (قوله عن نعيم الجهم) يضم الميم واسكان الجهم هو ابن عبد الله المدني وصفه هو وأبوه بذلك لكونهما كآباء يفران سعيد الذي صلى الله عليه وسلم وزعم بعض العلماء أن وصف عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز وفيه نظر فقد جزم إبراهيم الحاربي بأن نعيميا كان يباشر ذلك رجال هذا الاسناد له تصفههم مصريون وهم اللبث وشيخه الرازي عنه والنصف الآخر مديون (قوله رقت) بفتح الراء وكسر الالف أي صعدت (قوله فتوضأ) كذا في جمهور الروايات ولكنهم يوجبون ما يدل قوله فتوضأ وهو تصفيف وقدرناه الإصماعيلي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ ثم توضأ و زاد الإصماعيلي فيه فغسل وجهه ويديه فرفع في عضديه وغسل رجليه فرفع في سابقه وكذا المسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه من طريق عامر بن غزوة عن نعيم وزاد في هذه أن أباهريرة قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأفاد دفعه ونهه ردة على من زعم أن ذلك من رأى أي هريرة بل هو من روايته وزيادته معا (قوله أمتي) أي أمة الإجابة وهم المسلمون وقد تنطق أمة محمد ويراد بها أمة الدعوة وليست حرادتها (قوله يدعون) يضم أوله أي نادون أو سمعون (قوله غرا) يضم الحجمة وتشديد الراء جمع أغرأ ذو غرة وأصل الغرة لغة بضاعة تكون في جهة الفرس سم استعملت في الجمال والشهرة وطيب ذلك والمراد بها هنا التوراة الكائن في وجه أمة محمد صلى الله عليه وسلم وغرأ منصوب على التمهوية ليدعون أو على الحال أي أنهم إذا دعوا على رؤس الأشهاد ودوا بهذا الوعد وكانوا على هذه الصفة (قوله محجلين) بالمهمل والجيم من التحجيل وهو يبيض يكون في ثلث ثوابهم من قوائم الفرس وأصلهم من الجمل بكسر الملهة وهو الخنثى والمراد به هنا أيضا التوراة ودل الحاربي بهذا الحديث على أن الضوء من خصائص هذه الأمة وفيه نظر لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة

أحدث حق يتوضأ قال
رجل من حضرة موت
ما الحديث يا أباهريرة قال
فسأله وضراطة (باب) وفضل
الوضوء والغفر المحجلون من
آثار الوضوء وحديثنا يحيى
ابن بكير قال حدثنا الليث
عن خالد بن سعيد بن أبي
هلال عن نعيم الجهم قال
رقت مع أبي هريرة على
ظهر المسجد فتوضأ فقال
أني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول نأمتي
يدعون يوم القيامة غرأ
محجلين

رضي الله عنهم مع الملك الذي اعطاها هاجر ان سارت لهم الملك بالقبول بها فامت تتوضأ وتصلي
وفي قصص جريح الراهب ايضا انه قام قنوصاً وصلى ثم كرم القلام فالتقاه ان الذي اختست به هذه
الامة هو الغزو والتعجيل لاصل الموضوع وقد صرح بذلك في رواية مسلم عن أبي هريرة أيضاً فروى
قال حبان السبيتي لا حديث غيركم وله من حديث حذيفة نحوه وسبب كسر الميملة واسكان الياء
الاخيرة أي علامة وقد اعترض بعضهم على الخليلي بحديث هذا وضوء في وضوء الاتي بمقبلي
وهو حديث ضعيف كما تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال ان يكون الموضوع من
اختصاص الاتي بمقبلي انهم الامة (قوله من آثار الموضوع) بضم الواو ويحوز قصصها على
أنه الماء قاله ابن دقيق العيد (قوله من استطاع منكم ان يطل غرته فليفعل) أي فليطل الغرة
والتعجيل واقصر على احداً من الامة لا على الاخرى فهو سرايل تنقسم الحرا وقصر على ذكر
الغرة وهي مؤنثون والتعجيل وهو مذكور لان محل الغرة أشرف اعضاء وضوء وأول ما يقع عليه
النظر من الانسان على ان في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزيرة ذكر الامر بن ولفظه فليطل غرته
وتعجيله وقال ابن بطال كنى أبو هريرة بالغرة عن التعجيل لان الوجه لا يميل الى الرادة في غسله
وفيما قال نظر لانه يستلزم قلب اللغة ومانعاً ممنوع لان الاطالة ممكنة في الوجه بان يغسل الى
صفحة العنق مثلاً ونقل الرازي عن بعضهم ان الغرة تطلق على كل من الغرة والتعجيل ثم ان
ظاهره ابقاء الحديث لكن رواه أحمد بن حنبل من طريق فليج عن نعيم وفي آخره قال نعيم لأدري قوله
من استطاع الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة ولم أره في الجبل في رواية
أحمد بن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا يمين رواه عن أبي هريرة بن عتيبة رواية
نعيم هذه والله أعلم واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التعجيل فقبل الى المكب
والركبة وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأى يوسع ابن عمر من فعله أن يخرج من أي شيء أو يعبئ
بأسناده حسن وقبل المستحب الزيادة الى نصف العضد والساق وقبل الى فوق ذلك وقال
ابن بطال واطاعتهم المالكية لا تستحب الزيادة على الكعب والمرفق لقوله صلى الله عليه وسلم
من زاد على هذا فقد أساء وظلم وكلامهم معترض من وجوه ورواية مسلم صريحة في الاستصحاب
فلا تعارض بالاحتمال وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك فهي
مردودة بما قلناه عن ابن عمر وقد صرح باستصحابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية
وأما تأويلهم الاطالة المطالبة بالمدامعني الموضوع فمعترض بان الراوي أدري بمعنى ما روى كيف
وقد صرح رفعه الى الشارع صلى الله عليه وسلم وفي الحديث معنى ما ترجم له من فضل وضوء لان
الفضل الحاصل بالغزو والتعجيل من آثار الزيادة على الواجب فكيف الظل بالواجب وقد وردت
فيه احاديث صحيحة مختصرة أخرجهما مسلم وغيره وفيه جواز وضوءه على ظهر المسجد لكن اذا
لم يحصل منه أدنى للمسجد أو لم ين فيه والله أعلم (قوله باب) بالتأويل لا يتوضأ بفتح أوله على البناء
للفاعل (قوله من الشك) أي بسبب الشك (قوله حديثنا على) هو ابن عبد الله المدني وسفيان
هو ابن عيينة (قوله وعن عباد) هو عوفوف على قوله عن سعيد بن المسيب وسقط الواو من
رواية كريمة غلطاً لان سعيد الارواية له عن عباد أصلاً ثم شيخ سعيد فيه يحتمل ان يكون عم عباد
كأنه قال كلاهما عن عمي أي عم الثاني وهو عباد ويحتمل ان يكون محدثاً أو يكون من راسيل

من آثار الموضوع من استطاع
منكم أن يطل غرته
فليفعل (باب) لا يتوضأ
من الشك حتى يستيقن
حديثنا على قال حديثنا
سفيان قال حديثنا الرازي
عن سعيد بن المسيب وعن
عباد بن نعيم

ابن المسيب وعلى الأول جرى صاحبنا لا طرافاً وتؤيد الثاني روايتهم لهذا الحديث عن
 الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه ورواه ثقات لكن مثل أحد
 عنه فقال انه منكسر (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الانصاري مسلم
 وغيره ورواههم لهذا الحديث من طريق ابن عينة واختلف هل هو عم عبد الله أو ألقبه
 (قوله انه شكاً) كذا في روايةنا شكاً قاله وقتضاه ان الراوي هو النساكي وصرح بذلك ابن
 خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن صفوان وقتضاه عن عمه عبد الله بن زيد قال سألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الرجل يوقع في بعض الروايات شكاً يضم آوله على البناء للمفعول وعلى
 هذا قاله في آله ضمير الشأن ووقع في مسلم شكاً الضم أيضاً كخض طه النووي وقال لم يسم
 النساكي قال وجاه في رواية البخاري انه الراوي قال ولا ينبغي ان توهم من هذا ان شكاً بالفتح أي
 في رواية مسلم وانما ثبت على هذا لان بعض الناس قال انه لم يظهر له كلام النووي (قوله الرجل)
 بالضم على الحكاية وهو وما به في موضع نصب (قوله يغفل) بضم آوله وفتح المجهلة وتشديد
 الباء الاخيرة المقصورة أصله من الخال والعنى يغفل والظن هنا أعمن من تساوى الاحتمالين
 أو رجع أحدهما على ما هو أصل الفقه ان الظن خلاف اليقين (قوله يجدا الشيء) أي
 الحديث خارجاً عنه وصرح به الاحمدي ولغظه يغفل اليق في صلته انه يخرج منه شيء بوجه
 العدول عن ذكر الشيء المستقدر بخاص اسمه الا للضرورة (قوله في الصلاة) شك بعض
 المالكية بظاهرها خصوصاً الحكمين كان داخل الصلاة وأوجبا الوضوء على من كان خارجاً
 وفرقوا بالنهي عن ابطال العبادة والنهي عن ابطال العبادة متوقف على صحته فلا معنى
 للتفريق بذلك لان هذا الفضل ان كان ناقضاً خارج الصلاة فينبغي ان يكون كذلك فيها كقصة
 النواقص (قوله لا ينقل) بالجزم على النهي ويجوز الرفع على أن لا نافعة (قوله أو لا ينصرف)
 هو شك من الراوي وكأنه من على لان الرواية غيره وروى صفوان بلفظ لا ينصرف من غير شك
 (قوله صوتاً) أي من مخرجه (قوله أو يجحد) أو للتدريج وعبر بالوجدان دون التسم لانه على ما لو
 لمس الحبل ثم شربه ولا حجة فيه لمن استدله على أن لمس الدبر لا ينقض لان الصورة تحصل على
 لمس ما طار به لاهنه ودل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يتحقق الحدث وليس المراد
 تخصيص هذين الأمرين باليقين لان المعنى اذا كان أو مع من اللفظ كل الحكم للمعنى قاله
 الخطابي وقال النووي هذا الحديث أصل في حكم بقاء الأشياء على أصولها حتى يتحقق خلاف
 ذلك ولا يضر الشك الطاري عليها وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء وروى عن مالك انتقض
 مطلقاً وروى عنه النقص خارج الصلاة دون ادخلها وروى هذا التفصيل عن الحسن
 البصري والأول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي وهو رواية ابن القاسم عنه وروى ابن نافع
 عنه لا وضوء عليه مطلقاً كقول الجمهور وروى ابن زهب عنه أحب الى أن يتوضأ ورواه
 التفصيل لم يثبت عنه وانما هي لاصحابه وحمل بعضهم الحديث على من كان به وسواس وعكس
 بأن الشكوى لا تكون الا عن علة وأوجب بمال على التعميم وهو حديث أبي هريرة عند
 مسلم ولغظه اذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشاكل عليه فخرج منه شيء لا فليخرج من
 المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً وقوله فلا يخرج من المسجد أي من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً

عن عمه أم شكاً الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 الرجل الذي يغفل اله آله
 يجدا الشيء في الصلاة فقال
 لا ينقل ولا ينصرف حتى
 يسمع صوتاً أو يجد ريحاً

أبو داود في روايته وقال العراقي ما ذهب إليه مالك راجح لاحتياطه للصلاة وهو مقصود والحق
 الشك في السبب المبرئ وغيره احتياط للطهارة وهي وسيلة والتي الشك في الحديث الناقض لها
 والاحتياط للمقاصد أولى من الاحتياط للوسائل ووجه أن ذلك من حيث الظن قوي لكنه
 مغاير لدلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلى أن ينقضي وقال الخطابي يستدل به لمن أوجب
 الحديث من وجده منه رجحاناً لأنه اعتبر وجدان الرجوع ورب عليه الحكم ويمكن الفرق بأن
 الحدود تدرك بالشبهة والشبهة هنا فائقة بخلاف الأول فانه تحقق (قوله باب التضعيف في
 الوضوء) أي جواز التضعيف (قوله سنيان) هو ابن عينة وعمر هو ابن دينار المكي لا البصري
 وكره بقاء التغير من الاسماء المفردة في العيصين والاسناد مكيون سوى علي وقد أضافهم مادة
 وفيه رواية تأتي عن تابعي عمرو بن كريب (قوله ويرجم قال اضطجع) أي كان سنيان يقول
 تارة تام وتارة ضطجع وليست مترددين بل بينهما عموم وخصوص من وجه لكنه لم يرد فانه
 أحدهما قام الاخترا بمل كان اذ اروي الحديث مطوًلاً في اضطجع فنام كجاسياني وإذا
 اختصره لم يأت في ضطجع أو اضطجع أي نائمًا (قوله ثم حدثنا) يعني ان سنيان كان يحدثهم
 به مختصراً ثم صاير يحدثهم به مطوًلاً (قوله له فقام) كذلك ذكره ولابن السكن فنام بالنون
 بدل القاف وصورها القاضي عياض لاجل قوله بعد ذلك فلما كان في بعض الليالي قام انتهى ولا
 ينبغي ان يزعم خطأه لأن توجيهها ظاهر وهو ان الفاء في قوله فلما تنصبتة فاجله الثانية وان كان
 مضموماً مضموماً الأول لكن المغايرة بينهما بالاجال والتفصيل (قوله فلما كان) أي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (في بعض الليالي) ولكنهم يخشون من بدلي فيختصرون أن تكون بمعنى ما هو محتمل أن
 تكون زائدة وكان نائمة أي فلما حصل بعض الليالي (قوله لشن) بفتح اللام وتشد التاء والنون أي
 التورية العنقة (قوله معلق) ذكر على ارادة الجلاء والوعاء وقد أخرجه بعد أبواب بلفظ معلقة
 (قوله يخففه عمرو ويقلله) أي يصفه بالتخفيف والتقليل وقال ابن المزيني يخففه أي لا يكثر
 ذلك ويقلله أي لا يزيد على مرة مرة قال وفيه دليل على إيجاب ذلك لأنه لو كان يمكن اختصاره
 لا اختصره لكنه لم يختصره انتهى وهي دعوى مردودة فانه لم يأت خبر ما يعتضد ذلك بل
 الاقتصار على سبلان المأخوذ على العضو أخف من قليل الملك (قوله ثم جاعاً وضاً) قال الكرماني
 لم يقل مثلاً لأن حقيقة مماثلته صلى الله عليه وسلم لا يقدر عليها غيره انتهى وقد ثبت في هذا الحديث
 كجاسياني بعد أبواب فمقت فصنعت مثل ما صنع ولا يبرز من إطلاق التثنية المساواة من كل جهة
 (قوله فانه) بالذات أي أعلمه وللمسئل فناداه (قوله فضلى ولم يوضاً) فيه دليل على ان النوم
 ليس حدثاً بل منقطعاً للحديث لا نهض صلى الله عليه وسلم كان تام عينه ولا ينام قلبه فلو أحدث لعلم
 بذلك ولهذا كان رجماً وضاً إذا قام من النوم وورعاً لم يوضاً قال الخطابي وانما منع قلبه النوم
 ليعي الوحي الذي أتته في منامه (قوله قلنا) القائل مقبان والحديث المذكور صحيح كجاسياني من
 وجه آخر وعبيد بن عير من كبار التابعين ولا يهجه من قيادة صحبة وقوله رؤيا الانبياء موسى رواء
 مسلم مر فوعاً وسأني في التوجيه من رؤيا تشرى عن أنس ووجه الاستدلال بما تلامذ من جهة
 ان الرؤيا لو لم تكن وحياً لما جاز لأبراهيم عليه السلام الاقدام على ذبح ولده وأغرب الداودي
 انشراح فقال قول عبيد بن عير لا تعلق له بهذا الباب وهذا انهم منه الخيارات بان لا يذكرون

(باب) التضعيف في الوضوء
 حدثنا علي بن عبد الله قال
 حدثنا سفيان عن عمرو قال
 أخبرني كريب عن ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نام حتى نفع صلى الله عليه وسلم
 قال اضطجع حتى نفع ثم
 قام فضلى ثم حدثنا سفيان
 مرة بعد مرة عن عمرو بن
 كريب عن ابن عباس قال
 بت عندنا حتى ميوة ليلة
 فقام النبي صلى الله عليه
 وسلم من الليل فلما كان في
 بعض الليل قام النبي صلى
 الله عليه وسلم فتوضأ من
 شئ معلق وضواً خفيفاً
 يخففه عمرو ويقلله فقام
 يصلى فتوضأت ثم جاعاً وضاً
 توضأ ثم جثت ففقت عن
 يساره ويرجم قال سفيان
 عن حماد بن عمار عن جعفر بن
 عيسى ثم صلى ما شاء الله ثم
 اضطجع فنام حتى نفع ثم
 أنه المنادي فانه بالصلاة
 فقام معه إلى الصلاة فضلى
 ولم يوضأ قلنا الصبر وان
 فاما يقولون ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نائم
 فيه ولا ينام قلبه قال عمرو
 سمعت عبيد بن عير يقول
 رؤيا الانبياء موسى ثم قرأني
 أرى في المنام أني أدخلت

الحديث الاما يتعلق بالترجمة فقط ولم يشترط ذلك أحدوان أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلاً
 ثم صرح والله أعلم وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة ان شاء الله
 تعالى **(قوله باب اسباغ الوضوء)** الاسباغ في اللغة الاتعم ومنه مدح اسباغ **(قوله وقال ابن عمر)**
 هذا التعلق وصله عبد الرزاق في مصنفه باسناد صحيح وهو من تفسير النبي بلانه اذا الاتعم
 يستلزم الاتمامة وتدرى ابن المنذر باسناد صحيح ان ابن عمر كان يغسل رجله في الوضوء مسبح
 مرات وكما بالغ فيها بدون غيرها لا تنها محل الاوساخ غالب الاعباد هم المشي حفاة واقفا علم
(قوله) حدثنا عبد الله بن مسلمة هو القعني والحديث في الموطأ والاسناد كله مدينون وفيه رواية
 تابعي عن تابعي موسى عن كريب واسامة بن زيد أي ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا يوجب حدة وصحة وسأقي مناقبه في مكانهم ان شاء الله تعالى **(قوله)** دفع من عرفة أي افاض
(قوله) بالشعب ينكسر الشن المجع هو الطريق في الجبل واللام فيه العهد **(قوله)** ولم يسبغ الوضوء
 أي خففه ويأتي فيه ما تقدم في توجيه الحديث المأني **(قوله)** فلبت الصلاة هو بالنصب
 على الاعراف وعلى الخلق والتقدير أريد الصلاة يؤيده قوله في رواية في فقلت أنصلي
 يا رسول الله ويجوز الرفع والتقدير رأت الصلاة **(قوله)** قال الصلاة هو بالرفع على الانداء
 وأما ما لبثت الوضوء فخره وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدوام على الشهادة أنه
 صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء أبداً وأما ما زعم المراد بالوضوء منها الاستغفار فباطل
 لقوله في الرواية الأخرى فجعلت أصب عليه وهو يتوضأ لقوله هاتوا لم يسبغ الوضوء **(قوله)** زيل
 فتوضأ فاسبغ الوضوء فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير ان يصل بينهما صلاة قاله
 الخطاطي وفيه نظر لا احتمال أن يكون أحد **(فائدة)** المله الذي توضأه صلى الله عليه وسلم
 ليثبت ذلك من ما مر من أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه باسناد حسن
 من حديث علي بن أبي طالب فيستند منه الرذعي من منع استعمال ما زعم غير الشرب
 وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب غسل الرجلين
 من غرفة واحدة أمر آدم بهذا التلبس على عدم اشتراط الاعتراف باليدين جميعاً والاشارة الى
 تضعيف الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه بيمنه وجمع الخليلي بينهما
 بأن هذا حيث كان يتوضأ من أنه يصبغنه ييساره على يمينه والآخر حيث كان يغتفر لكن
 سباق الحديث يأنه لا فيه أنه بعد أن تناول المباح أحدى يديه اضافته الى الأخرى وغسل بهما
(قوله) حدثنا محمد بن عبد الرحيم هو أبو يحيى المعروف بصاعقة وكان أحد الحنابلة وهو من صفار
 شيوخ البخاري من حيث الاحتاد وثيقه منصور كان أحد الحنابلة أيضاً وقد ذكره البخاري
 لكنه لم يلقه وفي الاستادروا **(تابعي عن تابعي زيد بن عطاء)** **(قوله)** أنه توضأ زاد وادوى قوله
 من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أنجبون أن أريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يتوضأ فداً ما يغبه ما والساق من طريق محمد بن عجلان عن زبني أنزل الحديث أيضاً
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف غرفة **(قوله)** فغسل وجهه الشاة منه لانه داخله بين
 النجل والفصل **(قوله)** أخذ غرفة وهو بيان لفصل وظاهره ان المضمضة والاستنشاق من جلة
 غسل الوجه لكن المراد بالوجه ألاما هو أعم من القروض والمنسوجين بليل أنها عاذ كره ما

• **(باب)** • اسباغ الوضوء

وقال ابن عمر اسباغ الوضوء

الاقامة حدثنا عبد الله بن

مسلمة عن مالك عن موسى

ابن عقبة عن كريب مولى

ابن عباس عن أسامة بن زيد

أنه سمعه يقول دفع رسول

الله صلى الله عليه وسلم من

عرفة حتى اذا كان الشعب

نزل فبال ثم توضأ ولم يسبغ

الوضوء فنقلت الصلاة يا رسول

الله فقال الصلاة أمامك

فركب فلما جاء الزفة نزل

فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم

أتمت الصلاة فعلى المغرب

ثم أتاه كل انسان بعرو في

منزله ثم أقيمت العشاء فعلى

ولم يصل بينهما • **(باب)** •

غسل الوجه باليدين من

غرفة واحدة حدثنا محمد

ابن عبد الرحيم قال أخبرنا

أبو سالم الخزازي منصور بن

سلمة قال أخبرنا ابن بزل

يعني سليمان بن زيد بن سالم

عن عطام بن يسار عن ابن

عباس أنه توضأ فغسل

وجهه أخذ غرفة من ماء

فخنض ما لو استنشق ثم

أخذ غرفة من ماء فجعل يمسح

هكذا

بعد ذكر المضفة والاستساق بفرقة مستقلة وفيه دليل الجمع بين المضفة والاستساق بفرقة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا اذا كان بفرقة واحدة لان اليد الواحدة قد لا تستوعبه (قوله أضافها) بيان لقوله فجعل بها هكذا (قوله فغسل بها) أي بالفرقة وللأصلي وكذا غفصل هما أي باليدين (قوله ثم مسح رأسه) لم يذكر له بالفرقة مستقلة فقد تشبه به من يقول بطهورة الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود ثم قبض قبضة من الماء ثم نقض يده ثم مسح رأسه زاد التساق من طريق عبد العزيز الذي أورده عن زيد وأذنيه مرة واحدة ومن طريق ابن عجلان بأنهما بالسباحين وظاهرهما باليهاميه وزاد ابن خزيمة هذا الوجه وادخل أصبعيه فيها (قوله فرش) أي سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه مسعى الغسل (قوله حتى اغلها) صريح في أنه لم يكف بالرش وأما ما وقع عند أبي داود والحاكم فرش على رجله اليمنى وفيها الغسل ثم مسحها يده يذوق القدم ويد تحت الغسل فالمراد باليسح تسيل الماء حتى يستوعب العضو وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ في الغسل كما ساقى عند المصنفين حديث ابن عمر ما قوله تحت الغسل فأن لم يحمل على التجوز عن القدم والأففى رواية شاذة ورواهما هاشم بن سعد لا يخرج عما تقدم فكيف اذا خاف (قوله فغسل بها رجله اليمنى) فائل يعني هوزيد بن أسلم أو من دونه واستدل ابن عطاء بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور لان العضو اذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذي يبقى في اليد منها يلاقى ماء العضو الذي يليه وأيضا فالفرقة تلاقى أول جر من أجزاء كل عضو فيصير مستعملا بالنسبة اليه وأجيب بان الماء مادام متصلا باليد مثلا لا يصح استعماله حتى يفصل وفي الجواب بحث (تيسه) ذكر ابن التميمي أنه رواه بلفظ فغسل بها رجله اليمنى الممثلة واللام المشددة قال فغسل جعل الرجلين غزلة العضو الواحد فعند الغسل الثانية تكرر لان الغسل هو الشرب الثاني انتهى وهو تكلف ظاهر والحق أنها تصحيف (قوله باب التسمية على كل حال وعند الوقاع) أي الجماع وعطفه عليه من عطف الخاص على العام لانه لا يتم به وليس العموم ناهيا عن الحديث الذي أورده أكن يستفاد من باب الاول لانه اذا شرف في حالة الجماع وهي مما أرفبه بالصمت فغيره أولى وفيه إشارة إلى تضعف ما ورد من كراهة ذكر الله في حال الجماع لا في الوقاع لكن على تقدير صحت لا شاف حديث الباب لا يمكن على حال إرادة الجماع كما ساقى في الطريق الأخرى ويقدم ما أطلقه المصنف ما رواه ابن أبي شيمع طريق عقبة بن مسعود وكان اذا غشى أهله فأزل قال اللهم لا تبطل للشيطان فيلورزنتي نصيا (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعفر من مسفار التابعين وفي الاسناد ثلاثة من التابعين (قوله ففرضي بينهم) كذا المصحف والجرير والباقيين بينهم وهو أمر يوجب يحمل الأول على أن أقل الجمع انسان وساقى مباحث هذا الحديث في كتاب الكساح ان شاء الله تعالى وأفاد الكرماني أنغرا في نسخة فقرت على المررير يقل لاني عبد الله يعني المصنفين لا يحسن العربية يقولها بالقارسية قال ثم (قوله باب ما يقول عند الخلاء) أي عند إرادة دخول الخلاء ان كان معذ النكاح والافتلا تقدر (تيسه) أشكل ادخال هذا الباب والابواب التي بعده الى باب الوضوء مرة لانه شرع في أبواب الوضوء عند كمنها فرضه وشرطه وفضله وجواز تحفيضه واستحباب اسباغه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا تأخرها عن غسل الوجه لان محلها مقارنه أول جر منحه فتقدمها في الذكر عنه وتأخيرها سواء المكن ذكر بعدها

أضافها الى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح رأسه ثم أخذ غرفة من ماء فرش على رجله اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله اليمنى اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ (باب) التسمية على كل حال وعند الوقاع حديثنا على بن عبد الله قال حدثنا جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم قال قال أن أحسبك اذا أتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فقضى بينهما ولم يضره (باب) ما يقول عند الخلاء حديثنا آدم قال حدثنا شعبة عن عبد العزيز ابن صهيب قال سمعت أنسا يقول كن التي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء قال اللهم اني أعوذ بك من

القول عند الغلام واسمته في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء ثم رجع فذكر الوضوء مرة وقد خفي وجه المناسبة على الكرماني فاستروح قائلاً ما وجه الترتيب بين هذه الابواب مع ان التسجعة انما هي قبل غسل الوجه لا بعده ثم توسطت ابواب الغلاء بين ابواب الوضوء واجاب بقوله قلت البضاري لاراي حسن الترتيب ووجهه تصدق انما هو في نقل الحدبشوما يتعلق به وجهه لا غير انتهى وقد اطلت هذه الجواب في كتاب التفسير فقال لما ناقش البضاري في اشياء ذكرها من تفسير بعض الالفاظ على ما علمت ترك البضاري هذا المكان اولي لانه ليس من موضوع كتابه وكذلك قال في مواضع آخر اذ لم يظهر له توجيه ما يقوله البضاري مع ان البضاري في جميع ما يورد من تفسير الغريب انما ينقله عن أهل ذلك الفن كابي عبيدة والنضر بن عبد الله والقرام وغيرهم وأما المباحث الفقهية فقال بما سقته من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما وأما المسائل الكلامية فذكرها من الكرايسي وابن كلاب ونحوهما والعجب من دعوى الكرماني انه لا يقصد تحسين الترتيب بين الابواب مع أنه لا يعرف لاحد من المصنفين على الابواب من اعني بذلك غيره حتى قال جمع من الائمة فقهه البخاري في تراجمه وقد أبدت في هذا النسخ من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا يخفاه وقد أغضت النظر في هذا الموضوع فوجدته في يادي الرأى يرضى بالماضي فيه انه لم يعتد بترتيبه كما قال الكرماني لكنه اعني بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاماً كما ساذكره الله وتدل على ذلك انه ذكر اولاً فرض الوضوء كما ذكرناه شرط لصحة الصلاة ثم فضله وأنه لا يجب الاداء انيقن وأن الزيادة فيه على ابدال الماء الى العضو ليس بشرط وأن ما زاد على ذلك من الاسباغ فضل ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الاعضاء بغرفة واحدة وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشرع المذكور عند دخول الحلاء فاستطرد من هنا لآداب الاستنجاء وشرائعه ثم رجع لبيان أن واجب الوضوء المرة الواحدة وان التين والثلاث سنة ثم ذكر سنة الاستناء وأشار الى الابتداء بتطهير البوطل قبل الطواهر وورد الامر بالاستجمار وترافى حديث الاستنثار فتزججه لانه من جملة الازيف ثم رجع الى حكم التصفيف فترجم بغسل التلميع بالجميع الخفين اشارة الى أن التصفيف لا يكفي فيه المسح دون مسعى الفسل ثم رجع الى المضغفة لانها أخت الاستنشاقي ثم استدرك بغسل العقين لثلايظن أنها لا يدخلان في مسعى التصفيف وذكر غسل الرجلين في العليين رداعلى من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على العليين على ما سألينه ثم ذكر فضل الاستدابة اليين وفيه يجب طاب الماء للوضوء ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما يوجب الوضوء ثم ذكر الاستهانة في الوضوء ثم ما يتبعه من كان على غير وضوء واسترح على ذلك اذا كرسأ من أعضاء الوضوء استطرده الى ما له به تعلق لمن يعمى التأمل الى أن كمل كتاب الوضوء على ذلك وسلك في ترتيب الصلاة أهل من هذا المسلك فأوردناهم ظاهرة التاسب في الترتيب فكانت تقف في ذلك والله أعلم (قوله الحبث) بضم الميم مع الواحدة كذا في الرواية وقال الخطابي انه لا يجوز غيره وتقف بأنه يجوز اسكان الواحدة كما في ظاهره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب فان النووي وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بانها هاسا كنههم أبو عبيدة الا انهم قال ان ترك التصفيف أولى مما يشبهه المصدر والحبث جمع خبث والخبثات جمع خبيثة يريد ذكر ان الشياطين وآفاتهم قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما وقع في نسخة

الخبث والخبثات

ابن عباس قال أبو عبد الله يعني الجاري ويقال ان ثبت أي باسكان الموحدة فان كانت محقة
عن الحركة فقد تقدم توجيهه وان كانت بمعنى المفردة كما قال ابن الاعرابي المكروه قال
فان كان من الكلام فهو الستم وان كان من الملل فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام
وان كان من الشراب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالحيث المعاصي أو مطلق الاعمال المذمومة
ليحصل التناسب ولهذا وقع في رواية الترمذي وغيره أعوذ بالله من الخبث والخبثات وان ثبت
وان ثبت هكذا على الشك الاول بالاسكان مع الافراد الثاني بالتحريك مع الجمع أي من الشيء
المكروه ومن الشيء المذموم ومن ذكر ان الشياطين وانهم وكان صلى الله عليه وسلم يستعذ
اظهار العبودية ويجهز به التعليم وقد روى العمري هذا الحديث عن طريق عبد العزيز
اغثار عن عبد العزيز بن مذهب بلقظ الامر قال اذا دخلت المساجد فقلوا بسم الله أعوذ بالله
من الخبث والخبثات واسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره هذه الرواية
(قوله تابعه ابن عرفة) اسمه محمد وحده عند المصنف في الدعوات (قوله وقال غندر) هذا
التعليق وصله البراء في مسنده عن محمد بن بشير عن غندر بن زلقه ورواه أحمد بن حنبل عن
غندر بلقظ اذا دخل (قوله وقال موسى) هو ابن اسمعيل التبوذكي (قوله عن حماد) هو ابن
سلمة يعني عن عبد العزيز بن مذهب وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور (قوله
وقال سعيد بن زيد) هو أخو حماد بن زيد ورواه هذو وصلها المؤلف في الادب المفرد قال
حدثنا أبو العمدة حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن مذهب قال حدثني أنس قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد ان يدخل الخلافة قال فذكر مثل حديث الباب واذا دخلت
هذه الرواية تبيين المراد من قوله اذا دخل الخلافة أي كان يقول هذا الذي عند ارادة الدخول
لا بعد ما علم وهذا في الامكنة المعتدلة بقربة الدخول ولهذا قال ابن بطال رواة اذا أتى
أعم شئوا انتهى والكلام هنا في مقامين أحدهما محل يتخص هذا الذكر بالامكنة المعتدلة ذلك
لكونها تحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن رقيم السستي أو يشمل حتى لو بالفي اناه
مثلا في جانب البيت الأصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة المقام الثاني متى يقول ذلك فمن يكره
ذكر الله في تلك الحالة يفصل أما في الامكنة المعتدلة في قوله قبل دخولها وأما في غيرهما في قوله
في أول الشروع كتبه في باب مئلا وهذا مذهب الجمهور وقالوا فيمن نسي يستعذ قلبه لا بلسانه
ومن يجزئ طاقا كما نقل عن مالك لا يحتاج الى تفصيل (تنبيه) سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية
التي صدق تكلم بعضهم في حفظه وليس في الجارية غيره هذا الموضع المعلق لكن لم ينفرد
بهذا اللفظ فقد روه مسند عن عبد الوارث عن عبد العزيز بن مثله وأخرجه البيهقي من طريقه
وهو على شرط الجارية (قوله باب وضع الماء عند الخلافة) هو بالماء حقيقة المكان الخالي
واستعمل في المكان المعتدلة قضاء الحاجة مجازا (قوله ورواه) هو ابن عمر (قوله عن عبد الله)
بالصغير (ابن أبي زيد) مكي ثقة لا يعرف اسم أبوه ووقع في رواية الكشميني ابن أبي زائدة وهو
غلط (قوله فوضعت له وضوء) بفتح الواو أي ما ليس وضوءا بفتح الهمزة يكون ناله إياه ليستني
به وفيه نظر (قوله فأنشأ) تقدم في كتاب العلم ان معجزة بنت الحارث خالة ابن عباس هي المعجزة
ذلك قال التيمي فيه استحباب المكافأة الدعاء وقال ابن المنير مناسبة الدعاء لابن عباس بالنفقة

تابعه ابن عرفة عن شعبة
وقال غندر عن شعبة اذا أتى
الخلافة وقال موسى عن حماد
اذا دخل وقال سعيد بن زيد
حدثنا عبد العزيز اذا أراد
أن يدخل (باب) وضع الماء
عند الخلافة حدثنا عبد الله
ابن محمد قال حدثنا هشام بن
القاسم قال حدثنا ورقاء
عن عبد الله بن أبي يزيد عن
ابن عباس أن النبي صلى الله
عليه وسلم دخل الخلافة
فوضعت له وضوءا قال من
وضع هذا فأنشأ فقال اللهم
فقهه في الدين

على وضعه الماس من جهة أنه ترديد بين ثلاثة أمور إما أن يدخل إليه بالماء إلى اختلاؤه أو يضعه على الباب ليتناوله من قرب أو لا يفعل شيئاً فترى الثاني أو قل في الأول تعرض للاطلاع والثالث يستدعي مشقة على طلب الماء الثاني أسهلها فافعله بدل على ذلك فإنه مناسب أن يدعيه بالفتح في الدين ليعصيه بالفتح وكذا كان وقد تقدمت باقي باحث في كتاب العلم **(قوله)** باب الاستقبال القبلة في رواية ينافيتم المشقة على البناء للمفعول ويرفع القبلة وفي غيره يفتح الباب للصلاة على البناء للتفاعل وصب القبلة ولا تمسقبل مضمومة على أن لا تفتح ويجوز كسر هاء على أنها نافية **(قوله)** لا عند البناء مداراً ونحوه) ولكن معنى أي كالأحجار الكبار والسيارات الخشب وغيرهما من السور والذال لا يعالج ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور أو يجب بثلاثة أوجه أحدها أنه تمسك بحقيقة الغائط لأنه المكان المأمون من الأرض في القضاء وهذه حقيقة اللغو وإن كان تدصاير يطلق على كل مكان أعده للقبلة من أن يقتصر النبي به إذا ائتمل في الإطلاق الحقيقة وهذا الباب لا يعالج وهو أقواها ثانياً إن استقبال القبلة إنما يتحقق في القضاء وأما الجدار والائنة فأنها إذا استقبلت أصف إليها الاستقبال عرفاً فإنه من المنبر ويتقوى بأن الكعبة المربعة ليست صالحة لأن يصلي فيها فلا يكون فيها قبلة بحال وتقبل بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاته بينه وبين الكعبة يمكن لأصل الصلاة وهو باطل ثانياً الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعد لأن حديث النبي صلى الله عليه وسلم كله أنه شيء واحد فإنه إن بطل ارتضاه ابن التين وغيره لكن مقتضاه أن لا يبق لتقصير التراجيم معنى فإن قيل لم يحتمل الغائط على حقيقته ولم يحملوه على ما عرّفهم من ذلك لتناول التضاء والبناء لاسما والعصاة راوى الحديث قد حمله على العموم فمع ما لا قال كسأني عند المصنف في باب قبلة أهل المدينة في أوائل الصلاة فقد كنت الشام فوجدنا من أحضر نيت قبل القبلة فتصرف ونسفر فالحولاب أن أي أيوب أعلم لنظ الغائط في حقيقته ومجازاً وهو المعنى كونه لم يفسد حديث التخصيص ولولا أن حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالائنة فقلنا بالتعميم لكن العمل بالدين أولى من الغاء أحدهما وقبيلهما عن جابر فيما رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ونقله عند أحمد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها أن نسيب القبلة أو نستقبلها بغير وجنا إذا عرفنا الماء قال ثم رأيت قبل موته بعام يقول مستقبل القبلة وأخبرته ليس بأسخ الحديث النبي خلاف لمن زعمه بل هو محمول على أنه رأى قبلة وخشوه لا ذلك هو المعهود من حاله صلى الله عليه وسلم لما الغت في التوروة بآب ابن عمر كانت عن غير قصد كما سألني فكذارة جابر ودعوى خصوصية ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليها إلا الخصائص لا يتب بالاحتمال ودل حديث ابن عمر الآتي على جواز استئجار القبلة في الأئنة وحديث جابر على جواز استقبالها ولو لا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا ينحصر من عموم مجدي ابن عمر الأحواز الاستدبار فقد لا يقرن لحيث الاستقبال قياساً لأنه لا يصح الحقيقة لكونه فوقه وقد تنسك به قوم فقالوا يجوز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد والتفرقة بين الدين أنواخصر مطلقاً قال الجمهور وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وهو يعدل الأقوال لعماله جميع الأدلة وبويعده من جهة النظر ما تقدم عن ابن التين أن الاستقبال

• (باب) • لا تستقبل القبلة
يول ولا غائط إلا عند البناء
بمداراً ونحوه • حدثنا
آدم قال حدثني ابن أبي ذئب
قال حدثني الزهري عن عطاء
ابن يزيد اللحي عن أبي أيوب
الانصاري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا
أتى أحدكم الغائط

في البيان مضاف الى الحداد عرفا وبان الامكة المعد ثلاث ماوى الشياطين فليست هالكة
 لكونها قبله بخلاف العصر افعي ما وقال قوم بالتصريم مطلقا وهو المشهور عن ابي حنيفة واحد
 وقاله ابو ثور صاحب الشافعي ورجحه عن المالكية ابن العربي ومن الظاهره ابن حزم وجمهورهم
 ان النبي قدم على الاياحة ولم يصحوا حديث جابر الذي اشرنا اليه وقال قوم بالجواز مطلقا وهو
 قول عائشة وعمر وتور يسمعون داود واعتلوا بان الاحاديث تعارضت فارجع الى اصل الاياحة
 فهذا المذهب الاربعون مشهورة عن العلماء ولم يحك التوروى في شرح المذهب غير هاهو في المسئلة
 ثلاثة مذاهب اخرى منها جواز الاستدبار في البيان فقط تمسكنا به حديث ابن عمر وهو قول
 ابي يوسف ومنها التصريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو يحكى عن
 ابراهيم وابن سيرين عجلما حديث يعقل الا مدعى نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستقبل
 القبليتين يول او يقاطر واما داود وغيره وهو حديث ضعيف لان فيه راوا بالمجهول الحال
 وعلى تقدير صحة فالمراد بذلك اهل المدينة ومن على سمته لان استقبالهم بيت المقدس يستلزم
 استدبارهم الكعبة فالحلة استدبار الكعبة لاستقبال بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع
 على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة وفيه ثلث مذكرناه عن
 ابراهيم وابن سيرين وقد قال ببعض الشافعية ايضا حكاه ابن ابي الدم ومنها ان التصريم يخص
 باهل المدينة ومن كان على سمته فاما من كانت قبلته في حصة المشرق والمغرب فيصو له
 الاستقبال والاستدبار بطلنا العموم قوله شروا او غربوا قاله ابو عاتكة صاحب المزني وعكسه
 البخاري فاستدل به على انه ليس في المشرق ولا في المغرب قبله كما سياتي في باب قبله اهل المدينة
 من كذب الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله فلا يستقبل) بكسر اللام لان اناهة والاداء في القبلة
 للعهد الى الكعبة (قوله ولا يولها ظهروه) واسلم ولا يستدبرها وازداد يول او يقاطر والعاطف الثاني
 غير الاول اطلق على الخارج من الدبر بما زانه ان اطلاق اسم الحمل على الحال كراهية تذكرو
 بصريح اسمه وحصل من ذلك جناس تام واظهاره من قوله يول اختصاصه التي يفرض
 الخارج من العورة ويكون مثارها اكرام القبلة عن المواجهة بالعبادة ويؤيده قوله في حديث
 جابر اذا هرقتا الله وقيل مشار التي كشف العورة وعلى هذا فطر في كل حالة تكشف فيها
 العورة كالموطأ مثلا وقد نقله ابن شاس المالكي قولنا في حديثهم وكان فائله تسك رواة في الموطأ
 لاستقبالوا القبلة بفروجهم ولكنها محمولة على المعنى الاول اى حال قضاء الحاجة جميعا بين
 الروايتين والله اعلم وسيأتى الكلام على قول ابي ابيوب فيتحرف وتستقر حيث اوردته المصنف
 في أوائل الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله باب من تبرز) يوزن تفعل من البراز بفتح الموحدة وهو
 القضاء الواسع كونه عن الخارج من الدبر كما تقدم في العاطف (قوله على لبنتين) بفتح اللام وكسر
 الموحدة وفتح النون تنبيه لسنة وهي ما يصح من الطين او غيره للبناء قبل ان يجف (قوله يحيى بن
 سعيد) هو الانصارى الملقب بالتابعي وكذا شيخه وشيخه في الاوصاف الثلاثة ولكن قيل ان
 لواسع رواية فذكرنا ذلك في الصحابة واما حبان هو ابن مقدر بن عمرو له ولديه صحبة وقد تقدم في
 المقنعة انه بفتح الممهلة وبالموحدة (قوله انه كان يقول) اى ابن عمر كما صرح به مسلم في روايته
 وسيأتى لفظه قريبا فاما من زعم ان الضمير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله فقال ابن عمر

فلا يستقبل القبلة ولا
 يولها ظهر مشرقا أو غربا
 (باب) من تبرز على لبنتين
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن يحيى بن
 سعيد عن محمد بن يحيى بن
 حبان عن عمه واسع بن
 حبان عن عبد الله بن عمرو أنه
 كان يقول

جوابا لوسعيل الفاء في قوله فقال سيدي لان ابن عمر اورد القول الاول منكره الله ثم بين سبب
انكاره عاروا من النبي صلى الله عليه وسلم وكان يمكنه ان يقول فلقد رأيت الى آخره ولكن
الراوى عنه هو واسع ارادنا كيدنا عاده قوله قال عبد الله بن عمر **(قوله ان ناسا)** يشير بذلك
الى من كان يقول بسموم النبي صلى الله عليه وسلم وهو مروى عن أنس بن مالك وأبي هريرة ومقل
الاسدي وغيرهم **(قوله اذا قلت)** ذكر القعود لكونه الغالب والاحال القيام كذلك **(قوله)**
على حاجتك كفى بهذا عن التبرؤ ونحوه **(قوله لقد)** اللام جواب قسم محذوف **(قوله على)**
ظهرت لنا وفي رواية يزيد الاستيعاب على ظهر بيتنا وفي رواية عبد الله بن عمر الاستيعاب على ظهر
بيت حفصة أي أخته كما صرح في رواية مسلم وابن خزيمة دخلت على حفصة بنت عمر فوجدت
ظهر البيت وطريق الجمع أن يقال اضافته اليه على سبيل المجاز لكونها أخته فله منسب
أوجبت اضافته الى حفصة كل اعتبارا له البيت الذي اسكنها النبي صلى الله عليه وسلم فيه
واستقر به اليه الى أن ماتت فورث عنها وسبق في اقتراح المصنف ذلك من هذا الحديث في كتاب
النفس ان شاء الله تعالى وحيث اضاف الى نفسه كل باعتبار ما آل اليه الحال لا هو رث حصته دون
اخوته لكونها كانت مضمومة ولم تترك من حجبها عن الاستيعاب **(قوله على بنتين)** ولان خزيمة
فاشرفت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على خلافه وفي رواية له قرأته بقضي حاجته
محبوبه باليه بلن والعلم الترمذي بسند صحيح قرأته في كنف وهو بفتح الكاف وكسر الون
بعدها بفتح الثانية ثم ما أتى هذا ابراهيم قال عن ربي الجواز مطلقا يحتمل أن يكون رآني في
القضاء لكونه على بنتين لاندل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليه ما لم يرفع يدها عن الارض
وبرهنا الاحتمال ايضا ان ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال في القضاء الا بآثار ما رواه
والحال كما بسند لا بأس به ولم يقصد ابن عمر الاشراف على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة وانما
صعد السطح لضرورة كما في الرواية الاستيعاب فانت منه التفاه كما في رواية البيهقي من طريق
نافع عن ابن عمر لما انتفتح لرويته في تلك الحالة عن غير قصد أحب ان لا يخفى ذلك من فائدة
حفظ هذا الحكم الشرعي وكأنه انما آمن بجهة ظهره حتى ساء له تأمل الكيفية المذكورة
من غير محذور ودل ذلك على شدة حرص هذا الصحابي على تتبع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم
لتبنيها وكذا كان رضي الله عنه **(قوله وقال)** أي ابن عمر **(لعل)** الخطاب لوسعيل وعلم من زعم
أنهم فوج وقد سرف مال الله المراد بقوله يصلون على أورأ كهمل أي من يلصق بظهره ويركبه اذا جحد
وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهي التجافي والتجني كإساقى يسلقه في موضعه وفي النهاية
وفسر بأنه بشر بركبته فيصير معتقدا على وركبه وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا المع
المسئلة السابقة فقل يحتمل أن يكون أراد بذلك ان الذي خاطبه لا يعرف السنة اقلو كان عارفا
بها يعرف الفرق بين القضاء وغيره أو الفرق بين استقبال الكعبة وبیت المقدس وانما كفى عن
لا يعرف السنة بالذي يصل على وركبه لان من شغل ذلك لا يكون الا بهلا بالسنة وهذا
الجواب المذكوراني لا يخفى ما فيه من التكلف وليس في السياق ان واسع اسأل ابن عمر عن المسئلة
الاولى حتى يسبه الى عدم معرفتها ثم الحصر الاخير مردودا لانه قد سجد على وركبه من يكون
عارفا بسنن الخلاوة الذي يظهر في المناسبة ما دل عليه مسبقا مسلم في قوله عنه عن واسع قال

ان ناسا يقولون اذا قعدت
على حاجتك فلا تستقبل
القبلة ولا بيت المقدس
فقال عبد الله بن عمر لقد
ارتقت يوما على ظهر بيت
لنا فقرأت رسول الله صلى
الله عليه وسلم على بنتين
مستقبلا بيت المقدس لحاجته
وقال لعل من الذين يصلون
على أورأ كهمل فقلت لا أدري
والله قال مالك يعني الذي
يصل ولا يرتفع عن الارض
بصعد وهو لاصق بالارض

كنت أصلي في المسجد فذا عبد الله بن عمر جالس فلما قضيت صلاتي انصرفت اليه من شئ فقال
 هدا الله يقول ناس قد كرا الحديث فكان ابن عمر رأى منه في حال سجود شيئا لم يعفقه فسأله
 عنه بالصلاة المذكورة وكان هذا بالقصة الأولى لأنهم روايته المرفوعة المحقة عند فقهاء
 على ذلك الأمر المتفقون ولا يبعد أن يكون قرب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فأجاب أن
 يعرف الحكم لهذا التابع لينقله عنه على أنه لا ينعى إيداعاً من نسبة بين هاتين المستلتين
 بخصوصهما وإن لا حجة له بالآخرى لعل بأن يقال لعل الذي كان يسجد وهو لا يصح بطله
 بوركه كان يظن امتناع استقبال القبلة بجرحه في كل حالة كما قلنا في الكلام على من أثار النهي
 وأحوال الصلاة أرى بغير قيام ركوع وسجود وقعود وانضم لم الفرج فيها بين الركوعين يمكن إلا
 إذا جاز في السجود رأى أن في الإصناف خمسة للفرج ففعله استدعاء وتطعا والسنة بخلاف ذلك
 والتستر بالثياب كافي في ذلك كما أن الجدا ركاف في كونه حائلاً بين العورة والقبلة إن قلنا أثار
 النهي الاستقبال بالعورة فلما حدث ابن عمر التابعي بالحكم الأول أشاره إلى الحكم الثاني منبهاً
 على ما ظن منه في تلك الصلاة التي رآه صلاها وما قول واسع لأدري فدل على أنه لا شعور عنده
 بشئ مما ظن به ولهذا لم يقل ابن عمر في الرجوع والله أعلم (قوله باب خروج النساء إلى البراز)
 أي القضاء كما تقتضيه هو فتح الموحدة ثم ما بعد الاتساع قال الخطابي أكثر الرواة يقولونه
 بكسر أوله وهو غلط لأن البراز بالكسر هو المبالغة في الحرب (قلت) بل هو موحه لأنه يطلق
 بالكسر على قص الخلع قال الجوهري البراز المبالغة في الحرب والبراز أيضاً كما به نقل
 المعاصروا هو الغائط والبراز بالفتح القضاء الواسع انتهى فعلى هذا من فتح أراد القضاء كان أطلقه
 على الخارج فهو من إطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم شمله في الغائط ومن كسر أراد نفس
 الخارج (قوله حديث يحيى بن بكير) تقدم هذا الأسناد منته في بدء الوسي وفيه تابيعان مرويان
 شهاب وقرئان اللب وعقيل (قوله المناصع) بالتون وكسر الصاد المهملة بعدهما عين مهملة جمع
 منصع وزن معقد وهي أما كس معروفه من ناحية البقيع قال الداودي سميت بذلك لأن
 الإنسان ينصع فيه أي يخلص والظاهر أن التفسير بقوله عائشة قولاً فيجربها الممثلة المتسع
 (قوله أحجب) أي أنه نعم من الخروج من بيوتهم دليل أن عمر بعد نزول آية الحجاب قال لسودة
 ما قال كإسبا في قرأه ويحتمل أن يكون أراد أولاً الأمر يسترجعوهن فلموقع الأمر بوق ما أراد
 أحب أيضاً من أحجب أشخاص من مبالغ في التستر فلم يجب لأجل الضرورة وهذا أظهر الاحتمالين
 وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافقائه كإسبا في تفسير سورة الأحزاب وعلى هذا فقد
 كان لهم في التستر عند قضاء الحاجة حالات أولها ما ظن أنه لا ينكر يخرج من الليل دون النهار كما
 قالت عائشة في هذا الحديث كس يخرج من الليل وسبأ في حديث عائشة قصة الإفك
 فخرجت معي أم هانئ قبل المصاع وهو مبتدئ وأوكلنا لخرج الال إلى الليل انتهى ثم نزل الحجاب
 فسترن بالثياب لكن كانت أشخاص رجاء به ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول
 الحجاب أما والله ما تحفظين علينا ثم أخذت الكف في البيوت فتدبرن بها كما في حديث عائشة في
 قصة الإفك أيضاً فان دعاء ذلك قبل أن تصد الكفو كانت قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب كما
 سيأتي شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى (قوله فأرل الله الحجاب) والمستلتي آية الحجاب زاد أبو

(باب) يخرج النساء إلى
 البراز حديث يحيى بن بكير
 قال حدثنا الليث قال حدثني
 عقيل عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة أن أرواح
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كن يخرجن بالليل إذا تبرزن
 إلى المصاع وهو صعيد أبيض
 فكان عمر يقول للنبي صلى
 الله عليه وسلم أحجب نساءك
 فلم يكن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يفعل فخرجت
 سودة بنت زمعة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم ليلة من
 الليالي عتاهم وكانت امرأة
 طويلة فتأداها عمر لأقد
 عرفناك يا سودة حرص على
 أن ينزل الحجاب فأرل الله
 الحجاب

● حدثنا زكريا قال حدثنا

أبو أسلمة عن هشام بن

عروة عن أبيه عن عائشة

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال قد أذن أن تغز جن في

حاجتك قال هشام تعني

البراز ● (باب) ● التبرؤ

اليوت ● حدثني إبراهيم بن

النضر قال حدثنا أنس بن

عاص عن عبيد الله عن

محمد بن يحيى بن حبان عن

واسع بن حبان عن عبد الله

ابن عمر قال أرقبت فوق

ظهر بيت حفصة لبعض

حاجتي فرأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقضي

حاجته مستدبر القبلة

مستقبل الشام ● حدثنا

يعقوب بن إبراهيم قال

حدثنا يزيد قال أخبرني يحيى

عن محمد بن يحيى بن حبان

أن عمواسع بن حبان أخبره

أن عبد الله بن عمر أخبره قال

لقد ظهرت ذات يوم على

ظهر بيتنا فرأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم قاعدا

على لبنتين مستقبل بيت

المقدس ● (باب) ● الاستنجاء

بالماء ● حدثنا أبو الوليد

هشام بن عبد الملك قال

حدثنا شعبة عن أبي معاذ

واسع عطاء بن أبي معوية

قال سمعت أنس بن مالك

يقول كان النبي صلى الله

عليه وسلم إذا خرج لحاجته

أبى أن يبول غلاما منا

عوائقه في مصعب من طريق الزبيدي عن ابن شهاب قال قال الله الخبايا أي الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا من وراء الباب أو من وراء الحجاب أو من وراء ما يليها فقلت أي في البيت واستصحبنا النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالخروج فقلت أي الخبايا موصيا في أيضا حديث عرفت ما رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليهن العبر والقبيل فلو أمرتهن أن يفضن فقلت أي الخبايا وروى ابن جرير في تفسيره عن طريق مجاهد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يأكل معه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم إذا أصابت يد رجل منهم يدها ففكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فقلت أي الخبايا وطريق الجمع منها أن أسباب زول الخبايا قصدت وكانت قصته زيب آخرها النص على قصتها في الآية أو المراد أي الخبايا في بعضها قوله تعالى فدين عليهن من جلاصهن (قوله حدثنا زكريا) هو ابن يحيى وسأقي حديثه في التفسير مطولا ويحمله أن سودة خرجت بعدما ضرب الخبايا لحاجتها وكانت غطية الجسم فزاعها عن الخطاب فقال يا سودة ما أوقعتما تخفين علينا فأنظري كيف تغز جن فخرجت فشكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتعشى فأوى إليه فقال أنه قد أذن لكن أن تغز جن لحاجتك قال ابن بطال فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة إليه من مصالحهن وفيه من أوجه الأدلة للاعتماد فيما ينبغي له أنه الصواب وحيث لا يقصد التعت وفيه منقبة لعمر وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الأغلاظ في القول إلى قصد الخلو وفيه جواز وعظ الرجل أتم في الدين لأن سودة من أمتهات المؤمنين وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينظر الوحي في الأمور الشرعية لانه يأمرهم بالخبايا مع وضوح الحاجة إليه حتى زلت الآية وكذا في أدلة من بالخروج وأما علم (قوله باب التبرؤ اليوت) عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير إلى أن خروج النساء للبراز لم يستر بل أخذت بعد ذلك الخلقة في البيوت فاستعجن عن الخروج إلا للضرورة (قوله عبيد الله بن عمر) أي ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة وأما هشام الأسدي كاهن مدنيون (قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الوقيزي يدهو ابن هرون كالأخي الأصلي ويحيى هو ابن عبد الانفاري النخعي روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم ولم يقع في رواية يحيى مستدبر القبلة أي الكعبة كما في رواية عبيد الله بن عمر لأن ذلك من لازم من استقبال الشام باليد فتواتم كرت في رواية عبيد الله للتأكيدها التصريح به والتعبير بأمره بالشام وتارة بيت المقدس بالمعنى لأنها في جهة واحدة (قوله باب الاستنجاء بالماء) أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه على من يتق وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى أن أي شبة ما يندب مصعب عن حديثه عن النعمان بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا أزيل إلى يدي تغز عن نافع أن ابن عمر كان لا يستنجي بالماء مع أن ابن الزبير قال ما كنا نفعه ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء مع ابن حبيب عن المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه طهوع (قوله هشام بن عبد الملك) هو الطيالسي والأسناد كاهن بصريون (قوله أبي أنس غلام) زاد في الرواية الآية أعياها ما أي من الأنصار وصرح به الأسماعيلي في روايته ولمسلم نحو أي مقارب إلى النبي والغللام هو المترع قاله أبو عبيد وقال في المحكم من لدن القطام إلى سبع سنين وحكي

الرجحى في أسس البلاغة أن الغلام هو الصغير إلى حد الالتصافان قبل له بعد الالتصاف غلام
فهو مجاز **(قوله)** (اداة) بكسر الهمزة أو ما صغير من جلد **(قوله)** من ماء) أي مملو من ماء **(قوله)**
يعنى يستحي به) قال يعنى هو هشام وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب فلم يذكرها
لكن رواه عقبه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال يستحي بالماء الإجماع على من طريق ابن
مرزوق عن شعبة فأطلق أنا وغلام من الانصار معنا ادوا وقها ما يستحي منها النبي صلى الله
عليه وسلم والمصنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أنس عن فرج عطينا وقد استحي بالماء وقد بان
في غلبه وسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء بن أنس عن فرج عطينا وقد استحي بالماء وقد بان
بهذه الروايات أن حكاية الاستحاضة من قول أنس راوى الحديث نفسه الرذلى الأصل حيث
تصحب على البخارى استدلاله بهذا الحديث على الاستحاضة بالماء قال لأن قوله يستحي به ليس هو
من قول أنس إنما هو من قول أبي الوليد أى أحد الرواة عن شعبة قال وقد رواه سليمان بن حرب
عن شعبة فلا بد ذكرها قال فيحصل أن يكون المألوف هو اتهمى وقد اتى هذا الاحتمال بالروايات
التي ذكرناها وكذا فيه الرذلى من زعم أن قوله يستحي بالماء من قول عطاء الراوى عن
أنس فيكون مرسلًا فلا جفته كالحكاية التي عن أبي عبد الملك البونى قال رواه خالد التي
ذكرناها تدل على أنه قول أنس حيث قال فرج عطينا ووقع هنا في نكت البدر الزركشى تصحيف
فأنسب التعقب المذكور إلى الإجماع على أنما هو للإصلي وأمره فكان له أن يضاف وليس بحرشي كما
أوخصنا وكذا نسبة الكرماني إلى ابن بطلان وأمره عليه وابن بطلان إنما أخذ عن الأصل **(قوله)**
باب من جل معه المألوف (هو بالضم أى ليستظهر به **(قوله)** وقال أبو الدرداء أليس فيكم) هذا
الخطاب للعقبة بن قيس والمراد صاحب النعلين وما ذكره معهما عبد الله بن مسعود لأنه كان تولى
خدمة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وصاحب النعلين في الحقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم
وقيل لابن مسعود صاحب النعلين مجازًا لكونه كان يحملهما وسبأ في الحديث المذكور
موصولا عند المصنف في المناقب أن شاء الله تعالى وإراد المصنف لحديث أنس من هذا الطرف
من حديث أبي الدرداء يشعر أشعارا قويا بأن الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود وقد
قدمنا أن لفظة الغلام يطلق على غير الصغير مجازا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود
بكرة وهو رعى الغنم أكل الغلام معلم وعلى هذا فنقول أنس وغلام منا أى من الصحابة أو من خدم
النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواية الإجماع التي فيها من الانصار فتلها من تصرف الراوى
حيث ذرى في الرواية منا فتلها على القسيلة فرواها بالمعنى فقال من الانصار أو أطلق الانصار
على جميع الصحابة سائق وان كان العرف خصه بالانصار والخروج وروى أبو داود من حديث أبي
هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى الخلاء أتته جماعة في ركوة فاستن فحصل أن
يقصر به الغلام المذكور في حديث أنس ويؤيده ما رواه المصنف في كتابه من حديث أبي
هريرة أنه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم الادوا وتوضوئه وحاجته وأيضا فان في رواية
أخرى لمسلم أن أنسا وصفه بالصغير في ذلك الحديث فيحصل ذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم
وكون المراد بقوله أصغرنا أى في الحال تقرب عهدهم بالإسلام وعند مسلم في حديث جابر الطويل
التي في آخر الكتاب أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق حاجته فأتبعه جابر بأداة وتقصم أن

أدا ومن ماء يعنى يستحي به
(باب) من جل معه
المألوف (هو) وقال أبو
الدرداء أليس فيكم صاحب
النعلين والمألوف (هو) الصادق
عنه حديث سليمان بن حرب
قال حدثنا شعبة عن عطاء
بن أبي ميمونة قال سمعت
أنسا يقول كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا
خرج لحاجته تبعته أنا
وغلام منا معنا ادوا ومن ماء

يفسره المهم ولا سيما هو انصارى ووقع في رواية الاسماعلي من طريق حاصم بن علي عن شعبة
 قال سمعوا ناغلام بتقديم الواو فتكون حالية لكن تعقبه الاسماعلي بأن الصحيح ناو غلام أي ناو
 العطف **(قوله باب جعل العزيمع الماس في الاستخاء)** العزيمع بفتح النون عصى أقصر من الرمح لهما
 سنان وقيل هي الحرية القصيرة ووقع في رواية كريمة فأخرجت هذا الباب العزيمع عصى
 عليها بنجر أي مضمومة ثم جمع مستندة أي سنان وفي الطبقات لابن سعد ان النجاشي كان
 أهداه للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحرية لانهم من آلات الحبسة
 كما ساق في العبد بن ان شاء الله تعالى **(قوله سمع أنس بن مالك)** أي أنه سمع ولقطة أنه تعطف في
 الخط عرفا **(قوله يدخل الخلاء)** المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الاخرى كان اذا خرج لحاجته
 ولقرنته جعل العزيمع الماس فان الصلاة اليها اثنان تكون حيث لا تضره هاء وايضا فان الاخيلة
 التي في البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهلها وفيهم بعضهم من يبيع الجارية انما كانت
 تحصل ليستبرها عند قضاء الحاجة وفيه نظرون صاحب السيرة في هذا ما يستر اسافل والعزيمع
 ليست كذلك فهم يحصل أن يركبها أمه ويضع عليها الثوب الساتر أو يركبها يجنبه لتكون
 إشارة الى منع من يروى المروى بقره أو تجعل لبش الارض الصلبة أو يمنع ما يعرض من هوام
 الارض لكونه صلى الله عليه وسلم كان يبعد عند قضاء الحاجة أو تجعل لانه كان اذا استنجى
 نوضا واذا توضأ صلى وهذا أظهر الوجه وسأني التوبييع على العزيمع في سيرة المحلى في الصلاة
 واستدل البخاري بهذا الحديث على غسل البول كما ساق وفيه جواز استخدام الارواح خصوصا
 اذا اردوا ذلك ليحصل لهم القرن على التواضع وفيه أن في خدمة العالم شرقا للمعلم لكون أبي
 الدرداء مدح ابن مسعود بذلك وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستخاء بالمال لانه موعود لان
 ما المديونة كان عبدا واستدل بعضهم على استحباب التوضي من الاواني دون الانهار والبرك
 ولا يستقيم الاو كان النبي صلى الله عليه وسلم وجد الانهار والبرك فعدل عنها الى الاواني **(قوله)**
 تابعه النضر أي ابن شمير تابع محمد بن جعفر وحديثه موصول عند النسائي **(قوله وشاذان)**
 أي الاسود بن عامر وحديثه عند المصنف في الصلاة ولقطة ومعنا عاكزة أو عصي أو عترة
 والظاهر أن أو شاذ من الراوى لتوافق الروايات على ذكر العزيمع والله أعلم وجميع الروايات
 المذكورة في هذه الابواب الثلاثة بصريون **(قوله باب النهي عن الاستخاء بالعين)** أي بالبدن
 العيني وعبر بالنهى إشارة الى أنه لم يظهر له هل هو التحريم أو التثنية أو ان القرينة الصافية للنهي
 عن التحريم لم تظهر له وهي أن ذلك أدب من الآداب ويكون للتثنية قال الجمهور وذهب
 أهل الظاهر الى أنه التحريم وفي كلام جامع من النافعة ما يشعر به لكن قال النووي هو ادم
 قال منهم لا يجوز الاستخاء بالعين أي لا يكون ما يستوى طريقه بل هو مكرم ومراج الترتل ومع
 القول بالتحريم فمن فعله أساء وأجرأه قال أهل الظاهر وبعض المناهية لا يجزئ ويحمل هذا
 الاختلاف حيث كانت اليد تشارك في غيره ككل وغيره ما يغريه لا فخر غير مجزئ بلا
 خلاف واليسري في ذلك كالنبي والله أعلم **(قوله)** حدثنا معاذ بن فضالة بفتح الفاقم الضاد المجبة
 وهو بصري من قدماء مشيخ البخاري **(قوله هو المستواني)** أي ابن عبد الله لان ابن حسان وهما
 بصريان ثقتان مشهوران من طبقة واحدة **(قوله عن أبيه)** أي أبي قتادة الخثر وقيل عمرو

(باب جعل العزيمع الماس في الاستخاء)
 ابن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن
 عطام بن أي ميمونة سمع أنس بن مالك يقول كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاجل أم أو غلام
 أداة من ما وعزيمع يستنجي بالماء تابعه النضر وشاذان
 عن شعبة العزيمع عصا عليه منج **(باب النهي عن الاستخاء بالعين)**
 بالعين حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام هو
 المستواني عن يحيى بن أي كسيرة عن عبد الله بن في
 قتادة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا شرب أحدكم

وقيل النعمان الانصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من اشتهر بأحد ومات حسنة
 أربع وخسين على الصحيح فيهما (قوله فلا يتنفس بالخيز ولا يهتفي الثلاثة وروى بالضم فيها
 على ان لا ينفث (قوله في الآفة) أي داخلها وما إذا أمانه وتنفس فهي السنة كما سأل في
 حديث أنس في كتاب الاشربة ان شاء الله تعالى وهذا النهي للتأديب لارادة المبالغة في النظافة
 فقد يحضر مع النفس بياض أو مخاط أو بخار ردي فينكسه ويأخذه كربة فيسحقها به أو غيره
 عن شره (قوله وإذا أتى الخلاء) أي فإل كإفساره الرواية التي بعدها (قوله ولا يمسح
 بيمنه) أي لا يستنج وقد أمرنا لخطاينا هنا وبالن في التنجيم به وحكي عن أي على بن أبي هريرة أنه
 فاطر رجلا من الفقهاء انخراسا نين فسأله عن هذه المسئلة فأعابه جوابها ثم أجاب الخطاين عنه
 بجواب فيه نظر ومحصل الابرادان المستجمر متى استجمر يساره استلزم من ذكره بيمنه ومضى
 أسكه يساره استلزم استجماره بيمنه وكلاهما قد شمله النهي ومحصل الجواب انه يقصد الاشياء
 الغضبية التي لا تزول بالركرة كالجلدار ونحوه من الاشياء الباردة فيستجمر بها يساره فان لم
 يجد فليصق مقعده بالأرض ويسلك ما يستجمر به من عقبه أو لم يدرى رجليه ويستجمر
 يساره فلا يكون مختصرا في شيء من ذلك بيمنه انتهى وهذه هي متكررة بل تعدد فعلها في غالب
 الاوقات وقد تقدم عقبه الطيبي بأن النهي عن الاستجمار باليمين مختص بالخبر والنهي عن المس
 مختص بالذكر فبطل الابرادان أصله كذا حال وما ادنا من تخصيص الاستجمار باليمين مردود
 والمس وان كان مختصا بالذكر لكن يلقى به الذكر قياسا والتفصيل على الذكر لا مفهوم له بل فرج
 المرأة كذلك وانما يخص الذكر بالذكر لكون الرجال في الغالب هم المخاطبون والتسامح ثائق
 الرجال في الاحكام الاماخص والصواب في السورة التي أوردها الخطاين ما قاله امام الحرمين
 ومن بعده كالفرز إلى الوسط والغوى في التهذيب انه يترك العضو يساره على شيء يسكه بيمنه
 وهي قارة غير متحركة فلا يعقد مستجمر باليمين ولا ما ساجها ومن ادعى انه في هذه الحالة يكون
 مستجمر! بيمنه فقد غلط وانما هو كمن صب بيمنه الماء على يساره حال الاستنحاض (قوله باب
 لا يمسك ذكره بيمنه اذا بال) أشار بهذه الترجمة إلى ان النهي المطلق عن مس الذكر باليمين كافى
 الباب قبله محمول على المقصد بحالة البول فيكون ماعدا ما حو قال بعض العلماء يكون ممنوعا
 أيضا من ياب الاولى لأنه منهي عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة وتعقبه أبو محمد بن أبي جرة
 بأن مظنة الحاجة لا تقتصر بحالة الاستنجاء وانما يخص النهي بحالة البول من جهة ان شجوار
 الشيء يعطى حكمه فلم يمنع الاستجمار باليمين منع من أنه حياء المأذنة ثم استدلل على الإباحة
 بقوله صلى الله عليه وسلم لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره انما هو بضعة منك فدل على
 الجواز في كل حال فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبني ماعدا ما على الإباحة انتهى
 والحديث والثاني أشار إليه صحيح أو حسن وقد يقال جل المطلق على المقصد غير متفق عليه بين
 العلماء ومن قال به اشترط فيه شروطا لكن نه ابن دقيق العيد على ان محل الاختلاف انما هو
 حيث يتقارر بخارج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين أما إذا انفصلت عن جوارح كان الاختلاف
 فيهم من بعض الروايات في محل المطلق على المقيد بالاختلاف لان التقيد حديثي يكون زيادة
 من عمل فتقبل (قوله حديثنا محمد بن يوسف) هو القريابي وقد صرح ابن خزيمة في روايته بسماع

فلا يتنفس في الاما وإذا أتى
 الخلاء فلا يمس ذكره بيمنه
 ولا يمسح بيمنه (باب
 لا يمسك ذكره بيمنه اذا بال)
 حديثنا محمد بن يوسف قال
 حدثنا الاوزاعي عن يحيى
 ابن أبي كثير عن عبد الله بن
 أبي قتادة عن أبيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا
 بال أحكم

يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة وصريح ابن المنذر في الاوسط بالتحديث في جميع الاسناد وأورده
من طريق بشر بن بكر عن الازاعي فصل الامن من محذور التديس **(قوله فلا ياخذ)** كذا
لا في ذريته التأكيد لغيره بدونها وهو مطابق لقوله في الترجمة لا يمسك وكذا في مسلم التعبير
بالمسك من رواية مسلم عن يحيى ووقع في رواية الاسماعيلي لا يمس فاعتصر على ترجمة البخاري
بان المس أعين من المسك يعني فكيف تستدل بالاعم على الاخص ولا اراد على البخاري من هذه
الحديث لما داموا استنبط منه بعضهم منع الاستعانة بالبدائي في الخاتم المتقوس فيه اسم الله
تعالى لتكون النهي عن ذلك لتشرى العين فيكون ذلك من باب الاولى وما وقع في العتمة عن
مالك من عدم الكراهة قد أنكره حذاق أصحابه وقيل الحكمة في النهي لكون العين معدة
للاكل بما افلح على ذلك بما لا يمكن أن يتذكر عند الاكل فينأى بملك والله أعلم **(قوله ولا
تنفس في الاناء)** جله خبر مستقلة ان كانت نافعة وان كانت ناهية مقطوعة لكن لا يترجم
كون العطوف عليه قيدا بقيد ان يكون العطوف مقبدا به لان التنفس لا يتعلق بحالة البول
وانما هو حكم مستقل ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكره هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين
التأني بإفعال النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان اذا بال وضأ وثبت ثم شرب فضل وضوءه
فالمؤمن يصعد أن يفعل ذلك فعلمه أدب الشرب مطلقا لا استحضار والتنفس في الاناء مختص
بحالة الشرب كادل عليه سياق الرواية التي قبله ولما كمن حديث أبي هريرة لا يتنفس أحدكم
في الاناء اذا كان يشرب منه والله أعلم **(قوله باب الاستعانة بالجار)** أراد بهذه الترجمة الرذعي
من زعم أن الاستعانة مختص بالله والدلالة على ذلك من قوله أستنفض فان معناها استنحي كما
سابق **(قوله حدثنا أجد بن محمد المكي)** هو أبو الوليد الأزرق جد أبي الوليد محمد بن عبد الله
صاحب تاريخ مكة وفي طبعته أجد بن محمد المكي أيضا لكن كنيته أبو محمد واسم جده عون
ويعرف بالقواس وقدمهم من زعم أن البخاري روى عنه وانما روى عن أبي الوليد وهم أيضا
من جعلهما واحدا **(قوله عن جده)** يعني معيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أبيه القرضي
الاموي وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشفق الذي ولي امرأة المدينة وكان يجهز اليه و
الى مكة كما تقدم في حديث أبي شريح الخزاعي وكان عمرو هذا قد تغلب على دمشق في زمن
عبد الملك بن مروان فقتله عبد الملك وسبأ ولاده الى المدينة وسكن ولم يمهك لما ظهرت حولة
بن العباس فاستقروا بها في الاسناد مكان ومدينان **(قوله اتعت)** بتسديد التاء المتناهية
سرت وراموا في قوله وخرج حاله وفي قوله وكان استئناف في رواية أبي ذر فكان قالوا
(قوله فدفنوه منه) زاد الاسماعيلي أستاذنا وأتخف فقال من هذا افضل أبو هريرة **(قوله
افني)** بالوصل من الثلاث أي اطلب لي يقال بعينك الشيء أي طلبته لك وفي رواية بالفتح اي
أعني على الطلب يقال بعينك الشيء أي أعنتك على طلبه والوصل اليه بالسباق ويؤيده
رواية الاسماعيلي افني **(قوله أستنفض)** بضم السين وضم الميم مجزوم لان جواب الامر
يجوز الرفع على الاستئناف قال القزاز قوله استنفض استعمل من النفس وهو أن تهر الشئ
ليطير غباره قال وهذا موضع أستنظف أي بتقديم الطاء المشالة على الفاء ولكن كذا روى
انتهى والذي وقع في الرواية صواب في القاموس استنصفه استخبره وبالجر استنحي وهو

فلا ياخذ ذكره
ولا يستنج بمنه ولا يتنفس
في الاناء **(باب الاستعانة
بالجار)** حدثنا أحمد
ابن محمد المكي قال حدثنا
عمرو بن يحيى بن سعيد
ابن عمرو المكي عن جده عن
أبي هريرة قال اتعت النبي
صلى الله عليه وسلم وخرج
لجانبه فكان لا يتنفس
فدفنوه منه فقال افني
اجازا أستنفضه وأخبروه

ما خزن كلام الطريزي قال الاستفاض الاستفراج وحسبني بعض الاستصحاب من رواه
 بالشافق والصادق المصنف قد ضعف انتهي ووقع في رواية الاسماعيلى استثنى يدل استنفض
 وكانها المراد بقوله في روايتنا أو يفهم ويكون التردد من بعض رواته **(قوله ولا تأخ)** كأنه
 صلى الله عليه وسلم خشي أن يفهم أبو هريرة من قوله استثنى أن كل ما ينزل إلا أن يرتقى كفى ولا
 اختصاص لذلك بالأخبار فنهى بقصارى انتهى على العظم والروث على أن ما سواه مما يجزئ
 ولو كان ذلك محتسبا للأخبار كبقوله بعض الحنابلة والتظاهر لم يكن تخصيص هذين بالنهي
 معنى وانما يخص الأخبار بالذكر ككثرة وجودها زاد المصنف في المبحث في هذا الحديث أن أبا
 هريرة قال صلى الله عليه وسلم لما فرغ من مال العظم والروث قال ههنا طعام الجن والتظاهر
 من هذا التحليل اختصاص المنع بهما ثم يلتحق بهما جميع المطعومات التي لا تحمين قياسا
 من باب الأولى وكذا المحترقات كأوراق كتب العلم ومن قال على النهى عن الروث كونه نجسا
 ألحق به كل قيس ومختص وعن العظم كونه نجسا فلا ينزل إلا إزالة النجاسة الحق بهما في معناه كالزجاج
 الامس ويؤيده رواه الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يستنّى بروث أو بضم وبأنهم لا يطهرون وفي هذا رد على من زعم أن الاستصحاب مما يجزئ
 وإن كان منها عنه وسأني في كتاب المبحث بيان قصة وفد الجن وأى وقت كانت إن شاء الله تعالى
(قوله وأمرضت) كذا في أكثر الروايات ولكن كتمتني واعتزمت بزيادة منة بعد العين والمعنى
 متقارب **(قوله فلما قضى)** أى حاجته **(آيسته)** بهزة قطع أى الحق وكفى بذلك عن الاستصحاب
 وفي الحديث جواز اتباع السادات وإن لم يأمر بذلك واستخدام الامام بعض رعيته
 والأعراض عن فاضى الحاجة والإعانة على أحضار ما يستنّى به واعداده عنده لتلاصيح
 إلى طلب ما بعد الفراغ فلا يأمن التلوث والله تعالى أعلم **(قوله باب)** بالتوسل (لا يستثنى) بضم
 أوله **(قوله زهير)** هو ابن معاوية الجعفي الكوفي والسناد كونه موفون وأواسق هو السبيعي
 وهو تابعي وكذا شيخه عبد الرحمن وأبو الأسود **(قوله ليس أبو عبيدة)** أى ابن عبد الله بن مسعود
 وقوله ذكره إلى (ولكن عبد الرحمن بن الأسود) أى هو الذي ذكره لي بدليل قوله في الرواية
 الآتية المتعلقة حديث عبد الرحمن وانما عدل أبو اسحق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية
 عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له لكون أبي عبيدة لم يسع من آيسته على الصحيح
 فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فانها موصولة ورواية أبي اسحق لهذه الحديث
 عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله بن مسعود عند الترمذي وغيره من طريق إسرائيل بن يونس
 عن أبي اسحق فراد أن أبي اسحق هنا بقوله ليس أبو عبيدة ذكره أى لست أرويه إلا أن عن أبي
 عبيدة وانما أرويه عن عبد الرحمن **(قوله عن آيسته)** هو الأسود بن زيد النخعي صاحب ابن
 مسعود وقال ابن التين هو الأسود بن عبد يغوث الزهري وهو غلط فاحش فان الأسود الزهري لم
 يعلم فضلا عن أن يعيش حتى يروي عن عبد الله بن مسعود **(قوله أنى الفاظ)** أى الأرض
 المطمئنة لقضاء الحاجة **(قوله فلم أجده)** أى الحجر الثالث **(قوله ثلاثة)**
 أخبار فيه العمل بعدل عليه انتهى في حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يستنّى
 أحدكم بأقل من ثلاثة أخبار رواه مسلم وأخذ بهذا الشافعي وأجدوا أصحاب الحديث فاستطروا

ولا تأخى بفسطم ولا روث
 فأجته بأخبار بطرفين
 فوضعتا إلى جنبه
 وأعرضت عنه فلما قضى
 أتبعته **(باب)** لا يستنّى
 بروث حدثنا أبو نعيم قال
 حدثنا زهير عن أبي اسحق
 قال ليس أبو عبيدة ذكره
 ولكن عبد الرحمن بن الأسود
 عن أبيه أنه سمع عبد الله
 يقول أنى النبي صلى الله عليه
 وسلم الفاظ فأمرني أن
 أتبع ثلاثة أخبار فوجدت
 جهم بن القيس الثالث فلم
 أجده

ان لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الاتقاء اذا لم يحصل بها فخر اذ حتى رتق ويصحب حيث شد
 الأثر لقوله ومن استعمر قليو تروليس وواجب ان يادق في أي داود حسنة الاستناد قال ومن
 لا فلا حرج ووجه هذا يحصل الجميع بين الروايات في هذا الباب قال الخطابي لو كان القصد
 الاتقاء فقط خلا اشتراط العدد عن القائفة فلما اشترط العدد لفظا وعلم الاتقاء معنى دل
 على إيجاب الأمرين وتفسيره العتق بالافراق ان العدد مشروط ولو تحقق براءة الرحمن بمر واحد
 (قوله فأخذت روثه) زاد ابن خزيمة في روايته في هذا الحديث انها كانت روثه جار وقيل
 النبي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير (قوله وألقى الروثه) استدله
 الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة قال لانه لو كان مشترطا لطلب ثالثا كذا قال وغسل روجه
 الله عما أخرج به أحسن مستند من طريق معمر عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن سعد وفي
 هذا الحديث فان فيه فائق الروثه وقال انها ركس ايتي بجهر ورجاله ثقات أثبات وقد تابع عليه
 معمر أبو شعبة الواسطي وهو ضعف أخرجه الدارقطني وتابعهما علي بن رزق أحد الثقات
 عن أبي اسحق وقد قيل ان أبا اسحق لم يسمع من علقمة لكن أثبت جماعه لهذا الحديث منه
 الكرايمسي وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضا اذا اعتضد
 واستدل الطحاوي فنه نظير بعد ذلك لاحتمال أن يكون أكتي بالامر الاول في طلب
 الثلاثة فلم يجد الامر بطلب الثالث أو أكتي بطرف أحدهما من الثالث لان المقصود بالثلاثة
 أن يمسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد والدليل على صحته أنه لو مسح بطرف واحد
 ورماه ثم جئنا شخص آخر فمسح بطرفه الاسترخاء بما لا خلاف وقال أبو الحسن بن اقتصار
 المالكي روى أنه أتاه ثالث لكن لا يصح ولو صح فلا استدلال به لان لا يشترط الثلاثة فأما لانه
 اقتصرت في الموضوعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهى وفيه نظر أيضا لان الزيادة
 فائسة كما قدمنا وكأنا ما هو على الطريق التي عندنا اذ ارقطى فقط ثم يحتمل أن يكون فيخرج
 منه شيء الا من سبيل واحد وعلى تقدير أن يكون خرج منهما فيستعمل أن يكون أكتي للقبيل
 بالمسح في الارض والابا بالثلاثة أو مسح من كل منهما بطرفين وأما استدلالهم على عدم الاشتراط
 للعدد بالقياس على مسح الرأس فمفسد الاعتبار لانه في مقابلة النص الصريح كما قدمناه من
 حديث أبي هريرة وسلمان والله أعلم (قوله هذا ركس) كذا وقع خنا بكسر الراء واسكان الكاف
 فقبل هي لغة في رجس بالجيم وبدل علمه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما
 بالجيم وقبل الركس الرجيع وضمن حالة الطهارة الى حالة النجاسة قاله الخطابي وغيره والاول أن
 يقال رثمن حالة الطعام الى حالة الروث وقال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني الركس
 بالكاف وتعبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد كما قال تعالى أركسوا فيها أي ردوا فأكثمه قال هذا
 رد علي بن ابيس ولو ثبت ما قال لكان يفتح الراء يقال أركسه ركسا اذ اردوه في رواية الترمذي هذا
 ركس يعني نجسا وهذا يزيد الاول وأغرب الناس فقال عقب هذا الحديث الركس طعام ابن
 وهذا ان ثبت في اللغة فهو مرجح من الاشكال (قوله وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه) يعني
 يوسف بن اسحق بن أبي اسحق السبيعي عن أبي اسحق وهو حقه قال حدثني عبد الرحمن يعني ابن
 الاسود بن يزيد الاسناد المذكور ولا وأراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم ان أبا اسحق

فأخذت روثه فأتيت بها
 فأخذ الخمرين وألقى الروثه
 وقال هذا ركس وقال
 ابراهيم بن يوسف عن أبيه
 عن أبي اسحق حدثني عبد
 الرحمن

دلس هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذ كوفي حيث قال لم يسمع في التديس بأخفى من هذا
قال ليس أبو عبد الله كره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره في انهمى وقد استدلل الاسماعيلي أيضا
على صحة سماع أبي اسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن يكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال
بعد أن أخرجه من طريقة القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ليس بسماع لا ي اسحق وكأني
عرف ذلك بالاستقراء من منيع القطان وأما صريح من قوله فأنزاحت عن هذه الطريق على
التديس وقد أعلمه قوما بالاضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي اسحق في كتاب
العلل واستوفيه في مقصلة الشرح الكبير لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البضاري بمتابعة
يوسف حفيد أبي اسحق وابعهما شريك القاضي وزير كيان أبي زائد وغيرهما وتابع أبي اسحق
على روايته عن عبد الرحمن المذكور ليتبين أبي سليم وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبي شيبة
ومار جهم أيضا استقصا رأي اسحق لطريق أبي عبد الله وعدوه عنها بخلاف رواية إسرائيل عنه
عن أبي عبيدة فإنه لم يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن فكأن أخرجه الترمذي وغيره فلما اختلف في رواية
زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبي عبد الله على أنه عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن
عنده أرجح والله أعلم **(قوله باب الوضوء مرة مرة)** أي لكل عضو والحديث المذكور في الباب
مجل وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليد من غرفة واحدة وسفيان هو الثوري والراوي
عنه الثوري لا السكندى وصرح أبو داود والاسماعيلي في روايتهم بسماع سفيان أنه من زيد
ابن أسلم **(قوله باب الوضوء مرتين مرتين)** أي لكل عضو **(قوله حديثنا الحسين بن عيسى)** هو
السطاي يفتح الموحدة ويونس هو المؤدب وفليح ومن فوقه مديون وعبد الله بن زيد هو ابن
عاصم المازني وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
كما سيأتي بعد من حديث مالك وغيره لكن ليس فيه الغسل مرتين إلى الدين إلى المرفقين ثم
روى القاسم من طريق قتيب بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد التميمي في الدين والرجلين
ومسح الرأس ونسيت غسل الوجه لكن في الرواية المذكورة فطرش بن الربيع بعد أن شاء الله
تعالى وعلى هذا حق حديث عبد الله بن زيد أن يوجه غسل بعض الأعضاء مرتين وبعضها مرتين
وبعضها ثلاثا وقد روى أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم وضوء مرتين مرتين وهو شاهد قوي لرواية فليح هذه فيصير أن يكون حديثه
هذا المجل غير حديث مالك المين لا اختلاف في مخرجهما والله أعلم **(قوله باب الوضوء ثلاثا ثلاثا)**
أي لكل عضو **(قوله عطاء بن يزيد)** هو الليثي المدني والاستاذ كله مديون وفيه ثلاثة من
التابعين جرمان وهو بضم المهملة ابن أبيان وعطاء بن شهاب وفي الاستاذ الذي يليه أربعة
من التابعين جرمان وعروقه وهما قرطبان وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما قرطبان أيضا **(قوله)**
دعائنا وفي رواية شعيب التميمي في سماعه وضوءه وكذا المسلم من طريق يونس وهو شيخ
الواو اسم له المحدث للوضوء بالضم الذي هو الفعل وفيه الاستماعة على احتضار ما يتوضأ به
(قوله فانقرغ) أي صب **(قوله على كفيه ثلاث مرات)** كذا الذي ذروا في الوقت وللأصلي وكرمة
مرات بمائة آخره وفيه غسل الدين قبل ادخالهما الأناول لم يكن عقب نوم احتياط **(قوله ثم)**
أدخل يمينه في الاعتراف باليمين واستدل ببعضهم على عدم اشتراطية الاعتراف ولادلالة

(باب) الوضوء مرتين
حدثنا محمد بن يوسف
قال حدثنا سفيان بن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن
ابن عباس قال وضوء النبي
صلى الله عليه وسلم مرتين
(باب) الوضوء مرتين
حدثنا الحسين بن
عيسى قال حدثنا يونس بن
محمد قال حدثنا فليح بن
سليمان عن عبد الله بن أبي
بكر بن عمرو بن حزم عن عباد
ابن يمين عن عبد الله بن زيد
أن النبي صلى الله عليه وسلم
وضوء مرتين مرتين **(باب)**
الوضوء ثلاثا ثلاثا حدثنا
عبد العزيز بن عبد الله
الأوسي قال حدثني إبراهيم
ابن سعد عن ابن شهاب أن
عطاء بن زيد أخبره أن جرمان
. ولى عثمان أخبره أن رأي
عثمان بن عفان دعائنا فانقرغ
على كفيه ثلاث مرات
فغسلهما ثم أدخل يمينه
في الأناول

فيه قبا ولا اثباتا (قوله فخص واستتر) ولكن معنى واستشرق يدل واستشرقوا الاول اعم
وثبت التلافي رواية شعب الا تنفي باب المفضضة ولم ارقى من طرق هذا الحديث قيد
ذلك بعدد مذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره ابو داود ومن وجهين آخرين
عن عثمان واتفقت الروايات على تقديم المفضضة (قوله ثم غسل وجهه) فيه تأخير عن
المفضضة والاستسقاء وقد ذكرنا ان حكمة ذلك اعتبارا ووصاف الملة لان اللون يدرك بالبصر
والعلم يدرك بالعلم والريح يدرك بالانف فثبتت المفضضة والاستسقاء وهما مستوران قبل
الوجه وهو مقرر واحتياط العبادت وسباق ذكر حكمة الاستنار في الباب الذي يليه (قوله
وبده الى المرفقين) أي كل واحدة كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم
وكذا المسلم من طريق يونس وفيها تنديد النبي على اليسرى والتعريف في كل منهما ما بين وكذا
القول في الرجلين أيضا (قوله ثم مسح رأسه) هو بحذف الباء في الروايتين المذكورتين ليس في
شي من طرق القاصين ذكر عدد للمسح وبه قال أكثر العلماء وقال الشافعي يمسح التلث
في المسح كما في الغسل واستدل به بظاهر رواية المسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا
وأوجب بانه يجمل تسعين في الروايات الصحيحة ان المسح لم يشكر فيفضل على الغالب ويختص
بالمغسول قال ابو داود في السنن احدث عثمان الصالح ككلها تدل على أن مسح الرأس مرة
واحدة وكذا قال ابن المنذر ان التاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح مرة واحدة وبان
المسح مبي على التحفيف فلا يقاس على الغسل المرامنة المبالغة في الاسراع وبان العدد لو اعتبر
في المسح لصار في صورة العسل اذ حقيقة الغسل جريان الماء على التلث ليس بمشترط على الصحيح
عند أكثر العلماء بالغ ابو عبيد فقال لا نعلم احدا من السلف استحب تلث مسح الرأس الا
ابراهيم التيمي وفيما قال نظر فقد قلنا ابن أبي شيبة وابن المنذر عن انس وعطاء وغيرهما وقد روى
ابو داود ومن وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان بتلث مسح الرأس بالزيادة
من الثقة مقبولة (قوله ثم وضوءه) هذا قال النورى انما يقل مثل لان حقيقة مماثلة لا يقدر
عليها غيره (قلت) لكن ثبت التعبير في رواية المصنف في الزاقي من طريق معاذ بن عبد الرحمن
عن جرير عن عثمان ولفظه من توضأ مثل هذا الوضوء وله في الصيام من رواية معمر من توضأ
وضوء هذا والمسلم من طريق زيد بن أسلم عن جرير من توضأ مثل وضوءي هذا وعلى هذا قال التعبير
بضم من تصرف الرواة لانها تطلق على المثلية مجازا ولا نمثل وان كانت تقتضي المساواة طاهرا
لكنها تطلق على الغالب فهذا اتهم الروايات ويكون الموقوف بحيث لا يحفل بالمقصود والله
تعالى أعلم (قوله ثم صلى ركعتين) فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء ماني فيهما ما ياتي في
تعبة المسجد (قوله لا يحدث فيهما مقسه) المراد به ما تسترسل النفس معه ويمكن المرفضة لان
قوله يحدث يقتضي تكسبانه فاما ما يسميهم من الخطرات والساوس ويعذر دفعه فذلك معفو
عنه ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المرائع لم يحصل له حديث النفس أصلا ورأسا ونهده
لهما آخرجه ابن المبارك في الزهد لفظ لم يسر فيهما ورده النورى في الصواب حصول هذه
الفتنة مع طرقات الخواطر العارضة غير المستقرة ثم من اتفقوا يحصل له عدم حديث النفس
أصلا على درجة بلارب ثم ان تلك الخواطر منها ما يتعلق بالذات والمراد دفعه مطلقا ووقع في

فخص واستتر ثم
غسل وجهه ثلاثا وبديه
الى المرفقين ثلاث مرار ثم
مسح رأسه ثم غسل رجليه
ثلاث مرار الى الكعبين ثم
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من توضأ نحو
وضوءي هذا ثم صلى ركعتين
لا يحدث فيهما نفسه غفر له

رواية السليم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشي من الدنيا وهي في الزهد لان المبالغة
 أيضا والمصنف لابن أبي شيبة ومنها ما يتعلق بالآخرة فان كان أجنبيا أشبه أحوال الدنيا وان كان
 من متعلقات تلك الصلاة فلا وسأقي بقية ما بحث ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى **(قوله)**
 من ذنبه **(قوله)** يظهر به الكبار والصغار تركن العلم خصوصا للصغار لورودهم مقيدا باستثناء الكبار
 في غير هذه الرواية وهو في حق من له كبار وصغار فربما ليس له الأصغار تركن عنه ومن ليس له
 الأصغار تركن عنه منها بقدر ما لم يصاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا كبار تركن
 في حسناته بغير ذلك وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمعلم والترتيب في أعضاء
 الوضوء لا يتأتى في جميعها بشر الترضي في الاخلاص ويحذر من لها في صلاته بالتفكير في
 أمور الدنيا من عدم القبول ولا سيما ان كان في العزم على عمل معصية فانه يحضر المرق في حال صلاته
 ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ووقع في رواية المصنف في الرقاق في آخر هذا الحديث قال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تقروا أي فتستكثروا من الأعمال السيئة بناه على ان الصلاة تكفرها
 فان الصلاة التي تكفرها التطا هي التي يقبلها الله تعالى لعباده الاطلاع على ذلك **(قوله)** وعن
 ابراهيم **(قوله)** أي ان سعدوه هو مطوف على قوله حديث ابراهيم بن سعدوه عن مطوفى وغيره انه
 معلق وليس كذلك فقد أنرحمهم والاحاء على من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه
 بالاستاذين معا اذا كانا جاعا عند يعقوب فلا مانع ان يكون عند الاويبي ثم وجدت
 الحديث الثاني عند أبي عوانة في محضه من حديث الاويبي المذكور فصح ما قلته بهذا
 تعالى وقد أخص ذلك في تعليق التعليق **(قوله)** ولكن عروة يحدث **(قوله)** يعني ان شفي ابن شهاب
 لاختلاف الرواية بينهما عن جرمان عن عثمان فحدثه عن عطاء على مصقوع عروة على صفة وليس ذلك
 اختلافا وانما هما حديثان متعارفان وقد رواهما معاذ بن عبد الرحمن فأخرج البخاري في طريقه
 فهو سياق عطاء عن مسلم من طريقه فهو سياق عروة وأخرجه أيضا من طريق هشام بن عروة عنه
 عن أبيه **(قوله)** ولولا آية **(قوله)** زاد مسلم في كتابه لاجل هذه الزيادة في مصنف بعض رواه أبيه فخطبها
 بالنون المشددة وجاء الشان **(قوله)** ويصلي الصلاة أي المكتوبة وفي رواية لمسلم في هذه
 الصلوات الخمس **(قوله)** وبين الصلاة أي التي نلتها كاصرح به مسلم في رواية هشام بن عروة **(قوله)**
 حتى يصليها أي بشرع في الصلاة الثانية **(قوله)** قال عروة الآية ان الذين يكفون ما أنزلنا **(قوله)**
 الآية التي في البقرة الى قوله الا لعنوا كاصرح به مسلم ورواه عثمان رضي الله عنه ان هذه الآية
 تعرض على التبليغ وهي وان نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بصوم التفتؤ وقد تقدم لمحو ذلك
 لاني هررت في كتاب العلم وانما كان عثمان يرى تركه لتبلغهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم
 من الاعتراض والله أعلم وقد روي مالك هذه الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ولم يشع في روايته
 تعيين الآية فتقال من قبل نفسه آراه يروا في الصلاة طرفي النهار وزلفان الليل ان الحسنات
 يذهبن السيئات انتهى وما ذكره عروة في الحديث الجزم أولى والله أعلم **(قوله)** باب الاستئذان
 هو استئصال من الثياب والنون المثلثة هو طرس الماء الذي يستشق التوضي أي يجنبه برح أغفه
 لتلطيف ما في داخله فضج برح أغفه سواء كان باعانة يده أم لا وحكي عن مالك كراهة فعله بغير اليد
 لكونه يشبه فعل الدابة والمنه ورعدم الكراهة اذا استئذنه فاستحب أن يكون باليسرى
 وبب عليه اليسرى وأخرجه قتيبا من حديث علي **(قوله)** ذكره **(قوله)** أي روى الاستئذان **(عثمان)**

ما تقدم من ذنبه وعن
 ابراهيم قال قال صالح بن
 كيسان قال ابن شهاب ولكن
 عروة يحدث عن جرمان فلما
 فوضا عثمان قال ألا أحدثكم
 حديثا لولا آية ما حدثتكموه
 سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول لا يتوضأ رجل
 يحسن وضوءه ويصلي
 الصلاة الا غفر له ما بينه وبين
 الصلاة حتى يصليها قال عروة
 الآية ان الذين يكفون ما
 أنزلنا **(باب)** الاستئذان
 في الوضوء **(ذكره عثمان)**
 وعبد الله بن زيد

وقد تقدم حديثه وعبد الله بن زيد وسياق حديثه (قوله ابن عباس) تقدم حديثه في حصة
الوضوء في باب غسل الوجه من غرقه وليس فيه ذكر الاستنثار وكان المصنف أشاؤ ذلك إلى
ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم بن حديثه من قوله استنثر وأمرتني الغنمين وأولاد ولاي داود
الطبايبي إذا توضأ أحدكم واستنثر فليجعل ذلك مرتين أو ثلاثاً واستنثره حسن (قوله أبو
ادريس) هو الخولاني (قوله أنه سمع أباه مرة) زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس
أنه سمع مع أبي هريرة (قوله فليستنثر) ظاهر الأمر أنه للوجوب فليستنثر من قال بوجوب
الاستنثار في الوضوء الأمر به كما جدوا حتى وأبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر أن بقوله في الاستنثار
وظاهر كلام صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك وإن مشروعية الاستنثار لا تحصل إلا
بالاستنثار وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستنثار وفيه تعقب على من نقل
الاجماع على عدم وجوبه واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للندب بحسن الترتيب وحسنه
الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي توضأ كما أمرك الله فأحاله على الآية وليس فيها
ذكر الاستنثار وأجيب بأنه يحتمل أن يراد الأمر ما هو أعم من آية الوضوء فقد أمر الله سبحانه
باتباع نبيه صلى الله عليه وسلم وهو المبين عن الله أمره ولم يجعل أحد ممن وصف وصوؤه عليه
الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنثار بل ولا المنقصة وهو برزعي من لم
يوجب المنقصة أضاً وقد ثبت الأمر بها أيضاً في حديث أبي داود بإسناد صحيح وذكر ابن المنذر
أن الشافعي لم يمتنع على عدم وجوب الاستنثار مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافه
أن نازكه لا يبعد وهذا دليل قوي فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن
عطاء بن رباح عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
وقد ورد في رواية إسحاق بن عمار أن أبا هريرة قال استنثر وتوضأ ثم أتته الجحش في
مسند عنه وأصله لم يرد في رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة عن عبد المصنف فيه نخل إذا
استنقظ أحدكم من منامه توضأ فليستنثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خشومه وعلى هذا
قال المراد بالاستنثار في الوضوء التنقيل لنفسه من المعونة على القراءة لأن تنقية جحر النفس
تصح بخارج الحروف ويراد بالتنقيل بأن ذلك لطرد الشيطان وسذكر باقي مباحثه في مكانه
إن شاء الله تعالى (قوله ومن استنثر) أي استعمل الجاروهي الجملة الصفراء في الاستنثار
وجله بعضهم على استعمال الجواروه يقال فيه تجمر واستنثر حكاية ابن حبيب عن ابن عروا
نصر عنه وابن عبد البر عن مالك وروى ابن جرير في صحيحه عنه خلافة وقال عبد الرزاق عن
معمر أيضاً عايفة الجمهور وقد تقدم القول على معنى قوله فلنوتر في الكلام على حديث ابن
مسعود واستدل بعض من نفي وجوب الاستنثار بهذا الحديث لأن الثاني منه يعرف الشرط ولا
دلالة فيه وإنما يفتضاه التعبير بالاستنثار إما بالجاروهي الجملة الصفراء أو بالجاروهي الجملة الصفراء
وتراً استنقظ كل إدخال هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء والجواب أنه لا اختصاص لها
بالاستنثار فإن أبواب الاستنثار لم تتر في هذا الكتاب عن أبواب حصة الوضوء تلازمها
أو يحتمل أن يكون ذلك من دون المصنف على ما أشرنا إليه في المقدمة والله أعلم وقد ذكرت وجه
ذلك في أول كتاب الوضوء (قوله إذا توضأ) أي إذا شرب في الوضوء (قوله فليجعل في أنفه ماء) كذا

وابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم حدثنا
عبدان أخبرنا عبد الله
قال أخبرنا يونس عن
الزحري قال أخبرني أبو
ادريس أنه سمع أباه مرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من توضأ فليستنثر
ومن استنثر فليوتر (باب)
الاستنثار وترأ حدثنا
عبد الله بن يوسف قال
خبرنا هاشم عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال إذا توضأ أحدكم
فليجعل في أنفه ماء

ثم لينتروا من استعملوا من توم
واذا استيقظ أحدكم من تومه
فليغسل يده قبل أن يدخلها

لا يدور سقط قوله ما لغيره كذا استقر رواة الموطأ في استقائه وذكره وثبت كرم مسلم من رواية
سفيان عن أبي الزناد **(قوله ثم لينتروا)** كذا لا يدور الاصيل بوزن لم يفعل ولفظه ما ثم لينتروا
بجملته مضمومة بعد التثنية الساكنة والواو اتيان لاصحاب الموطأ قال القراء قال ثمال الرجل
واستروا استتر اذا حركت التثنية وهي طرف الاثني في الطهارة **(قوله واذا استيقظ)** هكذا عطفه
المصنف واقتضى سياقه انه حديث واحد وليس هو كذلك في الموطأ وقد أخرجه أبو يعقوب في
المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مقترفا وكذا هو في موطأ يحيى
ابن بكير وغيره وكذا فرقه الاسماعيل من حديث مالك كذا أخرجه مسلم الحديث الاقل من
طريق ابن عسيرة عن أبي الزناد والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا
فكان البخاري كان يرى جواز جمع الحديثين اذا اتحد سندهما في مساق واحد كما يرى جواز
تفريق الحديث الواحد اذا اشتغل على حكمين مستقلين **(قوله من تومه)** اخذ به مومه الشافعي
والجمهور فاستصوبه عقب كل نوم وخصه أحد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث ماتت يده لان
حقيقة الميت أن يكون في الليل وفي رواية لا يدور مساقه لم اسنادها اذا قام أحدكم من الليل
وكذا للرمي من وجه آخر صحيح ولا يوعاثة في رواية لا يدور مساقه لم اسنادها ايضا اذا
قام أحدكم الى الوضوء حين يصبح لكن التعليل يقتضي الحاق نوم النهار بنوم الليل وانما يخص نوم
الليل بالذكر لقلية قال الرازي في شرح المستدرك أن يقال الكراهة في القميص لمن نام ليلا
أشبهتم الذين ناموا بالان الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوالة عادة ثم الامر عند الجمهور وعلى التنب
وجله أحد على الوجوب في نوم الليل دون النهار عنه في رواية استحبابه في نوم النهار وتقوا على
أهل لغس يده بمصر الماء وقال اسحق داود والطبري يفتس واستدل لهم بما ورد من الامر
باراقه لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي والقرينة الصارفة للامر عن الوجوب عند
الجمهور والتعليل بامر يقتضي الشك لان الشك لا يقتضي وجوبا في هذا الحكم استحبابا لاصل
الطهارة واستدل بأوعاثة على عدم الوجوب بوضوئه صلى الله عليه وسلم من الشن المعلق
بعد قيامه من النوم كما ساق في حديث ابن عباس وتعب بان قوله أحدكم يقتضي اختصاصه
بغيره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه صرح عنه غسل يديه قبل ادخالهما في الاناء حال البقطة
فاستحبابه بعد النوم أولى ويكون تركه لبيان الجواز واذا فقد قال في هذا الحديث في روايات
لمسلم وأبي داود وغيرهما فليغسلها ثلاثا وفي رواية ثلاث مرات والتقييد بالعدس في غير التعمامة
العينية يدل على التبدية وتوقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحد فلا يرضع يده في الوضوء
حتى يغسلها والهي في التبريه كاذكرنا ان فعل استحب وان تركه كره ولا تزول الكراهة
بدون الثلاث نص عليه الشافعي والمراد باليد هنا الكف دون ما زاد عليها اتفاقا وهذا كله
في حق من قام من النوم لادل عليه مفهوم الشرط وهو حجة عند الأكثر اما المستيقظ فيستحب
له الفعل لحديث عثمان بن عبد الله بن زيد ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه وقد روى سعد بن
منصور بسند صحيح عن أبي هريرة انه كان يفعل ولا يرى تركه بأسا وساقى عن ابن عمر والبراء
مخول ذلك **(قوله قبل أن يدخلها)** ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق فلا يغسل يده في الاناء
حتى يغسلها وهي آية في المراد من رواية الادخال لان إطلاق الادخال لا يترتب عليه كراهة كمن

حدثني موسى قال حدثنا
أبو عوانة عن أبي بشر عن
يوسف بن ماهك عن عبد الله
ابن عمرو قال تخلف النبي
صلى الله عليه وسلم
عنا في سفرة فأدركنا
وقد أرفقنا العصر فجعلنا
توضأ وعمس على أرجلنا
فنادى بأعلى صوته ويل
للاعتاب من التارم تين
أوثلانا

ولا يمسح على القدمين **(قوله حديث موسى)** بن اسمعيل هو التبوذكي **(قوله عنا في سفرة)** زاد
في رواية كريمة سافرناها وظاهره أن عبد الله بن عمرو كان في تلك السفرة ووقع في رواية مسلم أنها
كانت من مكة إلى المدينة لم يضع ذلك لعبد الله حقيقة إلا في حجة الوداع أما غزوة الفتح فقد كان
فيها لكن ما رجع النبي صلى الله عليه وسلم فيها إلى المدينة من مكة بل من الجعرانة ويحتمل أن
تكون غرة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمرو كانت في ذلك الوقت وأقر براحته **(قوله أرفقنا)** يشق
الهامو القاف والعصر مرفوع بالفاعلة كذا لا يذر وفي رواية كريمة باسكان القاف والعصر
منصوب بالمفعولية ويقوى الأول رواية الأصلي أرفقنا بفتح القاف بعدها شئنا كما كتبه وهن
الارهاق الأدراثة والتشيان قال ابن بطلال كانت العناية آخر الصلاة في أول الوقت طمأن
يلطمهم النبي إلى الله عليه وسلم فيصلوا معه فلما اتقوا الوقت جادوا إلى الوضوء ولطمهم لم يسبقوه
فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم **(قلت)** ما ذكرهم من تأخيرهم فله احتمال ويحتمل أيضاً أن يكونوا
آخر الكونهم على طهر أو لرجاء الوصول إلى المساء يدل عليه رواية مسلم حتى إذا اكتمل
بالطريق جعل قوم عند العصر أي قريب دخول وقتها قوضوا رءوسهم **(قوله ويمسح على أرجلنا)**
اتزع منه البخاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل
فهذا قال في الترجمة ولا يمسح على القدمين وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها وفي أفراد مسلم
فأشبهنا إليهم وأعتابهم ببعض تلوح لم يسعها المسح فسل بهذا من يقول بإبراء المسح ويحتمل
الانكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فحصل هذه الرواية عليها بالتأويل
فجسم أن يكون معنى قوله لم يسعها الماء أي ما انفصل جميعا بين الروايتين وأصرح من ذلك
رواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً لم يغسل عقبه فقال
ذلك وأيضاً قال بالمسح لوجب مسح عقبه والحديث حجة عليه وقال الطحاوي لما أمرهم
بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهما المعة دل على أن فرضهما الغسل وتعميمه ابن المنبر أن
التعميم لا يستلزم الغسل فالأمر تم بالمسح وليس فرضها الغسل **(قوله أرفقنا)** قابل الجمع
بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل **(قوله ويل)** جاز
الابتداء بالنكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من
حديث أبي سعيد مرفوعاً ويل وأد في جهنم قال ابن خزيمة لو كان المسح مؤثماً للفرص لما نعتد
بالتأويل وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قرأته
وأرجحكم بالخفض وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوءه أنه غسل
رجله وهو المين لأم الله وقد قال في حديث عمرو بن عتبة الذي رواه ابن خزيمة وغيره
سئلوا في فضل الوضوء ثم يغسل قدميه كما أمر الله ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك
الأعرج علي وابن عباس وأمس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى
أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين رواه ابن منصور وإدعى
الطحاوي وابن حرم أن المسح منسوخ والله أعلم **(قوله لا اعتاب)** أي المراجعة لذلك فاللام
للعهد ويلتصق بها ما يشاركها في ذلك والعقب مؤخر القدم قال الخوي معناه ويسل لأصحاب
الاعتاب المقصرين في غسلها وقيل أراد أن العقب شخص بالاعتاب إذا قصر في غسله وفي

باب (١) المضمضة والوضوء

قاله ابن عباس وعبد الله
ابن زيد عن النبي صلى الله
عليه وسلم حدثنا أبو اليان
قال أخبرنا شعب عن
الزهري قال أخبرني عطاء بن
يزيد عن جرثوم بن عثمان
ابن عفان أنه رأى عثمان بن
عفان تغاضو فأنزغ على
يده من أناته ففصلهما ثلاث
مرات ثم أدخل يمينه في
الوضوء ثم مضمض واستنشق
واستترى فغسل وجهه ثلاثاً
وبديه إلى المرفقين ثلاثاً ثم
مسح برأسه ثم غسل كل
رجل ثلاثاً ثم قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
يؤضأ نحو وضوئي هذا
وقال من يؤضأ نحو وضوئي
هذا وضوئي ركعتين لا يحدث
فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم
من ذنبه (باب) غسل
الاعقاب وكان ابن سيرين
يفصل موضع الخاتم إذا
يؤضأ حدثنا آدم بن أبي
إمام قال حدثنا شعب قال
حدثنا محمد بن زياد قال
سمعت أبا هريرة وكان يتر
بنا والناس يتوضون من
الطهارة قال أسبغوا الوضوء
فإن أبا القاسم صلى الله
عليه وسلم قال ويل للاعقاب
من التار (باب) غسل
الرجلين في التعلين ولا يمسح
على التعلين

الحديث قطع الماحل ورفع الصوت لا تكاوت ذكر أو المستل لتفهم كما تقدم في كتاب العلم (قوله)
باب المضمضة في الوضوء أصل المضمضة في اللغة التعريض ومنه مضمض النعاس في عينه إذا
تضرع كالنعاس ثم اشتهر استعماله في موضع الماشي القم وتحرر بكوا ما معناه في الوضوء التبرع
فأكده أن يضع الماشي القم ثم يديره ثم يعمد المشهور عن النافضة أنه لا يشترط تحريكه ولا وجهه
وهو عجيب ولعل المراد أنه لا يتعين الملبس لو ابتلعها وترك حتى يسيل جزءاً (قوله) قاله ابن عباس
قد تقدم حديثي وأوائل الطهارة (قوله) وعبد الله بن زيد (سابق) حديثه غيرنا (قوله) ثم غسل كل
رجل) كذا الأصل والكسبي ولا بن عسا كركنا رجليه وهي التي اعتد لها صاحب العدة
وللمسقى والجوى كل رجله وهي تفيد تعمير كل رجل بالفصل وفي نسخة رجليه بالنتية وهي
بمعنى الأولى (قوله) لا يحدث) تقدمت مباحثه فربما قال بعضهم يحفل أن يكون المراد بذلك
الاخلاص أو ترك العجبان لا يرى لنفسه حزية خشية أن يتغير فيسكب فيك (قوله) غفر الله
له) كذا المعنى ولغيره غفر له على البناء للمفعول وقد تقدمت مباحثه إلا أن في هذا السياق
من الزيادة رفع صفة الوضوء الذي فعل النبي صلى الله عليه وسلم وزاد مسلم في رواية لبون قال
الزهري كان علماً أن يقولون هذا الوضوء أسبغ ما يؤضأ به أحد الصلاة وقد عتس بهذا من
لا يرى ثلث مسح الرأس كما ساق في باب مسح الرأس مرة إن شاء الله تعالى (قوله) في باب غسل
الاعقاب وكان ابن سيرين) هذا التعليق وصله المصنف في التاريخ عن موسى بن اسمعيل عن
مهدى بن ميمون عنه وروى ابن أبي شيبة عن هشيم عن خالد عنه أنه كان إذا وضأ وضأ خلفه
والاستنادان صحيحان فيصير على أنه كان واسعا بحيث يصل الماشي إلى مضمضته بالتحريك وفي
ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعاً نحوه ما ساند ضعف (قوله) محمد بن زياد) هو الجعي الذي الإلهاني
الجعي (قوله) وكان) الواو بالهمزة مفعول شفع والناس يتوضون حال من فاعله ير (قوله)
الطهارة) بكسر الميم هي الأنا بعد للظهور منه (قوله) أسبغوا) بفتح الهمزة أي كواوا كآ
رأى منهم تقصير أو خشي عليهم (قوله) فإن أبا القاسم) فيذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكتمه وهو حسن وذكره بوصف الرسالة أحسن وفيه أن العالم يستدل على ما يقبل بل يكون
أو وقع في نفس سامعه وقد تقدم شرح الاعقاب واتمخضت بالذكرة لصورة السبب كما تقدم
في حديث عبد الله بن عمرو فليقترب ما في معناها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التسلل
في أسماغها وفي الحام وغيره من حديث عبد الله بن الحرث ويل للاعقاب ويطون لا تقدم
من التار ولهذا ذكر في الترتيب أثر ابن سيرين في غسله موضع الخاتم لأنه قد لا يصل إليه الماه إذا
كان ضيقاً والله تعالى أعلم (قوله) باب غسل الرجلين في التعلين) ليس في الحديث الذي ذكره
تصريح بذلك واتمخه ما خوذ من قوله يتوضأها لأن الأصل في الوضوء هو الغسل ولأن قوله
فيها يدل على الغسل ولأورد المسح لقال عليها (قوله) ولا يمسح على التعلين) أي لا يكتبي المسح
عليهما كافي الخفين وأشار بذلك إلى ما روى عن علي بن ربيعة عن الأصابع أنهم مسحوا على
نعالهم في الوضوء ثم ما روى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث
الغيرة بن شعبة لا يمكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة واستدل الطحاوي
على عدم الإجماع بالإجماع على أن الخفين إذا اتخرا حتى تبدوا القدمان أن المسح لا يجزئ عليهما

قال فكذلك النعلان لانهم لا يفسدان القدمين انتهى وهو استدلال صحيح لكن منازع
 في نقل الاجماع المذكور وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة ولكن نشير الى ملخص منها فقد
 تمسك من اصكتى بالمسح بقوله تعالى وارجلكم غضاضى واسمحو ابر وسكم فذهب الى
 ظاهره واجتمع من الصحابة والتابعين فحكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافة
 وعن عكرمة والشعي وقادة وهو قول الشيعة وعن الحسن البصري الواجب الفصل
 أو المسح وعن بعض أهل الطاهر بحسب الجمع بينهما وبجة الجهور والاحاديث الصحيحة المذكورة
 وغيرهما من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يان المراد وأجابوا عن الآية بأجوبة منها أنه
 قرئ بأرجلكم بالنصب عطفا على أيديكم وقيل معطوف على محل رؤسكم كقولهم اجبال أي
 معه والطير بالنصب وقيل المسح في الآية محمول بشرعية المسح على الخفين فلهذا قرأنا جاز
 على مسح الخفين وقرأنا التصب على غسل الرجلين وقرئ ذلك أبو بكر بن العربي تقريراً حسننا
 فقال لعالمنا بين القراءتين تعارض ظاهر والحكم فيما ظاهره العارض أنه ان أمكن العمل
 بهما وجب ولا يعمل بالقدر الممكن ولا يتأق الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة
 واحدة لأنه يؤول الى تنكرا للمسح لان الفصل ينقض المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار
 فبقى أن يعمل بهما في حالين وفقاً بين القراءتين وعلا ما بقدر الممكن وقيل انما عطفقت على
 الرؤس الموصوحة لانها مظنة لكثرة صب الماء عليها فلتنع الاسراف عطفقت وليس المراد انها
 تنمس حقيقة ويدل على هذا المراد قوله الى الكعبين لان المسح رخصة فلا يقيد بالعادة ولان
 المسح يطلق على الغسل الخفيف يقال مسح على أطرافه على قولنا ذكره أبو زيد القوي وابن
 قتيبة وغيرهما (قوله عبيد بن جريح) هو مولى مولى بن نعيم وليس منه وبين ابن جريح النقيه
 المكي مولى بن أمية نسب وقد تقدم في المقدمة ان النقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن
 جريح فقد ينظر الى هذا مع وليس كذلك وهذا الاسناد كله مدينون وفيه رواية الاقران لان
 عبيد اوس عبيد ابانسان من طبقة واحدة (قوله أربعا) أي أربع خصال (قوله لأرأحدا)
 من أصحابي أي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق
 انفراد ابن عمر بما ذكر دون غيره من رآهم عبيد وقال المازري يحتمل ان يكون مراده لا يصنعهم
 غيرك مجتمعتوان كان يصنع بعضها (قوله الأركان) أي أركان الكعبة الاربعة وظاهره ان
 غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم عبيد كانوا يستلون الأركان كلها وقد صرح ذلك عن معاوية
 وابن الزبير وسأني الكلام على هذه المسئلة في الجمع ان شاء الله تعالى (قوله السبئية) بكسر
 المهملة هي التي لا شعر فيها مستقمن السبب وهو الخلق طاه في التهذيب وقيل السبب جلد
 البقر المدبوغ بالقرظ وقيل بالسبب بضم أوله وهو تب يدبغ به قاله صاحب المنتهى وقال
 الهروي قيل لها سبئية لانها انسبت بالباغ أي لانتبه يقال رطبة منسبته أي لينة (قوله
 تصبخ) بضم الموحدة وحكى قصها وكسرها وهل المراد صبغ الثوب أو الشعر يأتي الكلام على
 ذلك حيث ذكر المصنف في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله أهل الساس) أي رفعوا
 أصواتهم بالتلبية من أول ذي الحجة (قوله ولم تهمل أنت حتى كان) ولم حتى يكون يوم التروية
 أي الثامن من ذي الحجة ومراده فتهمل أنت حيث ذوبين من جواب ابن عمر أنه كان لا يهمل حتى

يحدث عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن محمد
 القبري عن عبيد بن جريح
 أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا
 عبد الرحمن رأيتك تصنع
 أربعا لم أر أحدا من أصحابك
 يصنعها قال وما هي يا ابن
 جريح قال ما يسلك لأتقى
 من الأركان الأربعة
 ورأيتك تلبس النعال السبئية
 ورأيتك تصبغ بالصخرة
 ورأيتك اذا كتبت بجمع أهل
 الناس اذا رأوا الهلال ولم
 تهمل أنت حتى كان يوم
 التروية

ركب فاصدا الى حق وصاقى الكلام على هذه المسئلة ايضا في الحج ان شاء الله تعالى **(قوله)** قال
 عبد الله **(أى)** ابن عمر جيبا العبد والمصنف في لباس فقال له عبد الله بن عمر **(قوله)** العيايين
 تنبيه عيان والمراد جيبا الركن الاسود الذي يسامت من مقابلة الصاوقيل للاسود عيان
 تغلبا **(قوله)** فاقى أحب ان أصبغ **(ولكنهم)** والبقين فاما أحب فاقى قبلها وصاقى
 باقى الكلام على هذا الحديث في كتاب لباس ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب التين **(أى)** الابداء
 بالعين **(قوله)** احميل **(هو)** ابن عليه وشاله هو الخذا هو الاستاذ كله بصرون **(قوله)** في غسل
 أى في حصة غسل ابنته هو زغب عليها السلام كما ساقى تحقيقه في كتاب الجنائز ان شاء الله
 تعالى وأورد المصنف من الحديث طرقا ليعين به المراد بقول عائشة بعجه التين ادهو لفظ متروك
 بين الابتداء بالعين وتعالى التي بالعين والتبرك وتعد العين فان يتحدث ام عيطه ان المراد
 بالظهور الاول **(قوله)** صفت **(أى)** هو سليمان بن أمود الحارثي الكوفي أو الشنعام مشهور بكنيته
 أكثر من اسمه وهو من كبار التابعين كشفه مسروق فهاقره فان كان أشعث وشعبة قرنان
 وهما من كبار اتباع التابعين **(قوله)** كان بعجه التين قيل لانه كان يحب الفأل الحسن
 اذا صاحب الخير أهل الجنة وزاد المصنف في الصلاة عن سليمان بن حرز عن شعبة ما استطاع
 قلبه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع **(قوله)** في تغله **(أى)** ليس فعله وزج له أى ترجيل
 شعره وهو ثورس يعوده نة قال في المشار قد جل شعره اذا مشطه بما يؤمن لليرو برسل التانور
 وبهذا التقبض زاد أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة وسواكه **(قوله)** في شأنه كذا
 لا أكثر من الرواية بغيره وأورد في رواية أى الوقت ثبات الواو هي التي اعقد صاحب العمدة
 قال الشيخ في الدين هو عام مخصوص لان دخول الخلا من انطروج من المصنوع فهو حميدا
 فهم باليسار انتهى وتأكد الشأن بقوله كميل على التعيم لان التأكيد يرفع الحاز فمك
 ان يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يتحجب فيه التباس ليس من الافعال
 المقصودة بل هي اما تركها وما غير مقصودة وهذا كله على تقدير ثبات الواو واما على اسقاطها
 فقوله في شأنه كله متعلق بعجه لابلين أى يجمعه في شأنه كمال التين في تغله الى آخره أى لا يترك
 ذلك سفرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شعله ونحو ذلك وقال الطبري قوله في شأنه بدل من قوله في
 تغله عادة العامل قال وكان ذكر النعل لتعلقه بالرجل والترجل لتعلقه بالرأس والذهول لكونه
 مفتاح أبواب العباد فكذا به ينع على جميع الاعضاء فيكون ككبد الكل من الكل **(قلت)**
 ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله في شأنه كله على قوله في تغله الى آخره وعليه اشرح الطبري
 وجميع ما قلناه من معنى ظاهر السياق الوارد هنا لكن من المصنف في الاطعمة من طريق عبد
 الله بن المبارك عن شعبة ان أشعث وشعبة كان يحدث به تاريخ مقتصر على قوله في شأنه كموارة
 على قوله في تغله الى آخره زاد الاساعلى من طريق غندر عن شعبة ان عائشة أيضا كانت تحمله
 تاروق يئنه أخرى فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من النعل وغيره يؤيد رواية مسلم
 طريق **(أى)** الاحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن عبيد كلاهما عن أشعث بن قيس قوله في شأنه
 كله وكان الرواية المقصورة على في شأنه كلس الرواية المعنى ووقع في رواية مسلم في ظهوره فعله
 بفتح النون واسكان العين أى هبة فعله وفي رواية ابن ماهان في مسلم وعنه بفتح العين وفي الحديث

قال عبد الله أما الاركان
 فاقى لم ير رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بين الالاميين
 وأما النعال السنية فاقى
 رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليس النعال التي
 ليس فيها شعر وتوضاها
 فاقى أحبا ان النسبا وأما
 الصفرة فاقى رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصبغ
 بها فاقى أحب أن أصبغ بها
 وأما الاخلاص فاقى لم ير رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يهل
 حتى تبعث به راحته
 «باب» التين في الوضوء
 والفصل حدثنا مسدد
 قال حدثنا احميل قال
 حدثنا خالد بن حفصة بنت
 سيرين عن أم عطية قالت
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لهن في غسل
 انته ابدأن بجمامهن ومواضع
 الوضوء منها حدثنا حفص
 ابن عمر قال حدثنا شعبة قال
 أخبرني شعثن بن سليم قال
 سمعت ثي عن مسروق عن
 عائشة قالت كان النبي صلى
 الله عليه وسلم بعجه التين
 في تغله وزج له وطهوره
 وفي شأنه كله

ولا يزعم عليه وعلى ما قال النبي ان لا يدخل الاخي ولكن ما قاله الكرماني من ان الى لا يدخل على
عندنا لا يزعم مثله من اذا وقعت بمعنى الوعد على توجه النوى ~~يمكن~~ ان يقال عندنا قدوة في
الحديث دليل على ان الموالاة مشروعة عند الضرورة لمن كل في ماله فضل عن وضوئه وفيه ان
اعتراف المتروك من الماله القليل لا يصير الماه مستعلا واستدل به الشافعي على ان الامر بفصل
اليد قبل ادخالها الا انه امر برب لاحتماله (تبيينه) قال ابن بطال هذا الحديث يعني حديث نبي
الماء مشهده جمع من العصابة الا انه لم يرو الا من طريق انس وذلك لطول عمره ولطلب الناس على
السند كذا قال وقد قال القاضي عياض هذه القصص رواها المحدثون الكثيرون المتفق على الجرم
القصير عن الكافة متصلا من جهة من العصابة بل لم يوترع احد منهم انكار ذلك فهو ملحق
بالقطعي من معجزاته انتهى فالتفكر بين الكلامين من التقاوت وسخر هذا الموضوع في كتاب
علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله باب الماء) أي حكم الماء الذي يغسل به شعر الانسان أشار
المصنف الى ان حكمه الطهارة لان الغسل قد يقع في ماء غسله من شعره فلو كان يغسل الجنب
الماء جلا فله ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تجنب ذلك في اغتساله بل كان يحلل أصول شعره
كما سألني وذلك يفضي غالباً الى تناثر بعضه فدل على طهارته وهو قول جمهور العلماء وكذا قاله
الشافعي في القديم ونص عليه في الجديد أيضاً وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة انظر اسانيد
وصححه جماعة القول بتعيينه وهي طريقة العراقيين واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من
الحديث المرفوع وتعب بان شعر النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه فقيرته ونفضه
ابن المنذر وانطفاً وغيرهما بان النصوص لا تثبت الا بدليل والاصل عدمه قالوا يوزن
القاتل بذلك أن لا يحتاج على طهارة الميت بان عائشه كانت تحرك من ثوبه صلى الله عليه وسلم لا يمكن
ان يقال منه طاهر فلا يقاس عليه غيره والحق ان حكمه حكم جميع المكلفين في الاحكام
التكليفية الا فيما يخص بدليل وقد تكاثرت الأدلة على طهارة فضله وعد الاتعذات في خصائصه
فلا يلتفت الى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الامر بين أنهم على
القول بالطهارة هذا كله في شعر الآدمي أما شعر الحيوان غير المأكول المذكور فقصه اختلاف
مبني على ان الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أو لا قالوا نعم عند الشافعية انه ينجس بالموت
وذهب جمهور العلماء الى خلافه واستدل ابن المنذر على انه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا
بالانفصال بانهم أجروا على طهارته ما يجزى من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من اعضائها
وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من اجزائها وعلى التسوية بين حالي الموت
والانفصال والله أعلم وقال البغوي في شرح السنن في قوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميتة انما
حرم أكلها يستدل لمن ذهب الى أن ما عدا ما يؤكل من اجزاء الميتة لا يحرم الانتفاع به
وسياق الكلام على ريش الميتة وعظمها في باب يعرف من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله)
وكان عطاء هذا التعليق رحمه الله مجدين اسحق النخعي في اخباره كما يستند صحيح الى عطاء وهو
ابن أبي رباح انه كان لا يرى بأساً بالانتفاع بشعر الناس التي تعلق على (قوله وسور الكلاب) هو
باب حرقها على قوله الماه والتقدير وباب سور الكلاب أي ما حكمه وسور البقية والظاهر من

باب) الماله الذي يغسل
بشعر الانسان وكان
عطاء لا يرى به بأساً ان ينفذ
منها الخيوط والحبال وسور
الكلاب يعرفه في الماه

والدائن وقد أخرج أبو عوانة في صحيحه هذا الحديث من طريق معبد بن سليمان المذكوبي بن
 بماسقه محمد بن عبد الرحيم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الخلاق خلقاً رأسه
 ودفع الى أبي طلبة الشق الايمن ثم خلق الشق الاخر فأمره ان يقسم بين الناس ورواه مسلم من
 طريق ابن عينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ لما روي الجوزي ونحوه انك ناول الخلاق
 شقه الايمن فخلقته ثم دعا أبا طلبة فأعطاه إياه ثم ناوله الشق الايسر فخلقته فأعطاه أبا طلبة فقال
 اقسم بين الناس ولهم رواية حفص بن غياث عن هشام أنه قسم الايمن فبين يديه وفي لفظ
 فوزعه بين الناس الشعرة والشعرين وأعطى الايسر أم سليم وفي لفظ أبا طلبة ولا تناقض في
 هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما انه ناول أبا طلبة كلامين الشقين فاما الايمن فوزعه أبو طلبة
 بامرهم وأما الايسر فأعطاه أم سليم زوجتها بامرهم صلى الله عليه وسلم أيضاً زاد حذفي رواية
 التعلل في طبها وعلى هذا فالضعيف في قوله يقسمه في رواية أبي عوانة يعود على الشق الايمن وكذا
 قوله في رواية ابن عينة فقال اقسم بين الناس قال النووي فما استحب البداري الشق الايمن
 من رأس الخلق وهو قول الجمهور خلافاً لا ينفقه وفيه طهارة شعر الأديم به قال الجمهور
 وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتائه وفيه المواساة بين
 الأصحاب في العطية والهدية أقول وفيه المواساة لا تستلزم المساواة وفيه تفصيل من يتولى
 التفرقة على غيره قال واختلفو في اسم الخلاق فالصحيح انه معمر بن عبدالله كذا ذكره البخاري
 وقيل هو خراش بن أمية وهو مجتهدان والصحيح ان خراشاً كان الخلاق بالحديث وأما علم
 ووقعه هنا في رواية ابن عساكر قبل ان يحدث مالك باب اذا شرب الكلب في الاناء **(قوله)** ذ
 (شرب) كذا هو في الموطأ والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور أصحابه عنه اذا ولغ وهو المعروف
 في اللغة يقال ولغ بالغ فيه كما اذا شرب بطرف لسانه أو أدخل لسانه فيه فمكره وقال نعلب هو
 ان أدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيمكره زاد ابن درستويه شرب وألم شرب وقال ابن مكى
 فان كان غير مائع يقال لعقه وقال المطرزي فان كان فارغاً يقال لحسه وأدعى ابن عبد البر ان لفظ
 شرب لم يروه إلا مالك وان غير مروه بلفظ ولغ وليس كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة عن المنذر من
 طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة لفظ اذا شرب لكن المشهور عن
 هشام بن حسان بلفظ اذا ولغ كذا أخرجه مسلم وغيره من طريقه وقد رواه عن أبي الزناد
 شيخ مالك بلفظ اذا شرب ورفاه بن عمر أخرجه الجوزي بلفظ المغيرة بن عبد الرحمن أخرجه
 أبو يعلى فم يروي عن مالك بلفظ اذا ولغ أخرجه أبو عبيد في كلب الطهورة عن اسمعيل بن عمر
 عنه ومن طريقه أورده الاسماعيلي وكذا أخرجه الدارقطني في الموطأ ثم طريق علي
 الحنفي عن مالك وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه من رواية روح بن عباد عن مالك أيضاً
 وكان أبو الزناد يحدث به بالقطين لتقاربهما في المعنى لكن الشرب كما ثبت شخص من نون فلو
 يقوم مقامه ومفهوم الشرط في قوله اذا ولغ يقتضي قصر الحكم على ذلك لكن ذلك قد انما
 بالنفس للتجسس يتعدى الحكم الى ما اذا لحس أو لعق مثلاً لا يكون ذلك بالولغ والبال
 الخلاق باقي أعضائه كبد ورجله فالذهب المصوَّن انه كذلك لا يخفى أثرها فيكون الباقي من
 باب الاولى وخمسة في التقديم بالاولى وقال النووي في الروضة انه وجه شاذ في شرح المنهيب

(باب) اذا شرب الكلب
 في اناء أحدكم فليغسله
 سبعاً محدثاً عبداً لله
 ابن يوسف عن مالك عن أبي
 الزناد عن الاعرج عن أبي
 هريرة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال اذا
 شرب الكلب

قوله ابن مكى في نسخ حذف
 ابن قيسر اه صححه

انه القوي من همت الدليل والاولوية المذكورة قد تنفع ليكون لمصلحة استعمال النجاسات
 (قوله في انما احدثكم) ظاهره العموم في الانية ومفهومه يخرج الماء المستنقع مثلاً وبه قال
 الاواعي مطلقاً لكن اذا قلنا ان الفصل للتخصيص يجري الحكم في القليل من الماحدون الكثير
 والاضافة التي في انما احدثكم يلحق اعتبارها هناك لان الطهارة لا توقف على ملكه وكذلك قوله
 فليفسله لا يتوقف على ان يكون هو الفاسل وزاد مسلم والتساقى من طريق علي بن مسهر عن
 الاعمش عن أبي صالح وأبي ذر عن أبي هريرة في هذا الحديث فليفسله وهو يقوى القول بان
 الفصل للتخصيص اذا لم يأت فيه من ان يكون ماء أو طعاماً فلو كان طاهر الم يؤمر باراقته لانه عن
 اضاعة المال سكن قال تساقى لأعلم أحداً بيع علي بن مسهر على زيادة قدره وقال حجة الكافي
 انها غير محفوظة وقد بن عبد البر يذكروا الحفاظ من أصحاب الاعمش كابي معاوية وشعبة
 وقد بن منده لا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه الا عن علي بن مسهر بهذا
 الاسناد قد قدرت دراهم لاراقته بضمن طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجه ابن عدى
 سكن في رفعه نهرو لم يجدناه موقوف وكذا ذكر الاراقه جادين بن زيد عن أبي بع ابن سيرين عن
 أبي هريرة موقوف وسناده صحيح أخرجه المارقي وغيره (قوله فليفسله) يقتضى القول لكن
 جهجه وروى الاستصحاب لانه اذا كان يستعمل ذلك الاياه (قوله سبعا) أي سبع مرار ولم
 يقع في رواية سبعت ستر بيه ثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة الا عن ابن سيرين على ان
 بعض صحبه مذكور وروى أيضاً عن الحسن وأبي رافع عند المارقي وعبد الرحمن والد
 السدي عند الزوارق نعت رواية عن ابن سيرين في غسل التبريد فليفسله وغيره من طريق
 هشام بن حسان عنه وأولاهن وهي رواية الأكثر عن ابن سيرين وكذا في رواية أبي رافع المذكورة
 واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه وأولاهن أيضاً أخرجه المارقي وقال
 أبان عن قتادة السابعة أخرجه أبو داود والشافعي عن سفيان عن أبي بع ابن سيرين وأولاهن
 وأحداهن وفي رواية السدي عن الزوارق أحداهن وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه
 فطريق الجمع بين هذه الروايات ان يقال أحداهن مبهمه وأولاهن والسابعة معينة وأران كانت
 في نفس الخبر فهي لتخصيص يقتضى حل المطلق على المقيدان يحمل على أحدهما لان فيه زيادة على
 الرواية المعينة وهو الذي نص عليه الشافعي في الام والويطى وصرح به المرحشي وغيره من
 الاصحاب وذكر ابن دقيق العيد والسبكي مجتاهداً وهو منصوص كذا كرنا وان كانت أو شكا من
 الراوي فروايتهم عين ولم يشك أولى من روايتهم أنهم أو شكا في النظر في الترجيع بين رواية
 أولاهن ورواية السابعة ورواية أولاهن أرجح من حيث الاكثرية والاحتفاظة ومن حيث المعنى
 أيضاً لان تبريد الأخيرة يقتضى الاحتياج الى غسله أخرى لتنظيفه وقد نص الشافعي في حرمة
 على ان الاولى أولى والله أعلم وفي الحديث دليل على ان حكم النجاسة يتعدى عن محلها الى
 ما يجاورها بشرط كونه ماءً واعلى تحبس المائعات اذا وقع في جر منها نجاسة وعلى تخصيص الاياه
 التي تشمل بالمائع وعلى ان الماء القليل ينصب بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير لانه ولو غ الكلب
 لا يغير الماء الذي في الاناء لبا وعلى ان ورود الماء على النجاسة يخالط ورودها عليه لانه امر باراقه
 الماء لم يوردت عليه النجاسة وهو حقيقة في اراقته جميعه وأمر بغسله وحقيقته تتأدى بما يسهي

في اياه احدثكم فليفسله سبعا

عسلا ولو كان ما قبل به أقل مما أرى في (قائمة) خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية
 فاما المالكية فلم يقولوا بالتربأ أصلا مع إيجابهم التيسيع على المشهور عندهم لأن الترتيب
 لم يقع في رواية مالك قال القرافي منهم قد صحت فيه الأحاديث فالصحيح منهم كيف لم يقولوا بها
 وعن مالك رواية أن الأمر بالتيسيع للتدبير المعروف عند أصحابه أنه لو جوب لكنه للتدبير
 ليكون الكلب طاهرا عندهم وأبى بعض متأخريهم له حكمه غير التيسيع كالمسألي وعن مالك
 رواية بأنه نجس لكن فاعده أن الماء لا ينجم إلا بالتغير فلا يجب التيسيع للنجاسة بل لا يجب
 لكن يرد عليه قوله صلى الله عليه وسلم في أول هذا الحديث فيلزم أنه لم يرد عليه من طريق محمد بن
 سيرين وهمام بن منبه عن أبي هريرة طهورا ناه أحدكم لأن الطهارة تستعمل إما عن حدث أو
 شئ ولا يحدث على الماء فتعين النجس وأجيب بجمع الحصر لأن التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له
 طهورا للمسلم ولأن الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقوله
 صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للقدم والجواب عن الأول بأن التيمم ناشئ عن حدث فلما طام
 مقام ما يظهر الحدث حتى طهورا ومن يقوله بأنه يرفع الحدث يمنع هذا الإيراد من أصله والجواب
 عن الثاني أن الفاظ الشرع إذا دارت بين الحقيقة الغوية والسرعة جلت على الشرعية إلا
 إذا قام دليل ودعوى بعض المالكية أن الماء يغسل من ولو غ الكلب المنهي عن اقتضائه
 دون المأذون فيه يحتاج إلى ثبوت تقدم النهي عن الاقتضاء على الأمر بالغسل وإلى قرينة تدل على
 أن المراد المأذون في اقتضائه لأن الظاهر من اللاحق قوله الكلب أنه اللعن أو تعريف الماهية
 فيصاح المذموم أنها للعهد إلى دليل ومثله تفرقة بعضهم بين السدوي والحضري ودعوى بعضهم
 أن ذلك مخصوص بالكلب الكلب وأن الحكمة في الأمر بغسله من جهة الطب لأن الشارع اعتبر
 السبع فيه وأضع منه كقوله صواعلي من سبع قرب وقوله من تصيب يسبع غرات بحوة وتغيب
 بأن الكلب الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالغسل من ولو غه وأجاب حفيد ابن رشد بأنه
 لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه أما في ابتدائه فلا يمنع وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة
 لكنه يستلزم التخصيص بلا دليل والتعليل بالتخصيص أقوى لأنه في معنى المنصوص وقد ثبت عن
 ابن عباس التصريح بأن الغسل من ولو غ الكلب بأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد
 صحيح ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافة والمشهور عن المالكية أيضا التفرقة بين ناه الماء
 فإراق وغسل وبين ناه الطعام فيؤكل ثم يغسل إلا باعتدال لأن الأمر بالإراقة عام فيخص الطعام
 منه بالنهي عن إضاعة المال وعورض بأن النهي عن الإضاعة مخصوص بالأمر بالإراقة ويتبرح
 هذا الثاني بالإجاء على إراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات ولو عظمه فثبت أن عموم
 النهي عن الإضاعة مخصوص بخلاف الأمر بالإراقة وإذا ثبت نجاسة سورة كان أهم من أن
 يكون نجاسة عينه أو نجاسة طارئة ككل الميتة لئلا يكون الأول أرجح أذهوا صل رلانه يلزم
 على الثاني مشاركة غيره له في الحكم كالهرة مثلا وإذا ثبت نجاسة سورة لعينه لم يرد على نجاسة
 ناقه إلا طريق القياس كان يقال لعنه نجس فمعه نجس لأنه متعلق منه واللعب عرقه وقفه
 أطيب منه فيكون عرقه نجسا وإذا كان عرقه نجسا كان بدنه نجسا لأن العرق متعلق من البدن
 ولكن هل يلتحق باقي أعضائه بلسانه في وجوب السبع والتربأ أم لا تقدمت الإشارة إلى ذلك

يرون بظنهم برقبوذا سكن المرأة ثم شتمت فمحوته ثم طاف بمسورة ثم حو حدة وفسر بان
معناه لا يضرن نصف الفط وأبعد في التفسير لان معنى الارتقاب الاحتياط أو ما تأتي الخوف من
ثقل الارتقاب فهو تفسير بعض لوازمه والله أعلم **(قوله ابن أبي السمر)** تقدم في المقدمة ان اسمه
عبد الله وان السمر وضع الفاصو وسمي سكنها **(قوله عدى بن حاتم)** أي الطائي **(قوله مالك)** أي
عن حكم صيد الكلاب وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه وقدم صرح المصنف
من طريق آخر في الصيد كما سبق الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى وانما علمنا في
المصنف هذا الحديث هنا بدليل استدلاله بما في طهاره مشور الكلب ومطابقته للترجمة من قوله
فيها وسور الكلاب ووجه الدلالة من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أدنه في أكل
ما عده الكلب ولا يقصد ذلك بفعل موضع قد ومن ثم قال مالك كيف يؤكل صيدهم يكون
لهما به نجسا وشباب الاممعي بان الحديث سبق لعريف ان قتله كانه وليس فيه اثبات
لنجاسة أو نفيها وليس في ذلك دليل له اغسل الدم اذا خرج من جرح نابه لكنه وكاله الى ما تقرر
عنده من وجوب غسل الدم فعليه كونه ايضا الى ما تقرر عنده من غسل ما يماسه فيه وقال ابن المير
عند الشافعية ان السكن اذا سبق بماء محض وخرج بها نجست الذبضة وناب الكلب عندهم
نجس العين وقد وافقوا على ان كانه شرعية لا تجب الذكر ونفسه بالايام من الاتفاق
على ان الذبضة لا تصير نجسة بعض الكلب بثوب الاجماع على انها لا تصير نجسة خالرا لمهم به
من انتقص ليس يلزم على ان في المسئلة عندهم خلافا ومشهور وجوب غسل المعص وليس
هذا موضع فيه المسئلة **(قوله باب من لم ير الوضوء الامن المخرجين)** الاستثناء مفرغ والمعنى
من لم ير الوضوء واجبا من ان خرج من شيء من مخارج البدن الامن القبول والمخرج وأشار بذلك
الى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن كالتي والجماعة وغيرهما ويمكن ان
يقال ان وافق الوضوء المعبرة ترجع الى المخرجين فالنوم مظنة خروج الربح وليس المرأة
ومس الذكر مضمرة خروج المذى **(قوله له تعالى أوجاه أحدكم منكم من الغائط)** فعلى
وجوب الوضوء أو التيمم عند فقد الماء على الجهي من الغائط وهو المكان المظلم من الارض
التي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة فهذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين وقوله ولا مستم
لقد اجلب الوضوء من ملامسة النساء وفي معناه من الذي كرم جهة الحديث فيه الا انه ليس
على شرط الشنئين وقد خصمه بالترجيح من أخرجه الصحيح غير الشنئين **(قوله وقال عطاء)** هو
ابن ابي رباح وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وغيره بنصه مواسناده صحيح والمخالف في ذلك
اراهم القمي وقاد فوجد ابن أبي سلمة قالوا لا ينقض التادر وهو قول مالك قال الا ان حصل
فيه تلويث **(قوله وقال جابر)** هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما وهو
صحيح من قول جابر وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعة لكن ضعفها والمخالف في ذلك
اراهم القمي والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا ينقض الفضل اذا وقع داخل
صلاة لا خارجها قال ابن المنذر اجتمعوا على انه لا ينقض خارج الصلاة واختلقوا اذا وقع فيها
والصحيح من ذلك بالقياس الجلي ونسكووا بحديث لا يصح وحاشا لأصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم الذين هم خير القرون أن يعضوا كوا بين يدى الله تعالى خلف رسول الله صلى الله عليه

ابن في السفر عن الشعبي
عن عيسى بن حاتم قال سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال إذا أرسلت كلبك المعلم
فقتل فكل وإذا سلك فلا
تأكل فأجابك على كل
فإنه قلت أرسل كلبك فأجد
معه كلباً آخر قال فلا تأكل
فأجابني على كل شيء
ثم علي كلب آخر (باب)
من لم ير الوضوء الآمن
المخرج من القبل والبرقره
تعالى أوجهاً أحسنكم من
الضابط وقال عطاء فحين
يخرج من ذره الجود أومن
ذكر نحو القمه بعيد
الوضوء وقد جابرين عبد الله
إذا ضحك في الصلاة أعاد
الصلاة لا الوضوء

وسلم انتهى على أنهم لم يأخذوا بصوم الغفر المروي في الفصل بل بنصوم القهقهة (قوله وقال الحسن) أي ابن أبي الحسن البصري والتعليق عنه لمصلحة الأولى ومصلحة سعد بن منصور وابن المنذر بإسناد صحيح والمخالفة في ذلك مجاهد والحكم بن عيينة وجاد طائوس فنص أنفاده أو جزأه شارب عليه الوضوء ونقل ابن المنذر أن الإجماع استقر على خلاف ذلك وأما التعليق عنه لمصلحة الثانية فوصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ووافقه على ذلك إبراهيم النخعي وطائوس وقادق وعطاء وبه كان يفتي سليمان بن حرب ودأود وخالفهم الجمهور على قولين من تعيين على إيجاب الموالاة وعدمها فن أوجبها قال يجب امتتناف الوضوء إذا طال الفصل ومن لم يوجبها قال يكفي بفسل رجله وهو الظاهر من مذهب الشافعي وقال في الموطأ أحب إلى أن يتدلى الوضوء من أوله وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم يجب الاستئناف وإن لم يجب الموالاة وعن الليث عكس ذلك (قوله وقال أبو هريرة) وصله اسمعيل القاضي في الأحكام بإسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوفاً ورواه أحمد وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعاً زاد أروم (قوله ويدكر عن جابر) وصله ابن اسحق في المغازي قال حدثني صدقة بن يسار عن عقبل بن جابر عن أبيه مطولاً وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن اسحق وشعبه صدقة ثقة وعقبل بنسخ العين لا يعرف راوي عنه غير صدقة ولهذا لم يحزمه المصنف أو لكونه اختصره أو للخلاف في ابن اسحق (قوله في غزوات الرفاع) سياق الكلام عليها في المغازي إن شاء الله تعالى (قوله فرمى بضم الراء) (قوله رجل) تبين من سياق المذكور بنسب هذه القصة ومحصلها أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل بشعب فقال من يحرسنا الليلة فقال رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فباينهم الشعب فاقسم الليل للفراس فقام المهاجري وقام الأنصاري يصلي فخارج من العدو فقرأ الأنصاري فرماهم بسمهم فأصابه فتزعه واستقر في صلاته ثم رماه ثلث فضعف كذا ثم رماه بثلاث فانتزعه وركع وسجد وقضى صلاته ثم أيقظ رفيقه فلما رأى ما بمن الدماء قال له لا أتيتني أول ما يرى قال كنت في سورة فأحييت أن لا أقطعها وأخرجه السبيعي في الدلائل من وجه آخر وسعى الأنصاري المذكور عباد بن بشر والمهاجري عمار بن ياسر والسورة الكهف (قوله فنزفه) قال ابن طريف في الأفعال يقال تنزف الدم وأنزفه إذا سال منه كثيراً حتى يضعفه فيؤثر فيضمونزف وأراد المصنف بهذا الحديث الرد على الخليفة في أن الدم السائل ينقض الوضوء فإن قيل كيف مضى في صلاته مع وجود الدم في بطنه أو فوه واجتناب النجاسة فيها واجب أجاب النخطابي بأنه يحتمل أن يكون الدم جرى من الجراح على سبيل الدفع بحيث لم يصب شيئا من ظاهره بشره ما به وفيه بعد ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فتنته فنزعه عنه ولم يسئل على جسمه الإقذار يسر معفو عنه ثم ألحمة فأنتمت على كون خروج الدم لا ينقض ولو لم يظهر للجواب عن كون الدم أصابه والظاهر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يطلها بليل أنه ذكر عقب هذا الحديث أثر الحسن وهو البصري قال ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم وقد صم أن عمر صلى وجرحه يسبح دما (قوله وقال طائوس) هو ابن كيسان النابغي المتهور وأثره من وصله بن أبي شيبة بإسناد صحيح ولنظنه أنه كان لا يرى في الدم وضوءاً فيفسل عنه الدم ثم حسبه (قوله) ومحمد بن علي) أي

قوله وقال في الموطأ في بعض
السنن وقال في البيهقي
قلينظر اه معجمه

وقال الحسن إن أخنعم
شعره وأظفاره وأظفاره
خضع فلا وضوء عليه وقال
أبو هريرة لا وضوء إلا من
حدثت به كرم جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان في غزوة ذات الرفاع
فرمى رجل بسم فتزعه
الدم فركع وصلى وضوء
في صلاته وقال الحسن
ما زال المسلمون يصلون
في جراحاتهم وقال طائوس
ومحمد بن علي

وعطافوا أهل الطائفتين في
الدم وضوء عسر ابن عرفة
نذروا من الماء ولم يتوضأ
ورق ابن أبي أوفى حدثني
في صلاة قال ابن عسر
والحسن فبينما يصلي
تدعى بالأغسل بماء
من يدنا أقدم من أي يأس
قال سمعنا أن يذهب
قال حدثنا عبد الله بن عسر
في هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وله لا يزال بعد صلاة
ما كان في المسجد ينتظر
الصلاة ما لم يمتثل
رجس ينجس من حدث
بهريرة قال سمعنا يفي
أمره حدثنا أبو نؤيد
قال حدثنا ابن عيينة عن
أبي هريرة عن عبد بن جهم
عن عمار عن أبي بصير
أنه عليه السلام لا يخرف
في جمع صوتا ويحمد
في حديثه قال
حدثنا جبر بن عمر عن
الاعشى عن أبي بصير
عن محمد بن الحنفية قال قال
علي كنت رجلا مذاه
فأشبهت أن سأله رسول
الله صلى الله عليه وسلم
دعرت المائدة من الأسود
فسأله فقال فيه الوضوء
ورواه شعبان

ابن الحسين بن علي أو جعفر الياقوت أو غيره هذا روى عنه موصولا في فوائد الحفاظ أي بشر المعروف
بمعنى من طريق الأعشى قال سألت أبا جعفر الباقر عن العاقبة فقال لوالها من من جمعا عدت
منه الوضوء وعطافوا أي يراهم أو يراهم هذا واصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنه **(قوله أهل)**
(الحجاز) هو من عطف العام على الخاص لأن الثلاثة المذكورين قبل الحجازيون وقد روى عنه
الزقاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبيرة وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن
المسيبو أخرجه اسمعيل القاضي من طريق أبي الزناد عن القهقهة السبعة عن أهل المدينة وهو
قول مالك والشافعي **(قوله وعسر ابن عمر)** روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم
يتوضأ ثم صلى **(قوله بركة)** بفتح الميم منكون المثلثة ويجوز فتحها هي خراج صغير قال بشر
وبه مثلث شاة **(قوله ورزق ابن أبي أوفى)** هو عبد الله الصائغ ابن الصائغ وأثره هذا
وصدقنا أن ثوري في معناه عن عبد بن السائب له وأما فعل ذلك وسبقنا جمع من عطافيل
من ثلاثة فأنسده صحيح **(قوله وقال ابن عمر)** روى الشافعي وابن أبي شيبة بلفظ كان إذا احتجم
غسل شامه **(قوله وأحسن)** أي البصري وأثره هذا واصله ابن أبي شيبة أيضا ولفظه أنه مثل
عن الرجل يحميهم فإذا عليه قال يضل أثر محاجه **(قوله)** وقع في رواية الأصل وغيره ليس
عليه غسل محاجه بسطة **(قوله الاستئمان)** هو الذي ذكره الأصمعي وقال ابن بطال ثبت الألف
رواية المسخى دون رقبته انتهى وهو في نسخة ثابتة من رواية أبي ذر عن الثلاثة وتخرج
في كور يوشنوتها وقلحكي عن القسامة قال يجرى الاحتجم أن يسمح موضع الخطامة
ويصلى ولا يصلى **(قوله ابن أبي ذئب)** تقدم إن اسمه محمد بن عبد الرحمن والأسناد كله مذبذون
الأدوم قد دخلها **(قوله ما كان في المسجد)** أي مدام وهي رواية الكشي عن المراتدة في أبواب
لصلاته مدام ينتظرها واللا متع عليه الكلام وضوءه وقال الكرماني نكر قوله في صلاة
نشر بأن المراتدة في صلاته التي ينتظرها وسأني حبة الكلام عليه في كتاب الصلاة في أبواب
صلاة الجمعة **(قوله ما تعالى)** أي غير فصيح بالعربية سواء كان عربيا أم لا
ويحتمل أن يكون هذا الإصمعي هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب الوضوء **(قوله)**
(قال الصوت) كذا فسره هنا ويؤيده أن يادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حيث قال
الوضوء الأمن صوت أو يرفع فكأنه قال لا وضوء الأمن ضراط أو فاسا أو غلصهما بالذكر
دون ما هو أشد منهما الكونهما لا يخرج من المرتبة إلى المسجد غيرهما فالظاهر أن السؤال
وقع عن الحدث الخاص وهو المجهود وقوعه فإني الصلاة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في
أوائل الوضوء **(قوله حدثنا أبو الوليد)** هو الطيالسي وإن كان هناك من غيري أيضا أبو الوليد
وروى أيضا عن ابن عينة وروى عنه البخاري **(قوله عن عه)** هو عبد الله بن زيد المازني
وتقدم الكلام على حديثه هذا في باب لا يتوضأ من الثلث حتى يتقن وأورده هنا لظهور دلالة
على حصر القصر عما جاز من السيلين وقد قدمنا قوله الحق فيسبغ النواقص بهما في
والباب **(قوله حدثنا جبر)** هو ابن عبد الحميد وسأني الكلام على الترتيب في باب غسل المذي
من كتاب التمسك إن شاء الله تعالى وقد قلنا في طريق أخرى في أوائل كتاب الطهارة وأوردها
لدلالة على إيجاب الوضوء من المذي وهو خارج من أحد الفرجين **(قوله ورواه شعبان)**

(الاعشى) أى بالاسناد المذكور وقد وصله أبو داود الطيالسي في مستنده عن شعبة كذلك (قوله)
 حدثنا سعد بن حفص) كذا البصير الا القاسي فقال سعيد بن كذا صنع في حديثه الا
 الا في باب فضل الثقة في سبل القميين كتب الجهاد فيه عليه ما الجاهلي (قوله) حدثنا شيبان
 هو ابن عبد الرحمن عن يحيى هو ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي عبد الرحمن بن عوف وفي الاسناد
 تابعين كبار من مدنيان يروى أحدهما عن الآخر وهما يسان كذلك يحيى بن أبي كثير أيضا
 تابعي صغير فقيه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله) أرايت (قوله) أي أخبرني (قوله) اذا جامع أي
 الرجل فلم ينضم الصلوة وسكون الميم (قوله) كما يتوضأ للصلاة) بيان لان المراد الوضوء
 الشرعي لا القوي وسألت حكم هذه المسئلة في آخر كتاب الفصل وتبين هنالك ما تمسوخ ولا
 يقال اذا كان منسوخا كفي يصح الاستدلال به لا نقول المنسوخ منه عدم وجوب الفصل
 وناسخه الامر بالفصل وأما الامر بالوضوء فواقي لا مندرج تحت الفصل والحكم في الامر
 بالوضوء قبل ان يجب الفصل اما لكون الجماع مطنة خروج المذي أو لامة المراتم وهذا اظهر
 مناسبة الحديث للبرجة (قوله) حدثنا اسحق) كذا في رواية كريمة وغيره ازاذا الاصيل هو ابن
 منصور وفي رواية أخرى حدثنا اسحق بن منصور بن بهرام بن فتح الموحدة وهو المعروف بالكروج
 كما صرحه أبو نعيم (قوله) حدثنا النضر) هو ابن نعيم بالجمعة معرو الحكم هو ابن عينة
 بمناقبه ومولده بمصر (قوله) أرسل إلى الرجل) من الانصار وسلم وغيره على رجل فيصلي
 على انه صريفة فإرسل اليه وهذا الانصاري مسلم في روايته من طريق أخرى عن أبي سعيد
 عتيان وهو بكسر الميم وسكون المثناة ثم موحدة خفيفة ولقطه من رواية شيبان بن أبي غر
 عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نجاة
 حتى اذا كافي بن سالم فترسل رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتيان فخرج يصير ازاره عتيان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمنا الرجل فذكر الحديث جماعة وعتيان المذكور هو ابن مالك
 الانصاري كما نسبته في مختلف في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه ووقع في رواية في صحيح في
 عوافة انه ابن عتيان والاول أصح ورواه ابن اسحق في المعاني عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي
 سعيد عن أبيه عن جده لكنه قال فتهرب رجل من أصحابه يقال له صالح فلن جال على تعدد
 الواقعة وانظر في مسلم أصح وقد وقعت الفصة أيضا لرافع بن خديج وغيره أخرجه جود
 وغيره ولكن الاقرب في تفسير الميم الذي في الجاري انه عتيان والله أعلم (قوله) أي ينزل
 منه المنة فطرقة فطر من أثر الفصل (قوله) لم أعلمك) أي هو فراغ جملته من الجماع وقوله
 جوازا لا اخذنا القرائن لان العجاني لما أنطاع الاجاه مدة الاعتقال خاف انه يهود وهو
 سرعة الاجابة للبي صلى الله عليه وسلم فلما رأى عليه أثر الفصل دنا على ان شعله كان به
 واحتمل ان يكون نزاع قبل الانزال ليسر الاجابة أو كان أنزل فوقع انسواء عن ذلك ونسب
 احتساب الدوام على الطهارة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم شكر عليه تأخير اجابته وكرر
 ذلك كان قبل ايجابه ذالواجب لا يوجب ان يتصور قد كن عتيان حلي من بي صلى الله عليه
 وسلم ان ياتيه فيسئل في بيته فيمكن يتخذ من سئل فاجابه كما سبنا في موضع فيجتمل ان تكون
 هي هذه الواقعة وقدم الاعتسال ليكون سألها للصلاة معه والله أعلم (قوله) اذا تجلج) بضم

الاعشى * حدثنا سعد بن
 حفص قال حدثنا شيبان
 عن يحيى عن أبي سلمة ان
 عطامن يسأله أخرجه أن زيد
 ابن خالد أخرجه أنه سأل
 عثمان بن عفان قلت أرايت
 اذا جامع فلم ينضم
 يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
 وبفسل ذكره قال عثمان
 سمعته من النبي صلى الله
 عليه وسلم فسألت عن ذلك
 عليا بن زيد وطهلة وأبي
 ابن كعب فأمرهم به لك
 حدثنا اسحق هو ابن منصور
 قال أخبرنا النضر قال
 أخبرنا شعبة عن الحكم
 عن ذكوان بن صالح عن
 أبي سعد النخري أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أرسل
 إلى رجل من الانصار فقام
 ورأسه بقصر فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم املا
 عنيانك فقال نعم فصل
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم - تجلت أو تجلت

الهزيمة وكسر الجهم وفي أصل أي ذر إذا هجعت بلا همز ونحطت وفي رواية غيره أن قطعت وزن
 أجهلت وكذا السلم قال صاحب الأفعال يقال أقط الرجل إذا جامع ولم ينزل ونحو ابن الجوزي
 عن ابن الخشاب أن الخدنيين يقولون قط يخفق القاف قال والصواب الضم (قلت) ويروى أنه في
 أماليه على أن القاف يلو جهمين في القاف ويزيادة الهزمة المضمومة يقال قط الناس وأخطوا
 إذا حبس عنهم المطر وهو استعير ذلك لتأخر الزوال قال الكرماني ليس قوله وألشك بل هو
 لبيان عدم الزوال سواء كان محسباً من ذات الشخص أم لا وهذا بناء على أن أحدهما
 بأشعية والأفنى لشك (قوله) تأبسه وهب أي ابن جبر بن حازم والضهير يعود على النضر
 وهب أي بعبه وصلها أبو العباس السراج في مسنده عن زياد بن أيوب عنه (قوله) لم يقل غندد
 ويحيى عن ثمة (لوضوء) يعني أن غندداً وهو محمد بن جعفر ويحيى وهو ابن سعيد القطان روي
 عنه في نسخة من نسخة هذا الأسناد وليس لكن لم يقلوا فيه عليك الوضوء فاما يحيى فهو قال
 فيه خرج محمد بن حبل في مسنده عنه ونقله فليس عليك غسل وأما غندد فقد أخرجه أحد
 أئمة في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ونقله فاعل عليك عليك الوضوء وهكذا أخرجه مسلم
 وابن ماجه والاعصلي وأبو نعيم من طرق ٣ عنوه كذا ذكره كثر أصحاب شعبة كأي داود
 الطيالسي وغيره عنه فكان بعض مشايخ البخاري حذره عن يحيى وغندد ما فسأله على
 لفظ يحيى والله أعلم وقد كان بين الصحابة اختلاف في هذه المسئلة كما سئد كرمي أن تركك الغسل
 أن شأنته تعالى (قوله) باب الرجل يوضي صاحبه أي ما حكمه (قوله) ابن سلام هو محمد كافي
 رواية كرمي يحيى هو ابن عبد الأنصاري وفي هذا الأسناد رواية الأقران لأن يحيى وموسى بن
 هبة بعيان صغيران من أهل المدينة وكرمى بن موسى بن عباس من أوصاف الأئمة ثلثة
 من الأئمة في نسق وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من مباحث هذا الحديث في باب أسباغ الوضوء
 وأما يحيى في كتاب الخبز وزعم في تراجم البخاري لابن المنير في هذا الموضع وهم قاله أنه ابن
 عباس عن سامة بن موسى بن هوم بن رواية ابن عباس وأما هوم بن رواية كرمى بن عباس (قوله)
 صب يشهد الموصوف مفعول محذوف أي الماء وقوله ويتوضأ أي هو يتوضأ واستدل به
 لمصنف على الاستعداد في الوضوء لكونه يدعى أن الكراهية تختص بغير المشقة أو الاحتياج
 في الجلب لا بد من عليه بحيث يسهل سامة لأنه كان في السفر وكذا أحدث المقرة المذكورة قال ابن
 المنير قال البخاري وضوء الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في معنى الإغاة (قلت)
 والفرق بينهما هو ولم يفسح البخاري في المسئلة مجاز ولا غيره وهذا عاده في الأمور المحتملة
 قال النووي الاستعانة بثلاثة أقسام أحضار الماء ولا كراهية أصلاً (قلت) لكن الأفضل
 خبره قال الثاني مباشرة أجنبي الغسل وهذا مكره إلا الحاجة الثالث الصب وفيه وجهان
 أحدهما بكمه والثاني خلاف الأولى وتعتب بانه أذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله
 لم يكن خلاف الأولى وأجيب بأنه قد فعله لبيان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الأولى
 بخلاف غيره وقال الكرماني إذا كان الأولى تركه كيف شاء في كراهته وأجيب بأن كل مكره
 فعله خرف الأولى من غير عكس إذا المكره يطلق على الحرام بخلاف الآخر (قوله) حدثنا
 عمرو بن علي هو التماس أحد حفاظ البصريين وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي ويحيى

فعلك الوضوء تأبسه وهب
 قل حدثنا شعبة قال أبو
 عبداته ولم يقل غندد
 ويحيى عن شعبة الوضوء
 هو باب الرجل يوضي
 مسنده وحدثنا محمد بن سلام
 قال أخبرنا يزيد بن هرون
 عن يحيى عن موسى بن عتبة
 عن كرمي بن موسى بن عباس
 عن سامة بن زيد أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما
 أتاه من عرفه عدل إلى
 أنه صبغ في صبغته قال
 سامة فاجعل صب عليه
 ويتوضأ نفسه رسول الله
 أتى فعل المصلي منه
 حدثنا عمرو بن علي قال
 حدثنا عبد الوهاب قال
 حدثني يحيى بن سعيد قال
 أخبرني سعد بن إبراهيم أن
 نافع بن جبير بن مطعم أخبره
 أنه سمع عمرو بن العيص بن

٣ قوله ويؤم من طرق
 في بعض نسخ من طريق
 نافع بن جبير

ابن معبد هو الانصاري وسعد بن ابراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف وفي الاستاذ رواية الاقران
 في موضعين لأن يحيى وسعدا تابعيان صفوان وناقص بن جبر وعروة بن المغيرة تابعيان وسمطان
 فقيه أبو بقة من التابعين في نسط وطومن النواذر (قوله الله كان) أتى عمرو بمعنى كلام الله
 بعبارة تنقسموا الافكان السياق يقتضي ان يقول قال اتى كس وكذا قوله وان المغيرة جعل
 ويحتمل ان يقال هو النفاث على رأي فيكون عروفاً في لغة الله والضمير في قوله واتذهب
 وفي قوله للنجي صلى الله عليه وسلم ومباحث هذا الحديث تأتي في المسح على الخفين ان شاء الله
 تعالى والمراد منه هنا الاستدلال على الاستعانة كل ابن بطلان هذا من القربات التي يجوز للرجل
 ان يعملها عن غيره بخلاف الصلاة قال واستدل البخاري من صب الماء عليه عند الوضوء انه
 يجوز للرجل ان يوضئه غيره لاهل الموضع الا عتقاً من الماء لاهضاته وجاهل ان ركنه
 ذلك غير المصوب والاعتراق بعض عمل الوضوء كذلك يجوز في بقية أعماله وتوقعه ابن المنبر ان
 الاعتراق من الوسائل لامن انقضاءه لواء عتق ثم روى ان توضع زولي كن الاعتراق علماً
 مستقلاً لكان قد قدم النية عليه وذلك لا يجوز وحاصله التفرقة بين الدعاء بالصواب وبين الاعانة
 مباشرة الغير ليعمل الاعضاء وهذا هو الفرق الفتي أشرفنا بين المدينين والدينين على عدم
 كراهة الاستعانة بالصواب وكذا احضار المصلي باب الاوى وأما لمبشرة دلالة فيما عليه نعم
 يستحب أن لا يستعين أصلاً وأما ما رزاه أبو جعفر الطبري عن ابن عمر به كن تجوز ما ليس
 أغانى على طهورى أو على ركوعى وجنودى فمحمول على الدعاء بالبراءة لا بالصواب بل يروى
 الطبري أيضاً وغيره عن إيهاده كان يسكب على ابن عمر وهو يعمل بركله وقد روى ح كفى
 المستدركين حديث الربيع بن معاذ انه قال أتيت صلى الله عليه وسلم بوضوء خال
 أسكني فسكب عليه وهذا أصح في عدم الكراهة من الحديث المذكورين بركته في الحذر
 ولكونه بصحة الطلب لكنه ليس على شرط المنصب وأنه علم (ترجى باب قراءة القرآن بعد
 الحدث) أي الأصغر (وغیره) أي من مغلان الحديث وقال الكرمي لغيره يعود على القرآن
 والتقدير باب قراءة القرآن وغیر ما لله كروا السلام ونحوهما بعد الحدث ويلزم منه الفصل
 بين المتعاطفين ولأنه جازت القراءة بعد الحدث فجواز غيرهما من الاذكار بطريق الاولى فهو
 مستثنى عن ذكره بخلاف غير الحديث من نواقض الوضوء وقد تقدم ان امرأته أخذت وهو
 يؤتمن قربة (قوله وقال منصور) أي ابن المغيرة (عن ابراهيم) أي يحيى وثروته زائدة
 سعد بن منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال
 سألت ابراهيم عن القراءة في الحمام فقال لم يقرأ في الحمام وهذا الوجه الذي عوانة
 قالها متعلق بمطلق الجواز وقد روى سعد بن منصور أيضاً عن سعد بن جاذن عن سعد بن
 قال سألت ابراهيم عن القراءة في الحمام فقال يكره ذلك أتيتي ولا بأس بالاولى فهو مروي عن
 المنذر عن علي قال يسبب اليتيم المذبح منه يهوى يقرأ آية من كتاب الله ولا يقرأ
 كراهة القراءة وانما هو احاديث دالة على بطلان ما يكون حراماً لم يتوعد صراحة
 وحكيته الكراهة عن أبي حنيفة وهو صاحب الحديث المذكور في قوله لا يكره فيه
 دليل خاص وبه صرح صاحبها لعل قوله ان من له عيبة قد لم يورث في بيان عن

شعبة يحدث عن المغيرة بن
 شعبة أنه كان مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في سفر
 وأنه ذهب لحاجة وأن
 مغيرة جعل يصب الماء عليه
 وهو يوضأ فقبل وجهه
 وبديه ومسح برأسه ومسح
 على اخفيين ، (باب قراءة
 القرآن بعد الحدث وغيره)
 وقال منصور عن ابراهيم
 لا بأس بالقراءة في الحمام

الى شئ معلومة فهو ما هنا فاحسن وضوءه ثم قام بصل قال ابن عباس قممت فخصعت حمل عاصم ثم ذهبت فقممت الى خديجة فوضع يده اليمنى على رأسي وأخذ بأذني اليمنى بقلها فاصلى ركعتين ثم ركعتين ٢٥١ ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين

ثم أورد في اصطلاحه حتى قاله
المؤلف فقام فصل ركعتين
خفيفتين ثم خرج فصلي
الصبح (باب) ومن
لم يقرأ الأمان الغشوي المنقول
حدثنا اسمعيل قال حدثني
مالك عن هشام بن عروة عن
أمرأته طاطمة عن جدتها
أمها بنت أبي بكر أنها قالت
أمنت عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم حين خيفت
النفس فإذا النفس قيام
بصاوير وإذا هي ذاتة نصلي
فقلت ما نئس في شاريت
بيدها نحو اسمها وقالت
بعض الله فقلت آية فأشارت
أنتم فقلت حتى تحيلاني
الغشوي وجعت فب
فوق رأسي ما غلبا انصرف
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لحادثة ومضى عليه ثم
قال ما من شيء كنت أراه
الأقدار فيته فتأني هذا
حتى الخطة والشارقة وحس
إلى أنكم فتستوفى القيور
مثل أوقري ما من فتنة لدمول
لأدري في ذلك وقت أسوأ
يؤتى حذركم فيقال ما علمان
بهذا الرجل فقاما المنوس
أو الموقوف لأدري في ذلك
فإن لهم مشقير هو حجة
رسول الله صلى الله عليه وسلم

عباس بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم أروا اعتباراً بطباع النبي صلى الله عليه وسلم مع أهلها والمسلمين
يقض الوضوء (قلت) ويؤخذ من هذا الحديث توجيه ما قبلت الحديث به في ترجمة الباب
وأما المراهبة الأصغر فلو كان الأكبر كالمصغر على الوضوء صلى بل كان يقتل (قوله) إلى من
معلقة) قال الخطابي الشن القربة التي تبعدت بسلامة وكذلك قال في هذه الرواية معلقة فأنت
لإرادة القربة (قوله) ففقت مثل ما صنع) تقدمت لاشارة في باب تخفيف الوضوء
إلى هذا الموضع فليراجع من ثم وسأنا بتمتة مباحث هذا الحديث في كتاب الوتران شاء الله تعالى
(تنبيه) روى مسلم بن حذيفة بن عمر كراهة ذكر الله بعد الحدث لكنه على غير شرط المصنف
(قوله) باب من لم يوضأ أي من الغشي (الامن الغشي المتقل) فالاستنساخ مفرغ والمثقل يضم الميم
واسكان المثلثة وكسر القاف ويجوز تفخضا وأشار المصنف بذلك إلى الرد على من أوجب الوضوء
من الغشي مطلقاً والتقدير باب من لم يوضأ من الغشي إلا إذا كان متقللاً (قوله) حدثنا اسمعيل
هو ابن أبي أوير أيضاً والاستاذ كلهم مثنون أيضاً وفي رواية الأثران هشام بن عمرو أنه طاعته ينف
عنه المنذر (قوله) فاشارت أن تم) كذا لا كرهه بالنون ولكن بتمية أي نعم وهي رتبة يوجب المتقدمة
في العلم وبينهما هذه الإشارة كدبر رأسها (قوله) تجلاني أي غشاني فلما إن بطل الغشي
عرض يعرض من طول التعب والإقوف وهو ضريح الاعمال لا أنه دونها وانما نسب اسماء الماء
على رأسها بدافعة ولو كان شديد الكان كالأغمخ هو يقض الوضوء بالإجماع انتهى وكونها
كانت تؤلى صب الماء عليها يدل على أن حواشيها كانت مدركة وذلك لا يقض الوضوء ومحل
الاستدلال بفعلها من جهة ما هنا كانت تصل خلف أبي صلى الله عليه وسلم وكان يرى إلى
خلفه وهو في الصلاة ولم يقل أنه أنكر عليها وقد تقدم في من مباحث هذا الحديث في كتاب
العلم وبأن بقية مباحث في كتاب صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى (قوله) باب مسح الرأس
كله) كذا لا كرهه وسقط لفظ كله لاسق (قوله) وقال ابن المسيب أي مسحوا رؤسهم وهذا وصلة
إن في شية بفظ الرجل والمرأة في المسح سواء ونقل عن أحمد أنه قال يكفي المرأة مسح مقدم
رأسها (قوله) وسئل مالك) السائل عن ذلك هو الحق بن عيسى بن الطباع بنه ابن حريفة في
مصحفه من طر يقه وانظروا ما لك من الرجل مسح قدم رأسه في وضوءه ثم يجزئ ذلك فقل
حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال قال محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
في وضوءه إن ناصيته إلى فناء مريدية إلى ناحية فمسح رأسه به وهذا النساق أدرج نرجة
من الذي ساقه المصنف قبل وموضع الدلالة من الحديث أنه يدان نظ لا يجهل لأنه يحذر
أن يراد منه مسح الكعبين أو المسح على الرأس أو المسح ببعض أو كلها فمضيقين بفعل النبي
صلى الله عليه وسلم إنما إذا لا بد من مسح رأسه به مع بعض رأسه لأن حديث غيره أنه
مسح على ناصيته وعجمته فمن ذلك أن عجمته ليس يمسح بها في هذا الموضع
في المسند أنه لا في الأصل (قوله) أي في عجمته يعني في رأسه أي في عجمته

[illegible]

المذكور به يحتل ان يكون هو الذي توضحه عنه عبد الله بن زيد استدل عن صفه الوضوء فيكون ما بلغ
 في حكمه صورة الحال على وجهها **(قوله فأنفرغ)** وفي رواية موسى عن وهيب كذا به مرتين
 وفي رواية سليمان بن عروب في باب مسح الرأس مرتين وهيب كذا به الكفاي وهما لثلاثين يعني
 يقال كفاها ثلاثاً وكفاها إذا ما لها طول الكسائي كفاها ثلاثاً كفاها كفاها أمثلة والمراد في
 الموضوعين إفراغ الماس من الماء على اليد كما صرح به في رواية مالك **(قوله فغسل يده مرتين)** كذا
 في رواية مالك بالفرايد وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المنصف وكذا اللذان وردى عند
 أبي نعيم فغسل يديه بالتيمية فيحصل الإفراغ في رواية مالك على الجنس وعند مالك مرتين وعند
 هؤلاء ثلاثاً وكذا الخالد بن عبد الله عند مسلم وهو لا يحفظ وقد اجتمعوا في زيادةهم مقسمة على
 الحافظ الواحد وقد كرس لمن طريقين عن وهيب به مع عبد الحديث مرتين من عمرو بن
 يحيى املاً كما ذكره حجر بن عيسى ولا يقل بعمل على واقعتين لا تقول ان خرج بعد الاصل
 عدم التعدد وفيه من الأحكام غسل البقل اذ لا انما لو كان عن غيرهم كما تقدم، شافعي
 حديث عثمان والمراد بالسدين هنا الكفاي لا غير **(ثم اغتسل واستن)** وكذا في
 مضمض واستنشق والاستنار يستنم الاستنشق بلا عكس وقد كره في رواية وهيب ثلاثة
 وزاد بعد قوله ثلاثاً ثلاث غرقات واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق
 كل غرة وفي رواية الخالد بن عبد الله التيمية بعد قليل مضمض واستنشق من كف واحدة فعل
 ذلك ثلاثاً ولا هو صريح في الجمع في كل مرة بخلاف رواية وهيب فإنه نظرها احتمال التوزيع
 بلا نسوية كآب عليه ابن دقيق العيد ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المنصف في باب
 الوضوء من الترويض واستنثلاث مرات من غرفة واحدة واستدل بها على الجمع بعرضة
 واحدة وفيه نظراً لأثرنا اليمن المتحد اخرج تقدم الزيادة ولمس من رواية عبد الله كورة
 ثم أدخل يداه فغسلهما فمضمض فاستدل بها على تقديم المضمضة على الاستنشاق كونه عطف
 بالقاء التعقيب وفيه بحث **(ثم غل وجهه ثلاثاً)** لم يختلف الروايات في ذلك ويلزم من
 استدلال بهذا الحديث على وجوب تيميم الرأس بالمسح ان يستدل به على وجوب ترتيب
 الثلاثين بقوله ثم في الجسد لأن كلام الحكمين يحمل في الآية بينه وبينه **(قوله ثم)**
 غسل يده مرتين مرتين كذا تكرار مرتين ولم يختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل
 اليدين مرتين استكن في رواية مسلم من طريق جابر بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى أبي
 حنيفة عليه السلام يؤد أوقيه ويديه يعني ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً فيصم على أهوه وضوء حر لكون
 يخرج الخدين غير متحد **(قوله إلى المرفقين)** كذا لا كذا للمتن والجمهور في المرفق بالذند
 على ارادة الجنس وقد اختلف العلماء هل يدخل المرفقان في غسل اليدين ثلاثاً لا فظنهم
 وقالوا في وجوبهما بعضهم من مالك واحتج بعضهم بغيره بوجوب في الآية يعني مع كف يده في
 ولا تأكلوا أموالهم في أموالكم وتعقبوا بخلافه وهو وجوب غسل لثلاثين مرة
 وهي كون ما بعد غسل جنس ما قبلها قال ابن الصارم في رواية مالك في رواية
 عماله تيمم إلى الأيدي وهو غسل اليدين قبل قوله ثم في المرفقين فرفق معوضه
 لراعيين في الأمان انتهى فعلى ما في نسخة المصنف من غسل يديه ثلاثاً فغسل يديه

فأنفرغ على يديه فغسل مرتين
 ثم مضمض واستنث ثلاثاً
 غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل
 يديه مرتين مرتين إلى المرفقين

كون ذلك ظاهر من السياق نظروا الله أعلم وقال الزنجشري لفتد الى بيده معنى الغاية مطلقا فاما
 دخوله في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فقوله تعالى ثم أمروا الصيام الى الليل دليل عدم
 الدخول انتهى عن الوصال وقول القائل حفظت القرآن من آوله الى آخره دليل الدخول كون
 الكلام مسوقا لحفظ جميع القرآن وقوله تعالى الى المرافق لا دليل فيه على أحد الأمرين قال
 فاخذ العلماء بالاخصا وتقتض فرغ المبتدئين انتهى ويمكن ان يستدل لدخولهما بفعله صلى
 الله عليه وسلم في الدار قطي باسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء ففعل بيده الى
 المرفقين حتى مس أطراف العذبتين وفيه عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 توضأ أدار الماء على يده لكن استاده ضعيف وفي البزار والطبراني من حديث ثوبان بن جعفر
 صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن
 عباد عن أبيه مرفوعا ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقه فهذه الأحاديث يقوى
 بعضها بعضها قال ابن راهويه الى المرفقين لا يجوز ان تكون بمعنى الغاية وان تكون بمعنى
 مع نيت السنتها بمعنى مع انتهى زقد قال الشافعي في الام لا علم بمخالفتها في استحباب دخول
 المرفقين في الوضوء فعلى هذا فزجر مجروح بالاجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده
 ولم يثبت ذلك عن مالك مصرحا وانما حكى عنه أشهب كلاما محتملا والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء
 هو الغنم الثاني في آخر الذراع يسمى بذلك لأنه يرتفع به في الاتكاء ونحوه (قوله ثم مسح رأسه)
 زاد ابن المطالع كله كاتقدم عن رواية ابن خزيمة وفي رواية خالد بن عبد الله برأسه زيادة الماء
 قال القرطبي الباء للتعدية يجوز حذفها وإثباتها كقولك مسحت رأس النبي وصحت برأسه
 وقيل دخلت الباء التفيد معنى آخر وهو ان الغسل لغة يقتضي مغسولاه والمسح لغة لا يقتضي
 مسحاه فلو قال واسمحو رؤسكم لا يرأس المسح بالذبح مع ما كانه قال واسمحو رؤسكم واسمحو
 فهو على القلب والتقدير اسمحو رؤسكم باليه وقال الشافعي احتمل قوله تعالى واسمحو
 برؤسكم جميع الرأس أو بعضه فدللت السنة على ان بعضه يجزئ والفرق بينه وبين قوله تعالى
 فاسمحو بوجوهكم في التيمم ان المسح فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافترقا ولا يرد
 كون مسح الخلف بدلا عن غسل الرجل لان الرخصة فيه بنيت بالاجماع فان قيل فلهذا أقصر على
 مسح الناصية لعزل لانه كل من سقر وهو مظنة العذر ونهذ المسح على العمامة به مسح الناصية
 كما هو ظاهر من سياق مسلم في حديث المغيرة بن شعبه قلنا فندري عنه مسح مقدم الرأس من
 غير مسح على العمامة ولا تعرض لسقر وهو مارواه الشافعي من حديث عطاء بن رسل الله صلى
 الله عليه وسلم توضأ فمسح العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو مرسل لكنه اعتضد به
 من وجه آخر موصول أنخرجه أبو داود من حديث أنس وفي اسناده أبو يعقوب لا يعرف حاله فقد
 اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المتجودة بذات المال
 ذكره الشافعي من ان المرسل يقتضد برسل آخر أو مستند نظو به ناجوابه وردان الحجة
 حينئذ بالسند فيقع المرسل لغوا وقد قررت جواب ذلك فيما كتبه على علوم السديد لابن
 الصلاح وفي الباب أيضا عن عثمان في صفة الوضوء قال ومسح قدم رأسه آخر به سهيل بن
 منصور وفيه خالد بن زيد بن أبي مالك يختلف فيه موضع عن ابن عمر الا كذا في جميع بعض الرأس

ثم مسح رأسه بيده فأقبل
 بهما وأدير

قاله ابن المنذر وغيره ولم يصح عن أحدهم الصحابة أنكار ذلك قاله ابن حزم وهذا كله مما يقوى به المرسل المتقدم ذكره والله أعلم **(قوله)** بتقديم رأسه الطهارته من الحديث وليس مدرجاً من كلام مالك فقيه جليل على من قال السنة أن يبدأ بغير الرأس إلى أن يذهب إلى مقدمه لظاهر قوله أقبل وأدبر ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وسأقي عندنا المحققين من رواية سليمان ابن بلال فأدبر يديه وأقبل فذكر في ظاهره جلة لأن الأقبال والادبار من الأمور الإضافية ولم يعبين ما أقبل إليه ولا ما أدبر عنه ومخرج الطريقين متخالفهما معني واحد وصحت رواية مالك البداهة بالمقدم فيحمل قوله أقبل على أن من تسمية الفعل بإبدائه أي بأقبل الرأس وقبل في توجيه غير ذلك والحكمة في هذا الأقبال والادبار استيعاب جهتي الرأس بالمسح فعلى هذا يتخص ذلك بين له شعرو المشهور عن أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سنة ومن هنا بين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم وأما علم **(قوله)** ثم غسل رجليه زاد في رواة توهيب الأتية إلى الكعنين والصحت فيه كالحديث قوله إلى المرفقين والمشهور أن الكعب هو العظم الناصر عند ملتقى الساق والقدم وخي محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند مفصل السرة وروي عن ابن القاسم عن مالك مثله والأول هو الصحيح الذي يعرفه أهل الثقة وقد كثر المتقدمون من الرذلي من زعم ذلك ومس أوضح الأدلة فيه حديث النعمان بن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة فرأيت الرجل من ياتر كعبه يكعب صاحبه وقيل إن محمداً أتم رأى ذلك في حديث قطع الحرم الخفين إلى الكعنين إذ لم يجد النعلين وفي هذا الحديث من التوائد الإفرار على السيدين معاني إبداء الوضوء وان الوضوء الواحد يكون بعضه مرة وبعضه مرة فبهذا ثلاث وفيه نهي الإمام إلى بات بعض رعيته وأبدأهم بأه ما يظنون أن له حاجة وجواز الاستعمال في إحضار الماء من غير كراهة والتعليم بالفعل وإن الاعتراض من الماء لتلليل الظهر لا يصير الماء مستعملاً لقوله في رواية توهيب وغيره ثم أدخل يده فغسل وجهه الخ وما اشترطه في الاعتراض فليس في هذا الحديث ما يفتوا ولا ما يفتوا واستدل بأبو عوانة في صحيحه على جواز التطهير بالماء المستعمل وتوجيهه أن البنية تذكر فيه وقد أدخل يده للاعتراف بعد غسل الوجه وهو وقت غسلها وقال القزالي مجرد الاعتراض لا يصير الماء مستعملاً لأن الاستعمال انما يقع مع المغترة فهو بهذا قطع الدعوى واستدل به المصنف على استيعاب مسح الرأس وقد قدمنا أنه يدل لذلك بالأدوار على أنه لا يندب تكريره ككسائي في باب مفرد على الجمع بين المضمرة والاستشاق من غرفة ككسائي أيضاً وعلى جواز التطهير من آية النعاس وغيره **(قوله)** باب غسل الرجلين إلى الكعنين فقه نعمت مباحته في الباب الذي قبله وعمر والمذكور هو ابن يحيى بن عمار شيخ مالك المتقدم وعمر بن أبي حسن عم أبيه كما قلناه وسماه هناك جده مجازاً وأغرب الكرماني بها صاحب الكمال فقال عمر بن أبي حسن جده عمر بن يحيى من قبل أمه وقد قدمنا أن عمر بن يحيى ليست بتا عمرو بن أبي حسن فلم يستقم ما قاله بالاحتمال **(قوله)** فتوضأ لهم أي لأجلهم وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أي غسل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وأطلق عليه وضوءاً مبالغة **(قوله)** ثم أدخل يده فغسل وجهه بين في هذه الرواية تجديد الاعتراض لكل عضو وأنه اعترف بأحدى يديه وكذا هو في باقي الروايات

بأقدم رأسه حتى ذهب ما
التي قد تم ردها إلى المكان
التي بدأ منه ثم غسل رجليه
باب غسل الرجلين إلى
الكعنين حدثنا موسى
ابن اسمعيل قال حدثنا
وهيب عن عمرو بن أبيه
شهدت عمرو بن أبي حسن
سأل عبد الله بن زيد عن
وضوء النبي صلى الله عليه
وسلم فلما أتوا من ماء
فتوضأ لهم وضوء النبي صلى
الله عليه وسلم كما كفا على يده
من التور فغسل يديه ثلاثاً
ثم أدخل يده في التور فمضمض
واستنشق واستنثر ثلاث
غرفات ثم أدخل يده فغسل
وجهه ثلاثاً

ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ثم غسل رجليه إلى الكعبين * (باب استعمال فضل وضوء الناس) وأمر جرير بن عبد الله أن يقرأ بوضوء ابن عبد الله هلأت يوضوءا بفضل سواك * حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم قال سمعت أبا جهم يقول خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجرة فأتى بوضوء فوضوا جعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيستمعون بفعل النبي صلى الله عليه وسلم الظاهر كعتين العصر وكعتين بين يديه عروة قال أبو موسى دعا النبي صلى الله عليه وسلم بقدر فيه ماء فغسل يده ووجهه فيه ووج فيه ثم قال لهما اشربا منه وأقرا على وجوهكما ونحوركما * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني مجاهد بن الربيع قال وهو الذي روى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وهو غلام من بثرهم وقال عروة عن المسور وغيره يستحق كل واحد منهم ما أحبوا إذا توضأ النبي صلى الله عليه وسلم

وقبض يده وغسل يديه ثم وقع في رواية ابن عباس كروا في الوقت من طريق سليمان بن بلال الأصبهاني ثم أدخل يديه بالتبعية وليس ذلك في رواية أبي ذر ولا الأصيل ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح قاله النووي وأعلن أن الأئمة كان مسغرا فاعترف بأحسب يديه ثم أضافها إلى الأخرى كما تقدمت فذكر في حديث ابن عباس والأخلاق أغترافا باليد جميعا أسهل وأقرب تناولوا كما قال الشافعي (قوله) ثم غسل يديه مرتين المراد غسل كل يده مرتين كما تقدم في طريق مالك ثم غسل يديه مرتين مرتين وليس المراد توزيع المراتب على اليد بن فكل يده مرة واحدة (قوله) باب استعمال فضل وضوء الناس أي في التطهر والمراد بالفضل المله الذي في في الطرف بعد الفراغ (قوله) وأمر جرير بن عبد الله هذا الأثر وصدان أي شبيهة والدارقطني وغيرهما من طريق قيس بن أبي حازم عنه وفي بعض طرقه كان جرير رب سأك ويغسل رأس سواك في الماء ثم يقول لا اله الا الله فوضوا بفضله لا يرى به بأس وهذه الرواية مسندة للمروان بن أبي التين وغيره المراد بفضل سواك المله الذي ينتفع فيه العود من الاراك وغيره ليلين فضلوا يحمل على انهم يغسلوا المله وانما أراد الضاري ان منعه ذلك لا يغسل المله كذا في مجرد الاستعمال لا يغسل المله فلا يمنع التطهر به وقد صححه الدارقطني بلفظ كان يقول لا اله الا الله فوضوا من هذا الذي أدخل في سواك وقدرى من فروعا أخرجه الدارقطني من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وسلم كان يوضأ بنض سواك وسنده ضعيف وذكر أبو طالب في مسأله عن أحد أئمة أنه عن معنى هذا الحديث فقال كان يدخل السواك في الأناور يستأله فإذا فرغ وضأ من ذلك المله ونمدا مستشكل إيراد البخاري في هذا الباب المعقود لطهارة المله المستعمل وأجيب بأنه ثبت ان السواك مطهرة للثم فإذا خالط الماه ثم حصل الموضوع من المله كان فيه استعمال للمستعمل في الطهارة (قوله) حدثنا الحكم هو ابن عتيبة تصغير عتبة المائة ثم الموحدة كل من الفقهاء الكوفيين وهو تابعي صغير وحديث أبي جهم المذكور سأل في مباحته في باب السجدة في الصلاة وقوله يأخذون من فضل وضوئه كلهم اقتصروا المله الذي فضل عنه ويحتمل ان يكونوا تناولوا ما سأل من أعضائه وضوئه صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة بينة على طهارة المله المستعمل (قوله) وقال أبو موسى هو الأشعري وهذا الحديث طريق من حديث مطول أخرجه المرفوف في المغازي وأوله عن أبي موسى قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه بلال فأتاه اعرابي فذكر الحديث وعرف منه تفسير المبهين في قوله اشربا وهو أبو موسى وبلال وقدر كالمؤلف طرقا منه أيضا باسناده في باب الغسل والوضوء في الخضب كما سأل في بعض قليل (قوله) ووج فيه أي صب ما تناولوه من الماه في الأناور الغرض بذلك إحياء الركبة بريقه المبارك (قوله) حدثنا علي بن عبد الله هو ابن المديني وصالح هو ابن كيسان وقد تقدم الكلام على حديث مجاهد بن الربيع هذا في باب معنى يصح سماع الصغير من كتاب العلم (قوله) وقال عروة هو ابن الزبير عن المسور هو ابن خزيمة (قوله) وغيره هو مروان بن الحكم كما سأل في موصول ما طولاني كتاب الشروط وقال الكرماني هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها ما سأل به ويعتبر فيها ما لا يقتصر في الأصول (قلت) وهذا صحيح الا انه لا يعتد به هنا لان الماه معروف وانما سمع اخذنا كما اخبرنا الماه فغلقه وزعم الكرماني ان قوله وقال عروة معطوف على قوله في الاستد الذي قبله أخبرني مجاهد فيكون

ما لم يكن روى عن الزهري حديث محمود وعطف عليه حديث عروة فعلى هذا لا يكون
 حديث عروة معلقا بل يكون موصولا بالسند الذي قبله ومنع أئمة النقل بحالهما زعمه واستمر
 الكرماني على هذا التصريح حتى زعم أن الضم في قوله يصدق كل واحد منهما صاحبه للمسور
 ومحمود وليس كآز عجل وهو للمسور ومر وان هو فيجوز منه يجوز العقل والرجوع إلى النقل في
 باب النقل أولى **(قوله)** كانوا يقتلون كذا لا يذروا للباقين كذا وبالجملة وهو الصواب لأنه لا يقع
 بينهم قتال وإنما حكى ذلك عروة بن مسعود التقي لما رجع إلى قرش ليحلهم شدة تغلبهم العصابة
 للنبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أطلق للقتال بالغة **(قوله)** باب كذا المسقى كانه
 كالفصل من الباب الذي قبله وحله الباقون منه بلا فصل **(قوله)** حديثنا عبد الرحمن بن يونس هو
 أبو سلمة المقتلى أحد الخلفاء **(قوله)** عن الجعد كذا هنا ولا كذا الجعد الصغير وهو المشهور
 والسائب بن يزيد بن صفار العصابة وسبأ في حديثه هذا مينا في كتاب علامات النبوة إن شاء
 الله تعالى **(قوله)** وقع بكسر القاف والتونين والسكسيمي وقع بلفظ الماضي وفي رواية كريمة
 وجمع بالجيم والتونين والوقع وجمع في القديم **(قوله)** زرا الجلة بكسر الزاي وتشديد الراء والجملة
 بفتح المهملة والجيم واحدة الجمال وهي سوت تزين بالنباب والاسرة والتور لها عري وأزارار
 وقيل المراد بالجملة الطبر وهو يعقوب يقال لئلا تحسنه جملة وعلى هذا قلل ابن زرها يعضها
 ويؤيده أن في حديث آخر مثل بضعة الهامة وسأقي الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي صلى
 الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى وأراد الباري الاستدلال بهذه الأدلة على رد قول من
 قال بنباسة الملة المستعمل وهو قول أبي يوسف وسكى الشافعي في الامع بن محمد بن الحسن
 أن أبا يوسف رجع عنه ثم رجع إليه بعلشهرين وعن أبي حنيفة ثلاث روايات الأولى طاهر
 لاطهور وهي رواة محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المقتى به عند
 الحنفية الثانية نجس نجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه الثالثة نجس نجاسة غليظة
 وهي رواية الحسن الأولي عنه وهذه الأحاديث ترد عليه لأن النص لا يتركه وحديث
 المجعة وإن لم يكن فيه تصريح بمخالضه لكن وجهه أن القائل بنباسة الملة المستعمل إذا علمه
 بأنه مضاف قبله هو مضاف إلى طاهر لم يتغير به وكذلك الملة الذي طاهره الرق طاهر
 لحديث المجعة وأما من علمه منهم بأنه ما التوب فيجب إبعاده محتجبالأحاديث الواردة في ذلك عند
 مسلم وغيره فحاديث الباب أيضا ترد عليه لأن ما يجب إبعاده لا يتركه ولا يشرب قال ابن
 المنذر وفي إجماع أهل العلم على أن البلب الباقي على أعضاء المتوخي وما قطنه من على ثيابه
 طاهر دليل قوي على طهارة الملة المستعمل وأما كونه غير طاهر فسيأتي الكلام عليه
 في كتاب العسل إن شاء الله تعالى والله أعلم **(توليد باب من مضمض واستنشق من**
غرفة واحدة) تقدم الكلام على ذلك في سابق باب مسح الرأس وتقدمت المسألة أيضا في حديث
 ابن عباس في أوائل الوضوء **(قوله)** ثم غسل أي يقه **(أو مضمض)** كذا عند مالك وأخرجه مسلم
 عن محمد بن الصباح عن خالد بن سنده هذا من غير شك ولفظه ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض
 واستنشق وأخرجه أيضا الإسماعيلي عن طريق وهيب بن بقية عن خالد كذلك قالنا هذان الشك
 فيه من مسند شيخ البخاري وأثر ب الكرماني فقال الطاهران الشك فيه من التابعي **(قوله)** من

كانوا يقتلون على وضوئه
(باب) حديثنا عبد الرحمن
 ابن يونس قال حدثنا حاتم
 ابن اسمعيل عن الجعد قال
 سمعت السائب بن يزيد
 يقول ذهبني خالي إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت يا رسول الله إن ابن
 أخنسي وقع فحسم رأسي
 ودعاني بالبركة ثم نوحأ
 فشر بمن وضوئه ثم قث
 خلف ظهره فنظرت إلى
 خاتم النبوة بين كتفيه مثل
 زرا الجملة

(باب من مضمض واستنشق
من غرفة واحدة) حديثنا
 مسدد قال حدثنا خالد بن
 عبد الله قال حدثنا عمرو بن
 يحيى عن أبيه عن عبد الله
 ابن زيد أنه أفرغ من الأناة
 على يديه فغسلهما ثم غسل
 أو مضمض واستنشق

من كفة واحدة ففعل ذلك
ثلاثا فغسل وجهه ثلاثا
ثم غسل يديه الى المرفقين
مترتين مرتين ومسح برأسه
ما قبل وما ادبر وغسل
رجليه الى الكعبين
ثم قال هكذا وضوء رسول
الله صلى الله عليه وسلم
• (باب مسح الرأس مرة) •
• حدثنا سليمان بن حرب
قال حدثنا وهيب قال حدثنا
عمرو بن يحيى عن أبيه قال
شهدت عمرو بن أبي حسن
سأل عبيد الله بن زيد عن
وضوء النبي صلى الله عليه
وسلم فحدثنا عن ماء
فغسل يدهم فكفا على يديه
فغسلهما ثلاثا ثم أدخل يده
في الأمانعة فغسل واستنشق
واستنثر ثلاثا ثلاث غرغرات
من ماء ثم أدخل يده فغسل
وجهه ثلاثا ثم أدخل يده في
الأمانعة فغسل يديه الى المرفقين
مترتين مرتين ثم أدخل يده
في الأمانعة فغسل برأسه فأقبل
بيده وأدبر بها ثم أدخل يده
فغسل رجليه • حدثنا
موسى قال حدثنا وهيب
قال مسح رأسه مرة • (باب
وضوء الرجل مع امرأته
وفضل وضوء المرأة

كفها الحدة) كذا في رواية أخرى في نسخة من غرفة واحدة ولا كثر من كف بغرغرات قال ابن
بطال المراد بالكفة الغرفة فاشتق ذلك من اسم الكفة عبارة عن ذلك المعنى قال ولا يعرف في
كلام العرب الخاق ها التانيث في الكف ومحصله ان المراد بقوله كفغرة انهما تأنيث الكف
وقال صاحب المشارق قوله من كفة هي بالضم والفتح كغرفة وغرفة أي عمله لا كمنه من الماء
(قوله ثم غسل يديه) لم يذكر غسل الوجه اختصارا وهو ثابت في رواية مسلم وغيره بوجه مباهت
هذا الحديث تقدمت قريبا (قوله باسم) مسح الرأس مرة وبالاصلي مسح (قوله فغسل
نور من ماء) كذا في اكثر النسخة في فغسل يديه كذا في التور (قوله فكفا) أي أماله ولا اصلي
فأكفا • وقد تقدم النقل انهما يعني (قوله فأقبل يده) كذا في الاخر اول النسخة في بالتغنية
(قوله حدثنا وهيب) أي باسناده المذكور حديثه • وقد تقدمت طريق موسى هذه في باب غسل
الرجلين الى الكعبين وذكر فيها ان مسح الرأس مرة وقد تقدمت نقل الخلاف في استحباب العدد
في مسح الرأس في باب وضوء ثلاثا ثلاثا في الكلام على حديث عثمان وذكرنا قول أبي داود ان
الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس وانه أورد العدد من طريقين صحيحين
أحدهما غيره والآخر يثبت الثقة بمقبولة فغسل قول أبي داود على ارادة استثناء الطريقين اللذين
ذكرهما فكفا قال الاهدب الطريقين قال ابن النعماني في الاصطلاح اختلاف الرواية
يحصل على التعدد فيكون مسح ثارة مرة وثلاثة ثلاثا ليس في رواية مسح مرة جملة على منع التعدد
ويجوز للتعدد القياس على المفسول لان الوضوء طهارة وحكمة ولا فرق في الطهارة الحكيمة بين
الغسل والمسح وأجيب عن تقدم من ان المسح مبنى على التخصيف بخلاف الغسل ولو شرع
التكرار لكانت صورته صورة المفسول وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بدل المسح وان كان
يجزئنا وأجيب بأن الخصة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك
وجوابه واضح ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره
من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة وضوء حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم
بعد ان فرغ من زاد على هذا فقد أساء وظلم فان في روايتي بعد من منصور فيه التصريح بأنه مسح
رأسه مرة واحدة فدل على ان الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ويحمل ما ورد من
الاحاديد في ثلث المسح ان محض على ارادة الاستيعاب بالمسح لانها مسحات مستقلة لجميع
الرأس جمابين هذه الأدلة • (تنبيه) لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل الوجه وجوز
الكراماتي ان يكون هو مفعول غسل الذي وقع فيه الشك من الراوي والتقدير فغسل وجهه
أو تخمض واستششق (قلت) ولا يخفى بعلة قد أخرج الحديث المذكور وسلم والاسماعيل في
روايتهما المذكور وفيه بعد ذكر المفضضة والاستششق ثم غسل وجهه ثلاثا فدل على ان
الاختصار من مسد كما تقدم ان الشك منه وقال الكرماني يجوز ان يكون حذف الوجه اذ لم
يوقع في شيء منه اختلاف وذكرنا ما دللنا في المفضضة والاستششق من الافراد والجمع ولما في
ادخال المرفقين ولما في مسح جميع الرأس ولما في الرجلين الى الكعبين انتهى ملخصا ولا
يخفى تكلفه (قوله باسم) وضوء الرجل بضم الواو لان القصبة العمل (قوله وفصل
وضوء المرأة) بفتح الواو لان المراد به الماء القاض في الايام بعد الفراغ من الوضوء وهو بالغض

عطفاً على قوله وضوء الرجل **(قوله وتوضأ عمر بالجيم)** أي بالماء المسخن وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح يلفظ أن عمر كان توضأ بالجيم ويقتل منه ورواه ابن أبي شيبة والدارقطني يلفظ كان يسخن له ماء في يقيم ثم يقتل منه قال الدارقطني إسناده صحيح ومناسبة لغيره من جهة أن العالiban أهل الرجل تبع له فيما يفضل فاشارة الضمير إلى الرجل على من منع المرأة أن تطهر فضل الرجل لأن الظاهر أن امرأته كانت توضأ بفضله أو معه فمنا سب قوله وضوء الرجل مع امرأته أي من إمام واحد أو أمستله التطهر بالماء المسخن فاتفقوا على جوازه الأما نقل عن مجاهد **(قوله ومن يت نصرأه)** هو معطوف على قوله بالجيم أي وتوضأ عمر من يت نصرأه وهذا الاثر وصله الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عينة عن زيد بن أسلم عن أبيه ولفظ الشافعي توضأ من ماع في جرة نصرأه يقول بجمع ابن عينة من زيد بن أسلم فقد روى البيهقي من طريق سعد بن نصر عنه قال حدثنا عن زيد بن أسلم فذكره معطو لا ورواه الاسعدي من وجه آخر عن أمات الواسطة فقال عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه وأولاد زيدهم عبد الله وأسماء وعبد الرحمن وأوتهموا كبرهم عبد الله وأخته هو الذي سمع ابن عينة منه ذلك وهذا جزمه البخاري ووقع في رواه كريمة بحذف الواو من قوله ومن يت وهذا الذي ذكر الكرماني أن يقول المقصود ذكر استعمال سؤ المرأتوا ما للجيم فذكره لبيان الواقع وقد عرفناهما أن استغبار ابن وهذا الثاني مناسبق لقوله وفضل وضوء المرأة لأن عمر توضأ بمائها ولم يفتصل مع جواز أن تكون تحت مسلم واعتلت من حيث ليل لموطؤها ففضل منه ذلك الما وهذا وإن لم يقع التصريح به لكنه محتمل وجرث عادة البخاري بالتسليم على ذلك عند عدم الاستفصال وإن كان غيره لا يستدل بذلك نفسه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء المرأة لأنها لا تكون أسوأ حالاً من النصرانية وفيه دليل على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استفعال وقال الشافعي في الام بأب بالوضوء من ما المشترك وفضل وضوءه ما لم تعلم فيه نجاسة وقال ابن المنذر انفراد ابراهيم الضحى بكرة فضل المرأة إذا كانت جنباً **(قوله حدثنا عبد الله بن يوسف)** هو التميمي أحد رواة الموطأ **(قوله كان الرجال والنساء)** ظاهره التعميم فالام للجنس لا للاستفراق **(قوله في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم)** يستفاد منه أن البخاري يرى أن العصابي إذا أضاف الفعل إلى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون حكمه الرفع وهو الصحيح وحكى عن قوم خلافه لاحتمال أنه لم يطلع وهو ضعيف تتوفر دواقي العصابة على سؤالهم إياه عن الامور التي تقع لهم ومنهم من لم يسأله ولم يقرأوا على فعل غير الخا ترفي زمن التشريع فقد استدلل أبو سعيد وجابر على إباحة المنزل بكونهم كانوا يتعافوا والقرآن ينزل ولو كان منها انتهى عنه القرآن وزاد ابن ماجه عن هشام بن عروة عن مالك في هذا الحديث من إمام واحد وزاد أبو داود من طريق عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر بن نافع أنه يداووه دليل على أن الاعتراف من الماء القليل لا يصير مستعملاً لأن أوائهم كانت معاراً كالمصرح به الشافعي في الام في عتقه واضع وفيه دليل على طهارة النية واستعمال فضل طهورها وسؤرها لجواز تزوجهن وعدم التفرقة في الحديث بين المسلم وغيرها **(قوله جميعاً)** طاهر ما منهم كانوا يتناولون الماع في حالة واحدة وحكى ابن التين عن قوم من معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعاً

وتوضأ عمر بالجيم ومن يت نصرأه) حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً

في موضع واحد هو لا على حدة وهو لا على حدة والزائدة المتقدمة في قوله من انما واحد ترد عليه
وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الاجانب وقد اجاب ابن التين عنه بحكامه عن
صنونه ان معناه كل الرجال يتوضون ويذهبون ثم تأتي النساء فيستوضون وهو خلاف الظاهر
من قوله جميعا قال أهل اللغة الجميع ضد المفترق وقد وقع مصرحاً بوحدة الانا في صحيح ابن خزيمة
في هذا الحديث من طريق عفر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه ابصر النبي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من انما واحد كلهم يتطهروا منه والاولى في الجواب ان يقال
لامانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب وأما بعده فيقتصر بالزواج والمحارم ونقل الطحاوي ثم
القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الاناء الواحد وفيه نظر لما
حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة انه كان ينهى عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم وهذا الحديث
حجة عليهم ونقل النووي أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس وفيه
نظر أيضاً فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي وثبت عن ابن عمر والشعبي والاوزاعي المنع لكن
مقيداً بما اذا كانت حائضاً وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرخس الصافي وسعيد بن المسيب
والحسن البصري انهم منعوا التطهر بفضل المرأة فيه قال أحمد واسحق لكن قيده بما اذا صلت
به لان أحاديث الباب ظاهرة في الجواز اذا اجتمعوا ونقل الميوني عن أحمد ان الأحاديث الواردة في
منع التطهر بفضل المرأة في جواز ذلك مضطربة قال لكن جمع عن عتمة من الصحابة المنع فيما اذا
صلت به وعورض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس وانه أعلم وأشهر
الأحاديث في ذلك من الجاهل حديث الحكم بن عمرو القفاري في المنع وحديث ميمونة في الجواز
أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأغرب
النووي فقال اتفق الحفاظ على تضعفه وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم لكن أعلاه قوم لتردد وقع
في رواية عمرو بن دينار حيث قال علي والذي يضطر علي بالي ان أبا السعثانة أخبرني فذكر الحديث
وقد ورد من طريق أخرى بالتردد لكن راويها غير ضابط وقد خولف والمحفوظ ما أخرجه
الشيخان بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانوا يغتسلان من اناء واحد في المنع أيضاً
ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حميد بن عبد الرحمن الجعفي قال لقيت رجلاً صاحب النسبي
صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل
الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليتقرا فاجعلوا له ثقات ولم أعف لمن أعلاه على حجة قوية
ودعوى البهيقي انه في معنى المرسل مردودة لان إجماع الصحابة لا يضر وقد صرح التابعي بأنه لقيه
ودعوى ابن حزم أبوداوداويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن زيد الأودي وهو ضعيف مردودة
فانه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة وقد صرح باسم أبيه أبوداود وغيره ومن أحاديث الجواز
ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس
عن ميمونة قالت أجنبنا فغسلت من جفنة فغسلت فيها فضله فجاء النبي صلى الله عليه وسلم
يقبّل منه فقلت له فقال المائيس عليه بجنابة واعتسل منه لفظ الدارقطني وقد أعلاه قوم
بسمك بن حرب داويه عن عكرمة لانه كان يقبل التلقين لكن قدره عنه شعبة وهو لا يعمل
عن شاذلحه الاصح حديثهم وقول أحمد ان الأحاديث من الطريقين ضعيفة انما يصار اليه

«(باب)» صلب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه على المعنى عليه • حدثنا ٢٦١ أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن محمد بن

المنكدر قال سمعت جابرا
يقول جاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعوذني وأنا
مريض لا أعقل فتوضأ
وصب على من وضوءه فقلت
فقلت يا رسول الله لمن المراث
انما يرثي كلاله فقلت
آية القرائن • (باب) •
الغسل والوضوء في الخضب
والقدح والخشب والحجارة
• حدثنا عبد الله بن منير
سمع عبد الله بن بكر قال
حدثنا حماد عن أنس قال
حضرت الصلاة فقام من
كل قريب الدار إلى أهله
وبقي قوم فأتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فخصب
من حجارة فيه ما خضر
الخضب أن يسط فيه كفه
فتوضأ القوم كلهم فلناكم
كنتم قال ثمانين وزيادة
• حدثنا محمد بن العلاء قال
حدثنا أبو أسامة عن يزيد
عن أي برة عن أي موسى
أن النبي صلى الله عليه وسلم
دعا بقدر فيه ماء فغسل يده
ووجهه فيه ورجفه • حدثنا
أحمد بن نونس قال حدثنا
عبد العزيز بن أبي سلمة قال
حدثنا عمرو بن يحيى عن
أسمع بن عبد الله بن زيد قال
أتى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأمر بحجارة

عند تعذر الجاع وهو يمكن بأن يحمل أحاديث النبي على ما تساقط من الأعضاء والجواز على
ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي أو يحمل انتهى على التزج معاين الأدلة والله أعلم (قوله)
باب صلب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه • فتح الزاوي أن المراد به الماء الذي توضأ به
والمعنى يضم الميم واسكان المجعفة من أصابه الانعا • (قوله يعوذني) زاد المصنف في الطب ما شا
(قوله لا أعقل) أي لا أفهم وحذف مقعولة إشارة إلى عظم الحال أي لا أعقل شأ وصرح في
التفسير وفي الطب فوجدني قد أغشى على وهو المطابق لترجمة (قوله من وضوءه) يحتمل أن
يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به وأما في منه والاول المراد فله مصنف في الاعتصام
ثم صب وضوءه على ولا يداد وتوضأ وصبه على (قوله لمن المراث) اللام بدل من المضاف اليه
كانه قال ميرا في يؤيده أن في الاعتصام أنه قال كصف أصنع في مالى والمراد بآية القرائن هنا
قوله تعالى يستقونك قل الله يفتيكهم في الكلاله كما سيأتي مينا في التفسير ويد كرهنا لبقية
مباحته ان شاء الله تعالى (قوله باب الغسل والوضوء في الخضب) هو بكسر الميم وسكون
الخاء المجعفة وفتح الصاد المجعفة بعدها موحدة المشهور أنه الاناء الذي يغسل فيه الثياب • نى
جنس كان وقد يطلق على الاناء صغيرا وكبيرا والقدح أكثر ما يكون من الخشب مع ضيقه
وعطفه الخشب والحجارة على الخشب والقدح ليس من عطف العام على الخاص فقط بل ين
هذين وهذين عموم وخصوص من وجه (قوله حدثنا عبد الله بن منير) هو يضم الميم وكسر النون
بعدها ما منخفة كما تقدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الاصلية ابن المنير زيادة الالف
واللام فقد يلتبس بان المتر الذي تنقل منه في هذا النسخ لكنه يتقبل الماء ونون مقصوطة وهو
متأخر عن هذا الراوي بأكثر من أربعين سنة (قوله حضرت الصلاة) هي العصر (قوله الى
أهله) أي لإرادة الوضوء (وبقي قوم) أي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن في قوله من حجارة
ليسان الجنس (قوله خضر) بفتح الصاد المهملة وضم الغين المجعفة أي لم يسطع كفه صلى الله
عليه وسلم فيه ولا سماعلي فلم يسطع أن يسطع كفه من صغر الخضب وهو دال على ما قلناه ان
الخضب قد يطلق على الاناء الصغير ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب انقاس الوضوء وباقى
الكلام عليه باقى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف هنا عن عبد الله بن
منير أيضا لكنه قال عن يزيد بن هرون بدل عبد الله بن بكر فكأنه جمع من شيخين حدثه كل منهما
به عن حماد (قوله عن يزيد) بالموحق والاصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة والقدر المذكور
من المتن تقدم بعضه معطفا في باب استعمال فضل وضوء الناس وسيأتى مطولا في المغازى ان شاء
الله تعالى والغرض من هذا القدح وقد ذكرنا ما فيه (قوله أحمد بن نونس) هو ابن عبد الله بن
نونس نسب إلى جده ومحمد بن عبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله بن أبي سلمة نسب إلى جده أيضا فانقطاع
أن كلامهما ينسب إلى جده وفي أن كلامهما اسم أي عبد الله وأن كلامهما يمكن أن يعبد الله
وأن كلامهما ثقفا حافظ فيه (قوله ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولك شيخين وأبى الوقت
أنا (قوله فغسل وجهه) تفسير لقوله فتوضأ وضمه حذف تقديره فغسل واستشق كماله عليه
بأن الروايات والخروج متحد وقد تقدم مباحثه وأن عبد الله بن زيد هذا زاد في روايته ان التوركان

في نور من صغر فتوضأ فغسل وجهه ثلاثا ويديه مرفعين ومن مسح برأسه فاقبل به وأدبر وغسل رجله • حدثنا أبو أيمن قال
أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة قالت

لماتل النبي صلى الله عليه وسلم واستنهم وجهه ليستاذبوا حتى أن عير من بني فاذنقه نحر النبي صلى الله عليه وسلم
بين جبلين خط رجلا في الأرض بين ٢٦٢ عباس ورجل آخر قال عبيد الله فأخبرت عبيد الله بن عباس فقال أتدري من

الرجل إلا ترقلت لألال
دوعلى وكانت عائشة تفتد
أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال بعد ما دخل بيته واشتد
وجسه هر يقوا على من
سبع قرب لم تفلل أو كيتن
لعللى أعهد الى الناس
وأجلس في مخضب خفصة
زويج النبي صلى الله عليه
وسلم ثم طمقنا صاحب عليه
من تلك القرب حتى طلق
يسمر البنا أن قد غفلت ثم
خرج الى الناس (باب) هـ
الوضوء من التور حدثنا
خالد بن مخلد قال حدثنا
سليمان قال حدثني عمرو بن
يحيى عن أبيه قال كان يحيى
يكنى من الوضوء قال
لعبد الله بن زيد أخبرني كيف
رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم توضأ فذكر أن تور من
ما عكفا على يديه فغسلهما
ثلاث مرات ثم أدخل يده
في التور فغضض واستن
ثلاث مرات من غرة
واحدة ثم أدخل يده فغترف
بها فغسل وجهه ثلاث
مرات ثم غسل يديه الى
المرفقين مرتين مرتين ثم
أخذ يدهما فغسح به رأسه
فأذبره وأقبل ثم غسل
رجليه فقال هكذا رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم توضأ حدثنا سعد قال حدثنا جاد عن ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم دعا بنا من ماعنا في بقدح سراج فيه شيء من ماعوض أصابعه فيه قال أنس فجعلت أنظر الى الماء فبسع من بين أصابعه

بجملات الأولى مفتوحة بعد هاشكون أي متسع القم وقال الخطابي الرراح الأنا الواسع
 العين القرب القمرو منه لا يسع الماء الكثير فهو أدل على عظم الميزة (قلت) وهذه الصفة شبيهة
 بالسط وهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجة وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحد
 ابن عبدة عن جلد بن زيد فقال بل راح زجاج يرى مضمون جرحه ويوب عليه الوضوء
 من آية الزجاج ضد يقول من زعم من المتصوفة أن خلق أسراف لا سراغ الكسرا إليه (قلت)
 وهذه اللقطة تفرد بها أحد بن عبدة وخالفه أصحاب جلد بن زيد فقالوا راح وقال بعضهم واسع
 القم وهي رواية الأسماعيلي عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى وأصح بن أبي إسرائيل
 وأحد بن عبدة كلهم عن جلد كان ساقه على لقط محمد بن موسى وصرح جميع الحديث بأن
 أحد بن عبدة مصنفه أو يقوى ذلك أنه في روايته بقوله أحسبه فعل على أنه لم يقنه فإن كان
 ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفوا هذه حوزة كرو حنسه
 وفي مسند أحد بن عباس أن المقولس أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من زجاج لكن
 في استامه قال (قوله خزرت) بتقديم الزاي أي قدرت وتقدم من رواية جلد أنهم كانوا ثمانية
 وزيادة وهنا قال مابن السبعين إلى الثمانية والجمع بينهما أن أسام يكن يضبط العدة على كان
 يتحقق أنها تخفى على السبعين ويشك هل بلغت العدة الثمان أو تجاوزته فربما جرحه بالجواز
 حيث يغلب ذلك على ظنه واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي
 أن الوضوء مقدر بقدر من المامعين ووجه الدلالة أن العناية اقتصروا من ذلك القدر من غير
 تقدير لأن الماء النافع لم يكن قدر معلوما لهم فدل على عدم التقدير وبهذا يظهر مناسبة تعقيب
 المصنف هذا الحديث بآب الوضوء ملته والمدان يسع رطلًا وثلاثين باغدادي قاله جمهور أهل
 العلم وخالف بعض الخنفية فقالوا المترطلان (قوله ابن جبر) يقع الجرم وسكون الموحدة ومن
 قاله بالتصغير فقد صحف لأن ابن جبر وهو معبد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب والراوي هنا
 هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الأنصاري وقد رواه الأسماعيلي من طريق أبي نعيم شيب
 البخاري قال حدثنا مسعر حدثني شيبان الأنصاري قاله ابن جبر وفي الاستناد كوفيان أبو نعيم
 وشيبان وبصريان أنس والراوي عنه (قوله يغسل) أي يجلسوا لشك فيه من البخاري أو من أبي
 نعيم لما حدثته به فسد رواه الأسماعيلي من طريق أبي نعيم فقال يغسل ولم يشك (قوله الصاخ)
 هو أناس يسع خمسة أرطال وثلاثون باغدادي وقال بعض الخنفية ثمانية (قوله إلى خمسة أ. داد)
 أي كل ربعا اقتصر على الصاع وهو أربعة أ. داد وربع زاد عليها إلى خمسة فكان أناسم يطلع على
 أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي
 الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من أمان واحد هو الفرق قال ابن عينة
 والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أمتع وروى مسلم أيضا من حديثها أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يغتسل من أناسم ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على
 من قدر الوضوء والغسل بماء كفي حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال بمن
 الخنفية مع مخالفتهم في مقدار الماء والصاع وجه الجمهور على الاستصحاب لأن أكثر من قدر
 وضوء وغسله صلى الله عليه وسلم من العناية بقدرهما بذلك ففي مسلم عن سفينة مثله ولا جدوا

قال أنس خزرت من قوساً
 منه مابن السبعين إلى
 الثمانية (باب) الوضوء
 بالمدة • حدثنا أبو نعيم قال
 حدثنا مسعر قال حدثني
 ابن جبر قال صحف أناس
 يقول كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يغسل أو كان
 يغتسل بالصاع إلى خمسة
 أمداد أو بوضاً بالمدة

ولقد باسناد صحيح عن جابر مثله في الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا
 اذا لم ينع الحاجة الى الزيادة هو أضاف حق من يكون خلقه معسدا لا الى هذا أشار المصنف
 في أول كتاب الوصية بقول وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم **(قوله)** المسح على الخفين نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس في المسح على
 الخفين عن العصابة اختلاف لأن كل من روى عنهم من أنكره فقد روى عنه ثابتة وقال ابن
 عبد البر لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف أنكره إلا عن مالك بن أنس أن الرواية الصحيحة عنه
 مصرح بثباته وقد أشار الشافعي في الام إلى أنكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم
 الآن قولان الجواز مطلقا ثانيا لما سافروا من المقيم وهذا الثاني مقتضى ما في المدونة به
 جزم ابن الحبيب وصححه البجلي الأول ونقله عن ابن وهب وعن ابن نافع في المبسوطة فتصروا
 ما كانا كما كان يتوقفه في خاصة نفسه اقتناه بالجواز وهذا مثل ما صنع عن أبي أيوب
 العصامي وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين
 قال والفي أخاره أن المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض
 قال وأما ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه اه وقال الشيخ عبي الدين صرح جمع
 من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تفصيل القصر
 على الاتمام وقد مر جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم رواه فجاءوا
 بالثبوت منهم المشهور في أن أي شية وغيره من الحس البصري حتى سبعون من العصابة
 بالمسح على الخفين **(قوله)** حدثنا (أصبح) يخفق الهمز وكان البخاري أجاز الرواية عنه لهذه الحديث
 لقوله المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أكبر أصحابه في الحضرة عديت عنه نأوى من أن
 تبسح مالكا على خلافه وعروها بن الحرث وهو من دونه ثلاثمصريون والذين فوقه ثلاثة
 مديون وفي الاستنداروا تابعي عن نابي أبو النضر عن أبي سلمة وهما عن يحيى **(قوله)** وإن
 عدا الله هو معطوف على قوله عن عدا الله بن عمر فهو موصول اذا جلتا على أن أسلمه سمع ذلك
 من عدا الله إلا أن أسلم لم يدرك القصة وقد أخرجه أحمد بن حنبل عن أبي النضر عن أبي
 سلمة عن ابن عمر قال رأيت سعد بن أبي وقاص يسبح على خفيه بالعراق حين نوضا فأكرن ذلك
 عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد سل أباك فذكر القصة ورواه ابن خزيمة عن طريق أبيوب
 عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال كانوا نحن مع نينا نجمع على خفافنا لا ترى بذلك بأسا
(قوله) فلا تسال عنه غيره أي اتوة الوفاق بنقله فقيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح اذا
 اجتمعت في الراوى كانت من جهة القرائن التي اذا حفت خبر الواحد قامت مقام الانحصار
 المتعددة وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما
 نقل عنهم من التوثيق انما كان عند وقوع ريبه في بعض المواضع واحتج به من قال بتفاوت رتب
 العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ويمكن ابداء التارة في ذلك بين الرواية والنهابة
 وفيه تأييد عظيم من عمر لسعد وفيه ان العصابة القديمة العجبة قديمتي عليه من الآ وراجلية
 في الشرع ما يطلع عليه غيره لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم محبة وكثرة روايته
 وقلروى قصته ما لا يفي الموطاع نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبرا ابن عمر قدم الكوفة

(باب) المسح على الخفين
 حدثنا أصبح بن القريج
 عن ابن وهب قال حدثني
 عمرو قال حدثني أبو النضر
 عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن عبد الله بن عمر عن سعد
 ابن أبي وقاص عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه مسح على
 الخفين وأن عبد الله بن عمر
 سأل عمر عن ذلك فقال نعم
 اذا حدثت شيئا سعد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا تسال عنه غيره

على سعد وهو أميرها فرائيس على الخفين فانكر ذلك عليه فقال له سمعنا أباك فذكر القصة
ويحتمل أن يكون ابن عمر أنما أنكر المسح في الحضرة في السفر لظاهر هذه النصيحة ومع ذلك
فالقائدة بحالها والله أعلم **(قوله)** وقال موسى بن عتبة هذا التعليق وصله الإسماعيلي وغيره بهذا
الاسناد وفيه ثلاثة من التابعين على الولا وأولهم موسى وموسى وأبو النضر قرئنا حديثان **(قوله)**
أن سعداً حدثه أي حدثت أبا سلمة وأحدث به محمد بن سعد بن أبي ربيعة عن الرواية الموصولة أن لقطة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين **(قوله)** فقال هو معطوف على المقدّم **(قوله)**
نحوه) بالنصب لا معقول القول ونظير أن قول عمر في هذه الرواية المعلقة بمعنى الرواية التي
وصلها المؤلف لا بقضائها وقد وصله الإسماعيلي أيضاً من طريق أخرى عن موسى بن عتبة ولقطه
وان عمر قال لعبد الله أي ابنه كاتبه يَوْمَهُ إِذَا حَدَّثْتُكَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَبْتَغِ
وَرَأْسَهُ شَيْئاً **(قوله)** حدثنا اللّٰث بن سعد عن يحيى بن سعيد هو الآنصاري وقد تقدم هذا
الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوضي صاحبه وإنه أربع من التابعين على الولا
وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن اللّٰث فقال عن عبد العزيز بن أبي سلمة بدل
يحيى بن سعيد وساقه أم فكأن اللّٰث فيه شيعين **(قوله)** انخرج لحاجته في الباب الذي بعد
هذا أنه كان في سفر وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من بعض رواة المصنف
وأجدوا في داود من طريق عباد بن زياد عن عمرو بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك لا تردون
ذلك كان عند صلاة العجرج **(قوله)** تابعه) تشديد المناقاة المستوحقة للمصنف من طريق مسروق
عن المغيرة في الجهاد وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره أن يتبعه بالاداء وتوزاد
فأطلق حتى واري عن قضي حاجته ثم أقبل قوضاً وعند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة
ان الماء الذي قوضا به أخذته المغيرة من أعراية صبه له من قربة كانت جلد مية وان النبي صلى
الله عليه وسلم قال له سلها فان كانت دفتها فهو طهور وأنها قالت أي والله لقد دفتها **(قوله)**
قوضاً زاد في الجهاد وعليه جبة شامة ولا يداد ومن صوف من جباب الروم وزاد المصنف
في الطريق الذي في باب الرجل يوضي صاحبه فغسل وجهه ويديه والناهي في غسل نفسيه
وتبين من ذلك أن المراد بقوله قوضاً أي بالكيفية المذكورة لأنه غسل جملته واستدل به
القرطبي على الإقتصار على فروض الوضوء دون سننه لاسيما في حال غلة فله الماء كالسفر قال
ويحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فليذكرها المعيرة قال والناظر خلافه **(قلت)**
بل فعلها في رواة أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة أنه غسل كفيه وله
من وجه آخر قوي فغسلهما فاحسن غسلهما قال وأشكأ قال ذلكهما بقول أم لا والمصنف
في الجهاد أنه غصص واستشق وغسل وجهه إذا جد ثلاث مرات فذهب فخرج يدينه كيه
فكانا شيعين فأنخرجهما من تحت الجبة واسلم من وجه آخر وألقى الجبة على منكبيه
ولا جد فغسل يديه النبي ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات والمصنف ومسح رأسه وفي
روا لمسلم ومسح بياضته وعلى عمامته وعلى الخفين وسماق قوله أي أدخلتها ما هرتين
في الباب الذي بعدهما وحديث المغيرة هذا ذكر البزار أنه رواه عنه ستون رجلاً وقد نلت
مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة وفيه من التورائد الأبعد عند قلعه الحاجة والتواري

وقال موسى بن عتبة أخبرني
أبو النضر أن أبا سلمة أخبره
أن سعداً حدثه فقال عمر
لعبد الله نحوه حدثنا عمرو
ابن خالد الحارثي قال حدثنا
الّٰث بن يحيى بن سعيد
عن سعد بن إبراهيم عن نافع
ابن جبير عن عمرو بن المغيرة
عن أبيه المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه خرج
لحاجته فاتبعه المغيرة فادأوه
فهما مقب عليه حين فرغ
من حاجته فتوضا ومسح
على الخفين حدثنا أبو نعيم

عن الأعيان واستحب اللوام على الطهارة لا مصلى الله عليه وسلم المغيرة أن يقبعه بالماء مع أنه لم يستحب به وانما هو ضابط رجوع فيه جواز الاستعانة كما شرح في باب غسل ما يصيب اليدين الذي عند الاستجمار وأنه لا يكتفى إزالة بقية الماء والاستعانة على إزالة الرطوبة القربا وهو وقديس تنبسط منه أن ما تشرعن العناد لا يزال الألبان وفيه الاستفاد بجوار المية إذا دبقت والاستفاد شيايب الكفار حتى يتحقق نجاستها لأنه صلى الله عليه وسلم ليس الجبة الرومية ولم يستفصل واستدل به القرطبي على أن الصوف لا ينحس بالموت لأن الجبة كانت شامية وكانت الشام اذئذ كدار كثر وما كثر أهلها الميتات كذا حال وفيه الرذيل من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بآية الرضوء التي في المائدة لأنها نزلت في غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك وهي بعد ما باتفاق وسيأتي حديث جرير الجبلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة أن شاء الله تعالى وفيه التشمير في السفر وليس الشيايب المصقفة فيه لكونها أعون على ذلك وفيه المواظفة على سنن الرضوء حتى في السفر وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت امرأته أو كان ذلك فيمات به بالوحي أم لا لأنه صلى الله عليه وسلم قبل خبر الأعرابية كما تقدم وفيه أن الاقتصار على غسل معظم المقر وض غسلة لا يجرى لآخر اجتمع صلى الله عليه وسلم يديه من تحت الجبة ولم يكف فيمات به فيهما بالمسح عليه وقد يستدل به على من ذهب إلى وجوب تعميم مسح الرأس لكونه كمال للمسح على العمامة ولم يكف بالمسح على ما بين من ذراعيه (قوله شيبان) هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) وللإمام على من طريق الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر بن عمرو بن أمية وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الأول أنه لم يحيى وهو تابعي صغير وأبو سلمة وجعفر قرينان (قوله وتابعه) أي تابع شيبان (حرب) وهو ابن شداد وحديثه موصول عند التماسي والطبراني (قوله وأبان) هو ابن زيد الطاروق وهو معطوف على حرب وحديثه موصول عند الطبراني (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله عن يحيى) ولا جد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى (قوله على علمته وخفيه) هكذا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه وأما بعض الرواة عنه جعفر من الاسناد وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي (قوله وتابعه) أي تابع الأوزاعي (معم) بن راشد في المتن لا في الاسناد وهذا هو السبب في سياق المصنف الاسناد ثانياً ليس في رواية معمر ذكر جعفر وذكر أبو ذر في روايته لفظ المتن وهو قوله يمسح على علمته زاد الكشيبي وخفيه ويقطذ كل المتن سائر الروايات في الصحيح ورواية معمر قد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر دون ذكر العمامة لكن أخرجها ابن مندة في كتاب الطهارة من طريق معمر باباتها وأغرب الأصيل في أحكامه ابن بطال فقال ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي لأن شيبان وغيره يروون عن يحيى بدونها فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحد قال وأما ما تبعه معمر فليس فيه ذكر الجملة وهي أيضاً مرسلة لأن أبي سلمة لم يسمع من عمرو (قلت) سماع أبي سلمة من عمرو يمكن فإنه مات مائة سنة سنين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ما أو قبل عمر وقد روى بكير بن الاتج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث فخرج إليه فأخبره به فلا مانع أن يكون أبو سلمة اجتمع بعمر وبعد فسمع منه ويقويه نوفر ورواهم على

قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري أن أباه أخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين وتابعه حرب وأبان عن يحيى • حدثنا عبد الله قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن جعفر بن عمرو بن أمية قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على علمته وخفيه وتابعه معمر عن يحيى عن أبي سلمة عن عمرو قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم

الاجتماع في المسجد النبوي وقد ذكرنا أن ابن سنده أخرجه من طريق معمر بن ثابت ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تقدير الأوراعى ذكرها لا يستلزم ذلك تحققة لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رتبة مستقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليقات الواهية وقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقيل أنه كحل عليها بعد مسح الناصية وقد تقدمت رواية مسلم عابدين على ذلك وإلى عدم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للعصم قال وقباسة على مسح الخف بعد لانه يشق نزعه بخلافها وتعقبان الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة بشرطوافه المشقة في نزعها كفى الخف وطريقه أن تكون محكمة كعمائم العرب وقالوا عضو يسقط فرضه في التيمم فإزالمسح على حاله كالقديمين وقالوا الآية لا تنطبق ذلك ولا سيما عند من يجعل المشترك على حقيقته وبجازه لان من قال قلت رأس فلان يصدق ولو كان على حائل وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه وأجدواصح وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر وقد صرح ابن النجاشي صلى الله عليه وسلم قال إن بطع الناس أبا بكر وعمر رشدوا والله أعلم **(قوله ما سب)** إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان هذا التقدير رواية أبي داود من طريق يونس ابن أبي أسحق عن الشعبي في هذا الحديث وسنين ما بينها وبين لفظ حديث السب من التفاوت **(قوله حدثنا زكريا)** هو ابن أبي زائدة (عن عامر) هو الشعبي وزكريا مدلس ولم أر من حديثه إلا بالضعفة لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريا والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموحاً لهم صرح بذلك الإسماعيلي **(قوله فاهوت)** أي مددت يدي قال الأصمعي أهوت بالشيء إذا أومات به وقال غيره أهوت قصدت الهوام من القيام إلى القعود وقيل الأهواء الإمالة قال ابن بطال فيه خدمة العالم وإن للامام أن يقصد إلى ما يعرف من عادة خدمه قبل أن يأمره وفيه الفهم عن الإشارة ورد الجواب عما يفهم عنها قوله فقال دعهما **(قوله فاني أدخلتهما)** أي القديمين (طاهرتين) كدلالة كروا لكشمتين وهما طاهرتان ولا يداود فاني أدخلت القديمين الخفين وهما طاهرتان وللعبيدي في مسنده قلت يا رسول الله أيسح أحدنا على خفيه قال نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان ولا بن خزيمة من حديث صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمسح على الخفين إذا خفنا أدخلناهما على طهرنا إذا سافرنا ولو ما لبسنا إذا قمنا قال ابن خزيمة ذكرته للزمري فقال لي حدث به أجماعاً فإنه أقوى حجة للشافعي انتهى وحديث صفوان وإن كان صحيحاً لكنه ليس على شرط البخاري لكن حديث الباب موافقه في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس وأشار الزمري بما قال إلى الخلاف في المسئلة ومحصله أن الشافعي والجمهور جالوا الطهارة على الشرعية في الوضوء والفهم داود فقال إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له أن يمسح ولو تيمم ثم لبسهما لم يمسح عليه عندهم لأن التيمم مسح لا رافع وخالفهم أصبح ولو غسل رجليه بنية الوضوء ثم لبسهما ثم أكمل باقي الأعضاء لم يمسح عليه عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تتبع بعض لكن قال صاحب الهداية من الخفيفة شرط

(باب) إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا زكريا عن عامر عن هروبة بن المغيرة عن أبيه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاهوت لا تزع خفيه فقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما

عليه وسلم ونسأمن أن أواجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال توضع على النار قال
فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء لم يمسست النار نافع لأحداث الإباحة لأن الإباحة سابقة
واعترض عليه بحديث جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوضوء لم يمسست النار رواه أبو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما
لكن قال أبو داود وغيره أن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النبي وإن هذا اللفظ
مختص من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها
ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيحصل أن تكون هذه القصة وقعت
قبل الأمر بالوضوء لم يمسست النار وإن وضوءه لم يمسست الظهر كان عن حدث لا يسبب الأكل
من الشاة وحكي الصحيح عن عثمان بن عفان قال ما أكلت شاة أبدا ولم يمسسها أحد من الرجاج
منها نظرا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم فخرجناه أحد الحاشين
وارتضى التوروي هذا في شرح المذهب وبهذا أظهر حكمه تصدير البخاري حديث الباب بالآخر
المأثور عن الخلفاء الثلاثة قال النووي كان الخلاف فيه معروفا بين الصحابة والتابعين ثم استقر
الإجماع على أنه لا وضوء لم يمسست النار إلا ما تقدم استثناءه من لحوم الأبل وجمع الخطابي
بوجه آخر وهو أن أحداث الأمر بمحولة على الاستنجاب لا على الوجوب والله أعلم واستدل
البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بقصر الإمام
الزاتب وعلى جواز قطع الصلوة بالسكين وفي النبي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود فثبت
خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لما قيم من التشبه بالأعاجيب أهل الترف وفيه أن الشهادة على
النبي إذا كان محصورا تقبل (قوله) فليس لعمر بن أميرون في البخاري الأذه الحديث
والذي مضى في المسح فقط (قوله) من مضع من السويق قال النووي هو حديث
الشعير وأصله المأثور وقال غيره يكون من القمح وقد وصفه إعرابي فقال عدة المسافر وطعام
الجهلان وبلغه المريض (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري والأسانيد مذكورين الأشيخ
البخاري ويشير بالوحدة والمجعة مضراو يسار بالصائفة والمهملة (قوله بالصها) يفتح
المهملة والمد (قوله) وهي أدنى خير أي طرفها مما يلي المدينة والمصنف في الألفظة وهي على
روح من خير وقال أبو عبيد البركي في معجم البلدان هي على يري وبين البخاري في موضع
آخر من الألفظة من حديث ابن عينة أن هذا يادمن قول يحيى بن سعيد أدركت وسألت
الحديث ثم يادمن الزيادة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى (قوله) ثم دعا بالازواد) فجمع
الرفق على الزاد في السقروان كان بعضهم كثيرا وفيه جمل الزواد في الاسفار وان ذلك
لا يقدح في التوكل واستنبط منه المذهب أن الإمام يأخذ المحتكرين بإخراج الطعام عند قلته
ليبيع من أهل الحاجة وإن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليعيب منمن من لازاده
(قوله نفري) يضم المثلثة وتشديد الراء يجوز تخفيفها أي يلبي بالماء لما تخفف من اليس (قوله
وأكلنا) زاد في رواية سليمان وشريك في الجهاد من رواية عبيد الوهاب فكلوا كلنا وشربنا
(قوله) ثم قام إلى المغرب فخصص أي قبل النخول في الصلاة وفائدة المضع من السويق وإن
كان لأدمه أن يحتبس بقياده بين الأسان وفواحي النعم في شغلته تتبعه عن أحوال الصلاة (قوله)

• (باب) • من مضع من
السويق ولم يتوضأ • حدثنا
عبد الله بن يوسف قال
أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن بشير بن يسار
مولي بني حارثة بن سويد بن
النعمان أخيه أنه خرج مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام خير حتى إذا كانوا
بالصها وهي أدنى خير
فصلي العصر ثم دعا بالازواد
فليرت الأنا السويق فأمر
به فنرى فأكل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأكلنا
ثم قام إلى المغرب فخصص

ولم يوضأ) أي بسبب أكل السويق وقال الخطابي فيه دليل على أن الوضوء علم است النار
منسوخ لأنه تقدم وخبر كانت سنة سبع (قلت) لأدلة فيه لأن أباه ربه حضر بعد
فتح خيبر وروى الأمر بالوضوء كما في مسلم وكان يتقنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به
البخاري على جواز صلاتين فأكثر وضوء واحد على استحباب المضمضة بعد الطعام (قوله)
أخبرني عمرو) هو بن الحرث ويكبره ابن عبد الله بن الأشج ومباحث الملتن تقدمت في الباب
الذي قبله ونصف الاسناد الأول لم يروى ونصفه الأعلى مدينون ولعمرو بن الحرث فيه
اسناد آخر إلى ميمونة ذكره الاسماعيلي مقرونا بالاسناد الأول وليس في حديث ميمونة ذكر
المضمضة التي ترجحها قبل أشار بذلك إلى أنها غير واجبة دليل تركها في هذا الحديث مع أن
المأ كقولهم يحتاج إلى المضمضة من تركها البيان الجواز أو ثابدا لكرهه في أن في نسخة القريري
التي بخطه تقدم حديث ميمونة هذا إلى الباب الذي قبله فعلى هذا هو من تصرف في السباغ
(قوله ما) هل يعضض من اللبن وقتية) هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة
للمنفوخة أو الأضخان أو يوداد والنسائي والترمذي عن شيخ واحد وقتية (قوله شرب
لبن) زاد مسلم ثم دعا به (قوله انه لدم) قال ابن بطلان عن المهلب فيه بيان على الأمر
بالوضوء علم است النار وذلك لانهم كانوا اتوا في الجملانية قلة التلطف فامر بالوضوء
علم است النار فلما تقررت النظافة في الاسلام وساعت نسخ كذا قال ولا تعلق لحديث
لباب عاذ كرافقه فيه بيان العلة للمضمضة من اللبن فسدل على استحبابها من كل شيء ثم
ويستنبط منه استحباب غسل الدين للتلف (قوله تابعه) أي عقيل (يونس) أي ابن
يزيد حديثه يرمي موصول عندهم وحديث ماخ موصول عند أبي العباس السراج في مسنده
أو تابعهم أيضا لا وزاعى أخرج المصنف في الأطعمة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب
لكن رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي فذكره بصيغة الأمر
مضمضوا من اللبن الحديث كذا رواه الطبري من طريق أخرى عن الحسن الأسناد المذكور
وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله واسناد كل منهما حسن والدليل
على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه النسائي عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبنا
فمضمض ثم قال لو لم أضمض ما لبثت وروى أبو داود بإسناد حسن عن أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم شرب لبنا فلم يضمض ولم يتوضأ وأغرب ابن شاهين فدخل حديث أنس هنا الحديث
ابن عباس ولما ذكر من قال فيه ما لا يحوي حتى يحتاج إلى الدعوى السبع (قوله ما)
الوضوء من النوم) أي هل يجب أو يستحب وظاهر كلامه أن النعاس يسمى نوما والمشهور
التفرقة بينهما وإن من قرأت حواسه بحيث يسمع كلام جلسه ولا يفهم معناه فهو ناعس وإن زاد
على ذلك فهو نائم ومن علامات النوم الرأيا طالت أو قصرت وفي العين والوجه النعاس النوم
وقيل قاربه (قوله ومن لم يرم النعاسة) هو قول المصنف ويخرج من جعل النعاس
نوماً أن من يقول انوم حدث بنفسه رجب الوضوء من النعاس وقد روى مسلم في صحيحه قصة
أصلا أن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم بالليل قال فجعلت اذا أغضب أخذت شحمة اذني فدخل
على أن الوضوء لا يجب على غير المستغرق وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال وجب الوضوء

ومضمضاً ثم صلى ولم يتوضأ
حدثنا أصبح قال أخبرنا
ابن وهب قال أخبرني عمرو
عن بكير عن كريب عن
ميمونة أن النبي صلى الله
عليه وسلم أكل عندها
كفراً ثم صلى ولم يتوضأ
باب هل يعضض من
اللبن حدثنا يحيى بن
بكير وقتية فلا حدثنا
اللبث عن عقيل عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة عن ابن عباس
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم شرب لبناً فمضمض
وقال انه دعا تابعه
يونس وصالح بن كيسان
عن الزهري (باب)
الوضوء من النوم ومن لم يرم
من النعاسة والنعاس أو
الحقيقة وضوءاً

على كل نائم الا من خفق خفقة واحدة فبطلت المجبة واسكان الله بعد ما قال ان التين هي
 النسبة وانما كذا لا اختلاف في اللفظ كذا قال والظاهر ان من الخاص بعد العام قال اهل الفقه
 شق رؤسهم اذ ركعوا وهو ناعس وقال ابو زيد خفق رأسه من النعاس اماله وقال الهروي معنى
 تحقق رؤسهم سقط اذ قامهم على صدورهم وأشار بذلك الى حديث أنس كان أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فينعسون حتى يتحقق رؤسهم ثم يقومون الى الصلاة نواه
 محمد بن نصر في قيام الليل واسناده صحيح وأصله عند مسلم **(قوله عن هشام)** زاد الامسيلي ابن
 عروة والاسناد من دون الاشعري البخاري **(قوله اذ انعم)** شيخ العين وشطوطا من ضمها **(قوله)**
 فليقد وللناس في طريق ابي عن هشام فلينعصر والمراد به التسليم من الصلاة وحده
 المذهب على ظاهره فقال انما امره بقطع الصلاة لقلبة النوم عليه فدل على انه اذا كان النعاس
 أقل من ذلك حتى عنه قال وقد اجعوا على ان النوم القليل لا ينقض الوضوء وخالف المزني
 فقال ينقض قلبه وكثيره فخر الاجماع كذا قال المذهب وبه ابن بطال وابن التين وغيرهما
 وقيل انما هو على المزني في هذه الدعوى فقد نقل ابن المذروعي عن بعض الصحابة والتابعين
 المصر الى ان النوم حدث ينقض قلبه وكثيره وهو قول أبي عبيدة واسحق بن راهويه قال ابن
 المذروعي اقول لم يسمو حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن حبان وغيره فقيه الامن
 غلط أبو الوليد فسمو بينهم في الحكم والراد قلبه لكثيره طول زمانه وقصره لمباديه
 والذين ذهبوا الى ان النوم منقطع الحدث اختلقوا على افعال الفرق بين قليله وكثيره وهو قول
 الزهري ومالك بن النضر وغيره وهو قول الثوري وبين المصنفين والمستندون غيرهما وهو
 قول أصحاب الرأي وبينهم ما والساجد شرط قصده النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف وقيل
 لا ينقض نوم غير القاعد طلقا وهو قول الشافعي في القديم وعنه التفصيل بين خارج الصلاة
 فينقض أو داخلها فلا وفصل في الجديد بين القاعد المتكبر فلا ينقض وبين غيره فينقض وفي
 المذهب وابن حنبله النوم وهو قاعد ومحل الحدث منه متحقق بالارض فالمتصور انه
 لا ينقض وضوءه وقال في البيهقي ينقض وهو اختيار المزني انتهى وقيل بان لفظ البيهقي
 ليس صريحا في ذلك فانه قال ومن نام جالسا أو قائما فرأى ربه واجب عليه الوضوء قال النووي
 هذا قابل للتأويل **(قوله فان أهدمكم)** قال المذهب فيه إشارة الى الدلالة الموجبة لقطع الصلاة
 صار في كل هذه الحالات فقد اتفق وضوءه بالاجماع كذا قال وفيه فطران الإشارة انما هي الى
 جواز قطع الصلاة أو الانصراف اذا سلم منها أو ما لا ينقض فلا يتبين من ما في الحديث لان
 جريان ما ذكره على اللسان يمكن من النعاس وهو القائل ان قليل النوم لا ينقض فكيف بالنعاس
 وما ادعاء من الاجماع من تنقض فة دمع عن أبي حنيفة الاشعري وابن عروس حيد بن المسيب ان
 النوم لا ينقض ما اتفقوا في صحيح مسلم وأبي داود وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون
 الصلاة التي صلى الله عليه وسلم فينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون فجعل على ان ذلك كان وهم
 قعود لكن في مسند البراء بن مسعود صحيح في هذا الحديث فيضعون جنوبهم فنهضهم من سلام ثم
 يقومون الى الصلاة **(قوله فندب)** بالنصب ويجوز الزعم بمعنى يسب دعوى على نفسه وصرح
 به التتائي في روايته من طريق ابي عن هشام ويحتمل ان يكون عليه النهي خشية ان يوافق

يحدثنا بعد الله بن يوسف قال
 أخبرنا مالك عن هشام عن
 أبيه عن عائشة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 اذا نعس أحدكم وهو يصلي
 فليقد حتى يذهب عنه
 النوم فان أحدكم اذا أصلى
 وهو ناعس لا يدري له له
 يستغفر فيسب نفسه

ساعة الاجابة قال ابن أبي جرة وفيه الاختصاص لانه علة بالامر بمحتمل والحث على المشوع
 وحضور القلب للمباشرة واجتناب المكروهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلوات من غير تقيد
 بشئ معين، (قائمة) هذا الحديث ورد على سبب وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن اسحق
 عن هشام في قصة الحولاء بنت قيس كما تقدم في باب أحب الدين الى الله ادومه (قوله حدثنا ابو
 معمر) هو عبد الله بن عمرو وعبد الوارث هو ابن سعيد وابو هو الدخيلاني والاسناد كله
 بصريون (قوله اذا نكس) زاد الامام علي أحدكم ومحمد بن نصر من طريق وهيب عن ابوب
 فليس صرف (قوله فليتم) قال المهلب انما هذا في صلاة الليل لان القرينة ليست في اوقات
 اليوم ولا فيهما من التطويل ما يوجب ذلك انتهى وقد قلنا انه جاء على سبب بلكن العبرة بعموم
 القصد فعمل به ايضا في القرائن ان وقع ما أمن بقاء الوقت (نبه) أشار الامام علي الى ان
 في هذا الحديث اضطرابا فقال رواه جابر بن زيد عن ابوب فوقفه وقال فيه عن ابوب قرئ على
 كتاب عن ابوب فليتم وقته ورواه عبد الوهاب النخعي عن ابوب فلذلك انسا انتهى وهذا يوجب
 الاضطراب لان رواية عبد الوارث أربع عوانة وهيب والطحاوي له عن ابوب وبقول جابر
 عنه قرئ على ليدل على انه لم يدعه من ابوب فليتم بل يحمل على انه عرف انه فيما معه من ابوب فليتم
 واقه أهمل (قوله ما) الرضوخ من غير حدث أي ما حكمه والمراد بتجديد الرضوخ وقد ذكرنا
 اختلاف العلماء في أول كتاب الرضوخ عند ذكر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة
 وان كثروا منهم قالوا التقدير اذا قمتم الى الصلاة محمد بن اسد الدارمي في مسنده على ذلك
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء الا من حدث وحكي الشافعي عن لقمة من أهل العلم ان
 التقدير اذا قمتم من النوم وتقدم ان من العلماء من جعله على ظاهره وقال كل الرضوخ لكل صلاة
 واجبا ثم اختلفوا هل نسخ أو استقر حكمه ويدل على النسخ ما أخرجه ابوداود وصححه ابن خزيمة
 من حديث عبد الله بن حنبله ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة فلبس عليه
 أمر بالسواك وذهب الى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوي ونقله ابن عبد البر عن عكرمة
 وابن سيرين وغيرهما واتبعده الثوري وخيم الى تأويل ذلك ان ثبت عنهم وجزم بان الاجماع
 استقر على عدم الوجوب ويمكن حمل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الامر في حق
 المحدثين على الوجوب في حق غيرهم على التدب وحصل بيان ذلك بالسنة كما في حديث الباب
 (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو القزويني وسفيان هو الثوري (قوله وحدثنا مسدد) هو تقويل
 الى اسناد ثابته قبل ذكر المتن وانما ذكره وان كان الاول أعلى لنصر به سفيان الثوري فيه
 بالتحديث وعمرو بن عامر كوفي أنصاري وقيل بجلي وصحح المزي ان البجلي راو آخر غير هذا
 الانصاري وليس لهذا في البخاري غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس وليس لأبجلى عنده رواية
 وقد يلتبس به عمرو بن عامر بضم العين راو آخر بصري سلمى أخرجه مسلم وليس له في البخاري
 شيء (قوله عندك صلاة) أي مفرضة زاد الترمذي من طريق جدي عن أنس طاهرا أو غير طاهر
 وظاهره ان تلك كانت عاده لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على ان المراد العالب
 قال الطحاوي يحتل ان ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث يزيد بن أبي
 أنس جهم مسلم أهمل على الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح وضوءوا أحدا من عمرائه فقال عمدا

حدثنا أبو معمر قال حدثنا
 عبد الوارث قال حدثنا
 أبو يعنى أي قلابة عن
 أنس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال اذا نكس في
 الصلاة فليتم حتى يعلم
 ما يقرأ (باب) الرضوخ
 من غير حدث • حدثنا
 محمد بن يوسف قال حدثنا
 سفيان عن عمرو بن عامر
 قال سمعت أنس يحدثنا
 مسدد قال حدثنا يحيى
 عن سفيان قال حدثني
 عمرو بن عامر عن أنس

فعله قال ويحتمل انه كان يقوله استقبائهم خشي أن يظن وجوهه فتركه لسان الجواز (قلت)
وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالتمس كأنه قبل التبع بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في
خير بهي قبل الفتح زمان (قوله كيف كنتم) القائل عمرو بن عامر والمراد العصابة وللقاضي من
طريق شعبة عن عمرو انه سأل أنساً كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة قال نعم ولا ين
ماحه وكذا نحن نصلى السلاوات كلها وضوء واحد (قوله يجزئ) بالغضم من أجزأ أي يكفي
وللإمام علي يكفي (قوله حدثنا سليمان) هو ابن بلال ومباحث المتن تقدمت فرياً وأما
هذه الطريقة التصريح بالخيار من يحيى وشيخه وليس لسويد بن النعمان عند البخاري الا هذا
الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كما تقدمت الاشارة اليه وهو أنصاري حارفي شهيد
الرضوان كإسافي في المغازي ان شاء الله تعالى وذكر ابن معناه شهيد قبل ذلك أحدنا وما بعدها
(قوله باب) بالنون (من الكبار) أي التي وعدم اجتنبها بالغفلة (قوله حدثنا
عثمان) هو ابن أبي شيبة وعمر بن وهب ابن عبد الجيد ومصور هو ابن المعمر ومجاهد هو ابن جابر
صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالاخذ عنه لكن روى هذا الحديث الأعمش عن
مجاهد فدخل بنحوه بن ابن عباس طائوساً كما أخرجه المؤلف بعد قليل واخر اجمعه على الوجهين
يقتضي صحتهما عنده فيحصل على ان مجاهد سمع طائوس عن ابن عباس ثم جمعه من ابن
عباس بلا واسطة أو العكس ويؤيده ان في سباقه عن طائوس زيادة على ما فروا به عن ابن
عباس وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معاً وقال الترمذي رواية الأعمش أصح (قوله متر
النبي صلى الله عليه وسلم بمائة) أي بستان والمصنف في الادب خرج النبي صلى الله عليه وسلم
من بعض حيطان المدينة فحصل على ان الحائط الذي خرج منه غير الحائط الذي مر به وفي
الافراد الدار فطمى من حديث جابر ان الحائط كان لا تمبشر الانصاره وهو يقوى رواية
الادب لمزمها بالبدن من غير شك والشك في قوله أو مكة بن جبر (قوله فسمع صوت انسانين
يعذبان في قبورهما) قال ابن مالك في قوله صوت انسانين شاعده على جواز افراد المضاف المثنى
اذا كان جرم ما أضف اليه نحو أكت رأس شاتين ووجهه أجود نحو فقد صفت قلوبكم وقد
اجتمع التثنية والجمع في قوله ظهرهما مثل ظهور الترسين فان لم يكن المضاف جزء ما أضف
اليه فالأكثر محتمل بلطف التنبيه فان أمن اللبس زجل المضاف بلفظ الجمع وقوله يعذبان
في قبورهما شاهد لذلك (قوله يعذبان) في رواية الأعمش مر يقرب زادن ما به جديدين فقال
انهمال يعذبان فصحا ان يقال أعاد الضمير على غير مذكور لان سياق الكلام يدل علمه وان
يقال أعاده على القبرين مجازاً والمراد من فيهما (قوله وما يعذبان في كبير ثم قال بلى) أي وانه
كبير وصرح بذلك في ادب من طريق عبد بن حمدة عن منصور فقال وما يعذبان في كبير وانه
كبير وهذا من زيادات رواية منصور على الأعمش ولم يخرجها سلم واسند ابن بطال برواية
الأعمش على أن التعذيب لا يصح بالكبير بل قد يقع على الصغار قال لان الاحتراز من
البول لم يدفعه وعيد يعنى قبل هذه القصة وقته تبينه الزيادة وقد ورد مثلها من حديث أبي
بكره عند أحمد والطبراني ولقظه وما يعذبان في كبير بلى وقال ابن مالك في قوله في كبير شاهد
على ورود في التعذيب وهو مل قوله صلى الله عليه وسلم عذبت امرأتى مرة قال وختي ذلك

قال كان النبي صلى الله عليه
وسلم يتوضأ عند كل صلاة
قلت كيف كنتم تصنعون
قال يجزئ أحدنا الوضوء
ما لم يتحدث أحدنا خاله
ابن مخنف قال حدثنا سليمان
قال حدثني يحيى بن سعيد
قال أخبرني يحيى بن يسار
قال أخبرني سويد بن النعمان
قال خرج جامع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام خير
حتى اذا كانا الصبا صلى
لنار رسول الله صلى الله عليه
وسلم العصر فقام صلى دعا
بالاعمة فم يوت الا بالسويق
فاكنا وشرنا ثم قام النبي
صلى الله عليه وسلم الى
المغرب فمقتض ثم صلى لنا
المغرب ولم يتوضأ (باب)
من الكبار ان لا يستمر
بوله حدثنا عثمان قال
حدثنا جبر بن منصور عن
مجاهد عن ابن عباس قال
مر النبي صلى الله عليه وسلم
بجانب من حيطان المدينة
أو مكة فسمع صوت انسانين
يعذبان في قبورهما فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
يعذبان وما يعذبان في كبير
ثم قال بلى

على أكثر التصورين مع وروده في القرآن كقوله تعالى لمسلم فيما أخذتم وفي الحديث كما تقدم وفي الشعر فذكر شواهد انتهى وقد اختلف في معنى قوله وأنه لكبير فقال أبو عبد الملك البوني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ظن أن ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنه كبير فاستبدل وقعب باله يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر واجيب بأن الحكم بالخبر يجوز في نفسه فقوله وما يعذبان في كبير أخبار بالحكم فإذا أوحى إليه أنه كبير فأخبره كان نسخا لذلك الحكم وقيل يحتمل أن الضمير في قوله وأنه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعذبان عذابا شديدا في ذنوبهن وقيل الضمير يعود على أحد الذنوب وهو النعمة لأنهما من الكآثر بخلاف كشف العورة وهذا مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستنار المنفي ليس المراد به كشف العورة فقط كما سأقوله وقال الداودي وابن العربي كبير المنفي بمعنى أكبر والمثبت واحد الكآثر أي ليس ذلك بأكثر الكآثر كالقتل مثلا وإن كان كبيرا في الجملة وقيل المنفي ليس بكبير في الصورة لأن تعاطى ذلك يدل على الدوام والحقارة وهو كبير في الثبوت وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد الخاطئين وهو عند الله كبير كقوله تعالى ويحسونه هينا وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في شدة الاحترازا أي كان لا شئ عليهما الاحتراز من ذلك وهذا الأخير مره به البغوي وغيره ورجمه ابن دقيق العيد وجماعة وقيل ليس بكبير بمجرد أنه صار كبيرا بالإنابة عليه ويرشد إلى ذلك السياق فإنه وصف كلاهما بما يدل على تحيد ذلك منه واستقراره عليه للآيتين بصيغة المضارعة بعد حرف كان والله أعلم (قوله لا يستمر) كذا في أكثر الروايات عنتايتين من فوق الأولى مفتوحة والنائية مكسورة وفي رواية ابن عساکر يستمرى بموحدة ساكنة من الاستمرار ولمسلم وأبو داود في حديث الأعمش يستمرى بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء فعلى رواية الأكثر معنى الاستنار أنه لا يجعل ينسوه بين يديه ستره يعني لا تحفظ منه فتوافق رواية لا يستمره لأنهما من التره وهو الأبعد وقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش كان لا يتوفى وهي مفسرة للمراء وأجرأ بعضهم على ظاهره فقال معناه لا يستمر عورته وضعف بأن التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسبية وطرح اعتبار البول فتعرب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا ولا يحتج فيه وسيأتي كلام ابن دقيق العيد قريبا وأما رواية الاستمرار فهي أبلغ في التوق وقعب الأعمش على رواية الاستنار بما يحصل جوابه مما ذكرنا قال ابن دقيق العيد وحل الاستنار على حقيقته للزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور وسياق الحديث يدل على أن البول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعا أكثر عذاب القبر من البول أي بسبب تركه التعزيم منه قال ويؤيده أن لفظ من في هذا الحديث لما أضيف إلى البول اقتضى نسبة الاستنار الذي عدمه سبب العذاب إلى البول بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول فالوجه على مجرد كشف العورة قال هذا المعنى فتعين الجمل على الجواز لجمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لأن مخبره واحد ويؤيده أن في حديث أبي بكر عند أحد وابن ماجه أما أحدهما فمذهب في البول ومنه للطبراني عن أنس (قوله من بوله) يأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعده (قوله يعيش بالنعمة) قال ابن دقيق العيد هي نقل

كان أحدهما لا يستمر
بوله وكان الاسترخاش
بالنعمة

كلام الناس والمراد منه هنا ما كان بقصد الاضرار فاما ما اقتضى فعل مصلحة وترك مفسدة فهو مطلوب انتهى وهو تفسير للتمية للمعنى الاعم وكلام غير متعلقه كما سذكر ذلك مسوقا في موضعه من كتاب الادب قال النووي هي نقل كلام الغير بقصد الاضرار وهي من اجمع القبايح وتعبه الكرماني فقال هذا لا يصح على قاعده القضاة منهم يقولون الكبير هي الموجبة للعد ولا حد على المني بالتمية الا ان يقال الاستمرار هو المستفاد منه بحمله كبرية لان الاضرار على الصغيرة حكمه حكم الكبير وان المراد بالكبرية معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم لكن كلام الرافي يشعر بتوجيه حديث حكى في تعريف الكبير وجهين أحدهما هذا والثاني ما قبله وعيد شديدة قال وهم الى الاول أميل والثاني وفق لما ذكره عند تفصيل الصكبات انتهى ولا بد من حل القول الاول على ان المراد به غير ما نص عليه في الاحاديث الصحيحة والارام ان لا يعد عقوبت الوالدين وشهادة الزور من الكبائر مع أن النبي صلى الله عليه وسلم عدلهم من أكبر الكبائر وسأني الكلام على هذه المسئلة مستوفى في أول كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرماني بان التمية قد تنص في الصحيح على انها كبيرة كما تقدم (قوله ثم دعا بجريرة) ولا داعي فلما جيب طلب والعيب بمهملين يوزن فعل هي الجريرة التي لم يثبت فيها خصوص فان ثبت فهي العفة وقيل انه خص الجريرة بذلك لانه يعطى الخفاف ويرى الناس في من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أتانا بالجريرة بلال ولقظه كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة اذ سمع شيئا فرفع لبال اتى بجريرة خضراء الحديث (قوله فكسرها) أي فأتى بها فكسرها وفي حديث أبي بكر عدا جدو الطبراني انه الذي أتى بها الى النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواه مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في أواخر الكتاب انه الذي قطع الغصين فهو في قصة أخرى غير هذه فالمغارة بينهم ما من أوجه منها ان هذه كانت في المدينة وكان معه صلى الله عليه وسلم جاعة وقصة جابر كانت في الشرو وكان ترجح حاجته فقبه جابر وحده ومنها ان في هذه القصة انه صلى الله عليه وسلم غرس الجريرة بعد أن شقه نصفين كما في الباب الذي بعده من رواية الاعمش وفي حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم أمر جابر بقطع غصنين من شجرتين كان النبي صلى الله عليه وسلم يستتر بهما عند قضا حاجته ثم أمر جابر أن يلقى الغصنين عن عينه وعن يساره حيث كان صلى الله عليه وسلم جالسا وان جابرا سأله عن ذلك فقال اني مررت بشجرتين بعدن فأجبت بشفاعتي ان يرقعهنهما مادام الغصنان رطبين ولما ذكر في قصة جابر أيضا السبب الذي كانا بعدن به ولا ترجى الا في قوله لعله بان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر وانهما كانا في قصتين مختلفتين ولا يعد تعدد ذلك وقد روى ابن جبان في صحيحه من حديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم أتته فوقف عليه فقال أتوني بجريرتين فجعل أحدهما عند رأسه والآخرى عند رجليه فبحثل أن تكون هذه قصة ثالثه ويؤيده أن في حديث أبي رافع كما تقدم فسمع شيئا في قبر رقيه فكسرها ثانيا ثم ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجليه وفي قصة الواحد جعل نصفها عند رأسه ونصف عند رجليه وفي قصة الاثنين جعل على كل قبر رية (قوله كسرتين) بكسر الكاف والكسرة القطعة من الشيء المكسور وقد تبين من رواية الاعمش انها كانت نصفًا

ثم دعا بجريرة فكسرها
كسرتين

وفي رواية بر عهدهما تسعين قال النووي بالمرأثة للتوكيد والنصب على الحال (قوله فوضع)
وفي رواية الأعمش الأئمة فترد على أنخص من الأولى (قوله فوضع على كل قبر منهما كسرة) وقع
في مستندين من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعشى ثم غرض عندنا من كل واحد منهما
قطعة (قوله فقبل له) ولا عيش قالوا أي العصاة ولم تصف على تعيين السائل منهم (قوله له) قال
ابن مالك يجوز أن تكون الهاضمة الشأن وجاز تفسيره بأن وصلها لأنها في حكم جلة الأشغالها
على مستند مسند إليه قال ويحتمل أن تكون أن زائدة مع كونها ناصبة كزيادة البامع كونها
جارة انتهى وقد ثبت في الرواية الآتية بخلافه انفقوا الاحتمال الثاني وقال الكرمانى شبه
لعل يعنى فاقى بأن في خبره (قوله يخفف) بالخفف ونحو القاء أى العذاب عن المقبورين (قوله عالم
أيضا) كذا في أكثر الروايات بالمتن القوافية أى الكسرتان وللكتشيف إلا أن تبسج بحرف
الاستثناء والمسنخ إلى أن يساوى إلى لغة أو إليه التحاتية أى العودان قال المازرى
يحتمل أن يكون أى إلى أن أحدنا يخفف عنهما هذه المدة انتهى وعلى هذا فاعمل هذا التعليق
قال ولا يظهره بوجه غير هذا وتعبه القرطبي بأنه لو حصل الوصل لما في بحرف الترجى كذا قال
ولا يراد عليه ذلك إذا جئنا على التعليل قال القرطبي وقيل أنه شفع لهما هذه المدة كما صرح به
في حديث جابر لأن الظاهر أن القصة واحدة كذا راجع النووي كون القصة واحدة فيه نظر
لما وضعنا من المغايرة بينهما وقال الخطابي هو محمول على أنه دعاهما بالخفف مدة بقا
التداوة لأن في الجريدة معنى يخفف ولأن في الرطب معنى ليس في اليباس قال وقد قيل أن
المعنى فيه أنه أصبح مادام رطباً فيحصل التخفيف ببركة التسبيح وعلى هذا فيردى كل
ما فيه رطوبة من الأنهار وغيرها وكذلك فيما فيه بركة كالأشجار والقرآن من باب الأولى
وقال الطبري الحكمة في كونها مادام رطبتين نعمتان العذاب يحتمل أن تكون غير
معلومة لنا كم عدد الزاينة وقد استكثر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجرد بدونه في القبر
عمل بهذا الحديث قال الطبري لأن ذلك خاص ببركة يده وقال القاضي عياض لأنه عمل
غرضها على القبر بامر غيب وهو قوله ليعذبان (قلت) لا يلزم من كوننا لا نعلم أيعذب أم لا
أن لا تعب في أمر يخفف عنه العذاب أن لو عذب كلا ينفع ككوننا لا ندري أرحم أم لا أن
لا ندعوه بالرحم وليس في السبأ ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل أن
يكون أمر به وقد نسي بريد بن الحبيب العصبى بذلك فاقضى أن يضع على قبره بريدتان
كاسيأت في الجنائز من هذا الكتاب وهو أولى أن يتبع من غيره (تبيينه) لم يعرف اسم
المقبرين ولا أحدهما والظاهر أن ذلك كان على عمد من الرواة لقصد السرور عليهما وهو عمل
مستحسن وينبغي أن لا يبالغ في التخصص عن تسعين من وقع في حقهما بذهب وما حاكمه القرطبي في
التذكرة وضعه عن بعضهم أن أحدهما سعد بن هذافه وقول باطل لا ينبغي ذكره إلا لفرارنا
بيانه ومحايل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر دفن سعد بن هذافه
كأنت في الحديث الصحيح وأما قصة المقبورين في حديث أبي أمامة عن سعد بن هذافه صلى الله
عليه وسلم قال لهمس دفنتم اليوم ههنا نذلني أنه لم يحضرهما وأما ذكر هذا فابعد هذا
السيد النبي صلى الله عليه وسلم سبدا وقال لأصحابه قوموا إلى سيدكم وقال إن حكمه

فوضع على كل قبر منهما
كسرة فقبل له يا رسول الله
لم فعلت هذا قال صلى الله
عليه وسلم لعله أن يخفف
عنهما ما لم تبسجا

قد وافق حكم الله وقال ان عرش الرحمن اهتز لوقاه الى غير ذلك من مناقبه الجليلة خشية ان يفتقر ناقص العلم بما ذكره القرطبي فيعتقد صحة ذلك وهو باطل وقد اختلف في القبورين فقيل كانا كافرين وبه جزم أبو موسى المدني واحتج بما رواه من حديث جابر يستدعيه ابن الهيثم ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية فسمعهما يعذبان في البول والجمعة قال أبو موسى هذا وإن كان ليس بقوى لكن معناه صحيح لانهما لو كانا مسلمين لما كان لشقا عته الى ان تيسر الجريدان معنى ولكنه لما رأهنا يعذبان لم يستخر لطفه وعطفه حرمانهما من احسانه فشفع لهما الى المدة المذكورة وجزم ابن العطار في شرح العمدة انهما كانا مسلمين وقال لا يجوز ان يقال انهما كانا كافرين لانهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ولو كان ذلك من خصائصه لينه يعني كافي قصة أبي طالب (قلت) وما طاله أخيرا هو الجواب وما طالب به من البيان قد حصل ولا يلزم التخصيص على لفظ مخصوصة لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به وقد رواه صاحب السناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب فهو من تحفظ ابن الهيثم وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قد مرنا أن مسلما أخرجه واحتال كونهما كافرين فيه ظاهر وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين في رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين فأتني كونهما في الجاهلية وفي حديث أبي أمامة عند أحمد أصلى الله عليه وسلم مر بالبيع فله من دفنتم اليوم ههنا فهاذي بل على أنهما كانا مسلمين لأن البيع مقبرة المسلمين وانطاب للمسلمين مع جيران العاديين كل فريق يتولاه من هو منهم وقوى كونهما كانا مسلمين واية أبي بكر عند أحمد والطبراني باسناد صحيح يعذبان وما يعذبان في كبير وبلى وما يعذبان الا في القسيه والبول فهذا المحصر في كونهما كانا كافرين لأن الكافر وإن عذب على ترك أحكام الاسلام فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم اثبات عذاب القبر وسأني الكلام عليه في الخاتمة إن شاء الله تعالى وفيه التحذير من ملابس البول ويطبق به غيره من النجاسات في البدن والثوب ويستدل به على وجوب ازالة النجاسة خلعا فاني خص الوجوب بوقت ارادة الصلاة والله أعلم **(قوله)** ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر أي عن صاحب القبر وقال الكرماي اللام يعني لاجل **(قوله)** كان لا يستمر من بوله) يشير الى لفظ الحديث الذي قبله **(قوله)** وليد كرمي بول الناس قال ابن بطال أراد البخاري ان المراد بقوله في رواية الباب كان لا يستمر البول بول الناس لا بول سائر الخوان فلا يكون فيه جحتمن جملة على العموم في بول جميع الحيوان كما أنه أراد رد على الخطابي حيث قال فيه دليل على نجاسة الاوال كلها ومحصل الرذات العموم في رواية من البول اريد بها الخصوص لقوله من بوله أو لا تبوا للام بدل من الضمير لكس يلحق ببوله بول من هو في معناه من الناس اعلم الفارق قال وكذا غير لما كره وأما لما كره فلا يخفى هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ولمن قال بطله ربه صحيح أخرى وقال القرطبي قوله من البول اسم مفرد لا يقتضي العموم ولو سلم فهو مخصوص بالدالة المتضمنة بطهارة بول ما يؤكل **(قوله)** حدثنا يعقوب بن ابراهيم هو الدورقي قال أخبرنا ولدا كثر حدثنا اسماعيل بن ابراهيم وهو المعروف بابن علي بن عيسى هو أخ يعقوب وروح بن القاسم بنع الرافعي

(باب) ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر كان لا يستمر من بوله ولم يذكر سوى بول الناس حدثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثنا اسمعيل بن ابراهيم قال حدثني روح بن القاسم قال حدثني عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا تبرأ لحاجته أتيته بما فيه مقتله به (باب) حديثنا عن محمد بن المني قال حدثنا محمد بن زرم قال حدثنا الأعشى عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال انهما لعديان يوما بعدن في كبر أو ما أشد حما فكأن لا يستترن البول وإنما الآخر فكان يمشي بالسمة ثم أخذ بريدة رطبة فشقها نصفين ففرز في كل قبر واحدة قالوا يا رسول الله قلت قال له يتخفف عنهما أما ليسا قال ابن المني وحدثنا وكيع قال حدثنا الأعشى قال سمعت مجاهد أمثله (باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد) حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا حماد قال أخبرنا اسحق بن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أعرابيا سونا في المسجد فقال دعوه حتى إذا فرغ دعاها فصب عليه (باب صب الماء على البول في المسجد) حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ياهزة قال قام

أعرابي فبال في المسجد

المشهور ونقل ابن التين والقاسمي أنه قرئ بضعضها وهو شاذ مر دود وقد تقدمت بحاجته المتفرق باب الاستصباح إليه والاستدلال به هنا على غسل البول أعين الاستدلال به على الاستصباح فلا تكرار فيه (قوله فيقتل به) كذا الأبي ذر وزن يستعمل ولغيره بفتح التصانيع وسكون الغين وكسر السين وحذف مقفولة العلم به والحياء من ذكر (قوله ما) كذا ابن الأبي ذر وقد قرأنا أنه في موضع الفصل من الباب والاستدلال به على غسل البول وأصله لكن ثبتت الرخصة في حق المسحور فيستدل به على وجوب غسل ما اتسرى على المحل (قوله محمد بن خازم) إننا المجمع والمزاي هو أبو معاوية الضرير (قوله ففرز) وفي رواية وكيع في الأدب ففرس وهما بمعنى واحد سعد الدين الحارثي أن ذلك كان عند رأس القبر وقال أنه ثبت ما سناد صحيح وكذا يشير إلى حديث أبي هريرة عند ابن جابر وقد قدمنا نقله ثم وجدته في مسند عبد بن حنبل من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعرابي في حديث ابن عباس مريحا (قوله لم تلت) سقط لفظ هذا من رواية المسنن والسرخصي (قوله قال ابن المني وحدثنا وكيع) هو معطوف على الأول وثبت أدلة العطف فيه للأصلي ولهذا ظن بعضهم أنه ملحق وقد وصله أو نعيم في المسنن من طريق محمد بن المني هذا عن وكيع وأبي معاوية جميعا عن الأعشى والحكمة في أفراد البصري أنه انفراد به وكيع التصريح بجماع الأعشى دون الآخر وبأنه ما بحث التين تقدمت في الباب الذي قبله (قوله ما) ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الأعرابي اللام فيه للعبد الذهبي وقد تقدم أن الأعرابي واحدا لا عراب منهم من سكن البادية عرا كافر أو بعضا أو أكثر كروبول في المسجد لأنه كان شرع في المنسقة فلما نزع راودت أذ حصل تلويح من المسجد فلو نزع راودت أمرين أما أن يقطعه فيضروا ما أن لا يقطعه فلا يمان من تعيين بدنه أو فوه أو مواضع أخرى من المسجد (قوله حماد) هو ابن يحيى وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة (قوله عن أنس) وسلم حدثني أنس (قوله رأى أعرابيا) حكى أبو بكر التماري عن عبد الله بن نافع المزني أنه أفرغ عن حابس التميمي وقبل غيره كجسأني قريسا (قوله في المسجد) أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال دعوه) كان هذا الأمر بانه عقيب زجر الناس كجسأني (قوله حتى) أي فتركوه حتى فرغ من بوله فلما فرغ دعا النبي صلى الله عليه وسلم أي في ذلك كبير نصبه أي فامر بصبه كجسأني ذلك كله مريحا وقد أخرج مسلم هذا الحديث عن طريق عكرمة بن عمار عن إسحق فساقه مطولا بنحو عمل شراحه ووافقه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا فقال له إن هذا المساجد لا تصلح لئس من هذا البول ولا القذر أن يصلح في ذكر الله تعالى والصلاة وقرائة القرآن وسند ذكر فوائده في الباب الآتي بعده إن شاء الله تعالى (قوله ما) صب الماء أخبرني عبيد الله كذا رواه كذا رواه عن الزهري ورواه مسلمان بن عبيدة عنه عن سعد بن المسيب بن عبد الله بن أبيه مسلمان بن حسين قال أنظره أن الرايتين صحيحتان (قوله قام أعرابي) زاد ابن عبيدة عند الترمذي وغيره في أنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحمني ومحمد ولا ترحم معنا أحدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تجبرت راسعا فلم يلبث أن بال في المسجد وهذه الزيادة ستأتي عند المصنف مفرقة في الأدب عن طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقد روى ابن ماجه وابن جابر الحديث تاما من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وكذا رواه ابن ماجه أيضا من حديث

حديث

حدثنا وثالثه بن الاسقع وأخرجه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء
عن سليمان بن يسار قال اطلع ذوالخويصرة البالي وكان رجلا جافا فذكره تاجنا معناه ويزاد وهو
مرسل وفي أسناده أيضا بهم بن محمد بن اسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء وهو عند من طريق
الاصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحمد بن خالد الجعفي عنه وهو في جميع مسند ابن اسحق لا يزرعة
الدمشقي من طريق الشاهين عنه بهذا السند لكن قال في آثره اطلع ذوالخويصرة التميمي
وكان جافيا والتميمي هو خر قوس بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤس الخوارج وقد فرق
بعضهم بينهم وبين البالي لكن له أصل أصيل واستقدمه منه نسبة الاعرابي وقد تقدم قول التاريخي
أنه لا قرع وتدل عن أبي الحسين بن فارس أنه عينه بن حسن والعلم عند الله تعالى **(قوله)** فتناوله
الناس أي السند منهم وللمصنف في الادب خاترا له الناس وله في رواية عن أنس فقاموا إليه
وللاصم في فأراد أصحابه ان يتبعوه وفي رواية أنس في هذا الباب فزجره الناس وأخرجه البيهقي
من طريق عبدان شيخ المصنف به بلفظ فصاح الناس به وكذا القسائي من طريق ابن المبارك فظهر
بان تناوله كان باللسنة لا بالأيدي وسلم من طريق اسحق عن أنس فقال الصحابة معه **(قوله)**
وهو بقوا وللمصنف في الادب واهو بقوا وقد تقدم في جبهها في باب الفصل في النخب **(قوله)**
سجلا بنع المهدلة ومكون الجيم قال أبو حاتم السجستاني هو الدؤلماي ولا يقال لها ذلك وهي
فارغة وقال ابن دريد السجل دلوا معروفة في الصحاح البلو الضميمة **(قوله)** وأذوبا قال الخليل
الدؤلماي ماء وقال ابن فارس البلو العظيمة وقال ابن السكيت فيها ما قرىب من الماء ولا يقال
لها وهي فارغة ذنوب انتهى على التراخي أولئك من الراوي والافهي للتخسير والاول اظهر فان
رواية أنس لم يختلف في ان ذنوب وقال في الحديث من مامع ان الذنوب من شأنها ذلك لكنه
لفظ مشترك بينه وبين القرم الطويل وشبههما **(قوله)** فأتنا بعثهم أسناد البعث اليهم على طريق
الجاز لانه هو المبعوث صلى الله عليه وسلم عازر كركنتهما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره
وغيبته أطلق عليهم ذلك اذ هم مبعوثون من قبله بذلك أي أمورهم وكان ذلك شاة صلى
الله عليه وسلم في حق كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تقصروا **(قوله)** أخبرنا
عبدالله هو ابن المبارك ويحيى بن سعيد هو الانصاري **(قوله)** وحدنا خالد سقت الراوي من
رواية كريمة والطف فيه على قوله وحدنا عبدان وسليمان هو ابن بلال وبان أن المتن على لفظ
روايته لان لفظ عبدان فيه مخالفة لسياقه كما أشيرنا إليه عند البيهقي **(قوله)** في طائفة السجدة
أي ناحية والطائفة الطائفة من الشيء **(قوله)** نهلمهم في رواية عبدان فقال تركوه فتركوه
(قوله) فمريق عليه كذا لا يذروا ايقن فمريق عليه ويجوز اسكان الهاء وقصها كما تقدم
وضبطه ابن الاثير في النهاية فتح الهاء أيضا وفي هذا الحديث من القوائد ان الاحراز من العجاسة
كان مقررا في نفوس الصحابة ولهذا يذروا الى الانكار بحضرة صلى الله عليه وسلم قبل استذنه
ولا يقرر عندهم أيضا من طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز التسليم
بالعموم الى ان يظهر المخصوص قال ابن دقي القيد والذي يظهر ان التسليم يقتصر عند احوال
التخصيص عند اجتماعه ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك لان عمله الامم ما برحوا
يفتون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ولهذا القصة أيضا ذل شكر النبي صلى

فتناوله الناس فقال لهم
النبي صلى الله عليه وسلم
دعوه وهو يقول على بوله
سجلا من ماء أؤذوبا من
ما فأتنا بعثهم يسرين ولم
تبعوا امسرين وحدنا
عبدان قال أخبرنا عبد الله
قال أخبرنا يحيى بن سعيد
قال سمعت أنس بن مالك عن
النبي صلى الله عليه وسلم
«(باب) يسريق الماء على
البول وحدنا» قال
وحدنا سليمان عن يحيى
ابن سعيد قال سمعت أنس بن
مالك قال جاء اعرابي فقال
في طائفة المسجد فزجره
الناس فنهاهم النبي صلى الله
عليه وسلم فالتفتي بوله أمر
النبي صلى الله عليه وسلم
بذنوب من ماء فمريق عليه

الله عليه وسلم على العصاة ولم يقل لهم لتهدم الاعراب بل أمرهم بالكف عنه المصلحة الراجحة
وهو دفع أعظم المقدتين باحتمال أسيرهما وتحصيل أعظم المصلتين بترك أسيرهما وقبضه
المبادرة إلى إزالة الفاسد عند زوال المانع لأمرهم عند فراغه نصب المأخوذة تعيين الملاءمة لإزالة
الغصة لأن الخفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي للحصول التكليف بطلب الدلو ونصبه ان
غسله الغصة الواقعة على الأرض طاهرة ولو يلصق به غير الواقعة لأن البلية الناجية على الأرض
غسله نجاسة فإذا لم يثبت ان التراب تغسل وعلمنا ان المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلية
وإذا كانت طاهرة فالمنفعة أيضا مثلها لعدم القارص ويستدل به أيضا على عدم اشتراط غروب
الماء لأنه لو اشتراط لتوقفت طهارة الأرض على الخفاف وكذا لا يشترط عصر الثوب إذا لا قارص
قال الموفق في المعنى بعد ان حكى الخلاف الاولى الحكم بالطهارة مطلقا لان النبي صلى الله عليه
وسلم يشترط في الصب على بول الاعراب شيئا وفيه الفرق بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف إذا
لم يكن ذلك منه عنادا ولا سيما ان مكانه عن يحتاج إلى استلافه وفير رقة النبي صلى الله عليه
وسلم حسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الاعراب بعد ان فقده في
الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وسلم يابى وأى ظلم يؤنب ولم يسب وفيه تعظيم للسجود وتزجيه
عن الاقدار وظاهر المحصر من سياق مسلم في حديث أنس أنه لا يجوز في المسب حتى يغير ما ذكر من
الصلاة والقرآن والدرك ليركن الاجماع على ان مفهوم المحصر منه غير معمول به ولا ريب ان فعل
غير المذكورات وما في معناها خلاف الاولى والله أعلم وفيه ان الأرض تطهر بصب الماء عليها ولا
يشترط حفرها خلافا للحنفية حيث قالوا لا تطهر الا بحفرها كذا أطلق النووي وغيره والمذكور
في كتب الحنفية التخصيل بين ما إذا كانت دخوة بحيث يظلمها الماسح يغيرها فلهذه لا يحتاج
الى حفره وبين ما إذا كانت ملبة فلا بد من حفرها والقائه التراب لان الماء يغير أعلها وأسفلها
واحتجوا فيه بحديث ساء من ثلاث طرق احمد عامر موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي
لكن استاده ضعيف فانه أجود غيره والآخران مرسلان أخرجه أحمدهما أبو داود عن طريق
عبد الله بن معقل بن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور عن طريق طاوس ورواهما ثقات
وهو يلزم من يحجج بالمرسل مطلقا وكذا من يحجج به اذا اعتضد مطلقا والشافعي انما يعتضد عنده
اذا كان من رواية كبار التابعين وكان من أرسل اذا هي لا يسمي الاثقة وذلك فقود في المرسلين
لأن كور بن علي ما هو ظاهر من سندهما والله أعلم وسيأتي باقي فوائد في كتاب الادب ان شاء الله
تعالى (قوله باب بول الصبيان) بكسر الصاد ويجوز زنتها جمع صبي أى ما حكمه وهو يلتصق به
بول الصبا يجمع صبية أم لا وفي الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف منها حديث علي مر فوعا
في بول الرضيع ينضح بول الغلام ويغسل بول الحاربه أخرجه أحمد وأصحاب السنن الا للنسائي
من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عنه قال قتادة هذا ما لم يطعما
الطعام واستانه صحيح ورواه سعيد عن قتادة فوقه وليس ذلك بعلة فادخوله منها حديث
لبابة بنت الحارث مر فوعا انما يغسل من بول الاتي وينضح من بول الذكرا أخرجه أحمد وابن ماجه
وصححه ابن خزيمة وغيره ومنه حديث أبي السرح نحوه بلفظ يرش رواه أبو داود والنسائي وصححه
ابن خزيمة أيضا (قوله بصي) يظهر في المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ويحتمل أن يكون

«(باب) بول الصبيان
«حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن هشام
ابن هروذ عن أبيه عن عائشة
أم المؤمنين أنها قالت أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة باسناد حسن قالت
 قال الحسن أو الحسين علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى وولاه ثم دعا بما فيه
 عليه ولا جاعن أبي اللي نخمو رواه الطحاوي من طريقه قال بقي بالحسن ولم يتددو كذا
 للطبراني عن أبي امامة وأما ربحته أنه غيره لأن عند المصنف في العقيقة من طريق يحيى القطان
 عن هشام بن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم يصي بحدك وفي قصته أنه قال علي ثوبه وأما قصة
 الحسن ففي حديث أبي اللي وأما سلمة أفعال علي بنهم صلى الله عليه وسلم وفي حديث زيب بنت
 جحش عند الطبراني أنه جاء وهو محبوب النبي صلى الله عليه وسلم فأنتم فصد علي بنهم ووضع ذكره
 في سرته فقال فذكر الحديث بلفظه فظهرت التفرقة بينهما (قوله فأتبعه) باسكان المنة أي
 أتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء يصيبه عليه زاد مسلم من طريق
 عبد الله بن عمر عن هشام فأتبعه ولم يفصله ولان المنذر من طريق الثوري عن هشام فصب عليه
 الماء للطحاوي من طريق زائدة التقي عن هشام فنصبه عليه (قوله عن أم قيس) قال ابن
 عبد البر اسمها جذمة يعني بالحليم المجبة وقال السهيلي اسمها آمنه وهي أخت عكاشة بن
 محسن الاسدي وكانت من المهاجرات الاول كما عند مسلم من طريق وونس عن ابن شهاب في هذا
 الحديث وليس لها في الصحيحين غير ما روي حديث آخر في الطب وفي كل منها قصة لابنهما واما
 ابنها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير كإرواه النسائي ولم أتبعه على تسبته (قوله
 لم يأكل الطعام) المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه والقر الذي يحذ به والعسل الذي يلقعه
 للمداواة وغيرهما فكان المراد أنه يحصل له الاعتداء بهر الابن على الاستقلال هذا مقتضى
 كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في الروضة تعالاهلها أنه لم يطعم ولم يشرب
 غير اللبن وقال في نكت التبيين المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحتج به وما أشبهه وحمل الموق
 الجوى في شرح التبيين قوله لم يأكل على ظاهره فقال معناه لم يستقل بجعل الطعام في فيه والاول
 أظهر وبه جزم الموق بن قدامة وغيره وقال ابن التين يحفل أنها أرادت أنه لم تقوت بالطعام ولم
 يستغن به عن الرضاع ويحفل أنها امتاحته به عند ولادته ليصكه صلى الله عليه وسلم فجعل
 النبي على عومه ويؤدما تقدم أنه المصنف في العقيقة (قوله فاجلسه) أي وضعه أن قلنا
 أنه كان كالماء ويحفل أن يكون الجلوس حصل منه على الهادة أن قلنا كان في سن من يحبوها
 في قصة الحسن (قوله على ثوبه) أي ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شعبان من المالكية
 فقال المراد به ثوب النبي والصواب الاول (قوله فنصبه) ولمسلم من طريق اللث عن ابن شهاب
 فلم يرد على أن نصب بالماء ولم من طريق ابن عينة عن ابن شهاب فرشه زاد أبو عوانة في صحيحه عليه
 ولا تخالف بين الروايتين أي بنصب ورش لأن المراد به أن الاستداء كان بالرس وهو قبط الماء
 وانتهى الى النضج وهو صب الماء يؤد به واية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن
 هشام فدعا بما فيه عليه ولا ينعونه فصبه على البول يتبعه اياه (قوله ولم يفصله) ادعى
 الاصيل أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المرفوع انتهى عند قوله فنصبه
 قال وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال فرشه لم يرد على ذلك انتهى
 وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الادراج وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق

قوله بالحليم المجبة كذا في
 النسخ التي يأيد بنا ولعل فيها
 سقطا والاصل بالحليم والذال
 المجبة فان الاصطلاح لم يعبر
 بوصف الجلب بالمجبة استغناء
 عنه اه معجمه

يصي فبال علي ثوبه فدعا بما
 فأتبعه اياه وحديثنا عند الله
 ابن يوسف قال أخرنا ما لا
 عن ابن شهاب عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة عن أم
 قيس بنت محسن أنها أتت
 ابن لها صغير لم يأكل الطعام
 الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاجلسه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في حجره فقال
 علي ثوبه فدعا بما فيه ففصله
 يفصله

مالك لكنه لم يقل ولم يفسه وقد قاله مع مالك الليث وعمرو بن الحرث وونس بن بزيع كلهم عن
 ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهم من طريق ابن وهب عنهم وهو مسلم عن وونس
 وحده نعم زاد عمر في روايته قال قال ابن شهاب نضت السنة ان يرش بول الصبي ويفسل بول
 الجارية فقلت كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكن ما غيرها
 فلا ادراج هو اما ما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص فذلك فان ذلك لقول رواية ابن عينة عن
 ابن شهاب وقد ذكرناها عن مسلم وغيره من اننا غيرنا القتل واية مالك وافته علم وفي هذا
 الحديث من القوائد النسيب الى حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتعميك المولود
 والتبرك باهل الفضل وحل الاطفال اليهم حال الولادة وبعدها وسكهم بول القلام والجارية قبل
 ان يطعما وهو مقصود الباب واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي اوجه للشانعية
 اصحاب الكفاية النضج في بول الصبي لا الجارية وهو قول علي وعطاء الحسن والزهري وأحمد
 واصحق وابن وهب وغيرهم ورواه الوليد بن مسلم عن مالك قال اصحابه هي رواية شاذة والثاني
 يكتفي بالنضج فيها وهو مذهب الاوزاعي وحكي عن مالك والشافعي وخصص ابن العربي النقل
 في هذا بما اذا كان لم يدخل أجوافهم اثنى أصلا والثالث هما سوا في وجوب الفسل وبه قال
 الحنفية ومالك الكعبة قال ابن دقيق العيد اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقوله لم يفسله
 أي غسلا بلانفاية وهو خلاف الظاهر ويعده ما ورد في الاحاديث الاخرى يعني ان قدمنها
 من التفرقة بين بول الصبي والصبي فانهم لا يفرقون بينهما قال وقد ذكر في التفرقة بينهما اوجه
 منها ما هو ركنك وأقوى ذلك ما قيل ان النفوس اعلق بالذكور منها بالاناث يعني فصلت
 الرخصة في الذكور لكثرته المشقة واستدل به بعض المالكية على ان الفسل لا بد فيه من امر
 زاد على مجرد اتصال الماء الى الحمل (قلت) وهو مشكل عليهم لانهم يدعون ان المراد بالنضج هنا
 الفسل (نسيه) قال الخطاي لم يمسح بوزن من جوز النضج من أجل ان بول الصبي غير نجس ولكنه
 لتصفيف شجاسته انتهى وأثبت الخطاي الخلاف فقال قال قوم يطهرون بول الصبي قبل الطعام
 وكذا جزمه ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما لم يعرف ذلك
 الشافعية ولا الحنابلة وقال النووي هذه حكاية باطلة انتهى وكانهم أخذوا ذلك من طريق
 اللانزم واصحاب صاحب المذهب أعلم عراهم الله أعلم (قوله) بالبول فاما
 وقاعد) قال ابن بطال دلالة الحديث على القعود بطريق الاولى لانه اذا جاز فاما قاعد اذا جاز
 (قلت) ويحتمل ان يكون ذلك الى حديث عبد الرحمن بن حنينة الذي أخرجه النسائي وابن
 ماجه وغيرهما فان فيه بال رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسنا فقلنا انظر والله يقول كما تقول
 المرأة وحكي ابن ماجه عن بعض مشايخه انه قال كان من شأن العرب البول فاما الاثرام يقول
 في حديث عبد الرحمن بن حنينة قد يقول كما يقول المرأة وقال في حديث حذيفة فقام كما يقوم
 أحدكم ودل حديث عبد الرحمن المذكور على انه صلى الله عليه وسلم كان يخالقهم في ذلك
 فيقتل كونه أسترأ وبعده من محاسن البول وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره وبدل
 عليه حديث عائشة قالت لما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما منذ أنزل عليه القرآن رواه
 أبو عوانة في صحيحه والحاكم (قوله) عن أبي وائل) ولا يداود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن

«(باب)» البول فاما
 وقاعد) حدثنا آدم قال
 حدثنا شعبة عن الأعمش
 عن أبي وائل عن حذيفة قال
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم

الاعمش انه سمع أباء وائل ولا جده عن يحيى القطان عن الاعمش حدثني أبو وائل **(قوله بساطة قوم)**
بعض المهمة بعدهما موحد في الزنطة والكاسة تكون بقاء النور مرفقا لاهلها وتكون
في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل وإضافة إلى القوم إضافة اختصاص لاهلها
لاقتضاهن الخاصة وبهذا سند في إيراد من استشكله لكون البول هو الحي البدني فيه اضرار
أو نقول ان عمل فوق السباطة لا في أصل الجدار وهو صريح رواية أبي عوانة في صحيحه وقيل
يحتمل أن يكون علم اذنه في ذلك بالتصريح أو غيره أو لكونه مما يتسارع الناس به أو لعله
بإشارتهم إياه بذلك ولكونه يجوز له التصرف في حال أتمه دون غيره لانه أولى بالمؤمنين من
أنفسهم وأموالهم وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يعمد ذلك من سببه ومكلام أخلاقه
صلى الله عليه وسلم **(قوله ثم دعا به)** زاد مسلم وغيره من طرق عن الاعمش فقصت فقال انه
فدوت حتى قف عند عقبه وفي رواية أحمد عن يحيى القطان أن في بساطة قوم قسما عدت عنه
فأدنا إلى حتى صرت قريما من عقبه فيال فأثما دعا بما فتوا وأمسح على خفيه وكذا إذا سلم
وغيره فيه ذكر المسح على الخفين وهو ثابت أيضا عند الأسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن
الاعمش وزاد عيسى بن نونس فيه عن الاعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد
بإسناد صحيح وزعم في الاستذكار أن عيسى بن قريش ليس كذلك فقد رواه السعفي عن طريق محمد
ابن طلحة بن مصرف عن الاعمش كذلك وشاهد من حديث عصمة بن مالك سند كرمه بعد
واستدل به على جواز المسح في الحضر وهو ظاهر ولعل البخاري اختصره لقرئ الاعمش به فقد
روى ابن ماجه عن طريق شعبة أن عاصما رواه عن أبي وائل عن المغيرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أتى بساطة قوم فقال فأثما قال عاصم وهذا الاعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما
حفظه يعني أن روايته هي الصواب قال شعبة فسانت عنه منصور راخذه عنه عن أبي وائل عن
حذيفة يعني كما قال الاعمش لكن لم يذكر فيه المسح فقد وافق منصور الاعمش على قوله عن حذيفة
دون الزيادة ولم يلتفت مسلم إلى هذه العلة بل ذكرها في حديث الاعمش لأنها إذا من حافظ وقال
الترمذي حديث أبي وائل عن حذيفة أصح يعني من حديثه عن المغيرة وهو كما قال وإن جزم ابن
خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون جازين أبي سليمان وافق عاصما على قوله عن المغيرة فجازان
يكون أبو وائل سمع منهما فيصم القولان معا لكن من حيث الترجيح رواية الاعمش ومنصور
لاقتضاهما أصح من رواية عاصم وجادل لكونهما في حفظهما مع قال **(قوله ما)**
البول عند صاحبه أي صاحب البائل **(قوله جبر)** هو ابن عبد الجند ومنصور هو ابن المغيرة
(قوله ما يتي) يضم المثناة من فوق **(قوله فاقبذت)** بالنون والذال المجهية أي قصبت يقال جلس
فلان بسدة بفتح النون وضعها أي ناجية **(قوله فأشار إلى)** يدل على أنه لم يعمد من يجهت
لإبرام أو إتمام ذلك لجميع بين الصلطين لعدم مشاهدته في تلك الحالة وعاصم إذا لم يأت
حاجة أو رؤية إشارة إذا أشار له وهو مستدبره وليست فيه دلالة على جواز الكرامة في حال البول
لان هذه الرواية يفت أن قوله في رواية مسلم انه كان لا إشارة لالفاظ وأما ما نقله صلى الله
عليه وسلم لما عرف من عادته من الأبعاد عند قضاء الحاجة عن الطرق المسلوكة وعن أعين النظارة
فقد قيل فيه انه صلى الله عليه وسلم كان مشغولا بجماع المسلمين فلهذا لم يطل عليه المجلس حتى احتاج

بساطة قوم فقال فأثما دعا
بما خلفه عما فتوا
(باب) البول عند صاحبه
والتستر والحائط • حدثنا
عثمان بن أبي شيبة قال
حدثنا جبر عن منصور عن
أبي وائل عن حذيفة قال
رأيتني أنا والنبي صلى الله
عليه وسلم نقاشي فاني
بساطة قوم خلف حائط فقام
كما يقوم أحدكم فقال فاقبذت
منه فأشار إلى خلفه فقمت
عند عقبه حتى فرغ

الى البول فلما جد نصر رواسد في حذيفة ليست من خلقه عن روث من لعل يبره وكان قد امله
مستورا بالحالة اوله فله فعله لسان الجواز ثم هو في البول وهو اخف من الفاظ الاحتاج الى
زيادة تكشف وليايقين به من الالحاق والغرض من الابعاد التستر وهو يحصل بارتداء الذيل
والدفن من الساتر وروى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في بعض سلك المدينة فأتى الى سباطة قوم فقال يا حذيفة استر في ذكر الحديث
وظهر منه الحكمه في اذناه حذيفة في تلك الحالة وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره
وظهر ايضا ان ذلك كان في الحضر لا في السفر ويستفاد من هذا الحديث دفع اشد المقدتين
باخفهما والاتباع باعظم المصلتين اذ لم يكلفهما ويانه انهم صلى الله عليه وسلم كان يطيل
الجاوس لمصالح الاسفويكتر من زيارة أصحابه وعبادتهم فلما حضره البول وهو في بعض تلك
الحالات لم يؤخر حتى يجد كعادته لما يتبع على تأخير من الضر فراقى أهم الامر بن وقدم
المصلحة في تقرب حذيفة منه ليست من الملاء على مصلحة تأخير عنه اذ لم يكن يجهل ما **قوله**
في **باب البول عند سباطة قوم** كان أبو موسى الأشعري يشد في البول بين ابن المنذر
وجه هذا التشديد فأنرج من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه انه سمع أبا موسى وراى
رجلا يبول قائما فقال ويحك افلا قاعدا أخذ رقصة بن اسرائيل وهذا يظهر مطابقة حديث
حذيفة في عقبه على أبي موسى **قوله** ثوب أحدهم وقع في سبط أحدكم قال القرطبي مراده
بالجمل واحد الخلود التي كانوا يلبسونها وحده بعضهم على ظاهره وزعم انه من الاصم الذي جالوه
ويؤيده رواية ابى داود وقضا كان اذا اصاب حسد أحدكم لكن رواية البخاري حريص في الثياب
فخل بعضهم وابلعني **قوله** قرصه أي قطع من اذ الاصم اعلى بالقرص وهو يدفع جل من
جل القرص على الغسل بالماء **قوله** لينة أسك وللا معلى لودت ان صاحبكم لا يشد هذا
التشديد وانما احتج حذيفة بهذا الحديث لان البائل عن قيام قد تعرض للرشاش ولم يلتفت
التي صلى الله عليه وسلم الى هذا الاحتمال فدل على ان التشديد بخالف السنة واستدل به لما في
الرخصة في مثل رؤس الارمن البول وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل الى بدنه
امنه شي والى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال لانه لم يجد مكانا يصل للتعوذ فقام
لكون الطريق الذي يلعب من السباطة كان عاليا فأم ان يرتد اليه من يوله وقيل لان السباطة
رخوة يتخلل البول فلا يرتد الى البائل منه شي وقيل اغتال فأنما لانها لا يؤمن معها خر وج
الرجع بصوت ففعل ذلك لكونه قريسا من البياز ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر بن عبد الله عنه
قال البول قائما أحسن الدبر وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحدان العرب كانت
تستقي لوجع الصلب بذلك فله كان يهوى الحاك واليسقي من حديث أبي هريرة قال اغتال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنجلجرح كان في مأبضه والمأبض بهمز متساكنة بعدها موحدة
ثم مجع طابن الر كفة فكاه لم تمكن لاجل من التعوذ ولو صبح هذا الحديث لكان منه غنى
عن جميع ما تقدم لكن ضعفه الفارطى والبيهقي والظاهر انه فعل ذلك لسان الجواز كان أكثر
أحواله البول عن قعودا فاعلم وسأنا أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكا آخر فرعا
ان البول عن قيام منسوخا استدلالا عليه بديث عائشة الذي قلناه ما بال قائما عند أنزل عليه

هـ (باب البول عند سباطة قوم) حدثنا محمد بن عرفة قال حدثنا شعبة عن منصور عن أبي وائل قال كان أبو موسى الأشعري يشد في البول ويقول ان في اسرائيل كان اذا اصاب ثوب أحدهم قرصه فقال حذيفة لينة أسك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبالب قائما

القرآن ويحدثنا أيضاً من حديثكم أنه كان يول فائماً فلا تصدقوه ما كان يول الا ما عدا
والصواب أنه غير منسوخ والجواب عن حديث عائشة أنه مستند الى علمها فحصل على ما وقع منه
في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه وقد حفظه حديثه وهو من كبار الصحابة وقد بينا
أن ذلك كان بالمدينة فضمن الرد على ما تضمن من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن عمر
وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقعة ما هو دال على الجواز من غير إرادة إذا أمن الرشا
والله أعلم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح
الترمذي والله أعلم **(قوله باب غسل الدم)** يقع الغني ويحيى هو ابن سعيد القطان
وهشام هو ابن عروة وقاطعت هي زوجته بنت عمه المذكور أما يحيى جدته ما لا وجه ما عت على بكر
الصديق **(قوله بאת امرأه)** وقع في رواية الشافعي عن سفیان بن عيينة عن هشام في هذا
الحديث أن أمها هي السائلة وأغرب النووي فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي محيصة الاسناد
لاصلها لها ولا يبعد أن يسمي الراوي اسم نفسه كما سيأتي في حديث أبي سعيد في قصة الرقية
بفاتحة الكتاب **(قوله تحيض في الثوب)** أي يصل دم الحيض الى الثوب وللمصنف من طريق
مالك عن هشام إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة **(قوله تحته)** بالفتح وضم المهمل وتشديد المنناة
الفوقانية أي تصكوكه كذا رواه ابن خزيمة والمراد بذلك إزالة عنه **(قوله ثم تقرأه)** بالفتح
واسكان القاف وضم الراء والصلاد المحدثين كذا في روايتنا ويحك القاضي عياض وغيره
فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة أي تلتزم موضع الدم بالطراف أصابعها ليتصل
بذلك ويصح ما تشر به الثوب منه **(قوله وتغسله)** بفتح الصاد المججمة وضم الحاء أي تغسله قاله
الخطابي وقال القرطبي المراد به الرش لأن غسل الدم استغسل من قوله تقرأه بالماء أو أما النضج
فهو لما شكت فيه من الثوب **(قلت)** فعل في هذا الضم في قوله تغسله يعود على الثوب بخلاف
تحتة فإنه يعود على الدم فيلزم منه اختلاف الضم أو هو على خلاف الأصل ثم إن الرش على
المشكوك فيه لا يفيده شيئاً لأنه إن كان طاهر فلا حاجة البعوان كان متصباً لم يطهر بذلك
فلا أحسن ما قاله الخطابي قال الخطابي في هذا الحديث دليل على أن التماسات اعتزلت
بالماء دون غيره من المائعات لأن جميع التماسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها إجماعاً وهو قول
الجمهور أي تعين الماء لإزالة التماسات وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير التماسات بكل
ما عدا طاهر ومن جهم حديث عائشة ما كان لا حداً لها إلا الثوب وأحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء
من دم الحيض قالت برقعها فغسلته بنظره لا ولا يداود بلته برقعها وجه الجمع منه أنه لو كان
الريق لا يظهر لراد التماسات وأوجب باحتمال أن تكون قصدت بذلك تحليل أثره ثم غسلته بعد
ذلك كما سيأتي تقريره في كتاب الحيض في باب هل تصلى المرأة في ثوب حاضت فيه **(قائدة)** به تعقب
استدلال من استدلت على تعين إزالة التماسات بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس
بجدة عند الأكثر ولأنه خرج مخرج القالب في الاستعمال لا الشرط وأوجب بأن الخبر نص على
الماء لما لحاق غيره به بالقياس وشرطه أن لا يتصل بالقرع عن الأصل في العلة وليس في غير الماء ما في
الماء من رقه وسرعة تنفذه فلا يلحق به وسيأتي باقي فوائده في باب غسل دم الحيض إن شاء الله

(باب) غسل الدم وحديثنا
محمد بن المنثري قال حدثنا
يحيى عن هشام قال حدثني
فاطمة عن أمها قالت
جاءت امرأة النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت أرأيت
أحدنا تحيض في الثوب
كيف تصنع قال تحته ثم
تقرأه بالماء وتغسله وتصلى
فيه

تعالي **(قوله حدثنا محمد)** كذا لا كثر غير منسوب وللأصلي ابن سلام ولا يذره ابن سلام
وأومع قوله هو الضرير **(قوله حدثنا هشام)** زاد الأصلي ابن عروة **(قوله فاطمة بنت أبي
حيث)** بالحاء المهملة والموحدة والشين المعجمة صيغة التصغير اسم قيس بن المطلب بن أسد
وهي غير فاطمة بنت قيس التي طلق ثلاثاً **(قوله أشخاص)** بضم الهمزة وفتح المنة يقال
استخيفت المرأة إذا استزجها القوم بعد أيامها المعتادة فهي مستخاضة والاستخاضة جريان
الدم من فرج المرأة في غير أولائه **(قوله لا)** أي لا تدعى الصلاة **(قوله عرق)** بكسر العين هو
المسي بالعاذلة بالذال المنجحة **(قوله حيثنك)** بفتح الحاء ويجوز كسرها والمراد بالقبال
والإدبار هنا ابتدأهم الحوض وانقطاعه **(قوله فدعى الصلاة)** بضم نهي الخاطئة عن
الصلاة وهو التصريح ويقتضي فساد الصلاة لاجتماع **(قوله فاعشلى عنك الدم)** أي
واغتسلى بالامر بالاعتسال مستقادم من أدلة أخرى كإساقى بسطهاني كتاب الحوض إن شاء
الله تعالى **(قوله قال)** أي هشام بن عروة **(وقال أبي)** بفتح الهمزة وتقصيف الموحدة أي عروة
ابن الزبير وأدى بعضهم أن هذا معلق وليس بصواب بل هو الإسناد المذكور عن محمد بن أبي
معاوية عن هشام وقد بين ذلك الترمذي في روايته وأدى آخر أن قوله ثم توضى من كلام عروة
موقوفاً عليه وفيه نظر لأنه لو كان كلامه لقال ثم توضأ بصيغة الأخبار فلما أتى بصيغة الأمر
شاكلاً الأمر الذي في المرفوع وهو قوله فاعشلى وسند كركم هذه المسئلة في كتاب الحوض
إن شاء الله تعالى **(قوله ياب غسل المني وفركه)** لم يخرج البخاري حديث الفرك بل اكتفى بالإشارة
إليه في الترجمة على عادته لأنه ورد من حديث عائشة أيضاً كما سند كرو ليس بين حديث الفسل
وحديث الفرك تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الفسل
على الاستحباب التقطيف لا على الوجوب وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث
وكلا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يحمل الفسل على ما كان ربطاً والفرك على ما كان
أياساً وهذه طريقة الحنفية والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معالانه لو كان
نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا يعنى
عنهم من الدم بالفرك ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن
عائشة كانت تسلم المني من فوجبه عرق الأذخر ثم يصلى فيه ويحكى من ثوبه بإسائه يصلى فيه
فانه يتضمن ترك الفسل في الحالتين وأما ما لك فلم يعرف الفرك وقال إن العمل عندهم على
وجوب الفسل كسائر النجاسات وحديث الفرك حجة عليهم وحل بعض أصحاب الفرك على
الدليل بالمر هو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيتني وأني لأحكه من ثوب
رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسائه فطرقي وما صححه الترمذي من حديث همام بن الحرث
أن عائشة أتت كركم على ضفها غسله التوب فقالت لم أقصد علينا فوالله ما كان يكفه أن يفركه
بأسائه فطرقي ما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي وقال بعضهم التوب الذي
اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم والتوب الذي غسلته ثوب الصلاة وهو مردود أيضاً بما في إحدى
روايات مسلم من حديثها أيضاً لقد رأيتني أفر كركم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركه فاعشلى
فيه وهذا التعقيب لانه متى احتمل تخلل الفسل بين الفرك والصلاة وأصرح منه رواية ابن

• حدثنا محمد قال
حدثنا أومع قوله قال
حدثنا هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة قالت جاءت
فاطمة ابنة أبي حيث إلى
النبي صلى الله عليه وسلم
فذا قالت رسول الله أتى امرأة
أسخاض فلا أظهر فأدع
الصلاة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا إنما
ذلك عرق وليس بحض
فاذا أقبلت حضت فدعى
الصلاة وإذا أدبرت فاعشلى
عنك الدم ثم صلى قال وقال
أبي ثم توضى لكل صلاة
حتى يحى ذلك الوقت **(باب)**
غسل المني وفركه

خزيمة أنها كانت تحكمن نوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وعلى تقدير عدم ورود نوب من ذلك
فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لأن غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجرد
والله أعلم وطمع بعضهم في الاستدلال بحديث القزلي على طهارة المني بأن معنى التي صلى الله عليه
وسلم طاهر دون غيره كسائر فضائله والجواب على تقدير صحة كونه من الخصائص أن معناه كان
عن جماع فضائله في المرأة فلو كان منها لم يجز أن يكتب فيه بالقول وبهذا احتج الشيخ الموفق
وغیره على طهارة رطوبه فرجها قال ومن قال ان المني لا يسلم من المني فيقبض به لم يصح لأن
الشبهة اذا اشتدت خرج المني دون المني والبول كحالة الاحتلام والله أعلم **(قوله)** وغسل
ما يصيب أي الثوب وغيره من المرأة وفي هذه المسئلة حديث صريح ذكره المصنف بعد في آخر
كتاب الفسل من حديث عثمان ولم يذكر هنا كونه استبطه مما أشرنا اليه من أن المني الحاصل
في الثوب لا يخلو باليمن من الطهارة المرأة ورطوبتها **(قوله)** عمرو بن ميمون الجزري كذا
للبههور وهو الصواب وهو يفتح الجيم والزاي بصدارة منسوب الى الجزيرة وكان ميمون بن
مهران والد عمرو زلها فغلب اليها ولده وقع في رواية الكشمي وحدهما الجوزي وبواسا كنه
بعد هازاي وهو غلط منه **(قوله)** أغسل الجنابة أي أثر الجنابة فيكون على حذف مضاف أو
أطلق اسم الجنابة على المني مجازاً **(قوله)** بضع بضم الموحدة وقع القاف جمع بضعه قال أهل اللغة
البضع اختلاف اللوتين **(قوله)** في الاستدلال الثاني حدثنا يزيد قال أبو مسعود البصري كذا هو
غير منسوب في رواية القزري وحدهما شاكر وقال انه ابن هرون وليس بابن زريع وجميعا قد
رواه يعني عن عمرو بن ميمون ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن القزري حدثنا يزيد
يعني ابن زريع وكذا اشار اليه الكلاباذي ورجع القطب الحلبي في شرحه انه ابن هرون قال لانه
وجدهم روايته ولم يجمعهم رواية ابن زريع **(قلت)** ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع
كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه قبل على وجوده والمنتب مقدم على النافي وقد خرج
الاسماعيلي وغيره من حديث يزيد بن هرون بلفظ مختلف للساق أني أورد البصري وهذا من
مرجحات كونه ابن زريع وأيضا فقيصة معروفة بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هرون قاله
المزي والقاعد في من أهل أن يجعل على من الراوي به خصوصية كالأكثر وغيره فترجحه
ابن زريع والله أعلم **(قوله)** حدثنا عمرو كذا لا أكثر ولا يذري عن ابن ميمون وهو ابن مهران كما
ساق في آخر الباب الذي يليه **(قوله)** سمعت عائشة وفي الاستدلال الذي يليه سألت عائشة فقيصة
على الزار حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة على أن الزار مسجوق بهذه الدعوى
فقد حكاه الشافعي في الأم عن غيره وزاد أن الحفاظ قالوا إن عمرو بن ميمون غلط في رفعه وانما
هو في فتوى سليمان انتهى وقد ثبت من تصحيح البخاري له موافقة مسلم له على تصحيحه صحة
سمع سليمان منها وإن رفعه صحيح وليس بين قتواه روايته تنافي وكذا الآثار لا اختلاف في
الروايتين حيث وقع في أحدهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان وفي الأخرى أن سليمان سأل
عائشة لأن كلامهما سأل شيخه حفظ بعض الرواة لم يحفظ بعض وكلهم ثقات **(قوله)** عبد
الواحد هو ابن زياد البصري وفي طبعته عبد الواحد بن زينة البصري ولم يخرج له البخاري شيئا
(قوله) عن المني أي عن حكم المني هل بشر غشله أم لا فحصل الجواب بأنها كانت تغسله

وغسل ما يصيب من
المرأة * حدثنا عبدان
قال أخبرنا عبد الله قال
أخبرنا عمرو بن ميمون
الجزري عن سليمان بن يسار
عن عائشة قالت كنت
أغسل الجنابة من نوب
التي صلى الله عليه وسلم
فيخرج إلى الصلاة وإن بضع
المناقي فوجه حدثنا قتيبة
قال حدثنا يزيد قال حدثنا
عمرو بن سليمان قال سمعت
عائشة ح وحدثنا مسدد
قال حدثنا عبد الواحد قال
حدثنا عمرو بن ميمون عن
سليمان بن يسار قال سألت
عائشة عن المني يصيب الثوب
فقلت كنت أغسله من
نوب رسول الله صلى الله
عليه وسلم

وليس في ذلك ما يقتضي إيجابه كما تقدمناه **(قوله فيخرج)** أي من الحجرة إلى المسجد **(قوله بقع)**
 الماء ينضم العين على أنه يدل من قوله أثر الغسل ويجوز النسب على الاختصاص وفي هذه الرواية
 جواز سؤال التسامع عما يستحي منه لمصلحة تعلم الأحكام وفيه خدمة الزوجات للزوج
 واستدله المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة بغيرها لا يضر فلهذا ترجم
 باب إذا غسل النجاسة أو غيرها فلم يذهب أثره أو أعاد التيمم مذكر على المعنى أي فلم يذهب أثر الشيء
 المغسول ومراعاة أن ذلك لا يضر ذكر في الباب حديث النجاسة والحق غيرها بمقتضاها وأشار
 بذلك إلى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت سألت رسول الله ليس
 لي إلا ثوب واحد وأنا أحض فكيف أصنع قال إذا طهرت فاغسله ثم مسلى فيه قالت فأن لم
 يخرج الدم قال يكفيك الماء ولا يضر لك أثره وفي أسنده ضعف وله شاهد من سلكه البيهقي
 والمراجل الأثر ما تفسر آثاره جميعا بين هذا وبين حديث أم قيس حكيه بضم واغسله بجم وسدر
 أخرجه أبو داود أيضا وأسنده حسن وإنما يمكن هذا الحديث على شرط المصنف استنبط من
 الحديث الذي على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كما دلت **(قوله المتقري)** بكسر الميم واسكان
 النون وضع القاف نسبة إلى من تقريظ من قيم وهو أو صلة النبوة كي وعبد الواحد هو ابن
 زياد أيضا **(قوله سمعت سليمان بن يسار في الثوب)** أي يقول في مسئلة الثوب ولكن سمعت
 سألت سليمان بن يسار في الثوب أي قلت ما تقول في الثوب وفي معنى عن **(قوله اغسله)** أي
 أثر النجاسة أو الماءي **(قوله وأثر الغسل فيه)** يحتمل أن يكون التيمم إجمالا إلى أثر الماء وإلى
 الثوب ويكون قوله بقع الماء من قوله أثر الغسل كما تقدم أو المعنى أثر النجاسة المغسولة
 بالماء فيه من بقع الماء المذكور وقوله في الرواية الأخرى ثم أراد فيه بعد قوله كانت تغسل
 التي يرجع هذا الاحتمال الآخر لأن التيمم يرجع إلى أقرب مذكور وهو الماءي **(قوله زهير)** هو
 ابن معاوية الجعفي **(قوله أنها كانت)** يحتمل أن يكون مذكور بالمعنى من لفظها أي قالت كنت
 أغسل لبسا كل قولها ثم أراد وحذف لفظ قالت قبل قولها ثم أراد **(قوله قمعة أو قمعا)** يحتمل
 أن يكون من كلامها أو ينزل على حالين أو شك من أحد رواه والله أعلم **(قوله ما)**
 أو الابل والنواب والغنم المراد بالنواب معناه العرفي وهو ذوات الخاف من الخيل والبقال
 والحمير ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام والاول أوجه
 ولهذا ساق أثر أبي موسى في صلاته في دار البريد لأنهم ماوى الدواب التي تركب وحديث
 العرينين ليستدل به على طهارة أو الابل وحديث مرابط الغنم ليستدل به على ذلك أيضا
 منها **(قوله ومرابطها)** جمع مرابط بكسر واو وفتح الواو بعدها جهة وهي للغم كالعاطن
 للابل والتيمم يعود على أقرب مذكور وهو الغنم ولم يفتح المصنف بالحكم كعادته في المختلف
 فيه لكن ظاهر إرادته حديث العرينين يشعر باختياره الطهارة ويدل على ذلك قوله في حديث
 صاحب القبر يذكر سوي بول الناس وإلى ذلك ذهب الشعبي وابن علية وداود وغيرهم وهو يرد
 على من نقل الإجماع على نجاسة بول غير المأكول مطلقا وقد قدمنا ما فيه **(قوله وصلى أبو موسى)**
 هو الأشعري وهذا الأثر واصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة قال حدثنا الأشعري عن
 مالك بن الحويرث هو السلي الكوفي عن أبيه قال صلى بنا أبو موسى في دار البريد وهالكه سرقين

فخرج إلى الصلاة وأثر
 الغسل في ثوبه وقع الماء
 له **(باب)** إذا غسل النجاسة
 أو غيرها فلم يذهب أثره
 • حدثنا موسى بن اسمعيل
 المتخسري قال حدثنا
 عبد الواحد قال حدثنا
 عمرو بن معيرون قال سمعت
 سليمان بن يسار في الثوب
 نصيبه النجاسة قال قالت
 عائشة كنت أغسلهن
 ثوب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم يخرج إلى الصلاة
 وأثر الغسل فيه وقع الماء
 • حدثنا عمرو بن خالد قال
 حدثنا زهير قال حدثنا عمرو
 ابن معيرون بن مهران عن
 سليمان بن يسار عن عائشة
 أنها كانت تغسل الماءي من
 ثوب النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم أراد فيه بقعة أو قمعا
 • **(باب)** أو الابل
 والنواب والغنم ومرابطها
 وصلى أبو موسى

الدواب البرية على الباب فقالوا وصلت على الباب فذكره والسرقة بكسر الميم واسكان
 الزاء هو الزبل وحكي فيه ابن سيدة فتح آوله وهو فارسي معرب ويقال له السرجين بطليم وهو في
 الاصل حرف بين القاف والجم يقرب من الكاف والبرية العجم منسوبة الى البر ودار البريد
 المذكورة موضع الكوفة كانت الرسل تنزل فيه اذا حضرت من الخلق الى الامراء وكان ابو
 موسى اميرا على الكوفة فذكر من عمر وفي زمن عثمان وكانت النارق طرف البلد ولهذا كانت
 البرية الى جنبها وقال الطنزي البريد في الاصل الغابة المرتفعة في الرباط ثم سمي به الرسول المحول
 عليها ثم سميت به المسافة المنهورة (قائمة) هذا كذا في تاريخه همدان يريد عمر وهو يروي
 عن عمرو له اثر ذكره المصنف فعلقه عن غير كاسيا في تخرجه من طريقه (قوله سواء) يريد انهما
 متساويان في صحة الصلاة وتعقب بانه ليس فيه دليل على طهارة ارواث الدواب عند أبي موسى
 لانه يمكن ان يصل فيها على نوب يسطة وأجيب بان الاصل علمه وقدره واسبقان النوري في
 جامعهم عن الاعمش بسنده ولفظه صلى بنا أبو موسى على مكان فيه سرقين وهذا ظاهر في انه يفسر
 حائل وقدرى سعد بن منصور عن سعد بن المسيب وغيره ان الصلاة على الطنفسة تحدث
 واسناده صحيح والاولى ان يقال ان هذا من فعل أبي موسى وقد خالفه غير من الصحابة كابن عمر
 وغيره فلا يكون حجة أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة بل رآها واجبة
 برأسها وهو منهج مشهور وقد تقدمت له في قصة الصحابي الذي صلى بعد ان خرج ونظر عليه
 الدم الكثير فلا يكون فيه حجة على ان الروث طاهر كآله لاجته في ذلك على ان الدم طاهر وقباس
 غير الماء كقول على الماء كقول غيره واضح لان الفرق بينهما امتحان لو ثبت ان الروث الماء كقول طاهر
 وسند كراميه قريبا والتمسك بعوم حديث أبي هريرة الذي يجهل من خزيمة وغيره مرفوعا
 بلفظ استخرهم من البول فان عامة عذاب القبر منه أولى لانه ظاهر في تناول جميع الاوال
 فيجب اجتنابها لهذا الوعيد والله اعلم (قوله عن أيوب عن أبي قلابه) كذا رواه البخاري وتابعه
 ابو داود عن سليمان بن حرب وكذا أخرجه ابو عوانة في صحيحه عن أبي داود السجستاني وأبي داود
 الحارثي وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف الثقاف كلهم عن سليمان بن صالح الفهم مسلم
 فآخريه عن هرون بن عبيد الله عن سليمان بن حرب زاذين أيوب وأبي قلابه آثارا جمولى إلى
 قلابه وكذا أخرجه ابو عوانة عن أبي أمية الطرسى عن سليمان وقال الفارقي وغيره ثبت
 في رجا وحديثه في حديث جلد زاذين عن أيوب صواب لان أيوب حدث به عن أبي قلابه بقصة
 العرسين خاصة وكذا رواه أكثر أصحاب جادين زيد عنه مقتصرين على ما حدث به أيوب أيضا
 عن أبي رجا مولى أبي قلابه عن أبي قلابه وزاد فيه قصة طوله لابي قلابه مع عمر بن عبد العزيز
 كما سأتى ذلك في كتاب الديار ووافقه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجا فالطريقان جميعا
 صحيحان والله أعلم (قوله عن أنس) زاد الاصل ابن مالك (قوله قدم أنس) ولا يصلى
 والكشميني والسرخسي ناس أى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وصريحه المصنف في
 الديار من طريق أبي رجا عن أبي قلابه (قوله من عكل أو عرنة) الشك فيمن حاد والمصنف
 في الحارثيين عن قتيبة عن حادان وهطامن عكل أو قال من عرنة ولا أعلم الا قال من عكل وله في
 الجهاد عن وهيب عن أيوب ان رهطامن عكل ولم يشك وكذا في الحارثيين عن يحيى بن أبي كثير

في دار البريد والسرقة
 والبرية الى جنبه فقال همدان
 وهم سواء محدثا سليمان بن
 حرب قال حدثنا جادين
 زيد عن أيوب عن أبي قلابه
 عن أنس قال قدم أنس من
 عكل أو عرنة

وفي الحديث عن أبي ربه كلاًهما عن أبي قلابه في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس أن ناساً من عمر بن الخطاب كانوا يمشون في مكة معاً في رواية معاوية بن قرة عن أنس وفي المغازي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن ناساً من عكل وعرباً كانوا والعاطقة وهو الصواب وبؤيده ما رواه أبو عروبة والطبري من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من عمر بن الخطاب من عكل ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهب عن أيوب وفي الحديث من طريق حجاج الصواف عن أبي ربه كلاًهما عن أبي قلابه عن أنس أن هطلم من عكل غنمية لا احتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم فلم ينسب وغفل من نسب عدتهم غنمية رواية أبي يعلى وهي عند الصاري وكذا عند مسلم وزعم ابن التين تعالى داود أن عمر بن هب عكل وهو غلط بل هما قبيلتان متغايرتان عكل من عدنان وعمر بن هب من قحطان وعكل بضم المهملة واسكان الكاف قبيلة من تميم الرباب وعمر بن هب بن الوالد المهملتين والتون مصغراً حتى من قضاة وحشي من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكر موسى بن عتبة في المغازي وكذا رواه الطبري من وجه آخر عن أنس وقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة أن سادساً سألهم من بني فزاره وهو غلط لأن بني فزاره من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عمر بن هب أسلاً وذكر ابن إسحق في المغازي أن قدومهم كان بعد نزولهم في بجادى إلا أن عمر بن هب قد ذكرها المصنف بعد الحديث وكانت في ذي القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما والله أعلم والمصنف في المغازي من طريق وهب عن أيوب أنهم كانوا في الصفقة قبل أن يظلموا النجاشي إلى الأبل (قوله فاجتروا المدينة) زاد في رواية يحيى بن أبي بكير قبل هذا فأفسلوا وفي رواية أبي ربه قبل هذا فابيعوه على الإسلام قال ابن فارس اجتريت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة وقبده الخطابي بما إذا اضرب بالآفامة وهو المناسب لهذه القصة وقال القزاز اجتروا أي لم يوافقهم طعامها وقال ابن العربي الجوى داء يأخذ من الولبة وفي رواية أخرى يعني رواية أبي ربه المذكورة استوخوا قال وهو بمنهائه وقال غيره الجوى داء يصيب الجوف والمصنف من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة فقالوا يا بني الله أنا كأهل ضرع ولم تكن أهل ريف وله في الطب من رواية ثابت عن أنس أن ناساً كان بهم مقام قالوا رسول الله آوأنوا وأطعمنا فلم يحصوا قالوا إن المدينة وجة والظاهر أنهم قدموا سفافاً فلم يحصوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوجهاً فأما السقم الذي كان بهم فهو الهزال الشديد والجهد من الجوع فعند أبي عروبة من رواية عثمان بن أنس كان بهم هزال شديد وعنده من رواية أبي سعيد عن مصفرة أنها منهم وأما الوخم الذي شكوا منه بعد أن سمحت أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس وسبق أن ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الله أن يتقلها إلى الجحفة ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس وقع بالمدينة الموم أي بضم الميم وسكون الواو قال وهو البرسام أي بكسر الموحدة سراً في معرب يطلق على اختلال العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر والمراد هنا الآخر فعند أبي عروبة من رواية همام عن قتادة عن أنس في هذه القصة فغظمت بطونهم (قوله فامرهم بطاح) أي فامرهم أن يلحقوا بها والمصنف في رواية همام عن قتادة

فاجتروا المدينة فامرهم
النبي صلى الله عليه وسلم
بطاح أن يشربوا من آوألها
وألبنها فاطلقوا

قاهرهم أن يلحقوا براعيه واه عن قتيبة عن جاد قاهر لهم بلقاح بزينة الام فيصم أن تكون
 زائفة وللتعليل أول شبه الملك أو للاختصاص وليست للتقليد وعند أبي عوانة من رواية معاوية
 ابن قرة التي أخرج مسلم اسنادها انهم يدؤا بطلب الخروج الى اللقاح فقالوا يا رسول الله قد وقع
 هذا الوجع فلماذا نلتا فخرجنا الى الابل وللمصنف من رواية وهيب عن أبيه انهم قالوا
 يا رسول الله أبقنا رسلاى اطلب لنا البنا قال ما أجلكم الا ان تلحقوا بالانود وفي رواية أخرى رجا
 هذه نعم لتأخر جرح فخرجوا فيها واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخر مهملة التوقذوات
 الالبان واحدها لقعة بكسر اللام واسكان القاف وقال أبو عمرو يقال لها ذلك الى ثلاثة أشهر
 ثم هي لبون وظاهر ما مضى أن اللقاح كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وصرح بذلك في المحاربين عن
 موسى عن وهيب بسند فقال الآن تلحقوا يا بل رسول الله صلى الله عليه وسلم وله فيه من رواية
 الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده فأمرهم أن يأو ابل الصدقة وكذا في الزكاة من طريق
 شعبة عن قتادة والجمع بينهما ان ابل الصدقة كانت ترمى خارج المدينة وصادق بعث النبي صلى
 الله عليه وسلم بلقاحه الى المرمى طلب هؤلاء النفر الخروج الى العسراء لشرب ألبان الابل
 فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه الى الابل ففعلوا ما فعلوا وظهر بذلك مصداق قوله
 صلى الله عليه وسلم ان المدينة تنقي خبيثها وسيأتي في موضعه وذكر ابن سعد أن عددا لقاحه صلى الله
 عليه وسلم كانت خمس عشرة وأنهم فحروا منها واحدة يقال لها الحنا وهو في ذلك متابع للواقدي
 وقد ذكره الواقدي في المغازي باسناد ضعيف حرسل (قوله وان يشربوا) أي وأمرهم أن يشربوا
 وله في رواية أخرى رجا فخرجوا فاشربوا من ألبانها وأبو الهيثم في رواية شعبة عن
 قتادة فرخص لهم ان يأو الصدقة فيشربوا فأما شربهم ألبان الصدقة فلانهم من أبناء السبيل
 وأما شربهم لبن لقاح النبي صلى الله عليه وسلم فبأنه المذكور وأما شربهم البول فاحتج به من
 قال بطهارته أمان الابل في هذا الحديث وأما من مأكول اللحم فيالقياس عليه وهذا قول مالك
 وأحمد وطائفة من السلف ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان
 والاصطفي والروائي وذهب الشافعي والجمهور الى القول بنجاسة الابوال والارواث كلها من
 ما كول اللحم وغيره واحتج ابن المنذر لقوله بأن الاشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة قال ومن
 زعم أن هذا خاص بأولئك الاقوام فلم يصب اذا الخصائص لا تثبت بالبدليل قال وفي ترك أهل
 العلم بيع النامس ابعار الغنم في أسواقهم واستعمال أبوال الابل في أدويةهم قد عاينوا حديثا من
 غير تكذيب على طهارتها (قلت) وهو استدلال ضعيف لان المختلف فيه لا يجب انكاره فلا بد
 ترك انكاره على جواز فضله عن طهارته وقد دل على نجاسة الابوال كلها حديث أبي هريرة
 الذي قدمناه قريبا وقال ابن العربي تعلق بهم هذا الحديث من قال بطهارة أبوال الابل وعورضوا
 بأنه أذن لهم في شربها للتداوي وتغيب بأن التداوي ليس حال ضرورة بدليل أنه لا يجب
 فكيف يساح الحرام لما لا يجب وأجيب عنع أنه ليس حال ضرورة بل هو حال ضرورة اذا أخبره
 بذلك من يعتقد على خبره وما أبيع للضرورة لا يسمي حراما وقت تناوله لقوله تعالى وقد فصل لكم
 ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فما اضطررتم اليه فهو غير محرم عليه كالميتة للمضطر والله أعلم
 وما تضمنه كلامهم أن الحرام لا يساح الا لأمر واجب غير مسلم فان القطر في رمضان حرام ومع

خلق فيباح لاهرجان كالسفر مثلاً أو ما قول غيره لو كان نجساً ما جاز التداوى به لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله لم يجعل شفاءً أمي فباح حرم عليها وأما ثودا ومن حديث أم سلمة وسأق له طريق أخرى في الأثرية من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى والنسب حرام فلا يتداوى به لانه غير شفاء غيره وإن الحديث محمول على حالة الاختيار وأما في حال الضرورة فلا يكون حراماً كالمسكن المضطر ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم في التحريم ليستبدوا أنفاداً في جواب من سأله عن التداوى بها فيلزموا مسلم فلا خلق خاص بالخبر ويلحق به غيره لمن المسكر والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات إن الحديث يستعمل في حالة الاختيار دون غيره ولا يشترط يجرى مفساد كثيرة ولا يتم ككنا في الجاهلية يعتقدون أن في التحريم شفاء لجاء الشرع بخلاف معتقدتهم فانه الطباوى يصفوا وأما أبو الابل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً في أوال الابل شفاء للذرية بطونهم والذرية فساد المعدة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت في الدواء عنه والله أعلم وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل يقتضاهما كلها (قوله فلما صحوا) في السياق حذف تقدير يقشر وامن أبو الهاء والباء فلما صحوا وقد ثبت ذلك في رواية أبي رجاس وذا في رواية وهيب وسحقوا ولا يصح على من رواية ثابت ورجعت اليهم ألوانهم (قوله واستاقوا النعم) من السوق وهو السرايع (قوله فجاءه الغيف) في رواية وهيب من أيوب الصريض جاءه المجبة وهو فعل بمعنى فاعل أي حرس شخا الإعلام بما وقع منهم وهذا الصارخ هو أحد الراعين كما ثبت في صحيح أبي عوانة من رواية معاوية بن قرة عن أنس وقد أخرج مسلم استناداً ولفظه فقالوا أحد الراعين وبه الأثر قلين ع فقال قد قبلوا ما سحى وذهبوا بالابل واسم راعي النبي صلى الله عليه وسلم المقتول يسارياً متحانية ثم مهمله خفيفة كذا ذكر ابن اسحق في المغازي ورواه الطبراني موصولاً من حديث سلمة بن الأكوع بإسناد صالح قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم غلام يقال له يسار زاد ابن اسحق أصابه في غزوة بني نضلة قال لم يلقه قرأه يحسن الصلاة فأعقبه وبه في لقاحه بالحر فكان يساراً فذكر قصة العربيين وأنهم قتلوه ولم أعقب على تسمية الراعي إلا أني بالخبر والظاهر أنه راعي ابل الصدقة ولم يختلف روايات البخاري في أن المقتول راعي النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذكره بالافراد وكذا المسلم لكن عندهم من رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ثم ما واعي الراية فقتلوه بصيغة الجمع ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن سعيد عن أنس فيحصل أن أبل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعي الملقاح فأقتصر بعض الرواة على راعي النبي صلى الله عليه وسلم وذكر بعضهم معه غيره ويحتمل أن يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى فقبوز في الأتيان بصيغة الجمع وهذا أرجح لأن أصحاب المغازي لم يذكر أحدهم أنهم قتلوا غيره يساراً والله أعلم (قوله فبعث في آثارهم) زاد في رواية الأوزاعي الطلب وفي حديث سلمة بن الأكوع شيلاً من المسلمين أمرهم كزبن جابر القهري وكذا ذكره ابن اسحق والاكثرون وهو يضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي والنساق من رواية الأوزاعي فبعث في طلبهم فافه أي جمع قاتل ولسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس أنهم شباب من الأنصار قرى بسبعين من رجال وبعثهم قاتلاً يقتص آثارهم ولم أعقب على اسم هذا القاتل ولا على اسم واحد من العشرين لكن في منازي الواقدي أن السرية كانت عشرين

فلما صحوا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم فجاءه الغيف أي قتلوا راعي النعم فبعث في آثارهم

وجلا ولم يقل من الانصار بل سعى منهم جماعة من المهاجر من منهم ربيعة بن الحبيب وسلمة بن
الأكوع الاسلم بن حنبل ورافع انما مكث المهنيان أو ذروا أو وروهم القطار بنو يلال بن
الحزن وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم والواقدي لا يجهل هذا ان تردفكف اذا
خالف لكن يستعمل ان يكون من لم يسمه الواقدي من الانصار فاطلق الانصار قليلا أو قيل
للجميع انصار بالمعنى الاعصر في مغازي موسى بن عتبة ان أمير هذه السرية سعد بن زيد كذا
عنده بن يادقا والواقدي ذكر غيره ان سعد بن كيسان بن عتبة بن زيد الاشجلى وهذا أيضا انصارى
فيحصل انه كان دأب الانصار وكان كذا أمير الجلمعة وروى الطبري وغيره من حديث جرير بن
عبد الله البجلي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في آثارهم لكن اسأله ضعيفا المعروف ان
جريرا ثار خاسلا من هذا الوقت جملة والله أعلم **(قوله فلما ارتفع)** فيه حذف تقديره
فأدركوا في ذلك اليوم فاحذوا فلما ارتفع النهار سعى بهم أي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أسارى
(قوله فامر بقطع) كذا الاصلي والمسنى والسرخسي والباقي قطع أي بهم وأربابهم قال
الداودي يعني قطع يدي كل واحد وجلبه **(قلت)** تردوا رواية الترمذي من خلاف وكذا
ذكره الاسلم بن علي عن الفريراني عن الاوزاعي بسنده وللمصنفين رواية الاوزاعي أيضا ولم
يجمعهم أي لم يكونوا قطع منهم بالنار بل قطع الدم بل تركه يرف **(قوله وسمرت أعينهم)** بتشديد
الميم وفي رواية أي رجا وسمر بضم السين والميم ولم تختلف روايات البخاري في انه قال امرهم بقطع
رواية عبد العزيز بن زهير بالتصنيف واللام قال الخطابي السمل فق العيين بأي شيء كان قال
أبو ذؤيب الهذلي والعين بعدهم كان حدافها • سملت بشوكة فهي عورتهم
قال والسمر لطف في السمل ونحوهما متقارب قال وقد يكون من السمل بر يدانهم كالأوبال
قد أجبت **(قلت)** قد وقع التصريح بالمراد عند المصنفين رواية وهيب عن أيوب ومن رواية
الاوزاعي عن يحيى كلاهما عن أي قلابه ولنظنه ثم أمرهم بما راجب فكلهم بهم فهذا واضح
ما تقدم ولا ينافي ذلك رواية السمل لانه في العين بأي شيء كان كما مضى **(قوله وألقوا)**
في الحفرة هي أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدنية وانما ألقوا فيها لانها أقرب المكان الذي
فعلوا فيه ما فعلوا **(قوله يستسقون فلا يسقون)** زادوهيب والاوزاعي حتى ما توافوا وفي رواية أي
رجاء ثم نذهم في الشمس حتى ما توافوا وفي رواية شعبة عن قتادة يعضون الجوارق في الطب من رواية
ثابت قال أنس فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ولا ي عوافه من هذا الوجه
يعض الأرض ليجد بردها مما يجبد من الحر والشدة وزعم الواقدي انهم صلبوا والروايات
الخصصة ترد لكن عند أي عوافه من رواية أي عقيل عن أنس فصلبوا كثيرا ووقع اثنين وسمل
اثنين كذا ذكره فقط فان كان محفوظا فوقع بهم كانت موزعة ومال جماعة منهم ابن الجوزي
إلى ان ذلك وقع عليهم على سبيل القصص لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس
انما حمل النبي صلى الله عليه وسلم أعينهم لانهم سملوا أعين الرعاة وقصر من اقصر في عزوه
للمدنى والتساق وتعبه ابن دقيق العيدان المثلة في حقهم وقعت من جهات وليس في الحديث
الا السمل فيحتاج إلى ثبوت البقية **(قلت)** كانتهم تمسكوا بما نقله أهل المغازي انهم سملوا
بأراعي وذهب آخرون إلى ان ذلك منسوخ قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في

فلما ارتفع النهار سعى بهم
فامر بقطع أي بهم وأربابهم
وسمرت أعينهم وألقوا
الحفرة يستسقون فلا
يسقون

النهي عن المثلثة هذا الحديث ينسخ كل مثله وتعبه ابن الجوزي بأن ادعاء التسع يحتاج الى تاريخ (قلت) يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا تأخذوا بالثلاثة الاذن فيه وقصة العشرين قبل اسلام أبي هريرة وقد حضر الاذن ثم النبي وروى قتادة عن ابن سيرين ان قصتهم كانت قبل ان تنزل الحدود ولوسى بن عقبة في المعازي وذكروا ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك عن المثلثة بالآية التي في سورة المائدة الى هذا مال البخاري وحكاها امام الحرمين في النهاية عن الشافعي واستشكل القاضي عياض عدم مقبهم الماء للاجماع على ان من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع وأجاب بان ذلك لم يقع عن أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا وقع منه نهى عن مقبهم انتهى وهو ضعف جدا لان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وسكوه كاف في ثبوت الحكم وأجاب النووي بان المحارب المرتد لا حرة له في سقي الماء ولا غير ويؤيد عليه ان من ليس معهما الا الطهارة له ان يسقيه للمرتد ويقيم بل يستعمله ولو مات المرتد عطشا قال الخطاي انما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك لانه أراد بهم الموت بذلك وقيل ان الحكمة في نعطيتهم لكونهم كثروا فنعمة سقي آبائنا الابل التي حصل لهم بها الشفا من الجوع والرخم ولان النبي صلى الله عليه وسلم دعا العطش على من عطش آل بيته في قصص رواها التتائي فيحصل ان يكونوا في تلك الليلة منعوا ارسال ما جرت به العادة من اللبن الذي كان يراجه الى النبي صلى الله عليه وسلم من لقاحه في كل ليلة كما ذكر ذلك ابن سعد والله أعلم (قوله قال أبو قلابه فهو لا سرفوا) أي لاهم أخذوا الفلاح من حرز منتهلوا هذا قاله أبو قلابه استنباطا (قوله وقتلوا) أي الراعي كما تقدم (قوله وكفروا) هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المعازي وكذا في رواية وهيب عن أبو ب في الجهاد في أصل الحديث وليس موقوفا على أي قلابه كما هو مبعضه وكذلك قوله وحاربوا بنت عبد الله بن جعد عن أنس في أصل الحديث وهو رواه البخاري وسأني قصة أبي قلابه في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسئلة القسام من كتب البيان ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم قدوم الوفود على الامام ونظمه في مصاحفهم وفيه مشروعية الطب والتداوي بالان الابل وأوالها وفيه ان كل جسد يبطع بما اعتاده وفيه قتل الجماعة ولو احدها سوا قتلوه عليه أو رابة ان قتلان قتلهم كلن قصاصا وفيه المعاملة في القصاص وليس ذلك من المثلثة المنهى عنها وثبت حكم المحاربة في الحصر وأما في القرى فمبعض خلاف وفيه جواز استعمال ابنا السبل ابل الصدقة في الشرب وفي غير قياسا عليه باذن الامام وفيه العمل بقول القاتل والعرب في ذلك المعرفة التامة (قوله أبو السباح) تقدم انها بالنسبة القوقانية ثم التصانبة المشددة وآخر مهمله وهذا الحديث في الصلاة في مرض الغنم بسند من قال بطهارة أو أوالها وأبغارها فالوا لا نهال تلخو من ذلك فدل على انهم كانوا يشارونها في صلاتهم فلا تكون نجسة وتوزع من استدل بذلك لاحتمال الخلل وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حامل دون الارض وفيه نظر لانها شهادة في لكن قد يقال انها مستندة الى اصل والجواب ان في العميم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حصير في دارهم وخرج من عائشة انه كان يصلي على الخمرة وقال ابن حزم هذا الحديث منسوخ لانه ان ذلك كان قبل ان يبنى المسجد فاقضى انه في أول الهجرة وقد صرح عن عائشة ان النبي

قال أبو قلابه فهو لا سرفوا وقتلوا وكفروا بعد ان بينهم وحاربوا الله ورسوله حسدنا آدم قال حدثنا شعبه قال أخبرنا أبو السباح عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل ان يبنى المسجد في مرض الغنم

صلى الله عليه وسلم أمرهم ببناء المساجد في الدور وان تطيب وتختف روماً جلدوا وداود
 وغيرهما وصحبه ابن خزيمة وغيره ولا يداود نحو من حديث سمرة وزادون يظهرها قال وهذا
 بعد بناء المسجد وما ادعاه من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع وفيه نظر لان الله صلى الله عليه وسلم
 في الصلاة في مرض الغنم ثابت عند مسلم بن حديث جابر بن سمرة نعم ليس فيه دلالة على طهارة
 المراض لكن فيه أيضاً النهي عن الصلاة في معاطن الابل فلواقضى الاذن الطهارة لا تقتضي
 النهي التحسين ولم يقل أحداً الفرق لكن المعنى في الاذن والنهي بشئ لا يتعلق بالطهارة قولاً
 النجاسة وهو ان النجس من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين والله أعلم **قوله** ما
 ما يقع من النجاسات في السمن والماء أي هل ينصبها أم لا ولا ينصب الماء الا اذا تغير دون غيره
 وهذا الذي يظهر من مجموع ما أورده المصنف في الباب من أثر وحديث **قوله** وقال الزهري
 وأوصله ابن وهب في جامعهم بنونس عنه وروى السبق عنه من طريق أبي عمرو وهو الاوزاعي
 عن الزهري **قوله** لا بأس بالماء أي لا حرج في استعماله في كل حالة فهو محكوم بطهارته ما لم يتغيره
 طعم أي من شئ نجس أو ريح منه أو لون لفظ بنونس عن كل ما فيه قوة عما يصيب من الذي حتى
 لا يتغير ذلك طعمه ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر و يقتضي هذا انه لا يفرق بين القليل والكثير الا
 بالقوة المانعة للملاقاة ان يتغير أحداً أو صافه فالعبرة عندنا بالتغير وعدمه ومذهب اهل الزهري هذا
 صار اليه طوائف من العلماء وقد تعقبه أبو عبيد في كتاب الطهور بأنه يلزم منه ان من بال في اريق
 ولم يتغير الماء وصفاته يجوز له التطهر به وهو مستبشع ولهذا انصرف قول الثوري في القليل والعالم
 يخرج به الضاري لاختلاف وقع في اسناده لكن رواه ثقات وصحبه جماعة من الأئمة الا ان
 مقدار القدر لم يثبت عليه واعتبره الشافعي بنجس قرب من قرب الحجاز احتياطاً وخص به
 حديث ابن عباس من فوع الماء لا ينصبه شئ وهو حديث صحيح رواه الاربعون ابن خزيمة وغيرهم
 وسبق من زيد للقول في هذا في الباب الذي بعده وقول الزهري هذا ودفنه حديث من فوع قال
 الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله لكن لا أعلم في المسئلة خلافاً يعني في تنجس الماء اذا تغير أحد
 أو صافه بالنجاسة والحديث المشار اليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي امامة واستاده ضعيف
 وفيه اضطراب أيضاً **قوله** وقال حماد هو ابن أبي سليمان الثقفي الكوفي **قوله** لا بأس برش
 الميتة اي ليس نجس ولا ينصب الماء علاقاته سواء كان ريش ما كوله أو غيره مؤثراً وهذا وصلة
 عبد الرزاق عن معمر عنه **قوله** وقال الزهري في عظام الموتى نحو القليل وغيره أي على البؤكل
 (أدركت ناساً) أي كثيراً والتونين للتكثير **قوله** ويدهنون يقتضيد الدال من باب الاقتناع
 ويجوز ضم أوله واسكان الدال وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته وسند كراختلاف فيه
 قرياً **قوله** وقال ابن سيرين وابراهيم لم يذكر السر خشى ابراهيم في روايته ولا أكثر الرواة عن
 الثوري وأثر ابن سيرين وصلة عبد الرزاق بلفظ انه كان لا يرى بالتجارة في العاج بأس وهذا يدل
 على انه كان يراه طاهراً لانه لا يجير بيع النجس ولا التحسين الذي لا يمكن تطهيره بسبل حسنة
 المشهورة في الزيت والعاج هو ناب الفيل قال ابن سبيل لا يسمي غيره عاجاً وقال انقراز فذكر
 الخليل أن يحيى غراب الفيل عاجاً وقال ابن فارس الجوهري العاج عظم الفيل لا غير مخصوصاً
 بالناب وقال الخطابي تجالين فتيه العاج الدبل وهو ظهر الحلقة البحرية فتيه طرقتي

(باب) ما يقع من النجاسات في
 السمن والماء وقال الزهري
 لا بأس بالماء ما لم يتغيره طعم
 أو ريح أو لون وقال حماد
 لا بأس برش الميتة وقال
 الزهري في عظام الموتى نحو
 القليل وغيره أدركت ناساً
 من سلف العلم ينتشطون
 بها ويدهنون فيها لا يرون به
 بأساً وقال ابن سيرين
 وابراهيم لا بأس بتجارة العاج

حدثنا اسمعيل قال
حدثني مالك عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس عن ميمونة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم سئل عن فارة سقطت
في من فقال ألقوها وما
حولها فأطرحوه وكنوا
بكم وحد شاعلي بن عبد
الله قال حدثنا من قال
حدثنا مالك عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله
عن عتبة بن مسعود عن ابن
عباس عن ميمونة أن النبي
صلى الله عليه وسلم سئل عن
فارة سقطت في من فقال
خذوها وما حولها فأطرحوه
قال من حدثنا مالك ما لا
أحسبه يقول عن ابن عباس
عن ميمونة

الصالح المسك السوار من عاج أو بديل فغير بينهما لكن قال القائل العرب تسمى كل عظم عاجا
فإن ثبت هذا فلا حجة في الأثر المذكور على طهارة عظم القيسل لكن إيراد البخاري في عصباً أثر
الزهري في عظم القيسل يدل على اعتبار ما قال الخليل وقد اختلفوا في عظم القيسل شاعلي أن
العظم هل تحله الحياة أم لا فذهب إلى الأول الشافعي واستدل بقوله تعالى قال من يحيى العظام
وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة فعهد اظها في أن العظم تحله الحياة وذهب إلى الثاني
أبو حنيفة وقال بطهارة العظام مطلقاً وقال مالك هو طاهر إن ذكر شاعلي قوله إن غير ما كقول
يطهر بالذكاة وهو قول أبي حنيفة (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (قوله عن
ميمونة) هي بنت الحارث خالة ابن عباس (قوله سئل عن فارة) هي تمسك كنة والسائل عن ذلك
هي ميمونة ووقع في رواية يحيى القطان وجوب ربة عن مالك في هذا الحديث أن ميمونة استفتت
رواه الدارقطني وغيره (قوله سقطت في من) زاد النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي
عن مالك في من جاهد و زاد المصنف في النجاشي من رواية ابن عيينة عن ابن شهاب فاست (قوله
وما حولها) أي من السن (قوله حدثنا من قال) هو ابن عيسى القرظي (قوله خذوها وما حولها
فأطرحوه) أي الجميع وكنوا بالكم وكلاهما الباقي كأدلت عليه الرواية الأولى (قوله قال من) هو قول
علي بن عبد الله فهو متصل وأبعد من قال أنه معلق وإنما ورد البخاري كلام من وسأل حديثه
بنزول النسبة للاستناد الذي قبله مع موافقته في السياق للإشارة إلى الاختلاف على مالك
في استاده فرواد أصحاب الموطأ عنه واختلفوا عنهم من ذكر عنه هكذا كعبي بن يحيى وغيره
ومنه من لم يذكره ميمونة كلقيني وغيره ومنهم من لم يذكره ابن عباس كاشبه وغيره
ومنهم من لم يذكر ابن عباس ولا ميمونة كعبي بن بكير وأبي معب لم يذكر أحد منهم لطفه جامد
الاعيد الرحمن بن مهدي وكذا كرها أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفان بن عيينة
عن ابن شهاب ورواه الحمدي والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجودوا الاستداه قد كروا
فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وقد آوله فيه عن
ابن شهاب استناد آخر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولقنه مسأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الفارة تقع في السن قال إذا كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا
تقربوه وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال في رواية معمر هذه هي خطأ وقال ابن أبي حاتم عن
أبيه أنها وهم وأشار الترمذي إلى أنها شاذة وقال الذهبي في الزهريات الطريقتان عندنا محفوظتان
لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر والله أعلم وقد استشكل ابن التين إيراد البخاري كلام من
هذا مع كونه غير مخالف لرواية اسمعيل وأجيب بأن مراده أن اسمعيل لم يتردد بتعبير استاده
وظهر في وجه آخر وهو أن رواة من المذكور وقعت خارج الموطأ هكذا وقد رواها في الموطأ فلم
يدكر ابن عباس ولا ميمونة كذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طريقه فإشار المصنف إلى أن
هذا الاختلاف لا يضر لأن مالكاً كان يصله تاريخه رسالة تارة ورواية الوصل عنه مقدمة مدحه
مسموعين بن عيسى مراراً وناعه غيره من الحفاظ والله أعلم (قائده) أخذ الجمهور بحديث
مسمر الله على التفرقة بين الحاسد والنائب وتقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الحاسد إذا
وقعت عيبه تطرح وما حولها منه إذا تحقق أن شياً من أجزائها لم يزل إلى غير ذلك منه

وأما المائع فما خالفوا فيه فذهب الجمهور إلى أنه ينقص كغيره من النجاسة فخالقوا فيه من غير
 الزهرى والأوزاعى وسبأنى أيضاً ذلك فى كتاب النجاسات وكذلك مسئلة الاستماع بالدهن النجس
 أو النجس إن شاء الله تعالى قال ابن المنير مناسبة حديث الحسن فلا سكراتى قبله أخشار المصنف
 أن الغبير فى التنجيس تغير الصفات قليلاً كما نرى من الميتة لا يتغير تغيرها بالموت وكذا عظمها
 فكذلك السمن الجديد من موقع الميتة إذا لم يتغير واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة لم يتغير
 أنه لا يتنقص **(قوله حدثنا أحمد بن محمد)** أى ابن أبى موسى المروزي المعروف بعمريو هو عبد الله
 هو ابن المبارك **(قوله كل كلم)** بفتح الكاف واسكان اللام (يكلمه) يضم أو كره واسكان الكاف
 وفتح اللام أى كل مرجح بجره **(قوله فى سبيل الله)** قيد بضم ما يصب المسلم من الجراحات
 فى غير سبيل الله وزاد فى الجهاد من طريق الأعرابي عن أبي هريرة والله أعلم بمن يكلمه فى سبيله وفيه
 إشارة إلى أن ذلك لا يحصل لمن خلصت يده **(قوله تكون كهيئتها)** أعاد الضمير مؤنثاً لإرادة
 الجراحات ويوضحه رواية القاسمى عن أبى زيد المروزي عن القريزى كل كلمة يكلمها وكذا هو
 فى رواية ابن عساکر **(قوله تغير)** بفتح الجيم المشددة وحذف التاء الأولى إذا صله بتغير **(قوله)**
 والعرف) بضم المهملة وسكون الراء الموحى والحكمة فى كون الدم يأتى يوم القيامة على هيئته
 أنه يشهد لصاحبه بفضله وعلى ظلمه بفضله وقد أقرحت الطبيعة أن تتشرف فى أهل الموقف لظهورها
 لفضيلته أيضاً ومن ثم لم يشرع غسل التهنيتى المعركة وقد استشكل إيراد المصنف لهذا الحديث
 فى هذا الباب فقال الأصمعى على هذا الحديث لا يدخل فى طهارة الدم ولا نجاسته وإنما ورد فى فضل
 المطعون فى سبيل الله وأجيب بأن مقصود المصنف إيرادنا كيد مذبه فى أن الماء لا يتنقص
 بمجرد الملاقاة لم يتغير فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة تؤثر فى الموصوف فكما أن تغير
 صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم إلى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة
 يخرج به عن صفة الطهارة إلى النجاسة وتعيين الغرض اثبات انحصار التنجيس بالتغير وما
 ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير وهو وفاق لأنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع وقال
 بعضهم مقصود البخارى أن بين طهارة المسك ردأ على من يقول بنجاسته لكونه مما انعقد قليلاً
 تغير عن الحالة المكروهة من النجاسة وهو الرهم وقبح الرائحة إلى الحالة الملوحة وهو طيب الرائحة
 المسك دخل عليه الحل وانتقل من حالة النجاسة إلى حالة الطهارة كالخمر إذا تخلت وقال ابن
 رشد مراده أن انتقال الدم إلى الرائحة الطيبة هو الذى يقلل من حالة الدم إلى حالة المدح فحصل
 من هذا القلب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطم واللون فيستبسط منه أنه متى
 تغير أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساد تبعه الوصفان الباقيان وكأنه أشار بذلك إلى رد
 ما نقل عن ربيعة وغيره أن تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان قال ويمكن أن يستدل
 به على أن الماء إذا تغير برحمته بنى طيب لا يسلبه اسم الماء كان الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير
 رائحته إلى الرائحة المسك لأنه قدمه مدحاً مع تغير الرائحة فدام الاسم واقفاً على المسمى فالمسك
 تابع له كلامه ورد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة قاسدة ثم تغيرت
 صفواً واحدة منها إلى صلاح أنه يحكم بصلاحه كله وهو ظاهر الفساد وعلى الثاني أنه لا يلزم من
 كونه لم يسلب اسم الماء أن لا يكون موصوفاً بصفة متع من استعماله مع بقائه اسم الماء عليه والله

• حدثنا أحمد بن محمد قال
 أخبرنا عبد الله قال أخبرنا
 معمر عن همام بن منبه عن
 أبى هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال كل كلم يكلمه
 المسلم فى سبيل الله يكون يوم
 القيامة كهيئتها إذ طعنت
 تغير ما اللون لون الدم
 والعرف عرف المسك

أعلم وقال ابن دقيق العيد نقل قول من قال ان الدم لا ينقل بطسره وان تحت من حكم النجاسة الى الطهارة ومن حكم التفسدة الى الطيب لتغيره وان تحت من حكمه بحكم المسك والطيب للشبه فكذلك الماء ينقل بتغيره وان تحت من الطهارة الى النجاسة قال هذا ضعيف مع تكلفه
قوله باب البول في الماء الدائم أي الساكن يقال دقم الطائر تدوم إذا صاف جناحه في الهواء فلم يصر كهما وفي رواية الأصلي باب لا تنزل في الماء الدائم وهي بالفتح **قوله** (الاعرج) كذا رواه شعيب ووافقه ابن عينة في رواه الشافعي عنه عن أي الزناد وكذا أخرجه لا معاصيل ورواه أكثر أصحاب ابن عينة عنه عن أي الزناد عن موسى بن أي عثمان عن أي عه عن أي هريز ومن هذا الوجه أخرجه النسائي وكذا أخرجه أحمد بن من طريق الثوري عن أي الزناد والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أي الزناد عن أي عه والطريقان معاصمان ولا يزناده شخبان ولفظه ما في سياق المتن مختلف كما سنبر السه **قوله** نحن الآخرون السابقون اختل في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود فقال ابن بطلان يحتل أن يكون أبو هريرة مع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مع ما بعد في نسق واحد فحدثت بهما جميعا ويحتل أن يكون همام فعل ذلك لأنه معهما من أي هريز قال الأقبلي في الحديث مناسبة للترجمة قلت جزم ابن التين بالاول وهو متعقب فانه لو كان حديثا واحدا ما فصله المصنف بقوله وبأسناده وأيضا فلو نحن الآخرون السابقون طرف من حديث مشهور وفي ذكر يوم الجمعة سياق الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى فلوراهي البخاري ما دعا لساق المتن بقوله وأيضا لحديث الباب مروى بطرق متعددة عن أي هريز في خواوين الأشعة وليس في طريق منها في أوله نحن الآخرون السابقون وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أي المان شيخ البخاري بدون هذه الجملة وقول ابن بطلان ويحتل أن يكون همام وهم تبعه عليه جماعت وليس لهم مذكر في هذا الاسناد وقوله انه ليس في الحديث مناسبة للترجمة صحيح وان كان غيره تكلف فأي فيها مناسبة كما سنذكره والصواب ان البخاري في الغالب يذكر الشيء كما جمعه جملة تتضمن موضع الدلالة المطلوبة منه وان لم يكن مقصودا كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كاسيا في بيانه في الجهاد وأمثله ذلك في كتابه كثيرة وقد وقع لما لك نحو هذا في الموطأ اذا خرج في باب صلاة الصبح والعقمتون وأسندوا له وأولها مترجل بغض شول وأخرها ليعلم ما في الصبح والعقة لا توهمها ولوجها وليس غرضه منها الا الحديث الاخر لكنه إذا دعا على الوجه الذي جمعه قال ابن العربي في القبس ترى الجهال يتعبدون في تأويلها ولا تعلق للاول منها بالباب أصلا وقال غيره وجه المناسبة بينهما ان هذه الامة آخر من يدفن من الأمم في الأرض وأول من يخرج منها لان الوعاء آخر ما وضع فيه أول ما يخرج منه فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أول ما يضاف أعضاء المتطهر فينبغي ان يحتجب ذلك ولا يفتي فانه وقيل وجه المناسبة أن بني اسرائيل وان سبقوا في الزمان لكن هذه الامة سبقتهم باجتناب الماء الراكد اذا وقع البول فيه فلعلمهم كما لا يجتنبونه وتعقب بان بني اسرائيل كانوا أشد مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة اذا أصابت جلدنا حدهم فرفضه فكيف ينظرون التساهل في هذا وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور وما قرأناه أولى وقد وقع البخاري في كتاب التعريف في حديث

باب البول في الماء الدائم
 حدثنا أبو العيان قال أخبرنا
 شعيب قال أخبرنا أبو الزناد
 أن عبد الرحمن بن هرمز
 الأعرج حدثه أنه سمع أبا
 هريرة أنه سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 نحن الآخرون السابقون
 وبأسناده قال لا يولن أحدكم
 في الماء الدائم

أورد عن طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا صنده أيضاً بقوله نحن الآخرون السابقون قال
 وبإسناد لا يتأتى فيه المناسبة المذكورة تقع ما قبلها من السكت والطاهر ان نسخة أبي الزناد
 عن الأخرج عن أبي هريرة كنسخة معبر عن همام عنه ولهذا أقل حديثي جدي هذا لا وهو
 في الأخرى وقد اشتغلنا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها وابتداء كل نسخة منهم ما حديث
 نحن الآخرون السابقون فلهذا صنده البخاري فيما أخرجه من كل منهما وسلك مسلم في نسخة
 همام طريقاً أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر
 أحاديث منها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر الحديث الذي يريده بشير بذلك إلى أنه
 من أثناء النسخة الأولى والله أعلم **(قوله الذي لا يميرى)** قبل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه
 وقيل احتزبه عن را كديمري بعضه كالبرك وقيل احتزبه عن الماء الدائم لأنه جارم حيث
 الصورة ساكن من حيث المعنى ولهذا يذكر هذا القس في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي
 تقدمت الإشارة إليها حيث جاء فيها بلفظ الرا كبدل الدائم وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر
 وقال ابن الأثير الدائم من حروف الأضداد يقال للساكن والدائم منه أسباب الزاد أو داء
 أي دواء على هذا أقوله الذي لا يميرى صفة مخصوصة لأحد معنى المشترك وقيل الدائم والزاد
 مقابلان للباري لكن الدائم هو الذي لا ينع والرا كذا الذي لا ينع **(قوله ثم يقتل)** يضم اللام
 على المشهور وقال ابن مالك يجوز أن يلزم عطف على سولن لأنه مجزوم الموضع بلا الناهية ولكنه بني
 على الفتح لوجه كيد بالتون ومنع ذلك القرطبي فقال لو أراد النبي لقال ثم لا يقتل هتخذ
 ينسأوى الأمر ان في النبي عنهما لأن الحمل الذي نأورد عليه شيء واحد وهو الماء قال فعليه من
 ذلك يدل على أنه لم يرد العطف بل تبعه على ما ل الحال والمعنى أنه إذا مال فيه فبصباح إليه فيه تبع
 عليه استعماله ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضرب أحدكم امرأته ضرب الأمة ثم يضاجعها
 فإنه لم يروه أحدنا يلزم لأن المراد النبي عن الضرب لأنه يحتاج في ما لحاله إلى مضاجعتها فتنزع
 لأسائه إليها فلا يحصل بمقصودهم وتقدير اللفظ ثم يضاجعها وفي حديث الباب ثم هو يقتل
 منه وتعبه بأنه لا يلزم من تأ كيد النبي ان لا يعطف عليه مني آخر غير مؤ كذا لا احتمال ان
 يكون التا كيد في أحد هماما معي ليس لأن قال القرطبي ولا يجوز النصب إذا لا تضمن أن بعدهم
 وأجازوا ابن مالك بإعطائهم حكم الواو وتعبه النووي بأن ذلك يقتضي ان يكون النبي عن الجمع
 بين الأمرين دون أفراد أحدهما وضعفه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة
 لفظ واحد فوخذ النبي عن الجمع بينهما من هذا الحديث ان ثبت رواية النصيب يؤخذ
 النبي عن الأفراد من حديث آخر **(قلت)** وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه نهي عن البول في الماء الرا كدوعنه من طريق أبي السائب عن أبي هريرة بلفظ
 لا يقتل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب وروى أبو داود والنسائي عنهما في حديث واحد ولفظه
 لا يولن أحدكم في الماء الدائم ولا يقتل فيه من الجباة واستدل به بعض الحنفية على تحيis
 الماء المستعمل لأن البول ينجس الماء فكذلك الاعتسال وقتئذ عنهما معا وهو المحرم فيدل
 على النجاسة فيهما ورد بانها دلالة اقتران وهي ضعيفة وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية
 فيكون النبي عن البول ثلاثا ينجسه وعن الاعتسال فيه ثلاثا يسلبه الطهوية ويريد بذلك وضوحا

الذي لا يميرى ثم يقتل فيه

قوله في رواية مسلم كفى بفعل يا باهر مرة قال تناوله تناولا فدل على أن المنع من الاتعاس فيه
 لتلاصحه بمسئلة فيمتنع على الغير الاتعاس به هو الضمان أعلم عواردا الخطاب من غيره وهذا من
 أقوى الأدلة على أن المستعمل غير ظهور وقد تقدمت الأدلة على طهارته ولا فرق في الماء الذي
 لا يجري في الحكم المذكور بين قول الأدهمي وغيره خلافا لبعض الحنابلة ولا بين أن يسول
 في الماء أو يسول في أنه ثم يصبه فيه خلافا لظاهره وهذا كله محمول على الماء القليل عند
 أهل العلم على اختلافهم في حد القليل وقد تقدم قول من لا يضرب الا التقدير وعدمه وهو قوي
 لكن الفصل للفتن أقوى لصفة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه
 اعترض عن القول ببيان القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجر ولم يثبت من الحديث
 تقديرهما فيكون مجالا فلا يعمل به وقوله ابن دقيق العيد لكن استدله غيرهما فقال أبو عبيد
 القاسم بن سلام المراد القلة الكبيرة اذ لو أراد الصغيرة لم يحتج لذكر العدد فان الصغيرة ينقدر
 واحدة كبيرة ويرجع في الكبيرة الى العرف عند أهل الحجاز والظاهر أن الشارع عليه السلام
 ترك تحديدهما على سبيل التوسعة والعلم بحسب بأنه ما خاطب الصحابة الا بما يفهمون فأتى
 الاجال لكن لعدم التصديد وقع الالتفات بين السلف لمقدارهما على تسعة أقوال حكاهما
 ابن المنذر ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالارطال واختلف فيه أيضا وقيل عن مالك أنه
 حمل النهي على التزويه فيما لا يتغير وهو قول الباقرين في الكثير وقال القرطبي يحكى حله على
 التصريح مطلقا على قاعدة تسعة الذريعة لانه مضى الى تخصيص الماء (قوله ثم يقتل فيه) كذا
 هنا في رواية ابن عبيد عن أبي الزناد ثم يقتل منه وكذا مسلم من طريق ابن سيرين وكل من
 القلتين بقيد حكما النص وحكما بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد ووجه ان الرواية بلفظ
 تدل على منع الاتعاس بالنص وعلى منع تناول الاستسقاط والرواية بلفظ منه يعكس ذلك
 وكلمته على ان الماء فيمنع بملافة التماسه والله أعلم (قوله ما) اذا أتى على ظهر
 المصلي فذر (قوله) بفتح الهمزة المعجمة أي شئ فحسب (أو وجفة) أي مئة لها رائحة (قوله لم يقصد) محله
 ما الذي يعلم بذلك ويمحى ويحتمل الصحة مطلقا على قول من ذهب الى أن احتساب الجساسة
 في الصلاة ليس بفرض وعلى قول من ذهب الى المنع ذلك في الابتداء دون ما يطأ أو اليه ميل
 المصنف وعليه يفرض صنيع الضمان الذي استقر في الصلاة بعد أن سالت منه الدماء برحمة
 رماه وقد تقدم الحديث عن جابر بن مالك في باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين (قوله) وكان ابن
 عمر هذا الاثر وصله ابن أبي شيبة عن طريقين سنان عن نافع عنه أنه كان إذا كان في الصلاة
 فرأى في ثوبه دما فاستطاع ان يضعه موضعه وان لم يستطع خرج فغسله ثم ما عني على ما كان
 صلى واسأده صحيح وهو قضي أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام وهو قول جماعة من
 الصحابة والتابعين والروايات واضحة وأبي ثور وقال الشافعي وأحمد بعد الصلاة وقيد هاهنا ما لا
 بالوقت فان خرج فلا قضاء وفيه بحث يطول واستدل للابن بجده أبي سعيد أنه صلى الله
 عليه وسلم خلع ثوبه في الصلاة ثم قال ان جبريل أخبرني ان فيهما قدر آخر جه أجسدا أو
 داود وصححه ابن خزيمة وثابه شاهد من حديث ابن مسعود آخر جه الحالك ولم يذكر في الحديث
 اعادته وهو اختيار جماعة من الشافعية وأما مسئلة البناء على ما مضى فتأتى في كتاب الصلاة
 ان شاء الله تعالى (قوله وقال ابن المسيب والشعبي) كذا الا كثر وهو الصواب والمسلم

(باب) إذا أتى على ظهر
 المصلي قدرا وجيفة لم يقصد
 عليه صلاته وكان ابن عمر
 إذا رأى في ثوبه دما وهو
 يصلي وضعه ومضى في
 صلاته وقال ابن المسيب
 والشعبي إذا صلى وفي ثوبه
 دم أو جابه أو تغير القبله
 أو تيمم صلى ثم أدرك الماء
 في وقته لا يعيد

والسرخسي وكان فان كانت محفوظة فإدقوله إذا صلى على أروادة كل منهما والمراد بجسلة
 الدم ما إذا كان يغري علم المصلي وكذا الجناية عند من يقول بخاصة المني وجسلة القلب ما إذا
 كان عن اجتihad ثم تبين خطأ وجسلة التيم ما إذا كان غير واجد لما وكل ذلك ظاهر من
 سياق الآثار الأربعة المذكورة عن التابعين المذكورين وقد وصلها عبد الرزاق وسعيد بن
 منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة منفردة ونصها في تعليق التطبيق وقد تضمنت الإشارة إلى
 مسئلة الدم وأما مسئلة التيم فعدم وجوب الاعادة قول الأئمة الأربعة أو كثر السلف وذهب
 جميع من التابعين منهم عطاء بن سبرين ومكحول إلى وجوب الاعادة مطلقاً وأما مسئلة بيان
 الخطأ في القبلة فقال الثلاثة والشافعي في القديم لا يعيدوه قول الأكثر أيضاً وقال في الجديد
 يجب الاعادة واستدل للآولين بجدياً أخرجه الترمذي عن طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة
 عن أبيه وقال حسن لكن ضعفه غيره وقال العقلي لا يروى من وجه ثبت وقال ابن العربي
 مستند الجديد ان خطأ المحدث بطل إذا وجد النص بخلافه قال وهذا لا يتم في هذه المسئلة إلا
 بحكمه وأما في غيرهما فلا يقتض الاحتياط بالاجتهاد وأجيب بان هذه المسئلة مقصورة فيما إذا
 تبين الخطأ ثم انتقل من يقين الخطأ إلى الظن القوي فليس فيه نقض اجتihad بالاجتهاد والله
 أعلم **(قوله)** حدثنا عبد الله بن أحمد المصنف في أوخر الجزء عنه فقال حدثنا عبد الله بن عبد الله
 ابن عثمان وعرفنا من سباقه هناك أن اللفظ هناك رواية أحمد بن عثمان وأما غيرهم رواة عبد الله
 فتقوية لها لأن في إبراهيم بن يوسف مقالاً وأحمد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي
 وهو من صفار شيوخ البخاري وله في هذا الحديث اسناد آخر أخرجه التتائي عنه عن خالد بن
 مخلد عن علي بن صالح عن أبي إسحق ورجال اسناده جميعاً كوفيون وأبو إسحق هو الحسيني
 ويوسف الرازي عنه هو ابن أبيه إسحق وأما رواة التصريح بالتصديق لابي إسحق عن عمرو
 ابن ميمون ولم يرو عن عبد الله وعين أيضاً عبد الله بن ميمون وعمر بن ميمون هو الأودي
 تابعي كبير ضم أسلف في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ثم نزل الكوفة وهو غير عمرو بن
 ميمون الجزري الذي تقدم قرياً وهذا الحديث لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا باسناد
 أبي إسحق هذا وقد رواه الشيخان من طريق الثوري والبخاري أيضاً من طريق إسرائيل
 وزهري ومسلم من رواية ذكر ابن أبي زائدة وكلهم عن أبي إسحق وسند كرمافي اختلافه وبالجملة
 من القوائد مبيناً أن شاء الله تعالى **(قوله)** يتنازل رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجداً بقبته من
 رواية عبد الله المذكور ورواه ناس من قريش من المشركين ثم ساق الحديث مختصراً **(قوله)**
 ان عبد الله في رواية الكشي عن عبد الله **(قوله)** وأبو جهل وأصحابه هم السبعة المدعو
 عليهم بعد بينة الزار من طريق الأجلع عن أبي إسحق **(قوله)** إذا قال بعضهم هو أبو جهل حملة
 مسلم من رواية ذكرها المذكورة وزاد فيه وقد شعث جزور بالاس والجزور من الإبل ما يجزر
 أي يقطع وهو بفتح الجيم والسلي قصور بفتح الميم هي الخلعة التي يكون فيها الردى يقال
 لهذا من البهائم وأما من الأكميات فالمنجية وحكي صاحب التحكيم أنه يقال فمن أكنه على
(قوله) فضعه زاد في رواية إسرائيل فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها ثم يهله حتى يسجد **(قوله)**
 فاجتأشقى القوم وللشمسين والسرخسي أشقى قوم بالسكير فضيه مباغمة لكن المقلم

وحدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل
 أبي عن شعبة عن أبي إسحق
 عن عمرو بن ميمون عن عبد
 الله قال يتنازل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ساجداً ح
 وحدثني أحمد بن عثمان
 قال حدثنا شرحبيل بن مسلمة
 قال حدثنا إبراهيم بن
 يوسف عن أبيه عن أبي
 إسحق قال حدثني عمرو بن
 ميمون أن عبد الله بن مسعود
 حدثه أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي عند البيت
 وأبو جهل وأصحابه جاوس
 إذا قال بعضهم لبعض أيكم
 يحيى مبسلي جزور بي فلان
 فضعه على ظهر محمد إذا سجد
 فاجتأشقى القوم لمخامبه
 فتطرح حتى إذا سجد لبى صلى
 الله عليه وسلم وصعد على
 ظهره بين كفيه وأما أنظر

يقتضى الاول لان التقاءهما بالنسبة الى اولئك الاقوام فقط كما سترده بعدوه عقبة بن أبي معيط جهل من مصغر اسماء شعبة وفي سياقه عند المصنف اختصار فوهم انه فعل ذلك استاء وقد ساقه داود الطيالسي في مسنده عن شعبة نحو رواية يوسف هذه وقال فيه فيها عقبة بن أبي معيط فقد دفعه على ظهره (قوله لا أغنى) كذا لا أكثر ولكن شعبة والمسئلي لا غير ومعناها صحيح أي لا أغنى في كشرهم ولا أعير شأمن فعلهم (قوله لو كانت لي منعة) قال النووي المنعة فتح النون القوة قال وحكي الاسكان وهو ضعيف وجزم القرطبي بسكون النون قال ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككتاب وصكبة وقد رجع الفزاز والهروي الاسكان في المقرد وعكس ذلك صاحب اصلاح المنطق وهو معتقد التنوي قال وانما قال ذلك لانه لم يكن له بمكة عشرة لكونه هذا حليفا وكان حلفاؤه اذذاك كعارا وفي الكلام حذف تقديره لم يطره من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فرفع رأسه حتى جاتته فاطمة فطرخته عن ظهره) فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك بقرش ثلاث مرات ففشي عليهم اذ دعا عليهم قال وكأنا برون الدعوة في ذلك البلد مستجابة ثم سعى اللهم عليك بأبي جهل وعليك بعنبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط

لا أغنى شألو كانت لي منعة
قال فجعلوا يصنعون ويجعل
بعضهم على بعض ورسول
الله صلى الله عليه وسلم ساجد
لا يرفع رأسه حتى جاتته
فاطمة فطرخته عن ظهره
فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك
بقرش ثلاث مرات ففشي
عليهم اذ دعا عليهم قال وكأنا
برون الدعوة في ذلك البلد
مستجابة ثم سعى اللهم عليك
بأبي جهل وعليك بعنبة بن
ربيعة وشيبة بن ربيعة
والوليد بن عتبة وأمية بن
خلف وعقبة بن أبي معيط

ذكر المصنف الاختلاف فيه عقبيه رواية الثوري في الجهاد وقال الصحيح أمة ولكن وقع عنده
هناك شيء بن خلف وهو وهم منه أو من شجرة أبي بكر بن عبد الله بن أبي شيبة أذخذه فقتله واه
شيخة أبو بكر في مسنده فقال أمة وكذا رواه مسلم عن أبي بكر والاسماعيل وأبو نعيم من طريق
أبي بكر كذلك وهو الصواب وأطلق أصحاب المغازي على أن المقتول سيداً مستوعباً أن أخاه أياً
قتل بأحد وسأق في المغازي قتل أمة سيداً إن شاء الله تعالى (قوله) وعده السابغ فلم يحفظه
وقع في رواية النون وهي الجمع وفي غيرهما بالياء الصائفة قال الكرمانى فاعل عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو ابن مسعود وفاعل فلم يحفظه ابن مسعود أو عمرو بن ميمون (قلت)
ولا أدري من أين تسمية الخرم بذلك مع أن في رواية الثوري عند مسلم ما يدل على أن فاعل فلم
يحفظه أبو إسحق ولفظه قال أبو إسحق ونسبت السابغ وعلى هذا فاعل عند عمرو بن ميمون على
أن أبا إسحق قد ذكر مرة أخرى قصده عبارة بن الوليد كذلك أخرجه المصنف في الصلاة من رواية
اسرائيل عن أبي إسحق وسماع اسرائيل بن أبي إسحق في غاية الاتقان لازمه إياه لانه جده
وكان خصماً لخال عبد الرحمن بن مهيدي ما فاقني الذي فاقني من حديث الثوري عن أبي إسحق
الاتكالا على اسرائيل لانه كان يأتي به أتم وعن اسرائيل قال كنت أحفظ حديث أبي إسحق
كما أحفظ سورة الحمد واستشكل بعضهم جد حمارة بن الوليد في المذكورين لأنه لم يقتل بسدر بل
ذكر أصحاب المغازي انهم أتوا بأرض الحبشة ولحقه قطع التلصائي اذ تعرض لأمره فأمر
التلصائي سحر افترغ في أحبل عمارة من صهره عقوبة له فتوحش وصار مع البهائم إلى أن مات
في خلافة عمر وقصته مشهورة والجواب أن كلام ابن مسعود في أنه أمر صرعى في القلب محمول
على الأكثر ويدل عليه أن عقبة بن أبي معيط لم يطرح في القلب وإنما قتل صرا بعد أن رحلوا
عن بدر وحله وأمة بن خلف لم يطرح في القلب كما هو بل مقطعا كما سأق وسأق في المغازي
كيفية مقتل المذكورين بدر وزيادة بيان في أحوالهم إن شاء الله تعالى (قوله) قال أي ابن
مسعود هو المراد بالدهنا القدرة وفي رواية مسلم والذي بعث محمد بالحق والنساق والذي أنزل
عليه الكتاب وكان عبد الله قال كل ذلك تأكيداً (قوله) صرعى في القلب وفي رواية اسرائيل
لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ثم سمعوا إلى القلب قلب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأصحاب القلب اعنوه هذا يحتمل أن يكون من غم الدعاء المأخوذ فيكون فيه غم عليهم
من أعلام التوبة ويحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم بعد أن ألهوا في القلب بسدر أشعبة
في روايته الأسمية فإنه تقطعت أوصاله زاد لأنه كان يادنا قال العلماء وإنما أمر بالفقه فيه
لئلا يتأذى الناس برحمهم والافخرى لا يجب دفنه والظاهر أن البئر لم يكن فيها ماء معين
(قوله) قلب بدر) بالجر على البدلية والقلب بفتح القاف وأحره موحدة هو البئر التي لم تظفر
وقبل الغاية القديمة التي لا يعرف صاحبها - (قائدة) وروى هذا الحديث ابن إسحق في
المغازي قال حدثني الأجلع عن أبي إسحق فذكر هذا الحديث وزاد في آخره قصة أبي الجعترى
مع النبي صلى الله عليه وسلم في سؤاله إياه عن القصص ضرب أبي الجعترى أبجهاً وشكها إياه
والقصص مشهورة في السيرة وأخرجها العزرا من طريق ابن إسحق وأشار في تفرده لا يخرجها عن
أبي إسحق وفي الحديث تعظم الدعاء بحكمة عند الكفار وما ارداد عند المسلمين إلا غلباً

وعده السابغ فلم يحفظه قال
قوله الذي نفسي بيده لقد
رأيت الذين عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم صرعى في
القلب قلب بدر

وفيمعرفة الكفار بصدقهم صلى الله عليه وسلم لخوفهم من دعائه ولكن جلهم الحسد على ترك
 الاقتياده وفيه حله صلى الله عليه وسلم عن آذانه في رواية الطيالسي عن شعبة في هذا
 الحديث ان ابن مسعود قال لم أر دعاء عليهم الا ومثنوا انما استحقوا الدعاء حينئذ انقلعوا
 عليهم من الاستخفاف بحال عبادته وفيه استحباب الدعاء ثلاثا ولو قد تقدم في العلم استحباب
 السلام ثلاثا وغير ذلك وفيه جواز الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم محله ما اذا كان كافرا اما
 المسلم فيستحب الاستغفارة والدعاء بالتوبة ولو قيل لادلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان
 بعد الاحتمال ان يكون اطلع صلى الله عليه وسلم على ان المذكورين لا يؤمنون والاولى ان
 يدعى لكل حي بالهداية وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها لشرفها في قوة ما وضعتها
 لتكونا صرحت بشبههم وهم رؤس قریش فلم يدعوا عليها وفيه ان المباشرة آكد من السب
 والاعانة وله في عتبة أشقى القوم مع انه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه كفرا وأذى للنبي صلى
 الله عليه وسلم لكن الشقاء ما بالنسبة الى هذه القصة لانهم اشتروا في الامر والرضوا وانفرد
 عتبة بالمباشرة فكان أشقاهم ولهذا اقبلوا في الحرب وقتل هو صبرا واستدل به على ان من
 حدث له في صلته ما منخ انقادها ابتداء لاطل صلته ولو تعالى وعلى هذا ينزل كلام المصنف
 فلو كانت نجاسة فأزالها في الحال ولا أثر لها صحت اتفانها واستدل به على طهارة قوت ما يוכל
 له وعلى ان ازالة النجاسة ليست بنرض وهو ضعيف وجعل على ما سبق أولى وتعقب الاول بأن
 القرب لم يفرديل كان مع الدم كافي رواية اسراييل والدم نفس اتفانها وأجيب بان القرب والدم
 كانا داخل السلي وجليلة لسلي الطاهرة طاهرة فكان تحصيل القارورة المرصصة وتعقب بانها
 ذبيحة ونحوه فجميع اجزائها نجسة لانها ميتة وأجيب بان ذلك كان قبل التعبد بضرعهم بانجهم
 وتعقب بانها يحتاج الى تاريخ ولا يكتفي فيه الاحتمال وقال النووي الجواب المرضي انه صلى الله
 عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستقر في سجوده استعصما بالاصل الطهارة وتعقب بانها بشكل
 على قولنا وجوب الاعادة في مثل هذه الصورة وأجاب بان الاعادة انما تجب في الفريضة فان
 ثبت انها فريضة فالوقت موسع فلعله أعاد وتعقب بأنه لو أعاد لنقل ولم يتقبل وبأن الله تعالى لا يقره
 على التماضي في صلاة فاسدة وقد تقدم أنه مطلق فعله وهو في الصلاة لان جبريل أخبره أن فيها
 اقتدارا ويدل على أنه علم ما أتى على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته
 بالاعاء عليهم والله أعلم **(قوله باب الصاق)** كذا في رواية شاذة ولا كثير بالزاي وهي لغة فيه وكذا
 السين وضعفت **(قوله في الثوب)** أي والبدن ونحوه ودخل هذا في أبواب الطهارة من جهة
 أنه لا يقصد الماخو طاله **(قوله وقال عروة)** هو ابن الزبير وهو ابن الحكم وأما هذا
 التعليق الى الحديث الطويل في قصة الحديبية وسياق يتلوه في الشروط من طريق الزهري
 عن عروة وقد علق منه موضعا آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس **(قوله فذكر)**
 الحديث يعني وفيه وما تنضم وعقل الكرمانى فظن ان قوله وما تنضم الى آخره حديث آخر فحوز
 أن يكون الراوى ساق الحدين سوفا واحدا أو يكون أمر التنضم وقع بالحديبية انتهى
 ولوراجع الموضوع الذي ساق المصنف فيه الحديث تاما لظهوره الصواب والختام بالضم هي
 التضاعفة كذا في الجمل والصحاح وقيل بالميم ما يخرج من القم وبالعين ما يخرج من الحلق

باب الصاق والخياط
 ونحوه في الثوب وقال
 عروة عن المسويروان
 خرج النبي صلى الله عليه
 وسلم زمن حديبية فذكر
 الحديث وما تنضم النبي صلى
 الله عليه وسلم شخصاً
 الا وقعت في كسر جمل منهم
 فذلك بها وجهه وجلده

والفرض من هذا الاستدلال على طهارة الرق ونحوه وقد نقل بعضهم فيه الاجماع لكن روى
 ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابراهيم النخعي انه ليس بطاهر وقال ابن حزم صحيح عن سلمان
 الفارسي وابراهيم النخعي ان القلاب نجس اذا فارق القم **(قوله)** حدثنا محمد بن يوسف هو
 القرياني وسفيان هو الثوري وقد روى اوثني في مستخرجه هذا الحديث من طريق القرياني
 وزاد في آخره وهو في الصلاة **(قوله)** طوله ابن أبي مريم هو سعيد بن الحكم المصري أحد
 شيوخ البخاري نسب الى جده وأما حديثه وانتهى تصريح جدي السماع له من أنس خلافا لما
 روى يحيى القطان عن جادين سله انه قال حديث جدي عن أنس في البراق انما سمع من ثابت
 عن أبي نضرة فظهر ان جديا يدلس فيه وبمفعول سمعت الثاني محذوف للعلم به واداءه كالن
 الذي قبله مع زياد ان فيه وقد وقع مطولا ايضا عند المصنف في الصلاة كما سيأتي في باب حدث
 البراق باليد في المسجد **(قوله)** ماس لا يجوز الوضوء بالتيذ ولا المسكر هومن
 عطف العام على الخاص أو المراد بالتيذ ما لم يبلغ حد الاسكار **(قوله)** وكراه الحسن أي
 البصري روى ابن أبي شيبة عبد الرزاق من طريقين عنه قال لا يؤخذ بئسور روى أبو عبيد
 طريق أخرى عنه أنه لا بأس به فعلى هذا فكراهته عنده على التنزيه **(قوله)** وأبو العالية روى
 أبو داود وأبو عبيد من طريق أبي خلدة قال سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده
 ماء أيعتزل به قال لا وقد روى ابن أبي عبيد فكرهه **(قوله)** وقد عطاء هو ابن أبي رباح روى أبو
 داود أيضا من طريق ابن جريح عنه أنه ذكر الوضوء بالتيذ واللبن وقال انما التيمم أحب الى منه
 وذهب الاوزاعي الى جواز الوضوء بالتيذ كلها وهو قول عكرمة مولى ابن عباس وروى عن عني
 وابن عباس ولم يصح عنهما وبقية أو حنفية في المشهور عنه بنسب القروا بشرط ان لا يكون بحضرة
 ماء وأن يكون خارج المصر أو القرية وخافه صاحباه فقال محمد يجمع بينه وبين التيمم قيل
 ايجابا وقيل استحبابا وهو قول اصحق وقال أبو يوسف يقول الجمهور لا يتوضأ به بحال واخاره
 الطحاوي وذكر فاضلان ان ابا حنيفة يرجع الى هذا القول لكن في المقيدين كتبهم اذا أتى
 في المامترات خلافا لم يزل عنه اسم المامجاز الوضوء به بخلاف يعنى عندهم واستدلوا بحديث ابن
 مسعود حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ما في ادا وتك قال نبيذ قال ثمره طيبة وماء
 طهور واه أبو داود والترمذي وزاد قوضاه وهذا الحديث أطلق عليه السلف على تقصيره
 وقيل على تقدير رجحه انه منسوخ لان ذلك كان بمكة ونزول قوله تعالى فم تجدوا ما تعبوا انما
 كان بالمدينة بخلاف أو هو محمول على ماء ألقت فيه غمرات يابسة لم تعبره وصفوا وانما كانوا
 يصنعون ذلك لان غالب مياههم لم تكن حارة **(قوله)** عن الزهري كذا الاصيل وغيره ولا يذر
 حدثنا الزهري **(قوله)** كل شراب أسكر أي كان من شأنه الاسكار ومحصل بشره بالسكر لا
 قال الخطابي فيه دليل على ان قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان لانها صبيغة عموم
 أشربها الى جنس الشراب الذي يكون منه السكر فهو كالو قال كل طعام أشبع فهو حلال فانه
 يكون دالا على حل كل طعام من شأنه الاشباع وان لم يحصل التسمم به لبعض دون بعض ووجه
 احتجاج الصاري به في هذا الباب ان المسكر لا يحصل شره به ولا يجل شره لا يجوز الوضوء به
 انفا قالوا الله أعلم وسأقي الكلام على حكم شرب التيس في الاشربة ان شاء الله تعالى **(قوله)**

• حدثنا محمد بن يوسف قال

• حدثنا سفيان عن جدي

عن أنس قال برق النبي

صلى الله عليه وسلم في ثوبه

قال أبو عبد الله طوله ابن

أبي مريم قال أخبرنا يحيى

ابن أيوب قال حدثني جدي

قال سمعت أنسا عن النبي

صلى الله عليه وسلم **(باب)**

لا يجوز الوضوء بالتيذ ولا

المسكر وكراه الحسن وأبو

العالية وقال عطاء التيمم

أحب الى من الوضوء بالتيذ

والبن • حدثنا علي بن

عبد الله قال حدثنا سفيان

قال حدثنا الزهري عن

أبي سلمة عن عائشة عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال كل

شراب أسكر فهو حرام

(باب) غسل المرأة أباهما
الدم عن وجهه وقال أبو
العالية اسمعوا على رجلي
فإن امرئضة حدثنا محمد
قال حدثنا سفيان بن عيينة
عن أبي حازم مع سهل بن
سعد الساعدي وسأله الناس
وما بيني وبينه أحد باي
شيء سوى جرح النسي صلى
الله عليه وسلم فقال ما بيني
أحد أعلم بمعنى كان علي
يحيى ميتة فيه ماء وفاطمة
تغسل عن وجهه الدم فأخذ
حصير فأحرق فحشى به
جرحه (باب) السوال
وقال ابن عباس بت عند
النبي صلى الله عليه وسلم
فأستن حدثنا أبو التعمان
قال حدثنا جابر بن زيد
عن جابر بن جبر عن أبي بردة
عن أبيه قال أتيت النبي
صلى الله عليه وسلم فوجدته
يسئن بسواله يشده يقول
أع أع والسوال في فقه كاته
يتووع حدثنا عثمان قال
حدثنا جابر عن منصور
عن أبي وائل

باب غسل المرأة أباهما منصوب على المفعولية والدم منصوب على الاختصاص أو على
البدن وهو اما اشتغال أو بعض من كل ووقع في رواية ابن عساكر غسل المرأة الدم عن وجهه
أبيه وهو بالمعنى (قوله عن وجهه) في رواية الكشي عن من وجهه وعن رواية غيره ما جنى
من أوضن المنسل معنى الإزالة وهذه الترجمة معقودة لسان ان إزالة العناسة ونحوها يجوز
الاستعانة فيها كاعتداف الوضوء بهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية لشد سهل (قوله وقال
أبو العالية) هو الراي بكسر الراء في تحتية وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم
ابن سليمان قال دخلنا على أبي العالية وهو وجع فوضوه فلما بقيت إحدى رجله قال اسمعوا
على هذه فأنهم امرئضة وكان بها جرحه وزاد ابن أبي شيبة أنها كانت معصوبة (قوله حدثنا
محمد) قال أبو علي الجبائي لم نفسه أحسن الرواة وهو عندي ابن سلام (قلت) وبذلك جزمنا بوضع
في المسخر وقد وقع في رواية ابن عساكر حدثنا محمد يعني ابن سلام (قوله وسأله الناس) جلة
حالية وأراد بقوله وما بيني وبينه أحد أي عند السوال ليكون أدل على صحة سماعه لقوله منه
(قوله دورى) بضم الدال على البناء المجهول وحذفت إحدى الواو في الكتابة كما دود (قوله
ما بيني أحد) انما قال ذلك لأنه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما سرح به المصنف في النكاح
في روايته عن قتيبة عن سفيان ووقع في رواية الجهمدي عن سفيان اخلف الناس بأي شيء دورى
جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياق ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازي في
وقعة أحد أن شاء الله تعالى وكان بينهما وبين تحديد سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة (قوله
فأخذ) بضم الهمزة على البناء المجهول وله في الطب فلما رأته فاطمة الدم يزدي على الماء كثرة
عمدت إلى حصير فأحرقها وألصقتها على الجرح فقرأ المزمع وفي هذا الحديث مشروعية التدوي
ومعالجة الجراح واحتضاد الترس في الحرب وأن جميع ذلك لا يقدح في التوكل لصدور من سيد
التوكلين وفيه مباشرة المرأة لا يهاو كذلك لغیره من دورى محارمها ومداومتها لأمرها منهم وغير
ذلك مما في الكلام عليه في المغازي ان شاء الله تعالى (قوله ما) السوال هو
يكسر السين على الألفض ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا (قوله وقال ابن عباس)
هذا التعليق مقطوع من رواية المستنقلى وهو طرف من حديث طويل في قصة مييت ابن عباس عند
خالد بن الوليد ليشاهد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وقد وصله المؤلف من طرق منها بلفظه
هذا في تفسير آل عمران واقضى كلام عبد الحق أنه بهذا اللفظ من أفراد مسلم وليس بمحمد (قوله
عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري (قوله يستن) بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح المثناة
وتشديد النون من السن بالكسر أو الفتح اما لان السوال يترعى الاسنان أو لأنه يستنها أي
يحددها (قوله يقول) أي النبي صلى الله عليه وسلم والسوال الشجازا (قوله أع أع) بضم
الهمزة وسكون المهملة كذا في رواية أبي ذر وأما ابن التين إلى ان غيره رواه بفتح الهمزة
ورواة النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبد الله عن حماد بن عيسى عن العنبر عن أبيه وكذا أخرجه
البيهقي من طريق اسمعيل القاضي عن عمار وهو أبو التعمان شيخ الجعاري فبدلوا في داودهمزة
مكسورة ثم هاءو الجوز في بنما مجمعة بدل الهاء والرواية الأولى أشهر وانما اختلف الرواة
لتقارب مخارج هذه الحروف وكلها ترجع إلى حكاية صوته أن جعل السوال على طرف لسانه كما

عند مسلم والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد يستثنى الى فوق ولهذا قال هنا كما هي متووع والتووع
 التي أي له صوت كصوت المتقي على سبيل المبالغة ويستفاد منه مشروعية السؤال على
 اللسان طولاً أما الاسنان فلا تحب فيها أن تكون عرضاً وفيه حديث حماد بن عمار أنه
 شاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند العقبى في الضعفاء وفيه تأكيد السؤال وأنه لا يخص بالاسنان وأئمن
 باب التطيف والتطيب لأن باب إزالة القاذورات أن يكون صلى الله عليه وسلم لم يتحفظه وبور
 عليه استنباطه الإمام بمحضه وعينه (قوله عن حديثه) هو ابن العناب والاسناد كله كوفيون
 (قوله يشوش) بضم الميم ومكون الواو بعده مهملة والشوش بالفتح الفصل والتطيف
 كذا في الصحاح وفي المحكم الفصل عن كراع والتقية عن أبي عبد الله عن ابن الأثير
 وقيل الأمر على اللسان من أسفل الى فوق واستدل فأثلهما أخون من النومة وهي
 ريح ترفع القلب عن موضعه وعكسه الخفا يقال هو ذلك الاسنان بالسؤال أو الاصابع
 مرضاً قال ابن دقيق المصنف استنباط السؤال عند القيام من النوم لأن النوم مقصود لتغير
 القدم لتباعد السهم من أجزء العدة والسؤال أنه تطيفه فيستحب عند مقضاه قال وظاهر
 قوله من الليل عام في كل حال ويحتمل أن يخص بما إذا قام الى الصلاة (قلت) ويدل عليه
 رواية المصنف في الصلاة بلفظ إذا قام للتهجد وسلم فهو حديث ابن عباس يشهد له وكان
 ذلك هو السرف في كرفي الترجمة وقد ذكر المصنف كثيراً من أحكام السؤال في الصلاة وفي الصيام
 كما سأل في أما كنهان شاء الله تعالى (قوله باب) دفع السؤال الى الأكبر وقال
 عفان قال الأساعلي أخرجه البخاري بالرواية (قلت) وقد وصله أبو عوفان في صحيحه عن محمد
 ابن اسحق الصغاني وغيره عن عفان وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه (قوله أراني)
 بفتح الهمزة من الروية وهو من ضمها وفي رواية المسخلى رأني بتقديم الراء الأولى أشهر ولم
 من طريق علي بن نصر الجهمي عن حمزة رأني في المنام ولا سمع علي رأني في المنام فعلى هذا
 فهو من الرواية (قوله فضيل لي) قال ذلك جبريل عليه السلام كما سذكر من رواية ابن المبارك
 (قوله كبر) أي قدم الأكبر السن (قوله قال أبو عبد الله) أي البخاري اختصر رأى المتن
 نعم هو ابن جاد واسمته هو ابن زيد الذي المنق ورواه نعم هذه وصلها الطبراني في الاوسط
 عن بكر بن سهل عنه بلفظ أمر في جبريل ان اصكبر وروى عنها في الغيليات من رواية أبي
 بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعيم بلفظ ان أقدم الأكبر وقد رواه جماعة عن أصحاب ابن
 المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد والاسماعيلي والبيهقي عنهم بلفظ رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يستق فاعطاه الأكبر ثم قال ان جبريل أمرني ان اكبر وهذا يقتضي
 أن تكون القضية وقعت في اللحظة ويجمع بينه وبين رواية حمزة أن ذلك لما وقع في اللحظة
 أخبرهم صلى الله عليه وسلم بما رأوا في النوم تنبأ على ان امرئ مثلك يوشى متقدم حفظ بعض
 الروايات لم يحفظ بعض ويشهد رواية ابن المبارك ما رواه أبو داود واسناد حسن عن عائشة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستق وعند رجلان فأوحى اليه أن أعط السؤال
 الأكبر قال ابن بطال فيه تقديم في السن في السؤال ويلحق به الطعام والشراب والنسي
 والكلام وقال المهلب هذا ما لم يترقب القوم في الخواص فإذا تربعوا قال سنة حيث تقدم الامين

عن حديثه قال كان النبي
 صلى الله عليه وسلم إذا قام
 من الليل يشوص فاه
 بالسؤال (باب) دفع
 السؤال الى الأكبر قال
 عفان حدثنا حمزة بن جويرية
 عن نافع عن ابن عمر أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 أراني أتسأل بالسؤال فجاءني
 رجلان أحدهما أكبر من
 الآخر فقلت السؤال
 الأصغر منهما فقبل لي أكبر
 فدفعته الى الأكبر منهما
 قال أبو عبد الله اختصره
 نعيم عن ابن المبارك عن
 أسامة عن نافع عن ابن عمر

(باب) فضل من بات على

الوضوء * حدثنا محمد بن

مقاتل قال أخبرنا عبد الله

قال أخبرنا سفيان عن

منصور عن معمر بن عبيدة

عن البراء بن عازب قال قال

النبي صلى الله عليه

وسلم إذا أتيت مضجعا

فتوضأ وضوءك للصلاة ثم

اضجع على شقك الأيمن

ثم قل اللهم أسلمت وجهي

إليك وفوضت أمري إليك

وأجأت ظهري لدينك رغبة

ورغبة إليك لا ملجأ ولا منجأ

منك إلا إليك اللهم آمنت

بكتابك الذي أرسلت ومنك

الذي أرسلت فأنست من

ليتك فأتيت على الفطرة

وأجعلني آخر ما تسلك به

قال فرددتها على النبي صلى

الله عليه وسلم فلما بلغت

اللهم آمنت بكتابك الذي

أرسلت قلت ورسولك قال لا

ونبيك الذي أرسلت

٣ قوله ولغيره أي خذ على

وضوء كذا بالتسليم أي بإيدنا

وعبارة القسطلاني باب فضل

من بات على الوضوء بالالف

واللام ولا يؤخره والوقت

والأصيل وضوء التذكير

فليصرره معجمه

٤ قوله وأجعلني آخر

ما تقول هذه رواية وعليها

كثير من رواة الرواية التي

شرح عليها القسطلاني

وأجعلني آخر ما تسلك به

وأجعلني آخر ما تسلك به

وهو صحيح وسأقي الحديث فيه في الأثر وفيه ان استعمال سؤاليه الغير ليس بذكره إلا ان
المسحوب أن يفعله ثم يستعمله وفيه حديث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعطيني السواك لأغسله فأبديه فاستاك ثم أغسله ثم أدفعه إلي به وهذا دل على
عظيم أدبها وكبر فطنتها لأنها لم تقبله أبدا حتى لا يفوتها الاستسقاء برقة ثم غسلته ناديا
وامتثالا ويحتمل أن يكون المراد بغيره ما يغسله تطهيرا وتلينه بالماء قبل أن يستعمله والله أعلم

(قوله) باب فضل من بات على الوضوء (قوله) ولغيره أي خذ على وضوء ٢ (قوله) فتوضأ

عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المغيرة (قوله) فتوضأ) ظاهره

استصحاب تحييد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن

كان بهذا الوجه من حيث الترجمة من قوله فانست من ليكت فأتيت على الفطرة والمراد بالفطرة

السنة وقدرى هذا الحديث الشبان وغيرهم من طرق عن البراء بن عازب في هذا كرا الوضوء إلا في

هذه الرواية وكذا قال الترمذي وروى في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود

وحديث عن علي أخرجه الزوار ليس واحدا منهما على شرط البخاري وسأقي الكلام على

أفوائد هذا المتن في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى (قوله) وأجعلني آخر ما تقول ٤) في رواية

الكشحي من آخر وهي تبيانه لا يمنع أن يقول بعدهن شيئا مما شرع من الذكر عند النوم

(قوله) قال لا نبيك الذي أرسلت) قال الخطابي فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى قال

ويحتمل أن يكون أشار بقوله ونبيك إلى أنه كان نأ قبل أن يكون رسولا لأنه ليس في قوله

ورسولك الذي أرسلت وصف زائد بخلاف قوله ونبيك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على

منع ذلك لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المانع إذا اختلف المعنى فكأنه أراد أن

يجمع الوصفين معا وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة ولأن اللفاظ الأذكار

نوقشة في معنى اللفظ وتقدير الثواب فيما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يراد فيه

الظاهر وأولاه أوحى إليه هذا اللفظ فرأى أن يفعله أنه أودر كاحترازا عن إرسال من غير نبوة

كبير بل وغيرهم الملائكة لأنهم يرسل لأشياء فعلها وأراد تخليص الكلام من اللبس أولان لفظ

النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه

لا يشترك فيه عرفا وعلى هذا أقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه وأما من

استدل به على أنه لا يجوز زيد اللفظ قال نبي الله مثلا في الرواية بلطف قال رسول الله وكذا عكسه

ولو أخرنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه وكذا الجملة فمن أجل أن الأول دون الثاني لكون الأول

أخص من الثاني لا أقول الدات الخيرة عنها في الرواية واحدة فبأي وصف وصف به تلك الدات

من أوصافها إلا أنها على القصد لا غير عنه ولو بات معناه في الصفات كالأول اسمها بكنية أو

كنية باسم فلا فرق بين أن يقول الراوي سئل عن أبي عبد الله البخاري وعن محمد بن إسحاق

البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب فإنه يحمل ما تقدم من الأوجه التي يناهذه من إرادة

الوقوف وغيره والله أعلم (تبيانه) في الكثرة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة

أنه آخر وضوء أمر به المكلف في القطة وقوله في نفس الحديث وأجعلني آخر ما تقول فاشعر

ذلك بختم الكتاب والله الهادي للضوَاب (خاتمة) أشمل كلب الوضوء ومما علم من أحكام المياه

والاستطابة من الاحاديث المرفوعة على مائة وأربعين حديثاً الموصول منها مائة وستة عشر حديثاً والمذكور منها بافظ المتابعة وصيغة التعليق ثمانية وثلاثون حديثاً فالحكم رهنها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثاً والخالص منها احدون وخمسون حديثاً ثلاثاً منها معلقة والبقية موصولة وانقسمت على ثمان مجاميع هي تسعة عشر حديثاً وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه وضأرة مرة وحديث أبي هريرة في أحواد وحديث ابن مسعود في الحجرين والر وثق وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي صلى الله عليه وسلم وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن زيد في خاتم النبوة وحديث سعيد بن جبير في المسح على الخفين وحديث عمرو بن أمية فيه وحديث سويد بن النعمان في المضمضة السويق وحديث أنس في اذا نفض في الصلاة فليغمز وحديث أبي هريرة في قصة النبي في المسجد وحديث ميمونة في غزاة تبست في سن وحديث أنس في البراق في التوب وفيه من الآثار المرفوعة على العصابة والتابعين ثمانية وأربعون أثر الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة واه أعلم

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الغسل﴾

كذا في روايتنا بتقديم البسملة ولا تكرار العكس وقد تقدم توجيه ذلك وحذفت البسملة من رواية الاصيل وعند باب الغسل وهو يضم الغين اسم للاغتسال وقيل اذا رآه الماء فهو مضموم وما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره وقيل المصدر بالفتح والافتعال بالضم وقيل الغسل بالفتح فعل المغسل والضم الماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان وحقيقة الغسل جريان الماء على الاعضاء واختلف في وجوب ذلك فلم يوجبه الاكثر ونقل عن مالك والمزني وجوبه واحتج ابن بطال بالاجماع على وجوب امرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها قال فيجب ذلك في الغسل قياساً لعدم الفرق بينهما وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجابوا عن اليد في الماء لم تنوض من غير امرار فيبطل الاجماع وانتفت الملائمة ﴿قوله وقول الله تعالى وان كنتم جنباً فاطهروا﴾ قال الكرماني غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن (قلت) وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيقة وهي أن لفظ التي في المائدة فاطهروا فيها اجمال ولفظ التي في النساء حتى تغتسلوا فيها تصریح بالاغتسال ويان التطهير المذكور ودل على أن المراد بقوله تعالى فاطهروا فاعتسلوا قوله تعالى في الخائض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا طهرن أي اغتسلن اتفاقاً ودلت آية النساء على أن استحابة الجنب الصلاة وكذا اللبث في المسجد يتوقف على الاغتسال وحقيقة الاغتسال غسل جميع الاعضاء مع تسبيرة العبادة عملاً للعادة بالنسبة ﴿قوله باب الوضوء قبل الغسل﴾ أي استحبابه قال الشافعي رحمه الله في الام فرض الله تعالى الغسل مطلقاً لم يذكر فيه شيئاً يحداه قبل شيء فمكده فما جاء به الغسل أجزأه اذا أتى بغسل جميع بدنه والاختيار في الغسل ما روت عائشة ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده وهو

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الغسل﴾

وقول الله تعالى وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جهأ أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون وقوله جل ذكره أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبل حتى تغتسلوا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جهأ أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان الله كان عفواً غفوراً ﴿باب﴾ ﴿الوضوء قبل الغسل﴾

في الموطأ كذلك قال ابن عبد البر هو من أحسن حديثي في ذلك (قلت) وقد رواه عن هشام
وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير مالك كما سنبهنا إليه (قوله) كان إذا اغتسل أي مشرع في
الفعل ومن في قوله من الجنابة سبينة (قوله) بدأ يغسل يديه) يحتمل أن يكون غسلهما للتزكيت
مما بهما من مستقذروسيما في حديث ميمونة تقوية ذلك ويحتمل أن يكون هو الغسل
المشروع عند القيام من النوم وبديل عليه زيادة ابن عسبة في هذا الحديث عن هشام قبل أن
يدخله ما في الأناوراء الشافعي والترمذي وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذا المسلم من رواية أبي
معوية ولا يداوي من رواية جابر بن زيد كلاهما عن هشام وهي زيادة جلية لأن بتقديم غسله
يحصل الأمن من مس في أثناء الغسل (قوله) كابتوضا للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء للفقوى
ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع
بقية الجسد في الغسل ويحتمل أن يكتب يغسلها في الوضوء عن أعادته على هذا فتحتاج إلى نية
غسل الجنابة في أول عضو وانما تقدم غسل أعضاء الوضوء ثم يغسلها وتخص له صورة
الطهارة للصغرى والكبرى إلى هذا جرح الداودي شارح المختصر من الشافعية فقال يقدم
غسل أعضاء وضوءه على ترتيب الوضوء لكن نية غسل الجنابة وغسل ابن بطال الإجماع على
أن الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود فقد ذهب جماعة منهم أبو نويرة وأبو ذرهما إلى أن
الغسل لا يترتب عن الوضوء للحدث (قوله) فيخل بها) أي بأصابعه التي أدخلها في الماء ولم يتم
ياخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ولترمذي والنسائي من طريق ابن عسبة ثم شرب
شعره الماء (قوله) أصول الشعر) ولكنهم في أصول شعره أي شعر رأسه وبديل عليه رواية جابر
ابن سلة عن هشام عند البيهقي يحتمل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق
رأسه الأيسر كذلك وقال القاضي عياض احتج به بعضهم على تحليل شعر الجسد في الغسل أما
لعوم قوله أصول الشعر وأما القياس على شعر الرأس وقاعدة التخليل اتصال الماء إلى الشعر
وبشره ومباشرة الشعر باليد ليحصل تعميمه بالماء وتأنيس البشرة ثلاثا يصيبها بالصب ما سأل عنه
ثم هذا التخليل غير واجب اتفاقا إلا أن كان الشعر ملبدا بشئ يحول بين الماء وبين الوصول إلى
أصوله والله أعلم (قوله) ثم يدخل) اعتاده كره بلفظ المضارع وما قبله مذكور بلفظ الماضي وهو
الاسهل لإفادة استحضار صورة الحال للسامعين (قوله) ثلاث غرف) بضم المجهوف فتح الراجح
غرفة وهي قدم ما يعرف من المباح الكف ولكنهم في ثلاث غرفات وهو المشهور في جمع القلة
وفيه استيعاب التثنية في الغسل قال النووي ولا تعلق فيه خلافا لما انفرد به الماوردي فإنه قال
لا يستحب التكرار في الغسل (قلت) وكذا قال الشيخ أبو علي السني في شرح الفروع وكذا
قال القرطبي وحمل التثنية في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة لا تيمم بمرساها
مقتضاها أن كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس وسأني في آخر الكلام على حديث
ميمونة زيادة في هذه المسئلة (قوله) ثم يقبض) أي بسبل والإفاحة الأسالة واستدل به من لم يشترط
ذلك وهو ظاهر وقال المازري لا يحتمل لأن أقاصض بمعنى غسل والخلاف في الغسل قائم (قلت)
ولا يخفى ما فيه والله أعلم وقال القاضي عياض لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر
التكرار (قلت) بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن

حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن هشام
عن أبيه عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان إذا اغتسل من الجنابة
بدأ يغسل يديه ثم وضأ كما
يتوضأ للصلاة ثم يدخل
أصابعه في الماء فيخل بها
أصول الشعر ثم يقبض على
رأسه ثلاث غرف بيديه ثم
يقبض الماء

عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم يتيمض
ثلاثاً ويستشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يقبض على رأسه ثلاثاً (قوله على
جلده كله) هذا الثاني كبديل على أنه عم جميع جسمه بالغسل بعدما تقفم وهو يؤيد الاحتمال
الأول ان الوضوء مستقلة قبل الغسل وعلى هذا فتوى المختلن الوضوء ان كان محدثاً والا
فستة الغسل واستدل بهذا الحديث على استحباب كمال الوضوء قبل الغسل ولا يؤخر غسل
الرجلين الى فراغه وهو ظاهر من قولها كما تروى للصلاة وهذا هو الحق في حديث عائشة
من هذا الوجه لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام فقال في آخره ثم أقض على سائر
جسده ثم غسل رجليه وهذه الزيادة تقر بها أبو معاوية ودون أصحاب هشام قال البيهقي هي
غربة صحيحة (قلت) لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال فيه شاهد من رواية أبي سلمة
عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند الساقى وزاد
في آخره فإذا فرغ غسل رجليه فأما أن تجعل الروايات عن عائشة على أن المراد بقولها وضوءه
للصلاة تأتي أكثر وهو ما سوى الرجلين أو يجعل على ظاهره ويستدل برواية أبي معاوية على
جواز تفريق الوضوء مما يجعل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم غسل رجليه أي أعاد غسلهما
لاستحباب الغسل بعد أن كان غسلهما في الوضوء فوافق قوله في حديث الباب ثم يقبض على
جلده كله (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو القرياني وسفيان هو الثوري وجرم الكرماني بن
محمد بن يوسف هو اليكندي وسفيان هو ابن عيينة ولا أدري من أين له ذلك (قوله وضوءه للصلاة
غير رجليه) فيهما التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل الى آخره وهو محتال لظهور رواية
عائشة ويمكن الجمع بينهما ما يجعل رواية عائشة على الجواز كما تقدم وما يجعل على حلة أخرى
وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل
الرجلين في الغسل وعن مالك أن كان المكان غير نظيف فاستحب تأخيرهما والا فالتقديم
وعند الشافعية في الأفضل قولان قال النووي أحسهما وأشهرهما ومختارهما أن يكمل وضوءه
قال لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى كذا قال وليس في شيء من الروايات
عنهما التصريح بذلك بل هي اما محتملة كرواية تروى وضوءه للصلاة أو ظاهرة في تأخيرهما
كرواية أبي معاوية المقدمة وشاهد هاتين طريق أبي سلمة ووافقتهما أكثر الروايات عن ميمونة
أوضح صحتها في تأخيرهما كحديث الباب ورواها قدم في الحفظ والفقهاء على جميع من رواه عن
الاعمش وقول من قال انما غسل ذلك مرة لبيان الجواز متعبد فان في رواية اجدع أبي معاوية
عن الاعمش ما يدل على المواظبة ولقظه كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فيغسل يديه ثم يفرغ
يمينه على شماله فيغسل فرجه فذكر الحديث في آخره ثم يغتسل فيغسل رجليه قال القرطبي
الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء (قوله وغسل
فرجه) فيه تقديم وتأخير لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء اذا الواو لا تقتضي الترتيب وقدين
ذلك ابن البار عن الثوري عند المصنف في باب الستر في الغسل فذكر أن لا يغسل البدن ثم غسل
الفرج ثم مسح يدهما لئلا يلمس من الوضوء غير رجليه وأتى بهم بالدالة على الترتيب في جميع ذلك (قوله
هذه غسله) الإشارة الى الأفعال المذكورة والتقدير هذه صفة غسله ولكن شيعني هذا غسله هو

على جلده كله * حدثنا
محمد بن يوسف قال
حدثنا سفيان عن الاعمش
عن سالم بن أبي الجعد عن
كريب عن ابن عباس عن
ميمونة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم قالت وضأ رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وضوءه للصلاة غير رجليه
وغسل فرجه وما أصابه من
الاذى ثم أقض على الله
ثم غي رجليه فغسلهما هذه
غسله من الجنابة

ظاهره وأشار الاسماعيلي الى ان هذه الجملة الاخيرة من درجة من قول سالم بن أبي الجعدون زائدة من
 قديمة بين ذلك في روايته عن الاعمش واستدل البضاري بحديث ميمونة هذا على جواز تفريق
 الوضوء وعلى استحباب الاثر اغ باليمين على الشمال لا تغترف من الماء لقوله في رواية أبي عوانة
 وحفص وغيرهما ثم أفرغ يمينه على شماله وعلى مشروعية المضمضة والاستنشاق في غسل
 الجنابة لقوله فيها ثم تغمض واستنشق وغسل به الخنفسة للقول بوجودها وقب بآن الفعل
 المحرر لا يدل على الوجوب الا اذا كان يات بالمحل فعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك قال ابن
 دقيق العيد على استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات المذكورة
 ثم ذلك يدعى الأرض أو بالحائط قال ابن دقيق العيد قد يؤخذ منه الاكتفاء بفسلة واحدة
 لازالة النجاسة والغسل من الجنابة لان الأصل عدم التكرار وفيه خلاف انتهى وصحح النووي
 وغيره انه يجزئ لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لازالة النجاسة بل يحتمل أن يكون
 للتنظيف فلا يدل على الاكتفاء أو مادلك اليد بالأرض فللمبالغة فيه ليكون أتى كما قال البضاري
 وأبعد من استدلاله على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لان الغسل ليس مقصورا على
 ازالة النجاسة وقوله في حديث الباب وما أصابه من أذى ليس نظاره في النجاسة أيضا واستدل
 به البضاري أيضا على ان الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة وعلى ان من توضأ بنية الغسل ثم
 أكمل باقي أعضائه منه لا يتبرح له تجديد الوضوء من غير حدث وعلى جواز تقض الدين من ماء
 الغسل وكذا الوضوء وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولفظه لا تنفضوا أيديكم في
 الوضوء فانها من ارواح الشيطان قال ابن الصلاح لم أجدهم يتبعه النووي وقد أخرجه ابن حبان
 في الضعفاء وابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة ولو لم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن
 صالحا لأن الصحيح يوجب على استحباب التستر في الغسل ولو كان في البيت وقدهم المصنف لكل
 مسئلة بابا وأخرج هذا الحديث فيه لكن بمغايرة الطريق ومدارها على الاعمش وعبد بعض الرواة
 عنه ما ليس عند الآخر وقد جمعت فوائد هذا الباب وصرح في رواية حفص بن غياث عن
 الاعمش بسامع الاعمش من سالم فامن تدليسه وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولاء الاعمش
 وسالم وكريب ومجيبان بن عباس وخاتمه ميمونة بنت الحارث وفي الحديث من الفوائد أيضا
 جواز الاستعانة بأخصار الماء والغسل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره وضعت لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم غسلا وفي رواية عبد الواحد ما يغتسل به وفيه خدمة الزوجات لزوجهن
 وفيه الصب باليمين على الشمال لغسل الفرج ثم ما وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن
 يريد الاعتراق ثلاثا خلفهما في الماء وفيه ما ما لعله يستقذرهما اذا كان الماء في ابريق مثلا
 فالاولى تقديم غسل الفرج لوالى أعضاء الوضوء ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص
 على مسح الرأس في هذا الوضوء وتغسل به المأكنة لقولهم ان وضوء الغسل لا تسح فيه الرأس بل
 يكتفى عنه بغسلها واستدل بعضهم بقولها في رواية أبي هريرة وغيره فناولته ثوبا فلم ياخذ به على
 كراهة التنشف بعد الغسل ولا حاجة فيه لانها واقعة حال بطرق اليها الاحتمال فيجوز أن يكون
 عدم الاختلاف آخر لا يحتاج بكمراهة التنشف بل لا امر يتعاق بالخرقة أو لكونه كان مستحجلا أو
 غير ذلك قال المهلب يحتمل تركه التوب لا بقاء بركة الماء أو لتواضع أو لشي رآه في النوب من حرير

أو سمع وقد وقع عند أحدوا الأسعالي من رواه أي عوافة في هذا الحديث عن الأعمش قال
 فذكر ذلك لأبراهيم الضبي فقال لأبأس بالتمثيل وأما لم يخافه أن يصير عوافة وقال الضبي في
 شرحه في هذا الحديث دليل على أنه كان يتشكك في ذلك لأنه بالتمثيل وقال أبردقني العبد
 ففضله الماء منه بدل على أن لا كراهة في التشكك لأن كلاهما إزالة وقال النووي اختلف
 أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها أن المستحب تركه وقيل مكروه وقيل مباح وقيل مستحب
 وقيل مكروه وفي الصف مباح في الشاة واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء التطهر
 خلافاً لمن غلغل من الخنفة فقال بخاسته **(قوله باب غسل الرجل مع امرأته عن**
عروة) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري وخالفهم إبراهيم بن محمد ورواه عنه عن
 القاسم بن محمد أخرجه النسائي وروح أبو زرعة الأول ويحتمل أن يكون الزهري شيخان
 فإن الحديث محفوظ عن عروة وانقسام من طرق أخرى **(قوله أنا والنبي)** يحتمل أن يكون
 مفعولاً معه ويحتمل أن يكون عطفاً على الضمير وهو من باب قلب التكلم على القائب
 لكونها هي السبب في الاقتتال فكأنها أصل في الباب **(قوله من أنا وأحد من فوج)**
 من الأولى ابتدأوا الثانية بيانية فيحتمل أن يكون قدح بدلاً من أنا بشكر أحرف الجر وقال
 ابن التين كان هذا الأنا من شبيه وهو فوج المجبة والموحدة كما تقدم فوضعه في صفة الوصو
 من حديث عبد الله بن زيد وكان مستنداً ما رواه الحاكم من طريق جابر بن سلمة عن هشام بن
 عروة عن أبيه ولفظه تور من شبيه **(قوله يقال له الفرق)** ولما كان الزهري هو الفرق وزاد
 في روايته من الجنبه أي بسبب الجنبه ولا يبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب ذلك القدر
 يومئذ في الفرق قال ابن التين الفرق يسكن الرء ورواه بقصها وجوز بعضهم الأمرين
 وقال القتبي وغيره هو بالفتح وقال النووي الفتح أفصح وأشهر وزعم أبو الوليد البابي أنه
 الصواب قال وليس كما قال بل هما الفتان (قلت) لعل مستند البابي ما حكاه الأزهرى عن بعلب
 وغيره الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب بالفتح انتهى وقد حكى الأسكندر أوزيد
 وابن دريد وغيرهما من أهل اللغة والنسابة في روايتنا هو الفتح وأما علم وحكى ابن الأثير أن الفرق
 بالفتح ستة عشر رطلاً وبالأسكان مائة وعشرون رطلاً وهو غريب، أما مقداره فعند مسلم في آخر
 رواية ابن عينة عن الزهري في هذا الحديث قال صفيان يعني ابن عينة الفرق ثلاثة أصع قال
 النووي ويؤكد كذا قال الجماهير وقيل الفرق صاعان لكن نقل أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق
 ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً ولعله يريد اتفاق أهل اللغة والافتقار إلى بعض
 الفقهاء من الخنفة وغيرهم أن الصاع ثمانية أرباط وتذكر إجماعاً روى عن مجاهد في هذا الحديث
 الآتي عن عائشة أنه من الأنا ثمانية أرباط والصحيح الأول فإن الحز لا يهاجر به التعبد أيضاً
 فلم يصرح بمجاهدين الأنا المذكور صاع فيصير على اختلاف الأوائ مع تقاربها وبذلك يكون
 الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن جابر من طريق عطاة عن عائشة بلفظ قد رسته أنما ساط وألقط
 بكسر القاف وهو باتفاق أهل اللغة ثمانية أصع ولا اختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلاً
 فصاع الصاع خمسة أرباط وثلاث وتوسط بعض الشافعية فقال الصاع الذي له الفضل ثمانية
 أرباط والذي له كذا القطر وغيره خمسة أرباط وثلاث وهو ضعيف ومباحث المتن تقدمت في باب
 وضوء الرجل مع امرأته واستدل به الداودي على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه

(باب) غسل الرجل مع
 امرأته • حدثنا آدم بن أبي
 إياس قال حدثنا ابن أبي
 ذئب عن الزهري عن عروة
 عن عائشة قالت كنت
 أغسل أنا والنبي صلى الله
 عليه وسلم من أنا وأحد من
 فوج يقال له الفرق

ويؤيد معارواة ابن جني عن طريق سليمان بن موسى انه سئل عن الرجل يتقرر الى فرج امرأته فقال سألت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بمعناه وهو نص في المسئلة والله أعلم
(قوله يا س) الفصل بالصاع أي حمل الصاع ونحوه أي ما يقاربه والصاع تقدم انه خمسة أطنان وثلاث برطل بغداد وهو على ما قال الرازي وغيره ما ثقلوا ثوب درهم وربع النوى انه ما ثقلوا ثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وربعين الشيع الموق سبب الخلاف في ذلك فقال انه كان في الاصل ما ثقلوا ثمانية وعشرين واربعة اسباع ثم زادوا فيه مثقالا لارادة جبر الكسبر فصار ما ثقلوا ثلثين قال والعمل على الاول لانه هو الذي كان موجودا وقت تقدير العلماء
(قوله حديثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وأبو بكر بن حفص أي ابن هر بن سعد بن أبي وقاص شاركا في شعبة أباسلة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف في كونه زهريا مدنيته مشهورا بالكنية وقد قيل ان اسم كل منهما عبد الله **(قوله وأخوه عائشة)** زعم الهادي انه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وقال غيره هو أخوه الهادي وهو الطليل بن عبد الله ولا يصح واحده منهما لما روى مسلم من طريق معاذ والنسائي من طريق خالد بن الحارث وأبو عوانة من طريق يزيد بن هرون كلهم عن شعبة في هذا الحديث انه أخوه هارن الرضاة وقال النوى وجماعة انه عبد الله بن يزيد معقدين على ما وقع في صحيح مسلم في الخبرين عن أبي قتادة عن عبد الله بن يزيد رضى عن عائشة عنها فذكر حديثا غير هذا ولم يتعين عندي انه المراد هارن لان لها آثرا من الرضاة فهو هو كثير بن عبيد رضى عن عائشة روى عنها أيضا وحديثه في الادب المفرد للبخاري وسنن أبي داود ومن طريق ابنه سعد بن كثير عنه وعبد الله بن يزيد بصري وكثير بن عبيد كوفي فيصمم ان يكون المهيم هارن أحدهما وبمحملة ان يكون غيره هارن الله أعلم **(قوله فذعت)** باناضو **(قوله وبلطرو التسوين صفة لاه في رواية)** كريمة نحو بان التصب على انه نعت للصبر وباعتبار المحل أو بأضمار أعني **(قوله وبنينا وبنينا حجاب)** قال القاضي حياض ظاهره انها مارا على عملها في رأسها وأعلى جسد هارن على نظره للمعصم لانها خالة أي سلمة من الرضاة أرضته أختها أم كلثوم وانما استوت أسافل بنينا على الامل للصبر للحرم الظر اليه قال والامل يكن لاغتسالها بمحضرتيها معنى وفي فعل عائشة دلالة على استحباب العلم بالفعل لانه واقع في النفس ولما كان السؤال محتملا للكيفية والكمية ثبت لهما ما يدل على الامر من معامالكيفية فبالاقتصار على افاضة الماء وما الكمية فبالاكتفاء بالصاع **(قوله قال أبو عبد الله)** أي البخاري المصنف **(قال بن يزيد هرون)** هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعم في مستخرجيهما **(قوله وبن)** بالاراي المعجزة هو ابن أسد وحديثه موصول عند الاسماعيلي وزاد في روايتهما من الجنابة وعند هارن أيضا على رأسها ثلاثا وكذا عند مسلم والنسائي **(قوله والجدى)** بعض الجهم وتشديد الدلالة سبة الى جدته ساحل مكة وكان أصله منها الكنية مسكن البصرة **(قوله فدر صاع)** بالكسبر على الحكاية ويجوز النسب كما تقدم والمراد من الروايتين ان الاعتساق وقع على الصاع من الماء مقرا بالتحديد **(قوله حديثنا عبد الله بن محمد)** هو الجعفي **(قوله حديثنا يحيى بن آدم)** قال أبو علي الجبائي ثبت لجميع الرواة الا لا يذعن الجوى فحسم من روايته يحيى بن آدم وهو وهم فلا تشمل السند الا به **(قوله زهير)** هو ابن معاوية وأبو اسحق هو السبيعي وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي

(باب) الفصل بالصاع
 ونحوه حديثنا عبد الله
 ابن محمد قال حدثني
 عبد الصمد قال حدثني
 شعبة قال حدثني أبو بكر بن
 حفص قال سمعت أباسلة
 يقول دخلت أنا وأخوه عائشة
 على عائشة فسالها أخوها
 عن غسل النبي صلى الله
 عليه وسلم فذعت ما ناهي
 من صاع فاعتسلت وأفاضت
 على رأسها وبنينا وبنينا
 حجاب قال أبو عبد الله قال
 بن يزيد هرون وبن وبن الجدي
 عن شعبة فدر صاع حدثنا
 عبد الله بن محمد قال حدثنا
 يحيى بن آدم قال حدثنا زهير

ابن أبي طالب المعروف بالباقر **(قوله هو أبو)** أي على بن الحسين (عنه) أي عند جابر **(قوله)**
(قوله) كذا في النسخ التي وقعت عليها من البخاري ووقع في العمدة وعنده قوله من زيادة الهاء
وجعلها شراها ضيرا يعود على جابر وفيه ما فيه وليست هذه الرواية في سلم أصلا وذلك وارد
أيضا على قوله المخرج المتفق **(قوله فساووه عن الفضل)** أكاذاصق بن زاهره في مسنده ان
متولى السؤال هو أبو جعفر الرازي فأتخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال سألت جابرا
عن غسل الجنابة وبين التساق في روايته سبب السؤال فأتخرج من طريق أبي الاحوص عن
أبي اسحق عن أبي جعفر قال سألنا في الغسل عند جابر فكان أبو جعفر يولي السؤال ونسب
السؤال في هذه الرواية إلى الجميع بحجاز القصدهم ذلك ولهذا أترو جابر الجواب فقال بكفك
وهو يفتح أوله ويساق من يلهذا الموضوع في الباب الذي يليه **(قوله فقال رجل)** زادا لاصحلي
منهم أي من القوم وهذا يؤيد ما ثبت في رواياتنا لان هذا القائل هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي
طالب الذي يعرف بأوه ابن الحنفية كما مر به صاحب العمدة وليس هو من قوم جابر لانه هاشمي
وجابر انصاري **(قوله أوفى)** يحتمل الصفة والمقدار أي أطول وأكثر **(قوله وخير منك)** بالرفع
عطفا على أوفى الخبر به عن هو وفي رواية الاصيلي أو خيرا بالصب عطفا على الموصول **(قوله ثم)**
أمننا فاعل أمننا هو جابر كما ساق في ذلك واخصان فعله في كلب الصلاة ولا التفات إلى من جعله من
مقوله والفاعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من
الاحتياج بإفعال النبي صلى الله عليه وسلم والاتقياء إلى ذلك وفيه جواز الزيادة في تعظيمه على من
يجاري به غيرهم كذا في اقتضاد الراد الايضاح الحق وتحذر السامع من مثل ذلك وفيه كراهية التطمع
والاسراف في المله **(قوله عن عمرو)** هو ابن زاهر وفي مسند الجليدي حدثنا صفيان أنا عمرو أنا
أبو الشعثام وهو جابر بن زيد المذکور **(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف **(قوله كان ابن)**
هشيم كذا رواه عنه أكثر الرواة وأما رواه عنه قال أبو نعيم من سمع منه فديعوا وأما رواه
البخاري رواه أبي نعيم بن جابر في قاعدة الحديث لان من جهة المرجحات عندهم قدم السماع
لانهم أغنى قوة حفظ الشيخ ولرواية الآخر من جهة أخرى من وجوه الترجيح وهي كونهم
أكثر عددا ولازمة لسفيان ورجحها الاصمعيلى من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون
ابن عباس لا يطلع على النبي صلى الله عليه وسلم في حالة اغتساله مع ممونة فتدل على انه أخذ
عنها وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي والجليدي وابن أبي عمير بن أبي شيبة وغيرهم في
مسانيدهم عن صفيان ومسلم والتساق وغيرهما من طريقه ويستفاد من هذا البحث ان البخاري
لا يرى التسوية بين عن فلان وبين ان فلانا وفي ذلك بحث يطول ذكره وقد حققته فيما كتبت
على كتاب ابن الصلاح وادعى بعض الشارحين ان حديث ممونة هذا لا منسبة له بل ترجعه لافلم
يذكر فيه قدرا لانما الجواب ان ذلك يستفاد من مقدمة أخرى وهي ان اوائهم كانت صغارا كما
صرح به الشافعي في عمدة مواضع فيدخل هذا الحديث تحت قوله ونحوها أي نحو الصاع أو يحتمل
المطلق فيه على التقيد في حديث عائشة وهو الفرق لكون كل منهما زوجه واعتكف معه
فيكون حصه كل منهما أن يذمن صاع فيدخل تحت الترجمه بالتقريب والله أعلم **(قوله)**
باب من أفاض على رأسه ثلاثا تقدم حديث ممونة وعائشة في ذلك **(قوله حدثنا زهير)**

عن أبي اسحق قال حدثنا
أبو جعفر انه كان عند جابر
ابن عبد الله هو أبو نعيم
قوم فساووه عن الفضل فقال
بكفك صاع فقال رجل
ما تكفي فقال جابر كان
يكفي من هو أوفى منك شعرا
وخبر منك ثم أضاف ثوب
حدثنا أبو نعيم قال حدثنا
ابن عينة عن عمرو عن جابر
ابن زيد عن ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم
وميمونة كما يفتسلان من
انما واحد قال أبو عبد الله
كان ابن عينة يقول أخبرنا
عن ابن عباس عن ميمونة
والصحيح ما رواه أبو نعيم
(باب) من أفاض على
رأسه ثلاثا حدثنا أبو نعيم
قال حدثنا زهير عن أبي
اسحق قال حدثني سليمان
ابن صرد قال حدثني جبير
ابن مطعم

هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الاسناد وزل في البلب الذي قبله وأبو اسحق هو
 السبيعي أيضا وسلمان بن صردخر ابي وهو من أفاضل الصابة وأبو بصير الممثلة وفتح الراموشية
 من مشاهير الصابة نقض رواية الاقران **(قوله)** اما أنا فاقض بضم الهمزة وقسم اما محذوف
 وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سبي من هذا الوجه وأوله عنده ذكر واعند النبي صلى الله عليه وسلم
 الفصل من الجنابة قد ذكره وسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق تماروا في الفصل عند
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا فاذكر الحديث وهذا
 هو القسم المحذوف ودل قوله ثلاثا على ان المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ولمسلم من وجه آخر
 ان الذين سألوا عن ذلك هم وقد تنقذ والساق مشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يفيض
 الا ثلاثا وهي محملة لان تكون للسكر او محملة لان تكون للتوزيع على جميع البدن لكن
 حديث جابر في آخر الباب يقوى الاحتمال الاول وسند كراميه **(قوله)** كلتهما كذا الاكثر
 وللكشيحي كلاهما وحكي ابن التين ان في بعض الروايات كلاهما وهي مخرجة على من يراها
 تنصويري ان التثنية لا تغير كقولهم قد بلغنا في الحديثنا وهذا القول في رواية الكشيحي
 وهو مذهب الثوري في كذا خلافا للصريحين ويمكن ان يصرح الرفع فيما على القطع **(قوله)** حديثي
 والا صلى حديثنا **(عبد بن بشار)** هو سندار كاصرح به الاماعلي في روايته حيث أخرجه عن
 الحسن بن سفيان وغيره عنه وأبوه بالوحدة وتقبل المجهبة بلا خلاف وليس في الصحيحين بهذه
 الصورة غيره **قوله** أو على الجفاني وجماعة بعده وعلى بعض المتأخرين فبسطه بمئة أو سن مئة
 وانما ثبت عليه ثلاثا بغيره فإنه لا يخفى على من له أدنى ممارس في هذا الشأن **(قوله)** محمول بكسر
 أوله واسكان المجهبة يوزن محمد أيضا وهذا الوجهان في رواية أبي ذر الأول للذكر الثاني لابن
 عساکر وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ومحمد بن علي شيعته هو أبو جعفر المعروف بالباقر
(قوله) بضرغ بضم أوله **(قوله)** ثلاثا أي غرفات زاد الاماعلي قال شعبة أخرجه من غسل الجنابة
 ونسبه وقال رجل من بني هاشم ان شعري كثير فقال جابر شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 أكثر من شعرك وأطيب **(قوله)** حديثنا معمر باسكان العين في أكثر الروايات وبجرم المزني وفي
 رواية القاسمي وزن محمد وبجرم الحاكم وليس له أيضا في البخاري غير هذا الحديث وقد نسب
 الى جده سام فقال معمر بن سام وهو بالمهمله وتختف الميم **(قوله)** ابن عمك فيه يجوز فانه ابن
 عم والده على بن الحسين بن علي بن أبي طالب والحنفية كانت تزوج على بن أبي طالب تزوجها بعد
 فاطمة رضي الله عنها فولدت له محمدا فاشتهر بالنسبة اليها وقول جابر أنا اي يشعر بان سؤال الحسن
 ابن محمد كان في غيبة أبي جعفر فهو غير سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب فلهذا لان ذلك كان عن
 الكيفية كما يشعر بذلك قوله في الجواب بكفك صاع وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله كيف
 الفصل ولكن الحسن بن محمد في المستلثين جميعا هو المنازع لجابر في ذلك فقال في جواب الكيفية
 ما يكفي أي الصاع ولم يعلل وقال في جواب الكيفية اني كسرت الشعر أي فاحتاج الى أكثر من
 ثلاث غرفات فقال لجابر في جواب الكيفية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعرا منك
 وأطيب أي واكتفى بالثلاث فاقضى ان الاتقاء يحصل بها وقال في جواب الكيفية ما تقدم
 وناسب ذكره لغيره لان طلب الازيد من الماء يلفظ فيه التحري في إيصال الماء الى جميع الجسد

قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أما أنا
 فأفيض على رأسي ثلاثا
 وأشار يديه كتحميمهما
 حديثي محمد بن بشار قال
 حدثنا عنده قال حدثنا
 شعبة عن محمول بن راشد
 عن محمد بن علي عن جابر بن
 عبد الله قال كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يضرغ على
 رأسه ثلاثا وحدثنا أبو
 نعيم قال حدثنا معمر بن
 يحيى بن سام قال حدثني
 أبو جعفر قال قال لي جابر
 أنا اي ابن عمك يعرض
 بالحسن بن محمد بن الحنفية
 قال كيف الفصل من الجنابة

وكان صلى الله عليه وسلم سيد الورعين وأتق الناس لله وأعلمهم به وقد اكنى بالصاع فاشربا
 الى ان الزيادة على ما اكنى به تنطق قد يكون مثله الوسوسة فلا يلتفت اليه **(قوله ثلاث اكنى)**
 وفي رواية كريمة ثلاثة اكنى وهي جمع كفو والكف ند كرو وتوش المراد انه يأخذ في كل مرة
 كفن ويبل على ذلك رواية اصح بن رواه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن
 أبيه قال في آخر الحديث وبسط يديه ويؤيد حديث جبير بن مطعم النبي في أول الباب والكف
 اسم جنس فيعمل على الاثنين ويحتمل ان تكون هذه العرفان الثلاث للسكران ويحتمل ان يكون
 لكل جهة من الرأس غرفة كما ساقى في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريسا **(قوله)**
باب الفل مرة واحدة قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله ثم أقاض على جسده لانه
 لم يقيد بعد فيعمل على أقل ما يسمى وهو المترنوا واحدة لان الاصل عدم الزيادة عليها **(قوله حدثنا)**
عبد الواحد هو ابن زياد وناق الاسناد والمتن تقدم في باب الوضوء قبل الفصل **(قوله في هذه)**
 الرواية **(ففسل بده)** ولكن شيعتي يديه **(مرتين أو ثلاثا)** الشك من الاعمش كما ساقى من رواه أبي
 عوانة عنه وفسل الكرماني فقال الشك من ميمونة **(قوله هذا كبره)** هو جمع ذكر على غير قياس
 وقبل واحد ممد كبروا كنهم فرقوا بين العضو وبين خلاف الاثنى قال الاخفش هو من الجمع الذي
 لا واحده وقبل واحد ممد كبروا وقال ابن خروف انما جمعه مع انه ليس في الجسد الواحد احدا بالنظر
 الى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمهم فكان جعل كل خرم من المجموع كاذكر في حكم الفصل
(قوله باب) من بدأ بالجلاب والطيب عند الفسل مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب
 أشكل آخر هادقيلو حد بنا على جماعة من الآفة منهم من نسب البخاري فيها الى الوهم ومنهم من
 ضبط لفظ الجلاب على غير المعروف في الرواية لتسببه المطابقة ومنهم من تكلف لها وجهان غير
 تغيير فأما الطائفة الاولى فأولهم الاسماعيلي فانه قال في مستخرج حرم الله أباء عبد الله يعني
 البخاري من ذ الذي يسلم من الغلط سبق الى قلبه ان الجلاب طيب وأي معنى للطيب عند
 الاعتسال قبل الفسل وانما الجلاب انما هو ما يحلب فيه يسمى حلانا وحلبا قال وفي تأمل طرق
 هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه ان يغتسل من جلاب انتهى وهي رواية ابن خزيمة وابن
 حبان أيضا وقال الخطابي في شرح أي داود الجلاب انه يسع قدر حلب ناقة قال وقد ذكره
 البخاري وتأوله على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه نوهما أنه أراده الحلب الذي يستعمل
 في غسل الايدي وليس الجلاب من الطيب في شيء وانما هو ما فسرت لك قال وقال الشاعر
 صاح هل ريت أو سمعت براع * رفق الضرع ما فرى في الجلاب
 وتبع الخطابي ابن قرقول في المطالع وابن الجوزي وجماعة وأما الطائفة الثانية فأولهم الازهرى
 قال في التذيق الجلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهمله واللام الخفيفة أي ما يحلب
 فيه كالحلب نصفه وامتأه الجلاب بضم الجيم وتشديدا للام وهو ما ورد فارسي معربا وقد
 أثير جماعة على الازهرى هذا من جهة المعروف في الرواية بالمهمله والتخفيف ومن جهة
 المعنى أيضا قال ابن الاثير لان الطيب لا يستعمل بعد الفسل ألقي منه قبله وأولى لانه اذا بدأ به
 ثم اغتسل أذهب الماء وقال الحديث في الكلام على غريب الصحاح ضم مسام هذا الحديث مع
 حديث الفرق وحديث فخذ الصاع في موضع واحد فكانه تأوله على الاماء وأما البخاري

فقلت كان النبي صلى الله عليه وسلم ياخذ ثلاثة
 أكنى ويضعها على رأسه
 ثم يفيض على سائر جسده
 فقال لي الحسن اني رجل
 كثير الشعر فقلت كان النبي
 صلى الله عليه وسلم أكثر
 منك شعرا **(باب)** الفسل
 مرة واحدة حدثنا موسى
 قال حدثنا عبد الواحد
 عن الاعمش عن سالم بن أبي
 الجعد عن كريب عن ابن
 عباس قال قالت ميمونة
 وضعت النبي صلى الله عليه
 وسلم ماء الفسل ففسل يده
 مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ
 على ثيابه ففسل هذا كبره ثم
 مسح يده بالارض ثم مضض
 واستنشق وغسل وجهه
 ويديه ثم أقاض على جسده
 ثم تحول من مكانه ففسل
 قديمه **(باب)** من بدأ
 بالجلاب أو الطيب عند
 الفسل حدثنا محمد بن المنني
 قال حدثنا أبو عاصم عن
 حنظلة عن القاسم عن
 عائشة قالت كان النبي صلى
 الله عليه وسلم اذا اغتسل
 من الجنابة دعا شيئا فهو
 الجلاب فاخذ بيكفه فبدأ
 بشق رأسه الايمن ثم الايسر
 فقال بهما على رأسه

حدثنا محمد بن عمر بن حفص بن
صهيب قال حدثنا أبي قال
حدثنا الأعمش قال حدثني
سالم عن كريب عن ابن عباس
قال حدثنا ميمونة قالت
صليت للنبي صلى الله عليه
وسلم غسلاً فأنفرغ بيته
على يساره فغسلهما ثم غسل
فرجه ثم قال بيده الأرض
فغسلها بالتراب ثم غسلها ثم
تغصص واستنشق ثم غسل
وجهه وأفاض على رأسه
ثم فنى غسل قدميه ثم أتى
بمديل فلم يغض بها (باب
مسح اليد بالتراب لتكون
أثني حدثنا الجبدي
قال حدثنا سفيان قال
حدثنا الأعمش عن سالم بن
أبي الجعد عن كريب عن
ابن عباس عن ميمونة أن
النبي صلى الله عليه وسلم
اغتسل من الجنابة فغسل
فرجه بيده ثم غطى بها
الحائط ثم غسلها ثم وضأ
وضأه للصلاة فلما فرغ
من غسله غسل رجليه
(باب) هل يدخل الجنب
يده في الأناقل أن يغسلها
إذا لم يكن على يده قذر
غير الجنابة وأدخل ابن
عمر والبراء عن عازب يده في
الطهور ولم يغسلها ثم وضأ
وإبراهيم عن ابن عباس بأما
بما يتنضح من غسل الجنابة
حدثنا عبد الله بن مسلمة

والمراد هل هما واجبان فيه أم لا وأشار ابن بطال وغيره إلى أن الجنازة استسقط علم وجوبها
من هذا الحديث لأن في رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث ثم وضأ وضوءه للصلاة فدل على
أنهما للوضوء وقام الاجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب والمغصص والاستنشق
من أنواع الوضوء فإذا سقط الوضوء سقطت نوابه ويحمل ما روي من صفة غسله صلى الله عليه
وسلم على الكمال والفضل (قوله حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غثان كاتب في رواية الاسيبي
(قوله غسلاً) بضم أوله أي ماء الاغتسال كاسبق في باب الغسل مرة (قوله ثم قال بيده الأرض)
كذا في روايتنا ولا كتر يسره على الأرض وهو من إطلاق القول على الفعل وقد وقع إطلاق
الفعل على القول في حديث لاحسد الأفيان قال في الذي يتلو القرآن لو أوتيت مثل
ما أوتي هذا الفعل مثل ما يفعل وسأقي في باب تغصص اليدين ثم سامن رواية أبي جزة عن الأعمش
في هذا الموضع فغضب بيده الأرض فيفسر قال هنا يضرب (قوله ثم فنى) أي تحول إلى ناحية
(قوله فلم يغض بها) زائد في رواية كريمة قال أبو عبد الله عليه السلام يمسح وأنت الضمير على إرادة الخرق
لأن المديل خرق مخصوص وسأقي في باب من أنفرغ على بيته قالت ميمونة فناولته خرقاً وبقية
ما حث الحديث فتقدمت في باب الوضوء غسل الفسل (قوله) مسح اليد بالتراب
تكون أثني أي تصير اليد أثني منها قبل المسح (قوله) حدثنا عبد الله بن الزبير الجبدي) كذا في
روايتنا واقصر الأثر على حدثنا الجبدي وسفيان هو ابن عيينة (قوله فغسل فرجه) هذه القاء
تفسيرية وليس تعقيباً لأن غسل الترح لم يكن بعد الفراغ من الاغتسال وقد تقدمت
مباحث هذا الحديث أيضاً من فوائد هذا السباق الاتيان فيه بتم الله على ترتيب ما ذكر فيمن
صفة الفسل (قوله) هل يدخل الجنب يده في الأناقل أي الذي فيه ماء الفسل قبل
أن يغسل أي خارج الأناقل إذا لم يكن على يده قذر أي من نجاسة وغيرها غير الجنابة أي حكمها
لأن أثرها يختلف فيه فدخل في قوله قذروا ما حكمها فقال المذهب أشار الجنازة إلى أن يد الجنب
إذا كانت نظيفة جازله ادخالها الأناقل أن يغسلها لانه ليس شيء من أعضائه نجس بسبب كونه
جنباً (قوله) وأدخل ابن عمر والبراء عن عازب يده أي أدخل كل واحد منهما يده وفي رواية لابي
الوقت يدهما بالتنبيه (قوله في الطهور) بفتح أوله أي الماء الملة للاغتسال وأثر ابن عمر وصلة
ابن منصور بمعناه وروى عبد الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر ويجمع بينهما أن ينزلا
على حالين فغسل يغسل كان مستقيماً لا قذراً فيه وبحث غسل كان نظائماً ومستقيماً أن فيها شياً
أو غسل للندب وترك الجواز أو أثر البراء وصله ابن أبي شيبة بلفظ أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن
يغسلها وأخرج ابضاع الشعبي قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون أيديهم
الماء قبل أن يغسلوها وهم جنب (قوله) وإبراهيم عن ابن عباس) أما أثر ابن عمر فوصلة عبد
الرزاق بمعناه وأما أثر ابن عباس فوصلة ابن أبي شيبة عنه وعبد الرزاق من وجه آخر أيضاً عنه
وتوجه الاستدلال به لترجيح أن الجنابة الحكمية لو كانت تؤثر في الماء لامتنع الاغتسال من
الأناقل الذي تقاطر فيه مالا يقدر بدن الجنب من ماء اغتسله وبغير أن يقال انما ير التيمم باليد بأسا
لاما يمشق الاحتراؤه فكان في مقام العقوبة كما روي ابن أبي شيبة عن الحسن البصري قال ومو
يلك آثار الماء انما ترجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا (قوله) حدثنا عبد الله بن مسلمة) زاد

مسلم ابن قسب **(قوله حدثنا)** ولكن عمة أخبرنا أفلح وهو ابن جند بكر وامسلم ولم يصر البخاري عن أفلح بن محمد بن القاسم هو ابن محمد وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره وزاد مسلم في آخره من الجنابة أي لأجل الجنابة ولا في عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة فذكره وزاد مسلم وتلقي بعد قوله يختلف أي ينافيه ولا جماع على من طريق إسحق بن سليمان عن أفلح يختلف فيه أي ينافي يعني حتى تلتقي واليهي من طريقه يختلف أي ينافيه يعني وتلقي وهذا بشعرين قوله وتلقي مدح جوسباني في باب تحليل الشعر من وجه آخر عنها كأن تقتل من أمانا واحدفقرت منه جعيا فلعل الراوي قال وتلقي بالمعنى ومعنى يختلف أنه كان يغتفر نارة قلبها وتغفر هي نارة قلبه ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة فبيادني حتى أقول دع لي زاد النسائي وأبادة حتى يقول دع لي وفي هذا الحديث جواز اعتزال الجنب من الماء القليل وأن ذلك لا يمنع من الطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه ويدل على أن التمسح من انغماس الجنب في الماء الدائم انغماسا للتمسح به كراهة أن يستقذر لا لكونه يصير نجسا بانغماس الجنب فيه لأنه لا فرق بين جمع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه وأما توجيه الاستدلال بالترجعة فلأن الجنب لما جازله أن يدخل يده في الأمانا ليفقر فيها قبل ارتفاع حده لتعلم الفصل كافي حديث الباب دل على أن الأمر بفصل يده قبل ادخالها ليس الأمر بجمع إلى الجنابة بل إلى الماء ليكون يضمن نجاسة شقنة أو سطوة **(قوله حدثنا مسدد قال حدثنا حماد)** هو ابن زيد لم يسمع من حماد بن سلمة وهشام هو ابن عروة **(قوله غسل يده)** هكذا أورده مختصرا وقد أخرجه أبو داود وأما عن مسدد هذا السند لكن قال يديه بالتميم فزاد يصيب على يده البني أي من الأمانا فيصل فرجه يفرغ على شاة ثم توضع وضوءه للصلاة الحديث وهكذا أخرجه الإجماع على من طريق عن حماد بن زيد وسياق فيهم وسجوه آخر عن هشام في باب تحليل الشعر قال المهلب حمل البخاري أحديث الباب التي لم يذكرها غسيل الدين قبل ادخالها على حال يمتنع نفاقة اليد وحديث هشام يعني هذا على ما إذا خشى أن يكون علقها شيء فاستعمل من اختلاف الحديث ما يجمع بينهما وتقي التعارض عنها انتهى ويمكن أن يحمل الفعل على التذب والتزل على الجوارزا ويقال حديث الترك مطلق وحديث الفعل مقيد فيصل المطلق على المقيد لأن في دواء الفعل زيادة لم تذكر في الأخرى **(قوله حدثنا أبو الوليد)** هو الطيالسي **(قوله من جنابه)** ولكن كشمي من الجنابة أي لأجل الجنابة **(قوله وعن عبد الرحمن بن القاسم)** هو معطوف على قوله شعبة عن أبي بكر بن حفص فلتسعة فيه اسنادان إلى عائشة حده أحد شخصيه عن عروة والآخر عن القاسم وقد وهم من زعم أن رواية عبد الرحمن معلقة وقد أخرجهما أبو نعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد بالاسنادين وقالوا أخرجه البخاري عن أبي الوليد بالاسنادين جعلا وكذا قال أبو موسى وهو غرق في الأطراف **(قوله مثله)** أي مثل المتن المذكور ولا يصلي بمثله بزيادة موحدة في قوله **(قوله حدثنا أبو الوليد)** هو الطيالسي أيضا وهذا اسناد ثالث له عن شعبة أيضا في هذا المتن لكن من طريق صحابي آخر وهذا الاسناد بعينه تقدم متن آخر في باب علامة الإيمان **(قوله والمرأة)** يجوز فيه الرفع على العطف والنصب على المعية واللام فيها الجنس **(قوله زاد مسلم)** هو ابن إبراهيم وهو من شيوخ البخاري

قال أخبرنا أفلح عن القاسم عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من أمانا واحد يختلف أي ينافيه حدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يده حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن أبي بكر بن حفص عن عروة عن عائشة قالت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من أمانا واحد من الجنابة وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة مثله حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عبد الله بن عبد الله بن جابر قال سمعت أنس بن مالك يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة من نساء يفتلان من أمانا واحد زاد مسلم

ووهب عن شعبين الجنابة (باب) ٣٢٢ طريق الفسل والوضوء ويزكر عن ابن عمر أنه غسل قدميه بعد ما جف وضوءه * حدثنا محمد

(قوله) ووهب (زاد الأصل) وأبو الوقت ابن جرير رأى ابن حازم وبذلك جزم أبو يعقوب وغيره ووقع في رواية أبي يندروهب بالتصغير وأظنه وهما فان الحديث وجده بعد تتبع كثير من روايه وحب بن جرير ولم يضمن رواية وحب بن خالد ووهب بن جرير من الرواة عن شعبه وأما وهب فهو من آثاره ومرا الدخاري أن مسلماً بن إبراهيم ووهب بن جرير رواه هذا الحديث عن شعبه بهذا الاسناد الذي رواه عنه أبو الوليد فزاد في آخر من الجنابة وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية وحب بن جرير دون هذه الزيادة والله أعلم (قوله) **باب** طريق الفسل والوضوء أي جوازوه وهو قول الشافعي في الجديدوا حثروا أن الله تعالى أو يجب غسل أعضائه فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرفقه أو أنه قد أتى بذلك بفعل ابن عمر وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجماعة وقال البيهقي ومالك من تعمد ذلك فعليه الاعادة من نسي فلا وعن مالك ان قرب التفريق بخوان طال أعاد وقال قتادة لا يبعد الا ان جف وأجازه النضي مطلقاً في الفسل دون الوضوء كرجوع نكاح المنذور وقال ليس مع من جعل الجفاف حداً لذلك جهة وقال الطحاوي الجفاف ليس يحدث فينبغي كالجفاف جميع أعضاء الوضوء لم يطل الطهارة (قوله) ويزكر عن ابن عمر هذا الاثر ينافي الام عن مالك عن نافع عن كنانة فيه أنه يوافق السوق دون رجله ثم يرجع الى المسجد فيسج على خفيه ثم يسجد والاسناد صحيح فيحصل أنه اغتسل بجزء لم يكن قد ذكر بالمعنى قال الشافعي له لا تدبج وضوءه لان الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد (قوله) حدثنا محمد بن محبوب هو البصري وعبد الواحد هو ابن زياد البصري وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن اسماعيل عنه في باب الفسل مرة وتساوقهما واحداً غالباً الآن في ذلك ثم تحول من مكانه وفي هذا ثم تضي من مقامه وهما معني وأبى الكرماني من هذا احتمال أن يكون اغتسل قائماً (قوله) **باب** من أفرغ هذا الباب يقدم عند الأصلي وابن عساكر على الذي قبله واعترض على المصنف بان الدعوى أعم من الدليل والجواب ان ذلك في غسل الفرج بالنص وفي غيره بما عرفت من شأنه أنه كان يجب التسام كالتقدم ومجده هنا فيما إذا كان يغتفر من الاناء قاله الخطابي قال فاما إذا كان ضيقاً كالتعميم فإنه يصح عن يساره ويصب المائنة على يمينه (قوله) حدثنا موسى بن اسماعيل تقدم هذا الحديث من روايته أيضاً في باب الفسل مرة ولكن شيخه هناك عبد الواحد هو أن أوعوانة وهو الواح البصري (قوله) وسنتره زاد ابن فضيل عن الاعمش شيوب والواو فيه حاله (قوله) فصب قبل هومعاً وف على محذوف أي فأراد الفسل فكشف رأسه فأخذ الما فصب على يده قاله الكرماني ولا يحتمل أن يكون الوضع معاً بالصبي على ظاهره والارادة والكشف يمكن كونهما وقتاً قبل الوضع والاخذ هو عين الصب هنا والمعنى وضعت له ما فشرع في الفسل ثم مرحت الصفة (قوله) قال سليمان أي الاعمش وقائل ذلك أوعوانة وقاعل أذكر سالم بن أبي الجعد وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الاعمش ففصل بيده مرتين أو ثلاثاً ولا بن فضيل عن الاعمش فصب على يده ثلاثاً ولم يشك أخرجه أوعوانة في مستخرج جبه فكان الاعمش كان يشك فيه ثم ذكره بن جرير لان جماع ابن فضيل من منمنأخر (قوله) ثم تضي (قوله) والاصل يضي فغيرناه (قوله) هو غسل قدميه كذا الابن ذرولاً كرفسل بالقام (قوله) فقال بيده أي

حدثنا محمد * حدثنا محمد بن محبوب قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن أبي الجعد عن ابن عباس عن ابن عباس قال قالت ميمونة وضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقتل به فأفرغ على يديه ففصلهما مرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ يمينه على شماله ففصل مذكراً ثم ففصل يمينه في الأرض ثم تضي واستشق ثم غسل وجهه ويديه وغسل رأسه ثلاثاً ثم أفرغ على جسده ثم تضي من مقامه ففصل قدميه (باب) من أفرغ يمينه على شماله في الفسل * حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا أبو عوانة قال حدثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ابن عباس قال قالت ميمونة وضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل واستتره فصب على يده ففصلها مرة أو مرتين قال سليمان لا أدري أذكر الثالثة أم لا ثم أفرغ يمينه على شماله ففصل فرجه ثم ذلك يمينه الأرض وأبى الخطابي ثم تضي واستشق وغسل وجهه ويديه وغسل رأسه ثم صب على جسده ثم تضي ففصل قدميه ففصل يمينه ثم ففصل يمينه

أشاروه ومن اطلاق القول على الفعل كما تقدم منه (قوله ولم يرد لها) بضم أوله واسكان الدال
من الراء وهو الأصل يرد لها لكن جزم لم ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فقد مضى وأفسد
المعنى وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال وهي وهم وقد رواه الامام أحمد عن عثمان
عن أبي عوانة بهذا الاسناد وقال في آخره فقال هكذا وأشار يدها أن لا يريدها وسأني في رواية
أبي جزة عن الأعمش فناولته فوافقه باخذها والله أعلم (قوله ما) اذا جامع ثم عاد
أي ما حكمه والكشميني عاود أي الجماع وهو أعين أن يكون تلك الجملة أو غيرها وقد
أجمعوا على أن الغسل بينهما لا يجب ويبدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والسنائي عن
أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه يقتل عندهن وعندهنه قال
فقلت يا رسول الله ألا تحبهن غسلا واحدا قال هذا أن ذكرى وأطيب وأطهر واختلفوا في الوضوء
بينهما فقال أبو يوسف لا يستحب وقال الجمهور يستحب وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر
يجب واحضوا بصديقي أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم
أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءا أخرجه سلم بن طريق أبي حفص عن عاصم عن أبي التوكل
عنه وأشار ابن خزيمة إلى أن بعض أهل العلم جله على الوضوء للقوى فقال المراهبة غسل الفرج
ثم رده ابن خزيمة بخلافه وأمن طريق ابن عسبة عن عاصم في هذا الحديث فقال فليتوضأ وضوءه
للصلاة وأطمن المشار إليه هو اسحق بن راهويه فقد نقل ابن المنذر عنه أنه قال لا يمين غسل
الفرج إذا أراد العود ثم استدل ابن خزيمة عن أبي الأضر بالوضوء للندب لا للوجوب بمجراؤه
من طريق شعبة عن عاصم في حديث أبي سعيد المذکور كرواية ابن عينة وزاد فيه أنشط للعود
فدل على أن الأمر بالرشاد والندب وبذل أيضا على أن الغلب الوجوب ما رواه الطحاوي عن
طريق موسى بن عقبة عن أبي اسحق عن الأسود عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
يجمع ثم يعود ولا يتوضأ (قوله ويحيى بن عبيد) هو القطان ويحيى أن ثبت في القراءة قبل قوله
عن شعبة لفظ كلاهما لأن كلام ابن أبي عدي ويحيى رواية محمد بن بشر عن شعبة وحذف
كلاهما من الخط اصطلاح (قوله ذكرته) أي قول ابن عمر المذکور بعد باب وهو قوله ما أحب
أن أصبح محرما تنضح طيبا وقد يمينه مسلم في روايته عن محمد بن المنتشر قال سألت عبد الله بن
عمر عن الرجل يطيب ثم يصبح محرما فذكره وزاد قال ابن عمر أن أظلي بقطران أحب إلى من أن
أفعل ذلك وكذا أساقه الإجماع على بقاءه من الحسن بن سفيان عن محمد بن بشر فكان المصنف
اختصر ليكون المحذوف معلوما فعد أهل الحديث في هذه القصة أو حذبه به محمد بن بشر
مختصرا (قوله أبا عبد الرحمن) يعني ابن عمر استرجعته عائشة أشعارا ما قد رسا فمأله أذلو
استحضر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك (قوله فطوف) كناية عن الجماع وبذلك
تظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال الإجماع على يحتمل أن يراد به الجماع وإن يراد به تجديد
العهد بين قلت والاحتمال الأول يرجح الحديث الثاني لقوله أعطي قوة ثلاثين ويطوف في
الأول مثل ما يدور في الثاني (قوله ينضح) بفتح أوله وينضح الضاد المعجمة وبالحاء المعجمة قال
الاصمعي النضح بالمعجمة أكثر من النضح بالمهملة وسوى بينهما أبو زيد وقال ابن كيسان أنه
بالمعجمة لما نضح وبالمهملة لما راف وظاهره أن عن الطيب بقيت بعد الإجماع قال الإجماع على

ولم يرد لها (باب) إذا جامع
ثم عاد ومن دار على نسائه في
غسل واحد حدثنا محمد بن
بشار قال حدثنا ابن أبي
عدي ويحيى بن سعيد عن
شعبة عن إبراهيم بن محمد بن
المنذر عن أبيه قال ذكرته
لعائشة فقالت برحم الله أبا
عبد الرحمن كنت أظيب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فطوف على نسائه ثم
يصبح محرما ينضح طيبا
• حدثنا محمد بن بشار

بحيث اهما ركانته يساقط منه الشيء بعد الشيء وسنذكر حكم هذه المسئلة في كلب الحج ان شاء الله تعالى **(قوله معاذ بن هشام)** هو الغسواتي والاسناد كله بصرون **(قوله في الساعة الواحدة)** المراد بها قدر من الزمان لا ما اصطلم عليه اصحاب الهيئة **(قوله من الليل والنهار)** الواو بمعنى اوسع منه الكرماني ويحتمل أن تكون على بابها بان تكون تلك الساعة جزءاً من آخر أحدهما وجزءاً من أول الآخر **(قوله ومن إحدى عشرة)** قال ابن خزيمة تقر بذلك معاذ بن هشام عن أبيه ورواه سعيد بن أبي عروبة وغيره عن قتادة فقالوا تسع نسوة انتهى وقد أشار البخاري الى رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها هنا واصله ابعداً في عشر ربابا بلفظ كان بطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الرويتين بان حمل ذلك على حالتين لكنه وهب في قوله ان الأولى كانت في أول قعوده المدينة حيث كان تحته تسع نسوة والحالة الثانية في آخر الامر حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة أو موضع الوهم منه أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن تحته امرأة سوى سودة ثم دخل على عائشة بالمدينة ثم تزوج أم سلمة وخصه وزين بنت خزيمة في السنة الثالثة والارابعة ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة ثم جويرية في السادسة ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة وهؤلاء جميع من دخل بهن من الزوجات بعد الهجرة على المشهور واختلف في رواية وكانت من سبي بني قريظة فخرم ابن اسحق بانه عرض عليها أن يتزوجها ويضرب عليها الحجاب فاستارت البقاع في ملكه والاكثر على أنها ماتت في سنة عشر وكذا ما تفرغ زينب بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل قال ابن عبد البر مكثت عند شهرين أو ثلاثة فعلى هذا لم يجمع عنده من الزوجات أكثر من تسع مع أن سودة كانت وهبت يومها للعائشة كما سبق في مكانه في بحث رواية سعيد لكن تحمل رواية هشام على أنهم مارية وريحانة الين وأطلق عليهن لفظ نسائه لقبلياً وقد سرد الديلماني في السيرة التي جمعها من اطلم عليه من أزواجه عن دخولها أو يعقد عليها فقط أو طاقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها قبلت ثلاثين وفي الفتاة من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن بأحدى عشرة ومات عن تسع وسرأسماء عن أيضاً أبو الفتح العمري ثم مغطى في ذين على العدد الذي ذكره الديلماني وأكبر ابن القيم ذلك والخلاف ان الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الاسماء ويقتضي ذلك نقص العدة والله أعلم **(قوله أو كلن)** ضغ الواو هو مقول قتادة والهمزة للاستفهام وعبر ثلاثين بمخزوف في ثلاثين رجلا ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام أربعين بئلا ثلاثين وهي شاذة من هذا الوجه لكن في مر اسبيل طاوس مثل ذلك وزاد في الجماع وفي صفة الجنة لا ينعم من طريق مجاهد مثله وزاد من رجال أهل الجنة ومن حديث عبد الله بن عمرو رفعه أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع وعند أحد والنسائي وصححه الحاكم من حديث يزيد بن أرقم رفعه ان الرجل من أهل الجنة ليعطى قوة ما في الأكل والشرب والجماع والشهوة فعلى هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة آلاف **(قوله وقال سعيد)** هو ابن أبي عروبة كذا الجميع الآن الاصيل قال انه وقع في نسخة شعبة بن سعيد قال وفي عرضنا على أبي يزيد بكه سعيد قال أبو علي الجاني وهو الصواب قلت وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد وأما رواية شعبة لهذا

قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وعن إحدى عشرة قال قلت لأنس أو كلن يطيقه قال كانت تسع نسوة قال قتادة أناساً حدثهم تسع نسوة

بعض المالكية والحنابلة على إيجاب استماعه بالفصل عمداً بالحقيقة لكن الجمهور نظروا إلى المعنى فإن الموجب لنفسه انما هو خروج الخارج فلا يجب المجاوزة إلى غير محله ويؤيد ما عندنا الإسماعيلي في رواية فقال وضوا وغسله فأعاد الصغير على الذي وتغير هذا قوله من ذكره فليتوضأ فإن التقض لا يتوقف على مس جميعه واختلف القائلون بوجوب غسل جميعه هل هو معقول المعنى أو لا بعد فصل الثاني يجب التفتيش قال الطحاوي لم يكن الأمر بغسله لوجوب غسله كله بل ليقتصر في غسل خروجه كما في الضرع إذا غسل بالماء البارد يتفرق لونه إلى داخل الضرع فينقطع خروجه واستدل به بضاعة بخاجة المني وهو ظاهر وخروج ابن عقيل الحنبلي من قول بعضهم أن المني من أجزاء الخمر رواية بطهارته وتغيبه لو كان من السرج الفصل منه واستدل به على وجوب الوضوء على من يمس المني للأمر بالوضوء مع الوصف بصيغة المبالغة الدالة على الكثرة وتغيبه ابن دقيق العيد بأن الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد بخلاف صاحب السلس فإنه ينشأ عن غلة في الجسد ويمكن أن يقال أمر الشارع بالوضوء منه ولم يستعمل فدل على عموم الحكم واستدل به على قبول خبر الواحد على جواز الاعتماد على الخبر المقتنون مع القدرة على القطوع وفيهما نظر لما تقدم من أن السؤال كان بمحضرة على ثم لوصح أن السؤال كان في غيبته لم يكن دليلاً على المدعى لاحتمال وجود القرائن التي تحق الخبر فتغيبه عن الظن إلى القطع قاله القاضي عياض وقال ابن دقيق العيد المراد بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبراً واحداً هو ضرورة الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم الحجة بحملها لا بقرعة من غيرها وفيه جواز الاستنباط في الاستفتاء وقد يؤخذ منه جواز دعوى الوكيل بحضور موكله وفيه ما كان الصحابة عليه من حرمة النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وفيه استعمال الأدب في ترك المواجهة لما ينبغي منه عرفاً وحسن المعاشرة مع الأصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بمحضرة آثارها وقد تقدم استدلال المصنف في العلم على استحبابه فأمر غير بالسؤال لأن فيه مجاميع المذاهب استعمال الحياض عدم التفریط في معرفة الحكم

(قوله ما من تطيب ثم اغتسل) تقدم الكلام على الحديث قبل بياب وموضع الاستدلال به أن قولها طاف في نسائه كتابه عن الجماع ومن لازمه الاعتسال وقيدت كرت أنها طيبته قبل ذلك وأما أصبح محرماً ومن قوائمه أيضاً وقوع رتبة بعض العصابة على بعض بالدليل وأطلاع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ما لم يطلع عليه غيره من أفاضل العصابة وخدمة الزوجات لازماً وجهن والتطيب عند الأحرام وسائياً في الحج وقال ابن بطال فيه أن السنة اتخاذ الطبيب للرجال والنساء عند الجماع **(قوله حدثنا الحكم)** هو ابن عينة وهو وشيخه إبراهيم الخفي وشيخه الأسود بن زيد فقهاه كوفيون تابعيون **(قوله ويص)** بفتح الواو وكسر الموحدة بعد ما يعتنانية ثم صادمه همل هو البريق وقال الإسماعيلي ويص الطبيب ثلاثاً أو موكلاً لعين فائمة لا للريح فقط **(قوله مفرق)** بفتح الميم وكسر الراء يجوز فتحها ودلالة هذا المتن على الترجمة أما لكونها فاصقة واحدة وأما لأن من الأحرام الغسل عنده ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم بدعه وفيه أن بقاء الطبيب على بدن الحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الأحرام **(قوله ما من تطيب الشعر)** أي في غسل الجنابة **(قوله عبد الله)** هو ابن المبارك **(قوله إذا اغتسل)** أي

(باب) من تطيب ثم اغتسل ويبي أثر الطيب
حدثنا أبو النعمان قال
حدثنا أبو حنيفة عن إبراهيم
ابن محمد بن المنتشر عن أبيه
قال سألت عائشة فذكرت
لها قول ابن عمر ما أحب أن
أصبح محرماً أنضج طيباً فقلت
عائشة أنا طيب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم طافني
نساءه ثم أصبح محرماً ما حدثنا
آدم قال حدثنا شعبة قال
حدثنا الحكم عن إبراهيم
عن الأسود عن عائشة
قالت كأي أنظر إلى ويص
الطبيب مفرق النبي صلى
الله عليه وسلم وهو محرم
(باب) في تحليل الشعر حتى
إذا ظن أنه قد أروى بشرته
أفاض عليه
حدثنا
عبدان قال أخبرنا عبد الله
قال أخبرنا هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا اغتسل من
الجنابة غسل يديه وتوضأ
وضواً للصلاة ثم اغتسل ثم

أراد أن يقتل (قوله إذا ظن) يحتمل أن يكون على ما هو مكتفي فيه بالقلبة ويحتمل أن يكون
 بمعنى علم (قوله أروى) هو فعل ماضٍ من الأرواء أو أرواه أفاضله راء أو المراد بالبشرة هنا
 ما تحت الشعر (قوله أفاض عليه) أي على شعره (قوله ثم غسل سائر جسده) أي بقية جسده
 وقد تقدم من رواية مالك عن هشام في أول كتاب الغسل هنا على جلده كله فيصير أن يقال إن
 سائرهما بمعنى الجميع جهاتين الروايتين وبقية مباحث الحديث تقدمت هناك (قوله وقالت) أي
 عائشة هو معطوف على الأول فهو متصل بالاستناد المذكور (قوله تعرف) باسكان المجمة بعدها
 راء مكسورة وله في الاعتصام نشرع فيه جميعاً وقد تقدمت مباحثه في باب هل يدخل الخنثى يدعى
 الطهور (قوله ما) من نوضاً في الجنابة سقط من أو آخر الترجمة لفظاً منه من
 رواية غير أبي ذر (قوله أخبرنا) ولا يذرح حدثنا (الفضل) (قوله وضع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وضوء الجنابة) كذا لاكثر الأضافة ولكرية وضوء بالتسوية بلام واحدة
 ولكن جميع الجنابة ولرفيقه وضع على البناء المفعول رسول الله بآدة اللام أي لاجله وضوء
 بالرفع والتسوية (قوله فكفأ) ولغير أبي ذر كما أي قلب (قوله على يساره) كذا لاكثر
 والمسقطي وكره على غمله (قوله ضرب يده بالأرض) كذا لاكثر ولكنهم في ضرب يده
 الأرض (قوله ثم غسل جسده) قال ابن بطال حديث عائشة التي في الباب قبله ألقى بالترجمة
 لأن فيه ثم غسل سائر جسده وأما حديث الباب ففيه ثم غسل جسده فدخل في عموم موضع
 الوضوء فلا يطابق قوله ولم يغتسل موضع الوضوء وأجاب ابن التيربان فريضة الحال والعرف
 من سياق الكلام يخص أعضاء الوضوء فإن تقدم غسل أعضاء الوضوء وعرف الناس من
 مفهوم الحديث إذا أطلق بعده يعطى ذلك اه ولا يضيئ تكلفه وأجاب ابن التيربان أن مراد
 البخاري أن يسر أن المراد بقوله في هذه الرواية ثم غسل جسده أي ما بقي من جسده بدليل الرواية
 الأخرى وهذا فيه نظر لأن هذه القصة غير تلك القصة كما قدمنا في أوائل الغسل وقال الكرماني
 لفظ جسده شامل لجميع أعضاء البدن فيصير عليه الحديث السابق والمراد هناك بسائر جسده
 أي باقية بعد الرأس لأعضاء الوضوء (قلت) ومن لازم هذا التقرير أن الحديث غير مطابق
 للترجمة الذي يظهر لي أن البخاري جعل قوله ثم غسل جسده على الجواز أي ما بقي بعدما تقدم ذكره
 ودليل ذلك قوله بعد فغسل رجله أن لو كان قوله غسل جسده محمولاً على عموم لم يحتاج لغسل
 رجله نائلاً لأن غسلهما كان يدخل في العموم وهذا أشبه بتصرفات البخاري الذين شانه
 الاعتناء بالآخى أكثر من الأجل واستنبط ابن بطال من كونه لم يغتسل موضع الوضوء
 أجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة وأجزاء الصلاة للوضوء المجدد على تبيين أنه كان قبل التعبد
 محدثاً والاستنباط المذكور مبنى عنده على أن الوضوء الواقع في غسل الجنابة سنة وأجزاء
 ذلك عن غسل تلك الأعضاء بعد وهي دعوى مردودة لأن ذلك يختلف باختلاف النسبة فمن فوى
 غسل الجنابة يرقم أعضاء الوضوء لفضليته ثم غسله والأفلا يصح البناء المذكور ورواه (قوله
 بنفض المله يده) سقط الماه من غير رواية أبي ذر ولا أصلي جعل بنفض يده ماقى مباحث
 المتن مستقيم في أوائل الغسل والله المستعان (قوله ما) إذا ذكر أي ذكر (الرجل) وهو
 في المسجد أنه جنب خرج ولا يذروا كربة يخرج كاهو أي على حاله (قوله ولا يقيم) إشارة

يحتمل يده شعرو حتى إذا ظن
 اعتقد أروى بشرة أفاض
 عليه الماء ثلاث مرات ثم
 غسل سائر جسده وقالت
 كنت أغتسل أنا والتي صلى
 الله عليه وسلم من أنا واحد
 تعرف منه جميعاً (باب)
 من نوضاً في الجنابة ثم غسل
 سائر جسده ولم يغتسل
 موضع الوضوء منه مرة
 أخرى حدثنا يوسف بن
 عيسى قال أخبرنا الفضل
 ابن موسى قال أخبرنا الأعمش
 عن سالم عن كريب مولى ابن
 عباس عن ابن عباس عن
 ميمونة قالت وضع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وضوء
 الجنابة فكفأ يمينه على
 يساره مرتين أو ثلاثاً ثم
 غسل فرجه ثم ضرب يده
 بالأرض أو الحائط مرتين
 أو ثلاثاً ثم مضى واستنشق
 وغسل وجهه وذراعيه ثم
 أفاض على رأسه الماء ثم
 غسل جسده ثم غيى فغسل
 رجله قالت فأنته بخرقة
 فلم يرد هاجل بنفض المله يده
 (باب) إذا ذكر في المسجد
 أنه جنب يخرج كاهو ولا يقيم

حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان بن عمر قال أخبرنا يونس عن الزهري ٣٢٩ عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أئمت الصلاة وعدت الصفوف

قدا ما تخرج البشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام في الصلاة كراهه جنب فقال لما كانكم ثم رجع فاعتسل ثم خرج الينا ورأسه قطار فكبركم فلبينا معه تاجه عبد الأعلى عن معمر عن الزهري ورواه الأوزاعي عن الزهري (باب) نقض الدين من الغسل عن الجنابة حدثنا عبدان قال أخبرنا أبو حمزة قال سمعت الأعمش عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال قالت عروة وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم غلا فستره بثوب وصب على يديه فغسلهما ثم صب بيته على شانه فغسل فرجحه فضرب يده الأرض فغسلها ثم غسل وجهه وذرأه ثم صب على رأسه وأفاض على جسده ثم نحي فغسل قدميه فزالته فوابعم ياخذ فأنطلق وهو نقض يده (باب) من بدأ بشق رأسه الإيمن في الغسل حدثنا خالد بن يحيى قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن سالم عن حصة بنت شيبه عن عائشة قالت كذا أصحاب أحدنا الجنابة أخذت يدهم اتلنا نفوق رؤسها

اليرتس بوجهه في هذه الصورة وهو منقول عن الثوري وصحى وكذا قال بعض المالكية فين نام في المحصد فأحلم يتيم قبل أن يخرج وورد ذكر يحيى تذكر من الذي كبر بعض القائل كثيرا وان كان المتبادر أنه الذي ذكر بكسرهما وقوله خرج كجوه قال الكرمان في هذه الكاف كاف القاربة لا كاف التشبيه كذا قال وعلى التزل فالتشبيه هنا ليس معتلا لأنه يتعلق بجائسه أي خرج في حالة تشبيه بجائسه التي قبل خروجه فيما يتعلق بالحدث لم يفعل ما يفعله من غسل أو ما ينوب عنه من التيم (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي ويونس هو ابن يزيد (قوله وعدت) أي سويت وكان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكبر حتى تستوى الصفوف (قوله فلما قام في الصلاة ذكر) أي تذكر لأنه قال ذلك لفظا وعلما الراوي بذلك من قرائن الحال أو بأعلامه له بعد ذلك وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهري أن ذلك كان قبل أن يكبر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة (قوله فقال لما كانكم) بالنصب أي الزموا ما كانكم وفيه إطلاق القول على الفصل فإن رواية الإسماعيلي فاشار ببدء مكانكم ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والاشارة (قوله ورأسه قطر) أي من ماء الغسل وظاهر قوله فكبر الاكتفاء بالإقامة السابقة في خذ من حوزا لظلال الكثيرين الاتجاوة الدخول في الصلاة وسياق مع قضية باحث هذا الحديث في كتاب الصلاة قبل أبواب صلاة الجمعة بعد أبواب الأذان إن شاء الله تعالى (قوله تابعه عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى البصري وروايته موصولة عند الإمام أحمد عنه وقد تابع عثمان بن عمر وأبو عن يونس بن عبد الله بن وهب عند مسلم وهذه متابعة تامة (قوله ورواه الأوزاعي) روايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الإمامة كالمساقط وظن بعضهم أن السبب في التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابع وقعت بإفظة والرواية بجمعه وليس كما ظن بل هو من النسخة في العبارة (قوله ما) نقض الدين من الغسل عن الجنابة كذا الذي ذكره وكريه والباقي من غسل الجنابة (قوله حدثنا أبو حمزة) هو السكري (قوله فأنطلق وهو ينعض يده) استدله على جواز نقض ماء الغسل والوضوء وقد تقدم ذلك في أوائل الغسل وهو ظاهر وفي هذا الإسناد مر وزيان عبدان وشيخه وكوفيان الأعمش وشيخه ومدينان كريب وشيخه وفيما قبله باب كذلك لأن يوسف بن عيسى وشيخه مر وزيان وفيما قبل ذلك بصران موسى وأبو عوانة وكذا موسى وعبد الواحد وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد وفيما قبل أيضا مكان الجعدي وسفيان وكلهم مرووه عن الأعمش بالإسناد المذكور (قوله ما) من بدأ بشق رأسه الإيمن في الغسل قد تقدم من ذلك في باب من بدأ بالحلاب (قوله حدثنا خالد بن يحيى) هذا من كبار شوخ البخاري وهو كوفي سكن مكة ومن فوقه إلى عائشة مكين (قوله عن حصة) وللاسماعيلي أنه سمع حصة تروي من صفار الحباب وأبوها شيبة هو ابن عثمان الحجي البصري يحكي مشهور (قوله أصاب) بول كربة أصابت (أحدنا) أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولعديت حكم الرفع لأن الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وهو صريح البخاري إلى القول بأن طول الصحبة كذا فعل كذا حكم الرفع سواء صرح بإضافته إلى من صلى الله عليه وسلم أم لا وبه جزم الحاكم (قوله أخذت يدهما) ولكن عمة يدها أي الماء وسرحه الإسماعيلي في روايته (قوله فوق رؤسها) أي

فصبه فوق رأسها ولما جعل يأخذ يديها الماء ثم صب على رأسها **(قوله)** ويدها الأخرى
في رواية الأساعلي ثم أخذت يدها وهي أدل على التزيين من رواية المصنف وإن كان لفظ
الأخرى يدل على أنها الأولى وهي متأخرة عنها فإن قيل الحديث دال على تقديم أمين الشخص
لأمين رأسه فكيف يطابق الترجمة أجاب الكرماني أن المراد من أمين الشخص أئمنه من رأسه
القديم طابق والذي يظهر أنه سئل الثلاث في الرأس على التوزيع كما سبق في باب من بدأ
بالسب وبقي التمسح به بأنه بدأ بشق رأسه الأيمن والله أعلم **(قوله)** من اغتسل
عربا أو حدة في خلوة أي من الناس وهو تأكيد لقوله وسجد ودل قوله أفضل على الجواز وعلمه
أكثره لما هو خالفه ابن أبي ليلى وكأنت تسجد بحديثه على بن أمية من فروعا إذا اغتسل أحدكم
فليستر قاله رجل رأى يغتسل عربا أو حدة رواه أبو دارود والبخاري وغيره من حديث ابن عباس
مطلولا **(قوله)** قال جاز زاد الأسدي ابن حكيم **(قوله)** عن جده جده عارية بن جندب سمعه أنه
رواه شمس بن مسعود عن حماد بن عوف **(قوله)** إن يحيى بن سفيان (الناس) كذا لا تكرار الرواة
وللسرخسي أحق أن يستتر به من هذا لأنه في وقد أخرجه أصحاب الدين وغيرهم من طريق عن
جهز وحسنه الترمذي وصححه أسانم وقال ابن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هرون - عن شبيب بن حكيم
عن أبيه عن جده قال قلت لابي الله عوراة ما تأتي بها وما تدرى قال أحفظ عوربك الأمن
زويتك أراما ملكك بينك قلت يا رسول الله أحمدا إذا كان لي قال الله أحق أن يحميها من
الناس فالاستدلال بهز صحيح ولهذا جزم به البخاري وأما بنو أمية فليس بشرطه وهذا لما علق
في السكاح شمس حديث جندب لم يجهز به قال ويدكر عن ماوية بن سيدة عفره من هذا أن
مجرد عن بالعلوق لا يدل على صحة الاستدلال إلى من عاقبته وأما ما روي فلا يدل وقد حقت
ذلك فيما كتبه في ابن الصلاح وذكرته ثلاثه وشواهد له هذا موضع بسطها وعرف من
سياق الحديث أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الملك البرقي أن المراد بقوله أسمى
أن يحميها أي يلازمه ويؤم قوله الأمن زويتك يدل أنه لا يجوز لها الخلط إلى ذلك
منه وقباضه أنه يجوز الخلط ويدل أيضا على أنه لا يجوز للسراريين أن يستحي منه الرجل للرجل
والمرأة للمرأة وفي حديثه في صحيحه - ثم إن ما أخرجه حديثه يدل على أن التزني في المسافة
غير جائز مطلقا لكن استدلال المصنف على جواز زني العسل بقتل موسى وأبي عليهما السلام
ووجه الدلالة أنه على ما قال ابن بطال أنهم ما عايناه لا قد أتته وهذا مما ينبغي على رأي من
يقول سر عن قبل ما نزع لما الذي يظهر أن وجه الدلالة أنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قص
القصبة ثم تبت شيئا ثم فعل على مراقة الله - باراد الاولان فيه ما شئت غيره وانق
ليس فعل هذا في جميع بين أسديين - بل سديد بهز بن حكيم - على الأقل رالية أشار في الترجمة
ورجح بعض النافعية تحريمه والمشمور وسدده ثم لم يكرهه في **(قوله)** كانت بشر
اسرايل (أب) سمعهم وهو كقوله تعال ذلك الأعراب أما (أ) ما سلون عراة) ناهرا أن
ذلك كان جازا شرعيا ولم يأنرهم موسى في ذلك وكان هو عليه السلام يغتسل وحده
أحدا بالفضل وأعرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا معه ولا تبه على ذلك الترتيبي
فإن في ذلك (قوله) (أد) بالمترفع المال المأولة وقصفت الاستدلال الجوهري الإذرة تفتة

ثم تأخذ يدها على شفتها
الأيمن ويدها الأخرى على
شفتها الأيسر
بسم الله الرحمن الرحيم
(باب) من اغتسل
عربا أو حدة في خلوة ومن
تستر فاستتر أفضل وقال
بهر عن أبيه عن جندب
النبي صلى الله عليه وسلم
الله أحق أن يحميها من
الناس حدثنا الحق بن
نضر قال حدثنا عبد الرزاق
عن معمر عن همام بن منبه
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
كانت بنو اسرايل يغسلون
عراة يتخر بعضهم إلى بعض
وكان موسى يغتسل وحده
فقالوا والله ما يمنع موسى
أن يغتسل معنا إلا أنه أد
فذهب مرة يتسل فوضع
توبع على حجر فخره يبره

فخرج موسى في أثره يقول توبى يا مجرئى يا مجرئى فطردت نواسر إسرائيل العموى فقالوا والله ما مجموعى منى يا صواخذوه فطلق بالجر ضربا فقال أبوه رثوا الله انه لندب بالجر ستة أو سبعة ضربا بالجر ٢٣١ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال بنا أيوب يقتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحسب في ثوبه فناداه ربه يا أيوب ألم أكن أغنييتك عتري قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بركتك ورأه ابراهيم عن موسى ابن عبيدة عن صفوان عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بنا أيوب يقتسل عريانا (باب) الاسترقاق التسل عند الناس بحد ثا عبيد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي التضرع مولى عن ابن عبد الله أن أبا مرة مولى أم هانئ أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فوجدته يقتسل وفاطمة تستره فقال من هذه فقالت أنا أم هانئ بحد ثا عبيد الله قال أخبرنا عن عبد الله قال أخبرنا صفوان عن الأشعث بن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت سرت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقتسل من الجنابة فقتل يده ثم صب بينه على سبيله فقتل فرحوا وما

في الخصة وهي بفتح الخاء وحكى بضم أوله واسكان الدال (قوله فخرج موسى) أي جرى مسرعا وفي رواية فخرج (قوله توبى يا مجرئى) أي أعطى وانما خاطبه لأنه أجره مجرئى من يعقل لكونه قزبوه فاستقل عنده من حكم الجهاد الى حكم الحيوان فناداه فلما لم يعطه ضربه وقيل يحتمل أن يكون موسى أو ابراهيمه اظهار المجيزة بتأخير ضربه فيه ويحتمل أن يكون عن وحى (قوله حتى طردت) ما هم أو أنهم رأوا جده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة ولدواة وشبهها وأبى ابن الجوزى احتمال أن يكون كان عليه منزلة يظهر ما تحتها بعد البلل واستحسن ذلك ناقلا عن بعض مشايخه وفيه نظر (قوله فطلق بالجر ضربا) كذا الاستدلال رواية والبكشي عن الجوى فطلق بالجر ضربا والجر على هذا منصوب بفعل مقدرا أي طلق يضرب بالجر ضربا (قوله قال أبو هريرة) هو من يتم قولهمام وليس معلق (قوله لنسب) بالنون والدال المهملة المفتوحين وهو الاثر وسياق بقية الكلام على هذا الحديث في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى (قوله وعن أبي هريرة) هو معطوف على الاستدلال الاول وجزم الكرمانياته تعليق بصيغة التمرض فاختار أن الحديثين ثابتان في نسخة همام الاستناد المذكور وقد أخرج البخاري هذا الحديث من رواية عبد الرزاق بهذا الاستناد في أحاديث الانبياء (قوله يحسب) باسكان المهملة وفتح الحاء المتقدمة هاء ثالثة والحاء هي الاخذ بالدرواق وفي رواية القابسي عن أبي زيد يحسب ثوبه في آخره بل الماء (قوله لا غنى) بالقصر بلا تنوين وروى عنه بالتوسين أيضا على أن لا يجع ليس (قوله ورواه ابراهيم) هو ابن طهمان وروايته موصولة بهذا الاستناد عند الساقى والاسماعيلي قال ابن بطال وجه الدلالة من حديث أيوب ان الله تعالى عليه على جمع الجراد ولم يقاته على الاعتقال عريانا فدل على جواز وسياق بقية الكلام على في أحاديث الانبياء أيضا (قوله ما استر) لما فرغ من الاستدلال لاحد الشقين وهو التعري في الخلوة وأورد الشق الآخر (قوله ولى عن ابن عبد الله) بالتصغير وهو التهمى وأم هانئ هي حمزة ميمونة (قوله فقال من هذه) يدل على أن السرت كان كشفا وعرف أنها امرأة تكون ذلك الموضوع لا يدخل عليه فيه الرجال وسياق الكلام عليه في آخر المهاد حيث أورده المصنف (قوله أخبرنا عبيد الله) هو ابن المبارك وسنن هو النورى وقد تقدم الحديث في أول الفصل للمصنف عالما الى النورى وزل فيه هنا درجة وكذلك زل فيه شبهه عبدان درجة لانه سبق في روايته عن أبي حمزة عن الأشعث والسبب في ذلك اعتناؤه بغيره الطرق عند تغيير الاحكام (قوله تابعه أبو عوانة) أي عن الأشعث باستدلاله وقد تقدم هذه المتابعة وصوله عنده خباب بن أرفغ ميمونة (قوله وابن فضال) أي عن الأشعث أيضا بهذا الاستناد وروايته موصولة في صحيح أبي عوانة الاسفراخى نحو رواه أي عوانة البصرى وقد وقع ذكر السرا أيضا في هذا الحديث من رواية أبي حمزة عن المصنف ومن رواه في نسخة عبد الاسماعيلي وسبق مجابحت الحديث في أول الفصل وانه السمان (قوله ما استر) اذا احملت المرأة اعتناقه بالمرأع ان حكم الرجل كذلك الموافقة صورة السؤال وللإشارة الى رد على من

أصابه ثم مسح يده على الخائط أو الأرض ثم نوضأ وضوء الصلاة غير بلبس ثم أقاض للماء على جسده ثم قنى ففعل قدمه تابعه أبو عوانة وابن فضال في السرت (باب) اذا احملت المرأة حدثا عبيد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه

منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم النخعي واستبعد
 الثوري في شرح المهذب صحتة عنه لكن رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد جيد **(قوله)** عن
 زبيب بنت أبي سلمة تقدم هذا الحديث في باب الحيا في العلم من وجه آخر وفيه زبيب
 بنت أم سلمة فثبت هنالك إلى أمها وهذا إلى أبيها وقد اتفق الشرحان على إخراج هذا
 الحديث من طريق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ورواه مسلم أيضاً من رواية الزهري عن
 عروة لكن قال عن عائشة وفيه ان المراجعة وقعت بين أم سلمة وعائشة ونقل القاضي
 عياض عن أهل الحديث ان الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لعائشة وهذا يقتضي ترجيح
 رواية هشام وهو ظاهر صحيح البخاري لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروايتين
 وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري لأن نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة
 وأخرج مسلم أيضاً رواية نافع وأخرج أيضاً من حديث أنس قال جاءت أم سلمة إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالت له عائشة عنده فذكر نحو ما يروى أحمد من طريق ابن إسحاق بن عبد الله
 ابن أبي طلحة عن جده أم سلمة وكانت مجاورة لأم سلمة فقالت أم سلمة يا رسول الله فذكر الحديث
 وفيه أن أم سلمة هي التي راجعت وهذا يقوى رواية هشام قال الثوري في شرح مسلم يحتل أن
 تكون عائشة وأم سلمة جميعاً أنكر نافع إلى أم سلمة وهو جمع حسن لأنه لا يتبع حضوراً أم سلمة وعائشة
 عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد وقال في شرح المهذب يجمع بين الروايات بأن أنسا
 وعائشة وأم سلمة حضرن والقصة انتهت والذي يظهر أن أنسا لم يحضر القصة وإنما تعلق ذلك من
 أمه أم سلمة وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشهد إلى ذلك يروى أحمد من حديث ابن عمر نحو
 هذه القصة وإنما تعلق ذلك ابن عمر من أم سلمة وأغرها وقد أدلت عن هذه المسئلة أيضاً خولة بنت
 حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه وفي آخره كائليس على الرجل غسل أذاري ذلك فلم ينزل
 وسهله بنت سهل عند الطبراني وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة **(قوله)** ان الله لا يستحي من
 الحق قدمت هذا القول تعهد العذر في ذكر ما يخصيها منه والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي
 إذا الحياء الشرعي خير كله وقد تقدم في كتاب الإيمان ان الحياء لغة تغبر وانكسار وهو مستحيل
 في حق الله تعالى فيصعب هنا على ان المراد ان الله لا يأمر بالحياء في الحق أو لا يمنع من ذكر الحق وقد
 يقال انما يحتاج إلى التأويل في الاستحسان ولا يشترط في النبي ان يكون ممكلاً لكن لما كان المقهور
 يقتضي انه يستحي من غير الحق عاد إلى جانب الابتناء فاحتج إلى تأويله قاله ابن دقيق العيد
(قوله) هل على المؤمن غسل من زائده وقد سقطت في رواية المصنف في الادب **(قوله)** احتملت
 الاحتلام افتقار من الحلم بضم المهمله وسكون اللام وهو ما رآه النائم في نومه يقال منه حلم
 بالفتح واحتمل والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع وفي رواية أحمد من حديث أم سلمة أنها
 قالت يا رسول الله إذا رأيت المرأة أن تزوجها بما معها في المنام أتغسل **(قوله)** إذا رأيت الماء أي
 التي بعد الاستسقاء وفي رواية الحمدي عن صفوان عن هشام إذا رأيت أحداً كن الماء فلتغسل
 وزاد فقالت أم سلمة وهل تحتم المرأة وكذلك يروى هذه الزيادة صاحب هشام عنه غير ما لم
 يذكرها وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحيا في العلم وفيه أن تحتم المرأة وهو
 معطوف على مقدار يظهر من السياق أي أرى المرأة الماء وتحتم وفيه فقط أم سلمة وتوجهها

عن زبيب بنت أبي سلمة عن
 أم سلمة أم المؤمنين أنها
 قالت جاءت أم سلمة امرأة
 أبي طلحة إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله ان الله لا يستحي
 من الحق هل على المرأة من
 غسل إذا هي احتلمت فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نعم إذا رأيت الماء

ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام فضحكت أم سلمة ويجمع بينهما بأنها تسعت
 تحبها وغطت وجهها حياءه ولمسلم من رواية وكيع عن هشام فقال لها يا أم سلمة فضحكت النساء
 وكذا لا تجد من حديث أم سلمة وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة
 شهنوتهم الرجال وقال ابن بطال فيه دليل على أن كل النساء يحتملن وعكس غيره فقال فيه دليل
 على أن بعض النساء لا يحتملن واقفاهرا ن مراد ابن بطال الجواز لا الوقوع أي فحين قابلية ذلك
 وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة لا يزال ونفي ابن بطال الخلاف فيه وقد قدمنا من
 النسخي وكان أم سلمة لم تسمع حديث الماسن الماء أو سمعت وقام عندها ما يؤخرهم خروج المرأة عن
 ذلك وهو تدوير رز الماسنها وقد روى أحمد من حديث أم سلمة في هذه القصة أن أم سلمة قالت
 يا رسول الله وهل المرأة ماء فقال هن شقائق الرجال وروى عبد الرزاق في هذه القصة أذارت
 أحدا كن الماء كإبراهيم الرجل وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة ليس
 عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز وأما يعرف
 أنز الها بشهرتها وجعل قوله أذارت الماء أي علت به لأن وجود العلم هناك مذكور لأنه إذا رآه
 عليها بذلك وهي نائمة فلا يثبت به حكم لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أتى في النوم ثم استيقظ
 فابطل لا يجب عليه الغسل اتفاقا كذلك المرأة وإن رآه عليها بذلك بعد أن استيقظت فلا
 يصح لأنه لا يستمر في اللحظة ما كان في النوم إلا أن كان مشاهدا فجعل الرواية على ظاهرها ولو
 الصواب وفيه استغناء المرأة بنفسها وساقى صور الأحوال في الواقع الشرع عقلا يستغنى عن
 ذلك وفيه جواز التمسك في العجب وساقى الكلام على قوله فيهم يشبهها وادعاه في ذلك إن شاء
 الله تعالى (قوله ما) عرق الجنب وان المسلم لا ينصب) كأن المصنف يشير بذلك إلى
 الخلاف في عرق الكافر وقال قوم أنه ينصب بناء على القول بخاسية عينه كما ساقى فتقدير
 الكلام بيان حكم عرق الجنب ويان أن المسلم لا ينصب وإذا كان لا ينصب فعرقه ليس بنجس
 ومفهومان أن الكافر بنصب فيكون عرقه نجسا (قوله حديثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان وحمد
 هو الطويل وبكر هو ابن عبد الله المزني وأبو رافع هو الصائغ وهو مدني سكن البصرة ومن دينه في
 الإسناد بصريون أيضا وحمد وبكر وأبو رافع ثلاثة من التابعين في نسق (قوله في بعض طريق)
 كذا لا أكثر وفي رواية كريمة والأصلي طرق ولا بد وأن الساقى لقصة في طريق من طرق
 المدينه وهي توافق رواية الأصلي (قوله وهو جنب) يعني نفسه وفي رواية أبي داود وأما جنب
 (قوله فالتحست) كذا للكشميني والحوذي وكريمة بنون ثم خاء هجاء ثم نون ثم سين مهملة
 وقال القزاز وقع في رواية فالتحست يعني بنون ثم موحدة ثم هجاء ثم سين مهملة قال
 ولا وجه له والصواب أن يقال فالتحست يعني كما تقدم قال والمعنى مضيت عنه مستخفيا ولذلك
 وصف الشيطان بالنجاس ويقوه الرواية الأخرى فالتحست انتهى وقال ابن بطال وقعت هذه
 اللفظة فالتحست يعني كما تقدم قال وابن السكن بالجيم قال ويحتمل أن يكون من قوله تعالى
 فالتحست منه اثنا عشر تعبنا أي جرت واندفعت وهذا أيضا رواية الأصلي وأبي الوقتان
 عن أنكر وقع في رواية المسنن فالتحست بنون ثم مشنة فوقانية ثم جيم أي اعتقدت نفسي نجسا
 ووجه الرواية التي أنكرها القزاز بأنها مأخوذة من النجس وهو القص أي اعتقدت نقصان

• (باب) • عرق الجنب
 وأن المسلم لا ينصب
 • حدثنا علي بن عبد الله
 قال حدثنا يحيى قال حدثنا
 حميد قال حدثنا بكر عن أبي
 رافع عن أبي هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم لقى في
 بعض طريق المدينة وهو
 جنب فالتحست منه فذهب
 فاعتسل ثم جاء فغسل رأسه
 كنت يا أبا هريرة قال كنت
 جنباً فكركت أن أجالس
 وأنا على غير طهارة

نفسه يجتنبه عن مجالسة نزول الله صلى الله عليه وسلم وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن
السكن وقال معنى ان يجتنب منه تعبت عنه ولم يثبت في من طريق الرواية غير ما تقدم وأشبها
بالصواب الاولى ثم هذه وقد نقل الشراح فيها ألقاها مختلفة مما صحفه بعض الرواة لا معنى
للتشاغل بذلك كما تعبت بشئ من تعبت من التبعين وبشئ من تعبت من تعبت من تعبت من تعبت من
من الانقباس **(قوله ان المؤمن لا ينصب)** تسلك بمفهومه بعض أهل الظاهر فقال ان الكافر
ينصب العين وقواء بقوله تعالى انما المشركون نجس وأجاب الجمهور عن الحديث بان المراد ان
المؤمن طاهر الاعضاء لا يعتاده مجابة النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفله عن النجاسة وعن
الاشية بان المراد انهم نجس في الاعتقاد والاستعداد وجنم ان الله تعالى أباح ثكاح نساء أهل
الكتاب ومعالم ان عرقهن لا يسلم منه من يضاهجهن ومع ذلك فلا يجب عليه من غسل الكناية
الامثل ما يجب عليه من غسل المسلمة فدل على ان الادنى الحى ليس بنجس العين اذ لا فرق بين
النساء والرجال وأغرب القرطبي في الجنائز من شرع مسلم فشب القول بنجاسة الكافر الى
الشافعي وساق الكلام على مثله الميت في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث
استصحاب الطهارة عند ملائمة الامور المعظمة واستصحاب احترام أهل الفضل وتوقيرهم
ومصاحبتهم على أكل الهيات وكان سبب ذهاب أبي هريرة صلى الله عليه وسلم كان اذ لقي
أحد من أصحابه ما سمعه ودعا له كذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة فلما نزل أبو
هريرة أن الجنب بنجس بالحدث حتى أن يجاسه صلى الله عليه وسلم كعادته فبادر الى الغتسال
وانما أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله وأنا على غير طهارة وقوله سبحانه الله تعجب من
اعتقاد أي هريرة النجس بالجنابة أي كيف ينفي عليه هذا الظاهر وقوله استصحاب استئذان
التابع للمتبع اذا أراد ان يفارقه لقوله أين كنت فاستأذني انه كان ينفي له أن يفارقه حتى
يعلمه وقوله استصحاب تبعية المتبع لتابعه على الصواب وان لم يسأله فوجب جواز تأخير الغتسال
عن أول وقت وجوبه بوجوب عليه ابن حبان الردعي من زعم ان الجنب اذا وقع في البتر فزوى
الغتسال ان ماء البئر نجس واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب لان بنيه لا ينصب
بالجنابة في ذلك ما تخلف منه وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل ان يغتسل فقال
(باب) الجنب يخرج ويمشي في السوق **(قوله وغيره)** بالخرأى وغير السوق ويحتمل
الرفع عطف على يخرج من جهة المعنى **(قوله وقال عطاء)** هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن
ابن جرير عنه وزاد يظلي بالنور وقول هذه الافعال هي المرادة بقوله وغيره بالرفع في الترجمة
(قوله حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة كذا لهم الا الاصيل فقال شعبه **(قوله ان النبي)** وفي رواية
الاصيل وكريمة ان النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب اذا
جامع ثم عادوا رآه في هذا الباب بقوى رواية وغيره بالخرأى لان جوارح النبي صلى الله عليه
وسلم كانت متطاهرة فهو محتاج في الدخول من هذه الى هذه الى المشي وعلى هذا فاستأذنته ايراد
أثر عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغير التسلسل وقد خالف عطاء غيره كإرواه
ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وغيره قالوا يستحب له الوقوف حديث أنس بقوى اختيار
عطاء لانه لم يذكر فيه انه فوضا فكان المصنف أورد له يستدل له لا يستدل به **(قوله - حدثنا**

فقال سبحانه الله ان المؤمن
لا ينصب **(باب)** الجنب
يخرج ويمشي في السوق
وغیره وقال عطاء يصحب
الجنب ويقل أطفاله
ويخلق رأسه وان لم يوضا
حدثنا عبد الاعلى بن حماد
قال حدثنا يزيد بن زريع
قال حدثنا سعيد بن قتادة
أن أنس بن مالك حدثهم أن
نبي الله صلى الله عليه وسلم
كان يطفو على نساءه في
الليلة الواحدة قوله يومئذ
تسمع أسوة محدثنا

عاش قال حدثنا عبد الاعلى

قال حدثنا جند عن بكر عن
 أبي رافع عن أبي هريرة قال
 لقيني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأجنب فأخذ
 بيدي فبسط معي فعد
 فأنسلت فأبيت الزحل
 فاعتسكت ثم جثت وهو
 قائم فقال أين كنت أبا
 هريرة فقلت له فقال سبحان
 الله أنا هسيرة إن المؤمن
 لا يعض (باب) كونه
 الجنب في البيت إذا توضأ
 حدثنا أبو نعيم قال حدثنا
 هشام وشيخان عن يحيى عن
 أبي سلمة قال سألت عائشة
 أكل النبي صلى الله عليه
 وسلم رقد وهو جنب قالت
 نعم وتوضأ حدثنا قتيبة
 قال حدثنا الليث عن نافع
 عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب
 سأل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أريد أن اغتسل
 وهو جنب قال نعم إذا توضأ
 أحدهم فليركب وهو جنب
 (باب) وهو الجنب يتوضأ ثم
 ينام حدثنا يحيى بن بكر
 قال حدثنا الليث عن عبيد
 الله بن أبي جعفر عن محمد
 بن عبد الرحمن عن عروة
 عن عائشة قالت كان النبي
 صلى الله عليه وسلم إذا أراد
 أن ينام وهو جنب غسل
 فرجه وتوضأ للصلاة حدثنا
 موسى بن أبي حنبل قال
 جئت ساجداً ربي فبسط يده

عاش) يا معشر أتينا وشين معجبة هو ابن الوليد الزاهي عبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى والاسناد
 أيضا إلى أبي رافع بن نوري وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله (قوله)
 فأنسلت) أي ذهب في خفية والرحل بحامه مله تأسكت أي المكان الذي يأوي فيه وقوله
 يا أبا هريرة وقع في رواية المستحق والكثير في بابها بالترقيم (قوله) باب كونه
 الجنب في البيت) أي استقراره فيه وكونه مصدر كان يكون كونا وكونه ولم يجئ على هذا
 إلا أحرف معدودة مثل ديمومة من دام (قوله) إذا توضأ) زاد أبو الوقت وكذا يعقل أن يقتسل
 وسقط الجميع من رواية المستحق والحوى قبل أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد
 عن علي بن مروان اللاتكة لا تدخل يتأق كلب ولا صوره ولا جنب رواه أبو داود وغيره وفيه
 نفي يضم النون وفتح الجيم الحضرى ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول لكن وثقه الهجلى
 ويصح حديثه ابن حبان والحاكم فيفضل كمال الخطأ أن المراد الجنب من يتناول بالاعتسال
 ويتخذ تركه عادة لا من يتخذ له قال ويقوه أن المراد الكلب غير ما أذن في اتخاذها بالصورة
 ما فيه روح ولا يمتن قال النورى وفي الكلب شرط انتهى ويحتمل أن يكون المراد الجنب في
 حديث على من لم يرفع حديثه كله ولا بعضه وعلى هذا فلا يكون منه وبين حديث الباب منافاة
 لأنه إذا نزلنا ارتفاع بعض حديثه على الصحيح كما أتى تصويره (قوله) حدثنا هشام) هو النسوانى
 وشيخان هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أي كثر عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي (قوله)
 أوشية رواه الأوزاعي عن يحيى بن أي كثر عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي (قوله)
 قال نعم وتوضأ) هو معطوف على ما سلف فتم مسند أي رقد وتوضأ والواو لا تقتضى الترتيب
 فالعنى توضأ ثم رقد ولمسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة يلفظ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب
 توضأ وضوءه للصلاة هذا الساق أوضف في المراد والمصنف مثله في الباب الذي بعده هذا من
 رواية عروة عن عائشة بزيادة غسل الفرج زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ
 البخارى في آخر حديث الباب وتوضأ وضوءه للصلاة ولا سماه على من وجه آخر عن هشام
 بن عروة فيريد على من حل الوضوء من على التنظيف (قوله) أن عمر بن الخطاب سأل) ظاهره أن
 ابن عمر حضر هذا السؤال فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من رواية نافع وروى عن
 أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قال يا رسول الله أخرجه النسائي وعلى هذا فهو من مسند
 عمر وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن علي بن
 ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث وملاحظة الحديث للترجمة من جهة أن جواز
 رقاد الجنب في البيت يشتد جوازا استقراره فيه يفظان لعدم التردد ولأن نومه يستمر
 الجواز لحصول اليقظة بين وضوءه ونومه ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير ووقع في رواية كريمة
 قبل حديث ابن عمر باب نوم الجنب وهذه الترجمة زائدة للاستغناء عما يباب الجنب يتوضأ ينام
 ويحتمل أن يكون ترجمه على الإطلاق وعلى التقيد فلا تكرر زائدة (قوله) عن محمد بن عبيد
 الرحمن) هو أبو الأسود الذي يقال له يقيم عروة وصفه الأسناد بسند بهصر بن وصفه
 الاعلى مدنون (قوله) وتوضأ للصلاة) أي توضأ وضوءاً كما للصلاة ليس المعنى أن توضأ
 لإداء الصلاة وإنما المراد توضأ وضوءاً عالياً للغزاة (قوله) حدثنا جارية) بالحجم والراء صغرا

وهو اسم رجل واسم أبيه اسم ابن عبد الله قد سمع جويرية هذا من نافع. ولى ابن عمرو بن مالك
 عن نافع **(قوله عن عبد الله)** في رواية ابن عساکر عن ابن عمر **(قوله)** فقال لهم اذ انوضا ولمسلم من
 طريق ابن جريج عن نافع ليتوضا لهم **(قوله)** عن عبد الله بن دينار **(قوله)** رواه مالك في الموطأ
 باتفاق من رواية الموطأ ورواه خارج الموطأ عن نافع بل عبد الله بن دينار وروى أبو يعلى الجاني أنه
 وقع في رواية ابن السكن عن نافع بل عبد الله بن دينار وكان كذلك عند الأصلي إلا أنه ضرب
 على نافع وكتب فوقه عبد الله بن دينار قال أبو يعلى والحديث محفوظ لمالك عنهم ما جاء انتهى
 كلامه قال ابن عبد البر الحديث لمالك عنهم ما جاء لكن المجعوط عن عبد الله بن دينار وسيد
 نافع غريب آخر وقد رواه عنه كذلك عن نافع خمسة أو ستة فلا غرابة وإن ساقه الدارقطني في
 غرائب المثلث فرادى ورواه خارج الموطأ في ع أبيه خاصة بالنسبة للموطأ من رواية الموطأ أنهر
(قوله) ذكر عمر بن الخطاب مقتضاه أيضاً انتهى سند ابن عمر كما هو عند كثر الرواة ورواه أبو نوح
 عن مالك فزاد فيه عن عمرو بن دينار في رواية من طريق ابن عون عن نافع قال
 أصاب ابن عمر حنطة فأتى عمر فذكر ذلك فأتى عمر أنسى صلى الله عليه وسلم فاستامره فقال ليتوضا
 ويرقد على هذا الضمير في قوله في حديث الباب أنه نصيبه يعود إلى ابن عمر لا على عمرو وقوله في
 الجواب توضيحاً لئلا يكون ابن عمر كان حاضر افوجه الخطاب إليه **(قوله)** كذا المسمى
 والجوى والبقية أنه **(قوله)** فقال له سقط لفظ له من رواية الأصلي **(قوله)** توضأ وأغسل
 ذكره في رواية أبي نوح أغسل ذكره ثم توضأ ثم وهو يرعد من جلده على ظهره فقال يجوز
 تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث وانما هو لتعبد إذا جنباً أشد
 من مس الذكر فتبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء يمكن أن يؤخر عنه بشرط
 أن لا يمسح على القول بان مسه يقض وقال ابن دقيق العيد جالس الحديث بصفة الأمر وبه
 بصفة الشرط وهو قسماً قال وجوبه وقال ابن عبد البر ذهب الجمهور إلى أنه للاستحباب
 وذهب أهل الظاهر إلى إيجابه وهو شذوذ وقال ابن العربي قال مالك وأشافعي لا يجوز للجنب أن
 ينام قبل أن يتوضأ واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال لم يقل الشافعي بوجوبه ولا يعرف
 ذلك أصحابه وهو كما قال لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد في الإباحة المستوية الطرفين
 لا إثبات الوجوب أو إيجابه واجب وجوب سنة أي ما كذا الاستحباب ويدل عليه أنه قاله
 بقول ابن حبيب هو واجب وجوب الفرائض وهذا موجود في عبارة المالكية كثيراً وأشار ابن
 العربي إلى تقوية قول ابن حبيب ووجب عليه أبو عوانة في صحيحه إيجاب الوضوء على الجنب إذا
 أراد النوم ثم استدلل بذلك هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعاً
 أنما أمرت بالوضوء إذا أتت الصلاة وقد تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم عار قد قدح في هذا
 الاستدلال ابن رشد المالكي وهو واضح ونقل الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم
 الاستحباب ونسك بجماروا وأما إسحق عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يجب ثم سأم ولا يمس ما روى أبو داود وغيره وتبين الحنفية قالوا أن أبا إسحق غلط فيه
 وبأنه لو صح جل على أنه ترك الوضوء لبيان الجواز لا يعتد بوجوبه أو أن معنى قوله لا يمس ما رأى
 لغسل وأورد الطحاوي من الطريق المذكورة عن أبي إسحق ما يدل على ذلك ثم دح الطحاوي إلى

عن عبد الله قال استسقى
 عمر النبي صلى الله عليه وسلم
 أنا ثم أحذنا وهو جنب قال
 نعم اذ انوضا حدثنا عبد
 الله بن يوسف قال أخبرنا
 مالك عن عبد الله بن دينار
 عن عبد الله بن عمر أنه قال
 ذكر عمر بن الخطاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بأنه
 نصيبه الجنب من الليل فقال
 له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم توضأ وأغسل ذكره ثم

ان المراد بالوضوء التلطيف واحتيج ان ابن عمر راوى الحديث وهو صاحب القصة كلن يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع وأجيب بأنه ثبت تصيد الوضوء بالصلاة من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فيعقل ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على ان ذلك كلن لعذر وقال جمهور العلماء المراد بالوضوء هنا الشرعى والحكمة فيه انه يصفى الحدث ولا يسايع على القول بجواز تفريق الغسل فينبو فيه يرتفع الحدث عن تلك الأعضاء المخصوصة على الصحيح ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن اوس العصاي قال اذا اجنب أحدكم من الليل ثم اراد ان ينام فليتوضأ فإنه يصفى غسل الجنابة وقيل الحكمة فيه انه احدى الطهارتين فعلى هذا يقوم التيمم مقامه وقد روى البيهقي باسناد حسن عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اجنب فاراد ان ينام توضأ أو تميم ويحمل أن يكون التيمم هنا عند عسر وجود الماء وقيل الحكمة فيه انه يسهل على العبد والى الغسل وقال ابن دقيق العيد نص الشافعى رحمه الله على ان ذلك ليس على الحافظ لان الماء غسلك لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب لكن اذا قطع دمه ما استحب لها ذلك وفي الحديث أن غسل الجنابة ليس على التوروث وإنما تصبى عند القيام الى الصلاة واستحب التلطيف عند النوم قال ابن الجوزى والحكمة فيه ان الملازمة تبعدهن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فانها تقرب من ذلك والله اعلم **(قوله ما)** اذا التقي الختانان المراد بهذه التنية ختان الرجل والخفق قطع جلدة كرمه وخناض المرأة والخفض قطع جلدة في أعلى فرجها تشبه عرق الديك يتهاو بين مدخل الذكرجلدة ورقصة وانما تلبظ واحد تلبها وتلقا وتروعا فاعنده رد الاثقل الى الأخف والادنى الى الأعلى **(قوله هشام)** هو المستوائي في الموضعين وانما فرقهما لان معاذ قال حدثنا واثم التيمم قال عن وطريق معاذ الى العصى كلهم بصريون **(قوله اذا جلس)** الضمير المستتر وفي قوله جهد للرجل والضريان البارزان في قوله شعبها وشعبها للفرأوترك اظهار ذلك للمعرفة وقد وقع مصرافه في رواية ابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال اذا غشى الرجل امرأته فقعدين شعبها الحديث والشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء يحمل المراد هنا دهاها ورجلاها وقيل رجلاها ونحذاها وقيل ساقاها ونحذاها وقيل غذاها واسكأها وقيل غذاها وشفرها وقيل فواحى فرجها الاربع قال الازهرى الاسكان ناحيتا القربح والشران طرف الناحيتين ويرجح القاضى عياض الاخبر واختار ابن دقيق العيد الاول قال لانه اقرب الى الحقيقة أو هو حقيقة الجالوس وهو كناية عن الجماع فكتفى به عن التصريح **(قوله ثم جهدها)** بفتح الجيم والهاء يقال جهدها وجهدها بفتح الجيم بغير الهاء كنه أو بلغ جهدها في العمل بها ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة ثم اجتهد دورواه أبو داود ومن طريق شعبة وهشام معاً عن قتادة بلفظ وأزنى الختانان بلفظ قوله ثم جهدها وهذا يدل على ان الجهد هنا كناية عن معالجة الايلاج ورواه البيهقي من طريق ابن ابي عروبة عن قتادة مختصراً ولفظه اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل وهذا مطابق للفظ الترجمة فكان المصنف أشار الى هذه الرواية كعادته في التوسيع بلفظ احدى روايات حديث الباب وروى أيضاً بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعى من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي اسناده على بن زيد وهو ضعيف وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد

٢ (باب) اذا التقي الختانان
حدثنا معاذ بن فضالة قال
حدثنا هشام ح حدثنا
أبو ثعلبة عن هشام عن قتادة
عن الحسن عن أبي رافع عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا جلس بين
شعبها الاربع ثم جهدها
فقد وجب الغسل

عنهم ورجالهم ثقات ورواه مسلم بن طريق أبي موسى الأشعري عنه باللفظ ومن الختان الختان
والمراد بالخنس والالتقاء الخاذلة ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ إذا جاز وليس المراد بالخنس
حقيقته لأنه لا يصور عند غيبة الحشفة ولو حصل الخنس قبل الإيلاج لم يجب الغسل بالإجماع
قال النووي معنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإزالة وتعيينه بأنه يتوقف إن براد
بالهذه الإزالة لأنه هو الغاية في الأمر فلا يكون فيه دليل والحوادث أن التصريح بعدم التوقف
على الإزالة قد ورد في بعض طرق الحديث المذكورة فأتى الاحتياط في رواية مسلم بن طريق
مطر الوراق عن الحسن بن في آخر هذا الحديث وإن لم ينزل ووقع ذلك في رواية قتادة أيضاً ورواه
ابن أبي خزيمة في تاريخه عن عثمان قال حدثنا همام وأبان قال حدثنا قتادة هو زاذلي آخره أنزل
أولم ينزل وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن نهشل عن عثمان وكذا ذكرها أبو داود
الطائلي عن جلد بن سلمة عن قتادة (قوله تابعه عمرو) أي ابن مزروق صرح به في رواية
كريمة وقد روي بتأنيده موصولاً في فوائد عثمان بن أحمد السماع حدثنا عثمان بن عمر
الضبي حدثنا عمرو بن مزروق حدثنا شعبة عن قتادة فذكر مثل سابق حديث الباب لكن قال
وأجهد ما عرف بهذا أن شعبة ورواه عن قتادة عن الحسن لأن الحسن نفسه والضمير في
تابعه يعود على هشام لا على قتادة وتقرأت بخط الشيخ غلطاً أي رواية عمرو بن مزروق هذه
عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة عن وهب بن جرير ورواه أي عدى كلاهما عن عمرو بن
مزروق عن شعبة وتبعه بعض الشراح على ذلك وهو غلط فإن ذكر عمرو بن مزروق في أسناد
مسلم زيادة بل لم يخرج مسلم لعمرو بن مزروق شيئاً (قوله وقال موسى) أي ابن اسمعيل قال
(حدثنا) وللأصلي أخبرنا (أبان) وهو أبان بن زيد الطائري وأخذه روايته التصريح بتحديث الحسن
لقتادة وقرأت بخط مغلطاي أيضاً أن رواية موسى هذه عند البيهقي أخرجهما من طريق عثمان
وهما كلاهما عن موسى عن أبان وهو تخليط تبعه عليه أيضاً بعض الشراح وإنما أخرجهما
البيهقي من طريق عثمان عن همام وأبان جميعاً عن قتادة فهمام شيخ عثمان لأرفيقه وأبان رفيق
همام لاشيخ شيخه ولأدركوس في أصله عثمان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى فهو رفيقه
لأخيه والله الهادي إلى الصواب (تأنيده) زاد هنا في نسخة الصغاني هذا أجود وأكد
وأما ما أتى آخر الكلام إلا في آخر الباب الذي يليه والله أعلم (قوله بأس) غسل
ما يصيب أي الرجل (من فرج المرأة) أي من رطوبة وغيرها (قوله عن الحسن) زاذلي أو زاذلي الملع
(قوله قال يحيى) هو أبان بن كثير أي قال الحسن قال يحيى ولفظ قال الأولى تحذف في الخط
عرفاً (قوله وأخبرني) هو عطف على مقدر أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا ووقع في رواية مسلم
يحذف الواو قال ابن العربي لم يسمعه الحسين بن يحيى فلماذا قال قال يحيى كذا ذكره لم يأت
بدليل وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين بن يحيى وليس الحسين عدلس وعنعة
غير المدلس محمولة على السماع إذا لقيه على الصحيح على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في
رواية الحسين عن يحيى بالتحديث ولفظه حديث يحيى بن كثير ولم ينفرد الحسين مع ذلك به
فقد رواه عن يحيى أيضاً معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين وشيخان بن عبد الرحمن أخرجه
المصنف كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الأسناد وألفاظ

تابعه عمرو عن شعبة مثله
وقال موسى حدثنا أبان
قال حدثنا قتادة قال
أخبرنا الحسن مثله
(باب) * غسل ما يصيب
من رطوبة فرج المرأة
* حدثنا أبو عمرو قال حدثنا
عبد الوارث عن الحسن
قال يحيى وأخبرني أبو سلمة
أن عثمان بن يسار أخبر أن
زيد بن خالد الجهني أخبره
أنه سأل عثمان بن عفان
فقال أ رأيت إذا جامع
الرجل امرأة فلم ينزل قال
عثمان يتوضأ كما يتوضأ
للصلاة ويغسل ذكره قال
عثمان سمعته من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فسألت
عن ذلك علي بن أبي طالب
وإبراهيم بن العوام وطه بن
عبيد الله وأبي بن كعب

المتن **(قوله فامر ومبلك)** فيه التثنية لان الاصل أن يقول فامر ونى أو هو مقول عطامن يسار
 فيكون مرسلًا وقال الكرماني الضمير يعود على الجامع الذي في ضمن اذا جامع وعزم ايضا بانه
 عن عثمان اتما ورواية مرفوعة وعن الباقر اثنا فقط قلت ونظا هره انهم أمر ومبلك أمره به
 عثمان فليس صريحاً في عدم الرفع لكن في رواية الاسماعيلى فقالوا مثل ذلك وهذا ظاهر الرفع
 لان عثمان أضافه بذلك وحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثالثية تقتضي انهم أيضاً أضافوه
 وحديثه موقوف قد صرح الاسماعيلى بالرفع في رواية أخرى له ولفظه فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال الاسماعيلى لم يقل ذلك غير يحيى الجاني وليس هو من شرط هذا الكتاب **(قوله)**
وأخبرني أبو سلمة كذا لا يذرو الباقرين قال يحيى وأخبرني أبو سلمة وهو المراد هو معطوف
 بالاسناد الأول وليس معلقاً وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه
 بالاسنادين معا **(قوله)** انه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني هو وهم لان
 أبابوب انما سمع من أبي بن كعب كما قال هشلم بن عروة عن أبيه **(قلت)** الظاهر ان أبابوب
 سمعه منهم سماع الاختلاف السابق لان في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مع أن أباسلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قد رواه سنا وعلمنا هشلم بن
 عروة وروايته عن عروة ومن باب رواية الاقران لانهما تابعان فقيهان من طبقة واحدة وكذلك
 رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لانهما فقيهان بهما بيان كبيران وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر
 عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارقطني وابن ماجه وقد حكى الاثر من أجد
 ان حديث زيد بن خالد المذکور في هذا الباب معلول لانه ثبت عن هؤلاء الخمسة القنوي بخلاف
 ما في هذا الحديث وقد حكى يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن المديني انه شاذ والجواب عن ذلك
 ان الحديث ثابت من جهة اتصال اسناده وحفظ رواه وقد روى ابن عينة أيضاً عن زيد بن أسلم
 عن عطامن يسار بن غرور رواية إلى سلمة عن عطامن أخرجه ابن أبي شيبة وغيره فليس هو فرداً وأما
 كونهم أقتوا باختلافه فلا يتقدح ذلك في صحته لاحتمال انه ثبت عندهم ناسخ مفذ هو اليه وكم من
 حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثة وقد ذهب الجمهور إلى ان ما دل عليه
 حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذا لم ينزل الجامع منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة
 وعائشة المذکوران في الباب قبله والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن
 سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب ان القضا التي كانوا يقولون الما من الما رخصة كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمر بالاعتسال بعد صبحه ان خزيمة وابن
 حبان وقال الاسماعيلى هو صحيح على شرط البضارى كذا قال وكأنه لم يطبع على علقه فقد
 اختلطوا في كون الزهري سمعه من سهل ثم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضاً من طريق أبي حازم
 عن سهل ولهذا الاسناد أيضاً علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم وفي الجملة هو اسناد صالح لأن يمتنع
 به وهو صريح في النسخ على ان حديث الغسل وان لم ينزل أرجح من حديث الما من الما لانه
 بالمطوق وترك الغسل من حديث الما من الما بالمفهوم أو بالمطوق أيضاً لكن ذلك أسرح
 منه وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس انهم جعل حديث الما من الما معنى صورة مخصوصة
 وهي ما يقع في المناسبات رؤى الجماع وهو تاويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض

فامر وه بذلك قال يحيى
 وأخبرني أبو سلمة أن عروة
 ابن الزبير أخبره أن أبابوب
 أخبره انه سمع ذلك من
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حدثنا مسند قال
 حدثنا يحيى

«تميمه» في قوله المامن المامن تام والمراد بالماء الاول ماء الفضل والثاني المني وذكر الشافعي ان كلام العرب يقتضي ان الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وان لم يكن معه انزال فان كل من خوطب بان فلاناً اجنب من فلانة عقل انه اصابها وان لم ينزل قال ولم يختلف ان الزنا الذي يجب به الحلد هو الجماع ولولم يكن «مهاتزال» قال ابن العربي ايجاب الغسل بالايلاج بالنسبة الى الانزال تغير ايجاب الوضوء مع الذكر بالنسبة الى خروج البول فهما متفقان لدلالة قوله لا والله اعلم (قوله عن هشام بن عروة قال اخبرني ابي) يعني اياه عروقه وهو واضح وانما انتهت عليه ثلاثين انه اسم فليراي بن كعب لكونه ذكر في الاسناد (قوله مامن المرأة منه) أي يغسل الرجل العضو الذي من فرج المرأة من أعضائه وهو من اطلاق الملووم وارادة الا لازم لان المراد طوبى ففرجها (قوله ثم يتروضاً) صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذكر زاد عبد الرزاق عن الثوري عن هشام فيه وضوءه للصلاة (قوله ويصلي) هو أصح في الدلالة على ترك الغسل من الحديث الذي قبله (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وقاتل ذلك هو الراوي عنه (قوله الفصل أحوط) أي على تقدير ان لا ثبت الناسخ ولا يظهر الترجيح فلا احتياط للذين اقتصال (قوله الاخير) كذا لا يذرو لغيره الا خبر بالمذهب يراه أي آخر الامر من من الشارع أو من اجتهاد الأئمة وقال ابن التين ضبطناه بفتح الخاء فعلى هذا الاشارة في قوله وذلك الى حديث الباب (قوله انما بينا لا اختلافهم) وفي رواية كريمة انما بينا اختلافهم ولا يصلي انما بينا لا اختلافهم وفي نسخة الصغاني انما بينا الحديث الاخر لا اختلافهم والماء اثني واللام تعليلية أي حتى لا ينزل ان في ذلك اجلنا واستشكل ابن العربي كلام البصري فقال ايجاب الغسل أطلق عليه العصابة ومن بعدهم وما خلفه الاداود ولا غيره بخلافه وانما الامر الصعب مخالفة البصري وسكبه بأن الغسل مستحب وهو أحد أئمة الدين وأجله علماء المسلمين ثم أخذ يتكلم في تضعيف حديث الباب بما لا يقبل منه وقد أشرفنا الى بعضه ثم قال ويحتمل أن يكون مراد البصري بقوله الفصل أحوط أي في الدين وهو باب مشهور في الاصول قال وهو أشبه بامامة الرجل وعلمه (قلت) وهذا هو الظاهر من تصرفه فانه لم يترجم بجواز ترك الغسل وانما ترجم بعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسئلة كما استدل به على ايجاب الوضوء فيما تقدم واماني ابن العربي الخلاف فاعترض فانه مشهور بين العصابة ثبت عن جماعة منهم لكن ادعى ابن القصار ان الخلاف ارتفع بين التابعين وهو معترض أيضاً فقد قال الخطابي انه قال به من العصابة جماعة فسمي بعضهم قال ومن التابعين الاعمش ونبيه عياض لكن قال لم يقل به أحد بعد العصابة غير وهو معترض أيضاً فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود باسناد صحيح وعن هشام بن عروة وعند عبد الرزاق باسناد صحيح وقال عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء انه قال لا تطيب نفسي اذ لم أنزل حتى اغتسل من أجل اختلاف الناس لاخذنا بالعروة الوثقى وقال الشافعي في اختلاف الحديث حديث المامن الماء ثابت لكنه منسوخ الى ان قال فخالقنا بعض أهل ناحتنا يعني من الحجازيين فقالوا لا يجب الغسل حتى ينزل اه فعرف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم لكن الجمهور على ايجاب الغسل وهو الصواب واقعاً أعلم «خاتمة» اشتمل كتاب الغسل وماه من أحكام الجنابة من الاحاديث

عن هشام بن عروة قال
أخبرني أبي قال أخبرني أبو
أيوب قال أخبرني أبي بن
كعب انه قال يا رسول الله
اذا جامع الرجل المرأة فلم
ينزل قال يغسل مامن المرأة
منه ثم يتروضاً ويصلي قال أبو
عبد الله الفصل أحوط وذلك
الاخير انما بينا لا اختلافهم

المرفوعة على ثلاثة وستين حديثاً المكر منها فيه وفيما مضى خستوناً لثلاثون حديثاً الموصول منها أحد وعشرون والبقية تعليق ومتابعة والمخالص ثمانية وعشرون منها واحد ملحق وهو حديث جهم بن زعن أبيه عن جده وقدوافقه مسلم على تحريمها سواء وسوى حديث جابر في الاكتفاء في الفصل بصاع وحديث أنس كان يدور على نسائه وهن إحدى عشرة امرأة أحق ليلته واحدة وحديثه في الاغتسال مع المرائن أنا واحد وحديث عائشة في صفة غسل المرائن الجنابة وفيه من الآثار المرفوعة على الصحابة والتابعين عشرة الملحق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطهعة والزيبر المذكور في الباب الآخر فإن كان مرفوعاً عنهم فترد علة الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضاً من أفراد عن مسلم والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب الحيض) •

أصله السبلان وفي العرف جر بان دم المرائن موضع مخصوص في أوقات معلومة (قوله) وقول الله تعالى بالجتر عطف على الحيض والحيض عند اليهود هو الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه (قوله) أنى قال الطيبي سمى الحيض أى لنته وقدره ونجاسته وقال الخطابي الذى المكروه الذى ليس بشديد كما قال تعالى لن يضروكم الاذى فالعنى ان الحيض أى يعتزل عن المرأة موضعه ولا يتعدى ذلك الى بقية بنها (قوله) فاعتزلوا النساء في الحيض) روى مسلم وأبو داود عن حديث أنس ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت فمسل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فترك الامة فقال اصنعوا كل شئ الا النكاح فانكرت اليهود ذلك فجاء أسيد بن حضير وعبد بن بشر فقالا لارسول الله ألا نجتمعهن في الحيض يعنى خلافا لليهود فلم ياذن في ذلك وروى الطبري عن السدي أن الذى سأل أولاً عن ذلك هو ثابت بن الدحناح (قوله) ما كيف كان بدء الحيض أى ابتدأه وفي اعراب باب الاوجه المتقدمة أول الكتاب (قوله) وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا نسي بشرى الى حديث عائشة المذكور عقبه لكن بلفظ هذا أمر وقد وصله بلفظ شئ من طريق أخرى بعد خمسة أبواب واستتموا الاشارة بقوله هذا الى الحيض (قوله) وقال بعضهم كان أول بالرفع لانه اسم كان والخبر على بن اسرائيل أى على نساء بن اسرائيل وكأنه يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود باسناد صحيح قال كان الرجال والنساء في بن اسرائيل يصلون جمعاً فكانت المرأة تتشوق للرجل فالتقى اقلع عليهن الحيض ومنعهن المساجد وعنده عن عائشة نحوه (قوله) وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكثر قبل مضائه لانه عام في جميع بنات آدم فيتناول الاسرائيليات ومن قبلهن أو المراد أكثر شواهداً وأكثر قوة وقال الداودي ليس بينهما مخالفة فان نساء بن اسرائيل من بنات آدم فعلى هذا فقول بنات آدم عام أراده الخصوص (قلت) هو يمكن ان يجمع من مامع القول بالاعمى بان الذى أرسل على نساء بن اسرائيل طول مكانه من عقوبة لهن لانه لم يوجد وقدرى الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره ان قوله تعالى قصة ابراهيم وامرأته قائمة ففكت شئ حاضت والقصة منقطة على بن اسرائيل بلاريم وروى الحاكم وابن المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس ان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب الحيض) •

وقول الله تعالى ويسألونك عن الحيض قل هو أنى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يظهن فاذا ظهرن فأوهن من حيث أمركم الله ان الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين • (باب) • كيف كان بدء الحيض وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا نسي كتب الله على بنات آدم وقال بعضهم كان أول ما أرسل الحيض على بن اسرائيل قال أبو عبد الله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكثر

• (باب) • الامر بالنفسه اذ اتقن • حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا عثمان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يقول سمعت عائشة تقول خرجنا لالزى (٢٤٢) الا ليج فلما كنا بسرف حضرت فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم

اسداه الحضي كان على حوا بعد ان أهبط من الجنس واذا كان كذلك فبنات آدم ناهيا والله أعلم • (قوله) • الامر بالنفسه أى الامر المتعلق بالنفسه والجمع في قوله اذ اتقن باعتبار الجنس وسقطت هذه الترجمة من تكرار الروايات غير انى ذرواى الوقت وترجيح النفسه اشعارا بان ذلك يطلق على الحائض بقول عائشة في الحديث حضرت وقوله صلى الله عليه وسلم لها أنتضت وهو يرضم النون وقصها وكسر القاف مع ما قبله بالضم في الولادة والتغص في الحضي وأصله خروج الدم لانه يسمى قضا وسأى من يريد بسط لذلك بعداين (قوله) • سمعت القاسم يعنى أباه وهو ابن محمد بن أبى بكر الصديق (قوله) • لالزى بالضم أى لا تلزى وسرف بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء موضع قريب من مكة بينهم فموضع من عشرة أمسال وهو ممنوع من الصرف وقد يصرف (قوله) • فاقضى المراد بالقضاء هنا الاداء وهما في اللغة بمعنى واحد (قوله) • غير ان لا تطلق بالبيت زانق الرواية الا تميم حتى تظهرى وهذا الاستثناء مختص بأحوال الخبي لا يجمع أحوال المرأة وسأى الكلام على هذا الحديث بتملحه في كتاب الحج ان شاء الله تعالى • (قوله) • غسل الحائض رأس زوجها ورجله بالخرطوطا على غسل أى يسهى شعر رأسه والحديث مطابق لما ترجمه من جهة الترجيل والحق به الفصل قاسا وأشارة الى الطريق الا تميم في باب مباشرة الحائض فانها صريحة في ذلك وهو دل على أن ذات الحائض طاهرة نوعي ان حضها لا يمنع ملامستها (قوله) • أخبرنا هشام وفي رواية الاكرا أخبرني هشام بن عروة وفي هذا الاستدلال طيفة وهي اتفاق اسم شيخ الراوى وتلمذه مثاله هذا ان جريح عن هشام وعنه هشام فالاعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف وهو نوع أغلته ان الصلاح (قوله) • مجاور أى معتكف وبث هذا التفسير في نسخة الصغاني في الاصل وبجرح عائشة كانت ملاصقة للمسجد والحق عروة الجنبه بالحضي قاسا وهو على ان الاستدلال بالحائض أكثر من الجنب والحق الخدمة بالترجيل وفي الحديث دلالة على طهارته بدن الحائض وعرقها وان المباشرة الممنوعة للمعتكف هي الجماع وقدماته وان الحائض لا تدخل المسجد وقال ابن بطال في نسخة في الشافعي في قوله ان المباشرة مطلقا تنقض الوضوء كذا قال ولا حجة فيه لان الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء وليس في الحديث انه عقب ذلك الفعل بالصلاة وعلى تقدير ذلك نفس الشعر لا ينقض الوضوء والله أعلم • (قوله) • قراة الرجل في حجر امرأته وهي حائض الخبر يقع المهمة وسكون الجنب ويجوز كسراؤه (قوله) • وكان أبو وائل هو التابعي المشهور صاحب ابن مسعود أو أنه هذا أصله ابن شبة عنه باسناد صحيح (قوله) • رسول خادمه أى جاريته وانظام يطلق على الذكر والاثى (قوله) • الى رزبن هو التابعي المشهور رأيا (قوله) • بعلاقته بكسر العين أى الخيط الذي يربطه كسبه وذلك صريح منهما الى جوارجل الحائض المصغى لكن من غيرهم ومناسبتهم حديث عائشة من جهة انه نظر رجل الحائض العلاقة التي فيها المصغى فحصل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لانه حامله في جوفه وهو موافق لمذهب أبى حنيفة ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بين الحمل على التعظيم والتركاه لا يسمى في العرف حلا (قوله) • سمع زهيراً هو ابن معاوية الجعفي ومنصور بن صفية منسوب الى أمه

وسلم وأما بكي فقال مالك أنتضت قلت نعم قال ان هذا امر كسبه الله على بنت آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير ان لا تطلق بالبيت قالت ونحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالقر • (باب) • غسل الحائض رأس زوجها وترجيح • حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كنت أربجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما حائض • حدثنا إبراهيم بن موسى قال حدثنا هشام بن يوسف ان ابن جريح أخبرهم قال أخبرنا هشام بن عروة عن عروة أنه سئل أنتضتني الحائض أو تدنوني المرأة وهي جنب فقال عروة كل ذلك على هين وكل ذلك تغصمني وليس على أحد من ذلك بأس أخبرني عائشة انها كانت ترجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ مجاور في المسجد يدنى لها رأسه وهو في حجرها فترجله وهو حائض • (باب) • قراة الرجل في حجر امرأته وهي حائض وكان أبو وائل يربطه كسبه وذلك صريح منهما الى جوارجل الحائض المصغى لكن من غيرهم ومناسبتهم حديث عائشة من جهة انه نظر رجل الحائض العلاقة التي فيها المصغى فحصل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لانه حامله في جوفه وهو موافق لمذهب أبى حنيفة ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بين الحمل على التعظيم والتركاه لا يسمى في العرف حلا (قوله) • سمع زهيراً هو ابن معاوية الجعفي ومنصور بن صفية منسوب الى أمه

حجر امرأته وهي حائض وكان أبو وائل يربطه كسبه وذلك صريح منهما الى جوارجل الحائض المصغى لكن من غيرهم ومناسبتهم حديث عائشة من جهة انه نظر رجل الحائض العلاقة التي فيها المصغى فحصل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لانه حامله في جوفه وهو موافق لمذهب أبى حنيفة ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بين الحمل على التعظيم والتركاه لا يسمى في العرف حلا (قوله) • سمع زهيراً هو ابن معاوية الجعفي ومنصور بن صفية منسوب الى أمه

شهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الجلي وأما مصفة بنت شعبة بن عثمان بن صفار العبادة
(قوله ثم قرأ القرآن) ولله مصف في التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجره وأما الحائض فعلى
 هذا قالوا لا تكمل وضع رأسه في حجرها قال ابن دقيق العبد في هذا الفعل إشارة إلى أن الحائض
 لا تقرأ القرآن لأن قرأتها لو كانت جائزة لما وجب استماع القراءة في حجرها حتى احتج إلى
 التخصيص عليها وفيه جواز ملازمة الحائض وإن ذاتها وشاها على الطهارة وما يلحق شيئا منها
 بخاسقها هذا من على منع القراءة في المواضع المستفزة وفيه جواز القراءة بغير محل التماسه
 قاله النووي ونفسه جواز استئذان المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أو أيتها طاهرة قاله
 القرطبي **(قوله ما)** من سمي النفاس حيفا قيل هذه الترجمة مقولوه لأن حيفا
 أن يقول من سمي الحيف نفاسا وقبل يحمل على التقدير والتأخير والتقدير من سمي حيفا
 النفاس ويحتمل أن يكون المراد بقوله من سمي من أطلق لفظ النفاس على الحيف فيطابق ما في
 الخبر بغير تكلف وقال المهلب وغيره لم يجد المصنف نصا على شرطه في النفاس ووجدت في
 الحيف نفاسا في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيف وتعقب بأن الترجمة
 في التسمية لافي الحكم وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي وقال
 ابن رشد وغيره مراد البخاري أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج والتعبير به
 تعبيرا بالمعنى الأعم والتعبير عنه بالحيف تعبيرا بالمعنى الخاص فعبارة النبي صلى الله عليه وسلم
 بالأول وبعبارة أم سلمة بالثاني فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة وادعاه **(قوله حدثنا)**
 هشام هو البستي **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية مسلم حديث أبي سلمة أخرجهما من طريق معاذ
 ابن هشام عن أبيه **(قوله مضطجع)** بالرفع ويجوز نصب **(قوله في خيصة)** بفتح الخاء المعجمة
 وبالصاد المهملة كسأ أسودله أعلم يكون من صوف وغيره ولم أر في من طرقه بلفظ خيصة
 إلا في هذه الرواية وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا أخيه باللام بدل الصاد وهو موافق
 لما في آخر الحديث قبل الخيلة القطيفة وقبل الطنفسة وقال الخليل الخيلة ثوبه خيل أي هذب
 وعلى هذا الامتانة بين الخيصة والخيلة فكأنها كانت كسأ أسودله أهداب **(قوله فأنسلت)**
 بلا من الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أي ذهبت في خيصة زاد المصنف من رواية شيبان عن
 يحيى كسأ في قرأ أخرجت منها أي من الخيصة قال النووي كأنها خافت وصول شيء من
 دمها إليه وخافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتأهب لذلك أو تفقدت نفسها ولم ترضها
 لمضاجعتها فلذلك أذن لها في العود **(قوله ثياب حيشي)** وقع في روايتنا بفتح الحاء وكسر هاءها
 ومعنى الفتح أخذت شيئا إلى السها من الحيف لأن الخيصة بالفتح هي الحيف ومعنى الكسر
 أخذت شيئا التي أعدتها للسها حالة الحيف وجزم الخطابي برواية الكسر ووجه النووي
 ورجح القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض طرقه بلفظ حيشي بغير تاء **(قوله أنفست)** قال
 الخطابي أصل هذه الكلمة من النفس وهو العلم أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيف والنفس
 فقالوا في الحيف نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى وهذا قول كثير من أهل اللغة لكن
 حكى أرسطاس عن الأصمعي قال يقال نفست المرأة في الحيف والولادة بضم النون فيهما وقد ثبت
 في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع

كان يركب في حجره وأما
 حائض ثم يقرأ القرآن
 (باب) من سمي النفاس
 حيفا حدثنا المكي بن
 إبراهيم قال حدثنا هشام
 عن يحيى بن أبي كثير عن أبي
 سلمة أن زينا بنت أم سلمة
 حدثته أن أم سلمة حدثتها
 قالت بينا أنا مع النبي صلى
 الله عليه وسلم مضطجعة في
 خيصة إذ حفت فأنسلت
 فأخذت ثياب حيشي فقال
 أنفست قلت نعم ففعلت
 فاضطجعت معي في الخيلة

معها في الحاف واحد واستعجاب اتخاذ المرأثيا بالبيض غير شيابه المعتادة وقد ترجم المصنف على ذلك بكسائي وساقى الكلام على مباشرتها في الباب التي بعده **(قوله يا)** مباشرة الحائض المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريين لا الجماع **(قوله)** حدثنا قبيصة بالقاف والصاد المهملة هو ابن عتبة وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن العنبر والاسناد كله الى عائشة كوفون وتقدم الكلام على اعتساليها مع النبي صلى الله عليه وسلم من انما واحد في كتاب الفصل **(قوله)** فانزرا كذا في رواية اخرى غير هاتين حديثا المتناهات المتناهات بعد الهمة وأصله فأنزرها مرة واحدة بعد الهمة المقروحة ثم المتناهات فأنزل وأتكرأ كذا النعاة الادغام حتى قال صاحب المنفصل انه خطأ لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاها الصنفان في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومعه قراءة ابن محصن فلو ان الذي اتى بالتشديد والمراد بذلك انها تشد اذا راحا على وسطها وحدث ذلك الفقهاء بما بين السرو والركبة علامات العرف الغالب وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بيان **(قوله)** حدثنا اسمعيل بن خليل كذا في رواية أبي إدريس وكريهة وغيرهما الجليل والاسناد ايضا الى عائشة كلهم كوفيون **(قوله)** احدا أي احدي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** ان تقرر بتشديد المتناهات الثانية وقد تقدم توجيهاها للكشمية أن تأنزرها بهمة واحدة هي أفصح **(قوله)** في فور حيشتها قال الخطابي فور الحيض أو هو ومعلمه وقال القرطبي فور الحيفة معظم صها من فوران القدر وغلبانها **(قوله)** بملأ اربه بكسر الهمة وسكون الراء ثم موحدة قيل المراد عضو الذي يستعمله وقيل حاجته والحاجة تسمى اربا بالكسر ثم السكون وأربا يقع الهمة والراوذا كرا خطا في شرحه انه روى هيا بالوجهين وأنكر في موضع آخر كقوله النورى وغيره عنه رواية الكسرو كذا أنكرا التماس وقيدت رواية الكسر وتوجيهها ظاهر فلا معنى لانتكارها والمراد ان صلى الله عليه وسلم كان أملا لباس لآخره فلا يخفى عليه ما يخفى على غيره من ان يحوم حول الحى ومع ذلك فكان يباشر فوق الازار نشر يعالقه من ليس معصوم بهذا قال أكثر العلماء وهو جارى على قاعدة المالكية في باب سد الذرائع وذهب كثير من السلف والثوري وأجدواصق الى ان الذي يمنع من الاستمتاع بالحائض الفرج خطف وبه قال محمد بن الحسن من الخنفية ورجحه الطحاوى وهو اختيار أصبغ من المالكية وأحد القولين الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر وقال النورى هو الاربع دليلا لحديث أنس في مسلم اصنعوا كل شئ الا الجماع وجعلوا حديث الباب وشبهه على الاستعجاب جعابن الالة وقال ابن دقيق العيد ليس في حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الازار لانه فعل مجرد انتهى ويدل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود بإسناد قوى عن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا أراد من الحائض شيئا أتى على فرجها أو باو استدلت الطحاوى على الجواز بان المباشرة تحت الازار دون الفرج لا توجب حدا ولا غسلا فان شئت المباشرة فوق الازار وفصل بعض الشافعية فقال ان كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج وشئ منها باجتنابها جزوا الا فلا واستحسنه النورى ولا يذهب في وجهه مفرق بين ابتداء الحوض وما بعده لظاهر التقييد بقوله فان رجعتا وبها رواه ابن ماجه وابن سعد عن أم سلمة أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتق سورة الفم فلا يباشر بها مباشرة بعد ذلك ويجمعه من هوين

(باب) بمباشرة الحائض
حدثنا قبيصة قال حدثنا
سفيان عن منصور عن
ابراهيم عن الاسود عن
عائشة قالت كنت أغتسل
أنا والنبي صلى الله عليه وسلم
من أنا واحد كلانا جنب
وكان يأمرني فانزرها مرة واحدة
وأنا حائض وكان يخرج
رأسه الى وهو معتكف
فأغسله وأنا حائضه حدثنا
اسمعيل بن خليل قال
أخبرنا علي بن مسهر
قال أخبرنا أبو اسحق هو
الثيباني عن عبد الرحمن
ابن الاسود عن أمية عن
عائشة قالت كانت احدا اذا
اذا كانت حائضا فأراد رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن
يباشرها أمرها أن تترقى
فور حيشتها ثم يباشرها
قالت وأيكم يملك اربه كما
كان النبي صلى الله عليه وسلم
يملك اربه

الاحاديث الواردة على المبادأة الى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين **(قوله)** تابعه خلد هو ابن عبد الله الواسطي وسرر هو ابن عبد الحميد أي تابعه على بن مسهر في رواية هذا الحديث عن أبي اسحق الشيباني بهذا الاسناد وللشيباني فيه اسناد آخر كما سيأتي عقبه ومتابعة خلد وصلها أبو القاسم التنوخي في فوائده من طريق وهب بن بقية عنه وقد أوردت اسنادها في تعليق التعليق ومتابعه سرر وصلها أبو داود والاصمعي ولما كن في المستدر لوهذا مجموعهم في اسنادوا كونه عرجا في الصحيحين من طريق الشيباني ورواه أيضا عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الاسود بسنده هذا منصور ابن أبي الاسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه **(قوله)** حدثنا أبو العمان هو الذي يقال له عارم وعبد الواحد هو ابن زياد البصري **(قوله)** عبد الله ابن شداد أي ابن أسامة بن الهاد الليثي وهو من أولاد الصحابة روي **(قوله)** أمرها أي بالآثار (فأثرت) وهو في رواية ثانياً باب الهمة على اللغة النحوي **(قوله)** ورواسفين يعني الثوري (عن الشيباني) يعني بسند عبد الواحد هو في عند الامام أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان نحوه وقد رواه عن الشيباني أيضا بهذا الاسناد خالد بن عبد الله عندهم وجوهر ابن عبد الحميد عند الاصمعي وذلك لما يرفع عنه فهم الاضطراب وكان الشيباني كان يحدث به تارة من مسند عائشة وتارة من مسند ميمونة فسمعته جريروا لهما الاسنادين وسمعته غيرهما باحدهما ورواه عنه أيضا باسناد ميمونة خصص بن غياث عند أبي داود وأبو معاوية عند الاصمعي وأصحابنا بن محمد عند أبي عوانة في صحيحه وقد تقدم ذكر من رواه عنه باسناد عائشة **(قوله)** باب ترك المناقض الصوم قال ابن رشد وغيره جري البخاري على عادته في إيضاح المشكل دون الجلب وذلك ان تركها صلاة وانقض من أجل ان الطهارة مشترطة في صحة الصلاة وهي غير طاهرة أما الصوم فلا يشترط في الطهارة فكان تركها تعديدا محضا فاحتاج الى التخصيص عليه بخلاف الصلاة **(قوله)** حدثنا سعد بن أبي مرزوق هو سعد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجمعي لقبه البخاري روى مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كبر أخو اسمعيل والاسناد منه فصاعدا مدنيون وفيه تابعي عن تابعي زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبي سرح العامري لا يبه حصة **(قوله)** في أضفى أو فطر) شك من الراوي **(قوله)** الى المصل في التماس) اختصره المؤلف هنا وقد ساق في كتاب الزكاة أما ولقطه الى المصل فوقع الساس وأمره بالصدق فقال أنها لما تصدقوا قرع على النساء وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء بان يشرهن بالموعظة فأنجزن ذلك اليوم وفيه أنه وعظهن وبشرهن **(قوله)** يا معشر النساء) المعشر كل جماعة أمر بهوا حلوقا عن علي بن علقمة عن الحسن بن علي وهذا الحديث روي عنه إلا ان كان مراده بالتخصيص حالة اطلاق المعشر لا تقييده كما في الحديث **(قوله)** أريكن) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول والمراد ان الله تعالى أراهن ليلته الاسراء وقد تقدم في العلم من حديث ابن عباس يلفظ أريت لتأخر أيت أكثر أهلها النساء يستفاد من حديث ابن عباس ان الروية المذكورة وقعت في حال صلاة لكسوف كما سيأتي واهما في صلاة الكسوف جماعة **(قوله)** يوم) الواو استثنائية والباقية فعلية والميم أصلها اما الاسته مائة خففت بها

تابعه خلد سرر عن الشيباني
حدثنا أبو العمان قال
حدثنا عبد الواحد قال
حدثنا الشيباني قال حدثنا
عبد الله بن شداد قال سمعت
ميمونة تقول كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا أراد
أن يشرأخ أتمن نساءه
أمرها فأتزيت وهي حائض
رواه سفيان عن الشيباني
(باب ترك المناقض الصوم)
حدثنا سعد بن أبي
مرزوق قال أخبرنا محمد
ابن جعفر قال أخبرني زيد
هو ابن أسلم عن عياض بن
عبد الله عن أبي سعيد
الخدري قال خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم في
أصحى أو فطر الى المصل فخر
على السامع فقال يا معشر
النساء صدق فاني أريكن
أكثر أهل النار قلن و
يا رسول الله قال تذكرن
اللعن

الالتصيقا **(قوله وتكفرون العشير)** أي تجحدن حق الخلط وهو الزوج أو أهم من ذلك **(قوله)**
 من ناقصات صفتموصوف محذوف قال الطبري في قوله ما رأيت من ناقصات إلى آخره زيادة
 على الجواب تسمى الاستبعاد كذا قال وفيه نظير يظهر في أن ذلك من جملة أسباب كونه من أكثر
 أهل النار لأنهم إذا كن سببا لأذباب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي فقد
 شاركه في الإثم وزد عليه **(قوله أذهب)** أي أشداه أيا واللب أخص من العقل وهو الخالص
 منه والحازم الضابط لأمره وحذمه ما نفع في وصفه بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان يتقادلهم
 فغير الضابط أولى واستعمال أفعال التفصيل من الأذباب جائز عند عبيد بن جابر حيث جوزه من
 الثلاثين المزيد **(قوله قلن وما نقصان ديننا)** كأنه حتى علمين ذلك حتى سألن عنه ونقص هذا
 السؤال دل على نقصان لأنهم حملن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة الأكثر والكفران
 والأذباب ثم استشكلن كونهن ناقصات وما ألفت ما أجابهن به صلى الله عليه وسلم من غير
 تعسف ولا لوم بل خاطبن على قدر عقولهن وأشار بقوله مثل نصف شهادة الرجل إلى قوله
 تعالى فربل وأمر أنان عن تزويج من الشهاد لأن الاستظهار بأخرى مؤذن بقلة ضبطها
 وهو مشعر بنقص عقلها وحكي ابن التين عن بعضهم أنه حل العقل هنا على الدية وفيه بعد قلت
 بل يساق الكلام بأباه **(قوله فذلك)** يكسر الكاف خطابا بالواحدة التي تولت الخطاب ويحوز
 قصه على أنه الخطاب العام **(قوله لم تصل ولم تصم)** فيه إشعار بأن منع الحائض من الصوم
 والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك المجلس وفي هذا الحديث من القوا ثعشروعة
 الخروج إلى المصلى في العبد وأمر الإمام الناس بالصدق فيه واستنبط منه بعض الصوفية جواز
 السلب من الأغنياء الفقراء له شروط وفيه حضور النساء العبد لكن بحيث يتفرقن عن
 الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الإمام التسام على حدة وقد تقدم في العلم وفيه أن محمد
 النعم حرام وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتيم واستدلال النووي على أنهم ما من
 الكاذب بال وعد عليه بما لا يوفيه من اللعن وهو الدعاء بالابعاد من رحمة الله تعالى وهو محمول
 على ما إذا كان في معين وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تنسح عن الملة قطعا على
 فاعلمها القوة في بعض طرقه بكفرهن كما تقدم في الإيمان وهو كإطلاق نفي الإيمان وفيه الأغلاط
 في النصح بما يكون سببا لازمة الصفة التي تعاب وإن لا يواجه بذلك الشخص المصن لان
 في التعميم تسهلا على السامع وفيه أن الصدقة تدفع العذاب وأنهم قد تكفروا بالذنوب
 التي بين المحلوقين وإن العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان كما تقدم وليس المقصود
 بذكر النقص في التسام لوهم عن ذلك لآمن أصل الخلقة لكن التنبه على ذلك تحذيرا
 من الافتتنان بهن ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص وليس
 نقص الدين مختصا فيما يحصل به الإثم بل في أعظم من ذلك قاله النووي لأنه أمر نسبي
 فالكمال مثلا ناقص عن الأكل ومن ذلك الحائض لأنها تركت الصلوات من الحيض
 لكنها ناقصة عن المصلى وهل يجب على هذا الترك كونها مكافئة بكاتب المريض على
 التوافق التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها قال النووي الظاهر أنها لسبب والفرق
 بينهما وبين المريض أنه كان يفعلها بنية الدعاء عليها مع أهليته والخائس ليست كذلك وعندى

وتكفرون العشير ما رأيت
 من ناقصات عقل ودين
 أذهب للرب الرجل الحازم من
 أحدا كن قلن وما نقصان
 ديننا وعقلنا يا رسول الله
 قال أليس شهادة المرأة
 مثل نصف شهادة الرجل
 قلن بلى قال فذلك من
 نقصان عقلها أليس إذا
 حاضت لم تصل ولم تصم قلن
 بلى قال فذلك من نقصان
 دينها

في كون هذا الفرق مستلزما لكونه الاشتاب وقفة وفي الحديث أيضا من أجمع المعلم لعله
 والتابع لتبوعه فيما لا يظهر له معناه فبما كان عليه صلى الله عليه وسلم من التلق العظيم
 والصح الجليل والرفق والرافة زاده الله تشرىفا وتكرما وتفضيلا **في قوله** (قوله ما
 تقضى الحائض) أي تودي (الناسك كلها الا الطواف بالبيت) قبل مقصود البخاري جاز كفي
 هذه الباب من الاحاديث والابار أن الحيف وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات
 بل يصح معه عبادات بدنية من أدكار وغيره فانما اشكال الحج من جهة ما لا ينافي الا الطواف فقط
 وفي كون هذا مراده فطر لان كون مناسك الحج كذلك حاصل بالنص فلا يحتاج الى الاستدلال
 عليه والاحسن ما قاله ابن رشد بعد الابن طال وغيره ان مراده الاستدلال على جواز قراءة
 الحائض والجنب بعبادة ثالثة ترعى الله سبحانه لا يصلي الله عليه وسلم ليستثنى من جميع مناسك
 الحج الا الطواف وانما استثناءه لكونه صلاتا مخصوصة وأعمال الحج مشقة على ذكر وتبليغ ودعاء
 ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك فكذلك الجنب لان حديثها غلط من حديثه ومنع القراءة ان
 كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر وان كان بعد افيتناح الى دليل خاص ولم يصح
 عند المصنف شيء من الاحاديث الواردة في ذلك وان كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند
 غيره لكن أكرها فاقبل للتأويل كمنه نشر السه ولهذا تمسك البخاري ومن قال بالجواز غيره
 كالطبري وابن المنذر وادبعهم حديث كان يذكروا على كل أحياه لان الذكر أعظم من أن
 يكون بالقرآن أو غيره وانما الفرق بين الذكر والتلاوة والعرف والحديث المذكور وصله مسلم من
 حديث عائشة وأورد المصنف أثر ابراهيم وهو النسي اشعارا بان منع الحائض من القراءة ليس
 مجمعا عليه وقدمه لاداري وغيره بلفظ أربعة لا يقرئ القرآن الجنب والحائض وعند الخلا
 وفي الجاهم الا الآية ونحوها الجنب والحائض وروى عن مالك بن نويرة قول ابراهيم وروى عنه
 الجواز مطلقا وروى عنه الجواز للحائض دون الجنب وقيل انه قول الشافعي في القديم ثم
 أوردا اثر ابن عباس وقدمه لاداري المنذر بلفظ ان ابن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب أو ما حديث
 أم عطية فوصله المؤلف في العبد ينو قوله فيه ويدعون كذا الا كذا والواقع لكشمه في يدعين بيا
 خصايتي بدل الواو ووجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها ثم أورد المصنف
 طرفا من حديث أبي سفيان في قصة هرقل وهو موصول عند فيء الوحي وغيره ووجه الدلالة
 منه أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الروم وهم كفار والكافر جنب ما به يقول اذا جاز
 من الكتاب الجنب مع كونه مشغلا على آيتين فكذلك يجوز له قراءته كذا قال ابن رشد
 ووجه الدلالة منه انما على من حيث انه انما كتب اليهم لقرؤه فاسنم جواز القراءات النص
 لا الاستنباط وقد أجيب عن منع ذلك وهم الجمهور ان الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين
 فأشبه ما لود كربع القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير فانه لا يمنع قراءته ولاسه عند
 الجمهور لانه لا يقصد التلاوة ونص أحمد انه يجوز مثل ذلك في المكتبة الصالحة التبليغ
 وقال به كثير من الشافعية ومنهم من خص الجواز بالدليل كالأية والآيتين قال التورى
 لأبأس أن يعلم الرجل النصراني الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه وأكره أن يعطه الآية
 هو كالجنب وعن أحمد كره أن يضع القرآن في غير موضعه وعنه ان رجي منه الهداية جاز

باب تقضى الحائض
 المناسك كلها الا الطواف
 بالبيت وقال ابراهيم
 لأبأس أن تقصر الآية ولم
 يابن عباس بالقراءة للجنب
 بأما وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم يذكروا الله على كل
 أحياه وقالت أم عطية كنا
 نؤمر أن يصرح الحائض
 فيكبرن بتكبيرهم ويدعون
 وقال ابن عباس أخبرني
 أبو سفيان أن هرقل دعا
 بكتاب النبي صلى الله
 عليه وسلم فقرأه فأذنيه
 بسم الله الرحمن الرحيم
 بأهل الكتاب تعالوا الى
 كلمة الآية

وقال طاعن تبرأ من عائشة
عائشة فتسكت المناك
كلها غير الطواف بالبيت
ولا تصلي وقال للحكم
اني لا تفرج وأما جنب وقال
انهض وجعل ولانا كلوا
عالم ينكر اسم الله
عليه وحديثنا أوليهم قال
حدثنا عبد العزيز بن أبي
سليمة عن عبد الرحمن بن
القاسم عن القاسم بن محمد
عن عائشة قالت خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم لأندكر الأملج فلما
جئنا صرف طمئت فدخل
على النبي صلى الله عليه
وسلم وأنا أبكي فقال ما بك
قلت لو دبت والله إني لم أجد
للعلم قال هل كنت نسيت
قلت نعم قال فأنذرتني
كسبه الله على نلت آدم
فأقبل ما يغفل الحاج غير
أن لا تطوف بالبيت حتى
تطهرى (باب الاستحاضة)
حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن هشام
بن عروة عن أبيه عن عائشة
أنها قالت قالت فاطمة
بنت أبي حنيفة لرسول الله
صلى الله عليه وسلم يا رسول
الله إني لأطهر أقادع
الصلاة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اتخاذاك
عرق وليس بالحضه فإذا
أقبلت الحضه فاتركي
الصلاة فإذا ذهب قدورها
فاغسلي عندك الدم وصلي

والاقلا وقال بعض من منع لادلالة في القصه على جواز تلاوة الجنب القرآن لان الجنب انما
منع التلاوة اذا قصد هدا وعرف ان الذي يقرؤه قراءاً بالقرآن في ورقة ما لا يصلح منه من القرآن
فانه لا يمنع وكذلك الكافر وسأقي مزيد لهذا في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (تبرئة)
ذكر صاحب المشرق انه وقع في رواية القاسي والسني وعبدوس هنا بأهل الكتاب زيادة
واو قال وسقط لا يذروا الاصل وهو الصواب (قلت) فافهم أن الأولى خطأ لكونها مخالفة
للتلاوة وليست خطأ وقد علمت توجيه ثابت الواو في يد الوصي (قوله) وقال عطاء عن جابر
هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره غير انما الاطوف بالبيت
ولا تصلي وأما أثر الحكم وهو القصة الكوفي فوصله البغوي في الجعليات من روايته عن
علي بن الجعد عن شعبة عنه موجه الأدلة منه ان الذبح مستأنز لانه حكم الآية التي ساقتها
وفي جميع ما استدلل به نزاع بطول ذكره ولكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه واستدل الجهموع على
المنع بحديث علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيبه عن القرآن شيء ليس الجنب رواه
أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان وضعف بعضهم بعض رواه الواقفي من قبل
الحسن يصلح للجهة لكن قيل في الاستدلال به نظر لانه فعل مجرد فلا يدل على تحريم ما عداه وأجاب
الطبري عنه بأنه محمول على الأكل جعابين الأداة وأما حديث ابن عمر فروعا لا تقرأ الحائض
ولا الجنب شيئا من القرآن فضعف من جميع طرقه وقد تقدم الكلام على حديث عائشة
في أول كتاب الحيض وقولها طمئت ففتح الميم واسكان المثلثة أي حضت ويجوز كسر الميم
يقال طمئت المرأة القح والكسرى الماضي طمئت الضم في المستقبل (قوله) يا
الاستحاضة تقدم انها جريان الدم من فرج المرأة في غير ما لو انه يخرج من عرق يقال له
العاذل بعين مهملة ونال بجملة (قوله) إني لأطهر) تضحى باب غسل الدم من روايته أي معاوية
عن هشام وهو ابن عروة في هذا الحديث التصريح ببيان السبب وهو قولها إني استحاضت وكان
عندها ان طهارة الحائض لا تعرف الا باقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن اتصاله وكانت قد
علمت أن الحائض لا تصلي فظنت أن ذلك الحكم مقتضى جريان الدم من الفرج فأرادت تحقيق
ذلك ففعلت أقادع الصلاة (قوله) اتخاذاك بكسر الكاف فوزا في الرواية الماضية فقال لا
(قوله) وليس بالحضه) بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر المحدثين وأكملهم وان كان قد اختار
الكسرة على ارادة الحالة لكن القح هنا أظهر قال النووي وهو متعين وأقر بيمين التعين لانه
صلى الله عليه وسلم أراد اثبات الاستحاضة ونفى الحيض وأما قوله فإذا أقبلت الحضه فيصير فقه
الوجهان معاجوزا حسن انتهى كلامه والذي في روايةنا بفتح الحاء في موضعين والله
أعلم (قوله) فاعسلي عندك الدم وصلي أي بعد الاغتسال كما سأقي التصريح به في باب اذا حضت
في شهر ثلاث حبس من طريق أبي أسلمة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره ثم
اغتسلي وصلي ولبيد كغسل الدم وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام منهم من ذكر غسل
الدم ولبيد كرا الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولبيد كغسل الدم وكلهم نفات وأحاديثهم في
المصحين فحصل على أن كل فريق اختصر أحدا لا من موضوعه عنده وفيه اختلاف ثالث
أشهر إليه في باب غسل الدم من روايته أي معاوية فقد كمثل حديث الباب وزاد ثم توضي لكل

صلاة ورددناها لك قول من قال انه مدح وقول من حرم بانه موقوف على عسرة ولم يترددوا
 معاوية بذلك فقد رواه النسائي عن طريق جادين زيد عن هشام وادعي ان جادا تقر بجهة الزيادة
 وأما مسلم أيضا إلى ذلك وليس كذلك فقد رواه الدارمي عن طريق جادين سلمة والسراج عن
 طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام وفي الحديث دليل على أن المرأة إذا منعت دم الحيض من
 دم الاستحاضة تعتد بدم الحيض وتعمل على إقباله وبإبراهة فإذا انقضت قدره اغتسلت عنه ثم صار
 حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ لكل صلاة لكنها لا تتصل بذلك الوضوء أكثر من
 فريضة واحدة مؤداة أو قضية لتأخر قوله ثم توضئ لكل صلاة بهذا قال الجمهور وعند
 الحنفية ان الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تضيئ به الفريضة الحاضرة ومما نمت من
 الفرائض ما لم يخرج وقت الحاضرة وعلى قولهم المراد بقوله وتوضئ لكل صلاة أي بوقت كل
 صلاة فضية مجاز الخذف ويحتاج إلى دليل وعند المالكية بسحبها الوضوء لكل صلاة لا يجب
 الا بحدث آخر وقال أحمد وأصح ان اغتسلت لكل فرض فهو أحوط وفيه جواز استفتاء
 المرأة بنفسها ومسافعتها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء وجواز جماع موتها للحاجة وفيه
 غير ذلك وقد استنبط منه الرازي الحنفى ان مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة لقوله قدر
 الأيام التي كنت تحيضين فيها لا أقل ما يطلق عليه لفظ أيام ثلاثة وأكثره عشرة فأما الذين
 ثلاثة فأما بقال بومان ويوم وأما فوق عشرة فأما بقال أحد عشر يوما وهكذا إلى عشرين وفي
 الاستدلال بذلك نظر **(قوله)** غسل دم الحيض هذه الترجمة أخص من
 الترجمة المتقدمة في كتاب الوضوء وهي غسل الدم وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا
 أخرجه هناد بن رواة يحيى القطان عن هشام وأسانده الرواية كالتى قبلها مدينون سوى
 شيخه وقيم من الفوائد ما فى الحديث قبله وجواز سؤال المرأة عن غيبات نصيب من ذكره والأصح بذكر
 ما يستقند للضرورة وأن دم الحيض كغيره من الدماء في وجوب غسله وفيه استحباب فرك
 النعاسة بالابسة قبله ون غسلها **(قوله)** حدثنا أصبح هو وشيخه وشيخه النعاسة الثلاثة
 مصريون والباقر وهم ثلاثة أيضا مدينون **(قوله)** كانت أحدا أنا أى أزواج النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو محمول على أنهم كن يصفن ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم وبهذا
 يلحق هذا الحديث بحكم المرفوع ويؤيد حديث أسماء الذى قبله قال ابن بطال حديث
 عائشة بغير حديث أسماء وأن المراد بالنضح في حديث أسماء الغسل وأما قول عائشة
 وتضع على سائرهما فلما فعلت ذلك دفعا للوسوسة لانه قد بان في سياق حديثها أنها كانت
 تغسل الدم لا بعضه وفي قولها ثم تضئ فيه إشارة إلى امتناع الصلاة في الثوب الغليظ **(قوله)**
 ثم تقتصر الدم) بالفاظ الصادق المهمل فوزن تفعل أى تغسله باطراف أصابعها وقال ابن
 الجوزي معناه تقطع كل ما يتجزؤه دون باقي المواضع والأول أشبه بجديت أسماء **(قوله)**
 عند طهرها) كذا فى كذا روايات والمسئلى والجوى عند طهره أى الثوب والمعنى عند إرادته
 طهره وفيه جواز ترك النعاسة في الثوب عند عدم الحاجة إلى طهره **(قوله)** ما
 اعتكاف السخاضة أى حوائزه **(قوله)** حدثنا خالد بن عبد الله هو الطحان الواسطي وشيخه
 خالد هو ابن مهران الذى يقال له الخذا بل الحاء المهملة والذال المعجمة المتقلة ومدا الحديث

(باب غسل دم الحيض)
 • حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن هشام
 عن فاطمة بنت المنذر عن
 أسماء بنت أبي بكر أنها
 قالت سألت امرأة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فقالت يا رسول الله أ رأيت
 أحدا إذا أصاب فيها
 الدم من الحيضة كيف
 تضع فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا أصاب
 ثوب أحدا كن الدم من
 الحيضة فلتقرصه ثم لتغسه
 بجماء ثم تضئ فيه • حدثنا
 أصبح قال أخبرني ابن
 وهب قال أخبرني عمرو بن
 الحارث عن عبد الرحمن بن
 القاسم حدثه عن أبيه عن
 عائشة قالت كانت أحدا أنا
 فتحيض ثم تقتصر الدم من
 ثوبها عند طهرها فتغسله
 وتضع على سائر ثم تضئ
 فيه • **(باب اعتكاف)**
 السخاضة • • حدثنا
 أصح قال حدثنا خالد بن
 عبد الله عن خالد عن عكرمة

المذكور عليه وسلم عن مولى ابن عباس (قوله بعض نسائه) قال ابن الجوزي ما عرفنا من
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مستحاضة قالوا تظاهروا عائشة أشارت بقولها من
 نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش اخت زبني بنت جحش (قلت) يراد
 هذا التأويل قوله في الرواية الثانية امرأته من أزواجه وقد ذكرها الجدي عقب الرواية الأولى
 فما أدري كيف غفل عنها ابن الجوزي وفي الرواية الثالثة بعض أمهات المؤمنين ومن المستبعد
 أن تعسكف معه صلى الله عليه وسلم امرأته غير زوجاته وإن كان لها به تعلق وقد حكى ابن عبد البر
 أن بنات جحش الثلاثة كن مستحاضات زبني أم المؤمنين وحسن زوج طلحة وأم حبيبة زوج
 عبد الرحمن بن عوف وهي المشهورة منهن بذلك وسأيت حديثها في ذلك وذكر أبو داود من طريق
 سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة استحييت زبني بنت جحش فقال لها النبي صلى
 الله عليه وسلم اغتسلي لكل صلاة وكذا وقع في الوطأ أن زبني بنت جحش استحييت وزجر ابن
 عبد البر بأنه خطأ لأنه ذكر أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وإلى كانت تحت عبد الرحمن بن
 عوف إنما هي أم حبيبة أختها وقال شيخنا الامام البلقيني يحمل على أن زبني بنت جحش
 استحييت وقتها بخلاف أختها فإن استحييت أمت (قلت) وكذا يصح على ما سأله في حق
 سودة وأم سلمة والله أعلم وقرأت بخط غلط في عهد المستحاضات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال وسودة بنت زينة ذكرها العلاء بن المسيب عن الحكم بن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين
 فغلطها في المذكرة (قلت) وهو حديث ذكره أبو داود من هذا الوجه تعليقا وذكر البيهقي
 أن ابن خزيمة أخرجه موصولا (قلت) لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يكن حذو به وقرأت
 في السفن لسعيد بن منصور حديثنا اسمعيل بن إبراهيم حديثه أنه قال هو الجدي عن عكرمة أن امرأة
 من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت معسكة وهي مستحاضة قال وحديثنا هذا مروي آخرى
 عن عكرمة أن أم سلمة كانت عسكة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها (قلت) وهذا
 أولى ما فسرته به هذه المرأة لا تجد الحديث وقد أرسله اسمعيل بن علي عن عكرمة ووصله له
 الطحان وزيد بن زريع وغيرهما ذكر عائشة فيه وروح البخاري الموصول فأخرجه وقد أخرج ابن
 أبي شيبة عن اسمعيل بن علي هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور وبنو تسمية أم سلمة
 والله أعلم (قوله من الدم) أي لاجل الدم (قوله وزعم) هو معطوف على معنى الضعفة أي حدثني
 عكرمة بكذا وزعم كذا أو يضمن زعم أنه معطوف (قوله كان) بالهمز وتشديد اللام قوله
 فلائحة الظاهر أنها تعني المرأة التي ذكرتها قبل ورأت على حاشية نسخة مصححة من أصل أبي خدر
 مانصة فلائحة هي رمل أم حبيبة بنت أبي سفيان فإن كان ثابتا فهو قول ثالث في تفسير المبيعة
 وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد روي أن زبني بنت أم سلمة
 استحييت روي ذلك البيهقي والاسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير لكن الحديث في سنن
 أبي داود من حكاية زبني عن غيرها وهو أشبه فأنها كانت في رملته صلى الله عليه وسلم صيرة لأن
 دخل على أسها في السنة الثالثة وزبني ترضع أسماء بنت عيسى حكاه الدارقطني من رواية سهل
 ابن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها (قلت) وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء
 أو فاطمة بنت أبي حبيش وهاتان لهما به صلى الله عليه وسلم تعلق لأن زبني رملته وأمه

عن عائشة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم اعتسكف معه
 بعض نسائه وهي مستحاضة
 ترى الدم فرمما وضعت
 الطست تحتها من الدم وزعم
 بكرمة أن عائشة رأت ماء
 العصفرة قالت كان هذا
 شيء كانت فلائحة تجسده
 حدثنا قتيبة قال حدثنا
 يزيد بن زريع عن خالد
 عكرمة عن عائشة قالت
 اعتسكف مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم امرأة من
 أزواجه فكانت ترى الدم
 والصفرة والطست تحتها
 وهي تسمى حدثنا مسدد
 قال حدثنا معمر بن خالد
 عن عكرمة عن عائشة أن
 بعض أمهات المؤمنين
 اعتسكف وهو مستحاضة
 قوله البيهقي كذا في نسخ
 وفي نسخ أخرى السهيلي
 بدله اه

أخت امرأته معونة لامها وكذا الجنة وأما حبيبة به تعلق وحديث ما في سنن أبي داود فهو لا سابع
 يمكن أن تفسر المهمة بأحداهن وأما من استخص في عهده على الله عليه وسلم من الصائبات
 غيرهن فسميته بتسبيل ذكرها أو داود أيضا واسم بنت مرثد ذكرها السبيعي وغيره وبأدعية بنت
 غيلان ذكرها ابن مندوم فاطمة بنت أبي حبيش ونسبتها عن عائشة في الصحيحين ووقع في سنن أبي
 داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم أنها القرشية الفهرية والصواب أنها بنت أبي حبيش
 واسم أبي حبيش قيس فهو لاء أربع نسوة أيضا وقد كثر عشر ابجد في نسب بنت أبي حنبل وفي
 الحديث جواز مكث المسحاة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حديثها في المسجد
 عند أمن التلويث ويلحق بها دائم الحديث ومن جرح بسبيل **(قوله)** ما حل نصلي
 المرأة في نوب حاضتها في نسل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يكن لها الاثوب واحد
 قميص فيه من المعلوم أنها نصلي فيه لكن بعد تطهيره وفي الجمع ينمو بين حديث أم سلمة
 الماضي الدال على أنه كان لها ثوب مختص بالحض ان حديث عائشة محمول على ما كان في أول
 الامر وحديث أم سلمة محمول على ما كان بعد انشاع الحال ويحتمل أن يكون مراد عائشة
 بقولها ثوب واحد مختص بالحض وليس في مسألتها ما ينفي أن يكون لها غيره وفي من الطهر
 فيوافق حديث أم سلمة وليس فيه أيضا أنها صلت فيه فلا يكون فيه حتم على أجازة الترجمة
 بغير الماء وإنما زالت النمر بغيرها لذهب أثره ولم تنصده تطهيره وقدمي قبل يسب عن عائشة
 الغسل بعد القرص قالت ثم نصلي فيه قد دل على أنها عند إرادة الصلاة أنه كانت تغسله وقولها في
 حديث الباب قالت برقيها من اطلاق القول على الفعل وقولها قصته بالصالح والعين المهملتين
 المقصودتين أي حكمته وفرقه بنظرها ورواه أبو داود والشافعي بل الميم والقصع اللذان وقع في
 رواية لهن من طريق عطاة عن عائشة بمعنى هذا الحديث ثم ترى فيه قطرة من دم تنقصه نظرها
 فعلى هذا فيصير حديث الباب على أن المراد دم يسير يعني عن مثله والتوجيه الأول أقوى
(قائدة) طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ومن جهة دعوى الاطراب
 فأما الانقطاع فقال أبو حاتم لم يسمع بها من عائشة وهذا امر دود فقد وقع التصريح بسماعه
 منها عند البخاري في غير هذا الاستناد وأما دعوى بن المديني فهو مقدم على من نقله وأما
 الاضطراب فغير رواية أبي داود له عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم يدل
 ابن أبي نعيم وهذا الاختلاف لاوجب الاضطراب لأنه محمول على أن إبراهيم بن نافع جمع
 شيعين ولم يكن كذلك فأبو نعيم شيخ البخاري فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبي داود فيه وقد
 تابعه أبو نعيم خلا بن يحيى وأبو حنيفة والعمان بن عبد السلام فربحت دعواه والرواية
 المروجة لا تؤثر في الرواية الراجحة والله أعلم **(قوله)** ما حل نصلي **(الطبيب للمراحم)** المراد
 بالترجمة أن طبيب المرأة عند الغسل من الحيض من أن ينجب أنه رخص للعادة التي حرم عليها
 استعمال الطبيب في شيء منه مخصوص **(قوله)** عن أبي حنبل عن حفصة عن أم عطية زاد المسحوق
 وكعبة قال أبو عبد الله أي المصنف أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية كما مر في
 شيخ جاد أو هو أبو حنبل أو هشام لم يذكر ذلك باقي الروايات ولا أصحاب السخرجات ولا الاطراف
 وقد أورد المصنف هذا الحديث في كتاب الطهارة هذا الاستناد، فدل ذلك **(قوله)** كانهن

(باب) هل نصلي المرأة في نوب حاضتها فيه • حدثنا أبو نعيم قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نعيم عن مجاهد قالت عائشة ما كان لأحدنا الاثوب واحد قميص فيه فإذا أصابه شيء من دم فأتى برقيها فقصته • بنظرها • **(باب)** الطبيب للمرأة عند غسلها من الحيض • حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا جابر بن زيد عن أبي حنبل عن حفصة عن أم عطية قالت كانهن

بضم النون الاولى وقاعل انتهى صلى الله عليه وسلم كادلت عليه رواية هشام المعلقة
للمذكورة بعد هذا هو السرف في ذكرها **(قوله محمد)** بضم النون وكسر المهملة من الاحداد
وهو الامتناع من الزينة **(قوله الاعلى زوج)** كذلك في رواية المستطلى والجوى الاعلى
زوجها الاولى موافقة لفظ تحذو في حجة الثانية ان الصغير يعود على الواحدة المنذر حتى قولها
كانتني أى كل واحد قمتين **(قوله ولا تنكحل)** بالرفع والنصب أيضا على العطف ولا زائدة
واكسها لان في انتهى معنى التي **(قوله ثوب عصب)** بفتح العين وسكون الصاد المهملة قال
في المحكم هو ضرب من برود العين يعصب غزله أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج وسيأتى الكلام على
أحكام الحادثة في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى **(قوله في بندة)** أى قطعة **(قوله كست)**
أظفار كذا في هذه الرواية قال ابن التين صوابه يقطظفاز كذا قال ولأر هذا في هذه الرواية
لكن حكما صاحب المشارك ووجهه بأنه منسوب الى ظفار مدينة معروفية بسواحل اليمن يجلب
اليها القسط الهندي وحكى في ضبط ظفارو جهين كسرا وله وصرفه وأقصموا البنمايون قطام
ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه من قسط أو أظفار باثبات أو وهي الضمير قال في المشارك
القسط بخور معروف وكذلك الأظفار قال في البارع الأظفار ضرب من العطر يشبه التففر
وقال صاحب المحكم التففر ضرب من العطر اسود مقف من أصله على شكل ظفر الانسان
يوضع في البخور والجمع أظفار وقال صاحب العين لا واحده والكست بضم الكاف وسكون
المهملة بعدها شامة هو القسط قاله المصنف في الطلاق وكذا قاله غيره وحكى الفضل بن سلمة أنه
يقال بالكاف والطاء أيضا قال النووي ليس القسط والتففر من مقصود الطيب وانما رخص فيه
للعادة اذا اغتسلت من الحيض لازالة الرائحة الكريهة قال المهلب رخص لها في التضرع بالرفع
رائحة الدم عنها لما استقبلت من الصلاة وسيأتى الكلام على مسئلة اتباع الجنائز في موضع
ان شاء الله تعالى **(قوله وروى)** كذا لا يذروا لغيره ورواى الحديث المذكور وسيأتى موصولا
عند المصنف في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ولم يقع هذا التعليق في
رواية المستطلى وأغرب الكرماني فجوز أن يكون قائل ورواها جادين زيد المذكور في أول الباب
فلا يكون تعليقا **(قوله ما)** كذلك المرأة تنفس الى آخر الترجمة قبل ليس في الحديث
ما يطابق الترجمة لانه ليس فيه كيفية الغسل والدلك وأجاب الكرماني بتعاليه بانه يتبع
أثرهم يستلزم الدلك وبأن المراد من كيفية الغسل الصفة المختصة بغسل المحض وهي التطيب
لا نفس الاغتسال انتهى وهو حسن على ما فيه من كفاية وأحسن منه أن المصنف جرى على عادته
في الترجمة بما اقتضته بعض طرق الحديث الذي يورد وهو ان لم يكن المقصود من صافيا ساقه
وبان خلف أن مسلما آخر هذا الحديث من طريق ابن عيينة عن منصور التي أخرجه منها
المصنف ذكر بعد قوله كيف تغتسل ثم تأخذ زائدا ثم الدالة على تراخي تعليم الاخذ عن تعليم
الاغتسال ثم وامن طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاغتسال
المسكوت عنها في رواية منصور ونقله فقال تأخذ احدا كن ماء وادسدرتها فظهر قصص
الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه كذلك كشديد حتى تبلغ شؤن رأسها أى أصوله ثم تصب عليها
الماء ثم تأخذ فرصة فهذا ادا الترجمة لا تشبهها على كيفية الغسل والدلك وانما لم يخرج

ان غدت على مستغرق ثلاث
الاعلى زوج أربعة أشهر
وعشر ولا تنكحل ولا تطيب
ولا تلبس ثوبا مصوغا الاثوب
عصب وقدر خص لنا عند
الطهور اذا اغتسل احدا
من محضها في بندة من كست
أظفار وكانتني عن اتباع
الجنائز قال يورى هشام بن
حسان عن حفصة عن أم
عطية عن النبي صلى الله
عليه وسلم (باب ذلك المرأة
نفسها اذا تطهرت من
المحض وكف تغتسل
وتأخذ فرصة بمكة فتتبع
بها أثر الدم)

المصنف هذه الطريق لكونها من رواية ابراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه **(قوله)** حدثنا يحيى هو ابن موسى البجلي كما جزم به ابن السكن في روايته عن الثوري وقال البجلي هو يحيى بن جعفر وقيل فهو وقع كذلك في بعض النسخ **(قوله)** عن منصور بن صفية هي فتية بن عثمان بن أبي طلحة البصري نسب اليها شهرتها واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحر بن طلحة ابن أبي طلحة البصري وهو من رباط زوجته صفية وشقيقة محبة لها أيضا وقتل الحر بن طلحة باحد وابعد الحر بن زويرة ووقع التصريح بالسماع في جميع السند عند الجدي في مسنده **(قوله)** ان امرأته زاد في رواية وهيب بن الانصار وسماه سلم في رواية أبي الاحوص عن ابراهيم بن مهاجر أسما بنت شكل بالشين المعجمة والكافي المفتوحين ثم اللام ولم يسم أياها في رواية فغندر عن شعبة عن ابراهيم وروى الخطيب في المهمات من طريق يحيى بن معاذ عن شعبة هذا الحديث فقال أسما بنت يزيد بن السكن بالمهمله والتون الانصارية التي يقال لها خطيبة التسموعة ابن الجوزي في التلخيص والتمياطي وزاد ان الذي وقع في مسلم تصحيف لانه ليس في الانصار من يقال له شكل وهو رد للرواية الثانية بغير دليل وقد يحتمل ان يكون شكل لقباً لا اسما والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسما بنت شكل كافي سلم أو أسما لغير نسب كافي أبي داود وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب وحكي النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح والله أعلم **(قوله)** فامرأها كيف تقتسل قال خذني قال الكرماني هو بان لقولها أمرها فان قيل كيف يكون باناً لاغتسال والاغتسال حسب الماه لا أخذ القرصة فالجواب ان السؤال يمكن عن نفس الاغتسال لانه معروف لكل أحد بل كان لقد زارنا على ذلك وقد سبقه الى هذا الجواب الراقي في شرح المسندوا بن أبي جرة وثقوا فاما مع هذا اللفظ الوارد مع قطع التنكير عن الطريق التي ذكرناها عن مسلم الغلاة على ان بعض الرواة اختصروا واقتصروا الله أعلم **(قوله)** فرصة بكسر الفاء وحكي ابن مسعود تلبها وباسكان الراء احوال الصادقة من صوفى وقطن أو جليلة عليها صوفى حكاها أبو عبيد وغيره وحكي أبو داود أن في رواية أبي الاحوص فرصة بفتح القاف ووجهه المندري فقال يعني شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الاصبعين انتهى ووهمهم عزاء هذه الرواية للبخاري وقال ابن قتيبة هي قرصة بفتح القاف والصاد المعجمة وقوله من مسك بفتح الميم والمراد قطعة جلد وهي رواية من قاله بكسر الميم واحتج بانهم كانوا في ضيق فبفتح معه أن يمتنعوا المسك مع غلاته وتبعه ابن بطلال وفي المشارق ان أكثر الروايات بفتح الميم ورجح النووي الكسر وقال ان الرواية الاخرى وهي قوله فرصة محسكة تدل عليه وفيه نظر لان الخطأ في قال يحتمل أن يكون المراد بقوله محسكة أى مأخوذة باليد يقال أسكنه ومسكته لكن يبقى الكلام ظاهر الركاه بصير هكذا أخذ قطعة مأخوذة وقال الكرماني صنيع البخاري يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل لامه بالطيب يابا مستقلا انتهى واقتصار البخاري في الترجمة على بعض ما دلل عليه لا يدل على ثني ما عدها ويقوى رواية الكسر وأن المراد التطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عندهم من ذرية وما استبعده ابن قتيبة من امتحان المسك ليس يعيد لعرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب وقد يكون المأمور به من يقدر عليه قال النووي والمقصود باستعمال الطيب

حدثنا يحيى قال حدثنا ابن
عينة عن منصور بن صفية
عن أمه عن عائشة أن امرأة
سألت النبي صلى الله عليه
وسلم عن غسلها من المحيض
فأمرها كيف تقتسل قال
خذني فرصعتي مسك

فتطهرى بها قالت كفى
 أنظهرى بها قال سبحانه الله
 تطهري فاجتنبها إلى
 فقلت تبيس بها أثار الدم
 (باب) غسل المحض
 • حدثنا سلم قال حدثنا
 وهيب قال حدثنا منصور
 عن أمه عن عائشة أن امرأة
 من الأنصار قالت للنبي
 صلى الله عليه وسلم كيف
 أغتسل من المحض قال
 خذي فرصة عمكة وتوضئي
 ثلاثا ثم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اغتصبا فعرض
 بوجهه أو قال توضئي بها
 فأخذتها لحذبتها فاحبستها
 بما يريد النبي صلى الله
 عليه وسلم • (باب امتشاط
 المرأة عند غسلها من
 المحض • حدثنا موسى
 ابن اسمعيل قال حدثنا
 ابراهيم قال حدثنا ابن
 شهاب عن عروة أن عائشة
 قالت أهلت مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في حجة
 الوداع فكنت ممن تتج ولم
 يسق الهدي فزعت أنها
 حاضت ولم تطهر حتى دخلت
 ليلة عرفة فقالت يا رسول
 الله هذه ليلة عرفة وإنما
 كنت تمتنع بعمرة فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اقضي رأسك وامتشطي
 وأمسكي عن عورتك ففعلت

دفع الراتحة الكريمة على الصبي وقبل لكونه أسرع إلى الحبل حكمة الماوردي قال فعلت الأولى
 أن فقلت المسك استعملت ما يختلف في طيب الرائحة وعلى الثاني ما يقوم مقامه في أسرع العلوق
 وضعف النووي الثاني وقال لو كان مصحفا لاختص به الزوجة قال واطلاق الأحاديث برده
 والصواب أن ذلك سبب لكل مقتضى من حيض أو قضا ويكره تركه للقاعدة فإن لم يجد مسكا
 فطيبا فإن لم يجد فبلا كالطين والأفالة كلفوقه سبب في الباب قبله أن الحادة تبغى بالتسقط
 فيبزيها (قوله قطهري) قال في الرواية التي بعدها توضئي أي تنقي (قوله سبحانه الله) زاد في
 الرواية الآية استصبا أو عرض ولا ساعلي فلما رأته استصبا علمنا وزاد الدارمي وهو يسمع فلا
 ينكر (قوله أثار الدم) قال النووي المراد به عند العلماء الفرج وقال الهاملي يستحب لها أن
 تطيب كل موضع أصابه الدم من بينها قال ولم أره لغيره وظاهر الحديث حجة له (قلت) ويصرح به
 رواية الإسماعيلي تبيس بها مواضع الدم وفي هذا الحديث من القوائد التسليم عند التعجب
 ومعناه هنا كيف يخفى هذا الطاهر الذي لا يحتاج في فهمه إلى فكر وقبه استصحاب الكليات
 فيما يتعلق بالعمومات وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التي يحتشم منها ولهذا كانت عائشة
 تقول في نساء الأنصار لم يمنعن الحياء أن يتفهن في الدين كما أخرجه مسلم في بعض طرق هذا
 الحديث وتقدم في العلم معاقا وفيه الاكتفاء بالعرض والاشارة في الأمور المستهينة وتكرير
 الجواب لإفهام السائل وإنما كرهه مع كونها لم تفهمه أو لالان الجواب به يؤخذ عن اعراضه
 بوجهه عند قوله توضئي أي في الحبل الذي يستحسان مواضع المرأة بالترصيع به فاستكني
 بلسان الحال عن لسان المقال وفهمت عائشة فرضي الله عنها ذلك عنه فقوت تعليلها وبوب عليه
 المصنف في الأعصام الأحكام التي تعرف بالدلائل وفيه تفسير بكلام العالم بحضرته لمن خفي عليه
 إذا عرف أن ذلك يبيحه وفيه الأخذ من المفضل بحضرة الفاضل وفيه صحة العرض على الحديث
 إذا أخره ولو لم يقل عقبه نعم وأنه لا يشترط في صحة العمل فهم السامع لجميع ما يسمعه وفيه الفرق
 بالتعلم وأامة العذر لمن لا يفهمه وفيه أن المرمولوب يستريح به وإن كانت عاجل عليها من
 جهة أمر المرأة بالتطيب لازالة الراتحة الكريمة وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وعظيم
 حلمه وسجاؤه زاده الله شرفا في (قوله ما) غسل المحض) تقدم فوجبه في الترجمة التي قبله
 (قوله حدثنا سلم) هو ابن ابراهيم ومنصور هو ابن صفية المذكور في الاستاذ قبله (قوله وتوضئي
 ثلاثا) يستعمل أن يتعلق قوله ثلاثا بتوضئي أي كرري الوضوء ثلاثا ويحتمل أن يتعلق يقال ويؤيده
 السياق المتقدم أي قال لها ذلك ثلاث مرات (قوله أو قال) كذا وقع بالشد في ذكر الروايات
 ووقع في رواية ابن عباس كذا قال بالواو العاطفة والأولى أظهر ويحمل التردد في اقتضائها هل هو ثابت
 أم لا أو التردد واقع بينه وبين لفظ ثلاثا أو أنه علم (قوله ما) امتشاط المرأة حدثنا
 ابراهيم هو ابن سعد (قوله اقضي رأسك) أي حلي صفه (وامتشطي) قبل ليس فيه دليل على
 الترجمة قاله الدارمي ومن تبعه قالوا لأن أمرها بالامتشاط كان للأهلال وهي حاض لا عند
 غسلها والجواب أن الأهلال بالجمع يقتضي الاتصال لأنهم سنة الإحرام وقد ورد الأمر
 بالأعتسا صريحاً في هذه القصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه فاعتسلي
 ثم أهلي بالجمع فكان الجاري جرى على عائشة في الإشارة إلى ما تضمنه بعض طرق الحديث وإن لم

فلما نظفت الحج أمر عبد

الرحمن ليلة الحصة فاعترف
من التعميم مكان عمرى القى

نسكت (باب) نقض
المرأة شعرا عند غسل

الحصى وحديثا عند بن
اسماعيل قال حدثنا أبو

أسامة عن هشام عن أبيه
عن عائشة قالت خرجنا

مواظين له لئلا فنى الخفة
فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من أحببنا أهل
بصرة فليلهم فأنى لولا أنى

أهديت لأهل بصرة
فأهل بعضهم بعمرة وأهل

بعضهم حجج وكنت أأمن
أهل بصرة فادر كنى يوم

عرفة وأما نقض فشكوت
الى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال دعى عمرتك وانقضى
رأسك وامتنطى وأهل

بجج ففقط حتى إذا كان
ليلة الحصة أرسل معى أخى

عبد الرحمن بن أبى بكر
نخريحت الى التعميم فاهات

بعمرة مكان عمرى قال هشام
ولم يكن فى شئ من ذلك

يمكن منصوصا فمساقة ويحتمل ان يكون الداوى أراد بقوله لا عند غسلها أى من الحصى ولم
يردنى الاعتقال مطلقا والحاصل على ذلك ما فى الصحيحين ان عائشة انما طهرت من حصىها يوم
الخرقة فنقضت يوم عرفة الا لأحراما وأما ما وقع فى مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت
بسرف وطهرت بعرفة فهو محمول على غسل الأحرار جميعا بين الروايتين ولذا ثبت أن غسلها
إذا ذلك كان للأحرام استبقه معنى الترجمة من دليل الخطاب لأنه إذا جازها الامتناع على غسل
الأحرام وهو مندوب كان جوازها لغسل الحصى وهو واجب أولى (قوله) أمر عبد الرحمن
يعنى ابن أبى بكر ليلة الحصة بفتح الحاء وسكون الصاد المهملة ثم الموحدة هى الليلة التى نزلوا
فيها فى الحبس وهو المكان الذى نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة (قوله) التى نسكت كذا
للا كثر ما نخر من النسك وفى رواية أخرى زيد المروزي نسكت بحذف النون ونسبدا آخر ما
عنهما للقاسى بجمجمة والتخفيف الضمير فراجع الى عائشة على سبيل الالتفات وفى الدماق
التفات آخر بعد الالتفات وهو ظاهر للماتل (قوله) نقض المرأة شعرا عند
غسل الحصى أى هل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال الحسن وطاوس فى الحائض
دون الحبس وبه قال أحد ورجح جماعة من أصحابه أنه لا استحباب فيها قال ابن قدامة ولا أعلم
أحد قال بوجوبه فيما الأمازى عن عبد الله بن عمرو (قلت) وهو فى مسلم عنه وفيه انكار
عائشة عليه الأمر بذلك لكن ليس فيه نص صريح بأنه كان وجبه وقال النووي حكاه أصحابنا عن
النخعي واستدل الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة قالت يا رسول الله انى أمرأة أشد
ضفر وأنى أقانقنه لغسل الجنابة قال لا رواه مسلم وفى رواية له الضفة والجنابة وحاصل الأمر
فى حديث الباب على الاستحباب جميعا بين الروايتين أو يجمع التفصيل بين من لا يصل الماء إليها
الا بالنقض فيلزم والافتلا (قوله) فليلهم فى رواية الأصل فليل بلام واحدة شدة (قوله)
لاحات فى رواية كريمة والجرى لأهلتها هو ساقى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث
والذى قبله فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله) بأى مخلقة وغير مخلقة) رويته
بالإضافة أى باب تفسير قوله تعالى مخلقة وغير مخلقة وبالتنوين وتوجيه ظاهر (قوله) حدثنا
سجاد) هو ابن زيد وعبد الله الصغير ابن أبى بكر بن أنس بن مالك (قوله) ان الله عز وجل وكل
وقع فى روايةنا بالتخفيف يقال وكله بكذا إذا استكفاه إياه وصرف أمره اليه وللا كثيرا بالتشديد
وهو موافق لقوله تعالى ملك الموت الذى وكل بكم (قوله) يقول يا رب نطفة) بالرفع والتنوين أى
وقعت فى الرحم نطفة وفى رواية القاسى بالنصب أى خلقت يا رب نطفة وبذا المثلث المألوف
الثلاثة ليس فى دفعه واحدة بل بين كل حالة وحالة تدعى من حديث ابن مسعود الآتى فى كتاب
القدر انما أرى بعون يوم ما ساقى الكلام هناك على بقية فوائد حديث أنس هذا والجمع بينهما بين
ما نظره التعارض من حديث ابن مسعود المذكور ومناسبة الحديث للرجعة من جهة أن
الحديث المذكور مفسر للآية وأوضح منه سياقا وراه الطبري من طريق داود بن أبى هند عن
الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود قال إذا وقعت النطفة فى الرحم بعث الله ملكا فنزل يا رب
مخلقة وغير مخلقة فان قال غير مخلقة مجها الرحمدان قال مخلقة قال يا رب غافصة هذه
النطفة فذكر الحديث واسناده صحيح وهو موقوف لنظام فروع حكوا وحكى الطبري لأهل

نطفة يا رب علقمة يا رب مضة فاذا أراد أن يقضى خلقه قال اذكر أم أى شئ أم عبد الله الرزوق والاجل فيكتب فى بطن أمه

القصر في ذلك أقوالا وقال الصواب غول من قال الخلفة المصورة خلقا تاما وغر الخلفة السقط
 قبل تمام خلقه وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما قال ابن بطال غرض البخاري بإدخال هذا
 الحديث في أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول إن الحامل لا تحيض وهو قول الكوفيين
 وأجدوا في نور وابن المنذروا طائفة والمذهب الساساني في القديم وقال في الجديد إنها تحيض
 وبه قال أصح وعن مكثروا ثبات (قلت) وفي الاستدلال بالحديث المذکور على أنها
 لا تحيض نظر لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السقط الذي لم يصور أن لا يكون الدم
 الذي تراه المرأة التي يسقطها ليس بحيض وما ادعاء المخالف من أنه يخرج من الولد ومن فصله
 غناؤه وأردم فساد له في الاحتجاج إلى دليل وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت لأن هذا من صفات
 دم الحيض وفي من أمكنه فله حكم دم الحيض فمن ادعى خلافه فعليه البيان وأقوى حججه من أن
 استبراء الأمة باعتبار الحيض لتحق برأية الرحم من الحمل فلا كانت الحامل تحيض لم تتم البراءة
 بالحيض واستدل ابن المنذري أنه ليس بدم حيض بان الملك موكل برحم الحامل والملازمة
 لا تدخل يتأقده فذروا بلائها ذلك وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلًا به أن يكون حالا
 فيه ثم هو متروك الأرقام لأن الدم كله تذرؤه الله أعلم **(قوله) بأس** كيف تهمل الحائض
 بالحيض والعمره امرأه بيان صحة إهلاك الحائض ومعنى كيف في الترجمة الإعلام بالحال بصورة
 الاستفهام لا الكيفية التي يراد بها الصفة وبهذا التقرير يدفع اعتراض من زعم أن الحديث
 غير مناسب للترجمة إذ ليس فيها ذكر صفة الإهلاك **(قوله) من أهل حجج** في رواية المسنن بحجة
 في الموضعين وكذا العموي في الموضع الثاني **(قوله) قالت فحنت** أي يسرف قبل دخول مكة
(قوله) حتى قضيت حجتي في رواية كريمة وأبى الوقت حجى والكلام على فوائد الحديث يأتي في كتاب
 الحج إن شاء الله تعالى **(قوله) بأس** إقبال المحض وإداره) اتفق العلماء على أن إقبال
 المحض يعرف بالدفع من النصف وقت إمكان الحيض واختلقوا في إداره فقبل يعرف بالجنوف
 وهو أن يخرج ما يحتسب به جافا وقبل بالقصة البيضاء واليه ميل المصنف كما سوسه **(قوله) وكن**
 هو بصيغة جمع المؤنث ونساء بالرفع وهو بدل من الضمير نحووا كانوا البراغث والتسكير في نساء
 للتنويع أي كان ذلك من نوع من النساء من كلهن وهذا الأثر قد رواه مالك في الموطأ عن علقمة
 ابن أبي علقمة المدني عن أمه واسمها حرة مولا عائشة قالت كان النساء **(قوله) بالدرجة**
 بكسر أوله وفتح الراء الجيم جمع درجات الضم ثم السكون قال ابن بطال كذا روي أصحاب الحديث
 وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بالضم ثم السكون وقال أنه تأنيذ خرج والمراد به ما تحتش المرأة
 من قطنه وغيره ما تعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا **(قوله) الكرف** يضم الكاف والسين
 المجهلة بينهما راء ساكنة هو القطر **(قوله) فيه الصفرة** زاد ما لم يدم الحيضة **(قوله) فتقول**
 أي عائشة والنصف بفتح القاف وتشديد الميم هي النورة أي حتى تخرج القطنية بيضاء
 نقية لا يخالطها صفرة وفيه دلالة على أن الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض وأما في غيرها
 فسياق الكلام على ذلك في باب عقره أن شاء الله تعالى وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهائ
 الحيض وتبينها ابتداء الطهر واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالجنوف بان القطنية
 قد تخرج جافة في أثناء الأمر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض بخلاف القصة وهي ماء يص

(باب) كيف تهمل الحائض
 بالحيض والعمره محدثا يعني
 ابن بكير قال حدثنا الثابت
 عن عيسى عن ابن شهاب
 عن عروة عن عائشة قالت
 خرجنا مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في حجة الوداع فحنا
 من أهل بعرة ومنا من
 أهل حجج فقدمنا مكة فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من أكرم بعرة قوم
 بهد فليصل ومن أكرم بعرة
 وأهدى فلا يصل حتى يصل
 بضره فيه ومن أهل حجج
 فليس به قالت فحنت فلم
 أثل حاضحتي كان يوم
 عرفة ولم أهمل الأبعرة
 فأمرني النبي صلى الله عليه
 وسلم أن أنقص رأسي
 وأمشط وأهل حجج وأثر
 العمرة ففعلت ذلك حتى
 قضيت حجتي فبعث معي عبد
 الرحمن بن أبي بكر وأمرني
 أن أعتزم مكان عسري من
 التنعيم **(باب) إقبال**
 المحض وإداره وكن نساء
 يعني إلى عائشة بالدرجة
 فيها الكرف فيه الصفرة
 فتقول لا تبجلن حتى ترين
 القصة البيضاء تريدك

يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض قال مالك سألت التسامع فآذاهو أمر معلوم عنده
يعرفه عند الطهر **(قوله)** وبلغ استقريدين ثابت كذا وقت مهممة هنا وكذا في الموطن
روى هذا الأثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عتمة عنها وقد ذكروا زبد
ثابت من البناء حسنة وعمر قوام كلثوم وغيره ولم أر لأحد منهم رواية إلا ما ذكرته من كلامهم وكانت
روى سالم بن عبد الله بن عوف فكانها هي المهمة هنا وزعم بعض الشراح أنها أم سعد قال لأن
ابن عبد البر ذكره في الصحابة انتهى وليس في ذكره له دليل على المدعى لأنه لم يقل أنها صاحبة
هذه القصة بل لمات لها ذلك عند مولده ولا عند غيرها من طريق عتمة بن عبد الرحمن وقد كذبوه
وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة زيد لم يذكر أحد
من أهل المعرفة بالتسبيح أو لأحد زعم يقال لها أم سعد أو أم عتمة عبد الله بن أبي بكر فقال
ابن الهذلي أمي عمر بنت حزم عمة جد عبد الله بن أبي بكر قبل لها عمة مجازا (قلت) لكنهم خصاية
قديمة روى عنها جابر بن عبد الله الصائغ في روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد ذلك كانت ثابتة
فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يذكرها ويحتمل أن تكون المرادة عتمة الحقيقية وهي أم عمرو
أو أم كلثوم والله أعلم **(قوله)** يدعون أي يطلبون في رواية الكشي عن يدعين وقد تقدم مثلها
في باب تقضي الحائض المتأسل كلها وقال صاحب القاموس دعيت لغة في دعوت ولم يبه على
ذلك صاحب المصنف ولا الطالع **(قوله)** إلى الطهر أي إلى ما يدل على الطهر واللام في قولها
ما كان التسامع المهدى نساء العصابة وانما عتمة بن علي لأن ذلك يقتضي المخرج والتطهر وهو
مذموم فالله إن يطال وغيره وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل وفيه
نظر لأنه وقت العشاء ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يتبين به الباض الخاض من غيره
فيصعب أنهن طهرن وليس كذلك فيصلين قبل الطهر وحديث فاطمة بنت أبي حيش تقدم في
باب الاستحاضة وسفان في هذا الإسناد هو ابن عينة لأن عبد الله بن محمد وهو المسند لم يسمع
من الثوري **(قوله)** لا تقضي الحائض الصلاة نقل ابن المنذر وغيره باجماع أهل
العلم على ذلك وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأله الزهري عنه فقال اجتمع الناس عليه وحكى
ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يجونون عن حمرة بن جندب أنه كان يامر به
فأنكرت عليه أم سلمة لكن استقر الاجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره **(قوله)** وقال
جابر بن عبد الله وأبو سعيد هذا يتعلق عن هذين الصائغين ذكر المؤلف لما عني فاما حديث
جابر فاشارة إلى ما أخرجه في كتاب الاحكام من طريق حبيب عن عطية عن جابر في قصة حيض
عائشة في الحج وفيه غير أنها لا تطوف ولا تعلى ولا تقوى من طريق أبي الزبير عن جابر وأما
حديث أبي سعيد فاشارة إلى حديث المتقدم في باب ترك الحائض الصوم وفيه أليس إذا حاضت
لم تل ولم تنصم فإن قيل الترجمة لعدم القضاء وهذا الحديثان لعدم الإيقاع فوجه المطابقة
أجاب الكرما بأن التعلق بقوله تدع الصلاة مطلقا أو قضاءه انتهى وهو غير صحيح لأن منعها إنما
هو في زمن الحيض فقط وقد وضع ذلك من سياق الحديث والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن
يستدل على الترتيل أو التعلق المذكور وعلى عدم القضاء بحديث عائشة فجعل المعلق كالتقدمة
للسديث الموصول الذي هو مطابق للترجمة والله أعلم **(قوله)** حدثني معاذة هي بنت عبد الله

قوله أي ابن محمد نسخة
ابن أبي محمد اه معصمه

الطهر من الحيضة وبلغ
استقريدين ثابت أن نساء
يدعون بالمصايج من حروف
اليسل يتطرن إلى الطهر
فقال ما كان التسامع من
هذا وعات علي بن حدثنا
عبد الله بن محمد قال حدثنا
سفيان عن هشام عن أبيه
عن عائشة أن فاطمة بنت
أبي حيش كانت تسحاض
فالت التي صلى الله عليه
وسلم فقال ذلك عرق وليس
بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة
فدعى الصلاة وإذا أدبرت
فاعتلى وصلى **(باب)**
لا تقضي الحائض الصلاة
وقال جابر وأبو سعيد عن
التي صلى الله عليه وسلم
تدع الصلاة ، حدثنا موسى
ابن اسمعيل قال حدثنا همام
قال حدثنا قتادة قال
حدثني معاذة

ان امرأة قالت لعائشة

أعجزى أحدا فاصلتها اذا
 ظهرت فقالت أحوروبة مات
 كذا فخص مع النبي صلى الله
 عليه وسلم فلا دام رايه
 أو قالت فلا تفعله (باب
 النوم مع الحائض وهي في
 ثيابها) حدثنا سعد بن
 حفص قال حدثنا شيخان
 عن يحيى عن أبي سلمة عن
 زبينة أبة أبي سلمة حدثته
 أن أم سلمة قالت حدثت وأنا
 مع النبي صلى الله عليه وسلم
 في الخلاء فأنشئت فخرجت
 منها فأخذت ثياب حضي
 قلبيتها فقال لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنست
 قلت نعم فدعاني فأدخلني معه
 في الخبيبة قالت رحدثني
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقبلها وهو صائم فوكت
 أغسل أنا والنبي صلى الله
 عليه وسلم من أنا وأحد من
 الجنابة (باب) من اتخذ
 ثياب الحيض سوى ثياب
 الطهر حدثنا معاذ بن
 فضالة قال حدثنا هشام عن
 يحيى عن أبي سلمة عن زبينة
 بنت أبي سلمة عن أم سلمة
 قالت سنا أنامع النبي صلى
 الله عليه وسلم مضطجعت في
 خبيبة فأنشئت
 فأخذت ثياب حضي فقال
 أنست فقلت نعم فدعاني
 فاضطجعت معه في الخبيبة

الصدوق وهي معدودة في حقها التابعين ورجال الاسناد المذكور إليها بصريون (قوله ان
 امرأة قالت لعائشة) كذا أجمعها هلم وبين شعبة في رواية عن قتادة أنها هي معاذة الراوية
 أخرجه الاسماعيلي من طريقه وكذا المسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة (قوله أعجزى)
 بفتح أو أمة تقتضي وصلاتها بالنصب على المقبولة و يروي أن عجزى بضم أو وهو الهمز في
 آخر في المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة ولا تحتاج إلى قضاء القائفة في زمن الحيض فصلاتها
 على هذا ما يرفع على القاطية والاولى أشهر (قوله أحوروبة) الحوروي منسوب إلى حور ورافع
 الحارونم الزاء المهملة وبعد الواو الساكنة راء أيضا بلغة على ميلين من الكوفة والاشهر
 أنها بالمد قال المبرد النسبة إليها حور وراوى وكذا كل ما كان في آخر ألف ثابت بمعدودة ولكن
 قبل الحوروي يحذف الزوائد ويقال لمن يعتقد ذهب الخوارج حوروي لأن أول فرقته منهم
 خرجوا على علي بالبلدة المذكورة فاشتهروا بالنسبة إليها وهم فرق كثيرة لكن من أصولهم المتفق
 عليها بينهم الاخذ بعادل عليه القرآن ونور دما زاد عليه من الحديث مطلقا ولهذا استهيمت
 عائشة معاذة استهيمت انكار وزاد مسلم في رواية عاصم عن معاذة فقلت لا ولكني أسأل أي
 سؤالا بمجرد الطلب العلم لا التفتت وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فاقصرت في الجواب عليه
 دون التعليل والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام ان الصلاة لا تقصر في الجواب عليه
 قضاءها للرجح بخلاف الصيام ولين يقول بان الحائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بانها لم تخاطب
 بالصلاة صلا وقال ابن دقيق العدا كقضاء عائشة في الاستدلال على اسقاط القضاء بكونها لم
 تؤمر به بمحفل وجهين أحدهما أنها أخذت اسقاط القضاء من اسقاط الاداء فيقبل به حتى
 يوجد المعارض وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم فاتها قال وهو أقرب ان الحاجد داعية إلى بيان
 هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده صلى الله عليه وسلم وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب
 لاسما وقد اقرن بذلك الأمر بقضاء الصوم كما في رواية عاصم عن معاذة عندهم (قوله فلا دام رايه)
 به أو قالت فلا تفعله كذا في هذه الرواية بالسك وعند الاسماعيلي من وجه آخر فلم تكن تقضي
 ولم تؤمر به الاستدلال بقوله فلم تكن تقضي أو وضع من الاستدلال بقوله فلم تؤمر به لأن عدم
 الأمر بالقضاء عند نزاع في الاستدلال يعني عدم الوجوب لاحتمال الاكراه بالدليل العام
 على وجوب القضاء والله أعلم (قوله باب) النوم مع الحائض زاد في رواية الصانغاني
 وهي في ثيابها تقدم الكلام على ذلك في باب من سعى النقاس حضا ويحيى المذكور هو ابن أبي
 كثير (قوله قالت وحديثي) هو مقول زبينة بنت أم سلمة فاعل حديثي أمها أم سلمة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم وساقى الكلام على ذلك في كتاب الصيام (قوله وكت) معطوف على
 جملة الحديث التي قبله وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتبيلها وقد تقدم الكلام على
 فوائده في كتاب الفصل (قوله باب) من اتخذ ثياب الحيض وفي رواية الكشيحي
 من أعد العين والبال المهملة وهشام المذكور هو المستوفى ويحيى هو ابن أبي كثير والكلام
 على الحديث قد تقدم في باب من سعى النقاس حضا (قوله باب) شهود الحائض
 العدين ودعوة السليمن بعترن وفي رواية ابن عسار واعتزلهن المصلي والجمع بالنظر إلى ان
 الحائض اسم جنس أو فيه حذف والدة دير ويعترن الحيض بكسيد ك بعد (قوله حدثنا محمد)

كذا

(باب) «شهدوا الحائض العبدن ودعوة المسلمين ويعترن المصلي» حدثنا محمد

كذلك لاكثر منسوب ولاي ذر محمد بن سلام ولكن مرة محمد هو ابن سلام (قوله) احد شاعبد الوهاب هو النفق (قوله) موافقنا العواقر جمع عاقر وهي من بلغت الحمل أو قاربته واستحقت التزويج أو هي الكربة على أهلها والتي عقت عن الامتنان في الخروج للخدمة وكانهم كانوا يمنعون العواقر من الخروج لحادث بعد العصر الاول من التسليم ولا تلاحظ العصابة ذلك بل رأيت اسقرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) فقدمت امرأة إلى أخفى على تسميتها وقصر في خلف كان بالبصرة وهو منسوب إلى طلبة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطحطاح وقد ولي امرأة بجبستان (قوله) فقلت عن اخنها قيل هي ام عطية وقيل غيرها وعليه معنى الكرماني وعلى تقدير ان تكون ام عطية فلم تقف على تسميتها وجها أيضا (قوله) ثنتي عشرة زادا الاصلى غزوة (قوله) وكانت اختي فيمخف تقدره قالت المرأة وكانت اختي (قوله) قالت أي الاخت والكمي بنج الكاف وسكون اللام جمع كأي أي مخرج (قوله) من جلبابها قيل المراد به الجنس أي تعبر هامن ثيابها ما لاحتاج اليه وقيل المراد نشرها معها لئلا يلبس الثوب الذي عليها وهذا ينبغي على تفسير الجلباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام وبوجهين من ما قبل هو المنقعة أو انهارا وأعرض منه وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء وقبل الازار وقيل المنقعة وقيل الملاوة وقيل القمص (قوله) ودعوة المسلمين في رواية الكشيبي للمؤمنين وهي موافقة رواية أم عطية (قوله) وكانت أي أم عطية (تذكره) أي التي صلى الله عليه وسلم (الافاق ياتي) أي هو فدى ياتي وفي رواية كبديوس يبي يات تحانية بدل الهمز في الموضعين ولاصلي بنفع الموحدة الثانية مع قلب الهمزة ياء كبديوس لكن فخم بعدهاء كانه جعله لكثرة الاستمال واحد ونقل عن الاصيل أيضا كالاصل لكن فتح الثانية أيضا وقد ذكر ابن مالك هذه الاربعة في شواهد التوضيح وقال ابن الاثير قوله بابا اصلها ياتي هو يقال يات الصبي اذا قبلته أقبل ياتي فقلوا الماء أنفاً بكاف وقلنا (قوله) موقوفات الخلدور بضم الخاء المنقعة والادال المهملة جمع خدر بكسر الخاء وسكون الدال وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكروراء وللأصلي وكربة العواقر وذوات الخلدور أو العواقر ذوات الخلدور على الشذوذ بين العاقر والبكر عموم وخصوص وجيء (قوله) ويعتزل الحيفض المصلي بضم اللام وهو خبر بمعنى الامر وفي رواية ويعتزل الحيفض المصلي وهو نضوء كوفي البراءة وشغل الجهور الامر المذكور على التنبه لان المصلي ليس بمسجد ففتنع الحيفض من دخوله وأغرب الكرماني فقال الاعتزال واجب والخروج والشهود مندوب مع كونه قتل عن التورى تصويب عدمه وجوه وقال ابن المنير الحكمة في اعتزالهن ان في وقوفهن وهن لا يصيرن مع المصليات اظهار استقامة الحال فاستحب لهن اجتناب ذلك (قوله) فقلت الحيفض جهنة ممدودة كأنها تتجيب من ذلك (فقالت) أي أم عطية (أليس تشهد) أي الحيفض وللكشيبي أليست وللأصيل أليس يشهدن (قوله) وكذا وكذا أي ومن دلفقوني وغيرها وفيه الالحافض لانه مجرد ذكر الله ولا مواطن الخبر بحال العلم والذكر سوى المساجد وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب وغير ذلك مما ساق استغفاره في كتاب العبد بن انشاء الله تعالى (قوله) ما إذا حاصت في شهر ثلاث حيفض بنفع الماء جمع حيفضة (قوله) وما يصدق بضم أوله وتشديد الال المقنوعة (قوله) فما يمكن من الحيفض أي

قال أخبرنا عبد الوهاب عن أبيه عن حصة قالت كنا نضع عواقنا إن يعرجن في العيدين فقصت امرأة فذكرت قصر في خلف هددت عن أخنها وكان زوجها أخا غرامع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة وكانت أختي معقوت قالت كذا دأى الكمل وتقوم على المرضى فسالت أختي التي صلى الله عليه وسلم أعلى أحدا ناباس إذا يكن لها جلباب أن لا يخرج قال لتلبسها صاحبها من جلبابها وتشهدنا خير ودعوة السليبي فلما قصت أتم طيبة صالتنا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قالت باني نيم وكانت لا تذكره إلا قالت باني سمعت يقول يخرج العواتق وقوات الخدود أو العواتق ذوات الخدود والحبيص وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين ويعتزل الحضيض الصلي قالت حصة نقلت الحضيض فقالت ليس تشهد عرفه وكذا وكذا (باب) إذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق التسامع في الحيض والحمل فمما يمكن من الحضيض

فأذا لم يمكن لم يصدق **(قوله لقول الله تعالى)** يشعروا إلى تفسير الآية المذكورة وقد روى الطبري
باسناد صحيح عن الزهري قال بلغنا أن الرادبا خلق الله في أربعين سنة من الحمل أو الحوض فلا يصلح له
أن يكن ذلك تنقض العدة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له وروى أيضا باسناد حسن عن
ابن عمر قال لا يصلح لها أن كانت حائضا أن تكتم حيضها وإن كانت حاملا أن تكتم حملها وعن
سماهد لا تقول اني حائض وليست بحائض ولا تستباض وهي حائض **وصكك** في الحبل
ومطابقة الترجمة لا يمتنع جهة الآية دالة على أنها يجب عليها الاظهار فلم يصدق فيه لم يكن
له فائدة **(قوله)** ويدكر عن علي واصله الدارمي كما ساق في رواية ثقات وانما لم يجرمه للتردد في جماع
الشعبي من علي ولم يقل انه سمع من شريح فيكون موصولا **(قوله)** ان جاءت في رواية كريمة ان
امرأة جاءت بكسر النون **(قوله)** بينة من بطانة أهلها أي خواصها قال اسمعيل القاضي ليس
الرادان يشهدان لذلك وقع وانما هو فيما روي ان يشهدن ان هذا يكون وقد كان في نسائهن
قلت وسباق القصة يدفع هذا التأويل قال الدارمي أخبرنا يعلى بن عبيد حدثنا اسمعيل بن ابي
خالد عن عامر هو الشعبي قال جاءت امرأة الى علي فتخاضت زوجها فلطمها فقاتل حاض في شهر
ثلاث حاض فقال علي لشريح اقض بينهما قال يا أمير المؤمنين وأنت ههنا قال اقض بينهما
قال ان جاءت من بطانة أهلها ممن يرضى دينه وأما ما تزعم انها حاضت ثلاث حاض فظهر عند
كل قروم قولي جازيها والافلا قال علي قالون قال وقالون بلسان الروم أحضت فهذا ظاهري فان
المراد ان يشهدن ما نزلت وقع منها وانما أراد اسمعيل رد هذه القصة الى موافقة مذهبه وكذا
قال عطامة بعتر في ذلك عادت باقبل الطلاق واليه الاشارة بقوله أقرؤها وهو بالجمع قرأ في
زمان العدة (ما كانت) أي قبل الطلاق فلما دعت في العدة ما يتحقق سابقا لم يقبل وهذا الاثر
وصله عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطامة **(قوله)** وبه قال ابراهيم يعني الشعبي أي قال بما قال
عطامة ووصله عبدالرزاق أيضا عن أي معشر عن ابراهيم شعوم وروى الدارمي أيضا باسناد صحيح
الى ابراهيم قال اذا حاضت المرأة في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حاض فذكر نحو أثر شريح وعلى
هذا فيصنع ان يكون الضمير في قول البخاري وبه يعود على أثر شريح أو في النسخة تقديم
وتأخير أول ابراهيم في المسئلة قولان **(قوله)** وقال عطامة الخ واصله الدارمي أيضا باسناد
صحيح عنه قال أقضى الحيض خمس عشرة وأذى الحيض يوم ورواه الدارم قطن بلفظ أدنى وقت
الحيض يوم أو أكثر الحيض خمس عشرة **(قوله)** وقال معتمر يعني ابن سليمان التيمي وهذا الاثر
وصله الدارمي أيضا عن محمد بن عيسى عن معتمر **(قوله)** حدثنا أحمد بن أبي رباح هو أحمد بن
عبد الله بن أيوب الهروي يكنى أبا الوليد وهو حنفى السبب لا المذهب وقصة فاطمة بنت أي
حبش تقدمت في باب الاستحاضة ومناسة الحديث للترجمة من قوله قدر الأيام التي كنت
تخصين فيها أو فكل ذلك الى أماته ورواه في عاداتها وذلك يتقلب باختلاف الأشخاص
واختلف العلماء في أقل الحيض وأقل الطهر وقتل الداودى انهم اتفقوا على أن أكثر خمسة
عشر يوما وقال أبو حنيفة لا يجمع أقل الطهر وأقل الحيض معا قال ما تنقض به العدة عنده
ستون يوما وقال صاحبنا تنقض في تسعة وثلاثين يوما بمناصلي ان أقل الحيض ثلاثة أيام وان
أقل الطهر خمسة عشر يوما وان المراد بالقر الحيض وهو قول النوري وقال النسائي القر

لهم والله تعالى وبه يحس
لهم أن يكتم ما خلق الله في
أرحامهم ويذكر عن علي
وشريح ان جاءت بينة من
بطانة أهلها ممن يرضى دينه
انها حاضت في شهر ثلاثا
صدقت وقال عطامة أقرؤها
ما كانت وبه قال ابراهيم
وقال عطامة الحيض يوم الى
خمس عشرة وقال معتمر عن
أبيه سألت ابن سيرين عن
المرأة ترى الدم بعد قرنها
بعضة أيام قال التمساء أعلم
بذلك حدثنا أحمد بن أبي
رباح قال حدثنا أبو أسامة
قال سمعت هشام بن عروة
قال أخبرني أي عن عائشة
ان فاطمة بنت أبي حبيش
سألت النبي صلى الله عليه
وسلم قالت اني استعاض
فلا أطهر أفادع الصلاة
فقال لان ذلك عرق ولكن
دعي الصلاة قدر الأيام التي
كنت تخصين فيها ثم اغتسلي
وصلي

الطهر وأقله خمسة عشر يوما وأقل الحيض يوم فأسيلة تسقط عنده في اثنين وثلاثين يوما
ولخنتين وهو موافق لقصة علي وشريح المقدمة إذا جاز ذكر الشهر فيها على الفاء الكسر
ويبدل عليه رواية هشيم عن اسمعيل فيها باللفظ حاض في شهر أو خمسة وثلاثين يوما **(قوله)**
باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة
المتقدم في قولها حتى تزين القصة البضا وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك
محمول على ما إذا رأيت الصفرة أو الكدر في أيام الحيض وأما في غيرهما فعلى ما قالته أم عطية
(قوله) أيوب عن محمد هو ابن سيرين وكذا رواه اسمعيل وهو ابن عطية عن أيوب ورواه وهيب بن
خالد عن أيوب عن خصصة بن سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه ونقل عن الذهلي أن خرج
رواية وهيب وما ذهب إليه البخاري من تصحيح رواية اسمعيل أرجح لموافقة معمر لولان اسمعيل
أحفظ لحديث أيوب بن غبره ويمكن أن أيوب سمعه منهما **(قوله)** كالأندلس أي في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم مع غلبته بذلك وبهذا يعطى الحديث حكم الرجع وهو مصدق عن البخاري
إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في المرفوع ولو لم يصح الصابي بذكره من النبي صلى الله عليه وسلم
وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافا للطبيب **(قوله)** الكدر والصفرة أي الماء الذي تراه
المرأة كالصديد بعد ولوه اصفرار **(قوله)** شأ أي من الحيض ولا يداود من طريق قتادة عن
حفصة عن أم عطية كالأندلس والصفرة بعد الطهر وأوهو موافق لما ترجم به البخاري
والله أعلم **(قوله)** **باب عرق الاستحاضة** بكسر العين واسكان الراء وقد تقدم
بأنه في باب الاستحاضة **(قوله)** وعن عروة يعني كلاهما عن عائشة كذلك لا كثر وفي رواية أبي
الوقت وابن عسار كيرجى في الواو وضار من رواية عروة عن عروة وكذا ذكر الاسماعيلي أن أحد
ابن الحسن الصوفي حدثهم عن خلف بن سالم عن معمر والمحمود أن ابنت الواو وأن الزهري رواه
عن شيبان عروة وعروة كلاهما عن عائشة وكذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طرق عن ابن أبي
ذئب وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحرث وأوداود من طريق الأوزاعي كلاهما عن
الزهري عنهما وأخرجه مسلم أيضا من طريق الثعلبي عن الزهري عن عروة وحده ومسلم أيضا من
طريق إبراهيم بن سعد وأوداود من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عروة وحدهما قال
الدارقطني هو صحيح من رواية الزهري عن عروة وعروة جيبا **(قوله)** أن أم حبيبة هي بنت جحش
أخت زبنيب أم المؤمنين وهي مشهورة بكثرة ما قتل أسماها حبيبة وكنتها أم حبيب بغيرها قاله
الواقدي وتبعه الحارثي ووجه الدارقطني والمشهور في الروايات الصحيحة أم حبيبة بآيات الهاء
وكانت زوج عبد الرحمن بن عوف كاتب هند مسلم من رواية عمرو بن الحرث ووقع في الموطاعن
هشام بن عروة عن أبيه عن زبنيب بنت أبي سلمة أن زبنيب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن
ابن عوف كانت تستحاض الحديث فقيل هو هو وقيل بل صواب وإن اسمها زبنيب فكنتها أم
حبيبة وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زبنيب فاقوله يمكن أنها الأصلية وإنما كان اسمها زبنيب فقهره
النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسباب النزول الواحدى أن تعبير اسمها كان بعد أن تزوجها صلى
الله عليه وسلم فلعله صلى الله عليه وسلم سماها باسم أختها لكون أختها غلبت عليها الكنية فأم
اللبس ولهما أخت أخرى اسمها حنيفة بنت الملهة وسكون الميم بعد هاتون وهي إحدى

(باب) الصفرة والكدر
في غير أيام الحيض
حديثنا
قديمة بن سعد قال حدثنا
اسمعيل عن أيوب عن محمد
عن أم عطية قالت كالأندلس
الكدر والصفرة شيئا
(باب) عرق الاستحاضة
حديثنا إبراهيم بن المذخر
قال حدثنا معمر قال حدثني
ابن أبي ذئب عن ابن شهاب
عن عروة وعن عروة عن
عائشة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم أن أم حبيبة

المسحاضات كما تقدم وتصف بعض المالكية فزعم ان اسم كل من بنات جحش زينب قال فاما
 أم المؤمنين فاشهرت بياها وأما أم حبيبة فاشهرت بكينها وأما جنة فاشهرت بلقبها ولم يأت
 دليل على دعوا بان جنة لقبولم تقدر الموطأ تسمية أم حبيبة زينب فقد روى أبو داود
 الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث السلب فقال ان زينب بنت جحش وقد تقدم
 توجيهه (قوله) استخيفت سبع سنين قبل فيه حجة لابن القاسم في استنطاق عن المسحاضة فنفاه
 الصلاة اذا تركم خطا فان ذلك حيف لا تعمله الله عليه وسلم لم امرها بالاعادة مع طول المدة
 ويحتمل أن يكون المراد بقوله سبع سنين مائة سنة استخاضت مع قطع النظر هل كانت المدة
 كلها قبل السؤال أولا فلا يكون فيه حجة لذكر (قوله) فامرها ان تغتسل زاد الاسماعيلي
 وتعلي ولم يخبروهذا الامر بالاغتسال مطلق فلا يدل على التكرار فلعلمها نهيت طلب ذلك
 منها مرة فلهذا كانت تغتسل لكل صلاة وقال الشافعي انما امرها صلى الله عليه وسلم ان
 تغتسل وتعلي وانما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند
 مسلم لم يذكر ابن شهاب انه صلى الله عليه وسلم امرها ان تغتسل لكل صلاة ولكنه شئ فعلته هي
 والى هذا ذهب الجمهور قالوا لا يجيب على المسحاضة الفصل لكل صلاة الا المحيرة ولكن يجب
 عليها الوضوء يؤيد بما رواه أبو داود ومن طريق عكرمة ان أم حبيبة استخيفت فامرها صلى
 الله عليه وسلم ان تستنزل أيام اقرائها ثم تغتسل وتعلي فاذا رأيت شيئا من ذلك نوضت وصلت
 واستنزل المهلب بقوله لها هذا عرق على انه لم يوجب عليها الغسل لكل صلاة لان دم العرق
 لا يوجب غسلا وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن اسحق عن الزهري في
 هذا الحديث فامرها بالغسل لكل صلاة فقد طعن السفهاء في هذه الزيادة لان الالباب من
 أصحاب الزهري لم يذكروها وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بان الزهري لم يذكرها لكن روى
 أبو داود ومن طريق يحيى بن أي كثير عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة في هذه القصة فامرها ان
 تغتسل عند كل صلاة فيصلى الامر على التنبجها بين الروايتين فهو رواية عكرمة وقد
 جعله الخطابي على انها كانت محيرة وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة انه امرها ان تنظر أيام
 اقرائها ولمسلم من طريق عزالدين عن عروة في هذه القصة فقال لها ما كنتي قد مررت
 بحبسك حينك ولا يبدو وغيره من طريق الاوزاعي وابن عينة عن الزهري في حديث الباب
 نحوه لكن استنكر أبو داود هذه الزيادة في حديث الزهري وأجاب بعض من زعم انها كانت محيرة
 بان قوله فامرها ان تغتسل لكل صلاة أي من الدم الذي أصابها من إزالة النجاسة وهي شرط
 في حجة الصلاة قال الطحاوي حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أي لان
 فيه الامر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل والجمع بين الحديثين يجعل الامر في حديث أم حبيبة
 على التنبج أولى والله أعلم (قوله) المرأة تحض بعد الاقاضة أي هل غنع من
 طواف الوداع أم لا (قوله) عن عروة بنت عبد الرحمن هو المذکور في الاسناد الذي قبله وهذا
 الاسناد سوى شيخ البخاري مفسون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالان وعائشة
 (قوله) أم حبيبة أي زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) قالوا لي أي النساء ومن معهن من
 المحارم (قوله) فخرجي) كذا لاكثر بالافراد خطا بالاصفة فمن باب العدول عن العيبة وهي

استخيفت سبع سنين
 فسألت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن ذلك
 فامرها ان تغتسل فقال
 هذا عرق فكانت تغتسل
 لكل صلاة (باب المرأة
 تحض بعد الاقاضة)
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن عبد الله
 ابن أبي بكر بن محمد بن
 عمرو بن حزم عن أبيه عن
 عروة بنت عبد الرحمن عن
 عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم انها قالت لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم يا رسول
 الله ان صفية بنت حيي قد
 حاضت قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لعلها تحبسنا
 ألم تكن طافت معك فقالوا
 بلى قال فخرجي حدثنا
 معلى بن انس قال حدثنا
 وهيب عن عبد الله بن طاوس
 عن أبيه عن ابن عباس قال
 رخص للمائض أن تنفرا اذا
 حاضت

قوله ألم تكن طافت الى الخطاب أو هو خطاب لعائشة أى فخرجى فمضى فخرج معك ولمس حتى
والكشمى فخرج من وهو على وفق السباق وسأى الكلام على هذا الحديث الذى يصد فى
كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقوله فيه وكان ابن عمر هو يقول طافوا لابن عباس وكذلك قوله ثم
سمعت يقول وكان ابن عمر يفتى بأنه يجب عليهما ان يأتيا ان طهر من أجل طواف الوداع ثم
بلغته الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم لهن فى تركه فصارا له أو كان نسى ذلك فنذركونه
دليل على ان الحائض لا تطوف **(قوله بأس)** اذا رأته المستحاضة الطهر أى
تجيزها دم العرق من دم الحيض فسمى زمن الاستحاضة طهرا لأنه كذلك بالنسبة الى زمن الحيض
ويحتمل ان يريد به انقطاع الدم والاول وفق السباق **(قوله)** قال ابن عباس تقتسل وتغسل وتصل ولو
ساعة قال الداودى معناه اذا رأته الطهر ساعة ثم عاودها دم فاتها فتغتسل وتغسل والتعليق
المدكور وصله ابن أبى شيبة والداريمى من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس انه سأل عن
المستحاضة فقال اما رأته الدم الجرا فى فصلاتى واذا رأته الطهر ولو ساعة فتغتسل وتغسل
وهذا موافق للاحتيال المدكور أولا لأن الدم الجرا فى هودم الحيض **(قوله)** ويأتيا زوجها
هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال المستحاضة
لا بأس ان يأتيا زوجها ولو ابى داود من وجه آخر عن عكرمة قال كانت أم حبيبة تستحاض
وكان زوجها يقضاها وهو حديث صحيح ان كان عكرمة سمع منها **(قوله)** اذا صلت شرطا
مخوف الجزء أو بر أو مقدم وقوله الصلاة أعظم أى من الجماع والطاهر أن هذا الجرح من
النضارى أراجه بيان الملازمة أى اذا جازت الصلاة فجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من
أمر الجماع ولهذا أعقبه بحديث عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبي حشيش المصر حرام
المستحاضة بالصلاة وقد تقدمت مباهنة فى باب الاستحاضة وزهير المذكور هذا هو ابن معاوية
وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريقه تأملا وأشار النضارى بما ذكر الى الرد على من منع وطء
المستحاضة وقد نقل ابن المنذر عن ابراهيم النخعي والحكم والزهرى وغيرهم وما استدلل به على
الجواز ظاهر فيه وذكر بعض الشراح ان قوله الصلاة أعظم من يقية كلام ابن عباس وعزاه الى
تخريج ابن أبى شيبة وليس هو فيه نعم روى عبد الرزاق والداريمى من طريق سالم الافطس انه
سأل سعيد بن جبير عن المستحاضة اتجماع قال الصلاة أعظم من الجماع **(قوله)** بأس
الصلاة على النساء وسننهما أى سنة الصلاة عليهما **(قوله)** حدثنا أحمد بن أبي سريج تقدم انه
بالمهمل والجيم واسمه الصباح وقيل ان أحمد هو ابن عمر بن أبي سريج فكانه نسب الى جده
(قوله) ان امرأة هى أم كعب سألها مسلم فى روايته عن طريق عبد الوارث عن حسين المعلم
وذكر أبو نعيم فى الصحابة انها انصارية **(قوله)** ماتت فى بطن أى بسبب بطن يعنى الحمل وهو نظير
قوله عذبت امرأة فى هرة قال ابن التيمي قبل وهم النضارى فى هذه الترجمة فقل ان قوله ماتت فى
بطن ماتت فى الولادة قال ومعنى ماتت فى بطن ماتت بطبقة (قلت) بل الموهمة هو الواهم فان
عند المستنفى هذا الحديث من كتاب الجنائز ماتت فى نفاسها وكذلك المسلم **(قوله)** فقام وسطها
يقع السن فى روايتها وكذا ضبطه ابن التيمى وضبطه غير ما بالكون والكشمى فقام عند وسطها
وسأى الكلام على ذلك فى كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى قال ابن بطال يحتمل ان يكون النضارى

وكان ابن عمر يقول فى أول
أمره انها لا تنفر ثم سمعته
يقول تنفران رسول الله صلى
الله عليه وسلم رخص لهن
• (باب) اذا رأته المستحاضة
الطهر قال ابن عباس
تغتسل وتغسل وتصل ولو
ساعة ويأتيا زوجها اذا
صلت الصلاة أعظم • حدثنا
أحمد بن يونس عن زهير قال
حدثنا هشام عن عروة عن
عائشة قالت قال النبي صلى
الله عليه وسلم اذا قبلت
الحيضة فدعى الصلاة واذا
أدبرت فاعسلى عند الدم
وصلى • (باب الصلاة على
النساء وسننهما) • حدثنا
أحمد بن أبي سريج قال
أخبرنا شبابة قال أخبرنا
شعبة عن حسين المعلم عن
ابن بريدة عن سمر بن جندب
أن امرأة ماتت فى بطن
فصلى عليها النبي صلى الله
عليه وسلم فقام وسطها

تقدم هذه الترجمة ان النساء وان كانت لاتصلى لها حكم غيرهما من النساء أي في طهارة العين
 لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليها قال وفيه رد على من زعم ان ابن آدم نجس بالموت لأن
 النفس أصبحت الموت وحمل النجاسة فلم يلزم لها في البضرة ذلك كان الميت الذي لا يسيل
 منه نجاسة أولى وتعبه ابن المنبر بان هذا أجنب عن مقصود البخاري قال وانما قصدنا هنا لو ان
 وردناهم من الشهداء فهمي عن يصلي عليها كغير الشهداء وتعبه ابن رشد بانه أيضاً أجنب عن
 أبواب الحيز قال وانما أراد البخاري ان يستدل بلازم من لوازم الصلاة لأن الصلاة اقتضت
 ان المستقبل فيها ينبغي ان يكون محكوماً بطهارته فلما صلى عليها أي اليها لم يلزم من ذلك القول
 بطهارتها عنها وحكم النساء والحائض واحد قال ويدل على ان هذا مقصوده ادخال حديث
 معوية في الباب كافي رواية الاصيل وغيره ووقع في رواية أبي ذر قبل حديث معوية باب غير ترجم
 وكذا في نسخة الاصيل وعادة في مثل ذلك انه يعني الاتصال من الباب الذي قبله وناسبته لان
 عين الحائض والنفسا طاهرة لان وجهه صلى الله عليه وسلم كان يصيبها اذا صعد وهي حائض
 ولا يضر ذلك (قولنا حديث الحسن بن ممدوك) هو الطيان البصري أحد الحفاظ وهو من صفار
 شوخ البخاري بل البخاري أكرم منه وقد شاركه في شفه يحيى بن جاد المذكور لانه كان عارفاً بحديث يحيى بن جاد (قولنا من كذبه)
 الحديث فانه فاعتمد فيه على الحسن المذكور لانه كان عارفاً بحديث يحيى بن جاد (قولنا من كذبه)
 اشارة الى ان اياه وانه حديث به من كذبه لا من حفظه وكان اذا حدث من كذبه أنفق عما اذا
 حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدي كذب أبي عوانة أن ثبت من حفظ هشيم (قولنا)
 كانت تكون أي يحصل أو تستقر ويحتمل ان قوله تكون لاتصل خبر لكاتب وقوله حائضاً حال
 نحو وجازاً أنهم عشاء يكون طاهر الكرماني (قولنا بهذا) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة
 ومدة أي يجنب مسجد والمراد بالسجدة كان وجوده وانخرقتم انشاء المعجزة وسكون الميم قال
 الطبري هو مصلي صغير يعمل من معصية الفعل حيث بذلك لسترها الوجه والصكف من حر
 الارض وبرد هان كانت كبيرة حيث حصيرا وكذا قال الزهري في تهذيبه وصاحبه أبو عبيد
 البرور وجماعة بعدهم وزاد في النهاية ولا تكون خرة الا في هذا المقدار قال وسجدت خرة لان
 خيوطها مستورة بعنفها وقال الخطابي هي السجادة يسجد عليها المصلي ثم ذكر حديث ابن
 عباس في الفارة التي جرت القنطرة حتى ألفتها على الخرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم فاعدا
 عليها الحديث قال في هذا التصريح باطلاق الخرة على ما زاد على قدر الوجه قال وسجدت خرة
 لانها تعطي الوجه وساق الاشارة الى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلوات ان شاء الله تعالى
 (خاتمة) اشغل كلب الحيز من الاحديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثنا المكرره
 فيه وفيه مضي اثنان وعشرون حديثنا الموصول منها عشرة أحاديث والباقية تتعلق ومتابعة
 وانخالص حسنة وعشرون حديثاً منها واحد ملق وهو حديث كان يذكر الله على كل أحيانه
 والبقية موصولة وقد وافق مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة كانت احداً من التحيض ثم
 فقرض الدم وحديثنا في اعتكاف المستحاضة وحديثنا ما كان لاحدنا الاوب واحد وحديث
 أم عطية كالانصد الصفرة وحديث ابن عمر رخص الحائض أن تنظر وفيه من الاستاد
 الموقوف على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثراً كلواءة ملحقه والله أعلم

(باب) حديث الحسن بن ممدوك قال حدثنا يحيى بن جاد قال أخبرنا أبو عوانة من كذبه قال أخبرنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد قال سمعت خاتمي معوية زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تكون حائضاً لاتصلى وهي مفترشة بهذا مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي على خبره اذا صعد أصابع بعض ثوبه

(قوله كلب التيمم)

البسلة قبله لكرعة وبعد لاني ذرو قد تقدم وجه ذلك والتيمم في اللغة القصد قال امرؤ القيس

تجمعنا من أذونات وأهلها • يشرب أدنى دارها نظر على

أي قصدتها وفي الشرع القصد إلى الصعد لمسح الوجه واليدين فية استحابة الصلاة ونحوها وقال ابن السكيت قوله فجمعوا صعد أي أقصدوا الصعد ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب اه فعلى هذا هو مجاز لغوي وعلى الأول هو حقيقة شرعية واختلف في التيمم هل هو عزيمعة أو رخصة فحصل بعضهم فقال هو لعدم المانع عزيمعة والعذر رخصة (قوله قول الله) في رواية الأصيلي وقول الله زيادة واو والجله استنافه (قوله فلم تجعدوا ما) كذلك كرو لتسقي وعبدوس والمقتلي والحجوي فان لم تجعدوا قال أبو ذر كذا في روايتنا والتلاوة فلم تجعدوا قال صاحب الماشرق هذا هو الصواب (قلت) ظهر لي ان البخاري أراد ان يبين ان المراد بالآية المجهمة في قول عائشة في حديث الباب فانزل الله آية التيمم انها آية المائدة قد وقع التصريح بذلك في رواية جلد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصته بالمدكور قال فانزل الله آية التيمم فان لم تجعدوا ما فجمعوا الحديث فكان البخاري أشار إلى هذه الرواية بخصوصه واحتل ان تكون قراءة شاذة لجلد بن سلمة أو غيره أو وهما منه وقد ظهر انها عنت آية المائدة وان آية النسا قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضا ولم يرد خصوص نزولها في قصته ابل اللفظ التي على شرطه محتمل للامرين والعصمة على رواية جلد بن سلمة في ذلك فانها عبت فقها زيادة على غيرها والله أعلم (قوله) وأيديكم إلى هنا في رواية أبي ذر زاد في رواية الشبوي وكريمة منه وهي فعين آية المائدة دون آية النسا والذو ذلك البخاري فخرج حديث الباب في تفسير سورة المائدة وأيد ذلك برواية عمرو بن الحرث عن عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث ولفظه فتزلت بأيام الذين آمنوا اذا قمتم إلى الصلاة إلى قوله تشكرون (قوله عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق ورجاله سوى شيخ البخاري مدينون (قوله في بعض أسفاره) قال ابن عبد البر في التهديد يقال انه كان في غزاة بني المصطلق وجرم بذلك في الاستدكار وسقه إلى ذلك ابن سعد وابن جبان وغزاة بني المصطلق هي غزوة المر بسبع وفيها وقعت قصة الاغتلا عائشة وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقد لها ايضا فان كان ما جزموا به باننا حبل على انه سقط منها في تلك السفرة فمن لا اختلاف القصتين كما هو بين في سابقهما واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال لان المر بسبع من ناحية مكة بين قديم الساجل وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث حتى اذا كآ البداء أو بذات الجيش وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النووي (قلت) وما جزم به محالف لما جزم به ابن التين فانه قال البداء هي ذوالخليفة بالقرن من المدينة من طريق مكة قال وذات الجيش وراة ذى الخليفة وقال أبو عبد البكري في معجمه البداء انى إلى مكة من ذى الخليفة ثم ساق حديث عائشة هذا ثم ساق حديث ابن عمر قال يداؤكم هذه التي تكذبون فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد الحديث قالو البداء هو الشرف الذي تقدم ذى الخليفة في طريق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كلب التيمم)

قول الله تعالى فلم تجعدوا ما

فجمعوا صعدا طيبا

فأصبحوا بوجههم

وأيديكم منه حدثنا عبد

الله بن يوسف قال أخبرنا

مالك عن عبد الرحمن بن

القاسم عن أبيه عن عائشة

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم قالت خرجنا مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم في

بعض أسفاره حتى اذا كنا

بالبيداء أو بذات الجيش

مكة وقال ايضا ذات الجيش من المدينة على يريد قال ويحتاجون العقيق سبعة أميال والعقيق
من طريق مكة لاس طريق خير فاستقام ما قال ابن التين ويؤيده ما رواه الحمدي في مسنده عن
سفيان قال حدثنا حاتم بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه ان القلادة سقطت ليله
الاواة ١٥ والاواة بين مكة والمدينة وفي رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال
وكان ذلك المكان يقال له الصلصل ورواه جعفر القرياني في كتاب الطهارة ورواه ابن عبد البر من
طريقه والصلصل بمثلتين مضمومتين ولا من الاولى سا كنه بين الصادين قال البكري هو جبل
عندي الخليفة كذا ذكر في حرف الصاد المهملة وهم مغلطاي في فهم كلامه فزعم انه ضبطه
بالضاد المعجمة وقلده في ذلك بعض الشراح وتعرف فيه فزاده وهما على وهم وعرف من تضافر
هذه الروايات تصويرا ما قال ابن التين واحتج بعضهم في تعدد السفر على رواية للطبراني
صريحة في ذلك كما سبق والله أعلم **(قوله عقد)** بكسر الميم لانه كل ما يعقدو يعلق في العنق
ويسمى قلادة كما سبق في وفي التفسير من رواية عمرو بن الحرث سقطت قلادة لابن أبيه ونحن
داخلون المدينة فاما الذي صلى الله عليه وسلم ونزل وهذا معمر بان ذلك كان عند قبرهم من
المدينة **(قوله على النكس)** أي لاجل طلبه وسيأتي ان المبعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره
(قوله وليسوا على ما وليس معهم ماء) كذا لاكثر في الموضوعين وسقطت الجملة الثانية في
الموضع الاقرب من رواية أي ذكر واستدل بذلك على جواز الاقامة في المكان التي لا ماء فيه وكذا
سلك الطريق التي لا ماء فيها وفيه نظر لان المدينة كانت قرية منهم وهم على قصد دخولها
ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم لم يعلم بعدم الماء مع الركب وان كان قد علم بان المكان لا ماء
فيه ويحتمل ان يكون قوله ليس معهم ماء أي لوضوهم أو ما ما يحتاجون اليه للشرب فيحتمل ان
يكون معهم الاول محتمل لجواز ارسال المطر ونبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما
وقع في موطن آخر وفيه اعتنه الامام يحفظ حقوق المسلمين وان قلت فقد نقل ابن بطال انه
روى ان غنم العقد المذكور كان اثني عشر درهما وبعثت بتحصيل الضائع الاقامة للوقوف المتقطع
ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه اشارة الى ترك اضاءة المال **(قوله فاني الناس)**
الى أبي بكر فيه شكوى المرأة الى أيها وان كان لها زوج وكانهم اغماشكوا الى أبي بكر لكون
البي صلى الله عليه وسلم كان ناعما وكانوا لا يوقظونه وفيه نسبة الفعل الى من كان سببا فيه بقوله
صنعوا فأما وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها ادعاه لم رضاه بذلك
ولم تكن حاله مباشرة **(قوله فعاثني أبو بكر)** وقال ما شاء الله ان يقول وفي رواية عمرو بن الحرث
فقال حبست الناس في قلادة أي سببها وسيأتي من الطبراني ان من جملة ما عايناه بقوله في كل
مرتبة كبر عناءه بالسكة في قول عائشة فعاثني أبو بكر ولم يقل أي لان قضية الاواة الخنو
وما وقع من العتاب القول والتأديب بالفعل فغير لذلك في الطاهر لذلك أرتب منزلة الاجبي
فلم يقل أي **(قوله يطعني)** هو بضم العين وكذا في جميع ما هو - حي وأما المعنوي فيقال بطعن
بالذخ هذا هو المشهور فيهما وحكي الصنع فيهما ما في المطالع وغيرها والضم فيها محاكاة صاحب
الجامع وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت روضة كبيرة خارجة عن بيته ويطعن بذلك تاديب
من له تدبيره ولو لم يأن له الامام **(قوله فلا تمنعني من التضرع)** فيه استحباب الصبر لئلا

انقطع عقدي فاما رسول
الله صلى الله عليه وسلم على
النكس وأقام الناس معه
وليسوا على ما فاني الناس
الى أبي بكر الصديق فقالوا
آل ترى الى ما صنعت عائشة
أفاهت رسول الله صلى الله
عليه وسلم والناس وليسوا
على ما وليس معهم ماء
أبو بكر ورسول الله صلى الله
عليه وسلم واضع رأسه على
خفي قد نام فقال حبست
رسول الله صلى الله عليه
وسلم والناس وليسوا على
ما وليس معهم ماء فقالت
عائشة فعاثني أبو بكر وقال
ما شاء الله أن يقول وجعل
يطعنني بسده في حاصري
فلا تمنعني من التضرع
الامكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم على فخذي

ما يوجب الحركة أو يحصل به نشوئش لسانه وكذا المصل أو تارئ أو مستقل يعلم أو ذكر (قوله
فقام حين أصبح) كذا أو رده هنا أو رده في غفل أي بكر عن تقيته من مالك بلفظ فقام حتى أصبح
وهي رواية مسلم ورواة المطا والمعنى فيها متقارب لأن كلامهما يدل على ان قيامه من نومه كان
عند الصبح وقال بعضهم ليس المراد بقوله حتى أصبح بيان غاية التوجه إلى الصباح بل بيان غاية
فقدانها إلى الصباح لأنه قد قوله حتى أصبح بقوله لي غير ما أي آل أمره إلى أن أصبح على
غيره وأما رواية عمرو بن الحرث فلفظها ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضرت
الصبح فإن أعربت الواو حالة كان دليلا على ان الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر
واستدل به على الرخصة في ترك التهجيد في السر إن ثبت ان التهجيد كان واجبا عليه وعلى ان
طلب الملة لا يجب الا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحرث بعد قوله وحضرت الصبح
فالتس الماء فلم يوجد وعلى ان الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا استعملوا
نزولهم على غير ما وقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد البر ما علم عند جميع
أهل المغازي أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ أقدمت الصلاة عليه الا بوضوء ولا ينعى ذلك
الاجاهل أو معاند قال وفي قوله في هذا الحديث آية التيمم إشارة إلى أن الذي طهر اليهم من العلم
حينئذ حكم التيمم لا حكم الوضوء قال والحكمة في رول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون
فرضه متوليا بالتزيل وقال غيره يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قبل نفع الوضوء ثم
نزل بقبضها وهو نكسر التيمم في هذه القصة واطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الكل باسم
العض لكن رواية عمرو بن الحرث التي قدمنا ان المصنف أخرجهما في التفسير تدل على ان
الآية نزلت جميعها في هذه القصة فالظاهر ما قاله ابن عبد البر (قوله فارتل آية التيمم) قال ابن
العري في هذه معضلة ما وجدت لها ثم جاءوا لا لا تعلم أي الآيتين عنت عائشة قال ابن بطال
هي آية النساء أو آية المائدة وقال القرطبي هي آية النساء وجهه بان آية المائدة تسمى آية
الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فبوجه تخصيصها بآية التيمم وأورد الواحد في أسباب
النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا وخفي على الجميع ما ظهر للبخاري من أن للراد
بها آية المائدة تفسير ترد رواية عمرو بن الحرث اذ صرح فيها بقوله فارتل آية التيمم لانها التي انما
إلى الصلاة لا آية (قوله فنعيموا) يحتمل أن يكون خبرا عن فعل الصحابة أي تيمم الناس بعد نزول
الآية ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية فهو الأمر في قوله فنعيموا صعبا طبيعا بالاقول
آية التيمم أو بدلا واسدلا لا يذعن على وجوب التيمم في التيمم لأن معنى فنعيموا اقتصدوا كما تقدم
وهو قول فقهاء الامصار الا الأوزاعي وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكتفى بهوب الرصبة
بجلاف الوضوء كالواصل ما سطر فنوى الوضوء فانه يجرى والظاهر الاجزاء لمن قصد التراب من
الرصبة الهامة بخلاف من لم يصدوه واختار الشيخ أبي حامد وعلى تعيين الصعيد الطيب للتيمم
لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد الطيب كما ساقى في باب ما قرأوا على أن يجب التيمم لكل رخصة
وسند كروحيه وما روي عليه بعد أربعة أبواب (تأنيبه) لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة
هذا كصفة التيمم وقد روي عمار بن ياسر قصتها هذه في ذلك لكن اختلف الرواة على عمار في
الكيفية كما سنده ونسب الاصح منه في باب التيمم الوجه والكفين (قوله فقال أسيد) هو

فسلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم حين أصبح على
غيره فارتل آية التيمم
فتيمموا فقال أسيد بن الخضير

بالتصغير (ابن الحضير) بمهملة ثم معجمة مصغراً أيضاً وهو من كبار الانصار وسباق ذكره في المناقب
وانما قال ما قال دون غيره لانه كان رأس من بعث في طلب العقد الذي ضاع (قوله ما هي بائول
برككم) أي بل هي مسبوقة بغيرها من البركات والمراد آل أبي بكر بن سهو وأهل واتباعه وفيه
دليل على فضل عائشة وأهلها وتكرار البركة منهما وفي رواية عمرو بن الحرث لقد بارك الله للناس
فيكم وفي تفسيره اسحق البستي من طريق ابن أبي مليكة عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها
ما كان أعظم بركة قلادتك وفي رواية هشام بن عروة الأتية في الباب الذي يليه فواقه ما نزل بك
من أمر تكرر فيه الاجل الله للمسلمين فيه خيرا وفي السكاح من هذا الوجه الاجل الله له منه
مخبر واجل للمسلمين فيه بركة وهذا يشعر بان هذه القصة كانت بعد قصة الافك فيقول من
ذهب الى تعدد ضياع العقد ومن جزم بذلك محمد بن حبيب الاخباري فقال سقط عقد عائشة في
غزوة ذات الرقاع وفي غزوة بني المصطلق وقد اخذ أهل المغازي في أي هاتين الغزاتين كانت
أولا وقال الداودي كانت قصة النهم في غزاة الفتح ثم ترد في ذلك وقد روى ابن أبي شيبة من
حديث أبي هريرة قال لما نزلت آية التيمم أدركت أسنعت الحديد فهذا يدل على تأخر هاجن
غزوة بني المصطلق لان اسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعدها بلا خلاف وسباق
في المغازي أن الجعاري يرى ان غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى وقدومه كان وقت
اسلام أبي هريرة وميل على تأخر القصة أيضا عن قصة الافك ما رواه الطبراني عن طريق عماد
ابن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من أمر عقدي ما كان وقال أهل الافك ما قالوا
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس
على التماسه فقال لي أبو بكر يا عمة في كل سفرة تكونين عنا عوبلا على الناس فارتل الله عز وجل
الخصفة في التيمم فقال أبو بكر انك لما باركة ثلاثا وفي اسناده محمد بن حماد الرازي وفيه مقال وفي
ساقه من القوائد يسان عتاب أبي بكر الذي أبهم في حديث الباب والتصريح بان ضياع العقد
كان مرتين في غزوتين والله أعلم (قوله فبعثنا) أي أثرتنا البعير الذي كنت عليه أي حالة السفر
(قوله فاصبنا العقد تيممه) ظاهره ان الذين توجهوا في طلبه أولا لم يجدوه وفي رواية عروة في
الباب الذي يليه فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فوجدها أي القلادة وللمصنف في
فضل عائشة من هذا الوجه وكذا المسلم فبعث ناسا من أصحابه في طلبها ولا بد او فبعث أسيد بن
حضره وناسا معه وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيد كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمي
في بعض الروايات دون غيره وكذا أسند الفعل الى واحد منهم وهو المراد به وكانهم لم يجدوا
العقد أولا فلما رجعوا نزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأثروا البعير جده أسيد بن حضير فعلى
هذا فقوا في رواية عروة الأتية فوجدوا أي بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره وقال
الووي يحتمل ان يكون فاعل وجدها النبي صلى الله عليه وسلم وقد بالغ الداودي في توهم رواية
عروة ونقل عن اسمعيل القاضي انه حمل الوهم فيها على عبد الله بن عمر وقد بان بطلان كتمان الجمع
بين الروايتين ان لاختلاف بينهما ولا وهم وفي الحديث اختلاف آخر وهو قول عائشة انقطع
عقدي وقالت في رواية عمرو بن الحرث سقطت قلادتي وفي رواية عمرو الأتية عن عائشة
استعارت قلادتي من أسماء يعني أختها فقلت أي ضاعت والجمع بينهما إضافة القلادة الى

نماهي بائول برككم يا آل أبي
بكر قالت فبعثنا البعير الذي
كنت عليه فاصبنا العقد
تيممه حدثنا محمد بن سنان
قال حدثنا هشام ح

عائشة لكونها في دهاوت تصرفها وإلى أحوال كونها ملكها التصريح عائشة في رواية يقر وتأتيها
استعارتها منها وهذا كله بناء على اتحاد القصة وقد جنح النصارى في التفسير إلى تعدد هاشميا وأورد
حديث الباب في تفسير المائتين حديث عروة في تفسير التفسير كان نزول آية المائدة بسبب عقد
عائشة وآية النساء بسبب فلانة أو صاحبها ما تقدم من اتحاد القصة أظهر والله أعلم (قائدة) هو وقع
في رواية عمار عن أبي داود وغيره في هذه القصة أن العقد المذموم كان من يزوج غفارا وكذا وقع في
قصة الأخت كاسيا في موضع أن شاء الله تعالى والجمع يفتح الجيم وسكون الزاي خزيعي وظفار
مدينة تقدم ذكرها في باب الطبيب للميراث عند غسلها من الخيض وفي هذا الحديث من القوائد غير
ما تقدم جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي فجعلنا لزوجهن وجواز السفر والعارية وهو محمول
على رضا صاحبها (قوله) وحديثي سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم (أنا) الجمع النصارى بين شيعته
في هذا الحديث مع كونها واحدة يعني هشيم لأنه سمع منها فقروا وكانه ممنوع من محمد بن
سنان مع غيره فلها جمع فقال حدثنا وسبع من سعد وحده فلها أفر فقال حدثنا وكان اتحاد
سبع من لفظ هشيم فلها قال حدثنا وكان سعيدا فرأى ما سمعه يقرأ على هشيم فلها قال أخبرنا
وهو أعاد هذا كله على سبيل الاصطلاح ثم إن سباق المتن لفظ سعيد وقد ظهر بالاستقراء من
صنيع النصارى أن هذا أورد الحديث عن غيره واحد فإن اللفظ يكون للاخوة والله أعلم (قوله)
أخبرنا سار) بجملة بعدها تخمينية مشددة وآخرها هو أو الحكم الغزوي الواسطي الصري
واسم أبيه وردن على الأشهر ويكنى أبا ساراة فتقو على وثيق سار وأخرج له الأئمة الستة
وغيرهم وقد أدرك بعض الصحابة لكن يلقأ أحد منهم فهو من كبار أتباع التابعين ولهم شيخ آخر
يقال له سيار لكنه تابعي شامي أخرج له الترمذي وذكر ما راجع في الثقات واتخاذ كونه لانه
روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كالم ينسب سار في حديث الباب
فرعما ظنه بعض من لا يميزه واحدا فظن أن في الاسناد اختلا فاوليس كذلك (قوله)
حدثنا يزيد القعير هو ابن صبيب يكنى أبا عفتان تابعي مشهور قيل له القعير لانه كان يشكو
فقار ظهر ولم يكن فقيرا من المال قال صاحب المحكم رجل فقير مكسور فقار الطهر ويقال له
قعير بالتشديد أيضا (قائدة) مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الاسناد وله شواهد من
حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواها كلها
أجدابا بندي حسان (قوله) أعطيت خسا بين في رواية عمرو بن شعيب أن فلان كان في غزوة
تولوا هي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) لم يعطهن أحد قبلي زادني
الصلاة عن محمد بن سنان من الانبياء وفي حديث ابن عباس لا أقولن غرا ومعهومه أتم
يخص بغير الجنس المذكورة لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
الانبياء بسنن فذكر أربعين من خمسة وخمسين و زاد اثنين كاسيا بعد و طريق الجمع إن يقال لعله اطلع
أو لأعلى بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي ومن لا يرى فيهم العدد حجة يدفع هذا الاشكال
من أصله ونظاهر الحديث يقتضي أن كل واحدة من الخمس المذكورة لم تكن لاحد قبله وهو
كذلك ولا يعترض بأن فوعا عليه السلام كان مع هؤلاء أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لا
من كل مؤمن معه فقد كان مرسلهم لان هذا اليوم لم يكن في أصلهم وبعثوا معاً حق بالحدث

قال وحديثي سعيد بن
النضر قال أخبرنا هشيم
قال أخبرنا سار قال حدثنا
يزيد القعير قال أخبرنا جابر
ابن عبد الله أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال أعطيت
خسا لم يعطهن أحد قبلي

نصرت بالعرب مسيرتهم
وجعلت في الارض مسجدا

الذي وقع وهو الحصار النلق في الموجودين بعد هلاك نسا نرائش وأما نبينا صلى الله عليه وسلم
فعموم رسالته من أصل البعثة ثبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقه لنوح كما صرح في
حديث الشفاعة أنت أول رسول إلى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية
إرساله صلى الله عليه وسلم تقدير ان يكون مراد الله شخصه بخصيصه سبحانه وتعالى في عدة آيات على ان
إرسال نوح كان إلى قومه ولما ذكر أنه أرسل إلى غيرهم واستدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على
جميع من في الأرض فاهلكوا بالفرق الأهل السفينة ولولا ما كان مع نوح من الله لم يهلكوا لقوله
تعالى وما كامنهم حتى بعث رسولاً وقد ثبت أنه أول الرسل وأجيب بجواز ان يكون غيره
أرسل اليهم في أئمة نوح وعلم نوح بانهم لم يؤمنوا فندع على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم
فاجيب بهذا جواب حسن لكن لم نقل انه نبى في زمن نوح غيره ويحتمل ان يكون مصفى
الخصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم في ذلك بقا مشرعيته إلى يوم القيامة ونوح وغيره بعدد ان
يعتق في زمانه أو بعده فينسحق بعض شريعته ويحتمل ان يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد
بلغ بقية الناس فقاموا على الشرك فاستحقوا العقاب وإلى هذا انما ابن عطية في تفسير سورة
هود قال وغيره يمكن ان تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعد طول مدته ووجهه ابن دقيق العيد
بان توحيد الله تعالى يجوز ان يكون عاماً في حق بعض الانبياء وان كان التزامه فر وعشر بعثته
ليس عاماً لان منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولولا ما كان التوحيد لازماً لهم لم يقاتلهم
ويحتمل انه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لكونها إلى قومه فقط
وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مع نوح اليهم ونقل
الداودي الشارح غفلة طعية فقال قوله لم يعطهم أحد يعني لم يجمع لأحد قبله لان نوحاً بعث
إلى كافة الناس وأما الاربع فلم يعط أحدواً واحداً منهم وكان في أول الحديث وغفل عن
آخره لانه نص صلى الله عليه وسلم على خصوصيته بهذا أيضاً لقوله وكان النبي بعث إلى قومه
خاصة وفي رواية مسلم وكان كل نبى إلى آخره (قوله نصرت بالعرب) زاد أبو امامة بن قنفذ في
قلوب أعدائى أخرجه أحد (قوله مسيرتهم) مفهومه انه لم يوجد غيره النصر بالعرب في
هذه المدونة لا في أكثر منها أمامادونها فلا لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب ونصرت على العدو
بالعرب ولو كان نبى و منهم مسيرتهم فالظاهر اختصاصه به مطلقاً وانما جعل القيا مشهراً
لانه لم يكن بين يده وبين أعدائهم أعدائهم كونه وهذه الخصوصية خاصة لله على الإطلاق
حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هي خاصة لائمتهم بعده فيه احتمال (قوله وجعلت في
الأرض مسجداً) أى موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ويمكن ان يكون
مجازاً عن المكان المبني للصلاة وهو من مجاز التشبيه لانه لما جازت الصلاة في جميعها كانت
كلها سجد ذلك قال ابن التيمي قبل المراد جعلت في الأرض مسجداً وظهر واجعلت لغرى
مسجداً ولم يجعل لمظهره إلا ان عيسى كان يسجد في الأرض ويملى حيث أدركه الصلاة كذا
قال وسبقه إلى ذلك الداودي وقيل انما أجمع لهم موضع يتقنون طهارته بخلاف هذه الآلة
فأجمع لها في جميع الأرض الا انهم يتقنونها خاصة والظاهر ما قاله الخطا وهو ان من قبل انما
أجمع لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بانه

وجدهم لمن بعض التبع
كذا في الأصل المقابل على
المؤلف أخيراً لفظ التبع
بالتبع مع به لفظه ابن
قبلها ولعل الكاتب نسى
أن يضرب عليها اه اه

وكان من قبلي انما كانوا يصلون في كائسهم وهذا في موضع التراجع فثبتت الخصوصية
 وبوجه اخرجه الزائر من حديث ابن عباس فهو حديث الباب وفيه ولم يكن من الاسماء أحد
 يصل حتى يبلغ محرابه **(قوله وهو طهورا)** استدلل على ان الطهور هو المطهر لغيره لان الطهور لو
 كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما لصيق لاثباتها وقد روى ابن المنذر وابن
 الجارود بناسد جميع عن أنس مرفوعا جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومعنى طيبة
 طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهرا لزم تحصيل الحاصل واستدل به على ان التيمم رفع الحدث
 كالماء لا شرا كلها في هذا الوصف وفيه فطرو على ان التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض وقد
 أكد في رواية أبي أمامة بقوله وجعلت لي الأرض كلها ولأمتي مسجدا وطهورا وسيأتي البعث
 في ذلك **(قوله فأيما رجل)** أي مبتدأ فأيما معنى الشرط وما زاننا كيدوه من صبغة عموم
 يدخل تحتها من لم يجدهم ولا تراوا وحديثنا من أجزاء الأرض فانه يقيم به ولا يقال هو خاص
 بالصلاة لا تاقول لفظ حديث جابر مختصر وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي فأيما رجل من أمتي
 أي الصلاة فلهما موجد الأرض طهورا ومسجدا وعندنا جده فلهما طهورا ومسجدا وفي
 رواية عمرو بن شعيب فأيما أدركتني الصلاة فمست وملت واحتج من خص التيمم بالتراب
 بحديث جديفة عن مسلم بلفظ وجعلت لي الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم
 نجد الماء وهذا خاص فنيحني ان يجعل العام عليه يقتصر الطهور بقاء التراب ودل الاتفاق في
 اللفظ حيث حصل التأكد في جعلها مسجدا دون الاسترخاء في الحكم والاعطف
 أحدهما على الآخر نسقا كما في حديث الباب ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على
 خصوصية التيمم بالتراب بان قال تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره وأجيب بأنه ورد في
 الحديث المذكور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره في حديث علي وجعل التراب لي طهورا
 أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن ويقوى القول بأنه خاص بالتراب ان الحديث سبق لظاهر
 التشريف والتخصيص فلو كان جائزا لغير التراب لما اقتصر عليه **(قوله فليصل)** عرف بما
 تقدم ان المراد فليصل بعد ان يقيم **(قوله وأحلت لي الغنائم)** ولكن المشي في الغنائم وهي رواية مسلم
 قال الخطابي كان من تقم على ضربين منهم من لم يؤذنه في الجهاد فلم تكن لهم غنائم ومنهم
 من أذنه فيه لكن كانوا اذا غنموا شيئا لم يحمل لهم انما كلوه وجائز نارا حرقته وقبل المراد انه
 خص بالتصرف في الغنمية يصرفها كيف شاءوا الاول أصوب وهو ان من مضى لم تحمل لهم الغنائم
 أصلا وسيأتي بسط ذلك في الجهاد **(قوله وأعطيت الشفاعة)** قال ابن دقيق العيد الاقرب ان
 اللام فيها للعهد والمراد الشفاعة العظمى في اراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في
 وقوعها **وكذا جزم النووي وغيره** وقبل الشفاعة التي اخص بها الله لا يرد فيها بسال وقيل
 الشفاعة نظروا من في قلبه منقال ذر من ايمان لان شفاعة غيره تقع فيمن في قلبه اكره ذلك
 قاله عياض والذي يظهر لي ان هذه مراد مع الاولى لانه تبعها بها كالمساكن والضعفاء في حديث
 الشفاعة ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وقال البيهقي في البعث يحمل ان الشفاعة التي
 يخص بها الله يشفع لاهل الصغار والكبار وغيره انما يشفع لاهل الصغار دون الكبار وتقل
 عياض ان الشفاعة المختصة به شفاعة لا تزد وقد وقع في حديث ابن عباس وأعطيت الشفاعة

وطهورا فأيما رجل من
 أمتي أدركته الصلاة فليصل
 وأحلت لي الغنائم ولم تحل
 لاحد قبلي وأعطيت
 الشفاعة وكان النبي يبعث
 الى قومه خاصة يبعث الى
 الناس عامة

قوله في البعث في بعض النسخ
 في الشعب اه من هامش
 نسخة اه معجمه

(باب) اذالم يجدهما ولا تريا

فاخرتها لا تقي فيمن لا يشرك بالله شيئا وفي حديث عمرو بن شعيب فيكم ولين شهد ان لا اله الا الله قالوا طهر ان المراد بالشفاعة المختصة بهذا الحديث اخراج من ليس له عمل صالح الا التوحيد وهو مختص ايضا بالشفاعة الاولى لكن جاء التنويه بذكر هذه لانها غاية المطلوب من تلك لاقتضاها الراحة المستتواة اعلم وقد ثبتت هذه الشفاعة برواية الحسن عن انس كما سيأتي في كتاب التوحيد ثم أرجع الى الرواية الرابعة فاولا رب ائذن لي فيس قال لا اله الا الله فيقول وعزني ورحلاني لا يخرج منهن من قال لا اله الا الله ولا يصكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزني فيقول ليس ذلك وعزني الخ لان المراد انه لا يباشر الاخراج كما في المرات الماضية بل كانت شفاعة سببا في ذلك في الجملة والله اعلم وقد تقدم الكلام على قوله وكان النبي يبعث الى قومه خاصة في أوائل الباب وأما قوله يبعث الى الناس عامة فوقع في رواية مسلم وبعث الى كل أمة وأسرود فقيل المراد بالامر الجهم بالاسود والعرب وقيل الامر الانس والاسوداجن وعلى الاول التخصيص على الانس من باب التيسير لادنى على الاعلى لانه مرسل الى الجميع وأصرح الروايات في ذلك وأظهرها رواية أبي هريرة عن مسلم وأرسلت الى الخلق كافة (تكميل) أو أول حديث أبي هريرة هذا فضلت على الانبياء يستفاد كراخس المذكورة في حديث جابر الا الشفاعة وزاد خصلتين وهما وأعطيت جوامع الكلم وختمت في النبيون فحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال اولها ايضا من حديث حذيفة فضلنا على الناس ثلاث خصال جعلت صفوقنا كصفوق الملائكة وذكر خصلة الارض كما تقدم قال وذكر خصلة أخرى وهذه الخصلة المهمة منها ان يارب خزيمه والناساني وهي وأعطيت هذه الايات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش يشير الى ما حفظه الله عن أمته من الاصر وتحميل ما لا طاقة لهم به ورفع الخطايا والتيسير فصار ان اتصال تسعوا لاجد من حديث على أعطيت أربعام يعطون أحسن انبياء الله أعطيت مقاييع الارض وبعثت أجد جعلت أمتي خيرا الامم وذكر خصلة التراب فصار ان اتصال ثنى عشر خصلة وعند الزاين وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على الانبياء استغفر لي ما تقدم من ذنبي وما تخر وجعلت أمتي خيرا الامم وأعطيت الكوثر وان صاحبكم لصاحب لوا اجد يوم القيامة تحت آدم فمن دونه وذكر ثنتين مما تقدم ولهم حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بمضتين كان شيطانى كافرا فاعانى الله عليه فاسلم قال ونسب الاخرى (قلت) فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن امكن التبع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا تعارض فيها وقد ذكر أبو سعد النيسابورى في كتاب شرف المصطفى ان عدد الذي اختص به نبي صلى الله عليه وسلم عن الانبياء ستون خصلة وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم مشروعية تعديتكم الله والقائم العلم قبل السؤال وان الاصل في الارض الطهارة وان همة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني انما حديث الاصل ان المسجد الا في المسجد فضعت أخرجه الدارقطني من حديث جابر واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على اظهار اكرامة الادي وقال لان الادي خلق من ماء و تراب و ذنبت ان كلانتهما ظهور في ذلك بيان كرامته والله تعالى اعلم بالصواب (قوله) اذالم يجدهما ولا تريا قال ابن رشد كان المصنف نزل فقه شرعية التيمم منزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم فكانه

يقول حكمهم في عدم المظهر الذي هو المله خاصة حكمنا في عدم المظهر من الماء والتراب
وبهذا تظهر مناسبة الحديث لثلاثة لان الحديث ليس فيه اثم فقدوا التراب وانما فيه اثمهم
فقدوا المانع فثبت دليل على وجوب الصلاة لثلاثة الطهورين ووجه اثمهم صلوا معتقدين
وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حثثا ممنوعة لا تكرر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا قال
الشافعي وأحمد وجهوا الحديثين وأكثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الاعادة
فالمنصوص عن الشافعي وجوبها وصححه أكثر أصحابنا وحبوا بانهم عززوا فلم يسقط الاعادة
والمشهور عن أحمد وجوبه قال المزني وحضون وابن المنذر لا تجب واحتجوا بالحديث الباب لانها
لو كانت واجبة ليليناهم النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة
وتعقب بان الاعادة لا تجب على القول في تأخير البيان عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل
على وجوب الاعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما لا يصلي لكن قال أبو حنيفة
وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والأوزاعي وقال مالك فيما سلكه عنه المدنيين
لا يجب عليه القضاء وهذه الاقوال الاربعة هي المشهورة في المسئلة وحكي النووي في شرح
المهذب عن القديم تسحب الصلاة وتجب الاعادة فثبت في الاقوال خمسة والله أعلم (قوله)
حدثنا زكريا بن يحيى (هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب وكذا في قصة سعد بن معاذ فانه
أوردناها في الصلاة للهجرة والمغازي بهذا الاسناد عنه ولم ينسبه وأعاد في التفسير تاما ومنه
في الصلاة حدثنا أبو بكر أن بصلي بالناس وكذا سبق في باب خروج النساء الى البراء لكن من
روايته عن أبي أمامة لا عن عبد الله بن عمر وأعاد في التفسير تاما ومنه في التفسير حديث عائشة
كنت أثار على الآتي وهن أنفسهن وفي حقة البس حديثا كان يوم أحد اهن من المشركون
الحديث وجرم الكلابي بأنه المثلوثي البلي وقال ابن عدي هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي
زائدة والى هذا عمل الدارقطني لأنه كوفي وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن عمر وأبو أمامة
وقد روى البخاري في العديد عن زكريا بن يحيى عن الحارثي لكن حدثنا زكريا بن يحيى أبو
السين فيصطلح أن يكون هو المله في المواضع الأخرى لأنه كوفي وشيخه كوفي أيضا وقد
ذكر المزني في التهذيب أنه روى عن ابن عمر وأبي أمامة أيضا وجرم صاحب الزهرقان البخاري
روى عن أبي السكين أربعة أحاديث وهو مصير منه الى أنه المراد كما يجوز تأويل ذلك مال أبو الوليد
الباجي في رجال البخاري والله أعلم (قوله) وليس معهم ماء فصولا إذا الحسن بن سفيان
في مسنده عن محمد بن عبد الله بن عمر عن أبيه فصولا بغير وضوء أخرجه الامام علي وأبو نعيم من
طريقه وكذا أخرجه الجوزي من وجه آخر عن ابن عمر وكذا المصنف في فضل عائشة من
طريق أبي أمامة وفي التفسير من طريق عدة من صلحان كلاهما عن هشام وكذا المسلم من طريق
أبي أمامة وأغرب ابن المنذر فادعى ان عبدة تقرب بهذة الزيادة وقد تقدمت مباحث الحديث
وطريق الجمع بين رواية عروة والقاسم في الباب الذي قبله (قوله) ما سمعنا التيمم في الحضر
إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة (حمله مقيدا بشرط خوف خروج الوقت وفقدانه
ويلحق بفقد علم القدرة عليه (قوله) وبه قال عطاء (أي هذا المذهب وقوله) عبد الله بن زريق
من وجه صحيح وابن أبي شيبة من وجه آخر وليس في المقول عنه تعرض لوجوب الاعادة

حدثنا زكريا بن يحيى قال
حدثنا عبد الله بن عمر قال
حدثنا هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة أنها
استعلت من أسماء قلادة
فهلك فتبع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحسب
فوجدتها فأدركتهم الصلاة
وليس معهم ماء فصولا
فشكروا ذلك الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأنزل الله
آية التيمم فقال أسيد بن
خضير لعائشة جزاك الله
خير أفاء الله ما نزل بك أمر
تكرهينه الاجل الله ذلك
للرؤى المسلمين فيه خيرا
(باب التيمم في الحضر
إذا لم يجد الماء وخاف فوت
الصلاة) وبه قال عطاء

(قوله وقال الحسن) وصله اسجل القاضي في الاحكام من وجه صحيح وروى ابن أبي شبيب من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قال لا يتيم حار جأن بقدر على الماشي الوقت ومفهومة ووافق ما قبله (قوله وأقبل ابن عمر) قال الشافعي أنا ابن عيينة عن ابن جحلا عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الحرف حتى إذا كان بالمريد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر وذكر شعبة التيمم كما علقه المصنف ولم يظهر لي سبب حذفه من ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب وقد أخرجه مالك في الموطن عن نافع مختصر لكن ذكر فيه أنه تيمم فمسح وجهه ويديه إلى الرقطين وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعا لكن استاده ضعيف والحرف بضم الجيم والراء بعدها فاء موضع ظاهر المدينة كما وائمسكون بها إذا أرادوا العز وقال ابن اسحق هو على فرسخ من المدينة والمريد بكسر الميم وسكون الراء بعد هاء واحدة مقصورة وحكى ابن التين أنه روى بفتح أوله وهو من المدينة على ميل وهذا يدل على أن ابن عمر كان يرى جواز التيمم للحاضر لأن مثل هذا لا يسمى سفرا وهذا يناسب الترجمة وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه لا يدخل المدينة والنشء من رقيقة لكن يحتمل أن يكون ظن أنه لا يصل إلا بعد خروج الوقت ويحتمل أيضا أن ابن عمر تيمم لأمر حدث بل لأنه كان يتوصل لكل صلاة استعجابا فعلقه كل على وضوء فإراد الصلاة ولم يجد الماء كعادته فاقتصر على التيمم بدل الوضوء وعلى هذا فليس مطابقا لترجمة الإجماع ما بينهما من التيمم في الحضر وأما كونه لم يعد فلا حاجة فيمن أسقط الأعادة عن التيمم في الحضر لأنه على هذا الاحتمال لا يجب عليه الأعادة بالاتفاق وقد اختلف السلف في أصل المسئلة فذهب مالك إلى عدمه وجوب الأعادة على من تيمم في الحضر ووجهه أن بطلان بان التيمم اغلورد في المسافر والمريض لأدراك وقت الصلاة فيلتحق بهما الحاضر إذا لم يقدر على الماشي أو قال الشافعي يجب عليه الأعادة لتدور ذلك وعن أبي يوسف وقرن لا يصل إلى أن يجد الماء ولو خرج الوقت (قوله عن جعفر بن ربيعة) في رواية الأساعلي حديث جعفر ونصف هذا الاستاد مصرون ونصفه الأعلى مذبذون (قوله سمعت عميرامولى ابن عباس) هو ابن عبد الله الهلالي مولى أم الفضل بنت الحرث والد ابن عباس وقدرى ابن اسحق هذا الحديث فقال مولى عبد الله بن عباس وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها وروى موسى بن عتبة وابن لهيعة وأبو الحويرث هذا الحديث عن الأعرج عن أي الجهم ولم يذكرها أيتهما عميرا والصواب إثباته وليس في الصحيح غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ورواية الأعرج عنه من رواية الأقران (قوله أقبلت أنا وعبد الله بن يسار) هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ووقع عند مسلم في هذا الحديث عبد الرحمن بن يسار وهو وهم وليس في هذا الحديث رواية له ولم يذكرا المصنفون في رجال الصحيحين (قوله على أبي جهم) قبل اسمه عبد الله وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال يقال هو الحرث بن الصمة فعلى هذه القطة ابن زائدة بن أبي جهم والحرث لكن صحيح أبو حاتم أن الحرث اسم أبيه واسمه وقرن ابن أبي حاتم يمشو بين عبد الله بن جهم لكن أيضا أبا جهم وقال ابن مندة عبد الله بن جهم بن الحرث بن الصمة فجعل الحرث اسم جده ولم يوافق عليه وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه والصمة بكسر الميم والمهمل وتشديد الميم هو ابن عمرو بن عتيك الخزرجي ووقع في مسلم دخلنا على أبي الجهم بأسكان الهاء والصواب أنه بالتصغير وفي

وقال الحسن في المريض عنده الماء لا يجيد من شأله يتيمم وأقبل ابن عمر من أرضه بالحرف فحضرت العصر بمريد الغنم فصلى ثم دخل المدينة بنوا الشمس من رقيقة فلم يعد حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال سمعت عميرامولى ابن عباس قال أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى حمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبي جهم بن الحرث بن الصمة الأنصاري فقال أبو جهم أقبل النبي صلى الله عليه وسلم

العصاة شخص آخر يقال له أو الجهم وهو صاحب الإيمان وهو غير هذا الإله قرئ وهذا
 انصاري ويقال بحدف الاقواء واللام في كل منهما ما يثبتهما (قوله من نحو برجل) أي من
 جهة الموضع الذي يعرف بذلك وهو معروف بالمدن فهو يفتح الجيم والميم وفي القسائي بترجل
 وهو من العقيق (قوله فلقه برجل) هو أو الجهم الراوي عنه الشافعي في روايته لهذا الحديث
 من طريق أبي الخويرث عن الأعرج (قوله حتى أقبل على الجدار) والجدار قطن من طريق ابن
 اسحق عن الأعرج حتى وضع يده على الجدار وزاد الشافعي فتم بصا وهو محمول على أن الجدار
 كان مباحاً وعملاً كالإنسان يعرف رضاه (قوله فسمع وجهه ويديه) والجدار قطن من طريق أبي
 صالح عن الليث فسمع وجهه وذراعيه وكذا القسائي من رواية أبي الخويرث وله شاهد من
 حديث ابن عمر أخرجه أبو داود ولكن خطأ الحفاظ راووه في رفعه وصوبوا وقصوه وقد تقدم أن
 مالكاً أخرجه موقوفاً معناه وهو الصحيح والثابت في حديث أبي جهم أيضاً بلفظ يديه لأذراعيه
 فإنها رواية شافعية ماقى أبي الخويرث وأبي صالح من الضعيفين أتى ذكر الخلاف في إيجاب
 مسح الذراعين به بسبب واحد قال النووي هذا الحديث محمول على أنه صلى الله عليه وسلم كان
 عادماً للماء حال التيمم (قلت) وهو مقضى من صنع الضاري لكن تعقب استدلاله به على جواز
 التيمم في الحضرة بأنه ورد على سبب هو أراة ذكره لأن لفظ السلام من أسماءه وما أريد به
 استحباب الصلاة وأجيب بأنه لما تيمم في الحضرة رد السلام مع جواز مبين الطهارة فغنى
 قوت الصلاة في الحضرة جازاً التيمم بطريق الأولى لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة وقيل
 يحتمل أنهم ردوا صلى الله عليه وسلم بذلك التيمم رفع الحدث ولأنه باسطة مخطوطة وإنما أراد التشبه
 بالمظهرين كما شرع الأساكفة في رمضان لنزول الرياح القطر أو أراد تخفيف الحسد بالتيمم كما
 يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء أو تقدموا استدلاله بأن بطلان على عدم اشتراط التراب قال
 لا نعلم ما يدل على أنه لم يعلق يده من الجدار تراباً بل هو محمل وقد سبق من رواية
 الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجدار تراباً ولهذا احتج إلى حقه بالصاع (قوله ما
 التيمم هل ينفع فيهما) أي في يديه وزعم الكرماني أن في بعض النسخ باب هل ينفع في يديه بعد
 ما يضربهما الصعيد للقيم وانما ترجم بلفظ الاستفهام لينبئ على أنه فيه احتمالاً كعادته لأن
 النسخ يحتمل أن يكون شئ علق يده خشي أن يصيب وجهه الكريم أو علق يده من التراب
 شئ له كثره فأراد تخفيفه ثلاثاً لئلا يعلق له أثر في وجهه ويحتمل أن يكون لبان التشرع ومن ثم
 تمسك به من أجاز التيمم بغير التراب زاعماً أن نفعه يدل على أن المشتط في التيمم الضرب من غير
 زاد على ذلك فلو كان هذا الفعل محتملاً لذكره بلفظ الاستفهام ليعرف الناظر أن
 البحث فيه محال (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عتبة الفقيه الكوفي وذو المعجزة هو ابن عبد الله
 المزي (قوله جابر رجل) لم أقف على تسميته وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية وفي رواية
 سليمان بن حرب الأسدية أن عبد الرحمن بن بزي شهد ذلك (قوله فلم أصب الماء) فقال عمار هذه
 الرواية اختصر فيها جواب عمرو ليس ذلك من المصنف فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضاً
 بدونها وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية سفيان الثوري أيضاً عن
 شعبان الأسدي المذكور ولم يسبقه تامل من رواية واحد منهم ثم ذكر جواب عمرو مسلم من طريق

من نحو برجل فلقه برجل
 فلم عليه فلم يرد عليه التي
 صلى الله عليه وسلم حتى أقبل
 على الجدار فسمع وجهه
 ويديه ثم رد عليه السلام
 (باب) التيمم هل ينفع
 فيه ما حدثنا آدم قال
 حدثنا شعبان قال حدثنا
 الحكم بن ذرعم سعيد بن
 عبد الرحمن بن بزي عن
 أبيه قال جابر رجل إلى عمر
 ابن الخطاب فقال أتى أجنب
 فلم أصب الماء فقال عمار
 ابن ياسر لعمر بن الخطاب أما
 تذكر ما كنا

يحيى بن عبيدو الساسي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة واقتضاهما فقال لا تفصل زائد
 السراج حتى تجد الماء والسنائي فهو هو هذا مذهب مشهور عن عمرو واقفه عليه عبد الله بن
 مسعود وروى عنه من غير مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود كما ساقى في باب التيمم ضرورة وقيل ان ابن
 مسعود يرجع عن ذلك عند ذكره لالتوجيه ما ذهب اليه عمر في ذلك والجواب عنه (قوله في سفر)
 وسلم في سفره وزاد فاجننا وساقى للمصنف مثله في الباب الذي يعلمه من رواية سليمان بن حرب
 عن شعبة (قوله ففعلت) وفي الرواية الثانية بعد فقرت بالغين المعجمة أي قلبت وكان عمارة
 استعمال القياس في هذه المسئلة لا لئلا يرى ان التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء
 رأى ان التيمم من الصل يصح على هيئة الفصل ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهاد الصحابة
 في ذن النبي صلى الله عليه وسلم وان المجتهد لا يلزم عليه اذا بدل وسعه وان لم يصب الحق وانما اذا
 عمل بالاجتهاد لا يلزم عليه الاعادة وفي تركه أمر أيضا بقضائها بمسك لئن قال ان فاقه
 الطهور ير لا يصلي ولا قضاء عليه كما تقدم (قوله انما كان يكفيك) فمعدليل على ان الواجب في
 التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث والزيادة على ذلك لو ثبت بالأمم دلت على التسخيم ولزم
 قبولها لكن انما لو ثبت بالفعل فصل على الاكل وهذا هو الاظهر من حيث الدليل كما ساقى
 (قوله وشرب بكفيه الارض) في رواية غير أبي ذر فضر ب النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
 الصحيح من طريق آدم (قوله وفتح فيهما) وفي رواية حجاج الثانية ثم اذا هما من فيسوي
 كناية عن التيمم وفيما اشارة الى انه كان فخا خضنا وفي رواية سليمان بن حرب تفل فيهما والقتل
 قال اهل الفقه هودون البرق والدفن فهو سياق هو لا يميل على ان التيمم وقع بالفعل وسلم
 من طريق يحيى بن عبيدو الاسماعيلي من طريق يزيد بن هرون وغيره كلهم عن شعبة ان التعليم
 وقع بالقول ولفظهم انما كان يكفيك ان تضرب بيدك الارض زاذجي ثم تفتح ثم تسبح بهما
 وجهك وكفيك واستدل بالفتح على استحباب تخفيف التراب كما تقدم وعلى سقوط استحباب
 التكرار في التيمم لان التكرار يستلزم عدم التصفيف وعلى ان من غسل رأسه بدل المسح في
 الوضوء أمر بما أخذ من كون عمار غرق في التراب التيمم وأمر بذلك ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة
 على الضربتين في التيمم وسقوط استحباب الترتيب في التيمم عن الجنازة (قوله ما سالت التيمم
 للوجه والكفين) أي هو الواجب الجزئي وأني بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لسوء
 دله فان الاحاديث الواردة في صحة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهم وعمار وما عداهما
 فضيف أو مختلف في رفعه ووقفه الرابع عدم رفعه فاما حديث أبي جهم فورد به ذكر اليدن مجلا
 وأما حديث عمار فورد به ذكر الكفين في الصحيحين وذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى انصف
 النزاع وفي رواية الى الا باط فاما رواية المرفقين وكذا انصف النزاع ففيهما مقال وأما رواية
 الا باط فقال الشافعي وغيره ان كل ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم مع النبي
 صلى الله عليه وسلم لم بعده فهو تامم له وان كان وقع بغرض آخر فاجبة فيما أمر به وما ينوي رواية
 الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يقضي بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 بذلك وراوى الحديث آخر في المارده من غير مولا صلى الله عليه وآله الى انهم قد سلبوا الكلام على
 مسئلة الاقتصار على ضرورة واحدة في بابه ان الله تعالى (قوله حذرنا من الحجج) ارباب هال

في سفرنا وأنت فأما أنت
 فلم تفصل وأما أنا ففعلت
 فصلت فذكرت ذلك
 التي صلى الله عليه وسلم
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم انما كان يكفيك هكذا
 وشرب النبي صلى الله عليه
 وسلم بكفيه الارض وفتح
 فيهما ثم مسح بهما وجهه
 وكفيه (باب) التيمم
 للوجه والكفين حدثنا
 حجاج قال أخبرنا شعبة

عن الحكم عن نضر بن عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابيه قال علم هذا ورضي شعبة ٣٧٧ يديه الاوص ثم اذا نهما من فيه

ثم مسح بها وجهه وكفها
وقال النضر أخبرنا شعبة
عن الحكم قال سمعت ذرا
يقول عن ابن عبد الرحمن بن
أبزي قال الحكم وقعد
سمعت من ابن عبد الرحمن
عن أبيه قال قال عمار
وضوء المسلم بكفيه
من الماء حدثنا سليمان
ابن حرب قال حدثنا شعبة
عن الحكم سمعت ذرا عن
ابن عبد الرحمن بن أبزي
عن أبيه أنه شهد عمر وقال
له عمار كافي سرة فأجبنا
وقال تدل فيما **حدثنا**
محمد بن كثير قال أخبرنا
شعبة عن الحكم عن ذريع
ابن عبد الرحمن بن أبزي
عن أبيه قال قال عمار لعمر
تمكت فأيت النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يكفيك
الوجه والكفان **حدثنا**
مسلم عن شعبة عن الحكم
عن ذريع ابن عبد الرحمن
ابن أبزي عن عبد الرحمن
قال شهدت عمر قال له عمار
وساق الحديث **حدثنا**
محمد بن بشر قال **حدثنا**
غندر قال حدثنا شعبة
عن الحكم عن ذريع ابن
عبد الرحمن بن زري عن
أبيه قال قال عمار فغضب
التي صلى الله عليه وسلم
يده الأرض فمسح وجهه
وكفيه **(باب)** الصعيد
رضوا المسلم يكفيه من الماء

وقد روى النسائي هذا الحديث من طريق صحيح بن محمد عن شعبة بغير هذا السياق ولم يسم
البخاري من صحيح بن محمد وأما يصفى هذا السياق عن صحيح بن مهثال على بن عبد العزيز
البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه وأما قولهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال عن
عبد الرحمن بن أبي ربيعة أخرجه الطحاوي عنه وأشار إلى أنه وهم فيه (قلت) سقطت
من روايته لفظان ولا بد من أن أرى والد عبد الرحمن لأرواية في هذا الحديث والله أعلم
قوله من الحكم) في رواية كريمة قال الأسدي أخبرني الحكم وهي رواية ابن المنذر
أيضا **(قوله** عن ابن عبد الرحمن) في رواية أبي ذؤاين الوقت عن سعد بن عبد الرحمن
(قوله بهذا) أشار إلى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة هو كذلك إلا أن ليس
في رواية صحيح بن عمر **(قوله** وقال الضمر) هو ابن شميل وهذا التعليق موصول عند مسلم عن
إسحق بن منصور عن الضمر وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق إسحق بن إبراهيم عنه وأما
الضمير في هذه الرواية أن الحكم معهم من شيخ شعبة سعد بن عبد الرحمن والطاهر اهـ معهم
ذرح سعد ثم في سعد فأخذ عنه وكان جماعة من ذكر كان ثقة ولهذا **أصح** كما يـ
في الروايات بأسانيد وأثبت رواية سليمان بن حرب ابن عمر أيضا كان قد أجاب فلهاذا خاف
اجتهاده اجتماع عار **(قوله** في رواية محمد بن كثير بكفيك الوجه والكفان) كذا في رواية
الاصيلي وغيره بالرفع فيها على الفاعلية وهو واضح وفي رواية أبي ذؤاين بكفيك الوجه
والكفان بالنصب فيها على المفعولية أما ما ضار أعني أو التقدير بكفيك أن تقع الوجه
والكفان أو بالرفع في الوجه على الفاعلية والنصب في الكفان على أنه مفعول معه وقبل أنه
روى بالرفع فيها وبوجه ابن مالك بأن الأصل بكفيك مع الوجه والكفان فحذف المضاف وبقي
المجزوء على ما كان ويستفاد من هذا الوجه أن ما زاد على الكفان ليس بفرض كما تقدم وإلى
ذهب أحمد وإسحق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة وقوله ابن الجهم وغيره على مالك وقوله
الخطابي عن أصحاب الحديث وقال النوري وأما أبو ثور وغيره عن الشافعي في القدم وأنكر ذلك
المأوردى وغيره قال وهو أنكر ما روى دون أن يأثروا ما لم يقل قال وهذا القول وإن كان مرجوحا
فهو القوي في الدليل انتهى كلامه في شرح المذهب وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا
الحديث أن المراد به بيان صورة الصبر للتعليم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم
وتعقب ما ن سياق القصيدة على أن المراد به بيان جميع ذلك لأن ذلك هو الظاهر من قوله إنما
يكفيك وأما ما استدلل به من اشتراط بلوغ المسح إلى الرقبة فمن أن ذلك مستلزم في الوضوء
بخلافه ما به قياس في مقابلة الصبر فهو قاسد الاعتبار وقد عارضه من لم يستلزم ذلك بقياس آخر
وهو الإطلاق في آية السرك قال لا يجزئك مع وجود هذا الصبر **(قوله** أحدنا مسلم) هو ابن
إبراهيم ولم يبق المتن في هذه الرواية بل قال وساق الحديث وظاهره أن لفظه وافق اللفظ الذي
قبله ثم ساقه نازلا من طريق غندر عن شعبة وأطه قصديار أدهه الطرق الإشارة إلى أن الضمر
تفرد بن يادته وإن الحكم معهم من سعد بلا واسطة وأخبر المصنف أيضا سياق غندر وقد
أخرجه أحمد عنه وأخرجه ابن جرير في جميعه من محمد بن بشر شيخ البخاري وسبقه أنه ذكر به
قصة عمر وذكر فيه التيمم أيضا والله أعلم **(قوله** ما) بالنون الصعد الطيب وضوء

المسلم هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الزائر من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن
 أبي هريرة مرفوعاً وصححه ابن القطان لكن قال الدارقطني ان الصواب ارماله وروى أحمد
 وأصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمرو بن بجدان وهو بضم الموحدة وسكون الجيم عن
 أبي ذرٍّ وهو موقوفه ان الصعيد الطيب طهور للمسلم وان لم يجد الماعشر ستنزى وصححه الترمذى
 وابن حبان والدارقطنى **(قوله)** وقال الحسن (وصلى الله على الزاقي ولفظه يجزى تيمم واحد ما لم
 يحدث وابن أبي شيبه ولفظه لا ينقض التيمم الا الحدث وسعيد بن منصور ولفظه التيمم بمنزلة
 الوضوء اذا وضأت فانت على وضوء متى تحدث وهو أصرح في مقصود الباب وكذلك
 ما أخرجه جلد بن سلق في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن قال تعالى الصلوات كلها تيمم
 واحد مثل الوضوء ما لم تحدث **(قوله)** وأم ابن عباس وهو تيمم وصله ابن أبي شيبه والبيهقي
 وغيرهما واسانده صحيح وسياق في باب اذا خاف الخشب لعمر بن العاص مثله وأشار المصنف
 بذلك الى أن التيمم يقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به ضعيفة لما أم ابن عباس وهو متيمم من
 كان متوضئاً وهذه المسئلة وافق فيها البصاري الكوفيين والجمهور وذهب بعضهم من التابعين
 وغيرهم الى خلاف ذلك وجهتهم ان التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل عروج الوقت
 ولذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي أجنب فلم يصل الا ناس من المهاجرين قتل به بعد ان قال
 له عليك بالصعد فانه يكفك لانه وجد الما ففعل تيممه وفي الاستدلال هذا على عدم جواز أكثر
 من فريضة بتيمم واحد نظراً لما يجزى عند الأكثر التيمم الواحد التوافق مع الفريضة الا ان مالكا
 رحمه الله يشترط تقدم الفريضة وشترى كالتقاضى فقال لا يصلى بالتيمم الواحد أكثر من صلاة
 واحدة فرضا كانت أو خلا قال ابن المنذر اذا صححت النوافل بالتيمم الواحد صححت الفرائض لان
 جميع ما يشترط للفرائض مشروط للنوافل لا بدليل انتهى وقد اعترف البيهقي بانه ليس في المسئلة
 حديث صحيح من الطرفين قال لكن صرح عن ابن عمر بإيجاب التيمم لكل فريضة ولا يعلم مخالف
 من الصحابة وتعقب عارواه ابن المنذر عن ابن عباس انه لا يجب واحتج المصنف لعدم الوجوب
 بعموم قوله في حديث الباب فانه يكفك أى ما لم تحدث أو تجد الماء وجهه الجمهور على الفريضة
 التي تيمم من أجله لا يصلى بها شاة من النوافل فاذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء فان
 لم يجد تيمم والله أعلم **(قوله)** وقال يحيى بن سعيد (هو الانصارى والسجدة بجملة وموحدة ثم سجدة
 مفقوحات هي الارض المائلة التي لا تسكك تنبت واذا وضعت الارض قلت هي أرض سبخة تكسر
 الموحدة وهذا الاثر يتعلق به وفي الترجمة الصعيد الطيب أى أن المراد بالطيب الطاهر وأما
 الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وان الاظهر اشتراط التراب ويدل عليه قوله تعالى فامسحوا
 بوجوهكم وأيديكم منه فان الظاهر أنها التبعيض قال ابن بطال فان قيل لا يقال مسح منه الا اذا
 أخذ منه جزءاً وهذه صفة التراب لا صفة العز من لا الذي لا يعلق باليد متى قال فاطوب أى أنه
 يجوز أن يكون قوله منه ماله وتعقبه عنه تعسف قال صاحب الكشاف فان قلت لا يهضم أحد
 من العرب من قول القائل مسح برأسي من الدهى أو غيره الاعمى البعض قلت هو
 كما يقولوا الاذن للفقيرين المراءى انتهى واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسجدة بتعدت عائشة
 في شأن الهجرة انه قال صلى الله عليه وسلم أريد دار هجرتك سبعة ذات شغل يعنى المدينة قال

قوله اذا وضأت في نسخة
 اذا تيممت اه

وقال الحسن يجزئ التيمم
 ما لم يحدث وأم ابن عباس
 وهو تيمم وقال يحيى بن
 سعيد لا بأس بالصلاة على
 السجدة والتيممها

وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم المدينة طيبة فقل على أن السجدة داخله في الطيب ولم يخالف
 في ذلك إلا ما عرفت من زواجره **(قوله)** حدثنا مسدد زاد أبو ذر ابن مسرعه بن يحيى بن سعيد
 القطن وعوف بالقاهو الأعرابي وأبو رجاء الطائري وعمران هو ابن حصين وكهكهم بصريون
(قوله) كافي مفرغ النبي صلى الله عليه وسلم اختلف في تعيين هذا السفر في مسلم من حديث
 أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة وفي أبي داود من حديث ابن
 مسعود أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة لبلال فقل فقال من يكلون ناقص بلال أنا
 الحديث وفي الموطأ عن زيد بن أسلم عن مسروق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بطريق
 مكة ووكيل بلالا وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار عن سنان ذلك كان بطريق مكة
 وليس في ذلك لائل فهو من حديث عقبة بن عامر وروى مسلم من حديث أبي قتادة موطولا
 والبخاري مختصرا في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضا في الخبر لكن لم يصرح به ووقع في
 رواية أبي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأحرار وعقبه ابن عبد البر أن غزوة جيش الأحرار
 هي غزوة مونة ولم يشهد بها النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافي لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة
 جيش الأحرار وغزوة أخرى غير مونة وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر أثنى
 نومهم عن صلاة الصبح فجزم الأصملي بأن القصة واحدة وتعبه القاضي عياض بأن قصة أبي
 قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين وهو كافي قال فان قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر لم يكونا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم لما قاموا قصة عمران فيها انهما كانا معه كما سنسبها وإنما قصة عمران فيها
 أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى أيقظه عمارا لتكبير وقصة أبي
 قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وفي القصة غير ذلك من وجوه المغايرات
 ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن لا سيما ما وقع عندهم لم يفرقه ابن عبد الله بن رباح رأى الحديث عن
 أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له انظر كيف تعدت
 فأنت كنت شاهدا القصة قال فما أنكر عليه من الحديث شيئا فهذا دليل على اتحادها لكن لم يرد
 التعدد أن يقول يحتمل أن يكون عمران حضر القصتين فحدث أحدهما وصدق عبد الله بن
 رباح لما حدث عن أبي قتادة قال أخرى والله أعلم وء يدل على تعدد القصة اختلاف مواضعها
 كما قدمناه وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بأن زمان رجوعهم من خيبر قريب من زمان رجوعهم
 من المدينة وأن طريق مكة يصدق عليهم ما لا يخفى ما فيه من التكليف ورواية عبد الرزاق
 بتعيين غزوة تبوك ترد عليه وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيا بقصة عمران وفيه أن
 الذي كلالهم القجر ذو مخبر وهو بكسر الميم وسكون النون المجهمة وفتح الموحدة وأخرجه
 طريق ذي مخبر أيضا وأصله عند أبي داود وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن بلالا هو الذي كلالهم
 القجر ذو مخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولهم استيقاظا كافي قصة أبي قتادة وابن
 حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود أنه كلالهم القجر وهذا أيضا يدل على تعدد القصة والله
 أعلم **(قوله)** أسرينا قال الجوهري يقول سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليل أو قال صاحب
 المحكم السري سر عامه الليل وقبل سير الليل كله وهذا الحديث يخالف القول الثاني **(قوله)** وقتنا
 وقفة في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم

حدثنا مسدد قال حدثني
 يحيى بن سعيد قال حدثنا
 عوف قال حدثنا أبو رجاء
 عن عمران قال كافي مفرغ
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وأنا أسرينا حتى إذا كافي
 آخر الليل وقتنا وقفة ولا
 وقفة أحلى عند المسافر
 منها هنا يفتننا الأحرار الشمس

في ذلك وفيه اتم على الله عليه وسلم قال انا فأتى ان تناموا عن الصلاة فقال بلال انا واقطعهم (قوله)
فكان أول من استيقظ فلان) بنصب أول لأنه خبر كان وقوله الرابع هو في رواية بقاء الزرع
وبجوز نصبه على خبر كان أيضا وقد بين عرف انه نسي تسمية الثلاثة مع أن شيعة كان يسميهم
وقد اشارت في روايته عنه مسلم بن زريق في أول من استيقظ أخرجه المصنف في علامات
التبوة عن طريقه وللفقه فكان أول من استيقظ أبو بكر وشبهه والله أعلم أن يكون الثاني
عمران راوى القصة لأن ظاهر ساقه أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه وشبهه
أن يكون الثالث من شركه عمران في رواية هذه القصة المعينة في الطبراني من رواية عمرو بن
أسية قال ذو بحير فأيقظني الآخر الشمس فحقت أدنى القوم فأيقظتموا يقظ الناس بعضهم بعضا
حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا نالندري ما يحدثه) يضم المال بعدها مثلثة
أي من الوحي كانوا يخافون من إيقاظه قطع الوحي فلا يوقظونه لاحتمال ذلك قال ابن بطال يؤخذ
منه التسلسل الأمر الأعم احتياطا (قوله وكان درجلا جليدا) هو من الجلالة بمعنى الصلابة
وزاد مسلم هنا خوف أي رفع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة وفي استعماله التكبير سألوه
طريق الأدب والجمع بين المصلحين ونخص التكبير لأنه أصل الدعاء إلى الصلاة (قوله الذي)
أصابهم أي من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها (قوله لا يضير أي لا يضر وقوله أولا
يضير شرك من عرف صرح بذلك البيهقي في روايته ولا ينعيم في المخرج لا يسو ولا يضر وفيه
ثاني لقول العبداء لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة في وقتها بانهم لا يرجع عليهم إذ
لم يعمدوا ذلك (قوله ارتحلوا) بصيغة الأمر استدله على جواز تأخير الصلاة عنه وقد ذكرها
إذا لم يكن عن تقاقل أو استهانة وقد بين مسلم من روايته أي حارم عن أي هزيمة السبب في الأمر
بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ولقظه فان هذا منزل حضر نافية السطون ولا ي
داود من حديث ابن مسعود تحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة وفيه رذعة من زعم
ان الغفلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا أثر
الشمس ولمسلم من حديث أي هزيمة حتى ضربتهم الشمس وذلك لا يكون إلا بعد أن ذهب وقت
الكراهة وقد قبل انما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها وقبل تعمز آمن
من العدو وقبل استأذنا المأزول عليه من الوحي وقبل لأن المحل محل غفلة كما تقدم عند أي داود
وقيل لم يستيقظ من كان نائما فشط من كان سكا نا وروى عن ابن وهب وغيره أن تأخير قضاء
القائمة منسوخ بقوله تعالى أتم الصلاة كرى وفيه نظر لأن الآية نكية والحديث مبدئي
فكيف ينسخ المتقدم المتأخر وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله صلى الله
عليه وسلم ان عني تسامان ولا ينام قلبي قال النووي له جوابان أحدهما ان القلب انما يدرك
الحسبات المتعلقة به كالحدث والالتموش وهما لا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها تأتمة والقلب يقظان
والثاني أنه كان حاله حال كان قلبه لا ينام وهو الغلب وحال نام فيه قلبه وهو نادر فصادف
هذا أي قصة النوم عن الصلاة قال والجمع المعقد هو الأول والثاني ضعيف وهو كما قال
ولا يقال القلب وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلا لكنه يدرك إذا كان يقظا
مرور الوقت الطويل فان من ابتدأ طلوع الفجر إلى ان جبت الشمس مدة طويلة لا يتخفى على

فكان أول من استيقظ فلان
ثم فلان ثم فلان يسميهم أبو
ربيعا فنسي عوف ثم عرب
انطاب الرابع وكان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا نام لم
يوقظ حتى يكون هو يستيقظ
لا لالندري ما يحدثه في
نومه فلما استيقظ عرواى
ما أصاب الناس وكان رجلا
جلسا فذكر ورفع صوته
بالتكبير فزال يكبر ويرفع
صوته بالتكبير حتى استيقظ
بصوته النبي صلى الله عليه
وسلم فلما استيقظ شكوا إليه
الذي أصابهم قال لا يضير
أولا يضير ارتحلوا فارتحلوا

من لم يكن مستغرقا لا يقول بحتم أن يقال كان قلبه على الله عليه وسلم انذالك مستغرقا بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق على الله عليه وسلم حاله الفناء الوحي في النقطه وتكون الحكمة في ذلك بان التشريع بالفعل لانه أوقع في النفس كما في حصة سهو في الصلاة وقرب من هذا جواب ابن المنير أن القلب يقبض له السهو في القلب لتصلبه التشريع ففي النوم بطريق الأولى وأعلى السواء وقد أجيب عن أمل الاشكال باجوبة أخرى ضعيفة منها أن مغنى قوله لا يلزم قلبي أى لا يفتق عليه حاله استغاض وضوئه ومنها أن معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث وهذا قريب من الذى قبله قال ابن دقيق العبد كان قائل هذا أراد تخصيص بقطة القلب بأدراك حالة الاستغاض وذلك بعد ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم إن عيني تنامان ولا يلزم قلبي خرج جوابا عن قول عائشة أنها قبل أن تنام توتر وهذا كلام لا يتعلق بما تنافض الطهارة الذى تكلموا فيه وانما هو جواب يتعلق بامر التورق فصل يقتضيه على تعلق القلب بالنقطه قال صلى الله عليه وسلم في شرح التورق من شغل في النوم مطمئن القلب به وبين من شرع فيه مستغلقا بالنقطه قال صلى الله عليه وسلم هذا فلا تعارض ولا اشكال في حديث النوم حتى طلعت الشمس لا يصح على أنه اطمان في نومه بل أوجبته تعب السير بمقدار على من وكله بكتلة التجرأه والله أعلم ومحله تخصيص بالنقطه المقهوم من قوله ولا يلزم قلبي بأدراكه وقت التورق ادراكا معنويا لتعلقه به وان نومه في حديث الباب كان نوما مستغرقا ويؤيده قول بلال له أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسى كما في حديث أبي هريرة عن مسلم ولم يشكر عليه ومعلم ان نوم بلال كان مستغرقا وقد اعترض عليه بان ما له يقتضى اعتبار خصوص السبب وأجيب بأنه يعتبر اذا قامت عليه قرينة وأرشد إليه السياق وهو هنا كذلك ومن الاجوبة الضعفة ايضا قول من قال كان قلبه يقظا وعلم بضرر الوقت لكن ترك اعلامهم بذلك عدم الخلطة بالتشريع وقول من قال المراد بنفى النوم عن قلبه انه لا يطرأ عليه أضغاث أحلام كما يطرأ على غيره بل كل ما يراه في نومه حق ووحى فهذه عدة أجوبة أقربها الى الصواب الأول على الوجه الذى قررناه والله المستعان (قائمه) قال القرطبي أخذ بهذا بعض العلماء فقال من اتهمه نوم عن صلاة فاته في سفر فليستعمل في موضعه وان كان واديا فليخرج عنه وقبل ان ينام في ذلك الوادى يعينه وقبل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يعلم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك الا هو وقال غيره يؤخضه ان من حصلت غفلة في مكان عن عبادة استعبه التحول منه ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه الى مكان آخر (قوله فسار غير بعيد) يدل على ان الانتقال المذكور وقع على خلاف سننهم المعتاد (قوله ونودي بالصلاة) استدله على الاذان لقوائمه وتعب بان النداء أهم من الاذان فيجوز أن يراد به هنا الإقامة وأجيب بان رواية مسلم من حديث أبي قتادة التصريح بالتأخير وكذا هو عند المصنف في آخر المواعيت وترجمه ترجمة خاصة بذلك كما سباني (قوله فعلى الناس) فيه مشروعية الجماعة في القرائت (قوله اذا هو برجل) لم أفت على تسميته ووقع في شرح العمدة الشيخ سراج الدين بن الملقن ما نضه هذا الرجل هو خالد ابن رافع بن مالك الانصارى أخو رفاع شهيد درا قال ابن الكلبى وقتل يومئذ وقال غيره رواية

فسار غير بعيد ثم نزل فدعا
بالوضوء فتوضأ ونودي
بالصلاة فصلى بالناس فلما
انقضى من صلاته اذا هو
برجل معتزل لم يصل مع القوم
قال ممنعتك يا فلان أن تصلى
مع القوم

وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) أما على قول ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم ولعمدة بدر على هذه القصة عدة طويلة بلا خلاف فكيف يحضر هذه القصة بعد قتلته وأما على قول غير ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو لكن لا يلزم من كونه رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر وهو يروي على هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال أنه قتل بسدر الأنباري مرواية عن تابعي غير محضرم وصريحها إسماعيل بن عيسى لا يلزم أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة إلا أن وردت رواية مخصوصة بذلك ولم أقف عليها إلا أن (قوله) أصابني جنبه ولا ماء) يفتح الهمزة على أوموجود وهو ما يقع في أقامة عذره وفي هذه القصة مشروعية تيمم الجنب وسبيل القول فيه في الباب الذي بعده وفيه أجواز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لأن ساق القصة يدل على أن التيمم كان معلوما عندهم لكنه صرح في الآية عن الحدث الأصغر بنا على أن المراد بالملامة ما دون الإجماع وأما الحدث الأكبر فليست حصر بحقه فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم بفعل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الحكم ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا فكان حكمه حكم فاقد الطهورين ويؤخذ من هذه القصة أن للعالم إذا رأى فعلا محتملا أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضحه وجه الصواب وفيه التقرير على الصلافة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله فعذره وفيه حسن الملاطفة والرفق في الاتكاز (قوله) عليك الصلابة وفي رواية مسلم بن زيد رطامه أن يتيمم بالصعيد والامام في العهد المذكور في الآية التكرية ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإفهام لانه حاله على الكيفية الصلابة من الآية ولم يصرح به بما يدل قوله يكشف على أن التيمم مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بقوله يكشف أي اللاداء فلا يدل على ترك القضاء (قوله) فدعا فلانا) هو عمران بن حصين ويدل على ذلك قوله في رواية مسلم بن زيد وعند مسلم ثم علمني النبي صلى الله عليه وسلم في ركبتين يدينه يطلب الماحولت هذه الرواية على أنه كان هو وعلى فقط لأنهما خوطبا بلفظ التثنية ويحتمل أنه كان معهما غيره هو على سبيل التبعية لهما فتبعه إطلاق لفظ ركبتين في رواية مسلم وخصا بالخطاب لأنهما المقصودان بالارسال (قوله) فأتبعنا) ولا أصلي فأتبعنا ولا جذا فأتبعنا والمراد بالطلب يقال اتبع الشيء أي تطلبه وأبغ الشيء أي اطلبه وأبغى أي اطلبه وفيه أخرى على العادق طلب المأوى وغيره دون الوقوف عند خبرها وإن التسبب في ذلك غير قادح في التوكيل (قوله) بين من اذنين) المرادة بفتح الميم والراء غربة كثيرة زاد فيها جلعن غير هاتوهي أيضا السلطة وأوهناش من عوف خلل رواية مسلم عن أبي رباح عنها وفي رواية مسلم فاذا نحن بأمرأة ساذجة أي مدلة برجلها بين من اذنين والمراد بهما الرواية (قوله) أمسن) خبر بلسندا وهو سبي على الكسر وهذه الساعة بالنصب على القرعة وقال ابن مالك أصله في مثل هذه الساعة تحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أي بعد حذف في (قوله) ونفرنا) قال ابن سيد الفراء دون العشرة وقيل الفراء من كراع (قلت) وهو اللائق هنا لأنه أراد أن رجالها يتخلفوا للطلب الماء

قال أصابني جنبه ولا ماء قال عليك بالصعيد فإنه يكشف ثم سأل النبي صلى الله عليه وسلم فاشتكى إليه الناس من العطش فنزل فدعا فلانا كان يسميه أبو رباح اسمه عوف ودعا فلانا فقال أتبعنا فأتبعنا الله فالتفتا فتلقتا امرأة بين من اذنين أو سطحتين من ماء على يبعثرها فأتبعنا فلانا إلى الماء قالت عهدى بالماء أمس هذه الساعة ونفرنا خلوفا قالوا انطلق إذا قالت إلى أين قالوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت النبي يقال له

(٣) قوله وفيه جواز الخلوة
الخفيه انهما اثنان ولا يحصل
معهما الخلوة المحرمة وتأمل
بقية سياق الحديث وحرر
اه مضمينه

الصاي قالوا هو الذي تعين
فانطلق بها اليه الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وحديثه الحديث قال
فاستترلوا عن بعيرها ودعا
التي صلى الله عليه وسلم بان
ففرغته من افواه المزدتين
أو السطيطين وأوكا
أفواههما وأطلق العزالي
ونودي في الناس اسقوا
واستقوا فسق من سقى
واستقى من شاء وكان آخر
ذلك أن أعطى الذي أصابه
الجنابة أماناً من ماء قال اذهب
فأفرغه عليك وهي فاعمة
تنظر الى ما يفعل بمائها وابع
الله لقد أفلح عنها وانما ليصل
البناء انشد ملائمتها
حيناً بسداً فيها فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اجعوا
لها فجمعوا لها من بين بعوة
ودقيقه وسوسية حتى جعلوا
لها طعماً ما يجفوه في ثوب
وجاها على بعيرها ووضعوا
اثوبين بينها

وخالف بعضهم انشاء المجبة واللام جمع خالف طالب ابن فارس الخالف المستقى ويقال أيضاً نال غاب
ولعله المراد هنا أي الرجال الهائباوعن الحى ويكون قوله او تفرنا خالف جله مستقلة تراشمة على
جواب السؤال وفروا به المستقى والمجوى وتفرنا خالفنا انصب على الحال السادسة مسد الخمر
(قوله الصاي) بلا همزى المائل وروى بالهمز من صابوا أي خرج من دين الدين وسباني
تفسيره مذهب صنف في آخر الحديث (قوله هو الذي تعين) نفسه أي ب حسن ولو قال لا لها لا تعات
المقصود أنهم لم يحسن بها اذ فيه تفرنا فقلنا أحسن فخلص (٣) وفيه جواز الخلوة
بالاجنية في مثل هذه الحالة عند أمن الفتنة (قوله فاستترلوا عن بعيرها) قال بعض الشراح
المقصد من انما أخفوها واستجاز وأخذها أنها كانت كافرته حريته على تقدير أن يكون
لها عهد فضر وردا العطش نبيح له سلم الماء المألوله لغريه على عوض والاقتضى الشارع تغدى
بكل شيء على سبيل الوجوب (قوله ففرغ) والكشيمى قافرغ فسيمن افواه المزدتين زاد
الطبراني والبيهقي من هذا الوجه فتعوض من الماء وأغلق أفواه المزدتين وبهذه الزيادة تنضح
الحكمة في ربط الافواه بعد فتحها واطلاق الافواه بكقوله تعالى فقد صغت قلوبكم الاناس
لكل من ادسوى فهم واحد وعرف منها ان البركة انما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء
(قوله وأوكا) أي ربه وقوله وأطلق أي فزع والعزالي بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز
فتحها جمع عزلا من سكان الزاي قال الخليل هي مصب الماس من الراوية ولكل من ادفع لاه وان
من أسفلها (قوله اسقوا) جهزة قطع مقفوت حتمن أسقى أو جهزة وصل بكسرة من سقى
والمراد أنهم سقوا غريهم كالذباب ونحوها واستقواهم (قوله وكان آخر ذلك أن أعطى) انصب
اخر على انهم مقدم وان أعطى اسم كان ويجوز رفعه على أن أن أعطى الخبر لان كليهما
معرفة قال أبو الباقا الاول أقوى ومثله قوله تعالى خا كان جواب قومه الاية واستدل بهذه
القصص على تقديم مصطف شرب الادوي والحيوان على غيره كحيلة الطهارة في تأخير الاحتياج
اليها عن سقى واستقى وبالقادوق في رواية مسلم بن زكريا قال نسق بعيرا لانا نقول هو
محمول على ان الابل لم تكن محتاجة انذاله الى السقى فيصل قوله فسقى على غيرها (قوله وايم
الله) بفتح الهمزة وكسرها والميم مضمومة أصله أيم الله وهو اسم وضع للقسم هكذا تم حذف
منه النون تخفيفا وأتته ألف وصل مفتوحة ولم يجي كذلك غيرها وهو مر فوع بالاداء
وخبره محذوف والتقدير ايم الله قسمي وفيها العات جمع منها النوى في تمهيد مسبح عشره فبلغ
بها غيره عشرين وسكون لنا الباعودة لسانها في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى ويستفاد منه
جواز التوكيد باليمين وان لم يتعين (قوله انشد ملائمتها) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة وفي
رواية للبيهقي أملا منها والمراد أنهم يظنون ان ما بين الماء أكثر مما كان أولا (قوله
اجعوا لها) فيه جواز الاخذ للصباح برضا المطلوب منه أو بعير رضاه ان تعين وفيه جواز
المعاطة في مثل هذامن الهبات والاباحات من غير لفظ من المعطى ولا تحذ (قوله من بين
بعوة وسوسية) البعوة معروفة والسوسية بفتح أوله وكذا الدقيقة وفي رواية كربة بضمها
مضرا منقلا (قوله حتى جعلوا لها طعما) زاد جدي روايته كثيرا وفيه اطلاق لفظ الطعام
على غير الخلطة والذرة خلافاً لابي ذكوان ومحمول أن يكون قوله حتى جعلوا لها طعماً أي غير

ما ذكر من الهجرة وغيرها **(قوله قال لها تعلين)** يفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أي اعلمي ولا يصلي
 قالوا ولا يصلي قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل رواية الاصل على انهم قالوا لها
 ذلك باصر وقد اشغل ذلك على علم عظيم من اعلام النبوة **(قوله ما رزنا)** بفتح الراء وكسر الزاي
 ويجوز تحقها وبعدا هزتها ساكنة أي نقصنا وظاهر ان جميع ما أخذوا من الماء مما زاده الله
 تعالى وأوجد مواته لم يختلط فيه شيء من ملأها في الحقيقة وإن كان في الظاهر مختلطاً وهذا أبلغ
 وأغرب في المعجزة وهو ظاهر قوله ولكن الله هو الذي أسقانا ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من
 مقدار ما تكتسب واستدل به داعي جواز استعماله وإني المشركون ما لم يقن فيها العجاسة وفيه
 إشارة إلى ان الذي أعطاه ليس على سبيل العوض عن ما تهايل على سبيل التكريم والتفضل
(قوله وقالت ما يصعبها) أي أشارت وهو من اطلاق القول على الفعل **(قوله يغفرون)** بالضم
 من أغار أي دفع الخيل في الحرب **(قوله الصرم)** بكسر المهملة أي أيا تأمخطة من الناس
(قوله فقالت) بما لاقوهما ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عداً هذه رواية لا ذكر قال ابن مالك
 ما موصولة وأرى بفتح الهززة يعني أعلم والمعنى الذي أعقده أن هؤلاء يتركونكم عداً لا يغفرون ولا
 نسأ نابل مر اعادنا لسبق بني وجنهم وهذه الفا في مرعاة العصة السبعة وكان هذا القول
 سبيلاً غيبي في الاسلام وقد رواية أي ذرماً أرى ان هؤلاء القوم وقال ابن مالك أيضاً وقع في
 بعض النسخ ما أدرى يعني رواية الاصل قال وما موصولة وان بفتح الهززة وقال غيره ما فانية
 وان يعني لعل وقبل ما فانية وان بالكسر ومعناه لا أعلم حالكم في تحققكم من الاسلام مع انهم
 يدعونكم عداً ومحصل القصة ان المسلمين صاروا براعون قومها على سبيل الاستتلاف لهم حتى
 كان ذلك سبباً لاسلامهم وبهذا يحصل الجواب عن الاشكال الذي ذكره بعضهم وهو ان
 الاستتلاف على الكفار بمجرد وجوب فرق النساء والبيان وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في
 الرق ما يستلزم عليهم علمها فكيف وقع اطلاقها وترويضها كما تقدم لنا نقول أطلقتم لصحة
 الاستتلاف التي جرد دخول قومها أجعين في الاسلام ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك
 أو كانت من قوم لهم عهد واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة يعني
 ان كان له من وقبه نظر لا يفسد على ان الماء كان مملوفاً للمرأة وانها كانت معصومة النفس
 والمال ويحتاج إلى ثبوت ذلك وانما قدمناه احتمالاً وأما قوله يعني فكانت أخذ من اعطائها
 ما ذكر وليس بمسئمة لان العطفية المذكورة متقومة والمأمنسلى وضمان المثل انما يكون
 بالمثل وينكس ما قاله من جهة أخرى وهو ان المأخوذ من فضل الماء للضرورة لا يلزم العوض
 عنه وقال بعضهم فيه جواز طهارة الخارجة لانهم يتجاوزون في عوض الماء وهو مبني على ما تقدم
 وقبه ان الخوارق لا تقدر الاحكام الشرعية **(قوله قال أبو عبد الله صبا الح)** هذا في رواية
 المستلى وحدهم وقع في نسخة الصغاني صبا فلان انخل وأصبأ أي كنهك وكذا قوله وقال
 أبو العباس إلى آخره وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه وقال غيرهم
 منسوبون إلى صابي بن متوشلح عن روح عليه السلام وروى ابن مردويه باسناد حسن عن ابن
 عباس قال الصابون ليس لهم كلب انتهى ووقع في نسخة الصغاني أصبأ وأمل وهذا ساقط في
 تفسير سورة يوسف ان شاء الله تعالى وانما أورد الجار في هذا هنا ليلين الفرق بين الصابي المراد

قال لها تعلين ما رزنا من
 ما تكتسب ما لكان الله
 هو الذي أسقانا فانت
 أهلها وقد احتسبت عنهم
 فقالوا ما حبسنا فإفلافة قالت
 العجب لقيت رجلاً فذهبا
 في إلى هذا الذي يقال له
 الصابي تفعل كذا وكذا
 فوالله انه لا يحرم الناس من
 بين هذه وهذا قالت ما يصعبها
 الوسطى والسبابة فرفعتهما
 إلى السماء فعنى السماء
 والارض وأراه رسول الله
 حقا فكان المسلمون بعد ذلك
 يغفرون على من حولها من
 المشركون ولا يصيبون الصرم
 الذي هي منه فقالتوما
 لقومها ما أرى هؤلاء
 القوم يدعونكم عداً فهل
 لكم في الاسلام فاطاعوها
 فدخلوا في الاسلام قال أبو
 عبد الله صابون من دين
 إلى غيره وقال أبو العباس
 الصابون فرق من أهل
 الكتاب يفرقون الزبور

العش تميم ويذكر أن عمرو بن العاص أحب في ليلة بادرة تميم وتلاوا نعتهم فقالوا أنفسهم أن الله كان بكم رحيمًا فذكرتني صلى الله عليه وسلم فلم يعنف • حدثنا بشر بن خالد قال حدثنا محمد بن غنفر عن شعبة عن سليمان عن أبي واثل قال قال أبو موسى لعبد الله بن مسعود إذا لم تجد الماء لتغسل قال عبد الله لو رخصت لهم في هذا كان إذا وجد أحدهم الرد قال هكذا يعني تيمم وعلى وقال قلت فأين يقول عمار لعمر قال إن لم أر عمر قنع يقول عمار حدثنا عمر بن حفص قال حدثنا أبي حدثنا الأعشى قال سمعت شقيق بن سلمة قال كنت عند عبد الله بن موسى فقال له أبو موسى أ رأيت يا أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم فلم يجد ماء كيف يصنع فقال عبد الله لا يصلي حتى يجد الماء فقال أبو موسى فكيف تصنع يقول عمار حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفك قال أم ترعر لم يصنع بذلك فقال أبو موسى فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية فقدرى عبد الله ما يقول فقال أنا و رخصناهم في هذا لا وشك فأنما كره عبد الله لهد غائبهم

في هذا الحديث والسائر المتسوي للظاهر المذكور واتفق عليه (قوله) ما اختلف فيه من جنس المرض الخ) مراده المالحق خوف المرض وفيه اختلاف بين النسخة بمضيق العطن ولا اختلاف فيه (قوله) ويذكر أن عمرو بن العاص هذا التحقيق وصله أبو داود وإسحاق بن طرريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال اختلفت في ليلة فادق غز وقات السلاسل فاشقت أن اغتسل فأهلكت فتميت ثم جلست باحصى الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لم فقال يا عمرو صليت باحصى ماك وأنت جنب فأخبره ما الذي منعك من الاغتسل وقلت أني سمعت الله يقول ولا تغسلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيمًا فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيًا ورأى أن يصان طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب لكن زاذ بن عبد الرحمن بن جبير وعبد الله بن عمرو رجلا وهو أبو قيس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة فغسل مغابته ووصل ولم يقل تيمم وقال فيه لو اغتسلت وذكروا أبو داود والارزاعي روى عن حسين بن عطية هذه القصة فقال فيها تيمم انتهى ورواه عبد الرزاق عن وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص ولم يذكر التيمم والساق الا أن اليعمراد المصنف واسناده قوى لكنه علقه بصيغة القرين لكونه اختصره وقد أوهم ظاهر ساقه أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنب وليس كذلك وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمره على غز وقات السلاسل كما ساق في المغازي ووجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه توضأ ثم تيمم عن الباقي وقال النووي وهو متعين (قوله) فلم يعنف حذف المفعول للعلم به أي لم يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفا فكذلك تقريرا دال على الجواز ووقع في رواية الكشيحي فلم يعنفه زاد شهاه الضمير وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك سواء كان لاجل برد أو غيره وجواز صلاة التيمم بالموضئين وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) حدثنا محمد بن غنفر لم يقل الا يصلي هو غنفر فكانهم يقول من دون البخاري (قوله) عن شعبة للاصلي - حدثنا شعبة وسليمان هو الأعشى (قوله) إذا لم تجد الماء لتغسل) كذا في روايتنا الخطاب ويؤيده رواية الامام علي من هذا الوجه ولقظه فقال عبد الله ثم إن لم أحد الماء شهر الأصل وفي رواية كريمة بالآية المتناسية في الموضعين أي إذا لم يجد الماء (قوله) فان عبد الله بن زاذ بن عمار كنم (قوله) أحدهم كذا لا تروى لموسى أحدهم (قوله) قال هكذا) فيه إطلاق القول على العمل وقوله يعني تيمم وعلى شرح لقوله هكذا والظاهر أنه يقول أبي موسى (قوله) فأتى قول عمار لعمر) هكذا وقع في رواية شعبة مختصرا ويانه في رواية حفص الآية ثم روى أبي معاوية وهي أم (قوله) حدثنا عمر بن حفص أي ابن غياث (قوله) حدثنا الأعشى في رواية أبي ذر وأبي الوقت عن الأعشى ووافقت رواية حفص التمسرح به مع الأعشى من شقيق (قوله) أ رأيت أي أخبرني (قوله) أ رأيت عبد الرحمن) وهي كنية ابن مسعود (قوله) إذا أجنب أي الرجل (قوله) حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفك) كذا اختصر المتن رأهم الآية وسياق المراد من ذلك في الباب الذي بعده (قوله) فدعنا من قول عمر) فيه جواز لا انتقال من

(باب التيمم ضربه) •
 حدثنا محمد بن سلام قال
 أخبرنا أبو معاوية عن
 الأعمش عن شقيق قال
 كنت جالساً مع عبد الله وأبي
 موسى الأشعري فقال
 أبو موسى لو أن رجلاً جنب
 فلم يجد الماء شرباً ما كان
 يتيمم ويصلي فكيف تصنعون
 في سورة المائدة فلم يجدوا ماء
 فقيموا صعيداً طيباً فقال
 عبد الله لو رخص لهم في
 هذا لا وشكوا الأذابر عليهم
 الماء أن يقيموا الصعيد
 قلت وإنما كرهتم هذا إذا
 قال ثم فقال أبو موسى ألم
 تسمع قول عمار لم يعنى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في حاجة فاجتنب فلم
 أجد ما اخترت غث في الصعيد
 في الصعيد كما ترغ الدابة
 فذكرت ذلك للنبي صلى الله
 عليه وسلم فقال إنما كان
 يكفيك أن تصنع هكذا
 فضرب بكفه ضربة على
 الأرض ثم نقضها ثم مسحها
 ظهر كفه بشماله أو ظهر
 شماله بكفه ثم مسح بها
 وجهه فقال عبد الله أتر
 عمر بن قتيبة يقول عمار

دل على دليل أو وضع منه وعما فيه الاختلاف إلى ما فيه الاتفاق وفيه يجوز التيمم للجنب
 بخلاف ما نقل عن عمر وابن مسعود وفيه إشارة إلى ثبوت حجة أبي موسى لقوله لم يحدري عبد الله
 ما يقول موسى أي الكلام على ذلك وعلى السبب فيكون عمر لم يقطع بقول عمار **(قوله)**
باب التيمم ضربه رواية الأكثرين في باب وقوله التيمم ضربة بأربع لانه مبتدأ
 وخبر وقد رواية الكشي في بغوتين وضربه بالنصب **(قوله)** حدثنا محمد بن سلام (والأصلي
 محمد بن سلام **(قوله)** ما كان يتيمم ويصلي) ولا تكررة والأصلي أما كان بزيادة همزة
 الاستفهام ولمسلم كيف يصنع بالصلاة قال عبد الله لا يتيمموا بل يجعدوا المشهور وأخوه لابي داود
 قال فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية **(قوله)** فكيف تصنعون في سورة المائدة
 وللكشي في فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة وسقط لفظ الآية من رواية الأصلي
(قوله) فلم يجدوا ماء هو بيان للمراد من الآية ووقع في رواية الأصلي فإن لم يجدوا وهو غائر
 للآلة وقيل أنه كان كذلك في رواية أبي ذر عن أبيه صلى الله عليه وسلم في الآية وإنما علم في سورة المائدة
 لكونها أظهر في مذهب ربيعة تيمم الجنب من آية التيمم لتقدم حكم الوضوء في المائدة قال
 الخطابي وغيره وفيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراجحة للملاسة بالجماع فهذا لم يدفع دليل
 أبي موسى والأكثر بقوله المراد من الملاءمة التقاء البشريتين فمداون الجماع وحمل
 التيمم بدلاً من الوضوء لا يستلزم جعله بدلاً من غسل **(قوله)** إذا أردت بفتح الراء على المشهور وحكى
 الجوهري ضمها **(قوله)** قلت وإنما كرهتم هذا إذا قال ذلك هو متيقن فانه الكرماني وليس كما
 قال بل هو الأعمش والمقوله شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التي قبل هذه **(قوله)** فقال
 أبو موسى ألم تسمع ظاهره أن ذكر أبي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجابه بالآية وفي رواية
 حفص الماضية احتجابه بالآية متأخر عن احتجابه بحديث عمار ورواية حفص أربع
 لأن فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهي قوله فعدنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية **(قوله)**
 كما ترغ الدابة بفتح المثناة وضم العين المجعولة أصله تترغ فخذت إحدى النامين (نرا) إنما
 كان **(قوله)** فكيف فيه أن الكوفة المذكورة مزية فيجعل ما وردنا ثابداً عليها على الأكثر **(قوله)**
 ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه) كذا في جميع الروايات بالنسبة وفي رواية أبي داود بحرف
 ذلك من طريق أبي معاوية أيضاً ولفظه ثم ضرب بشماله على يمينه وبيمينه على شماله على
 الكفيتين ثم مسح وجهه وفيه الاكتفاء بوضعه واحدة في التيمم ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء
 واختاره وذهب إلى الترتيب غير مشترك في التيمم قال ابن دقيق العيد اختلف في لفظ هذا
 الحديث فوقع عند البخاري بلفظه ثم في سياقه اختصاراً لمسلم بالواو ولفظه ثم مسح الشمال
 على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وللأصلي ما هو أسرح من ذلك **(قلت)**؛ وللفظه ثم مسح طريق
 هرون الجبل عن أبي معاوية إنما يكسك أن تصرب يمينك على الأرض ثم تفتحها ثم مسح
 يمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم مسح على وجبك قال الكرماني في هذه الرواية أشكال
 من خمسة أو من أحداهما الضربة الواحدة وفي الطرق الأخرى ذكر بيان وقد قال النووي الأصح
 المتصور ضربتان **(قلت)**؛ مراد النووي ما نقله من المذهب **(قوله)** (ثم أترع) في رواية
 الأصلي وكريمة أفهم بزيادة فاعلم وإنما يقطع عمر بقول عمار لكونه أخبره أنه كان مع في ذلك الحال

وحضر معه تلك القصة كما ساق في رواية يعلى بن عبيد ولم يترك ذلك عمراً أصلاً ولهذا قال لعبار
 في عار واه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي رزق قال اتق الله أعمار قال ان شئت لم أحدث به فقال عمر
 نوليك ما توليت قال النوى معنى قول عمر اتق الله أعمار أي فماترويه وتثبت فيه فلهذا نسبت
 أو أشبه عليك فاني كنت معك ولا أتدكر شيأ من هذا ومعنى قول عمار ان رأيت المصلحة
 في الامانة على التحديث به راجحة على التحديث بهوافضك وأمسكت فاني قد بقتنه فترك على
 فيه مخرج فقال له عمر نوليك ما توليت أي لا يلزم من كوني لا أتدكره أن لا يكون حقا في نفس الامر
 فليس لي منعك من التحديث به (قوله زاد يعلى) هو ابن عبيد الذي زاده يعلى في هذه لقصة
 قول عمار لعمر يعني أنا وأنت وبه يتضح هذ عن كاقدمناه وأما ابن مسعود فلا عذر له في
 التوقف عن قبول حديث عمار فلهذا اجاب عنه انه رجع عن التقيد بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة
 باسناد فيه اقطاع عنه ورواية يعلى بن عبيد لهذا الحديث وصلها أجد في مسنده عنه (قوله انما
 كان يكفيك هكذا) ولكن شيعي هذا (قوله واحدة أي واحدة واحدة) (قوله باب) كذا
 كذا الا كثر بالترجمة وسط من رواية الاصيلي أصلا فعلى روايته هو من جملة الترجمة
 المختصة وعلى الاول هو غير الترجمة الفصل من الباب كذا (قوله أخرجه ناعبد الله) هو ابن المبارك
 وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضي في باب الصمد الطيب وليس فيه التصريح
 بكون الضربة في التيمم مرة واحدة فيجوز أن يكون المصنف أخذ من عدم التقيد بالمرّة
 الواحدة أقل ما يحصل به الامتثال وجوبها متيقن والله أعلم (خاتمة) اشغل كتاب التيمم من
 الاحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثا المكرر منها عشرة منها اثنان معلقان واثنان سبعة
 منها واحد معلق والبقية موصولة وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث عمرو بن العاص
 المعلق وفيه من الموقوفات على العصابة والاتباع عشرة آثار منها لامة موصولة وهي فتوى
 عمرو أبي موسى وابن مسعود ومن براعة الختام الواقعة للمصنف في هذا الكتاب ختمه كتاب
 التيمم بقوله فانه يكفيك اشارة الى ان الكفاية بما أوردته تحصل لمن تدبر وتفهم والله سبحانه
 وتعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم
 (كتاب الصلاة)

تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا الصحيح في الترتيب لمحاسن كلام شيخنا شيخ
 الاسلام وفي أوائها مناسبة تققيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشرط على المشرط والوسيلة على
 المقصود وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته منزهة على أنواع تريد على العشرين فرأيت ان
 أدكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها (فأقول) بدأ بالشرط السابقة على
 الدخول في الصلاة وهي الطهارة فوسر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ولما است
 الطهارة تشغل على أنواع أفرد بها كتاب واستفتح كتاب الصلاة بدكر فرضه العبر وقته دون غيره
 من أركان الاسلام وكان ستر العورة لا يخص بالصلاة بقدره لعدمه ثم نفي بالاستقبال للزوم
 في الفريضة والنافلة الا ما استثنى كشدة الخوف ونافله السفر وكان الاستقبال يستدعي مكانا

زاد يعلى عن الاعمش عن
 شقيق قال كنت مع عبد الله
 وأبي موسى فقال أبو موسى
 ألم نسمع قول عمار لعمر ان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يعني أنا وأنت فاجبت
 ففعلت بالصعد فأتينا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فخيرناه فقال انما
 كان يكفيك هكذا رجع
 وجهه ونفسه واحدة
 (باب) حدثنا عبد بن قال
 أخبرنا عبد الله قال أخبرنا
 عوف عن أبي رباح قال
 حدثنا عمران بن حصين
 الخ زاعى أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى رجلا
 معتزلا لم يصل في القوم فقال
 يا فلان ما منعك أن تصل
 في القوم فقال يا رسول الله
 أصابني جنابة ولما قال
 عليك بالصمد فانه يكفيك

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 (كتاب الصلاة)

فذكر المساجيد من أوابق الاستقبال سنة المصل فذكرها ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالقرينة وكان الوقت يشرع بالإعلام بعد ذكر الأذان وفيه إشارة إلى أنه متى الوقت وكان الأذان إعلاما بالاجتماع إلى الصلاة فذكر الجماعة وكان أهلها امام ومأموم فذكر الإمامة ولما اقتضت الشروط وأوابقها ذكر ركعة الصلاة ولما كانت القرائن في الجماعة قد تضمنت بهيئة مخصوصة ذكر الجماعة والخوف وقدم الجماعة لا كثرة بها ثم تلا ذلك بما يشرع فيه الجماعة من التواقل فذكر العبد من الوتر والاستسقاء والكسوف وآخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لأنه قد يقع في الصلاة وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة فتلا بما يقع فيه نقص من عدد ها وهو قصر الصلاة ولما اقتضى ما يشرع فيه الجماعة ذكر ما لا يتسبب فيه وهو سائر التطوعات ثم تلا الصلاة بعد التسرع وفيها شرط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك الأفعال الزائدة وترك القطر فزجهم بذلك ثم بطلانها بخص عا وقع على وجه العمدة فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو ثم سجع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فقبيل ذلك بصلاته لا ركوع فيها ولا سجود وهي الخنزة هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك فقه الجدل على ما ألهم وعلم **(قوله)** **باب** كيف فرضت الصلاة وفي رواية الكشي في السبق الصلوات في الأسراء أي في ليلة الأسراء وهذا أصح من المصنف إلى أن المعراج كان في ليلة الأسراء وقد وقع في ذلك اختلاف فقيل كان في ليلة واحدة في بقتله صلى الله عليه وسلم وهذا هو المشهور عند الجمهور وقيل كانا جميعا في ليلة واحدة في منامه وقيل وقعا جميعا مرتين في ليلتين مختلفتين أحدهما بقتله الأخرى ناما. وقيل كان الأسراء إلى بيت المقدس خاصة في البقطة وكان المعراج ناما ما في تلك الليلة أو في غيرها والذي ينبغي أن لا يجري فيه الخلاف أن الأسراء إلى بيت المقدس كان في البقطة لتظاهر القرآن لكون غدير خم كذلك في ذلك ولو كان ناما لم تكن به فيه ولا في أيمنه. وقدرى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة لكن طرقهم في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه ورواه الزهري عنه عن أبي خرا كافي هذا الباب ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ورواه شريك بن أبي نمر عن أبي النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر والغرض من إيراد هذا كرفرض الصلاة فليقع الاقتصار هنا على شرحه وذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغيير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع الذي هو في السيرة النبوية قبيل الهجرة أن شاء الله تعالى والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المعراج أنه لما قس ظهر أرباطنا حين غسل عاتزمز بالآيمان والحكمة ومن شأن الصلاة أن تقدمها الطهور ناسب ذلك أن تقرر الصلاة في تلك الحالة ولنحوه شرفه في الملاء الأعلى ويصلح بمن سكنه من الأنبياء والملائكة وليناسج بهم ومن ثم كان المصلي - ليس ربه جل وعلا **(قوله)** وقال ابن عباس هذا طرف من حديث أبي سفيان المتقدم موصولا في به الوحي والفتاك بأمر ناهو أبو سفيان ومناسبة تلهه الترجة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لأن أباسفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه

(باب كيف فرضت الصلاة في الأسراء) وقال ابن عباس حدثني أبو سفيان في حديث هرقل فقال يا بني النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة والصدق والعفاف حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن فونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال كان أبو ذر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

هسرقل لقائه فيها لمعه أن يكون أمره بطريق الحقيقة والاسراء كان قبل الهجرة بلا
 خلاف وبيان الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكن من جهة تقدمها كما وقع تقدير
 الملك في أول الكتاب في قوله كيف كان بدء الوحي وساق فيه ما يتعلق بالمعلق بذلك فظهرت المناسبة
 (تجمل له فرج) بضم التاء وبالجمجمة أي فتح والحكمة فيه أن الملك أنصب إليه من السجدة انصبابه
 بأحدة ولم يعن على شيء سواه بلغة في المناجاة وتبها على أن الطلب وقع على غير معاد ويحتمل
 أن يكون السرق في ذلك التمهيد لودع من شق صدره فكان الملك أرا بما تفرج السقف والتمامه
 في الحال كيفية ما سيصنع به لطفها وتبها له والله أعلم (قوله فصر صدرى) هو فتح القام وبالجمجمة
 أيضا أي شقه ورجع عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مر صغته حلقة وتعبه السهل
 بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب وسيأتي تحقيقه عند الكلام على حديث شريك في كتاب
 التوحيد أن شاة الله تعالى ومحصلة أن الشق الأول كان لاستعداده لزرع الحلقة التي قبله عندها
 هذا حظ الشيطان منك والشق الثاني كان لاستعداده للثقل الحاصل في تلك الآلة وقدرى
 الطبيب السبي والحزن في مسندهم ما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجي جبريل
 به الوحي في غار حراء والله أعلم ومناسبة ظاهرة وروى الشق أيضا وهو ابن عشر أو نحوها في
 قصة له مع عبد المطلب أن رجها أو يعقلم في الدلائل وروى مرة أخرى خامسة ولا تكتب (قوله ثم
 ج بطست) بفتح الطاء وبكسر هاء التاء معروفي سبق تحقيقه في الموضوعين بذلك لآلة
 العسل عرفا ووصفها من ذهب لآله أعلى أو في الجنة وقدا يعلم من استدله على جواز خطبة
 المحصف وغيره بالذهب لأن المستعمل له الملك فصاح إلى شوت كونهم مكلفين بما كلفناه موثرا
 ذلك أن ذلك كان على أصل الإباحة لأن تحريم الذهب اغلو وقع بالمدينة كالمسا في واختار في لباس
 (زاد حتملي) كذا وقع بالتذكير على معنى الآلة الأعلى لفظ النفس لأنها مؤتمنة وحكمة ما يعاينها
 بالنصب على التميز المعنى أن الطست جعل فيها شيء يحصل به كمال الإيمان والحكمة فهي حكمة
 وأما ما عازا أو مثله بنا على جواز تمثيل المعاني كما يمثل الموت كبشا قال النووي في تفسير
 الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفاتنا منها أن الحكمة العلم المشغل على المعرفة بالله مع تفاد
 البصيرة وتبذيب النفس وتحقيق الحق للعمل به والكف عن ضلوع الحكيم من ذلك ٨٥
 ملخصا وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مستقل على ذلك كله وعلى النسوة كذلك وقد تطلق على
 العلم فصول على المعرفة فقط ونحو ذلك (تجمل) ثم أخذ يمدى استدله ببعضهم على أن المعراج وقع
 غير مرة لتكون الاسراء إلى بيت المقدس لم يذكرها أو يمكن أن يقال هو من اختصار الراوى
 والاثبات بنم المكتسبة للتراخي لا ينافي وقوع أمر الاسراء من الأمرين المذكورين وهما الاطباق
 والعروج بل يشيرا إليه وحصل أن بعض الرواة ذكره كالمذكور لا استرو يؤيده ترجع المصنف كما
 تقدم (تجمل له فرج) بالفتح أي الملك (ي) بفتح ياء رواية لكشمي في به على الانتفات أو العريد (ي) أي
 افتح يدل على أن الباب كان مغلقا قال ابن المنبر حكته التقى أن اسماهم فتح الأمن أجنده
 بخلاف ما لو وجد مقتوحا (تجمل له فرج) فيه من أدب الاستئذان أن المستأذن سمي
 نفسه ثلاثين بغيره (تجمل له أرسل إليه) وللكشمي في أرسل إليه يحتمل أن يكون خفي عليه
 أصل إرساله لا اشتغاله بعبادته ويحتمل أن يكون استنههم عن الإرسال إليه المعروج إلى السماء

فرج عن مسقف بيتي وأنا
 بمكة فنزل جبريل ففرج
 صدرى ثم غلبه زمزم
 ثم جاء بطست من ذهب
 عمتي حكمة واجبا فآفرغه
 في صدرى ثم أطبقه ثم أخذ
 يمدى فمرن بي إلى السماء
 الدنيا فلما جئت إلى السماء
 الدنيا قال جبريل لخازن
 السماء افتح فل من هذا
 قال جبريل قال هل معك
 أحد قال نعم معي محمد صلى
 الله عليه وسلم فقال أرسل
 إليه قال نعم فلما فتح علونا
 السماء الدنيا

وهو الاظهر لقوله اليه ويؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام الانزال انما ثبت لم يتوقف عن
 الفتح لصلح الوحي اليه بذلك بل عمل بلازم الارسال اليه وسابق في هذا حديث مرفوع في كتاب
 الاستبذان ان شاء الله تعالى ويؤيد الاحتمال الاول قوله في رواية شريك اوقد بعث لكهما من
 المواضع التي تعقبت كما سبق في تحريرها في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (قوله اسودة) بوزن
 ائمنة وهي الانخاص من كل شيء (قوله قلت لجبريل من هذا) فظاهر انه سأل عنه بعد ان قال له
 آدم مر حاور واية ما لئن مصععة بعكس ذلك وهي المعقدة فتصهل هذه عليها اذ ليس في هذه
 اداة تريب (قوله نسف فيه) التسم والتون والمهله المفتوحين جمع نسفة وهي الروح وحكي ابن
 التين انه رواه بكسر الشين المعجمة وفتح الاء آخر الحروف بعد هاءيم وهو تعصيف وظاهر ان
 ارواح بني آدم من اهل الجنة والنار في السماء وهو مشكل قال القاضي عياض قد جاء ان ارواح
 الكفار في حصن وان ارواح المؤمنين منعمة في الجنة يعني فكيف تكون مجتمعة في هاهنا
 الدنيا واوجب بانه يحتل انها تعرض على آدم واقفا تصادفوت عرضها من روال النبي صلى الله عليه
 وسلم ويدل على ان كونهم في الجنة والنار انما هو في اوقات دون اوقات لقوله تعالى النار يمرضون
 علم اغدوا وعشيا واعترض بان ارواح الكفار لا تنفتح لها ابواب السماء كما هو نفس القرآن
 والحوار عنه مما ابداهوا احتمالا ان الجنة كانت في جهة عين آدم والنار في جهة شماله وكان
 يكشفه عنهما اه ويحتل ان يقال ان القسم الربيع هي التي لم تدخل الاجساد بعد وهي
 مخلوقة قبل الاجساد ومستقرها عن عين آدم وشماله وقد اعلم عياض يبرون اليه فذلك كان
 يستشعر اذا انظر الى من عن يمينه ويمكن اذا انظر الى من عن يساره بخلاف التي في الاجساد
 فليست مرادة قطعه او بخلاف التي انتقلت من الاجساد الى مستقرها من جهة اوقار فليست
 مرادة ايضا فيا يظهر وبهذا يدفع الابرار يعرف ان قوله نسف فيه عام مخصوص او اريد به
 انصوص واما ما اخرج ابن اسحق والبيهقي من طريقه في حديث الاسرافاذ انابا آدم تعرض
 عليه ارواح ذرية المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين ثم تعرض عليه
 ارواح ذرية النصارى فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في حين وفي حديث ابي هريرة
 عند الطبراني والبرزافاذ عن عينا بن جابر عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا انظر عن يمينه استشعر واذا انظر عن شماله سمع هذا الوصف لكان المصير اليه اولى من جميع
 ما تقدم ولكن سندهما ضعف (قوله قال انس فذكر) أي ابوذر (انه وجد) أي النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله ولم يثبت) أي ابوذر (قوله وابراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية
 شريك عن انس والثابت في جميع الروايات غير هاتين في السابعة فان قلنا تعدد المعارج فلا
 تعارض والا فالارجح رواية الجماعة لقوله فيها انه رآه مسندا طهره الى البيت المعمور وهو في
 السابعة بخلاف واما ما جاء عن علي انه في السادسة عند شجرة طوى فان ثبت حمل على انه
 البيت الذي في السادسة بجانب شجرة طوى لانه جاء عن ان في كل سما يستباح الى الكعبة وكل
 منهم معمور بالملائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن انس وغيره ان البيت المعمور في
 السماء السادسة فهو محل على اول بيت يحاذي الكعبة من ربوت السموات ويقال ان اسم البيت
 المعمور الضراح بضم الجيم وتضيف الراء اخره مهمله ويقال بل هو اسم سما الدنيا ولانه

قالوا رجل فاعده على
 يمينه اسودة وعلى يساره
 اسودة اذا انظر قبل يمينه
 ضحك واذا انظر قبل
 يساره بكى فقال مرحبا
 بالتي الصالح والابن الصالح
 قلت لجبريل من هذا قال
 هذا آدم وهذه الاسودة عن
 يمينه وشماله نسف فيه فاهل
 الجن منهم اهل الجنة
 والاسودة التي عن شماله
 اهل النار فاذا انظر عن يمينه
 ضحك واذا انظر قبل شماله بكى
 حتى عرفني الى السماء
 الثانية فقال لخازنها افتح
 فقال له خازنها مثل ما قال
 الاول فتفتح قال انس فذكر
 انه وجد في السموات آدم
 وادريس وموسى وعيسى
 وابراهيم صلوات الله عليهم
 ولم يثبت كيف منازلهم غير
 انه ذكر انه وجد آدم
 في السماء الدنيا وابراهيم في
 السماء السادسة

قال أنس قلنا من جرح بل بالنبي

صلى الله عليه وسلم يادريس

قال مرحبا بالنبي الصالح

والاخ الصالح قلت من هذا

قال هذا ادريس ثم مررت

بموسى فقال مرحبا بالنبي

الصالح والاخ الصالح قلت من

هذا قال هذا موسى ثم مررت

بعيسى فقال مرحبا بالاخ

الصالح والنبي الصالح قلت

من هذا قال هذا عيسى ثم

مررت بابراهيم فقال مرحبا

بالنبي الصالح والابن الصالح

قلت من هذا قال هذا

ابراهيم صلى الله عليه وسلم

قال ابن شهاب فاجرتني ابن

حزم ان ابن عباس وأباجة

الانصاري كانا يقولان قال

النبي صلى الله عليه وسلم

ثم عرجي حتى ظهرت

لمستوى أجمع فيه صرف

الاقلام قال ابن حزم وأنس

ابن مالك قال النبي صلى الله

عليه وسلم ففرض الله على

أمتي خمسين صلاة فرحت

بذلك حتى مررت على

موسى فقال ما فرض الله لك

على أمتك قلت فرض خمسين

صلاة قال موسى فارجع

الى ربك فان أمتك لا تفق

ذلك فارجعت فوضع شطرها

فرجعت الى موسى قلت

وضع شطرها قال راجع

ربك فان أمتك لا تطيق

فراجعت فوضع شطرها

قال هنا انه لم يثبت كيف منا زلهم فروايق من أنبا وأرخ وساذ كرم يذال هذا في كلب التوحيد

(قوله قال أنس فلما سرت) ظاهره ان هذه القطعة لم يسمعها أنس من أبي ذر (قوله من جرح بل بالنبي

صلى الله عليه وسلم يادريس) اليه الاولى المصاحبة والثانية للانصاري وأمعني على (قوله ثم

مررت بعيسى) ليست ثم على بابها في الترتيب الا ان قبل تعدد المراجع اذ الروايات متفقة على ان

المروية كانت قبل المرور بموسى (قوله قال ابن شهاب فاجرتني ابن حزم) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو

ابن حزم وما ألبوه محمد بن يسع الزهري منه لتقديمه لكون رواية أبي بكر عن أبي جعفر منقطعة

لانه استشهد بأحد من مولد أبي بكر بدهر وقيل مولدا به محمد أيضا وأوجه فتح المهلة

وبالوحدة المستدعة على المنهود وعند القابسي بمائة تحنات وغلط في ذلك ذكره الواقدسي

بالنون (قوله حتى ظهرت) أي ارتفعت والمستوى المصعد ويرى الاقلام بفتح الصاد المهلة

تصويرها حالة الكتابة والمراد ما كتبه الملايكة من أقضية الله سبحانه وتعالى (قوله قال ابن

حزم) أي عن شيعته (وأنس) أي عن أبي ذر كذا جزم بها أصحاب الاطراف ويحتمل ان يكون

مرسلا من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة (قوله ففرض الله على أمتي خمسين صلاة)

في رواية ثابت عن أنس عنده سلم فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة ونحوه في رواية مالك

ابن عصة عند المصنف فيجمل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الاخرى اختصارا و

يقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الامة وبالعكس الاما يستثنى من خصائصه (قوله

فراجعتي) ولكنكم هي فراجعت والمعنى واحد (قوله فوضع شطرها) في رواية مالك بن مسمعة

فوضع عن عشرين او ثلث عشر يك وفي رواية ثابت فخط عن جسا قال ابن المنذر كرا الشطر أعمن

كونه وقع في دفعة واحدة (قلت) وكذا العشر فكأنه وضع العشر في دفعتين والشرط في خمس

دفعتان أو المراد بالشرط في حديث الباب البعض وقد حققت رواية ثابت ان التحفيف كان خسا

خسا وهي زيادة مائة خمسين جعل باقي الروايات عليها وأما قول الكرماني الشطر هو النصف ففي

المراجعة الاولى وضع خسا وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعني نصف النخلة والعشرين بنجبر

الكسر وفي الثالثة سبعا كذا قال وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء

الا ان يقال حذف ذلك اختصارا فيه لكن الجمع بين الروايات يابى هذا الجمل فالعند ما تقدم

وأيدى ابن المنذر هنا نكتة لطيفة في قوله صلى الله عليه وسلم لموسى عليه السلام لما أمره أن يرجع

بعد ان صارت خسا فقال استصحت من ربي قال ابن المنذر يحتمل انه صلى الله عليه وسلم ففرض من

كون التحفيف وضع خسا خسا له لسان التحفيف بعد ان صارت خسا لكن سلا في رفعها

فذلك استحياءه ودلت مراجعته صلى الله عليه وسلم له في طلب التحفيف فأنكر المرات كلها

انه لم ان الامر في كل مره لم يكن على سبيل الراجح بخلاف المرة الاخيرة فحيما شاع شعر بذلك

القول وسجانه وتعالى لا يدل القول على ويحتمل ان يكون سبب الاستحياء ان العشرة آخر جمع

القلة وأول جمع الكثرة فخشى أن يدخل في الالحاح في السؤال لكن الالحاح في الطلب من الله

مطلوب فكأنه خشى من عدم القضاة بالشكر والله أعلم وسأني في انود زيادة في هذا ونحوه

وأيدى بعض الشيوخ حكمة لاختصار موسى فكرر ردا النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما

كان موسى قد سال الروية ففتح وعرف أنها حصلت لمحمد صلى الله عليه وسلم قصد بذكر رجوعه

فرجعت اليه فقال ارجع الى ربك فان أمتك لا تطيق ذلك فراجعت

تكرر برؤيته لم يروى من رأى كما قيل * لعلى اراهم أو أرى من رأيهم * (قلت) ويحتاج الى
ثبوت بحمد الرؤية في كل مرة (قوله من خمس ومن خصوص) وفي رواية أخرى ذكره بدل من
في المؤمنين والمراد من خمس عددا باعتبار الفعل وخمسون اعتدادا باعتبار الثواب واستدل
به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوقوف على دخول النسخ في الانشآت ولو كانت
مؤكدته خلافا لقوم فيما كدوا على جواز التسبيل قبل الفعل قال ابن بطال وغيره لا ترى انه عز
وجل نسخ الخمس بالخمسة قبل ان تصلى ثم تقصص عليهم بان كل لهم الثواب وتقصه ابن المنير
فقال هذا ذكره طوائف من الاصوليين والشرائح وهو مشكل على من أثبت التسبيل قبل الفعل
كالاشارة أو منعه كالعزلة لكونهم اتفقوا جعل على ان النسخ لا يتصور قبل البلاغ حديث
الاسراء وقع فيه التسبيل قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا قال وهذه نكتة مبتكرة (قلت) ان
أراد قبل البلاغ لكل أحد فنوع وان أراد قبل البلاغ الى الامه فلم يكن قد قيل ليس هو
بالنسبة اليهم نسخا لكن هو نسخ بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم لا كل ذلك قطعنا تسبيل
بعد ان بلغه وقبل ان يفعل فالمسئلة صحيحة التصور في حقه صلى الله عليه وسلم والله أعلم
وسبق في ذلك حيز في شرح حديث الاسراء في الترجمة النبوية ان شاء الله تعالى (قوله حيايل
اللولؤ) كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضوع بالحاء المهملة ثم الموحدة وبعد الالف
تحتانية ثم لام وذكر كثير من الأئمة انه تصحيف وانما هو حيايل بالميم والنون وبعد الالف
موحدة ثم ذال هجاء كما وقع عند المصنف في أحاديث الانبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن
يونس وكذا عند غيرهم من الأئمة ووجدت في نسخة معتقدة من رواية أبي ذر في هذا الموضوع حيايل
على الصواب وأظنه من اصلاح بعض الرواة قال ابن حزم في أجوبته على مواضع من البخاري
فتشت على هاتين اللقطتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقتت على معناهما انتهى وذكر
غيره ان الحيايل تشبه القباب واحدها جنبية الضم وهو ما ارتفع من البناء فهو فارسي معرب
وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والكاف ليست خالصة ويؤيده ما رواه
المصنف في التفسير من طريق شبليان عن قتادة عن أنس قال لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم
قال أيت على نهر حاقنا قباب اللؤلؤ وقال صاحب المطالع في الحيايل قيل هي القلائد والعصود
أو هي من حيايل الرمل أي فيها اللؤلؤ مثل حيايل الرمل جمع حبل وهو ما استدل من الرمل وتعب
بان الحيايل لا تكون الا جمع حبال أو حبلية بوزن عظيمة وقال بعض من اعتنى البخاري الحيايل
جمع حباله وحباله جمع حبل على غير قياس والمراد ان فيها عقودا وقلائد من اللؤلؤ (قوله عن
عائشة قالت فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين) كررت لتفاد ركعتين لتسد عموم
التثنية لكل صلاة زاد ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان هذا الاسناد الا المغرب فانها كانت
ثلاثا أخرجه أحمد بن طبرستان والمصنف في كتاب الهجرة من طريق ميمون عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم عاب النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعين
في هذه الرواية ان الزيادة في قوله هاو زيد في صلاة الحضر وقت بالمد بشوقا أخذت طاعرها
الحديث الخفية مرويوا عليه ان العصر في السفر عزة لا رخصة واحتج مخالفوهم بقوله
سبحانه تعالى فليس عليكم جناح ان تصروا من الصلاة ثلاثين الجناح لا يدل على الزيادة

فقال من خمس ومن خصوص
لا يدل القول على فرض
الى موسى فقال راجع ريك
فقلت استصحب من ربي ثم
انطلق بي حتى انتهى بي الى
سدة المنتهى وغشينا
ألوان لا أدري ما هي ثم
أدخلت الجنة فاذا فيها
حيايل اللؤلؤ واذا ترابها
المسك حدثنا عبد الله بن
يوسف قال أخبرنا له عن
صالح بن كيسان عن عروة
ابن الزبير عن عائشة أم
المؤمنين قالت فرض الله
الصلاة حين فرضها ركعتين
ركعتين في الحضر والسفر
فاقرت صلاة السجود
في صلاة الحضر

والقصر انما يكون من شيء أطول منه مبدل على انه رخصة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم صدقة
تصدق الله بها عليكم وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنه لم
تشهد من فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره وفي هذا الجواب نظر أما أولا فهو محال لجماع للرأى
فيه فله حكم الرفع وأما ثانياً فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل محكي وهو حجة
لا يمكن جعل أن تكون أخذته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن محكي آخر أدرك ذلك وأما
قول امام الحرمين لو كان ثابتاً لنقل متواتر أقضيه أيضاً نظراً لأن التواتر في مثل هذا غير لازم
وقالوا أيضاً يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعاً
وفي السفر ركعتين أخرجه مسلم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما
سبق في غلاتعارض وألزموا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأى الصحابي روايته بأنهم
يقولون العبرة بما روى لا بما روى وخالفوا ذلك هنا فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تتم في السفر
فدل ذلك على أن المروى عنها ثابت بالجواب عنهم إن عروة الراوى عنها قد قال لما سئل عن
اتمامها في السفر أنها تأولت كما تأول عثمان في هذا التعارض بين روايتها وبين رأيها فروايتها
صحيفة ورأيها مبني على ما تأولت والذي يظهر له وبه تجتمع الأدلة السابقة أن الصلوات
فرضت لبلدة الأسرار ركعتين ركعتين لا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصحيح كما
روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن سروق عن عائشة قالت فرضت
صلاة الحضر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمان
زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعة أن تركت صلاة الظهر لطول القراءة وصلاته المغرب لأنها وتر
النهار اه ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي
قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح
المسند أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو ما أخذ بهما ذكره غيره أن نزول الآية
الخوف كان فيها وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولابي
وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعام أو نحوه وقيل بعد الهجرة بربعين يوماً فعلى هذا المراد
بقوله عائشة فافتقرت صلاة السفر إلى باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لأنها استقرت منذ
فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة وأما ما وقع في حديث ابن عباس والخوف ركعة
فالحصن فيه يحيى أن شاء الله تعالى في صلاة الخوف (قائدة) ذهب جماعة إلى أنهم لم يكن قبل
الأسرار صلاة مفروضة إلا ما كان وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحنابلة إلى
أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض أهل
العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى فافتقر وأما تسريته من صلاة الفجر فقام
بعض البطلان ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل
على أن قوله تعالى فافتقر وأما تسريته من صلاة الليل بالبدنية أقوه مما كان فيه وأما قوله تعالى فافتقر
سبيل الله والقتال أعانوا وقم بالبدنية لا بمكة والأسرار كان بمكة فدل ذلك اه وما استدل به غير
واضح لأن قوله تعالى علم أن سيكون ظاهراً في الاستقبال فكأنه سبحانه وتعالى امتن عليهم
بتججيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم والله أعلم

(قوله باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد) يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال كانت المرأة تطوف بالبيت عراة الحديث وفيه فنزلت خذوا زينتكم ووقع في تفسير طائوس قال في قوله تعالى خذوا زينتكم قال الثياب وصله السيوطي وعرض مجاهد ونقل ابن حزم الاتفاق على أن المداسته العورة **(قوله)** ومن صلى ملتحفا في ثوب واحد هكذا ثبت للمسئلي وحده وناو ساقى قرصاني باب مفرد وعلى تقدير ثبوته هنا فله تعلق بحديث صلة المعلق بعده كما سيظهر من سباقه **(قوله)** ويؤيد كره من سلمه فدين السبب في ترك جرمه به بقوله وفي أسناده قطر وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن حزم يعقوان حبان واللفظ له من طريق البراء وردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن صلة بن الأكواع قال قلت لباري رسول الله إن رجلا أتت صدقا فأتى صلى في القميص الواحد قال نعم زمره ولو بشوكه ورماه البصري أيضا عن اسمعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم بن أبيه عن صلة بن الأكواع في الاستناد رجلا ورماه أيضا عن مالك بن اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا صلة فصرح بالتحديث بين موسى وصلة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزني متصل الاستناد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهمافه ذوجه الخلفي أسناده وأما من صححه فاعتمد رواية البراء وردي وجعل رواية عطاء شاهدا لتصالها وطريق عطاء أخرجه أيضا أحدنا السبكي وأما قول ابن القطان أن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البصري وإي حاتم وأبي داود وأنه نسب هذا إلى جده فليس بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوما وهو غير التيمي بل ارتد ثم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محفوظا فيتمثل على بعد أن يكون ناجيا عاروا الحديث وصله عنهما الدراوردي والافندي كرمه قدس شاد والله أعلم **(قوله)** يزوره بضم الزاي وتشديد الراء أي يشدأزاه ويجمع بين طرفيه للثلا تدعورته ولم يمكنه ذلك إلا بأن يفرض في طرفيه شوكه يستمسك بها وذو كرمه قدس حديث صلة هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة ليس الباب لا تحسبها **(قوله)** ومن صلى في الثوب بشرى إلى مارواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة عن كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم إذا لم يرفه أذى وهذا من الأحاديث التي تضمنت تراجم هذا الكتاب بغير صريحه أو امتنع ولا التعليق **(قوله)** ما لم يرفه أذى سقط لفظ فيه من رواية المسئلي والحوثي **(قوله)** وأما النبي صلى الله عليه وسلم أشار ذلك إلى حديث أبي هريرة في بحث على في جملة أبي بكر بذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالامر ورؤى أحدنا سناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه لا يبيع بعد العام شرك ولا بطوف بالبيت عريان الحديث ووجه الاستدلال بالباب أن الطواف إذا ماع فيه التعري قاله لا تأثري إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يحل تركها

«(باب) وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد ومن صلى ملتحفا في ثوب واحد يؤيد كره من سلمه فدين السبب في ترك جرمه به بقوله وفي أسناده قطر وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن حزم يعقوان حبان واللفظ له من طريق البراء وردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن صلة بن الأكواع قال قلت لباري رسول الله إن رجلا أتت صدقا فأتى صلى في القميص الواحد قال نعم زمره ولو بشوكه ورماه البصري أيضا عن اسمعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم بن أبيه عن صلة بن الأكواع في الاستناد رجلا ورماه أيضا عن مالك بن اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا صلة فصرح بالتحديث بين موسى وصلة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزني متصل الاستناد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهمافه ذوجه الخلفي أسناده وأما من صححه فاعتمد رواية البراء وردي وجعل رواية عطاء شاهدا لتصالها وطريق عطاء أخرجه أيضا أحدنا السبكي وأما قول ابن القطان أن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البصري وإي حاتم وأبي داود وأنه نسب هذا إلى جده فليس بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوما وهو غير التيمي بل ارتد ثم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محفوظا فيتمثل على بعد أن يكون ناجيا عاروا الحديث وصله عنهما الدراوردي والافندي كرمه قدس شاد والله أعلم **(قوله)** يزوره بضم الزاي وتشديد الراء أي يشدأزاه ويجمع بين طرفيه للثلا تدعورته ولم يمكنه ذلك إلا بأن يفرض في طرفيه شوكه يستمسك بها وذو كرمه قدس حديث صلة هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة ليس الباب لا تحسبها **(قوله)** ومن صلى في الثوب بشرى إلى مارواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة عن كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم إذا لم يرفه أذى وهذا من الأحاديث التي تضمنت تراجم هذا الكتاب بغير صريحه أو امتنع ولا التعليق **(قوله)** ما لم يرفه أذى سقط لفظ فيه من رواية المسئلي والحوثي **(قوله)** وأما النبي صلى الله عليه وسلم أشار ذلك إلى حديث أبي هريرة في بحث على في جملة أبي بكر بذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالامر ورؤى أحدنا سناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه لا يبيع بعد العام شرك ولا بطوف بالبيت عريان الحديث ووجه الاستدلال بالباب أن الطواف إذا ماع فيه التعري قاله لا تأثري إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يحل تركها

الصلاة واحتجوا بما كان شرطاً في الصلاة لا تخص بها ولا يقتصر إلى النبي لكان العاجز العربيان
 يفتصل إلى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود والجواب عن الأول النقض بالإيمان فهو
 شرط في الصلاة لا يخص بها وعن الثاني باستقبال القبلة فإنه لا يقتصر للنية وعن الثالث على
 ما فيه بالعاجز عن القراءة من التسبيح فإنه يصلي ما سكا **(قوله)** حديثان يدين إبراهيم هو
 التستري ومحمد بن سيرين والاسناد كله بصريون وكذا المعلق بعده **(قوله)** أمرنا بنصم
 الهمة وسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية **قالت** أمرنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بأنهم من هذا الساق في باب شهود الحائض العبد
 وتقدم الكلام عليه ثم **(قوله)** يوم العيدين وفي رواية المستحلى والكشميش يوم العيد الأفراد
(قوله) ويعتزل الحبيص عن مصلاهن أي النساء اللائي لسن يحيض والمستحلى عن مصلاهم
 على التغلب والكشميش عن المصلى والمراد به موضع الصلاة ودلائمه على الترجمة من جهة
 تأكيد الأمر باللبس حتى بالعارية للفرج إلى صلاة العبد فيكون ذلك للقرينة الأولى **(قوله)**
 وقال عبد الله بن رباح هو الغداني بنصم المجمة وتخفيف المهلة وبعد الاقتنون هكذا في
 أكثر الروايات ووقع عند الأصلي في عرضه على أبي زيد بمكة حديثاً عن الله بن رباح قال وفي
 بعض النسخ عن أبي زيد وقال عبد الله بن رباح كما قال البلقون **(قلت)** وهذا هو الذي اعتمد
 أصحاب الأطراف والكلام على رجال هذا الكتاب وعمران المذكور هو القطن وفائدة التعليق
 عنه نصريح محمد بن سيرين بتدبير أم عطية له فبطل ما تخيل بعضهم من أن محمداً انما سمعه من
 أخته حفصة عن أم عطية وقدره بنامه موصولاً في الطبراني الكبير حديثاً على بن عبد العزيز
 حديثاً عن عبد الله بن رباح والله أعلم **في** **(قوله)** باب عقد الأزار على القضاء **في** هو
 بالقصر **(قوله)** وقال أبو حازم هو ابن دينار وقد ذكره قبله موصولاً بعد قليل **(قوله)** صلو
 بلفظ الماضي أي العصابة وعاقده جمع عاقد وحذفت النون للاضافة وهو في موضع الحال
 وفي رواية الكشميش عاقدوا وهو خبر مبتدأ محذوف أي وهم عاقدوا وانما كانوا يفعلون ذلك
 لأنهم لم يكن لهم سر أو يلات فكان أحدهم يعقد أزاره في قضاءه ليكون مستورا إذا ركع وسجد
 وهذه الصفة صفة أهل الصفة كما ساق في باب يوم الرجال في المسجد **(قوله)** حديثي واقد هو أخو
 عاصم بن محمد الراوي عنه ومحمد أو هما هو ابن ريد بن عبد الله بن عمر وواقد ومحمد بن المنكدر
 مدنان تابعان من طبقه واحدة **(قوله)** من قبل يكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة قضاءه
(قوله) المشجب بكسر الميم وسكون المجمة وفتح الجيم بعدها موحدة هو عيدان تضم رؤسها
 ويفرج بين قوائمها توضع عليها السباب وغيرها وقال ابن سبويه المشجب والشجاب خشبات
 ثلاث يعلق عليها الراوي دلوه وسقامه ويقال في المثل فلان كالشجب من حيث قصده وجنبه
(قوله) فقال له قائل بوقع في رواة مسلم أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت وساق قريسان
 سعيد بن الحرث سأله عن هذه المسئلة ولهأما جميعا سالاه وساق في عند الصنف في باب الصلاة
 بغير رداء من طريق ابن المنكدر أيضا فقلنا أنا بعد الله فعلل السؤال تعدد وقال في جواب
 ابن المنكدر فاحتج أن يرى الجهل المثلهم وعرف بأن المراد بقوله هنا حتى أي جاهل والحق
 وضع الشيء في غيره وضعه مع العلم بقبضه قاله في النهاية والترض بيان جواز الصلاة في الثوب

• حدثنا موسى بن اسمعيل
 قال حدثنا يزيد بن إبراهيم
 عن محمد بن أم عطية **قالت**
 أمرنا أن نخرج الحبيص يوم
 العيدين وذوات الخدود
 فيشهدن جمعة المسلمين
 ودعوتهم ويعتزل الحبيص
 عن مصلاه **قالت** أمرنا
 يا رسول الله أحدنا ليس
 له جلباب قال لتلبسها
 صاحبته من جلبابها وقال
 عبد الله بن رباح حديثنا
 عمران قال حدثنا محمد بن
 سيرين قال حدثنا أم عطية
 سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم بهذا **(باب)** عقد
 الأزار على القضاء في الصلاة
 وقال أبو حاتم عن سهل
 صلوامع النبي صلى الله
 عليه وسلم عاقدني أزره على
 عواقبهم • حدثنا أحمد بن
 يونس قال حدثنا عاصم بن
 محمد قال حدثني واقد بن
 محمد عن محمد بن المنكدر
 قال صلى جابر بن أزار قد
 عظم من قبل قضاءه وناب
 موضوعة على المشجب قال
 له قائل صلى في أزار واحد
 فقال إنما صنعت ذاك برفق
 أحق مثلك

وأيضا كان له ثوبان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 * حدثنا مطرف أو موصعب
 قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي
 الموالي عن محمد بن المنكدر
 قال وأيت جابر بن عبد الله
 يصلي في ثوب واحد وقال
 رأيت النبي صلى الله عليه
 وسلم يصلي في ثوب * (باب) *
 الصلاة في الثوب الواحد
 متلفاه قال الزهري في
 حديثه المتلف المتوشح
 وهو الخاق بين طرفيه على
 عاتقه وهو الاشتغال عليه
 منكبه قال وفات أم هانئ
 النصف النبي صلى الله عليه
 وسلم ثوب واحد بين طرفيه
 على عاتقه * حدثنا عبد
 الله بن موسى قال حدثنا
 هشام بن عروة عن أبيه عن
 عمر بن أبي سلمة أن النبي صلى
 الله عليه وسلم صلى في ثوب
 واحد قدامه بين طرفيه
 * حدثنا محمد بن المنثري قال
 حدثنا يحيى قال حدثنا
 هشام قال حدثني أبي عن عمر
 ابن أبي سلمة أنه رأى النبي صلى
 الله عليه وسلم يصلي في ثوب
 واحد في بيت أم سلمة قد أتى
 طرفيه على عاتقه * حدثنا
 عبد بن اسمعيل قال حدثنا
 أبو أسامة عن هشام عن
 أبيه أن عمر بن أبي سلمة أخبره
 قال رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي في ثوب واحد

الواحد ولو كانت الصلاة في الثوبين أفضل فكأنه قال صنعتُه عبد الله بن الجواز ما التقدي
 في الخجل ابتداءً ويترك على فعله أن ذلك جاز وأما غلط لهم في الخطاب زجر عن التكاثر
 على العلماء ليصنعهم على البحث عن الأمور الشرعية **(قوله)** وأيضا كان له أي كان أكثرنا في
 عهد صلى الله عليه وسلم لا يملك إلا الثوب الواحد مع ذلك فلم يكف تحصيل ثوب ثان ليصلي فيه
 فدل على الجواز وعقب المصنف حديثه هذا بالرواية الأخرى المصرحة بأن ذلك وقع من فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم ليكون بيان الجواز به أو وقع في النفس لكونه أصرح في الرفع من
 الذي قبله ونفى ذلك على الكرماني فقال دلالة أي الحديث الأخير على الترجحة وهي عقد
 الزاد على التقاطع لا منهجهم من الحديث السابق أي هو طرف من الذي قبله وأما لانه يدل عليه
 بحسب الغالب أن لا يعتقد على التقاطع المستر العود غالباً اه ولو تأمل لفظه ومسايقه بعد
 غناية أبواب يعرف اندفاع احتمالها فانه طرق من الحديث المذكور هناك لاسم السابق
 ولا ضرورة في ما دعه من الغلبة فإن لفظه هو يصلي في ثوب متلفاه وهي قصة أخرى فيها يظهر
 كان الثوب فيها واسعاً فالصحيح كان في الأولى ضيقاً فعقدته ومسايق ما يؤيده هذا التفصيل قريباً
 * (قائدة) * كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قدما روى ابن أبي شيبة عن ابن
 مسعود قال لا تصلي في ثوب واحد وان كان أوسع ما بين السماء والأرض ونسب ابن بطال ذلك
 لابن عمر ثم قال لم يتابع عليه ثم استقر الأمر على الجواز **(قوله)** حدثنا مطرف (هو ابن عبد الله بن
 سليمان الأصم صاحب ما لا تحصى في هو وباقي رجال أسنده وقد شاركه أمه صعب أحد بن أبي بكر
 الزهري في حصة مالك وفي رواية الموطأ عنه وفي كنيته لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من
 اسمعيل مطرف بالعكس **(قوله)** باب الصلاة في الثوب الواحد متلفاه لما كانت
 الأحاديث المتخفيف في الاقتصار على الثوب الواحد مطلقة أردفها بإجماع على أن ذلك يخص
 بحال الضيق أو بحال بيان الجواز **(قوله)** قال الزهري في حديثه أي الذي روي في الانعاف
 والمراد ما حديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره وعن سعد بن أبي
 هريرة وهو عند أحمد وغيره والذي يظهر أن قوله وهو الخالف أي آخره من كلام المصنف **(قوله)**
 وقالت أم هانئ * سابق حديثه ورواه في أو آخر الباب لكن ليس فيه وخالف بين طرفيه وهو
 عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المعلق **(قوله)** حدثنا
 عبد الله بن موسى حدثنا هشام بن عروة هذا الاستدلال حكم الثلاث وان لم يكن له صورتها
 لأن أعلى ما يقع للضاري ما بينه وبين الحصى فيه اثنتان فإن كان الحصى يروي عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فحينئذ توجد فيه صورة الثلاث وإن كان يروي عن صحابي آخر فلا لكن الحكم
 من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الحصى اثنين وهكذا تقول بالنسبة إلى التابعي
 إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد فإن روى التابعي عن صحابي فلي ما تقدم وان روى عن نابي آخر
 فله حكم العلو لا صورة الثلاثي كهذا الحديث فإن هشام بن عروة من التابعين لكنه حدثنا
 عن نابي آخر وهو أبو هريرة فلورواه عن صحابي ورواه ذلك الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان
 ثلاثاً والحاصل أن هذا من العلو النسبي لا المطلق والله أعلم ثم ورد المصنف الحديث
 المذكور بنزل ودرجة من رواية يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور وقائده ما وقع

فيه من التفسير صح بان الصحابي شاهد النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ما نقل عنه أولا بالصورة
 المتخيلة وفيه تعيين المكان وهو بيت أم سلمة وهي والدة الصحابي المذكور عن أبي سلمة قريب
 النبي صلى الله عليه وسلم وفيه زيادة كون طرفي التوب على عاتق النبي صلى الله عليه وسلم على أن
 الاسماعيلي قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبيد الله بن موسى وفيه جميع الزيادة
 فكان عبيد الله حدث به البخاري مختصرا فوافقه إيراد المصنف الحديث المذكور فالتا بالآزول
 أيضا من رواية أبي أسامة عن هشام تصريح هشام عن أبيه بن عمر أخبره ووقع في الروايتين
 الماضيتين بالنعنة وفيه أيضا ذكر الاشتغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير (قوله متقلا به)
 بالنصب لاكثر على الحال وفي رواية السقفي والجوي بالجر على الجاورة أو الرفع على الحذف
 قال ابن بطال فائدة الالتحاق المذكور بأن لا يطرأ الصلي إلى عورة نفسه إذا رجع وتلا بقط
 التوب عند الركوع والسجود (قوله عن أبي النضر) هو المذني وأومرة عتدم ذكره
 العلم وعرف هاتاه مولى أم هانئ وهاتاه مولى عقيل وهو مولى أم هانئ حفصة واما عقيل
 فلكونه أخا هانئ إلى ولاته مجازا بأدنى ملاحظة أو لكونه كان يكثر ملازمة عقيل كما وقع
 لمقسم مع ابن عباس وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفصل في باب التوبة وبأن
 الكلام عليه أيضا في صلاة النسيء ووضع الحاجة منه هانئ وصفة الالتفات
 المذكور في هذه الطريق الموصولة بأنه الخاتمة بين طرق التوب على العاتقين في الرواية المتعلقة
 قيل فطابق التفسير المتقدم في الترجمة (قوله زعم ابن أبي) هو على بن أبي طالب وفي رواية الجوي
 ابن أبي وهو صحيح في المعنى فانه شقيقها وزعم هانئ ادعى وقولها قاتل رجلا فانه خلافه إطلاق
 اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالقتل (قوله فلان بن هيرة) بالنصب على البدل أو الرفع
 على الحذف وعند أحدو الطبراني من طريق أخرى عن أبي مرثد عن أم هانئ أنها أجرت حويز
 بن أبي قال أبو العباس بن شرح وغيرهما جعده بن هيرة ورجل آخر من بني مخزوم كان فقيها قاتل
 خالد بن الوليد ولم يقبل إلا الأمان فاجازتهما أم هانئ وهكذا من اجازتهما وقال ابن الجوزي ان
 كان ابن هيرة منهما فهو جعده كذا قال وجعده معدود فيمن له روية ولم تصح له محبة وقد ذكره
 من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما فكيف يتبين هانئ هانئ هانئ
 صغرا السن ان يكون عام الفتح مقالا حتى يحتاج إلى الأمان ثم لو كان ولداً هانئ لم يهزم على قتله
 لانها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وتزاد ولداها عند حواجز ابن عبد البر ان يكون ابنا لهيرة
 من غيرهما نقله عن أهل النسب انهم لم يذكروا لهيرة ولدا من غير أم هانئ وجرى ابن هشام
 في تهذيب السيرة بان الذين أجازتهما أم هانئ هما الحرث بن هشام وزهير بن أبي مية الخزوميان
 وروى الأزرق بسنده الواقدي في حديث أم هانئ هذا أنهم الحرث بن هشام وعبد الله بن
 أبي ربيعة وحكي بعضهم أنهم هما الحرث بن هشام وهيرة بن أبي وهب وابن بشي لان هيرة هرب
 عند فتح مكة إلى خيبر فلم ير له لمشر كاحتى مات كذا جزم به ابن اسحق وغيره فلا يصح ذكره
 فمن أجازه أم هانئ وقال السكرماني قال ابن زبير بكارة فلان بن هيرة هو الحرث بن هشام انتهى
 وقد تصرف في كلام الزبير واما وقع عند الزبير في هذه القصص موضع فلان بن هيرة الحرث بن هشام
 والذي يظهر لي ان في رواية الباب حقا كما أنه كان فيه فلان بن عم هيرة فخط لفظ عم وكان

منقلا به في بيت أم سلمة
 واضع الحرف على عاتقه
 • حدثنا اسمعيل بن أبي
 أويس قال حدثني مالك
 عن أبي النضر مولى عمر بن
 عبد الله أن أبا مريم مولى أم
 هانئ بنى إلى طالب أخيه
 أنه سمع أم هانئ بنت أبي
 طالب تقول ذهبت إلى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عام الفتح فوجدته
 يقتل وفاطمة ابنته تسره
 قالت فسلمت عليه فقتل
 من هذفت أن أم هانئ
 بنت أبي طالب فقال مرحبا
 بأم هانئ فلما فرغ من غسله
 قام فصلى ثمان ركعات
 مائتة في ثوب واحد فلما
 انصرف قلت يا رسول الله
 زعم ابن أبي أنه قاتل رجلا
 قد أجرت فلان بن هيرة
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قد أجرتنا من
 أجرت بأم هانئ قالت ثم
 هانئ وذالخصي • حدثنا
 عبد الله بن يوسف قال أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن سعيدة
 ابن المسيب عن أبي هريرة

فيه فلان قريب هجرة فتغير لفظ قريب بلفظ ابن وكل من الحرف بن هشام وزهير بن أبي أمية عبد الله بن أبي ربيعة بصح وصفه بأنه ابن عم هجرة وقرينه لكون الجميع من بني حمزوم وساقى الكلام على ما يتابع بامان الرازي آخر كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى **(قوله)** ان سالنا سال **(قوله)** لم أتبع على اسمه لكن ذكرتم من الأئمة السرخسي الحنفى في كتابه المبسوط ان السائل ثوبان **(قوله)** اولئككم قال الخطاى لفظه استخبار ومعناه الاخبار عما هم عليه من قلة الثياب ووقع في شخصه القسوى من طريق القسوى كما يقول اذا علمت أن مستر لعورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعملوا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة أى مع مراعاة مستر العورة به وقال الخطاوى معناه لو كانت الصلاة مكرهة في الثوب الواحد لمكرهت لمن لا يجد الا ثوبا واحدا انتهى وهذه الملازمة في مقام المنسح للفرق بين القادر وغيره السؤال انما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة **(قائه)** - روى ابن حبان هذا الحديث عن طريق الاوزاعي عن ابن شهاب لكن قال في الجواب لنوشع ثم لم يصل فيه فيصطلح ان يكون واحد بين واحد بنا واحدا فرقة الرواة وهو الاظهر وكان المصنف اشار الى هذا ذكره التوشع في الترجمة والله اعلم **(قوله)** ماسا اذ اصلى في الثوب الواحد فليصل على عاتقه **(قوله)** أى بعضه في رواية عاتقه بالافراد والعائق هو ما بين المنكبين الى أصل العنق وهو مذكر وحكى نائيه **(قوله)** لا يصلى قال ابن الاثير كذا هو في الضعيفين بائيات الباصو وجهه ان لا نائيه وهو خبر يعنى النبى **(قلت)** ورواه الارقطي في غرائب مالك من طريق الشافعي عن مالك بلفظ لا يصل بغيره من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ لا يصلين بزيادة نون الا **(قوله)** يدروا الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** ليس على عاتقه شئ زاد مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد منه شئ هو المراءاة لا يتزوي وسطه ويشترط في الثوب في حقه بل يتوشع به على عاتقه ليصل الستر لمن أعالي البدن وان كان ليس بعورة أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة **(قوله)** حدثنا شيبان هو ابن عبد الرحمن **(قوله)** سمعته أى قال يحيى سمعت عكرمة ثم تردد هل سمعته ابتداء أو جواب سؤال منه هذا ظاهر هذه الرواية وأخرج الاسماعيلي عن يحيى بن عبدان عن جده ان السلي عن أبي نعم بلفظ سمعته او كتب به الى الفصل الترددين السماع والكتابة قال الاسماعيلي ولا أعلم أحدا ذكر فيه سماع يحيى من عكرمة يعنى بالجزم قال وقدره سماعه من طريق حسين بن محمد عن شيبان بالترويض السماع أو الكتابة أيضا **(قلت)** قدروا الحرف بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن شيبان فحوروا البخارى قال سمعته أو كنت سمعته أخرجوه أو نعم في المستخرج **(قوله)** أشهد ذكره تأكيداً لحفظه واختصاره **(قوله)** من صلى في ثوب زاد الكشميري واحد ودلائله على الترجمة من جهة ان ائمة القسوى لا يتيسر الا بيجل شئ من الثوب على العائق كذا قال الكرمي وأولى من ذلك ان في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالمرافاة اشار اليه المصنف كعادته فعندنا جدمس طريق معمر عن يحيى فيه فليذلق بين طرفيه على عاتقه **(قوله)** وكذا للاسماعيلي وأبي نعم من طريق حسين بن شيبان وقد جعل الجمهور هذا الامر على الاستنباب والنبى في الذى قبله على التزيم وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه جعله من الشرائط

أن سالنا مال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اولئككم ثوبان **(باب)** اذ اصلى في الثوب الواحد فليصل على عاتقه **(قائه)** - حدثنا أبو عاصم عن مالك عن أبي الزناد عن عبد الرحمن الاعرج عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلى أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شئ **(قائه)** - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال سمعته أو كنت سمعته قال سمعت أبا هريرة يقول أشهد أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى في ثوب اذ اصلى بين طرفيه **(باب)** اذا كان الثوب ضيقاً حدثنا يحيى بن صالح قال حدثنا علي بن سليمان عن محمد بن الحرث قال سمعت ابن عبد الله عن التميمي بن عبد الله عن الصادق في الثوب الواحد

وعنه نفع وباتم حمله واجامستقلا وقال الكرماني ظاهر النهي يقتضي التصريح لكن الاجماع
منعقد على جواز تركه كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن التوروى من حكاية ما نقلناه من أحد
وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا
وقد تقدم ذلك قبل باب وقد الطحاوي في باب في شرح المعنى ونقل المتع عن ابن عمر عن طاووس
والخضعي ونقله غيره عن ابن وهب وابن جبر روي عن الطحاوي في حديث الباب بيان الأصل أن
يصل مشتقاً من ضاق أتروى نقل الشيخ في الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره
لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه واستدل الخطاي على عدم الوجوب بأنه صلى الله عليه
وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نساته وهي ناقصة قال ومعلوم أن الطرف الذي هو
لابسه من الثوب غير تسع لأن يتزويه هو يفضل منه مكان لحاقه وفيما قاله قتل لا يفتي
والظاهر من تصرف المصنف التقصيل بين ما إذا كان الثوب واسعاً فيصير بين ما إذا كان ضيقاً
فلا يجب وضع ثوب منه على العاتق وهو اختيار ابن المنذر وبذلك تظهر مناسبة تعقيب باب إذا
كان الثوب ضيقاً (قوله في بعض أسفاره) عنه مسلم في روايته من طريق عبد بن الوليد بن عبادة
عن جابر غزوة نواط وهو يضم الموحدة وتختف الزاوية من أوائل مغازي صلى الله عليه وسلم
(قوله لبعض أمري) أي حاجتي وفي رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان أرسله هو وجابر بن
صخر لتبسة الماشي المنزل (قوله ما السري) أي ما سب سراك أي سيرك في الليل (قوله ما هذا
الاشتمال) كآته استهمل انكاره قال الخطاي الاشتمال الذي أنكره هو أن يدير الثوب على يده
كله لا يخرج منه يده قلت كآته أخذ منه تفسير الصاعلي أحد الأوجه أكن بين مسلم في
روايته أن الانكار كان بسبب أن الثوب كان ضيقاً وأنه خالف بين طرفيه وتواضع أي اتقى عليه
كآته عند الخلق بين طرفي الثوب لم يصير سائر ألقى لستر فاعلمه صلى الله عليه وسلم بأن يحمل
ذلك ما إذا كان الثوب واسعاً فاما إذا كان ضيقاً فإنه يجوز أن يتزويه لأن النصد الأصلي ستر
العورة وهو يحصل بالانترار ولا يحتاج إلى التواضع المغاير للاعتدال المأمور به (قوله كان
ثوب) كذا لا بد من ذكره بالرفع على أن كان تاماً وتلفيهما بالنصب أي كان المشغل به ثوباً زاد
الإصاعلي ضيقاً (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان ومفيان هو الهروي وأبو حزم هو ابن
دينار وسهل هو ابن سعد (قوله كان رجال) التذكير فيه للتنويع وهو يقتضي أن بعضهم كان
بخلاف ذلك وهو كذلك ووقع في رواية أبي داود رأيت الرجال واللام فيه للجنس فهو في حكم
التكرار (قوله عاقدي أزهرهم على أعناقهم) في رواية أبي داود من طريق وكيع عن التوروى عاقدي
أزهرهم في أعناقهم من ضيق الأزويو تخفف عن الثوب إذا أمكن الالتفاف به كأن ألقى من
الانترار لأنه أبلغ في التستر (قوله وقال للنساء) قال الكرماني فاعل قال هو النبي صلى الله عليه
وسلم كما جزمه وقد وقع في رواية الكشميني ويقال للنساء وفي رواية وكيع فقال قاتل
بأعشر النساء فكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر من يقول لهن ذلك ويعلم على أنهن
أنه بلال وأنما هي النساء من ذلك لتلايل بعض عند رفع رؤوسهن من السجود وشأن عورات
الرجال بسبب ذلك عندهم وذهبهم وعداً جوداً في داود التصريح بسلك من حديث أسماء بنت
أبي بكر ولقظه فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم كراهية أن يعين عورات الرجال

فقال خرجت مع النبي صلى
الله عليه وسلم في بعض
أسفاره فثبتت ليله لبعض
أمري فوجدته يصلي
وعلى ثوب واحد فاشتقت
به وصلت إلى جنبه فلما
انصرف قال ما السري يا جابر
فأخبرته بما جرت فقلت
قال ما هذا الاشتمال الذي
رأيت قلت كان ثوب قال
فإن كنت واسعاً فالنصف به
وإن كان ضيقاً فأتزويه
بحد ثمان سند قال حدثنا
يحيى عن مفيان قال حدثني
أبو حزم عن سهل قال كان
رجال يصلون مع النبي صلى
الله عليه وسلم عاقدي
أزهرهم على أعناقهم كهيئة
الصبيان وقال للنساء لا ترفعن
رؤوسكن حتى يستوي
الرجال جلوساً

(باب) الصلاة في الجبة
 الشامية قال الحسن في
 الثياب ينسجها الجوس لم
 يربها بأسا قال عمر مراءت
 الزهري يلبس من ثياب
 البين منسج بالبول وصلى
 على قوب غير مقصور
 حديثنا يحيى قال حدثنا
 أبو معاوية عن الأعمش عن
 مسلم عن مسروق عن مغيرة
 ابن شعبة قال كنت مع النبي
 صلى الله عليه وسلم في سفر
 فقال يا مغيرة خذ الأداة
 فاخذتها فأنطلق رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حتى
 توارى عن قفص حاجته
 وعليه جبة شامية فذهب
 لضريحه من كها فضاقت
 فأخرج يده من أسفلها
 فصبت عليه فتوضأ وضوءه
 للصلاة ومسح على خفيه ثم
 صلى * (باب) * كراهية
 التعزى في الصلاة بحديثنا
 مطر بن الفضل قال حدثنا
 روح قال حدثنا زكريان
 الأصم قال حدثنا عرو بن
 دينار قال سمعت جابر بن
 عبد الله يحدث أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان
 ينقل معهم الحجارة للكعبة
 وعليه أزاره فقال له العباس
 عما ابن أخي لو حلت أزارك

ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل **(قوله)** **باب** الصلاة في الجبة الشامية هذه
 الترجمة معقولة لأن الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عير بالشامية مراعاة
 للفظ الحديث وكانت الشام اذئذ الدار كثر وقد تقدم في باب المسح على الخفين أن في بعض طرق
 حديث المغيرة أن الجبة كانت صوفا وكانت من ثياب الرزم ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه
 وسلم لبسها ولم يستصل وروى عن أبي حنيفة كراهية الصلاة فيها إلا بعد الغسل وعن مالك أن
 فعل بعين الوقت **(قوله)** قال الحسن أي البصري وينسجها بكسر السين المهملة ونسجها
 وبضم الجيم **(قوله)** الجوس كذا المصوي والكشميني بلفظ المفرد والمراد الخشن والباقي
 الجوس بصيغة الجمع **(قوله)** أي الحسن وهو من باب التعريدا وهو متول الراوي وهذا
 الأثر وماله أبو نعيم بن جاد في نسخة المشهورة من معقريه دخله عنه ولفظه لا بأس باله لا تفي
 الثوب الذي ينسجها الجوس قبل أن يغسل ولا في تعميم كلب الصلاة عن الرميح عن الحسن
 لا بأس بالصلاة في داء اليهودي والنصراني وكذلك ابن سيرين رواه ابن أبي شيبة **(قوله)** وقال
 معمر (وصلى عبد الرزاق في نسخة عنه وقوله بالبول أن كان للباس فغسل على أنه كان يغسله
 قبل لبسه وان كان للعهد فالمراد بول ما يؤكل له لأنه كان يقول بغيره **(قوله)** وصلى على قوب
 غير مقصور أي خام والمراد أنه كان جليدا فيغسل روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد
 قال رأيت عليا صلى عليه قبض كرايس غيره فغسل **(قوله)** حديثنا يحيى هو ابن موسى البجلي
 قال أبو طي الجبائي روى البجلي في باب الجبة الشامية وفي الجنائز وفي تفسيره الدخان عن يحيى
 غير منسوب عن أبي معاوية نقسب ابن السككي الثقبى الجنائز يحيى بن موسى قال ولم أجد
 الآخر بن منسوبين لاحد (قلت) فليتبى جل ما أحمل على ما بين وقد جزم أبو نعيم بأن الذي في
 الجنائز هو يحيى بن جعفر البكدي وذكر الكرماني أنه رأى في بعض النسخ هاشم (قلت)
 والاول أرجح لأن أبا علي بن شويه وافق ابن السككي عن الفربري على ذلك في الجنائز وهذا أيضا
 ورأيت بخط بعض المتأخرين يحيى هو ابن بكرو وأبو معاوية حوشبيان القوي وليس كما قال
 فليس لجي بن بكير عن شيان رواية وبعد أن رد الكرماني يحيى بن ابن موسى أو ابن جعفر أو
 ابن معين قال وأبو معاوية يحتمل أن يكون شيان النحوي وهو غيب فان كلامه الثلاثة لم يسمع
 من شيان المذكور وروى أبو معاوية عن كذا الخلف في الأطراف ونسجها المزى بأن الذي في
 الجنائز هو يحيى بن يحيى وما قد مناه عن ابن السككي رد عليهم وهو المعقول لا ما وقدوافه ابن
 شويه ولم يفتقروا أن أبا معاوية هنا هو الضرير **(قوله)** ومسلم هو أبو الغضى وقد تقدم
 الكلام على فوائد حديث المغيرة في باب المسح على الخفين **(قوله)** **باب** كراهية
 التعزى في الصلاة (زاد الكشي في الجوى وغيره **(قوله)** حديثنا روح هو ابن عبادة **(قوله)** أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل معهم أي مع قريش لما بناوا الكعبة وكان ذلك قبل
 البعثة فرواه جابر لأنه من أسبل الصحابة فأما أن يكون سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة والذي يظهر أنه العباس وقد حدث به عن
 العباس أيضا أنه عبد الله وسأله أتم أخرجه الطبراني وفيه قوام فاذا زاره وقال نهيت
 أن أمتني عرابا وسأني ذكره في كتاب الحج مع قصة فوائده في باب بنان الكعبة إن شاء الله تعالى

(قوله ففعلت) أي الأزارو لكنهم بنى فجعلته وجواب لو محذوف ان كانت شرطية وتقصده
 لكن أن سهل عليك وان كانت التثنية فلا حذف (قوله قال ففعل) يحتمل ان يكون مقول جابر أو
 مقول من حديثه به (قوله غاروى) يضم الراء بعدها همزة مكسورة ويجوز كسر الراء بعدها مائة
 ثم همزة مقصورة وفي رواية الاسماعيلي فليرفع بعد ذلك ومطابقة الحديث للترجم من هذه الجملة
 الاخيرة لانها تناول ما بعد البتة وفيه تلك الاستدلال وفيه أهمل الله عليه وسلم كان مصونا
 عما يستقيم قبل البتة وبعد ما وفيه أهمل الله عليه وسلم تعزى عن التعزى بمحضرة الناس وسياق ما يتعلق بالملامة
 بعد قليل وقد ذكر ابن اسحق في السيرة أهمل الله عليه وسلم تعزى وهو صغير عند حلقة فلكنه
 لا كم فلم يعد تعزى وهذا ان ثبت جل على نقي التعزى بغير ضرورة عادية والتي في حديث
 الباب على الضرورة العاديات التي فيها على الاطلاق وتقبلها الضرورة الشرعية كحالة التومع
 الأهل أحيانا (قوله باسم) الصلاة في القميص والسرويل) قال ابن سيده
 السرويل فارسي معرب يزكروا نون شول يعرف بأوحاتم النجستاني التذ كبروا الاشهر عدم
 صرفه (قوله والتبائن) يضم المثناة وتشديد الموحدة وهو على هيئة السرويل الا انه ليس له
 وجلان وقد يتخذ من جلد (قوله والقبة) بالقصر وبالمد قبل هو فارسي معرب وقيل عربي
 مشتق من قبوت الشيء اذا ضمت أصابعك عليه سمي بذلك لانضغاط أطرافه وروى عن كعب
 ان أول من لبسه سليمان بن داود عليهما السلام (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله قام رجل)
 تقدم أنه لم يسم وتقدم الكلام على المرفوع منه (قوله ثم سال رجل عمر) أي عن ذلك ولم يسم
 أيضا ويحتمل أن يكون ابن مسعود لانه اختلف هو وأبو بن كعب في ذلك فقال أبي الصلوات في
 الثوب الواحد يعني لا تكثره وقال ابن مسعود دائما كان ذلك وفي الثياب قلعة فقام عمر على المنبر
 فقال القول ما قال أبي ثم قال ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق (قوله جمع رجل)
 هو بقية قول عمر وأورده بصيغة الخبر وحراده الامر قال ابن بقال يعني لجمع ويلصل وقال ابن
 المنير الصحيح انه كلام في معنى الشرط كما قال ان جمع رجل عليه ثياب لم يفسن ثم فصل الجمع
 بصور على معنى البدلية وقال ابن مالك تضمن هذا الحديث فائدتين احدهما ورود الفعل
 الماضي بمعنى الامر وهو قوله صلى والمعنى ليلصل ومثله قوله صلى الله عليه وسلم المعنى ليلتق ثابتهما
 حذف حرف العطف فان الاصل صلى رجل في ازار ووردا وفي ازار وقص ومثله قوله صلى الله
 عليه وسلم تصدق امرؤ من دنياه من درهمه من صاع عمره انتهى فحصل في كل من المستثنى
 توبيخا (قوله قال وأحسبه) قائل ذلك أو هو رقا الضعيف في أحسبه راجع الى عمر وانما لم
 يحصل الجزم بذلك لان عمر أعمل ذلك لان التبائن لا يستر العورة كلها بناء على أن الغنظ من
 العورة فالستر به حاصل مع القيام مع التخصيص وأما مع الرداء فقد لا يحصل ورأى أو هو رقا
 انحصار الصفة يقتضي ذكر هذه الصورة وان السترة قد يحصل بها اذا كان لرداءها أو مجموع
 ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره فقدم ملابس للوسط لانها يعمل ستر العورة
 وقدم أسترها أو أكثرها استعما لا لهم وضم الى كل واحد واحد اخر من ذلك نزع صورته
 ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد اخره في ذلك بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه وفي هذا الحديث
 دليل على وجوب الصلاة في الثياب لما تضمنه أن الاتصاف على الثوب الواحد كان لصيق الحال

ففعلت على منكبيك دون
 الخازنة قال ففعلت على
 منكبيه فسقط مغشا عليه
 غاروى بعد ذلك عرا ناصلي
 الله عليه وسلم (باب
 الصلاة في القميص
 والسرويل والتبائن والقيام)
 محمد بن سليمان بن حرب
 قال حدثنا جابر بن زيد عن
 أوب عن محمد عن أبي هريرة
 قال قام رجل الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فسأله عن
 الصلاة في الثوب الواحد
 فقال أو كلكم بمحدثين
 ثم سأل رجل عمر فقال اذا
 وضع الله فامسحوا بجمع
 رجل عليه شبه صلى رجل
 في ازار ووردا في ازار وقص
 في ازار وقص في سرويل
 ورداه في سرويل وقص
 وقبة في ثياب
 وقبة في ثياب وقص قال
 وأحسبه قال في ثياب ورداه

فدعه ان الصلاة في الثوبين أفضل من الثوب الواحد وصرح القاضي عياض بثنى الخلاف في ذلك لكن عبارة ابن المنذر قد تفهم اثباته لانه لما حكى عن الامتصاص الصلاة في الثوب الواحد قال وقد احتج بعضهم الصلاة في ثوبين وعن أشهب فيمن اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة يصعد في الوقت الا ان كان حقيقا وعن بعض الحنفية يكره (قائلة) «روى ابن حبان حديث الباب عن طريق اسمعيل بن عتبة عن أيوب فادرج الموقوف في المرفوع ولم يذكر روى ابن حبان في هذه المصنفه أصح وقد وافقه على ذلك جلد بن سلفه قرواه عن أيوب وهشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين أخرجه ابن حبان أيضا وأخرج مسلم حديث ابن عتبة فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي وذلك من حسن تصرفه والله أعلم (قوله) حديثنا عاصم ابن علي (هو الواسطي (قوله) سأله رجل (تقدم في آخر كتاب العلم أنه ليس وأخرنا الكلام عليه الى موضعه في الحج وموضع الحاجة منه هناك الصلاة تجوز زيدون القميص والسراويل وغيرهما من الخيط لانه الحرم باجتناب ذلك وهو ما مر بالصلاة (قوله) حتى يكونا (في رواية الجوى والمستحق حتى يكونا بالافراد أي كل واحد منهما (قوله) وعن نافع (عطف على قوله عن الزهري وذلك يبين في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم أنه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب فقدم طريق نافع وعطف عليها طريق الزهري عكس ما هنا وزعم الكرماني ان قوله وعن نافع تعليق من الضاري وقد قدما ان العيون ان التعليق لا يليق استعما لها في الامور الثقلية والله الموفق (قوله) ما يترن العورة أي خارج الصلاة والقاهر من تصرف المصنف انه يرى ان الواجب ستر السواثن فقط وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التفصيل وأول أحاديث الباب يشهد له فانه يقيد النهي بما اذا لم يكن على الفرج شيء أي يستمر مقتضاه أن الفرج اذا كان مستورا فلا نهى (قوله) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أي ابن مسعود (عن أبي سعيد) هكذا رواه اللبث عن ابن شهاب ووافقه ابن جريج كما أخرجه المصنف في اللباس ورواه في اللباس أيضا من طريق أخرى عن اللبث أيضا عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وسياقه أتم وفيه النهي عن الملاسة والتباينة أيضا وفيه تفسير جميع ذلك ورواه في الاستئذان من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد عن أبي سعيد بن جريح رواية يونس اكن بدون التفسير والطرق الثلاثة صحيحة وابن شهاب مع حديث أبي سعيد من ثلاثة من أصحابه فخذت به عن كل منهم بخروده (قوله) عن اشغال الصماء هو بالصائد المهمل والمذكور قال أهل اللغة هو أن يخلل جلده بالثوب لا يرفع منه جبا ولا يقي ما يخرج منه يده قال ابن قتيبة حين سمعها لانه يسد المنافذ كلها فتسكير كما أخرجه الصماء التي ليس فيها ثوب وقال الفقهاء هو أن يلتصق الثوب ثم يرفع من أحد ناحيته فيضعه على منكبيه فيسرع فرجه بانها قال النووي فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروها لا يبرض له حاجة فيفسرع عليه أخرجه يده فيلقحه الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم لاجل انكشاف العورة (قلت) ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس ان التفسير المذكور فيها مرفوع وهو موافق لما قال الفقهاء ولفظه والصما أن يجعل ثوبه على أحد ناحيته فيسرع فرجه وعلى تقدير أن يكون موقوفا فهو حجة على الصحيح لانه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر (قوله) وأن ينجس (قوله) الاحتباء أن يقعد على أليتيه ويغيب ساقيه

• حديثنا عامر بن عبد الله قال حديثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يلبس الحرم فقال لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبه زعفران ولا درس عن أبي عبد الله بن قتيبة الخضرين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين وعن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (باب) ما يستر من العورة • حديثنا قتيبة بن سعيد قال حديثنا لبث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشغال الصماء وأن ينجس الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء • حديثنا قتيبة بن عتبة

(قوله) وحديث جرهد) أي وملكه أحوط أي الدين وهو حصل أن يريد الاحتياط الوجوب
أو الورع وهو أظهر لقوله مستخرج من اختلافهم ويخرج في روايتنا مضبوطة بفتح التون
وضم الراء وفي غيرها بضم الباء فتح الراء (قوله) وقال أبو موسى) أي الأشعري والمذكور ههنا من
حديثه طرف من قصة أوردها المصنف في المناقب من رواية عامر الاحول عن أبي عثمان
التهدي عنه فذكر الحديث وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في مكان فبسه ما عده
انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها وعرف بهذا الرديعي الدودي الشارح
حينئذ زعم أن هذه الرواية المعلقة هي أبي موسى وهم وان دخل حديث في حديث وأشار إلى
ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كاشفا
عن فخذه أو ساقه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وهو عند أحد بلقطة كاشفا عن فخذه
من غير تردد وله من حديث خفصة مثله وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال
أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني خفصة بنت عمار قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذه فخسل أو بكر الحديث وقيل بان جالسته
أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متباينتان في أحدهما كشف
الر كبت وفي الأخرى كشف التخصن الأول من رواية أبي موسى وهي المعلقة ههنا والأخرى من
حديث موسى بن عمار عند المصنف في تفسير سورة القاسق نزل قوله تعالى لا يستوي القاعدون من
المؤمنين الآية وقد اعترض الأسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفضل ليست بعورة لأنه
ليس فيه التصريح بعدم الحائل قال ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل لانا نقول العضو
الذي يقع عليه الاعتقاد يخبر عنه بأنه معروف بالموضع بخلاف الثوب انتهى والظاهر أن المصنف
تمسك بالأصل والله أعلم (قوله أن ترض) أي تكسر وهو فنيغ أو له وضم الراء ويعجز عكسه
(قوله) حديثنا يعقوب بن إبراهيم هو الدورق (قوله) فصلنا عندها أي خارجا منها (قوله) صلاة
الغداة فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافا لما ذكره (قوله) وأما رديف أي صلته) فيه
جواز الارتداد ومعه ما إذا كانت الآية مطقة (قوله) فاجري نبي الله صلى الله عليه وسلم) أي
مركوبه (قوله) وإن ركبني نفس نخذي الله صلى الله عليه وسلم ثم حسر الأزارع نخذه حتى أتى
أظفر) وفي رواية الكشميهني لا تظفر (أي يابض نخذي الله صلى الله عليه وسلم) هكذا وقع في
رواية البخاري ثم حسر والصواب أنه عنده بفتح المهملة ويبدل على ذلك تعليقه المأخوذ في
أوائل الباب حدث قال وقال أنس حسر النبي صلى الله عليه وسلم وضبطه بعضهم بضم أوله
وكسر ثانيه على البناء للمفعول بديل رواية مسلم فالحسر وليس ذلك بمستقيم إذا يلزم من وقوعه
كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه ويكنى في كونه عند البخاري بفتح عين
ما تقدم من التعليق وقوا فاق مسلما على روايته بلقطة فالحسر أحد جنس حبلى عن ابن عليه وكذا
رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البخاري ورواه الأسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب
المذكور ولنظرة فاجري نبي الله صلى الله عليه وسلم في ذقاق خبير أخر الأزار قال الأسماعيلي
هكذا وقع عندني خبرنا المجهول الرافض كان محفوظا فليس فيه دلائل على ما ترجمه به وإن

وحديث جرهدنا أحوط حتى
يخرج من اختلافهم وقال
أبو موسى قطي النبي صلى
الله عليه وسلم ركبته حين
دخل عثمان وقال زيد بن
ثابت أنزل الله على رسوله
صلى الله عليه وسلم ونخذه
على نخذي فنقلت على
حتى خفت أن ترض نخذي
حديثنا يعقوب بن إبراهيم
قال حديثنا حصل بن علي
قال حديثنا عبد العزيز بن
صهيب عن أنس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم غزا
خير فصلينا عندها صلاة
الغداة بغلس فركب نبي
الله صلى الله عليه وسلم
وركب أبو طلحة وأما رديف
أي طلحة فاجري نبي الله
صلى الله عليه وسلم في ذقاق
خير وإن ركبني نفس نخذي
نبي الله صلى الله عليه وسلم
ثم حسر الأزارع نخذه
حتى أتى أظفر إلى يابض
نخذي نبي الله صلى الله عليه وسلم

كانت روايته هي المفضلة فهي دالة على أن التخصيلست بعورة انتهى وهذا أصبر منه إلى أن
رواية البخاري بتقصين كافتئنا ما كشف الأزارعن فغذه عند سوق مراكبه ليتجسكن من
ذلك قال القرطبي حديث أنس ومعه انما ورد في قتالها معينة في أوقات مخصوصة يتطرق
اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد ومعه
لانه يتضمن اعطاء محكم كلي وإظهار شرع عام فكان العمل به أولى ولعل هذا هو مراد المصنف
بقوله وحديث جرهد أسوط قال النووي ذهب أكثر العلماء إلى أن التخصلة بعورة وعن أحمد
ومالك في رواية العورة القبل والمبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطغري (قلت)
في شوب ذلك عن ابن جرير نظر فقد ذكر المسئلة في تهذيبه ورذعي من زعم ان التخصلة ليست
بعورة وما احتجوا به قول أنس في هذا الحديث وان ركني قمس فخذني الله صلى الله عليه وسلم
أظهاره ان المس كان بدون الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز وعلى رواية قسم ومن تابعه
في أن الأزارع ينكشف بقصمته صلى الله عليه وسلم يمكن الاستدلال على أن التخصلة ليست
بعورة من جهة استقراره على ذلك لانه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على
ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لكان
مكالمكن فيه نظرم من جهة أنه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلاة وسياقه
عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استقرار ذلك ولفظه
فأجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذات خير وان ركني قمس فخذني الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وان لا يرى ياض فغذه (قوله) فلما دخل القرية قال الله أكبر خربت خبير قبل مناسبة ذلك
القول أنهم استقبلوا الناس بحسبهم ومكالمهم وهي من آلات الهدم (قوله) قال عبد العزيز
هو الراوي عن أنس (وقال بعض أصحابنا) أي أنه لم يسمع من أنس هذه اللفظة بل سمع منه فقولا
محمد وسمع من بعض أصحابه عنه والخميس ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة فقولا
محمد والخميس من غير تفصيل فدلّت رواية ابن علقمة هذه على أن رواية عبد الوارث ادراجا وكذا
وقع لحداب بن زيد عن عبد العزيز وثابت كما سبق في آخر صلاة الخوف وبعض أصحاب عبد العزيز
يحتمل أن يكون محمد بن سيرين فقد أخرجه البخاري من طريقه وأما البناء فقد أخرجه مسلم
من طريقه (قوله) يعني الجليس) تفسير من عبد العزيز وأمن دونه وأدريجها عبد الوارث في
روايته أيضا وصح الجليس خبسا لانه حصة أقسام مقدمة وساقه وقلب وجناحان وقيل من
تخصيس الغنية وتعبه الأزهرى بان التخصيس انما ثبت بالشروع وقد كان أهل الجاهلية يسمون
الجليس خبسا فان أن القول الأول أولى (قوله) عنوة) بفتح المهملة أي قمرا (قوله) اعطى جارية
يحتمل أن يكون أذهله في أخذ الجار فعلى سبيل التفضل امامن أصل الغنية وأمن خمس الخمس
بعد أن مرا وقبل على أن تحسب منه اذما مرأوا أنه في أخذها تقوم عليه بعد ذلك وتجب
من سهمه (قوله) فاخذ) أي فذهب فاخذ (قوله) فخر رجل) أي ألق على اسمه (قوله) خذ جارية من
السبي غيرها) ذكر الشافعي في الامع سررا واقدى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه أخت كاتبة
ابن الربيع بن أبي الحقيق انتهى وكان كاتبة زوج صفيّة فكانت صلى الله عليه وسلم طيب خاطر لما
استرجع منه صفيّة بان أعطاه أخت زوجها واسترجاع النبي صلى الله عليه وسلم صفيّة منه محمول

فلما دخل القرية قال
الله أكبر خربت خبيرانا
اذنزلنا بساحة قوم فساء
صبح المنذرين قاله اثلاثا
قال وخرج القوم إلى أعمالهم
فقوالوا محمد قال عبد العزيز
وقال بعض أصحابنا والخميس
يعني الجيش قال فاصبها
عنوة فجمع السبي فجاءه
دحية فقال يا بني الله اعطى
جارية من السبي قال اذهب
فخذ جارية فاخذ صفيّة بنت
حي فجاءه رجل إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
يا بني الله أعطيت دحية
صفيّة بنت حي صيدة
قرينة والنضير لا تصلح إلا
لأن قال ادعومها فجاءها
فلما نظر إليها النبي صلى الله
عليه وسلم قال خذ جارية
من السبي غيرها قال
فاعتقها النبي صلى الله عليه
وسلم وترجها

فقال له ثابت يا أبا حمزة ما أسدقها قال تشبهها أعتقها وترتوجها حتى إذا كان بالطريق جهزتها له أمهات فاهدتها من الليل فاصبح النبي صلى الله عليه وسلم عروسا فقال من كان عنده شيء خليجي فهو بسط فطما فجعل الرجل يحيى بالتر وجعل الرجل يحيى باليمن قال وأحببه فقد ذكر السويق قال فحاسوا أحبا كانت ربيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب) وفي كم تصلى المرأة من الثياب وقال عكرمة لو رأت جسدا في ثوب جاز * حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة أن عائشة قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي القبر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات في مروطهن ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد * (باب) إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى عليها * حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن محمد قال حدثنا ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خمسة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة فلما انصرف قال اذهبوا

على أمهات أئذنه في أخذ جارية من حشوا السبي لافي أخذ أفضلهن فحازا استرجاعها منه للثلاثين على باقي الجيش مع أن فيهم من هو أفضل منه ووقع في رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشتري صفته بسبعة أروس واطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في قوله سبعة أروس ما ينفي قوله هنا خذ جارية أخليس خذ لاء على في الزيادة وسند كرقبة يباحث هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي والكلام على قوله أعتقها وترتوجها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى (قوله فقال له) أي لانس وثابت هو الباقى وأوجه كنية أنس وأم سلمة والدة أنس (قوله فاهدتها) أي رزقتها (قوله وأحببه) أي أنسا فقد ذكر السويق وجرم عبد الوارث في رواية تذكر السويق فيه (قوله فحاسوا) بمعنى تبارعا أي خطبوا أو ألبسوا بفتح أوله خطبوا اليمن والقروا لقط قال الشاعر

القروا اليمن جعوا والقط * الحبس الاله لم يخطط

وقد يخطط مع هذه التارة غيرها كالسويق وسبأ في قصة فوئذ ذلك في كتاب الولاية إن شاء الله تعالى (قوله باب) بالتونين (في كم) بمعنى الميزان أي كم ثوبا تصلى المرأة من الثياب قال ابن المنذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلى في درع وخمار أو أدبلك ثغطية بينهما ورأسها فلو كان الثوب واسعا فغط رأسها بفضله جاز قال وماري * فحاص عطاءه قال تصلى في درع وخمار أو أدبلك وزاد مطعفة قال لأنه يجوز حملها على الاستحباب (قوله وقال عكرمة) يعني مولى ابن عباس (قوله جاز) وفي رواية الكشي في لاجزته بفتح الجيم وسكون الزاي وأثر هذا وصلة عبد الرزاق ولعله لو أخذت المرأة ثوبا فتكت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها (قوله إن عائشة قالت لقد) اللام في لغة درج جواب قسم مخوف (قوله متلفعات) قال الأصمعي التلقع أن تشغل بالثوب حتى تجلب به جسدا وفي شرح الموطأ ابن حبيب التلقع لا يكون إلا بتغطية الرأس والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه والمروط جمع مروط بكسر أوله كساء من ثرا أو صوف أو غيره وعن الضمرين جميل ما يقتضى أنه خاص بلبس النساء وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بيان الالتئاع المذكور محتمل أن يكون فوق ثياب أخرى والجواب عنه أنه سلك بأن الأصل عدم الزيادة على ما ذكره على أنه لم يصرح بشي إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآيات التي يودعها في البرجة (قوله ما يعرفهن أحد) زائد في المواقيت من القس وهو يعين أحد الاحتمالين هل علم المعرفة من لبقاء الطلبة وألبا القمن في التغطية وسبأ في الكلام على بقية مباحث في المواقيت إن شاء الله تعالى (قوله باب) إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى عليها) قال الكرماني في رواية ونظر إلى عليه والتأني في عليها باعتبار التخصص (قوله خمسة) بفتح الحصة وكسر الميم وبالألف الملهمة كساه مريع له علان والالتجانية فتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة ويحذف الجيم و: بالتونين التسمية كساه غلظ لاعلمه وقال عاب يوزنهم و: كراهو كذا الموحدة قال كبش البخاري إذا كان ملعنا كسر الصوف وكساه بخاني كذلك وأذكر أبو موسى المديني على من زعم أنه منسوب إلى منج البلاد المعروف بالنام قال صاحب الصحاح إذا نسبت إلى منج فقدت الباء فقلت كساه منجيا أي أخرجه من منجظ إلى نفي بالجرم موضع

أعجبى تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المتصانة وقال أبو حاتم السجستاني لا يقال
 كساه ثياباً وإنما يقال ثيابه قال وهذا مما تخلف في العامة وتعبه أبو موسى كما تقدم
 فقال الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له أنبان والله أعلم **(قوله إلى أي جهنم)** هو عبيد
 ويقال عامر بن حذيفة القرشي العدوي صحابي مشهور وأما نصه صلى الله عليه وسلم بإرسال
 الخيصة لأنه كان أهدأها للبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عن
 عائشة قالت أهدى أبو جهنم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيصة لها علم فشهد
 فيها الصلاة فلما انصرف قال ردني هذه الخيصة إلى أي جهنم ووقع عند الزبير بن بكار ما يضاف
 ذلك فأخرج من وجهه من مل أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بخصيتين سوداوين فليس
 أحدهما وبست الأخرى إلى أي جهنم ولايها ومن طريق أخرى وأخذ كروبا إلى أي جهنم فقتل
 بإرسول الله الخيصة كانت خير من الكروى قال ابن بطال إنما طلب منه فواغبرها ليعلم أنه
 لم يرد عليه هدته استغفها قال قوله أن الواهب إذا رت عليه عطية من غير أن يكون هو
 الراجع فيها فلا أن يقبلها من غير كراهة (قلت) وهذا مبني على أنها واحدة ورواية ابن جرير
 بعدها تصرح بالعدد **(قوله ألهمني)** أي شغلتني يقال لهي بالكسر إذا غفل وهي بالفتح إذا
 لعب **(قوله أنفا)** أي قريبا وهو ما خوذ من أثناف الشيء أي ابتدأه **(قوله ص صلا)**
 أي عن كمال الحضور فيها كذا قيل والطريق الأسيء المعلقة تدل على أنهم بقعه شئ من ذلك
 وأما خشى أن يقع لقوله فافق وكذا في رواية مالك فكذلك قول الرواية الأولى قال ابن جرير
 الصديق بمبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة وفي ما لا يحدس فيها وأما نصه بالخبيصة إلى أي
 جهنم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ومثله قوله في حله عطار حيث جعلها إلى عمراني لم
 أبعثها إليه لتلبسها ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني أما جى من لا تنجى ويستسبح
 منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ويحتمل أنه قد قبل الهدية من
 الأصحاب والارسال إليهم والطلب منهم واستدلاله بالباي على صحة المعاوضة لعدم ذكر الصفة
 وقال الطبري فيه إذا بان للصورة الأشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية
 يعني فضلا عن دونها **(قوله وقال هشام بن عروة)** أخرجه أحد رواين أبي شيعة ومسلم وأبو داود
 من طريقه ولم أرفق شئ من طريقهم هذا اللفظ ثم اللفظ الذي ذكرناه الموطأ طريقين هذا
 اللفظ المعلق ولفظه فاني نظرت إلى عملها في الصلاة فكلا يقتضي الجمع بين الروايتين يحمل
 قوله ألهمني على قوله كانت فيكون إطلاق الأولى للمبالغة في القرب لا التحقق وقوع الألها
 - (تنبيه) قوله فافق أن تقتنى في روايتنا بكسر المنة وتشد النون وفي رواية الباقرين
 بإظهار النون الأولى وهو بفتح أوله من الثلاثي **(قوله ما ص صلا)** أي صلي في ثوب مصلب
 بفتح اللام المشددة أي فيه مصلبان نسوجة أو منقوشة أو تصاويرا في ثوبه تصاويرا كانت
 حذف المضاف دلالة المعنى عليه وقال الكرماني هو عطف على ثوب لا على صلب واستقدير
 أو صلي في تصاوير ووقع عند الأسماعيلي أو بصاوير وهو ربح الاحتمال الأول وعند أبي نعيم
 في ثوب مصلب أو مصور **(قوله هل تفسد صلاته)** جرى المصنف على فاعله في تركه انجزم فيما
 فيه اختلاف وهذا من المختلف فيه وهذا مبني على أن النهي هل يقتضي الفساد أم لا بالجمهور

بخصمته هذه إلى أي جهنم
 وأنشأ بالخبيصة أي جهنم
 فأنها ألهمني أنفعا من صلا
 وقال هشام بن عروة عن
 أبيه عائشة قال النبي
 صلى الله عليه وسلم كنت
 أنظر إلى عملها وأنفي الصلاة
 فافق أن تقتنى (باب)
 أن صلي في ثوب مصلب أو
 تصاوير هل تفسد صلاته
 وما مني بذلك حدثنا
 أبو عمر عن عبد الله بن عمرو

ان كان لمصلحة في نفسه واقضاهم الا فلا **(قوله وما ينهى من ذلك)** أي وما ينهى عنه من ذلك وفي رواية غير آتية خذوا ما ينهى عن ذلك وظاهر حديث الباب لا وفي جميع ما تضمنته الترجمة الابد التام لان السترون كان ذاتا صورا لكنه لم يلبسهم ولم يكن مصلبا ولا نهى عن الصلاة فيه صريحا والجواب أما أولها فان منع لبسه بطريق الأولى وأما ثانيا فيالحاق المصلب بالصورة لا شرا كهما في أن كلامهما قديم من دون الله تعالى وأما ثالثا فالأمر بالازالة مستلزم للنهي عن الاستعمال ثم ظهر في أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كما دلت عليه ذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك في شتمه شافيه فصيلب الا تقضيه ولا اسماعلي سترأ أو فوبا **(قوله عبيد الوارث)** هو ابن سعد والاسناد كله بصريون **(قوله قرام)** بكسر القاف ويخفيف الراء مسترقي من صرف ذو أنوان **(قوله اميطي)** أي ازيل وزنا ومعنى **(قوله لا تزال تصاور)** كذا في رواية ابننا والباقيين باسبغت الضمير والهاء في رواية أخرى فانه ضمير الشان وعلى الأخرى يحتمل أن تعود على الثوب **(قوله تعرض)** بفتح أوله وكسر الراء أي تلوح ولا اسماعلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء أصله تعرض ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقطعها ولم يعدها وسأني في كلب اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة في هذا والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها ان شاء الله تعالى والله أعلم **(قوله ما س)** من صلى في فروج بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخرهم هو القضاء القرع من خلف وحكي أبو زكريا التبريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء **(قوله عن يزيد)** زاد الاصمعي هو ابن أبي حبيب وأبو الخير هو الذي بفتح الراء بعد هاتون والاسناد كله بصريون **(قوله أهدى)** يضم أوله الذي أهداه هو كيد كيد كاس في اللباس وظاهر هذا الحديث أن صلاته صلى الله عليه وسلم فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير ويدل على ذلك حديث جابر عندهم لم يلقه صلى الله عليه وسلم في الحرير ثم نزعوه وقال نهائي عنه جبريل ويدل عليه أيضا مضموم قوله لا ينبغي هذا للمتقين لان المتقي وغيره في التحريم سواء ويحتمل أن يراد بالمتقي المسلم أي المتقي للكفر ويكون النهي سبب الردع ويكون ذلك ابتلاء للتحريم وإذا قرع هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وسلم لم يعد تلك الصلاة لان ترك أعادتها لكونها وقعت قبل التحريم أما بعده فعند الجمهور وتجزي لكن مع التحريم وعن مالك بعيد في الوقت والله أعلم **(قوله ما س)** الصلاة في الثوب الاجر) يشير إلى الخلاف في ذلك مع الحنفية قائمهم قالوا يكره وثاقوا حديث الباب بانها كانت حلة من بردنها خطوط حجر ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود ومن حديث عبد الله بن عمرو قال مر بالبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمر فلم عليه فلم يرد عليه وهو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لان في مسنده كذا وعلى تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين فيحتمل أن يكون تركه لرد عليه بسبب آخر وجد السبق على ما صنف به السج وأما ما صنف غره لم نسمع فلا كراهية فيه وقال ابن التين زعم بعضهم ان لبس النبي صلى الله عليه وسلم تلك الحلة كان من أجل الفزوفيه نظر لانه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له ان ذلك غزو **(قوله أخذ**

قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال كان قرام لعائشة سترت بجانب بيتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أميطي عن قرامك هذا فانه لا تزال تصاور تعرض في صلاتي **(باب من صلى في فروج حرير ثم نزع)** حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخضر عن عقبة بن عامر قال أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فزوي حرير فلبسه صلى فيه ثم انصرف فترعه نزعاً شديداً كالكارهه وقال لا ينبغي هذا للمتقين **(باب الصلاة في الثوب الاجر)** حدثنا محمد بن عرعرة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه حريراً أقدم ورأيت بلالا أخذ

قال قلت ان سفيان بن عيينة كان يستل من هذا كثيرا فلم تسمع منه قال لا
 حديثنا محمد بن عبد الرحيم
 قال حدثنا يزيد بن هرون
 قال أخبرنا محمد الطويل
 عن أنس بن مالك أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سقط
 عن فرس فحشيت ساقه
 أو كفه وأتى من نساءه
 شهرا فجلس في مشرفة
 درجتها من جنوع فأنه
 أحس به يعودونه فصرى بهم
 جالسوا هم قيام فله لم قال
 انما جعل الامام ليوتى به
 فاذا كفر فكبروا واذا ركع
 فاركعوا واذا سجد
 فاسجدوا وان صلى قائما
 فصلاوا قياما وزل تسع
 وعشرين فقالوا يا رسول
 الله انك أكت شهر اقل
 ان الشهر تسع وعشرون
 (باب) هـ اذا أصاب ثوب
 المصلي امرأته اذا سجد
 حديثنا مسدد عن خالد
 قال حدثنا سليمان التيمي
 عن عبد الله بن شداد عن
 ميمونة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 وأنا حذاءه وأنا حائض
 وربما أصابني ثوبه اذا
 سجد قالت وكان يصلي على
 انثريه (باب الصلاة على
 الحصى) هـ

بذلك المستحق في حكاية من شيعه على من المدين عن أحمد بن حنبل ولا يفتي الصلي في ذلك
 بحث فانه قال من أراد أن يستل على جواز الارتقاء من غير قصد التعليم لم يستقم لأن القبط
 لا يتنزلوا ولا يقراد الاصل وصفه بغير مقتضى المناسبة اعتبارا فلا يمنه وفيه دليل على جواز
 العمل اليسير في الصلاة كما سيأتي في موضعه (قوله قال قلت) أي قال علي لأحمد بن حنبل
 (قوله فلم تسمع منه قال لا) صرح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة
 وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا الاستاذ من هذا الحديث قول
 سهل كان المنبر من أثل الغلبة فقط تبيين أن المتني في قوله فلم تسمع منه قال لا يجمع الحديث
 لا يعضو الغرض منه هنا وهو صلته صلى الله عليه وسلم على المنبر داخل في ذلك البعض فلذلك
 سأل عنه عليا وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه وفي الحديث
 جواز الصلاة على الخشب وكذلك الحسن وابن سيرين أخرجهما عن أبي شبة عنهما وأخرج أيضا
 عن ابن مسعود وابن عمر نحوه وعن سروق أنه كان يحمل لينة ليلسجد عليها اذا ركب السفينة
 وعن ابن سيرين نحوه والقول بالجواز هو القم (قوله حديثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ
 المعروف بصاعقة (قوله عن أنس) في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن جند ثنا أنس
 (قوله فحشيت) يضم الجيم وكسر المهملة بعد هاشين مجعته واجش الحاش أو أشد منه قليلا
 (قوله ساقه أو كفه) شك من الراوي وفي رواية بشر بن الفضل عن جند عند الامام علي
 انكفت قدمه وفي رواية الزهري عن أنس في الصبيح فحش شقه اليمن وهي انكسل عما
 قبلها (قوله وأتى من نساءه) أي حلف أن لا يدخل عليهن شهرا وليس المراده الا بلاء
 التعارف بين الفقهاء (قوله مشرفة) بفتح اؤه وسكون المجه وبضم الراء ويجوز فتحها هي
 العرفة المرتفعة (قوله من جنوع) كذلك كثيرا بالتونين بغير اضافة ولا كشمخ من جنوع
 النخل والغرض من هذا الحديث هاهنا لانه صلى الله عليه وسلم في المشرفة وهي معلولة من
 الخشب قاله ابن بطال وتعب بانه لا يلزم من كون درجتها من خشب أنه تكون كلها خشبا
 فيستعمل أن يكون الغرض منه بيان جواز الصلاة على السطح اذ هي سقف في الجملة وسيأتي
 الكلام على بقية فوائده في أبواب الامامة ان شاء الله تعالى (قوله با) اذا أصاب
 ثوب المصلي امرأته اذا سجد أي هل تضد صلته أم لا والحديث دال على العدم (قوله عن خالد)
 هو ابن عبد الله الواسطي وسليمان التيمي هو الواثق مشهور بكنيته وقد تقدم الكلام على
 هذا الحديث في الطهارة واستدل به هناك على أن غير الحائض طاهرة وهنا على أن ملاقاته من
 الطاهر ومبايعه لا تنفسد الصلاة ولو كانت تلك سببا في حكمه وفيه إشارة الى أن النجاسة اذا
 كانت عينية قد تضر وفيه انحاء اذا المرأه لا تنفسد الصلاة (قوله وكان يصلي على انثريه) وقد
 تقدم ضبطها في آخر كتاب الحيف قال ابن بطال لا خلاف بين فقهاء الاصناف في جواز الصلاة
 عليها الاماروي عن ابن عبد العزيز انه كان يؤتي برباب ينوضع على النخلة فيسجد عليه وله
 كان يفعل على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة وقد روى
 ابن أبي شبة عن عروة بن الزبير انه كان يكره الصلاة على شيء دون الارض وكذا روى عن غيره
 ويحتمل أن يحمل على كراهة التزيه والله أعلم (قوله با) سجد على الحصى (باب الصلاة على الحصى) هـ

ابن بطال ان كان ما يصل عليه كبيراً قدر طول الرجل فأكثر فانه يقال له حصير ولا يقال له شجرة
 وكل ذلك يضع من صف النخل وما شبهه (قوله وصلى جابر الخ) وصلها بن أبي شيبه من طريق
 عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال سافرت مع أبي العبداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله
 وأنس قدماهم قال وكان امامنا يصلي ثباتي السفينة فأنما وصل خلفه قداما ولو شئت لأرسلنا
 أي لا رسلنا يقال أربى السفينة السنين الممهلة وأرفى ماله إذا وقف بها على الشط (قوله وقال
 الحسن) صلى فأنما لم تشق على أصحابك تدور معها أي مع السفينة (والفقهاء) أي وإن شق
 على أصحابك فحصل قاعداً وقدرونا أثر الحسن في نسخة قتيبة من رواية التستائي عن عمنه أبي
 حوالة عن عاصم الاحول قال سألت الحسن وابن سيرين وعاصم يعني السعبي عن الصلاة
 في السفينة فكلمهم يقول ان قدروا على الخروج فخرجوا غير الحسن فانه قال ان لم يؤذ أصحابه أي
 فليصل وروى ابن أبي شيبه عن حفص عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا وصل
 في السفينة فأنما وقال الحسن لا تشق على أصحابك وفي تاريخ الصاري من طريق هشام قال
 سمعت الحسن يقول در في السفينة كما تدور إذا صليت قال ابن المنبر وجه ادخال الصلاة في
 السفينة في باب الصلاة على الحصير أنهم ما اشتروا أن الصلاة عليهم صلاة على غير الارض مثلاً
 يتصل متصلاً أن مباشرة الارض شرط لقوله في الحديث المشهور يعني الذي أخرجه أبو داود
 وغيره ترب ووجعك انتهى وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك وأشار الصاري الى خلاف أبي
 حنيفة في تجوز الصلاة في السفينة فاعدا مع القدرة على القيام وفي هذا الاثر جواز ركوب
 البحر (قوله عن اسحق بن أبي طلحة) كذا للكشيحي والحموي والباقي اسحق بن عبد الله بن أبي
 طلحة (عن أنس بن مالك ان جدته لمكة) هي بضم الميم تصغير لمكة والضمير في جدته يعود على
 اسحق بن مزينة بن عبد البر وعبد الحق وعبيد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن
 الحصار بأنها جدته أنس والدته أمه أم سليم وهو مقتضى كلام امام الحرمين في النهاية ومن تبعه
 وكلام عبد الغني في العمدة وهو ظاهر السياق ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لا في الشيخ
 من طريق القاسم بن يحيى المقدسي عن عبيد الله بن عمر عن اسحق بن أبي طلحة عن أنس قال
 أرسلني جدي الى النبي صلى الله عليه وسلم واسمها لمكة فخافنا تخضرت الصلاة الحديث وقال
 ابن سعد في الطبقات أم سليم بنت ملحان فساقن بها الى عدي بن الجار قال وهي القصة ام وقال
 الرضا ويقال اسمها سلة ويقال أي سفة أي بالنون والقاصم صغرة ويقال رميته وأسمها لمكة
 بنت مالك بن عدي فساقن نسبها الى مالك بن النضر ثم قال تزوجها أي أم سليم مالك بن النضر
 فولدت له أنس بن مالك ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت لعبد الله وأبا عبد (قلت) وعبد الله هو والد
 اسحق راوي هذا الحديث عن عمه أي أيسه لانه أم أنس بن مالك ومقتضى كلام من أعاد الضمير
 في جدته الى اسحق أن يكون اسم أم سليم لمكة ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عينة عن
 اسحق بن أبي طلحة عن أنس قال صفت أنا وبيتي في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي أم
 سليم خلفنا هكذا أخرجه المصنف كما سيأتي في أبواب الصفوف والقصص واحدة طوله مالكا
 واختصر هاشمياً ويحتمل تعدد هاشمياً لما تقدم وكونه لمكة جنة أن لا يتق كونها
 جنة اسحق لما يشاء لكن الرواية التي سأذكرها عن غرائب مالك ظاهرة في أن لمكة اسم أم

وصلى جابر بن عبد الله وأبو
 سعيد في السفينة فأنما وقال
 الحسن صلى فأنما لم
 تشق على أصحابك تدور
 معها والفقهاء أي وإن شق
 عبد الله قال أخبرنا مالك عن
 اسحق بن أبي طلحة عن أنس
 ابن مالك أن جدته لمكة

[illegible]

في البيوت وكأه صلى الله عليه وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة المشاهدة لاجل المرأة فأنقذ
 يحيى عليه بعض التفاصيل لعدم وقفها وفيه تنطيف مكان الصلي وقيل الصلي مع الرجل صفا
 وتأخير النساء عن صفوف الرجال وقيل المرأة صفا وحدها إذا لم يكن معها امرأة أخرى مما واستدل
 به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ولا يجتمع فيه ذلك وفيه الاقتصاري نافذة النهار على
 ركعتين خلافا لمن اشترط أربعاً وسما في ذلك في موضع آخر أن شاء الله تعالى وفيه صحة صلاة
 الصلي المميز وضوءه وان محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفرد بحيث لا يكون هناك مسجلة
 كالتعليم بل يمكن أن يقال هو ان ذلك الفضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وسلم (تبيينه) الأول
 أو ربما كان هذا الحديث في ترجمة صلاة الغضي وتعب جارواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه
 لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الغضي المرأة واحدة في دار الانصاري الغضي الذي دعاه ليعلي
 في شتمه أخرجه المصنف كما ساقى وأجاب صاحب القس بأن ما كان ظر إلى كون الوقت الغضي
 وقفت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الغضي فحمله عليه وإن أنسا لم يطلع على أنه صلى الله عليه
 وسلم نوى تلك الصلاة صلاة الغضي (الثاني) النسكة في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن
 أبي شيبة وغيره من طريق شريح بن هانئ أنه سأل عائشة أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على
 الحصى والله يقول وجعلناهم للكافرين حصواً فقالت لم يكن يصلي على الحصى فمكاهم ثبت
 عند المصنف أو أنه شاذ أمر دود المعارضة ما هو أقوى منه كحديث السلب بل يضاف عنده من
 طريق أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حصر يسطه ويصلي عليه وفي مسلم
 من حديث أبي سعيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حصر (قوله) باب
 الصلاة على الخمر) تقدم الكلام عليها في بيان وضبطها فقدم في آخر الحصر وكنهه
 أثرها بترجمة لتكون شبهة في الوليد حديثه بالحديث مختصر والله أعلم (قوله) باب
 الصلاة على القراش) أي سواء كان نائم عليه مع امرأة أم لا وكأنه يشير إلى الحديث الذي
 رواه أبو داود وغيره من طريق الأعمش عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت
 كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحفا أو كانه أياضاً لم يثبت عنده أو أنه شاذ أمر دود وقد
 بين أبو داود علته (قوله) وصلى أنس) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك
 عن حميد قال كان أنس يصلي على فراشه (قوله) وقال أنس كان يصلي) كذلك كرو سقط أنس من
 رواية الأصلية فأوهم أنه بقية من الذي قبله وليس كذلك بل هو حديث آخر كما ساقى في سؤالا
 في الباب الذي بعده بجمعهما ورواه مسلم من الوجه الذي ذكره وفيه اللفظ المعلق هنا وساقياً ثم أشار
 البخاري بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم التيمي عن الأسود وأصحابه
 أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنافس والقراء والمسوح وأخرج عن جمع من الصحابة
 والتابعين جواز ذلك وقال مالك لا يرى بأساً باقيا عليها إذا كان يضع وجهه ويديه على الأرض
 (قوله) حديثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس والاسناد كله مدينون (قوله) كنت أنام بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلتي في قبلته) أي في مكان وجود يميني خلفي من الرواية التي
 بعده (قوله) فقضت رجلي) كذا بالنسبة لا كذا في قولها بسطتها والمصنف والجمهور
 رجلي بالافراد وكذا بسطتها وقد استدل بقوله غزني على أن لس المرأة لا تقض الوضوء وتغيب
 باحتمال الحائل أو بانحوص صيغته على أن المرأة لا تقطع الصلاة وسيأتي مع بقية مباحثه في أبواب

باب الصلاة على الخمر) حديثنا أبو الوليد قال حدثنا
 شعبة قال حدثنا سليمان
 الشيباني عن عبد الله
 ابن شداد عن ميمونة قالت
 كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يصلي على الخمر (باب
 الصلاة على القراش) وصلى أنس على فراشه
 وقال أنس كنا نصلي
 مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فيسجد أحداً على نوبه
 حديثنا إسماعيل قال
 حدثنا مالك عن أبي أنضر
 مولى عمر بن عبد الله عن
 أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
 عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم أنها قالت كنت
 أمام بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورجلتي
 في قبلته فإذا مضى عزني
 فقبضت رجلي فإذا نام
 بسطتها قالت والبيوت
 يومئذ ليس فيها مصابيح
 حديثنا يحيى بن بكير قال
 حدثنا الليث عن عقيل عن
 ابن شهاب قال أخبرني
 عروة أن عائشة أخبرته أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يديه على وضو
 وبين القبلة على فرش

الستر كما شاء الله تعالى وقولها والبوت ومثلهن فيها صامير كأنهم أرادوا الاعتذار عن
 نومها على تلك الصفة قال ابن بطال وفيه اشعار بانهم حاروا بعد ذلك يستحبون ومناسبة هذا
 الحديث لقوله من قولها كنت أنام وقد صرح في الحديث الذي يليه بأن ذلك كان على
 فراش أصله **(قوله)** اعتراض الحنافة منصوب بأنه مفعول مطلق يعامل مقدراً أي جعلة
 اعتراضاً كاعتراض الحنافة والمراد أنها تكون ناعمة يديه من جهة عينه إلى جهة شامه كما تكون
 الحنافة بين يدي المصلي عليها **(قوله عن يزيد)** هو ابن أبي حبيب وعمره هو ابن مالك وعروة
 هو ابن الزبير والثلاثة من التابعين وصورة ساقه بهذا الأرمال لكنه محمول على أنه مع ذلك من
 عاتق بدليل الرواية التي قبلها والتسكة في إيرادها فيه تعقيد الفرائض بكونه الذي شامان عليه
 كما تضمنت الإشارة إليه أول الباب بخلاف الرواية التي قبلها فإن قولها فراش أصله أعم من أن
 يكون هو الذي نام عليه أو غيره وفيه أن الصلاة إلى النائم لا تتركه وقد وردت أحاديث ضعيفة
 في النهي عن ذلك وهي محمولة أن تنشأ على ما إذا حصل شغل التكبرية **(قوله)** باب
 السجود على التوب في شدة الحر التقييد بشدة الحر للصاقطة على لفظ الحديث والأفهم
 في البرد كذلك بل القائل بالجواز لا يقيد بالحاجة **(قوله)** وقال الحسن كان القوم أي العصاة
 كما سأتى بيانه **(قوله)** والقلنسوة يفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد
 تبدل ياءه شتاً من تحت وقد تبدل القاف وقع السين فيقال قلنسوة وقد تحذف النون من هذه
 بعد هاء ما هنا فتعني ما بين بستره الرأس فله الفزاق في شرح التجميع وقال ابن هشام هي التي
 يقال لها العمامة الشامية وفي الحكم هي من ملابس الرأس معروف وقال أبو هلال العسكري
 هي التي تغطي بها العمامة وتستر من الشمس والمطر كما تعاندها رأس البرنس **(قوله)** ويدها أي
 يدها وحدها وكما أنه أراد تغيير الأسلوب بأن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على
 العمامة والقلنسوة معاً لكن في كل حالة كان يسجد ويدها في كل موقع في رواية الكشي
 ويدها في كل وهو منصوب بفعل مقدراً أي يجعل يديه هذا الأثر ووصله عبد الرزاق عن هشام بن
 حسان عن الحسن أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون وأيديهم في شامهم
 ويسجد الرجل منهم على قلنسوته وعمامته هكذا رواه ابن أبي شيبة من طريق هشام **(قوله)**
 حدثنا غالب القطان) ولا كتر حديثي بالأفراد أو الأسناد كله بصريون **(قوله)** طرف التوب
 ولم يسط ثوبه ولم يصف في أبواب العمل في الصلاة وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن
 غالب سجدها على ثيابا انتقاء الحر والتوب في الأصل يطلق على غير الخنيط وقد يطلق على الخنيط
 مجازاً وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيولة بين المصلي وبين الأرض
 لا فحاشه كما ذكرها وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لا تعليق
 بسط الثوب بعدم الاستسقاء أو استدله على إجازة السجود على الثوب العمل بالمصلي قال
 النووي به قال أبو حنيفة والجمهور وجهه التام في على التوب المنفصل انتهى وأيد البيهقي
 هذا الجمل بمراده الأصابع من هذا الوجه يلتقط فبأخذنا أحداً من الحصى في يده فإذا ردده
 وسجد عليه قال فلو جاز السجود على شيء من صلبه لما احتاج إلى برد الحصى مع حلول
 الأرض فيه وتعقباً احتمال أن يسكون الذي كان يرد الحصى لم يكن في ثوبه فله يسجد عليها

اعتراض الحنافة وحديثا
 عبد الله بن يوسف قال حدثنا
 الليث بن يزيد عن عمار
 عن عروة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يصلي وعائشة
 معترضة بينهما وبين القبلة
 على الفرائش التي شامان
 عليه (باب السجود على
 التوب في شدة الحر) هو قال
 الحسن كان القوم يسجدون
 على العمامة والقلنسوة
 ويدها في كل حداثاً أبو
 الوليد هشام بن عبد الملك قال
 حدثنا بشر بن المفضل قال
 حدثنا غالب القطان عن
 بكر بن عبد الله عن أنس بن
 مالك قال كان صلى مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فيضع
 أحدنا طرف التوب من شدة
 الحر في مكان السجود

مع قاضيه **قوله** وقال ابن دقيق العيد يحتاج من استدلل به على الجواز إلى أمرين أحدهما أن
لفظ ثوبه دال على المتصل به أمان حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالسطو يعني كافي رواية
مسلم وأمان خارج اللفظ وهو قوله الشاب عندهم على تقدير أن يكون كذلك وهو الأمر
النافي يحتاج إلى ثبوت كونه متناولا للحصل النزاع وهو أن يكون مما يجرى به حركة المجلس وليس
في الحديث ما يدل عليه والله أعلم وفي جواز العمل القليل في الصلاة قوراءة الخشوع فيها
لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظهر
في أول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالإبراد كسبأ في المواقيت يعارضه من قال
الإبراد رخصة فلا اشكال ومن قال سنة فأما أن يقول التقديم المذكور رخصة وأما أن يقول
منسوخ بالأمر بالإبراد وأحسن منهما أن يقال إن شدة الحر قد وجب مع الإبراد فصاح إلى
السجود على التوبة وإلى تعريض الحصى لأنه قد يستفرج به الدار لحدوثه **قوله** فائدة الإبراد
وجود ظل يمشي فيه إلى المسجد أو يصل في فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن
دقيق العيد وهو أول من دعوى تعارض الحديث وفيه أن قول العصاة كأنهم كذا من
قبيل المرفوع لا اتفاق الشيخين على تحريم هذا الحديث في جميع ما بل ومعظم المصنفين لكن
قد يقال أن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وقد
كان يرى فيها من خلقه كما يرى من أمامه فيكون تقريره مأخوذاً من هذه الطريق لأن مجرد
صفة كأنهم كذا فعل **قوله** باب الصلاة في النعال بكسر النون جمع نعل وهي معروفة
ومناسبتها لما قبلها من جهة جواز تقطيع بعض أعضاء السجود **قوله** يصل في نعليه قال ابن
بطلان هو محمول على ما لا يمكن فيه ما تجلسه ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لأن
المستحب أن ذلك لا يدخل في المعنى المطالب بسلامة القدمين وإن كان من ملابس الزينة إلا
أن ملاسته الأرض التي تكوّن فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة وإذا عارضت مراعاة
مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفاسد والآخرى من باب
جلب المصالح قال الآن رد دليل بالحاقه بما يتصل به فخرج إليه وقيل هذا النظر (قلت) قد
روى أبو داود وأبو داود وأبو داود بن أبي داود عن أبي داود عن أبي داود عن أبي داود عن أبي داود
ولا يخفاهم فيكون استصحاب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة ورد في كون الصلاة
في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً وأورد ابن عسلى في الكامل
وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقل من حديث أنس **قوله** باب
الصلاة في الخفاف يحتمل أنه أراد الإشارة بإبراد هذه الترجمة هنا إلى حديث أبي داود بن أبي داود
المذكور لجمعين الأمرين **قوله** جمع إبراهيم هو الضم في الاستدلال من التابعين
كوفون إبراهيم وشيخه والراوى عنه **قوله** ثم قام صلى الله عليه وسلم في خفيه لا يفرق بينهما
بعد المسح لوجوب غسل رجليه ولو غسلهما التل **قوله** فمثل ولطفاً من طريق جعفر بن
الحريث عن الأعشى أن السائل له عن ذلك هو حمام المذكور وله من طريق رائدة عن الأعشى
فجاب عليه ذلك رجل من القوم **قوله** قال إبراهيم فكان يهيمهم زادهم سلم من طريق أبي معاوية
عن الأعشى كان يهيمهم هذا الحديث من طريق عيسى بن يونس عنه فكان أصحاب عبد الله

﴿باب الصلاة في النعال﴾

حدثنا آدم بن أبي اسحاق

حدثنا شعبة قال أخبرنا أبو

سليمان عن يزيد الأزدي

قال سألت أنس بن مالك

أكان النبي صلى الله عليه

وسلم يصل في نعليه قال نعم

﴿باب الصلاة في الخفاف﴾

حدثنا آدم قال حدثنا

شعبة عن الأعشى قال

سمعت إبراهيم يحدث عن

همام بن الحريث قال رأيت

جبريل بن عبد الله بن ثم

نوحاً وموسى على خفسي ثم

قام فصل فمثل فقال رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم

صنع مثل هذا قال إبراهيم

فكان يهيمهم لأن جبريل كان

من آخر من أسلم حدثنا
 اسحق بن نصر قال حدثنا
 أبو أسامة عن الأعشى عن
 مسلم عن مسروق عن المغيرة
 ابن شعبة قال وضأت النبي
 صلى الله عليه وسلم فسمع على
 خفيه وصلى **باب إذا**
 لم يتم السجود **باب** أخبرنا
 الصلت بن محمد أخبرنا مهدي
 عن واصل عن أبي وائل عن
 حذيفة أنه رأى رجلا لا يتم
 ركوعه ولا سجوده فلما
 قضى صلاته قال له حذيفة
 ما صليت قال وأحسبه
 قال لموت **باب** سئل غيرته
 محمد صلى الله عليه وسلم
باب يسئ ضيعه
 ويحافى في السجود **باب** أخبرنا
 يحيى بن بكير قال حدثنا
 بكر بن مضر عن جعفر بن
 ابن هرم عن عبد الله بن
 مالك بن يحيى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان إذا
 صلى فرج بين يديه حتى
 يبدو ياض انظبه وقال
 الليث حدثني جعفر بن
 ربيعة شجوه

ابن مسعود يصيحهم **قوله** من آخر من أسلم) ولمسلم لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة ولأبي
 داود من طريق أبي زرعة عن عمرو بن جرير في هذه القصة قالوا إنما كل ذلك أي سمع النبي
 صلى الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة فقال جرير ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة وعند
 الطبراني عن رواية محمد بن سيرين عن جرير أن ذلك كان في حجة الوداع وروى الترمذي عن طريق
 شهر بن حوشب قال رأيت جرير بن عبد الله كثر نحو حديث الباب قال فقلت له أقبل المائدة
 أم بعدها قال ما أسلمت إلا بعد المائدة قال الترمذي هذا حديث مفسر لأن بعض من أتى مكة المسح
 على الخفين تأول أن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي
 في المائدة فيكون منسوخا فذكر جرير في حديثه أنه رأى مسح بعد نزول المائدة فكان أصحاب
 ابن مسعود يصيحهم حديث جرير لأن فيه ردا على أصحاب التأويل الماذكور وذكر بعض المحققين
 أن أحاديث القراءتين في آية الوضوء هي قرآن الخفض دالة على المسح على الخفين وقد تقدمت
 سائر ما بحثه في كتاب الوضوء **قوله** حدثنا اسحق بن نصر) هراستي بن ابراهيم بن نصر نسب
 إلى جده والاصناد كله كوفيون غيره وفيه أيضا ثلاثة من التابعين الأعشى وشيخه سلم وهو أبو
 النضى ومسروق وردد الكرماني أن سلم لا هو أبو النضى أو البطلان قصوره **باب** ذكر
 الحفاظ بأنه أبو النضى وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة حيث أوردته المصنف أما
 في كتاب الوضوء **باب** **قوله** ما **باب** إذا لم يتم السجود) كذا وقع غلطا كثيرا ورواه هذه
 الترجمة وحديث حذيفة فيها الترجمة التي بعد **باب** حديث ابن يحيى فيها **باب** رسول ولا معلقا
 ووقفا عند الأصل قبل باب الصلاة في التعاليم لم يقع عند المستفي شيء من ذلك وهو الصواب
 لأن جميع ذلك سابق في مكانه الاثني وهو أبواب حصة الصلاة لولائه ليس من عادة المصنف
 إعادة الترجمة وحديثها معال كان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة بالإشارة
 إلى أن من ترك شرطها لا تصح صلاته كمن ترك ركعا ومناسبة الترجمة الثانية للإشارة إلى أن الحفاضة
 في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مطلية للصلاة وفي الجملة إعادة اثنين الترجمتين
 هنا في أبواب السجود المجل فيه عسلى على النسخ بدليل سلام: رواية المستفي من ذلك وهو
 أحفظهم **باب** **قوله** ما **باب** يسئ ضيعه الخ) تقدم القول فيه نيل كثرى **باب** (نسخة) **باب**
 اشتملت أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على
 تسعة وثلاثين حديثا فان أضفت إليها حديثي التريجتين المذكورتين صارت احدا وأربعين
 حديثا المكررة نافعها وفيما تقدم خمسة عشر حديثا وفيها من المعلقات أربعة عشر حديثا وان
 أضفت إليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثا عشرة منها أو أحد عشر مكررة
 وأربعة لا توجد فيها المعلقة وهي حديث سلم بن الأكوع وزهرو ولو يشكو وأحاديث ابن عباس
 وجرهدوا بن جهم في التخذوا فقه سلم على جرهماسوى هذا الأربعة سوى حديث شائس في
 قرام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر بمخاتنة طرفي الثوب رقبته من الاستار
 الموقوفه أحد عشر **باب** **قوله** المعلقة الأثران بن عمر إذا وسع الله عليكم فوسعوا على أنفسهم فانه
 موصول

باب (أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد)

• (باب فضل استقبال القبلة) • ٤١٧ • يستقبل بأطراف وجهه القبلة قاله

أبو جعد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا عن ابن عباس قال حدثنا ابن المهدي قال حدثنا منصور بن سعد عن ميمون بن سباع عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذنبة الله وذنبة رسوله فلا تقصروا الله في ذنبة حديثنا عن جعد الطويل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا قالوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرم علينا دعائهم وأموالهم الا ببقها وحسابهم على الله وقال ابن أبي حريم أخبرنا يحيى قال حدثنا جعد قال حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال علي بن عبد الله حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا جعد قال سألت ميمون بن سباع أنس بن مالك قال يا أبا حنيفة وما جرحهم العبدومنه فقال من شهد أن لا اله الا الله واستقبل قبلتنا وصلى

• (قوله) • فضل استقبال القبلة يستقبل بأطراف وجهه القبلة قاله أبو جعد يعني الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني في صفة صلاته كما سيق بعلمه موصلا من حديثه والمراد بأطراف وجهه رأسه وأصابعها وأرأبذ كونه نائبا من شروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء • (قوله) • حديثنا عن ابن عباس بالموحدة ثم المهلة وميمون بن سباع يكسر المهلة وتقصيف التصانيع ثم هامة مؤنثة ويجوز نزله صرفة وهو فارسي معرب عنه الا سودوقيل عربي • (قوله) • ذمة الله أي أمانته وصهدة • (قوله) • فلا تقصروا بالضم من الرباعية أي لا تقصروا يقال أخفرت إذا غفرت وحفرت إذا جفت ويقال إن الهمة في أخفرت للزلة أي تركت حمايته • (قوله) • فلا تقصروا الله في ذنبة أي ولا رسوله وحذف لالة السباق عليه أولا ولا ستلزام المذكور المحذوف وقد أخذ بعقده ممن ذهب إلى قتل تارك الصلاة وله موضع غير هذا وفي الحديث تقصير شأن القبلة وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتنبؤ به والافهوا دخل في الصلاة لتكونه من شروطها وفيه إن أمور الناس محمولة على الظاهر من أظهر شعار الدين أي ريت عليه أحكام أهلها لم ينظر منه خلاف ذلك • (قوله) • حديثنا عن جعد الطويل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذنبة الله وذنبة رسوله فلا تقصروا الله في ذنبة حديثنا عن جعد الطويل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا قالوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرم علينا دعائهم وأموالهم الا ببقها وحسابهم على الله وقال ابن أبي حريم أخبرنا يحيى قال حدثنا جعد قال حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال علي بن عبد الله حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا جعد قال سألت ميمون بن سباع أنس بن مالك قال يا أبا حنيفة وما جرحهم العبدومنه فقال من شهد أن لا اله الا الله واستقبل قبلتنا وصلى

عند المصنف أيضا (قوله صلى) أي قبله قاله الحسن البصري وغيره وبه الاستدلال
وقال مجاهد أي مدعى مدعى عنده ولا يصح حمله على مكان الصلاة لأنه لا يصلي فيه بل عنده
ويترجم قول الحسن بأنه جاز على المعنى الشرعي واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضا
بصلاته صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة فلو لم يكن استقبال المقام لم يصح هذا لأنه كان
حينئذ غير مستقبلة وهذا هو السرفي إيراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب وقد روى
الأزرق في أخبار مكة ما ساند صحيحه أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر
في الموضع الذي هو فيه الآن حتى جامع سل في خلافة عمر فاحتله حتى وجدنا سفل مكة فأتى به
فربط إلى استار الكعبة حتى قدم عمر فاستنبت في أمره حتى يتحقق موضعه الأول فأعاد إليه
وبنى حوله فاستقر ثم إلى الآن (قوله طاف بالبيت للعمرة) كذلك ذكره للمسئلي والحوي
طاف بالبيت العمرة بصحف اللاد من قوله للعمرة ولا يمن تقدرها الصبح الكلام (قوله أتاني
أمر الله) أي هل حمل من إسماعيل حتى يجوز به الجماع وغيره ممن محرمان الأحرار وخص أتيان
المرأة لأنه كراهة أعظم المحرمات في الأحرار وأجلهم ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي صلى
الله عليه وسلم لإسما في أمر المناسك لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا مني مناسككم وأجلهم جابر
بصرى انتهى وعليه أذكر ألقها ما عاينته في ابن عباس فأجاز للعمرة التصل بهذا الطواف وقبل
السعي وسبأ في سبط ذلك في موضعه من كل الحج أن شاء الله تعالى والمناسك التي جتمعت هذا
الحديث قوله وصلى خلف المقام ركعتين وقد بشر بحمل الأمر في قوله واخذوا على تخصيص
ذلك بركعتي الطواف وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كإسما في مكانه في الحج أن
شاء الله تعالى (قوله عن سيف) هو ابن سليمان وابن أبي سليمان المكي (قوله أتاني ابن عمر) لما تف
على اسم الذي أخبره بذلك (قوله وأجد بعد قوة فاقبلت) وكان المناسك للسباق أن يقول
ووجدت وكأني عدل عن الماضي إلى المضارع استحضار تلك الصورة حتى صكك أن الخطاب
يشاهدها (قوله فأتى ابن البابين) أي المصراعين ووجه الكرماني يجوز أن على حقيقة التثنية
وقال أراد بالباب الثاني الباب الذي لم تقصه قرين بنت الكعبة باعتبار ما كان أو كان
أخبار الراوي بذلك بعد أن قصه ابن الزبير وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجدا بلا في وسط
الكعبة وفيه بعد وفي رواية الحوي بين الناس نون وسين مهملة وهي أوضح (قوله قال نعم
ركعتين) أي صلى ركعتين وقد استشكل الإسماعيلي وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من
طريق نافع وغيره عنه أنه قال ونسيت أن أسأله كم صلى قال فدل على أنه أخبره بالكعبة وهي
تعمين الموقف في الكعبة ولم يخبره بالكعبة ونسي هو أن يسأله عنها والجواب عن ذلك أن يقال
بجعل ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية ركعتين على التقدير المتفق به وذلك أن بلال أبته أنه
صلى ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ينقل في التراب أقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا
وقوعهما بالخبر بالاستقراء من عادة فعله في هذا فقوله ركعتين ثم ثم ابن عمر لامن كلام
بلال وقد وجدت ما يؤيدها ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين وهو ما أخرجه عمر بن شبة
في كتابه مكن من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث
فاستقبلني بلال فقلت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا فأشار يدهما إلى ركعتين

طاف بالبيت العمرة ولم
يطلق بين الصفا والمروة
أي أتاني أمر الله فقال قدم
النبي صلى الله عليه وسلم
طاف بالبيت سبعاً وصلى
خلف المقام ركعتين وطاف
بين الصفا والمروة وقد كان
لكن في رسول الله أسوة
حسنة وصالحا جابر بن عبد
الله فقال لا يقربها حتى
يطوف بين الصفا والمروة
حدثنا سعد قال حدثنا
يحيى عن سيف قال
سمعت مجاهداً قال أتاني ابن
عمر فقبل فهدا رسول الله
صلى الله عليه وسلم دخل
الكعبة فقال ابن عمر فأقبلت
والتي صلى الله عليه وسلم
قد خرج وأجد بلا فأتينا
بين البابين فسالت بلالا
قلت أصلي التي صلى الله
عليه وسلم في الكعبة قال نعم
ركعتين بين السارين اللتين
على يساره إذا دخلت ثم
خرج فصل

بالسبابة والوسطى فعلى هذا فيصير قوله نسب ان أسأله كم صلى على أنه لم يسأله لفظاً ولم يحبه لفظاً وإنما استفادته صلاة الركعتين بأشارته لا بنطقه وأما قوله في الرواية الأخرى ونسبت ان أسأله كم صلى فيصير على ان مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أو لا وأما قول بعض المتأخرين يجمع بين الحديثين بان ابن عمر نسي ان يسأل بل لا ثم لقيه مرة أخرى فسأله فقيه نظر من وجهين أحدهما ان الذي يظهر ان القصة وهي سؤال ابن عمر عن صلاته في الكعبة لم تعدد لأنه أتى في السؤال بالغناء المعقوف في الروايتين مع اختلاف في هذه فأقبلت ثم قال سألت بلالا وقال في الأخرى فيبدت فسألت بلالا فدل على ان السؤال عن ذلك كان واحداً في وقت واحد ثانيهما ان راوى قول ابن عمر ونسبت هو نافع مولاهم وسعد مع طول ملازمته الى وقت موته ان يسقر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية الذكراً صلاً والله أعلم وأما ما نقله عياض ان قوله ركعتين غلط من يحيى بن سعيد القطان لان ابن عمر قد قال نسب ان أسأله كم صلى قال وانما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد فهو كلام مردود والمخطأ هو الناطق فإنه ذكر الركعتين قبل وبعد فلم يهمن من موضع الى موضع ولم يتقدم يحيى بن سعيد بذلك حتى يغلط فقد تابعه أبو نعيم عند البخاري والقسائي وأبو عاصم عند ابن خزيمة وعمر بن علي عند الاسماعيلي وعبد الله بن غير عند أحمد عنه كلهم عن شبيب ولم يتقدم شبيب أيضاً فقد تابعه عليه حصف عن مجاهد عند أحمد ولم يتقدمه مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والتسائي وعمر بن دينار عند أحمد أيضاً باختصار ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عند أحمد والطبراني بإسناد قوي ومن حديث أبي هريرة عند البزار ومن حديث عبد الرحمن بن مسفوان قال فلما خرج سألت من كان معه فقالوا صلى ركعتين عند السارية الوسطى أخرجه الطبراني بإسناد صحيح ومن حديث شبيب بن عثمان قال لقد صلى ركعتين عند العمودين أخرجه الطبراني بإسناد جيد فالجواب من الأقدام على تقليط جبل من جبال الحفظ بقول من خفي عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم ولو سكت سلم والله الموفق **(قوله في وجه الكعبة)** أي مواجهاً باب الكعبة قال الكرماني الطاهر من الترجمة انه مقام إبراهيم أي انه كان عند الباب (قلت) قد قدمنا انه خلاف المنقول عن أهل العلم بذلك وقد مناه أيضاً مناسبة الحديث لترجمة من غير هذه الحثية وهي ان استقبال المقام غير واجب ونقل عن ابن عباس كإرواء الطبراني وغيره انه قال ما أحب ان أصلي في الكعبة من صلى فيها فقد رتب لنشأته خلفه وهذا هو السر أيضاً في إيراد حديث ابن عباس في هذا الباب **(قوله احق بن نصر)** كذا وقع منسوباً في جميع الروايات التي وقعت عليها وبذلك جزم الاسماعيلي وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم وذكر أبو العباس الطبراني في الاطراف انه ان البخاري أخرجه عن احق بن نصر غير منسوب وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجهم من طريق احق بن زاهر به عن عبد الرزاق شيخ احق بن نصر فيه ما سنده هذا جعله من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريح وهو الارجح وسيأتي وجه التوفيق بين رواية بلال المثبتة لصلاة صلى الله عليه وسلم في الكعبة وبين هذه الرواية الناقبة في كتاب الحج ان شاء الله تعالى **(قوله في قبل الكعبة)** بضم القاف والموحدة وقد تسكن أي مقابلها واستقبل منها وهو وجهها وهذا موافق لرواية ابن عمر السابقة **(قوله هذه القبلة)**

في وجه الكعبة ركعتين
 حدثنا اسحق بن نصر قال
 حدثنا عبد الرزاق قال
 أخبرنا ابن جريح عن عطاء
 قال سمعت ابن عباس قال
 لما دخل النبي صلى الله
 عليه وسلم البيت دعا في
 فواحيه كما هو لم يصل حتى
 خرج منه فلما خرج ركع
 ركعتين في قبل الكعبة

قوله قبله البيت في نصته
قبله ابراهيم اه

وقال هذه القبلة • (باب

التوجه نحو القبلة تحت

كان) وقال أبو هريرة قال

النبي صلى الله عليه وسلم

استقبل القبلة وكبر

• حدثنا عبد الله بن ربه

قال حدثنا اسرائيل عن

أبي اسحق عن البراء بن

عازب قال كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى

نحو بيت المقدس ستة عشر

شهرا وأربعة عشر شهرا وكان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يحب أن يوجه إلى

الكعبة فأرسل الله عز وجل

قديري قلب وجهك في

السماء فتوجه نحو الكعبة

وقال السفهاء من الناس

وهم اليهود وما ولاهم عن

قبلتهم التي كانوا عليها

لأنهم المشرك والمغرب يهتدون

من يشاء إلى صراط مستقيم

فصلى مع النبي صلى الله

عليه وسلم رجل ثم خرج مد

ما صلى فسر على قوم من

الانصار في صلاة العصر

نحو بيت المقدس

الإشارة إلى الكعبة قبل المراء بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس وقبل المراء أن حكم
من شاهد البيت وجوه بمواجهته عنه جزأيا بخلاف القاب وقبل المراء أن النبي أمرتم
باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها
أو الإشارة إلى وجه الكعبة أي هذا موقف الامام ويؤيد ما رواه البراء من حديث عبد الله بن
حبشي الخشمي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى باب الكعبة وهو يقول أيها
الناس إن الباب قبله البيت وهو محمول على التنبؤ لقيام الاجماع على جواز استقبال البيت من
جميع جهاته والله أعلم (قوله ما) التوجه نحو القبلة حيث كان) أي حيث وجد
الشخص في سفر أو حضر والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما تبين ذلك في الحديث الثاني في الباب
وهو حديث جابر (قوله هو قال أبو هريرة) هذا طرف من حديثه في قصة النبي صلواته وقدماته
المصنف بهذا الفن في كتاب الاستئذان (قوله عن البراء) تقدم في باب الصلاة من الايمان من
كتاب الايمان بيان من رواه عن أبي اسحق مصرا بعد بيت البراء (قوله وكان يحب أن يوجه
إلى الكعبة) جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس
قال لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس
أمرهم الله أن يستقبل بيت المقدس ففرحت اليهود فاستقبلها سبعة عشر شهرا وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحب أن يستقبل قبله ابراهيم فكان يدعو ويقرأ إلى السماء فتركت ومن
طريق مجاهد قال إنما كان يحب أن يصول إلى الكعبة لأن اليهود قالوا إنما الفناء محمد ويتبع
قبلتنا فتركت وظاهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى
المدينة لكن أخرجه أحمد من وجه آخر عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة
نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه والجمع بينهما يمكن بأن يكون أمره صلى الله عليه وسلم لما هاجر
أن يسفر على الصلاة بيت المقدس وأخرج الطبراني عن طريق ابن جريج قال صلى النبي صلى الله
عليه وسلم أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر
فصلى اليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله إلى الكعبة فتقوله في حديث ابن عباس
الأول أمره الله بيقول من قال انه صلى إلى بيت المقدس باحتداد وقد أخرجه الطبري عن
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف عن أبي العالية أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس
بثأف أهل الكتاب وهذا لا يثبت أن يكون بتوقيف (قوله نحو بيت المقدس) أي بالمدينة فقد
تقدم في باب الصلاة من الايمان في كتاب الايمان تحريم الملة المذكورة وانما ستة عشر شهرا وأيام
(قوله لوجه) يفتح الجيم أي يؤمر بالتوجه (قوله فصل مع النبي صلى الله عليه وسلم رجال) كذا في
رواية السخشي والجوي وفي رواية غيرهما رجل وهو المشهور وقد تقدم في الايمان أن اسمه عماد
ابن بشر وتحتاج رواية السخشي إلى تقدير محذوف في قوله ثم خرج أي بعض أولئك الرجال (قوله
في صلاة العصر نحو بيت المقدس) والكعبة في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس وفيه
افصاح بالمراد وقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق قوله فبثأف أسلم صليت الطهر أو العصر في
مسجد بني حارثة فاستقبلنا مسجدا يليها فضلينا مسجدا تلي أي ركعتين ثم جاءنا من يحضرنان النبي

فقال هو يشهد أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه توجه نحو الكعبة فصرف التوجه حتى توجهوا نحو الكعبة وهذا مسلم قال حدثنا هشام قال حدثنا يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة حدثنا عثمان قال حدثنا بشر عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال قال عبد الله صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لا أدري ماذا نقص فلا سلم قبله يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء قال وما ذلك قالوا صليت كذا وكذا فأنى رجليه واستقبل القبلة وصعد محمدتين ثم سلم فلما أقبل علينا توجهه قال أنه لو حدثت في الصلواتي لبناتكم به ولكن إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني وإذا شك أحدكم في صلاته

صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام واختلفت الرواية في الصلاة التي تتحولت القبلة عندها وكذا في المجدد ظاهر حديث البراءة أنها الظهر وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال يقال أنه صلى ركعتين من الظهر في مسجد المسلمين ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه ودار معه المسلمون ويقال زار النبي صلى الله عليه وسلم أم بشر بن البراء بن معرور في بيته فحسنته طعاما وحانت الظهر فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه ركعتين ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب فسمى مسجد القبلي قال ابن سعد قال الواقدي هذا ثبت عندنا وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن عمارة بن ربيعة قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة فدار ودار معه في ركعتين وأخرج البزار من حديث أنس أنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيت المقدس وهو يصلي الظهر وجهه إلى الكعبة ولطهر إلى نحو من وجه آخر عن أنس وفي كل منهما ضعف (قوله فقال) أي الرجل (هو يشهد) يعني بذلك نفسه وهو على سبيل التبريد ويحتمل أن يكون الراوي يقل كلامه بلعني ويؤيده الرواية المتقدمة في الأيمان بلفظ أشهد وقد تقدمت مباحثه هناك (قوله حدثنا مسلم) زاد الأصل ابن إبراهيم (قال حدثنا هشام) زاد الأصل ابن أبي عبد الله وهو المستوفى (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن زبائن العامري المدني وليس له في الصحيح عن جابر غير هذا الحديث وفي طبقة محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخاري عن جابر شيئا (قوله حيث توجهت) زاد الكشي من يه وبالحديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة هو إجماع لكن رخص في شدة الخوف (قوله عن منصور) هو ابن المعمر وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي وأخطأ من قال أنه غيره وهذه الترجمة من أصح الأسانيد (قوله قال إبراهيم) أي الراوي المذكور (لأدري زاد أو نقص) أي النبي صلى الله عليه وسلم والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو المذكور هل كان لاجل الزيادة أو النقصان لكن سأتى في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن إبراهيم بسانده هذا أنه صلى الله عليه وسلم يقتضي الجزم بالزيادة فله شك لما حدث منصورا ويقتضي لما حدث الحكم وقد نابع الحكم على ذلك حماد ابن أبي سليمان وطلمة بن مصرف وغيرهما وعين في رواية الحكم أيضا وحادث أنها الظهر ووقع الطبراني من رواية طلمة بن مصرف عن إبراهيم أنها العصر وما في الصحيح أصح (قوله أحدث) بضم الحاء ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوجوه بوجوب تغيير حكم الصلاة عما عهدوه ودل استفهامهم عن ذلك على جواز التسليم عندهم وأنهم كانوا يتوقعونه (قوله قال وما ذلك) فيه إشعار بأنه لم يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الأفعال قال ابن دقيق العيد هو قول عامة العلماء والتفاوت وشذت طائفة فقالوا لا يجوز على النبي السهو وهذا الحديث رده عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم أنه أنسى كما تنسون ولقوله فإذا نسيت فذكروني أي بالتسليم ونحوه وفي قوله لو حدثت في الصلاة أتيناكم حال من أحوال الصلاة واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المأمومين لكن يحتمل أن يكون

تذكر عند ذلك وأعلم بالوحي أو أن سؤالهم أحدث عندك شكاً فاصدح لو جردت لك الذي طرأ
 لا تخبر بقولهم **(قوله)** فليختر الصواب بالجملة المهمة والراه المسئلة أي فليختر الصواب المراد البناء على
 الميقن كما سبق وأصحاح بقية ما نحن في أبواب السهوان شاء الله تعالى **(قوله)** **باب**
 ما ينافي في القبلة أي غير ما تقدم (ومن لم ير إلا على من سها فلي إلى غير القبلة) وأصل هذه
 المسئلة في الجتهدي في القبلة إذا تبين خلوه قروي أن أي شية عن سبعين السبب وعطاء
 والشعب وغيرهم أنهم قالوا لا يحب إلا عاتق وهو قول الكوفيين وعن الزهري ومالك وغيرهما
 يجب في الوقت لا بعده وعن الشافعي يبعد إذا يقن الخطأ مطلقاً في الترمذي من حديث عامر
 ابن زبيعة ما وافق قول الأولين لكن قال ليس استأذنك **(قوله)** وقد سلم النبي صلى الله عليه
 وسلم الخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي الدين وهو موصول في النصين من طرق
 لكن قوله وأقبل على الناس ليس هو في النصين بهذا اللفظ موصولاً لكنه في المواطن طريق
 أي يسفيان مولى ابن أبي جعد عن أبي هريرة وهو ابن التين تعالى بطل حيث جرم به من طرف من
 حديث ابن سعد الماضي لأن حديث ابن سعد ليس في شيء من طرقه أسلم من ركعتين
 ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناء على الصلاة تدل على أنه في حال استناده التنبه
 كان في حكم المصلح ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهوا لا يطل صلاته **(قوله)** عن أنس قال
 قال عمر) هو من رواية عاصم عن عاصم لكنه مفرغ كبير **(قوله)** وافقت ربي ثلاث أي
 وقائع والمعنى وافقت ربي فأزل القرآن على وفق ما رأيته لكن رعاية الأدب أسند الموافقة إلى
 نفسه وأما ما به في الحديث ربه وقدم الحكم وليس في نفسه العديا ثلاث ما سني الزيادة
 عليها لا حصلت الموافقة في أشياء غير هذه من مشهورها قصة أسارى بدر وقصة الصلاة على
 المنافقين وهما في الصحيح وصحح الترمذي من حديث ابن عمر أنه قال ما نزل بالناس أمر قط فقالوا
 فيه وقال فيه عمر الأثرل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا دل على كثرة موافقه وأكثر
 ما وقعنا منها التبعين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول وقد تقدم الكلام على مقام
 إبراهيم وسياق الكلام على مسئلة الجلباب في تفسير سورة الأحزاب وعلى مسئلة التصديق في تفسير
 سورة التصرم وقوله في هذه الرواية واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغرة عليه فقلت له
 عسى ربه الخ زود كرفه من وجه آخر عن جدي في تفسير سورة البقرة زيادة تأتي التبعة عليها في
 باب عشرة النساء في أواخر النكاح وقال بعضهم كان اللائق أن يراهم هذا الحديث في الباب الماضي
 وهو قوله واتخذوا من مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وطناً فلي على الحديث ابن عمر بالنص
 فيه على وقوع ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح
 بذلك وأما مناسبة الترجمة فاجاب الكرماني بأن المراد من الترجمة ما جافى القبلة وما يتعلق بها فاما
 على قول من فسر مقام إبراهيم بالكعبة فظاهر وأما الحرم كله فنفي قوله من مقام إبراهيم التبعيض
 وصلى أي قبله وأما الحرم الذي وقف عليه إبراهيم وهو الأظهر فيكون تعلقه بالقبلة بالقبلة
 لأنفس القبلة وقال ابن رشيده الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع
 الاجتهاد في القبلة لأن عمر اجتهد في أن اختار أن يكون المصل إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه
 الكعبة فاختار إحدى جهات القبلة لا اجتهد وحصلت موافقه على ذلك فدل على تصويب

فليختر الصواب فليسم عليه
 ثم يسلم ثم يسجد صديقتين
 (باب) ما جافى القبلة
 ومن لم ير إلا على من
 سها فلي إلى غير القبلة وقد
 سلم النبي صلى الله عليه وسلم
 في ركعتي الظهر وأقبل على
 الناس بوجهه ثم أتى ما بين
 حدثنا عمرو بن عون قال
 حدثنا هشيم عن جدي عن
 أنس قال قال عمر وافقت
 ربي ثلاث قلت يا رسول
 الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم
 مصلحاً فنزلت واتخذوا من
 مقام إبراهيم صلى وآية
 الجلباب قلت يا رسول الله لو
 أمرت نساءك أن يجتنبن
 قاله يكلمهن البر وأما جبر
 فنزلت آية الجلباب واجتمع
 نساء النبي صلى الله عليه
 وسلم في الغرة عليه فقلت
 له عسى ربه أن يطلعكن
 أن يسله أزواجه خيرا
 منكن فنزلت هذه الآية

وقال ابن أبي هريرة أخبرنا
يحيى بن أيوب قال حدثني
جيد قال سمعت أنس بن
عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك بن أنس
عن عبد الله بن دينار عن
عبد الله بن عمر قال سئلت
الناس بقاء في صلاة الصبح
أذا جاءهم آت فقال إن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أنزل عليه الليلة
قرآن وقد أمر أن يتقبل
الكعبة فاستقبلوها وكانت
وجوههم إلى الشام
فاستداروا إلى الكعبة
حدثنا مسدد قال حدثنا
يحيى عن شعبة عن الحكم
عن إبراهيم عن علقمة

اجتهاد الجهد فاذنوا لمعول لا يخفى ما فيه **(قوله وقال ابن أبي هريرة)** في رواية كريمة حدثنا ابن
أبي هريرة وقائده إبراهيم هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماع جده من أنس فإمن من تدليس
وقوله بهذا أي إسناداً ومتفقاً فهو من رواية أنس عن عمر لأم من رواية أنس عن النبي صلى الله
عليه وسلم وقائده التعلق المذكور نصريح جده بسماعه لمن أنس وقد تقيه بعضهم بأن
يحيى بن أيوب لم يتجهد البخاري وإن خرج في القاباع **(وأقول)** وهذا من جملة المتابعات ولم
ينفرد يحيى بن أيوب بالتصريح المذكور فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية يوسف القاضي عن
أبي الربيع الزهراني عن هشيم أخبرنا جده حدثنا أنس والله أعلم **(قوله)** بينا الناس بقاء بالمد
والصرف وهو الأشهر ويجوز فيه القصر وعدم الصرف وهو مذكروا في موضع معروف ظاهر
المدنية والمراد هنا مسجد أهل قبا عتقه مجازاً الحذف والقلام في الناس للعهد الذهني والمراد أهل
قبا ومن حضر معهم **(قوله في صلاة الصبح)** وسلم في صلاة الغداة وهو أحد أسماءها وقد نقل
بعضهم كراهية تسجدها بذلك وهو ذاته مغايرة لحديث البراء المتقدم فإن فيه أنهم كانوا في صلاة
العصر والجواب أن المناقاة بين الخبرين لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة
وهم نحو حارثة وذلك في حديث البراء والآخر في الخبرين لأنهم بذلك عباد بن بشر وأبو نهيك كما تقدم ووصل
الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة وهم نحو عمرو بن عوف أهل قبا وذلك في حديث ابن عمر
ولم يسم إلا بذلك الهمس وإن كان ابن طاهر وغيره يقولون أنه عباد بن بشر ففيه نظر لأن ذلك
انما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر فإن كان ما نقلوا محققاً فيصير أن يكون عباداً في بني
حارثة أو لا وفي وقت العصر ثم توجه إلى أهل قبا فاعلمهم بذلك في وقت الصبح وما عدا على تعددهما
أنه سلمار ومن حديث أنس ابن جراح بن سلمة بن وهيب روى في صلاة العصر فهذا موافق
لرواية ابن عمر في تعيين الصلاة فيسولة غير بني حارثة **(قوله)** قد أنزل عليه الليلة قرآن فيه إطلاق
السلسلة على بعض اليوم المسمى واليلة التي تلي مجازاً والتسكير في قوله قرآن لارادة البعنية
والمراد قوله قد نرى قلب وجهك في السماء الآيات **(قوله)** وقد أمر فيه أن ما يؤمر به النبي
صلى الله عليه وسلم يلزم أمره وأن أفعاله يؤتى بها كما قوله حتى يقوم دليل انخصوص **(قوله)**
فاستقبلوها) بفتح الموحدة لا كراهي فتعولوا إلى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها المخاطبون
بذلك وهم أهل قبا وقوله كانت وجوههم الخ تفسير من الراوي التحول المذكور ويحتمل أن
يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه ونسب وجوههم لهم أو لأهل قبا على
الاحتمالين وفي رواية الأصلية فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الأمر وإيا في ضمير وجوههم
الاحتمال أن المذكور أن يعود إلى أهل قبا أظهر ويرجح رواية الكسر أنه عند المصنف في
التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار في هذا الحديث بلفظ وقد أمر أن
يستقبل الكعبة ألا فاستقبلوها فدخل حرف الاستفتاح يشعر بأن الذي بعده أمر لانه بنية
الخبر الذي قبله والله أعلم ووقع بيان كيفية التحول في حديث أبو بة أسلم عند ابن أبي حاتم
وقد ذكرت بعضه قريسا قالت فيه فتعول النساء كان الرجال والرجال فكان النساء فصلين
السجدتين الباقيتين إلى البيت الحرام (قلت) وتصويره أن الامام تحول من مكانه في مقدم
المسجد إلى آخر المسجد لأن من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لو دار كاهن في مكانه

لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ولما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتقول
 النساء حتى صرنا خلف الرجال وهذا يستدعي علا كثيرا في الصلاة فيحصل أن يكون ذلك وقع
 قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحصل أن يكون اغتراف العمل المذكور
 من أجل المسئلة المذكورة أو لم تتوال الخطا عند التحويل بل وقعت فرقة والله أعلم وفي هذا
 الحديث أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لأن أهل قبله لم يؤمروا بالاعتداع
 كون الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك المداوات واستطاع منه الطوارئ أن من
 لم يبلغه الدعوة ولم يكن له استعمال ذلك فالقصر غير لازم وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي
 صلى الله عليه وسلم لأنهم لما اعتدوا في الصلاة لم يقطعوا هاد على أمر مع عندهم التقليد
 والتحول على القطع والاستئناف ولا يكون ذلك إلا عن اجتهاد كذا قبل وفيه نظر لا محتمل أن
 يكون عندهم في ذلك نص سابق لأنه صلى الله عليه وسلم كان متوقفاً التحول المذكور فلا مانع
 أن يعلمهم ما صنعوا من التقليد والتحول وفيه قبول خبر الواحد وجوب العمل به ونسخ
 ما تقرر بطريق العلم به لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لما هدتهم
 صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى جهة موقع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد
 وأوجب بان الخبر المذكور احتقن جفراؤه ومقدماته فأثبت القطع عندهم بصدق ذلك الخبر
 فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم بالإجماع بعد العلم وقيل كان النسخ بخبر الواحد جازاً فإنه صلى الله
 عليه وسلم مطلقاً وانما منع بعده ويحتاج إلى دليل وفيه جواز تعميم من ليس في الصلاة من
 هو فيها وإن اسقاع المصلي للكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته وقد تقدم الكلام على
 تعيين الوقت الذي تحول فيه القبلة في الكلام على حديث البراء في كتاب الإيمان ووجه تعلق
 حديث ابن عمر بترجمة الباب أن ذلك على الجزء الأول منهما من قوله أخر أن يستقبل الكعبة
 وعلى الجزء الثاني من حيث أنهم صلوأ في أول تلك الصلاة إلى القبلة المنسوخة جاهلين وجوب
 التحول عنها وأجرات عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالاعتداع فيكون حكم السأحي كذلك لكن يمكن
 أن يفرق بينهما بأن الجاهل مستحب الحكم الأول فغتر في حقهما لا يقتضي في حق السأحي لأنه
 انما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه (قوله عن عبد الله) يعني ابن مسعود قال صلى النبي
 صلى الله عليه وسلم الظهر جابراً تقدم الكلام على في الباب الذي قبله وتعلقه بالترجمة من
 قوله قال وما ذلك أي ما سبب هذا السؤال وكان في تلك الحالة غير مستقبل القبلة شهوا كما
 يظهر في الرواية الماضية من قوله فتنبى رجله واستقبل القبلة (قوله ما) حكا
 البراق باليمن المصحف أي سواء كلياً أم لا ولا نزاع إلا على عيسى في ذلك فقال قوله فحكه
 بيده أي وثق ذلك بنفسه لأنه مباشر بيده الخامسة ويؤيد ذلك الحديث الآخر أم حكمها
 بصرحون هـ والمصنف مشى على ما يحتمله اللفظ مع أنه لا مانع في القصص من التعدد
 وحديث العرجون ورواه أبو داود من حديث جابر (قوله عن جدي عن أنس) كذا في جميع
 ما وقعت عليه من الطرق لا ينعني لكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بسامع جدي عن أنس فلم
 تدليس (قوله الخامسة) قيل هي ما يخرج من الصدر وقيل التضاعف العبر من الصدر واليمن
 من الرأس (قوله في القبلة) أي الحائط الذي من جهة القبلة (قوله حتى روى) أي شوه

عن عبد الله قال صلى النبي صلى
 الله عليه وسلم الظهر جابراً
 فقالوا أزد في الصلاة قال
 وما ذلك قالوا صليت خمساً
 فتنبى رجليه وصعد به جدي
 (باب حب البراق باليمن
 المصحف) وحديثه قال
 حدثنا اسمعيل بن جعفر
 عن جدي عن أنس أن النبي
 صلى الله عليه وسلم رأى
 تضاماً في القبلة فشق ذلك
 عليه حتى روى في وجهه
 فقام فحكه بيده فقال

ان احكم اذا قام في صلاته
 فانه ينوي ربه او الله منه
 وبين القبلتين فلا يفتن أحدكم
 قبل قبلته ولكن عن يمينه
 أو تحت قدمه ثم أخذ طرف
 رداءه فوضه فيه ثم ركبضه
 على بعض فقال أو يفعل
 هكذا حدثنا عبد الله بن
 يوسف قال أخبرنا مالك عن
 نافع عن عبد الله بن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رأى بصاف في جدار القبلة
 فحكه ثم أقبل على الناس
 فقال إذا كان أحدكم يصلي
 فلا يصح قبل وجهه فإن الله
 قبل وجهه إذا صلى حدثنا
 عبد الله بن يوسف قال أخبرنا
 مالك عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة أم المؤمنين
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رأى في جدار القبلة خطا
 أو بصافا أو خطا متفككا
 فحكه فحكه الخط بالخط من
 المسجد وقال ابن عباس
 أن وطئت على قنور وط
 فافسده وإن كانا بسافلا
 حدثنا موسى بن جعفر
 قال أخبرنا إبراهيم بن محمد
 قال أخبرنا ابن شهاب عن
 محمد بن عبد الرحمن أن أبا
 هريرة قال أخبرنا عبد الله بن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رأى خطا في جدار المسجد

في وجهه أثر المشقة والساقي فغضب حتى اجز وجهه والله تعالى العليم من حديث ابن عمر
 فتخط على أهل المسجد **قوله** اذا قام في صلاته أي يصلي وعرفها **قوله** أو أن يديه كذا
 لا تكر بالثبوت كما سيأتي في الرواية الأخرى بعد خمسة أبواب للمعنى والحرى وأن ربه أو
 العطف والمراد بالنسبة من قبل العبد حقيقة التصديق ومن قبل الرب لا من ذلك فيكون مجازا
 والمعنى أقبل عليه بالرجة والرضوان وأما قوله وان ربه يمينه وبين القبلة وكذا في الحديث الذي
 يعلمه فان أقبل بوجهه فقال الخطا في معناه أن توجهه إلى القبلة فمضى بالقبلة إلى اليمين فصار
 في التقدير كأن مقصوده يمينه وبين قبلته وقيل هو على حذو مضاف أي عظيمة الله وأبو الله
 وقال ابن عبد البر هو كلام خرج على التعظيم لأن القبلة وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن
 الله في كل مكان وهو جهل واضح لأن في الحديث أنه يرفق تحت قدمه وفيه تقصص ما أصفوه
 وفيه الرقعة من زعم أنه على العرش بذاته ومعهما أتولى به هذا جازان يتألق بذلك والله
 أعلم وهذا التعليل يدل على أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما
 من المصلحة فلا يجزى فيه الخلاف في أن كراهية البراق في المسجد هل هي للترتيب أو للقرين
 وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا عن ثقل بجدار القبلة جاء يوم
 القيامة وتقبله بين يمينه في رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا بعث صاحب
 الخاتمة في القبلة يوم القيامة هو في وجهه ولا يداود وابن حبان من حديث السائب بن خالد
 ابن رجاء أنهما مابصق في القبلة فلقرغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلح لكم
 الحديث وفيه أنه قال إنما أذيت أقوم رسولوه **قوله** قبل قبلته بكسر التاني وفيه الموحدة
 أي جهة قبلته **قوله** أو تحت قدمه أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده
 وزاد أيضا من طريق هشام عن أبي هريرة فدفقها كسباني ذلك بعد أربعة أبواب **قوله** ثم
 أخذ طرف رداءه الخ فيه البيان بالفعل ليكون أوقع في نفس السامع وظاهر قوله أو يفعل
 هكذا أنه يخبر من ماذر لكن سيأتي بعد أربعة أبواب أن المسنف حل هذا الأخير على ما ذكره
 البراق فاعلى هذا في الحديث للتوسيع وأما أعلم **قوله** في حديث ابن عمر (رأى بصافا في
 جدار القبلة) وفي رواية السعدي في جدار المسجد والله صنف في أواخر الصلاة من طريق أبواب
 عن نافع في قبلته المسجد زاد فيه ثم نزل حكاهما يدعوه ومطابق للترجمة وفيه اشعار بأنه كان في
 حال الخطبة فصرح الأصابع بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري وفيه زاد فيه أيضا قال
 وأحسبه دعا بزعفران فلفظ به زاد عبد الرزاق عن معمر عن أبواب فذلك صنع الزعفران في
 المساجد **قوله** في حديث عائشة (رأى في جدار القبلة خطا أو بصافا أو خطا متفككا) كذا
 هو في المطالب بالثبوت ولا سيما من طريق من عن مالك أو خطا على خطا وهو أئيب وقد تقدم
 الفرق بين الخطا والخاتمة **قوله** الخطا بالخط من المسجد وجه
 المغيرة بين هذين الترجمة التي قبلها من طريق الغالب وذلك أن الخطا غالبا يكون له جرم مزج
 فيصاح في ترجمه إلى معالجة والصاق لا يكونه ذلك فيمكن ترجمه بفرآة إلا أن خاطه بلم
 فلمحق بالخط هذا الذي يظهر من مراده **قوله** وقال ابن عباس هذا التعليق وصله إلى أبي
 شيبة بسند صحيح وقال في آخره ما كان ناسيا البصر ومطابقا للترجمة الإشارة إلى أن العلة

فَقَالُوا لَهَا كَمَا قَالَ إِذَا نَفِخَ الْفُؤُوسُ كَذِبًا ۖ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا عِيسَىٰ وَهَارُونَ ۚ إِنَّهُمَا يَبْغِيَانِ الْبِرَّ وَكَانَ قَوْمُكَ مِنْ أَفْتِرٍ ۚ

(باب) ولا یسوق عن عینہ فی

المصلاة وحديثنا يحيى بن بكير

والحدثا القبيح عقول

ع: انوشه اے صبح بخیر

عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الرجل إذا مات لم يترك من الدنيا شيء إلا وله نصيب».

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَعِيدًا خَيْرًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في حائط المسجد فتناول

سول الله صلى الله عليه وسلم

حصة مفتحة ثم قال اذا تضمن

حدکم فلا تنضم قبل وجهه ولا

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

من يمينه ويضرب عنقه لئلا يراه
من يمينه ويضرب عنقه لئلا يراه

في ليلة اليسرى: ١٠٠

حمص بن عمر قال حدثنا
 ۱۱۰۰ ۱۰۹ ۱۰۸ ۱۰۷ ۱۰۶ ۱۰۵ ۱۰۴ ۱۰۳ ۱۰۲ ۱۰۱ ۱۰۰ ۹۹ ۹۸ ۹۷ ۹۶ ۹۵ ۹۴ ۹۳ ۹۲ ۹۱ ۹۰ ۸۹ ۸۸ ۸۷ ۸۶ ۸۵ ۸۴ ۸۳ ۸۲ ۸۱ ۸۰ ۷۹ ۷۸ ۷۷ ۷۶ ۷۵ ۷۴ ۷۳ ۷۲ ۷۱ ۷۰ ۶۹ ۶۸ ۶۷ ۶۶ ۶۵ ۶۴ ۶۳ ۶۲ ۶۱ ۶۰ ۵۹ ۵۸ ۵۷ ۵۶ ۵۵ ۵۴ ۵۳ ۵۲ ۵۱ ۵۰ ۴۹ ۴۸ ۴۷ ۴۶ ۴۵ ۴۴ ۴۳ ۴۲ ۴۱ ۴۰ ۳۹ ۳۸ ۳۷ ۳۶ ۳۵ ۳۴ ۳۳ ۳۲ ۳۱ ۳۰ ۲۹ ۲۸ ۲۷ ۲۶ ۲۵ ۲۴ ۲۳ ۲۲ ۲۱ ۲۰ ۱۹ ۱۸ ۱۷ ۱۶ ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱ ۰ ۱۱۰۰

مَعْبَدَةُ قَالَ اخْبِرْنِي قِيَادَهُ قَالَ

سمعت أنسا قال قال النبي

صلى الله عليه وسلم لا يتقلن

أحدكم دين يديه ولا عن يمينه

ولكن عن يساره أوقفت

رحله (باب) ، لسبق عن

ساره أوتحت قدمه اليسرى

محدثنا آقا محمد باقر

شَرِّتُمْ لَنَا سَبْعَ شُعَابٍ فَأُولَٰئِكَ قَبِلْنَا

سبعه والحدس فاده فال
١١٠ ١١٠ ١١٠

معت انس بن مالك قال قال

النبي صلى الله عليه وسلم ان

المؤمن اذا كان في الصلاة

طائما بناجی رہے فلا بیرقین

بده ولا عن عنه ولكن عن

ساروا، و تحت قلبه و حد ثنا

عَلَيْهَا حَيْثُ تَلَفَّاهَا قَالُ

علي قال حد ساسقین قال

حدثنا الزهري عن حماد بن عمار

العلمي في النهي احترام القبلة لا مجرد التأذي بالزق أو نحوها فإنه وإن كان عليه أفعال لكن احترام القبلة فيه أكد فلهذا لم يفرق فيه بين طلبها وبين خلاف ما علة النهي فيه مجرد الاستعداد فلا يضرب وطء الباب من عواقبه أعلم **(قوله تناول حصاة)** هذا موضع الترجعة ولا فرق في المعنى بين التخاصم والحاط فذلك استدل بأحدهما على الآخر **(قوله فبكها)** ولكشمي فقها بمنافس فوق وهما يعني **(قوله ولا عن يمينه)** يساق الكلام عليه قريبا **(قوله بما)** لا يصح عن يمينه في الصلاة أو ردفها الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب ثم حدثت أنس عن طريق قتادة عنه مختصر من روايته عن حصن بن عمر وليس فيها ما يبين ذلك بجالة الصلاة ثم هو يبين ذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه وكذا في حديث أبي هريرة التميمي يبين ذلك في روايته عمام الآتية بعد غري المصنف في ذلك على عادة في القسمة لجوردي بعض طرق الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب وكما أنه جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على التخصيص وهو ما اكت عن حكم ذلك خارج الصلاة وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره وقد نقل عن مالك أنه قال لا بأس به يعني خارج الصلاة ويشهد المنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه ذكره يصح عن يمينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل قال ما بصفت عن يميني منذ أسلمت وعن ابن عبد العزيز أنه منهي ابنه عنه مطلقا وكان الذي خصه بجالة الصلاة أخضع من علة النهي المذكورة في روايته عمام عن أبي هريرة حيث قال فإن عن يمينه ملكا إذا اقلنا من الرماح لا غير الكاتب والحافظ فظهر حينئذ اختصا به جالة الصلاة وساق الحديث في ذلك أن شاء الله تعالى وقال القاضي عياض النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره فإن تعذر في ذلك (قلت) لا يظهر وجود التعذر مع وجود النوب الذي هو لابه وقد أرشد الشارع إلى التخل فيه كما تقدم وقال الخطاي أن مكان عن يساره أحد فلا يفرق في أحدهم الجهتين لكن تحت قدمه أو نوه (قلت) وفي حديث طارق الحارثي عند أبي داود ومار شريك أنه قال فيه أو تلقا مشاكلك أن كان فارغا أو لا فبكها أو يرك تحت رجله ذلك ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة في نحوه ولو كان تحت رجله مثل شيء مسبوا أو نحوه نصب النوب ولو فقد النوب مثلما نقله أولى من ارتكاب النهي عنه واقعه أعلم ، (تسبه) أخذ المصنف كون حكم التخاصم والبصاق واحدا من أنه صلى الله عليه وسلم رأى التخاصم فقال لا يفرق فدل على تساويهما والله أعلم **(قوله بما)** ليسبق عن يساره حدثا على (نذاذ الاسبي ابن عبد الله وهو ابن المديني والن هو الذي مضى من وجهين آخر بن عن ابن شهاب وهو الزهري ولم يذكره في كتاب وهو ابن عيينة فيه بأهري كذا في الروايات كلها لكن وقع في رواية ابن عساكر عن أبي هريرة بديل أبي سعيد وهو وهم وكان الحمل على ذلك أمرا في آخره من الزهري مع جسد عن أبي سعيد فظن أنه عنده عن أبي هريرة أو أبي سعيد ما لکنه فرقهما وليس كذلك وإنما أراد المصنف أن يبين أن سفیان رواه في البعثة ومرة صرح بسماع الزهري من جسد وهو بعض الشراح في زعمه أن قوله وعن الزهري معلق بل هو موصول وقد تقدمت له نظائر **(قوله ولكن عن)** يساره وأصح تقدمه كذا لا كنه هو المطلق الترجع وفي رواية أبي الوقت ويصح تقدمه ما رواه

بديه أو عن يمينه ولكن عن يساره واحتضه اليسرى. وعن الزهري هم جنداء بن سعيد بن عمرو

ووقع عن مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة قال كان عن يسار وقت قدمه بصف أو وكذا
 للمصنف من حديث أنس في آخر الصلاة والرواية التي فيها أو أعيد يكونها تشبه ما تقدمت عليه
 وغير ذلك **(قوله باب كفاية البراق في المسجد)** أو ردفه حديث البراق في المسجد
 خطئته وكما تهادفها من حديث أنس بإسناده المأخوذ في الباب قبله سواء وسلم التقليل
 البراق والتقليل المتناهي فوق أخف من البراق والثقل بثلاثة آخر ما خفف منه قال القاضي
 عياض أن يكون خطئته إذا لم يدفنه وأما من أراد دفنه فلا يرد في التورق يقال هو خلاف صريح
 الحديث (قلت) وحاصل النزاع أن هذا عموم من تعارضوا وما قوله البراق في المسجد خطئته وقوله
 وليست عن يساره أو تحت قدمه فالجواب يوجب الأول عام أو يخص الثاني بما إذا لم يكن في
 المسجد والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاما ويخصص الأول بغيره بدفنها وقد وافق القاضي
 جماعة منهم ابن مكي في التقب والقرطبي في المقهر وغيره ما يؤيد لهم ما رواه أحمد بإسناد
 حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا قال من تصف في المسجد فغيب ثيابه أن
 تصيب جلد مؤمن أو نود فتؤذيه وأرضع منه في المقصود ما رواه أحمد أيضا والطبراني
 بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعا قال من تصف في المسجد فدفنه في ثيابه وان
 غسسته فلم يجعله سيئة إلا بقصد دم النفس وشبه حديث أبي ذر عن مسلم مرفوعا قال
 ووجدت في مساوي أعمال أبي القاعة تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم يثبت لها
 حكم السيئة لجرادها في المسجد بل هو يترصصها غير مدفونه انتهى وروى سعد بن
 منصور عن أبي عبيدة بن الجراح أنه تصف في المسجد ليل فدفنها حتى رجع إلى منزله فاشد
 شمله من نار شها فطلبها حتى دفنها ثم قال الحمد لله الذي لم يكتب على خطئته إلا أنه قد دل على أن
 الخطيئة تقتصر عن تركها إلا بمن دفنها وعنه انتهى ترشد اليهودي تأذي المؤمنين بها ومبايعة على
 أن عمومها مخصوص بجواز ذلك في التوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وعنه أبي داود ومن
 حديث عبد الله بن الشخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فقص تحت قدمه اليسرى ثم لكمة
 بعله أسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر أن ذلك كان في المسجد فدفنها ما تقدم وتوسط بعضهم
 بفعل الجواز على ما إذا كان له عن ذلك لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما إذا لم يكن
 له عذر وهو تفصيل حسن والله أعلم وينبغي أن يفضل أيضا من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل
 كن حفر أو لا يمضق ووراءه من يمضق أو لا ينفذ أن يدفن مثالا فيرى فيه اختلاف بخلاف
 الذي قبله لأنه إذا كان المكشرا ثم أجازها هو دفنها فكيف يأمن دفنها ابتداء وقال النووي قوله
 كفاية تهادفها قال الجمهور يدفنها في تراب المسجد وأورد له أحصاها وحكي الرواية أن المراد
 بدفنها الخراجا من المسجد أصلا (قلت) الذي قاله الرواي يجري على ما يقول النووي من
 المنع مطلقا وقد عرف ما فيه **(تبيينه)** قوله في المسجد طرف النعل لا يترتب كون الفاعل
 فيه حتى لو يمضق من هو خارج المسجد فدفنها في ثيابه انتهى والله أعلم **(قوله باب كفاية**
الخاصة في المسجد) أي جواز ذلك وأورد فيه حديث أبي هريرة من طريق همام عنه بلفظ
 إذا قام أحدكم إلى الصلاة ثم قال في آخر مفيدتها فاشمر قوله في الترجمة في المسجد بانهم من قوله
 إلى الصلاة أن ذلك يختص بالمسجد لكن اللفظ أعم من ذلك وقيل انما ترجم الذي قبله بالكفاية

(باب) كفاية البراق
 في المسجد • حدثنا آدم
 قال حدثنا شعبة قال حدثنا
 قتادة قال سمعت أنس بن
 مالك قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم البراق في المسجد
 خطئته وكفارتها دفنها
(باب) دفن الخاصة في
 المسجد • حدثنا أحمد بن
 نصر قال حدثنا عبد الرزاق
 عن معمر عن همام عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال إذا قام أحدكم
 إلى الصلاة فلا يصح أمامه

وهذا بالذن اشعار بالفرقة بين المتعبد بلا حجة وهو الذي أثبت عليه الطبيعة وبين من غلبته
 الضلالة وهو الذي أذن له في الذن أو ما يقوم مقامه **(قوله فاعلم يا بني)** ولكنكم هي قاه
(قوله مادام في صلاه) يقتضي تخصيص المنع عاذا كان في الصلاة لكن التعليل المتقدم
 بأذى المسلم يقتضي المنع في جدار المسجد مطلقا ولو لم يكن في صلاة فيجمع بان يقال كونه في
 الصلاة أشد أملا مطلقا وكونه في جدار القبلة أشد عمن كونه في غيره هلمن جدار المسجد في
 مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع **(قوله فان عن عنهم ملكا)** تقدم أن ظاهر اختصاصه
 بجالة الصلاة فان قلنا المراد الملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع مع أن عن يساره
 ملكا آخر وأوجب بحال اختصاص ذلك بملك المصلي تشريفا له وتكراما هكذا قاله
 جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البينة
 فلا تدخل لكاتب الساعات فيها ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفا
 في هذا الحديث قال ولا عن بينه فان عن عنهم كاتب الحسنات وفي الطرازم من حديث أبي
 أمامة في هذا الحديث قاه يقوم بين يدي الله ومعه عن بينه وقرن من يساره أ قالت
 حينئذ انما يقع على القرن وهو الشيطان ولعل ملك الساعات يكون بحيث لا يصيبه
 شيء من ذلك أو أنه يقول في الصلاة إلى العين والله أعلم **(قوله فدفنها)** قال ابن أبي جرة
 لم يشل بغطها لأن التغطية بسقر الضرر بها إذا لم ينزل غير عليها فتؤذي بخلاف
 الذن قاه فيفهم منه التحميم في باطن الأرض وقال النووي في الرأى المراد دفنها ما إذا كان
 المصعد ترابا أو رملا ما إذا كان ملطا مثلا فذلك عليها عليه شيء مثلا فليس ذلك من بل زيادة
 في التقدير **(قلت)** لكن إذا لم ينزل بها أثر البتة فلا مانع وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن
 الصديق المتقدم ثم ذلك بعله وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود برزق تحت رجله وذلك
(فائدة) قال الفضال في فتاويه هذا الحديث محمول على ما يخرج من القم أو ينزل من
 الرأس أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدخل في المسجد وهذا على اختياره لكن يظهر
 التفصيل فيما إذا كان طرفا من في موكدا إذا خالط البراقحم والله أعلم **(قوله ما)**
 إذا بدى البراقح أنكر السروجي قوله بدى وقال المعروف في اللغة بدت إليه وبدته
 وأجيب بأنه يستعمل في المتعالية يقال بدت كذا أفيد في أي سقي واستشكل آخرون التقيد
 في الترجمة بالمبادرة مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي حقه وكاه أشار إلى ما في بعض
 طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ وليسق عن يساره ويقترب من رجله
 اليسرى فان عجات ببادرة قليلة شوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض ولا بد من شربة وأبي
 داود من حديث أبي سعيد نحوه مفسر في رواية أبي داود بان يتل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض
 والحديثان صحيحان لكنهما الساعلي شرط البخاري فأشار إليهما بان حمل الأحاديث التي
 لا تفصيل فيها على ما فصل فيها والله أعلم وقد تقدم الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب
 وقوله هنا وروى عنه بضم الراء بعدها وأوموزة أي من النبي صلى الله عليه وسلم وكرهية
 بالرفع أي ذلك القدر وقوله وأروى شيء من الراوى وقوله وشده بالرفع عطفا على كراهية
 ويجوز الجر عطفا على قوله لذلك وفي الأحاديث المذكورة من التوائد غير ما تقدم التند إلى

فاعلم يا بني الله مادام في
 مصلاه ولا عن بينه فان عن
 بينه ملكا وليسق عن
 يساره وأتحت قدمه فدفنها
 و**(باب)** إذا بدى البراقح
 فلما خبط طرف ثوبه حدثنا
 مالك بن إسماعيل قال حدثنا
 زهير قال حدثنا جده عن
 أنس أن النبي صلى الله عليه
 وسلم رأى شحامة في القبلة
 فحكها يدم وروى عنه
 كراهية أو روى كراهية ذلك
 وشده عليه وقال إن أحدكم
 إذا قام في صلاته فاعلم يا بني
 ربه أو ربه بينه وبين نفسه
 فلا يزل في قلبه ولكن
 عن يساره وأتحت قدمه ثم
 أخذ طرف رداءه فبرقه
 ورد بعضه على بعض قال
 أبو يعلى هكذا

(باب) عطية الامام التاس
 في اتمم الصلوة وذكر القبلة
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال اخبرنا مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال هل
 ترون قبلي ههنا فوالله
 ما يخفى عليّ خشوعكم ولا
 ركوعكم اني لا اراكم من وراء
 ظهري * حدثنا يحيى بن
 صالح قال حدثنا فلان بن
 سليمان عن هلال بن علي
 عن أنس بن مالك قال صلى
 بالحي صلى الله عليه وسلم
 صلاة ثم في المنبر فقال في
 الصلاة وفي الركوع اني
 لا اراكم من ورائي كأراكم

فقال اشرفني المسجد وكان
يلتفت اليه فلما انتهى الصلاة
سأله عن المفقأ كان يرى
أحدا أعطاه أذبا العباس
رضي الله عنه فقال يا رسول
الله أعطني فأبى فادب نفسي
وقاديت عقيلاً فقال له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خذ عني في قبه ثم ذهب
يقله فلم يستطع فقال
يا رسول الله مر بعضهم
برفعه إلى قال لا قال
فأرفعه أنت على قال لا فتر
منه ثم ذهب يقله فقال
يا رسول الله أومر بعضهم
برفعه قال لا قال فأرفعه
أنت على قال لا فتر منه ثم
احتله فالتقا على كاهله ثم
انطلق فما زال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتبعه
بصره حتى خفي علينا فجاء
من حوصه فقام رسول
الله صلى الله عليه وسلم وثم
منادهم (باب) من دعى
لطعام في المسجد ومن أجاب
منه • حدثنا عبد الله بن
يوسف قال أخبرنا مالك عن
أبي بن عبد الله سمع أنسا
وجئت النبي صلى الله عليه
وسلم في المسجد معه ثامن
فقال نعم فله أن أرسلك
أبو طه قلت نعم قال لطعام
قلت نعم فقال لمن حوله قوما
فانطلقوا وانطلقت بين أيديهم
(باب) • التضاؤل واللعان
في المسجد • حدثنا يحيى قال
أخبرنا عبد الرزاق قال قال

به العلام بن الحضري من خراج البصرين قال هو أول خراج حل إلى النبي صلى الله عليه وسلم
وعند المصنف في المغازي من حديث عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل
البصرين وأمر عليهم الصلوات بالحضري وبعث أبا عبد الله بن الجراح اليهم فقدم أبو عبد الله
فصنع الانتصار بقدمه الحديث فيستقدمه تعيين الأتي بالمال لكن في الردة لوقد أدى أن
رسول الصلاء بن الحضري بالمال هو الصلوات مائة التقي فلعله كان رفيق أي عبقروا
حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لو قد جمعت مال البصرين أعطيتك وفيه فمقدم مال
البصرين حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم الحديث فهو صحيح كسابق عند المصنف وليس
معارضاً لما تقدم بل المراد أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان مال
خراج أو جرة فكان يقدم من سنة إلى سنة (قوله فقال اتروه) أي صوبه (قوله وقاديت
عقيلاً) أي ابن أبي طالب وكان أسرع مع العباس في غزوة بدر وقوله خفي بعمه ثم مثلثة
مفتوحة والضغرة في بؤه يعود على العباس وقوله يقله يضم أوله من الاقلال وهو الرفع والحل
(قوله مر بعضهم) يضم الميم وسكون الراء في دواء أو أمر بالهمز وقوله يرفعه بالجرم لأنه جواب
الأمر ويجوز الرفع أي فهو يرفعه (قوله على كاهله) أي بين كتفيه وقوله يتبعه يضم أوله من
الابراع ويحبها بالغث وقوله وثم منادهم بفتح المثناة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم النبي
صلى الله عليه وسلم وعدم التفتاة إلى المال قل أو كثر وإن الامام ينبغي أن يفرق مال المصالح في
مستحقها ولا يؤخره وسأني الكلام على قوائمه هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء
المشركين حيث ذكره المصنف في مختصره أن شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه جواز وضع
ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ومحل ما لا ينفع بموضع في المسجد
الصلاة وغيرهما بما في المسجد لاجله ونحو موضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ويستفاد منه
جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد ككله لشرب من يعطش ويحتل الفرقة بين ما يوضع للفرقة
وبين ما يوضع للزمن فمنع الثاني دون الأول والله التوفيق (قوله ما) من دعى
لطعام في المسجد ومن أجاب منه) وفي رواية الكشميني ومن أجاب إليه أو رد فحدث أنس
مختصراً أو رد عليه أنه مناسب لا حشفي الترجمة وهو الثاني ويحجب بيان قوله في المسجد من تعلق
بقوله دعى لأشوقه لطعام فالمناسبة ظاهرة والفرق منه أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من
اللعو الذي يمنع في المساجد ومن في قوله منه ابتدأ بقوله في المسجد يعود على المسجد وعلى رواية
الكشميني يعود على الطعام ولكن كشميني قال لن يذهب بدل من حوله وفي الحديث جواز الدعاء
إلى الطعام وإن لم يكن وليمة واستدعاء الكبير إلى الطعام القليل وإن المدعو أذاع من الداعي أنه
لا يكره أن يحضر معه غيره فلا بأس بحضوره معه وسأني بقية الكلام على هذا الحديث أن شاء
الله تعالى حيث أورده المصنف أما في علامات النبوة (قوله ما) الاضاؤل واللعان في
المسجد) هو من عطف الخاص على العام وسقط قوله بين الرجال والنساء من رواية المستحلي
(قوله حدثنا يحيى) زاد الكشميني بن موسى وكذا نسبه ابن السك وأخطأ من قال هو ابن
جعفر وسأني الكلام على ما يتعلق بحدث مهمل بن سعد المذكور وقد تمس أجهم فيه في كتاب
اللعان أن شاء الله تعالى ويأتي ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الأحكام

شاه الله تعالى **قوله** ما **باب** اذا دخل بيتا أي لغبره صلى حيث شاء أو حيث أمر قبل مراده الاستفهام لكن حذف أداته أي هل يتوقف على أن صاحب المنزل أو يكتبه الاذن العام في الدخول فأول هذا ليست الشك وقوله ولا يتجسس سطونا بالمجبرة بل انعموا بالماء الممثلة وهو متعلق بالشئ الثاني قال الملهل دل حديث الباب على الفاسحكم الشئ الأول لا يستدلنا صلى الله عليه وسلم صاحب المنزل أين صلى وقال المازري معنى قوله حيث شاء أي من الموضع الذي أذن له فيه وقال ابن المنبر إنما أراد الصلوة في المسئلة موضع نظر فهل يصلي من دعى حيث شاء لأن الاذن في الدخول عام في أجراء المكان فأيضا جالس أو صلى تتأوله الاذن أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلته لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك الظاهر الأول وأما استاذ النبي صلى الله عليه وسلم لأنه دعى للصلاة ليس ترك صاحب البيت مكان صلته فساهه ليصل في البقعة التي يصحب تخصيصها بذلك وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الاذن (قلت) الا ان يتخصر صاحب المنزل ذلك العموم فيقتصر واقعاً علم **قوله** عن ابن شهاب) صرح أبو داود الطيالسي في مسنده بسماع ابراهيم بن سعد عن ابراهيم بن شهاب **قوله** عن محمود بن الربيع وللمصنف في باب الوافل جماعة كما سياتي من طريق قريب من ابراهيم بن سعد عن ابن عن ابن شهاب قال أخبرني محمود (تلميذ عن عتيان) زاد يعقوب المذكور في رواية قصة محمود في عقله الجمه كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم وصرح يعقوب أيضاً بسماع محمود من عتيان **قوله** أنه في منزله) اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكور تأملاً كما أورده من طريق عقيل في الباب الآتي **قوله** ان أصلي من بيتك) كذا لا كروكذا في رواية يعقوب وللمستقلى هنا أن أصلي لك وللكتيبي في بيان وسياق الكلام على الحديث في الباب الذي بعده **قوله** **باب** المساجد أي اتخذ المساجد في البيوت **قوله** وصلى البراء في عازب في مسجد في داره جماعة) وللكتيبي في جماعة وهذا الأثر أورده ابن أبي شيبة معناه في قصة **قوله** ان عتيان ابن مالك) أي الخزرجي السلمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج هو بكسر العين ويجوز ضمها **قوله** انه أتى) في رواية ثابت عن أس عن عتيان عنده مسلم انه بعث الى النبي صلى الله عليه وسلم يطلب عنه فلما فصل ان يكون نسب اتيان رسول الله الى نفسه مجازاً ويحتمل ان يكون تأله مرة وبعث اليه أخرى أما مقتضاهما وأما ذكر اوفى الطرائف من طريق أفنا ويس عن ابن شهاب يستدل أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة لو أتيتني بارسول الله وفيه أنه أتاه يوم السبت وطاره ان مخاطبة عتيان بذلك كانت حقيقة لا مجازاً (وله قد ذكرت بصري) كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كالمصنف من طريق ابراهيم بن هندو معرو وسلم من طريق يونس والطبراني من طريق الزبيدي والاوزاعي ولهم من طريق أفنا ويس لما جاء بصري وللاصبغاني من طريق عبد الرحمن بن غزير جعل بصري بكل وسلم من طريق مليح بن بن المغيرة عن ثابت صافي بصري بعض النبي ترك ذلك طاهر في أنه لم يكن بلغ العمى اذ ذلك أخرجه المصنف في باب الرخصة في المطر من طريق مالك عن ابن شهاب فتعال فيه انه إن كان يوم قومه وهو أعمر أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها تكون الطلقة والسل وأرجل ضرر البصر الحديث وقد قيل ان رواية مالك هذه معترضة له وليس هندي كذلك بل قول

أمرته رجلاً أقتله
فلا عناق في المسجد وأما شاهد
باب اذا دخل بيتا
يصلي حيث شاء أو حيث
أمر ولا يتجسس
عبد الله بن مسلمة قال حدثنا
ابراهيم بن سعد عن ابن
شهاب عن محمود بن الربيع
عن عتيان بن مالك أن النبي
صلى الله عليه وسلم أتاه في
منزله فقال أين تصب أن
أصلي لك من بيتك قال
فأشرت له إلى مكان فكبر
النبي صلى الله عليه وسلم
وصفقا خلفه صلى ركعتين
باب المساجد في
البيوت وصلى البراء في
عازب في مسجده في داره
جماعة حدثنا سعد بن
عمر قال حدثني الليث قال
حدثني عقيل عن ابن شهاب
قال أخبرني محمود بن
انربيع الانصاري أن عتيان
ابن مالك وهو من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن شهيد براء من
الانصار أنه أتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله قد أعمرت
بصري

محمود ان عتيان كان يوم قومه وهو اعمى اى حين لقى سمع محمود وسمع منه الحديث لاحسن سؤاله
لنى صلى الله عليه وسلم وسمعته قوله في روايته يعقوب بن ثعلبة ان عتيان وهو شيخ اعمى يوم قومه
واما قوله وانما رجل ضرب بالبرأى اصابعه منه ضرب فهو كقوله انكرت بصري ويؤيد هذا
الحديث قوله في رواية ابن ماجه من طريق ابراهيم بن سعد ايضا انكرت من بصري وقوله في
رواية مسلم اصابعي في بصري بعض الشيء فانه ظاهر في انه لم يكمل عماله لكن رواه يمسلم من
طريق جابر بن سلمة عن ثابت بن بلطاذ عن عمار بن قيس عن ابي جابر عن ابي بصير عن
احمد بن ابي شهاب فقال قوله انكرت بصري هذا القبط يطلق على من في بصير مسوء وان كان
يصير بصرا ما وعلى من صار اعمى لا يصير شيا انتهى والاولى ان يقال اطلق على عمار لغيره منه
ومشاركته في فوات بعض ما كان يعمل في حال الصحة وهذا تألف الروايات والله اعلم (قوله)
اصلى لقوى اى لاجلهم والمراد ان كل يومهم وصرح بذلك ابو داود والطبراني عن ابراهيم بن
سعد (قوله سال الوادى) اى حال الماس في الوادى فهو من اطلاقه على الحال وللطبراني من
طريق الزبيدي وان الامطار حين تكون يمتنع سبيل الوادى (قوله يتيقرون بينهم) وفي رواية
الاسماعيلي بسيل الوادى الذي يرسى وينسحب قومي خيول بين وبين الصلاة معهم (قوله)
فاصلى بهم) بالنصب عطا على ابي (قوله ووددت) بكسر الدال الاولى اى غنت وحكى التنازحوا
فتح الدال في المنحى والواو في المصدر والمشهور في المصدر الضم وحكى فيه ايضا التثنية فهو مثالث
(قوله فتملى) يسكون الماس يجوز ان نصب الوقوع الغايه التثنية وكذا قوله فالتثنية بالرفع ويجوز
النصب (قوله سافعل ان شاء الله) هو ههنا التعليل بالخفض التبرك كذا قبل ويجوز ان يكون للتبرك
لاحتمال الاطلاع صلى الله عليه وسلم بالوسى على الجزم بان ذلك سيبقى (قوله قال عتيان) ظاهر
هذا السياق ان الحديث من اوله الى هنا من روايه محمود بن زيد بن يعقوب واسطة ومن هنا الى آخره
من روايته عن عتيان صاحب القصص وقد يقال ان قدر الازل مرسل لان محمود ابيه سخر عن
حضور ذلك لكن وقع التصريح في ازالة الحديث بس عتيان ومحمود من روايه الارزاعي عن ابن
شهاب عند ابي عوانة وكذا وقع تصريحه بالسماع عند المنصف من طريق معمر ومن طريق
ابراهيم بن سعد كذا كراه في الباب المنبني فيجعل قوله قال عتيان على ان محمودا اعاد اسم شيخه
احتمالا بذلك لطول الحديث (قوله ففسد اعلى) زاد الاسماعيلي بالمدلوله ان من طريق
ابن ابي اويس ان السؤال وقع يوم الجمعة والنوجه السبعه وقع يوم السبت فانه يوم يومين (قوله لداوود بكر)
لم يرد كجمهور الرواة عن ابن شهاب وغيره حتى ان في رواية الارزاعي ناسا قد غابت اسماء لكن
في رواية ابي اويس وسمعه ابو بكر وغيره من طريق انس عن ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة
احصاه والطبراني عن انس عن ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة
ابدا التوجه سمع عبد الخزل او قلنا جمع عمر وغيره من اصحابه في رواية ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة
حين دخل) ولكن سمعني حتى دخل قال عتيان رجع بعنقه فهاهنا روى المدلوله بل المنبني في
يحيى في البار ولا غير حتى دخل البيت مبادر الى ما يريه في رواية ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة
وكذا عبد الطبراني لم يدخل لم يجلس حتى قال ابراهيم بن سعد الا سجدوا ولا سجدوا ولا سجدوا
ابن في المراد ان جلوسه انما وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع في رواية ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة عن ابي ثعلبة

اصلى لقوى فاذا كانت
الامطار سال الوادى الذي
يتي ويقيم لم استطع ان
اتي مسجدهم فاصلى
بهم ووددت يا رسول الله
انك تأتيني فتملى في بيتي
فاتخذ مصلى قال فتالاه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم سافعل ان شاء الله قال
عتيان فغدا يا رسول الله صلى
الله عليه وسلم وابو بكر حين
ارتفع النهار فاستاذن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاذنته فاجلس
حين دخل البيت ثم قال
ابن شهاب

ثم صلى لانه هناك دعى الى الطعام فبدأ يوهن دعى الى الصلاة فبدأ بها **(قوله)** أن أصلي من بيتك
 كذا لا أكثر ولجهور رواية الزهري ووقع عند الكشيبي ووسطي بيتك **(قوله)** وحسنه أي
 منعاه من الرجوع **(قوله)** خزيمة بن جحاش سمعته مقصوداً بعد هارزاي مكسورة ثم ابتدأ تصانته ثم أتم
 هارزاي عن الاطعمة قال ابن قتيبة تصنع من لحم يقطع مناراً ثم يصب عليه ماء كثير فإذا نضج
 ذر عليه الدقيق وإن لم يكن فسلمهم فهو عسكوك كذا ذكر يعقوب وزاد من لحميات لسله قال
 ولبس هي حساء من دقيق فبعد سم وحكي في الجهر مقصود وحكي الزهري عن أبي الهيثم أن
 الخزيمة من الصالة وكذا حكاها المصنف في كلب الاطعمة عن التضر بن شميل قال عياض المراد
 بالصالة دقيق لم يغربل **(قلت)** ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الاوزاعي عنده سلم على
 جيشة يقيم ومجتهين قال أهل اللغة هي ان تلعن الخطئة قليلاً ثم يلقى فيها شحم أو غيره وفي
 المطالع أنهاروت في الصميم يحامو رامين مهملات وحكي المصنف في الاطعمة عن التضر
 أيضاً أنها أي التي مهملات تصنع من اللبن **(قوله)** فتأبى في البيت رجال يتلثمون بعد الألف
 موحدة تأبى اجتمعوا بعد أن تفرقوا قال الخليل المثابة مجتمع الناس بعد افتراقهم ومنه قيل
 للبيت مثابة وقال صاحب المحكم يقال تأبى إذا رجع وتأبى إذا أقبل **(قوله)** من أهل الدار أي
 الخلة لقوله خير دور الانصار دار بني الصارأي محلته والمراد أهلها **(قوله)** فقال قال منهم لم يسم
 هذا المبتدئ **(قوله)** مالك بن النخشن يضم الدال المهملة وفتح الخاء المعجمة وسكون الباء
 التصانته بعدها شين معجمة مكسورة ثم نون **(قوله)** أو ابن النخشن يضم الدال والسين وسكون
 الخاء بينهما وحكي كسر أوله والشك فيه من الراوي هل هو صرا ومكبر وفي رواية المتخلى غناني
 الثانية فيلم يدل النون وعند المصنف في الحارثين من رواية معمر النخشي بالون مكبراً من غير
 شك وكذا المسلم من طريق يونس ولهم طريق معمر بالشك وقيل الدبراني عن أحد بن صالح أن
 الصواب النخشم بالميم وهي رواية الطيالسي وكذا المسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتيان
 والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه **(قوله)** فقال بعضهم قيل هو عتيان راوي
 الحديث قال ابن عبد البر في التمهيد الرجل الذي ساروا النبي صلى الله عليه وسلم في قتل رجل من
 المنافقين هو عتيان والمنافق المشار اليه هو مالك بن النخشم ثم ساق حديث عتيان المذكور في
 هذا الباب وليس فيه دليل على ما قلناه من ان الذي ساروه عتيان وأغرب بعض المتأخرين
 فنقل عن ابن عبد البر أن الذي قال في هذا الحديث ذلك منافق هو عتيان أخذ من كلامه هذا
 وليس فيه تصريح بذلك وقال ابن عبد البر لم يحتج في شهود مالك بدوا وهو الذي أسر سهيل بن
 عمرو ثم ساق باسناد حسن عن أي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن تكلم فيه أليس قد
 شهد بدرا **(قلت)** وفي المغازي لابن اسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مالكا كاهذا ومعين بن
 عدي فخر فأسجدوا فخرارة على أنه بري بمحاشيتهم به من النفاق أو كان قد أطلع عن ذلك أو
 النفاق الذي اتهم به ليس ثقاق الكفر وأما أنكر الصحابة عليه وتوفده للمنافقين ولعل له عذراً في
 ذلك كما وقع لحاطب **(قوله)** الأتراء قد قال لاله لا الله وللطيا أي ما يدول ولمسلم أن أس شهد
 وكانهم فهموا من هذا الاستفهام أن لاجزمت بك ولولا ذلك لية ولو أفي حوايه أنه ليقرل ذلك
 وما هو في قلبه كما وقع عنده سلم من طريق أنس عن عمار بن **(قوله)** فأناري وجهه أي وجهه

أن أصلي من بيتك قال
 فأشرت إلى ناحية من البيت
 فقام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فكبر فقمنا فصففنا
 فصلى ركعتين ثم سلم قال
 وحسنه أي خزيمة صنعناها
 له قال فتأبى في البيت رجال
 من أهل الدار ذو وعسد
 فاجتمعوا فقال قائل منهم
 أين مالك ابن النخشن أو
 ابن النخشن فقال بعضهم
 ذلك منافق لا يجب الله
 ورسوله فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تنقل
 ذلك الأتراء قد قال لاله لا
 الله ير يبلك وجهه قال
 الله ورسوله أعلم قال فأناري
 وجهه

(قوله) ونصحه الى المنافقين قال الكرماني يقال نصحت له لاله ثم قال قد ضمن معنى الانباء
 كذا قال والتظاهر ان قوله الى المنافقين متعلق بقوله وبوجهه فهو الذي يتعدى الى واحدا متعلق
 بصيغته مخذوف للعلم **(قوله)** قال ابن شهاب أي بالاستناد الماضي ووجه من قال انه متعلق
(قوله) ثم سألت زاد الكشميني بهذا القول والحسين بن علي بن ابيهم الا لقابسي فضبطه بالاضداد
 المتجهة وظلوه **(قوله)** من سراتهم يفتح المهمة أي خباياهم وهو جمع سرى قال ابو عبيد هو
 المرتفع القدور سر والرجل يسر وإذا كان رفيع القدر وأصله من السراة وهو أرفع المواضع
 من ظهر الناقة وقيل هو رأسها **(قوله)** فصدقه بذلك يحتمل أن يكون الحسين سمعه أيضا من
 عتيان ويحتمل أن يكون جله عن صحابي آخر وليس العيصن ولا عتيان في العيصن سوى هذا
 الحديث وقد أخرجه البخاري في أكثر من عشرة مواضع موطولا ومختصرا وقد سمع من عتيان
 أيضا أنس بن مالك كما أخرجه مسلم وسمعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتيان أخرجه الطبراني
 وساق في باب التواكل جماعة أن أبا أيوب الأسدي سمع محمود بن الربيع يحدث به عن عتيان
 فأنكره لما يفتنه ظاهره من ان النار محرمة على جميع الموحدين وأما حديث الشاة فعدا الله على
 ان بعضهم يذهب لكن العلماء أجوبه عن ذلك منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب انه قال عقب
 حديث الباب ثم زلت بهذا لفراخ وأموزيان الامر قد انتهى اليها في استطاع ان لا يعثر
 فلا يعثر وفي كلامه فطران الصلوات الخمس زل فرضه قبل هذه الواقعة قطعوا ظاهره بقضئي
 ان تاركها لا يعذب اذا كان موحدا وقيل المراد ان من قالها خلاصا لا يترا القرائن لان
 الاخلاص يحصل على اداء الا لازم وتعب بجمع الملازمة وقيل المراد بجمعه التماسا وهو محرم
 دخول النار المدة للكافرين لا الطبقة المصعدة للعصاة وقيل المراد بجمعه دخول النار بشرط
 حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السيئ والله أعلم وفي هذا الحديث من القوائد امامة
 الاعي وخبايا المراء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى والله كائن في المدينة
 مساجد الجماعة سوى مسجد علي عليه وسلم والتعلق عن الجماعة في المطر والجمعة وهو
 ذلك واتخذ موضع من الصلاة وأما انتهى عن ابطان موضع من المدة فيه حديث
 رواه ابو داود وهو محمول على ما اذا استلزم بامو نحوه وفيه تسوية المفوفان يوم النسي عن
 امامة الزائر من زاره خصوص بما اذا كان الزائر هو الامام الا غلب فلا يستبره وكذا من أدن
 له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم وأوطأها
 ويستفاد منه ان من دعي من الصالحين ليركبه انه يجب اذا من التمسك به يعقل ان يكون
 عتيان انما يطلب تلك الوقوف على جميع القبلة بالقبلة ليعرف فيه ابد الدافع لدعوة المتحول
 والتبرك بالمسيرة والواقف بالوعود واستصحاب الزائر من أصحابه ادعاء ان المسمى لا يكره ذلك
 والاستئذان على الداعي في بيته وان تقدم منه طلب الامور ران تحت ذلك انما في الصلاة
 لا يستلزم وقضيه ولو أطلق عليه اسم الله محمد وفيه اجتهاد على من قال به انه على الاسم اراه انما اراد
 منزله بعضهم ليستفيدوا منه وتبركوا به والتبرك على من قال به انه على اسم الله الامام على
 جهة النتيجة ولا يهتد ذلك غيبة وأن على الامام ان يثبت في ذلك رتبة له في الوجه
 الجليل وفيه افتقار لمن غاب عن الجماعة ملاء نروا ولا نكتفي بالاعمال السنوية من غير اعتقاد

ونصحه الى المنافقين
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فان الله قد
 حرم على الناس قال لاله
 الا الله يبقى بذلك وجه الله
 قال ابن شهاب ثم سألت
 الحسين بن محمد الانصاري
 وهو أحد بنى سالم وهو من
 سراتهم عن حديث محمود
 ابن الربيع فصدقه بذلك

وأنه لا يختلف في النام من مات على التوحيد ولو ترجم عليه البخاري غير ترجمة الباب * والتي قبله
 الرخصة في الصلاة في الحال عند المطر وصلاة النوافل جماعة وسلام المومنين بسلام الامام
 وان رد السلام على الامام لا يجب وان الامام اذا اراد قوما مهم وشهود عيان بدوا أو على انزيرة
 وان العمل الذي ينبغي به وجه الله تعالى في صاحبه اذ قبله الله تعالى وان من تسبى من يظهر
 الاسلام الى المنافق ونحوه يقره عنه لا يكفر بذلك ولا يفسق بل بعدل لا يول في (قوله)
 (باب النجس) أي البدن المتأهلين في دخول المسجد وغيره بالنجس عطف على الدخول
 ويجوز ان يهبط على المسجد لكن الأول أفيد (قوله) وكان ابن عمر (أي في دخول المسجد) لم يره
 موه ولا عنه لكن في المسند للعلامة من طريق معاوية بن مرة عن أنس أنه كان يقول من السنة
 اذ دخلت المسجد ان تبدأ برحلك العيني واذا خرجت ان تبدأ برحلك البدني والعصم ان قول
 العصامي من السنة كذا المحمول على الرفع لكن لما لم يذكر حديث أنس على شرط المستفاد أشار
 اليه باثر ابن عمر ومحمد بن حنبل في حديث عائشة قبل على البدن المتأهلين في الخروج من المسجد أيضا لم يحتج
 ان يقال ان قولها ما استطاع احتراز عما لا يستطيع فيه التمسك كدخول الخلاء والخروج
 من المسجد وكذا تعاطى الاشياء المستقرة العين كالاستحمام والمطبخ وعلت عائشة رضي الله
 عنها صلى الله عليه وسلم لما ذكرت اما با- باره لا بذلك واما بالقرآن وقلة قدمت بقية مباحث
 حديثها اذ في باب التيمم في الوضوء والغسل (قوله) هل تنبش قبور مشركي
 الجاهلية (أي دون غيرهم من قبور الانبياء واتباعهم) فلان من الالهة لهم بخلاف المشركين
 فانهم لا حرمه لهم واما قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره فوجه التعليل ان الوعيد على
 ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعطي جوارحه الاله كما صنع اهل اخاهلة وجرحهم ذلك الى
 عبادتهم ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بان تنبش وترى عظماهم في ذلك يختص
 بالانبياء ويطبق عليهم ااتباعهم واما الكفرة فانه لا يخرج في نبش قبورهم اذ لا يخرج في اهانهم
 ولا يلزم من اتخاذ المساجد أمكنة تعظيمهم فعر فذلك أن لا تعارض بين فعله صلى الله عليه
 وسلم في نبش قبور المشركين واتخاذهم مساجد مكانها وبين لعنه صلى الله عليه وسلم من اتخذ قبور
 الانبياء مساجد لاسيما من الفرق والممن الذي أشار اليه في باب الوفاة في آخر المعازي من
 طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصص ووصلة في الجنائز من طريق أخرى عن
 هلال وزاد فيه البصري وذكر في عقبه مواضع من طريق أخرى بالزيادة (قوله) وما يكره من
 الصلاة في القبور يتناول ما اذا وقعت الصلاة على القبر أو الى القبر أو بين القبور وفي ذلك
 حديث رواه مسلم من طريق أبي هريرة القسوي مر فوعا لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها أو
 عليها قلت وليس هو على شرط البخاري فاشار اليه في الترجمة وأورد معه أثره الدال على ان
 النهي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة والازالة المذكور عن عمر بن الخطاب ووصولنا في كتاب الصلاة لابي
 نعيم شيخ البصري ولفظه بينما أنس يصلي الى قبر ناداه عمر القبر القبر فطن انه يعني القبر فلد رأى
 انه يعني القبر جاز القبر وصلى وله طرق أخرى ينتمى الى تعليق التعليق منها من طريق جيد عن أنس
 نحوه وزاد فيه فقال بعض من يليق انما يعني القبر فتحيب عنه وقوله القبر التبر بالصبيهما
 على التحذير (قوله) ولم ياهره بالاعادة) استنبطه من تلخذي أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي

(باب) التيمم في دخول
 المسجد وغيره وكان ابن
 عمر يبدأ برحله العيني فاذا
 خرج بدأ برحله البدني
 * حدثنا سليمان بن حرب
 قال حدثنا شعبة عن
 الأشعث بن سليم عن أبيه
 عن مسروق عن عائشة
 رضي الله عنها قالت كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يحب التيمم ما استطاع في
 شأنه كله في طهوره وترجله
 وتغسله (باب) هل تنبش
 قبور مشركي الجاهلية
 ويتخذ مكانها مساجد
 لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم لعن الله اليهود اتخذوا
 قبور أبنائهم مساجد
 وما يكره من الصلاة في
 القبور ورأى عمر أنس بن
 مالك يصلي عند قبر فقال
 القبر القبر ولم ياهره بالاعادة

وله أمر بينه المسجد

فأرسل إلى سلا من بني
البحار فقال يا بني البصار
أمنوني بجانكم هذا قالوا
لا والله لا نطلب غنة إلا إلى الله
فقال أنس فكان فيه ما
أقول لكم قبر والمشرقين
وقيمتوب وفيه نخل فامر
النبي صلى الله عليه وسلم
بقبور المشرقين فنبشت ثم
بالحرب فسوت وبالفصل
فقطع فصفوا النخل قبله
المسجد وجعلوا أعضاده
الجدة وجعلوا يتقنون
الضرب وهم يرتجزون والنبي
صلى الله عليه وسلم معهم
وهو يقول اللهم لا خير
الخير إلا حرة فأغفر
للانصار وأمرهم (باب)
الصلوة في مرضي الغنم
حدثني سليمان بن حرب
قال حدثني ثعبة عن أبي
التياب عن أنس قال سئل
النبي صلى الله عليه وسلم
يصل في مرضي الغنم ثم
سمعت بعدة يوب كن يصل
في مرضي الغنم قبل أن
يوفي المسجد (باب)
الصلوة في مواضع الأبل
حدثنا صدق بن النضر
ق حدثني سليمان بن حبيب
قال حدثني ثعبة عن ثعلبة
نافع قال قلت للنبي صلى
الله عليه وسلم قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي

ناقته جاع عليها بكسائي في البصرة وقوله وملا بني البصار حوله أي جاعهم وكأنتهم مشوا
معه أنبأ وقوله حتى أتني أي أتني رحطوا القناء التابعة لتسعة أيام الدار (قوله وأمرهم) بالفتح
على النام للفاعل وقيل روى الضم على النام للمفعول (قوله) ثمانية أي إذا كروا
ثمنه لا ذكر لكم الثمن الذي اختاره قال ذلك على سبيل المسلوقة فكأنه قال ساوموني
في الثمن (قوله لا نطلب غنة إلا إلى الله) تقديره لا نطلب الثمن لكن الأمر فيه إلى الله وإلى بعض
من وصكك اعتد الأسماعيل لا نطلب ثمنه إلا من الله وإذا بن ماجه أبدوا ظاهر الحديث
أنهم لم يأخذوا منه ثمنًا ولا في ذلك أهل السير كجاساني (قوله فكان فيه) أي في الحائط الذي
بني في مكانه المسجد (قوله وفيه نخل) قال ابن الجوزي المعروف فيه فتح الحياء المجيبة وكسر الراء
بعد هاء حذفت جمع خربة ككلم وكلمة (قلت) وكذا ضبط في معنى أي داود وحكي الخطأ أيضًا
كسر أوله وفتح ثامته جمع خربة كعنب وعنبه ولكنهم بنى حوث بفتح الحاء المسجلة وسكون
الراء بعدهما مثلثة وتقدم أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمجتمعة ورواية جادين لحنة عن
أبي التياح بالمسجلة والمثلثة فعل في هذا فرواية الكشميين في وهم لأن الضاري إنما أخر جسمين
رواية عبد الوارث وذكر الخطأ في فيه ضبطاً آخر وفيه بحث سائي مع قصة ما فيه في كتاب البصرة
إن شاء الله تعالى (قوله في آخره فأغفر للانصار) كذلك لا كثر للمسكني والحوي فأغفر للانصار
بحذف اللام ويوجه به ضم أغفر يعني استرو قدر واه أبو داود عن مسدد بلفظ فأغفر الانصار
وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع وجواز بنى القبور الدارسة إذا
لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد تشييدها وإخراج ما فيها وجواز بناء المساجد
في أماكنها قبل وفيه جواز قطع الأشجار الممتدة للعابدة أخذ ابن قولبة وأمر بالنخل فقطع وفيه غفر
لاحتمال أن يكون ذلك محالاً بغير إيمان يكون ذلك كروا وأما أن يكون طراً عليه ما قطع غفره
وسائي صفحة هبة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيرهما (قوله) بأصل الصلاة
في مرضي الغنم) أي أما كنها وهو بالوحدة والصاد المجتمعة جمع مرضي بكسر الميم وحديث
أنس طرف من الحديث الذي قبله لكن بين هاتك أنه كان يصلي بالصلوة حيث أدركه أي حيث
دخل وقتها سواء كان في مرضي الغنم أو غيرهما بين هاتك أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ثم بعد
بناء المسجد صار لا يجب الصلاة في غره بالضرورة قال ابن بطال هذا الحديث حجة على الشافعي
في قوله بجنازة أو بالالغتم وأجابه بالانصار مرضي الغنم لا تصل من ذلك وتجب بان الأصل
الطهارة وعدم السلامة منها غالب وإذا عارض الأصل والتألف قدم الأصل وقد تقدم مزيد
بحث فيه في كتاب الطهارة في باب أو الأبل (تنبيه) التاتل ثم سمعت بعدة يقول هو شعبة يعني
أنه سمع شيخه بن بديع القيد المذكور بعد أن سمعته بن بديع وهو مضموم الزيادة أنه صلى الله عليه وسلم
لم يصل في مرضي الغنم بعد بناء المسجد لكن قد انتفى ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة
(قوله) بأصل الصلاة في مواضع الأبل) كأنه يشير إلى أن الحديث الثوري قد انتفى
بين الأبل والغنم ليست على شرطه لكن لما طرق قوية بها حديث جابر بن سمرة عن مسدد
وحديث البراء بن عازب عند أبي داود وحديث أبي هريرة عند الترمذي وحديث عبد الله بن
مفضل عند النسائي وحديث سمرة بن جندب عند ابن ماجه وفي معظمها التعبير بمكان الأبل ووقع

في حديث جابر بن سمرة والبراء مبارك الابل ومثله في حديث عبدك هند الطبراني وفي حديث
 صبرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي وأحد ان الابل وفي حديث أسيد بن حضير عند
 الطبراني سناخ الابل وفي حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد مراد الابل فغير المستف بالمواضع
 لانهم اشل والماعطن أنص من المواضع لان الماعطن مواضع أقامت عند المله خاصة وقد ذهب
 بعضهم الى ان النهي خاص بالماعطن دون غيرها من الاماكن التي تكون فيها الابل وقيل هو
 ما رواه اطلقا فله صاحب المعنى عن أحمد وقد نازع الاسماعيل المنصف في استدلاله بحديث ابن
 عمر المذكور بانه لا يمتنع من الصلاة الى البعير وجعله ستره عدم كراهة الصلاة في مبركه وأجيب بان
 مراده الاشارة الى ما ذكر من علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله
 ابن مفل فأنهم اخفقت من الشياطين وفقره في حديث البراء كانه يقول لو كان ذلك لغصص صفة
 الصلاة لا تمنع مثله في جعلها امام المصلى وكذلك صلاة ركبها وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي الثالثة وهو على بعيره كما سيأتي في أبواب الوتر وفقره بعضهم بين الواحد منها وبين كونها
 بحقة لمسايطر عليه من القار المقتضى الى تشويش قلب المصلى بخلاف الصلاة على المركوب
 منها والى جهة واحدة معقول وساقى بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب ستره المصلى ان
 شاء الله تعالى وقيل علة النهي في التفرقة بين الابل والغنم بان عادة أصحاب الابل الاطوار يترجها
 فتجس اعطائها وعادة أصحاب الغنم ترك حكاها الطاعوا عن شريك واحد بعده وغلط ايضا من
 قال ان ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أوالها وأرواها لان مرابض الغنم تشرسها
 في ذلك وقال ان النظرية تنص على عدم التفرقة بين الابل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو
 أصحابه وتعقب بانه لا خلاف للاحاديث المصنوعة المبرحة بان التفرقة هي اساس فائدة الانتباه واذا
 ثبت الخبر بطله معارضته بالقياس اتفاقا ولكن جمع بعض الاعامة بين عموم قوله جعلت ل الارض
 مسجد او طورا ورابين أحاديث الباب يجعلها على كراهة النبي مرادنا أولى والله أعلم (تكملة)
 وقع في مسند أحمد حديث عبد الله بن عمران النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مرابض
 الغنم ولا يصلي في مرابض الابل والقروى سنده ضعيف فلو ثبت لقاد ان حكم البقر حكم الابل
 بخلاف ما ذكره ابن المنذر ان البقر في ذلك كالغنم (قوله) ما من صلى وقد دامه التنوير
 بالنصب على الظرف والتنوير فتح المنانة وتشديد التنون المضمومة ما تفرقة التار للنبز وغيره
 وهو في الاكثر يكون مخففة في الارض وربما كان على وجه الارض ورهمن خمسة بالاول
 هو معرب وقيل هو عربى توافق على الالسنه وانما خصه بالدمع كونه كذا التار بعده اهتماما
 به لان عبدة التاريس الجوس لا يبعدونها الا اذا كانت وقفة بالجر كالتى في التنوير أشار به الى
 ما ورد عن ابن سيرين انه كره الصلاة الى التنوير قال هويت ناراً حرجه ان أبى شيعة قوله أو شئ
 من العام بعد الخاص فتدخل فيه الشمس مثلا والاسنام والشمس والمراد ان يكون ذلك بين
 المصلى وبين القبلة (قوله) وقال الزهرى (هو طرف من حديث طويل ياتى وصولا في باب وقت
 الظهر وقد تقدم طرفه في كتاب العلم وساقى باللفظ الذي ذكره عن أبي الوحيد حديث
 ابن عباس ياتى الكلام عليه بتمه في صلاة الكسوف فقد ذكره بقامه ههنا الشهد الاسناد وقد تقدم
 ايضا طرف منه في كتاب الايمان وقد نازعه الاسماعيل في البرجة فقال ليس ما رأى الله فيه من

(باب) من صلى وقد دامه
 تنوير أو ناراً أو شئ مما يبعد
 فأراد به وجهه ان تعالى وقال
 الزهرى أخبرني أنس قال
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 عرضت على النار أنا وأصلى
 حدثنا عبد الله بن مسلمة
 عن مالك عن زيد بن أسلم عن
 عطاء بن يسار عن عبد الله
 ابن عباس قال انقضت
 الشمس فصلى ومول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم قال
 أريت النار فلم أرمقها
 كالיום قط أقطع

الشارع في نار معبوده تقوم بوجهه المصلي اليها قال ابن التين لاجبة فيه على الترجمة لانه لم يفعل ذلك مختاراً وانما عرض عليه ذلك للمعنى الذي اراده الله من تنبيه العباد وتعقيب الاختيار وعدمه في ذلك سواء امنه لا صلى الله عليه وسلم لا يقر على باطل قلل على ان مثله جائز وضرورة الاسماعيليين القصص وعلمه وان كانت ظاهرة ذلك لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجوده في بين المصلي وبين قلبه في الجلبة واحسن من هذا عندى ان يقال لم يضع المصطفى الترجمة يكرهه ولا غيرها فيجمل ان يكون مراده الترجمة بين من يتي ذلك منه وبين قلبه وهو قادر على ازالته او انحرافه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني وهو المطابق لحديث الباب ويكره في حق الاول كما سبق التصريح بذلك عن ابن عباس في القابل وكما روى ابن ابي شيبة عن ابن سيرين انه كره الصلاة الى التوراة الى بيت نار ونازعها بضامن المتأخرين القاضي السروجي في شرح الهداية فقال لادالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لانه صلى الله عليه وسلم قال اريت النار ولا يرام ان تكون امام متوجهها اليها بل يجوز ان تكون عن يمينه او عن يساره او غير ذلك قال ويحتمل ان يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة انتهى وكان البخاري رحمه الله كوشف بهذا الاعتراض فجعل بالجواب عنه حيث صدر اليه بالعلق عن انس فقمع عرضت على النار واما أصلي وأما كونه رآها امامه فسبق حديث ابن عباس يقتضيه فقمعهم قالوا بعد انصرف يارسل الله رأيا لك تناولت شيئا في مقامك ثم رأيتك تكلمت أي تأخرت الى خلف وفي جوابه ان ذلك بسبب كونه أرى النار في حديث انس المعلق هنا عنده في كتاب التوحيد موصولا لقد عرضت على الجنود النار أضاف في عرض هذا الحائط واما أصلي وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلي والبعليل **(قوله ما سب كراهة الصلاة في المقابر)** استنبط من قوله في الحديث ولا تتخذوها قبورا ان القبور ليست بجمل العبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة وكأني أشار الى أن ما روى أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد الخدري مر فوعا الارض كلها مسجد الا المقبرة والجامع والله ثقات لكن اختلف في وصله وارساله وحكم مع ذلك بعضه الحاکم وابن حبان **(قوله حديث يحيى)** هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر العمري **(قوله من صلاتكم)** قال القرطبي من التسبيح والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مر فوعا اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته (قلت) وليس فيه ما يفي الاحتمال وقد حكى عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا بعض فراضكم في بيوتكم ليعتد بكم من لا يخرج الى المسجد من نسوة وغيرهم وهذا وان كان محتملا لكن الاول هو الأرجح وقد بالغ الشيخ يحيى اليه فقال لا يجوز جله على القرية ضرورة نازع الاسماعيليين المصنف أيضا في هذا الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في المقابر (قلت) قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تجعلوا بيوتكم مقابر وقال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على انما غلبه التسلب الى الهالة في البيوت اذ المولى لا يصلون تأله قال لا تكونوا كالملوك الذين لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فاما جواز الصلاة في المقابر والمنع منه فليس في احديث ما يؤخذ منه ذلك (قلت) ان ارادته لا يؤخذ به بطريق المنطوق فسلم وان ارادني ذلك معلقا فلا فقد قسا

• (باب كراهية الصلاة في المقابر) • حديثنا مسند قال حديثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النسي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها قبورا

وجه استباحه وقال في النهاية تعالى المطالع ان تاويل الجناري مرجوح والاولى قول من قال
 معتاد ان الميت لا يصلى في قبره وقد نقل ابن المنذر عن اكثر اهل العلم انهم استلوا به هذا الحديث
 على ان القبر ليست بموضع الصلاة وهكذا قال البخاري في شرح السنة والخطابي وقال
 أيضا يحتمل ان المراد لا يتصلوا بيوتكم ووطنكم للتوم فقط لاتصالون قبا فان التوم اخو الموت
 والميت لا يصلى وقال التوربشتي حاصل ما يحتمل ان يقيم معان فذكر الثلاثة المأخوذة وراجعها
 يحتمل ان يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كالميت وبيته كالقبر (قلت) ويؤيده
 ما رواه مسلم مثل الميت الذي يذكر الله فيه والميت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت
 قال الخطابي وأما من تأوله على النهي عن دفن الموق في البيوت فليس بشئ فقد دفن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته (قلت) ماذا في الله تاويل هو ظاهر لفظ
 الحديث ولا سيما ان جعل النهي حكما منفصلا عن الامر وما استدلل به على رده بقعة الكرماني
 فقال لعل ذلك من خصائصه وقد روي ان الانبياء يدفنون حيث يموتون (قلت) هذا الحديث
 رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مر فوعا ما قبض نبي الا دفن حيث يقبض وفي
 اسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعف وله طريق أخرى مر سله ذكرها البيهقي في
 الدلائل وروي الترمذي في الشمائل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبد الله الانصبي
 الهاماني عن أبي بكر الصديق انه قيل له فابن دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المكان
 الذي قبض الله فيه روحه فانه لم يقبض روحه الا في مكان طيب اسناده صحيح لكنه موقوف
 والذي فيه اصرح في المقصود واذا جلد دفن في بيته على الاختصاص لم يذهبني غيره عن ذلك
 بل هو منجبه لان استمرار الدفن في البيوت ربما يصير مقابرا فنصير الصلاة فيها مكروهة ولفظ
 حديث أبي هريرة عند مسلم اصرح من حديث الباب وهو قوله لا تتجملوا بيوتكم مقابرا فان ظاهره
 يقتضي النهي عن الدفن في البيوت طلقا والله اعلم **(قوله)** يا سب الصلاة في مواضع
 الخسف والعذاب
 ويدكر ان عليا كره الصلاة
 بخسف بابل
 ان الخسف والعذاب أي ما حكمه اودكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخسف لان الخسف
 من جله العذاب **(قوله)** ويدكر ان عليا هذا الاثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي
 المحلى وهو يضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال كأمع على ورواه على الخسف الذي سابل فلم
 يصل حتى أجازته أي تعدها ومن طريق أخرى عن علي قال ما كنت لأصلى في أرض خسف الله
 بها ثلاث مراروا الطاهر أن قوله ثلاث مرار ليس متعلقا بالخسف لانه ليس فيه الا الخسف واحد
 وانما أراد ان عليا قال ذلك ثلاثا ورواه أبو داود مر فوعا من وجه اخر عن علي ولفظه نهاني
 حبيبي صلى الله عليه وسلم ان أصلى في أرض سابل فاتها لعونة في اسناده ضعف واللاق تحذف
 المصنف ما تقدم والمراد ان الخسف هنا ما ذكر الله تعالى في قوله فان الله ما بهم من التواعيد فتر
 عليهم السقف من فوقهم الآية ذكر اهل التفسير والاختصار ان المراد بذلك ان الترويض كعبان
 بن سابل جبا عظيما يقال ان ارتفاعه كان حصة آلاف ذراع خسف الله بهم قال الخطابي لأعلم
 أحدا من العلم بحرم الصلاة في أرض سابل فان كان حديث علي بابا فامله ما ه أن يتخذها وطنا
 لانه اذا قام بها كانت صلاته فيها يبعثي أطلقي المروم وأراد الا لازم قال فحتمل ان النبي ناس
 جعل ايدار الله تعالى من التسمية للعراق (قلت) وسياق قصة علي الاولى يرد التاويل والله

أعلم **(قوله)** حدثنا اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي أيوب بن أخت مالك **(قوله)** لا تدخلوا كان هذا النبي للمروم والني صلى الله عليه وسلم بالخبر دار غوث في حال توحيهم إلى بولوقه صرح المصنف في أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما **(قوله)** هو لا يدخلون في دفع الذال المجبة وله في أحاديث الأنبياء لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم **(قوله)** إلا أن تكونوا باكين ليس المراد الإقصاء في ذلك على ابتداء الدخول بل دائماً عند كل بحر من الدخول وأما الاستقراء فالكيفية المذكورة مطلوبة فيه لا لولوه وسبقه صلى الله عليه وسلم لم ينزل فيه البتة قال ابن بطال هذا يدل على إباحة الصلاة هناك لأن الصلاة موضع مكافئ لغيره كانه يشترط عدم مطابقة الحديث لا ترضى **(قلت)** والحديث مطابق لمن جهة أن كلامه فيه ترك القول كما وقع عند المصنف في المغازي في آخر الحديث ثم قطع صلى الله عليه وسلم رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي فدل على أنه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع على في خيف جابل وروى الحاكم في الأكليل عن أبي سعيد الخدري قال رأيت رجلاً جالساً في بيوت الهذليين فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم واستتر يده أن ينظر إليه وقال الله فالتقاء لكن استأذنه ضعيف وسبق فيه صلى الله عليه وسلم ان يسبق من مباهمة في كلب أحاديث الأنبياء ان شاء الله تعالى **(قوله)** لا يصيبكم بالرفع على ان لا فاسقة والمعنى ثلاثاً يصيبكم ويجوز الجرم على انها باهية وهو أوجه وهو غير معني الخبر والمصنف في أحاديث الأنبياء أن يصيبكم أي خشية أن يصيبكم ووجه هذه الخشية ان البكاء يشع على التفكير والاعتبار فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال نوح البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع عكسهم في الأرض وإما الهمة طويلاً ثم إيقاع عقبتهم وشدة عذابه وهو سبحانه قلب القلوب فلا يامن المؤمن ان تكون عاقبته الى مثل ذلك والتفكير يضاف مقابلة أولئك فعمدة القبا لكفر وإعمالهم أعمال عقولهم فيما يجب الإيمان به والطاعة فمن مر عليهم ولم يتفكر فيما يجب البكاء اعتذاراً بما هو المسم فقد شابههم في الإهمال ودل على قسوة قلبه وعدم خشوعه فلا يامن ان يمر به ذلك إلى العمل بعمل أعمالهم فبصية ما أصابهم بهذا يدفع اعتراض من قال كيف يصيب عذاب الظالمين من ليس نظام لأنهم بهذا التفرير لا يامن ان يصبر نظاماً فيعذب بظلمه وفي الحديث الحث على المراقبة والزجر عن السكنى في خيار الهذليين والإسراع عند المرور بها وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم **(قوله)** يا أيها الصلاة في البيعة كسر الموحدة بعد هامشة تحتها مع عبد النصارى قال صاحب الحكم البيعة صومعة الراهب وقيل كنيسة النصارى والثاني هو المعتمد يدخل في حكم البيعة الكنيسة وقيل المدارس والصومعوت الصنم ويت الباروخ وذلك **(قوله)** وقال عمر أن لا تدخلوا كنائسكم وفي رواية الأصلية كنائسهم **(قوله)** من أجل التماثيل هو جمع غنائل بمنزلة بينهم ما من وينه وبين الصورة عموم وخصر مطلق فالصورة أعم **(قوله)** التي فيها الضمير يعود على الكنيسة والصورة بالخبر على أنها بديل من التماثيل أو بيان لها وبالنصب على الاختصاص أو بالرفع أي ان التماثيل مصورة والضمير على هذا التماثيل وفي رواية الأصلية والصورة زيادة الواو للعاطفة وهذا الأثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له

• حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم ما أصابهم • باب الصلاة في البيعة • وقال عمر رضي الله عنه ألا تدخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصور

وكان ابن عباس يصلي في البسعة الايمية فيها ثمان مائة سنة وثمانون سنة وثمانون سنة وثمانون سنة
 ذكر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٤٤ كتيبة فرأى بها يارض الحبيشة يقال لها مارية قد كرت لها ماراً فيها من الصور

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لست أقوم اذا مات فيهم الصبد الصالح أو الرجل الصالح من أوطى قبره مسجد أو صور أو فية تلك الصور أو لست شرار انخل عند الله (باب) حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة وعبد الله بن عباس قالَا لما نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق بطرح حصناته على وجهه فإذا اغتمها كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد يحذر ما صنعوا حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد (باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت في الأرض مسجداً وطهوراً حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا هشيم قال حدثنا سيار هو أبو الحكم قال حدثنا يزيد بن القزعة قال حدثنا يار بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت ختاماً يعطهن أحد من الانبياء في نصرت بالعبادة نهر وجعلت في الأرض مسجداً وطهوراً وأما جرح من أمي أدركه الصلاة فليصل وأعطيت في الغنائم وكان النبي يفتي في قوم مناصفة وبهتت إلى الناس كافة وأعطيت إلى فاعة

أبو الحكم قال حدثنا يزيد بن القزعة قال حدثنا يار بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت ختاماً يعطهن أحد من الانبياء في نصرت بالعبادة نهر وجعلت في الأرض مسجداً وطهوراً وأما جرح من أمي أدركه الصلاة فليصل وأعطيت في الغنائم وكان النبي يفتي في قوم مناصفة وبهتت إلى الناس كافة وأعطيت إلى فاعة

(باب نوم المرأة في المسجد)

حدثنا عبد بن اسمعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة أن وليدة كانت سوداء لحى من العرب فاعتقوها فكشكت معهم قالت فخرجت حبيلة لهم عليها وشاح أحمر من سيور قالت فوضعتها أو وقع منها فزرت بحدأة وهو ملق بالحسنة لحاء فخطفته قالت فالتسوه فزجدهو قالت فأتهموني به قالت فظنقوا بفثون حتى قتشوا قبلها قالت والله أني لأعاقبهم اذ مرت الحياة فآلفته قالت فوقع منهم قالت فقلت هذا الذي أتهموني به زعموا ما منه بريته وهوذا قالت فأتت الرسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت قالت فكأن لها خبيث في المسجد أو خش قالت فكأن تأتي فتحدث عندي قالت فلا تجلس عندي مجلسا الا قالت

ووم الشاح من تعاجيبها
الآمن بالله الكفر أنجاف
قالت عائشة فقلت لها
ما شأنك لا تعذبيني معي مقعدا
الاثاث هذا قالت فحسني
بهذا الحديث

للتصريح لعموم قوله جعلت في الأرض مسجدا أي كل جزء منها يصلح أن يكون مكانا للعبادة أو يصلح أن يبنى فيه مكان للصلاة ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها للتعريض وعموم حديث جابر مخصوص بها أو الأول أولى لأن الحديث عسق في مقام الامتنان فلا ينبغي تخصيصه ولا رد عليه أن الصلاة في الأرض المختصة لا تصلح لأن التعصيف وصف طاروا الاعتبار بما قبل ذلك **(قوله ما)** نوم المرأة في المسجد أي وأقامتها فيه **(قوله أن وليدة)** أي أمتهوى في الأصل المؤلودة قساعة قوله قال ابن سيده ثم أطلق على الامتوان كانت كبيرة **(قوله قالت فخرجت)** القائلة ذلك هي الوليدة المذكورة وقدرت عنها عائشة هذه القصة والبيت الذي أنشدته ولم يذكرها أحد من منفي في رواية البخاري ولا وقعت على اسمها ولا على اسم القبيصة التي كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الشاح والشاح بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز إبدالها ألفا شيطان من تولدوا يخاف بينهما وتوابع به المرأة وقيل ينسج من ادم عريضا برصع بالزور وتشبه المرأة بين عاتقها وكشها وعن القاري لا يسمى وشاح حتى يكون منقطوما بالزور ودع انتهى وقوله في الحديث من سيور يدل على أنه كان من جلد وقوله بعد لحسنة لحا لا ينبغي كونه حرصا لأن ياض الزور على حرمة الجلد يصير كاللحم السمين **(قوله فوضعتها أو وقع منها)** شك من الراوي وقد روى ثابت في الدلائل من طريق أبي معاوية عن هشام فزاد فيه أن الصبية كانت عروسا قد خلت إلى مقتله فأنقضت الشاح **(قوله حدأة)** بضم الحاء فتح الدال المهملة وتشديد الهمزة تصغير حدأة بالهمز وزن غنية ويجوز فتح أوله وهي الطائر المعروف المانوف في قتله في الخل والحرم والاصل في تصغيره لحدأة يكون الباء مفتوحة الهمزة تكون سهلت الهمزة وأدعت ثم أشعبت النخبة فصارت ألفا وتسمى أيضا الحداء بضم أوله وتشديد الدال مقصور ويقال لها أيضا الحدوب بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو جمعها حدا كالقرد بلاها ورجعا فالوجه المدد والله أعلم **(قوله حتى قتشوا قبلها)** كما من كلام عائشة والافتقار السياق أن تقول قبلي وكذا هو في رواية المصنف في أيام الجاهلية من رواية علي بن مسهر عن هشام فالظاهر أن من كلام الوليدة وأردته بلفظ الغيبة التفتا وأتبعه بدوا زاد فيه ثابت أيضا قالت فدعوت الله أن يبرئني فأتت الحدا وهي تطرفون **(قوله وهوذا هوذا)** يحتمل أن يكون هو الثاني خبرا بدخرا أو مبتدأ وخبر محذوف أو يكون خبرا عن ذا والمجروح خبرا عن الأول ويحتمل غير ذلك ووقع في رواية أبي نعيم وهوذا وفي رواية ابن جرير وهوذا كجائزون **(قوله قالت أي عائشة)** فأتت أي المرأة **(قوله فكأن)** أي المرأة ولكنك تسمى فكان والخبا بكسر الهمزة بفتحها هو حدوب بالمد الخفيفة وبرأ وغيره وعن أبي عبيد لا يكون من شعر والخش بكسر الهمزة وسكون الفاء بعد هاشم بن عجة البيت الصغير القريب السهل مأخوذ من الانخفص وهو الانضمام وأصله الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها **(قوله فحدثت)** بلفظ المضارع يحذف إحدى التامين **(قوله تعاجيب)** أي أعاجيب وأحدها عجوبة ونقل ابن السكيت أن تعاجيب لأحده من لفظه **(قوله آلاها)** بتخفيف اللام وكسر الهمزة وهذا البيت الذي أنشدته هذه المرأة عروضة من الضرب الأول من الطويل وأبرزه نمايسة ووزنه فعولن مفاعيلن أوبع مرات لكن دخل البيت المذكور القبض وهو حذف

(باب نوم الرجال في المسجد) هو قال أبو قلابة عن أنس قدم رطه من فكل على النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا في الصفه وقال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفه الفقراء حديثنا مسدداً قال حدثنا يحيى عن عبد الله قال حدثني نافع قال أخبرني عبد الله بن عمر أنه كان ينام وهو شاب أعزب لأهل له في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا قتيبة بن سعد قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال سار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فظن عبد علي في البيت فقال أين ابن عمك قالت كان ينام وفيه شيء فغاضبي فخرج فلم يقل عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأسن أسرابن هو خلفه فقال يا رسول الله هو راقدا في المسجد فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسحه عنه ويقول قم أبارك فيكم أبارك حديثنا يوسف بن عيسى قال

الجلس الساكن في ثاقب جرمه فان أشبعت حركة الحمار من الوشاح صار الماء قلت ويوم وشاح الثوبين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء من البيت وهو أخف من الأول واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا السلس في أشعار العرب كثير جدا وفي أشعار الروميين وهو عند التحليل بن أحمد أصح من الكف ولا يجوز عندهم الجمع بين الكف وهو حذف السابع الساكن وبين القبض بل يشترط أن تعاقبا وانما أوردت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور وفي الحديث باحة الميت والمقبيل في المسجد لمن لا مسكن فمن المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أحد من القننة وباحة استتلاها فيه بالخيمة وضوحا وفيه انطرواح من البلد الذي يحصل لمرغفه الخنة ولعله يقول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة وفيه فضل الهيرة من دار الكفر واجبة دعوة الظالم ولو كان كافرا لأن في الساق أن اسلامها كان يعقد ومها المدينه ثاقبة أعلم (قوله ما نوم الرجال في المسجد) أي جواز ذلك وهو قول الجمهور وروى عن ابن عباس كراهيته إلا أن يرد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين من لم يسكن فيكره وبين من لا يسكن فيجوز (قوله وقال أبو قلابة عن أنس) هذا طرف من قصة العرين وقد تقدم حديثهم في الطهارة وهذا المقتضد أورد في الحمار بين موصولين طريق وهيب عن أيوب عن أي قلابة (قوله وقال عبد الرحمن بن أبي بكر) هو أيضا طرف من حديث طويل يأتي في علامات النبوة والصفه موضع مظلل في المسجد النبوي كانت تأوي إليه المساكين وقصبت البضاري إلى الاستدلال بذلك سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار رواه ابن أبي شيبة عنهما (قوله حديثنا يحيى) هو القطنان (عن عبد الله) هو العمري وحديث عبد الله بن عمر هذا مختصر أيضا من حديثه طويل يأتي في باب فضل قيام الليل وأورده ابن ماجه مختصرا أيضا بالقطر كتابا (قوله أعزب) بالمعلة والراي أي عزيمت في المشهور وفيه عزب بفتح العين وكسر الراء والأول لغة قلته مع أن القزاز أنكرها وقوله لأهل له هو تفسير لقوله أعزب ويشمل أن يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم وقوله في مسجدته لم يقله ينام (قوله عن أبي حازم) هو سهل بن زياد والد عبد العزيز المذكور (قوله ابن عمر) فيه إطلاق ابن عمر على أقارب الأب لابن عمر أبيها لابن عمر وفيه إرشادها إلى أن مخاطبة بذلك لما فيه من الاستعفاف بذكر القرابة ولكنه صلى الله عليه وسلم فهم ما وقع بينهما فأراد استعفافها عليه بذكر القرابة القرية التي بينهما (قوله فلم يقل عندي) بفتح الباء الصغرى وكسر القاف من القواف وهو نوم نصف النهار (قوله فقال لأنسان) بظهره أنه سهل راوي الحديث لأنهم لم يذكروا أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم غيره والمصنف في الأب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أن ابن عمك قال في المسجد وليس بينه وبين الذي هنا خلفه لاحتمال أن يكون المراد من قوله انظر أن هو المكان أعصوس من المسجد وعدا الطبراني فأمر انسابه فوجدته مطبوعا في الجدار (قوله هو راقدا في المسجد) فيه مراد الترجمة لأن حديث ابن عمر يدل على إحسنه لمن لا مسكن له وكذا قصة أحاديث الباب الأمامية على قاتها قد نفي العميم لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قولته النهار في حديث سهل هذا من القول أيضا جواز القاطنة في المسجد ومخارطة المعصوب بما لا ينصب له بل يحصل به تأييده

وفيه التكنية بغير الواو تكنية من له كنية والتضيق بالكسبة لمن لا يغضب وسياق في الادب
 أنه كان يقرح اذا دعي بذلك وفيه مداراة الصهر وتكسبت من غضبه ودخول الوالدات ابنته بغير
 اذن زوجها حيث يعلم رضاء وأنه لا بأس بايداء المتكسبة في غير الصلاة وسألت بقية ما يتعلق به
 في فضائل علي أن شاء الله تعالى **(قوله)** حدثنا ابن فضال هو محمد بن فضل بن غزوان أبو حازم هو
 سلمان الاشجعي وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السنن والقصاص كانا جميعا لديني تايين
 ثقتين **(قوله)** لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة يشعرونهم كانوا أكثر من سبعين وهو لاء
 الذين رآهم أو هريرة غير السبعين الذين بينهم النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر معونة وكانوا
 من أهل الصفة أيضا لكنهم استشهدوا قبل اسلام أبي هريرة وقد اعتق يجمع أصحاب الصفة ابن
 الاعرابي والسلي والحاكم وأبو نعيم وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وفي بعض ما ذكره
 اعتراض ومناقشة لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك **(قوله)** رده هو ما يستره على البدن
 فقط وقوله اما زارأي فقط واما كساه أي على الهيئة المشروحة في المتن وقوله قد ربطوا أي
 الاكسية خلف المقول العلم به وقوله فيها أي من الاكسية **(قوله)** فيصمعه يده أي الواحد
 منهم زاد الامام علي أن ذلك في حال كونهم في الصلاة يحصل ذلك أنه لم يكن لأحد منهم ثوبان وقد
 تقدم نحو هذه الصفة في باب اذا كان التوب يضيق **(قوله)** ما **(قوله)** الصلاة اذا قدم من سفر
 أي في المسجد **(قوله)** وقال كعب هو طرف من حديثه الطويل في قصة تحلفه وفوته وسياق
 في أواخر المغازي وهو ظاهر فيسريحه لوز كعب حديث جابر يجمع بين فعل النبي صلى الله
 عليه وآله وأمره فلا يظن أن ذلك من خصائصه **(قوله)** قال مسعر أراه بالفم أي أفخه والضمير
 لجابر **(قوله)** وكان له علم دين كذا لا كثر للعوي وكان له أي لجابر عليه أي على النبي صلى
 الله عليه وسلم وفي قوله بعد ذلك فقضاني التفات وهذا الدين هو من جابر وسياق مطولا
 في كتاب الشروط وادكرهنا فواته أن شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف أيضا في نحو من
 عشرين موضعاً مطولا ومختصراً موصولا ومعلقا ومطابقا للترجم من جهة أن تقاضيه ثلث
 الجمل كل عند قدم من السفر كما ساقى واضحا وغفل مقلداً حيث قال ليس فيما يرب عليه
 لأن لقائل أن يقول ان جابر لم يقدم من سفره لئس فيه ما يشعر بذلك قال التنوير هذه الصلاة
 مقصودة للقدم من السفر شري بها صلاة القدم لأنهم اتجهوا المسجد التي أمر الداخل بها قبل
 أن يجلس لكن تحصل التحية بها وتكسب بعض من منع الصلاة في الاوقات النهي بقوله كانت
 ذاسب بقوله ضحى ولا جهة له لأنها واقعة عن **(قوله)** ما **(قوله)** اذا دخل المسجد حذف
 الفاعل العلم به وذكر في رواية الاصيل وكربة كلفا **(قوله)** عن أبي قتادة يقتضين هكذا اتفق
 عليه الرواة عن مالك ورواه سهل ابن أبي صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير قال عن جابر بن
 أبي قتادة وخلفاء الترمذي والدارقطني وغيرهما **(قوله)** السلي يقتضين لاهن الاضار والاسناد
 كله مدني كالتي بعده **(قوله)** فليركم أي فليصل من اطلاق الجزم واردة الكل **(قوله)** لم يركس
 هذا العدد لامفهوم لا كثره باتفاق واختلاف ألقوا الصبح اعتباره فلا تبادي هذه السنة
 بأقل من ركعتين واتفق أئمة الفتوى على أن الامر في ذلك للتسب وتقل ابن بطال عن أهل
 الفاهم الوحي والذي صرح به ابن حزم عنده ومن أنه علم الوحي بقوله صلى الله عليه وسلم

حدثنا ابن فضال عن أبيه
 عن أبي حازم عن أبي هريرة
 قال رأيت سبعين من أصحاب
 الصفة منهم رجل عليه
 رداء اما زار واما كساه
 قدر بطواف أعناقهم فيها
 ما يبلغ نصف الساقين ومنها
 ما يبلغ الكعنين فيصمعه
 يده كراهية أن ترى عورته
(باب الصلاة اذا قدم من
سفر) وقال كعب بن مالك
 كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا قدم من سفر يربط بالمسجد
 فضلي فيه حدثنا خلاد بن
 يحيى قال حدثنا مسعر قال
 حدثنا محاب بن دثار عن
 جابر بن عبد الله قال رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وغوفي المسجد قال مسعر
 أراه قال ضحى فتدلى
 ركعتين وكان في علي - دين
 فقضاني وزاد **(باب**
اذا دخل المسجد ما يركع
ركعتين) حدثنا عبد الله
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك
 عن عامر بن عبد الله بن
 الزبير عن عمرو بن عمار الزرق
 عن أبي قتادة السلي أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال اذا دخل أحدكم
 المسجد فليركع ركعتين

الذي رآه يخطئ أحسن فقد آذيت ولم يأمر بمصلا كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر
وقال الطحاوي أيضا الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الأمر بدخولها فيها (قلت) هما
عمومان تعارضا الأمر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل والنهي عن الصلاة في أوقات
مخصوصة فلا بد من تخصيص أحد العمومين فذهب جمع إلى تخصيص النهي وتعميم الأمر وهو
الأصح عند الشافعية وذهب جمع إلى عكس وهو قول الخنفية والمالكية (قوله قبل أن يجلس)
صرح جماعة أنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه
من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركت ركعتين قال لا قال
قم فأركعهما ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تقرب بالجلوس (قلت) ومنه قصة سلك
كاسيا في الجمعة وقال الحب الطبري يحتفل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعد
وقت جواز أو يقال وقتها قبله أداؤه وبعد قضاءه ويحتمل أن يحمل مشروعيته ما بعد الجلوس
على ما إذا لم يطل الفصل (قائدة) حديث أبي قتادة هذا ورده على سبب وهو أن ابتداء دخول
المسجد فيجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا بين أصحابه يجلس معهم فقال له ما عندك أن ترتع
قال لا أيتك جالسوا الناس جالس قال فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين
آخرجه مسلم وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة أعطوا المساجد حقهما قبله وما
حقها قال ركعتين قبل أن تجلس (قوله باب الحديث في المسجد) قال المازري
أشار الضاري إلى الرذعة من منع الحديث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجهه كالجنب وهو
مبني على أن الحديث هنا الرجم وهو وبذلك فسره أبو هريرة كما تقدم في الطهارة وقد قيل المراد
بالحديث هنا أعم من ذلك أي ما لم يحدث سوا أو يؤيده رواية مسلم ما لم يحدث فيه ما لم يؤذنه
وفي أخرى للضاري ما لم يؤذنه يحدث فيه وسياق قرى ما بناه على أن الثانية تفسر للدلالة (قوله)
الملائكة تصلي) وللكشيحي أن الملائكة تصلي بزيادة والمراد بالملائكة الخلفاء والسيرة
أو أعم من ذلك (قوله تقول الخ) هو بيان أقوله تصلي (قوله ما دام في محله) مفهومه أنه إذا
انصرف عنه انقضت ذلك وسياق في باب من جلس في المسجد فنظر الصلاة بان فضله من انظر
الصلاة مطلقا سواء أت في مجلسه ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره ولفظه ولا يزال في صلاة
ما انتظر الصلاة فأنبت للفتنظر حكم المصلي فيمكن أن يحمل قوله في مصلا على المكان المحدث
للصلاة لا الموضع الخاص بالسجود فلا يكون بين الحديثين تخالف وقوله ما لم يحدث يدل على أن
الحديث يطل ذلك ولو استمر جالسا وفيه دليل على أن الحديث في المسجد أشد من الخاتمة لما
تقدم من أن لها كثارة ولهمز كراهة كراهة بل عموم صاحب بحرمان استقنار الملائكة ودعاه
الملائكة ترجوا الأجابة لقوله تعالى ولا يشفعون إلا من ارتضى وسياق بقية فتاواه هذا
الحديث في باب من جلس ينتظر الصلاة أن شاء الله تعالى (قوله باب) بنية المسجد
أي النبوي (قوله وقال أبو سعيد) هو الخلدري والقدرد المذكور هنا طرف من حديثه في كراهة
القدرد وقد وصله المؤلف في الاعتكاف وغيره من طريق أبي سلمة عنه وسياق قرى في أبواب صلاة
الجماعة (قوله وأمر عمر) هو طرف من قصة في كراهة المسجد النبوي (قوله وقال) أن
الناس) وقع في رواية أخرى، يضم الهمزة وكسر الكاف وتشد البدون المذمومة بلغة الفعل

قيل أن يجلس (باب)
الحديث في المسجد) حديثنا
عبد الله بن يوسف قال
أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الملائكة
تصلي على أحدكم ما دام
في مصلاه الذي صلى فيه
ما لم يحدث تقول اللهم
اغفر له اللهم ارحمه (باب)
بنية المسجد) وقال
أبو سعيد كان سقف المسجد
من بر يد النخل وأمر عمر
ببناء المسجد وقال آكن
الناس من المطرواياك

المضارع من أكن الرباعي يقال أكنته الشيء كأنما أي صنته وسترته وحكي أبو زيد كنته من
 الثلاثي بمعنى أكنته وفرق الكسافي بينهما فقال كنته أي صنته وأكنته في نفسه أي أسرته
 ووقع في رواية الأصملي أكن بفتح الهمزة والنون فعل أمر من الأكل أيضا ويرجح قوله بفتح
 وأمره وقوله بعده وإياك ونوجه الأولى بفتح طبع القوم بما أراد أنما ثبت إلى الله أن فعله
 وإياك أو جعل قوله وإياك على الجريد كأنه ناطق بنفسه بذلك قال عباس وفي رواية غير
 الأصملي والقاسبي أي وأى ذكر الناس بهذا الفعل من ترك الكاف وهو صحيح أيضا ويجوز
 ابن ذلك ضم الكاف على أنه من كن فهو ككنون انتهى وهو تصح لكر الرواية لا تساعد (تتبع)
 ففتن الناس) بفتح المنة من فن وضبطه ابن التين بالضم من أفتن وذكرا ن الاصح أنكر وآن
 بأبعد أجازوه فقال فتنوا فتن بمعنى قال ابن بطال كان عمرهم ذلك من رد الشارع الخاصة إلى
 أي جهنم من أجل الأعلام التي فيها وقال أنها ألهي عن صلاتي (قلت) ويحتمل أن يكون عند
 عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فتقدموا أي ما جاهد من طريق عمرو بن ميمون عن عمر فرغوا
 ما ساء عمل قوم قط الزخرفوا ما سجد درجة قتلت الأشيخه جيلة بن الحسن فقه مقلد
 (قوله) وقال أنس يتباهون بها) بفتح الهاء أي يتناخرون وهذا يتعلق بروايته موصولا في سند
 أي وصلي ومعه ابن خزيمة من طريق أبي قتادة أن أنسا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يتباهون بالمسجد ثم لا يعبرونها الاقلاد وأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان في مختصرهما
 طريق أخرى عن أبي قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم أمة عفتى يتباهى
 الناس في المساجد والطريق الأولى التي مراد البخاري وعند أبي بصير في كتاب المساجد من أوجه
 الذي عند ابن خزيمة يتباهون بكثرة المساجد (تتبع) قوله ثم لا يعبرونها المراد به عمارتها
 بالصلاة وذكر الله وليس المراد به أنهم يختلفون في ترجمة الباب الذي بعده (قوله) وقال ابن
 عباس لترتفع فيها) بفتح اللام وهي لام القسم وضم المنارة فتح الزاوي وسكون الخاء لمجهول كسر
 الراء وضم الفاء وتشديد النون وهي نون التاكيد لترتفع لانه أصل الزخرف الزخرف الذهب ثم
 استعمل في كل ما يزين به وهذا التحليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الأصم عن
 ابن عباس هكذا موقفا وقوله حديث مرفوع ولتفه ما أمرت بتشديد المساجد وظل الطبري
 في شرح المشكاة أنهم ما حديث واحد فشرحه على أن اللام في ترتفع فيها مكسورة وهي لام
 التعليل للمعنى فسد والمعنى ما أمرت بالتشديد ليجعل ذريعة إلى الزخرفة قالوا وإن يهجر
 التاكيد وفيه نوعون ويخبر ونائب ثم قال ويؤيد بفتح اللام على أنها جواب القسم (تتبع) وهذا
 هو المقتدو الأول لم يثبت به الرواية أصلا فلا يفتقره وكلام ابن عباس فيه مفصول كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم في الكتب المشهورة وغيرها وانما لم يذكر البخاري المرفوع لاختلاف
 على بن زيد بن الأصم في وصله وأرسله قال البغوي الشديد ربح المناظر ونظره وانما زخرفت
 اليهود والنصارى ما بهما حين عرفوا كتبهم وبدلوها (قوله) حدثنا يعقوب بن إبراهيم زاد الأصملي
 ابن سعد رواية صاه بن كيسان عن نافع من رواية الأثران لأنه ما حديثان متتابعين من
 طبقة واحدة وعبد الله هو ابن عمر (قوله بالقب) بفتح اللام وكسرا واحدة (قوله) وعنده
 أوله ونائبه ويجوز ضمها وكذا قوله خشب (قوله) وزاد فيه عمر وبناء على زياده أي يجنس

تحمر أو تصفر ففتن الناس
 وقال أنس يتباهون بها
 ثم لا يعبرونها الاقليلا
 وقال ابن عباس لترتفع فيها
 كما زخرفت اليهود والنصارى
 حدثنا علي بن عبد الله
 قال حدثنا يعقوب بن
 ابراهيم قال حدثني عن
 صالح بن كيسان قال حدثنا
 نافع أن عبد الله أخبره أن
 المسجد كان على عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مبنيا بالزخرفه
 الجريد وعنده خشب
 المسهل في زخرفه أبو بكر
 شأوا زاد فيه عمر وبناء على
 بنيانه في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالبن
 والجريد وأعاد عده خشبا

ثم هجره عثمان فزادته زيادة
كثيرة وفي حذاره بالجحارة
المنقوشة والقصة وجعل
عمده من حجارة منقوشة
وسقفه بالساج (باب) به
التعاون في بناء المسجد
ما كان للمشركين
أن يعمر وامسجد الله
شاهدين على أنفسهم
بالكفر أولئك حبطت
أعمالهم وفي التاريخ خالدون
انما يعمر مساجد الله من
أمن بالله واليوم الآخر
وأقام الصلاة وآتى الزكاة
ولم يخش إلا الله فعسى
أولئك أن يكونوا من
المهتدين حدثنا سعد
قال حدثنا عبد العزيز بن
مختار قال حدثنا خالد الحذاء
عن عكرمة قال قال ابن عباس
ولابنه علي انطلقا إلى أبي
سعيد فاجعنا من حديثه
فانطلقنا فإذا هو في حائط
يصلبه فاخذوا من قاعتي
ثم أنشأ يحدثنا حتى أتى على
ذكر بناء المسجد فقال كما
نحفل لبنة لبنة

الالكات المذكور ولم يغير شيئا من حقه الا توسيعه
التوسيع وتغير الا لآن (قوله) بالجحارة المنقوشة أي بدل القين والسموي والمستطى بجحارة
منقوشة (قوله) والقصة) فتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجص بلفظة أهل الجحاز
وقال الخطابي تشبه الجص وليس به (قوله) وسقفه) بلفظ الماضي عطفا على جعل وباسكان
القاف على عمده والساج نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند قال ابن بطال وغيره هذا
يدل على أن السنة في ببناء المسجد القصود ترك الفواقي تحسنه فقد كان عمر مع كثرة الفتوح
في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المصعد عما كان عليه وانما احتاج إلى تجديده لان جريد النخل
كان قد فسر في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر ثمنه مما لا يقتضيه الزخرفة
ومع ذلك فقد ذكر بعض الصحابة عليه كاسا في بعد قليل وأول من زخرق المساجد الوليد بن
عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك
خوفاً من الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة اذا وقع ذلك على سبيل التعظيم
للمسجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال ابن المنير لا يشد الناس يومهم وزخرفوها
ناسب ان يصنع ذلك بالمسجد صونا لها عن الاستفانة وتعب بان المنع ان كان للث على اتباع
السنة ترك الرفاهة فهو كما قال وان كان خشية شغل بال المعلى باز فرق لا لبقاء العلة وفي
حديث أنس علم من اعلام النبوة لا يخبره صلى الله عليه وسلم عاصي يقع وقوعه كما قال (قوله)
بالتعاون في بناء المسجد ما كان للمشركين أن يعمر وامسجد الله كذا في رواية
أحمد وزاد غيره قبل قوله ما كان يقول الله عز وجل وفي آخره الى قوله المهتدين وذكره لهذه الآية
مصريته الى ترجيح أحد الاحتمالين من أحد الاحتمالين في الآية وذلك ان قوله تعالى مساجد الله
يحتمل ان يراد بها مواضع السجود ويحتمل ان يراد بها الاماكن المخصصة لأقامة الصلاة وعلى
الثاني يحتمل ان يراد بعمارتها ببناءها ويحتمل ان يراد بها الافاكة لذلك فيها (قوله) حدثنا سعد
هذا الاسناد كله بصري لأن ابن عباس أقام على البصرة أيام مدته ومعه مولاة عكرمة (قوله)
انطلقا الى أبي سعيد أي الخدرى (قوله) فاذا هو) زاد المصنف في الجهاد فانه هو وأخوه في
حائط لهما (قوله) يصلبه) قال في الجهادية قتياله والحائط السنان وهذا الأخ زعم بعض الشراح
انه قتاده بن النعمان وهو أخو أبي سعيد لامة ولا يصح ان يكون هو فان علي بن عبد الله بن عباس
ولدى أخاخر خلافة علي ومات قتاده بن النعمان قبل ذلك في أواخر خلافة عمر بن الخطاب وليس
لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه الا قتاده فحتمل أن يكون المذكور أناس من
الزراعة ولم أتبع الى الآن على اسمه وفي الحديث إشارة الى أن العلم لا يحوي جميعه أحد لان ابن
عباس مع سعة علمه أمرانه بالاسد عن أبي سعيد فحتمل أن يكون علم ان عنده ما ليس عنده
ويحتمل أن يكون ارساله اليه لطلب علوا الاسناد لان أبا سعيد رآه ثم حبسوا كـ حناجر النبي
صلى الله عليه وسلم من ابن عباس وفما كان السلف عليه من الواضع وعدم الكبر وتعاقد
أحوال المعاش بانفسهم والاعتاف لاهل الفضل بفضلهم وكرام طلب العلم وقد قدم حواشيهم
على حواشي أنفسهم (قوله) فاخذوا من قاعتي) فيه التاهب لآلة العلم وترك الحديث في حالة
المهنة اعطاهما الحديث (قوله) حتى أتى على ذكر بناء المسجد أي النبوي وفي رواية كرمه حتى اذا

أخى **قوله** وعمار لبنتين زاد عمر في جامعته لبنته عنه ولبنته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر وتوقير الرئيس والقيام عنه بما يتأطمان من المصالح وفضل بيان المساجد **قوله** فراء النبي صلى الله عليه وسلم فنفض فيه التعبير بصيغة المضارع في موضع الماضي مبالغة لاستحضار ذلك في نفس السامع كأنه يشاهده وفي رواية التكمين في جملته ينقض **قوله** التراب عنه زاد في الجهاد عن رأسه وكذلك المسلم وفيه أكرام العامل في حبل الله والاحسان إليه بالفعل والقول **قوله** ويقول أي في تلك الحال **ويح** عمار هي كلفه حق وهي بفتح الخاء إذا اضفت فان لم تضاف بازالرفع والنصب مع التنوين فيما **قوله** يدعوهم أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتله كما ثبت من وجه آخر قتله الفتنة الباغية يدعوهم إلى آخره وسياق التنبيه عليه فان قيل كان قتله بصفين وهو مع علي والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الداء إلى النار فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم يدعونهم إلى الجنة وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم فالمراد بالداء إلى الجنة الداء إلى سبيلها وهو طاعة الامام وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة علي وهو الامام الواجب الطاعة انذاك وكذا هو يدعوهم إلى خلاف ذلك لكنهم معذرون لتأويل الذي ظهر لهم وقال ابن بطال - ما المذهب انما يصح هذا في الخوارج الذين يثبت اليهم على عمار يدعوهم إلى الجاهلية ولا يصح في أحسن الصحابة وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح وفيه نظر من أوجه أحدها ان الخوارج انما خرجوا على علي بعد قتل عمار بخلاف بين أهل العلم بذلك فان ادعاء أهل الخوارج كان عقب الحكم وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعاً فكيف يبعث اليهم على بعد موته ثانيها ان الذين يثبت اليهم على عمار انما هم أهل الكوفة بعنه يستفهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل وكان فيهم من الصحابة جماعة كن مع معاوية وأفضل وسياق التصريح بذلك عند المصنف في كتاب التوقيف من المذهب وقع في مثلهم زيادة اطلاقه عليهم نسبة الخوارج وحاشاهم من ذلك ثالثها ان شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة ويمكن جملة على أن المراد بالذين يدعوهم إلى النار كفار قرين كما صرح به بعض الشراح لكن وقع في رواية ابن السكن وكرمه وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغرى التي ذكر أنه قابلها على نسخة القرري التي بخطه زيادة موضع المراد وتقصيص ان الضمير يعود على قتله وهم أهل الشام ولفظه **ويح** عمار قتله الفتنة الباغية يدعوهم الحديث هو اعلم ان هذه الرواية لم يذكرها الجسدي في الجمع وقال ان البخاري لم يذكرها أصلاً وكذا قال أبو مسعود قال الجسدي ولعلها تقع البخاري أو وقعت لحذفها قال وقد أخرجهما الاسماعيلي والرباعي في هذا الحديث (قلت) يظهر لي ان البخاري حذفها عمداً وذلك لسكينة نصية وهي أن أبا سعيد اندري اعترف ان لم يسمع هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم فدل على انها في هذه الرواية مدرجة ومأولة التي ثبتت ذلك ليست على شرط البخاري وقد أخرجهما الرباز من طريق داود بن أبي هند عن أبي نصر عن أبي سعيد فذكر الحديث في باب المسجد جعلهم لبنته وفيه فقال أبو سعيد حدثني أبي يحيى لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يا ابن حبيبة تقتلك الفتنة الباغية اه وابن حبيبة هو عمار وحبيبة اسم أمه وهذا الاسناد على شرط مسلم وقد عني أبو سعيد من حديثه

وعمار لبنتين لبنتين فراء
النبي صلى الله عليه وسلم
فنفض التراب عنه ويقول
ويح عمار يدعوهم إلى الجنة
ودعوته إلى النار

ذلك منبر قلت قد أخرجه المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ ألا جعل لك منبراً لعل
 التعر يعوق صفة المنبر مخصوصةً ويحتمل أنه لما فرض اليها الأمر بقوله لها انشئت كان
 ذلك سبب البطالة لأن الغلام كان شرعياً وأبطلوا أنه جهل الصفة وهذا الوجه الأرجح في نظري
 (قوله ألا جعل لك) أضافت الجعل إلى نفسه بما جازاً (قوله فإن لي غلاماً نجاراً) فردا
 الكشميني فإني غلام نجار وقد اختصر المؤلف هذا أيضاً وابتني بقوله في علامات النبوة
 وفي الحديث يقول البذل إذا كان بغير سؤال واستحجاز الوعد عن يعلم منه الإجابة والشراب إلى
 أهل الفضل يعمل الخير وسباني بقية فوارده في علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله)
باب من بنى مسجداً أي ماله من الفضل (قوله أخبرني عمرو) هو ابن الحرث وبكير
 بالهجرة هو ابن عبد الله بن الأشج وعبد الله هو ابن الأسود في هذا الأسناد ثلثة من التابعين
 في نسق بكير وعاصم وعبد الله ثلاثة من أوله مصريون وثلاثة من آخر معدنيون وفي وسطه
 مدني سكن مصر وهو بكير فاقسم الأسناد إلى مصري ومدني (قوله عند قول الناس فيه) وقع
 بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن لبيد أنه سأل عن عوس صفار الحنابلة قال
 لما أراد عثمان بناء المسجد ذكره الناس ذلك وأجواباً أن يدعو عن هتفه أي في عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم ونظيره إذا أن قوله في حديثه لا يحين بنى أي حين أراد أن يبنى وقد ليعوق في
 شرح السنة لعل الفتي كره الحنابلة من عثمان بناؤه باطله في المنقوشة لا يردت عنه
 انتهى ولم يبن عثمان المسجد انشاءً وانما هو مشدده كما تقدم في باب بيان المسجد في وقت
 إطلاق البناء في حق من جسد كما يطلق في حق من أنشأ والمراد ببناء المسجد هنا بعض المسجد
 إطلاق الكل على البعض (قوله مسجد الرسول) كذا لاكثر وللمدري والكشميني مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنكم) كثرتم لحذف المفعول للعلم به والمراد السلام بالانكار
 ونحوه (تنبيه) كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور وقبل في آخر سنة
 من خلافته في ذلك السبعين الحزن بن مسكين عن ابن وهب أخبرني مالك أن كعب الأحبار
 كان يقول عند بنان عثمان المسجد ولدن ان هذا المسجد لا ينجز فانه اذا فرغ من بنائه قتل
 عثمان قال مالك فكان كذلك (وقت) ويمكن الجمع بين القولين بأن الأول كان اربعاً ابتدائه
 والثاني تاريخ انتهائه (قوله من بنى مسجداً) التذكير فيه للشيوع فيدخل فيه الكبير والصغير
 ووقع في رواية أنس عند الترمذي صغيراً أو كبيراً وإذا بنى أي شية في حديث الباب من وجه
 آخر عن عثمان ولو كتحفص قطاً وهذه الزيادة أيضاً عند ابن حبان والزيار بن حديد أيضاً
 وعند أبي مسلم الكشي من حديث ابن عباس وعند أبي نعيم في الأوسط من حديث أنس وابن عمر
 وعند أبي نعيم في الحلية من حديث أبي بكر الصديق ورأى ابن خزيمة من حديث جابر بن عبد الله
 كتحفص قطاً وأصغر وحمل أكثر العلماء ذلك على المسألة لأن المكان الذي تفحص القصة عنه
 لتضع فيه بعضاً وترقد عليه لا يكون مناداه للصلاة فيه ويريد دعواه فيه وهذا وقيل بل هو على
 ظاهره والمعنى أن يزيد في مسجد قدر يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا الدرر يتهلج جماعة
 في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يباشر
 إلى الدهن وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يبع

بارسول الله ألا جعل لك
 شاة تعد عليه فإن لي غلاماً
 نجاراً قل ان شئت فعملت
 المنبر (باب من بنى
 مسجداً) حدثنا يحيى بن
 سليمان قال حدثني ابن
 وهب أخبرني عمرو بن بكير
 حدثنا أن عاصم بن عمر بن
 قتادة حدثنا أنه سمع عبد الله
 الخولاني أنه سمع عثمان بن
 عفان رضي الله عنه يقول
 عند قول الناس فيه حين
 بنى مسجد الرسول صلى الله
 عليه وسلم أنكم أكثرتم
 سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول من بنى مسجداً

الجمعة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر لكن قوله في بشعر بوجوهه على الحقيقة ثم يورد قوله في رواية أم حبيبة من في الله متأخره هو في فوائده باسناد حسن وقوله في رواية عمر بن أبي سجيذ كفيه اسم الله أخرجه ابن ماجه وابن حبان وأخرج الترمذي نحوه من حديث عمرو بن عتبة فكل ذلك مشعرا بالمراد بالمسجد المكان المتخذ لأموضع السجود فقط لكن لا يمنع إرادة الأثر مجازا إذ بناء كل شيء محسبه وقد شاهدنا كثيرا من المساجد في طرق المسافرين يحيطون بها إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود وروى السبكي في الشعب من حديث عائشة في نحو حديث عثمان وزاد قلت وهذه المساجد التي في الطرق قال نعم والطبراني في معجمه حديث أبي ترصافة وإسنادهما حسن **(قوله)** قال بكير حسب أنه أي شجعه عاصما بالاسناد المذكور **(قوله)** حتى به وجه الله أي بالمسجد بمرضاة الله والمعنى بذلك الاخلاص وهذه الجملة لم يعزهم بها بكير في الحديث ولم أرها إلا من طريقه هكذا وكان ثم السبكي الحديث بلفظها فان كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق إليه لفظهم من في الله مسجدا فكان بكير أنسب فأذكرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي طنه فان قوله لله بعضي قوله ينبغي به وجه الله اشتراكا في المعنى المراد وهو الاخلاص **(قاعدة)** قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي ينييه كان بعيدا من الاخلاص انتهى ومن نام بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص لعدم الاخلاص وان كان يور في الجملة وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعا ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه المحتسب في صنعته والراعي به والمتمتع بقوله المحتسب في صنعته أي من يفسد بذلك إعاقة المجاهد وهو أعم من أن يكون متطوعا ببناء أو بآجرة **لكن** الاخلاص لا يحصل إلا من المتطوع وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجدا بان يكتب في نحو عليها من غير بناء وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقه **مسجد** ان وقتنا مع ظاهر اللفظ فلا وإن نظرنا إلى المعنى فتم وهو المتعبد وكذا قوله في حقيقة في المباشرة بشرطها لكن المعنى يقتضي دخول الامر بذلك أيضا وهو المنطبق على استدلال عثمان رضي الله عنه لأنه استدلل بهذا الحديث على ما وقع منه ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه **(قوله)** في الله اسناد البناء إلى الله مجازا وباراز التفاعل فيه لتعظيم ذكره جل اسمه أو لئلا تتنافر الضمائر وتوهم عوده على باني المسجد **(قوله)** منته صفة لمصدر مخذوف أي في بناء مثله ولفظ المثل استعملان أحدهما الأفراد مطلقا كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لبشرين مثلنا ولا آخر المطابقة كقوله تعالى أم أمثالكم فعلى الأول لا يمنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل التفسير بقوله مثله مع ان الحسنة بعشر أمثالها الاحتمال أن يكون المراد في الله عشرة أبنية مثله والاصل ان ثواب الحسنة الواحدة واحد يحكم العدل والزيادة عليه يحكم الفضل وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى من باني بالحسنة فله عشر أمثالها فتم بعدوكذا من أجاب بأن التقيد بالواحد لا يفي الزيادة عليه ومن الاجابة المرضية أيضا ان اللبلة هنا محسب الكمية والزائدة صلة بحسب الكمية فكمن من يتخير من عشرة قبل من مائة وأن المقصود من المليحة أن جزاءه الحسنة من جنس

قال بكير حسب أنه قال
ينبغي به وجه الله في الله له
مثله

البناء لامن غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة الى الضيق
 الدنيا وسعة الجنة الموضع شبر فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح وقد روى أحمد من
 حديث وثالة تليق في الجنة أفضل منه ولطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ أوسع منه
 وهذا يشعر بان المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه وقال النووي يحتل أن يكون المراد أن
 فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا **(قوله في الجنة)** يتعلق بين أو هو حال
 من قوله مثله وفيه إشارة الى دخول فاعل ذلك الجنة إذا المقصود بالتأني أن يسكنه وهو
 لا يسكنه الا بعد الدخول والله أعلم **(قوله ياخذ)** أي الشخص (بوصول)
 جمع نصل ويجمع أيضاً على نصال كما ساقى في حديث الباب الذي بعده والتل بفتح النون
 وسكون الموحدة بعد هاء الهمزة يعرّفه مؤنة ولاواحد لهما نلفظها وجواب الشرط
 في قوله إذا متر محذوف ويشرّفه قوله ياخذ أو التقدير يستحصل معه نيل أو ما إذا خذ إلى آخره
 وسفيان المذكور في الاسناد هو ابن مئة وعمر وهو ابن دينار ولم يذكر قتيبة في هذا الساق جواب
 عمرو عن استتھام سفيان كذا في أكثر الروايات وحكي عن رواية الاصيل أنه ذكر في آخره
 فقال ثم ولم أره فيها وقد ذكره غير قتيبة أخرجه المصنف في القتن عن علي بن محمد لقعن سفيان
 مثله وقال في آخره فقال ثم ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بغير سؤال ولا جواب
 لكن سياق المصنف يفيد تحقق الاتصال فيه وقد أخرجه الشيخان من غير طريق سفيان
 أيضاً آخر جاب من طريق جابر بن زيد عن عمرو ولفظه أن رجلاً من المسجد بهم قد أسي صوما
 ظاهر أنها خبصولها كي لا تخدش مسلماً وليس في سياق المصنف في وأقادت رواية سفيان
 تعيين الامر المبهمة في رواية جابر وأقادت رواية جابر في الامر بذلك والمسلم أيضاً من طريق
 أبي الزبير عن جابر أن المار المذكور كان يتصدق بالثلث في مسجد ولم أقص على اسمه الى الآن
(قائدة) قال ابن بطال حديث جابر لا يظهر فيه الاستناد لان سفيان لم يقل ان عمراً قاله ثم
 قال ولكن ذكره البخاري في غير كتاب الصلاة وذكر في آخره فقال ثم فيان بقوله ثم اسناد الحديث
(قلت) هذا مبني على المذهب المرجوح في اشتراط قول الشيخ ثم إذا قاله القارئ مثلاً حدثت
 فلان والمذهب الرابع الذي عليه أكثر المحققين ومنهم البخاري ان ذلك لا يشترط بل يكفي
 بسكون الشيخ إذا كان متطوعاً على هذا قاله اسناد في حديث جابر ظاهر روايته أعلم وفي الحديث
 إشارة الى تعظيم قليل الدم وكثيره وتأكيده حرمه المسلم وجواز ادخال المسجد السلاح وفي الاوسط
 للطبراني من حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قلب السلاح
 في المسجد المعنى فيما تقدم **(قوله يا)** المروفي المسجد أي جواره وهو مستبسط
 من حديث الباب من جهة الاولوية قال قيل ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة
 المروفي وحديث جابر بترجمة الاشعث بالنص مع أن كلام المحدثين يدل على كل من الترجمتين
 أحجب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر الى اقنظ المن فان حديث جابر ليس فيه ذكر المرور من لفظ
 الشارع بخلاف حديث أبي موسى فان فيه لفظ المروفي مقصوداً حيث جعل شرطاً وترتب عليه
 الحكم وهذا بالنظر الى اللفظ الذي وقع للمصنف على شرطه والافقدوا ه اندس في من طريق ابن
 جريح عن أبي الزبير عن جابر إذا مر أحدكم الحديث وعبد الواحد المذكور في الاستاد هو

في الجنة **(باب ياخذ)**
 بوصول النبيل إذا متر في
 المسجد **(حديثا قتيبة)**
 قال حدثنا سفيان قال قلت
 لعمر بن سعد جابر بن عبد
 الله يقول متر رجل في المسجد
 ومعهم سهام فقل له رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 أمسك بصلها **(باب)**
 المروفي المسجد **(حديثا)**
 موسى بن اسمعيل قال حدثنا
 عبد الواحد قال حدثنا
 برد بن عبد الله قال سمعت
 أبا ردة عن أبيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من
 متر في من مساجدنا

ابن ابي او برقة بن عبد الله اسمه زيد وشيخه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري وقد
 أخرجه المصنف في الفتى من طريق أبي اسامة عن يزيد بن عوف وكذا أخرجه مسلم من طريقه
 (قوله أو اسواقا) هو تنويع من الشارع وليس شكك الراوي والباقي بقوله بئيل لله صاحبة
 (قوله على نصالها) ذهن الاخذ معنى الاستعلاء للبالغاة وعلى بمعنى الباء كما تقدم في طريق جده
 عن عمرو وسباق من طريق ثابت بن أبي بردة (قوله لا يعقر) أي لا يهرج وهو يجزوم نظرا الى
 انه جواب الامر ويجوز الرفع (قوله بكفه) متعلق بقوله فلاخذ وكذا رواية الاصمعي لا يعقر
 مسلما بكفه ليس قوله بكفه متعلقا يعقروا التقدير فلاخذ بكفه على نصالها لا يعقر مسلما ويؤيده
 رواية أبي اسامة فلجعل على نصالها بكفه ان يصيب أحد من المسلمين لفظ مسلم وله من طريق
 ثابت عن أبي بردة فلما أخذ نصالها ثم لاخذ بكفه الها ثم لاخذ نصالها (قوله ما
 الشرف في المسجد) أي ما حكمه (قوله عن الزهري) قال أخبرني أبو سلمة) كذا رواه شعيب بن نايع
 اسحق بن راشد عن الزهري أخرجه اللذان في روافدنا بن عينة عن الزهري وقال عن هبة
 ابن المسيب بدل أبي سلمة أخرجه الخزاز في بدء الخلق ونايعه عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد
 واسمه يعل بن أمية عن عبد الناصر وهذا الاختلاف الذي لا يضر ان الزهري من أصحاب
 الحديث قال راجع أنه عدده عنهما ما كان يحدث به تارة عن هذا تارة عن هذا وهذا من جنس
 الاحاديث التي فيها الدار قطي على الشيخين لكنه لم يذكرنا سند رجليه وفي الاسناد نظر
 من وجه آخر وهو على شرط السمع أيضا وذلك أن لفظ رواه في معبد بن المسيب ثم عوفي المسجد
 وحسان يشهد فقال كنت أشد فيه وفيه من هو خير منكم ثم التفت إلى أبي هريرة فقال أشدك
 الله الحديث ورواية سعيد لهذه القصة عندهم مرسل لأنه لم يذكر من المروزي لكن يحصل على
 أن سعيد سمع ذلك من أبي هريرة بدأ ومن حسان أو وقع لحسان استمهاده أخرجه مرة أخرى
 فحضر ذلك سعيد وبقوه سابق حديث الباب فان فيه أن أبا سلمة سمع حسان يشهد بأهيرة
 وأبو سلمة لم يذكر من مروروا أيضا فانه أصغر من سعيد فدل على تعدد الاستمهاده ويجوز أن
 يكون اتفاق حسان إلى أبي هريرة واستمهاده به اتفاق متأسر الان ثم لا تدل على التورية
 والاصل عدم التعدد وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المروزي سمع به ذلك استمهاده حسان
 لا في هريرة وهو المقصود لانه المرفوع وهو موصول بلا تردد والله أعلم (قوله يشهد) أي يظبط
 الشهادة والمراد الاخبار بالحكم الشرعي وأطلق عليه الشهادة مبالغة في تقوية انما (قوله
 أشدك) يفتح الهمزة ونظم الشين المجهدة أي سالتك الله والتشد يفتح الون وسكون المجهدة
 التذكر (قوله) أجيب عن رسول الله في رواية مدح أجيب عن فيحصل أن يكون الذي هنا ما معنى
 (قوله أيده) أي حق موروحي القدس المراد به جبريل يسأل حديث البراءة المسند أيضا بافظ
 وجبريل معن والمراد الاجابة الرد على الكفار الذين جاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 وفي الترمذي من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يسب لسان من في المسجد فيقوم عليه فجاء الكفار وذكروا في ان طرف ان الباري
 أخرجه متعلقا بخمسة أمته لكن لم أره في غيره قال ابن بطال ليس في حديث الباب أن حسان
 أشدك في المسجد بخمسة النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواية البخاري في بدء الخلق من

أو أمواقا بئيل فلما أخذ
 على نصالها لا يعقر بكفه
 مسلما (باب الشعر في
 المسجد) حدثنا أبو الهيثم
 الحكم بن نايع قال أخبرنا
 شعيب عن الزهري قال
 أخبرني أبو سلمة بن هبة
 الرجن بن عوف أنه سمع
 حسان بن ثابت الانصاري
 يشهد بأهيرة أشدك
 الله هل سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول
 يا حسان أجيب عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 اللهم أيد به روح القدس
 قال أبو هريرة ثم

طريق سعيد تدل على أن قوله صلى الله عليه وسلم لحسان أجبني كلن في المسجد وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين وقال غيره يحتمل أن الجارية أو أدأن الشعر المشغل على الحق حتى يدل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لحسان على شمره وإذا كان حقا جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ولا يجمع منه كما يجمع من غيرهم الكلام الحديث والقول الساقط (قلت) والاول الذي يتصرف الجارية بذلك جرم المازري وقال انما اختصر الجارية القصه لاشتهارها ولكونه ذكرها في موضع آخر انتهى وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناشد الاشعار في المساجد واستانه صحيح الى عمرو بن يحيى نسخة بمعجمه وفي المعنى هذه احدث لكن في أسانيد هاهنا قال فاجمع بينها وبين حديث الباب أن يجعل النبي على تناشد اشعار الجاهليين والمأذون فيه ما سلم من ذلك وقبل المنهي عنه ما إذا كان التناشد غالبا على المسجد حتى تشاغل به من فيه وأبعد أبو عبد الملك البوني فاعل احدث النبي وادعى التسخيف في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكاية ابن التين عنه وذكر أيضا أنه طرد هذه الدعوى فيما ساقى من دخول أصحاب الحراب في المسجد وكذا دخول المشرك في **(قوله ما)** أصحاب الحراب في المسجد الحراب يكسر المهملة جمع حربة والمراد جواز دخولهم فيه فوضا لربهم مشهورة وأطن المصنف اشار الى تخصيص الحديث السابق في النبي عن المرور في المسجد بالنصل غير مقبولة والفرق بينهما أن التصنف في هذه الصورة وهي صورة اللعب بالحراب سهل بخلاف مجرد المرور فانه قد يقع بقية فلا يحفظ منه **(قوله في الاسناد عن صالح)** هو ابن كيسان **(قوله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما في باب حجر في الحبيسة يلعبون في المسجد)** فيه جواز ذلك في المسجد وحكى ابن التين عن أبي الحسن التميمي أن اللعب بالحراب في المسجد مذموم بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في سوت آذن الله أن ترفع وأما السنة فقد ثبت جنبا مساحدكم صبيانكم ومجانينكم وتعقب ابن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ما عرفت التاريخ فثبت التسخيف وحكى بعض المالكية عن مالك أن لهم كل خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد وهذا لا يثبت عن مالك فانه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ادعهم والله يلعب الحراب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للقتال وقال المهلب المسجد موضع لا من جماعة المسلمين فا كل من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهل جاز فيه وفي الحديث جواز النظر الى اللهو المباح وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم مع أهله وكرم معارفه وفضل عائشة وعظيم عملها عنده وسياق بقية الكلام على فوائد في كتاب العبدین ان شاء الله تعالى **(قوله في باب حجر في الحبيسة يلعبون في المسجد)** فيه جواز ذلك في المسجد وحكى ابن التين عن أبي الحسن التميمي أن اللعب بالحراب في المسجد مذموم بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في سوت آذن الله أن ترفع وأما السنة فقد ثبت جنبا مساحدكم صبيانكم ومجانينكم وتعقب ابن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ما عرفت التاريخ فثبت التسخيف وحكى بعض المالكية عن مالك أن لهم كل خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد وهذا لا يثبت عن مالك فانه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ادعهم والله يلعب الحراب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للقتال وقال المهلب المسجد موضع لا من جماعة المسلمين فا كل من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهل جاز فيه وفي الحديث جواز النظر الى اللهو المباح وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم مع أهله وكرم معارفه وفضل عائشة وعظيم عملها عنده وسياق بقية الكلام على فوائد في كتاب العبدین ان شاء الله تعالى **(قوله وزاد ابراهيم بن المنذر)** يريد أن ابراهيم رواه من رواه يونس وهو ابن يزيد عن

• **(باب أصحاب الحراب في المسجد)** حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح بن ابن شهاب قال أخبرني عمرو بن الزبير أن عائشة رضی الله عنها قالت لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما في باب حجر في الحبيسة يلعبون في المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه أنظر اذ لعبهم وزاد ابراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عمرو بن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم والحبيسة يلعبون بحرابهم

(باب ذكر البيع والشراء)
 على المنبر في المسجد) حدثنا
 على بن عبد الله قال حدثنا
 سفيان عن يحيى عن عروة
 عن عائشة قالت أنتها بريرة
 نساها في كتابها فقلت
 ان شئت أعطيت أهلك
 ويكون الولد لى وقال أهلها
 ان شئت أعطيتها ما بين
 وقال سفيان مرة ان شئت
 أعطتها ويكون الولد لنا
 فلما جاء رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بذلك فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ابتاعها فاعتقها فان الولد
 لى أعتق ثم قام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على
 المنبر وقال سفيان مرة
 فصدق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على البر فقال
 ما بال أقوام يشترطون
 شروطا ليس في كتاب الله
 من اشترط شروطا ليس في
 كتاب الله فليس له
 وان اشترط ما تمرة

ابن شهاب كرواية صالح لكن عن أن لهم كل جهر ليسم وهو المطابق للترجمة في ذلك إشارة
 الى أن البخاري يقصد الترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده ولم يفتأ على
 طريق يونس من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة وتم وصلها سلم عن أبي طاهر بن السرح
 عن ابن وهب ووصلها الاسماعيلي أيضا بن طريق عثمان بن عمر بن يونس وفيه الزيادة
 (قوله) **باب** ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد) مطابقة هذه الترجمة
 لحديث الباب من قوله ما بال أقوام يشترطون فان فيه إشارة الى القصة المذكورة وقد اختلفت
 على بيع وشراء وعق وولا وموهم بعض من تكلم على هذا الكتاب فقال ليس فيه أن البيع
 والشراء وعقاف المسجد ظننا منه أن الترجمة معقودة لبيان جواز ذلك وليس كما ظن للفرق بين
 جريان ذلك الشرع والأخبار عن حكمه فان ذلك حق وخبره بين مباشرة العقد فان ذلك يقضى الى
 اللفظ المنهي عنه قال المازري واختلفوا في جواز ذلك في المسجد مع اتفاهم على صحة العقد ولو
 وقع ووقع لابن المنبر في راجه وهم آخر فانه زعم أن حديث هذه الترجمة هو حديث أبي هريرة في
 قصة ثعلبة بن أنال وشرع يتكلف لمطابقته لترجمة البيع والشراء في المسجد وإنما الذي في
 النسخ كلها في ترجمة البيع والشراء حديث عائشة وأما حديث أبو هريرة المذكور فسيأتي
 بعد أربعة أبواب بترجمة أخرى كما أنه اتفق بصره من موضع لموضع أو تضييق ورقة فاقبلت ثلثة أن
 (قوله) **باب** شافعيان) هو ابن عينة (عن يحيى) هو ابن عبد الله بن عبد الحميد بن مسعود عن سفيان
 حديث يحيى (قوله) قالت أمتا) فيه التفتان أن كان فاعل قال عائشة ويحتمل أن يكون
 الفاعل عروة فلا التفتان (قوله) تسالها في كتابها) ضمن تسالها في تسعين وثبت كذلك في رواية
 أخرى والمراد بها أهلها مواليد وحذف مفعول أعطيت الثاني دلالة الكلام على المراد
 قصة ما عليها وسبأى تعينه في كتاب العتق أن شافعه تعالى (قوله) وقال سفيان مرة (أى) أن
 سفة أن حدث به على وجهين وهو موصول غيره ملق (قوله) ذكره ذلك) كذا وقع هنا بثنتين
 الكافي فبذل الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلغظ ذلك لأن التذكري يستدعي
 سبق علم بذلك ولا ينجح تحطئة هذه الرواية لاحتمال السبق لأرأى وجه الإجمال (قوله)
 يشترطون شروطا ليس في كتاب الله) كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط ولفظ ما أتت للبيان
 فلا مفسدوم (قوله) في كتاب الله) قال الخطابي ليس المراد أن ما لم ينص عليه في كتاب الله
 فهو باطل فان لفظ الولد لى أعتق من قوله صلى الله عليه وسلم **الكتاب** الأمر بطاعته
 في كتاب الله تجاوزا فذلك الى الكتاب وعقب بان ذلك لوجاز لمنازلة إضافة التقضاء كلام
 الرسول صلى الله عليه وسلم اليه والجواب عنه أن تلك الإضافة انما هي بطريق العموم
 لا بخصوص المسئلة المعينة وهذه صيرت الخطابي الى أن المراد بكتاب الله عز وجل القرآن وتفسير
 ما جنح اليه ما قاله ابن عود لا يصعب في ذلك الواضحة ما لى لأعص من لعن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ثم استدلل على كونه في كتاب الله بولده عمار وما أمان
 الرسول نحوه ويحتمل أن يكون المراد بقوله ما في كتاب الله أى في أسم الله سواء
 في القرآن أم في السنة أو المراد بالكتاب المكتوب أى في الألواح المحررة حديث عمار
 قصة بريد قلأخرجه البخاري في موضع آخر من البيوع والعقود يرد مواعيد في جماعة

من الآفة فافروه بالتصنيف وسند كروائده ملخصة مجموعة في كلب العقول إن شاء الله تعالى
(قوله ورواه مالك) وصله في باب المكاتب عن عبد الله بن يوسف عن صورة سياقة الارسال
وسياق الكلام عليه هناك **(قوله قال علي)** يعني ابن عبد الله المذكور أو البابوي يحيى هو ابن
سعيد القطان وعبد الوهاب هو ابن عبد الجيد الثقفي والحاصل أن علي بن عبد الله حدث
الضاري عن أربعة أنفس حدثه كل منهم عن يحيى بن سعيد الانصاري واتفقوا في رواية سفيان
لحطابتها الترجمة كالمترجمين ويؤيد ذلك أن التعليق عن مالك متأخر في رواية كريمة عن
طريق جعفر بن عون **(قوله عن حمزة بن عمار)** يعني حمزة بن عمار وهو من طريق
محمد بن بشر عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد قال أخبرني حمزة أن
بريرة قد كره وليس فيه ذكر المترجم أيضا وصورة أيضا الارسال لكن قال في آخره فرغت عائشة
أنها ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث فظهر ذلك اتصاله وأما حديث رواية جعفر بن
عون التصريح بسماع يحيى عن حمزة بسماع عن حمزة عائشة فمن ذلك ما يخفى فيه من الارسال
المذكور وغيره وقد وصله النسائي والاسماعيلي أيضا من رواية جعفر بن عون وفيه عن عائشة
قالت أتتني بريرة فذكر الحديث وليس فيه ذكر المترجم أيضا **(قوله ما)** التقاضي
أي مطالبة الغريم بفضاء الدين (والملازمة) أي ملازمة الغريم وفي المسند يتعلق بالامر
فان قبيل التقاضي ظاهر من حديث الباب بدون الملازمة أجاب بعض المتأخرين فقال كانه
أخذ من كون ابن أبي حنبل لم خصمه في وقت التقاضي وكانها كانا ينتظران النبي صلى الله
عليه وسلم لفصل بينهما قال فإذا اجازت الملازمة في حال الخصومة فلو أجازها بعد ثبوت الحق عند
الحاكم أولى انتهى (قلت) والذي يظهر لي من عادة تصرف الضاري أنه أشان الملازمة إلى ما ثبت
في بعض طرقه وهو ما أخرجه في باب الصلح وغيره من طريق الأعرج عن عبد الله بن كعب
عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبي حنبل الأسلي مال فلقبه فإزمه فتمسك ما حتى أرتفعت
أصواتهما ويستفاد من هذه الرواية أيضا نسخة ابن أبي حنبل وذكر نسبه **(قائلة)**
قال الجوهري وغيره لم يأت من الاسماعيلي قطع بتكرير العين غير حديثه وهو قطع المهملة
بعدها الهملة ما كنه ثم راسم فتوجه ذلك المهملة أيضا **(قوله عن كعب)** هو ابن مالك
أبوه (قوله دينا) وقع في رواية زمعة بن صالح عن الزهري أنه كان أوقبين أخرجه الطبراني
(قوله في المسند) متعلق بتقاضى **(قوله فخرج إليهما)** في رواية الأعرج فريهما النبي صلى
الله عليه وسلم فظاهر الرأيتين التفاضل وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مرهما
أو لأنهما كعبا أنخص خصمه لهما كما تقدمهما النبي صلى الله عليه وسلم أيضا وهو في
بنته (قلت) وفيه بدلان في الطريقين أصلي أقبل عليه وسلم أشار إلى كعب بالوضعية وأمر
غيره بالقضاء فلو كان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك تقدم لهما ما احتاج إلى الإعادة الأولى
فيما يظهر لي أن يجعل المروعي أمر معنوي لاحصي **(قوله حنف)** بكسر المهملة وسكون
الجيم وحكى فتح أوله وهو السنو قيل أحد طرفي السرا فخرج (قوله أي الشطر) بالنصب أي
ضع الشطر لأنه تفسر لقوله هذا والمراد بالشرط الصفح صرح في رواية الأعرج **(قوله)**
لقد فعلت) مبالغتي امتثال الامر وقوله قم خطاب ابن أبي حنبل وفيه إشارة إلى أنه

ورواه مالك عن يحيى عن
حمزة أن بريرة قد كرهت
المسرة قال علي قال يحيى
وعبد الوهاب عن يحيى عن
حمزة فهو وقال جعفر بن
عون عن يحيى قال سمعت
حمزة قالت سمعت عائشة
رضي الله عنها **(باب)**
التقاضي والملازمة في
المسند **(حديثه)** عن
ابن محمد قال حدثنا عثمان
ابن عمر قال أخبرنا يونس
عن الزهري عن عبد الله بن
كعب بن مالك عن كعب أنه
تقاضى ابن أبي حنبل
كان له عليه في المسند
فارتفعت أصواتهما حتى
سمعهما رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو في بيته فخرج
إليهما حتى كشف عن
حجره فنادى يا كعب قال
ليك يا رسول الله فقال ضع
من دينك هذا وأما إليه أي
الشرط قال لقد فعلت يا رسول
الله قال قم فاقضه

لا يجمع الوضوء والتأجيل وفي الحديث جواز رفع الصوت في المسجد وهو كذا في المسألة يتباحش
وقد أقره المصنف بإلحاقه سائر المنقول عن مالك منعه في المسجد مطلقا وعنه التفرقة بين رفع
الصوت بالعلم والخبر وما لا بد منه فيجوز وبين نفسه باللفظ ونحوه فلا قال المهلب لو كان رفع
الصوت في المسجد لا يجوز لمتر كهما النبي صلى الله عليه وسلم ولين لهما ذلك (قلت) ولين منع
أن يقول لعله تقدم منهم عن ذلك فاكثريه واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية التي ترك ذلك
بالصلح المتفق لتروك المحاصلة الموجبة لرفع الصوت وفيه الاعتدال في الإشارة إذا فهمت
والشفاة إلى صاحب الحق وإشادة الحاكيم بالصلح وقبول الشفاعة وجواز إزاحة السترة على الباب
(قوله) **باب** كس المسجد والتقاط الحرق والقذى والعبدان أي منه (قوله) عن أبي
رافع) هو الصانع تابعي كبير وهم بعض الشراح فقال أنه أبو رافع الصحابي وقال هون من رواية
صحابي عن صحابي وليس كما قال فإن ثابت البناني لم يدركه أبو رافع الصحابي (قوله) أنه رجلا أسود
أواصر أسوداه) الشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه جماعة هكذا أو من أبي رافع وسياق بعدياب
من وجه آخر عن جلد بن زيد عن الأسناد قال ولا أدراه إلا امرأتين وهما ابن خزيمة عن طريق العللاء
ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأتان أسوداه لم يشك رواه البيهقي بأسناد حسن
من حديث ابن بريدة عن أبيه فسماهما أم محجن وأخاها أن الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن
سؤاله عنها أو بكر الصديق وذكر ابن مندوق في الصحابة خرافة أسوداه كانت تقدم المسجد وقع
ذكرها في حديث جلد بن زيد عن ثابت عن أنس وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر
السند فإن كان محفوظا فهذا اسمها وكنيتها أم محجن (قوله) كان يضم المسجد) بقاءه مضمومة أي
بجمع القامعة وهي الكساء فلان قبل دل الحديث على كس المسجد بن يؤخذ التقاط الحرق
ومامعه أبواب بعض التأخير بيانه يؤخذ القياس عليه والجامع التنظيف (قلت) والذي
ينظر ليس تصرف الصحابي أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً في طريق العللاء
المتقدمة كانت تلتقط الحرق والعبدان من المسجد وفي حديث بريدة المتقدم كانت مولعة بقط
القذى من المسجد والقذى بالقاف والدال المحجمة قصور جمع قد أجمع الجميع أفضيه قال أهل
اللغة القذى في العين والشراب ما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان
يسرا وتكلم من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم الترجمة تؤخذ من ابن أبي النبي صلى الله عليه
وسلم القبر حتى صلى عليه قال فيؤخذ من ذلك الترغيب في تنظيف المسجد (قوله) عنه) أي عن
سأله ومفعوله محذوف أي اللباس (قوله) آذ تنوني) بالمد أي أعلمتوني زاد المصنف في الحناثر
قال لحرقه وأشأه وزاد ابن خزيمة في طريق العللاء قالوا مات من الليل فسكرها ان وقطك وكذا
حديث بريدة زاد مسلم عن أبي كليل الجعدي عن جلد بن زيد الأسناد في آخره ثم قال إن هذه
القبور علوة طلبة على أهلها وإن الله ينوهم عليهم بصلاتي عليهم وإعالمهم بصرح البحاري هذه الزيادة
لاهم مدروحة في هذا الأسناد وهي من مراسيل ثابت بين ذلك غيره أحسن أصحاب جلد بن زيد
وقد أوصحت ذلك بدلالة في كتاب بيان المذبح قال البيهقي يعلب على الطعن أن هذه الزيادة من
مراسيل ثابت كما قال أحمد بن حنبل وأبو داود وابن خزيمة عن أنس يعني كما رواه ابن مندوق ووقع في
مسند أبي داود الطيالسي عن جلد بن زيد وأبو داود كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة

باب كس المسجد والتقاط
الحرق والقذى والعبدان
حدثنا سليمان بن حرب
قال حدثنا جلد بن زيد عن
ثابت عن أبي رافع عن أبي
هريرة أن رجلاً أسود
أواصر أسوداء كان يقيم
المسجد فمات فقال النبي
صلى الله عليه وسلم عنه
فقالوا مات قال أفلا كنتم
آذ تنوني به دلوني على قبره
أوقال على قبرها فأتى قبره
فصلى عليها

وزاد بعد هذا فقال الرجل من الانصار ان ابي واخواتي قد فاضل عليه قال فاطلق معه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث فضل تغلب المسجد السؤال عن الخادم الصديق اذا
 غاب وفيه المكافاة له والترفيع في شهودنا زاهر انظر وينب الضلالة على الميت الحاضر
 عند قبره لم يصل عليه ولا اعلام بالوفاة **(قوله باب)** تحريم تجارة البحر في المسجد اى
 جواز ذلك وتبيين حكمه وليس من ادع ما يقتضيه مفهومه من ان تحريمها يخص بالمسجد
 وانما هو على حذف مضاف اى ابيد كتحريم ما تقدم فاعرف في باب ذكر البيع والشراء ووقع
 الترجمة ان المسجد معز عن الفواحش فعلا وقولا لكن يجوز ذكره اياه لتخصر منها وهو ذلك
 كاد عليه هذا الحديث **(قوله عن ابي حنيفة)** هو السكري ومسلم هو ابن صبيح أو الضبي وسألت
 الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة شافقه تعالى قال القاضي عياض كان
 تحريم البحر قبل نزول آية الرابطة قوله فيقتل الله صلى الله عليه وسلم آخر نصرة جماعة بعد
 أخرى ناكدا **(قلت)** ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها مانعا عن وقت تحريم عبثا والله
 أعلم **(قوله باب)** ان لم يمسجد في رواية كريمة الخدم في المسجد **(قوله وقال ابن**
عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم يعنيه **(قوله محمدا)** اى معقدا والظاهر أنه كن
 في شرعهم حصصا للنفقة ولأولادهم وكان غرض القارى الإشارة بما راد هذا الى أن تعظيم
 المسجد بالخدمة كان مشروعا عند الامم السابقة حتى أن بعضهم وقع منه مدبر والله الخدمته
 ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة فامة نفسها للخدمة المسجد لتقرر
 التي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك **(قوله حدثنا أحمد بن حنبل)** واقد جدم واسم أسه عبد الملك
 وشخصه حماد هو ابن زيدور جاله الى ابي هريرة بصريون **(قوله ولا اراه)** بضم الهمزة اى أنه
(قوله) فذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم اى الذى تقدم قبل باب **(قوله باب)**
 الاسير أو الغريم كذا لا كثيرا وهو للتنوع وفي رواية ابن السكن وغيره والغريم وار
 العطف **(قوله حدثنا روح)** هو ابن عباد **(قوله تنقلت بالافاق وتشدت للام)** اى تعرضت لقلعة
 اى بقية وقال الفراء معنى توب وقال الجوهري أقلت الشيء فاختلت وتقلت بمعنى **(قوله**
البارحة) قال صاحب المنهاج كل ما قبل بارح ومنه سميت البارحة اى ادى ليلة زالت عنك
(قوله أو كلفه ففوها) قال الكرماني الضمير راجع الى البارحة أو الى ليلة تقلت على البارحة
(قلت) رواه مشابة عن شعبة بلفظ عرض لى فسد على آخرجه المصنف فى وآخر الصلاة وهو
 يؤيد الاحتمال الثانى ووقع في رواية عبد الرزاق عرض لى في صورة غير ومسلم من حديث ابي
 الدرداء ما بين شهاب من ناله لعل في وجهى وللشافعى من حديث عائشة فاختذه فصرعه
 ثقتته حتى وجدته برأسه على يدي وفهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير
 متشكل بغير صورته الأصلية فقالوا ان ردوية الشيطان على صورته التي خلق عليها من بالي
 صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه يراكم وهو قبلة الا بمؤسدة كقصة
 مباحث هذه المسئلة في باب ذكره الجن حيث ذكره المؤلف في بدء الخلق وبانى الكلام على قصة
 فواء حديث الباب في تفسير سورة رعد **(قوله باب اغفر لى وهب لى)** كذا في رواية ابي ذر وفي
 بقية الروايات حنا رب هب لى قال الكرماني لعله ذكر على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة

ملأ كالا نفي لا من بعدى

(قلت) ووقع عند مسلم كإثرواية أبي ثعلبة على فسق التلاوة فظاهر أنه تغيير من بعض الرواة
(قوله) قال روح فرقة أي النبي صلى الله عليه وسلم رد العزيت (خاست) أي مطرو وداوذا هروان
هذا الزيادة في رواة روح دون رفقته محمد بن جعفر لكن أخرجه المصنف في الحديث النبوي
محمد بن بشارة عن محمد بن جعفر وحده ووافقه آخره أيضا فرده خاسا ورواه مسلم من طريق النضر
عن شعبة بلفظ فرده الله خاست **(قوله)** **باب** الاعتسال إذا سلم وربط الأسير أيضا
في المسجد هكذا في أكثر الروايات وسقط للأصلي وكرهه ورواه الأسير إلى آخره وعند
بعضهم باب بلا ترجمة وكأنه فصل من الباب الذي قبله ويحتمل أن يكون يضطر الترجمة فسد
بعضهم إلى الضم بما ظهر له ويدل عليه أن الأماغي ترجم عليه بآب دخول المذموم
وأيضا فالجاري لم يجرعاده بأعادة لفظ الترجمة عقب الأخرى والاعتسال إذا أسلم لا يتعلق له
بالحكم المسجد الأعلى بعد وهو أن يقال الكافر حزين غالبا والجنب ممنوع من المسجد
الألتر ضرورة لما أسلم لم تن ضرورة للشع في المسجد جنسا فاعتقل لتسوعه إلا أنه في المسجد
وإدعى ابن المنبر أن ترجمة هذا الباب ذكر البيع والشراء في المسجد قال وهو طائفة القصة غامة
أن من تخيل منع ذلك أخذ من عموم قوله أعلمت المسجد كذا الله فأراد الخاضري أن هذا
العموم مخصوص بأشياء غير ذلك منها ربط الأسير في المسجد فإذا جاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز
البيع والشراء للمصلحة في المسجد (قلت) ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس ما ذكره من
الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخاري ها واما قوله قبل حصة أبواب الحديث عائشة في حصة
بريرة ثم قال فإن قيل إيراد قصة غامة في الترجمة التي قبل هذه وهي باب الأسير ربط في المسجد
أبني قال أبواب أنه يحتمل أن البخاري أثر الاستدلال بقصة العفريت على قصة غامة لأن الذي هم
يربط العفريت هو النبي صلى الله عليه وسلم والذي يولي ربط غامة غيره ووجه شراعه هو بوطا قال
أطلقوا غامة قال فهو بان يكون انكار الربط أو ليس أن يكون تقصير انتهى وكأنه لم ينظر
سابق هذا الحديث تأمالا في البخاري ولا في غيره فقد أخرجه البخاري في أواخر المغازي من هذا
الوجه بعينه مطولا وفيه أنه صلى الله عليه وسلم مر على غامة ثلاث مرات وهو مر بوطا في
المسجد واما أمر بإطلاقه في اليوم الثالث وكذا أخرجه مسلم وغيره وصرح ابن اسحق في المغازي
من هذا الوجه أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمرهم بربطه فبطل ما عليه ابن المنبر وأما
لا يجهل منه كيف يجوز أن الصحابة يفعلون في المسجد أمر الأبرار رسول الله صلى الله عليه
وسلم فهو كإمام فاسد مسمى على فاسد فالله على التوفيق **(قوله)** وكان شرع يأمر العفريت أن
يجلس قال ابن مالك فوجهان أحدهما أن يكون الأصل يأمر بالقرم وأن يجلس بدل
اشتمال ثم حذف الباء فأيها المسمى معنى قوله أن يجلس أي يجلس فجعل المطاوع موضع المطاوع
لا سلامه إلاما انتهى والتعليق المذكور في رواية الجوى دون رفقته وقد وصله من أيوب
عن ابن سيرين قال كان شرع إذا قضى على رجل يثق أمره يسه في المسجد إلى أن تقوم بها
عليه فإن أعطى الحق والأمر به إلى السجن **(قوله)** خلا أي فرما ما أراد الله أنهم كانوا
رجالا على خيل وعلامة غامة مضومة وأما ما فيهم من غامة ثلثة خصه **(قوله)** إلى الجمل
في أكثر الروايات بالحاء المعجمة وفي نسخة المعروضة على أي الوقت بالياء ووصو بها بعضهم هو قال

قال روح فرقة خاست
(باب) الاعتسال إذا سلم
وربط الأسير أيضا في المسجد
وكان شرع يأمر العفريت
أن يجلس إلى سارية المسجد
حدثنا عبد الله بن يوسف
قال حدثنا الليث قال حدثنا
سعيد بن أبي سعيد أنه سمع
أبا هريرة قال بعث النبي
صلى الله عليه وسلم خيلا قبل
تجدي فقامت برجل من بني
حنبلة يقال له غامة بن أم
فربطوه بسارية من سواري
المسجد فخرج إليه النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
أطلقوا غامة فأنطلق إلى
شغل قريب من المسجد
نعتسل ثم دخل المسجد
فقال أشهد أن لا إله إلا الله
ون محمد رسول الله

لعلهم يؤمنوا بالحق من ربهم فليس
 سبحانه بل يدبر الأمر فإذ قلبنا
 الله فبكر أو بكر لا نرى الله
 بعينه فالتفت نفسي ما يبكي
 هذا الشيخ إن يكن الله خير
 عبدا بين الدنيا وبين ما عنده
 فإختر ما عند الله فكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هو العبد وكان أبو بكر أعلمنا
 فقال يا أبا بكر لا بد أن أمت
 الناس على في حصته وماله أو
 بكر ولو كنت متخذا خليلا
 من أمتي لأقتضت أن أبكر
 ولكن أخوة الإسلام وموعدة
 لا يقين في المسجد باب إلا ذ
 الباب أي بكره حدثنا عبد
 الله بن محمد الجني قال حدثنا
 وهب بن جر قال حدثنا أي
 قال سمعت يعلى بن حكيم عن
 عكرمة عن ابن عباس قال
 خرج رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في مرضه الذي مات فيه
 عاصبا أسه بضره ففقد على
 المنبر عهدا لله وأتى عليه ثم
 قال إنه ليس من الناس أحد
 أمت علي في نفسه وماله
 أي بكر من أي ثقافة ولو كنت
 متخذا من الناس خليلا
 لأقتضت أن أبكر جليلا ولكن
 خلة الإسلام أفضل ستوا
 على كل شوخه في هذا المسجد
 غير خوخة أي بكره (باب)
 الأبواب والعلل للكعبة
 والمساجد قال أبو عبد الله

صلى الله عليه وسلم فقال ان الله سبحانه خير عبدا بين النبيين ما عتده واختار ما عتده
الحق والخوف والمعرفة (الحديث) الخوف باب صغير قد يكون بمصرع وقد لا يكون وانما اصله انهم في
حائط قال ابن تيمون (قوله) عن عبيد بن حنين عن بسر بن جندب (قوله) عن عبيد بن حنين عن بسر بن جندب
من رواية الاصيلي عن أبي زيد كبر بن عبيد خضار عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد وهو
صحيح في نفس الامر لكن محمد بن سنان انما حدث به كذا في وقع في بقية الروايات فقد نقل ابن
السكن عن الفرير عن البصري انه قال هكذا حدث به محمد بن سنان وهو خطأ وانما هو عن
عبيد بن حنين وعن بسر بن جندب يعني بواو العطف فعل هذا يكون أو انما انما هو عن
حدثه كما منهجه عن أبي سعيد وقدر وامسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي
النضر عن عبيد بن جيعا عن أبي سعيد وابنه نوح بن محمد عن فليح اخرج أبو بكر بن أبي
شيبه عنه ورواه أو عامر الصقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده اخرج المصنف
في مناقب أبي بكر فكان نقلها كان يصحهما مرة ويقصر مرة على أحدهما وقد رواه مالك
عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد اخرج المصنف أيضا في الهجرة وهذا ما
يقوى ان الحديث عند أبي النضر عن شيعين لم يبق الا ان محمد بن سنان أخطأ في حذف الوار
العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديده به ويؤيد هذا الاحتمال ان المعافي
ابن له من الخبر ان رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان وقدره المصنف على ان حذف الوار
خطأ فلم يقل الاعتراض عليه سبيل قال الدارقطني رواه من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن
بسر غير مضبوطة (قوله ان يكن الله خير عبدا) كذلك لا كثر ولكن شيعي ان يكن الله خير
والهجرة في ان مكسورة على انها شرطية وجوزا بن التين فقها على انها تلميلية وفيه نظر (قوله
ان آمن الناس) قال الووي قال العلماء هاء أكثرهم جود التأسيسه وماله وليس هو من
المن الذي هو الاعتدال بالنعمة لان المنه لله ولرسوله في قبول ذلك وقال القرطبي هو من
الامتنان والمراد ان يأكره من الحقوق ما لو كان لغيره فلهذا لا تنضم يؤيده قوله في رواية ابن
عباس ليس أحد من علي وآله أعلم (قوله ولكن اخوة الاسلام) كذلك لا كثر وللأصيلي
ولكن خوة الاسلام يحذف الالف كما تنقل حركة الهمة الى الون وحذف الهمزة فعلى هذا
يجوز ضم نون لكن كما قاله ابن مالك وخبر هذه الجملة مخدوف والتقدير أفضل كما وقع في حديث
ابن عباس الذي بعده وكن فيه خلة الاسلام وباتي ما في ذلك من الاشكال ويسانه في كتاب
المنائب ان شاء الله تعالى وبين حديث ابن عباس أيضا ان ذلك كان في مرضه ورواه الله عليه
وسلم وذلك لما أمر أبابكر أن يولي بالناس فلذلك استنى خوته من خلف غيره وقد قل ان ذلك
من جملة الاشارات الى استخلافه كما سيأتي أيضا (قوله غير خوخة أبي بكر) كذلك لا كثر
ولكن شيعي الا يدل غير (قوله) باب الابواب والعلق) يخفى المعنى واللام أي ما يتعلق به
الباب (قوله) قال لي عبد الله بن محمد) هو الجعفي وسلمان هو ابن عمه عبد الملك هو اسم ابن
جرجير وقوله لو رأيت مخدوف في الابواب وقد رأيت عمارا وحسب الامتنان وانطاعتها ونحو
ذلك وهذا السياق يدل على انها في ذلك الوقت كانت قد اندست (قوله) قالوا حدثنا جندب (زيد)

وقال لي عبد الله بن محمد ثنا صفوان عن ابن جريج قال قال لي ابن أبي مليكة يا عبد الملك لو رأيت مساجد ابن عباس لم
أبوابها أحد ثناء أبو النعمان وبقية نعم عبد فلا حد ثنا جابر بن زيد عن أوبى عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قدمه
فدعا ثمان من الخلة ففتح الباب فدخل النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يؤلمه من يدوعة الناس الخلة ثم غلق الباب له في ليلة

ثم خرجوا قالوا فيهم فمدت فقال بل لا نقال على فيه قلت في أي قال بين (٤٦٥) الاسطواسن قال ابن عمر لا ينبغي أن يقرأ

صلى (باب) دخول المسجد
المسجد حدثنا شاذلية قال
حدثنا الليث عن سعد بن
أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة
يقول بعث رسول الله صلى
الله عليه وسلم خلا قبل يبعث
خلفاءه رجل من بني خزيمة
يقال له ثعلبة بن أقال فرطوه
يسارية من سوارى المسجد
(باب) رفع الصوت في
المسجد حدثنا علي بن
عبد الله قال حدثنا يحيى بن
سعيد قال حدثنا أحمد بن
عبد الرحمن قال حدثني يزيد
ابن خصيفة عن السائب بن
يزيد قال كنت قائما في
المسجد فسمعت رجلا فسررت
فأدغم من الخطب فحدثت
ذهب فأتيت هذين خلفته
يها فقال من أنا ومن أين
أتيت قال من أهل مكة
قال لو كنت من أهل مكة
لا وجهت كترت فأتيت صوتا
في مسجد رسول الله صلى
الله عليه وسلم حدثنا
حدثنا يزيد بن جهم
يونس بن يزيد عن ابن شهاب
قال حدثني عبد الله بن كعب
ابن مالك قال كعب بن مالك
أخبرني أنه سمع نبي بن
حذافه يسأله عليه السلام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهم
حتى سمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو في بيته
فخرج إليهم رسول الله صلى

لم يقل الأصلي ابن زيد وسأني الكلام على حديث ابن عمر هذا في كل الحج ان شاء الله تعالى قال
ابن بطال الحكم في خلق الباب حديث ثلاثين الناس ان الصلاة سنة فقلت من ذلك كذا
قال ولا يصح ما فيه وقال غيره يحتفل أن يكون ذلك ثلاثين رجلا عليه لتوفروا عليهم على مراعاة
أفواههم ليأخذوا صلاتهم أولئك من ذلك أسكن قلبه وأجمع لشعوره وتماما أدخل معه عثمان ثلاثا
يظن أنه عزى عن ولاية الكعبة وبلاوا وأما ما نحن من قبل فائدة ذلك التمكن من
الصلاة في جميع جهاتها لأن الصلاة جهة الباب وهو مفتوح لا يصح (قوله) ما
دخول المشرک المسجد هذه الترجمة ترد على الأصابعي حست ترجمهم فاعلم في مثل ترجمة
الاعتساف إذا أسلم وقد يقال ان في هذه الترجمة بالنسبة إلى الترجمة الأصغر يرد على المسجد تكرارا
لأن ترجمته يستلزم إحاطة لكن يجب أن يكون ذلك ما نأخذهم من ذلك وقد اختصر المصنف
الحديث مقتصر على المقصود منه وسأني تأماني المعاري وفي دخول المشرک المسجد مذاهب
فمن الحنفية الحواز مطلقا ومن المالكية والمزني المنع مطلقا ومن الشافعية التفصيل بين
المسجد الحرام وغيره الآية وقيل يؤخذ للكاتب خاصة وحديث الباب يرد عليه فان غلبه ليس
من أهل الكتاب (قوله) ما رفع الصوت في المسجد أشار بالترجمة إلى الخلاف في
ذلك فقد ذكره مالك مطلقا سواء كان في العلم أم في غيره ومرفوعه بين ما يتعلق بفرض ديني أو وقع
ذنب أو بين ما لا فائدة فيه وساق الصاري في الباب حديث عمر الدال على المنع وحديث كعب
الدال على عدمه إشارة منه إلى أن المنع في الامتناع فيه وعدمه فيما لم يجز الضرورة له وقد تقدم
البحث فيه في باب القاضى ووردت أحاديث في النهي عن رفع الصوت في المساجد لكنها ضعيفة
أخرج ابن ماجه بعضها فكان المصنف أشاها (قوله) حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن في
رواية الأصابعي الجعيد بن أوس وهو هو قال سمع الجعيد بن عمرو وهو ابن عبد الرحمن بن ورس
فقد نسب إلى جده (قوله) حدثني يزيد بن خصيفة هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده
وروى حاتم بن اسمعيل هذا الحديث عن الجعيد بن السائب بلا واسطة خروجه الأصابعي
والجعيد مع سماعه من السائب كاتبة في الطهارة وليس هذا الاختلاف فادحا وعند عبد
الرازق لم يرد في أخرى عن نافع قال كان عمر يقول لا تكثروا اللطم فدخل المسجد فذا هو
برجلان قد ارتفعت أصواتهما فقال ان مسجدا هذا لا يرفع فيه الصوت احديث وقه انقطع
لأن ناعما لم يرد ذلك الزمان (قوله) كنت قائما في المسجد كذا في الاصول يوافق في رواية
ناهما النون ويؤيد رواية حاتم عن المسجد بلفظ كس مضطجعا (قوله) فحدثني أي مداني
بالخبياء (قوله) فاذ أعر الخبيء بخوف قد بده قائم ونحوه ولم ألق على سمعة عبد بن الرحاب
لكن في رواية عبد الرزاق أهمنا تنقيان (قوله) لو كفا يدل على أنه كان تقدمه من ذلك
وفيه العذرة لاهل الجهل بالحكم إذا كان يصح مثل (قوله) لا وجهت كترت فأتيت صوتا
جلد او من هذه الجهة تبين كون هذا الحديث لم يحكم الرفع لأن عمر لا يورد ما لا يدل على
مخالفة أمر توقيني (قوله) ترفعان وهو جواب عن سؤال المصنف كاتبة ما قاله ثم وجها قال
لا تكثرا ترفعان وفي رواية الأصابعي برفعكما أصواتكما وهو يؤيد ما قد روي في أنه تم توجيه جميع
أصواتكما في حديث يعقوب بن عمار وهو (قوله) حدثنا أحمد في رواية أبي على الشيبوي عن

أما الحسن بن علي بن فضال قال حدثنا (٤٦٤) بشر بن الفضل عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رجل من بني النضير قال حدثنا (٤٦٤) بشر بن الفضل عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم

الفريرى حدثنا أحمد بن صالح بن عبد الجبار بن السكن وقد تقدم الكلام على حديثه في باب التقاضي قبل عسرة ما أول وأفعوا وقوله هنا حتى معناه رواية الأصلية معهما (قوله بالخلق) يخرج المهمة ويخرج كسرهما واللام مفتوحة على كل حال جمع حلقه بأسكان اللام على غير قياس وحكى قتها أيضا (قوله عن عبيد الله) هو ابن عمر العدي (قوله سال الرجل) لم أصغ على اسمه (قوله مازي) أي ما رأيت من الرأي أو من الرؤى بمعنى العلم ومنى منى غير متون أي اثنين اثنين وكرنا كيدا (قوله فاورت) يخرج الرأي ثلث الواحدة (قوله وأنه كان يقول) بكسر الهمزة على الاستئناف وقاتل ذلك هو نافع والضمير لابن عمر (قوله بالليل) هي في رواية الكشي عن والاصل في فقط (قوله في طريق أوبع) نافع عن ابن عمر جوابا للامرو بالرفع على الاستئناف وزاد الكشي والاصل في لث (قوله قال الوليد بن كثير) هذا الخلق وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن الوليد هو يعني حديث نافع عن ابن عمر وساق الكلام على ذلك مفصلا في كتاب الوتران شافقه تعالى وأراد البخاري بهذا التعليق بيان أن ذلك كان في المسجد لئلا الاستدلال بالترجمة وقد اعترضه الأساعبي فقال ليس فيه دلالة على الخلق ولا على الخلو في المسجد حال وأجيب بأن كونه كان في المسجد صريح من هذا المعلق وأما التطق فقال المذهب شبه البخاري جالس الرجل في المسجد حول النبي صلى الله عليه وسلم وهو مصطبب بالخلق حول العالم لأن الماهرة أنه صلى الله عليه وسلم لا يكون في المسجد وهو على المبر الاوعدة جمع جالس محققين كالمحققين والله أعلم وقال غيره حديث ابن عمر ينطق باحد ركني الترجمة وهو الخلو وحديث أبي واقد يتعلق بالركن الآخر وهو الخلق وأما ما رواه مسلم من حديث جابر بن مرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وهم خلق فقال مالي أراكم عزين فلا معارضة بينهم وبين هذا إنما كرهتمهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة بخلاف تحفظهم حوله فانه كل لسمع العلم والتعليم منه (قوله بفارس رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد) زاد في العلم والناس معه وهو أوسع فبما ترجمه (قوله فرأى فريجة) زاد في المرفق الخلق فزادها الأصلية والكشيبي أنه في هذه الرواية وقد تقدم الكلام على فوائد في كلب العلم (قوله ما بالاشتقاق في المسجد) زاد في نسخة الصغاني وورد الرجل (قوله حدثنا بدأه بن مسلمة) هو القعني (قوله ابن عمر) هو عبد الله بن يزيد بن عاصم المازني (قوله واضعا إحدى رجله على الأخرى) قال الخطابي فيه أن النهي الوارد في ذلك مباح أو يحل للمسلمين شيعتي أن يسدوا العودة والجواز حبس يؤمن ذلك (قوله) الثاني أولى من ادعاء الشيخ لأنه لا يثبت بالاحتلال وبمن عزم به السبي والبغوى وغيرهما من المحدثين ومنه ان بطلان مسموعة الله وح وقال المازني انما يوجب على ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره في الكتب الصالحة ابن عمر عن أن يسمع إحدى رجله على الأخرى لكنه عام لأنه قول متناول للجميع واستأثر في المسجد فعل النبي بقصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز لكن لما صح أن عمر وعنه كانا يمشيان في ذلك الدل إلى أنه ليس خاصا

فروغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أخبركم عن الصلاة أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله وأما الآخر فاستأثر بما أتاه الله منه (باب) الاستئذان في المسجد حدثنا سعيد بن جابر عن مالك بن أنس عن ابن عمر عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضحا إحدى رجله على الأخرى

به صلى الله عليه وسلم بل هو بائنه مطلقا فاذا اقر هذا صار بين الحديثين تعارض فيصعب بينهما
 فذكر نحو ما ذكره الخطابي وفي قوله عن حديث النسي ايس في الكتب الصحاح اغفل فان
 الحديث عند مسلم في الباس من حديث جابر وفي قوله فلا يؤخذ عنه الجواز نظر لان الخاص
 لا ينتج الاحتمال وانما هو ان فعله صلى الله عليه وسلم كان ليان الجواز وكان ذلك في وقت
 الاستراحة لا عند اجتماع الناس للمعروف من عاداتهم المألوس بينهم والوفاء بالتم على الله عليه
 وسلم قال الخطابي وفيه جواز الامتكا في المسجد الاضطجاع وأنواع الاستراحة وقال
 الداودي فيه أن الابر الوارد لا يثبت في المسجد لا يختص بالمجلس بل يحصل للمستلقي أيضا
 (قوله وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) هو معطوف على الاستناد المذکور وقد مر
 بذلك أبو داود في روايته عن القضي وهو كذلك في الموطأ وقد عطل عن ذلك من زعم أنه معطوف
 على قوله **باب** المسجد يكون في الطريق من غير ضرر للناس قال بالمازى
 بناء المسجد في ملك الرماز والاجماع وفي غير ملكه يمنع الاجماع وفي المساحات حدث لا يضر
 بأحد جاز أيضا لكن شذبه عنهم فنه لان باحات الطرق موضوعة لانتفاع الناس فاذا بنى بها
 مسجد منع انتفاع بعضهم فاراد البخاري الردي على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر لكون
 النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك ثم اقره (قلت) والمنع المذکور مرئى عن ربيعة وقوله
 عبد الرزاق عن علي وابن عمر لكان باسنادين ضعيفين (قوله وفيه قال الحسن) يعني أن المذکورين
 وردا لتصريح عنهم بهذه المسئلة والافلاجهو وعلى ذلك كما تقدم (قوله فابخره عروة) هو
 معطوف على مقدرو المراد ابوي عائشة أبو بكر وأمر رومان وهو دال على تقديم اسلام أم
 رومان (قوله ثم بدالاي بكر) اختصر المؤلف المنها وقد ما فيه ذلك المبرم مطولا لهذا
 الاستناد فذكر بعد قوله وعشيق قبل قوله ثم بدالاي طويلا في خروج أبي بكر من مكة
 ورجوعه في جوار ابن الغضوة واشترط عليه أن لا يسجل بعبادته فتمنعوا غنصة قال ثم
 بدالاي بكر أي ظهر له رأى نبي مسجد اذ كرا في القصة مطولا كما سابق الكلام عليه مبسوطا
 هناك ان شاء الله تعالى ولم يجد بعض المتأخرين حشر جميع الحديث هاهنا أنه لم يضع منه
 هنا سوى قدر يسير وقد احتفل من فضائل الصديق على أمو ركبة كما سابق ان شاء الله تعالى
 (قوله **باب** الصلاة في مسجد السوق) ولغيره في ذكر مسجد موقع الترجمة
 الاشارة إلى أن الحديث الوارد في الأسواق شر ابقاع وان المساجد خيرا ابقاع كما أخرجه
 الزار وغيره لا يصح اسامه ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لان بقعة المسجد حيث تكون
 بقعة خير وقبل المراد بالمساجد في الترجمة مواضع ابقاع الصلاة لا ابناء الموضوعه ذلك
 فكانه قال باب الصلاة في مواضع الأسواق ولا يفتي بعده (قوله وعلى ابن عوف) كذا في
 جميع الاصول ويصفه ابن التير فقال وجهه طابقه الترجمة لحديث ابن عمر عن كونه لم يصل في
 سوق أن المصنف أراد أن ين جواز بناء المسجد داخل السوق فلا يفضل مقدمه من كونه
 محجورا ومنع الصلاة به لان صلاة ابن عمر كانت في دار تعلق عليهم أربع الصبر أعجاز المسجد
 وقال الكرماني لعل غرض البخاري منه الرد على الخصة حيث قال بالانتفاع اتخاذ المسجد
 الدار المحجوبة عن الناس اه والفتي في كتب الخفية التكراره لا الصرم وطرح حديث أبي
 هريرة ان الصلاة في السوق مشروعة واذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتمخذه

وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
 المسيب قال كان عمرو وعثمان
 يفتعلان ذلك (باب)
 المسجد يكون في الطريق
 من غير ضرر للناس وفيه
 قال الحسن وأيوب وصالت
 حديثنا يحيى بكر قال
 حديثنا الليث عن عقيل عن
 ابن شهاب قال أخبرني عروة
 ابن الزبير أن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قالت لم أعتل أبوي الأوهما
 يدين الدين ولم ير عليا يوم
 الايتافه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم طرفي النهار
 بكرة وعشية ثم سألني أبي بكر
 فأتني مسجد ابنة داره
 فكان يصلي فيه ويقرأ
 القرآن ينفض عليه نساء
 المشركين وأبوهم يعجبون
 منه وينظرون اليه وكان
 أبو بكر رجلا يكثر لا يملك
 عنه اذا قرأ القرآن فافزع
 ذلك شراف قرين من
 المشركين (باب) الصلاة
 في مسجد السوق وعلى ابن
 عوف في مسجد رده على
 عليهم الباب حديثه مسند
 قال حديثه هو هو به عن
 الاعش عن أبي صالح عن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم

قال صلاة الجمعة
 صلاة في يوم الجمعة
 حجب الله عن الدنيا
 الحجب الذي لا يخالص
 المسجد لا يدخل الصلاة
 بخطوة الا رفعه الله بها
 درجة وسط عنه خطية
 حتى يدخل المسجد واذا دخل
 المسجد كان في صلاة
 ما كانت تحبسه وتصل
 عليه الملائكة مادام
 في مجلسه الذي فيه اللهم
 اغفره اللهم ارحمه الم يؤذ
 يحدث (باب) تشبيك
 الاصابع في المسجد وغيره
 * حدثنا حماد بن عمار
 بشر قال حدثنا عاصم قال
 حدثنا واقد بن ايمن بن
 عمر وابن عمرو قال شريك
 التي صلى الله عليه وسلم
 اصابعه وقال عاصم بن
 علي حدثنا عاصم بن محمد
 سمعت هذا الحديث من
 أي فلم أحفظه فقوم على
 واقد بن ايمن قال سمعت
 أي وهو يقول قال عبد الله
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا عبد الله بن
 عمر وكيف بك اذا قيت في
 حشائش الناس من هذا
 * حدثنا خلاد بن يحيى قال
 حدثنا عثمان بن أبي بردة
 ابن عبد الله بن أبي بردة عن
 جده عن أبي موسى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان المؤمن المؤمن

مسجد الجمعة أشار إليه ابن بطال وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه بعد في باب
 فضل صلاة الجمعة وبأن الكلام على فوائد هذه الصلاة ان شاء الله تعالى وزاد في هذه الرواية
 وتصل الملائكة إلى آخره وقد تقدمت في باب الحديث في المسجد من وجه آخر عن أبي هريرة
 (قوله في هذه الرواية صلاة الجمعة) أي الجماعة وتكف من قال التقدير في الجمع وقوله
 على صلاته أي الشخص (قوله فان أحدكم) كذا الاكثر بالفاء ولكنهم في الموضع هو مبيدة
 أو للمصاحبة (قوله فاحسن) أي أسبغ الوضوء (قوله ما لم يؤذ يحدث) كذا الاكثر بالالفعل
 الجزوم على البليغ ويجوز الرفع على الاستئناف ولكنهم في ما لم يؤذ يحدث فيه بلفظ الجار
 والمجرور متعلقا يؤذ والمراد بالحدث النقص الموضوع بحيث أن يكون أعم من ذلك لكن
 صرح في رواية أبي داود ومن طريق أبي رافع عن أبي هريرة قال لا يؤذ (قوله باب) تشبيك
 الاصابع في المسجد وغيره) أورد فيه حديث أبي موسى وهو دال على جواز التشبيك مطلقا
 وحديث أبي هريرة وهو دال على جواز في المسجد اذا باقى الصلاة وفي غيره أجازوه ووقع في
 بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرج
 الاسماعيلي ولا أبو نعيم بل ذكره أبو مسعود في الأطراف عن رواية ابن ربيع عن الترمذي
 ومحمد بن شاكر جميعا عن الصاري قال حدثنا محمد بن عمر حدثنا بشر بن الفضل حدثنا
 عاصم بن محمد حدثنا واقد يعني أخاه عن أبي يعنى محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن ابراهيم
 عمرو قال شريك التي صلى الله عليه وسلم اصابعه قال العناري وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم
 ابن محمد قال سمعت هذا الحديث من أي فلم أحفظه فقوم على واقد بن ايمن قال سمعت أي وهو
 يقول قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمرو وكيف بك اذا قيت في حشائش
 من الناس وقد ساقه الحديث في الجمع بين المسلمين نقله عن أي مسعود وزاد هو قد مر جرت
 عهدهم وأما تأنيدهم واختلقوا قصاروا وهكذا وبشك من اصابعه الحديث وحديث عاصم بن علي
 التي علقه العناري وصله ابراهيم المري في غريب الحديث قال حدثنا عاصم بن علي حدثنا
 عاصم بن محمد عن واقد سمعت أي يقول قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره
 قال ابن بطال وجه ادخال هذه الترجمة في ائمة ما روي ما روي انتهى عن الترمذي في
 المسجد وقد روي فيه مراسيل ومن تقدم طرق غير ثابتة اهـ وكأنه يشير إلى ما سجد
 إلى حديث كعب بن عجرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضا أحدكم من خرج
 عامدا إلى المسجد ولا يشكر بابه ثمة في صلاة أخرجه أبو داود في صحيحه ابن جرير وابن حبان وفي
 اسناده اختلاف ضعفه يذهب إليه زوي في التمهيد من رواية اذا مل أحدكم
 فلا يشكن من اصابعه فان أحدكم من الله سبحانه يراة لا التي صلاة له امة لا يجد
 حتى يحرق نفسه في النار ان كان من غير الله وقال المصنف في المتن ان هذا الحديث
 الاحاديث تمارض اذا لم يسمع منه فلهذا في المتن ان هذا الحديث في المتن ان هذا الحديث
 القليل ونصير المصنف في المتن ان هذا الحديث في المتن ان هذا الحديث في المتن ان هذا الحديث
 قال بخلاف حديث أبي هريرة وجه الاسماعيلي يدركه في المتن ان هذا الحديث في المتن ان هذا الحديث
 قاصدا لها فاستطرأ في حكم المعنى واحد باب ادراك من يدركه في المتن ان هذا الحديث في المتن ان هذا الحديث

تحدثنا عن قال حدثنا ابن أبي عمير عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فقلت يا رسول الله اني اريد ان اتبعك في كل سنة فقال يا ابن آدم انما امرت ان تعبدوا الله وحده لا شريك له فان عبدتموه كما ينبغي لم يزل الله عز وجل يحبسكم في الدنيا حتى توفى الله بكم ما كنتم تعملون

يذكرني أما كمن من الطريق فبصلي فيها ويحدث أن أباه كل بصلي فيها وإن رأى الجي منى الله عليه وسلم يصلي في تلك الأماكن وحده في نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي في تلك الأماكن فمواث لم يزل أعلمه الأوقات فاعاني الأمانة كلها إلا أنهم اختلفوا في مسجد شرف الروحاء بحدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا ابن عباس قال حدثنا موسى بن عبيدة عن نافع أن عبد الله بن عمر أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزل يبدى الخليفة حجة بن عمر وفي حجة حين حج

التي بنى عليه وقد كان من غزو كنانة في تلك الطريق أي في صحراء نجد من بين وادي عكا
 ظهر من بين الجبال التي على شفير الوادي الشرقية فصرخ ثم حتى يصعب ليس عند المسجد الذي بجوار الوادي لاصل الاكمة
 التي بنى عليها صلى عبادة عند مقبضه كتب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فنداه به السبل
 الذي كان في ذلك المكان الذي كان (٤٧٠) عبادة يصلي فيه وان عبد الله بن عمر حدثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم

صلى حيث المسجد الصغير
 الذي دون المسجد الذي
 يشرف الروحاء وقد كان
 عبد الله يصلي المكان الذي
 كان صلى فيه النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول ثم من
 بينك حين تقوم في المسجد
 تصلي وذلك المسجد على
 حافة الطريق التي وأنت
 راكب مكة يشهرون
 المسجد الأكبر في بجبر
 أو تقول ذلك وان ابن عمر كان
 يصلي إلى العرق الذي عند
 مصرف الروحاء وذلك
 العرق انما طرفه على - فة
 الطريق دون المسجد الذي
 يشهرون مصرف وأنت
 ذاهب إلى مكة وقد أتى في
 مسجد في مكة عبد الله صلى
 في ذلك المسجد كان يتركه
 من سار ورواه ويصلي
 أمامه إلى العرق فسهو وكان
 عبد الله يروح من الروحاء
 فلا يصل إلى المهرج حتى يأتي
 ذلك المكان فيصلي فيه
 ثم يروا إذا أقبل من مكة

ذات الصبح باسمه أو من آخر - عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الروحاء
 عليه وسلم - يقول تحت روضة محبة دون الريفية في الطريق ورواه الطبراني في كتاب - بلحج يصلي في مكة
 من يزيد الروحاء وقد ذكره أحمد لا ثاني في حقه وهي قاعة على الطريق ما ما كان - عمر ابن عبد الله بن
 عمر - أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الروحاء من روافد العرس - ثم ذاب إلى الروحاء - ثم لم يجد قبر ابن
 أو ثلاثة على القبر وضع من حجارة من بين الطريق

وسلم وذلك ان عمر بن عبد العزيز حين في مسجد المدينة يسأل الناس وهو ميت فثبوا قرو عن ذلك ثم بناها بالجارية المنقوشة المطابقة اهـ وقد عين عمر بن شبة منهاشياً كثيراً لكن اكتمل في هذا الوقت قد اندثر وفي من المشهورة الآن مسجد قبا ومسجد القضيخ وهو شرق مسجد قبا ومسجد بني قريظة ومشرقة أم ابراهيم وهي شمال مسجد قريظة ومسجد بني ظفر شرق البقيع ويعرف بمسجد البقلة ومسجد بني معاوية يعرف بمسجد الاحياء ومسجد الفتح قرب من جبل سلم ومسجد القطين في بني سلمه هكذا اثبت بعض شيوخنا وقائده معرف ذلك ما تقدم عن البخوي وراقه اعلم

• (أواب ستره الصلي) •

• (قوله باسـ ستره الامام ستره من خلفه) أورده في ثلاثة أحاديث الثاني والثالث منها مطابقتان للترجمة لكونه صلى الله عليه وسلم لم يصرأ أصحابه ان يقضوا ستره غير سترته وأما الاول وهو حديث ابن عباس في الاستدلال به نظر لانه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى الى ستره وقد تبو عليه النبي باب من صلى الى غير ستره وقد تنقضي في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في باب متى يصح سماع الصغير قول الشافعي ان المراد دخول ابن عباس الى غير جدار رأى الى غير ستره فوذ كراماً يستدل من رواية البراءة وقال بعض المتأخرين قوله الى غير جدار لا يتنى غير الجدار الا ان اخبار ابن عباس عن مرورهم به وعدم انكارهم لذلك شعر به حدوث أمر لم يجهده فلو فرض هناك ستره أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الاخبار فائدة اذ مرورهم به لا يشكره أحد أصلاً وكان البخاري حمل الامر في ذلك على المألوف المعروف من عادته صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلي في الفضاء الا والعزلة امامه ثم ايد ذلك بحديثي ابن عروأه في حديث ابن عمر ملب على المداومة وهو قوله بهذا كالحرية ولكن يجعل ذلك في السور قد سمعه السورى فقال في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث انه ان ستره الامام ستره من خلفه والله اعلم • (قوله اهرت الاحلام) أى قاربه رقدت الاختلاف في روم عرف باب تعليم الصبيان من كتاب فضيلة القرآن وفي باب الاشارة بان هذا الكبر من كتاب الاستاذان ربو به اجمع بين اختلافين ذلك وبين الرابع من الاحوال وله الحمد • (قوله يصلي بالناس عني) كذا قال مالك وأكثروا أصحاب الزهري ووقع عندهم سلم من رواية ابن عيينة به رتبة قال الدويوي جعل ذلك على انها قضيتان وتعقب بيان الاصل عدمه انه قد لا سيما مع اتحاد شرح الحديث فالحق ان قول ابن عيينة بغيره شاذ ووقع عندهم أيضاً من رواية ابن عمر (مرى وذلك في الزاد أو الفتح وهذا الشك من معمر لا يعمل عليه والحال ان ذلك كان في الزاد (قوله بعض العلماء) زاد المصنف في السبعين رواية بن أخي ابن شهاب عن عبيد بن ربيعة عن ابن عباس انهم ازل انتهى وهو يعين أحد الاحتمالين للذي ذكرناه في كتاب الادب (قوله لا يملك على أحد) قال ابن دقيق العيد استدلل ابن عباس قوله الانكار على اخوانه لانه من قوله لا يملك الا لا لان ترك الانكار أكثر فائدة (قلت) لو تسمع ان تركه لا عادته بل على معر فقط لا على جواز المرور وتركه الانكار مطلق على جواز المرور رحمه الله لا يردده من ان تركه

• (أواب ستره الصلي) •

• (باب) • ستره الامام ستره من خلفه • حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس أنه قال أقبلت راكباً على جدار أنا وأنا يومئذ قد اهرت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس عني الى غير جدار فخرت بي يدي بعض الصف فزلت فارسلت الامان ترقم ودخلت في الصف خلفه شكر ذلك على أحد

حجة على الجواز بشرطه وهو اتسافه الموانع من الانكار وثبوت الصلح بالاطلاع على الفعل
 ولا يقال لا يلزم محذور كاطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصف
 حائلا دون رؤية النبي صلى الله عليه وسلم له لا تقول قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يرى في
 الصلوات من وراءه كجاري من أمامه وتقدم ان رواية المصنف في الحج اتمرت بين يدي بعض
 الصف الاول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ولولم ير شي من ذلك لكانت قد وردت واعيمهم على
 سوء الصلح عليه وسلم عما يحدث لهم كثرة في الدلالة على اطلاعهم على ذلك والله اعلم واستدل
 به على ان مرور الجار لا يقطع الصلاة فيكون ناسخا لحديث أبي ذر الذي رواه مسلم في كون مرور
 الجار يقطع الصلاة وكذا امر ورأى الكلب الاسود وتعقب بان مرور الجار تحقق في حال
 مرور ابن عباس وهو راكبه وقدم تقدم ان ذلك لا يضر لكون ستر الامام ستر على خلقه واما
 مروره بعد ان نزل عنه فيصالح الى قتل وقال ابن عبد البر حديث ابن عباس هذا يخص
 حديث أبي سعيد اذا كان احدهم يصلي فلا يدع احدا يتربص به فان ذلك مخصوص بالامام
 والمفرد فأما المأموم فلا ضرر من تربص به لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف
 فيه بين العلماء وكذا نقل عباس الاتفاق على ان المأموم يصلون الى ستره لكن اختلفوا هل
 سترهم ستر الامام أم سترهم الامام نفسه اه وفيه نظر لارواء عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو
 العفاري الضعيف انه صلى باصحابه في سفره وبين يديه ستر فترجم بين يدي أصحابه فأتهم
 الصلاة وفي رواية انه قال لهم انهم قطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم فهذا يعكس على ما نقل
 من الاتفاق ولقد ترجم الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الاوسط من طريق
 سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعا ستر الامام ستر على خلقه وقال تفرد سويد
 عن عاصم اه وسويد ضعيف عندهم ووردت أيضا في حديثه وقوف على ابن عمر أخرجه
 عبد الرزاق ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عن فضيل بن عياض في رواية الامام أحد فعلى قول من
 يقول ان ستر الامام ستر من خلقه يضر صلاته وصلاحهم معا وعلى قول من يقول ان الامام
 نفسه ستر من خلقه يضر صلاته ولا تضر صلاحهم وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس
 في كتاب العلم **قوله** حدثنا اسحق **قوله** قال أبو علي الجبائي لم أجدا اسحق هذا منسوب الى احمد بن الرواة
قلت وقد ترجم أبو نعيم وخلفه وغيرهما بانه اسحق ابن منصور **قوله** امر بالحربة أي امر
 خادمه بحمل الحربة وللمصنف في العيدين من طريق الاوزاعي عن نافع كان يفتدوا الى المنسلي
 والعزة فعمل وتصيب يديه فيصلي اليها زاد ابن ماجه وابن خزيمة والاسماعيلي وذلك ان
 المنسلي كان فضا ليس فيه شيء يستره **قوله** والناس بالرفع عطف على فاعل فاعل **قوله** وكان
 يقول ذلك أي نصب الحربة بين يديه حيث لا يكون جدار **قوله** من أي من تلك الجهة
 اتخذ الامر الحربة يخرج بها بين أيديهم في العدو نحو هذه الجملة الاخيرة فصلها على تن
 مسهر من حديث ابن عمر فعلمها كلام نافع كأخرجه ابن ماجه وأوصفت في كتاب المدرج
 وفي الحديث الاحتياط للصلاة واخذ آلة دفع الاعداء لاسمى بالسفروجواز الاستخدام وغير
 ذلك والضعيف في اتخذهما يحتمل عوده الى الحربة تنصبا الى الجس الحربة وقد روى عمر بن شبة
 في اخبار المدينة من حديث سعد القرظ ان الضبابي أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم حربة

• حدثنا اسحق قال
 حدثنا عبد الله بن عمر قال
 حدثنا عبيد الله عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان اذا
 خرج يوم العيد أمر بالحربة
 فتوضع بين يديه فيصلي
 والناس وراءه وكان يضع
 يده في السفرجين ثم اتخذها
 لاسرا • حدثنا أبو الوليد
 قال حدثنا شعبة عن عروة
 ابن جبير عن جعفر

فأمسكها لنفسه فهي التي يمشي بها مع الإمام يوم العيد ومن طريق الثبوت أنه لا يخرج من العترة التي
 كانت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كاستبراعه من المشركين فقتله الزبير بن العوام يوم أحد
 فاخذها منه التي صلى الله عليه وسلم فكان ينصبها بين يديه إذا صلى ويحفل الجميع بان عترة الزبير
 كانت أول قبل حربة الصالحين (قاعدة) - حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف سطو لا ويختصرا
 وقد تقدم في الطهارة في باب استعمال فضل وضوء الناس وفي حديث ستر العورة من الصلاة في باب
 الصلاة في الثوب الأجرود كراهة أياها بعد ما بين أيضاً في الأذان وفي صفة النبي صلى الله عليه
 وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلى عون بن أبي
 جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر وقد سمع شعبة منهم كما سياتي
 وأما (قوله) أن النبي صلى الله عليه وسلم على بهم البلعاء يعني طليام مكة وهو موضع خارج
 مكة وهو الذي يقال له الأبلح وكذا ذكره من رواية أبي العباس عن عون بن زاذن عن ربيعة بن آدم
 عن شعبة عن عون أن ذلك كان بالهجرة فيستقادمه كما ذكره الثوري أنه صلى الله عليه وسلم جمع
 حينئذ بين الصلوتين في وقت الأولى منهما ويحتمل أن يكون قوله والعصر ركعتين أي بعد دخول
 وقتها (قوله) بين يديه عترة) تقدم ضبطها وتفسيرها في الطهارة في حديث أنس وفي رواية أبي
 العباس جلاء بلال كذنه بالصلاة ثم خرج بالعترة حتى ركزها بين يديه وأقام الدلائل في رواية عمر
 ابن أبي زائدة عن عون عن أبيه راية رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبة جراح من آدم ورايت
 بلالاً أخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ورايت الناس يتحدون ذلك الوضوء في أصاب
 منه شيئا تمسح به ومن لم يصب منه شيئا أخذ من بلال ما صاب وضوءه أيضاً وخرج في خبة جراح
 مشروراً وفي رواية مالك بن مغول عن عون ~~كان~~ أنظر إلى ويص ساقه وبين فيها أيمان
 الوضوء الذي ابتد به الناس كان فضل الماء الذي توضأ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو في
 رواية شعبة عن الحكم وفي رواية مسلم من طريق الثوري عن عون ما يشعر أن ذلك كان بعد
 خروجه من مكة بقوله لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة (قوله) يدعى بيده) أي بين
 العترة والقبلة لا يسمو بين العترة في رواية عمر بن أبي زائدة في باب الصلاة في الثوب الأحمر
 ورايت الناس والدواب يرون بين يدي العترة وفي الحديث من أضواء الناس البركة مما لامسه
 الصالحون ووضع السترة للمصلي حيث يحشى المورين يديه والاكفة فيها بمنى غلظ العترة
 وإن قصر الصلاة في السفر أفضل من الاتعم لم يشعر به الحر من موطنه صلى الله عليه وسلم
 عليه وإن ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه وفيه تعظيم العبادات التي صلى الله
 عليه وسلم وفيه استحباب تشبهه بالأسما في السفر وكذا اسم اب العترة وشووها
 ومشروعة الأذان في السفر كما سأت في الأذان وجواز النظر إلى الساق وهو أجاز في الرجل
 حيث لا تقنه وجواز لبس الثوب الأجرود خلاف ما يذكره في كتاب اللباس أن شاء الله
 تعالى (قوله) ما قدركم ينبغي أن يكون بين المصل والسترة) أي من ذراع ونحوه
 والمصل بكسر الهمزة على أنه اسم فاعل ويحتمل أن يكون بنسب اللام أي المكان الذي يصلي فيه
 (قوله) عن أبيه) في رواية أبي داود والاسماعيل أخبرني أبي (قوله) عن سهل) زاذن الأسدي بن سعد
 (قوله) كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم أي معامه في صلاته وكذا 'هرف' رواه أبي

أبو النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى بهم بالبطحاء بين
 يديه عترة الطهر ركعتين
 والعصر ركعتين بين يديه
 المرأة والحمار (باب)
 قدركم ينبغي أن يكون بين
 المصلي والسترة - حدثنا
 عمرو بن زائدة قال أخبرنا
 عبد العزيز بن أبي حازم عن
 أبيه عن سهل قال كان بين
 مصلي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

داود **(قوله وبين الجدار)** أي جدار المسجد على القبلة ومصرح بذلك من طريق أبي غسان
عن أبي حاتم في الاعتصام **(قوله عمر الشاة)** بالرفع وكان ثلثة أو عمر اسم كان يتقدر قدراً ونحوه
والطرف الأخير وأمره الكرماني بالنصب على أن عمر خبر كان واسمها نحو قدراً المسافة قال
والسابق يدل عليه **(قوله عن سلمة)** يعني ابن الأكوح وهذا ثلثي ثلاثين البصري **(قوله)**
كان جدار المسجد كذا وقع في رواية أخرى ورواه الإصمعي عن طريق أبي عاصم عن يزيد بن
كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة الا قدراً من القنطرة
فبين هذا السياق أن الحديث من فروع **(قوله تجوزها)** ول بعضهم أن تجوزها أي المسافة
وهي ما بين المنبر والجدار فإن قيل من أين يتطابق الترجمة ألب الكرماني فقال من حيث أنه
صلى الله عليه وسلم مكان يقوم جنب المنبر أي لو لم يكن المسجد محراب فتكون مسافة
ما بينه وبين الجدار نظير ما بين المنبر والجدار فكانه قال والذي ينبغي أن يكون بين المنبر وبين
قدراً ما كان بين منبره صلى الله عليه وسلم وجدار القبلة وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رشيديان
البصري أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد الذي تقدم في باب الصلاة على المنبر
والحسب فإن فيه أنه صلى الله عليه وسلم قام على المنبر حين عمل عليه فاقضى ذلك
ذكر المنبر يؤخذ من موضع قيام المصلّي (فإن قيل) أن في ذلك الحديث أنه لم يبعد على المنبر وإنما
نزل فصدق في أصله وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من عمر الشاة أجيب بأن أكثر أجزاء الصلاة
قد حصل في أعلى المنبر وانما نزل عن المنبر لأن الدرجة لم تسع لقد سجوده فحصل به المقصود
وأيضاً فإنه اجب في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سترة وهو قد ما تقدم قال ابن المطال
هذا أقل ما يكون بين المصلّي وبينه وبين عمر الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع كما سيأتي ثم يبعد
خمساً أبواب وجه الداودي بأن أقله عمر الشاة أكثر ثلاثة أذرع وجمع بعضهم بأن الأقل في
حال القيام والتعود الثاني في حال الركوع والسجود وقال ابن الصلاح قدّر وأمر الشاة
بثلاثة أذرع (قلت) ولا يخفى ما فيه وقال البغوي استصحب أهل العلم القومين الستة بحيث يكون
بينه وبينه قدراً مكان السجود وكذلك بين الصفوف وقد ورد الأمر بالقومين الستة وفيه بيان
الحكمة في ذلك وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حنيفة فوعا إذا صلى أحدكم
إلى الستة فليدن منها ليقطع الشيطان عليه صلاة **(قوله باب الصلاة إلى الحربة)**
ساق فيه حديث ابن عمر مختصراً وقد تقدم قبل باب وقوله ترك أي تفرز في الأرض **(قوله)**
باب الصلاة إلى الغزاة) ساق فيه حديث أبي حنيفة عن آدم عن شعبة عن عوف بن
تقدم الكلام عليه أيضاً واعترض عليه في هذه الترجمة بأن تكرار إقاف الغزاة هي الحربة
لكن قد قيل إن الحربة إنما يقال لها غزاة إذا كانت قصيرة ففي ذلك جهمة مغارة **(قوله والمرأة)**
والجار يتركون من وراءهم كذا ورد بصيغة الجمع فكانه أراد الجنس ويؤيد رواية والساس
والواب يعرون كما تقدم وأفيه حذف تقديره وغيرهما والمراد الجار بركبه وقد تقدم بلفظ
ير بين يديه المرأة والجار قال طاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة وقال ابن التين الصواب
بإرفاق يرون إطلاق صيغة الجمع على الاثنين وقال ابن مالك ألعاضه الله كذا والعقلاء

وبين الجدار عمر الشاة
حدثنا المكي قال حدثنا
يزيد بن أبي عبيد عن سلمة
قال كان جدار المسجد
عند المنبر ما كانت الشاة
تجوزها **(باب الصلاة**
إلى الحربة) حدثنا مسدد
قال حدثنا يحيى عن عبيد
الله قال أخبرني أفع عن عبد
الله أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يركبه الحربة
فصلى إليها **(باب الصلاة**
إلى الغزاة) حدثنا آدم قال
حدثنا شعبة قال حدثنا
عوف بن أبي حنيفة قال
سمعت أبي قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحاجرة فافى بوضوء فتوضأ
فصلّى بنا الظهر والعصر
وبين يديه عرق المرأة والجار
يمزقون من وراءهم
محمد بن حاتم بن يزيد قال
حدثنا شاذان عن شعبة
عن عطاء بن أبي ميمونة قال
سمعت أنس بن مالك قال
كان النبي صلى الله عليه
وسلم إذا خرج لحاجته تبعه

أنا وغلام ومنا عكازا
 عصا أو عصرة ومعنا أداة
 فإذا خرج من حاجته ناولناه
 الأداة (باب السرة
 بمكة وغيرها) حدثنا سليمان
 ابن حرب قال حدثنا شعبة
 عن الحكم عن أبي حنيفة
 قال خرج رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالهجرة فصلى
 بالطيعة الظهر والعصر
 ركعتين ونصب بين يديه عترة
 فوضنا جعل الناس يمشون
 بوضوه (باب الصلاة
 إلى الأسطوانة) وقال عمر
 المصاوني أحق بالسوراي
 من المحدثين إليها ورأى
 عمر رجلا يصلي بين أسطوانتين
 فادناه إلى سارية فقال صل
 إليها حدثنا المكي قال
 حدثنا يزيد بن أبي عبيد
 قال كنت آتي مع سلمة بن
 الأكوع فبصلي عند
 الأسطوانة التي عند

على مؤت ومذ كثر عاقل وهو مشكل والوجه فيه أنه أراد المراتم والجسور وأصابعه فحذف
 الراكب لدلالة الجار عليه ثم غلبت كذا على الراكب المفهوم على ثابت المراتم والعاقل على
 الجار وقد وقع الأخبار عن مذ كور ومخوف في قولهم ركب البعير طر محان أي البعير
 وراكبه ثم ساق البخاري حديث أنس وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة (قوله فيه
 ومعنا عكازة أو عصا أو عترة) كذا لاكثر ما به صلة والتون والراي المنتهات وفي رواية
 المسقى والجرى وغيرهما بالجمعة والياوراء أي سواء أي المذ كور والظاهر أنه تعصيف (قوله
 باب السرة بمكة وغيرها) ساق فيه حديث أبي حنيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة
 عن الحكم والمراد منه هنا قوله بالطيعة فقد قلنا أنها بطيعة مكة وقال ابن المنبر إنما خص مكة
 بالذكر رفعاً لتوهمهم يتوهم أن السرة قبله ولا ينبغي أن يكون لمكة قبله إلا الكعبة فلا يحتاج
 فيها إلى سرة انتهى والذي أظنه أنه أراد أن سكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في باب
 لا يقطع الصلاة بمكة حتى ثم أخرج عن ابن جريح عن كثير بن كثير بن المطالب عن أبيه عن جده
 قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بين يديه من أي الناس سرة
 وأخرجه من هذا الوجه أيضاً أصحاب السنن ورجاله موثقون إلا أنه معلول فقد رواه أبو داود وعن
 أحمد عن ابن عينة قال كان ابن جريح أخبرنا به هكذا فلقبت كثيرًا فقال ليس من أي سمعته
 ولكن من بعض أهلي عن جدي فأراد البخاري التنبه على ضعف هذا الحديث وأن لا يقرق بين
 مكة وغيرها في مشروعية السرة واستدل على ذلك بحديث أبي حنيفة وقد قلنا وجه الدلالة
 منه وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا يفرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها
 واعتقر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم للضرورة وعن بعض الحنابلة جواز ذلك
 في جميع مكة (قوله باب الصلاة إلى الأسطوانة) أي السارية وهي بضم الهمزة
 وسكون السين المهملة وضم الطاء بوزن اقعوانة على المشهور وقيل بوزن فعلوانة والغالب أنها
 تكون من تاء بخلاف العمود فإنه من جهر واحد قال ابن بطال لما فزع أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي إلى الخربة كانت الصلاة إلى الأسطوانة أولى لأنها أشد ستر (قلت) لكن أفاد ذكر
 ذلك المصعب على وقوع النص أعلى من القصوى (قوله وقان عمر) هذا التعليق وصله ابن أبي
 شيبة والجميدى من طريق همدان وهو يفتي أنها وسكون الميم وبالدال المهملة وكان يريد عمر رأى
 رسول الله إلى أهل اليمن عن عمر به ووجه الأخية أنها مشتركة في الحاجة إلى السارية المنخفضة
 إلى الاستانفار المصلي لجعلها سرة ولكن المصلي في عبادة محضة فكان أحق (قوله ورأى ابن عمر)
 كذا ثبت في رواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما وعبد بعض الرواة ورأى عمر يحذف أن رهوا شبه
 بالصواب فقد روى ابن أبي شيبة عن طريق معاوية بن ربيعة بن أبياس القرني عن أبيه أنه سمع قال
 رأى عمر وأبا أصلي فذكره أنه سواه لكن زادوا خذ فتناي وعرف ذلك تسمية المهيم المذكور في
 التعليق وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى السرة وأراد البخاري بإدراك عمر هذا أن المراد
 بقوله حلة يجرى الصلاة عندها أي إليها وكذا قول أنس بن مالك في حديثه عن أبيه عن جده
 (قوله حدثنا المكي) هو ابن إبراهيم كاتبه عند الاصيلي وغيره وهذا ثالث ثبات البخاري وقد
 ساقوه البخاري شيخه أحمد بن حنبل فإنه أخرجه في مسنده عن مكي بن إبراهيم (قوله إلى عند

المعصية نفلت بالاسلم
أرأيت تهرى الصلاة عند
هذه الاسطوانة قال فاني
رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم تهرى الصلاة عندها
محدثا قسمة قال حدثنا
سفيان عن عمرو بن عامر
عن أنس قال لعبد رأت
كبارا صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم يتدنون السورى
عند المغرب وزاد شعبة
عن عمر وعن أنس حتى
يخرج النبي صلى الله عليه
وسلم (باب الصلاة بين
السورى فى غير جماعة)
يحدثنا موسى بن اسمعيل
قال حدثنا جويرية عن
نافع عن ابن عمر قال دخل
النبي صلى الله عليه وسلم
البيت وأمامه بن زيد ومحمد
بن طلحة وبلال فاطال ثم
خرج نكت أول الناس دخل
على أثره فسالت بلالا أين
صلى قال بين الصمودين
المقدمين حدثنا عبد الله
ابن يوسف قال أخبرنا مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم دخل الكعبة وأمامه
ابن زيد وبلال وعثمان بن
طلحة الحنفي فأنشأ عليه
ومكث فيها فسالت بلالا
حين خرج ما صنع النبي
صلى الله عليه وسلم قال جعل
عمودا عن يساره وعمودا

المعصية) هذا دل على أنه كان للمعصية موضع خاص به ووقع عند مسلم فقط صلى وراء
الصدوق وكانه مكان للمعصية من فوق موضع فيه والاسطوانة المذكورة حتى لبعض
مشايخنا أنهم المتوسطة في الروضة المذكورة وأنه تعرف بالسطوة المهاجرين قال وروى عن
عائشة أنها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهم وإنما أسرتهما إلى ابن الزبير
فكان يكبر الصلاة عندهما ثم جعلت ذلك في تاريخ المدة لأن التصاريز كان المهاجرين من
قريش كانوا يجتمعون عندها وذكروه قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (قوله يا باسلم) هي
كنية سلمة ويقرى أى يقصد (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وعمرو بن عامر هو الكوفي
الانصارى لا والد أسد فامعجلى ولا عمرو بن عامر المصري فله صلى (قوله لقد رأيت) في رواية
المستقلى والحموى لقد أدركت (قوله عند المغرب) أى عند أذان المغرب وصرح بذلك الإجماع على
من طريق ابن مهدي عن صفان ومسلم عن طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس نحوه (قوله)
وزاد شعبة عن عمر) هو ابن عامر المذكور وقد وصله المستقلى كتاب الأذان من طريق غندر
عن شعبة فقال عن عمرو بن عامر الانصارى وزاد فيه أيضا صلوات الر كمين قبل المغرب وبيان
الكلام عليه هناك مع بقاء ما يحسنه وتفسيره من وقتنا عليهم كبار الصلاة المشار اليهم فيه ان شاء
الله تعالى (قوله باب الصلاة بين السورى في غير جماعة) اعلم هذا بغير الجماعة
لأن ذلك يقطع الصغوف ونسوة الصلاة في الجماعة مطلوب وهو قال الراقى في شرح المسند
احتج البخارى بهذا الحديث أى حديث ابن عمر عن بلال على أنه لا بأس بالصلاة بين السوريتين
إذا لم يكن في جماعة وأشار إلى أن الأولى للصغوف أن يصلى إلى السارية ومع هذه الأولوية فلا
صكرامة في الوقوف بينهما أى للمنفرد وأما في الجماعة فالوقوف بين السوريتين كالصلاة إلى
السارية انتهى كلامه وفيه نظر لورود النسي الخاص عن الصلاة بين السورى كإرواء الحاكم
من حديث أنس بإسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة وحسنه الترمذى قال المحب الطبري كره قوم
الصغوف بين السورى انتهى الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عند عدم الضيق والمصلحة فيه
أما لا تقطاع الصف أولانه موضع النعال انتهى وقال القرطبي روى في حجب كراهة ذلك أنه
صلى الجن المؤمنين (قوله ناجورية) هو بالجمع بصفة التصغير وهو ابن أسماء الضبي
واتفقوا اسمه واسم أبيه من الاعلام المشتركة بين الرجال والنساء وقد جمع جويرية المذكور
من نافع وروى أيضا عن مالك عنه (قوله كنت أول الناس) كذا في رواية أحمد وذكر كرامة
وفي رواية الأصلية وابن عساكر وصحت رواية واوفاى وأولهم هي أشبهه ورواها الإجماع على
من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج ودخل عبد الله على أثره أول الناس (قوله بين
الصمودين المتقدمين) في رواية الكشي عن المتقدمين كذا في هذه الرواية وفي رواية مالك التي
تليها جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وليس بين الروايتين مخالفة
لكن قوله في رواية مالك وكان البيت ومثله ستة أعمدة مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه
أو يساره كان اثنين ولهذا ذهبه البخارى برواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن
الجمع بين الروايتين بأنه حيث نفي أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لأن فيه

اشعار اياه فغير عن هيئته الاولى وقال الكرمانى لفظ العمود جنس محتمل الواحده اثنتى فمهر
 جعل ينسب روايه وعمودين ويحتمل ان يقال لم تكن الاعده الثلاثه على سمت واحد بل اثنتان
 على سمت والثالث على غير سمتها ولفظ المتقدمين في الحديث السابق مشعر به والله اعلم (قوله)
 ويؤيده ايضا روايه مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في باب واقتضوا من مقام ابراهيم صلى الله
 عليه وسلم في السارين اثنتين على يسار الراحله وهو صريح في انه كان هناك عمودان على اليسار
 وانه صلى الله عليه وسلم فيهما فاحتمل انه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه يبعد او على غير سمت العمودين
 فيصير قول من قال جعل عن يمينه عمودين وقول من قال جعل عمودا عن يمينه وجوز الكرمانى
 احتمالا آخر وهو ان يكون هناك ثلاثه اعلمه مصطفة فصلى الى جنب الاوسط فن قال جعل
 عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره لم يعتبر الذي صلى الى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجدته
 مسبوقا بهذا الاحتمال وابعده من قول من قال انتقل الى الركبتين من مكان الى مكان ولا دخل
 الصلاة بذلك لقلته وانه اعلم (قوله وقال اسمعيل) اي ابن ابي اوس كذا في رواية ابي ذر
 والاصلى قال مجرد في رواية كريمة قال لتافوض وضع وصله وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على
 مالك فيه فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله وعمودا عن يمينه وعمودا عن يساره ووافق
 اسمعيل في قوله وعمودين عن يمينه ابن القاسم والقنبي وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حذافة
 وكذا الشافعي وابن مهدي في احدى الروايتين عنهما وقال يحيى بن يحيى التيسورى في روايه
 عنه مسلم جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه عكس رواية اسمعيل وكذلك قال الشافعي
 ويشير بن عمر في احدى الروايتين عنهما وجميع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال
 تعدد الواقعه وهو بعيد لا تصحح الحديث وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسمعيل ومن
 وافقه وفيه اختلاف رابع قال عثمان بن عمر ص مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره
 ويمكن توجيهه بان يكون هناك اربعة اعده اثنتان مجتمعتان واثنتان منفردتان فوقهما عند المجتمعين
 لكن يعكر عليه قوله وكان البيت ثم دخل سته اعده بعد قوله وثلاثه اعده واما وقد قال
 الدارقطني لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك (قوله ما) كذا الا كذا بلا ترجمه وهو
 كالفضل من الباب الذي قبله وكألفه فلهذه لانه ليس فيه نصريه يكون الصلاة وتعت بين
 السوارى لكن فيه بيان فهداوما كان يمينه وبين الجدار من المسافة ومقط لشد باب من رواية
 الاصلى (قوله حتى يكون يمينه وبين الجدار قريبا) كذا وقع في المصنف انه اخبر كان واسمها
 مخدوف (قوله من ثلاث اذرع) كذا في ندر ولغيره ثلاثه والتاثير والنراعي ذكره ونوت
 (قوله يتوخى بالجمعة) أى يقصد (قوله قال) أى ابن عمر (قوله ان صلى) كذا في الكشعمي ولغيره
 ان صلى بلفظ الماضي ومرا اذ ابن عمر انه لا يشترط في صحة الصلاة ان يكون البيت موافقا للمكان الذي
 صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم بل موافقه ذلك أولى وان كان يحصل العرض بغيره (قوله ما)
 الصلاة الى الراحلة والبعير قال الجوهري الراحلة الباقية التي قبل الاذن وضع
 الرحل عليها وقال الازهرى الراحلة المركوب النصيب كذا كان أو نحو والها من المبالغة
 والبعير قال الداخلى في الخامسة (قوله والشجر والرحل) المذكور في حديث الباب الراحلة
 والرحل فكأنه الحق البعير بالراحلة بالحق الجامع بينهما ويحتمل ان يكون اشار الى ماورد في

عن يمينه وثلاثة اعده
 ورامه وكان البيت ثم دخل
 على ستة اعده ثم صلى وقال
 اسمعيل حدثني مالك وقال
 عمودين عن يمينه (باب)
 حدثنا ابراهيم بن المنذر قال
 حدثنا ابو صرة قال حدثنا
 موسى بن جعدة عن نافع ان
 عبد الله كان اذا دخل
 الكعبة مشى قبل وجهه
 حين يدخل وجعل الباب
 قبل ظهره فحشى حتى
 يكون يمينه وبين الجدار
 الذي قبل وجهه قريبا من
 ثلاث اذرع صلى يتوخى
 المكان الذي أخبر به بلال
 بن النخعي صلى الله عليه وسلم
 صلى فيه قال وليس على
 احد باس ان صلى في أى
 فواحي البيت منه (باب)
 الصلاة الى الراحلة والبعير
 والشجر والرحل) حدثنا
 محمد بن ابي بكر القتيبي
 البصري قال حدثنا معمر

بعضهم طريقة قدروا ما يؤخذ الاجماع عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ كان يصلي الى الجعبة انتهى
 فان كان هذا حديثا آخر حصل المقصود وان كان مختصرا من الاول كان يكون المراد يصلي الى
 مؤخر رجل بعينه انجما الاحتمال الاول ويؤيد الاحتمال الثاني ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر
 كان يكون يصلي الى بعير الاوعليه رجل وسأد كرمه بعدوا لحن الشجر بالرجل بطريق الاولوية
 ويحتمل أن يكون اشار بذلك الى حديث علي قال لقد سارنا يوما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاسود الى صلى الله عليه وسلم فانه كان يصلي الى شجرة يدعو حتى أصبح روماء تساقى باسناد
 حسن (قوله يعرض) بتشديد الراء أي يجعلها عرضا (قوله قلت أقرأيت) ظاهره انه كلام نافع
 والمستول ابن عمر عن علي بن ابي طالب عن عبيد بن جديع عن عبيد الله بن عمر انه كان يصلي
 عبيد الله والمستول نافع فعلى هذا هو مرسل لان فاعل ياخذ هو النبي صلى الله عليه وسلم وليد كرمه
 نافع (قوله هب الركاب) أي هاجت الابل يقال هب القمل اذا هاج وهب البعير في السير اذا
 نشط والركاب الابل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها والمعنى ان الابل اذا هاجت شويشت
 على المصلي لعدم استقرارها فيعدل عنها الى الرجل فيه مله سيرة وقوله فيعده يفتح أوله وسكون
 العين وكسر الدال أي يقيه تلقاه وجهه ويجوز التشديد وقوله الى آخره ففحات بلا مد ويجوز
 المد ومؤخره بضم أوله ثم هزمت ساكنة واما النصف فمريم أبو عبيد بكسر هاء وجوز الفتح وانكر
 ابن قتيبة الفتح وعكس ذلك ابن عبي فقال لا يقال قدموه وتر بالكسر الا في العين خاصة واما
 في غيرهما يقال بالفتح فقط ورواه بعضهم فتح الهمزة وتشديد لامه والمراد بها العود الذي في آخر
 الرجل الذي يستند اليه الركاب قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز التسليم بما يستقر
 من الحيوان ولا يعارضه النبي من الصلاة في معاطن الابل لان المعاطن مواضع اقامتها عند
 الماء وكراهة الصلاة حينئذ عندها اما تشديدتها واما لانهم كانوا يتخلون بينها مستقرين بها انتهى
 وقال غيره عليه النبي عن ذلك كون الابل خلقت من الشياطين وقد تقدم ذلك في فصل ما وقع
 منه في السفر من الصلاة اليها على حالة الضرورة وتطهير صلاته الى السرير الذي عليه المرأة تكون
 البيت كان ضيقا وعلى هذا أقول الشافعي في البويطى لا يستتر بأمرأة ولا ذاهة أي في حال
 الاختيار وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبيد الله بن زيد ان ابن عمر كان يكره ان يصلي
 الى بعير الاوعليه رجل وكان الحكمة في ذلك انها في حال شد الرحل عليها اقرب الى السكن
 من حال تجريدها (تكلمة) اعتبر الفقهاء مؤخره الرحل في مقدار أقل السجدة واختلفوا
 في تقديرها فبعض ذلك قبيل ذراع وقبل ثلث اذراع وهو أشهر لكن في مصنف عبد الرزاق عن
 نافع ان مؤخر رجل ابن عمر كانت قدر ذراع (قوله ما) الصلاة الى السرير (ورد
 فيه حديث الاسود عن عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوسط السرير الذي هي
 مضطجعة عليه واعتزله الاسماعيلي بأنه دال على الصلاة على السرير لا الى السرير ثم اشار
 الى ان رواه مسروق عن عائشة الفاعل المراد لان لطفه كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة
 كما سابق فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بان حروف
 الجر تتأوب بمعنى قوله في الترجمة الى السرير رأى على السرير وادعى قبل ذلك التوقف في بعض
 الروايات بلفظ على السرير (قلت) ولا حاجة الى الحل المذكور فان قوله بافتوسط السرير

عن عبيد الله عن نافع عن
 ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه كان يعرض
 راحلته فصلى اليها قلت
 أقرأيت اذا هبت الركاب
 قال كان ياخذ من رجل فيعده
 فصلى الى مؤخره أو قال
 مؤخره وكان بن عمر ينعله
 (باب الصلاة الى السرير)
 حدثنا عثمان بن أبي شيبة
 قال حدثنا جري عن منصور
 عن ابراهيم عن الاسود عن

يشعل ما إذا كان فوقه وأسفل منه وقد كان من رواية مسروق عنها أن المرأة **(قوله)**
أعدت لونا هواسقها من كسار من عاتقة فالتعن قال يحضرها يقطع الصلاة الكعبة والجدار
والمرأة كاسياق من رواية مسروق عنها بعد حصة أبواب وهذا قد كرمياحت هذا المتن ان
الله تعالى وقولها را في يضم المتن وقولها ان اسخه ضيق السون والحاء المهمة أي اظهره من
قدمه وقال الخطابي هو من قولك سخط الشيء اذا عرض لي تريد أنها كانت تفسد ان تستقبله
وهو يصلي بغير أي تنصت وقولها أنسل بفتح السين المهمة وتشديد اللام أي أخرج بخصفة
أوبرق **(قوله)** باب برقا المصلي من مريد يديه أي سواء كان آدميا أم غيره **(قوله)**
ورد ابن عمر في التشهد أي رد المار بين يديه في حال التشهد وهذا الاثر وصله ابن أبي شيبة وعبد
الرزاق وعندهما ان المار للذ كور هو عمرو بن دينار **(قوله)** وفي الكعبة قال ابن ترقول وقع
في بعض الروايات وفي الركعة وهو أشبه بالمعنى (قلت) ورواية الجمهور منصبة وتخصيص
الكعبة بالذ كور لا يخل انه يقتصر فيها المروزل كونهما في المزامعة وقد وصل الاثر المذ كور بذكر
الكعبة فيه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة فمن طريق صالح ابن كيسان قال رأيت
ابن عمر يصلي في الكعبة فلا يدع احدا يمر بين يديه ياديه قال أي يرد **(قوله)** ان أي المار
(الان يقال) أي المصلي قائل كذا لا كذا بصيغة الفعل الماضي وهو على سبيل المبالغة
وللكشمي الآن قائله بصيغة المخاطبة فقائله بصيغة الامر وهذه الجملة الأخيرة من كلام ابن
عمر أيضا وقد وصلها عبد الرزاق ولقطه عن ابن عمر قال لا تدع احدا يمر بين يديك وانت تصلي
قان أي الآن قائله فقائله وهذا موافق لسياق الكشمي **(قوله)** ونس هو ابن عبيد وقد قرئت
البخاري روايته برواية سليمان بن المغيرة وتبين من ابراه ان القصة المذ كورة في رواية سليمان
لا في رواية يونس ولقط المتن الذي ساقه هنا هو لفظ سليمان ابن ابي النضر يونس وانما هو لنا ذلك
من المصنف حيث ساق الحديث في كتابه الخلق بالاستناد المذ كور الذي ساق هنا من رواية
يونس بعينه ولقط المتن مغاير للفظ الذي ساقه هنا وليس فيه تقييد اللفظ بما إذا كان المصلي يصلي
الى ستر فؤد كرا لا سما على ان سليم بن حيان تابع يونس عن حميد على عدم التقييد (قلت) والمطلق
في هذا محمول على المقيد ان الذي يصلي الى غير ستره يقتصرون تركها ولا سيما ان صلى في شارع
المشاة وقد روى عبد الرزاق عن معمر التفرقة بين من يصلي الى ستره وفي غير ستره وفي الرواية
تعالا صلها ولو صلى الى غير ستره أو كانت وتباع عنها فالاصح ان ليس له المنع اقصيه ولا يحرم
المروء حديثين يديه ولكن الاولى تركه (تنبيه) ذكر أبو سعيد وغيره ان البخاري لم يخرج
سليمان بن المغيرة شيئا موصولا لاهذا الحديث **(قوله)** فأراد شاب من أي المعط) وقع في كتاب
الصلاة لا ينعيم انه الوليد بن عتبة بن أبي معط آخره عن عبد الله بن عامر الاسدي عن زيد بن
أسلم قال بينما أبو سعيد قائم يصلي في المسجد فاقبل الوليد بن عتبة بن أبي معط فأراد ان يمر بين يديه
فدفعه فاني الآن عمر بين يديه فدفعه هذا آخر ما ورد من هذه القصة وفي تفسيره الذي وقع في
الصحيح ان الوليد هذا انما لا ن فيه انه دخل على مروان فزاد الامام علي ومروان يؤمن على
المدنية اه ومروان انما كان اميرا على المدينة في خلافة معاوية ولم يكن الوليد حينئذ بالمدنية فانه
لمقاتل عثمان تحول الى الجزيرة ففكها حتى مات في خلافة معاوية ولم يحضر شيئا من الحروب

لأثنته قالت أعدت لونا
بالكعب والجدار لقد رأيته
مضطجعا على السرير في بيته
الذي صلى الله عليه وسلم
فتوسط السرير فيصلي
فأكره أن أسخه فأنسل من
قبل وجهي السرير حتى أنسل
من خلفي (باب) برقا
المصلي من مريد يديه ورد
ابن عمر في التشهد وفي الكعبة
وقال ان أي الآن قائله
قائله حديثا أبو معمر قال
حديثا عبد الوارث قال
حديثا يونس عن حميد بن
هلال عن أبي صالح أن
أبا سعيد قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم ح وحديثا
ادم قال حديثا سليمان بن
المغيرة قال حديثا حميد بن
هلال العدوي قال حديثا
أبو صالح السمان قال رأيت
أبا سعيد الخدري في يوم
جمعة يصلي الى شيء يستتر من
الناس فأراد شاب من بني أبي
معيط أن يجازي بين يديه فدفع
أبو سعيد في صدره فنظر
الشاب

التي كانت بين علي ومن خاله وأيضا فلم يكن الوليد في مثلها بل كان في حشر الحسين فخلعه
 كان فيه فاقبل ابن الوليد بن عتبة فتيجه وروى جدد الزاقي حديث الباب عن داود بن قيس عن
 زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه انما شاب ولم يسمه أيضا وعن حمير
 عن زيد بن أسلم وقال فيه قد هب خوفا لمروان ومن طريق أبي العلاء عن أبي سعيد فقال
 فيه مرد دخل بين يديه من مروان ولفساق من وجه آخر فمر ابن مروان على عبد الزاقي
 من طريق سليمان بن موسى داود بن مروان ولفساقه اراد داود بن مروان أن يمر بين يدي أبي
 سعيد ومروان يومئذ أمير المدينة فذكر الحديث وبذلك جزم ابن الجوزي ومن تبعه في نسخة
 المهسم التي في الصحيح ما داود بن مروان وفيه نظر لأن فيه أنه من بني أمية وليس مروان
 من بني مل أو معيط ابن عمرو والدمروان لانه أو معيط ابن أبي عمرو بن أبيقو والدمروان هو الحكم
 ابن أبي العاص بن أبة وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي معيط فيستعمل
 أن يكون داود ونسب إلى أبي معيط من جهة الرضاعة أو لكون جدته لأم عثمان بن عفان كان
 أبا الوليد بن عتبة من أبي معيط لانه من نسب داود والمهجاز وفيه بعد الأقرب أن تكون الواقعة
 تعدلت لأبي سعيد مع غيره وأحد في مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه
 القصة فأراد عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أن يمر بين يديه الحديث وعبد الرحمن بن الحرث ماله
 من أبي معيط نسبة والله أعلم **(قوله)** فلم يجد مسانعا بالقبز المجبة أي مرأوقه فقال من أبي سعيد
 أي أصاب من عرضه بالشعر **(قوله)** فقال مالك لابن أخيك (أطلق الأخوة باعتبار الإيثار وهذا
 يؤيد أن المار غير الوليد لأن أبا عتبة قتل كافرا واستدل الرافعي هذه القصة على مشروعية
 الدفع ولو لم يكن هناك سلك غيره خلافا لأم الحارثين وابن الرقعة فيه بفتح حشر إليه في
 الحديث الذي بعده أن شاء الله تعالى **(قوله)** فليدفعه (أو لم يمس فليدفع في محله قال القرطبي أي
 بالإشارة ولطف المنع وقوله فليقاتله أي يزد في دفعه الثاني أشد من الأول قال وأجوعا على أنه
 لا يلزمه أن يقاتله بالسلح لخالفه ذلك لقاعدة الإقبال على الصلوة والاستقبال بهما وإنشوع
 فيها اه وأطلق جماعة من الشافعية أنه أن يتما له حقيقة واستبعد ابن العربي ذلك في
 القدس وقال المراد بالقائلة المدافعة وأغرب الباجي فقال يحتمل أن يكون المراد بالقائلة اللعن
 أو التعنيف وتعقب بأنه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل بخلاف الفعل اليسير ويمكن أن
 يكون أراد أنه يلغنه دعاء على الخطأ لكن فعل الضم يخالقه وهو أدرى بالمراد وقد رواه
 الإجماع على لفظه فان أي قلبه يده في صدره ويدفعه وهو صريح في الدفع باليد وقتل البيهقي
 عن الشافعي أن المراد بالقائلة دفع أشد من الدفع الأول وما تقدم عن ابن عمر يقتضي أن
 المقاتلة إنما تشرع إذا تعينت في دفعه وبخومه صرح أصحابنا فقالوا يرتب ما قبل الوجوه فان أبي
 فاشد ولو أدى إلى قتله فلا يقتل فلا تى عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته والمقاتلة الباحة
 لا ضمن فيها وقتل عاص وغيره ان عندهم خلافا في جواب الدية في هذه الحالة وقتل ابن بطل
 وغيره الاتفاق على أنها يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعة لأن ذلك
 أشد في الصلوة من المروءة والجمهور إلى أنها أضرار ولم يدفعه فلا ينبغي أن يرد له لأن فيه
 إعادة المروءة وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره أنه ذلك ويمكن جعله على ما نأزده

فلم يجد مسانعا إلا بين
 يديه اد لعتاز فذقه
 أو سعيد أشد من الأولى
 فقال من أبي سعيد ثم دخل
 على مروان فشكله ماله
 من أبي سعيد ودخل أبو
 سعيد خلفه على مروان
 فقال مالك لابن أخيك يا أبا
 سعيد قال سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول إذا ضل
 أحدكم إلى شيء يستره من
 الناس فأراد أحد أن يجتاز
 بين يديه فليدفعه فان أبي
 فليقاتله

فاستمع وتعالى لاحت قصر المصلى في الزد وقال التورى لأعلم أحد من الفقهاء قال وجوب
 هذا الفعل بل صرح أصحابنا بأنه مندوب انتهى وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر فكان الشرح
 لم يراجح كلامهم فيه أولم يستدلوا بفهمهم (قوله) فأنما هو شيطان أى فعله فعل الشيطان
 لأنه ألقى التشويش على المصلى وإطلاق الشيطان على المار من الناس سائق ضائع وقد جاء
 في القرآن قوله تعالى شياطين الناس والجن وقال ابن بطلان في هذا الحديث جواز إطلاق
 لفظ الشيطان على من يفتن في الدين وإن الحكم للمعاني دون الأسماء لاستحالة أن يصير
 المار شيطانا بمجرد مروره انتهى وهو مبنى على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على المصلى
 ويجاز على الناس وفيه بحث ويحتمل أن يكون المعنى فأنما الطامع لمعنى ذلك الشيطان وقد وقع
 في رواية الألامع على أن معناه الشيطان وهو مسلم من حديث ابن عمر بلفظ فأن معناه القرين
 واستنبط ابن أبي جرة من قوله فأنما هو شيطان أن المراد بقوله فأنما حقيقة المدافعة للطبقة
 لاحقة القتال قال الأمامة الشيطان إنما هي بالاستعداد والتسرع بالتسمية ونحوها
 وأنما جاز الفعل اليسير في الصلاة للضرورة فأنما حقيقة المقاتلة لكان تأخذ على صلاته
 من المار قال وهل المقاتلة نخلل قطع في صلاة المصلى من المار وأدفع الأثم عن المار الظاهر
 الثاني انتهى وقال غيره بل الأول أظهر لأن إقبال المصلى على صلاته أولى من اشتغاله بقطع
 الأثم عن غيره وقد روى ابن أبي شبة عن ابن مسعود أن المار من بين يدي المصلى يقطع نصف
 صلاته وروى أبو نعيم عن عمرو بن دينار أن المصلى ما ينقص من صلاته بالمار من بين يديه ما صلى إلا إلى
 شيء يستمر من الناس فهذا الأثران مقتضاهما أن الدفع نخلل بصلاته المصلى ولا ينقص
 بالمار وهو ما وإن كانا موقوفين لفظا لحكمهما كما حكم الرفع لأن مثلهما لا يقال بالمرأى
 (قوله) باب اثم المارين بدي المصلى أورده في حديث يسر بن سعيد أن يزيد بن زبدي
 أى الجهنى الضمى أرسله إلى أبي جهيم أى ابن الحرث بن الصمة الأنصاري الضمى الذي تقدم
 حديثه في باب التيمم في الخبر هكذا روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم يفتتاف عليه فيه
 أن المرسل هو زيد وأن المرسل إليه هو أبو جهيم وتابعه شبان الثوري عن أبي النضر عن مسلم
 وابن ماجه وغيرهما وخالفهما ابن عينة عن أبي النضر فقال عن يسر بن سعيد قال أرسلني
 أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله عن هذا الحديث قال ابن عبد البر هكذا رواه ابن عينة
 مقولاً أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عينة ثم قال ابن أبي خيثمة سئل عنه يحيى بن معين
 فقال هو خطأ إنما هو أرسلني زيد إلى أبي جهيم كما قال مالك وتعقب ذلك ابن القطان فقال ليس
 خطأ ابن عينة فيه مجتمعين لاحتمال أن يكون أبو جهيم بعث يسر إلى زيد ومنه زيد إلى أبي
 جهيم يستتبع كل واحد منهما ما عند الآخر قلت تعديل الأئمة لا يثبت من على غلبة الدان
 فإذا قالوا الخطأ فلان في كذا لم ينعين خطأ في نفس الأمر بل هو راجع للاختلاف في العلم ولا ذلك
 لما اشترطوا انتفاء الشك وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه حد الحديث (قوله) بين
 بدي المصلى أى أمامه بالمقرب منه وغيره بالبين لكونه كذا الشغل يمنع من ما وختلف
 في تعديل ذلك فبطل إذا حرمه وبينه مقدار سجدته وقيل بينه وبينه ثلاثة بثلاثه أذرع

فأنما هو شيطان (باب اثم
 المارين بدي المصلى)
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن أبي
 النضر مولى عمر بن عبد الله

وقيل يشهرون قدر مية بصر **(قوله ما ذاع له)** زاعا لكشمي من الاثم وليست هذه الزيادة في
شي من الروايات عند غيره والحدوث في الموطأ دونها وقال ابن عبد البر لم يتحقق على ما ذكر في
شي منه وكذا رواه في السنة وأصحاب المسانيد والسخريات دونهم ولم أره في شي من الروايات
مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني من الاثم فيصم ان تكون ذكرت في أصل البخاري
حاشية فقلتها لكشمي أصلا لانه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوياً وقد عزاها
الحب الطبري في الأحكام للبخاري وأطلق فيصم ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها
في الصحيحين أو تكرار في الإصلاح في مشكل الوسط على من أبتها في الخبر فقال لقد الاثم ليس في
الحديث صريحاً ولما ذكره النووي في شرح المهذب دونها قال في رواية رويها في الأربعين
لعبد القادر الهروي ماذا عليه من الاثم **(قوله لكان أن يقف أربعين)** يعني أن المار لو علم
مقدار الاثم الذي يلحقه من ضرره يعني بدى الصلي لا ختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه
ذلك الاثم وقال الكرماني جواباً لوليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لوقف أربعين
ولو وقف أربعين لكان خيرا له وليس ما قاله متعبنا قال وأبهم الموقوف فخصما الاثم وتغنيا
(قلت) ظاهر الساق انه عين العدو ولكن شك الراوي فيه ثم أبدى الصكر ماني لخصم
الأربعين بالذكركتين أحدهما كون الأربعة أصل جميع الأعداد فلما أريد التكرار
ضربت في عشرة فثانيتها كون كمال أطوار الانسان بأربعين كالنطفة والمغضة والعطفة وكذا
بلوغ الشدة يحفل غيرة ذلك اه وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة لكان أن يقف
مائة عام خيرا لمن الخطوة التي خطاها وهذا يشعر بان الإطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأثر
لأنه خصوص عددهم ويخضع الطوارئ الى أن التقيد بالمائة وقع بعد التقيد بالأربعين زيادة
في تعظيم الأثر على المار لأنهم سالم بقعاً معاً المائة أكثر من الأربعين بالمقام مقامه
وتحضر فلا يناسب ان يتقدم ذكر المائة على الأربعين بل المناسب ان يتأخر ويميز الأربعين ان
كان هو السنة ثبت المدعي أو ما دونها فناب الأثر وقد وقع في مسندنا لزار من طريق ابن عينة
التي ذكرها ابن القطان لكان ان يقف أربعين خيراً أخرجه عن أحمد بن عبدة الضبي عن ابن
عينة وقد جعل ابن القطان الجزم في طريق ابن عينة والشك في طريق غيره الأعلى التعداد لكن
رواه أحمد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عينة عن أبي النضر على
الشك أيضاً واذ فيه أو ساهة فيبعد أن يكون الجزم والشك وقعا معاً من راو واحد في حالة واحدة
الا ان يقال له لعله تذكر في الحال بجزم وفيه ما فيه **(قوله خيرا له)** كذا في رواية ابنه النصب على انه خبر
كان ولي بعضهم خيرا بالرفع وهي رواية الترمذي ولعمري ان العربي على انها اسم كان وأشار الى
تسويج الاندما لذكر قلكونها موصوفة ومختل ان يقال اسمها ضمير الشأن والوجه خبرها
(قوله قال أبو النضر) هو كلام مالك وليس من تاليف البخاري لانه ثابت في الموطأ من جميع
الطرق وكذا ثبت في رواية الثوري وابن عينة كما ذكرنا قال النووي فيه دليل على تحريم المروء
فان معنى الحديث النهي الا كبس الوعد الشديد على ذلك انتهى ومقتضى ذلك ان يعتق
الكفار وفيه أخذ القرن عن قرية ما فاته أو استبانه فيما جمع معه وفيه الاعتقاد على خبر الواحد

عن يسر بن مسعود أن يزيد
ابن خالد أرسله الى أبي جهيم
يسأله ماذا سمع من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في
المار بين بدى الصلي فقال
أبو جهيم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو علم
المارين بدى الصلي ماذا
عليه لكان أن يقف أربعين
خيرا لهن ان يمر بين يديه
قال أبو النضر لأدري قال
أربعين يوما أو شهرا أو سنة

لان زيد اقتصر على النزول مع القدرة على العلو كنفه برسوله المذكور وقوله **استقبل الرجل**
 الوحيد ولا يدخل ذلك في النهي لان محل النهي ان يشعر بما يعاند المقدور كما سبق في كتاب **الاستقبال**
 حسناً وورد المصنف ان شاء الله تعالى **(تنبيهات)** أحدها استبط ابن بطال من قوله **لو يعلم** ان
 الاثم يخص من يعلم بالنهي وان ركبته انتهى وأخذ من ذلك بعد لكن هو معروف من أدلة
 أخرى ثانياً يظهر الحديث ان الوحيد المذكور يخص من متر لأجن وقته حامداً مثلاً بين يدي
 المصلي أو قداماً ووقد لکن ان كانت العلامة التشوش على المصلي فهو في معنى المار ثانياً يظهره
 عموم النهي في كل محل وخصه بعض المالكية بالامام والمنفرد لان المأموم لا يضرم من متر بين يديه
 لان ستره امامه ستره و امامه ستره اهـ والتعليل المذكور لا يطابق المدعى لان الستره تعيد رفع
 الحرج عن المصلي لاجن المار فاستوى الامام والمأموم والمنفرد في ذلك اربعاً هذا ذكر ابن دقيق العيد
 ان بعض فقهاء أي المالكية قسم أحوال المار والمصلي في الاثم وعندهم الى أربعة أقسام ياتم
 الماردون للمصلي وعكسه باثمان جميعاً وعكسه فالصورة الاولى أن يصلي الى ستره في غير
 مشرع وللمار مندوحة فياتم الماردون للمصلي الثانية أن يصلي في مشرع مسلولاً بغير ستره أو
 متباعد عن الستره ولا يجد المار مندوحة فياتم المصلي دون المار الثالثة مثل الثانية لكن يجد
 المار مندوحة فياتم جميعاً الرابعة مثل الاولى لكن لم يجد المار مندوحة فلا ياتم جميعاً
 انتهى وظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقاً ولم يجد مسلكاً بل يتحقق في مشرع المصلي من
 صلاته ويؤيده قصة أبي سعد السابقة فان فيها نظر الشاب فلم يجد ما عا وقد تقدمت الإشارة
 الى قول امام الحرمين ان الدفع لا يشترع للمصلي في هذه الصورة تبعه الغزالي ونازعه الرافعي
 وتعبه ابن الرفعة بما حاصله أن الشاب انما استوجب من أبي سعد الدفع لكونه قصر في
 التأخر عن الحضور الى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى وما قاله محقق لكن لا يدفع الاستدلال
 لان أبي سعيد لم يعتذر بذلك ولا هو متوقف على ان ذلك وقع قبل صلاة الجمعة وفيها مع احتمال ان
 يكون ذلك وقع بعده اقلها يتبع ما قاله من التقصير بعدم التكبير بل كثرة الزحام حينئذ أوجه
 والله أعلم خامس ما وقع في رواية أبي العباس السرايحي من طريق الفضل بن عثمان عن أبي النضر
 لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي فحمل بعضهم على ما اذا قصر المصلي في دفع المار أو بان يصلي في
 الشارع ويحتمل ان يكون قوله والمصلي يخفى اللام اي بين يدي المصلي من داخل ستره وهذا أظهر
 والله أعلم **(قوله باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي في نسخة الله تعالى استقبال**
الرجل صاحبه أو غيره في صلاة أي هل يصح كرهه أو لا أو يفرق بين ما زاد الله له أو لا الى هذا
التفصيل جنح المصنف وجع بين ما ظهره الاتفاق من الاثرين الذين ذكرهما عن عثمان
 وزيد بن ثابت ولم أره عن عثمان الى الآن وانما رأيته في مسنق **دار الرضا** وان أبي شيبه
 وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك رقم ما يدا عن عثمان ما يدل على
 عدم كراهية ذلك فليتأمل لاحتمال ان يكون فعله وقع في لاصل مسجد من عمر الى عثمان وتول
 زيد بن ثابت ما يابى يريده لاجل ذلك **(قوله فتكون الى المارة ذكره ان ستره)** كذا
 للاكثر بالاول وهو البالية والكشميني فأكرمه بالقاء **(قوله وعن الاعشى عن ابراهيم)**

باب استقبال الرجل
 الرجل وهو يصلي **وكره**
 عثمان أن يستقبل الرجل
 وهو يصلي وانما هذا اذا
 اشغل به فاما اذا لم يشغل به
 فقد قال زيد بن ثابت ما يابى
 ان الرجل لا يقطع صلاة
 الرجل **وحدثنا** اسمعيل
 ابن خليل حدثنا علي بن مسهر
 عن الاعشى عن مسلم عن
 مسروق عن عائشة أنه ذكر
 عندها ما يقطع الصلاة
 فقالوا يقطعها الكب والجار
 والمرأة قالت لقد جعلتونا
 كلاباً لقد رأيت النبي صلى الله
 عليه وسلم يصلي واتى لبيته
 وبين القبلة وأما ضبيعة
 على السرير فتكون في
 الحاجة وأكره أن يستقبله
 فأنسل أنسلأه وعن
 الاعشى عن ابراهيم عن
 الاسود عن عائشة نحوه

معطوف على الاستناد الذي قبله يعني ان علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الاعشى باسنادين
 الى عائشة عن مسلم وهو ابو النخعي عن مسروق عنها باللفظ المذكور وعن ابراهيم عن الاحود
 عنها بالمعنى وقد تقدم لثقله في باب الصلاة على السرير وما ظن الكرماني ان مسلما هذا هو
 البطين فلم يصح في ظنه ذلك قال ابن المنبر الترجمة لا تطابق حديث عائشة لكنه يدل على المقصود
 بالاولى لكن ليس فيه تصريح بانها كانت مستقبلة فلفظها كانت خفزة أو مستدبرة وقال ابن
 رجب قد مضى ان شغل المصلي بالمرأة اذا كانت في قبلته على أية حال كانت أشد من شغله
 بالرجل ومع ذلك فلم يضر صلاته صلى الله عليه وسلم لانه غير مستقل بها فكذلك لا تضر صلاته من
 لم يشغل بها والرجل من باب الاول واقتنع الكرماني بان حكم الرجل والمرأة واحد في الأحكام
 الشرعية ولا يفتي ما فيه **(قوله باب الصلاة خلف النائم)** ورواه حديث عائشة أيضا
 من وجه آخر بلفظ آخر لاشارة الى انه قد يفرق فقتر بين كونها نائمة أو يقظى وكأنه أشار أيضا
 الى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة الى النائم فقد أخرجه أبوود ودواين ما به من
 حديث ابن عباس وقال أبوود وطرقه كلها واهية يعني حديث ابن عباس انتهى وفي الباب
 عن ابن عمر أخرجه ابن سعدى وعن ابى هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط وهما واهيان أيضا
 وكره مجاهد وطاوس ومالك الصلاة الى النائم خشية أن يلوئمه مما يليه المصلي عن صلاته
 وظاهر تصرف المصنف ان عدم الكراهة حيث يحصل الامن من ذلك **(تنبيه)** يحيى
 المذكور في الاستناد هو القطان وهشام وابن عمرو **(قوله باب التطوع خلف**
المرأة) ورواه حديث عائشة أيضا بلفظ آخر وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من هذا
 الوجه ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل وكانت صلاته
 الفرائض بالجلمة في المسجد وقال الكرماني لفظ الترجمة يقتضى أن يكون ظهر المرأة الى
 ولفظ الحديث لا يقتصر فيه بالظهر ثم أجاب بان السنة للنائم أن يتوجه الى القبلة والغالب
 من حال عائشة ذلك انتهى ولا يخفى تكلفه وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لا في دوامه لانه
 يتقلب وهو لا يشعر والذي يظهر أن معنى خلف المرأة وراءها فتكون هي نفسها أمام المصلي
 لا خصوص ظهرها ولو أراد ان يقال خلف ظهر المرأة والاصل عدم التقدير وفي قولها واليون
 ومثذلس فيها ما صابح إشارة الى عدم الاشتغال بها ولا يعكر على ذلك كونه يقع وراءها عند السجود
 ليس بعد مكان رجلها كما وقع صريحها في رواية لابي داود لان الشغل بها مأمون في حقه صلى الله
 عليه وسلم فمن أن ذلك لم يكره في حقه **(تنبيه)** الظاهر ان هذه الحالة قبيحة الحالة التي تقدمت في
 صلاته صلى الله عليه وسلم الى جهة السرير التي كانت عليه لانه في تلك الحالة غير محتاج لان يسجد
 مكان رجلها ويمكن أن يوجه بين الحالتين بان يقال كانت صلاته فوق السرير لا أسفل منه كما جنح
 اليه الامعاء في قياسه لكن جملة على حالتين أولى والله أعلم **(قوله باب من قال**
لا تطع لصلاة نبي) أى من فعل غير المصلي والجلمة المترجمها أو ردّها في الباب صريحان من قول
 الزهري ورواه مالك في الموطأ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه من قوله
 وأخرجها الدارقطني مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن استنادها ضعيف ورويت أيضا

(باب الصلاة خلف النائم)
 حدثنا سعد قال حدثنا
 يحيى قال حدثنا هشام قال
 حدثني أبي عن عائشة قالت
 كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي وأنا راكدة معتزلة على
 فراشه فإذا أراد أن يوتر
 أيقظني فأوترت **(باب**
التطوع خلف المرأة)
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن أبي
 نضر مولى عمر بن عبد الله
 عن حملة بن عبد الرحمن
 عن عائشة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم أنها قالت
 كنت أمام بن جدي
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ورجلاني في قبلته فإذا
 بعد غمزي فقبضت رجلي
 فإذا قام بسطهما قالت
 واليون ومثذلس فيها
 ما صابح **(باب من قال**
لا تطع الصلاة نبي)
 حدثنا عمر بن حفص قال
 حدثنا أبي

مرفوع عن حديث أبي سعيد عند أبي داود ومن حديث أنس وأبي أمامة عند أبي يعقوب ومن
 حديث جابر عند الطبراني في الأوسط وفي أسناد كل منهم ما ضعفه روى سعيد بن منصور وغيره
 صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفاً **(قوله قال الأعشى)** هو مقول شخص من
 غسان وليس بتعليق وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر **(قوله من عائشة كعندها)** أي
 أنه ذكر عندها وقوله الكلب إلى آخره فيه حذف وسيأتي في رواية علي بن مسهر ذكر عندها
 ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها ويروا مسلم من طريق أبي بكر بن حفص عن عروة قال قالت
 عائشة ما يقطع الصلاة فقلت المرأة أو الجاهل وسعيد بن منصور من وجه آخر قالت عائشة ما أهل
 العراق قد عدلوا لقولنا الحديث وكانهم أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في
 ذلك مرفوعاً وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر وقيد الكلب في
 روايته بالأسود وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل وعند الطبراني
 من طريق الحسن أياً من الحكم بن عمرو بن وهب وغيره من غير تقييد وعند مسلم من حديث أبي هريرة
 كذلك وعند أبي داود ومن حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخائض وآخره ابن ماجه
 كذلك وفيه تقييد الكلب أيضاً بالأسود وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث فغال
 العلماء وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بعد حديث عائشة وغيرها وتعبان النسخ
 لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ أو تعذر الجمع والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم تعذر مال الشافعي
 وغيره إلى تأويل الصلح في حديث أبي ذر بأن المراد به تقص الخشوع لا لا روي من الصلاة
 ويؤيد ذلك أن العاصم راوى الحديث سال عن الحكمة في التقييد بالأسود فاجاب بأنه شيطان
 وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم يقصد صلاته كما سيأتي في العميم إذا ثوب بالصلاة أذير
 الشيطان فذا قضى الشوب أقبل حتى يخطئ بين المرق ونفسه الحديث وسيأتي في باب العمل
 في الصلاة حديث أن الشيطان عرض لي فشدت على الحديث وللشافعي من حديث عائشة فأخذته
 فصرعه خنقته ولا يقال فقد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته لا أن يقول قد بين في رواية
 مسلم سبب القطع وهو أنه جاء بشهاب من نار ليجعله في وجهه وأما مجرد المروءة فمفسد حمل ولم
 تقصده الصلاة قال بعضهم حديث أبي ذر مقدم لأن حديث عائشة على أصل الزاخرة
 انتهى وهو مبني على أنها متعارضان ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض وذلك لاجتماع
 الصلاة الكلب الأسود في النفس من الجاهل والمرأى ووجهه أبداً في العبد ونفسه به
 لم يجز في الكلب الأسود ما عارضه ووحد في الجاهل حديث ابن عباس يعني إلى التسليم في
 سروره وهو راكب غني ووحد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب . يان الكلام في
 دلالة على ذلك بعد **(قوله شجرة)** عند الطبراني . روى عنه أبو داود . قالوا
 ولما هي واحدة وتقدم من طريق علي بن مسهر . لا أعلموا إلا بأبو داود . قال المدالة
 قال ابن مالك في هذا الحديث حواراً مع أبي المدالة . لا أعلموا إلا بأبو داود . قال المدالة
 خطأ . هو في قوله شبهه كذا أنكاه وزعم أنه لا يوجد في كلام من هو من جهة واحد
 في كلام من هو موقوف ذلك وهي عائشة رضي الله عنها قالوا . لا ما رواه مسند وطها

قال حدثنا الأعشى قال
 حدثنا إبراهيم عن الأسود
 عن عائشة قال الأعشى
 وحديث مسلم عن مسروق
 عن عائشة ذكر عندها
 ما يقطع الصلاة الكلب
 والجاهل والمرأة فقالت عائشة
 شبهتونا بالجر والكلاب
 والله لقد رأيت النبي صلى
 الله عليه وسلم يصلي وإنه على
 السرير بينه وبين القبلة
 مضطجعة فتبدل في الحاجة

أشهر في كلام التفسيرين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين **(قوله)** فأكره أن أجلس
 فأوذى النبي صلى الله عليه وسلم استدل به على أن التشويش بالمرأة هو قاعدة يحصل
 منه ما لا يحصل بها وهي دافدة وأقارها أن قلت من جهة الحركة والسكون وعلى هذا
 غرورها أشد وفي الدساق من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا
 الحديث فأكره أن أقوم فأمر بين يديه فأنسل أنسلًا قال الطاهر أن عائشة إنما تكرت إطلاق
 كون المرأة قطع الصلاة في جميع الحالات لا المرور بخصوصه **(قوله)** فأنسل برفع اللام عطفًا
 على فأكره **(قوله)** حدثنا الحسن بن إبراهيم هو الحنظلي المعروف بابن راهوه وبذلك جرم ابن
 السكن وفي رواية أخرى حدثنا الحسن بن منصور بن عيسى بن أبي نعيم أنه ابن منصور الكوفي
 والاولى **(قوله)** أنه سال عنه الخ موجه الدلالة من حديث عائشة التي استجبه ابن شهاب أن
 حديث يقطع الصلاة المرأة إلى آخره يشعل ما إذا كانت مارة أو قائمة أو قاعدة أو مضطربة فلما
 ثبت أنه صلى الله عليه وسلم على وهي مضطربة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المنحصر وفي
 الباقي بالقياس عليه وهذا يتوقف على إثبات المساواة بين الأمور المذكورة وقد تقدم ما فيه فلو
 ثبت أن حديثها متأخر عن حديث أبي ذر ليدل على نسخ الاصطباح فقط وقد نازع بعضهم
 في الاستدلال به مع ذلك من أوجه أخرى أحدها أن العلة في قطع الصلاة بها ما يحصل من
 التشويش وقد قالت أن البيوت يومئذ يكن فيها مصابيح فأتى المأول باعتقاعه ثانياً أن
 المرأة في حديث أبي ذر مطلقة وفي حديث عائشة مقيدة بكونها زوجته فقد جعل المطلق على
 المقيد ويقال بتقيد القطع بالأجنبية تخسية الافتتان بها بخلاف الروبة فإنها حاصلة ثالثاً
 أن حديث عائشة واقعة حال تطرق إليها الاحتمال بخلاف حديث أبي ذر فإنه مسوق مساق
 التشريع العام وقد أشار ابن بطال إلى أن ذلك كل من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأنه كان
 يقدر من ملك أربعة على ما لا يقدر عليه غيره وقال بعض الحسابه يعارض حديث أبي ذر وما
 وافقه أحاديث صحيحة غير مصرح بصحة غير صحيحة فلا يترك العمل بحديث أبي ذر
 الصحيح المختل بمعنى حديث عائشة وما وافقه والفرق بين المأولين التام في القبله أن المرور
 حرام بخلاف الاستقرار بالمكان أن غيره فكذا المرأة يقطع مرورها دون لبسها **(قوله)** على
 فراش أهل كذا لا كثر هو متعلق بقوله فيصلي ووقع للمستحلى عن فراش أهل وهو متعلق
 بقوله يقوم والارل يقتضي أن تكون صلاته كانت واقعة على الفراش بخلاف الثاني ففيه
 احتمال وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من رواية عتقل عن ابن شهاب مثل الأول
(قوله) باب إذا جلى جارية صغيرة على عتقه قال ابن بطال أراد البصري أن جلى
 المصلى الحاربة إذا كان لا يضطر الصلاة فغروها بين يديه لا يضطر لأن جلىها أشد من مرورها وأشار
 إلى نحو هذا الاستنباط الشافعي لكن تقيد المصنف بكونها صغيرة قد يشعر بأن الكبيرة ليست
 كذلك **(قوله)** عن أبي قتادة في رواية عبيد الزقاق عن مالك سمعت أبا قتادة وكذا في رواية
 أحمد من طريق ابن جريج عن عامر عن عمرو بن سليم أنه سمع أبا قتادة **(قوله)** وهو حامل امامة
 المشهور في الروايات بالسوء ونصب امامة وروى بالاضافة كما قرئ في قوله تعالى أن الله بالغ أمره

فأكره أن أجلس فأوذى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأنسل من عند رجليه
 حدثنا الحسن بن إبراهيم قال
 بعقب ابن إبراهيم قال
 حدثني ابن أخي ابن شهاب
 أنه سال عنه الصلاة
 يقطعها شي فقال لا يقطعها
 شي أخبرني عروة بن الزبير
 أن عائشة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم قالت لقد كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقوم فيصلي من الليل
 وإلى الخفزة بين يدي
 القبله على فراش أهله
(باب) إذا جلى جارية
 صغيرة على عتقه في الصلاة
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن عامر
 ابن عبد الله بن الزبير عن
 عمرو بن سليم الزرقي عن
 أبي قتادة الأنصاري أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي وهو
 حامل أمامة بنت زينب بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوجهين وتخصيص الحمل في الترجمة بكونه على العنق مع ان السياق يشمل ما لا يخرجهم فذلك
 مأخوذ من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي لمسلم من طريق بكير بن الانبج عن عمرو بن سليم
 ورواه عبد الرزاق عن مالك بن انس حديث الباب فزاد فيه على عاتقه وكذا المسلم وغيره من طريق
 أخرى ولا جدم من طريق ابن جريج على رقبته وأمامه بضم الهجمة وتخفيف الميم كانت
 صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وترتوجها على بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تقب
 (قوله ولاي العاص) قال الكرماني الاضافة في قوله بنت زينب يعني الامام فاطمة في المعطوف
 وهو قوله ولاي العاص ما هو مقدر في المعطوف عليه انتهى وأشار ابن العنار الى ان الحكمة في
 ذلك كون والد الامامة كان اذ ذاك مشركا فنسبت الى أمها تنبيها على ان الولد ينسب الى أشرف
 أوليها بغير نسبائهم بين انهم من أبي العاص تبين الحقيقة نسبها انتهى وهذا السباق لمالك
 وحده وقد رواه غيره عن عامر بن عبد الله فنسبوا الى أبيها ثم ينسبوا بنت زينب كما هو عند
 مسلم وغيره ولا جدم من طريق المقبري عن عمرو بن سليم يجعل امامة بنت أبي العاص وأما زينب
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقه (قوله ابن ربيعة بن عبد شمس) كذا رواه الجمهور
 عن مالك ورواه يحيى بن بكير ومع بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن الربيع
 وهو الصواب وغفل الصكرماني فقال سأل القوم البخاري فقال ربيعة وعندهم الربيع
 والواقع ان من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبخاري فانه الملقب به انما هو من مالك
 واذي الاصيل انه ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك مرة الى جده وزده عباس والترمذي
 وغيره ما لا يطابق التساين على خلافه نعم قد نسب مالك الى جده في قوله ابن عبد شمس وانما هو
 ابن عبد العزى بن عبد شمس أطلق على ذلك التساين أيضا واسم أبي العاص لقب وقيل قسم
 وقيل القاسم وقيل هشيم وقيل ياسر وهو مشهور بكنيته أسلم قبل الفتح وهاجر ورث
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب ومات معه وأتى عليه في مصارفه وكانت وفاته في
 خلافة أبي بكر الصديق (قوله فاذا سجد وضعها) كذا للمالك أيضا ورواه سلم أيضا من طريق
 عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان والتساين من طريق الزبدي وأجدم من طريق ابن جريج
 وابن حبان من طريق أبي العيمس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا اذ ركع وضعها
 ولايها ودم من طريق المقبري عن عمرو بن سليم حتى اذا اراد ان يركع أخذها وذات يدها ثم ركع
 وسجد حتى اذا فرغ من سجود وقام أخذها فرددتها في مكانها ردا ر شيئا في نفسه حل الحمل
 والوضع كانه نه لا يهاجلاف ما يؤه الخطاى حيث قال يشبه ان تكون العبدية في ذلك
 ألقه فاذا سجد تعلقت باطرافه والتمسده فينفض من سجود فتنسب محولة كذلك الى ان يركع
 فيساها قال هذا وجهه عندى وقال ابن دقيق العيد في المعجم ان لفظة لا يساوى لفظ
 وضع في اقتضاء فعل التاعل لا تاثر فلان حل كذا ولو كان غير حل ليجل في وضع فعل هذا
 فالتعلل الادار منه هو الوضع لا الرفع فيقول العمل قال وقد كنت أحب هذا أحسننا الى أن
 رأيت في بعض طرقه العبدية فاذا قام أعادها (قلت) وهي رواية لمسلم في رواية عبد الله بن داود التي
 قدمناها أصرح في ذلك وهي ثم أخذها فردتها في مكانها ولم يركع من ابن جريج واما ما
 عليها فوضعها على رقبته قال الترمذي اختلف العلماء في هذا الحديث فذهب الجمهور

عبد شمس فاذا سجد وضعها
 واذا قام حلها

